

الإكافي

ثُمَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِي الرَّازِي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الثالث عشر

الفرع

النزي والدواجن والوصايا والواريث

الخلايف ١٢٤٢٧ - ١٣٦٤٩

تَحْقِيقُ

قَمَرُ لَحْيَاءِ الثُّرَاثِ

مَرْكَزُ بَحْوثِ بَدَايَةِ الْحَدِيثِ

شبكة الفکر



مرکز بحوث دار الحديث : ١٨١

کلینی رازی، محمد بن یعقوب، ح ٢٥٩ - ٣٢٩ ق.

الکافی / ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن یعقوب الكلینی الرازي ؛ باهتمام: محمد حسین الدرایتی. - قم: دار الحديث، ١٤٢٩ ق = ١٣٨٧ ش.

ج. - (مرکز بحوث دار الحديث: ١٨١).

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

ISBN: 978 - 964 - 493 - 419 - 3

فهرست نویسی پیش از انتشار بر اساس اطلاعات فیما.

کتاب نامه: به صورت زیر نویس.

١. احادیث شیعه، قرن ٤ ق. الف. کلینی، محمد بن یعقوب، ٣٢٩ ق. الکافی. ب. درایتی، محمد حسین. ١٣٤٣.

محقق. ج. عنوان.

٢٩٧/٢١٢

BP ١٢٨٧ ٢٤٠٢ ک ٨٠٩ ک ١٢٩

الْحِكَايَةُ

ثِقَّةُ الْإِسْلَامِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْكَلِينِي الرَّازِي

(م ٣٢٩ ق)

المجلد الثالث عشر

الفروع

النزى والدواجن والوصايا والمواثيق

(الخلايف ١٢٤٢٧ - ١٣٦٤٩)

تحقيق

قسم لحياء التراث

مركز بحوث بحار الحديث



الكافي / ج ١٣

نفة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي

باهتمام : محمد حسين الدرايني

تقويم نصّ المتن : نعمة الله الجليلي ، عليّ الحميداوي

تقويم نصّ الأسناد وتحقيقها : السيّد عليّ رضا الحسيني ، بمراجعة : محمّد رضا جديدي نژاد

الإعراب ووضع العلامات : نعمة الله الجليلي

إيضاح المفردات وشرح الأحاديث : جواد فاضل بخشايشي

التخريج وذكر المتشابهات : السيّد محمود الطباطبائي ، مسلم مهدي زاده ، السيّد محمّد الموسوي ، حميد الكتعاني ،

أحمد رضا شاه جعفري

مقابلة النسخ الخطية : السيّد محمّد الموسوي ، السيّد هاشم الشهرستاني ، مسلم مهدي زاده ، حميد الكتعاني ، علي عباسپور ،

حميد الأحمدي الجلفاني ، أحمد عالي شاهي

تنظيم الهوامش : حميد الأحمدي الجلفاني ، غلامحسين قيصرئيه

المقابلة المطبوعة : أحمد رضا شاه جعفري ، محمود طرازكوهي ، السيّد محمّد الموسوي ، مسلم مهدي زاده

نقد الحروف : مجيد بابكي رسكتي ، علي أكبري

الإخراج الفني : السيّد علي موسوي كيا



الناشر : دار الحديث للطباعة والنشر

الطبعة : الثالث ، ١٤٣٤ ق / ١٣٩٢ ش

المطبعة : دار الحديث

الكمية : ٥٠٠

ايران: قم المقدسة، شارع معلّم، الرقم، ١٢٥ هاتف: ٣٧٧٤٠٥٤٥ - ٣٧٧٤٠٥٢٣ - ٢٥

<http://darolhadith.ir>

ISBN(set): 978 - 964 - 493 - 340 - 0

darolhadith.20@gmail.com

ISBN: 978 - 964 - 493 - 419 - 3

* جميع الحقوق محفوظة للناسر *

(٢٦)

كتاب الزيّ والتجملّ والمروءة

[٢٦]

كِتَابُ الزِّيِّ وَالتَّجَمُّلِ وَالْمُرُوءَةِ^٢

١ - بَابُ التَّجَمُّلِ وَإِظْهَارِ النِّعْمَةِ

١٢٤٢٧ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ جَدِّهِ

الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٣ ، قَالَ : « قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ ،

وَيُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ النِّعْمَةِ^٤ عَلَى عَبْدِهِ^٥ . »

١ . في أكثر النسخ : - « بسم الله الرحمن الرحيم » .

٢ . في « ن ، بف ، جت » : - « كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ والمرُوءة » .

٣ . في « م ، ن ، بح ، بف ، بن ، جت ، جد » والوسائل : - « عن أبي عبد الله عليه السلام ، لكن الظاهر ثبوته ؛ فإن هذا الخبر جزء من حديث الأربعمائة الذي رواه الحسن بن راشد عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام ، وأورده الشيخ الصدوق في كتابه الخصال ، ص ٦١٠ - ٦٣٧ ، فلا حظ .

٤ . في « م ، جت ، جد » وحاشية « بح » والوافي والوسائل : « نعمه » .

٥ . الخصال ، ص ٦١٢ ، أبواب الثمانين ومافوقه ، ضمن الحديث الطويل ١٠ ، بسنده عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين عليه السلام .
الأمالي للطوسي ، ص ٢٧٥ ، المجلس ١٠ ، صدر ح ٦٤ ، بسند آخر عن علي بن محمد الهادي ، عن آبائه ، عن الصادق عليه السلام ، مع اختلاف يسير . فقه الرضا عليه السلام ، ص ٣٥٤ ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٦٩٣ ، ح ٢٠٢٧١ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ٥ ، ح ٥٧٣٩ .

١٢٤٢٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ^١ بِنِعْمَةٍ^٢، فَظَهَرَتْ عَلَيْهِ، سُمِّيَ حَبِيبَ اللَّهِ، مُحَدَّثًا^٣ بِنِعْمَةِ اللَّهِ؛ وَإِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ بِنِعْمَةٍ، فَلَمْ تَظْهَرْ عَلَيْهِ، سُمِّيَ بَغِيضَ اللَّهِ، مُكَذَّبًا^٤ بِنِعْمَةِ اللَّهِ»^٥.

١٢٤٢٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بَيْتَاعِ الْفَلَائِسِ، قَالَ:

مَرَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَلَى رَجُلٍ قَدْ ارْتَفَعَ صَوْتُهُ عَلَى رَجُلٍ يَفْتَضِيهِ شَيْئًا يَسِيرًا، فَقَالَ: «بِكُمْ تَطَالِبُهُ؟» قَالَ^٦: بَكَذَا وَكَذَا^٧.

فَقَالَ^٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أُ مَا بَلَغَكَ أَنَّهُ كَانَ يَقَالُ: لَا دِينَ لِمَنْ لَا مَرْوَةَ لَهُ»^٩.

١٢٤٣٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ^{١٠} بِنِعْمَةٍ، أَحَبَّ أَنْ يَرَاهَا عَلَيْهِ؛

لِأَنَّهُ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»^{١١}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل: «عبد».

٢. في «بحر، جت» والوافي: «من نعمه».

٣. في «م، ن، بن، جت» والوسائل: «محدث».

٤. في «جت» بالتاء والياء معاً. وفي الوافي: «فلم يظهر».

٥. في «ن، م، بح، بن، جت»: «مكذب».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٣، ح ٢٠٢٧٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨، ح ٥٧٤٩.

٧. في «م، بن، جد» والوسائل: «فقال».

٨. في «م، جد»: «قال».

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٨، ح ٢٠٢٨٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٣، ح ٥٧٦٠.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عبد».

١١. الكافي، كتاب الأشربة، باب اللباس، ضمن ح ١٢٤٥٤، بسند آخر، إلى قوله: «يرأها عليه» مع اختلاف يسير.

١٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٣، ح ٢٠٢٧١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥، ح ٥٧٤٠.

١٢٤٣١ / ٥ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ ٤٣٩/٦

الرُّخْمَنِ، عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «أَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا شَعِثًا شَغَرَ رَأْسَهُ، وَسِخَةً

نَيْبَاهُ، سَيِّئَةً حَالَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مِنْ الدِّينِ الْمُتَعَةِ^٢، وَإِظْهَارِ النِّعَةِ^٣ .»

١٢٤٣٢ / ٦ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ :

قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَفْسُ الْعَبْدُ الْقَاذُورَةَ^٤ .»

١٢٤٣٣ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ :

١ . السند معلق على سابقه . ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا .

٢ . التمتع بالشيء : الانتفاع به . يقال : تمتعت به أتمتع تمتعاً . والاسم المتعة . النهاية، ج ٤، ص ٢٩٢ (متع) .

وأضاف إليه في الوافي : «يعني من الدين أن يتنفع الإنسان بما أنعم الله عليه من النعم» .

٣ . في «م»، ن، بف، بن، جد، والوافي والوسائل : - «وإظهار النعمة» . وفي «بح، جت» : «من الدين إظهار النعمة» بدل «من الدين المتعة وإظهار النعمة» . وفي حاشية «بح» : «المتعة» بدل «النعمة» .

٤ . الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٤، ح ٢٠٢٧٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦، ح ٥٧٤٢ .

٥ . قال ابن الأثير : «القاذورة : الذي يقدر الأشياء» . وقال : «القاذورة من الرجال : الذي لا يبالي ما قال وما صنع» .

النهاية، ج ٤، ص ٢٨ (قذر) . وقال الفيروزآبادي : «القذور : المتزّعة عن الأقدار . ورجل قذور وقاذورة وذوقاذورة : لا يخالط الناس لسوء خلقه . والقاذورة : السيئ الخلق الغير... والرجل يتقذر الشيء فلا يأكله» .

القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٤١ (قذر) .

وقال الشهيد : «ويلحق بذلك آداب في اللباس منقولة من أخبار الكافي وفي غيره، يستحب إظهار النعمة ونظافة الثوب، فبفس العبد القاذورة . قلت : الظاهر أنه هنا الذي لا يتنزّه عن الأقدار، وفي اللغة يقال على

المبالغ في التنزّه، وعلى الذي لا يخالط الناس لسوء خلقه» . الذكرى، ج ٣، ص ٧١ .

٦ . الجعفریات، ص ١٥٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ . الخصال، ص ٦٢٠،

أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، مع اختلاف يسير وزيادة . فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٤ : تحف العقول،

ص ١١٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي، ج ٢٠،

ص ٦٩٤، ح ٢٠٢٧٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦، ح ٥٧٤٣ .

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أُحْمِلُ بَقْلًا، فَقَالَ: «يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ الشَّرِيءُ أَنْ يَحْمِلَ الشَّيْءَ^٢ الدَّنِيءَ، فَيَجْتَزَّأَ^٣ عَلَيْهِ»^٤.

٨ / ١٢٤٣٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مَرْزُومِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ النَّاسَ يَزُوونَ^٥ أَنْ لَكَ مَالًا كَثِيرًا.

فَقَالَ: «مَا يَسُوؤُنِي ذَلِكَ؟^٦ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مَرَّ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نَاسٍ^٧ شَتَّى مِنْ قُرَيْشٍ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ مَخْرَقٌ، فَقَالُوا: أَضْبَحَ عَلَيَّ لَا مَالَ لَهُ، فَسَمِعَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَمَرَ الَّذِي يَلِي صَدَقَتَهُ أَنْ يَجْمَعَ تَمْرَهُ^٨، وَلَا يَبْعَثَ إِلَى إِنْسَانٍ شَيْئًا، وَأَنْ يُوقِرَهُ^٩، ثُمَّ قَالَ لَهُ: بَغْهَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ، وَاجْعَلْهَا دَرَاهِمَ، ثُمَّ اجْعَلْهَا حَيْثُ تَجْعَلُ التَّمْرَ، فَابْكِسْهُ^{١٠} مَعَهُ حَيْثُ لَا يَرَى^{١١}، وَقَالَ^{١٢} لِلَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ: إِذَا دَعَوْتُ بِالتَّمْرِ فَاصْعِدْ، وَانْظُرْ^{١٣} الْمَالَ، فَاضْرِبْهُ بِرِجْلِكَ كَأَنَّكَ لَا تَعْمِدُ الدَّرَاهِمَ حَتَّى تَنْتَثَرَهَا، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى رَجُلٍ

١. السزؤ: المروءة في شرف. سزؤ، ككرم ودعا ورضي، سرواء وسروأ وسزؤ، فهو سري، جمعه: أسرياء وسرواء وسري. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٩٨ (سرو).

٢. في «جت»: «للشيء».

٣. في «جد»: «فيجراً».

٤. الخصال، ص ١٠، باب الواحد، ح ٣٥، بسنده عن محمد بن أبي عمير. وفي الكافي، كتاب الزِّي والتجمل، باب النوادر، ح ١٢٦٥٥؛ وصفات الشيعة، ص ١٦، ح ٣١، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ١٧، ص ٧٨، ح ١٦٨٩٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٢، ح ٥٧٥٧.

٥. في «م، بن»، والوسائل والبحار: «يرون». ٦. في «ن، بف»، والوافي والوسائل: «ذلك».

٧. في «ن»: «أناس». ٨. في «بج»: «ثمره».

٩. في «بج، جت»: «وأن يوقره».

١٠. في «بج» وحاشية «بف»: «واكبسه». وفي «بف»: «واكبسه». والكبس: الإخفاء، يقال: كَبَسَ رأسه في ثوبه، أي أخفاه وأدخله فيه. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٧٩ (كبس).

١١. في «م، جد»، والوافي والبحار: «لا ترى». في «بف» بالتاء والياء من دون «لا».

١٢. في «م، جد»: «فقال». ١٣. في «م، جد»: «فانظر».

رَجُلٍ^١ مِنْهُمْ يَدْعُوهُ^٢، ثُمَّ دَعَا بِالتَّمْرِ، فَلَمَّا صَعِدَ يَنْزِلُ بِالتَّمْرِ^٣ ضَرَبَ بِرِجْلِهِ، فَانْتَرَبَ^٤ الدَّرَاهِمَ، فَقَالُوا: مَا هَذَا يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ فَقَالَ^٥: هَذَا مَالٌ مِنْ لَا مَالَ لَهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِذَلِكَ الْمَالِ، فَقَالَ: انظُرُوا أَهْلَ^٦ كُلِّ^٧ بَيْتٍ كُنْتُ أُبْعَثُ إِلَيْهِمْ، فَانظُرُوا مَالَهُ، وَابْعَثُوا إِلَيْهِ^٨.

١٢٤٣٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنِّي^{١١} لَأَكْزَرُهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ نِعْمَةً^{١٢}، فَلَا يُظْهِرُهَا»^{١٣}.

١٢٤٣٦ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لِيَتَرْتَبَنَّ أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ ٤٤٠/٦ الْمُسْلِمِ^{١٤}، كَمَا يَتَرْتَبَنَّ لِلْغَرِيبِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يَرَاهُ فِي أَحْسَنِ الْهَيْئَةِ^{١٥}»^{١٦}.

١. هكذا في «ن»، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «رجل» الثاني.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع والوافي: «يدعوهم».

٣. في «بن»: «التمر».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «فثرت».

٥. في «بح، جت»: «فقال».

٦. في «بن»: «قال».

٧. في «بح، جت»: - «أهل».

٨. في «بف»: «كُلُّ أَهْلٍ» بدل «أهل كُلِّ».

٩. في «بف»: «له».

١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٤، ح ٢٠٢٧٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩، ح ٥٧٥٣؛ البحار، ج ٤١، ص ١٢٥، ح ٣٤.

١١. في «م، بن، جد» وحاشية «ن» والوسائل: «إِنِّي».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «نعمة من الله».

١٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٥، ح ٢٠٢٧٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨، ح ٥٧٥٠.

١٤. في الخصال والتحف: + «إِذَا أَنَاهُ».

١٥. قال الشهيد: «يستحبُّ التزَيُّنُ للمصاحب كالغريب، وإكثار الثياب وإجادتها، فلا سرف في ثلاثين قميصاً، ولا

١١ / ١٢٤٣٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ وَابْنِ فَضَّالٍ جَمِيعاً، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ^٢:
 بَلَغَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّ طَلْحَةَ وَالرُّبَيْزَ يَقُولَانِ: لَيْسَ لِعَلِيٍّ مَالٌ.
 قَالَ^٣: فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ^٤ وَكَلَّاهُ أَنْ يَجْمَعُوا^٥ غَلَّتَهُ حَتَّى إِذَا حَالَ الْخَوْلُ أَتَوْهُ
 وَقَدْ جَمَعُوا مِنْ ثَمَنِ الْغَلَّةِ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَتَنَزَّهَتْ^٦ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى طَلْحَةَ
 وَالرُّبَيْزِ، فَأَتَيَاهُ^٧، فَقَالَ^٨ لَهُمَا: «هَذَا الْمَالُ لِلَّهِ لِي^٩، لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْءٌ» وَكَانَ
 عِنْدَهُمَا مَصْدَقًا، قَالَ: فَخَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ وَهُمَا يَقُولَانِ: إِنَّ لَهُ لِمَالًا^{١٠} ١١.

«في نفاسة الثوب، فقد لبس زين العابدين عليه السلام ثوبين للصف بخرمئة درهم، وأصيب الحسين عليه السلام وعليه الخنز، ولبس الصادق عليه السلام الخنز. وما نقل عن الصحابة من ضد ذلك للإقتار، وتبعاً للزمان. نعم، يستحب استئجار الغلط وتجنب الثوب الذي فيه شهرة، والأفضل القطن الأبيض». الذكرى، ج ٣، ص ٧١.

١٦. الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام، الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٥، ح ٢٠٢٧٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١، ح ٥٧٥٥.

١. هكذا في «م»، ن، بف، بن، جت، جد، والوافي. وفي «بح» والمطبوع والبحار: «عن» بدل «و». وهو سهو كما تدلّ عليه لفظة «جميعاً»، وتكرّر رواية [الحسن] بن محبوب، عن يونس بن يعقوب في عدد من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٧٢؛ وج ٢٣، ص ٢٨٢-٢٨٣.

٢. في «م» وحاشية «ن» والوسائل: «ولمّا».

٣. في «بح»، بف، بن، -: «قال».

٤. في «ن»، بح، بف، جت، والوافي: «وأمر».

٥. في «بح»: «جاء». وفي حاشية «ن» والوسائل: «+ عليه».

٦. هكذا في «م»، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فنشرت».

٧. في «بف» -: «فأتياه».

٨. في «ن»، بف، جت، والوافي: «وقال».

٩. في البحار: «ولي».

١٠. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «مالاً».

١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٥، ح ٢٠٢٧٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩، ح ٥٧٥٢؛ البحار، ج ٤١، ص ١٢٥، ح ٣٥.

١٢/١٢٤٣٨ . عَنْهُ^١، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ وَابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَنَسًا^٢ بِالْمَدِينَةِ قَالُوا: لَيْسَ لِلْحَسَنِ مَالٌ^٣،
فَبَعَثَ الْحَسَنُ عليه السلام إِلَى رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَقْرَضَ مِنْهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَأَرْسَلَ بِهَا
إِلَى الْمُصَدِّقِ، وَقَالَ^٤: هَذِهِ صَدَقَةٌ مَالِنَا، فَقَالُوا: مَا بَعَثَ الْحَسَنُ بِهِذِهِ^٥ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ
إِلَّا وَلَهُ^٦ مَالٌ^٧»^٨.

١٣/١٢٤٣٩ . عَنْهُ^٩، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ
سَامٍ، قَالَ:

إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام اشْتَدَّتْ خَالُهُ حَتَّى تَحَدَّثَ بِذَلِكَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَبَلَغَهُ
ذَلِكَ، فَتَعَيَّنَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ بَعَثَ^{١٠} بِهَا إِلَى صَاحِبِ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ: «هَذِهِ صَدَقَةٌ
مَالِي»^{١١}.

١٤/١٢٤٤٠ . عَنْهُ^{١٢}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيِّ، عَنْ
أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يُحِبُّ الْجَمَالَ وَالتَّجَمُّلَ، وَيُبْغِضُ

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٢. في «م»، ن، بف، بن، جت، جد، والوسائل والبحار: «أناس».

٣. في «ن»، بح، جت، +: «قال».

٤. في «ن»، بن، جد، والوسائل: «فقال».

٥. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «هذه».

٦. في «م»، بح، بن، جد، وحاشية «ن»، جت، والوسائل والبحار: «و عنده».

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٦، ح ٢٠٢٨٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩، ح ٥٧٥١؛ البحار، ج ٤٣، ص ٣٥١، ح ٢٦.

٨. مرجع الضمير هو أحمد بن محمد.

٩. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «وبعث».

١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٦، ح ٢٠٢٨١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠، ح ٥٧٥٤.

١١. في «م»، ن، بح، بف، جت، -: «وعنه عن».

الْبُؤْسُ وَالتَّبَاؤُسُ^١.

١٥ / ١٢٤٤١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ^٢، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ لِعُبَيْدِ بْنِ زِيَادٍ: «إِظْهَارُ النِّعْمَةِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ صِيَانَتِهَا، فَإِنَّكَ أَنْ تَزِينَ^٣، إِلَّا فِي أَحْسَنِ زِيٍّ قَوْمِكَ». قَالَ: فَمَا رُبِّي عُبَيْدٌ إِلَّا فِي أَحْسَنِ زِيٍّ قَوْمِهِ حَتَّى مَاتَ^٤.

٢- بَابُ اللَّبَاسِ

٤٤١/٦

١ / ١٢٤٤٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَنْدَبٍ^٥، عَنْ سَفِيَّانَ بْنِ السَّمُطِ، قَالَ:

١. قال ابن الأثير: «البؤس: الخسوع والفقر، ومنه الحديث: «كان يكره البؤس والتبؤس» يعني عند الناس، ويجوز التبؤس بالقصر والتشديد». وقال الفيروز آبادي: «التبؤس: التفقر، وأن يُرَى تَخَشُّعُ الْفَقْرَاءِ إِحْبَابًا وَتَضَرُّعًا». النهاية، ج ١، ص ٨٩ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٣١ (بأس).

٢. الأملاني للطوسي، ص ٢٧٥، المجلس ١٠، صدر ح ٦٤، بسند آخر عن علي بن محمد الهادي، عن آبائه، عن الصادق ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٣٥٤، تحف العقول، ص ٥٦، عن النبي ﷺ، وفيه هكذا: «إن الله يحب إذا أنعم على عبد أن يرى أثر نعمته عليه ويغض البؤس والتبؤس». الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٦، ح ٢٠٢٨٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٧٣٨.

٣. هكذا في «ف، جت». وفي «بح»: «مروان بن أسلم». وفي «م، ن، بن، جد» والمطبوع والوسائل: «هارون بن مسلم». والصاب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٩٤٩٣.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي الوسائل: «أن تزين». وفي المطبوع: «أن تزين».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٧، ح ٢٠٢٨٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨، ح ٥٧٤٧.

٦. في «م، ن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «عبد الرحمن بن جندب». وهو سهو؛ فإن عبد الرحمن بن جندب من رواية أمير المؤمنين ﷺ، كما في رجال الطوسي، ص ٧٥، الرقم ٧١٢. ويأتي تفصيل الخبر في الكافي، ح ١٢٧٠٧، عن علي بن الحكم عن عبد الله بن جندب، عن سفيان بن السمط، عن أبي عبد الله ﷺ.

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الثُّوبُ التَّقِيُّ يَكْبِتُ الْعَدُوَّ»^١.

٢ / ١٢٤٤٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

شَيْخٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّاقُ^٥ وَالسَّاجُ^٦ وَالْخَمَائِصُ^٧»^٨.

٣ / ١٢٤٤٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اتَّخَذَ ثَوْبًا فَلْيَنْظِفْهُ»^٩.

٤ / ١٢٤٤٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَكُونُ لِلْمُؤْمِنِ عَشْرَةٌ أَقْمِصَةٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: عَشْرُونَ؟

قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: ثَلَاثُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، لَيْسَ هَذَا مِنَ السَّرَفِ»^{١٠}، إِنَّمَا السَّرَفُ أَنْ تَجْعَلَ

١. في «بف»: «الثوب».

٢. قال ابن الأثير: «كبت الله فلاناً، أي أذله وصرفه. ومنه الحديث: «إِنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ» أي صرعه وخيبه».

النهاية، ج ٤، ص ١٣٨ (كبت).

٣. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب التمشط، صدر ح ١٢٧٠٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٩، ح ٢٠٢٨٥؛ الوسائل،

ج ٥، ص ١٤، ح ٥٧٦٢. ٤. في «بف»: «أبي عبد الله».

٥. «الطاق»: ضرب من الثياب، والطيلسان أو الأخضر. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٢ (طوق).

٦. في «م»، بن، جت، جد، والوسائل: «الساج والطاق». و «الساج»: شجر، والطيلسان الأخضر أو الأسود.

القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٠٢ (سوج).

٧. الخميصة: وهي ثوب خز أو صوف معلّم. وقيل: لا تسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلّمة، وكانت من

لباس الناس قديماً، وجمعها الخمائص. النهاية، ج ٢، ص ٨٠-٨١ (خمص).

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٢، ح ٢٠٢٨٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥، ح ٥٧٦٦.

٩. الجعفریات، ص ١٥٧، ذيل الحديث بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. قرب

الإسناد، ص ٦٩، ضمن ح ٢٢٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ.

الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٩، ح ٢٠٢٨٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤، ح ٥٧٦٤.

١٠. في «جد»: «من سرف».

تُؤَبِّ صَوْنَكَ تُؤَبِّ بِذَلِكَ^١.

٥/١٢٤٤٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ فِي الصَّيْفِ يُشْتَرِيَانِ^٢ بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ^٣».

٦/١٢٤٤٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَعَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْعَبَّاسِ إِلَى ابْنِ الْكَوَّاءِ وَأَصْحَابِهِ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ رَقِيقٌ وَحَلَّةٌ، فَلَمَّا نَظَرُوا إِلَيْهِ قَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَنْتَ خَيْرُنَا فِي أَنْفُسِنَا، وَأَنْتَ تَلْبَسُ هَذَا اللَّبَاسَ؟

فَقَالَ: وَهَذَا أَوَّلُ مَا أَخَاصِمُكُمْ فِيهِ «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ»^٤ وَقَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ^٥: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»^٦.

١. البذلة - بالكسر -: ما لا يبان من الثياب، والثوب الخلق. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٨ (بذل).

٢. الفقيه، ج ٣، ص ١٦٧، صدرح ٣٦٢٦، معلقاً عن إسحاق بن عمار. وفي الكافي، كتاب الزكاة، باب كراهية السرف والتفتير، صدرح ٦٢٢٩؛ وكتاب الزِّيِّ والتجمل، باب لبس الخلقان، صدرح ١٢٥٣٥؛ والخصال، ص ٩٣، باب الثلاثة، صدرح ٣٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلِّ المصادر من قوله: «إنما السرف مع اختلاف يسير». الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٧، ح ٢٠٢٩٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢، ح ٥٧٨٢؛ وص ٥١، ح ٥٨٧٦.

٣. في «بن»: «+وله».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٢، ح ٢٠٢٩٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥، ح ٥٧٦٧.

٥. في «يح، جت»: «فقالوا».

٦. الأعراف (٧): ٣٢.

٧. هكذا في «م، يح، بن، جت، جد»، والوسائل والبحار. وفي «ن» والوافي -: «عزَّوجلَّ». وفي «ف»: «وتعالى» بدل «الله عزَّوجلَّ». وفي المطبوع -: «الله عزَّوجلَّ».

٨. الأعراف (٧): ٣١.

٩. راجع: تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٤، ح ٣٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٢، ح ٢٠٢٩١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧، ح ٥٧٧١؛ البحار، ج ٣٣، ص ٤٠١، ح ٦٢٢.

١٢٤٤٨ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ صَفْوَانَ^١، عَنْ يُونُسَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعَلَيَّ جُبَّةُ خَزٍّ وَطِيلَسَانُ خَزٍّ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: جَعِلْتُ فِدَاكَ، عَلَيَّ جُبَّةُ خَزٍّ، وَطِيلَسَانِي^٢ هَذَا^٣ خَزٍّ، فَمَا تَقُولُ فِيهِ؟
فَقَالَ: «وَمَا بَأْسُ بِالْخَزِّ».

قُلْتُ: وَسَدَاهُ^٤ بِإِبْرِيَسَمٍ؟

قَالَ: «وَمَا بَأْسُ بِإِبْرِيَسَمٍ؟ فَقَدْ أَصِيبَ الْحُسَيْنُ عليه السلام وَعَلَيْهِ جُبَّةُ خَزٍّ».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ لَمَّا بَعَثَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى الْخَوَارِجِ فَوَاقَفَهُمْ^٥، لَبَسَ أَفْضَلَ ثِيَابِهِ، وَتَطَيَّبَ بِأَفْضَلِ^٦ طَبِيبِهِ، وَرَكِبَ أَفْضَلَ مَرَاجِيهِ، فَخَرَجَ^٧ فَوَاقَفَهُمْ^٨، فَقَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، بَيْنَا^٩ أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ إِذْ^{١٠} أَتَيْتَنَا فِي لِبَاسِ الْجَبَابِرَةِ وَمَرَاجِيهِمْ، فَتَلَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ

١. في حاشية «ج»: «صفوان بن يحيى».

٢. هكذا في «م»، «ن»، «ج»، «بن»، «ج»، «جده» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وطيلسان» بدل «وطيلساني».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل، ح ٥٤٠١. وفي المطبوع: «- هذا».

٤. في «بن»: «بالإبريسم». وفي الوسائل، ح ٥٤٠١: «بالإبريسم».

٥. في «ج»، «بف»، «ج»، «قد»، «وفي «ن»: «وقد».

٦. في «ن» والوافي: «يوافقهم». وفي «بف» والبحار: «يوافقهم». وفي «م»: «فوافقهم». والموافقة: أن تقف معه ويقف معك في حرب أو خصومة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٤٥ (وقف).

٧. في «م»، «بن»، «جده» وحاشية «ج» والوافي والوسائل، ح ٥٧٧ والبحار وتفسير العياشي: «باطيب». وفي «ن»: «أفضل».

٨. في تفسير العياشي: «+ إليهم».

٩. في «م»، «بف»، «جده»: «فوافقهم». وفي «ج»: «يوافقهم».

١٠. في «ج»: «بيننا». وفي «بن»: «بيننا». وفي «بف»: «- بيننا». وفي البحار: «بيننا».

١١. هكذا في «م»، «ج»، «بف»، «ج»، «جده» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذ».

وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرُّزْقِ^١ فَالْبَسَ^٢ وَتَجَمَّلَ^٣؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، وَلَيْكُنْ مِنْ حَلَالٍ^٤.

٨ / ١٢٤٤٩. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ رَفَعَهُ، قَالَ:

مَرَّ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي الْمَسْجِدِ الْخَزَامِ، فَرَأَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ كَثِيرَةٌ الْقِيَمَةِ، جِسَانٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا تَبْتَئُهُ وَلَا تُبَحِّثَنَّ، قَدْ نَأَى مِنْهُ، فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا لَيْسَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَ هَذَا اللَّبَاسِ، وَلَا عَلَيَّ، وَلَا أَخَذَ مِنْ أَبَائِكَ. فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام فِي زَمَانٍ قَاسٍ مَقْتَرٍ^٥، وَكَانَ يَأْخُذُ بِقَتْرِهِ وَإِفْتَارِهِ^٦، وَإِنَّ الدُّنْيَا بَعْدَ ذَلِكَ أَرْحَتْ عَزَالِيهَا^٧، فَأَحَقُّ أَهْلِهَا^٨ بِهَا أُتْرَاؤُهَا^٩ ثُمَّ تَلَا^{١٠}:

١. الأعراف (٧): ٣٢.

٢. في «م»، بن، جد، والوسائل، ح ٥٧٧٠: «والبس». وفي الوسائل، ح ٥٧٤١ وتفسير العياشي: «البس».

٣. في «جت» وتفسير العياشي: «وأنجمَل».

٤. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٢، عن يوسف بن إبراهيم. وراجع: الكافي، كتاب الزِّيِّ والنَّجْمَل، باب لبس الخز، ح ١٢٤٩٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٣، ح ٢٠٢٩٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٤، ح ٥٤٠١، إلى قوله: «قد أصيب الحسين عليه السلام وعليه جبة خز»؛ وفيه، ج ٥، ص ٦، ح ٥٧٤١، من قوله: «فالبس وتجمَل»؛ وفيه، ص ١٦، ح ٥٧٧٠، من قوله: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ»؛ البحار، ج ٣٣، ص ٤٠١، من قوله: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ».

٥. هكذا في «م»، ن، ب، ج، ب، بن، جد، والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «والله».

٦. قال الجوهرى: «قتر على عياله يقتر ويقتر قُتْرًا وقُتُورًا، أي ضَيَّقَ عليهم في النفقة، وكذلك التقير والإقترار، ثلاث لغات». الصحيح، ج ٢، ص ٧٨٦ (قتر).

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «واقتراره». في المرأة: «وكان يأخذ، أي يأخذ من نفقته فلا يوسع لقتل الزمان، لتوسع على الناس».

٨. في الوافي: «عزالي - يفتح اللام وكسر ها - جمع عزلاء، وهي مصب الماء من الراوية ونحوها. وإرخاؤها: إطلاقها ليكثر صب الماء منها. والكلام استعارة لتوسعة النعم». راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٦٢ (عزل).

٩. في «بن»: «الناس».

١٠. في «م»: «+ هذه الآية».

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾^١ «فَنَحْنُ^٢ أَحَقُّ مَنْ أَخَذَ مِنْهَا مَا أُعْطَاهُ اللَّهُ، غَيْرَ أَنِّي - يَا ثَوْرِي - مَا تَرَى عَلَيَّ مِنْ ثَوْبٍ إِنَّمَا لِبَسْتُهُ^٣ لِلنَّاسِ» ثُمَّ اجْتَذَبَ يَدَ سَفِيَّانٍ، فَجَرَّهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ رَفَعَ الثَّوْبَ الْأَعْلَى، وَأَخْرَجَ ثَوْبًا تَحْتَ ذَلِكَ عَلَى جِلْدِهِ غَلِيظًا، فَقَالَ: «هَذَا لِبَسْتُهُ^٤ لِنَفْسِي^٥، وَمَا زَأَيْتُهُ لِلنَّاسِ» ثُمَّ جَذَبَ ثَوْبًا عَلَى ٤٤٣/٦ سَفِيَّانٍ، أَعْلَاهُ غَلِيظٌ خَشِينٌ، وَذَاخِلَ ذَلِكَ ثَوْبٌ لَيِّنٌ، فَقَالَ: «لِبَسْتُ هَذَا الْأَعْلَى لِلنَّاسِ، وَلِبَسْتُ هَذَا لِنَفْسِكَ تَسْرَهَا^٦».

١٢٤٥٠ / ٩. الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «بَيْنَا أَنَا فِي الطَّوَافِ، وَإِذَا^١ بَرَجَلَ^٢ يَخْذِبُ ثَوْبِي^٣، وَإِذَا^٤ عَبَادُ بَنٍ كَثِيرٍ الْبُضْرِيِّ، فَقَالَ^٥: يَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، تَلْبَسُ مِثْلَ هَذِهِ الثِّيَابِ وَأَنْتَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعَ الْمَكَانِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ مِنْ عَلَيَّ عليه السلام؟

١. الأعراف (٧): ٣٢.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ونحن».

٣. هكذا في «ن، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والبحار. وفي «م»: «لبسة». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ألبسه».

٤. في «بن» وحاشية «جت» والبحار: «بيد».

٥. هكذا في «ن، بن، جت، جد» والوافي والوسائل والبحار. وفي «م»: «لبسة». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ألبسه».

٦. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «+ غليظا».

٧. في «جت» وحاشية «بف»: «تسرها».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٣، ح ٢٠٢٩٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٠، ح ٥٧٧٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦٠، ح ٧١.

٩. في «م، ن، بن، جت، جد» والبحار: «فإذا».

١٠. في «م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والبحار رجال الكشي: «رجل». وفي حاشية «جت»: «ورجل».

١١. في رجال الكشي: «فالتفت».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار رجال الكشي. وفي المطبوع: «+ هو».

١٣. في الوافي رجال الكشي: «قال».

١٤. في «م، بن، جد» وحاشية «ن، جت» والوسائل والبحار: «- بن محمد».

فَقُلْتُ: ثَوْبٌ^١ فَرْقَبِي^٢ اشْتَرَيْتَهُ بِدِينَارٍ^٣، وَكَانَ عَلَيَّ^٤ فِي زَمَانٍ يَسْتَقِيمُ لَهُ مَا لَيْسَ فِيهِ، وَلَوْ لَيْسَتْ مِثْلُ ذَلِكَ^٥ اللَّبَاسُ فِي زَمَانِنَا^٦ لَقَالَ النَّاسُ: هَذَا مَرَأٍ مِثْلُ عَبَادٍ^٧.

١٠/١٢٤٥١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ غُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^٩ لَهُ عَشْرَةُ أَقْمِصَةٍ يَرَاوِحُ بَيْنَهُمَا^{١٠}؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ»^{١١}.

١١ / ١٢٤٥٢. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}: يَكُونُ لِي ثَلَاثَةُ أَقْمِصَةٍ، قَالَ: «لَا بَأْسَ».

قَالَ^{١٣}: فَلَمْ أَزَلْ^{١٤} حَتَّى بَلَغْتُ عَشْرَةَ، فَقَالَ^{١٥}: «أَلَيْسَ يُودَّعُ^{١٦} بَعْضُهَا بَعْضًا؟» قُلْتُ:

١. في «بن، جد» والوسائل: - «ثوب».

٢. في «بح، بف»: «فرقبي». وقال ابن الأثير: «ثوب فرقبي: هو ثوب مصري أبيض من كتان. قال الزمخشري: الفرقبة والفرقية: ثياب مصرية بيضاء من كتان. وروي بقافين، منسوب إلى قرقوب، مع حذف الواو في النسب». النهاية، ج ٣، ص ٤٤٠ (فرقب).

٣. في رجال الكشي: «قال: قلت: ويلك هذا ثوب قوهي اشتريته بدينار وكسر» بدل «فقلت: ثوب فرقبي اشتريته بدينار».

٤. في «بح، بف، جت» والبحار: «هذا».

٥. في «بن»: «+ هذا».

٦. رجال الكشي، ص ٣٩١، ح ٧٣٦، بسنده عن الحسن بن علي الرشاء، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله^{١٧}. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٤، ح ٢٠٢٩٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٥، ح ٥٧٦٨؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦١، ح ٧٢.

٧. في «ن»: «تكون».

٨. في «بن»: «فيها».

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٧، ح ٢٠٢٩٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١، ح ٥٧٨٠.

١٠. في «م، ن، بح، بن، جد» والوسائل: - «قال».

١١. في «بن»: «+ أعدد».

١٢. في «بف»: «تودع». وودع الثوب بالثوب، كوضع صانه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٠ (ودع).

بَلَى، وَلَوْ كُنْتُ إِنَّمَا أَلْبَسُ وَاحِدًا لَكَانَ أَقْلُ بَقَاءً. قَالَ: «لَا بَأْسَ».^٢

١٢ / ١٢٤٥٣. عَنْهُ^٣، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ بَغِيضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْمُوسِرِ يَتَّخِذُ الثِّيَابَ الْكَثِيرَةَ الْجِنَادَ، وَالطَّيَالِسَةَ^٤، وَالْقُمُصَ الْكَثِيرَةَ يَصُونُ^٥ بَعْضُهَا بَعْضًا، يَتَجَمَّلُ بِهَا: أَيْ يَكُونُ مُسْرِفًا؟

قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ»^٦».

١٣ / ١٢٤٥٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

ابْنِ الْقَدَّاحِ، قَالَ:

كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَتَكِنًا عَلَيَّ - أَوْ قَالَ^٨: عَلَى أَبِي - فَلَقِيَهُ عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ^٩، وَعَلَيْهِ ٤٤٤/٦ ثِيَابَ مَزْوِيَّةٍ^{١٠} حَسَنًا، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، إِنَّكَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبُوَّةِ^{١١}، وَكَانَ أَبُوكَ

١. في «م»، ن، بن، جده والوسائل: «كان».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٨، ح ٢٠٣٠٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢١، ح ٥٧٨١.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في سند الحديث العاشر؛ فقد تكرر في الأسناد رواية أحمد بن محمد بن خالد عن نوح بن شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩١-٣٩٣.

٤. الطيالة، جمع الطيلسان مثناة اللام؛ وهو ثوب يحيط بالبدن، ينسج للباس خال عن التفصيل والخياطة، وهو من لباس المعجم، والهاء في الجمع للجمعة؛ لأنه فارسي معرب؛ تالشان. مجمع البحرين، ج ٤، ص ٨٢ (طيلس).

٥. في «جت»: «تصون».

٦. الطلاق (٦٥): ٧.

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٨، ح ٢٠٣٠١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢، ح ٥٧٨٣.

٨. في الوافي: «قال».

٩. هكذا في «م»، ن، ب، بن، جت، جده والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «البصري».

١٠. «مروية»: منسوبة إلى مَرْوٍ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَهُوَ بَلَدٌ بِخُرَاسَانَ. وَجَعَلَهَا الْعَلَّامَةُ الْفَيْضُ مَأْخُذَةً مِنَ الرِّوَاءِ، حَيْثُ قَالَ فِي الْوَاهِي: «الرِّوَاءُ، بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْمَدِّ: الْمَنْظَرُ الْحَسَنُ». راجع: المصباح، ج ٦، ص ٢٤٩١ (مرا)؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٤٨ (روى).

١١. في «بح»، بن، جت، جده والوافي والوسائل والبحار: «نبوة».

وَكَانَ^١، فَمَا هَذِهِ^٢ الثِّيَابُ الْمَرْيُوتَةُ^٣ عَلَيْكَ، فَلَوْ لَبَسْتَ دُونَ هَذِهِ الثِّيَابِ؟
فَقَالَ لَهُ^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَيْلَكَ يَا عَبَادُ» «مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ
وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ»؟^٦ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ^٧ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ يَرَاهَا
عَلَيْهِ، لَيْسَ بِهَا^٨ بَأْسٌ، وَيَلْكَ يَا عَبَادُ، إِنَّمَا أَنَا بَضْعَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَلَا تُؤْذِينِي.
وَكَانَ^٩ عَبَادٌ يَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ قِطْرَيْنِ^{١٠}.

١٤ / ١٢٤٥٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ
الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بصير:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: التَّطْيِيفُ مِنَ الثِّيَابِ يُذْهِبُ
الْهَمَّ وَالْحَزْنَ، وَهُوَ طَهْوَرٌ لِلصَّلَاةِ»^{١٢}.

-
١. في الوافي: «وكان أبوك وكان؛ يعني كان زاهداً، وكان يلبس الخشن، وكان تاركاً لتعظيم الدنيا. يعني بأبيه: أمير المؤمنين عليه السلام».
 ٢. في «ن، بح، بف، بن، جت» والوافي والوسائل: «لهذه».
 ٣. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «المرتبنة».
 ٤. في «بف» - «له».
 ٥. في «بن»: «+ قُلْ».
 ٦. الأعراف (٧): ٣٢.
 ٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «عبد».
 ٨. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «به».
 ٩. في «م، بن، جد»: «فكان».
 ١٠. في «م، ن، جت، جد»: «قطوبين». وفي الوافي: «قطن». وثوب قطري: هو ضرب من البرود فيه حمرة، ولها أعلام فيها بعض الخشونة. وقيل: هي حلل جياذ تحمل من قبل البحرين. النهاية، ج ٤، ص ٨٠ (قطر). هذا، إذا كان الوارد «قطريين» كما في بعض النسخ.
 - وأما إذا كان «قطريين» كما في نسخ أخرى فقد قال الفيروزآبادي: «فَقَطْوَان، محرّكة: موضع بالكوفة، منه الأكسية». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٣٦ (قطا).
 ١١. راجع: الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجمل، باب التجمل وإظهار النعمة، ح ١٢٤٢٧ و ١٢٤٣٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٥، ح ٢٠٢٩٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٦، ح ٥٧٦٩؛ البحار، ج ٤٧، ص ٣٦١، ح ٧٣.
 ١٢. الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، ..

١٥ / ١٢٤٥٦. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، قَالَ: كُنْتُ حَاضِرًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، ذَكَرْتَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ^٣ كَانَ يَلْبَسُ الْخَمِينَ، يَلْبَسُ الْقَمِيصَ بِأَرْبَعَةِ ذَرَاهِمَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَتَرَى عَلَيْكَ اللَّبَاسَ الْجَدِيدَ^٤؟

قَالَ: فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ^٥ كَانَ يَلْبَسُ ذَلِكَ فِي زَمَانٍ لَا يُنْكَرُ، وَلَوْ لَبَسَ^٦ مِثْلَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَشَهَرَ بِهِ، فَخِيزَ لِبَاسِ كُلِّ زَمَانٍ لِبَاسُ أَهْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ قَائِمَنَا^٧ إِذَا قَامَ لَبَسَ لِبَاسَ عَلِيٍّ^٨، وَسَارَ بِسِيرَتِهِ^٩».

١٦ / ١٢٤٥٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَمَّنْ رَوَاهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠}، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عِشْرُونَ قَمِيصًا».

٣- بَابُ كَرَاهِيَةِ الشُّهُرَةِ

١ / ١٢٤٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^{١١}:

-
- عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين^{١٢}.
 الوافي، ج ٢٠، ص ٦٩٩، ح ٢٠٢٨٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٤، ح ٥٧٦٣.
 ١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.
 ٢. في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي: «لأبي عبد الله».
 ٣. في الكافي، ح ١٠٨٣؛ «الجديد».
 ٤. في الكافي، ح ١٠٨٣؛ «عليه».
 ٥. في «بف»؛ «في».
 ٦. في «بن»؛ «اللباس».
 ٧. في الكافي، ح ١٠٨٣؛ «أهل البيت».
 ٨. الكافي، كتاب الحجّة، باب سيرة الإمام في نفسه وفي المطعم والملبس إذا ولي الأمر، ح ١٠٨٣، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبيه، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن حماد بن عثمان، الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٥، ح ٢٠٢٩٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧، ح ٥٧٧٢؛ وفيه، ص ٨، ح ٥٧٤٨، قطعة: «خير لباس كلّ زمان لباس أهله».
 ٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٧، ح ٢٠٢٩٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢، ح ٥٧٨٤.
 ١٠. هكذا في «ن، بح، جت، جد»، والوسائل. وفي «م، بف، بن» والمطبوع: «الخزاز» وهو سهو كما تقدّم.

٤٤٥/٦ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَبْغِضُ شَهْرَةَ اللَّبَاسِ»^١.

١٢٤٥٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ خِزْيًا^٢ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا يَشْهَرُهُ، أَوْ يَزَكَبَ^٣ ذَابَّةً تَشْهَرُهُ»^٤.

١٢٤٦٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الشَّهْرَةُ^٥ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا فِي النَّارِ»^٦.

«في الكافي، ذيل ح ٧٥.

١. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٢٠: «قوله عليه السلام: يبغض شهرة اللباس، كلبس الخلق والمرقع والغليظ بقريته مامز من قوله عليه السلام: لو لبس مثل ذلك اليوم لشهر به.

ويحتمل أن يكون المراد مامو فوق زيّه فيشهر، ويحتمل الأعم. ولعله أظهر، كما ستعرف. وقد روت العامة في صحاحهم عن النبي صلى الله عليه وآله: «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة». وقال الطيبي في شرح المشكاة: أراد مالا يحل لبسه أو ما يقصد به كناية بالثوب عن العمل، والثاني أظهر لترتب لباس ثوب مذلة عليه. وفي شرح جامع الأصول: هو الذي إذا لبسه أحد افتضح به واشتهر، والمراد مالا يحل، وليس من لباس الرجال، وقال شارح الشفاء: نهى عن الشهرتين، وهما: الفاخرة من اللباس المرتفع في غاية، والردل الذي في غاية. انتهى».

٢. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس المعصفر، ح ١٢٤٦٩، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله عن لبس ثياب الشهرة؟ مع زيادة في آخره. الأماشي للطوسي، ص ٦٤٩، المجلس ٣٣، ضمن ح ١١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وفيه: «فإن الله عز وجل يكره شهرة العبادة وشهرة الناس». الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠٩، ح ٢٠٣٠٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤، ح ٥٧٨٩.

٣. في «بيح»: «حزنًا». ٤. في «يف» والوافي: «وأن يركب».

٥. في «ن»: «يشهره». وفي التحف: «مشهورة، قلت: وما الدابة المشهورة؟ قال عليه السلام: البلقاء» بدل «تشهره».

٦. تحف العقول، ص ٣٦٩، الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٠، ح ٢٠٣٠٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤، ح ٥٧٩٠.

٧. في المرأة: «لعل المراد الاشتهار بالطاعة ورياء والاشتهار بالمعصية كلاهما في النار، أو الاشتهار بلبس خير الثياب وشهرها في النار، وهذا يؤيد المعنى الأخير من المعاني التي ذكرناها سابقاً».

٨. راجع: كامل الزيارات، ص ٢٩٤، الباب ٩٥، ح ٦ و ٨، الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٠، ح ٢٠٣٠٤؛ الوسائل، ج ٥.

١٢٤٦١ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ:
عَنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْباً يَشْهَرُهُ، كَسَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْباً مِّنَ النَّارِ»^١.

٤- بَابُ لِبَاسِ الْبَيَاضِ وَالْقَطَنِ

١٢٤٦٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَسُوا الْبَيَاضَ؛ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ وَأَظْهَرُ، وَكَفَّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ»^٢.

١٢٤٦٣ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُثَنَّى الْحَنَاطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَسُوا الْبَيَاضَ؛ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ وَأَظْهَرُ، وَكَفَّنُوا فِيهِ مَوْتَاكُمْ»^٣.

١٢٤٦٤ / ٣. عِدَّةٌ مِّنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ

ج ٥، ص ٢٤، ح ٥٧٩١.

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٠، ح ٢٠٣٠٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٤، ح ٥٧٩٢.

٢. في «م»، بن، جد، «لبس».

٣. الكافي، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من الثياب للكفن وما يكره، ح ٤٣٦٢ و ٤٣٦٣؛ والتهذيب، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٠، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الأماشي للطوسي، ص ٣٨٨، المجلس ١٣، ح ١٠٢، بسند آخر عن النبي ﷺ، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١١، ح ٢٠٣٠٦؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤١، ح ٢٩٧٧؛ وج ٥، ص ٢٦، ح ٥٧٩٦.

٤. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت»: «النبي».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١١، ح ٢٠٣٠٧؛ الوسائل، ج ٣، ص ٤١، ذيل ح ٢٩٧٧.

صَفْوَانِ الْجَمَالِ، قَالَ:

حَمَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ الْحَمْلَةَ الثَّانِيَةَ إِلَى الْكُوفَةِ وَأَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ بِهَا، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْهَاشِمِيَّةِ^١ - مَدِينَةِ أَبِي جَعْفَرٍ - أَخْرَجَ رِجْلَهُ مِنْ غَزْرِ^٢ الرَّحْلِ^٣، ثُمَّ نَزَلَ وَدَعَا بِبَغْلَةٍ شَهْبَاءَ^٤، وَلَبَسَ ثِيَابًا بَيْضًا^٥، وَكُمَةً^٦ بَيْضَاءَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ: لَقَدْ^٧ تَشَبَّهْتَ بِالْأَنْبِيَاءِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنْتَى تَتَّبَعُنِي مِنْ أَبْنَاءِ الْأَنْبِيَاءِ؟».

فَقَالَ^٨: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتَيْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ مَنْ يَغْفِرُ نَحْلَهَا، وَيَسْبِي ذُرِّيَّتَهَا.

فَقَالَ: «وَلِمَ ذَلِكَ^٩ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟».

فَقَالَ: رَفَعَ إِلَيَّ أَنَّ مَوْلَاكَ الْمُعَلَّى بْنَ خُنَيْسٍ يَدْعُو إِلَيْكَ، وَيَجْمَعُ^{١٠} لَكَ الْأَمْوَالَ.

فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا كَانَ».

فَقَالَ: لَسْتُ أَرْضَى مِنْكَ إِلَّا بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَالْهَدْيِ وَالْمَشْيِ.

فَقَالَ: «أَبَا الْأَنْدَادِ^{١١} مِنْ دُونِ اللَّهِ تَأْمُرُنِي أَنْ أَخْلِفَ؟ إِنَّهُ^{١٢} مَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ».

١. «الهاشمية»: بلد بالكوفة للسفاح. القاموس المحيط، ج ٢، ١٥٤٠ (هـم).

٢. الغرز: ركاب من جلد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧١٤ (غرز).

٣. هكذا في «م»، ن، ب، جت، جد، والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الرَّجُل».

٤. الشهباء، وهي التي غلب بياضها على السواد. أنظر: الصحاح، ج ١، ص ١٥٩ (شهب).

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ج ٥ والبحار. وفي المطبوع: «ثياب بيض». وفي الوافي: «ثيابا بياض».

٦. في البحار: «و نكة». والكمة - بالضم -: القلنسوة المدورة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٢١ (كم).

٧. في «بن» والوسائل، ج ٥: «لو». ٨. في «بح، ب، جت» والوافي والبحار: «قال».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «ذلك».

١٠. في «ن»: «فيجمع». ١١. في «جت»: «أبأنداد».

١٢. في «جت»: «إنه».

فَقَالَ: أ تَتَفَقَّهُ عَلَيَّ؟

فَقَالَ: «وَأَنْتَى^١ تَتَبَعْدُنِي^٢ مِنْ الْفَقْهِ^٣ وَأَنَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ^٤: «فَأَنْتَى^٥ أَجْمَعُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ سَعَى بِكَ، قَالَ: «وَفَاعِلٌ^٦».

فَجَاءَ الرَّجُلُ الَّذِي سَعَى بِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَا هَذَا^٧» فَقَالَ: نَعَمْ، وَاللَّهِ الَّذِي

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، لَقَدْ فَعَلْتُ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ^٨، تُمَجِّدُ^٩ اللَّهَ، فَيَسْتَحْيِي^{١٠} مِنْ تَعْذِيبِكَ، وَلَكِنْ

قُلْ: بَرِئْتُ مِنْ حَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ، وَأَلْبَجْتُ^{١١} إِلَى حَوْلِي وَقُوَّتِي».

فَحَلَفَ^{١٢} بِهَا الرَّجُلُ، فَلَمْ يَسْتَمِمْهَا حَتَّى وَقَعَ مَيْتًا. فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٣}: لَا أَصْدُقُ

بَعْدَهَا^{١٤} عَلَيْكَ^{١٥} أَبَدًا، وَأَخْسَنَ جَائِزَتَهُ، وَرَدَّه^{١٦}.

١. في الوافي: «أَنْتَى» بدون الواو.

٢. في «بن»: «يُبْعِدُنِي».

٣. في حاشية «جت» والبحار: «التَفَقُّه».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والبحار. وفي المطبوع: «فَقَالَ».

٥. في «م»، بن، جده، والوسائل، ح ٢٩٥٥٠: «فَأَنَا».

٦. في «م»، بن، والوسائل، ح ٢٩٥٥٠: «قال: فافعل». وفي حاشية «جت» والبحار: «+ قال». وفي الوافي:

«فقال: افعل». ٧. في الوسائل، ح ٢٩٥٥٠: «+ أُنَحْلِفُ».

٨. في «بح، يف، بن، جده»: «ويحك».

٩. في «م» وحاشية «جت» والوافي والوسائل، ح ٢٩٥٥٠: «تُبَجِّلُ». وفي البحار: «تَجَلَّلُ».

١٠. في «بح، يف، بن، جت، جده»: «فَيَسْتَحْيِي».

١١. لَجَأْتُ إِلَى فُلَانٍ وَعَنهُ، وَالتَّجَأْتُ، وَتَلَجَأْتُ إِذَا اسْتَنْدْتَ إِلَيْهِ وَاعْتَصَدْتَ بِهِ. النهاية، ج ٤، ص ٢٣٢ (لجأ).

١٢. في «بح»: «وَحَلَفَ». ١٣. في الوسائل، ح ٢٩٥٥٠: «+ المنصور».

١٤. في «م»، «بح، جده، وحاشية «جت» والوافي: «بعد هذا».

١٥. في «بن» والوسائل، ح ٢٩٥٥٠: «عليك بعد هذا» بدل «بعد هذا عليك».

١٦. الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦١، ح ١٦٦٩٠: الوسائل، ج ٥، ص ٢٦، ح ٥٧٩٧، إلى قوله: «تُبْعِدُنِي مِنْ أَبْنَاءِ الْأَنْبِيَاءِ»؛

وفيه، ج ٢٣، ص ٢٣٠، ح ٢٩٤٤٩، من قوله: «فقال: رفع إليَّ أَنَّ مَوْلَاكَ» إلى قوله: «فليس من الله في شيء»؛

وفيه، ص ٢٦٩، ح ٢٩٥٥٠، من قوله: «فقال: رفع إليَّ أَنَّ مَوْلَاكَ»؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٠٣، ح ٤٤.

١٢٤٦٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «الْبَسُوا ثِيَابَ الْقُطَنِ؛ فَإِنَّهَا لِبَاسُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَهُوَ لِبَاسُنَا»^١.

٥- بَابُ لُبْسِ^٢ الْمُعْصَرِ^٣

١٢٤٦٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتَبَةَ، قَالَ:
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَهُوَ فِي بَيْتٍ مُنْجَدٍ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ رَطْبٌ، وَمِلْحَفَةٌ مَضْبُوعَةٌ قَدْ أَثَّرَ الصَّبْغُ عَلَى عَاتِقِهِ^٤، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ، وَأَنْظُرُ^٥ إِلَى^٦ هَيْئَتِهِ.
فَقَالَ^٧: «يَا حَكَمُ، مَا تَقُولُ^٨ فِي هَذَا؟».

١. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس الصوف والشعر والوبر، ح ١٢٤٨٤، بسنده عن أبي بصير، مع زيادة في آخره. الحاصل، ص ٦١٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «لباس رسول الله عليه السلام»، الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٩، ح ٢٠٣٢٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٨، ح ٥٨٠٢.

٢. في «بح»، بف، بن، جت: «لباس».

٣. «المعصر»: المصبوغ بصبغ أحمر. راجع: المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٠٥ (عصر).

٤. التنجيد: التزبين. يقال: بيت منجد، والمنجد - بالتحريك -: متاع البيت من فرش ونماق وستور. النهاية، ج ٥، ص ١٩ (نجد).

٥. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٢٣: «وعليه قميص رطب، أي لكثرة ما رش عليه من الطيب، والأظهر أن المراد الناعم». وقال الفيروز آبادي: «الرطب من الغصن والريش وغيره: الناعم». القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٨ (رطب).

٦. في «بح»: «عائقه». وفي «بف، جت»: «ثيابه».

٧. في الوافي -: «أنظر».

٨. في «ن، بح، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «في».

٩. في «م، ن، جد» والوسائل والبحار: «+ لي». وفي «بن»: «+ وله».

١٠. في البحار، «وما تقول».

فَقُلْتُ: وَمَا عَسَيْتَ أَنْ أَقُولَ وَأَنَا^٢ أَرَاهُ عَلَيْكَ، وَأَمَّا^٣ عِنْدَنَا فَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ الشَّابُّ الْمَرْهَقُ^٤.

فَقَالَ لِي^٥: «يَا حَكَمَ» مِمَّنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ^٦؟ وَهَذَا ٤٤٧/٦
مِمَّا أَخْرَجَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ^٧، فَأَمَّا هَذَا النَّبِيْتُ الَّذِي تَرَى، فَهُوَ^٨ بَيْتُ الْمَرْأَةِ، وَأَنَا قَرِيبُ الْعَهْدِ
بِالْعَرِيسِ، وَبَيْنِي النَّبِيْتُ الَّذِي تَعْرِفُ^٩.

١٢٤٦٧ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
حُمْرَانَ وَجَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَحَدِهِمَا^{١٠}، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِلَبْسِ الْمُعْضَفَرِ»^{١١}.

١٢٤٦٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
رَأَيْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١٢} ثَوْبًا مُعْضَفَرًا، فَقَالَ: «إِنِّي^{١٣} تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنْ
قُرَيْشٍ»^{١٤}.

١٢٤٦٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

١. في البحار: «ما» بدون الواو. ٢. في «ن»: «أنا» بدون الواو.

٣. في «م»، بف، بن، جده، والوافي والوسائل والبحار: «فأنا».

٤. «المَرْهَقُ» كمعظم: الموصوف بالرق، وهو غشيان المحارم من شرب الخمر ونحوه، أو المظنون بالسوء.

راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٢٩ و ١٣١ (رقه).

٥. في «م»، ن، بف، بن، جده، والوافي والوسائل والبحار: «ولي».

٦. الأعراف (٧): ٣٢.

٧. في «م»، بن، جده، والوسائل والبحار: «وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ» وهذا مما أخرج الله لعباده.

٨. في الوافي: «فهو».

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٦، ح ٢٠٣٢٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١، ح ٥٨١٤؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٢، ح ١٨.

١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٨، ح ٢٠٣٢٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١، ح ٥٨١٥.

١١. في الوافي: «إِنِّي».

١٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٦، ح ٢٠٣٢١؛ الو. ائ، ج ٥، ص ٢٩، ح ٥٨٠٥.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنْ لُبْسِ ثِيَابِ الشُّهُرَةِ^٢، وَلَا أَقُولُ: نَهَاكُمْ عَنْ لُبْسِ^٣ الْمُعْضَفِ الْمُقَدَّمِ^٤».

١٢٤٧٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: «يَكْزَرُ الْمُقَدَّمُ^٦ إِلَّا لِلْعُرْسِ^٧».

١٢٤٧١ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ النَّضْرِ بْنِ

سُوَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا نَلْبَسُ الْمُعْضَفَاتِ وَالْمُضَرَّجَاتِ^٨».

١٢٤٧٢ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ^٩، عَنْ بُرَيْدٍ،

١. في «بح، جت»: «لباس».

٢. في «م، ن، بن، جد»: وحاشية «جت»: «لبس».

٣. في «جت»: «المقدم». وفي «بح»: «المعدم». و«المقدم»: الثوب المشيع حمرة أو ما حمرة غير شديدة.

القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٠٧ (قدم).

٥. راجع: الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب كراهية الشهرة، ح ١٢٤٥٨؛ والأُمَالِي لِلطُّوسِي، ص ٦٤٩، المجلس

٣٣، ح ١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٥، ح ٢٠٣١٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠، ح ٥٨٠٩.

٦. في «بف، جت»: «بن إبراهيم».

٧. في «بن»: «للعرس». و«العروس»: الرجل والمرأة ما داما في إعراسهما، وهم عرس، وهن عرائس. القاموس

المحيط، ج ١، ص ٧٦٣ (عرس).

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٥، ح ٢٠٣١٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٩، ح ٥٨٠٦.

١٠. خرج الثوب: صبغة بالحمرة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٠٥.

١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٦، ح ٢٠٣٢٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠، ح ٥٨١٢.

١٢. صفوان في مشايخ محمد بن عبد الجبار هو صفوان بن يحيى، وتوفي هو في سنة ٢١٠، كما صرح به النجاشي

في كتابه، ص ١٩٧، الرقم ٥٢٤، ولم يثبت روايته عن بريد - وهو بريد بن معاوية - في غير هذا الخبر، بل

الظاهر عدم إدراك صفوان بريداً بحيث يمكن روايته عنه؛ فقد قال النجاشي في ص ١١٢، الرقم ٢٨٧: «إنه مات

في حياة أبي عبد الله عليه السلام، ونقل عن علي بن الحسن بن فضال أنه قال: «مات بريد بن معاوية سنة مائة

وخمسين».

عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ حَمْرَاءُ^١، شَدِيدَةُ الْخُمْرَةِ، فَتَبَسَّمتُ حِينَ دَخَلْتُ.

فَقَالَ: «كَأَنِّي أَعْلَمُ لِمَ صَحَبْتُكَ، صَحَبْتُكَ مِنْ هَذَا الثَّوْبِ الَّذِي هُوَ عَلَيَّ؛ إِنَّ التَّقَفِيَّةَ أَكْرَهْتَنِي عَلَيْهِ وَأَنَا أُحِبُّهَا، فَأَكْرَهْتَنِي عَلَى لُبْسِهَا».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّا لَا نَصْلِي فِي هَذَا، وَلَا تَصْلُوا فِي الْمَشْبَعِ^٢ الْمَضْرَجِ».

قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَقَدْ طَلَّقَهَا، فَقَالَ: «سَمِعْتُهَا تَبْرَأُ مِنْ عَلِيٍّ عليه السلام، فَلَمْ يَسْغُرْ^٣ أَنْ أُمْسِكَهَا وَهِيَ تَبْرَأُ مِنْهُ»^٤.

١٢٤٧٣ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يَلْبَسُ الْمَعْصَرُ وَالْمَنْتَرِ^٥.

٤٤٨/٦

«وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ عَمْدَةَ مَشَايخِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى - وَهُمْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْكَانٍ وَمَعَاوِيَةَ بْنَ عَمَّارٍ وَالْعَلَاءَ بْنَ رَزِينَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَجَّاجِ وَإِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ وَمَنْصُورَ بْنَ حَازِمٍ وَالْعِيسَى بْنَ الْقَاسِمِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكِيرٍ - فِي طَبَقَةِ رِوَاةِ بَرِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ وَمِنْ فِي طَبَقَتِهِ.

فَعَلَيْهِ لَا يَخْلُو السِّنْدَ مِنْ خَلَلٍ.

١. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوَيْتُ وَالرَّوَاثِي وَالْوَسَائِلُ، ج ٤ وَابْحَارُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «جَدِيدَةٌ».

٢. فِي «بَح»: «الْمَشْرَع».

٣. فِي «ن»: «فَلَمْ يَسْغُرْ».

٤. رَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ اللَّبَاسِ الَّذِي تَكَرَّهَ الصَّلَاةُ فِيهِ وَمَا لَا تَكَرُّهُ، ح ٥٣٧٢؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ١٥٤٩ وَ ١٥٥٠. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٠، ص ٧١٧، ح ٢٠٣٢٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٤، ص ٤٦٠، ح ٥٧٢٢؛ وَج ٢٠، ص ٥٥١، ح ٢٦٣٢٤؛ الْبَحَارُ، ج ٤٦، ص ٢٩٢، ح ١٩.

٥. التَّبَرُّ - بِالْكَسْرِ -: الْقَصَبُ وَ الْخِيُوطُ إِذَا اجْتَمَعَتْ، وَ عِلْمُ الثَّوْبِ، وَ الْجَمْعُ: أَنْبَارٌ. وَ نَرَتْ الثَّوْبَ نَبْرًا، وَ نَبَرَتْهُ وَ أَنْبَرَتْهُ: جَعَلَتْ لَهُ نَبْرًا.

وَ ثَوْبٌ مَبْرُورٌ، كَمَعْظَمٍ: مَسْجُوعٌ عَلَى نَبْرَيْنِ، فَارْسِيَّتُهُ: «دُو بَرْد». الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٥١ (نَبْرٌ).

٦. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٠، ص ٧١٥، ح ٢٠٣١٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٥، ص ٣١، ح ٥٨١٦.

٩ / ١٢٤٧٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ الْقَدَاحِ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَتْ لَهُ مِلْحَفَةٌ مَوْرَسَةٌ^١، يَلْبَسُهَا فِي أَهْلِهِ
حَتَّى يَزْدَع^٢ عَلَى جَسَدِهِ» .

وَقَالَ^٣ : «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : كُنَّا نَلْبَسُ الْمُعْصَفَرُ فِي النَّبِيِّ^٤ .

١٠ / ١٢٤٧٥ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ
ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «صَبَغْنَا الْبَهْرَمَانَ^٥ ، وَصَبَغُ بَنِي أُمَيَّةَ الرَّغْفَرَانِ^٦ .

١١ / ١٢٤٧٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ ،
قَالَ :

رَأَيْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام طَيْلَسَانًا أَزْرَقًا^٧ .

١ . قال ابن الأثير : «الورس : نبت أصفر يصيب به» .

وقال الفيروزآبادي : «الورس : نبات كالسمسم، ليس إلا باليمن، يزرع فيبقى عشرين سنة، نافع للكلف طلاء،
وللبهق شرباً، وورسه توريساً، صبغه به» . النهاية، ج ٥، ص ١٧٣؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٩٢ (ورس) .

٢ . في «بف» : «تردع» . و «حتى يردع على جسده» أي ينفض صبغه عليه، من الردع بمعنى اللطخ بالزعفران، أو
يؤثر فيه أثر الطيب، من الردع بمعنى اللطخ بطيب، أو أثر الخلقوط والطيب في الجسد . راجع : النهاية، ج ٢،
ص ٢١٥؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٢١ (ردع) .

٣ . في «م، ن، بح، بن، جد» والوافي : «قال و» .

٤ . الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٨، ح ٢٠٣٢٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠، ح ٥٨١٠ و ٥٨١١ .

٥ . البهرم - كجعفر - : الْمُعْصَفَرُ، كالبهرمان، والحناء . القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٢٧ (بهرم) .

٦ . الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٨، ح ٢٠٣٢٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠، ح ٥٨٠٨ .

٧ . في الوسائل : «+ الرضا» .

٨ . الأزرق : ذو الزُرْقَةِ، وهو لون معروف، وهو لون كلون السماء، وهو بالفارسية : «أبي» و «نيلگون» . راجع :
القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٠ (زرق) .

٩ . الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس السواد، ح ١٢٤٨١، بسند آخر، وفيه هكذا : «... عن سليمان بن

١٢٤٧٧ / ١٢ . مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ:

رَأَيْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ثَوْبًا عَدَسِيًّا^٢.

١٢٤٧٨ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^٣، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَسَنِ الرِّيَّاتِ البَصْرِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَا وَصَاحِبٌ لِي، وَإِذَا^٤ هُوَ فِي بَيْتٍ مُنْجَدٍ، وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ وَزِدِيَّةٌ، وَقَدْ حَفَّ^٥ لَخِيَّتَهُ وَاکْتَحَلَ^٦، فَسَأَلْنَاهُ^٧ عَنْ مَسَائِلَ، فَلَمَّا قُمْنَا قَالَ لِي^٨: «يَا حَسَنُ، قُلْتُ: لَبَيْكَ، قَالَ: «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِينِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ» فَقُلْتُ: نَعَمْ، جُعِلْتُ فِدَاكَ.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ دَخَلْتُ عَلَيْهِ^٩، وَإِذَا^{١٠} هُوَ فِي بَيْتٍ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَصِيرٌ، وَإِذَا عَلَيْهِ قَمِيصٌ غَلِيظٌ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ صَاحِبِي، فَقَالَ: «يَا أَخَا أَهْلِ الْبَصْرَةِ، إِنَّكَ دَخَلْتَ عَلَيَّ أُمْسٍ وَأَنَا فِي بَيْتِ الْمَرْأَةِ، وَكَانَ أُمْسٍ يَوْمَهَا، وَالْبَيْتُ بَيْتُهَا، وَالْمَتَاعُ مَتَاعُهَا، فَتَزَيَّنْتُ لِي عَلَى أَنْ أَتَزَيَّنَ لَهَا كَمَا تَزَيَّنْتُ لِي، فَلَا يَدْخُلُ قَلْبَكَ شَيْءٌ».

فَقَالَ لَهُ صَاحِبِي: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَدْ كَانَ وَاللَّهِ دَخَلَ فِي^{١٢} قَلْبِي شَيْءٌ^{١٣}، فَأَمَّا ٤٤٩/٦

١. راشد، عن أبيه، قال: رأيت علي بن الحسين عليه السلام وعليه ذراع سوداء وطيلسان أزرق، الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٥، ح ٢٠٣١٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣، ح ٥٨٢١.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن محمد بن عيسى، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ.

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٥، ح ٢٠٣١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١، ح ٥٨١٣.

٤. في «بف» -: «بن خالد». ٥. في «بف» -: «بج» - «عبد الله».

٦. في «م»، ن، بن، جد: «فإذا».

٧. في «بج» -: «حفت». و «حفت» شاربته ورأسه: أحفاهما، أي بالغ في أخذهما. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٨ (حفت).

٨. في «م»، بن، جد: «فإذا».

٩. في «م»، بن، جد: «فإذا».

١٠. في «م»، بن، جد: «فإذا».

١١. في «م»، بن، جد: «فإذا».

١٢. في «م»، بن، جد: «فإذا».

١٣. في «بج» -: «بج» - «بج».

الآن فَقَدْ - وَاللَّهِ - أَذْهَبَ اللَّهُ^١ مَا كَانَ، وَعَلِمْتُ أَنَّ الْحَقَّ فِيمَا قُلْتُ.^٢

٦ - بَابُ بُنْسِ السَّوَادِ

١٢٤٧٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ^٣،

قَالَ:

كَانَ^٤ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ السَّوَادَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ^٥: الْخُفَّ، وَالْعِمَامَةَ، وَالْكِسَاءَ^٦.

١٢٤٨٠ / ٢ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ بْنِ

مَنْصُورٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَبِيرَةِ^٨، فَأَتَاهُ^٩ رَسُولُ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠} الْخَلِيفَةِ يَدْعُوهُ،

١. في «ن»: - «والله».

٢. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب الفَرَشِ، ح ١٢٦٤٠، مَلَخَصًا الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٧، ح ٢٠٣٢٤؛

الوسائل، ج ٥، ص ٣٢، ح ٥٨١٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٣، ح ٢٠.

٣. في «بح» بن: «يرفعه».

٤. في الخصال: «قال».

٥. في الكافي، ح ٥٣٨٠، التهذيب: - «كان رسول الله ﷺ».

٦. في الكافي، ح ٥٣٨٠، والفقيه والتهذيب والخصال والعلل: «ثلاثة».

٧. الكافي، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره، ح ٥٣٨٠، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٨٣٥، معلقًا عن الكليني في الكافي،

ح ٥٣٨٠. الخصال، ص ١٤٨، باب الثلاثة، ح ١٧٩، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، بإسناده يرفعه إلى

أبي عبد الله ﷺ. علل الشرائع، ص ٣٤٧، ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ. الكافي، كتاب الصلاة، باب اللباس

الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره، ذيل ح ٥٣٧٤، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف

يسير. الفقيه، ج ١، ص ٢٥١، ح ٧٦٨، مرسلاً من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١١،

ح ٢٠٣٠٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٣، ح ٥٤٦٢.

٨. في «بف»: - «بالحيرة».

٩. في «م» بن، «ن» بن، «جد»: «فأتى».

١٠. في «بن» بن، «جد» وحاشية «م» بن، «جد» والبحار والفقيه والعلل: «أبي العباس». وفي «ن»: «أبي عباس».

فَدَعَا بِمِمْطَرٍ أَحَدَ وَجْهَيْهِ أَسْوَدَ، وَالْآخَرَ أَبْيَضَ، فَلَبِسَهُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنِّي التَّبَسُّهُ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّهُ لِبَاسُ أَهْلِ النَّارِ»^٢.

٣/١٢٤٨١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ^٤، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

رَأَيْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ ﷺ دَرَاعَةً^٥ سَوْدَاءَ^٦، وَطَيْلَسَانَ^٨.....

١. المِمْطَر - بالكسر -: ثوب صوف يتوقى به من المطر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٢ (مطر).
٢. في الوافي: «وإنما كان من لباس أهل النار لسواده، وإنما لبسه ﷺ مع علمه بذلك للتحفة؛ لأن آل عباس كانوا يلبسون السواد، ولا يعجبهم إلا ذلك».
٣. علل الشرائع، ص ٣٤٧، ح ٤، بسنده عن محمد بن سنان. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٧١، معلقاً عن حذيفة بن منصور. وراجع: الكافي، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره. ح ٥٣٨١ ومصادره. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٢، ح ٢٠٣٠٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٤، ذيل ح ٥٤٦٧؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٥، ح ٦١.
٤. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، «جد» والوافي والوسائل. وفي المطبوع والبحار: «سليمان بن راشد».
- والظاهر أنَّ سليمان هذا، هو سليمان بن رشيد المذكور في رجال البرقي، ص ٥٢ من رواية أبي الحسن موسى بن جعفر ﷺ، وفي رجال الطوسي، ص ٣٥٨، الرقم ٥٣٠٢ من رواية أبي الحسن علي بن موسى الرضا ﷺ. ويؤكد ذلك ما ورد في الكافي، ح ٣٤٩٤؛ والأمال للصدوق، ص ٣٨٠، المجلس ٦٠، ح ٩؛ والأمال للطوسي، ص ٤٢٤، المجلس ١٥، ح ٩٥١، من رواية محمد بن عيسى [بن عبيد] عن سليمان بن رشيد عن أبيه عن معاوية بن عمار. وكذا ما يأتي في الكافي، ح ١٢٩٢٥ من رواية أحمد بن أبي عبد الله، عن نوح بن شعيب، عن سليمان بن رشيد، عن أبيه، عن بشير قال: سمعت أبا الحسن ﷺ يقول.
- وأما سليمان بن راشد، فقد عدَّ الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٢١٧، الرقم ٢٨٦٢، سليمان بن راشد الكوفي، من رواية أبي عبد الله ﷺ وهو متقدم طبقاً على سليمان بن رشيد، كما هو واضح.
٥. هكذا في «بح، بف، جت». وفي «م»، ن، بن، جد، وحاشية «بح، جت» والمطبوع والوسائل والبحار: «رأيت علي بن الحسين ﷺ وعليه» بدل «رأيت علي أبي الحسن ﷺ».
- وما أثبتناه هو الظاهر، ويعلم ذلك مما قدّمناه آنفاً حول سليمان بن رشيد.
٦. قال ابن منظور: «الدَّرَاعَةُ: ضرب من الثياب التي تلبس، وقيل: جبة مشقوفة المقدم. والدرعة: ضرب آخر، ولا تكون إلا من الصوف خاضة». لسان العرب، ج ٨، ص ٨٢ (درع).
٧. في الكافي، ح ١٢٤٧٦ -: «وعليه دراعة سوداء و».
٨. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٢٧: «قال السيوطي في الأحاديث الحسان في فضل الطيلسان: «الطيلسان بفتح

أُزْرَقُ.^١٧- بَابُ^٢ الْكَتَّانِ

١٢٤٨٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً^٣، عَنِ ابْنِ

فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الْكَتَّانُ مِنْ لِبَاسِ الْأَتْبِيَاءِ، وَهُوَ يُنْبِتُ اللَّحْمَ»^٤.

٨- بَابُ لُبْسِ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ وَالْوَبْرِ

١٢٤٨٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ

الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَلْبَسِ^٥ الصُّوفَ وَالشَّعْرَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ»^٦.

١. الطاء واللام على الأشهر، وحكي كسر اللام وضمتها، قال ابن قرقول في مطالع الأنوار: الطيلسان شبه الأردنية يوضع على الرأس والكتفين والظهر، وقال ابن دريد في الجمهرة: وزنه فيعلان، قال: وربما سمي طيلساً. وقال ابن الأثير في شرح مسند الشافعي في حديث عبد الله بن زيد: «أنه ﷺ حوّل رداءه في الاستسقاء» مانضه: «الرداء الثوب الذي يطرح على الأكتاف يلقى فوق الثياب، وهو مثل الطيلسان إلا أن الطيلسان يكون على الرأس والأكتاف، وربما ترك في بعض الأوقات على الرأس، وسمي رداء كما يسمى طيلساناً. انتهى».

١. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لبس المعصفر، ح ١٢٤٧٦، بسند آخر عن أبي الحسن ﷺ، وتمام الرواية فيه: «وأيت على أبي الحسن ﷺ طيلساناً أزرَقَ». الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٤، ح ٢٠٣١٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٤، ح ٥٨٢٢؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٦، ح ٩٦. ٢. في «بف»: «لبس».

٣. في «بن»: «جميعاً».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٩، ح ٢٠٣٢٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٨، ح ٥٨٠٣.

٥. في «م، ن، يع، بن»: «لا يلبس». وفي «جت، جد» بالناء والياء.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٠، ح ٢٠٣٣١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٤، ح ٥٨٢٤.

١٢٤٨٤ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ٤٥٠ / ٦

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، قَالَ: «الْبَسُوا الثِّيَابَ مِنَ الْقُطْنِ؛ فَإِنَّهُ لِيَنَاسَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَلِيَنَاسَنَا، وَلَمْ يَكُنْ يَلْبَسُ^١ الصُّوفَ وَالشَّعْرَ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ^٢.

١٢٤٨٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ

سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي تَمَامَةَ^٣، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: إِنَّ بِلَادَنَا بِلَادٌ بَارِدَةٌ، فَمَا تَقُولُ فِي لِبَاسِ هَذَا الْوَبَرِ؟

فَقَالَ^٤: «الْبَسْ مِنْهَا مَا أَكِلَ، وَضَمِنْ^٥.

١٢٤٨٦ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الْحُسَيْنِ بْنِ كَثِيرٍ الْخَزَّازِ^٦، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في الوافي والخصال: «لم تكن نلبس».

٢. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب لباس البياض والقطن، ح ١٢٤٦٥، بسنده عن أبي بصير، إلى قوله: «ولباسنا». الخصال، ص ٦١٣، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٣، عن أمير المؤمنين عليه السلام، الوافي، ج ٢٠، ص ٧١٩، ح ٢٠٣٣٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٨، ذيل ح ٥٨٠٢؛ وص ٣٤، ح ٥٨٢٥، وفيهما من قوله: «لم يكن يلبس»؛ وفيه، ص ٣٥، ح ٥٨٢٦، وتمام الرواية فيه: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يلبس الصوف والشعر إلا من علة».

٣. في «بف» والوافي: «أبي تمامة». والرجل مجهول لم نعرفه.

٤. هكذا في «ن»، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٥. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٢٨: «قوله عليه السلام: «وضمن» على بناء المجهول، أي ضمن بائعته كونه ممّا يؤكل لحمه، إمّا حقيقة أو حكماً بأن أخذه من مسلم أو ضمن تذكيته، بأن يكون المراد بالوبر الجلد مع الوبر».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٠، ح ٢٠٣٣٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٥٣٤٦.

٧. في «ن»، بف، بن، جد» والوسائل: «الخرزاز». والمذكور في بعض كتب الرجال، هو الحسين بن كثير الخزاز.

راجع: رجال الطوسي، ص ١٨٤، الرقم ٢٢٣٤ و ٢٢٣٥.

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ غَلِيظٌ خَشِيشٌ تَحْتَ ثِيَابِهِ، وَفَوْقَهَا جُبَّةٌ صُوفٌ، وَفَوْقَهَا قَمِيصٌ غَلِيظٌ، فَمَسِسْتُهَا، فَقُلْتُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ النَّاسَ يَكْرَهُونَ لِبَاسَ الصُّوفِ.

فَقَالَ: «كَلَّا، كَانَ أَبِي مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام يَلْبَسُهَا، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَلْبَسُهَا^٢، وَكَانُوا - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - يَلْبَسُونَ أَغْلَظَ ثِيَابِهِمْ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَتَخُنُّ نَفْعُ ذَلِكَ^٣»^٤.

٥/١٢٤٨٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي جَرِيرٍ الْقُمِّيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الرَّيشِ: أَ ذِكِّي هُوَ؟ فَقَالَ: «كَانَ أَبِي يَتَوَسَّدُ الرَّيشَ»^٥.

٩- بَابُ ثِيَابِ الْخَزْرِ

١/١٢٤٨٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: خَرَجَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام يُصَلِّي عَلَى بَعْضِ أَطْفَالِهِمْ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ خَزْرٌ صَفَرَاءُ،

١. في «م»، بن، جد، والوافي والبحار: «و فوقه».

٢. في «بن»: «- وكان علي بن الحسين عليهما السلام يلبسها».

٣. قال الشهيد - بعد ذكره هذا الخبر -: «قلت: هذا إما للمبالغة في السر وعدم الشف والوصف، وإما للتواضع لله تعالى، مع أنه قد روي استحباب التجمل في الصلاة، وذكره ابن الجنيد وابن البرجاء وأبو الصلاح وابن إدريس، الذكري، ج ٣، ص ٦٩».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٠، ح ٢٠٣٣٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٤، ح ٥٦٩٩؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٢، ح ٥٥؛ وج ٨٣، ص ١٧٥.

٥. راجع: الكافي، كتاب الأطعمة، باب ما لا ينتفع به من الميتة وما لا ينتفع به منها، ح ١١٥٠٥ ومصادره الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٢، ح ٢٠٣٣٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٧، ح ٥٧١١؛ وج ٥، ص ٣٣٧، ح ٦٧٢٤.

٦. في «بح»: «- وجبة».

وَمِطْرَفٌ ١ خَزَّ أَصْفَرٌ ٢.

١٢٤٨٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَلْبَسُ الْجُبَّةَ الْخَزَّ ٤٥١/٦ بِخَمْسِينَ دِينَارًا، وَالْمِطْرَفَ الْخَزَّ بِخَمْسِينَ دِينَارًا» ٣.

١٢٤٩٠ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَجُلٌ - وَأَنَا عِنْدَهُ - عَنْ جُلُودِ الْخَزِّ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ».

فَقَالَ الرَّجُلُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّهَا فِي بِلَادِي ٤، وَإِنَّمَا هِيَ كِلَابٌ تَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ؟

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْمَاءِ تَعِيشُ خَارِجَةً مِنَ الْمَاءِ ٥».

فَقَالَ الرَّجُلُ: لَا. قَالَ: «فَلَا بَأْسٌ» ٦.

١. قال ابن الأثير: «المطرف - بكسر الميم وفتحها وضمها -: الثوب الذي في طرفيه علمان والميم زائدة». وقال الفيروزآبادي: «المطرف - كمكروم -: رداء من خزّ مربع، ذو أعلام، جمعه مطارف». النهاية، ج ٣، ص ١٢١؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٨ (طرف).

٢. الكافي، كتاب الجنائز، باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم، ضمن ح ٤٦٠١؛ و التهذيب، ج ٣، ص ١٩٨، ضمن ح ٤٥٧؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩، ضمن ح ١٨٥٦، بسند آخر عن زرارة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٢، ح ١٠٣٣٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٥٩، ح ٥٣٨٩؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٣، ح ٢١.

٣. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٦، ح ٣٤، عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٢، ح ٢٠٣٤٠؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٤، ح ٥٣٩٩؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٦، ح ٩٧.

٤. في الوسائل والعلل: «إنّنها علاجي» بدل «إنّنها في بلادي».

٥. في الوافي: - «من الماء».

٦. في «ن»: «لا بأس». وفي الوسائل والعلل: «ليس به بأس» بدل «فلا بأس». وفي الوافي: «قد مضى في باب ما يحلّ أكله وما لا يحلّ من الوحوش أنّ الخزّ سبع يرمى في البرّ، ويأوي الماء وأنّه إن كان له ناب لا يؤكل لحمه وأنّ أكله مطلقاً مكروه، ومضى في كتاب الصلاة أيضاً فيه كلام».

٧. علل الشرائع، ص ٣٥٧، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٥، ح ٢٠٣٤٨؛

١٢٤٩١ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) يَلْبَسُ
فِي الشِّتَاءِ الْخَزَّ^٢، وَالْمِطْرَفَ الْخَزَّ، وَالْقَلَنْسُوَةَ الْخَزَّ، فَيَشْتُو فِيهِ^٣، وَيَبِيعُ الْمِطْرَفَ فِي
الصَّيْفِ، وَيَتَصَدَّقُ بِشِمَمِيهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ حَزَمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ
الرِّزْقِ؟»^٤.

١٢٤٩٢ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
الْعِيسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^٥، قَالَ:
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) وَعَلَيَّ قَبَاءُ خَزٍّ وَبِطَانَتُهُ خَزٌّ، وَطَيْلَسَانُ خَزٌّ مُزْتَفِعٌ،
فَقُلْتُ: إِنَّ عَلِيَّ تَوْبًا أَكْثَرُهُ لِنَبَسِهِ، فَقَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قُلْتُ: طَيْلَسَانِي هَذَا، قَالَ: «وَمَا بَالُ

١. الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٢، ح ٥٣٩٥.

١. في الوسائل والبحار: «الجبة».

٢. في الوافي: «يلبس في الشتاء الخَزَّ، وكذا وجد في النسخ، والظاهر: الجبة الخَزُّ أو الكساء الخَزُّ كما في الحديث
الآتي».

٣. في الوافي: «فيستوفي». وقال: «أي يستوفي حفظه، أو يلبسه حتى يخلق». شتا بالبلد: أقام به شتاء، كشئى
وتشئى. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٠٣ (شتا).

٤. الأعراف (٧): ٣٢.

٥. قرب الإسناد، ص ٣٥٧، ذيل ح ١٢٧٧، بسند آخر عن الرضا (عليه السلام). تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٤، ح ٣١، عن
الوشاء، عن الرضا (عليه السلام). وفيه، ص ١٦، ح ٣٥، عن عمر بن علي، عن أبيه علي بن الحسين (عليه السلام)، وفي كلها مع
اختلاف يسير. وراجع: الخصال، ص ٥١٧، أبواب العشرين، ح ٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٢، ح ٢٠٣٤١؛
الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٤، ح ٥٤٠٠؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٦، ح ٩٨.

٦. في «م، بن، جد»، والوسائل: «عيسى» بدل «العيس».

٧. في «م» وحاشية «جت» والوسائل: «أبي داود بن يوسف بن إبراهيم».
والمذكور في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، هو داود بن يوسف أبو داود. راجع: رجال البرقي، ص ٢٩؛ رجال
الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٤٠. وتقدم في ح ١٢٤٤٨، شبه مضمون الخبر، عن يوسف بن إبراهيم عن أبي
عبد الله (عليه السلام).

الطَيْلَسَانِ؟ قُلْتُ: هُوَ خَزٌّ، قَالَ: «وَمَا بَالُ الْخَزِّ؟» قُلْتُ: سَدَاهُ^١ إِبْرِيسَمَ، قَالَ: «وَمَا بَالُ الْإِبْرِيسَمِ؟».

قَالَ: «لَا يَكْزُهُ أَنْ يَكُونَ سَدَى الثَّوْبِ إِبْرِيسْمًا وَلَا زُرَّةً وَلَا عِلْمُهُ، إِنَّمَا^٢ يَكْزُهُ الْمُصَمَّتُ^٣ مِنَ الْإِبْرِيسَمِ لِلرِّجَالِ، وَلَا يَكْزُهُ لِلنِّسَاءِ»^٤.

١٢٤٩٣ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ وَعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّا مَعَاشِرُ آلِ مُحَمَّدٍ نَلْبَسُ الْخَزَّ وَالْيَمْنَةَ»^٥.

١. السدى من الثوب، وزان الحمى: هو ما يمد منه طولاً في النسيج، خلاف اللحمية، وهو ما ينسج عرضاً. راجع: المصباح المنير، ص ٢٧١ (سدى).

٢. في «بح»: «وإنما».

٣. الثوب المصمت من الإبريسم، هو الذي جميعه إبريسم لا يخالطه قطن ولا غيره. لسان العرب، ج ٢، ص ٥٦ (صمت).

٤. راجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب اللباس، ح ١٢٤٤٨؛ وتفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٥، ح ٢٠٣٤٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٣، ح ٥٣٩٦؛ إلى قوله: «وأن يكون سدى الثوب إبريسماً»؛ وفيه، ص ٣٧٩، ح ٥٤٤٨، من قوله: «قلت: هو خز».

٥. هكذا في (م، ن، بح، جت، جد) وحاشية «يف». وفي «يف، بن» والمطبوع والوافي والوسائل: «عن» بدل «و». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإننا لم نجد رواية موسى بن القاسم عن عمرو بن عثمان في موضع. وعمرو بن عثمان من مشايخ أحمد بن أبي عبد الله، روى أحمد كتابه وتكررت روايته عن عمرو بن عثمان في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٧، الرقم ٧٦٦؛ الفهرست للطوسي، ص ٣١٧، الرقم ٤٩٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٠٣ و٤٠٤ - ٦٤١.

وأضف إلى ذلك ماورد في الكافي، ح ٦١٢١ و ١٠١٧٤، من رواية أحمد بن أبي عبد الله عن موسى بن القاسم عن أبي جميلة. ولم يثبت رواية موسى بن القاسم عن أبي جميلة بالتوسط. وأما ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٢٣١، ح ٧٨٠؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٩٩١، من رواية موسى بن القاسم عن محمد بن أحمد عن مفضل بن صالح - ومفضل بن صالح هو أبو جميلة - فموسى بن القاسم في هذين الموردين محرف من موسى بن الحسن المراد به موسى بن الحسن بن عامر الأشعري، والتفصيل لا يسهه المقام.

٦. اليمنة - بالضم -: البردة من برود اليمن. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٢١ (يمن).

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٤، ح ٢٠٣٤٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٣، ح ٥٣٩٧.

١٢٤٩٤ / ٧. عَنْهُ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٢ عَنْ جُلُودِ الْخَزْ؟

فَقَالَ: «هُوَ ذَا تَلْبَسُ الْخَزَّ».

فَقُلْتُ^٣: جُعِلَتْ فِدَاكَ، ذَاكَ الْوَبَرُ، فَقَالَ: «إِذَا حَلَّ وَبَرُهُ، حَلَّ جِلْدُهُ»^٤.

١٢٤٩٥ / ٨. عَنْهُ^٥، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى، قَالَ:

كُتِبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاءِ^٦ أَسْأَلُهُ عَنِ الدَّوَابِّ الَّتِي يَغْمَلُ^٧ الْخَزُّ مِنْ وَبَرِهَا:

أَسْبَاغُ هِيَ؟

فَكُتِبَ^٨: «لَيْسَ الْخَزُّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ^٩، وَمِنْ بَعْدِهِ جَدِّي^{١٠}».

١٢٤٩٦ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

شَيْمِرٍ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١١}، قَالَ: «قُتِلَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ^{١٢} وَعَلَيْهِ جُبَّةُ خَزٍّ

دَكْنَاءُ^{١٣}، فَوُجِدُوا فِيهَا^{١٤} ثَلَاثَةٌ وَبِسْتَيْنَ^{١٥} مِنْ^{١٦} بَيْنِ ضَرْبَةِ السَّيْفِ^{١٧}، أَوْ طَغْنَةِ^{١٨}

١. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٢. في «م»، ن، بن، جد: «قلت».

٣. التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ١٥٤٧، بسنده عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن سعد بن سعد الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٤، ح ٢٠٣٤٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٦، ذيل ح ٥٤٠٨.

٤. ظاهر السياق رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله. ولم نثر على رواية واحدٍ ممن تقدّم في السند السابق والسند المتقدم عليه، عن جعفر بن عيسى. ٥. في «بح»، بف: «تعمل». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٦. في «جت»: «+ إليه». ٧. في «جت»: «علي بن الحسين».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٥، ح ٢٠٣٤٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٤، ح ٥٣٩٨.

٩. الدكنة - بالضم -: لون يضرب إلى السواد. و دكين الثوب إذا أتسخ واغبر لونه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٧٣؛ النهاية، ج ٢، ص ١٢٨ (دكن).

١٠. في الوافي «فيه».

١١. في «بف»: «ما».

١٢. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي: «سيف».

١٣. هكذا في «م»، ن، بن، بح، جد، والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و طعنة».

بِزُجِّجٍ^١، أَوْ زَمِيَّةٍ بِسَهْمٍ^٢.

١٠ / ١٢٤٩٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ حَفْصِ بْنِ

عَمْرٍ^٤ أَبِي مُحَمَّدٍ مُؤَدَّنِ عَلِيِّ بْنِ يَظْفَرٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَهُوَ يُصَلِّي فِي الرَّؤُضَةِ - جُبَّةً خَزَّ سَفَرَجَلِيَّةً^٥.

١٠ - بَابُ لُبْسِ الْوَشِيِّ^٦

١٢٤٩٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «بالرمح».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «بالسهم».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ١٧٢٤، ح ٢٠٣٤٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٤، ح ٥٤٠٢؛ وفيه، ص ٣٨٣، ح ٥٤٦٣، إلى قوله: «جُبَّةٌ خَزَّ دُكْنَاءُ»؛ البحار، ج ٤٥، ص ٩٤، ح ٣٦.

٤. هكذا في «م»، بيج، بف، بن، جت، جد، وحاشية «ن» والوافي والوسائل. وفي «ن» وحاشية «جت»: «عمران». وفي المطبوع: «عمرو».

وحفص هذا لم نعثر على نسبه حتى نعرف ما هو الصواب في عنوانه. والخبر رواه عبد الله بن جعفر الحميري في قرب الإسناد، ص ١٣، ح ٤١ - باختلاف يسير - عن محمد بن عيسى، قال: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مُحَمَّدٍ مُؤَدَّنِ عَلِيِّ بْنِ يَظْفَرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، لَكُنَّ الْمَذْكُورُ فِي رِجَالِ الْكُتُبِ، ص ٤٣٢، الرقم ٨١٤ - ذيل عنوان «علي بن يقطين وإخوته» - محمد بن عيسى، قال: حَدَّثَنِي حَفْصُ أَبُو مُحَمَّدٍ مُؤَدَّنِ عَلِيِّ بْنِ يَظْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَظْفَرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، الْخَبِرَ.

فعليه احتمال سقوط «عن علي بن يقطين» في ما نحن فيه وفي سند قرب الإسناد، بجواز النظر من «علي بن يقطين» إلى «علي بن يقطين» غير منفي.

٥. قرب الإسناد، ص ١٣، ح ٤١، عن محمد بن عيسى، عن حفص بن محمد مؤدَّن علي بن يقطين. رجال الكشي، ص ٤٣٢، ح ٨١٤، بسنده عن محمد بن عيسى، عن حفص أبي محمد مؤدَّن علي بن يقطين، عن علي بن يقطين، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٣، ح ٢٠٣٤٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٦٥، ذيل ح ٥٤٠٥.

٦. في «م»، ن، بيج، بف، جت، جد، - «لبس».

٧. «الوشي»: نقش الثوب معروف، ويكون من كل لون. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٥٩ (وشي).

يَاسِرٌ^١، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «اشْتَرِ لِنَفْسِكَ خَزًّا، وَإِنْ شِئْتَ فَوْشِيًّا^٢.

فَقُلْتُ: كُلُّ الْوُشِيِّ؟

فَقَالَ: «وَمَا الْوُشِيُّ؟»^٣، قُلْتُ: مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قُطْنٌ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ خَزَامٌ.

١. هكذا في «م»، ن، بف، بن، جد، وحاشية «جت» وظاهر الوسائل. وفي «بح، جت» وظاهر الوافي: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن ياسر». وفي المطبوع: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال وسهل بن زياد، عن محمد بن عيسى، عن ياسر».

وما ورد في المطبوع سهوا لا يمكن الالتزام به؛ فإنه على فرض ثبوته يكون العطف في السند تحويلاً كما هو واضح، ولم نجد وقوع سهل بن زياد كأول فرد واقع بعد العاطف في الأسناد التحويلية. أضف إلى ذلك أن لازم التحويل رواية ابن فضال - والمراد به هو الحسن بن علي بن فضال بقرينة رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه - إما عن محمد بن عيسى، أو عن ياسر، أو عن أبي الحسن عليه السلام. والفروض الثلاثة كلّها مدفوعة: أمّا الأول، فلرواية محمد بن عيسى عن [الحسن بن علي] بن فضال في بعض الأسناد، وعدم ثبوت عكسه في موضع. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٦٢٠٤؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٧٧، ح ١٦٨٨.

وأما الثاني، فلأنّنا لم نثر على رواية ابن فضال عن ياسر هذا - وهو ياسر الخادم - بل ولا على اجتماعهما في سند واحد في موضع.

وأما الثالث، فلظهور الخبر في وحدة الراوي عن الإمام عليه السلام إن لم نقل بصراحته.

ويؤكد ذلك كلّ مخالفات المطبوع لما ورد في جميع النسخ.

وأما ما ورد في «بح، جت» فهو مضافاً إلى مخالفته لما ورد في أكثر النسخ المشتملة على أقدمها في ما نحن فيه، يستلزم رواية ابن فضال عن ياسر، وهي غير ثابتة كما تقدّم آنفاً.

فعليه يتعيّن الأخذ بما ورد في أكثر النسخ، ولا يضرّه عدم رواية سهل بن زياد عن ياسر بالتوسط في موضع؛ فإنّ الظاهر سرياناً طبقة ياسر بحيث أدركته طبقات متعدّدة من الرواة وروا عنه؛ فقد روى عن ياسر أحمد بن أبي عبد الله في بعض الأسناد مباشرة وفي بعضها الآخر بالتوسط. أنظر: المحاسن، ص ٤٢٣، ح ٢١٤، ص ٤٤٩، ح ٣٥٣، ص ٥٥٧، ح ٩٢١ وص ٥٧٢، ح ١٦ وروى عن ياسر مثل أحمد بن عمر الحلّال الذي هو من مشايخ مشايخ أحمد بن أبي عبد الله وأحمد بن محمد بن عيسى. أنظر: الكافي، ح ١٤٠٥٧.

فعليه لا مانع من أن يروي سهل بن زياد عن ياسر بالتوسط، كما روى عنه مباشرة في الكافي، ح ١١٩١٧ و ١٢٤٠٣.

٢. في «ن»، بن، والوافي والوسائل: «فوشي».

٣. في «م»، ن، بف، بن، جد: «للوشي».

قَالَ: «الْبَسَ مَا فِيهِ قُطْنٌ»^١.

١٢٤٩٩ / ٢. عَنْهُ^٢، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ الْحُسَيْنِ^٣ بْنِ سَالِمٍ الْعِجْلِيِّ:

أَنَّهُ حَمَلَ إِلَيْهِ الْوَشِيَّ^٤.

١٢٥٠٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، قَالَ:

حَدَّثَنِي مَنْ أَثِقَ بِهِ أَنَّهُ رَأَى عَلَى جَوَارِي أَبِي الْحَسَنِ^٥ مُوسَى^٦ الْوَشِيَّ.

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٠، ح ٢٠٣٦٣، الوسائل، ج ٥، ص ٣٦، ح ٥٨٣١.

٢. أرجع الضمير في الوسائل، ج ٥، ص ٣٦، ح ٥٨٣١ إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق، لكنه لم يثبت رواية سهل بن زياد عن يونس بن يعقوب، بل عمدة رواية يونس بن يعقوب - وهم الحسن بن علي بن فضال و محمد بن الوليد والحسن بن محبوب - من مشايخ سهل بن زياد. فعليه يمكن القول برجوع الضمير إلى محمد بن عيسى؛ فإنه يمكن إثبات روايته عن يونس بن يعقوب في بعض الأسناد القليلة، بصعوبة، لكن هذا القول يواجه إشكالاً وهو أننا لم نجد رجوع الضمير إلى محمد بن عيسى في أسناد الكافي، إلا في الكافي، ح ٣٠٥٧ و ٣٠٥٨ و ٦٨٧٧ و ٦٨٧٨ و ١٣٨١٠، وهذه الأسناد الخمسة كلها مشتملة على القرينة الداخلية الدالة على رجوع الضمير إلى محمد بن عيسى، وهذه القرينة مفقودة في ما نحن فيه.

إذا تبين ذلك، فنقول: الظاهر وقوع خلل في سندنا هذا أوجب الإبهام في مرجع الضمير. ولا يبعد أن يكون موضع هذا الخبر بعد الخبر الآتي بالرقم ٣ لكنه سقط من المتن، وكتب في هامش بعض النسخ، ثم أدرج في غير موضعه في الاستنساخات التالية. وعلى هذا الاحتمال مرجع الضمير هو ابن محبوب الراوي عن يونس بن يعقوب في سند الحديث الثالث، ولعل هذا منشأ الإتيان بالضمير الراجع إلى المعصوم عليه السلام في قوله: «إنه حمل إليه الوشي». وحاصل الخبرين أن يونس بن يعقوب يروي تارة عن يونس بن أبي جاري أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، ويروي أخرى عن الحسين (الحسن - خ ل) بن سالم العجلي أنه حمل إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، فلكل الخبرين يتضمن تقرير الإمام عليه السلام لبس الوشي، والله هو العالم.

٣. في «بح» و «نف» و هامش المطبوع: «الحسن».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٠، ح ٢٠٣٦٤، الوسائل، ج ٥، ص ٣٧، ح ٥٨٣٢.

٥. هكذا في «م»، «بح»، «نف»، «جت»، «جده» و «البحار». وفي «ن»، «بن» و «الوسائل»: «موسى». وفي المطبوع: «+ بن جعفر».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٠، ح ٢٠٣٦٥، الوسائل، ج ٥، ص ٣٦، ح ٥٨٣٠، البحار، ج ٤٨، ص ١١٠، ح ١٤.

١١ - بَابُ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيَبِجِ^١

١٢٥٠١ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ

ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الْحَرِيرَ وَالذِّيَبِجَ إِلَّا فِي الْحَرْبِ^٢».

١٢٥٠٢ / ٢. عَنْهُ^٣، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَسَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ خُلَّةَ حَرِيرٍ، فَخَرَجَ فِيهَا،

فَقَالَ: مَهْلًا يَا أُسَامَةُ، إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلَقَ^٤ لَهُ، فَاقْسِمُهَا بَيْنَ نِسَائِكَ^٥».

١٢٥٠٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيَبِجِ؟

فَقَالَ: «أَمَّا فِي الْحَرْبِ^٦، فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَمَائِيلٌ^٧».

١. «الذبيج»: - وهو الثياب المتخذة من الإبريسم - فارسي معرب. النهاية، ج ٢، ص ٩٧ (ديج).

٢. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٣٣: «يدلّ ظاهراً على عدم جواز لبس الحرير للرجال مطلقاً، وعليه علماء الإسلام، واتفق علماؤنا على بطلان الصلاة فيه، وقطع أصحابنا بجواز لبسه في حال الضرورة والحرب».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨: والأماشي للصدوق، ص ٤٢٤، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيهما: «ونهى عن لبس الحرير والذبيج والقز للرجال». الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن الباقر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: قرب الإسناد، ص ٢٨٢، ح ١١١٧ الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٦، ح ٢٠٣٥١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٢، ح ٥٤٢٤.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

٥. رجل لا خلق له، أي لا رغبة له في الخير ولا في الآخرة ولا في صلاح في الدين. لسان العرب، ج ١٠، ص ٩٢ (خلق).

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٦، ح ٢٠٣٥٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٥٤٤٩؛ البحار، ج ٢٢، ص ١٢٩، ح ١٠٥.

٧. في حاشية «ج»: «للحرب» بدل «في الحرب».

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٣، ذيل ح ٨١١، معلقاً عن سماعة بن مهران، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٢.

٤ / ١٢٥٠٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « لَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلْبَسَ الْحَرِيرَ إِلَّا فِي الْحَرْبِ »^١.

٥ / ١٢٥٠٥ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٢ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ، عَنْ الثَّعْبَانِ بْنِ هِلَالٍ الشَّامِيِّ مَوْلَى

أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام ، عَنْهُ ، قَالَ :

قُلْتُ لَهُ : جُعِلَتْ فِدَاكَ ، مَا أَغْجَبَ إِلَيَّ النَّاسِ مَنْ يَأْكُلُ الْجَشِبَ^٣ ، وَيَلْبَسُ^٤ الْخَشِنَ ، ٤٥٤ / ٦ . وَيَتَخَشَّعُ .

فَقَالَ : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ يُوسُفَ عليه السلام نَبِيَّ ابْنِ نَبِيٍّ ، كَانَ يَلْبَسُ أَقْبِيَّةَ الدِّيبَاغِ مَزْرُورَةً^٦ بِالذَّهَبِ ، وَيَجْلِسُ فِي مَجَالِسٍ^٧ آلِ فِرْعَوْنَ يَخْكُمُ ، فَلَمْ يَخْتِجِ النَّاسُ إِلَى لِبَاسِهِ ، وَإِنَّمَا

ص ٢٠٨ ، ح ٨١٦ ؛ والاستبصار ، ج ١ ، ص ٣٨٦ ، ح ١٤٦٦ ، بسندهما عن سماعة بن مهران . قرب الإسناد ، ص ١٠٣ ، ح ٣٤٧ ، بسند آخر عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، مع اختلاف الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٢٧ ، ح ٢٠٣٥٣ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٣٧٢ ، ذيل ح ٥٤٢٥ .

١ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٢٧ ، ح ٢٠٣٥٤ ؛ الوسائل ، ج ٤ ، ص ٣٧١ ، ح ٥٤٢٣ .

٢ . هكذا في «م» ، ن ، ب ، ج ، ج ، ح ، حاشية «بح» والوافي والبحار . وفي «بح» وحاشية «جت» والمطبوع : «حميد بن زياد» .

والصواب ما أثبتناه ؛ فإننا لم نجد - مع الفحص الأكيد - رواية حميد بن زياد عن محمد بن عيسى في شيء من الأسناد والطرق . ورواية سهل بن زياد عن محمد بن عيسى [بن عبيد] متكررة في الأسناد . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ٨ ، ص ٥٢٨ - ٥٢٩ .

ثم إن سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني عليه السلام وليس في الأسناد السابقة ما يصلح أن يكون سندنا هذا ، معلقاً عليه . ولعل الكليني اكتفى في ذكره صدر السند ، باشتهار طريقه إليه وهو في الأغلب : عدّة من أصحابنا ، كما فهم ذلك الشيخ الحرّ في الوسائل ، ج ٥ ، ص ١٨ ، ح ٥٧٧٣ حيث قال : وعنه - والضمير راجع إلى عدّة من أصحابنا في السند السابق عليه - عن سهل بن زياد .

٣ . الجشب من الطعام ، هو الغليظ الخشن من الطعام . وقيل : غير المأدوم . وكلّ بشع الطعم جشب . النهاية ، ج ١ ،

ص ٢٧٢ (جشب) .

٤ . في «بح» : «ويأكل» .

٥ . في البحار : «وابن» .

٦ . في «م» : «مجلس» .

٧ . في «م» : «مجلس» .

اِخْتَجُوا إِلَى قِسْطِهِ^١، وَإِنَّمَا يَخْتِاجُ مِنَ الْإِمَامِ فِي^٢ أَنْ إِذَا قَالَ صَدَقَ، وَإِذَا وَعَدَ أَنْجَزَ، وَإِذَا حَكَمَ عَدَلَ؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يَحْرُمُ^٣ طَعَاماً وَلَا شَرَاباً مِنْ خِلَالِ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ الْحَرَامَ، قُلَّ أَوْ كَثُرَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ^٤ عَزَّ وَجَلَّ: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ»^{٥٦} ٧.

١٢٥٠٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ جُرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَلْبَسَ الْقَمِيصَ الْمَكْشُوفَ بِالذِّبْنِاجِ، وَيَكْرَهُ لِبَاسَ الْحَرِيرِ، وَلِبَاسَ^٩ الْقَسِيِّ^{١٠} الْوُشِيِّ^{١١}، وَيَكْرَهُ لِبَاسَ الْمِثْرَةِ الْحُمْرَاءِ^{١٢}؛ فَإِنَّهَا مِثْرَةٌ

١. في المرأة: «لعلَّه لم يكن في شرع يوسف^{١٣} لبس الحرير والذهب محرماً، ويحتمل أن يكون فعل ذلك نقيّة».

ثم إنَّ فرعون يوسف^{١٤} غير فرعون موسى^{١٥} على ما استفيد من التواريخ والسير.

٢. في «م، بن، جد» والوافي وتفسير العياشي: «إلى».

٣. في «م، ن، بف، جد» وحاشية «جت» والوسائل وتفسير العياشي: «لم يحرم».

٤. في «بن» والوسائل: «إنَّما بدون الواو». ٥. في «م، بن، جد» والوسائل وتفسير العياشي: «الله».

٦. الأعراف (٧): ٣٢.

٧. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٥، ح ٣٣، عن العباس بن هلال الشامي. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٠١، ح ٢٠٢٨٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٨، ح ٥٧٧٣؛ البحار، ج ١٢، ص ٢٩٧، إلى قوله: «وإنَّما احتجوا إلى قسطه».

٨. في «بح، جت»: «ويكره لباس».

٩. في «بح، بن، جد» والوافي والكافي، ح ٥٣٧٨ والتهذيب، ج ٢: «- القسي» و «القسي»: هي ثياب من كتان مخلوط بحرير، يؤتى بها من مصر، نسبت إلى قرية على شاطئ البحر قريباً من تيس، يقال لها: القس، بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها. وقيل: أمل القسي: القزي بالزاي، منسوب إلى القر، وهو ضرب من الإبريسم، فأبدل من الزاي سيناً. النهاية، ج ٤، ص ٥٩ - ٦٠ (قس).

١٠. في «م، ن، بن، جد»: «- الوشي». وفي حاشية «جت»: «القسي».

١١. قال الطريحي: «فيه: إنَّه نهى عن مِثْرَةِ الأرجوان. المِثْرَةُ - بالكسر غير مهموزة -: شيء يحشى بقطن أو صوف، ويجعله الراكب تحته، وأصله الواو، والميم زائدة، والجمع مِثْرٌ ومِثْرٌ. والأرجوان صبغ أحمر،

إِبْلِيسَ.^١

٧/ ١٢٥٠٧. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ الْأَخْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَضْلُحُ لِبَاسُ الْخَرِيرِ وَالْدَيْبَاجِ، فَأَمَّا بَيْنَهُمَا فَلَا بَأْسَ».^٢

٨/ ١٢٥٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «النِّسَاءُ يَلْبَسْنَ^٣ الْخَرِيرَ وَالْدَيْبَاجَ إِلَّا فِي الْإِحْرَامِ».^٤

٩/ ١٢٥٠٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِبْرَيْسَمِ وَالْقَرْزِ؟ قَالَ: «هُمَا سَوَاءٌ».^٥

وَلَعَلَّ النَّهْيَ عَنْهَا لَمَّا فِيهَا مِنَ الرُّعُونَةِ، أَعْنِي الْحَقَّ. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: وَأَمَّا الْمَيَاطِرُ الْحُمْرَاءُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا النَّهْيُ، فَإِنَّهَا كَانَتْ مِنْ مَرَكَبِ الْعَجَمِ مِنْ دَيْبَاجٍ أَوْ حَرِيرٍ. وَإِطْلَاقُ اللَّفْظِ بِأَبَاهُ. مُجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٥٠٩ (وثر).

١. الكافي، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تتركه الصلاة فيه وما لا تتركه، ح ٥٣٧٨؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥١٠، بسندهما عن النضر بن سويد. وفي الكافي، كتاب الدواجن، باب آلات الدواب، ح ١٣٠١٦؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣١٢٢؛ والمحاسن، ص ٦٢٩، كتاب المرافق، ح ١٠٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، من قوله: «ويكره لباس الميثرة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٧، ح ٢٠٣٥٦؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٠، ذيل ح ٥٤١٩.

٢. التهذيب، ج ٧، ص ١٣٥، ح ٥٩٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٧، ح ٢٠٣٥٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٨، ح ٥٤١٣؛ وج ١٧، ص ٣٠٢، ح ٢٢٥٩٢.

٣. في «بف»: «تلبسن».

٤. الخصال، ص ٥٨٥، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وتام الرواية فيه: «يجوز للمرأة لبس الديباج والحرير في غير صلاة وإحرام». وراجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٥، ح ٢٦٦٦ و ٢٦٦٨، الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٩، ح ٢٠٣٥٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٥٤٥٠.

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٩، ح ٢٠٣٦١؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٨، ح ٥٤١٤.

١٢٥١٠ / ١٠. عَنْهُ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُزُوءَةَ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِبِلْيَاسِ الْقَرْزِ إِذَا كَانَ سَدَاءً^٢ أَوْ لَحْمَةً^٣ مَعَ قُطْنٍ،
أَوْ كَتَّانٍ»^٤.

١٢٥١١ / ١١. عَنْهُ^٥، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ، قَالَ:
سَأَلَ الْحَسَنَ^٦ بْنَ قِيَامًا أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الثَّوْبِ الْمُلْحَمِ بِالْقَرْزِ وَالْقُطْنِ، وَالْقَرْزُ أَكْثَرُ
مِنَ النَّضْفِ: أَيُصَلِّي فِيهِ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ^٧، وَقَدْ كَانَ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام مِنْهُ جِثَابٌ^٨ كَذَلِكَ^٩»^{١٠}.
١٢٥١٢ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،
عَنْ سَمَاعَةَ:

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق؛ فقد روى والده محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦١-٣٦٢.
٢. في «م»، ن، بن، جد: «سداء». وفي «جت» والوافي: «سداء». والسدى من الثوب، وزان الحصى: هو ما يمد منه طولاً في النسيج، خلاف اللّخمة، وهو ما ينسج عرضاً. راجع: المصباح المنير، ص ٢٧١ (سدى).
٣. في «م»، ن، بف، جت، جد: والوافي: «لحمة». وفي «بح»: «لحمة».
٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «مع القطن». وفي الوسائل: «من قطن».
٥. فقه الرضا عليه السلام، ص ١٥٧؛ المقنعة، ص ١٥٠، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٤٦٨. والوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٠، ح ٣٦٢٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٤، ح ٥٤٣٢.
٦. مرجع الضمير هو أحمد بن محمد بن خالد.
٧. في «م»، بح، بف، جت، جد: والوافي والوسائل: «الحسين».
٨. في «م»، جد: «القرز» بدون الواو.
٩. في «بن»: «فلا بأس».
١٠. في «م»، ن، بح، بن، جد: «قد» بدون الواو.
١١. في «م»، ن، بح، جد، وحاشية «بن»: «جثبات».
١٢. في الوافي -: «كذلك».
١٣. الوافي، ج ٧، ص ٤٢٥، ح ٦٢٥٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٣، ح ٥٤٣١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ^١ الْحَرِيرَ الْمَخْضُ، وَهِيَ مُخْرِمَةٌ، وَأَمَّا^٢ فِي الْحَرْزِ^٣ وَالْبَزْدِ فَلَا بَأْسَ^٤».

١٢٥١٣ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَحْمَسِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَهُ^٥ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ الْخَمِيصَةِ - وَأَنَا عِنْدَهُ - سَدَاهَا الْإِبْرَيْسِمَ^٦: أَيْ تَلْبَسُهَا وَكَانَ وَجَدَ الْبَزْدَ؟ فَأَمَرَهُ^٧ أَنْ يَلْبَسَهَا^٨.

١٢٥١٤ / ١٤. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقُضَلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الثُّوبِ يَكُونُ فِيهِ الْحَرِيرُ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ خِلْطٌ فَلَا بَأْسَ^٩».

١. في «ن»: «أن يلبس».

٢. في «م، بن، جد»: حاشية «جت» والوسائل: «فأما».

٣. في «بف»: «الحَرْزُ» بدل «في الحرز».

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٣٤٤، صدر ح ٢٦٣٥، معلقاً عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرمة أن تلبس من الثياب...، صدر ح ٧٢٣١ و ٧٢٣٦ و ٧٢٣٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٧٣، صدر ح ٥١؛ وص ٧٥، صدر ح ٢٤٧؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٣٠٩، صدر ح ١١٠١، بسند آخر، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٢، ص ٥٨٦، ح ١٢٦٤٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٤٥١.

٥. في «بج، بف، جت» والكافي، ح ٧٢٣٥: «سألني».

٦. في «بن»: «إبريسم».

٧. في «بج، جت» والكافي، ح ٧٢٣٥: «فأمرته».

٨. الكافي، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرمة أن تلبس من الثياب...، ذيل ح ٧٢٣٥، بسنده عن أبي الحسن الأحمسي. وفيه، باب ما يلبس المحرم من الثياب...، ح ٧٢٠٩؛ والفقيه، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٦١١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٦٧، ح ٢١٥، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٨، ح ٢٠٣٥٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٤، ح ٥٤٣٣.

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٢٨، ح ٢٠٣٥٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٤، ح ٥٤٣٤.

١٢- بَابُ تَشْمِيرِ الثِّيَابِ

- ١٢٥١٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِثْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَيُثَابِكُمْ فَطَهَّرَكُمْ^١﴾ قَالَ: «فَشَمِّرْ^٢».
- ١٢٥١٦ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَّاءِ، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي حَدِيجَةَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ حُنَيْسٍ:
- ٤٥٦/٦ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلَيَّائِي عليه السلام كَانَ عِنْدَكُمْ، فَأَتَى بَنِي دِيوَانَ، فَأَشْتَرَى^٣
ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ بِدِينَارٍ: الْقَمِيصَ إِلَى فَوْقِ الْكَعْبِ، وَالْإِزَارَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ، وَالرِّدَاءَ مِنْ
بَيْنِ يَدَيْهِ إِلَى تَحْتِهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ إِلَى أَلْيَتَيْهِ^٤، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَلَمْ يَزَلْ

١. المَذْذَرُ (٧٤): ٤.

٢. شَمَّرَ الثَّوْبَ تَشْمِيرًا: رَفَعَهُ. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ١، ص ٥٨٩ (شمر).

وقال الشهيد: «يستحب قصر الثوب، فالقميص إلى فوق الكعب، والإزار إلى نصف الساق، والرداء إلى
الأليين، وليرفع الثوب الطويل، ولا يجز، ولا يتجاوز بالكُم أطراف الأصابع». الذكري، ج ٣، ص ٧٢.
وقال الطبرسي: «﴿وَيُثَابِكُمْ فَطَهَّرَكُمْ﴾ أَي: وَثِيَابَكِ الْمَلْبُوسَةَ فَطَهَّرَهَا مِنَ النَّجَاسَةِ لِلصَّلَاةِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَنَفَسَكَ
فَطَهَّرَ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالثِّيَابَ عِبَارَةً عَنِ النَّفْسِ؛ عَنْ قَتَادَةَ وَمَجَاهِدٍ... وَقِيلَ: مَعْنَاهُ طَهَّرَ ثِيَابَكَ مِنْ لِبْسِهَا عَلَى
مَعْصِيَةٍ أَوْ عَذْرَةٍ... قَالَ السَّيِّدِيُّ: يَقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ صَالِحًا: إِنَّهُ لَطَاهَرَ الثِّيَابِ، وَإِذَا كَانَ فَاجِرًا: إِنَّهُ لَخَبِثَ
الثِّيَابَ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ وَثِيَابَكَ فَقَصَّرَ؛ عَنْ طَاوُوسٍ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام. قَالَ الزَّجَّاجُ: لِأَنَّ تَقْصِيرَ
الثَّوْبِ أَبْعَدُ مِنَ النَّجَاسَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا نَجَسَ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يُمْ أَنْ يَصِيبَهُ مَا يَنْجَسُهُ». مجمع البيان، ج ١٠، ص ١٧٤
- ١٧٥.

٣. الخصال، ص ٦٢٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر. تحف العقول،
ص ١١٣، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣١، ح ٢٠٣٦٦؛ الوسائل،
ج ٥، ص ٣٨، ح ٥٨٣٨.

٤. في الوافي: «فَأَتَى بَرْدَنُورًا» وَقَالَ فِي بَيَانِهِ: «النَّوَارُ: النَّيْلُجُ الَّذِي يَصْبُغُ بِهِ».

٥. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ. وَفِي الْمُطْبُوعِ: «وَأَشْتَرَى».

٦. فِي «م»، ن، بَح، جَت، جَد، وَالْوَسَائِلُ: «- بَيْن».

٧. فِي «م»، ن، جَد، وَالْوَسَائِلُ وَالْبَحَارُ: «إِلَيْهِ». ٨. فِي الْوَسَائِلُ: «يَدِيهِ».

يَخْمَدُ اللَّهُ عَلَى مَا كَسَاهُ حَتَّى دَخَلَ مَنْزِلَهُ ثُمَّ قَالَ: «هَذَا اللَّبَاسُ الَّذِي يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَلْبَسُوهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَلَكِنْ لَا يَقْدِرُونَ^١ أَنْ يَلْبَسُوا^٢ هَذَا الْيَوْمَ، وَلَوْ فَعَلْنَا^٣ لَقَالُوا: مَجْنُونٌ، وَلَقَالُوا: مُرَاءٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «وَيْبَانَكَ فَطَهَّرْ» قَالَ^٤: وَيَبَانَكَ ازْفَعُهَا، وَلَا تَجَرَّهَا^٥، وَإِذَا^٦ قَامَ قَائِمُنَا كَانَ هَذَا اللَّبَاسُ^٧».

١٢٥١٧/٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:

أَمَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُ إِزَارًا، فَقُلْتُ^٩: إِنِّي لَسْتُ أَصِيبُ إِلَّا وَاسِعًا، قَالَ^{١٠}: «اقْطَعْ مِنْهُ وَكْفَةً^{١١}».

قَالَ^{١٢}: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَبِي قَالَ: مَا^{١٣} جَاوَزَ الْكَعْبَيْنِ فَفِي النَّارِ».

١. في «بن، جت» والوسائل: «لا تقدرون».

٢. في «م، جد»: «أن يلبسوها». وفي «جت» والوسائل: «أن تلبسوها». وفي «بن»: «أن تلبسوا».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «فعلنا».

٤. في «بف»: «وقال».

٥. في «م، بن، جد»: «لا تجرها» بدون الواو. وفي «بح»: «ولا تجرها».

٦. في «ن، بف، بن، جت، جد» والوسائل والبحار: «فإذا».

٧. في الوافي: «في الحديث دلالة على أنه ينبغي عدم الإتيان بما لا يستحسنه الجمهور وإن كان مستحباً، كالتحنك بالعمامة في بلادنا، مع ما مر من كراهية شهرة اللباس».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣١ ح ٢٠٣٦٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٠، ح ٥٨٤٣؛ البحار، ج ٤١، ص ١٥٩، ح ٥٢.

٩. هكذا في النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عن عبد الله بن يعقوب». ولم يذكر عبد الله بن يعقوب كراو في مصادرنا الرجالية، ولم نجد رواية يونس بن يعقوب عنه في شيء من الأسناد.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «وله».

١١. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «فقال».

١٢. كف الثوب كفاً: خاط حاشيته، وهو الخياطة الثانية بعد الشل. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٣١ (كفف).

١٣. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «قال».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وما».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ
مِثْلَهُ.^١

١٢٥١٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ - رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ كَانَ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَيَّامَ حُسَيْنٍ بِبَغْدَادَ^٢ - قَالَ:
قَالَ لِي^٣ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ عليه السلام: «وَيُنَابِكَ فَطَهَّرْ» وَكَانَتْ يُنَابُهُ
طَاهِرَةٌ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُ بِالتَّشْمِيرِ».^٤

١٢٥١٩ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ
أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام أَوْصَى رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ لَهُ^٦: إِنَّاكَ
وَإِسْبَالَ الْإِزَارِ^٧ وَالْقَمِيصِ^٨؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَخِيلَةِ^٩، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمَخِيلَةَ».^{١٠}

٤٥٧/٦. ١٢٥٢٠ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

١. المحاسن، ص ١٢٤، كتاب عقاب الأعمال، ذيل ح ١٤٠، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام وتتمام الرواية فيه: «ما

جاوز الكعبين من الثوب ففي النار» الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٢، ح ٢٠٣٦٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٢، ح ٥٨٥٢.

٢. هكذا في «م، بف، بن، جد» وحاشية «ن، جت». وفي «ن، بح، جت» والمطبوع والوافي والبحار: «عبد

الرحمن بن عثمان، عن رجل من أهل اليمامة كان مع أبي الحسن عليه السلام أيام حبس ببغداد».

والظاهر أَنَّ عبارة «رجل من أهل اليمامة...» جيء بها توضيحاً لعبد الرحمن بن عثمان.

٣. في «م، ن، بن، جد» والوسائل والبحار: «لي».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٣، ح ٢٠٣٦٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٠، ح ٥٨٤٤؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧١، ح ٨٩.

٥. في الوافي: «أبي عبد الله». في «بح، بف، جت»: «وله».

٧. المسبل إزاره، هو الذي يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى. وإنما يفعل ذلك كبراً واختيالاً. وقد تكرر

ذكر الإرسال في الحديث، وكله بهذا المعنى. النهاية، ج ٢، ص ٣٣٩ (سبل).

٨. خيلاء ومخيلة: أي كبر. النهاية، ص ٩٣ (خيل).

٩. المحاسن، ص ١٢٤، كتاب عقاب الأعمال، ح ١٤٠، بسنده عن الحسن بن محبوب. تحف العقول، ص ٤١،

عن النبي عليه السلام، من قوله: «إِنَّاكَ وَإِسْبَالَ الْإِزَارِ» الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٣، ح ٢٠٣٧٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤١،

ح ٥٨٤٨.

أَبَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ رَفَعَهُ، قَالَ:

نَظَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى فَتَى مُزَخٍّ^١ إِزَارَهُ، فَقَالَ^٢: «يَا فَتَى^٣، ازْفَعْ إِزَارَكَ، فَإِنَّهُ أَبْقَى لِيُؤْبِكَ، وَأَنْقَى لِقَلْبِكَ^٤».

٧ / ١٢٥٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِذَا لَبَسَ الْقَمِيصَ مَدَّ يَدَهُ، فَإِذَا طَلَعَ^٦ عَلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ قِطْعَةً^٧».

٨ / ١٢٥٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْنَانَ، عَنِ الْحَسَنِ الصَّنِقَلِ، قَالَ:

قَالَ لِي^٨ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَرِيدُ أُرْيَكَ قَمِيصَ عَلِيِّ عليه السلام الَّذِي ضُرِبَ فِيهِ، وَأُرْيَكَ دَمَهُ^٩».

قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَا بِهِ، وَهُوَ فِي سَفَطٍ، فَأَخْرَجَهُ وَتَشَرَّهُ، فَإِذَا هُوَ قَمِيصٌ

١. في «ن، بن» والوسائل: «مرخي».

٢. في «م، ن، بح، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يا بُنَيَّ».

٣. في الوافي: «إِنَّمَا كَانَ أَنْقَى لِقَلْبِهِ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ بِالْكِبَرِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَشْغُلُ قَلْبَهُ بِوَقَائِهِ عَنِ الْقَاذورات».

٤. الغارات، ج ١، ص ٦٥، ضمن الحديث، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٣، ح ٢٠٣٧١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٢، ح ٥٨٤٩.

٥. في «بن» والبحار: «عن ابن القَدَّاح». وهو سهو؛ فقد روى جعفر بن محمد الأشعري - وهو جعفر بن محمد بن عبيد الله الأشعري الراوي لكتاب عبد الله بن ميمون القَدَّاح - في جل أسناده عن ابن القَدَّاح بعناوينه المختلفة، ولم يثبت روايته عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٩٥، الرقم ٤٤٣؛ المحاسن، ص ٣٤، ح ٢٨، و ص ٢٠٧، ح ٦٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٢٨-٤٢٩.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٤، ح ٢٠٣٧٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٦، ح ٥٨٦٢؛ البحار، ج ٤١، ص ١٥٩، ح ٥٣.

٧. في «م، بح، بف»: «ولي».

كَرَابِيسٌ^١ يُشْبِهُ السُّنْبُلَاتِيَّ^٢، فَإِذَا^٣ مَوْضِعُ الْجَنْبِ^٤ إِلَى الْأَرْضِ^٥، وَإِذَا أَثَرُ دَمٍ أُنْبِضَ شِبْهِ^٦ اللَّبَنِ، شِبْهِ^٧ شَطْبِ^٨ السَّيْفِ^٩، فَقَالَ^{١٠}: «هَذَا قَمِيصٌ^{١١} عَلَيَّ^{١٢} الَّذِي ضَرَبَ فِيهِ، وَهَذَا أَثَرُ دَمِهِ» فَشَبَّرَتْ بَدَنَهُ، فَإِذَا^{١٣} هُوَ ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ، وَشَبَّرَتْ أَسْفَلَهُ^{١٤}، فَإِذَا هُوَ اثْنَا عَشَرَ شَبْرًا^{١٥}.

١٢٥٢٣ / ٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

١. في الوافي: «السطح محرّكة كالجوالق أو كالثَّقَّة وكأنّه معرّب: سبد. والكرباس بالكسر: ثوب من القطن الأبيض معرّب فارسيّته بالفتح، والنسبة كرابيسي، كأنّه شبه بالأنصاري، وإلاّ فالقياس كراباسي».
٢. قميص سنبلاني، بالضمّ: سايق الطول، أو منسوب إلى بلد بالروم. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤٣ (سنبل).
٣. في «م، ن، بن، جد» والبحار: «وإذا». وفي «بح»: «هو».
٤. في حاشية «جت»: «الجنب».
٥. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٢٣٨: قوله: موضع الجنب إلى الأرض، كمعظم، أي خيط الجنب إلى الذيل بعد وضع القطن فيه أو بدونه، أو خرق وقطع من ذلك الموضع إلى الأرض، قال الفيروزآبادي: التوضيع خياطة الجبّة بعد وضع القطن فيها، وكمعظم: المكسر المقطّع، انتهى. أو الموضع كمجلس إن كان جيبه مفتوحاً إلى الذيل بحسب أصل وضعه، أو صار بعد الحادثة كذلك. وفي بعض النسخ: موضع الجنب، بالنون، أي لم يكن في الجانبين الشقّ الذي هو معهود في لباس العرب في جانب الذيل». وانظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٣٣ (وضع).
٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «الدم» بدل «أثر دم».
٧. في حاشية «جت»: «يشبه».
٨. في «بح، بف، جت»: «شبيه».
٩. في «بح»: «شطب». وفي البحار: «شطب».
١٠. «شَطَّبَ السيف»: طرائقه التي في منته. الواحدة: شطبة، مثل صبرة وصبر، وكذلك شَطَّبَ السيف بضمّ الشين والطاء، وسيف مشطّب، وثوب مشطب: فيه طرائق. الصحاح، ج ١، ص ١٥٥ (شطب).
١١. هكذا في «ن، بح، بف، جت» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».
١٢. في البحار: «+ كرابيس». في الوافي: «وإذا».
١٤. في المرآة: «وشبرت أسفله، أي ذيله من جميع الجوانب. والمراد بالبدن قدر ما بين الكتفين».
١٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٥، ح ٢٠٣٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٩، ح ٥٨٤٠، ملخصاً: البحار، ج ٤١، ص ١٥٩، ح ٥٤.

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ:

رَأَيْتُ قَمِيصَ عَلِيِّ عليه السلام الَّذِي قُتِلَ فِيهِ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَإِذَا أَسْفَلُهُ اثْنَا عَشَرَ شِبْرًا، وَبَدَنُهُ ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ، وَرَأَيْتُ^١ فِيهِ نَضْحَ دَمٍ^٢.

١٠ / ١٢٥٢٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَلَمَةَ بَيْتَاعِ الْقَلْبَيسِ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ^٣ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا بُنَيَّ، ٥٥٨/٦
أَلَا تَطْهَرُ قَمِيصَكَ؟» فَذَهَبَ، فَظَنَّنَا^٤ أَنَّ ثَوْبَهُ قَدْ أَصَابَهُ شَيْءٌ، فَرَجَعَ^٥، فَقَالَ: «إِنَّهُ^٦
هَكَذَا».

فَقُلْنَا: جُعِلْنَا^٧ فِدَاكَ، مَا لِقَمِيصِهِ^٨؟

قَالَ^٩: «كَانَ قَمِيصُهُ طَوِيلًا، وَأَمْرَتُهُ^{١٠} أَنْ يَقْصُرَ^{١١}؛ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ:
﴿وَيُنَابِكَ فَطْهَرُ﴾^{١٢}»^{١٣}.

١. في «بح»: «ورأيت».

٢. في «بف» والوافي: «دم». وفي البحار: «نضج دم».

٣. الوافي: ج ٢٠، ص ٧٣٦، ح ٢٠٣٧٨؛ الوسائل: ج ٥، ص ٣٨، ح ٥٨٣٩؛ البحار: ج ٤١، ص ١٦٠، ح ٥٥.

٤. في «بن»: «+ له».

٥. في «ن»، «بح»: «وظننا».

٦. في «بن»: «ثم رجع».

٧. في «م»، «بن»، «جد»: «لربهن». وفي «ن»، «جت» وحاشية «م»، «بن»، «جد»: «إليه». وفي الوسائل: «إنهن».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ والله».

٩. في «بف» والوافي: «بقميصه».

١٠. في «م»، «بن»، «جت»، «جد»: «م»، «فقال».

١١. في «م»، «ن»، «بح»، «بن»، «جد»: «وأن يقصر».

١٢. المدثر (٧٤): ٤.

١٣. الوافي: ج ٢٠، ص ٧٣٤، ح ٢٠٣٧٣؛ الوسائل: ج ٥، ص ٣٩، ح ٥٨٤١.

١٢٥٢٥ / ١١. عَنْهُ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

نَظَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَى رَجُلٍ قَدْ لَبَسَ قَمِيصاً يُصِيبُ الْأَرْضَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا ثَوْبٌ طَاهِرٌ».^٢

١٢٥٢٦ / ١٢. عَنْهُ^٣، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^٤ فِي الرَّجُلِ يَجُرُّ ثَوْبَهُ، قَالَ^٥: «إِنِّي لَأُكْرَهُ أَنْ يَتَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ».^٦

١٢٥٢٧ / ١٣. عَنْهُ^٧، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَعَا بِأَثْوَابٍ، فَذَرَعَ مِنْهَا^٨، فَعَمَدَ إِلَى خَمْسَةِ^٩ أَذْرَعٍ، فَقَطَعَهَا^{١٠}، ثُمَّ سَبَرَ عَرْضَهَا^{١١} سِتَّةَ أَشْبَارٍ، ثُمَّ شَقَّهَ، وَقَالَ: «شُدُّوا صَفَّتَهُ»^{١٢}، وَهَدَّبُوا طَرَفَيْهِ^{١٣} ^{١٤}.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٤، ح ٢٠٣٧٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٢، ح ٥٨٥٠.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

٤. هكذا في «م، ن، بح، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٥. في «جت»: «فقال».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٤، ح ٢٠٣٧٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٢، ح ٥٨٥١.

٧. مرجع الضمير هو أحمد بن محمد بن خالد.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «منه».

٩. في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي: «خمس».

١٠. في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي والوسائل: «فقطعه».

١١. في «م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي: «عرضه».

١٢. في الوافي والوسائل: «صنفته».

١٣. في المرأة: «شدوا صفته»، أي خيطوها شديداً. «وهذبوا طرفيه» أي اجعلوهما ذوي أهداب، أو اقطعوا أهدابهما، ولا يبعد أن يكون بالذال المعجمة.

١٣ - بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ لِبَاسِ الْجَدِيدِ

١٢٥٢٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ^٢، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ عَنِ الرَّجُلِ يَلْبَسُ الثَّوبَ الْجَدِيدَ؟

قَالَ: «يَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ثَوْبَ يَمْنٍ وَتَقَى وَبَرَكَهَةٍ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي فِيهِ حُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَعَمَلًا بِطَاعَتِكَ، وَأَذَاءً شُكْرِ نِعْمَتِكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَاتَّجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ»^٤.

١٢٥٢٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ^٧ إِذَا لَبَسْتُ ثَوْبًا جَدِيدًا أَنْ أَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مِنَ اللَّبَاسِ^٨ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا ثِيَابَ بَرَكَهٍ أَسْعَى^٩ فِيهَا لِمَرْضَاتِكَ^{١٠}، وَأَعْمُرْ فِيهَا^{١١} مَسَاجِدَكَ. ٤٥٩/٦

« قال الفيروزآبادي: «صفة الثوب: كفرحة وشفته، بكسرهما: حاشيته، أي جانب كان، أو جانبه الذي لا هذب له، أو الذي فيه الهدب». وقال: «الهدب - بالضم والضمين -: خمل الثوب، وهدبه يهدبه: قطعه».

وقال في النهاية: «هدب الثوب وهدبته وهدبته: طرف الثوب مما يلي طرته». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٤ (صنف)؛ وج ١، ص ٢٣٧ (هدب)؛ النهاية، ج ٥، ص ٢٤٩ (هدب).

١٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٤، ح ٢٠٣٧٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٩، ح ٥٨٤٢.

١. في «م» ن، بح، بن، جت، جد: «لبس».

٢. هكذا في «م» ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل. وفي المطبوع: «عن ابن محبوب».

٣. في «بح»: «أبا عبد الله».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٩، ح ٢٠٣٨١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩، ح ٥٨٦٩.

٥. في الجعفرات: «الثوب» بدل «ثوباً جديداً».

٦. في «بن»: - «من اللباس». وفي الأمالي للصدوق: «من الرياش».

٧. في الجعفرات: «أبتغي». ٨. في الأمالي للصدوق: «بمرضاتك».

٩. في الوافي: «بها».

فَقَالَ^١: يَا عَلِيُّ، مَنْ قَالَ ذَلِكَ لَمْ يَنْقَمِضْهُ حَتَّى يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ^٢.

وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَى^٣: «لَمْ يَصْبِهِ شَيْءٌ يَكْرَهُهُ»^٤.

٣/١٢٥٣٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ

الْحُسَيْنِ^٥ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ خَالِدِ الْجَوَانِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى^٦ يَقُولُ: «قَدْ يَنْبَغِي لِأَخِيكُمْ - إِذَا لَبَسَ الثَّوْبَ الْجَدِيدَ -

أَنْ يَمِرَّ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَيَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي

النَّاسِ، وَأُتَزَيَّنُ بِهِ بَيْنَهُمْ»^٧.

٤ / ١٢٥٣١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ ثِنْتَيْنِ^٩ وَثَلَاثِينَ^{١٠} مَرَّةً فِي إِنَاءٍ

جَدِيدٍ، وَرَشَّ بِهِ^{١١} ثَوْبَهُ الْجَدِيدَ إِذَا لَبَسَهُ، لَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ فِي سَعَةٍ مَا بَقِيَ مِنْهُ بِلَا^{١٢}...

١. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «وقال».

٢. في «م، جد» والوسائل والأمالى للصدوق: - «الله».

٣. في «بن»: - «له».

٤. في «م»: «في نسخة» بدل «وفي نسخة أخرى».

٥. في «جد»: - «وفي نسخة أخرى: لم يصبه شيء يكرهه». وفي حاشية «جد»: «لم يصبه شيء يكرهه» بدل «لم يتقمضه حتى يغفر الله له».

٦. الأمالى للصدوق، ص ٢٦٦، المجلس ٤٥، ح ٨، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبياته، عن أمير المؤمنين^{١٣}. الجعفریات، ص ٢٢٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته، عن علي^{١٤}. فقه الرضا^{١٥}، ص ٣٩٥، وفيهما إلى قوله: «وأعمر فيها مساجدك»، الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٩، ح ٢٠٣٨٢ و ٢٠٣٨٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٩، ح ٥٨٧٠.

٧. في الوافي عن بعض النسخ: «الحسن».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٠، ح ٢٠٣٨١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٠، ح ٥٨٧١.

٩. في «يع، بف، جت»: «اثنتين».

١٠. في «م، ن، بن، جت، جد» والوسائل: - «به».

١١. في «بن»: - «منه سلك». والسلك: الخيوط التي يخاط بها الثياب، وهو جمع السلكة. لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٤٣ (سلك).

١٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٠، ح ٢٠٣٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٧، ح ٥٨٦٥.

١٢٥٣٢ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا كَسَا اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنَ ثَوْبًا جَدِيدًا، فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ يقرأ فِيهِمَا أَمَّ الْكِتَابِ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^١ ثُمَّ لِيُحْمَدِ اللَّهَ^٢ الَّذِي سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَرَيْنَهُ فِي النَّاسِ، وَلْيَكْتُمِ مِنْ قَوْلٍ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^٣؛ فَإِنَّهُ لَا يَعْصِي اللَّهَ فِيهِ، وَلَهُ بِكُلِّ سَلَكٍ فِيهِ مَلَكٌ يَقْدُسُ لَهُ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ، وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ»^٤.

١٢٥٣٣ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيِّ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

أَرَدْتُ الدُّخُولَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَلَبِسْتُ ثِيَابِي، وَتَشَرْتُ طَيْلَسَانًا جَدِيدًا كُنْتُ مُعْجَبًا بِهِ، فَرَحَمَنِي جَمَلٌ فِي بَغْضِ الطَّرِيقِ، فَتَمَرَّقُ^٦ مِنْ^٧ كُلِّ وَجْهِ، فَأَغْتَمَمْتُ لِذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى^٨ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَتَنَظَّرَ إِلَى الطَّيْلَسَانِ، فَقَالَ لِي^٩: «مَا لِي أَرَاكَ مِنْهَيْكًا»^{١٠}، فَأَخْبَرْتُهُ بِالْقِصَّةِ.

فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، إِذَا لَبِسْتَ ثَوْبًا جَدِيدًا، فَقُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والخصال. وفي المطبوع والوافي: - «فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ».

٢. في «م»: «لله». ٣. في «ن» والخصال: «والعلي العظيم».

٤. الخصال، ص ٦٢٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام.

الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٠، ح ٢٠٣٨٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٤٧، ح ٥٨٦٤.

٥. في «بح، جت»: «النيسابوري».

٦. في «بح»: «فتمرق». ومزقت الثوب أمرقه مرقاً: خرقت. الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٤ (مزع).

٧. في حاشية «جت»: «في». ٨. في «بح»: «إلى».

٩. في «م، ن، بن، جد»: - «ولي». ١٠. في «م، جت، جد»: «مهنماً».

تَبَرَّأَ مِنَ الْآفَةِ، وَإِذَا أَحْبَبْتَ شَيْئاً، فَلَا تُكْثِرْ^٢ مِنْ ذِكْرِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَهْدُكَ^٣، وَإِذَا كَانَتْ لَكَ إِلَى رَجُلٍ حَاجَةٌ، فَلَا تَشْتِمُهُ مِنْ خَلْفِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُوقِعُ ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ^٤.

١٤ - بَابُ لُبْسِ الْخُلُقَانِ^٥

٤٦٠ / ٦

١ / ١٢٥٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: أَذْنَى الْإِسْرَافِ هِرَاقَةٌ^٦ فَضْلُ الْإِنَاءِ، وَابْتِدَالُ ثَوْبٍ^٧ الصُّونِ^٨، وَالْقَاءُ النَّوَى^٩.

٢ / ١٢٥٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا أَذْنَى مَا يَجِيءُ مِنَ الْإِسْرَافِ؟

قَالَ: «ابْتِدَالُكَ ثَوْبَ صَوْنِكَ، وَهِرَاقَكَ فَضْلَ إِنَائِكَ، وَأَكْلُكَ التَّمْرَ^{١١}، وَرَمْيَكَ بِالنَّوَى^{١٢}»

١. في الوافي: «تدراً» بدل «تبرأ من».

٣. في «م»، ن، بن، والوسائل: «- من».

٤. في «بح»، بف، جت: «يهذه». وفي الوافي: «يهذهك». و الهذ: الهدم الشديد والكسر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٧٢ (هـد).

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٠؛ ٢٠٣٨٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٠، ح ٥٨٧٢.

٦. الخلق - محرّكة -: البالي، للمذكر والمؤنث، والجمع: خُلُقَان. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٧٠ (خلق).

٧. في «م»، جد، وحاشية «جت»: «إراقة». و هراقة فضل الإناء: أي إراقته وسكبه. أنظر: النهاية، ج ٥، ص ٢٦٠ (هرق).

٨. في «بف» والوافي: «المصون».

٩. الفقيه، ج ٣، ص ١٦٧، ح ٣٦٦٦، معلقاً عن إسحاق بن عمار. الخصال، ص ٩٣، باب الثلاثة، ح ٣٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٧، ص ٨٥، ح ١٦٦٩١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥١، ح ٥٨٧٤.

١١. في «جد» وحاشية «بن»: «التمر».

١٢. في الكافي، ح ٦٢٢٩: «النوى».

هَاهُنَا وَهَاهُنَا»^١.

٣/ ١٢٥٣٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَعْقُوبٍ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ كَثِيرٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢: دَخَلَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِهِ، فَرَأَى عَلَيْهِ قَمِيصاً فِيهِ قَبٌّ^٣
قَدْ رَفَعَهُ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا لَكَ تَنْظُرُ؟» فَقَالَ: «قَبٌّ مُلْقَى^٤
فِي قَمِيصِكَ، قَالَ^٥: فَقَالَ لِي^٦: «اضْرِبْ يَدَكَ^٧ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ، فَاقرأ مَا فِيهِ» وَكَانَ بَيْنَ
يَدَيْهِ كِتَابٌ، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ، فَتَنَظَّرَ الرَّجُلُ فِيهِ^٨، فَإِذَا فِيهِ: لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ، وَلَا
مَالَ لِمَنْ لَا تَقْدِيرَ لَهُ، وَلَا جَدِيدَ لِمَنْ لَا خَلْقَ لَهُ^٩.

١٥ - بَابُ الْعَنَائِمِ

١/ ١٢٥٣٧. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَعَمَّمَ وَلَمْ يَتَحَنَّنْ^١، فَأَصَابَهُ دَاءٌ لَا دَوَاءَ لَهُ، فَلَا

١. الكافي، كتاب الزكاة، باب كراهية السرف والتقتير، ح ٦٢٢٩. وراجع: الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب اللباس، ح ١٢٤٤٥. الوافي، ج ١٧، ص ٨٥، ح ١٦٩١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥١، ح ٥٨٧٥.
٢. في الكافي، ح ٩٤١١: «وَأَنَّهُ».
٣. «الْقَبُّ»: ما يدخل في جيب القميص من الرقاق. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢١٠ (قب).
٤. في «بن»: «قال». وفي الكافي، ح ٩٤١١: «+» وله جعلت فداك.
٥. في «م، بن، جد» والبحار والكافي، ح ٩٤١١: «يلقى». وفي الوسائل: «يلقى».
٦. في الكافي، ح ٩٤١١: «قال».
٧. في «م، ن، جد» والبحار: «لي». وفي الكافي، ح ٩٤١١: «له».
٨. في «بن» والوسائل: «يديك».
٩. في «بن»: «فيه».
١٠. الكافي، كتاب المعيشة، باب النوادر، ح ٩٤١١. وفيه، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب الحياء، ح ١٧٨٥، وتسمام الرواية فيه: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَاحِيَاءَ لَهُ». الوافي، ج ١٧، ص ٨٣، ح ١٦٩٠٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٣، ح ٥٨٨٢.
١١. في «م، ن، يح، بن، جد»، «ولم يحننك». وفي الوافي: «ولم يحننك».

يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ^١.

١٢٥٣٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مُسْؤِمِينَ»^٢ قَالَ: «الْعَمَائِمُ اغْتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَدَلَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَاعْتَمَّ جَبْرِئِيلُ، فَسَدَلَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ»^٣.

٤٦١/٦ ١٢٥٣٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ^٤:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «كَانَتْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْعَمَائِمُ الْبَيْضُ الْمُرْسَلَةُ يَوْمَ بَذْرِ»^٥.

١٢٥٤٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ^٦ بْنِ عَلِيٍّ الْعَقَلِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ اللَّهَيْي:

١. في الوافي: «سنة التلخي [أي إدارة العمامة تحت الحنك] متروكة اليوم في أكثر بلاد الإسلام كقصر الثياب في زم الأنثى ﷺ، فصارت من لباس الشهرة المنهي عنها».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٨٤٦، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨١٨، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٦، ح ٢٠٣٩٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٥٥٢٤؛ البحار، ج ٨٣، ص ١٩٤.

٣. آل عمران (٣): ١٢٥.

٤. سدلها، أي أرخاها وأرسلها. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٧٢٨ (سدل).

٥. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٦، ح ١٣٧، عن إسماعيل بن همام، عن أبي الحسن ﷺ، وتتمام الرواية فيه: «وفي قول الله: مسؤمين قال: العمامات اغتم رسول الله ﷺ فسدلها من بين يديه ومن خلفه». الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٣، ح ٢٠٣٨٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٥، ح ٥٨٨٧؛ البحار، ج ١٩، ص ٢٩٧، ح ٤١؛ وج ٨٣، ص ١٩٥.

٦. في البحار، ج ١٩: - «عن جابر»، وهو سهو.

٧. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٩٦، ح ١٣٦، عن جابر. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٣، ح ٢٠٣٨٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٥، ح ٥٨٨٨؛ البحار، ج ١٩، ص ٢٩٧، ح ٤٢؛ وج ٨٣، ص ١٩٨.

٨. هكذا في «ن، م، ب، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار، ج ٤٢. وفي «بح، جت» والمطبوع: «الحسين». والرجل مجهول لم نعرفه.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلَيَّائِي بِيَدِهِ، فَسَدَلَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَقَصَرَهَا مِنْ خَلْفِهِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، ثُمَّ قَالَ: أَذْبِرْ، فَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ^١: هَكَذَا يَتَجَانُّ الْمَلَأَيْكَةُ^٢».

١٢٥٤١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِزَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: الْعَمَائِمُ يَتَجَانُّ الْعَرَبُ^٣».

١٢٥٤٢ / ٦. وَزَوِّي: «أَنَّ الطَّابِقِيَّةَ^٤ عِمَّةٌ إِبْلِيسَ لَعَنَهُ اللَّهُ^٥».

١٢٥٤٣ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ:

رَفَعَهُ^٦ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ مُعْتَمًا تَحْتَ حَنْكِهِ يُرِيدُ

سَفَرًا، لَمْ يَصِبْهُ فِي سَفَرِهِ سَرَقٌ، وَلَا حَرَقٌ، وَلَا مَكْرُوهٌ^٨».

١٢٥٤٤ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عِيْسَى بْنِ حُمْزَةَ^٩:

١. في «م»، ن، بن، جده وحاشية «جت» والبحار، ج ٤٢: «فقال» بدل «ثم قال».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٣، ح ٢٠٣٩٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٥، ح ٥٨٨٩؛ البحار، ج ٤٢، ص ٦٩، ح ٢١؛ وج ٨٣، ص ١٩٨.

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٤، ح ٢٠٣٩١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٦، ح ٥٨٩٠.

٤. «الطابقيّة» أي العِمّة الطابقيّة، وهي التي لم تُدر تحت الحنك. أنظر: مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٠٥ (طبق).

٥. المحاسن، ص ٣٧٨، كتاب السفر، ذيل ح ١٥٧، مرسلاً. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٤، ح ٢٠٣٩٢؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٠٢ و ٤٠٣، ح ٥٥٢٧ و ٥٥٣٥.

٦. في «بح، بف، جت»: «يرفعه».

٧. في حاشية «جت»: «عن».

٨. المحاسن، ص ٣٧٣، كتاب السفر، ح ١٣٧، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام: «ثواب الأعمال، ص ٢٢٢، ح ٢، بسند آخر عن أبي الحسن الأول عليه السلام. الفقيه، ج ٢، ص ٣٠١، ح ٢٥١٩، مرسلاً عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، وفي كلها مع اختلاف يسير؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨١٩، مرسلاً، مع اختلاف الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٤، ح ٢٠٣٩٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٠٢، ح ٥٥٢٦.

٩. في المحاسن: «عيسى بن أبي حمزة». والظاهر أنَّ الصواب هو «عيسى بن حمزة» وهو عيسى بن حمزة

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ اغْتَمَّ، فَلَمْ يُدِرِ الْعِمَامَةَ تَحْتَ حَنَكِهِ^١، فَأَصَابَهُ أَلَمٌ لَا دَوَاءَ لَهُ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»^٢.

١٦- بَابُ الْقَلَانِسِ

١٢٥٤٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَلْبَسُ مِنَ الْقَلَانِسِ الْيَمِينِيَّةَ^٣ وَالْبَيْضَاءَ^٤ وَالْمُضْرِبَةَ^٥ وَذَاتَ^٦ الْأُذُنَيْنِ فِي الْخَزْبِ، وَكَانَتْ عِمَامَتُهُ السَّحَابَ، وَكَانَ^٧ لَهُ بَزَنْسٌ^٨ يَتَبَزَّنُسُ بِهِ»^٩.

المدائني الثقفي الذي ترجم له النجاشي ونسب إليه كتاباً يرويه عنه جماعة، منهم عمرو بن سعيد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٩٤، الرقم ٧٩٨.

١. في «بح، بف» وحاشية «جت»: «حلقه».

٢. التهذيب، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٨٤٧، معلقاً عن الكليني. المحاسن، ص ٣٧٨، كتاب السفر، ح ١٥٧، بسنده عن عمرو بن سعيد، عن عيسى بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٤، ح ٢٠٣٩٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٠١، ح ٥٥٢٥.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار والمصادر. وفي المطبوع: «من».

٤. في «م، ن، بح، جت، جد»: «اليمنة».

٥. في الجعفریات: «- اليمنة والبيضاء و».

٦. في الوافي: «والمضربة» وفي الأمالي للصدوق: «والمضربة». وضرب النجاد المضربة، إذا خاطها. الصحاح، ج ١، ص ١٦٨ (ضرب).

٧. في الفقيه والأمالي للصدوق: «ذات» بدون الواو.

٨. في البحار: «وكانت».

٩. «البرنس»: قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام، وعن الأزهرى: كل ثوب رأسه منه ملتزق به دزاعة كانت أو جبة ممطرأ. المغرب، ص ٤١ (برنس).

١٠. الجعفریات، ص ١٨٤، صدر الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٧٧، ضمن ح ٥٤٠٣؛ والأمالي للصدوق، ص ٧١، المجلس ١٧، ضمن ح ٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي كلها إلى قوله: «وكانت عمامته السحاب» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٧، ح ٢٠٤٠٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٥، ح ٥٩٠١؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢١، ح ٤٥.

١٢٥٤٦ / ٢. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^١:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ قَلَنْسُوَةً بَيْضَاءَ مُضْرَبَةً^٣، وَكَانَ
يَلْبَسُ فِي الْحَزْبِ قَلَنْسُوَةً لَهَا أَذْنَانِ^٤».

١٢٥٤٧ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ
الْمَيْمَنِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥: «اعْمَلْ لِي قَلَانِسَ بَيْضَاءَ، وَلَا تُكْسِرْهَا؛ فَإِنَّ السَّيِّدَ مِثْلِي
لَا يَلْبَسُ الْمَكْسَرَةَ^٦».

١٢٥٤٨ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧: «اتَّخِذْ لِي قَلَنْسُوَةً، وَلَا تَجْعَلْهَا مُصَبَّغَةً^٨؛ فَإِنَّ السَّيِّدَ مِثْلِي لَا
يَلْبَسُهَا، يَغْنِي لَا تُكْسِرْهَا^٩».

١٧ - بَابُ الْإِخْتِذَاءِ

١٢٥٤٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

١. في «م، ن، بن» والوسائل والبحار: «بعض أصحابنا».

٢. في الوافي: «مصرية».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٧، ح ٢٠٤٠١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٨، ح ٥٩٠٠؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢١، ح ٤٦.

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٨، ح ٢٠٤٠٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٩، ح ٥٩٠٣؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٥، ح ٦٢.

٥. في حاشية «ج»: «مضيقّة». وفي الوسائل: «مصبغة». وفي مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٤٥: «ولا تجعلها مصبغة، أي واسعة طويلة لاحتاج إلى كسر طرفه، فإن الإصباغ لغة في الإصباغ، وفي بعض النسخ مضيقّة، أي لا تكسرهما لتصير بعد الكسر مضيقّة، ولعلّهم بعد الكسر أيضاً كانوا يخطون».

٦. في «ج»: «لا يكسرها».

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٨، ح ٢٠٤٠٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٩، ح ٥٩٠٤.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اسْتِجَادَةُ الْحِذَاءِ وَقَايَةُ
لِلْبَذَنِ، وَعَوْنٌ عَلَى الصَّلَاةِ وَالطَّهْوَرِ»^٢.

١٢٥٥٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ الثَّغْلَيْنِ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام»^٣.

١٢٥٥١ / ٣. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^٤:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مَنْ اتَّخَذَ ثَغْلًا، فَلَيْسَتْجِدَهَا»^٥.

١٢٥٥٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ

٤٦٣/٦

الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ^٦:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا تَخْتَدُوا الْمَلْسَ؛ فَإِنَّهَا حِذَاءُ

١. في الوافي: «استجاده: وجده، أو طلب الجيد، واستجده: صيره جديداً».

٢. الخصال، ص ٦١٠، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٩، ح ٢٠٤٠٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٠، ح ٥٩١٢.

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٩، ح ٢٠٤٠٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٠، ح ٥٩١٠؛ البحار، ج ١٢، ص ١٣، ح ٣٨.

٤. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام. والمراد بهذا الإسناد هو الطريق المذكور إليه في السند السابق.

٥. الجعفریات، ص ١٥٧، ضمن الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. قرب الإسناد، ص ٦٩، صدر ح ٢٢٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٩، ح ٢٠٤٠٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٠، ح ٥٩١١.

٦. هذا الخبر جزء من الحديث المفضل المعروف بحديث الأربعمائة، وذاك الحديث يرويه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام. وهذا الجزء رواه الصدوق في علل الشرائع، ص ٥٣٣، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. فعليه، احتمال سقوط الوساطة في ما نحن فيه بين الحسن بن راشد وبين أبي عبد الله عليه السلام غير منفي.

٧. في «بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والعلل: «لا تتخذوا». وفي «م»: «لا تتخذ».

فِرْعَوْنَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ الْمَلْسَ ٢. ٣.

١٢٥٥٣ / ٥. - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنِّي لَأَمُتُّ الرَّجُلَ لَا أَرَاهُ مُعَقَّبَ النَّعْلَيْنِ» ٥.

١٢٥٥٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مِنْهَالٍ، قَالَ:

«كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَعَلَيَّ نَعْلٌ مَمْسُوحَةٌ، فَقَالَ: «هَذَا جِذَاءُ الْيَهُودِ»

فَانْصَرَفَ مِنْهَالٌ، فَأَخَذَ سِكِّينًا، فَخَصَّرَهَا بِهَا» ٦.

١٢٥٥٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْخَزَرَجِ الحسن بن

١. في الخصال: «حذاء».

٢. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٤٦: «في بعض النسخ الملس من الملاسة، أي الذي يساوي وسطه وطره، ولا يكون مخصرًا، وفي بعضها الملس بالنون». وقال ابن الأثير: «فيه: أن نعله كانت ملتسنة، أي دقيقة على شكل اللسان. وقيل: هي التي جعل لها لسان، ولسانها الهنة الناتئة في مقدمها». النهاية، ج ٤، ص ٢٤٩ (لسن).

٣. الخصال، ص ٦١٤، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، وعلل الشرائع، ص ٥٣٣، ح ١، بسندهما عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير [في الخصال: + «ومحمد بن مسلم»] عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥١، ح ٢٠٤١٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٢، ح ٥٩١٧.

٤. في المرأة: «معقّب النعلين، أي لهما نتوء من عقبه، من الفوق أو من جهة التحت، فيكون لازماً مخصرًا، على أن المخصر يحتمل أن يكون المراد به ما خصر من جانبيه لا من تحته، بل هو أظهر لفظاً، لكن بعض الأخبار يؤيد الأول».

وقال الزمخشري: «إن نعله عليه السلام كانت معقبة مخصرة ملتسنة» أي مصيراً لها عقب، مستدقة الخصر، وهو وسطها، مخزطة الصدر، مدققة من أعلاه على شكل اللسان. الفائق في غريب الحديث، ج ٢، ص ٣٨٧ (عقب).

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٠، ح ٢٠٤١٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٢، ح ٥٩١٦.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥١، ح ٢٠٤١٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٢، ح ٥٩١٨.

٧. في الوافي: «عن»، وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١١٠.

الرُّبْرَقَانِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ الْحَذَاءُ، قَالَ:

أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَنَحْنُ بِمِنَى: «إِثْنَيْنِ وَمَعَكَ كِنْفُكَ»^١.

قَالَ^٢: فَأَتَيْتُهُ فِي مَضْرِبِهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ، وَأَوْفَعَا إِلَيَّ أَنْ أَجْلِسَ، فَجَلَسْتُ، ثُمَّ تَنَاوَلْنَا نَعْلًا جَدِيدًا، فَرَمَى بِهَا إِلَيَّ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، لَوْ وَهَبْتَ لِي هَذِهِ النَّعْلَ وَكُنْتُ^٣ أَخْذُو عَلَيْهَا، فَرَمَى^٤ إِلَيَّ بِالْفَرْدِ الْآخَرِ، وَقَالَ^٥: «وَاحِدَةٌ أَيْ^٦ شَيْءٍ تَنْفَعُكَ»^٧.

قَالَ: وَكَانَتْ مُعَقَّبَةً^٨ مُخَصَّرَةً^٩ مِنْ وَسْطِهَا^{١٠}، لَهَا قِبَالَانِ^{١١}، وَلَهَا رُؤُوسٌ، فَقَالَ^{١٢}: «هَذَا حَدُّ النَّبِيِّ عليه السلام»^{١٣}.

١٢٥٥٦ / ٨. عَنْهُ^{١٤}، قَالَ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو سَلَيْمَانَ الْحَذَاءُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ مِنْ تِيمِ الرِّيَابِ^{١٥}، قَالَ:

١. الكنف - بالكسر -: وعاء أداة الراعي. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٣٢ (كنف).

٢. في «بف، جت» -: «قال».

٣. في «بج» -: «فرقي».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «فقال».

٥. في «بن» -: «فأني».

٦. المعقبة: التي لها عقب. لسان العرب، ج ١، ص ٦١٢ (عقب).

٧. «مخصرة» قطع خصرها حتى صار مستدقيين، وخصر النعل: ما استدق من قدام الأذنين منها. لسان العرب، ج ٤، ص ٢٤١ (خصر).

٨. في «م، ن، بن، جد» -: «من وسطها».

٩. «القبال»: زمام النعل، وهو السير الذي يكون بين الإصبعين. النهاية، ج ٤، ص ٨ (قبل).

١٠. في «م، ن، بن، جت، جد» -: «وقال».

١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٠، ح ٢٠٤٠٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٣، ح ٥٩٢٠، ملخصاً.

١٢. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله - بعنوانه المختلفة - عن داود بن إسحاق الحذاء أو داود بن إسحاق أبي سليمان الحذاء في بعض الأسناد. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٦٤٣٣ و ٩٩٤٤ و ١٢٩١٢.

١٣. في «م، ن، جد» وحاشية «بف، بن» والوسائل: «عن تيم الزيات». وفي «بج» -: «من تيم الرياب». وفي «»

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنِّي لَأَمُقَّتُ الرَّجُلَ أَرَى فِي رِجْلِهِ نَعْلًا غَيْرَ مَخْصَرَةٍ،
أَمَّا إِنْ أَوَّلَ مَنْ غَيَّرَ خَذَوَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام فَلَانَ».

ثُمَّ قَالَ: «مَا تُسْمُونَ^١ هَذَا الْخَذَوَ؟» قُلْتُ^٢: الْمَمْسُوحُ، قَالَ: «هَذَا الْمَمْسُوحُ»^٣.

١٢٥٥٧ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ^٤، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُؤَيْدٍ، قَالَ:

نَظَرْتُ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام وَعَلَيَّ نَعْلَانِ مَمْسُوحَتَيْنِ، فَأَخَذَهُمَا وَقَلَّبَهُمَا، ثُمَّ قَالَ لِي:

«أَتُرِيدُ أَنْ تَهْوَدَ؟».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّمَا وَهَبَهُمَا^٥ لِي إِنْسَانٌ، قَالَ: «فَلَا بَأْسَ»^٦.

١٢٥٥٨ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَرِهَ عَقْدَ شِرَاكِ النَّعْلِ، وَأَخَذَ نَعْلَ أَحَدِهِمْ وَحَلَ^٧

شِرَاكَهَا^٨.

«بف»: «عن تميم الزيات». وفي حاشية «جت»: «عن تيم الرباب». وفي الوافي: «من تيم الزيات».

ومحمد بن الفيض هذا، هو محمد بن الفيض التميمي، والتيممي نسبة إلى قبائل اسمها تيم، منها تيم الرباب.
راجع: رجال الطوسي، ص ٣١٣، الرقم ٤٦٤٦؛ الإكمال لابن ماکولا، ج ١، ص ٥٤١؛ الأنساب للسمعاني، ج ١،
ص ٤٩٨.

١. في «بح، بف» والوافي: «يسمون». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٢. في «بح، بف» وحاشية «جت»: «وقلنا».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٠، ح ٢٠٤١١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٣، ح ٥٩٢١.

٤. في «م، ن، بن» والوسائل: «بن عثمان». ٥. في «بف»: «لي».

٦. في «م، بح، جت»: «وهبها».

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥١، ح ٢٠٤١٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٣، ح ٥٩١٩.

٨. في «م، ن، بح، بن، جت، جد» والوافي والوسائل: «فحل».

٩. في «مراة العقول»، ج ٢٢، ص ٣٤٨: «... قيل: المراد عقد الشراك قبل اللبس، وقيل: عقده في ظهر القدم، وهما بعيدان. ويحتمل أن يكون في زمانهم شراك لا يحتاج إلى العقد كما هو الموجود الآن أيضاً، أو المراد العقد

١١/١٢٥٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَبِي يُطِيلُ ذَوَائِبَ نَعْلَيْهِ»^١.

١٢/١٢٥٦٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

أَبِي إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى نَعْلِ شَرَاكَمَ^٢ مَعْقُودَ^٣، فَتَنَّاوَلَهَا^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام،

فَحَلَّهَا، ثُمَّ قَالَ: «لَا تَعْقِدْ»^٥.

١٣ / ١٢٥٦١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ أَمْشِي مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَاَنْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِهِ، فَأَخْرَجْتُ مِنْ كُمِّي^٦ شِسْعًا،

فَأَصْلَحَ بِهِ نَعْلَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ^٧ عَلَى كَتِفِي الْأَيْسَرِ، وَقَالَ^٨: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَثِيرٍ،

مَنْ حَمَلَ مُؤْمِنًا عَلَى شِسْعٍ نَعْلِهِ^٩، حَمَلَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى نَاقَةٍ ذَمَكَاءَ^{١٠} حِينَ يَخْرُجُ

١. التي تكون في أصل الشراك سوى ما يعقد عند اللبس. وهو أظهر.

والشراك: أحد سبور النعل التي تكون على وجهها. النهاية، ج ٢، ص ٤٦٨ (شرك).

١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٢، ح ٢٠٤١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٤، ح ٥٩٢٢.

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥١، ح ٢٠٤١٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٤، ح ٥٩٢٤.

٢. في «بح، جت»: «شراكهما».

٣. هكذا في «ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «معقودة».

٥. في «م، ن، بح، جت، جد» والوسائل: «لا تعد».

٤. في «جت»: «فتناولهما».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٢، ح ٢٠٤١٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٤، ح ٥٩٢٣.

٨. في «م، ن، بح، بف، جت، جد» والوافي: «بيده».

٧. في الوسائل: «كميتي».

٩. في «م، ن، بح، بف، بن، جد» والوسائل: «نعله».

٩. في «بح، بف، جت»: «ثم قال».

١١. في الوافي: «رمكاء». و«دمكاء» أي سريعة المَر. والدمك: أسرع عدو الأرنب. والدموك: البكرة السريعة، و

مِنْ قَبْرِهِ حَتَّى يَقْرَعَ بَابَ الْجَنَّةِ^١.

١٤ / ١٢٥٦٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ يَعْقُوبَ

السَّرَاجِ، قَالَ:

كُنَّا نَمْشِي مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُعْزِيَ ذَا قَرَابَةِ لَهُ بِمَوْلُودٍ لَهُ، فَأَنْقَطَعَ
شَيْعُ نَعْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَتَنَاوَلَ نَعْلَهُ مِنْ رِجْلِهِ، ثُمَّ مَشَى خَافِيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي
يَغْفُورٍ، فَخَلَعَ نَعْلَ نَفْسِهِ مِنْ رِجْلِهِ، وَخَلَعَ الشَّيْءَ مِنْهَا، وَتَنَاوَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَغْرَضَ
عَنْهُ كَهَيْئَةِ الْمُنْضَبِ، ثُمَّ أَبَى أَنْ يَقْبَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا إِنَّ صَاحِبَ الْمُصِيبَةِ^٢ أَوْلَى
بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا، فَمَشَى خَافِيًا حَتَّى دَخَلَ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي أَتَاهُ لِيُعْزِيَهُ»^٣.

١٥ / ١٢٥٦٣ . أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبِيِّ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ،

عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَخَلَ عَلَى رَجُلٍ، فَخَلَعَ نَعْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اخْلَعُوا نِعَالَكُمْ»؛ ٤٦٥ / ٦

فَإِنَّ الثَّغْلَ إِذَا خُلِعَتْ اسْتَرَاحَتْ الْقَدَمَانِ»^٤.

١. كذلك كل شيء سريع المزمز. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٥٥ (دمك).

وفي الوافي: «ناقة رمكاه: اشتدت كمتته حتى يدخلها سواد، والكمتة لون بين الحمرة والسواد، ومنها الكميت. وفي بعض النسخ: دمكاه، وهي البكرة السريعة».

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٢، ح ٢٠٤١٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٤، ح ٥٩٢٥.

٢. في الوافي «عن».

٣. في «ن، بن، جد» وحاشية «جت»:- «ثم».

٤. في «ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «لا».

٥. في الوافي: «المصيبة إنما هي انقطاع شسع النعل، وإنما وقعت بحسب الاتفاق في العراء وليس له مدخل فيها وإنما كان صاحبه غيره».

٦. الكافي، كتاب الروضة، ح ١٤٩٧٤، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٤، ص ٣٤٣، ح ٢٠٨٢؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٥، ح ٦٤.

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٢، ح ٢٠٤١٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٦، ح ٥٩٢٨.

١٨ - بَابُ الْوَانِ النَّعَالِ^١

١٢٥٦٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى بَغِضِ أَصْحَابِهِ، وَعَلَيْهِ نَعْلٌ سَوْدَاءٌ، فَقَالَ: «مَا لَكَ
وَالنَّعْلَ السَّوْدَاءَ؟^٢ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا تُضِرُّ بِالْبَصَرِ، وَتُزْجِي الذَّكَرَ، وَهِيَ^٣ بِأَعْلَى الثَّمَنِ مِنْ
غَيْرِهَا، وَمَا لَيْسَ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا اخْتَالَ^٤ فِيهَا؟^٥».

١٢٥٦٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَلِيِّ الهمداني، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَفِي رِجْلِي نَعْلٌ سَوْدَاءٌ، فَقَالَ: «يَا حَنَانُ، مَا لَكَ
وَالسَّوْدَاءَ؟^٦ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ خِصَالٍ: تُضْعِفُ الْبَصَرَ، وَتُزْجِي الذَّكَرَ، وَتُورِثُ
الْهَمَّ،^٧ وَمَعَ ذَلِكَ مِنْ لِبَاسِ الْجَبَّارِينَ؟^٨».

قَالَ: فَقُلْتُ^٩: «فَمَا أَلْبَسُ مِنَ النَّعَالِ؟»

قَالَ^{١٠}: «عَلَيْكَ بِالصَّفَرَاءِ؛ فَإِنَّ فِيهَا ثَلَاثَ خِصَالٍ: تَجْلُو^{١١} الْبَصَرَ، وَتَشُدُّ^{١٢} الذَّكَرَ،

١. في «ن، جد» وحاشية «جت»: «النعل».

٢. في «بح»: «الأسود».

٣. في «بح»: «وهو».

٤. في الوافي: «أغلا».

٥. اختال: أي تكبر. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٩٣ (خيل).

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٣، ح ٢٠٤٢٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٧، ح ٥٩٣١.

٧. في الوسائل، ح ٥٩٣٢، والثواب والخصال: «وهي».

٨. في «م، ن، بح، بف، بن، جد» - ومع ذلك من لباس الجبارين.

٩. في «ن، بح، بف، بن، جت» والوافي: «قلت».

١٠. في «م، ن، بف، جد» والوسائل، ح ٥٩٣٨: «فقال».

١١. في الثواب والخصال: «تجد» بدل «تجلو». ١٢. في «بح» وحاشية «جت»: «وتقوي».

وَتَذَرُ^١ الْهَمَّ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مِنْ^٢ لِبَاسِ النَّبِيِّينَ^٣.

١٢٥٦٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ السَّيَّارِيِّ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ

الْحَوَاصِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، عَنْ سَدِيرِ الصَّيرَفِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعَلَيَّ نَعْلٌ بِنِضَاءٍ، فَقَالَ^٤: «يَا سَدِيرُ، مَا هَذِهِ^٥ النَّعْلُ؟

اخْتَدَيْتَهَا عَلَى عِلْمٍ؟».

قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

فَقَالَ: «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ قَاصِدًا لِنَعْلٍ^٦ بِنِضَاءٍ، لَمْ يُبْلِهَا حَتَّى يَكْتَسِبَ مَالًا مِنْ

حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ».

قَالَ أَبُو نَعِيمٍ^٧: أَخْبَرَنِي سَدِيرٌ أَنَّهُ لَمْ يُبْلِ^٨ تِلْكَ النَّعْلَ حَتَّى اكْتَسَبَ مِائَةَ دِينَارٍ مِنْ

حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ^٩.

١٢٥٦٧ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ بُرَيْدٍ^{١٠} بْنِ

١. في الوسائل، ح ٥٩٣٨ والثواب والخصال: «وتنفي».

٢. في «ن»، بف: «- من».

٣. ثواب الأعمال، ص ٤٣، ح ١؛ والخصال، ص ٩٩، باب الثلاثة، ح ٥٠، بسندهما عن حنان بن سدير، مع

اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٣، ح ٢٠٤٢١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٧، ح ٥٩٣٢، إلى قوله: «من لباس

الجبارين»؛ وفيه، ص ٦٩، ح ٥٩٣٨، من قوله: «قال: فقلت: فما لبس من النعال؟».

٤. في «ن»، بف، بن، جت، والوسائل والثواب: «ولي».

٥. في «جد»: «هذا». ٦. في الثواب: «لشراء نعل» بدل «لنعل».

٧. أبو نعيم كنية الفضل بن دكين وهو من رواة العامة المشهورين. فعليه يكون سند ذيل الخبر معلقاً على سند

الصدر. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٣، ص ١٩٧، الرقم ٤٧٣٢.

٨. في «ن»: «لم يبليها».

٩. ثواب الأعمال، ص ٤٣، ح ١، بسنده عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد... عن أبي نعيم الفضل

دكين. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٤، ح ٢٠٤٢٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٨، ح ٥٩٣٥، إلى قوله: «يكتسب مالا من حيث

لا يحتسب».

١٠. في «بف» والوافي: «يزيد». والرجل مجهول لم نعرفه.

مُحَمَّدٍ الْغَاضِرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعَلَيَّ^١ نَفْلَ سُودَاءَ، فَقَالَ: «يَا عُبَيْدُ، مَا لَكَ وَلِلنَّفْلِ السُّودَاءِ؟
٤٦٦/٦ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ خِصَالٍ: تَرْخِي الذِّكْرَ، وَتُضْعِفُ^٢ الْبَصَرَ^٣، وَهِيَ أَعْلَى ثَمَنًا مِنْ
غَيْرِهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَلْبَسُهَا^٤ وَمَا يَمْلِكُ إِلَّا^٥ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ، فَيَبْعُثُهُ اللَّهُ جَبَّارًا»^٦.

١٢٥٦٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي
الْبُخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَبَسَ نَعْلًا صَفْرَاءَ، كَانَ فِي سُرُورٍ حَتَّى يُبْلِيَهَا»^٧.
١٢٥٦٩ / ٦. عَنْهُ^٨، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^٩ بَلَغَ بِهِ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَبَسَ نَعْلًا صَفْرَاءَ، لَمْ يَزَلْ يَنْظُرُ فِي سُرُورٍ مَا دَامَتْ
عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاطِرِينَ»^{١٠}»^{١١}.

١٢٥٧٠ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ دَاوُدَ الْحَدَّادِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَخْرِ صَاحِبِ اللُّؤْلُؤِ، قَالَ:

١. في «بح»: «وعليه».

٢. في «بف»: «ويضعف».

٣. في «بح»: «تضعف البصر وترخي الذكر».

٤. في الوسائل: «يلبسها».

٥. في «بن»: «ولا».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٤؛ ٢٠٤٢٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٨، ح ٥٩٣٣.

٧. في تفسير العياشي: «لم يلبسها حتى يستفيد علماً أو مالاً» بدل «كان في سرور حتى يلبسها».

٨. تفسير العياشي، ج ١، ص ٤٧، ح ٦٠، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٤، ح ٢٠٤٢٤؛ الوسائل، ج ٥،

ص ٦٩، ح ٥٩٣٦.

٩. الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله المعتمد على المراسيل.

١٠. في «بح» والبحار: «أصحابها».

١١. البقرة (٢): ٦٩.

١٢. تفسير العياشي، ج ١، ص ٤٧، ح ٥٩، عن الفضل بن شاذان، عن بعض أصحابنا، رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام.

الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٤؛ ٢٠٤٢٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٩، ح ١٥٩٣٧؛ البحار، ج ١٣، ص ٢٦١.

مَنْ أَرَادَ لُبْسَ النَّعْلِ، فَوَقَعَتْ لَهُ صَفَرَاءٌ إِلَى الْبَيَاضِ، لَمْ يَغْدَمْ مَالًا وَوَلَدًا؛ وَمَنْ وَقَعَتْ لَهُ سَوْدَاءٌ، لَمْ يَغْدَمْ عَمًا وَهَمًا.^٢

١٩- بَابُ الْخُفِّ

١٢٥٧١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي حَيَّةَ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لُبْسُ الْخُفِّ يَزِيدُ فِي قُوَّةِ الْبَصَرِ»^٤.

١٢٥٧٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْعَوَّاسِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْمُسَلِّيِّ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ سَعْدٍ^٥، عَنْ مَنِيعٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لُبْسُ الْخُفِّ أَمَانٌ مِنَ السَّلِّ»^٦.

١٢٥٧٣ / ٣. عَنْهُ^٧، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُبَارَكِ غَلَامِ الْعَمَرُوفِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَا لُبِسَ الْخُفُّ أَمَانٌ مِنَ السَّلِّ»^٨.

١. في «بح» وحاشية «جت»: «عماها». وفي «بن»: «عماها» كلاهما بدل «عما وهما».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٥، ح ٢٠٤٢٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٨، ح ٥٩٣٤.

٣. هكذا في «م»، بن، جت، جد، وظاهر «بف». وفي «بح» والمطبوع والوسائل: «سلمة بن أبي حية».

هذا، والظاهر اتحاد هذا العنوان مع مسلم بن أبي حية الوارد في رجال الكشي، ص ٣٣١، الرقم ٦٠٤ وسليم بن أبي حية المذكور في رجال النجاشي، ص ١٣، في ترجمة أبان بن تغلب وسالم بن أبي حية الذي ورد في الغيبة للطوسي، ص ٢٣٣. وتصحيف أحد العناوين الأربعة - مسلم، سليم، سالم و سلمة - بالأخر في الخطوط القديمة أمر رائج.

٤. ثواب الأعمال، ص ٤٣، ح ١، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٧، ح ٢٠٤٢٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧١، ح ٥٩٤٤.

٥. في «بح» وهامش المطبوع: «سليمان بن سعيد».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٧، ح ٢٠٤٢٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧١، ح ٥٩٤٢.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٨. الأمالي للطوسي، ص ٦٦٧، المجلس ٣٦ ذيل ح ٣، بسند آخر. ثواب الأعمال، ص ٤٤، ح ٢، بسند

٤ / ١٢٥٧٤ . عَنْهُ^١، عَنْ بَعْضِ مَنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقْفِيِّ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَى يَنْبَعِ، فَلَمَّا خَرَجَ^٢ رَأَيْتُ عَلَيْهِ خُفًّا أَحْمَرَ، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، مَا هَذَا الْخُفُّ الْأَحْمَرُ الَّذِي أَرَاهُ عَلَيْكَ؟

فَقَالَ: «خُفٌّ اتَّخَذْتُهُ لِلسَّفَرِ، وَهُوَ^٣ أَبْقَى عَلَى الطِّينِ وَالْمَطَرِ، وَأُحْمِلَ لَهُ^٤». قُلْتُ: فَأَتَّخِذُهَا وَالْبَسُهَا؟

قَالَ^٥: «أَمَّا فِي السَّفَرِ فَنَعَمْ، وَأَمَّا فِي الْخَصْرِ فَلَا تَعْدِلَنَّ^٦ بِالسَّوَادِ^٧ شَيْئًا^٨». ٤٦٧/٦

٥ / ١٢٥٧٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ الْمُنْدِرِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَعَلَيَّ خُفٌّ مَقْشُورٌ، فَقَالَ: «يَا زِيَادُ، مَا هَذَا الْخُفُّ الَّذِي أَرَاهُ عَلَيْكَ؟».

قُلْتُ: خُفٌّ اتَّخَذْتُهُ^٩.

فَقَالَ^{١٠}: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْبَيْضَ مِنَ الْخِفَافِ - يَغْنِي الْمَقْشُورَةَ - مِنْ لِبَاسِ الْجَبَابِرَةِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَهَا، وَالْحُمْرُ مِنْ لِبَاسِ الْأَكَاسِرَةِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَهَا^{١١}،

١. آخر، وتام الرواية فيه: «إدامان لبس الخف أمان من الجذام» مع زيادة في آخره الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٧، ح ٢٠٤٢٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧١، ح ٥٩٤١.

٢. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٣. في «جد» وحاشية «جت» والوسائل: «خرجت».

٤. في «ن»، «بف»: «وهي».

٥. في المحاسن: - «وأحمل له».

٦. في «م»: «فلا تعدلن».

٧. في «بف»: «بالسود».

٨. المحاسن، ص ٣٧٨، كتاب القرائن، ح ١٥٦، بسنده عن ابن سنان الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٨، ح ٢٠٤٣١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٣، ح ٥٩٥١.

٩. في الوافي: «أخذته».

١٠. في «بف»، «جت» والوافي والوسائل: «قال».

١١. في «بف»: - «والحمر من لباس الأكاسرة هم أول من اتخذها».

وَالشُّوَدَّ مِنْ لِبَاسِ بَنِي هَاشِمٍ، وَسَنَّةٌ^١.

١٢٥٧٦ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ
الْبَغْدَادِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الضَّرِيرِ^٢، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ السَّرَّاجِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَا نَ الْخُفَّ يَبْقَى مِيتَةُ السُّوءِ»^٣.

٢٠- بَابُ السَّنَةِ فِي لُبْسِ الْخُفِّ وَالنَّعْلِ وَخَلْعِهِمَا

١٢٥٧٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ السَّنَةِ خَلْعُ الْخُفِّ الْيَسَارِ قَبْلَ الْيَمِينِ، وَلُبْسُ
الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَسَارِ»^٤.

١٢٥٧٨ / ٢. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ،
عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا لَبِسْتَ نَعْلَكَ أَوْ خُفَّكَ، فَابْدَأْ بِالْيَمِينِ»^٥، وَإِذَا^٦ خَلَعْتَ،
فَإَبْدَأْ^٧ بِالْيَسَارِ^٨.

-
١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٨، ح ٢٠٤٣٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٣، ح ٥٩٥٠.
 ٢. في «بح»: «مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ أَبُو الْحَسَنِ الضَّرِيرِ». وفي «بف»: «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ الْبَغْدَادِيِّ أَبِي الْحَسَنِ الضَّرِيرِ».
 ٣. في «م، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوافي والوسائل: «مِيتَةُ السَّلِّ».
 ٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٨، ح ٢٠٤٣٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧١، ح ٥٩٤٣.
 ٥. في «بح»: «خَفَّ».
 ٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٩، ح ٢٠٤٣٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٤، ح ٥٩٥٢.
 ٧. في «بح»: «بِالْيَمِينِ».
 ٨. في «بح، بف، جت»: «فَإِذَا».
 ٩. في «بح»: «فَإَبْدَأْ».
 ١٠. في «بح»: «بِالْيَسَارَةِ».
 ١١. فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٩٧، وتعمام الرواية فيه: «وَإِذَا لَبِسْتَ الْخُفَّ أَوِ النَّعْلَ فَابْدَأْ بِرِجْلِكَ الْيَمْنَى قَبْلَ

١٢٥٧٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: كَانَ يَقُولُ: «إِذَا لَبَسَ أَحَدُكُمْ نَعْلَهُ، فَلْيَلْبَسِ الْيَمِينَ قَبْلَ الْيَسَارِ، وَإِذَا خَلَعَهَا^١، فَلْيَخْلَعْ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيَمَنِ»^٢.

١٢٥٨٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ الْحَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا تَمْشِ فِي جِذَاءٍ وَاحِدٍ». قُلْتُ: وَلِمَ؟^٣ قَالَ: «لِأَنَّهُ إِنْ أَصَابَكَ مَسٌّ مِنَ الشَّيْطَانِ، لَمْ يَكُذِّ يُفَارِقْكَ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ»^٤.

١٢٥٨١ / ٥. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَشَى فِي جِذَاءٍ وَاحِدٍ، فَأَصَابَهُ مَسٌّ مِنَ الشَّيْطَانِ، لَمْ يَدْعُهُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ»^٦.

١٢٥٨٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

١. البصري: «الوافي» ج ٢٠، ص ٧٥٩، ح ٢٠٤٣٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٤، ح ٥٩٥٣.

٢. في «بف» بن: «خلعهما».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٩، ح ٢٠٤٣٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٤، ح ٥٩٥٤.

٤. في «جد»: «فَلِمَ».

٥. الأُمالي للصديق، ص ٤٢٢، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه هكذا: «وَنَهَى أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ فِي فَرْدٍ نَعْلٍ». الوافي، ج ٢٠، ص ٧٥٩، ح ٢٠٤٣٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٥، ح ٥٩٥٦.

٦. في «بف» -: «مَنْ».

٧. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب كراهية أن يبيت الإنسان وحده...، ضمن ح ١٢٩٧٤، بسنده عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، مع اختلاف يسير. وفيه، نفس الباب، ح ١٢٩٨٠، بسنده عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٠، ح ٢٠٤٣٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٥، ح ٥٩٥٨.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ^١، وَيُضْلِحُ
الْأُخْرَى، لَا يَرَى^٢ بِذَلِكَ^٣ بَأْسًا^٤.

٢١- بَابُ الْخَوَاتِيمِ

١٢٥٨٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام مِنْ وَرْقٍ^٥».

١٢٥٨٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِينَانٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام مِنْ وَرْقٍ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَانَ فِيهِ فَصٌّ^٦؟ قَالَ: «لَا»^٧.

١٢٥٨٥ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

حُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٨: «مِنَ السَّنَةِ لُبْسُ الْخَاتَمِ»^٩.

١. في «بح»: «واحد».

٢. في «ج»: «ولا يرى».

٣. في «ن»: «جذ»، وفي «ذلك».

٤. في الوافي: «ولعلَّ عدم البأس مختص بحال الضرورة، أو المعصوم عليه السلام؛ لأنه ليس للشيطان عليه سلطان».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٠، ح ٢٠٤٣٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٦٥، ح ٥٩٢٧.

٦. الورق - بكسر الراء -: الفضة، وقد تسكن. النهاية، ج ٥، ص ١٧٥ (ورق).

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦١، ح ٢٠٤٣٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٧، ح ٥٩٦٦؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٢، ح ٤٧.

٨. فص الخاتم: ما يرتكب فيه من غيره، وهو بالفارسية: «نكين» وجمعه: فصوص. راجع: المصباح المنير،

ص ٤٧٤ (فصوص).

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦١، ح ٢٠٤٤٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٧، ح ٥٩٦٥؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٢، ح ٤٨.

١٠. في «م»، «جذ» - «قال».

١١. تحف العقول، ص ٣٦٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦١، ح ٢٠٤٤١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٦، ح ٥٩٦٢.

١٢٥٨٦ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، قَالَ:

الْفَصُّ مَذْوَرٌّ. وَقَالَ: هُكَذَا كَانَ خَاتَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.^٢

١٢٥٨٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ غَالِبِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: لَا تَخْتَمَ بِالذَّهَبِ؛ فَإِنَّهُ^٣ زِينَتُكَ فِي الْآخِرَةِ^٤».

١٢٥٨٨ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بصير:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: لَا تَخْتَمُوا بِغَيْرِ الْفِضَّةِ؛

١. في البحار: - «أبي». و عبد الرحمن هذا، هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم الذي يَعرَف عنه في كثير من الأسناد بعبد الرحمن بن أبي هاشم، روى كتاب أبي خديجة، و توسط بينه وبين محمد بن الحسين في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣٦، الرقم ٦٢٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢٦، الرقم ٣٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٥٢٤-٥٢٥.

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦١، ح ٢٠٤٤٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٩، ح ٥٩٧٠؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٢، ح ٤٩.

٣. في «بحر»، جت، «لأنه».

٤. قال الشهيد: «الصلاة في الذهب حرام على الرجال، فلو مَوَّه به ثوباً وصلى فيه بطلت، بل لو لبس خاتماً منه وصلى فيه بطلت صلاته، قاله الفاضل... وقوى في المعتبر عدم الإبطال لبس خاتم من ذهب؛ لإجرائه مجرى لبس خاتم مغضوب، والنهي ليس عن فعل من أفعال الصلاة ولا عن شرط من شروطها. ولو مَوَّه الخاتم بذهب فالظاهر تحريمه؛ لصدق اسم الذهب عليه. نعم، لو تقادم عهده حتى اندرس وزال مسماه جاز». الذكرى، ج ٣، ص ٤٧.

وفي مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٥٤: «يدل على تحريم التختّم بالذهب، ولا يدل على بطلان الصلاة فيه».

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٣، ضمن ح ٧٧٥، بسند آخر عن أبي جعفر ﷺ عن النبي ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٢، ح ٢٠٤٤٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤١٢، ح ٥٥٦٥.

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا طَهَّرْتُ^١ كَفَّ فِيهَا^٢ خَاتَمَ حَدِيدٍ^٣.

١٢٥٨٩ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُورَيْدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ سَلَيْمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَجْعَلْ فِي يَدِكَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ»^٥.

١٢٥٩٠ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ^٦، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ، وَقُلْتُ^٧: إِنِّي رَأَيْتُ بَنِي

هَاشِمٍ يَتَخَتَّمُونَ فِي أَيْمَانِهِمْ.

فَقَالَ: «كَانَ أَبِي يَتَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ، وَكَانَ أَفْضَلَهُمْ وَأَفْقَهَهُمْ»^٨.

١. في «ن»: «ما طهر». وفي «بح»: «ما تطهر». وفي التحف: «ما طهر الله».

٢. في «بح، جت»: «فيه».

٣. الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أمير المؤمنين ﷺ.

٤. الخصال، ص ١٩، باب الواحد، ح ٦٦، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، من قوله: «ما طهرت كف». تحف العقول، ص ١٠١، عن أمير المؤمنين ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٢، ح ٢٠٤٤٥؛ الوسائل، ج ٤،

ص ٤١٨، ح ٥٥٨٤؛ وج ٥، ص ٧٨، ح ٥٩٦٧.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٢، ح ٢٠٤٤٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤١٣، ح ٥٥٦٦.

٧. هكذا في «م، ن، بح، جت، جد» وحاشية «بن». وفي «بن» وحاشية «بح» والمطبوع والوسائل: «- بن عثمان».

٨. في «ن، بح، جت»: «وقلت».

٩. في المرأة: «الأظهر أن التختّم باليسار محمول على التقية، لما قد ورد في الروايات أنه من بدع بني أمية، ويمكن حمله على أنهم كانوا يتختّمون باليسار أيضاً بشيء ليس فيه شرافة، أو كانوا يحولونها عند الاستنجاء. ويؤيد الأول ما رواه محمد بن شهر آشوب في كتاب المناقب من عدة كتب: أن النبي ﷺ كان يتختّم في يمينه، والخلفاء الأربع بعده، فنقلها معاوية إلى اليسار، وأخذ الناس بذلك، فبقي كذلك أيام المروانية، فنقلها السفّاح إلى اليمين، فبقي إلى أيام الرشيد، فنقلها إلى اليسار، وأخذ الناس بذلك، واشتهر أن عمرو بن العاص عند

٩ / ١٢٥٩١ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَخِي مُوسَى عليه السلام عَنِ الْخَاتَمِ يُلْبَسُ فِي الْيَمِينِ ؟

فَقَالَ : «إِنْ شِئْتَ فِي الْيَمِينِ ، وَإِنْ شِئْتَ فِي الْيَسَارِ» .^٢

١٠ / ١٢٥٩٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «مَا تَخَتَّمُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى تَرَكَهُ» .^٣

١١ / ١٢٥٩٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ ، عَنْ

ابْنِ الْقَدَّاحِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ» .^٤

١٢ / ١٢٥٩٤ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ :

قَالَ^٦ : «كَانَ عَلِيٌُّّ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - يَتَخَتَّمُونَ فِي

« التحكيم سلها من يده اليمنى ، وقال : خلعت الخلافة من علي عليه السلام كخلعي خاتمي هذا من يميني ، وجعلتها في معاوية كما جعلت هذا في يساري ، فهذا هو السبب في ابتداء معاوية ذلك » .

٩ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٦٣ ، ح ٤٠٤٨ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ٨٠ ، ح ٥٩٧٣ .

١ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق .

٢ . قرب الإسناد ، ص ٢٩٣ ، ح ١١٥٣ ، بسنده عن علي بن جعفر ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٦٣ ، ح ٢٠٤٤٩ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ٧٩ ، ح ٥٩٧٢ .

٣ . في المرأة : «لعل المراد بالترك الموت ، ويؤيده ما في بعض النسخ بدله : حتى مات» .

٤ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٦٣ ، ح ٤٠٤٥٠ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ٧٧ ، ح ٥٩٦٤ ؛ البحار ، ج ١٦ ، ص ١٢٣ ، ح ٥٥ .

٥ . علل الشرائع ، ص ١٥٨ ، ح ٢ ، بسنده عن عبد الله بن ميمون القداح ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام ، عن جابر بن عبد الله . الجعفريات ، ص ١٨٥ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ،

وبسند آخر أيضاً عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، الجعفريات ، ص ١٨٦ ،

بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، مع زيادة في آخره . علل الشرائع ،

ص ١٥٨ ، ضمن ح ١ ، بسند آخر عن أبي الحسن موسى عليه السلام . عيون الأخبار ، ج ٢ ، ص ٦٣ ، ح ٣٦٨ ، بسند آخر

عن الرضا ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٦٣ ، ح ٢٠٤٥١ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ٨٣ ، ح ٥٩٨٦ ؛

البحار ، ج ٥ ، ص ٨٣ ، ح ٥٩٨٦ .

٦ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام . والمراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المذكور إليه عليه السلام .

أَيْسَارِهِمْ^٢.

١٣/١٢٥٩٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ مُنْتَى الْحَنَاطِ،

عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهما السلام يَتَخَتَّمَانِ فِي يَسَارِهِمَا»^٣.

١٤/١٢٥٩٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ٦/٤٧٠

أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عليهما السلام يَتَخَتَّمَانِ فِي يَسَارِهِمَا»^٤.

١٥/١٢٥٩٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَزْزَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ»^٦.

١٦/١٢٥٩٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

الْعَزْزَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ»^٧.

في السند السابق.

١. في «بح»: «يسارهم».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٤، ح ٢٠٤٥٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٠، ح ٥٩٧٥.

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٤، ح ٢٠٤٥٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٠، ح ٥٩٧٦.

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٤، ح ٢٠٤٥٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٠، ح ٥٩٧٤.

٥. في الوافي: «عن أبيه». وهو سهو، كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٣٦٩٥.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٤، ح ٢٠٤٥٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٤، ح ٥٩٨٨.

٧. في «ن»: «يساره».

٨. راجع: علل الشرائع، ص ١٥٨، ح ١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٤، ح ٢٠٤٥٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٣، ح ٥٩٨٥؛

البحار، ج ٤٢، ص ٧٠، ح ٢٣.

١٧ / ١٢٥٩٩. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ صَفْوَانَ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٢، قَالَ: «قَوْمُوا خَاتَمَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، فَأَخَذَهُ^٤ أَبِي مِنْهُمْ^٥
بِسَبْعَةٍ^٦». قَالَ^٧: قُلْتُ: بِسَبْعَةٍ^٨ دَرَاهِمٍ^٩؟ قَالَ: «بِسَبْعَةٍ^{١٠} دَنَانِيرٍ^{١١}».

٢٢- بَابُ الْعَقِيقِ

١ / ١٢٦٠٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ
أَبِي نَصْرِ:
عَنِ الرِّضَاءِ^١، قَالَ: «الْعَقِيقُ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَلِبْسُ الْعَقِيقِ يَنْفِي النَّقَاقَ»^٢.
٢ / ١٢٦٠١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ:
عَنِ الرِّضَاءِ^٣، قَالَ: «مَنْ سَاهَمَ^٤ بِالْعَقِيقِ، كَانَ سَهْمُهُ الْأَوْفَرَ»^٥.
٣ / ١٢٦٠٢. عَنْهُ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ^٧، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

١. تقدّم غير مرّة أنّ سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف، ولا يبعد أن يكون السند معلقاً على سند الحديث
١١ من الباب.

٢. هكذا في «م، ن، بح، بف، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ الرضا».

٣. في «جد»: «فأخذ». ٤. في «بح»: «- منهم». وفي «بف»: «منهم أبي».

٥. في «بح»: «+ دراهم». وفي الوافي: «بسبعة» بدل «بسبعة».

٦. في «بح، بف، بن، -»: «قال». ٧. في «م، ن، بن، جد»: «سبعة». وفي الوافي: «سعة».

٨. في «م، ن، بن، جت، جد» والوسائل: «سبعة». وفي الوافي: «سعة».

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٥، ح ٢٠٤٥٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٦، ح ٥٩٦٣.

١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٧، ح ٢٠٤٥٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٥، ح ٥٩٩١.

١١. المساهمة: القرعة. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٤٢٩ (سهم).

١٢. ثواب الأعمال، ص ٢٠٨، ح ١٠، بسند آخر. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٧، ح ٢٠٤٦٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٥،
ح ٥٩٩٢.

١٣. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

١٤. في «بف، بن، جد» والوسائل وهاشم المطبوع: «محمد بن الفضل».

زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ التَّنُوكِيُّ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَخَتَّمُوا بِالْعَقِيقِ؛ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ، وَمَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ يَوْشِكُ أَنْ يَقْضَى لَهُ بِالْحَسَنِ»^٢.

٤ / ١٢٦٠٣. عَنْهُ^٣، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَبِيعَةَ الرَّأْيِ، قَالَ:

رَأَيْتُ فِي يَدِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَصَّ عَقِيقٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا الْقَصُّ؟
فَقَالَ: «عَقِيقٌ رُومِيٌّ»، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ قُضِيَتْ حَوَائِجُهُ»^٤.
٥ / ١٢٦٠٤. عَنْهُ^٥، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْعَقِيقُ أَمَانٌ فِي السَّفَرِ»^٦.

والمذكّر في الأسناد رواية محمد بن علي عن محمد بن الفضيل. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٤٩.

١. في «م» ن، وظاهر «جد»: «البتوكي». وفي «بح، بف، جت» والوسائل: «البتوكي».
- هذا، والظاهر أن الصواب في لقب العنوان هو التنوخي؛ فإن المذكور في رجال الطوسي، ص ٢٣٦، الرقم ٣٢٢٧: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم التنوخي. والتنوخي هو المذكور في كتب الأنساب كلقب، دون التنوكي والتبوكي والبتوكي. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ١، ص ٤٨٤.
٢. الجعفریات، ص ١٨٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. ثواب الأعمال، ص ٢٠٨، ح ٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الأمالي للطوسي، ص ٣١١، المجلس ١١، ح ٧٧، بسند آخر عن فاطمة عليها السلام عن رسول الله ﷺ، وتام الرواية فيه: «من تَخَتَّمَ بالعقيق لم يزل يرى خيراً». وراجع: ثواب الأعمال، ص ٢٠٨، ح ٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٧، ح ٢٠٤٦١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٥، ح ٥٩٩٣.
٣. مرجع الضمير في هذا السند والسند الآتي بعده، هو أحمد بن محمد.
٤. في «ن، بح، بف، جت» والوافي: «وله».
٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٨، ح ٢٠٤٦٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٦، ح ٥٩٩٤ و٥٩٩٥.
٦. ثواب الأعمال، ص ٢٠٧، ح ٤، وفيه هكذا: «وروي في حديث آخر... الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٨، ح ٢٠٤٦٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٩، ح ٦٠٠٣.

٤٧١/٦ / ١٢٦٠٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ:
عَنِ الرُّضَاءِ، قَالَ: «كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ اتَّخَذَ خَاتَمًا فَضَّهُ عَقِيقٌ لَمْ
يَفْتَقِرْ، وَلَمْ يَقْضِ لَهُ إِلَّا بِالتَّيِّ هِيَ أَحْسَنُ».^٢

١٢٦٠٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَيَّابَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ^٣، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ،
قَالَ:

بَعَثَ الْوَالِي إِلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ أَبِي طَالِبٍ فِي جَنَائِهِ، فَمَرَّ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:
«اتَّبِعُوهُ بِخَاتَمِ عَقِيقٍ» فَأَتَيْ بِخَاتَمِ عَقِيقٍ، فَلَمْ يَرِ مَكْرُوهًا.^٤

١٢٦٠٧ / ٨. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ رَفَعَهُ، قَالَ:

شَكَا رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قُطِعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ^٥، فَقَالَ ﷺ: «هَلَّا تَخْتَمَتَ بِالْعَقِيقِ؛
فَإِنَّهُ يَخْرِسُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ».^٦

١. في «جد»: «ولم تقض».

٢. ثواب الأعمال، ص ٢٠٧، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٨،
ح ٢٠٤٦٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٦، ح ٥٩٩٦. ٣. في «يح، بن، جت»: «محمد بن الفضيل».

٤. ثواب الأعمال، ص ٢٠٧، ح ٢، بسنده عن يعقوب بن يزيد... عن محمد بن الفضيل، عن عبد الرحيم القصير.
الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٨، ح ٢٠٤٦٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٩، ح ٦٠٠٤.

٥. الظاهر رجوع الضمير إلى محمد بن يحيى المذكور في السند السابق؛ فقد روى محمد بن يحيى عن محمد
بن أحمد رفعه، في الكافي، ح ٦٦٤٥ و ٦٦٧٠، كما روى أحمد بن إدريس عن محمد بن أحمد رفعه، في
الكافي، ح ٥١٢٤. ومحمد بن أحمد في مشايخ محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس، هو محمد بن أحمد بن
يحيى بن عمران.

٦. فعليه، ما ورد في الوسائل، ج ٥، ص ٨٩، ح ٦٠٠٥ من رجوع الضمير إلى أحمد بن محمد الراوي عن بعض
أصحابه في الحديث الخامس من الباب - حيث قال: «وعنه عن أحمد بن محمد بن أحمد رفعه» - لا يخلو من
تأمل. ٦. في «يح»: «وبالطريق».

٧. ثواب الأعمال، ص ٢٠٨، ح ٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ، الوافي،
ج ٢٠، ص ٧٦٨، ح ٢٠٤٦٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٨٩، ح ٦٠٠٥.

٢٣- بَابُ الْيَاقُوتِ وَالزُّمْرُودِ

١٢٦٠٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ^١ :
عَنِ الرَّضَاءِ^٢، قَالَ: «كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٣ يَقُولُ: تَخْتَمُوا بِالْيَاقُوتِ؛ فَإِنَّهَا تَنْفِي
الْفَقْرَ»^٤.

١٢٦٠٩ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ،
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ جَدِّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^٦: تَخْتَمُوا بِالْيَاقُوتِ؛ فَإِنَّهَا تَنْفِي الْفَقْرَ»^٧.

١٢٦١٠ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ
أَصْحَابِنَا وَهُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْفَضْلِ وَيُلَقَّبُ^٨ سِكَبَاجٌ^٩، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ
أَبِي نَصْرِ صَاحِبِ الْأَنْزَالِ- وَكَانَ يَتَوَقَّعُ بِبَعْضِ أُمُورِ الْمَاضِي^{١٠} - قَالَ:

قَالَ لِي يَوْمًا وَأَمْلَى عَلَيَّ مِنْ كِتَابٍ: «التَّخْتَمُ بِالزُّمْرُودِ يَسْرُ لَا عُسْرَ فِيهِ»^{١١}.

١. في «م»، ن، جد، وحاشية «بف، جت»: «خلف» بدل «خالد». وهو سهو؛ فإنه مضافاً إلى أنه لم يثبت وجود راوٍ باسم الحسين بن خلف في روايتنا وفي هذه الطبقة، تقدّم في الحديث السادس من الباب السابق رواية علي بن معبد عن الحسين بن خالد، وتأتي في ح ١٢٦١٩ أيضاً رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن علي بن معبد عن الحسين بن خالد.

ويؤكد ذلك أنّ الخبر رواه الصدوق في ثواب الأعمال، ص ٢١٠، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد.

٢. ثواب الأعمال، ص ٢١٠، ح ١، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد الوافى، ج ٢٠، ص ٧٦٩، ح ٢٠٤٦٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٢، ح ٦٠١٥.

٣. الوافى، ج ٢٠، ص ٧٦٩، ح ٢٠٤٦٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٣، ح ٦٠١٧.

٤. في «ن، جت»: «يلقب» بدون الواو.

٥. في «م، جد»: «بسكباج». وفي «بج»: «يلقب سكباج» وهو علي بن الحسن بن الفضل. وفي «بف» والوافى: «يلقب بسكباج»، وهو الحسن بن علي بن الفضل.

٦. ثواب الأعمال، ص ٢١٠، ح ١، بسنده عن سهل بن زياد، عن هارون بن مسلم، عن رجل من أصحابنا

- ١٢٦١١ / ٤ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنِ الدُّهْقَانِ عُبَيْدِ اللَّهِ^٢، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «تَخْتَمُوا بِالنِّوَابِيتِ؛ فَإِنَّهَا تَنْفِي الْفَقْرَ»^٣.
١٢٦١٢ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يُسْتَحَبُّ التَّخْتُمُ بِالنِّوَابِيتِ»^٤.

٢٤- بَابُ الْفَيْرُوزِ

٤٧٢/٦

- ١٢٦١٣ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:
رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَخْتَمَ بِالْفَيْرُوزِ لَمْ يَفْتَقِرْ كَفَّةً»^٥.
١٢٦١٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ^٦، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ
سَهْلٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مِهْرَانَ^٧، قَالَ:
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام وَفِي إِصْبَعِهِ خَاتَمٌ فَصَةُ فَيْرُوزٍ، نَقَشَهُ اللَّهُ

«يَلْقَبُ بِسَكْبَاجٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ نَصْرِ صَاحِبِ الْأَثَرِ الْوَاقِعِ، ج ٢٠، ص ٧٧٣، ح ٢٠٤٧٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٥، ص ٩٣، ح ٦٠١٩.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٢. في «ن»: «عبيد الله الدهقان».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٦٩، ح ٢٠٤٦٩؛ الْوَسَائِلُ، ج ٥، ص ٩٣، ح ٦٠١٨.

٤. في «ن»، يع، بف، جت: «باليوَابِيتِ».

٥. راجع: التهذيب، ج ٦، ص ٣٧، ح ٧٥؛ الْوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٠، ح ٢٠٤٧٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٥، ص ٩٢، ح ٦٠١٦.

٦. في «ن» والوسائل: «+ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٧. ثواب الأعمال، ص ٢٠٩، ح ١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الْوافي، ج ٢٠، ص ٧٧١، ح ٢٠٤٧١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٥، ص ٩٤، ح ٦٠٢١.

٨. في الْوافي: «عليّ، عن أبيه»، وهو سهو، كما تقدّم في الْكافي، ذيل ح ١١٦١٩.

٩. في الْوافي: «مهزيار»، وهو سهو؛ فَإِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ مِهْرَانَ يروي في أكثر أسناده عن أبيه عليّ بن مهزيار الذي كان من أصحاب عليّ بن موسى الرضا وأبي جعفر الجواد عليه السلام.

الملك، فأدمنت النظر إليه، فقال: «ما لك تديم النظر إليه؟».

قلت^١: بلغني أنه كان لعلي أمير المؤمنين عليه السلام خاتمة فقه فيروزج، نقشه الله الملك.

فقال^٢: «أتفرقه؟» قلت^٣: لا، فقال^٤: «هذا هو»، تدرى^٥ ما سببه؟ قلت^٦: لا، قال: «هذا حجر أهداه جبرئيل عليه السلام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنة^٧، فوهبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمر المؤمنين عليه السلام، أ تدرى ما اسمه؟» قلت^٨: فيروزج، قال: «هذا بالفارسية، فما اسمه بالعربية؟» قلت^٩: لا أدري، قال: «اسمه الظفر»^{١٠}.

٢٥ - باب الجزع اليماني^١ والبُلُور^٢

١٢٦١٥ / ١. عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي، عن عبيد بن يحيى، عن محمد بن الحسين بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، قال:

١. في «ن»، يع، بف، بن، جت، جد، والوسائل: «قلت».
٢. في «يع» بف، جت، والوافي: «قال».
٣. في «جت» جد، والبحار: «فقلت».
٤. في «م» ن، يع، بف، جد، والوافي والوسائل والبحار: «قال».
٥. في «يع» «هو هذا».
٦. في الوسائل: «أ تدرى».
٧. هكذا في «م» ن، يع، بف، جت، جد، والوافي وثواب الأعمال. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من الجنة».
٨. ثواب الأعمال، ص ٢٠٩، ح ٢، بسنده عن الحسن بن سهل البصري، عن الحسن بن علي بن مهزيار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧١، ح ٢٠٤٧٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٤، ح ٦٠٢٠؛ البحار، ج ٤٢، ص ٧٠، ح ٢٢.
٩. الجزع اليماني: الخرز الذي فيه سواد وبياض، تشبه به الأعين. مجمع البحرين، ج ١، ص ٣٧١ (جرع).
- وفي مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٦١: «رأيت في بعض الكتب، قال أرسطو: هو حجر ذو ألوان كثيرة يؤتى به من اليمن أو الصين، وقال في الذكري: الجزع يسكون الزاي بعد الجيم المفتوحة: خرز، واليماني: خرز فيها بياض وسواد». وراجع: ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٧٥.
١٠. «البُلُور»: حجر معروف أبيض شفاف. وقيل: هو نوع من الزجاج. راجع: المصباح المنير، ص ٦٠، تاج العروس، ج ٦، ص ١١٤ (بلر).

«قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: تَخَتَّمُوا بِالْجَزَعِ السِّمَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَرُدُّ كَيْدَ مَرَدَةِ الشَّيَاطِينِ».^٢

١٢٦١٦ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّثَّانِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ وَهْبَةَ الْعَبْدَسِيِّ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى وَاسِطٍ: يَرْفَعُهُ^٣ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٤: «نِعْمَ الْفَضْلُ الْبَلُورُ».^٥

٢٦- بَابُ نَقْشِ الْخَوَاتِيمِ

٤٧٣/٦

١٢٦١٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اللَّهُ الْمَلِكُ، وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ أَبِي: الْعِزَّةُ لِلَّهِ».^٦

١٢٦١٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ وَخَفِصِ بْنِ غِيَاثٍ:

١. في «بن»: - «كيد».

٢. ثواب الأعمال، ص ٢١٠، ح ١، بسنده عن محمد بن علي الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٣، ح ٢٠٤٧٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٦، ح ٦٠٢٥.

٣. في «بف»: «رفعه».

٤. في «بف»: + «قال».

٥. ثواب الأعمال، ص ٢١٠، ح ١، بسنده عن محمد بن أحمد الجعفریات، ص ١٨٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية فيه: «بأني فض يكون نعم الفض البلور» الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٣، ح ٢٠٤٧٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٧، ح ٦٠٢٧.

٦. قرب الإسناد، ص ٦٤، ح ٢٠٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الأمالي للصدوق، ص ٤٥٦، المجلس ٧٠، ضمن ح ٥؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٤، ضمن ح ٢٠٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٥، ح ٢٠٤٧٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٩، ح ٦٠٢٣؛ البحار، ج ٤٢، ص ٧٠، ح ٢٤، وتام الرواية فيه: «كان نقش خاتم أمير المؤمنين عليه السلام الله الملك».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا فِذَاكَ، أَيْكِرُهُ أَنْ يَكْتَسِبَ الرَّجُلُ فِي خَاتَمِهِ غَيْرَ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ؟

فَقَالَ: «فِي خَاتَمِي مَكْتُوبٌ: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَفِي خَاتَمِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام - وَكَانَ خَيْرَ مُحَمَّدِي رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي ^٢ -: الْعِزَّةُ لِلَّهِ، وَفِي خَاتَمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ^٣، وَفِي خَاتَمِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليه السلام: حَسْبِيَ اللَّهُ، وَفِي خَاتَمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اللَّهُ الْمَلِكُ ^٤.

١٢٦١٩ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّهَيْكِيِّ، عَنْ إِثْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ:

مَرَّ بِي مُعْتَبٌ وَمَعَهُ خَاتَمٌ، فَقُلْتُ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟
فَقَالَ ^٥: خَاتَمُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَخَذْتُ ^٦ لِأَقْرَأَ مَا فِيهِ، فَإِذَا فِيهِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ يَقْتِي، فَقَبِنِي شَرَّ خَلْقِكَ» ^٧.

١٢٦٢٠ / ٤. عَنْهُ ^٨، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:
كُنْتُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَأَخْرَجَ إِلَيْنَا خَاتَمَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَخَاتَمَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، وَكَانَ عَلَى خَاتَمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنْتَ يَقْتِي، فَأَعْصِمْنِي مِنَ النَّاسِ»

١. هكذا في «م»، بن، جت، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «وله».

٢. في «م»، ن، بف، بن، جد، والوسائل: - «يعني».

٣. في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوسائل: - «العظيم».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٥، ح ٤٧٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٨، ح ٦٠٣٠؛ وفي البحار، ج ٤٢، ص ٧٠، ح ٢٥؛ ج ٤٣، ص ٢٥٨، ح ٤٢؛ وج ٤٦، ص ٥، ح ٧؛ ص ٢٢٣، ح ١٠؛ وج ٤٧، ص ١٠، ح ٩، مقطوعاً.

٥. في «ن»، بح، بف، جت، والوافي «قال».

٦. في «ن»: «وأخذته».

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٦، ح ٤٧٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٦٠٣٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ١١، ح ١٠.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المأثور في السند السابق.

وَنَقَشَ خَاتَمُ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: «حَسْبِيَ اللَّهُ» وَفِيهِ وَزْدَةٌ وَهَلَالٌ فِي أَغْلَاهُ^١.

١٢٦٢١ / ٥. عَنْهُ^٢، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرُّضَاءَ عليه السلام عَنْ نَقْشِ خَاتَمِهِ وَخَاتَمِ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ^٣: «نَقَشَ خَاتَمِي: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَنَقَشَ خَاتَمُ أَبِي: حَسْبِيَ اللَّهُ، وَهُوَ الَّذِي كُنْتُ أَخْتَمُ بِهِ^٤».

١٢٦٢٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَى^٥ خَاتَمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: «خَزْيٍ وَشَقِيٍّ قَاتِلِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام»^٦. ٤٧٤/٦

١٢٦٢٣ / ٧. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٨، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٩، عَنْ وَاصِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٦، ح ٢٠٤٧٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٩٩، ح ٦٠٣٤؛ وفيه، ج ٤، ص ٤٤٣، ح ٥٦٦٦، وتام الرواية فيه: «أَنَّهُ أَرَاهُ خَاتَمَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام وَفِيهِ وَرْدَةٌ وَهَلَالٌ فِي أَغْلَاهُ»؛ البحار، ج ٤٧، ص ١١، ح ١١، إلى قوله: «فَاعْصَمْنِي مِنَ النَّاسِ»؛ وفيه، ج ٤٨، ص ١٠، ح ٤، من قوله: «وَنَقَشَ خَاتَمَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام»؛ وفيه، ج ٨٣، ص ٢٤٦، وتام الرواية هكذا: «أَنَّهُ أَرَاهُ خَاتَمَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام وَفِيهِ وَرْدَةٌ وَهَلَالٌ فِي أَغْلَاهُ».

٢. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله. ٣. في «يع، بف، جد»: «فقال».

٤. هكذا في «م، ن، يع، بف، بن، جت» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَتَخْتَمُ بِهِ».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٦، ح ٢٠٤٨٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٦٠٣٥؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١، ح ٥، وتام الرواية فيه: «كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ أَبِي: حَسْبِيَ اللَّهُ»؛ وفيه، ج ٤٩، ص ٢، ح ١، وتام الرواية فيه: «نَقَشَ خَاتَمِي: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

٦. في الأمالي للصدوق والعيون: «نقش» بدل «على».

٧. الأمالي للصدوق، ص ١٣١، المجلس ٢٧، ذيل ح ٧، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٤، ذيل ح ٢٠٦، مرسلاً من دون التصريح باسم المصنوع عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٦، ح ٢٠٤٨١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠١، ح ٦٠٣٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥، ح ٨.

٨. في «بف، بن، جت» وحاشية «ن» - «بن زياد».

ثم إنه تقدم غير مرة أن سهل بن زياد ليس من مشايخ المصنّف عليه السلام، وذكره في صدر السند مع عدم تقدّم ما يصلح أن يكون هذا السند معلقاً عليه، لوضوح الوساطة بين المصنّف وبينه وهي «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا» كما فهم ذلك الشيخ الحرّ في الوسائل، ج ٥، ص ٧٩، ح ٥٩٧١، والعلامة المجلسي في البحار، ج ١٦، ص ١٢٢، ح ٥٢.

٩. في «جت»: «وأصحابنا».

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

ذَكَرْنَا خَاتَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «تَجِبُ أَنْ أُرِيكَهُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَا بِحَقِّ مَخْتُومٍ، فَفَتَحَهُ، فَأَخْرَجَهُ^١ فِي قُطْنَةٍ، فَإِذَا خَلْقُهُ فُضَّةٌ، وَفِيهِ فَصٌّ أَسْوَدُ، عَلَيْهِ مَكْتُوبٌ سَطْرَانِ^٢: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ^٣: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ فَصَّ النَّبِيِّ ﷺ أَسْوَدُ»^٤.

١٢٦٢٤ / ٨. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّا رَوَيْنَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَنْجِي وَخَاتَمُهُ فِي إِصْبَعِهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ، وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

قَالَ: «صَدَقُوا».

قُلْتُ: فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَفْعَلَ؟

قَالَ^٥: «إِنَّ أَوْلَيْكَ كَانُوا يَتَخَتَّمُونَ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى، وَإِنَّكُمْ^٦ أَنْتُمْ^٧ تَتَخَتَّمُونَ^٨ فِي الْيَسْرَى».

قَالَ: فَسَكَتَ، فَقَالَ: «أُتَذَرِي مَا كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ آدَمَ ﷺ؟» فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»

١. هكذا في جميع النسخ والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وأخرجه».

٢. في «بن»: «سطين». وفي الوسائل: «مكتوب عليه سطين»، بدل «وعليه مكتوب سطران».

٣. في «بف»: «قال».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٧، ح ٢٠٤٨٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٧٩، ح ٥٩٧١؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٢، ح ٥٢.

٥. في «ن»، بج، بف، جت، والوافي والوسائل: «فقال».

٦. في «بن»: «- وإنكم».

٧. في «بف»: «- أنتم».

٨. في «بج»: «تختمون».

٩. في «بج»، بن، وحاشية «جت»: «+ «اليد»».

وَحَاتَمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام «اللَّهُ الْمَلِكُ» وَحَاتَمِ الْحَسَنِ عليه السلام «الْعِزَّةُ لِلَّهِ» وَحَاتَمِ الْحُسَيْنِ «إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ» وَ«عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام حَاتَمُ أَبِيهِ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْأَكْبَرُ حَاتَمُ جَدِّهِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، وَحَاتَمُ جَعْفَرٍ «اللَّهُ وَلِيِّي وَعِظَمَتِي مِنْ خَلْقِهِ» وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ عليه السلام «حُسْبِيَ اللَّهُ» وَأَبُو الْحَسَنِ الثَّانِي «مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

وَقَالَ ^٢ الْحُسَيْنُ بْنُ خَالِدٍ: وَمَدَّ يَدَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ: «حَاتَمِي حَاتَمُ أَبِي أَيْضًا»^٤.

١٢٦٢٥ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ

الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَنْ نَقَشَ عَلَى حَاتَمِهِ اسْمَ

اللَّهِ، فَلْيَحْوِلْهُ عَنِ الْيَدِ الَّتِي يَسْتَنْجِي بِهَا فِي الْمَتَوَضَّأِ»^٥.

١. في «بن»: «وخاتم».

٢. في «بف، جت»: «قال» بدون الواو.

٣. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٦٣: «قوله عليه السلام: وأبو الحسن الثاني، يعني نفسه عليه السلام، وقد غيره الراوي هكذا، فالمعنى أنه كان يتختم بخاتم أبيه، وكان له أيضاً خاتم يختص به نقشه هكذا. وحمل أبي الحسن الأول على أمير المؤمنين عليه السلام بعد ذكره له سابقاً بعيد. وروى الصدوق في عيون الأخبار هذه الرواية بسند آخر عن الحسين بن خالد، وليس فيه تلك الزيادة، وفيه هكذا: «وكان نقش خاتم موسى بن جعفر عليه السلام: «حسبي الله» قال الحسين بن خالد: وبسط أبو الحسن الرضا عليه السلام كفه وخاتم أبيه عليه السلام في إصبعه حتى أراني النّش».

٤. الأملّي للصدوق، ص ٤٥٦، المجلس ٧٠، ح ٥: «وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٤، ح ٢٠٦، بسندهما عن الحسين بن خالد الصيرفي، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٧، ح ٤٨٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣١، ح ٨٦٩، إلى قوله: «أنتم تتختمون في اليسرى» وفيه، ج ٥، ص ١٠٠، ح ٦٠٣٧، من قوله: «فقال: أتدري ما كان نقش خاتم آدم».

٥. الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الكافي، كتاب الطهارة، باب البول يصيب الثوب أو الجسد، ح ٤٠٧٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ١، ص ٣١، ح ٢١؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٨، ح ١٠١؛ الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٨، ح ٤٨٤؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٣١، ح ٨٧٠.

٢٧- بَابُ الْحُلِيِّ

١/١٢٦٢٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ^١، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّهَبِ يَحُلِّي بِهِ الصَّبِيَّانُ؟

فَقَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^٢ عليهما السلام يُحَلِّي وَلَدَهُ وَنِسَاءَهُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^٣».

٢/١٢٦٢٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

أَبِي نَصْرِ جَمِيعاً، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الذَّهَبِ يَحُلِّي بِهِ الصَّبِيَّانُ؟

فَقَالَ: «إِنَّهُ^٤ كَانَ^٥ أَبِي عليه السلام لِيُحَلِّي وَلَدَهُ وَنِسَاءَهُ بِالذَّهَبِ^٦ وَالْفِضَّةِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ^٧».

٣/١٢٦٢٨. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

١. في «بن» والوسائل والبحار، ج ٤٢: - «عن علي بن النعمان»، لكن الظاهر ثبوته؛ فإنَّ محمد بن إسماعيل في مشايخ محمد بن عبد الجبار، هو محمد بن إسماعيل بن بزيع، وقد تكررت في الأسناد رواية محمد بن إسماعيل [بن بزيع] عن محمد بن الفضل عن أبي الصباح [الكناني]، ووردت في بعض الأسناد رواية محمد بن إسماعيل عن علي بن النعمان عن أبي الصباح [الكناني]. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٥٤-٣٥٥؛ وج ١٦، ص ٤٢٠؛ وج ١٧، ص ٤٠٢-٤٠٥.

٢. في «بن» والوسائل والبحار، ج ٤٢: - «بن الحسين».

٣. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٦٤: «يدل على جواز تحلية الصبيان بالذهب، كما قطع به في الذكري، وإن اختلفوا في جواز تمكين الصبيان من لبس الحرير».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٩، ح ٢٠٤٨٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٦٠٤٣؛ البحار، ج ٦٦، ص ٥٣٩، ح ٤٨؛ وفيه، ج ٤٢، ص ٧١، ح ٢٦، من قوله: «فقال: كان علي بن الحسين عليه السلام».

٥. في «م، ن، بح، بن» والوافي والبحار: «إن». وفي «جت، جد»: - «إنه».

٦. في «بف»: - «إنه كان». ٧. في «ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي: «الذهب».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٧٩، ح ٢٠٤٨٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٦٠٤٤؛ البحار، ج ٦٦، ص ٥٣٩، ح ٤٩.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ جَلِيلَةِ النِّسَاءِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؟
فَقَالَ : « لَا بَأْسَ ^١ » .

١٢٦٢٩ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ ، عَنِ السَّكُونِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « كَانَ نَعْلُ سَيِّفِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَقَائِمَتُهُ ^٢ فِضَّةً ، وَكَانَ
بَيْنَ ذَلِكَ خَلْقٌ مِنْ فِضَّةٍ ، وَلَيْسَتْ دِرْعُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام ، فَكُنْتُ أُسْحِبُهَا ^٣ ، وَفِيهَا ثَلَاثُ
خَلَقَاتٍ ^٤ فِضَّةٍ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا ، وَثِنْتَانِ مِنْ خَلْفِهَا ^٥ .

١٢٦٣٠ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « لَيْسَ بِتَحْلِيلَةِ السَّيْفِ بَأْسٌ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ^٦ » .
١٢٦٣١ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْوَشَّاءِ ، عَنْ مُثَنَّى ^٧ ، عَنْ
حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ :

- ١ . في «ن» ، بـج ، بـف ، جـت ، والوافي والبحار : «به» .
- ٢ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٧٩ ، ح ٢٠٤٨٧ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ١٠٣ ، ح ٦٠٤٥ ؛ البحار ، ج ٦٦ ، ص ٥٣٩ ، ح ٥٠ .
- ٣ . النعل : حديدة في أسفل غمد السيف . والقائمة من السيف : مقبضه ، كقائمه . القاموس المحيط ، ج ٢ ، ص ١٤٠٣ (نعل) ؛ وج ٢ ، ص ١٥١٧ (قوم) .
- ٤ . في «ن» ، بن ، جد ، والبحار ، ج ١٦ : «كان» .
- ٥ . في الوسائل : «وكننت أصحابها بدل «فكننت أصحابها» . و «أصحابها» أي أجزأها على وجه الأرض . راجع : لسان العرب ، ج ١ ، ص ٤٦١ (سحب) .
- ٦ . في الوسائل والبحار : «من» .
- ٧ . الجعفریات ، ص ١٨٥ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، إلى قوله : «خلق من فضة» . وفي الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٧٧ ، ضمن ح ٥٤٠٣ ؛ والأماشي للصدوق ، ص ٧١ ، المجلس ١٧ ، ضمن ح ٢ ، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام ، وتعام الرواية فيها : «وكان له عليه السلام درع تسمى ذات الفضول لها ثلاث حلقات فضة حلقة بين يديها وحلقتان خلفها» . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٨٠ ، ح ٢٠٤٨٩ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ١٠٥ ، ح ٦٠٤٩ ؛ البحار ، ج ١٦ ، ص ١٢٣ ، ح ٥٣ ؛ وج ٦٦ ، ص ٥٣٩ ، ح ٥١ .
- ٨ . في «بج» : «عنه» بدل «علي بن إبراهيم» . وفي «بف» ، جـت ، جد : «علي» .
- ٩ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٧٨٠ ، ح ٢٠٤٩٠ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ١٠٤ ، ح ٦٠٤٨ ؛ البحار ، ج ٦٦ ، ص ٥٣٩ ، ح ٥٢ .
- ١٠ . هكذا في «بج» ، بـف ، بن ، جـت ، والوافي والبحار . وفي «م» ، ن ، جد ، والمطبوع والوسائل : «المنثى» .

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ جَلِيَّةَ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^١ كَانَتْ فَضَّةً كُلَّهَا ^٢: قَائِمَتُهُ ^٣ وَقِبَاعُهُ ^٤».

٧/١٢٦٣٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ بِتَخْلِيَةِ الْمَصَاحِفِ وَالسِّيُوفِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بَأْسٌ» ^٦.

٨/١٢٦٣٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَمْ تَزَلِ ^٧ النِّسَاءُ يَلْبَسْنَ الْحُلِيَّ».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ^٨، عَنْ أَبَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ

١. في «بع، بف» والوافي: «+ كلها».

٢. في «بف» والوافي: «- كلها».

٣. في «بع، بن، جت، جد» والوسائل والبحار، ج ١٦: «قائمه».

٤. قال ابن الأثير: «فيه: كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ من فضة. هي التي تكون على رأس قائم السيف».

وقيل: هي ما تحت شاربتي السيف. النهاية، ج ٤، ص ٧ (قبع).

وقال الفيروزآبادي: «قبعة السيف: كسفينة: ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد». القاموس المحيط، ج ٢،

ص ١٠٠٣ (قبع).

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٠، ح ٢٠٤٩١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٦٠٥١؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٣، ح ٥٤؛ وج

٦٦، ص ٥٣٩، ح ٥٣.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨١، ح ٢٠٤٩٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٥، ح ٦٠٥٠؛ البحار، ج ٦٦، ص ٥٤٠، ح ٥٤.

٧. في «ن، بف، بن» والوسائل: «لم يزل».

٨. عبد الله بن محمد هذا، هو عبد الله بن محمد بن عيسى، ولم يثبت روايته عن أبان - وهو أبان بن عثمان -

مباشرة. والمذكور في كثير من الأسناد روايت عبد الله بن محمد [بن عيسى] عن علي بن الحكم عن أبان [بن

عثمان]. والظاهر سقوط «عن علي بن الحكم» من سندنا هذا. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٨٥ -

أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ.^١

٤٧٦/٦ ١٢٦٣٤ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله تَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ بِخَاتَمٍ مِنْ ذَهَبٍ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ، وَطَفِقَ^٢ النَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى خَنْصَرِهِ الْيَسْرَى حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ، فَرَمَى بِهِ، فَمَا لَبَسَهُ».

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ مِثْقَى^٣، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ.^٤

١٢٦٣٥ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ رُبْعِيِّ^٦، عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّرِيرِ^٧ فِيهِ الذَّهَبُ: أَيْ يُلْصَقُ إِمْسَاكُهُ فِي الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ ذَهَبًا فَلَا، وَإِنْ كَانَ مَاءَ الذَّهَبِ فَلَا بَأْسَ».^٨

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٠، ح ٢٠٤٨٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٤، ح ٦٠٤٦.

٢. في «بف، جت، جد» والوافي والوسائل: «فطفق».

٣. هكذا في «بف، بن، جت، جد» والوافي. وفي «م، ن» والمطبوع والوسائل: «المثني».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨١، ح ٢٠٤٩٣؛ الوسائل، ج ٤، ص ١١٣، ح ٥٥٦٧.

٥. في البحار: - «عن أبيه». وروى أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن سنان في بعض أسناد المحاسن مباشرة وفي بعضها بالتوسط. وأما في أسناد الكافي، فلم يثبت روايته عنه إلا بالتوسط، والواسطة في الأغلب هو والد أحمد.

٦. في البحار: - «عن ربعي». والظاهر - بملاحظة رواية محمد بن سنان عن حماد [بن عثمان] عن ربعي [بن عبدالله] عن الفضيل [بن يسار] في بعض الأسناد، واتفق جميع النسخ على ثبوت «عن ربعي» - ثبوت هذه العبارة في السند.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «سرير».

٨. في «بج»: «لو».

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨١، ح ٢٠٤٩٥؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥١٠، ح ٤٣١٧؛ البحار، ج ٦٦، ص ٥٣٦، ذيل ح ٣٣.

٢٨- بَابُ الْفَرَشِ

١٢٦٣٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الزُّيْدِيِّ^١، عَنْ جَابِرٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «دَخَلَ قَوْمٌ عَلَى الْحُسَيْنِ^٣ بْنِ عَلِيٍّ^٤، فَقَالُوا: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، نَرَى^٥ فِي مَنَزِلِكَ أَشْيَاءَ نَكْرَهَهَا»، وَإِذَا^٦ فِي مَنَزِلِهِ بُسْطًا^٧ وَتَمَارِقًا^٨.
فَقَالَ^٩: «إِنَّا^{١٠} نَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَتُعْطِيهِنَّ مَهْوَرَهْنَ^{١١}، فَيَشْتَرِينَ^{١٢} مَا يَشْتَنَ، لَيْسَ لَنَا مِنْهُ شَيْءٌ»^{١٣}.

١٢٦٣٧ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ:
دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^{١٤}، فَزَأَيْتُ فِي مَنَزِلِهِ بُسْطًا^{١٥} وَوَسَائِدَ^{١٦} وَأَنْمَاطًا^{١٧} وَمَرَافِقًا^{١٨}،
فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟
فَقَالَ: «مَتَاعُ الْمَرْأَةِ»^{١٩}.

-
١. في «بح، بف»: «اليزيدي». والرجل مجهول لم نعرفه.
 ٢. في «بن»: «الحسن».
 ٣. في «جت»: «تري». وفي «بح»: «- نرى».
 ٤. في «م، جت»: «وأوا» بدل «وإذا».
 ٥. في «ن، جت، جد»: «بسطاً».
 ٦. النمرق والنمرقة، مثناة: الوسادة الصغيرة أو الميثرة، أو الطنفسة فوق الرحل. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٢٨ (نمرق).
 ٧. في «بح»: «فيشرين».
 ٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٣، ح ٢٠٥٣٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ٦٧٢٢.
 ٩. النمط - محركة -: ظهارة فراش ماء، أو ضرب من البسط. ويمكن أن يكون معرب «نمد».
 ١٠. والمرفقة - كمكسنة -: المخذة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٣٠ (نمط)؛ وج ٢، ص ١١٧٨ (رفق).
 ١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٤، ح ٢٠٥٣٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ٦٧٢٠.

١٢٦٣٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنِ الْفَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ، قَالَ:

٤٧٧/٦ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِلٍ وَجَفَانٍ كَالْجَوَابِ»^٢؟

قَالَ^٣: «مَا هِيَ تَمَائِلُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَكِنَّهَا تَمَائِلُ الشَّجَرِ وَشِبْهِهِ»^٤.

١٢٦٣٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «كَانَتْ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ﷺ وَسَائِدٌ وَأَنْمَاطٌ فِيهَا تَمَائِلٌ يَجْلِسُ عَلَيْهَا»^٥.

١٢٦٤٠ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْحَسَنِ الرِّيَّاتِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي نَيْتٍ مَنَجَّدٍ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَدِ، وَهُوَ فِي نَيْتٍ

١. هكذا في «بف» وحاشية «جت». وفي «م»، ن، يح، بن، جت» والمطبوع والوسائل: «لأبي جعفر».

وما أُنْبِتَتْهُ هو الظاهر؛ فإن المراد من الفضل أبي العباس، هو الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقاي. وله كتاب يرويه داود بن حصين. وعده النجاشي والشيخ الطوسي من رواة أبي عبد الله ﷺ وقد أكثر من الرواية عنه ﷺ. وأما روايته عن أبي جعفر ﷺ فلم تثبت في موضع. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٠٨، الرقم ٨٤٣؛ رجال الطوسي، ص ٢٦٨، الرقم ٣٨٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٤٦٣-٤٦٥ وج ٢١، ص ٤٠١-٤٠٤. ويؤيد ذلك أن الخبر يأتي - مع اختلاف يسير - في الكافي، ج ١٢٩٣٦، عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن أبي العباس عن أبي عبد الله ﷺ، وأبو العباس في مشايخ أبان بن عثمان، هو الفضل بن عبد الملك. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٢٨-٤٢٩. ٢. سبأ (٣٤): ١٣.

٣. في «بح، بن»: «فقال».

٤. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب تزويق البيوت، ح ١٢٩٣٦؛ والمحاسن، ص ٦١٨، كتاب المرافق، ح ٥٣، بسندهما عن أبي العباس، عن أبي عبد الله ﷺ. تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٩٩، من دون الإسناد إلى المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. وراجع: المحاسن، ص ٦١٩، كتاب المرافق، ح ٥٤ و ٥٥، الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠١، ح ٢٠٥٣٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٥، ح ٦٦١٣؛ البحار، ج ١٤، ص ٧٤، ذيل ح ١٥.

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٦، ح ٢٠٥٤٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ٦٦٢٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ١٠٦، ح ٩٩.

لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَصِيرٌ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ غَلِيظٌ.

فَقَالَ: «الْبَيْتُ^١ الَّذِي رَأَيْتَهُ^٢ لَيْسَ بَيْتِي، إِنَّمَا^٣ هُوَ بَيْتُ الْمَرْأَةِ، وَكَانَ أُمِسَ يَوْمَهَا»^٤.

١٢٦٤١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغْوِصِ أَصْحَابِهِ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

إِسْمَاعِيلَ الْمِثَمِيِّ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ^٦ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مَتَاعٍ، فَجَعَلْتُ أَلْمَسُ الْمَتَاعَ بِيَدِي،

فَقَالَ: «هَذَا الَّذِي تَلْمِسُهُ بِيَدِكَ^٧ أَرْمَنِيَّ^٨».

فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا أَنْتَ وَالْأَرْمَنِيُّ؟

فَقَالَ: «هَذَا مَتَاعٌ جَاءَتْ بِهِ أُمُّ عَلِيٍّ امْرَأَةً لَهُ».

فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ دَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَجَعَلْتُ أَلْمَسُ مَا تَحْتِي، فَقَالَ: «كَأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ

تَنْظُرَ^٩ مَا تَحْتَكَ؟».

قُلْتُ: لَا، وَلَكِنَّ الْأَعْمَى يَغْبَثُ.

فَقَالَ لِي: «إِنَّ ذَلِكَ الْمَتَاعَ كَانَ لِأُمِّ عَلِيٍّ، وَكَانَتْ تَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، فَأَذَرَتْهَا لَيْلَةً

إِلَى الصَّنِيعِ أَنْ تَرْجِعَ عَنْ رَأْيِهَا وَتَتَوَلَّى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{١٠}، فَاُمْتَنَعَتْ عَلَيَّ، فَلَمَّا

١. في «ن، بن، جد» والوسائل: - «البيت».

٢. في «بف»: «رأيتهم».

٣. في «م، بن، جد»: «وإنما».

٤. الكافي، كتاب الزِّي والتجمل، باب لبس المعصفر، ح ١٢٤٧٨، مع زيادة الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٤، ح ٢٠٥٣٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ٦٧٢١.

٥. في الوسائل، ج ٢٠: «عن رجل».

٦. في «م، ن، بح، بف، بن، جد» والوافي والوسائل، ج ٥: - «بيدك».

٧. إرمينية، بالكسر: كورة بناحية الروم، والنسبة إليها أرمني بفتح الميم. الصحيح، ج ٥، ص ٢١٢٧ (رمن).

٨. في «جد»: + «ولي».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «فقلت».

أَصْبَحْتُ طَلَقْتُهَا^١.

٧ / ١٢٦٤٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ^٢، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعِيرَةِ، قَالَ:

سَمِعْتُ الرِّضَاءَ يَقُولُ: «قَالَ قَائِلٌ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٣: يَجْلِسُ الرَّجُلُ عَلَى بِسَاطٍ فِيهِ تَمَاثِيلٌ؟ فَقَالَ: الْأَعَاجِمُ تُعْظَمُهُ^٤، وَإِنَّا لَنُتَمَتِّنُهُ^٥».

٨ / ١٢٦٤٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَنِ الْفِرَاشِ^٦ الْخَرِيرِ، وَمِثْلِهِ مِنَ الدِّيبَاجِ، وَالْمُصَلَّى الْخَرِيرِ، وَمِثْلِهِ مِنَ الدِّيبَاجِ^٧: هَلْ يَصْلَحُ لِلرَّجُلِ النَّوْمُ عَلَيْهِ^٨ وَالتَّكَاةُ^٩ وَالصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: «يَفْرِشُهُ^{١٠} وَيَقُومُ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ^{١١}».

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٤، ح ٢٠٥٣٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ٦٧١٩، إلى قوله: «جاءت به أم علي امرأة له»؛ وج ٢٠، ص ٥٥٢، ح ٢٦٣٢٥؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٦٦، ح ٨.

٢. في «يف، جت»: «أحمد بن أبي عبد الله» بدل «أحمد بن محمد بن خالد». والمراد من العنوانين واحد.

٣. في «بح»: «تعظمه».

٤. امتننت الشيء: ابتذنته. وأمهتته: أضعفته. ورجل مهين، أي حقير. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٠٩ (مهن).

٥. وفي مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٦٩: «الأعاجم تعظمه، أي إن الأعاجم يستعملونه على وجه التعظيم، ونحن نستعمله على وجه التحقير، أو التحقير كناية عن ترك الاستعمال. وفي بعض النسخ: «لنمتته» وهو ظاهر».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٥، ح ٢٠٥٤٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ٦٦٢٥.

٦. في «م»: «الفرش».

٧. في «ن»: «والمصلى الحرير ومثله من الديباج». وفي الوسائل: «ومثله من الديباج».

٨. في الوافي: «عليها». ٩. في «م، ن، بن، جت» والوافي والوسائل: «يفترشه».

١٠. قال الشهيد: «يجوز افتراش الحرير والصلاة عليه، والتكأة: لرواية علي بن جعفر... وتردّد فيه المحقق، قال: لعموم تحريمه على الرجال. قلت: الخاصّ مقدّم على العام مع اشتهاار الرواية، مع أنّ أكثر الأحاديث تضمن اللبس». الذكري، ج ٣، ص ٤٢.

١١. مسائل علي بن جعفر، ص ١٨٠، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٣، ضمن ح ١٥٥٣؛ وقرب الإسناد، ص ١٨٥، ح ٦٨٧، بسندهما عن علي بن جعفر. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٧، ح ٢٠٥٤٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٧٨، ح ٥٤٤٥.

٢٩- بَابُ النَّوَادِرِ^١

١٢٦٤٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ^٢، قَالَ:

سَأَلَنِي شِهَابُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ أَنْ أَشْتَازِنَ لَهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَعْلَمْتُهُ ذَلِكَ^٣ أَبَا

عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «قُلْ لَهُ: يَا تَيْتَانَا إِذَا شَاءَ».

فَأَذْخَلْتُهُ عَلَيْهِ لَيْلاً وَشِهَابٌ مُقْتَعٌ الرَّأْسِ، فَطَرِحَتْ لَهُ وَسَادَةٌ، فَجَلَسَ عَلَيْهَا، فَقَالَ

لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَلَيْ قِنَاعَكَ يَا شِهَابُ، فَإِنَّ الْقِنَاعَ رَبِيبَةٌ بِاللَّيْلِ، مَذَلَّةٌ بِالنَّهَارِ»^٤.

١٢٦٤٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: إِذَا ظَهَرَ

الْقَلَنْسُ الْمَرَكَّةُ^٥، ظَهَرَ الزُّنَى^٦».

١. في «جت»: «باب نادر». وفي «جد»: «باب نوادر».

٢. في الوسائل: «العباس بن الوليد عن صبيح». وهو سهو ظاهراً؛ فَإِنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وله كتاب يرويه عنه جماعة، منهم الحسن بن محبوب. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٢، الرقم

٧٤٨. في «بن» والوافي: «بذلك».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٣، ح ٢٠٤٩٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٦، ح ٦٠٥٢.

٤. في القرب: «المشركة».

٥. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٧٠: «يحتمل أن يكون القلانس المتروكة، مأخوذاً من الترك الذي يطلق في لغة الأعاجم، أي ما يكون فيه أعلام محيطه كالمعروف عندنا بالبكتاشي ونحوه، أو من الترك بالمعنى العربي، أي يكون فيه زوائد متروكة فوق الرأس، وهو معروف عندنا بالشرواني، وهي القلانس الطويلة العريضة التي يكسر بعضها فوق الرأس، وبعضها من جهة الوجه، أو بمعنى التركيبة بهذا المعنى أيضاً، فإنها منسوبة إليهم، أو من التركية بمعنى البضة من الحديدية، أي ما يشبهها من القلانس».

٦. قرب الإسناد، ص ٨٥، ح ٢٨٠، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٨،

ح ٢٠٤٠٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٩، ح ٥٩٠٢.

١٢٦٤٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «طَيِّ الثِّيَابِ زَاحَتَهَا، وَهُوَ أَبْقَى لَهَا»^٢.

١٢٦٤٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: «خَرَجْتُ وَأَنَا أُرِيدُ دَاوُدَ بْنَ عَيْسَى بْنِ عَلِيٍّ، وَكَانَ يَنْزِلُ بِبَرْ مَيْمُونٍ، وَعَلَيَّ ثُوبَانِ غَلِيظَانِ، فَرَأَيْتُ^٣ امْرَأَةً عَجُوزاً وَمَعَهَا جَارِيَتَانِ، فَقُلْتُ: يَا عَجُوزُ، أَتُبَاعُ هَاتَانِ الْجَارِيَتَانِ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا يَشْتَرِيهِمَا مِثْلُكَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَتْ: لِأَنَّ إِحْدَاهُمَا مَغْنِيَّةٌ، وَالْأُخْرَى زَامِرَةٌ، فَدَخَلْتُ عَلَى دَاوُدَ بْنِ عَيْسَى، فَرَفَعَنِي وَأَجْلَسَنِي فِي مَجْلِسِي، فَلَمَّا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: تَعْلَمُونَ مَنْ هَذَا؟ هَذَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الَّذِي يَزْعُمُ^٤ أَهْلَ الْعِرَاقِ أَنَّهُ مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ»^٥.

١٢٦٤٨ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَرِهَ لُبْسَ^٦ الْبُرْطُلَةِ^٧.

١. في «م، ن، بن، جت»: «بن إبراهيم».

٢. ثم إن في «م، بح» وحاشية «جت» والمطبوع والوافي: «عن أبيه». وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٨٧ و ١٢٧١.

٣. الجعفریات، ص ١٧٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمايم الرواية فيه: «راحة الثوب طيبة، وراحة البيت ساكنه». الوافي، ج ٢٠، ص ٧٣٧، ح ٢٠٣٧٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٧، ح ٦٠٥٧.

٤. في «م، ن، بح، جت، جد» والوافي والوسائل: «فلقيت».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٤، ح ٢٠٥٠٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٥٢، ح ٥٨٨١، وتمايم الرواية فيه: «خرجت وأنا أريد داود بن عيسى وعليّ ثوبان غليظان»؛ وفيه، ج ١٧، ص ٣٠٤، ح ٢٢٥٩٧، إلى قوله: «والأخرى زامرة».

٦. في «م، بن، جد» وحاشية «ن، جت» والوسائل: «لباس».

٧. قال الشهيد الثاني - ما مضمونه -: «البرطلة هي قنسوة طويلة كانت تلبس قديماً في الطواف، وروي أنها من زئ اليهود». الروضة البهية، ج ٢، ص ٢٥٨.

٨. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب نوادر الطواف، ح ٧٦٠١؛ والفقيه، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٨١٧؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٢٥٨.

١٢٦٤٩ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ^٢، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَنْعَرِيِّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى، قَالَ:
نَظَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِلَى فِرَاشٍ فِي دَارِ رَجُلٍ، فَقَالَ: «فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ لِأَهْلِهِ، وَفِرَاشٌ لِضَيْفِهِ^٣، وَفِرَاشٌ لِلشَّيْطَانِ^٤».

١٢٦٥٠ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ مِنْ قَعُودٍ، وَقَوِيَ وَجَعَ الْخَاصِرَةِ^٥».

١٢٦٥١ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ عَلِيِّ الْقُمِّيِّ^٦:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَعَةُ الْجُرْبَانِ^٧ وَتَبَاتُ الشَّعْرِ فِي الْأَتْفِ^٨ أَمَانٌ مِنَ الْجَذَامِ».

-
١. ص ٣٦٢، ح ١٥٠١؛ وج ٥، ص ١٣٤، ح ٤٤٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٤٨، ح ٢٠٤٠٤؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٣، ح ٥٦٣٣؛ وج ٥، ص ٥٨، ح ٥٨٩٩.
٢. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوسائل. وفي «بن» والمطبوع والوافي: «عن أبيه». وهو سهو، كما تقدم في الكافي. ذيل ح ٨٥٨٢.
٣. في «بح، جت»: «القاساني».
٤. في المرأة: «يحتمل أن يكون المراد بفراش الضيف ما يكفي لهم، أعم من الواحد أو المتعدد».
٥. الخصال، ص ١٢٠، باب الثلاثة، ح ١١١، بسنده عن القاسم بن محمد. الخصال، ص ١٢١، باب الثلاثة، ح ١١٢، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٧، ح ٢٠٥٤٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٥، ح ٦٧١٨.
٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٤، ح ٢٠٥٠٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٠٨، ح ٦٠٦٠.
٧. في «جد» وحاشية «جت»: «الْقَتِي».
٨. قال الجوهري: «الْجُرْبَانُ القميص لبنته، فارسي معرب». وقال الفيروز آبادي: «الْجُرْبَانُ القميص - بالكسر والضم -: جيبه». الصحاح، ج ١، ص ٩٩؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٣٩ (جرب).
٩. في الوافي: «بالأنف».

ثُمَّ^١ قَالَ: «أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ^٢ الشَّاعِرِ: وَلَا تَرَى^٣ قَمِيصِي إِلَّا وَاسِعَ الْجَنِبِ وَالْيَدِ؟»^٤.
 ١٢٦٥٢ / ٩. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ
 الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ^٥: «مِنْ مَرْوَةِ الرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ^٦ دَوَائِبُهُ سِمَانًا».
 قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ^٧ مِنَ الْمَرْوَةِ: فَرَاهَةُ الدَّائِبَةِ، وَحُسْنُ وَجْهِ الْمَمْلُوكِ،
 وَالْفَرَشُ^٨ السَّرِيِّ»^٩.

١٠ / ١٢٦٥٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَمْسَخُ أَحَدُكُمْ بِثَوْبٍ مِنْ لَمْ
 يَكُنْهُ»^{١٢}.

١١ / ١٢٦٥٤. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^{١٣}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ، عَنْ زَكَرِيَّا الْمُؤَمِّينِ، عَنْ مَنْ حَدَّثَهُ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٤}، قَالَ: «اطْوُوا ثِيَابَكُمْ بِاللَّيْلِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَنْشُورَةً لَبِسَهَا

١. في الوافي: -«ثم».

٢. في «بف، جت» والوافي: «ما قال».

٣. في «بح»: «ولا يرى». وفي «جت، جد» بالياء والياء معاً.

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٣، ح ٢٠٥٠١؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١١، ح ٦٠٧٢.

٥. في «جت» والوافي والوسائل: «أن تكون».

٦. في «بف، بن» والوسائل: «ثلاث».

٧. في الوسائل والبحار: «الفرس».

٨. في الوافي: «فراهة الدائبة» نشاطها وحديثها وقوتها. والسري: النفيس.

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٣، ح ٢٠٥٣٥، من قوله: «ثلاثة من المروءة»؛ وفيه، ص ٨٣٣، ح ٢٠٦١٦، إلى قوله:

«دوائبه سماناً»؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٢، ح ١٥٢٨٩؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢١٥، ح ٢٧.

١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٤، ح ٢٠٥٠٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ١١٠، ح ٦٠٧٠.

١١. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٨. هكنا في «م، بح، بف، بن، جد». وفي «ن، ت» والمطبوع والوسائل: «الجهنم» بدل «جهنم».

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام وَقَدْ اخْتَضَبَ^١ بِالسَّوَادِ، فَقُلْتُ: أَرَاكَ قَدْ اخْتَضَبْتَ
بِالسَّوَادِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ فِي الْخِضَابِ أَجْرًا، وَالْخِضَابُ وَالتَّهْيِئَةُ مِمَّا يَزِيدُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي
عِقَةِ النِّسَاءِ، وَلَقَدْ تَرَكَ نِسَاءً^٢ الْعِقَّةَ بِتَرْكِ أَزْوَاجِهِنَّ لِهِنَّ التَّهْيِئَةُ».

قَالَ: قُلْتُ^٣: بَلَّغْنَا أَنَّ الْحِنَاءَ يَزِيدُ^٤ فِي الشَّيْبِ؟

قَالَ^٥: «أَيُّ شَيْءٍ يَزِيدُ فِي الشَّيْبِ، الشَّيْبُ^٦ يَزِيدُ فِي كُلِّ يَوْمٍ^٧».

١٢٦٥٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَسْكِينِ

أَبِي الْحَكَمِ^٨، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام، فَانْظَرَ إِلَى الشَّيْبِ فِي

١. في «ن، جت»: «اختضبت». ٢. في «م، ن، بف، بن، جد»: «والوافي والوسائل»: - «قد».

٣. هكذا في النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «النساء».

٤. في «بح، بف، جت»، والوافي: «+ له». ٥. في «ن، بن»، والفقهاء: «تزيد».

٦. في «ن، بح، بف، جت» والوافي والفقهاء: «فقال».

٧. في «بف» والفقهاء: «والشيب».

٨. في «مرآة العقول»، ج ٢٢، ص ٣٧٣: «التهيئة: الزينة وإصلاح الهيئة، والشيب: بياض الشعر. والمراد إما نفي ما زعمه السائل من زيادة الشيب بسبب الخضاب، أو نفي ما يحترز منه بسبب الشيب، وهو الكبر والشيخوخة، والأوّل أظهر لفظاً، والثاني معنى».

٩. الكافي، كتاب النكاح، باب نوادر، ح ١٠٣٩٩، بسنده عن الحسن بن جهم، إلى قوله: «بترك أزواجهن لهنّ التهيئة» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٧٦، معلقاً عن الحسن بن الجهم. وراجع: الكافي، كتاب الزّي والتجمل، باب الخضاب بالحناء، ح ١٢٦٧٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٥، ح ٥١١٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٨، ح ١٥٦٨؛ البحار، ج ٤٩، ص ١٠٣، ح ٢٤، إلى قوله: «وقد اختضب بالسواد».

١٠. هكذا في «ن، بح، بن، بف» والوافي والوسائل طبعة المكتبة الإسلامية. وفي «م، بف، جد»: «مسكين بن الحكم». وفي المطبوع: «مسكين بن أبي الحكم» وكذا في الوسائل طبعة مؤسسة آل البيت عليه السلام إلا أنهم قد صرحوا في هامش الكتاب بأنهم أثبتوا لفظة «بن» من المصدر.

ومسكين هذا، هو مسكين [ابن الحكم] أبو الحكم بن مسكين المذكور في رجال النجاشي، ص ٤٢٦، الرقم

لِخَيْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نُورٌ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: «فَخَضَبَ الرَّجُلُ بِالْجَنَاءِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى الْخِضَابَ قَالَ: نُورٌ وَإِسْلَامٌ، فَخَضَبَ^١ الرَّجُلُ بِالسَّوَادِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نُورٌ وَإِسْلَامٌ وَإِيمَانٌ، وَمَحَبَّةٌ إِلَى نِسَائِكُمْ، وَرَهْبَةٌ فِي قُلُوبِ عَدُوِّكُمْ»^٢.

١٢٦٥٨ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى الْوَرَّاقِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: «دَخَلَ قَوْمٌ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، فَرَأَوْهُ مُخْتَضِبًا بِالسَّوَادِ، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَحِبُّ النِّسَاءَ، وَأَنَا أَتَصْنَعُ^٤ لَهُنَّ»^٥.

٤٨١ / ٦

١٢٦٥٩ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الزُّيْدِيِّ^٧، عَنْ

جَابِرٍ^٨:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «دَخَلَ قَوْمٌ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ^٩ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا -

١. في «بن»: «فاختضب».

٢. الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣٧، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ؛ تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين ﷺ، وتعام الرواية في كلها: «من شاب شيبة في الإسلام كانت [في الخصال: «كان»] له نوراً يوم القيامة». الوافي، ج ٦، ص ٦٣٥، ح ٥١١٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٧، ح ١٥٦٤.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. في «م، ن، بح، بف، بن، جت» والوافي: - «بالسواد».

٥. في «م، ن، بح، بن» وحاشية «جت» والوافي والوسائل والبحار: «فأنا». وفي «جت»: «فإنما».

٦. في البحار: «أُتَصْنَع».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٦، ح ٥١١٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٢، ح ١٥٥١؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٨، ح ٣٠.

٨. السند معلق كسابقه.

٩. في «بف»: «اليزيدي».

١٠. في «جد» والوافي: - «عن جابر». وتقدم في ح ١٢٦٣٦ رواية سعيد بن جناح عن أبي خالد الزيدي عن جابر عن أبي جعفر ﷺ وقد ذكر ﷺ قضية قوم دخلوا على الحسين بن علي ﷺ، فسألوه عن بعض أمور منزله.

١١. في حاشية «جت»: «علي بن الحسين بن علي» بدل «الحسين بن علي».

فَرَأَوْهُ مُخْتَضِباً بِالسَّوَادِ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَى لِحْيَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^١ فِي غَزَاةٍ^٢ غَزَاهَا أَنْ يَخْتَضِبُوا^٣ بِالسَّوَادِ؛ لِيَقُفُوا بِهِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ^٤.

١٢٦٦٠ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ خُنَاصِ الْأَغْوَرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ خِضَابِ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ: أَمِنْهُ السُّنَّةُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - لَمْ يَخْتَضِبْ.

فَقَالَ^٦: «إِنَّمَا مَنَعَهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ^٧ هَذِهِ سَتَخْضَبُ^٨ مِنْ هَذِهِ^٩».

١٢٦٦١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ﷺ، قَالَ: «فِي الْخِضَابِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: مَهْيَبَةٌ فِي الْخَرْبِ، وَمَحَبَّةٌ إِلَى النِّسَاءِ^{١١}، وَزَيْدٌ فِي الْبَنَاءِ^{١٢}».

١. في البحار: «وأصحابه».

٢. في «ج»: «أن تختضبوا».

٣. في «ج»: «ج ٦، ص ٦٦٦، ح ٥١١٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٩، ح ١٥٦٩؛ البحار، ج ٧٦، ص ١٠٠».

٤. في «ج»: «من» من دون همزة الاستفهام.

٥. في «ج»: «من» من دون همزة الاستفهام.

٦. في «م»: «بن، جد» والوسائل: «قال».

٧. في «ن»: «ستختضب».

٨. في «ن»: «من» من دون همزة الاستفهام.

٩. في الوافي: «وأشار ﷺ بذلك إلى قتله ﷺ وأن لحيته تختضب بدم رأسه صلوات الله عليهما».

١٠. في الوافي: «وفي بعض الروايات أنه ﷺ اعتذر حينما سئل عن ذلك بأنني في عزاء من رسول الله ﷺ، ولا تنافي بينهما».

١١. في «ن»: «للنساء».

١٢. في «ن»: «للنساء».

١٢. ثواب الأعمال، ص ٣٩، ح ٥، بسند آخر. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب السَّوَادِ وَالْوَسْمَةِ، ح ٧، بسند

٧/١٢٦٦٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ خِضَابِ الشَّعْرِ؟

فَقَالَ: «قَدْ خَضَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بِالْكَتَمِ^١».

٨/١٢٦٦٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «خَضَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، وَلَمْ يَمْنَعْ عَلِيًّا عليه السلام، إِلَّا قَوْلَ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ: «تَخْتَضِبُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ، وَقَدْ خَضَبَ الْحُسَيْنُ وَأَبُو جَعْفَرٍ عليهما السلام»^٢.

٩/١٢٦٦٤. أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ الْأَسَدِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ خِضَابِ الشَّعْرِ؟

فَقَالَ: «خَضَبَ الْحُسَيْنُ وَأَبُو جَعْفَرٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - بِالْجَنَاءِ وَالْكَتَمِ^٣».

١. آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٨١، مرسلًا عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها إلى قوله: «ومحبته إلى النساء» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٦، ح ٥١١٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٢، ح ١٥٥٢.

١. الكتم - بالتحريك -: نبت يخلط بالوسمة يختضب به. الصحاح، ج ٥، ص ٢٠١٩ (كتم).

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٧٩، مرسلًا من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٧، ح ٥١٢٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٢، ح ١٥٧٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٨، ح ٣١، وتامم الرواية فيه: «وخضب أبو جعفر عليه السلام بالكتم».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والوافي والبحار. وفي المطبوع: «والنبي».

٤. في «بح» -: «يختضب». وفي «م»، «ف»، «ج»: «يخضب». وفي «ن»، «ج»: «تخضب».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٩، ح ٥١٢٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٢، ح ١٥٥٠؛ البحار، ج ٤١، ص ١٦٥، ح ٣، إلى قوله: «وتختضب هذه من هذه».

٦. قرب الإسناد، ص ٨١، ح ٢٦٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الإرشاد، ج ٢، ص ١٣٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وتامم الرواية فيه: «وكان [الحسين بن علي] عليه السلام يخضب بالجناء والكتم». وراجع: الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٨٠. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٨، ح ٥١٢١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٦، ح ١٥٩٣؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٨، ح ٣٢؛ وفيه، ج ٤٤، ص ٢٠٣، ح ٢٣، وتامم الرواية فيه: «خضب الحسين عليه السلام بالجناء والكتم».

١٢٦٦٥ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ٤٨٢/٦ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَخْتَضِبُ بِالْحِنَاءِ خَضَاباً قَانِيَا^٣.

١١/١٢٦٦٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَدَافِرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَأْتَاكَ وَتُصَوِّلُ الْخِضَابَ^٤؛ فَإِنْ ذَلِكَ بُوْسٌ^٥».

١٢/١٢٦٦٧. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٦، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ^٧ الْأَخْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: «نَفَقَةُ ذِرْهَمٍ فِي الْخِضَابِ أَفْضَلُ مِنْ نَفَقَةِ^٨ ذِرْهَمٍ^٩ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ إِنَّ فِيهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ خَصْلَةً: يَطْرُدُ الرِّيحَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ، وَيَجْلُو الْغِشَاءَ عَنِ^{١٠} الْبَصَرِ، وَيُلَيِّنُ

١. في حاشية «جد» وحاشية المطبوع والبحار: «أبا عبد الله».

٢. أحمر قان، أي شديد الحمرة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٩ (قنا).

٣. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الخضاب بالحناء، ح ١٢٦٧، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «رأيت أبا جعفر عليه السلام مخضوباً بالحناء». وفيه، باب الحناء بعد النورة، صدر ح ١٢٨٣٢، بسند آخر، وتام الرواية فيه:

«رأيت أبا جعفر عليه السلام وقد أخذ الحناء وجعله على أظفاره». الوافي، ج ٦، ص ٦٣٨، ح ٥١٢٣؛ الوسائل، ج ٢،

ص ٩٤، ح ١٥٨٦؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٦، ح ٦٥.

٤. نصل الشعر ينصل نصولاً: زال عنه الخضاب، يقال: لحيته ناصل. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٣٠ (نصل).

٥. البؤس: الحاجة والحزن. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٣١ (بأس).

٦. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٦، ح ٥١٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٦، ح ١٥٦٢.

٧. في الوافي: «الحسين»، وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٨٣٤٦.

٨. في «م»: «-» بن إسحاق. ٩. في «ج»: «-» وقال.

١٠. في «يح»: «نفقته».

١١. في الوافي: «مائة درهم». وفي الخصال، ص ٤٩٧، ح ١ وثواب الأعمال: «ألف درهم». وفي الفقيه، ج ١: «ألف درهم في غيره». وفي الفقيه، ج ٤ والخصال، ص ٤٩٧، ح ٢: «ألف درهم ينفق كلاهما بدل نفقة

١٢. في «م، جد» والوافي: «من».

درهم».

الْحَيَاشِيمَ، وَيُطَيَّبُ النَّكْهَةَ^١، وَيَشْدُ اللَّثَّةَ، وَيَذْهَبُ بِالْعَشْيَانِ^٢، وَيَقِلُّ وَسْوَسةَ الشَّيْطَانِ، وَتَفْرَحُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ، وَيَسْتَبْشِرُ^٣ بِهِ الْمُؤْمِنُ، وَيَغِيظُ بِهِ الْكَافِرُ، وَهُوَ زِينَةُ وَهُوَ طَيِّبٌ، وَبَرَاءَةٌ^٤ فِي قَبْرِهِ، وَيَسْتَخِي مِنْهُ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ^٥.

٣١- بَابُ السَّوَادِ وَالْوَسْمَةِ

١٢٦٦٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ:
كُنْتُ مَعَ أَخِي عُلْقَمَةَ^٦ وَالْحَارِثِ^٧ بْنِ الْمَغِيرَةِ وَأَبِي حَسَّانَ^٨ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَعُلْقَمَةُ مُخْتَضِبٌ بِالْحِنَاءِ، وَالْحَارِثُ مُخْتَضِبٌ بِالْوَسْمَةِ^٩، وَأَبُو حَسَّانَ لَا يَخْتَضِبُ، فَقَالَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: مَا تَرَى فِي هَذَا رَحِمَكَ اللَّهُ؟ وَأَشَارَ^{١٠} إِلَى لِحْيَتِهِ.

١. «النكهة»: ربيع الفم. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٥٣ (نكه).

٢. غشي عليه فهو مغشي عليه: إذا غمي عليه. النهاية، ج ٣، ص ٣٦٩ (غشا).

٣. في «بح، بف»: «ويشتر». ٤. في «بف»: «هو».

٥. في الفقيه والخصال، ص ٤٩٧، ح ٢ وثواب الأعمال: «له».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٤٩٧، أبواب الأربعة عشر، ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي ثواب الأعمال، ص ٣٨، ح ٣؛ والخصال، ص ٤٩٧، أبواب الأربعة عشر، ح ١، بسند آخر عن النبي صلى الله عليه وآله. الفقيه، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٨٥، مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله، وفي كل المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٦، ح ٥١١٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٨٥، ح ١٥٦٠.

٧. هكذا في «جد» وحاشية «جت». وفي «م، ن، بح، بف، بن، جت» والمطبوع والوافي والوسائل والبحار: «أبي علقمة» بدل «أخي علقمة».

وَأَبُو بَكْرٍ الْحَضْرَمِيُّ هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ الْحَضْرَمِيُّ وَأَخُوهُ هُوَ عُلْقَمَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ. راجع:

رجال الطوسي، ص ١٤٠، الرقم ١٥٠٣ وص ٢٣٠، الرقم ٣١١٦.

٨. في «بن»: «والحرث». ٩. في «بح، بف، جت»: «وَأَبُو حَسَّانَ».

١٠. «الوسمة»: يقال: هو العظم، وهو نبت يصبغ به. أنظر: الصحاح، ج ٥، ص ١٩٨٨ (عظم).

١١. في «بح، بف، جت» والوافي: «ويشتر».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا أَحْسَنَهُ».

قَالُوا: كَانَ^١ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام مُخْتَضِباً بِالْوُسْمَةِ؟

قَالَ^٢: «نَعَمْ، ذَلِكَ^٣ حِينَ تَزَوَّجَ الثَّقَفِيَّةَ أَخَذَتْهُ جَوَارِيهَا، فَخَضَبَتْهُ^٤».

١٢٦٦٩ / ٢. عَنْهُ^٥، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْوُسْمَةِ؟

فَقَالَ^٦: «لَا بَأْسَ بِهَا لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ»^٧.

١٢٦٧٠ / ٣. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٨، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَمْضَغُ عَلِكَأ^٩، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، نَقَضَتِ الْوُسْمَةُ أَضْرَاسِي،

فَمَضَغْتُ هَذَا الْعِلْكَ لِأَشْدَّهَا» قَالَ^{١٠}: «وَكَاثِبَ اسْتَرْخَتْ، فَشَدَّهَا بِالذَّهَبِ^{١١}»^{١٢}.

١. في «م»، ن، «الوافي والوسائل»: «أكان». وفي «جت»: «لكان».

٢. في «م»، يح، بف، جت، «الوافي»: «فقال». ٣. في «ن»: «- ذلك».

٤. في «الوافي»: «جواريه». ٥. في «م»، يح، بف، جد: «فخضبت».

٦. «الوافي»، ج ٦، ص ٦٤١، ح ٥١٣١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٢، ح ١٥٧٩؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٨، ح ٣٣.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٨. في «ن»، يح، بف: «قال».

٩. «الوافي»، ج ٦، ص ٦٤٢، ح ٥١٣٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٣، ح ١٥٨٠.

١٠. السند معلق. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

١١. «اليلك» - بالكسر -: صمغ الصنوبر والأرزة والفستق والسرو والنبوت والبطم، وهو أجودها، مسخن مدز باهي. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٧ (علك).

١٢. في «ن»، يح، بف، جت: «- قال».

١٣. في «مراة العقول»، ج ٢٢، ص ٣٧٦: «يدل على أن الوسمة يضعف الأسنان، فما ورد من أن الخضاب يشد اللثة فمخصوص بالحناء، أو بالأمزجة البلغمية، كما هو المجرب فيهما، ويدل على جواز تشبيك الأسنان بالذهب».

وقال السيد العاملي: «الأقرب عدم تحريم اتخاذ غير الأواني من الذهب والفضة إذا كان فيه غرض صحيح كالميل والصفاح في قاتم السيف وربط الأسنان بالذهب واتخاذ الأنف منه». المدارك، ج ٢، ص ٣٨١.

١٤. «الوافي»، ج ٦، ص ٦٤٢، ح ٥١٣٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٣، ح ١٥٨١؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٨، ح ٣٤.

١٢٦٧١ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثُعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «نَقَضَتْ أَضْرَاسِي الْوُسْمَةَ»^١.

١٢٦٧٢ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قُتِلَ الْحُسَيْنُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَهُوَ مُخْتَضِبٌ بِالْوُسْمَةِ»^٣.

١٢٦٧٣ / ٦. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضْرَمِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخِضَابِ بِالْوُسْمَةِ؟^٤

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ»^٥، قَدْ قُتِلَ الْحُسَيْنُ عليه السلام وَهُوَ مُخْتَضِبٌ بِالْوُسْمَةِ»^٦.

١٢٦٧٤ / ٧. عَنْهُ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَمْرِ بْنِ

يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ أُنْسٌ^{١٠} لِلنِّسَاءِ^{١١}، وَمَهَابَةٌ^{١٢} لِلْعَدُوِّ»^{١٣}.

١. الوافي، ج ٦، ص ٦٤٢، ح ٥١٣٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٣، ح ١٥٨٢.

٢. في «بح، بف، جت»: «أصحابنا».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٤٢، ح ٥١٣٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٣، ح ١٥٨٣؛ البحار، ج ٤٤، ص ٢٠٤، ح ٢٤؛ وج ٤٥، ص ٩٤، ح ٣٧.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٥. في «بح، بف، جت» والوافي: «بالسواد». ٦. في «ن»: «+» «به».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٤٢، ح ٥١٣٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٤، ح ١٥٨٤؛ البحار، ج ٤٥، ص ٩٤، ح ٣٨.

٨. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٩. هكذا في «م، ن، بف، بن، جد»، والوافي والوسائل. وفي «بح، جت» والمطبوع: «الحسين» بدل «حسين».

١٠. في الوافي عن بعض النسخ: «محبّة». وفي ثواب الأعمال: «زينة».

١١. في «بف، بن»: «+» «به». ١٢. في ثواب الأعمال: «ومكينة».

١٣. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الخضاب، ح ١٢٦٦٢، مع اختلاف يسير وزيادة؛ ثواب الأعمال، ج ١٣.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٧٢، مرسلًا عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ٦٤٠، ح ٥١٢٧؛ الوسائل،

٤٨٤/٦

١٢٦٧٩ / ٥ . عَنْهُ^١، عَنْ عَبْدِوَيْسِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْحِثَاءُ يَذْهَبُ بِالسَّهْكِ^٢، وَيَزِيدُ فِي مَاءِ الْوُجْهِ، وَيُطَيِّبُ النَّكْهَةَ، وَيَحْسَنُ الْوَلَدَ»^٣.

١٢٦٨٠ / ٦ . عَنْهُ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ^٥، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَشِيمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيعٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنَّ لِي قَتَاةً قَدْ ارْتَفَعَتْ عَلَتْهَا^٦.

فَقَالَ: «اخْضِبْ^٨ رَأْسَهَا بِالْحِثَاءِ^٩؛ فَإِنَّ الْخَيْضَ سَيَعُودُ^{١٠} إِلَيْهَا».

قَالَ: فَقَعَلْتُ ذَلِكَ^{١١}، فَعَادَ إِلَيْهَا^{١٢} الْخَيْضُ^{١٣}.

ج ٢، ص ٩٥، ح ١٥٩٠.

١. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فَإِنَّ لِعَبْدُوسَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ هَذَا كِتَابًا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٤٨، الرقم ٥٥٠؛ رجال النجاشي، ص ٣٠٢، الرقم ٨٢٣.
٢. «السَّهْكِ» - محزكة -: ربيع كريهة ممتن عرق. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٥٠ (سهك).

٣. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٦، صدرح ١١٦١؛ وثواب الأعمال، ص ٣٨، ح ٤، بسندهما عن عبدوس بن إبراهيم البغدادي [في الثواب: «البغدادي»]. الفقيه، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٧٣، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦٤١، ح ٥١٢٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٥، ح ١٥٩١.

٤. أرجع الضمير في معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٤٤ إلى أبيه المذكور في سند الحديث الرابع لكن الظاهر بملاحظة السياق رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله كما رجح الضمير في السند السابق إليه.
ويؤكد ذلك أَنَّ الكليني روى عن علي بن سليمان [بن رشيد] بواسطتين. ومن جملة من روى عن علي بن سليمان هو سهل بن زياد وهو في طبقة أحمد بن أبي عبد الله. أنظر على سبيل المثال: الكافي، ح ٨٠٩٧ و ٩٤٠٩ و ١٣٠٦٢.
٥. في حاشية «جت»: «راشد».

٦. في قرب الإسناد: «والأول».

٧. في «بح»: «إِنَّ لِي قَتَاةً قَدْ ارْتَفَعَتْ عَلَتْهَا». وفي قرب الإسناد: «ارتفع حيفها».

٨. في «بح»: «اختضب». في «م»، بن، جد: «- بالحاء».

٩. في «ن»: «يعود». في «بف»: «ذلك».

١٠. في «ن»: «إليه».

١١. قرب الإسناد، ص ٣٠١، ح ١١٨٤، عن علي بن سليمان بن رشيد. الفقيه، ج ١، ص ٩٥، ذيل ح ١٩٩، ج ٢.

٣٣- بَابُ جَزِّ الشَّعْرِ وَخَلْقِهِ

١ / ١٢٦٨١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ عَزَفَهُنَّ لَمْ يَدْعُهُنَّ: جَزُّ الشَّعْرِ، وَتَشْمِيرُ
الشَّيَابِ^١، وَنِكَاحُ الْإِمَاءِ^٢».

٢ / ١٢٦٨٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ
إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «اسْتَأْصِلْ شَعْرَكَ، يَقِلُّ دَرَنُكَ^٣ وَدَوَابُّهُ وَوَسَخُهُ^٤،
وَتَغْلُظُ^٥ رَقَبَتُكَ، وَيَجْلُو بَصْرَكَ».

● وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى^٦: «وَيَسْتَرِيحُ بَدَنُكَ»^٧.

٣ / ١٢٦٨٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،
قَالَ:

«وفيه هكذا: وإن انقطع عن المرأة الحيض فحضبت رأسها بالحناء فإنه يعود إليها الحيض» الوافي، ج ٦،
ص ٦٤٦، ح ٥١٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ٢٣٥٠.

١. في «بن» والوسائل، ج ٥: «الثوب».

٢. في المرأة: «المراد بالنكاح الجماع».

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٤، مرسلاً الوافي، ج ٦، ص ٦٤٧، ح ٥١٥٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٤، ح ١٦٢٠؛
وج ٥، ص ٣٨، ح ٥٨٣٧.

٤. «دَرَنُهُ» أي وسخه. أنظر: المصباح المنير، ص ١٩٣ (درن).

٥. في الوافي: «أظهر معني الشعر هنا شعر الرأس، ويحتمل مايعمه وشعر البدن. وعطف الوسخ على الدرنا إما
للتفسير، وإما من قبيل عطف الخاص على العام أو بالعكس، أو المراد بأحدهما الزهومة؛ كذا قيل».

٦. في «م، جد»: «ويغلظ».

٧. في الفقيه: - «وفي رواية أخرى».

٨. ثواب الأعمال، ص ٤١، ح ١، بسنده عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن إسحاق، عن أبي عبد
الله عليه السلام، إلى قوله: «ويجلو بصرَكَ». الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٥، مرسلاً الوافي، ج ٦، ص ٦٤٧، ح ٥١٥١ و

٥١٥٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٤، ح ١٦٢١.

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنَّ أَصْحَابَنَا يَزُوُونَ أَنَّ حَلَقَ الرَّأْسِ^١ فِي غَيْرِ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ مُثَلَّةٌ^٢.

فَقَالَ: «كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام إِذَا قَضَى مَنَاسِكَهٗ^٣ عَدَلَ إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا: سَايَةٌ، فَحَلَقَ^٤».

١٢٦٨٤ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّ^٦ حَلَقَ الرَّأْسِ مُثَلَّةٌ.

فَقَالَ: «عُمْرَةٌ لَنَا، وَمُثَلَّةٌ لِأَعْدَائِنَا»^٧.

١٢٦٨٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

١. في «م، جد»: «الشعر».

٢. المثلة: اسم من مثلث بالحيوان، إذا قطعت أطرافه وشوهت به. و مثلت بالقتل، إذا جدعت أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئاً من أطرافه. والمراد: أنه يبيح كالعقوبة والنكال، أو لا يكون إلا في العقوبة، كما في حلق رأس الزاني، فقال عليه السلام: «لو كان مثله لما فعله أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام». راجع: النهاية، ج ٤، ص ٢٩٤ (مثل)؛ روضة المتقين، ج ٥، ص ٢١٩.

٤. في الوافي: «أريد بأبي الحسن الأول الثاني، وبالتالي الأول عليه السلام، ولعلّ عدوله إلى ساية للحلق للثنية».

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٢، ح ٣١٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٠، ح ٥١٦١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٥، ذيل ح ١٦٢٤.

٦. في «م، بف، بن، جد»، الوافي والوسائل: «- وإن».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٧٩: «عمرة لنا، أي عبادة؛ من قولهم: عمر ربه، أي عبده؛ أو زينة، من العمارة مجازاً، ويؤيده ما روي أنه مثلة لأعدائكم وجمال لكم. وفي بعض النسخ: «عزة» وهو أظهر. وأما كونه مثلة وشيناً لأعدائهم، فلعدم تمسكهم بما هو الأهم من ذلك من أصول الدين ومتابعة أنمة المسلمين، وذكر الصدوق أن المراد بهم الخوارج، فإن النبي صلى الله عليه وآله قال في وصفهم: علامتهم التسبيد وترك التدهرن».

٨. التهذيب، ج ٥، ص ٤٨٥، ح ١٧٢٨، بسند آخر، وتمام الرواية فيه: «حلق الرأس في غير حج ولا عمرة مثلة». وفي الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٨٨، وج ٢، ص ٥٢٣، ح ٣١٢٥، مرسلاً، وتمام الرواية هكذا: «حلق الرأس في غير حج ولا عمرة مثلة لأعدائكم وجمال لكم». الوافي، ج ٦، ص ٦٤٨، ح ٥١٥٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٦، ح ١٦٢٥.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَسْلَمَ^١، قَالَ:

٤٨٥/٦ حَجَمَنِي الْحَجَّامُ، فَخَلَقَ مِنْ مَوْضِعِ الثَّقَرَةِ، فَرَأَيْتُ^٢ أَبُو الْحَسَنِ^{عليه السلام}، فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟» أَذْهَبَ، فَأَخْلَقَ رَأْسَكَ^٣.

قَالَ: فَذَهَبْتُ، وَخَلَقْتُ^٤ رَأْسِي.

١٢٦٨٦/٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَسْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}: مَا تَقُولُ فِي إِطَالَةِ الشَّعْرِ؟

فَقَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ^{عليه السلام} مُشْعِرِينَ» يَغْنِي الطَّمُّ^٥.

١٢٦٨٧/٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «إِنِّي لِأَخْلُقُ كُلَّ جُمُعَةٍ فِيمَا بَيْنَ الطَّلِيَةِ إِلَى الطَّلِيَةِ^٦».

١٢٦٨٨/٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

١. في الطبعة الحجرية: «عبدالرحمن بن عمرو بن مسلم».

٢. في «بح»؛ «فرأى». ٣. في «بح»؛ «بف، جت» والوافي: «فخلقت».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٦٣٣.

٥. في المرأة: «قوله: يعني الطَّمُّ. قال في النهاية: طَمَّ شعره أي جزَّه، واستأصله. ولعله من بعض الرواة. وحمل بناء الإفعال على معنى الإزالة، كقولهم: أعجمته، أي أزلت عجمته؛ أو على أنه مأخوذ من قولهم أشعر الجنين: إذا نبت عليه الشعر، كناية عن قلَّة شعورهم إن لم يكن التفسير مأخوذاً من الإمام^{عليه السلام} فلا يخفى بعده وعدم الحاجة إليه». أنظر: النهاية، ج ٣، ص ١٣٩ (طعم).

٦. الوافي، ج ٦، ص ٦٥١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٦، ح ١٦٢٦.

٧. في المرأة: «قوله^{عليه السلام}: ما بين الطلية، بأن تكون الطلية في كل خمسة عشر يوماً أو يكون في كل أسبوع في وسطه. والأخير أظهر لفظاً، والأول معنى».

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٨٦، مرسلاً الوافي، ج ٦، ص ٦٤٨، ح ٥١٥٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١٦٢٩.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، زُبْمًا كَثُرَ الشَّعْرُ فِي قَفَائِي، فَيَغْمُنِي^١ غَمًّا شَدِيدًا.

فَقَالَ لِي: يَا إِسْحَاقُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ خَلْقَ الْقَفَا يَذْهَبُ بِالْغَمِّ^٢؟^٤

٣٤- بَابُ اتِّخَاذِ الشَّعْرِ وَالْفَرْقِ

١٢٦٨٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ^٥، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقَابِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ وَفْرَةٌ: أَوْ يَفْرُقُهَا^٦، أَوْ يَدْعُهَا؟
فَقَالَ^٧: «يَفْرُقُهَا»^٨.

١٢٦٩٠ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اتَّخَذَ شَعْرًا، فَلْيُخْسِنْ وَلَا يَتَّهَ،
أَوْ لِيَجْزُهُ»^٩.

١. في «بح»: «فتغمني».

٢. في «م»، بن، جد، والوسائل: «قال فقال».

٣. في حاشية «جت»: «الغم».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٦٤٨، ح ٥١٥٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٦٣٤.

٥. هكذا في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «داود بن الحسين».

وأبو العباس البقابي هو الفضل بن عبد الملك، له كتاب يرويه داود بن حصين. راجع: رجال النجاشي،

ص ١٥٩، الرقم ٤٢١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٨١، الرقم ٢٧٦.

٦. الوفرة: شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن. النهاية، ج ٥، ص ٢١٠ (وفر).

وفي الوافي: «الوفرة: شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن أو جاوزها أو ما سال على الأذن، أو الشعر المجتمع على الرأس. والفرق: الطريق في شعر الرأس، ومنه يفرق بكسر الميم وفتحها لوسط الرأس؛ لأنه يفرق فيه الشعر».

٧. في «م»، ن، بن، جد: «قال».

٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٢، ح ٥١٦٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٦٣٦.

٩. الجعفریات، ص ١٥٦، وتام الرواية فيه: «من كان له شعر فليحسن إليه»؛ وفيه، ص ١٥٧، ضمن «»

١٢٦٩١ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ هَارُونَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَفْرُقُ شَعْرَهُ؟

قَالَ: «لَا»^١، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ^٢ إِذَا طَالَ شَعْرُهُ، كَانَ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنِهِ^٣.

٤٨٦/٦ ١٢٦٩٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ نَابِثٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٤: قُلْتُ^٥: إِنَّهُمْ يَزُوُونَ أَنْ الْفَرْقَ مِنَ السَّنَةِ.

قَالَ: «مِنَ السَّنَةِ»^٦.

قُلْتُ^٧: يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله فَرَّقَ.

قَالَ: «مَا فَرَّقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، وَلَا كَانَتْ^٨ الْأَنْبِيَاءُ تُمْسِكُ الشَّعْرَ»^٩.

١٢٦٩٣ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. الحديث، وفيهما بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. قرب الإسناد، ص ٦٩.

ح ٢٢٣، ضمن الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، من دون الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وآله، وتمايم الرواية فيها: «ومن اتخذ شعراً فليحسن إليه». الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٦، مراسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

الوافي، ج ٦، ص ٦٥١، ح ٥١٦٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢٩، ح ١٧٠٣.

١. في المرأة: «أي في غالب الأوقات، لما سيأتي».

٢. في «بف»: «كان».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٢، ح ٥١٦٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٩، ح ١٦٣٨؛ البحار، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢٤.

٤. في «بج»: «قال».

٥. في «بف»: «قلت». وفي «ن»: «وله».

٦. في «م»، «ن»، «بف»، «بن»، «جد»، «الوسائل»: «قال: من السنة».

٧. في الوسائل: «وقلت».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي «م»: «فلا كانت». وفي المطبوع: «ولا

كان».

٩. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٢، ح ٥١٧٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٩، ح ١٦٣٧؛ البحار، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢٥.

قُلْتُ لِإِبْنِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْفَرْقُ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَهَلْ^١ فَرْقٌ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام؟ قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: كَيْفَ فَرْقٌ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام وَلَيْسَ مِنَ السَّنَةِ؟

قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ مَا^٢ أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام، يَفْرُقُ^٣ كَمَا فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام، وَإِلَّا

فَلَا^٤».

قُلْتُ لَهُ^٥: كَيْفَ ذَلِكَ^٦؟

قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام حِينَ^٧ صَدَّ عَنِ الْبَيْتِ - وَقَدْ كَانَ سَاقَ الْهَذْيِ وَأُخْرَمَ - أَرَاهُ اللَّهُ الرُّؤْيَا الَّتِي أَخْبَرَهُ^٨ اللَّهُ بِهَا فِي كِتَابِهِ، إِذْ يَقُولُ: «لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا»^٩ بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُطْلِقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ»^{١٠} فَعَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام أَنَّ اللَّهَ سَيَفِي لَهُ بِمَا أَرَاهُ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَرَّ ذَلِكَ الشَّعْرَ الَّذِي كَانَ عَلَى رَأْسِهِ حِينَ أُخْرِمَ؛ انْتِظَارًا لِحَلْفِهِ فِي الْحَرَمِ حَيْثُ وَعَدَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا حَلَفَهُ لَمْ يُعَذِّ فِي تَوْفِيرِ الشَّعْرِ، وَلَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِهِ عليه السلام»^{١١}.

١. في البحار، ج ٦١: «هل».

٢. في «بن»: «كما».

٣. في «بح»: «فرق».

٤. هكذا في «م»، ن، بح، بن، جت، جد، والوسائل والبحار، ج ١٦. وفي «بف» والوافي: «من أصابه ما أصاب رسول الله عليه السلام و فرق كما فرق رسول الله عليه السلام فقد أصاب سنة رسول الله عليه السلام». وفي المطبوع: «فقد أصاب سنة رسول الله عليه السلام».

٥. في البحار، ج ٦١: «قلت: كيف فرق رسول الله عليه السلام... إلى هنا».

٦. في «ن»، بن، والوافي والبحار، ج ١٦: «له».

٧. في «بن»، بن، جد، وحاشية «بح»، جت، والوسائل والبحار، ج ١٦: «لما».

٨. في «م»، بح، بف، جت، جد، والوافي: «أخبرك». وفي البحار: «أخبر».

٩. في «ن»، بن، والبحار، ج ١٦: «التي أخبره الله بها في كتابه إذ يقول: «لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا»».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع والوسائل والبحار، ج ١٦: «وَلَا تَخَافُونَ». والآية في سورة الفتح (٤٨): ٢٧.

١١. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٣، ح ٥١٧١؛ الموس، ج ٢، ص ١٠٩، ح ١٦٣٩؛ البحار، ج ١٦، ص ١٨٩، ح ٢٦، ص ١٢.

٣٥- بَابُ اللَّحْيَةِ وَالشَّارِبِ

١٢٦٩٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ سَدِيرِ الصَّيْرِفِيِّ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَأْخُذُ غَارِضِيهِ^١، وَيَنْطِنُ^٢ لِحْيَتَهُ^٣.

١٢٦٩٥ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ جَمِيعاً^٤، عَنْ الْوَشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَادَ مِنَ اللَّحْيَةِ عَنِ الْقَبْضَةِ^٥، فَهُوَ فِي النَّارِ»^٦. ٤٨٧/٦

١٢٦٩٦ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَدْرِ اللَّحْيَةِ قَالَ: «تَقْبِضُ بِبِدَاكَ عَلَى اللَّحْيَةِ، وَتَجْزُ مَا فَضَلَ^٧»^٨.

«وج ٦١، ص ١٦٩، ح ٢٥.

١. في الوافي: «العارض: هو الشعر المنحط عن محاذاة الأذن يتصل أسفله بما يقرب من الذقن، وأعله بالعار، والعار هو الشعر المحاذي للأذن المتصل أعلاه بالصدغ، وبينه وبين الأذن بياض يسير، والصدغ المنخفض ما بين أعلى الأذن وطرف الحاجب».

٢. في حاشية «جت»: «وبطن».

٣. «يبطن لحيته» أي يأخذ الشعر من تحت الحنك والذقن. النهاية، ج ١، ص ١٣٨ (بطن).

٤. راجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٣٩؛ والجعفریات، ص ١٥٦. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٦، ح ٥١٧٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١١، ح ١٦٤٣؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٩، ذيل ح ٣٥.

٥. في «بج» - «جميعاً».

٦. في «ن» «بج، بف، جت»: «على». وفي الوافي: «من».

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣٢، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٥، ح ٥١٧٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٣، ح ١٦٤٧.

٨. في الوافي: «قيل: المراد بالقبض على لحيته أن يضع يده على ذقنه، فيأخذه بطرفه فيجز ما فضل من مسترسل اللحية طولاً، لا القبض مما تحت الذقن».

٩. الجعفریات، ص ١٥٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، مع زيادة «

١٢٦٩٧ / ٤ . عَنْهُ^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَسَنِ الزُّيَّاتِ،

قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام قَدْ خَفَّفَ لِحْيَتَهُ^٢.

١٢٦٩٨ / ٥ . عَنْهُ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ بَغِصِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

الْخَزَّازِ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام وَالْحَجَّامَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «دَوْرَهَا»^٥.

١٢٦٩٩ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ^٦ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَأْخُذَ مِنَ

الشارِبِ^٧ حَتَّى يَبْلُغَ الْإِطَارَ»^٨.

١٢٧٠٠ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

١. في أوّله. الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣٤، ومرسلاً، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٥، ح ٥١٧٢؛

الوسائل، ج ٢، ص ١١٣، ح ١٦٤٨.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٣. في «بف، جت» والبحار: «وقد».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٦، ح ٥١٧٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١١، ح ١٦٤١؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٩، ح ٣٦.

٥. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٦. هكذا في «ن، بح، بف» والوسائل. وفي «م، جد» والمطبوع: «الخرزاز». وتقدم في الكافي، ذيل ح ١٧٥ أن

الصواب في لقب أبي أيوب هذا هو الخزاز.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣٣، معلقاً عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٦، ح ٥١٧٦؛ الوسائل، ج ٢،

ص ١١٠، ح ١٦٤٠؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٩، ذيل ح ٣٦.

٨. في «م، ن، بح، بن، جد» والوسائل: «- وإن».

٩. في «ن، بح، بف، بن، جت» والوافي: «أن يأخذ الشارب».

١٠. «الإطار»: يعني حرف الشفة الأعلى الذي يحول بين منابت الشعر والشفة. وكل شيء أحاط بشيء فهو إطار له. النهاية، ج ١، ص ٥٦ (أطر).

١١. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٩، ح ٥١٨٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٦٥١.

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قِصِّ الشَّارِبِ: أَمِنْ السُّنَّةِ؟
قَالَ: «نَعَمْ»^١.

١٢٧٠١ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: ذَكَرْنَا الْأَخْذَ مِنَ الشَّارِبِ، فَقَالَ: «نُشْرَةٌ»^٢ وَهُوَ مِنْ
السُّنَّةِ»^٣.

١٢٧٠٢ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ:

أَنَّهُ رَأَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَخْفَى شَارِبَهُ^٤ حَتَّى أَلْصَقَهُ^٥ بِالْعَسِيبِ^٦.

١٢٧٠٣ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ،
عَمَّنْ أَخْبَرَهُ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ فِي النَّارِ يَغْنِي اللَّحْيَةَ»^٨.

١. مسائل علي بن جعفر، ص ١٣٩. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٥، ح ٣٠٣٢؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٨، ح ١؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٦٦، الوافي، ج ٦، ص ٦٥٩، ح ٥١٨٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٦٥٠.

٢. النشرة - بالضم -: رقية يعالج بها المجنون والمريض. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٩ (نشر).

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٠، ح ٥١٨٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٦٥٣.

٤. في البحار: «أصحابه».

٥. «أخفى شاربته» أي استقصى في أخذه وألزمه جزه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣١٦ (حفا).

٦. في «بف» والوافي: «ألزقه».

٧. العيب: منبت الشعر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٠٠ (عيب).

٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٩، ح ٥١٨٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٥، ح ١٦٥٤؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٧، ح ٦٨.

٩. في «بيح» - «عمّن أخبره». ومحمد بن أبي حمزة هذا، هو الثمالي، يروي عن أبي عبد الله عليه السلام مباشرة، كما يروي عنه عليه السلام بالتوسط.

١٠. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٥، ح ٥١٧٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٢، ح ١٦٤٦.

١٢٧٠٤ / ١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُطَوَّلَنَّ أَخْذُكُمْ شَارِبَةً^١، فَإِنَّ ٤٨٨/٦
الشَّيْطَانَ يَنْجِذُهُ مَخْبَأً^٢ يَسْتَتِرُ بِهِ»^٣.

١٢٧٠٥ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الدَّهْقَانِ، عَنْ
دُرُسْتٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ طَوِيلُ اللَّحْيَةِ، فَقَالَ: مَا كَانَ عَلَى
هَذَا لَوْ هَيَأُ مِنْ لِحْيَتِهِ».

فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ، فَهَيَأَ لِحْيَتَهُ^٤ بَيْنَ اللَّحْيَتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَاهُ
قَالَ: «هَكَذَا فافْعَلُوا»^٥.

٣٦- بَابُ أَخْذِ الشَّعْرِ مِنَ الْأَنْفِ

١٢٧٠٦ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَزَةَ
الْأَشْعَرِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَخْذُ الشَّعْرِ مِنَ الْأَنْفِ يُحَسِّنُ الْوَجْهَ»^٦.

١. في الجعفرات: «ولا عاتنه ولا شعر جناحه». وفي العلل: «ولا عاتنه ولا شعر إبطيه».

٢. في الوافي والفقيه، ح ٣٠٧: «مخبأ».

٣. علل الشرائع، ص ٥١٩، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد، عن إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الجعفرات، ص ٢٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٠٧، مرسلًا عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٨، ح ٥١٨١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٤، ح ١٦٥٢.

٤. في (م، ن، جت) والوسائل: «بلحيته». وفي (بع، جد) - «لحيته».

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣٠، مرسلًا عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسيره. الوافي، ج ٦، ص ٦٥٧، ح ٥١٧٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١١، ح ١٦٤٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٨٩، مرسلًا. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٠، ح ٥١٨٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٨، ح ١٦٦٣.

٣٧- بَابُ التَّمَشُّطِ^١

١ / ١٢٧٠٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السَّمْطِ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الثَّوْبُ التَّقِيُّ يَكْبِتُ^٢ الْعَدُوَّ، وَالذَّهْنُ يَذْهَبُ بِالْبُؤْسِ^٣، وَالْمَشْطُ لِلرَّأْسِ يَذْهَبُ بِالْوَبَاءِ^٤».

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْوَبَاءُ؟

قَالَ: «الْحُمَى، وَالْمَشْطُ لِلْخَيَْةِ يَشُدُّ الْأَصْرَاسَ^٥».

٢ / ١٢٧٠٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمَارِ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ يَقُولُ: «الْمَشْطُ يَذْهَبُ بِالْوَبَاءِ، وَكَانَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ مَشْطٌ فِي الْمَسْجِدِ يَتَمَشَّطُ بِهِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ^٥».

٣ / ١٢٧٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. التمشيط: ترجيل الشعر. ويقال له بالفارسية: «شانه كردن». أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢٦ (مشط).

٢. في «جت»: «يكبت».

٣. البؤس: الحاجة والفقر. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٣١ (بأس).

٤. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب اللباس، ح ١٢٤٤٢، إلى قوله: «يكبت العدو»؛ وفيه، باب الأدهان، ح ١٢٨٨٨، وتام الرواية فيه: «الدهن يذهب بالسوء». الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٩، مرسلًا، من قوله: «المشط للرأس» مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ١٢٩، ح ٣٢٣، مرسلًا، وتام الرواية هكذا: «المشط يذهب بالوباء». الوافي، ج ٦، ص ٦٦٧، ح ٥٢٠٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١١٩، ح ١٦٦٥، من قوله: «المشط للرأس»؛ وفيه، ج ٥، ص ١٤، ح ٥٧٦٢، إلى قوله: «يكبت العدو».

٥. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٣، ح ٢٦، عن عمار النوفلي. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٨، ح ٥٢٠٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢١، ح ١٦٧٢.

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام وَفِي يَدِهِ مُشْطٌ عَاجٌ^١ يَتَمَشَّطُ بِهِ^٢، فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ عِنْدَنَا بِالْعِرَاقِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ التَّمَشُّطُ بِالْعَاجِ.

قَالَ^٣: «وَلَيْمَ؟ فَقَدْ كَانَ لِأَبِي عليه السلام مِنْهَا مُشْطٌ أَوْ مُشْطَانِ».

ثُمَّ قَالَ: «تَمَشَّطُوا بِالْعَاجِ؛ فَإِنَّ الْعَاجَ يَذْهَبُ بِالْوَبَاءِ»^٤.

١٢٧١/٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ^٥، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَتَمَشَّطُ بِمُشْطٍ عَاجٍ، وَاشْتَرَيْتُهُ لَهُ^٦.

١٢٧١/٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سُلَيْمَانَ، قَالَ:

١. «العاج»: الذبل. وقيل: شيء يتخذ من ظهر السلحفاة البحرية والعاج: عظيم أنياب الفيل. النهاية، ج ٣، ص ٣١٦؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٢٠ (عاج).

٢. في «جت»: - «يتمشط به».

٣. في «بح، بف، جت» والوافي والوسائل: «فقال».

٤. في حاشية «جت»: «فيها».

٥. قال الشهيد في الذكري: «بالوباء، بالبلاء الموحدة تحت والهمزة، وروى البرقي بالنون والقصر، وهو: الضعف. الذكري، ج ١، ص ١٥٨».

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٢، مرسلًا عن موسى بن جعفر عليه السلام، وتتمام الرواية فيه: «تمشطوا بالعاج فإنه يذهب بالوباء». الوافي، ج ٦، ص ٦٦٩، ح ٥٢١١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢٢، ح ١٦٧٨؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١١، ح ١٦.

٧. في الوسائل، ج ١٧: «موسى بن يزيد». وهو سهو ظاهر؛ فقد روى جعفر بن بشير عن موسى بن بكر [الواسطي] في الكافي، ح ٦٩٧٣ و ٩٢٠٦، وكمال الدين، ص ٦٤٤، ح ٣. ولم يثبت في رواتنا وجود راوٍ باسم موسى بن يزيد. وماورد في الفهرست للطوسي، ص ٤٥٤، الرقم ٧٢٠، من ذكر موسى بن يزيد ونسبت كتاب إليه رواه صفوان بن يحيى عنه، الظاهر أن موسى بن يزيد هناك محرف من موسى بن بريد وهو موسى بن بريد بن معاوية أخو القاسم بن بريد، كما يعلم ذلك من مقارنة ماورد في رجال النجاشي، ص ٤٠٨، الرقم ١٠٨٤ مع ماورد في الموضوع المذكور من الفهرست. لا حظ أيضاً: رجال النجاشي، ص ٣١٣، الرقم ٨٥٧.

٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٠، ح ٥٢١٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٦٧٩؛ وج ١٧، ص ١٧١، ح ٢٢٢٧٥؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١١، ح ١٧.

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْعَاجِ؟

فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لِي مِنْهُ لَمْشَطًا».^١

١٢٧١٢ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

نَصْرِ بْنِ إِسْحَاقَ^٢، عَنْ عَثْبَسَةَ بْنِ سَعِيدٍ:

رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، قَالَ: «كَثْرَةُ تَسْرِيجِ الرَّأْسِ تَذْهَبُ بِالْوَبَاءِ، وَتَجْلِبُ

الرِّزْقَ، وَتَزِيدُ فِي الْجَمَاعِ».^٣

١٢٧١٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»^٤ قَالَ:

١. في «بف»: «مشطاً».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٠، ح ٥٢١٤: الوسائل، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٦٨١: البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٩، ح ٣٧.

٣. هكذا في «بن، جت» والوافي والوسائل. وفي «م، ن، بح، بف، جد» والمطبوع: «نصر بن إسحاق».

هذا، وقد روى ابن محبوب عن نصر بن إسحاق [الكوفي] في الكافي، ح ٢٢٠٢ و ٢٢٠٣ و ٨٧٦٤.

وأما ماورد في ثواب الأعمال، ص ٣٩، ح ١، من نقل الخبر بسنده عن أحمد بن محمد عن نصر بن إسحاق، ففيه مضافاً إلى وقوع السقط بعد «أحمد بن محمد» أورد العلامة المجلسي الخبر في البحار، ج ٧٣، ص ١١٨، ح ٧ نقلاً من ثواب الأعمال وفيه «نصر بن إسحاق».

ويؤكد ذلك أَنَّ «النصر» يَكْتَبُ كثيرًا بالألف واللام، وقَلَّمَا يكتب بغير التعريف كما صرح به ابن ماكولا في الإكمال، ج ٧، ص ٢٦١ وابن حجر العسقلاني في تبيين المتبه، ج ٤، ص ١٤١٧.

٤. في ثواب الأعمال: «- كثرة».

٥. التفسير: حل الشعر وإرساله. ويطلق عليه بالفارسية: (شانه كردن). راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٩ (سرح).

٦. في «م، ن، بح، بن، جد» والوافي والوسائل وثواب الأعمال: «يذهب بالوباء، ويجلب الرزق، ويزيد في الجماع» بدل «تذهب بالوباء، وتجلب الرزق، و تزيد في الجماع».

٧. ثواب الأعمال، ص ٣٩، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وراجع: الغصائل، ص ٢٦٨، باب الخمسة، ح ٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٨، ح ٥٢٠٧: الوسائل، ج ٢، ص ١١٩، ح ١٦٦٦.

٨. الأعراف (٧): ٣١.

١. الخصال، ص ٢٦٨، باب الخمسة، صدر ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «ذلك التمشط». الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٨، مرسلًا. تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٣، ح ٢٥، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٢٧، ضمن الحديث، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٨، ح ٥٢٠٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢١، ح ١٦٧١.
٢. في «بف» والوافي: «بالمشط». ٣. في الفقيه: «والبونا».
٤. الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٢٠، مرسلًا عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام الوافي، ج ٦، ص ٦٦٨، ح ٥٢٠٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢٥، ح ١٦٩٠.
٥. أكثر أحمد بن محمد بن خالد من الرواية عن أبيه. والظاهر رجوع الضمير إليه.
٦. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «بح، جت» والوسائل: «المشط».
٧. في «ن، بح، بف، بن، جت» والوسائل: «يقلل».
٨. الخصال، ص ٢٦٨، باب الخمسة، ذيل ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٩، ح ٥٢٠٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٢٠، ح ١٦٦٩.
٩. في ثواب الأعمال: «صباحاً».
١٠. ثواب الأعمال، ص ٤٠، ح ١، بسند عن سهل بن زياد، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن

١١/١٢٧١٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ عِظَامِ الْفِيلِ: مَذَاهِنُهَا وَأَمْشَاطُهَا؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا»^١.

٣٨- بَابُ قَصِّ الْأَظْفَارِ

٤٩٠/٦

١/١٢٧١٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ^٢، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ يَمْنَعُ الدَّاءَ الْأَعْظَمَ، وَيُدِيرُ الرِّزْقَ»^٣.

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْهَمْدَانِي، عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ. الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٢١، مرسلًا. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٩، ح ٥٢١٠: الوسائل، ج ٢، ص ١٢٦، ح ١٦٩١.

١. في «م»، يف، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي: «به».

٢. الكافي، كتاب المعيشة، باب جامع فيها يحلّ الشراء و...، ح ٩٠١٦؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣٧٣، ح ١٠٨٣؛ وج ٧، ص ١٣٣، ح ٥٨٥، بسند آخر عن أبي إبراهيم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٠، ح ٥٢١٥: الوسائل، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٦٨٠.

٣. كذا في النسخ والمطبوع. وفي الوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام». والخبر رواه الشيخ الصدوق - باختلاف يسير جدًا - في ثواب الأعمال، ص ٤٢، ح ٤، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ. وهو الظاهر؛ فإنّ هذا الخبر قطعة من الخبر الطويل المعروف بحديث الأربعمئة الذي رواها الشيخ الصدوق في الخصال، ص ٦١٠، ح ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمّد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه، عن آبائه عليهم السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام.

٤. في ثواب الأعمال: «ويزيد في الرزق». وفي التحف: «ويجلب الرزق». و«يدير الرزق» أي يكثر الرزق. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٥٣ (دز).

٥. ثواب الأعمال، ص ٤٢، ح ٤، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ الخصال، ص ٦١٢، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث

- ١٢٧١٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يُؤَمِّنُ مِنَ الْجَذَامِ^١ وَالْبَرَصِ
وَالْعَمَى، وَإِنْ^٢ لَمْ تَخْتِجْ^٣ فَحَكَّهَا^٤».
- ١٢٧٢٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ
الْحَسَنِ^٥ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ:
قَالَ لِي^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «خُذْ مِنْ شَارِبِكَ وَأَظْفَارِكَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فِيهَا شَيْءٌ فَحَكَّهَا^٧؛ لَا يُصِيبُكَ^٨ جُنُونٌ وَلَا جَذَامٌ وَلَا بَرَصٌ»^٩.
- ١٢٧٢١ / ٤. عَنْهُ^{١٠}، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ:

١٠. الطويل، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي
عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من دون الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير
المؤمنين عليه السلام، الوافي، ج ٦، ص ٦٨٠، ح ٥٢٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣١، ح ١٧١١.
١. في الفقيه: «والجنون».
٢. في «ن، بح، جت» والفقيه وثواب الأعمال: «فإن».
٣. في «جت»: «لم يحتج».
٤. في الفقيه وثواب الأعمال والخصال، ح ٨٧: «حكّا».
٥. ثواب الأعمال، ص ٤٢، ح ٥؛ والخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، صدر ح ٨٧، بسندهما عن ابن أبي عمير.
- الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٠١، معلقاً عن هشام بن سالم. الخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، ح ٨٨، بسند آخر
عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف الوافي، ج ٦، ص ٦٨٠، ح ٥٢٥١؛ الوسائل، ج ٧،
ص ٣٥٥، ح ٩٥٦٠.
٦. في «بح، جت»: «الحسين».
٧. في «بح، يف» والوافي: «ولي».
٨. في التهذيب، ح ٦٢٨: «فزكها».
٩. في الوافي عن بعض النسخ والتهذيب، ح ٦٢٨: «فلا يصيبك».
١٠. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٧، ح ٦٢٨، بسنده عن الحسن بن سليمان بن هلال. وفيه، ص ٢٣٦، ح ٦٢٢؛
والخصال، ص ٣٩، باب الاثنين، ح ٢٤، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ٦، ص ٦٨٠، ح ٥٢٥٤؛ الوسائل،
ج ٧، ص ٣٥٧، ح ٩٥٧٠.
١١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ وَأَخْذُ الشَّارِبِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَمَانٌ مِنَ الْبَرَصِ وَالْجُنُونِ»^١.

٥ / ١٢٧٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ ابْنِ عُقْبَةَ^٢، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ السُّنَّةِ تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ»^٣.

٦ / ١٢٧٢٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ذَكْرَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحَرِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا قَصَّ الْأُظْفَارَ لِإِتْمَالِ الشَّيْطَانِ، وَمِنْهُ^٤ يَكُونُ النِّسْيَانُ»^٥.

٧ / ١٢٧٢٤. عَنْهُ^٦، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أُسْتَرَّ^٧ وَأَخْفَى مَا يُسَلِّطُ الشَّيْطَانُ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَنْ صَارَ يَسْكُنُ^٨ تَحْتَ الْأُظْفِيرِ»^٩.

١. الوافي، ج ٦، ص ٦٨١، ح ٥٢٥٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٨، ح ٩٥٧١.

٢. في «م»، يع، بف، جت، والوسائل: «عن علي بن عقبة».

٣. راجع: الخصال، ص ٢٧١، باب الخمسة، ح ١١. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٩، ح ٥٢٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٧١٤.

٤. في «م»، يع، بف، جت، جد، والوافي والوسائل: «فَصَّوْا».

٥. في المرأة: «قوله عليه السلام: مقيل الشيطان، أي محلّ قيلولته. قوله عليه السلام: ومنه، أي من ترك القص أو من قيلولته الشيطان».

٦. الوافي، ج ٦، ص ٦٨١، ح ٥٢٥٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٧١٢.

٧. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٨. في حاشية «ن»: «أسر».

٩. هكذا في «م»، ن، يع، بف، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يسكن».

١٠. في «ن»، يع، جت: «الأظفار».

١١. الوافي، ج ٦، ص ٦٨١، ح ٥٢٥٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٧١٣.

١٢٧٢٥ / ٨. عَنْهُ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ الْحَنَاطِ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٣: مَا ثَوَابُ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ وَقَلَمَ أَظْفَارَهُ

فِي كُلِّ جُمُعَةٍ؟

قَالَ: لَا يَزَالُ مُطَهَّرًا^٤ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى^٥.

١٢٧٢٦ / ٩. عَنْهُ^٦، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي حَفْصٍ^٧ الْجُرْجَانِيِّ، عَنْ أَبِي الْخَضِيبِ^٨ ٤٩١/٦

الرَّبِيعِ بْنِ بَكْرِ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «مَنْ أَخَذَ^٩ مِنْ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ^{١٠} كُلَّ جُمُعَةٍ، وَقَالَ حِينَ

يَأْخُذُ^{١١}: بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَعَلَى سُنَّةِ مُحَمَّدٍ عليه السلام»، لَمْ يَسْقُطْ^{١٢} مِنْهُ قَلَامَةٌ

وَلَا جِرَازَةٌ^{١٣}، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ^{١٤} لَهُ بِهَا عِتْقَ نَفْسَةٍ، وَلَا يَمْرُضُ^{١٥}، إِلَّا مَرَضَهُ الَّذِي

١. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٢. في هامش المطبوع: «عليّ الخياط».

٣. في «بح، بف، جت»:- «له».

٤. في «بف»:- «من».

٥. في «ن، بح، جت»:- «مطهراً».

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٠٦، معلقاً عن الحسين بن أبي العلاء، عن الصادق عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦٨١،

ح ٥٢٥٩، الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٨، ح ٩٥٧٢.

٧. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٨. في حاشية «جت»:- «أبي جعفر».

٩. في «جت»:- «أبي الخصيب».

١٠. في «بف»:- «شياً».

١١. في «ن، جت»:- «المقنعة» و«شاربه وأظفاره».

١٢. في «بح، بف»:- «أخذ».

١٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «رسول الله». وفي الوافي والتهذيب: «رسول الله» بدل

محمد. وفي الفقيه والمقنعة: «محمد وآل محمد صلوات الله عليهم» بدل «محمد رسول الله عليه السلام».

١٤. في «بف» والفقيه والمقنعة: «لم تسقط». وفي «جت» بالياء معاً.

١٥. في «بح، جت»:- «جزارة». وقلم الظفر وغيره يقلمه وقلمه قطعه. والقلامة: ما سقط منه.

و جز الشعر: قطعه، والجزاز والجزارة بضمهما: ما جز منه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥١٥ (قلم)؛ وج ١،

ص ٦٩٧ (جز).

١٦. في «ن، جت»:- «المقنعة»:- «الله».

١٧. في «ن، بح، بف، جت»:- «التهذيب: «ولم يمرض».

يَمُوتُ فِيهِ^٢.

١٠ / ١٢٧٢٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَغَسْلُ الرَّأْسِ بِالْخِطْمِيِّ كُلُّ جُمُعَةٍ^٦ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَيَزِيدُ فِي الرِّزْقِ^٧».

١١ / ١٢٧٢٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقَبَةَ^٨، عَنْ.....

١. في المرأة: «لَعَلَّ التَّخْلَفَ فِي بَعْضِ الْمَوَارِدِ لِلْإِخْلَالِ بِالشَّرَاطِطِ، كَالِإِخْلَاصِ وَالتَّقْوَى وَغَيْرَهُمَا، أَوْ لِلإِتْيَانِ بِمَا يَبْطُلُهَا مِنَ الْمَعَاصِي».

٢. التهذيب، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٦٢٧، بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي حفص الجرجاني. الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٠٣، معلقاً عن عبد الرحيم القصير. المقنعة، ص ١٥٨، مراسلاً. ثواب الأعمال، ص ٤٢، ذيل ح ٧، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٢، ح ٥٢٦١.

٣. في الكافي، ح ١٢٨٠٢: «عن سفيان بن السمط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال» بدل «عن محمد بن طلحة، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام».

٤. في الكافي، ح ١٢٨٠٢: «الأخذ من» بدل «قص».

٥. في «ن، ب، جت، والوافي + «في».

و «الخطمي»، ويفتح: نبات محلّل منضّج ملّين، نافع لعسر البول، والحصا، والنسا، وقرحة الأمعاء. والارتعاش، ونضج الجراحات، وتسكين الوجع، ومع الخلّ للبهق، ووجع الأسنان مضمضة، ونهش الهوام، وحرق النار، وخطب بزره بالماء أو سحيق أصله يجمّده. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٥٥ (خطم).

٦. في الكافي، ح ١٢٨٠٢ والفقيه و ثواب الأعمال، ص ٣٦: - «كُلُّ جُمُعَةٍ».

٧. الكافي، كتاب الزّي والتجمل، باب غسل الرأس، ح ١٢٨٠٢. وفي الكافي، كتاب الصلاة، باب التزيّن يوم الجمعة، ح ٥٤٤٩، بسنده عن محمد بن طلحة، مع اختلاف يسير. ثواب الأعمال، ص ٣٦، ح ٢، بسند آخر، مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩١، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفيهما من قوله: «وغسل الرأس». راجع: فقه الرضا عليه السلام، ص ١٢٨؛ وثواب الأعمال، ص ٣٦، ح ٣؛ وص ٤٢، ح ٧؛ والخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، ح ٨٦ الوافي، ج ٦، ص ٦٨١، ح ٥٢٥٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٤، ح ٩٥٥٩؛ وص ٣٥٩، ح ٩٥٧٤.

٨. هكذا في «م، ن، ب، جت، جد» والوافي. وفي «بن» وحاشية «جت» والمطبوع والوسائل: «عن الحسن بن علي بن عتبة».

أَبِي كَهْمَسٍ^١، قَالَ:

قَالَ رَجُلٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ^٢: عَلَّمَنِي شَيْئاً فِي الرِّزْقِ.

فَقَالَ: الرِّزْمُ مُضْلَاكٌ إِذَا صَلَّيْتَ الْفَجْرَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ فَإِنَّهُ أَنْجَعُ^٣ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ مِنَ الضَّرْبِ^٤ فِي الْأَرْضِ^٥، فَأُخْبِرْتُ بِذَلِكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكَ فِي الرِّزْقِ^٦ مَا هُوَ أَنْفَعُ مِنْ ذَلِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «خُذْ مِنْ شَارِبِكَ وَأُظْفَارِكَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ»^٨.

١٢٧٢٩ / ١٢. عَنْهُ^٩، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ، فَقُلْتُ: عَلَّمَنِي دَعَاءً فِي^{١٠} الرِّزْقِ.

وما أثبتناه هو الصواب؛ فإنه مضافاً إلى رواية علي بن عقبة عن أبي كهمس في بعض الأسناد، روى أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال كتاب علي بن عقبة، وتكررت في الأسناد رواية أحمد بن محمد بن عيسى [عن [الحسن بن علي] بن فضال عن علي بن عقبة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٢٥٣، ص ٣١٠-٣١١، ج ١٢، ص ٣١٠، ج ٢٣، ص ٢٢٦-٢٢٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٦٩، الرقم ٣٨٥. ثم إنه يعلم بأدنى تأمل وجه التحريف في المطبوع وغيره من جواز النظر من «علي» في «الحسن بن علي» إلى «علي» في «علي بن عقبة» فوقع السقط. ١. في الوافي: «كهمش».

٢. في «بن»: «لعلي بن الحسين» بدل «لعبد الله بن الحسن».

٣. في «جت» والوافي: «أنجع». وفي «بف»: «نجع». ونجع الوعظ والخطاب فيه: دخل فأنر، كأنجع. والنجعة، بالضم: طلب الكلاء في موضعه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٤ (نجع).

وفي المرأة: «وفي بعض النسخ: «أنجع» من النجع، وهو الظفر المطلوب».

٤. في «بح، بف، جت» والوافي: «أن تضرب». ٥. في «بن»: «البلاد».

٦. في «بف»: «- في الرزق».

٧. هكذا في «ن، بح، بف، جت» والوافي. وفي سائر النسخ والمطبوع: «- في».

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣١٠؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٣٨، ح ٦٣١، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب المعيشة، باب النوادر، ح ٩٣٨٦ ومصادره. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٣، ح ٥٢٦٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٩، ح ٩٥٧٥.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق.

١٠. في الوسائل: «+ طلب».

فَقَالَ: قُلِ: اللَّهُمَّ تَوَلَّ أَمْرِي، وَلَا تَوَلَّ أَمْرِي غَيْرَكَ.
فَعَرَضَتْهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ مِنْ هَذَا فِي
الرِّزْقِ؟ تَقْصُ^١ أَطْفَائِرَكَ^٢ وَشَارِبَكَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَلَوْ بِحَكْمِهَا^٣».

١٢٧٣٠ / ١٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ
حَلْفٍ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام بِخُرَاسَانَ وَأَنَا أَشْتَكِي عَيْنِي، فَقَالَ: «أَلَا لَهْ أَدُلُّكَ عَلَى شَيْءٍ إِنْ
فَعَلْتَهُ لَمْ تَشْتَكِ عَيْنَكَ^٤».

فَقُلْتُ: بَلَى.

فَقَالَ: «خُذْ مِنْ أَطْفَارِكَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ».

قَالَ: فَفَعَلْتُ: فَمَا أَشْتَكَيْتُ عَيْنِي إِلَى يَوْمٍ أَخْبَرْتُكَ^٥.

١٢٧٣١ / ١٤. عَنْهُ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ جَمِيعًا:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَدَمَّنْ^٧ أَخَذَ^٨ أَطْفَارِهِ^٩ كُلَّ خَمِيسٍ، لَمْ تَزَمْدْ عَيْنُهُ^{١٠}».

١٢٧٣٢ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ^{١١}، قَالَ:

١. في «بح»: «فقص». ٢. في «ن، بح، بف، جت» والوافي: «أطفارك».

٣. في «بف، بن»: «تحكمها».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٣، ح ٥٢٦٣؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٩، ح ٩٥٧٦.

٥. في «م، ن، بح، بف، بن، جد»: «ألا». ٦. في «بف»: «من».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٤، ح ٥٢٦٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٠، ح ٩٥٧٧.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد هذا - بمختلف عناوينه -

عن أبيه عن عبد الله بن الفضل [النوفلي] في أسناد عديدة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٢٧٦،

الرقم ٧٠٥٢، ص ٤٨٨-٤٨٩. ٩. في «بف» والوافي والفقهاء: «أدمن».

١٠. في الفقيه: «لم يردم ولده» بدل «أدمن أخذه». ١١. في حاشية «ن»: «وفي».

١٢. الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣١١، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٤، ح ٥٢٦٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٠، ح ٩٥٧٨.

١٣. في الوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلرَّجَالِ^١: «قَصُّوا أَظْفَارَكُمْ^٢؛ وَلِلنِّسَاءِ: «اتَّرَكْنَ^٣؛ فَإِنَّهُ أَزِينُ^٤ ٤٩٢/٦ لَكُنَّ»^٥.

١٦ / ١٢٧٣٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ رَفَعَهُ فِي قِصِّ الْأَظْفَارِ^٦: تَبْدَأُ بِخَنَصِرِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ تَخْتِمُ بِالْيَمِينِ^٧.

١٧ / ١٢٧٣٤ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اخْتَبَسَ الْوُحْيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: اخْتَبَسَ الْوُحْيَ عَنْكَ؟ فَقَالَ: وَكَيْفَ لَا يَخْتَبِسُ^٨ وَأَنْتُمْ لَا تَقْلُمُونَ أَظْفَارَكُمْ، وَلَا تُنْقَنُونَ رَوَاجِبَكُمْ^٩»^{١٠}.

١. في «بيح»: «للرجل».

٢. في «بيح»: «أظفاركم».

٣. في الوسائل والفقهاء: «من أظفاركن».

٤. الجعفریات، ص ٢٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه ﷺ عن رسول الله ﷺ، وتام الرواية فيه:

«قَصُّوا أَظْفَارَكُمْ فَإِنَّهُ أَزِينُ لَكُمْ». الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٥، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٤، ح ٥٢٦٦:

الوسائل، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٧٢٠.

٥. في «بيح، بف، بن، جت» والوافي: «الأظافر».

٦. في «ن، بيح، بف، جت، جد» وحاشية «م»: «بخنصرك».

٧. في الوافي: «لعلَّ السرَّ في ذلك تحصيل التيامن في كلِّ إصبع إصبع، وذلك لأنَّ الوضع الطبيعي لليدين أن

يكون ظهرهما إلى فوق، وبطنهما إلى تحت».

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٠٤، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦،

ص ٦٨٥، ح ٥٢٦٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٥، ح ١٧٢٣.

٩. في «م، ن، بيح، بف، جد» وحاشية «جت»: «على».

١٠. في «ن، بيح، بف، جت» والوافي: «الوحي علي».

١١. قال ابن الأثير: «وفيه: ألا تنقن رواجبك. هي ما بين عُقْد الأصابع من داخل، واحدها راجبة».

وقال الفيروزآبادي: «الرواجب: مفاصل أصول الأصابع، أو بواطن مفاصلها، أو هي قصب الأصابع، أو

٣٩- بَابُ جَزِّ الشَّيْبِ وَتَنْفِيهِ

١٢٧٣٥ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِجَزِّ الشَّمْطِ^١ وَتَنْفِيهِ^٢، وَجَزِّهِ^٣ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَتْفِهِ^٤».

١٢٧٣٦ / ٢. عَنْهُ^٥، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِجَزِّ الشَّمْطِ وَتَنْفِيهِ مِنَ اللَّحْيَةِ^٦».

١٢٧٣٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ لَا يَرَى بِجَزِّ الشَّيْبِ بَأْسًا، وَيَكْرَهُ نَتْفَهُ^٧».

١. مفصلها، أو ظهور السلاميات، أو ما بين البراجم من السلاميات، أو المفاصل التي تلي الأنامل. النهاية، ج ٢، ص ١٩٧؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٧ (رجب).

٢. قرب الإسناد، ص ٢٣، ح ٨٠، بسنده عن عبد الله بن ميمون القَذَّاح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف سيرة الوافي، ج ٦، ص ٦٧٩، ح ٥٢٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٢، ح ١٧١٥.

١. «الشَّمْط»: بياض شعر الرأس يخالط سواده. الصحاح، ج ٣، ص ١١٣٨ (شمت).

٢. في «بح»: «من اللحية».

٣. التفت: نزع الشعر وما أشبهه. والجز: قطع الشعر وما أشبهه. أنظر: لسان العرب، ج ٩، ص ٣٢٣ (نتف)؛ وج ٥، ص ٣١٩ (جز).

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٤٠، مرسلاً الوافي، ج ٦، ص ٦٦٤، ح ٥١٩٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٠، ح ١٧٠٥.

٥. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٦. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٥، ح ٥١٩٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٠، ح ١٧٠٦.

٧. الجعفریات، ص ١٥٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ١٣٣٩، مرسلاً من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٤، ح ٥١٩٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٠، ح ١٧٠٧.

١٢٧٣٨ / ٤ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ ﷺ :

«أَوَّلُ مَنْ شَابَ إِزَاهِيمُ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ ، مَا هَذَا ؟ فَقَالَ ^١ : نُورٌ وَتَوْقِيرٌ ، قَالَ ^٢ : رَبِّ ، زِدْنِي مِنْهُ » ^٣.

١٢٧٣٩ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِزَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : «كَانَ النَّاسُ لَا يَشِيبُونَ ، فَأَبْصَرَ إِزَاهِيمُ ﷺ شَيْباً فِي ٤٩٣/٦ لِحَيْتَيْهِ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ ، مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : هَذَا وَقَارٌ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ ، زِدْنِي وَقَاراً » ^٥.

١٢٧٤٠ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْمَدِينِيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ :

عَنِ الرِّضَا ، عَنْ آبَائِهِ ﷺ ، قَالَ : «الشَّيْبُ فِي مَقَدِّمِ الرَّأْسِ يُمْنٌ ، وَفِي الْعَارِضِينَ سَخَاءٌ ، وَفِي الذَّوَائِبِ شَجَاعَةٌ ، وَفِي الْقَفَا سُومٌ » ^٦.

١ . في «م» ، بن ، جد ، والبحار والجعفریات : «قال» .

٢ . في «ن» ، بح ، بف ، جت : «فقال» .

٣ . الجعفریات ، ص ٢٨ ، ضمن الحديث بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن عليّ ﷺ ، مع اختلاف يسير الوافي ، ج ٦ ، ص ٦٦٣ ، ح ٥١٨٩ ؛ البحار ، ج ١٢ ، ص ١٣ ، ح ٣٩ .

٤ . في «بح» : - «هذا» .

٥ . علل الشرائع ، ص ١٠٤ ، ح ١ ، بسنده عن محمد بن أبي عمير . الأماشي للطوسي ، ص ٦٩٩ ، المجلس ٣٩ ، ضمن ح ٣٥ ، بسند آخر ، مع اختلاف . الفقيه ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، ح ٣٣٦ ، مراسلاً ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٦ ، ص ٦٦٣ ، ح ٥١٩٠ .

٦ . في المرأة : «قوله ﷺ : في مقدِّم الرأس ، يحتمل أن يكون المراد ابتداء حدوثه . قوله ﷺ : وفي القفا سُومٌ ، يدلُّ على نحوسة صاحبه ، أو على أنه يصيبه بلاء . والأخير أظهر» .

٧ . النخصال ، ص ٢٣٥ ، باب الأربعة ، ح ٧٦ ؛ وعيون الأخبار ، ج ١ ، ص ٢٧٥ ، ح ١١ ، بسندهما عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن عليّ بن محمد ، عن أبي أيُّوب المديني ، عن سليمان الجعفري ، عن الرضا ، عن آبائه ﷺ ، عن رسول الله ﷺ . الفقيه ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، ح ٣٣٥ ، مراسلاً عن رسول الله ﷺ . الوافي ، ج ٦ ، ص ٦٦٣ ، ح ٥١٩١ .

٤٠ - بَابُ دَفْنِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ

١ / ١٢٧٤١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ^١ ، عَنْ أَبِي كَهْمَشٍ^٢ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ○ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا»^٣
قَالَ : «دَفْنُ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ»^٤ .

٤١ - بَابُ الْكُحْلِ

١ / ١٢٧٤٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^٥ ، عَنْ ابْنِ

١ . في الوافي : «أصحابنا» . ٢ . في الوافي : «كهمش» .

٣ . الرسائل (٧٧) : ٢٥ و ٢٦ .

٤ . قال الراغب : «الكفت : القبض والجمع ، قال تعالى : «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ○ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا» أي نجمع الناس أحياءهم وأمواتهم» . المفردات ، ص ٧١٣ .

وقال الطبرسي : «تكفتهم (أحياء) على ظهرها في دورهم ومنازلهم ، وتكفتهم (أموات) في بطنها ، أي تحوزهم وتضمتهم» . مجمع البيان ، ج ١ ، ص ٢٣٢ .

وفي مرآة العقول ، ج ٢٢ ، ص ٣٩٢ : «قوله عليه السلام : «دفن الشعر والظفر» يمكن أن يكون ما ذكره عليه السلام تفسيراً لكل من قوله «أحياء» وقوله «أموات» . ولعل الأخير أظهر ، ولا يتنافى التفسير المشهور ، إذ المراد أنه يشمل هذا أيضاً ، لورود ما هو المشهور في أخبارنا أيضاً» .

وقال علي بن إبراهيم في تفسيره : «الكفات : المساكن . وقال : نظر أمير المؤمنين عليه السلام في رجوعه من صفين إلى المقابر ، فقال : هذه كفات الأموات ، أي مساكنهم ، ثم نظر إلى بيوت الكوفة فقال : هذه كفات الأحياء ، ثم تلا قوله : «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ○ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا» . تفسير القمي ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .

٥ . معاني الأخبار ، ص ٣٤٢ ، ذيل ح ١ ، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام . الفقيه ، ج ١ ، ص ١٢٨ ، ح ٣١٧ ، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام ، وتام الرواية فيه : «أَنَّ مِنَ السَّنةِ دَفْنَ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ وَالدَّم» . الوافي ، ج ٦ ، ص ٦٨٧ ، ح ٥٢٨١ ، الوسائل ، ج ٢ ، ص ١٢٧ ، ح ١٦٩٧ .

٦ . في السند تحويل بعبطف «محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى» على «علي بن إبراهيم ، عن أبيه» .

٧ . في «ن ، يح ، بف ، جت» والوسائل : «جميعاً» .

أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سُلَيْمِ الْفَرَّاءِ^١، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْتَجِلُ بِالْإِنْمِدِ^٢ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ وَتَرَأَى وَتَرَأَى^٣».

١٢٧٤٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ٤٩٤/٦

الْجَنِّهِمِ، قَالَ:

أَرَانِي أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام مَيْلًا مِنْ حَدِيدٍ، وَمُكْخَلَةً^٤ مِنْ عِظَامٍ، فَقَالَ: «هَذَا كَانَ لِأَبِي الْحَسَنِ، فَانْتَجِلَ بِهِ» فَانْتَجَلْتُ^٥.

١٢٧٤٤ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

صَفْوَانَ^٦، عَنْ زُرَّارَةَ:

١. في الوسائل: «الفراري». وفي البحار: «سليمان الفراري». هذا، وقد ترجم النجاشي لسليم الفرَّاء، ونسب إليه كتاباً يرويه جماعة منهم محمد بن أبي عمير، ووردت رواية ابن أبي عمير عن سليم الفرَّاء في بعض الأسناد. وأما روايته عن سليمان الفراري أو الفراري، فلم نجدها في موضع. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٣، الرقم ٥١٦؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ٤٤٥-٤٤٦.

٢. الإنمِد، بالكسر: حجر للكحل. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٩٨ (ثمَد).

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٩، ح ٥٢٨٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٩، ح ١٦٠٤؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧١، ح ٩١.

٤. «المكحلة»: ما فيه الكحل، وهو أحد ما جاء بالضم من الأدوات. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩٠ (كحل).

٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٩١، ح ٥٢٩٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٣، ح ١٦١٨؛ ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٤٣٧٢.

٦. صفوان في مشايخ موسى بن القاسم هو صفوان بن يحيى. ومات صفوان سنة عشر ومائتين. وزرارة - وهو ابن أعين - مات سنة خمسين ومائة. ولم يثبت رواية صفوان بن يحيى عن زرارة، بل عمدة مشايخ صفوان - وهم: عبد الله بن مسكان و معاوية بن عمار و العلاء بن رزین و عبد الرحمن بن الحجاج و إسحاق بن عمار و منصور بن حازم و العيص بن القاسم و موسى بن بكر - في طبقة رواة زرارة. وقد روى صفوان [بن يحيى] عن موسى بن بكر عن زرارة في عدد من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٧٥، الرقم ٤٦٣؛ و ص ١٩٧، الرقم ٥٢٤؛ ومعجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٤٣ و ص ٣٤٧ و ص ٣٦١-٣٦٣.

فعليه ماورد في أسناد قليلة جداً - ومنها سند الحديث الثاني عشر من الباب - من رواية صفوان عن زرارة لا يخلو من خلل.

- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكُخْلُ بِاللَّيْلِ يَنْفَعُ الْعَيْنَ^١، وَهُوَ بِالنَّهَارِ زِينَةٌ^٢.
 ٤ / ١٢٧٤٥. عَنْهُ^٣، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ، قَالَا:
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «الْإِكْتِيحَالُ بِالْإِثْمِدِ يُطَيِّبُ النَّكْهَةَ، وَيَشُدُّ أَشْفَارَ الْعَيْنِ^٥.
 ٥ / ١٢٧٤٦. عَنْهُ^٦، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكُخْلُ يَغْذِبُ الْقَمَ^٧.
 ٦ / ١٢٧٤٧. عَنْهُ^٨، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكُخْلُ يَنْبِتُ الشَّعْرَ^٩، وَيَجِدُّ الْبَصَرَ، وَيَعِينُ

١. في «م، بن، جد» وحاشية «ن، يف، جت» والوسائل: «البدن».
٢. راجع: ثواب الأعمال، ص ٤٠، ح ١ و٤، الوافي، ج ٦، ص ٦٨٩، ح ٥٢٨٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٢، ح ١٦١٢.
٣. هكذا في «بح، جت» وهاشم المطبوع. وفي «م، ن، بن، جد» والمطبوع: «علي بن إبراهيم». وفي الوافي: «علي». وأما في الوسائل، فقد أورد الخبر وسنده هكذا: «و عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه...» وهو موافق لما أثبتناه، كما سيظهر.
- و عبد الله بن الفضل هذا، من أحفاد الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، ولذا قد يلقب بالنوفلي، كما تقدّم في ح ١٢٧٣١ وقد يلقب بالهاشمي، كما في نحن فيه. وعلى أية حال لم نجد رواية إبراهيم بن هاشم والد علي بن إبراهيم عن عبد الله بن الفضل في موضع. وأما محمد بن خالد والد أحمد بن أبي عبد الله، فقد روى عن عبد الله بن الفضل في عدد من الأسناد، وقد وصف عبد الله في أكثرها بالنوفلي وفي بعضها بالهاشمي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٢٧٦، الرقم ٧٠٥٢؛ ص ٤٨٨ - ٤٨٩؛ الكافي، ح ٩٧٦٥ و ١١٢٢٢؛ المحاسن، ص ٣٧٥، ح ١٤٤. ولاحظ أيضاً رجال النجاشي، ص ٢٢٣، الرقم ٥٨٥.
- فتحصل مآمر أن مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.
- و يؤكد ذلك وجود الضمير الراجع إلى أحمد بن أبي عبد الله في صدر سند الخبرين الآتيين بعد خبرنا هذا.
٤. «الشفر»، بالضم: أصل منبت الشعر في الجفن. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٨٧ (شفر).
٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٩، ح ٥٢٨٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٠، ح ١٦٠٥.
٦. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.
٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٨٩، ح ٥٢٨٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٨، ح ١٥٩٩.
٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله.
٩. في المرأة: «لعل المراد بالشعر الأشفار».

عَلَى طَوْلِ السُّجُودِ»^١.

١٢٧٤٨ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْإِثْمُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ فِي الْجَفْنِ^٢، وَيَذْهَبُ بِالذَّمْعَةِ»^٣.

١٢٧٤٩ / ٨. ابْنُ فَضَالٍ^٤، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكُحْلُ يَزِيدُ فِي الْمُبَاضَعَةِ»^٥.

١٢٧٥٠ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ نَامَ عَلَى إِثْمٍ غَيْرِ مُمْسِكٍ^٦، أَمِنَ مِنَ الْمَاءِ الْأَسْوَدِ أَبَدًا مَا دَامَ يَنَامُ عَلَيْهِ»^٧.

١٢٧٥١ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ

١. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٠، ح ٥٢٨٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٨، ح ١٦٠٠.

٢. هكذا في (م)، بح، بف، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «في الجفن».

٣. ثواب الأعمال، ص ٤٠، ح ١، بسنده عن الحسين بن علي بن فضال، عن علي بن عقبة، عن يونس بن يعقوب، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٠، ح ٥٢٨٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٠، ح ١٦٠٦.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن فضال، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى.

٥. «المباضعة»: المجامعة. المصباح المنير، ص ٥١ (بضع).

٦. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٠، ح ٥٢٨٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٨، ح ١٦٠١.

٧. المسك - بالكسر -: طيب معروف. ودواء ممسك: خلط به، ومسكه تميكا: طيبه به. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٢ (مسك).

٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٠، ح ٥٢٩٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٠، ح ١٦٠٧.

حَمَادُ بْنُ عُمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْكُحْلُ يُنْبِتُ الشَّعْرَ، وَيَجَفِّفُ الدَّمْعَةَ، وَيَغْذِبُ الرِّيقَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ»^٢.

٤٩٥/٦ ١٢٧٥٢ / ١١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: مَنْ اكْتَحَلَ فُلْيُوتِرَ، وَمَنْ فَعَلَ^٣ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا بَأْسَ»^٤.

١٢٧٥٣ / ١٢. عَنْهُ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ يَكْتَحِلُ قَبْلَ أَنْ يَتَأَمَّ أَرْبَعًا فِي الْيَمْنَى، وَثَلَاثًا فِي الْيُسْرَى»^٥.

١. في «بح» بفتح: «ويجفف».

٢. الخصال، ص ١٨، باب الواحد، ح ٦٣، بسنده عن محمد بن سنان؛ ثواب الأعمال، ص ٤١، ح ٤، بسنده عن ابن سنان، عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٠، ح ٥٢٨٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩٩، ح ١٦٠٢.

٣. في المرأة: «ومن فعل، أي الاكتحال وترأ».

٤. الجعفریات، ص ١٦٩، ضمن الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، ونسجام الرواية فيه: «من اكتحل فليوتر». الوافي، ج ٦، ص ٦٩٢، ح ٥٢٩١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠١، ح ١٦٠٩.

٥. في «ن» جت: «وعنه». والضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٦. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٣٩٤: «يدل على أن المراد بقولهم «وترأ» كون عدد ما يكتحل في العينين معاً وترأ، لكن تكرير «وترأ» كما مر في الخبر ينافي ذلك. ويمكن القول بالتخيير، ويمكن حمل كون كل عين وترأ على التقيّة؛ إذ أكثرهم رويوا أنه صلى الله عليه وآله كان يكتحل في كل عين ثلاثاً».

وقال الشهيد: «يستحب الاكتحال بالإثم عند النوم وترأ وترأ تأسيّاً بالنبي صلى الله عليه وآله، وعن الصادق عليه السلام: أنه أربع في اليمين وثلاث في اليسار». الذكري، ج ١، ص ١٦١.

٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٢، ح ٥٢٩٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠١، ح ١٦١١؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٩٣.

٤٢ - بَابُ السَّوَاكِ

١٢٧٥٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ السَّوَاكُ»^١.

١٢٧٥٥ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٢: «السَّوَاكُ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ»^٣.

١٢٧٥٦ / ٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا زَالَ جَبْرِئِيلُ يُوصِينِي بِالسَّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أَذْرَدَ وَأُخْفِيَ»^٤.

١ . المحاسن، ص ٥٦٠، كتاب الماء، ح ٩٣٩، بسنده عن إسحاق بن عمار. راجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الطيب، ح ١٢٨٤٤؛ والفتحية، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٤١؛ والجعفریات، ص ١٦، الوافي، ج ٦، ص ٦٧١، ح ٥٢١٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥، ح ١٣٠٢. ٢ . في «جد» وحاشية «م» والوسائل: «+ قال لي».

٣ . الكافي، كتاب الطهارة، باب السواك، ح ٣٩١١، بسند آخر. الخصال، ص ٢٤٢، باب الأربعة، ح ٩٣، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع زيادة. الفتحة، ج ١، ص ٥٢، ح ١١١، مرسلاً، مع زيادة، وفي كلها مع اختلاف يسير. راجع: الفتحة، ج ٤، ص ٣٦٥، ح ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ٦١٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ح ١٠؛ وفتح الرضا عليه السلام، ص ٦٥؛ ومصباح الشريعة، ص ١٢٣، الباب ٨٥؛ وتحف العقول، ص ١٠٠، الوافي، ج ٦، ص ٦٧١، ح ٥٢١٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦، ح ١٣٠٦؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧١، ح ٩٢.

٤ . في «بن»: «أو أخفي». وفي الكافي، ح ٣٩٨٢ والفتحية: «أخفي أو أذرد» بدل «أذرد وأخفي». وقال ابن الأثير: «فيه: لزمت السواك حتى خشيت أن يدرني، أي يذهب بأسناني. والدرد: سقوط الأسنان». النهاية، ج ٢، ص ١١٢ (درد).

وقال: «وحدث السواك: لزمت السواك حتى كدت أخفي فمي، أي أستقصي على أسناني فأذهبها بالسواك». النهاية، ج ١، ص ٤١٠ (سوك).

٥ . المحاسن، ص ٥٦٠، كتاب الماء، ح ٤٩٠، عن جعفر بن محمد، عن ابن القداح، عن أبي عبد الله،

١٢٧٥٧ / ٤ . وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ^١:

«قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: السَّوَالُكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ^٢»^٣.

١٢٧٥٨ / ٥ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَخْرٍ^٥، عَنْ مِهْزَمِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «فِي السَّوَالِكِ عَشْرُ^٦ خِصَالٍ: مَطْهَرَةٌ^٧ لِلْفَمِ، وَمَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَمَفْرَحَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ، وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ، وَيَشُدُّ اللَّثَّةَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيَذْهَبُ بِالْبَلْغَمِ^٨، وَيَذْهَبُ بِالْخَفْرِ^٩»^{١٠}.

عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الجعفریات، ص ١٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، مع اختلاف سير وزيادة في أوله. الكافي، كتاب الطهارة، باب السواك، ح ٣٩١٢، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ٥٢، ح ١٠٨، مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٦، ص ٦٧١، ح ٥٢٢٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦، ح ١٣٠٦.

١. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام. والمراد من «بهذا الإسناد» هو الطريق المذكور إليه في السند السابق.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي والمحاسن، ح ٩٥١: «ومرصة».

٣. في المحاسن، ح ٩٥٢: «السواك مرضاة الله وسنة النبي مطهرة للفم» بدل «السواك مطهرة للفم ومرصة للرب».

٤. المحاسن، ص ٥٦٢، كتاب الماء، ح ٩٥١، عن جعفر بن محمد، عن ابن القداح، عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وفيه، ص ٥٦٢، ح ٩٥٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبياته، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف سير. مصباح الشريعة، ص ١٢٣، الباب ٨٥، عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه هكذا: «السواك مرضاة للرب، ومطية للفم». الوافي، ج ٦، ص ٦٧٣، ح ٥٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧، ح ١٣٠٩.

٥. السند معلق. ويروي عن سهل بن زياد، عدة من أصحابنا.

٦. هكذا في «م»، «ن»، «بن، جد»، والوسائل. وفي «جت»: «الحسين بن يحيى». وفي حاشية «جت» والوافي والمحاسن: «الحسن بن يحيى». وفي «بح، بف»، والمطبوع: «الحسن بن بحر».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والمحاسن. وفي «ن» والمطبوع: «عشرة».

٨. في «بح، جت»: «مطهرة» بتضعيف الهاء. ٩. في «بح»: «البلغم».

١٠. في «بن»: «بالخفر». وفي المحاسن: «+ ببيض الأسنان، ويشهي الطعام». و «الحفر» - بالتحريك -: سلاق

١٢٧٥٩ / ٦. عَنْهُ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنِ

ابْنِ سَنَانٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فِي السَّوَاكِ اثْنَتَا عَشْرَةَ خَصْلَةً: هُوَ^٣ مِنَ السَّنَةِ، وَمَطْهَرَةٌ^٤ لِلْفَمِ، وَمَجْلَاةٌ^٥ لِلْبَصَرِ، وَيُزِيهِ الرِّبَّ^٦، وَيَذْهَبُ بِالْبَلْغَمِ^٧، وَيَزِيدُ فِي الْحِفْظِ، وَيَبَيِّضُ الْأَسْنَانَ، وَيُضَاعِفُ الْحَسَنَاتِ، وَيَذْهَبُ بِالْحَفَرِ، وَيَشُدُّ اللَّثَّةَ، وَيَشْهِي الطَّعَامَ، وَتَفْرَحُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ»^٨.

١٢٧٦٠ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

« فِي أَصُولِ الْأَسْنَانِ، أَوْ صَفَرَةٍ تَعْلُوهَا، وَيَسْكُنُ الْقَامُوسَ الْمُحِيطَ، ج ١، ص ٥٣٦ (حفر).

وَفِي الْوَاقِعِ: «وَالْخَصْلَتَانِ الْبَاقِيَتَانِ إِنَّمَا مَطْوِيَّتَانِ فِي مَقَامِ التَّفْصِيلِ، أَوْ سَاقِطَتَانِ مِنْ قَلَمِ النَّسَاجِ».

١١. الْمُحَاسِنُ، ص ٥٦٢، كِتَابُ الْمَاءِ، ح ٩٥٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٣٦٥، ضَمَّنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ٥٧٦٢، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ. الْمُحَاسِنُ، ص ٥٦٣، كِتَابُ الْمَاءِ، ح ٩٥٦، بِسَنَدٍ آخَرَ، وَتَمَامُ الرَّوَايَةِ فِيهِ: «السَّوَاكُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ مَقْطَعَةٌ لِلْبَلْغَمِ». وَفِيهِ، ص ٥٦٣، ح ٩٥٧، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَتَمَامُ الرَّوَايَةِ فِيهِ: «السَّوَاكُ يَجْلُو الْبَصَرَ». وَفِيهِ، ص ٥٦٣، ح ٩٥٥، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَتَمَامُ الرَّوَايَةِ فِيهِ: «السَّوَاكُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَهُوَ مَنَافَةٌ لِلْبَلْغَمِ»؛ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، ص ٣٤، ح ٣، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَتَمَامُ الرَّوَايَةِ فِيهِ: «السَّوَاكُ يَذْهَبُ بِالْبَلْغَمِ وَيَزِيدُ فِي الْعَقْلِ». وَفِي الْخَصَالِ، ص ٤٤٩، بَابُ الْعَشْرَةِ، ح ٥١؛ وَص ٤٨٠، أَبْوَابُ الْاِثْنَيْ عَشَرَ، ح ٥٢، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ. الْوَاقِعِ، ج ٦، ص ٦٧٤، ح ٥٢٢٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٧، ح ١٣١٠.

١. مَرَجُ الضَّمِيرِ هُوَ سَهْلٌ بَنَ زِيَادَ.

٢. فِي «م»: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَنَانٍ».

٣. فِي «ن»: «وَهُوَ».

٤. فِي «ن»: «مَطْهَرَةٌ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٥. فِي «ن»: «مَجْلَاةٌ» بِدُونِ الْوَاوِ. وَفِي «يَح»: «وَمَجْلَاةٌ».

٦. فِي الْفَقِيهِ وَثَوَابُ الْأَعْمَالِ وَالْخَصَالِ: «الرَّحْمَنُ».

٧. فِي حَاشِيَةِ «يَح»، بَنَ، وَالْوَسَائِلُ: «بِالْعَمَلِ».

٨. الْمُحَاسِنُ، ص ٥٦٢، كِتَابُ الْمَاءِ، ح ٩٥٣، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْيَقُطْنِي. ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، ص ٣٤، ح ٣١،

بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ، الْخَصَالِ،

ص ٤٨١، أَبْوَابُ الْاِثْنَيْ عَشَرَ، ح ٥٣، بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ. الْفَقِيه، ج ١، ص ٥٥، ح ١٢٦، مَرْسَلًا، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِعِ، ج ٦، ص ٦٧٤،

ح ٥٢٢٨؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٧، ح ١٣١١.

عيسى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السَّوَالُ يَذْهَبُ بِالدُّمْعَةِ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ»^١.

١٢٧٦١ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْصَانِي جَبْرِئِيلُ عليه السلام بِالسَّوَالِ حَتَّى

خِفْتُ عَلَى أَسْنَانِي»^٢.

١٢٧٦٢ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

الْمَرْزُبَانِ بْنِ الثُّعْمَانِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي أَرَاكُمْ قُلْحًا^٣ مَا لَكُمْ^٤ لَا تَسْتَأْذِنُونَ»^٥.

١٢٧٦٣ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي وَصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «عَلَيْكَ^٧

١. المحاسن، ص ٥٦٣، كتاب المآكل، ح ٩٥٨، عن محمد بن علي، عن ابن فضال. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٥،

ح ٥٢٢٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٩، ح ١٣١٣.

٢. المحاسن، ص ٥٦٠، كتاب الماء، ح ٩٤٢، بسنده عن ابن أبي عمير. الجعفریات، ص ١٥، بسند آخر عن

جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٢، ح ٥٢٢٣؛ الوسائل،

ج ٢، ص ٩ و ١٣، ح ١٣١٤ و ١٣٣٢.

٣. في المحاسن: «أراكم تدخلون علي قلحاً مرغاً» بدل «أراكم قلحاً». و قلحت الأسنان قلحاً، من باب تعب:

تغيّرت بصفرة أو خضرة، فالرجل أفلح، والمرأة قلحاء، والجمع قُلُحٌ، من باب أحمر. المصباح المنير،

ص ٥١٢ (قلح).

٤. في «بن» - «مالكم».

٥. المحاسن، ص ٥٦١، كتاب الماء، ح ٩٤٣، عن علي بن الحكم. وراجع: الجعفریات، ص ١٥. الوافي، ج ٦،

ص ٦٧٥، ح ٥٢٣٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥، ح ١٣٤١.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٧. في «م، ن، يح، يف، جت، جد» - «عليك».

بِالسَّوَالِكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ.^١

٤٣- بَابُ الْحَمَامِ

١٢٧٦٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَوْ غَيْرِهِ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ الْجَبَلِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: نِعَمَ النَّبِيُّ الْحَمَامُ، يُذَكِّرُ النَّارَ، وَيَذْهَبُ بِالذَّرَنِ، وَقَالَ عُمَرُ: بِئْسَ النَّبِيُّ الْحَمَامُ يُبْدِي^٣ الْعَوْرَةَ، وَيَهْتِكُ^٤ السِّتْرَ».

قَالَ: «فَتَنَسَبَ^٥ النَّاسُ قَوْلَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى عُمَرَ، وَقَوْلَ عُمَرَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».^٦

١. المحاسن، ص ٥٦١، كتاب الماء، ح ٩٤٥، عن ابن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٨٨، ضمن ح ٥٤٣٢؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٧٥، ضمن ح ٧١٣؛ والزهد، ص ٨٢، ضمن ح ٤٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٥٦١، كتاب الماء، ح ٩٤٤، بسند آخر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتعام الرواية فيه: «عليك بالسواك عند كل وضوء، وقال بعضهم: لكل صلاة». وفي الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح ١٤٨٤٨؛ والمحاسن، ص ١٧، كتاب القرائن، ضمن ح ٤٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله، وفيهما هكذا: «عليك بالسواك لكل [في الكافي: «عند كل»] وضوء». الفقيه، ج ١، ص ٥٣، ح ١١٣، مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله، وتعام الرواية فيه: «يا علي عليك بالسواك عند وضوء كل صلاة». وراجع: الكافي، كتاب الطهارة، باب السواك، ح ٣٩١٠ ومصادره. الوافي، ج ٦، ص ٦٧٢، ح ٥٢٢٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٨، ح ١٣٥٢.

٢. في «بف» وحاشية «جت» والوافي: «وغيره». ٣. في حاشية «جت»: «تذكر».

٤. في «جت»: «بالنار». ٥. في «بن»: «تبدي». وفي «جت» بالياء والياء معاً.

٦. في «بن»: «وتهتك». وفي «جت» بالياء والياء معاً.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ونسب».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١١٦٦، بسند آخر عن علي عليه السلام، إلى قوله: «ويتهتك السترة» مع اختلاف الفقيه، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٣٧، مرسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «ويذهب بالدرن». وراجع: الفقيه، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٣٨، الوافي، ج ٦، ص ٥٩١، ح ٤٩٩١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٩، ح ١٣٨٣.

١٢٧٦٥ / ٢. عَنْهُ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَعَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ^٢:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٣، قَالَ: «الْحَمَّامُ يَوْمَ وَيَوْمَ لَا، يَكْثُرُ اللَّحْمُ، وَإِذْمَانُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ يَذِيبُ^٤ شَحْمَ الْكُلَيْتَيْنِ^٥».

١٢٧٦٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِزْرٍ^٧».

١٢٧٦٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجَّالِ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

مَرِضْتُ حَتَّى ذَهَبَ لَحْمِي، فَدَخَلْتُ عَلَى الرِّضَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَقَالَ: «أَيَسْرُكَ أَنْ يَعُودَ إِلَيْكَ لَحْمُكَ؟».

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٢. في «ن»، ب، ج، «سليمان بن جعفر الجعفري».

٣. في «م»، ن، ب، بن، جد، والوسائل والفقهاء: «في».

٤. في الفقهاء: «يذهب».

٥. الفقهاء، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٤٧، مرسل عن موسى بن جعفر^٨ الوافي، ج ٦، ص ٦٠٧، ح ٥٠٣٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١، ح ١٣٩١.

٦. الفقهاء، ج ٣، ص ٥٥٦، ضمن ح ٤٩١٤؛ وج ٤، ص ٣٥٦، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والأهمالي للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥، ضمن ح ٣؛ وص ٤٢٤، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١؛ والخصال، ص ٥٢٠،

أبواب العشرين، ضمن ح ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^٩ عن النبي ﷺ، من قوله: «فلا يدخل الحمام مع اختلاف يسير. الخصال، ص ١٦٣، باب الثلاثة، ضمن ح ٢١٥، بسند آخر عن رسول الله ﷺ.

التهديب، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١١٤٥، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين^{١٠} عن قوله: «فلا يدخل الحمام مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجمل، باب الحمام، صدر ح ١٢٧٩٨، بسند آخر عن أبي

جعفر^{١١}، الفقهاء، ج ١، ص ١١٠، صدر ح ٢٢٦، مرسل عن رسول الله ﷺ. فقه الرضا^{١٢}، ص ٨٤، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ١٣، عن رسول الله ﷺ، وتام الرواية فيه: «يا علي! إنك ودخول الحمام بغير مِزْر».

الوافي، ج ٦، ص ٥٩٣، ح ٥٠٠٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٤١٦.

قُلْتُ^١: بلى.

قَالَ^٢: «الزَّمِ الْحَمَامَ غَبًا؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَيْكَ لَحْمَكَ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُدْمِنَهُ؛ فَإِنَّ إِدْمَانَهُ يُورِثُ السَّلَّ^٣».

٥ / ١٢٧٦٨. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الْوَلِيدِ الْخَنَاطِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «لَا تَدْخُلِ الْحَمَامَ إِلَّا وَفِي جَوْفِكَ شَيْءٌ^٦ يَطْفَأُ بِهِ^٧ عَنْكَ وَهَجُ^٨ الْمَعِدَةِ، وَهُوَ أَقْوَى لِلْبَدَنِ^٩؛ وَلَا تَدْخُلْهُ وَأَنْتَ مُتَمَلِّئٌ مِنَ الطَّعَامِ^{١٠}».

٦ / ١٢٧٦٩. عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ^{١١}، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْحَمَامِ، تَنَاولَ شَيْئاً فَكَّلَهُ.

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ عِنْدَنَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ عَلَى الرِّيْقِ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ^{١٣}.

١. في «بح، ن، بف، جت» والوسائل والتهديب: «فقلت».

٢. في «ن، بح، بف، جت» والتهديب: «فقال».

٣. في الوافي: «الغَبْ - بكسر المعجمة وتشديد الموحدة -: أن يدخله يوماً ويتركه يوماً، ومنه حمى الغب. وأما تفسير بعض اللغويين الغب في «زر غباً تزد حباً» بالزيادة في كل أسبوع، فإن صح فهو مخصوص بالغب في الزيادة لا غير. والسل - بالكسر والضم -: قرحة في الرئة يلزمها حمى غير حادة ولا مضطربة. وانظر: النهاية، ج ٣، ص ٢٣٦ (غب)؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٤٢ (سل).

٤. التهديب، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١١٦٢، بسنده عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن الرضا^٥، الوافي، ج ٦، ص ٦٠٦، ح ٥٠٣٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣١، ح ١٣٩٢.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٦. في «بح، ن، م» و«من الطعام».

٧. في «م، ن، جد» والوسائل -: «به».

٨. الوجه: حر النار إذا توقدت. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٢١ (وهج).

٩. في «جت»: «البدن».

١٠. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٨، ح ٥٠٣٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٤٥٢.

١١. السند معلق. ويروي عن علي بن الحكم، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

١٢. في «جد» بالتاء والياء معاً.

قَالَ: «لَا، بَلْ يُؤْكَلُ شَيْءٌ^١ قَبْلَهُ يُطْفِئُ^٢ الْمَرَارَةَ^٣، وَيُسَكِّنُ حَرَارَةَ الْجُوفِ»^٤.

٧/١٢٧٧٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الرَّافِعِيِّ^٥، قَالَ:

دَخَلْتُ حَمَّامًا بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا^٦ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَهُوَ قَيِّمُ الْحَمَّامِ، فَقُلْتُ: يَا شَيْخُ، لِمَنْ

هَذَا الْحَمَّامُ؟ فَقَالَ^٧: لِأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٨، فَقُلْتُ: كَأَن

يَدْخُلُهُ؟ قَالَ^٩: نَعَمْ، فَقُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ؟

قَالَ^{١٠}: كَانَ يَدْخُلُ، فَيَبْذَأُ^{١١}، فَيَطْلِي عَانَتَهُ وَمَا يَلِيهَا، ثُمَّ يَلْفُ^{١٢} عَلَى طَرَفِ^{١٣} إِخْلِيلِهِ،

وَيَدْعُونِي فَأَطْلِي سَائِرَ بَدَنِهِ، فَقُلْتُ لَهُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ: الَّذِي تَكْرَهُ^{١٤} أَنْ أَرَاهُ قَدْ رَأَيْتُهُ،

فَقَالَ: «كَلَّا، إِنَّ النُّورَةَ سَتَرَهُ»^{١٥}.

١. في «بح، بف، جت» والوافي: «يأكل شيئاً» بدل «يؤكل شيء».

٢. في «ن»: «به»+. في «ن»: «به»+. في «ن»: «به»+. في «ن»: «به»+.

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٨، ح ٥٠٣٨: الوسائل، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٤٥٣.

٤. هكذا في «جت» والوافي. وفي «م، ن، بن، جد» والوسائل والمطبوع: «الدابيقي». وفي «بح»: «الواقفي».

٥. وظاهر «بف»: «الراقي». وورد الخبر في الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٥٠، عن عبيد الله المرافقي، لكن

المذكور في بعض نسخه: «الواقفي» وفي بعضها: «الراقي». وقد ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة الكتاب

طريقه إلى عبيد الله الرافقي وهذا الطريق ناظر إلى خبرنا المبحوث عن سنده، كما يعلم ذلك بمقارنة ترتيب

مشيخة الفقيه مع الأخبار الواردة في الكتاب.

والرافقي نسبة إلى الرافقة، وهي مدينة على شاطئ الفرات. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٣، ص ٢٨؛

توضيح المشتبه لابن ناصر الدين، ج ٤، ص ٩٢.

وأما الراقي والواقفي والمرافقي لم نجدها كالألقاب في موضع.

٦. في «بح، بف، جت» والوافي: «وإذا».

٧. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «فقال».

٨. في «بح، بف، جت»: «وبن علي».

٩. في «م، جد»: «فقال».

١٠. في «ن» والوافي والفقيه: «+أزاره».

١١. في «بح، بف، جت» والفقيه: «أطراف».

١٢. في «بح»: «يكره». وفي «ن، جت» بالناء والياء معاً.

١٣. في «م، ن، بن، جد»: «ستر». وفي «مأرة العقول»، ج ٢٢، ص ٣٩٨: «يدل على أن عورة الرجل سواته».

١٢٧٧١ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ

بَرْزِعٍ جَمِيعاً، عَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي وَجَدَيَّ وَعَمِّي حَتَمًا بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ فِي بَيْتِ الْمَسْلُخِ، فَقَالَ

لَنَا: «مِمَّنِ الْقَوْمُ؟» فَقُلْنَا: «مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ»، فَقَالَ: «وَأَيُّ الْعِرَاقِ؟»^١ قُلْنَا: «كُوفِيُونَ»، ٤٩٨/٦

فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِكُمْ يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ»، أَنْتُمْ الشَّعَارُ دُونَ الدُّثَارِ^٢.

ثُمَّ قَالَ: «مَا يَمْنَعُكُمْ مِنَ الْأَزْرِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: عَوِزَةُ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ حَرَامٌ»^٣.

قَالَ^٤: «فَبَعَثَ^٥ إِلَى أَبِي كِزْبَاسَةَ، فَشَقَّهَا بِأَرْبَعَةٍ، ثُمَّ أَخَذَ^٦ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا وَاحِدًا، ثُمَّ

لا غير، وعلى أن الواجب ستر اللون لا الحجم. ويمكن أن يكون ما رآه غير السواتين مما يقرب منهما، ولعلّه أظهر وأصوب وأنسب بسيرتهم ﷺ، مع أن الرأي غير معلوم الحال، ولعلّ المصنّف لو لم يورد مثل هذا الخبر كان أولى.

١٦. الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٥٠، معلقاً عن عبيد الله المرافقي. الوافي، ج ٦، ص ٥٩٧، ح ٥٠١٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٥٠٤؛ وفيه، ص ٢٩، ح ١٣٨٤، إلى قوله: «فقلت: كان يدخله؟ قال: نعم».

١. في «بح»: «فمن».

٢. في الوافي: «إنما سأل عن تخصيص العراق، لأنّه يطلق على البصرة كما يطلق على الكوفة».

٣. في «م»، بف، جت، جد، «فقلنا». ٤. في الفقيه: «وأهلاً».

٥. «الشعار»: ما تحت الدثار من اللباس، وهو يلي شعر الجسد. و «الدثار» - بالكسر -: ما فوق الشعار من الثياب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٥٨٥ (شعر)؛ وص ٥٥٢ (دثر).

وفي المرأة: «والغرض بيان غاية الاختصاص والمحرمية للأسرار». وفي الوافي: «يعني أنتم الخاصة والبطانة، وذلك لأن أكثر أهل الكوفة كانوا من شيعتهم ﷺ وإن قصروا أولاً».

٦. في الوافي: «قد مضت في كتاب الإيمان والكفر أخبار في أن المراد بالعورة في الحديث النبوي إذاعة سرّ المؤمن أو تعبيره دون سغيره، والتوفيق بينها، وبين هذا الحديث بأن تفسر العورة بما يشمل الأمرين، ويأول نفى إرادة السفلين في تلك الأخبار بنفي تخصيصها بذلك لا شمولها له».

٧. في «ن» - «قال». ٨. في البحار: «ثم بعث».

٩. في «م»، ن، بح، جد، والوافي: «أبي إلي». وفي الوافي عن بعض النسخ والفقيه: «عمي إلي» كلاهما بدل «إلى أبي».

١٠. في البحار: «أعطى».

دَخَلْنَا فِيهَا، فَلَمَّا كُنَّا^٢ فِي النَّبْتِ الْحَارِّ صَمَدٌ^٣ لِبَدِّي، فَقَالَ: «يَا كَهْلُ، مَا يَمْنَعُكَ مِنْ الْخِصَابِ؟».

فَقَالَ لَهُ جَدِّي: أَذْرَكْتُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي وَمِنْكَ لَا يَخْتَضِبُ.

قَالَ: فَغَضِبَ لِذَلِكَ حَتَّى عَرَفْنَا غَضَبَهُ فِي الْحَمَامِ، قَالَ: «وَمَنْ ذَلِكَ^٥ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنِّي؟»^٦.

فَقَالَ^٧: أَذْرَكْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ^٨ وَهُوَ لَا يَخْتَضِبُ.

قَالَ: فَتَنَسَّ رَأْسَهُ، وَتَصَابَ عَرْقًا، فَقَالَ: «صَدَقْتَ، وَبَرَزْتَ» ثُمَّ قَالَ: «يَا كَهْلُ، إِنْ تَخْتَضِبُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ^٩ قَدْ خَضَبَ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي عَلِيٌّ^{١٠}، وَإِنْ^{١١} تَرَكْتَ فَلَكَ بِعَلِيِّ سُنَّةٌ^{١٢}».

قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ الْحَمَامِ سَأَلْنَا^{١٣} عَنِ الرَّجُلِ، فَإِذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{١٤}، وَمَعَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ^{١٥} ١٢، ١١.

١. في البحار: «فدخلنا». ٢. في الوسائل، ح ١٥٥٣: «كان».

٣. الصمد: القصد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢٨ (صمد).

٤. في «ن، جت» والوافي: «قال» بدون الواو.

٥. في «م، ن، جد» والوسائل، ح ١٥٥٣ والبحار والفقية: «ذاك».

٦. في «بف»+: «ومنك». وفي الوافي: «+ومنك لا يختضب».

٧. في «ن، بح، بف» والوافي: «قال». ٨. في «ن، بح، بف»: «فإن».

٩. في «بف» والوافي والفقية: «أسوة». وفي المرأة: «تصاب عرقًا، إما لا استحباء أنه استبعد أولاً عن كونه خيراً منه، أو لذكره علياً^{١٠} والسبب الذي من أجله لم يختضب كما مرّ قوله^{١١}: «بعلني سنة» أي طريقة موافقة، وفي الفقيه: «أسوة» أي قدوة. وهو أظهر». ١٠. في الوافي: «سألت». وفي الفقيه: «+في المصلحة».

١١. قال الشيخ الصدوق - بعد ذكر هذا الخبر -: «وفي هذا الخبر إطلاق للإمام أن يدخل ولده معه الحمام دون من ليس بإمام وذلك أن الإمام معصوم في صغره وكبره لا يقع منه النظر إلى عورة في الحمام ولا غيره». الفقيه، ج ١، ص ١١٩.

وقال العلامة: «قد اشتمل هذا الحديث على فوائد: إحداها: الأمر بالمعروف برفق. الثانية: تحريم النظر إلى

٩ / ١٢٧٧٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، قَالَ:

دَخَلْتُ مَعَ أَبِي بَصِيرٍ الْحَمَّامَ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَدْ أَطْلَى، وَأَطْلَى^١ ابْنُطَيْهِ بِالنُّورَةِ، قَالَ: فَخَبَّرْتُ أَبَا بَصِيرٍ، فَقَالَ: أُرْشِدُنِي إِلَيْهِ لِأَسْأَلَهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ: قَدْ رَأَيْتُهُ أَنَا، فَقَالَ: أَنْتَ قَدْ رَأَيْتَهُ وَأَنَا لَمْ أَرَهُ، أُرْشِدُنِي إِلَيْهِ، قَالَ: فَأُرْشِدْتُهُ إِلَيْهِ^٢، فَقَالَ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، أَخْبَرَنِي قَائِدِي أَنَّكَ أَطْلَيْتَ^٣، وَطَلَيْتَ^٤ ابْنُطَيْكَ بِالنُّورَةِ؟

قَالَ^٥: «نَعَمْ، يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٦؛ إِنَّ تَنَفَّ الْأَبْطَيْنِ يُضْعِفُ الْبَصَرَ، أَطْلَى يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٧».

قَالَ: فَقَالَ^٨: أَطْلَيْتَ مِنْذُ أَيَّامٍ.

فَقَالَ^٩: «أَطْلَى؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ»^{١٠}.

«عورة المؤمن. الثالثة: الأمر بالخضاب. الرابعة: جواز دخول الرجل وابنه الحمام. الخامسة: الدلالة على متابعة النبي عليه السلام في أفعاله. منتهى المطلب، ج ١، ص ٣١٣.

وفي المرأة: «لعل النهي عن إدخال الرجل ولده الحمام مختص بما إذا كان أحدهما أو كلاهما بغير منزر، وأما ذكره الصدوق فيرد عليه أنه عليه السلام قرر دخول سدير وأبيه وجده الحمام، ولم يكونوا معصومين إلا أن يقال: التقرير على المكروه لا يدل على عدم كونه مكروهاً».

١٢. الفقيه، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٥٢، معلقاً عن حنان بن سدير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٩، ح ٥١٢٦: الوسائل، ج ٢، ص ٨٢، ح ١٥٥٣؛ وفيه، ص ٣٩، ح ١٤١٥، ملخصاً: البحار، ج ٤٦، ص ١٤١، ح ٢٤.

١. في «ن، بح، بن، جت» والوسائل: «وطلى». وفي «بف»: «وطلي». وفي الوافي: - «وأطلي».

٢. في «م، بن، جد» والوسائل: - «إليه».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «قد أطلت».

٤. في «بح»: «وأطليت».

٥. في «ن» والوسائل: «فقال».

٦. في «بف»: «يا محمد». وفي الوافي والوسائل: «يا با محمد».

٧. في «بح» والوافي: + «فإنه طهور». ٨. في «جت»: «فقلت».

٩. في «بن»: «قال».

١٠. راجع: الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجَمُّلِ، باب النورة، ح ١٢٨١٠ و ١٢٨١٤؛ باب الإبط، ح ١٢٨٢٦. الوافي، ج ٦، ص ٦١٧، ح ٥٠٦٢: الوسائل، ج ٢، ص ١٣٦، ح ١٧٢٩.

١٢٧٧٣ / ١٠. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَلِّمْ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَإِنَّهُ فِي الصَّدْرِ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، وَجَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَلْقَاكَ مُنْذُ حِينٍ لِأَسْأَلَكَ عَنْ أَشْيَاءَ. فَقَالَ^٢: «سَلْ مَا بَدَا لَكَ».

قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي الْحَمَامِ؟

قَالَ: «لَا تَدْخُلِ الْحَمَامَ إِلَّا بِمِزْرٍ، وَغُضَّ بَصْرُكَ، وَلَا تَغْتَسِلَ مِنْ غُسَالَةٍ^٣ مَاءٍ^٤ الْحَمَامِ؛ فَإِنَّهُ يُغْتَسَلُ فِيهِ مِنَ الزَّنَى، وَيُغْتَسَلُ فِيهِ وَلَدُ الزَّنَى، وَالتَّائِبُ لَنَا أَهْلُ الْبَيْتِ، وَهُوَ شَرُّهُمْ^٥».

١٢٧٧٤ / ١١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخِمَلَ لَحْمًا، فَلْيَدْخُلِ الْحَمَامَ^٧ يَوْمًا وَيَغِيبْ^٨ يَوْمًا، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٢. في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوافي: «قال».

٣. في «ن»: «بغسالة». ٤. في «بح، بن»: «ماء».

٥. في المرأة: «يدلّ ظاهراً على نجاسة سؤر الناصب كما هو المشهور بين الأصحاب، وعلى نجاسة ولد الزنى، كما حكى عن المرتضى. وأما غسالة الغسل من الزنى فلمرجوحية الغسالة، وكونه من الزنى علاوة لخيشه وقذارته، أو لكون الغسل مشتملاً على إزالة المنى، وكونه من الزنى علاوة، ويمكن ابتناؤه على نجاسة عرق الجنب في الحرام. والوجهان الأولان جاريان في ولد الزنى على المشهور من طهارته إذا أظهر الإسلام».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١١٤٣، بسند آخر عن أبي الحسن الأول عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الطهارة، باب ماء الحمام والماء الذي تسخنه الشمس، صدر ح ٣٨٦٥؛ وعلى الشرائع، ص ٢٩٢، ذيل ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلها من قوله: «ولا تغتسل من غسالة ماء الحمام» مع اختلاف يسير. والوافي، ج ٦، ص ٥٩٤، ح ٥٠٠٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٢١٩، ح ٥٥٨، من قوله: «ولا تغتسل من غسالة ماء الحمام»؛ وفيه، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٤١٨، وتام الرواية هكذا: «ولا تدخل الحمام إلا بميزر وغض بصرك»؛ وفيه، ج ٣، ص ٤٤٨، ح ٤١٣٥، من قوله: «ولا تغتسل من غسالة ماء الحمام».

٧. السند معلق سابقه.

٨. في «بح»: «ويغيب».

٩. في «بف»: «+ فضمن».

يَضْمَرُ^١، وَكَانَ كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَلْيَدْخُلِ الْحَمَّامَ^٢ كُلَّ يَوْمٍ^٣.

١٢/١٢٧٧٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَطْلِي بِالنُّورَةِ، فَيَجْعَلُ لَهُ الدَّقِيقَ بِالزَّيْتِ يَلْتَهُ^٤

بِهِ^٥، فَيَمْسَحُ^٦ بِهِ بَعْدَ النُّورَةِ لِيَقْطَعَ رِيحَهَا عَنْهُ^٧؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ»^٨.

١٣/١٢٧٧٦. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام وَقَدْ تَذَلَّكَ بِدَقِيقٍ مَلْتَوٍ بِالزَّيْتِ، فَقُلْتُ لَهُ^٩: إِنَّ النَّاسَ

يَكْزَهُونَ ذَلِكَ.

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^{١٠}.

١٤/١٢٧٧٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ:

١. الضمر - بالضم وبضمتين -: الهزال. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٠٢ (ضمر).

٢. في «م» جده: - «الحمام».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٧، ح ٥٠٣٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٢، ح ١٣٩٣.

٤. في «م» بن، جده والوافي والوسائل التهذيب والاستبصار: - «له».

٥. في الوافي والتهذيب والاستبصار: «يلته». ويلت به: أي خلطه وبله به. أنظر: المصباح المنير، ص ٥٤٩ (لت).

٦. في «م» بف، جده: - «به».

٧. في «بع» وحاشية «جت» والوافي والتهذيب والاستبصار: «يتمسح».

٨. في الوافي والتهذيب والاستبصار: - «عنه».

٩. التهذيب، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٤٢؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٥٥، ح ٥٣٦، بسندهما عن عبد الرحمن بن

الحجاج الوافي، ج ٦، ص ٦٢٦، ح ٥٠٩١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧٨، ح ١٥٣٨.

١٠. في «بع»: - «له».

١١. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٦، ح ٥٠٩٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧٨، ح ١٥٣٩.

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ التَّدْلِكِ بِالدَّقِيقِ بَعْدَ النُّورَةِ؟
فَقَالَ^١: «لَا بَأْسَ».

قُلْتُ: يَزْعُمُونَ أَنَّهُ إِسْرَافٌ.

فَقَالَ: «لَيْسَ فِيهَا أَضْلَحُ^٢ الْبَدَنِ إِسْرَافٌ؛ إِنِّي^٣ رَجَمًا أَمَرْتُ بِالنَّقْيِ^٤، فَبُيِّنْتُ لِي
بِالزَّيْتِ، فَأَتَدَلُّكَ بِهِ؛ إِنَّمَا الْإِسْرَافُ فِيَمَا أَتْلَفَ الْمَالَ، وَأَضَرَ بِالْبَدَنِ»^٥.

١٢٧٧٨ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي الرَّجُلِ يَطْلِي، وَيَتَدَلُّكَ بِالزَّيْتِ وَالدَّقِيقِ،

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^٦.

١٢٧٧٩ / ١٦. عَلِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٨، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَسْلَمَ الْجَبَلِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في «ن، بح، بف» والوافي: «قال».

٢. في «م، بن، جت، جد»: «إني».

٣. في «م، بن، جت، جد»: «إني».

٤. «التَّقْيِ»، كُفِّي: الْخَوَارِ. وَالْخَوَارِ - بَضْمُ الْحَاءِ وَشَدُّ الْوَاوِ وَفَتْحُ الرَّاءِ -: الدَّقِيقُ الْأَبْيَضُ، وَهُوَ لِبَابِ الدَّقِيقِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ٢، ص ١٧٥٦ (نقي)؛ وج ١، ص ٥٣٩ - ٥٤٠ (حور).

وفي الوافي: «ولعل المراد به هاهنا الحنطة المنخولة ناعماً، وكانوا يتدلكون بالنخالة بعد النورة ليقطع ريحها».

٥. الكافي، كتاب الزكاة، باب فضل القصد، ضمن ح ٦٢١٦، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن عثمان بن عيسى، عن إسحاق بن عبدالعزيز، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١١٦٠، بسنده عن أبي عبد الله البرقي، عن عثمان بن عيسى، عن إسحاق بن عبد العزيز، عن رجل ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ١، ص ١٢١، ذكره في ذيل ح ٢٦٨، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٥، ح ٥٠٨٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧٨، ح ١٥٤١.

٦. في «ن»: «به».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٦٦، ح ٥٠٨٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧٨، ح ١٥٤٠.

٨. ورد الخبر في المحاسن - وهو لأحمد بن محمد بن خالد البرقي - ص ٣١٢، ح ٢٧، عن أبي سمينة عن ابن

أَبِي حَمْزَةَ^١، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنَّا لَنَسَافِرُ، وَلَا يَكُونُ مَعَنَا نُخَالَةٌ^٢، فَتَنْتَذِلُكَ بِالذَّقِيقِ.
فَقَالَ: «لَا بَأْسَ^٣، إِنَّمَا الْفَسَادُ فِيمَا أَضَرَّ بِالْبَدَنِ وَأَتْلَفَ الْمَالَ، فَأَمَّا مَا أَضْلَحَ الْبَدَنَ
فَإِنَّهُ لَيْسَ بِفَسَادٍ؛ إِنِّي^٤ رُبَّمَا أَمَرْتُ غُلَامِي، فَلَتْ^٥ لِي النَّقْيُ بِالرَّيْتِ، فَأَتَذَلُّكَ^٦ بِهِ»^٨.
١٧/١٢٧٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ:
خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِنَ الْحَمَّامِ، فَتَلَبَّسَ^٩ وَتَعَمَّمَ، فَقَالَ لِي: «إِذَا خَرَجْتَ مِنَ
الْحَمَّامِ فَتَعَمَّمْ».

قَالَ: فَمَا^{١٠} تَرَكْتُ الْعِمَامَةَ عِنْدَ خُرُوجِي مِنَ الْحَمَّامِ فِي شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ^{١١}.

١٨ / ١٢٧٨١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلُبِي، فَيَبُولُ وَهُوَ قَائِمٌ؟

«أَسْلَمَ الْجَبَلِي. وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ - وَهُوَ أَبُو سَمِينَةَ - عَنْ
مُحَمَّدَ بْنِ أَسْلَمَ [الْجَبَلِي] فِي بَعْضِ الْأَسْنَادِ. وَأَمَّا رِوَايَةُ أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ أَسْلَمَ هَذَا مُبَاشَرَةً فَلَمْ تُثَبِّتْ. رَاجِعْ: مُعْجَمُ
رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١٦، ص ٤٨٧.

٢. النُخَالَةُ: قَشْرُ الْحَبِّ. الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٩٧ (نُخِل).

٣. فِي الْمَحَاسِنِ: «وَبِذَلِكَ».

٤. فِي الْمَحَاسِنِ: «وَيَكُونُ».

٥. فِي «بَن»: «وَأَنِّي».

٦. فِي «بَف، جَت»: «وَالْمَحَاسِنِ ثُمَّ أَتَذَلُّكَ».

٨. الْمَحَاسِنُ، ص ٣١٢، كِتَابُ الْعُلَلِ، ح ٢٨، عَنْ أَبِي سَمِينَةَ، عَنْ ابْنِ أَسْلَمَ الْجَبَلِي. الْوَافِي، ج ٦، ص ٦٢٦،

ح ٥٠٩٠: «الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٥٤٢. ٩. فِي «بَف، جَت»: «فَلَبَسَ». وَفِي «جَد»: «تَلَبَّسَ».

١٠. فِي «بَف، جَت»: «فَقَالَ مَا» بَدَلَ «قَالَ: فَمَا».

١١. فِي «بَف، جَت»: «شِتَاءٌ وَلَا صَيْفًا» بَدَلَ «فِي شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ».

١٢. الْفَقِيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٤٦، مَرْسَلًا، مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرٍ. الْوَافِي، ج ٦، ص ٦٠٩، ح ٥٠٤٣: «الْوَسَائِلُ، ج ٢،
ص ٥٤، ح ١٤٦٠».

قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ»^١.

١٩ / ١٢٧٨٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التِّيمِيِّ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ،

عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: أَلَا

١. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٢، ح ٥٠٧٩؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٥٢، ح ٩٣٣؛ وج ٢، ص ٧٧، ح ١٥٣٦.

٢. علي بن الحسن التيمي هو علي بن الحسن بن علي بن فضال - كما تقدّم غير مرّة - وقد وردت رواية محمد بن يحيى عن علي بن الحسن هذا بعناونه المختلفة، من علي بن الحسن بن علي، وعلي بن الحسن بن فضال، وعلي بن الحسن التيملي وعلي بن الحسن التيمي. لكن لم يثبت رواية علي بن الحسن هذا عن محمد بن أبي حمزة مباشرة في شيء من الأسناد. والمتوسط بينه وبين محمد بن أبي حمزة هو أيوب بن نوح، إلا أنّ هذا الارتباط الروائي - أي رواية علي بن الحسن المراد به ابن فضال، عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي حمزة - لا يوجد في أسناد الكافي إطلاقاً، فيستبعد القول بصحّة عنوان علي بن الحسن التيمي وأنّ الواسطة بينه وبين محمد بن أبي حمزة ساقطة من السند.

هذا، وعلي بن الحسن الراوي عن محمد بن أبي حمزة في الأسناد والطرق، هو علي بن الحسن الطاطري. راجع: رجال النجاشي، ص ١٥٩، الرقم ٤٢٠، ص ٤٥٩، الرقم ١٢٥٣؛ الفهرست للطوسي، ص ٩٨، الرقم ١٣٣؛ تفسير فرات، ص ٤٢٥، ح ٥٦٢؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٧٠ - ٥٧١. فلذا يبدو إلى الرأي أنّ الأصل في العنوان كان علي بن الحسن، والمراد به الطاطري، لكنّه فُسر في هامش بعض النسخ بالتيمي، ثمّ أدرج التفسير في المتن سهواً بتوهم سقوطه منه فحصل الالتباس، إلا أنّ هذا الاحتمال يواجه إشكالاً وهو أنّ محمد بن يحيى لا يروي عن علي بن الحسن الطاطري مباشرة، والمتوسط بينهما في أكثر الأسناد هو سلمة بن الخطاب، كما في الكافي، ح ٤١٦٨ و ٧٦٨٥ و ٧٦٩٣ و ٧٧٠٦ و ١٠٢٩٦ و ١٠٢٩٩. وهذا الإشكال يمكن دفعه بالقول بسقوط الواسطة بين محمد بن يحيى وعلي بن الحسن.

ثمّ إنّّه وردت في التهذيب، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٤٦٨، رواية محمد بن غالب عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن أبي حمزة، لكنّ الظاهر في ذاك السند أيضاً زيادة «بن فضال» وأنّ المراد من علي بن الحسن هو الطاطري؛ فقد روى محمد بن عبد الله بن غالب - وهو المراد من محمد بن غالب في سند التهذيب - عن علي بن الحسن الطاطري في عددٍ من الأسناد والطرق. راجع: رجال النجاشي، ص ١٠٢، الرقم ٢٥٤؛ و ص ١٥٨، الرقم ٤١٧؛ و ص ١٦٤، الرقم ٤٣٢؛ و ص ١٦٨، الرقم ٤٤٥؛ و ص ١٧٣، الرقم ٤٥٦؛ و ص ٢١٥، الرقم ٥٦٠؛ و ص ٢٤٩، الرقم ٦٥٦؛ و ص ٢٩٢، الرقم ٧٨٧؛ و ص ٢٩٢، الرقم ٨١٥؛ و ص ٣٠٨، الرقم ٨٤١؛ و ص ٣٦٩، الرقم ١٠٠٤؛ و ص ٤٥٨، الرقم ١٢٤٧. والحاصل من جميع ما مرّ أنّ قيد «التيمي» في السند زائد، والمراد من علي بن الحسن هو الطاطري، لكنّ الواسطة بينه وبين محمد بن يحيى ساقطة.

لَا يَسْتَلْقِينَ أَحَدَكُم فِي الْحَمَّامِ؛ فَإِنَّهُ يُذِيبُ^١ شَحْمَ الْكُلَيْتَيْنِ، وَلَا يَذُلْكَنَّ رِجْلَيْهِ بِالْخَرْفِ؛ فَإِنَّهُ يُوْرِثُ الْجَذَامَ.^٢

١٢٧٨٣ / ٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، قَالَ:

كُنَّا جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا دَخَلْنَا الْحَمَّامَ، فَلَمَّا خَرَجْنَا لَقِينَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَنَا: «مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتُمْ؟» فَقُلْنَا لَهُ: مِنَ الْحَمَّامِ، فَقَالَ: «أَنْقَى اللَّهُ غَسْلَكُمْ».

فَقُلْنَا لَهُ^٣: جَعَلْنَا فِذَاكَ، وَإِنَّا جِئْنَا مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ الْحَمَّامَ، فَجَلَسْنَا لَهُ حَتَّى خَرَجَ، فَقُلْنَا لَهُ: أَنْقَى اللَّهُ غَسْلَكَ، فَقَالَ: «طَهَّرَكُمُ اللَّهُ».^٤

١٢٧٨٤ / ٢١. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ

النُّهَاقِنْدِيِّ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ^٦، عَنْ أَبِي مَرْزُومٍ الْأَنْصَارِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْحَمَّامِ، فَلَقِيَهُ إِنْسَانٌ، فَقَالَ^٧: طَابَ اسْتِحْمَامُكَ، فَقَالَ: «يَا لَكُعٌ^٨، وَمَا تَصْنَعُ بِالْإِسْتِ هَاهُنَا؟» فَقَالَ: طَابَ حَمِيمُكَ،

١. في «م»: «يذهب».

٢. فقه الرضا ﷺ، ص ٨٤، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٥، ح ٥٠٢٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٤، ح ١٤٦١.

٣. في «بف»: «- له».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٩، ح ٥٠٤٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٩، ح ١٤٧٧؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٦، ح ٦٧.

٥. في «م»، ن، جد، والوسائل والبحار: «النُّهَاقِنْدِيِّ».

٦. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جد، وحاشية «جت» والوافي والوسائل. وفي «جت» والمطبوع والبحار: «عبد الرحمن بن حماد».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فَإِنَّ المتكرر في الأسناد رواية إبراهيم بن إسحاق [الأحمر] - وهو متحّد مع النُّهَاقِنْدِيِّ - عن عبد الله بن حماد. وما ورد في التهذيب، ج ٧، ص ١٦٣، ح ٧٢٤، من رواية محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الرحمن بن حماد، فقد ورد الخبر في الكافي، ح ٩٢٧٠، وفيه «عبد الله بن حماد» بدل «عبد الرحمن بن حماد». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٤٤-٤٤٧.

٧. في الوسائل: «+ له».

٨. اللُّكُع - كَصُرْد - اللثيم، والعبد، والأحمق، ومن لا يتَّجِه لمنطق ولا غيره. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠١٩ (لكع).

٩. في المرأة: «قوله ﷺ: بالإست» أي لا مناسبة لحروف الطلب هاهنا بعد الخروج من الحمام، مع استهجان

فَقَالَ: «أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ الْحَمِيمَ^١ الْعَرَقُ؟» قَالَ: فَطَابَ^٢ حَمَامُكَ، قَالَ^٣: «وَإِذَا^٤ طَابَ حَمَامِي، فَأَيُّ شَيْءٍ لِي؟ وَلَكِنْ^٥ قُلْ: طَهَّرَ^٦ مَا طَابَ مِنْكَ، وَطَابَ مَا طَهَّرَ مِنْكَ^٧»^٨.

٥٠١/٦ ١٢٧٨٥ / ٢٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ السَّدُوسِيِّ، عَنْ بَشِيرِ النَّبَالِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْحَمَامِ؟ فَقَالَ: «تُرِيدُ الْحَمَامَ؟» قُلْتُ^٩: نَعَمْ.

قَالَ^{١٠}: فَأَمَرَ^{١١} بِإِسْخَانِ الْحَمَامِ^{١٢}، ثُمَّ دَخَلَ، فَاتَّزَرَ بِإِزَارٍ، وَغَطَّى^{١٣} رُكْبَتَيْهِ وَسَرَّتَهُ، ثُمَّ

أَمَرَ صَاحِبَ الْحَمَامِ، فَطَلَى مَا كَانَ خَارِجاً مِنْ^{١٤} الْإِزَارِ، ثُمَّ قَالَ: «اخْرُجْ عَنِّي» ثُمَّ طَلَى^{١٥}

هُوَ مَا تَحْتَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا فَاغْلُ»^{١٦}.

١٢٧٨٦ / ٢٣. سَهْلٌ^{١٧} رَفَعَهُ، قَالَ:

«لفظ الاست بمعناه الآخر».

١. «الحميم» الماء الحارّ والحميم: العرق. وقد استحمّ، أي عرق. الصحيح، ج ٥، ص ١٩٠٥ (حمم).

٢. في «م»، ن، بن، جت، جد، والوسائل والبحار: «طاب».

٣. في «بن، جت»: «فقال». ٤. في «بف»: «فإذا».

٥. في «ن، بن»: «ولكن». ٦. في «جد»: «قد طهر».

٧. في المرأة: قوله عليه السلام: طهر، أي طهر الله عن المعاصي «ما طاب منك»، أي نفسك وقلبك، وطيب عن العلل والأمراض أو عن المعاصي «ما طهر منك» بالغسل.

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٧؛ مراسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦١٠، ح ٥٠٤٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٩، ح ١٤٧٨؛ البحار، ج ٤٤، ص ١١١، ح ٥.

٩. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوافي والوسائل، ح ١٤٠٤ و ١٤٩٥. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقلت». ١٠. في «ن» والوسائل، ح ١٤٠٤: «قال».

١١. في «بح»: «فأمره». ١٢. في الوسائل، ح ١٤٠٤: «الماء».

١٣. في الوسائل، ح ١٤٠٤: «فغطى». ١٤. في «بح، بف، جت»: «خارج» بدل «خارجاً من».

١٥. في «ن، بح، بف، جت» والوافي: «فطلّى» بدل «ثم طلى».

١٦. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٢، ح ٥٠٨١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٤٠٤؛ و ص ٦٧، ح ١٥٠٣؛ وفيه، ص ٤٦، ح ١٤٩٥، إلى قوله: «ثم دخل».

١٧. في «ن، بح، بف، جت»: «+ بن زياد».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا يَدْخُلُ الرَّجُلُ مَعَ ابْنِهِ الْحَمَامَ، فَيَنْظُرَ إِلَى عَوْرَتِهِ»^٢.

١٢٧٨٧ / ٢٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ السُّحْتِ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا تَتَكَّ فِي الْحَمَامِ؛ فَإِنَّهُ يُذِيبُ شَحْمَ الْكَلْبَتَيْنِ، وَلَا تُسْرَخُ فِي الْحَمَامِ؛ فَإِنَّهُ يَرْفُقُ الشَّعْرَ، وَلَا تُغْسِلُ رَأْسَكَ بِالطِّينِ؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِالْغَيْرَةِ، وَلَا تَتَذَلَّكُ بِالْخَرْفِ^٣؛ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ، وَلَا تَمْسَحَ وَجْهَكَ بِالْإِزَارِ؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِمَاءِ الْوُجْهِ»^٤.

١٢٧٨٨ / ٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ بِطِينِ مِصْرَ^٦؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِالْغَيْرَةِ^٧، وَيُورِثُ الدِّيَانَةَ»^٨.

ثم إنَّ السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدَّة من أصحابنا.

١. في «بح»: «أبيه».

٢. في الوافي: «كَأَنَّ الْمُرَادَ الدَّخُولَ مَعَهُ بِلَا مَثَرٍ، كَمَا يَشْعُرُهُ تَفْرِيعُ النَّظَرِ، فَإِذَا انْتَرَا فَلَا بَأْسَ».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٥٩٤، ح ٥٠٠٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٦، ح ١٤٦٧.

٤. في الفقيه: «يَسْمَحُ الْوَجْهَ. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ».

٥. في حاشية «جد»: «بِالْعَزَةِ».

٦. في «جت» والوافي والفقيه: «وَلَا تَذَلَّكُ».

٧. في «بح»: «بِالْخَرْقِ».

٨. الفقيه، ج ١، ص ١١٦، ح ٢٤٣، مرسلاً، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٣، ح ٥٠٢٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٤٣١.

٩. في الكافي، ح ١٢١٩٥: «وَالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً».

١٠. في الكافي، ح ١٢١٩٥: «قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَذَكَرَ مِصْرَ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَأْكُلُوا فِي فَخَّارِهَا وَبَدَلْ» قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

١١. في الكافي، ح ١٢١٩٥: «بَطِينُهَا» بدل «بَطِينِ مِصْرَ».

١٢. في حاشية «م»، «جد»: «بِالْعَزَةِ».

١٣. الكافي، كتاب الأشربة، باب الأواني، ح ١٢١٩٥. وفي تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٨٢، ضمن الحديث، عن أبيه،

٢٦ / ١٢٧٨٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي عليه السلام، قَالَ: «الْعَوْرَةُ عَوْرَتَانِ: الْقَبْلُ، وَالذُّبُرُ، فَأَمَّا الذُّبُرُ^١ فَمَسْتُورٌ^٢ بِالْأَلْيَتَيْنِ^٣، فَإِذَا سَتَرْتَ الْقَضِيبَ وَالْبَيْضَتَيْنِ، فَقَدْ سَتَرْتَ الْعَوْرَةَ^٤.
● وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فَأَمَّا الذُّبُرُ فَقَدْ سَتَرْتَهُ الْأَلْيَتَانِ، وَأَمَّا الْقَبْلُ فَاسْتَرَهُ بِيَدِكَ^٥».

٢٧ / ١٢٧٩٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةٍ مَنْ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ مِثْلَ نَظَرِكَ إِلَى عَوْرَةِ الْجِمَارِ^٦».

٢٨ / ١٢٧٩١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

«مع اختلاف يسير. قرب الإسناد، ص ٣٧٦، ضمن ح ١٣٣٠، بسند آخر. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٠٤، ذيل ح ٧٣، عن علي بن أسباط، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٣، ح ٥٠٢٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٨، ح ١٤٧٣.

١. في «م، ن، ب، ي، ج، د» والتهذيب: «والدبر» بدل «فأما الدبر».
٢. هكذا في «ب، ج، ح» والوافي. وفي بعض النسخ والمطبوع والتهذيب: «مستور».
٣. في «ب، ج، ح»: «+ وأما القبل فاستره بيدك».
٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١١٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أبي يحيى الواسطي. الوافي، ج ٦، ص ٥٩٨، ح ٥٠١٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤، ذيل ح ١٤٠١.
٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «وأما».
٦. الوافي، ج ٦، ص ٥٩٨، ح ٥٠١٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٤٠٢.
٧. في المرأة: «يظهر من المؤلف وابن بابويه رحمهما الله القول بمدلول الخبر، ويظهر من الشهيد وجماعة عدم الخلاف في التحريم مطلقاً».
٨. الفقيه، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٣٦، مرسلاً، مع زيادة في أوله. الوافي، ج ٦، ص ٥٩٦، ح ٥٠٠٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٣٥، ح ١٤٠٥.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيْتَجَرَّدُ الرَّجُلُ عِنْدَ صَبِّ الْمَاءِ تَرَى عَوْرَتَهُ، أَوْ يَصْبُ عَلَيْهِ الْمَاءُ، أَوْ يَرَى هُوَ عَوْرَةَ النَّاسِ؟

فَقَالَ^٢: «كَانَ أَبِي يَكْزُرُهُ^٣ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ^٤».

٢٩ / ١٢٧٩٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رِفَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ خَلِيلَتَهُ الْحَمَّامُ^٥».

٣٠ / ١٢٧٩٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَزُورُ خَلِيلَتَهُ إِلَى الْحَمَّامِ^٦».

٣١ / ١٢٧٩٤. عَنْهُ^٧، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. فِي حَاشِيَةِ «جَت»: «عَلَيْهَا». ٢. فِي «م»، بِن، جَد، وَحَاشِيَةِ «جَت» وَالْوَسَائِلُ: «قَالَ».

٣. فِي الْمَرْأَةِ: «قَوْلُهُ عليه السلام: كَانَ أَبِي يَكْرَهُ، حَمَلَ عَلَى الْحَرَمَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ أَنَّهُ قَدْ يَرَى أحياناً».

٤. الْوَاقِفِي، ج ٦، ص ٥١٤، ح ٤٨٢٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٣٣، ح ١٣٩٧.

٥. فِي «بَف»: «فَلَا يَرْسِلُ». ٦. فِي «بَف»: «+» إِلَى.

٧. فِي الْمَرْأَةِ: «حَمَلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَدْعَ إِلَيْهِ الْفُرُوسَةُ كَمَا فِي الْبِلَادِ الْحَازَةِ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا بَعَثَهَا إِلَى الْحَمَّامَاتِ لِلتَّنَزُّهِ وَالتَّفَرُّجِ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَدْخُلُونَ الْحَمَّامَ مَعًا مِنْ غَيْرِ تَنَاقُوبٍ».

٨. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٣، ضَمِنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ١؛ وَالْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤٢٤، الْمَجْلِسُ ٦٦، ضَمِنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَفِيهِمَا هَكَذَا: «وَنَهَى أَنْ يَدْخُلَ الرَّجُلُ خَلِيلَتَهُ إِلَى الْحَمَّامِ». الْوَاقِفِي، ج ٦، ص ٥٩٢، ح ٤٩٩٦؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٤٤٣.

٩. لَمْ تَرُدْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي «بَف».

١٠. الْخُصَالُ، ص ١٦٣، بَابُ الثَّلَاثَةِ، ذِيلُ ح ٢١٥، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، الْفَقِيه، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٤٠، مَرسلًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِي، ج ٦، ص ٥٩٢، ح ٤٩٩٧؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٤٤٤.

١١. الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ.

يَقْطِينِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي الْحَمَّامِ، وَأُنَكِّحُ؟
قَالَ: «لَا بَأْسَ»^١.

٣٢ / ١٢٧٩٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام: أَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَنْهَى^٢ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْحَمَّامِ؟
فَقَالَ^٣: «لَا، إِنَّمَا نَهَى^٤ أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ وَهُوَ عَزِيزَانٌ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ إِزَارٌ فَلَا
بَأْسَ»^٥.

٣٣ / ١٢٧٩٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْخَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي الْحَمَّامِ إِذَا كَانَ يُرِيدُ
بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، وَلَا يُرِيدُ يَنْظُرَ كَيْفَ صَوْتُهُ»^٦.

٣٤ / ١٢٧٩٧. بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ ابْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ ابْنِ

أَبِي يَعْقُوبٍ:

١. الفقيه، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٣٤، معلقاً عن علي بن يقطين؛ التهذيب، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١١٥٥، بسنده عن علي

بن يقطين، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٥، ح ٥٠٣٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٤٣٧.

٢. في «م»: «نهى».

٣. هكذا في «م»، بن، جت، جد، والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٤. في «بح، جت» وحاشية «جت» والوافي: «ينهى».

٥. الفقيه، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٣٣، معلقاً عن محمد بن مسلم. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١١٦٥، بسند آخر من

دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الخصال، ص ٣٥٧، باب السبعة، ح ٤٢. الوافي،

ج ٦، ص ٦٠٥، ح ٥٠٢٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٤٣٥.

٦. فقه الرضا عليه السلام، ص ٨٤، هكذا: «ولا بأس بقراءة القرآن في الحمام ما لم ترد به الصوت». الوافي، ج ٦،

ص ٦٠٥، ح ٥٠٢٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٧، ح ١٤٣٦.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «لَا تَضْطَجِعْ^٢ فِي الْحَمَّامِ؛ فَإِنَّهُ يُذِيبُ^٣ شَحْمَ الْكُلَيْتَيْنِ»^٤.

٣٥/١٢٧٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عُمِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ بَعْضِ مَنْ حَدَّثَهُ:

أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام كَانَ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ».

قَالَ: فَدَخَلَ ذَاتَ يَوْمٍ^٥ الْحَمَّامَ فَتَنَوَّرَ، فَلَمَّا أَنْ^٦ أُطِيقَتِ الثُّورَةُ عَلَى بَدَنِهِ أَلْقَى ٥٠٣/٦ الْمِئْزَرَ، فَقَالَ لَهُ مُوَلَّى لَهُ^٧: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، إِنَّكَ لَتَوْصِينَا بِالْمِئْزَرِ وَلَزُومِهِ، وَقَدْ أَلْقَيْتَهُ عَنْ نَفْسِكَ؟

فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الثُّورَةَ قَدْ أُطِيقَتِ الْعَوْرَةُ»^٨.

٣٦/١٢٧٩٩. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَدْخُلُ الرَّجُلُ مَعَ ابْنِهِ الْحَمَّامَ، فَيَنْظُرَ إِلَى عَوْرَتِهِ».

وَقَالَ: «لَيْسَ لِلْوَالِدَيْنِ أَنْ يَنْظُرَا إِلَى عَوْرَةِ الْوَلَدِ، وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى

١. في «ن»، «بع»، «بف»، «بن»، «جت»: «قال».

٢. في «م»، «جد»، «وحاشية جت»: «يذهب».

٣. علل الشرائع، ص ٢٩٢، ضمن ح ١، بسند آخر. فقه الرضا عليه السلام، ص ٨٤، وفيهما مع اختلاف بسير الوافي، ج ٦، ص ٦٠٥، ح ٥٠٢٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٤٦٢.

٤. في «ن»، «بع»، «بف»، «وحاشية جت» والوافي: «هو».

٥. في «جد»: «بأن». وفي الوسائل: «وأن».

٦. في «م»: «وله».

٨. راجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الحمام، ح ١٢٧٦٦ ومصادره. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٥، ح ٥٠٢٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٤٦٢.

٩. في «بف»: «إلى».

عَوْرَةِ الْوَالِدِ.

وَقَالَ^١: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاطِرَ وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ فِي الْحَمَامِ بِلَا مِثْرٍ»^٢.

٣٧/١٢٨٠٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ الْحَمَامَ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ الْحَمَامِ: أَخْلِيهِ لَكَ؟

فَقَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ، الْمُؤْمِنُ أَخَفُّ مِنْ ذَلِكَ»^٣.

٣٨ / ١٢٨٠١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْحَمَامِ خَرْقَةً^٤، فَحَكَ بِهَا جَسَدَهُ،

فَأَصَابَهُ الْبَرَصُ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ؛ وَمَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي قَدْ اغْتَسَلَ فِيهِ،

فَأَصَابَهُ الْجَذَامُ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: فَقُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ﷺ: إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ فِيهِ

شِفَاءً مِنَ الْعَيْنِ.

فَقَالَ: «كَذَّبُوا، يَغْتَسِلُ فِيهِ الْجُنُبُ مِنَ الْحَرَامِ، وَالزَّانِي، وَالنَّاصِبُ الَّذِي هُوَ^٥

١. في «بح»: «قال» بدون الواو.

٢. تحف العقول، ص ١٣، عن النبي ﷺ؛ فقه الرضا ﷺ، ص ٨٤، وفيهما من قوله: «لعن رسول الله ﷺ» مع اختلاف

يسير. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٩، ح ٤٩٦٨. الوافي، ج ٦، ص ٥٩٣، ح ٥٠٠١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٦،

ح ١٤٦٦.

٣. في الوافي: «يعني أنَّ المؤمن أخفُّ مؤنة من أن يخرج له الناس من الحمام كما يصنع للمكتبرين، فيكون كلاً

عليهم وتقبلاً على قلوبهم».

٤. الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٤٩، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦٠١، ح ٥٠٢٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٥٧، ح ١٤٧١؛

البحار، ج ٤٧، ص ٤٧، ح ٦٩.

٥. في «بح، بف، وحاشية «جت»: «خرقه».

٦. في «بح، بف»: «وهو» بدل «الذي هو».

شَرَهُمَا، وَكُلُّ خَلْقٍ^١ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، ثُمَّ يَكُونُ فِيهِ^٢ شِفَاءٌ مِنَ الْعَيْنِ^٣؟ إِنَّمَا شِفَاءُ الْعَيْنِ قِرَاءَةُ الْحَمْدِ وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَالْبَحْوَ بِالْقَسْطِ^٤، وَالْمَرْءُ وَاللَّبَّانِ^٥.

٤٤ - بَابُ غَسْلِ الرَّأْسِ

١٢٨٠٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السَّمْطِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَالْأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ، وَغَسْلُ الرَّأْسِ
بِالْخِطْمِ^٦ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَيَزِيدُ فِي الرِّزْقِ^٧».

١. في (م، ن، بن، جت، جد، والوسائل، ج ١): «خلق».

٢. في (بح، بف): «فيه».

٣. في الوافي: «يقال: أصابت فلاناً عين: إذا نظر إليه عدو أو حسد، فأثرت فيه فمرض بسببها. وفي الحديث: «العين حق». وعطف الزاني على الجنب من الحرام من قبيل عطف الخاص على العام، ولذا عذبهما واحداً وثنى البارز في شرهما، وإلا فينبغي «شرهم» كما مر في مثله. «وكل خلق» إمّا معطوف على الجنب، أو على البارز في شرهما».

٤. «القسط» - بالضم -: عود هندي وعربي مدرّ، نافع للكبد جذاً والمغص والدود وحمى الربع شرباً، وللزكام والنزلات والوباء بخوراً. القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢٠ (قسط).

٥. «المرء»: صمغ شجر، وهو دواء نافع للسعال ولسع العقرب ولديدان الأمعاء. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٩ (مر).

٦. «اللبان» - بالضم -: الكندر. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦١٥ (لبن).

٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٠٢، ح ٥٠٢٢؛ الوسائل، ج ١، ص ٢١٩، ح ٥٥٧، من قوله: «من اغتسل من الماء» إلى قوله: «ثم يكون فيه شفاء من العين»؛ وفيه، ج ٢، ص ٥٥، ح ١٤٦٣ إلى قوله: «فلا يلومن إلا نفسه»؛ وفيه، ص ١٥٥، ح ١٧٩٢، من قوله: «إنما شفاء العين»؛ البحار، ج ٩٥، ص ٩٠، ح ٩؛ وفيه، ج ٩٢، ص ٢٦٠، ح ٥٥، من قوله: «إنما شفاء العين».

٨. في الكافي، ح ١٢٧٢٧: «+ كل جمعة». وفي الكافي، ح ٥٤٤٩: «+ يوم الجمعة».

٩. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب قصّ الأظفار، ح ١٢٧٢٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن طلحة، عن أبي عبد الله عليه السلام. ثواب الأعمال، ص ٣٦، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، من قوله: «وغسل الرأس» مع زيادة في آخره. الكافي، كتاب الصلاة، باب التزيّن يوم الجمعة، ح ٥٤٤٩، بسند

١٢٨٠٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ

ابْنِ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^ع، قَالَ: «غَسَلَ الرَّأْسَ بِالْخِطْمِيِّ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَمَانٌ مِنَ الْبَرَصِ وَالْجُنُونِ»^٢.

١٢٨٠٤ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^ع، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^ع: «غَسَلَ الرَّأْسَ بِالْخِطْمِيِّ يَذْهَبُ بِالْدَّرَنِ، وَيَنْفِي الْأَقْدَاءَ»^٤.

١. آخر، من قوله: «وغسل الرأس» مع زيادة في أوله. ثواب الأعمال، ص ٣٦، ح ١، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «غسل الرأس بالخطمي أمان من الصداق وبراءة من الفقر وطهور للرأس من الحزاز». الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩١، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم^ع، من قوله: «وغسل الرأس». راجع: الكافي، كتاب الزِّي والتجمل، باب قص الأظفار، ح ١٢٧١٨؛ والتهذيب، ج ٣، ص ٢٣٨، ح ٦٣٠؛ وثواب الأعمال، ص ٤٢، ح ٤؛ وتحف العقول، ص ١٠٠، الوافي، ج ٦، ص ٦٣٢، ح ٥١٠٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٠، ح ١٤٨٠.

١. في الكافي، ح ٥٤٥٤: «عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا» بدل «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى».

٢. الكافي، كتاب الصلاة، باب التزَيّن يوم الجمعة، ح ٥٤٥٤، عن عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ. التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢٤، معلقًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩٠، مرسلًا. الوافي، ج ٦، ص ٦٣١، ح ٥١٠٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٤، ح ٩٥٥٧.

٣. السند معلقٌ على سابقه. ويروي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى.

٤. في حاشية «ن»، بـ: «الأقذار». وفي تحف العقول: «وينفي الأقداء» بدل «وينفي الأقذار».

و«الأقذاء»: جمع قَذَى، والقَذَى: جمع قَذَاة، وهو ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن أو سَخ أو غير ذلك. النهاية، ج ٤، ص ٣٠ (قذًا).

٥. الخصال، ص ٦١١، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ آبَائِهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^ع، وتام الرواية فيه: «غسل الرأس يذهب بالدرن وينفي القذاء». الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٣، مرسلًا عن أمير المؤمنين^ع؛ تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين^ع. الوافي، ج ٦، ص ٦٣١، ح ٥١٠٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٠، ح ١٤٨١.

١٢٨٠٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^١، عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ، وَقَلَّمَ^٢ أَظْفَارَهُ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ^٣ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^٤، كَانَ كَمَنْ أَغْتَقَى نَسَمَةً^٥».

١٢٨٠٦ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «غَسَلَ الرَّأْسُ بِالْخِطْمِيِّ نَشْرَةٌ^٦».

١٢٨٠٧ / ٦. عَنْهُ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ بَزُرْجٍ^٩، قَالَ:

١. في «بحر، جت»: «محمد بن الحسن».

هذا، وقد روى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب كتاب موسى بن سعدان، وتكرر في الأسناد رواية محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٤، الرقم ١٠٧٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٥٢، الرقم ٧١٥؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٢٥-٤٢٦. وتقدم الخبر - باختلاف يسير - في الكافي، ح ٥٤٥٠، عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان.

٢. في «م، بف، جد» والوسائل والكافي، ح ٥٤٥٠: «من».

٣. في «بحر، بف، جت» والوافي: «في». وفي حاشية «جت»: «في كل».

٤. في «جت»: «كل جمعة» بدل «يوم الجمعة».

٥. الكافي، كتاب الصلاة، باب التزين يوم الجمعة، ح ٥٤٥٠. وفي التهذيب، ج ٣، ص ٢٣٦، ح ٦٢٣، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٢، ح ٥١٠٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٥٤، ح ٩٥٥٨.

٦. في الوافي: «النشرة بالضم ضرب من الرقية، والمراد أنه تعويد يطرده الشياطين ويدفع الآفات والأمراض، وذلك لأن الشعر مجنّ الشياطين يستترون به ويتولد منه الأمراض السوداء». أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٨٢٨ (نشر).

٧. ثواب الأعمال، ص ٣٦، ذيل ح ٢. بسند آخر. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٢، ح ٥١٠٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦١، ح ١٤٨٢.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٩. هكذا في «م، بف، بن، جت، جد» وحاشية «ن» والوسائل. وفي «ن» والمطبوع: «منصور بن بزرج».

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «غَسَلَ الرَّأْسَ بِالسَّنْدَرِ يَجْلِبُ الرِّزْقُ جَلْبًا»^١.

٥٠٥/٦ ٧/١٢٨٠٨. عَنْهُ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ يَخْيَى الثُّورِيِّ الْعَطَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

«عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رَسُولَهُ صلى الله عليه وآله بِإِظْهَارِ الْإِسْلَامِ وَظَهَرَ الْوُحْيُ، رَأَى قَلَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَثْرَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَاهْتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله هَمًّا شَدِيدًا، فَبَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهِ جَبْرِئِيلَ عليه السلام بِسَدْرٍ مِنْ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى، فَقَسَلَ بِهِ رَأْسَهُ، فَجَلَا بِهِ هَمَّهُ»^٣.

٤٥- بَابُ الثُّورَةِ

١/١٢٨٠٩. عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمِ الْفَرَاءِ، قَالَ:
قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «الثُّورَةُ طَهُورٌ»^٤.

٢/١٢٨١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ،

«ومنصور هذا، هو منصور بن يونس يقال له: بزرج. راجع: رجال الطوسي، ص ٣٠٦، الرقم ٤٥١٠؛ رجال البرقي، ص ٣٩؛ رجال النجاشي، ص ٤١٢، الرقم ١١٠٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٥٩، الرقم ٧٣١.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٥، مرسلًا عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦٣٣، ح ٥١٠٨؛

الوسائل، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٤٨٧. ٢. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٣. في «بح، جت»: «رسول الله». ٤. في «ن»: «فظهر».

٥. في «بح، بف»: «إليه». ٦. في «بف»: «به».

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٤، مرسلًا من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام. وتام الرواية فيه: «إنَّ رسول

الله صلى الله عليه وآله اغْتَمَّ، فَأَمَرَهُ جَبْرِئِيلُ عليه السلام أَنْ يَغْسَلَ رَأْسَهُ بِالسَّدْرِ وَكَانَ ذَلِكَ سَدْرًا مِنْ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى». الوافي، ج ٦،

ص ٦٣٣، ح ٥١١٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٢، ح ١٤٨٨؛ البحار، ج ١٨، ص ٢١٣، ح ٤٤.

٨. كذا في النسخ والمطبوع، لكنَّ السند مختلٌ بوقوع السقط أو الإرسال؛ فقد عُدَّ سليم الفراء من رواة أبي عبد

الله وأبي الحسن عليهما السلام. راجع: رجال النجاشي، ص ١٩٣، الرقم ٥١٦؛ رجال الطوسي، ص ٢١٩، الرقم ٢٩٠٥.

٩. الوافي، ج ٦، ص ٦١٣، ح ٥٠٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٤٩٦.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْحَمَّامَ، فَقَالَ لِي: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اطْلُبْ».

فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَطْلَيْتُ مِنْذُ أَيَّامٍ.

فَقَالَ: «اطْلُبْ، فَإِنَّهَا^١ طَهُورٌ»^٢.

٣/١٢٨١١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ^٤، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ:

دَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْحَمَّامَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، أَلَا

تَطْلُبِي^٥؟».

فَقُلْتُ: عَهْدِي بِهِ مِنْذُ أَيَّامٍ.

فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا^٥ طَهُورٌ؟»^٦.

٤/١٢٨١٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ،

عَمَّنْ رَوَاهُ، قَالَ:

بَعَثَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ابْنَ أَخِيهِ فِي حَاجَةٍ، فَجَاءَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَدْ أَطْلَى بِالنُّورَةِ،

فَقَالَ لَهُ^٧ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اطْلُبْ».

فَقَالَ: إِنَّمَا عَهْدِي بِالنُّورَةِ مِنْذُ ثَلَاثٍ.

١. في «بح» بفتح، و«حاشية» بفتح: «فإنه».

٢. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجَمُّلِ، باب الحمام، ذيل ح ١٢٧٧٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦١٣، ح ٥٠٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٥٠٦.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. في الوافي: «كهمش».

٥. في «بح» بن، و«حاشية» بفتح: «أنه».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١١٥٦، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٦، ص ٦١٣، ح ٥٠٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٥٠٧.

٧. في «م» بن، جده، والوسائل، ح ١٥١١: «له».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ النَّورَةَ طَهُورٌ»^١.

١٢٨١٣ / ٥. عَنْهُ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّهَيْكِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ يَقُولُ: «الْقُوا عَنْكُمْ الشَّغْرَ؛ فَإِنَّهُ يُحَسِّنُ»^٣.

١٢٨١٤ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ^٤، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَهُ أَقْوَدَهُ، فَأَدْخَلْتُهُ الْحَمَامَ، فَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَتَنَوَّرُ، فَذَنَّا مِنْهُ أَبُو

بَصِيرٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَصِيرٍ، تَنَوَّرَ».

فَقَالَ: إِنَّمَا تَنَوَّرْتُ أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ وَالْيَوْمَ الثَّالِثَ.

فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا طَهُورٌ؟ فَتَنَوَّرْ»^٥.

١٢٨١٥ / ٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: النَّورَةُ نُشْرَةٌ^٧ وَطَهُورٌ

لِلْجَسَدِ»^٨.

١. الوافي، ج ٦، ص ٦١٤، ح ٥٠٥١؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٥، ح ١٤٩٧؛ وص ٧٠، ح ١٥١١.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٣. في «ن»، «بح»، «بف»، «بن»، «جت»: «نجس».

٤. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١١٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٥٥، مرسلًا عن

أبي الحسن موسى بن جعفر ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٠، ح ٥٠٧٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٠٤، ذيل ح ١٦٢٢.

٥. في الوافي: «عن علي بن الحكم» بدل «عن بعض أصحابه».

٦. الوافي، ج ٦، ص ٦١٤، ح ٥٠٥٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٥٠٩.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٨. في تحف العقول: «مشددة للبدن» بدل «نشرة».

٩. نواب الأعمال، ص ٣٩، ح ١، بسنده عن القاسم بن يحيى؛ الخصال، ص ٦١٠، أبواب الثمانين وما فوقه.

١٢٨١٦ / ٨. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَجِبْ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَطْلِي فِي كُلِّ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا»^٣.

١٢٨١٧ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ^٤:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «السَّنَةُ فِي النَّوْرِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِنْ أَتَتْ عَلَيْكَ عِشْرُونَ يَوْمًا وَلَيْسَ عِنْدَكَ، فَاسْتَقْرِضْ عَلَى اللَّهِ»^٥.

«ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام.
الوافي، ج ٦، ص ٦١٤، ح ٥٠٥٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٥، ح ١٤٩٨.

١. السند معلق كسابقه.
٢. في حاشية «ج»: «أبي بصير» بدل «محمد بن مسلم».

٣. في الخصال: «من النورة».

٤. الخصال، ص ٦٣٦، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام.
تحف العقول، ص ١٢٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦١٥، ح ٥٠٥٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧١، ح ١٥١٥.

٥. هكذا في «م، ن، بح، ب، بن، جد، جت» والوسائل. وفي المطبوع: «الحسين بن أحمد بن المنقري».

والحسين بن أحمد هذا، هو الحسين بن أحمد المنقري التميمي. راجع: رجال النجاشي، ص ٥٣، الرقم ١١٨؛ رجال البرقي، ص ٥٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٣٤، الرقم ٤٩٧٧.

٦. في «م، بن، جد» - «كل».

٧. في الخصال: «فمن أتت عليه إحدى وعشرون يوماً، فليستدين على الله عز وجل وليتؤنر» بدل «فإن أتت عليك - إلى - فاستقرض على الله». وفي المرأة: «فاستقرض على الله، أي متوكلاً على الله أو حال كون ضمانه على الله».

٨. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١١٥٧، بسند آخر. الخصال، ص ٥٠٣، أبواب الخمسة عشر، ح ٧، بسند آخر، «

١٢٨١٨ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ:

رَفَعَهُ^٢ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: قِيلَ لَهُ: يَزْعُمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الثُّورَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَكْرُوهَةٌ.

فَقَالَ: «لَيْسَ حَيْثُ ذَهَبَتْ^٣، أَيْ طَهُّورٌ أَطْهَرُ مِنَ الثُّورَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؟»^٤.

١٢٨١٩ / ١١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{عليه السلام}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^ﷺ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَتْرُكُ^٥ عَانَتَهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَلَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَدَعَ ذَلِكَ مِنْهَا فَوْقَ عَشْرِينَ يَوْمًا»^٦.

١٢٨٢٠ / ١٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

الْوُشَّاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ، قَالَ:

«مع زيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٥٩، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٦١٦، ح ٥٠٥٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧١، ح ١٥١٤.

١. في «م، ن، جد» والبحار وحاشية «ن»: «عن أبيه». وهو سهو؛ فإنه مضافاً إلى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَكُونُ مِنَ الْعِدَّةِ الرَّائِينَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ رَوَاتِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - بَعْنَائِيهِ الْمَخْتَلِفَةِ - مَكْرُوهَةٌ، لَمْ تَثْبِتْ رَوَايَةً وَالِدِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ هَذَا فِي مَوْضِعٍ. رَاجِعٌ: خِلَاصَةُ الْأَقْوَالِ، ص ٢٧٢؛ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ١١، ص ٤٧٤ - ٤٧٥.

٢. في «بح، جت»: «يرفعه».

٣. في حاشية «جت»: «+ والناس». وفي البحار والكافي، ح ٥٤٩٨: «ذهب».

٤. الكافي، كتاب الصلاة، باب نواذر الجمعة، ح ٥٤٩٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٣، ح ٥٠٨٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٦، ح ٩٥٩٦؛ البحار، ج ٨٩، ص ٣٦٢. ٥. في الخصال: «+ حلق».

٦. في «م، جد»: «وَأَنَّ».

٧. الجعفریات، ص ٢٩؛ الخصال، ص ٥٣٨، أبواب الثمانين ومافوقه، ح ٥، مع زيادة في آخره، وفيها بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^{عليهم السلام} عن رسول الله^ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ: «فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا». الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٦٠، مرسلاً عن رسول الله^ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ٦١٦، ح ٥٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٩، ح ١٧٣٩.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «طَلَيْتُ فِي الصَّيْفِ خَيْرَ مِنْ عَشْرِ فِي الشِّتَاءِ»^١.

١٢٨٢١ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ، عَنِ السَّيَّارِيِّ رَفَعَهُ^٢، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاءَ بِالنُّورَةِ، فَأَخَذَ^٣ مِنَ النُّورَةِ بِإِصْبَعِهِ، فَشَمَّهُ،

وَجَعَلَ^٤ عَلَى طَرَفِ أَنْفِهِ، وَقَالَ: «صَلَّى اللَّهُ^٥ عَلَى سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ كَمَا أَمَرْنَا^٦ بِالنُّورَةِ»، ٥٠٧/٦

لَمْ تَحْرِقْهُ^٧ النَّورَةُ^٨.

١٢٨٢٢ / ١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ^٩، عَنْ حَذِيفَةَ بْنِ

مَنْصُورٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَطْلِي الْعَانَةَ وَمَا تَحْتَ

الْأَلْيَتَيْنِ^{١١} فِي كُلِّ جُمُعَةٍ^{١٢}.

١٢٨٢٣ / ١٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زُرَيْقِ^{١٣} بْنِ

١. الوافي، ج ٦، ص ٦١٦، ح ٥٠٦٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧٢، ح ١٥١٩.

٢. في «بحر» جت: «يرفعه». ٣. في «ن»: «أخذ».

٤. في البحار: «وجعله». ٥. في الفقيه: «يقول: اللهم ارحم» بدل: قال: صلى الله».

٦. في «بف»: «أمر». ٧. في «بحر»: «فلم تحرقه».

٨. في الفقيه: «+ إن شاء الله عز وجل».

٩. الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٥٦؛ مرسلاً الوافي، ج ٦، ص ٦٢١، ح ٥٠٧٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٦، ح ١٥٠٠؛

البحار، ج ١٤، ص ١١٥، ح ١٠.

١٠. في الوسائل: «محمد بن حسان». ولم تثبت رواية سهل بن زياد عن محمد بن حسان ولا رواية محمد بن حسان عن حذيفة بن منصور في موضع.

وأما رواية سهل بن زياد عن محمد بن سنان ورواية محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور، فمتكررة في

الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٢٧؛ ج ١٦، ص ٣٩٣-٣٩٤.

١١. في «م» ن، بن، جده والوسائل: «الأليين». وفي «جت»: «الألتين».

١٢. الوافي، ج ٦، ص ٦١٦، ح ٥٠٦١؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٧، ح ٩٥٩٧.

١٣. هكذا في «بحر» وحاشية «بف» والوسائل. وفي «م» ن، بن، جت، جت، والمطبوع والوافي: «زريق». وفي

الرُّبَيْر، عَنْ سَدِير:

أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ^١ قَالَ إِذَا أَطْلَى بِالنُّورَةِ: اللَّهُمَّ طَيِّبْ مَا طَهَّرَ مِنِّي^٢، وَطَهَّرْ مَا طَابَ مِنِّي، وَأَبْدَلْنِي شَعْرًا طَاهِرًا لَا يَغْصِيكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي تَطَهَّرْتُ ابْتِغَاءَ سُنَّةِ الْمُزْسَلِينَ، وَابْتِغَاءَ رِضْوَانِكَ وَمَغْفِرَتِكَ^٣، فَحَرَّمْ شَعْرِي وَبَشْرِي عَلَى النَّارِ، وَطَهَّرْ خَلْقِي، وَطَيِّبْ خَلْقِي، وَزَكِّ عَمَلِي، وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ يَلْقَاكَ عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ، وَدِينِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله حَبِيبِكَ وَرَسُولِكَ، غَامِلًا بِشَرَائِعِكَ، تَابِعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ صلى الله عليه وآله، أَخِذْ بِه، مُتَأَدِّبًا بِحُسْنِ^٤ تَأْدِيبِكَ وَتَأْدِيبِ رَسُولِكَ صلى الله عليه وآله وَتَأْدِيبِ أَوْلِيَائِكَ الَّذِينَ

«بف»: «رزبي».

ورزيق هذا هو رزيق بن الزبير الخلقياني أبو العباس المترجم في رجال النجاشي، ص ١٦٨، الرقم ٤٤٢، بهذا العنوان، والمذكور في رجال الطوسي، ص ٢٠٥، الرقم ٢٦٣٦ بعنوان «رزيق بن الزبير الخلقياني»، وفي نفس الصفحة تحت الرقم ٢٦٣٨، بعنوان «رزيق أبو العباس».

وأما رزيق الخلقياني المترجم في الفهرست للطوسي، ص ٢٠٨، الرقم ٣٠١، وأبو العباس رزيق المذكور في رجال البرقي، ص ٤٣، فالظاهر وقوع التحريف فيهما؛ فقد روى الشيخ الطوسي في الأمالي، المجلس ٣٩، تسعة أحاديث، من الرقم ٢٢ إلى الرقم ٣٠ كلُّها بهذا التعبير: «وبهذا الإسناد عن رزيق» ولم يتقدم في الأمالي إسناد ينتهي إلى رزيق، بل روى الشيخ في ص ٦٩٧، ح ٣١، خبراً عن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن محمد بن همام بن سهيل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن خالد الطيالسي الخزّاز عن أبي العباس رزيق بن الزبير الخلقياني - والنجاشي روى كتاب رزيق بن الزبير، عن أبي الحسن بن الجندي، عن أبي علي بن همام، وهو محمد بن همام بن سهيل في سند الأمالي، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن خالد الطيالسي - ثم عَقَّبَ الشيخ الطوسي هذا الخبر أخباراً بهذا التعبير؛ وبهذا الإسناد عن رزيق. والظاهر أنَّ المراد من «بهذا الإسناد» في الأخبار المتقدمة على ح ٣١ والمتأخّر عنه، هو الطريق المذكور إلى أبي العباس رزيق بن الزبير الخلقياني في ح ٣١، وأنَّ موضع الأخبار التسعة الأولى بعد هذا الخبر، وقد وقع تقديم وتأخير في أوراق الكتاب فحصل الالتباس.

١. في «جت»: «هو».

٢. في «بف»: «معي».

٣. في «بن»: «ورحمتك».

٤. في حاشية «جت»: «+ وطره قلبه».

٥. في «بف»: «باحسن».

غَذَوْتَهُمْ^١ بِأَدْبِكَ، وَزَرَعْتَ الْحِكْمَةَ فِي صُدُورِهِمْ، وَجَعَلْتَهُمْ مَعَادِنَ لِعِلْمِكَ^٢ صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِمْ^٣، مَنْ قَالَ ذَلِكَ، طَهَّرَهُ^٤ اللَّهُ مِنَ الْأَدْنَسِ فِي الدُّنْيَا وَمِنَ الذُّنُوبِ^٥، وَأَبْدَلَهُ^٦ شَعْرًا لَا يَغْصِي اللَّهُ^٧، وَخَلَقَ اللَّهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مَلَكًا يُسَبِّحُ لَهُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، وَإِنْ تَسْبِيحَتُهُ مِنْ تَسْبِيحِهِمْ تَعْدِلُ بِأَلْفٍ^٨ تَسْبِيحَةٍ مِنْ تَسْبِيحِ أَهْلِ الْأَرْضِ^٩.

٤٦ - بَابُ الْإِبْطِ^{١٠}

١٢٨٢٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَطْوُلَنَّ أَحَدُكُمْ^{١١} شَعْرَ إِبْطِهِ^{١٢}؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَتَّخِذُهُ مَخْبَأً^{١٣} لِيَسْتَتِرَ^{١٤} بِهِ^{١٥}.
١٢٨٢٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ،

١. غذوت الصبي باللبن فاغتنى، أي ربّيته به. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥ (غذا).
٢. في «جت»: «حكملك».
٣. في «م»، جد: + «يقول».
٤. في «بح، جت»: «فقد طهره».
٥. في «بف»: + «في الآخرة».
٦. في «م، بح، بن، جد»: «وبدله».
٧. في «م، ن، بف، بن، جد» والوسائل -: «الله».
٨. في «بح، بف، جت» والوافي: «ألف».
٩. الوافي، ج ٦، ص ٦٢١، ح ٥٠٧٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٧، ح ١٥٠٢.
١٠. الإبط: باطن المنكب، وتكسر الباء وقد يؤنث، جمعه: آباط. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٨٩ (أبط).
١١. في العلل والجعفریات: + «شاربه ولا عاتنه ولا».
١٢. في الوافي والعلل: «إبطيه». وفي الجعفریات: «جناحه».
١٣. في الوافي والفقيه: «مجنأ».
١٤. في «ن، بن، جد» والوافي والوسائل والفقيه: «يستتر».
١٥. علل الشرائع، ص ٥١٩، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد، عن إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ٢٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٥، مرسلًا عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٦، ص ٦١٩، ح ٥٠٧٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٦، ح ١٧٢٦.

عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ^١، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «تَنْفُ الْإِنِّطِ يُضْعِفُ الْمَنْكِتِينَ». وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَطْلِي
إِنِطَةً.^٢

١٢٨٢٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، ٥٠٨/٦

عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ^٣؛

أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطْلِي إِنِطَةً^٤ بِالنُّورَةِ فِي الْحَمَامِ.^٥

١٢٨٢٧ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

سَعْدَانَ، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي بَصِيرٍ فِي الْحَمَامِ، فَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَطْلِي إِنِطَةً، فَأَخْبَرْتُ بِذَلِكَ

أَبَا بَصِيرٍ، فَقَالَ لَهُ: جَعَلْتُ فِدَاكَ، أَيُّمَا أَفْضَلُ: تَنْفُ الْإِنِّطِ، أَوْ حَلَقُهُ؟

١. في الوافي: «كهمش».

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٢، مرسل، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٦، ص ٦١٧، ح ٥٠٦٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٧، ح ١٧٣٠.

٣. الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١١٥٩، بإسناده عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم وحفص. وهو الظاهر؛ فإن هشام بن الحكم وحفص بن البختري كليهما من مشايخ ابن أبي عمير، روى كتبهما وتكررت روايته عنهما في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤؛ ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٨، الرقم ٢٤٣؛ و ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٢٥٨-٢٦٢؛ و ص ٣١٣-٣١٥.

ويؤكد ذلك ما ورد في الكافي، ج ٧، ص ٧٧٧؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٧٨، ح ١٦٩٤، من رواية ابن أبي عمير عن حفص [ابن البختري] وهشام بن الحكم متعاطفين.

٤. في الوافي والتهذيب: «إبطيه».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٤٩٨، ح ٩، بسنده عن ابن أبي عمير. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الحمام، صدر ح ١٢٧٧٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦١٩، ح ٥٠٧١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٥، ذيل ح ١٧٢٥.

فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّ نَتْفَ الْإِبْطِ يُوْهِي^١ أَوْ يُضَعِّفُ، اخْلِفْهُ^٢».

١٢٨٢٨ / ٥. بَغْضُ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ السُّحْبِ

الْبَصْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى أَبِي الْبِلَادِ^٤، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مِهْرَانَ جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

كُنَّا بِالْمَدِينَةِ، فَلَاخَانِي^٥ زُرَّازَةُ فِي نَتْفِ الْإِبْطِ وَخَلْقِهِ، فَقُلْتُ: خَلْقُهُ أَفْضَلُ، وَقَالَ

زُرَّازَةُ: نَتْفُهُ أَفْضَلُ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، فَأَذِنَ لَنَا وَهُوَ فِي الْحَمَّامِ يَطْلِي^٦ قَدْ

اطْلَى^٧ إِبْطَيْهِ، فَقُلْتُ لِرَزَّازَةَ: يَكْفِيكَ^٩؟ قَالَ^٨: لَا، لَعَلَّهُ فَعَلَ هَذَا لِمَا لَا يَجُوزُ لِي أَنْ أَفْعَلَهُ،

فَقَالَ: «فِيمَ^{١٠} أَنْتُمْ؟» فَقُلْتُ: لِأَخَانِي زُرَّازَةَ^{١١} فِي نَتْفِ الْإِبْطِ وَخَلْقِهِ، فَقُلْتُ^{١٢}:

١. الوهي: الاسترخاء والانشقاق. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦١ (وهي).

٢. في الوافي: «أريد بالحلِق ما يشمل الإطلاء».

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٢، مرسلًا وتام الرواية فيه: «وكان الصادق^{عليه السلام} يطلي إبطيه في الحمام ويقول: نتف الإبط يضعف المنكين ويضعف البصر». الوافي، ج ٦، ص ٦١٧، ح ٥٠٦٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٣٧، ح ١٧٣١.

٤. هكذا في «بف» والوافي. وفي «م» وحاشية «ج»: «إبراهيم بن يحيى، عن محمد بن أبي البلاد». وفي «ن»، بح، بن، جت، جده، والمطبوع والوسائل: «إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد صرح النجاشي بأن اسم أبي البلاد، والد إبراهيم بن أبي البلاد، هو يحيى، ويحيى أبو البلاد مذكور في رجال الطوسي، ص ٣٢١، الرقم ٤٧٩١. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢، الرقم ٣٢.

وأما رواية إبراهيم بن يحيى عن محمد بن أبي البلاد، فلم نثر عليها في موضع.

٥. لحيت الرجل ألحاه لحياً: إذا لمته وعذلته. ولاحيته ملاحاة ولحاء: إذا نازعته. النهاية، ج ٤، ص ٢٤٣ (لحا).

٦. في «بن»: «مطلي». وفي الوافي: «مطل».

٧. في «بف»: «وقد يطلي». وفي «بح، بف، جت» والكافي، ح ٧١٥٦: «وقد اطلَى».

٨. في «جده»: «فقال». في «بح، جت» والوافي والكافي، ح ٧١٥٦: «فيما».

٩. في الوافي والكافي، ح ٧١٥٦: «أنتم» بدل «أنتم».

١٠. في الوافي والكافي، ح ٧١٥٦: «أنتم» بدل «أنتم».

١١. في الوافي والكافي، ح ٧١٥٦: «أنتم» بدل «أنتم».

١٢. في الوافي والكافي، ح ٧١٥٦: «قلت».

حَلَقَهُ أَفْضَلَ، وَقَالَ^١: نَنْفَهُ أَفْضَلَ^٢.

فَقَالَ: «أَصَبَتْ السُّنَّةُ، وَأَخْطَأَهَا زُرَّارَةُ، حَلَقَهُ أَفْضَلَ مِنْ نَنْفِهِ، وَطَلِيَهُ أَفْضَلَ مِنْ حَلَقِهِ»^٣.

ثُمَّ قَالَ لَنَا: «اطَّلِبْنَا، فَعَلْنَا ذَلِكَ^٤ مُنْذُ ثَلَاثِ^٥، فَقَالَ: «أَعِيدَا^٦؛ فَإِنَّ الْإِطْلَاءَ طَهُورٌ»^٧.

١٢٨٢٩ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام كَانَ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ، فَيَطْلِي إِنْطَهُ^٨ وَخَدَهُ إِذَا اخْتَجَّ إِلَى ذَلِكَ وَخَدَهُ^٩.

١٢٨٣٠ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

بَلَّغْنِي أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رُبَّمَا دَخَلَ الْحَمَّامَ مُتَعَمِّدًا، يَطْلِي إِنْطَهُ^{١٠} وَخَدَهُ^{١١}.

١. في الوافي والكافي، ح ٧١٥٦: + «زرارة». ٢. في «بح» والتهذيب: - «وقال: ننفه أفضل».

٣. في الوافي: «وقد أطلق الحلق في هذا الحديث على كلا معنييه»، أي الحلق والاطلاء.

٤. في «بن» والوافي والكافي، ح ٧١٥٦ والتهذيب: - «ذلك».

٥. في التهذيب: «ثلاثة». ٦. في «م، بن، جد»: «أعدا».

٧. الكافي، كتاب الحج، باب ما يجب لعقد الإحرام، ح ٧١٥٦. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٦٢، ح ١٩٩، معلقاً عن الكليني في الكافي، ح ٧١٥٦. علل الشرائع، ص ٢٩٢، ح ١، بسنده عن عبد الله بن أبي يعفور، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٣، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتسام الرواية فيه: «حلقه [الابط] أفضل من نفه وطلية أفضل من حلقه»، الوافي، ج ٦، ص ٦١٨، ح ٥٠٦٥: الوسائل، ج ٢، ص ٦٩، ح ١٥١٠، من قوله: «ثم قال لنا: اطلبا»؛ وفيه، ص ١٣٧، ح ١٧٣٢، إلى قوله: «طلية أفضل من حلقه» ملخصاً.

٨. في «ن»: «إبطيه».

٩. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٠، ح ٥٠٧٢: الوسائل، ج ٢، ص ١٣٨، ح ١٧٣٣.

١٠. في «م، بح، بن، جد»: «إبطيه».

١١. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٠، ح ٥٠٧٣: الوسائل، ج ٢، ص ١٣٨، ح ١٧٣٤.

٤٧ - بَابُ الْحِنَاءِ بَعْدَ النُّورَةِ

١ / ١٢٨٣١ . عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ جَمِيعاً، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَخْمَرِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى، قَالَ:
كَانَ أَبِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليه السلام إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْحَمَّامِ، أَمَرَ أَنْ يُوقَدَ لَهُ عَلَيْهِ ثَلَاثُا،
وَكَانَ^٢ لَا يُمْكِنُهُ دُخُولُهُ حَتَّى يَدْخُلَهُ السُّودَانُ، فَيُلْقُونَ لَهُ اللَّبُودَ^٣، فَإِذَا دَخَلَهُ فَمَرَّةٌ
قَاعِدٌ، وَمَرَّةٌ قَائِمٌ، فَخَرَجَ يَوْمًا مِنَ الْحَمَّامِ، فَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ مِنَ آلِ الزُّبَيْرِ يُقَالُ لَهُ:
كُنَيْدٌ^٤، وَبِيَدِهِ أَثَرُ حِنَاءٍ^٥، فَقَالَ: «مَا هَذَا الْأَثَرُ بِيَدِكَ؟» فَقَالَ: أَثَرُ حِنَاءٍ، فَقَالَ^٦: «وَيْلَكَ يَا
كُنَيْدُ^٧، حَدَّثَنِي أَبِي - وَكَانَ أَعْلَمَ أَهْلَ زَمَانِهِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ عليه السلام: مَنْ دَخَلَ الْحَمَّامَ، فَاطَّلَى، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِالْحِنَاءِ مِنْ قُزْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ، كَانَ أَمَانًا لَهُ
مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ^٨ وَالْأَكِلَةِ^٩ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ النَّورَةِ^{١٠}.

٢ / ١٢٨٣٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِمْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ،

١. في «بح، بف، وحاشية جت» والوافي: «الدخول إلى».
٢. في «م، بن، جد» والوسائل، ح ١٤٩٤ والبحار: «فكان».
٣. «اللُّبُود»: جمع اللُّبْد، وهو بساط معروف. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٥٨ (لبد).
٤. في «ن، بح»: «كيند». وفي «بف، وحاشية جت» والوافي: «لبيد». وفي «جد»: «كيد».
٥. في الوافي: «المجروح في «عليه» يعود إلى الحمام. «ثلاثاً» أي ثلاث ليالٍ أو مرّات، وإنّما أخر قوله: «وبيده أثر حناء» عن قوله: «فاستقبله» ليكون أقرب إلى ما فزع عليه من قول الزبيري المنكر عليه فعله عليه السلام.
٦. في «م، بن»: «قال».
٧. في «بف» والوافي: «لبيد». وفي «جد»: «كيد».
٨. في «بح»: «- والبرص».
٩. الأكلة، كفرحة: داء يقع في العضو فيأكل منه، وبالكسر: الحكّة والجرب أيّا كانت. أنظر: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٣؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٤ (أكل).
١٠. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٧، ح ٥٠٩٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦٤، ح ١٤٩٤؛ إلى قوله: «فمرّة قاعد ومرّة قائم»؛ وفيه، ص ٧٣، ح ١٥٢٠، من قوله: «حدّثني أبي وكان أعلم أهل زمانه»؛ وفيه، ص ٧٦، ح ١٥٣٣، من قوله: «فخرج يوماً من الحمام فاستقبله»؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١٠، ح ١٥.

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، قَالَ:
رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام وَقَدْ أَخَذَ الْجَنَاءَ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَطَافِيرِهِ، فَقَالَ^٢: «يَا حَكَمُ، مَا
تَقُولُ فِي هَذَا؟».

فَقُلْتُ: مَا عَسَيْتُ أَنْ أَقُولَ فِيهِ وَأَنْتَ تَفْعَلُهُ، وَإِنَّ^٣ عِنْدَنَا يَفْعَلُهُ الشُّبَّانُ.
فَقَالَ: «يَا حَكَمُ»، إِنَّ الْأَطَافِيرَ إِذَا أَصَابَتْهَا النُّورَةُ، غَيَّرَتْهَا حَتَّى تُشَبِّهَ أَطَافِيرَ
الْمَوْتَى، فَعَيَّرَهَا بِالْجَنَاءِ^٤.

١٢٨٣٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^٥ رَفَعَهُ،
قَالَ:

«مَنْ أَطْلَى^٦، فَتَدَلَّكَ^٧ بِالْجَنَاءِ مِنْ قَرْبِهِ إِلَى قَدَمِهِ، يُفِي^٨ عَنْهُ الْفَقْرُ»^٩.

١٢٨٣٤ / ٤. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ وَاسٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^{١١}، قَالَ:

١. في الوافي: «الحسن». والحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي كان أحد فقهاء العامة، وروى عن أبي جعفر
الباقر عليه السلام. وأما الحسن بن عتيبة، فغير مذكور في رجالنا ورجال العامة. راجع: تهذيب الكمال، ج ٧،
ص ١١٤، الرقم ١٤٣٨؛ رجال الكشي، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

٢. في الوافي: «وقال». ٣. في «بف» وحاشية «جت» والوافي: «فإن».

٤. في الوافي: «يا حسن».

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٨٤، مرسلًا، من قوله: «إِنَّ الْأَطَافِيرَ» مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب
الزِّي والتجمل، باب الخضاب، ح ١٢٦٦٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٩، ح ٥٠٩٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧٥،
ح ١٥٣٠؛ البحار، ج ٤٦، ص ٢٩٩، ح ٣٨. ٦. في حاشية «جت»: «أصحابه».

٧. في التهذيب: «+ في الحمام». ٨. في «بن»: «- فتدلك».

٩. في الوافي والفقيه: «+ الله».

١٠. التهذيب، ج ١، ص ٣٧٦، ضمن ح ١١٦١؛ وثواب الأعمال، ص ٣٨، ذيل ح ٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام.
الفقيه، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٧١، مرسلًا من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٩، ح ٥٠٩٩؛
الوسائل، ج ٢، ص ٧٣، ح ١٥٢١.

١١. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

١٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ١، ص ٣٧٦، ذيل ح ١١٦١، عن عبدوس بن إبراهيم عن أبي جعفر الثاني عليه السلام. ❦

رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام ^١ وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْحَمَّامِ وَهُوَ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ مِثْلُ الْوَزْدَةِ مِنْ أَثَرِ ^٢ الْحَنَاءِ. ^٣

١٢٨٣٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ الْحُسَيْنِ ^٤ بْنِ مُوسَى، قَالَ:

كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام مَعَ رَجُلٍ عِنْدَ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ وَقَدْ أَخَذَ الْحَنَاءَ مِنْ يَدَيْهِ ^٥، فَقَالَ بَغْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: أَمَا تَرَوْنَ إِلَى هَذَا كَيْفَ أَخَذَ ^٦ الْحَنَاءَ مِنْ ^٧ يَدَيْهِ؟ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ ^٨: «فِيهِ ^٩ مَا تَخْبَرُهُ وَمَا لَا تَخْبَرُهُ ^{١٠}».

٥١٠/٦

هو وهو الظاهر؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِوسٍ فِي رِوَايَاتِهِ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوسِ الْخَلَنَجِيِّ، وَلَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ تَثْبُتْ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِوسٍ فِي مَوْضِعٍ، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كِتَابَ عَبْدِوسِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَتَقَدَّمَ أَيْضاً فِي الْكَافِي، ح ١٢٦٧٩ رِوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِوسِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيِّ. فَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِوسِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ مُحْزَفَاً مِنْ عَبْدِوسِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. رَاجِعُ: الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٣٤٨، الرِّقْمُ ٥٥٠: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٣٠٢، الرِّقْمُ ٨٢٣.

١. فِي الْوَاقِفِي: «أُرِيدَ بِأَبِي جَعْفَرٍ الْجَوَادَ عليه السلام».

٢. فِي «بَن»:- «أَثَرٌ».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٣٧٦، ذَيْلُ ح ١١٦١، بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِوسِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. الْوَاقِفِي، ج ٦، ص ٦٢٩، ح ٥١٠٠: الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ٧٣، ح ١٥٢٢.

٤. فِي «بَف» وَحَاشِيَةِ «جَت» وَالْوَاقِفِي: «الْحَسَن».

٥. فِي «م»، ن، جَت، جَد، وَالْوَسَائِلُ: «+ قَالَ».

٦. فِي الْوَاقِفِي: «أَلَا».

٧. فِي «بَح» وَحَاشِيَةِ «جَت»: «قَدْ أَخَذَ».

٨. فِي «ن»: «+ «بَيْن»».

٩. فِي «جَت»: «+ قَالَ».

١٠. فِي «م»، بَن، جَد، وَالْوَسَائِلُ: «- «لَهُ»».

١١. فِي الْوَاقِفِي: «فَنَظَرَ إِلَيْهِ، أَيْ نَظَرَ الرَّجُلُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام». «وَقَدْ أَخَذَ الْحَنَاءَ مِنْ يَدَيْهِ» أَيْ أَثَرُ فِيهِمَا تَأْثِيرٌ بَلِيغٌ وَصَبْغُهُمَا صَبْغاً حَسَنًا. «وَأَلَّا تَرَوْنَ إِلَى هَذَا» عَنِ بَهْزَادِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام وَأَرَادَ بِذَلِكَ عَيْتَهُ، حَاشَا عَنْ الْعَيْبِ.

وَالْمُسْتَرَفِي «فَالْتَفَتَ» يَعُودُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ. وَالْمَجْرُورُ فِي «إِلَيْهِ» إِلَى الرَّجُلِ. وَالْمَجْرُورُ فِي «فِيهِ» يَعُودُ إِلَى الْحَنَاءِ.

١٢. فِي «بَح»، بَن: «مَا يَخْبَرُهُ وَمَا لَا يَخْبَرُهُ».

وَفِي الْوَاقِفِي: «تَخْبَرُهُ: مِنَ التَّجَرُّبِ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ، أَوْ مِنَ الْإِخْبَارِ، يَعْنِي فِيهِ مَا تَعْلَمُهُ أَوْ تَخْبَرُهُ مِمَّا تَعُدُّهُ عَيْبًا وَمَا لَا تَعْلَمُهُ مِنْ فَوَائِدِهِ الَّتِي هِيَ نَافِيَةٌ عَلَيْكَ».

ثُمَّ التَفَّتْ إِلَيَّ^١ فَقَالَ: «إِنَّهُ^٢ مَنَ أَخَذَ مِنَ الْجَنَّةِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنِ اطَّلَاءِ النُّورَةِ مِنَ قَرْبِهِ إِلَى قَدَمِهِ، أَمِنَ مِنَ الْأَذْوَاءِ الثَّلَاثَةِ: الْجُنُونِ، وَالْجَذَامِ، وَالْبَرَصِ^٣».

٤٨- بَابُ الطَّيِّبِ^٦

١ / ١٢٨٣٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ^٧، قَالَ: «الطَّيِّبُ مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ^٨».

٢ / ١٢٨٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي أَسَمَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، قَالَ: «الْعِطْرُ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ^{١٠}».

٣ / ١٢٨٣٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

١. في «بح»: «إليها». ٢. في «ف»: «- وإنه».

٣. في «م»: «بح، بن، جد» - «من».

٤. في «ن»: «+» «تم كتاب التجمل، ويتلوه كتاب المروءة من كتاب الكافي، والحمد لله وحده، وصلى الله على نبيه محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً». وفي «بح»: «+» «تم كتاب التجمل، ويتلوه كتاب المروءة إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٢٨، ح ٥٠٩٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ٧٥، ح ١٥٢٩.

٦. في «ن»: «ف»، «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب المروءة، باب الطيب». وفي «بح»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، كتاب المروءة، باب الطيب». وفي «ج»: «كتاب المروءة، باب الطيب».

٧. الكافي، كتاب النكاح، باب نوادر، ضمن ح ١٠٣٩٩، بسند آخر. الفقيه، ج ١، ص ١٣١، صدر ح ٣٤١، مرسلًا عن الصادق^{١١}، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٣، ح ٥٢٩٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٧٤٦.

٨. الخصال، ص ٩٢، باب الثلاثة، صدر ح ٣٤، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب النكاح، باب حب النساء، صدر ح ٩٤٢١؛ والفقيه، ج ٣، ص ٣٨٢، صدر ح ٤٣٤١؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٤٠٣، صدر ح ١٦١١، بسند آخر عن الرضا^{١٢}. تحف العقول، ص ٤٤٢، عن الرضا^{١٣}، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٣، ح ٥٢٩٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٧٤٨؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦٠، ح ٢٢.

رَنَابٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا مَعَ أَبِي بَصِيرٍ، فَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَهُوَ يَقُولُ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الرِّيحَ الطَّيِّبَةَ تَشُدُّ الْقُلُوبَ، وَتَزِيدُ فِي الْجَمَاعِ».^٢

١٢٨٣٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْعَ الطَّيِّبَ فِي كُلِّ يَوْمٍ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَيَوْمَ وَيَوْمَ لَا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَيَوْمَ كُلِّ جُمُعَةٍ، وَلَا يَدْعُ».^٦

١٢٨٤٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: الطَّيِّبُ فِي الشَّارِبِ مِنْ أَخْلَاقِ النَّبِيِّينَ ﷺ، وَكَرَامَةِ لِّلْكَاتِبِينَ».^٩

١. في «بح» بفتح، جت، والوافي: - «وهو».

٢. قرب الإسناد، ص ١٦٧، ح ٦١٠، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٤، ح ٥٣٠٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٣، ذيل ح ١٧٥٢.

٣. في «م» بفتح، جد: «أبي الحسن الأول». ومعمّر بن خلاد وإن ذكره البرقي في أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، لكن ذكره النجاشي والشيخ الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام. وهو الظاهر؛ فإنه لم تثبت رواية معمّر بن خلاد عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام في موضع، وروايته عن أبي الحسن الرضا عليه السلام متكررة في الأسناد. راجع: رجال البرقي، ص ٥٣؛ رجال النجاشي، ص ٤١٢، الرقم ١١٢٨؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٦، الرقم ٥٤٣٣؛ معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٤٧١-٤٧٣.

ويؤكد ذلك أن هذا الخبر رواه الشيخ الصدوق في الخصال، ص ٣٩٢، ح ٩٠، بسنده عن معمّر بن خلاد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.
٤. في «بح» بفتح، «في».

٥. في الفقيه والخصال والعيون: + «ذلك».

٦. الخصال، ص ٣٩٢، باب السبعة، ح ٩٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٢١، بسندهما عن معمّر بن خلاد. الفقيه، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٢٥٦، مرسلاً، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٤، ح ٥٣٠٢؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٤، ح ٩٥٨٩؛ وفيه، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٧٤٥، إلى قوله: «يدع الطب في كل يوم».

٧. في الخصال: «النبي ﷺ» بدل «النبيين ﷺ».

٨. في «بفتح»: «الكتابيين».

٩. الخصال، ص ٦١٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى،

١٢٨٤١ / ٦ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: الطَّيِّبُ يَشُدُّ الْقَلْبَ»^١.

١٢٨٤٢ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:

٥١١/٦ رَفَعَهُ إِلَى^٢ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ تَطَيَّبَ أَوَّلَ النَّهَارِ، لَمْ يَزَلْ عَقْلُهُ مَعَهُ إِلَى اللَّيْلِ»^٣.

وَقَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «صَلَاةٌ مَتَطَيَّبٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ طَيِّبٍ»^٤.

١٢٨٤٣ / ٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ^٥، عَنِ

الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «الْعِطْرُ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ»^٦.

١٢٨٤٤ / ٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثٌ أُعْطِيَهُنَّ الْأَنْبِيَاءُ عليهم السلام: الْعِطْرُ، وَالْأَزْوَاجُ»^٧.

١ عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام.
تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٣، ح ٥٢٩٧؛ الوسائل،
ج ٢، ص ١٤٤، ح ١٧٥٦.

١. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٤، ح ٥٣٠١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٧٤٩.

٢. في «م، ن، بن، جد»، وحاشية «بح» والوسائل: «رفعه عن».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٦، ح ٥٣٠٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٥، ح ١٧٥٨.

٤. في «ن»: «بطيب».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٦، ح ٥٣٠٨؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٤، ح ٥٦٣٦.

٦. في الوافي: «عن محمد بن علي». والعبّاس بن موسى هو العبّاس بن موسى بن جعفر، روى أحمد بن أبي عبد الله عن بعض أصحابنا عنه في المحاسن، ص ٤٠٢، ح ١٩٤، وروى بعنوان أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن علي عن العبّاس بن موسى، في الكافي، ح ١٢٥٠٩.

٧. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٣، ح ٥٢٩٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٧٤٧.

٨. في «بح»: «والزواج».

وَالسَّوَالُ^١.

١٠ / ١٢٨٤٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْقُرَاتِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَطَرٍ، عَنِ السَّكَنِ الْخَزَّازِ^٢، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ^٣: «حَقَّ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ^٤ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَخْذُ شَارِبِهِ وَأُظْفَارِهِ، وَمَسُّ شَيْءٍ مِنَ الطَّيِّبِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ طَيِّبٌ، دَعَا بِتَغْيِصِ خُمُرِهِ^٥ بِسَائِهِ، فَبَلَّهَا بِالْمَاءِ^٦، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى وَجْهِهِ^٧».

١١ / ١٢٨٤٦ . الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ يُغْرِفُ مَوْضِعَ سَجُودِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بِطَيِّبٍ^٨

رِيحِهِ^٩».

١. الخصال، ص ٢٤٢، باب الأربعة، ح ٩٣، بسنده عن علي بن إبراهيم... عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة. الجعفريات، ص ١٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام. وراجع: الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب السواك، ح ١٢٧٥٤. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٤، ح ٥٢٩٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٦، ح ١٣٠٣؛ وص ١٤٣، ح ١٧٥١؛ البحار، ج ١٤، ص ٤٦١، ح ٢٤.

٢. في «ن»، يع، جد، والوافي والوسائل: «الخرزاز».

٣. في الخصال: «+ لله».

٤. في حاشية «ن» والوافي: «مسلم». والمختلِم: البالغ المدرك. النهاية، ج ١، ص ٤٣٤ (حلم).

٥. الخُمر، جمع خمار، وهي المقنعة، سميت بذلك لأنَّ الرأس يخمر بها، أي يغطى، وكلُّ شيء غطَّيته فقد خمرته. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٢٩٢ (خمر).

٦. في الوسائل، ح ٩٥٩٠: «في الماء».

٧. الخصال، ص ٣٩٢، باب السبعة، ح ٩١، بسنده عن أبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن موسى، إلى قوله: «مسَّ شيء من الطيب»، الوافي، ج ٦، ص ٦٩٦، ح ٥٣٠٦؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٤، ح ٩٥٩٠؛ وفيه، ص ٣٥٨، ح ٩٥٧٣، إلى قوله: «مسَّ شيء من الطيب».

٨. في «يع، بف» وحاشية «جت»: «بطيبة».

٩. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٧، ح ٥٣٠٩؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٤، ح ٥٢٣٧.

١٢ / ١٢٨٤٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ يَاسِرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ لِي حَبِيبِي جَبْرِئِيلُ^٣: تَطَيَّبْ يَوْمًا، وَيَوْمًا لَا، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا بَدَّ مِنْهُ، وَلَا تَتْرُكْ لَهُ^٤».

١٣ / ١٢٨٤٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيَتَطَيَّبَ^٦ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَوْ مِنْ قَارُورَةٍ امْرَأَتِهِ^٧».

١٤ / ١٢٨٤٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ

رَفَعَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «قَالَ عُمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَدْعَ الطَّيِّبَ، وَأَشْيَاءَ ذَكَرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَدْعِ الطَّيِّبَ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَسْتَنْشِقُ رِيحَ الطَّيِّبِ مِنَ الْمُؤْمِنِ، فَلَا تَدْعِ^٩ الطَّيِّبَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ^{١٠}».

١. هكذا في «ن»، «بح»، بن، «جت». وفي «م»، «بف»، «جد»، وحاشية «بن» والمطبوع والوسائل: «عن أبيه».

وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدم تفصيل الكلام في الكافي، ذيل ح ٣٢٢٣، فلاحظ.

٢. في «ن»: «ولا يترك له». وفي «م»، «بف»، بن، «جد»، وحاشية «ن» والوافي: «ولا منزل له». وفي «بح» وحاشية «م»، «بن» والوسائل: «ولا مترك له». في الوافي: «ولا منزل له، يعني ليس أنزل منه، بل هي نهاية القلّة و ترك الرغبة. وفي بعض النسخ: ولا تترك له، أي ليوم الجمعة».

وفي المرأة: «في بعض النسخ «لا منزل له» ولعل المعنى لا حد له».

٣. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٥، ح ٥٣٠٤؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٥، ح ٩٥٩٢.

٤. في «بح»: «لتطيب». وفي الوافي: «لطيّب».

٥. الجعفریات، ص ٣٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه^١ عن رسول الله ﷺ. راجع: الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٤٢؛ والخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، ح ٨٩؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٢٠. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٥، ح ٥٣٠٥؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٥، ح ٩٥٩٣.

٦. في «ن»، «بح»، «بف»، والوافي: «ولا تدع». وفي «بح»، «جت»: «من».

٨. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٦، ح ٥٣٠٧؛ الوسائل، ج ٧، ص ٣٦٥، ح ٩٥٩١.

١٥ / ١٢٨٥٠ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «الطَّيْبُ فِي الشَّارِبِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَكَرَامَةِ

لِلْكَاتِبِينَ»^١.

١٦ / ١٢٨٥١ . عَنْهُ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ زَكْرِيَّا الْمُؤْمِنِ رَفَعَهُ، قَالَ :

مَا أَنْفَقْتُ فِي الطَّيْبِ، فَلَيْسَ بِسَرْفٍ^٣.

١٧ / ١٢٨٥٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله : طِيبُ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ

رِيحُهُ، وَطِيبُ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ»^٤.

١٨ / ١٢٨٥٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَثْعَمِيِّ،

عَنْ إِسْحَاقَ الطُّوَيْلِ الْعَطَّارِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَنْفِقُ فِي الطَّيْبِ أَكْثَرَ مِمَّا^٥ يَنْفِقُ

فِي الطَّعَامِ»^٦.

١ . في «بف» : «الكاتبين» .

٢ . الوافي، ج ٦، ص ٦٩٤، ح ٥٢٩٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٥، ح ١٧٥٧ .

٣ . الضمير راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق .

٤ . الوافي، ج ٦، ص ٦٩٧، ح ٥٣١٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٦، ح ١٧٦٠ .

٥ . في «بن» : - «قال رسول الله صلى الله عليه وآله» .

٦ . الجعفریات، ص ٣١، مع اختلاف يسير؛ وفيه، ص ٧١، وفيهما بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام

عن رسول الله صلى الله عليه وآله . الوافي، ج ٦، ص ٦٩٧، ح ٥٣١٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٧، ح ١٧٦٢ .

٧ . في «بع» : «ما» .

٨ . الوافي، ج ٦، ص ٦٩٧، ح ٥٣١٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٦، ح ١٧٥٩ .

٤٩ - بَابُ كَرَاهِيَةِ رَدِّ الطَّيِّبِ

١ / ١٢٨٥٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَرُدُّ الطَّيِّبَ؟
قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْكَرَامَةَ».^٢

٢ / ١٢٨٥٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِذَهْنٍ وَقَدْ كَانَ آذَهْنَ^٣،
فَآذَهْنَ، فَقَالَ^٤: إِنَّا لَا نَرُدُّ الطَّيِّبَ».^٥

٣ / ١٢٨٥٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ جَهْمٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ مَخْرَنْةً فِيهَا مِسْكٌ، فَقَالَ^٦: «خُذْ مِنْ هَذَا»
فَأَخَذْتُ مِنْهُ شَيْئاً، فَتَمَسَّحْتُ^٧ بِهِ، فَقَالَ^٨: «أَصْلِحْ»، وَاجْعَلْ فِي لَبَّتِكَ^٩ مِنْهُ.

١. في «بف»: «كرامة».

٢. معاني الأخبار، ص ٢٦٨، ح ٤، بسنده عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٨.

ح ٥٣١٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٧، ح ١٧٦٣. ٣. في «جت»: «قد آذهن».

٤. في «ن، يع، بف، جت» والوافي: «وقال».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٦٩٨، ح ٥٣١٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٧، ح ١٧٦٤.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وقال».

٧. في «م، جد»: «فمسحت». ٨. في «جت»: «+ولي».

٩. في المرأة: «أصلح»، أي نفسك بالطيب، أو خذ منه قدرًا صالحًا.

١٠. في «بن» وحاشية «جت»: «لبنتك». واللبة: موضع الفلاة من الصدر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٢٤.

(لب).

قَالَ^١: فَأَخَذْتُ مِنْهُ قَلِيلًا، فَجَعَلْتُهُ فِي لَبَّتِي^٢، فَقَالَ لِي: «أُضْلِخْ» فَأَخَذْتُ مِنْهُ ٥١٣/٦
أَيْضًا، فَمَكَثَ فِي يَدَيَّ^٣ شَيْءٌ صَالِحٌ^٤، فَقَالَ لِي: «اجْعَلْ فِي لَبَّتِكَ^٥، فَفَعَلْتُ.
ثُمَّ قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦: لَا يَأْتِي الْكَرَامَةَ إِلَّا جِمَارًا».
قَالَ: قُلْتُ: مَا مَعْنَى ذَلِكَ؟
قَالَ^٧: «الطَّيِّبُ، وَالْوِسَادَةُ» وَعَدَّ أَشْيَاءً^٨.

١٢٨٥٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:
عَنْ عَلِيٍّ^٩: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَزِدُّ الطَّيِّبَ وَالْحُلُوءَ»^{١٠}.

٥٠- بَابُ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ

١٢٨٥٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ

١. في «م، جد»:- «قال».
٢. في «بن»:- «لبنتي».
٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ منه».
٤. في «بف» والوافي: «شيئًا صالحًا».
٥. في «بج، بف، جت» والوافي: «وقال».
٦. في «بن» وحاشية «جت»:- «لبنتك». وفي «جد»:- «+ منه».
٧. في «م، ن، بف، جد»:- «+ قال».
٨. الكافي، كتاب الرِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب المسك، ح ١٢٨٦٦، بهذا السند، وتتمام الرواية فيه: «أخرج إليَّ أبو الحسن^١ مخزنة فيها مسك من عتيدة أبنوس فيها بيوت كلها ممَّا يَتَّخِذُهَا النِّسَاءُ». وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٣١١، ح ٧٨؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٦٨، ح ٢، بسندهما عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن الجهم، عن أبي الحسن^٢، من قوله: «لَا يَأْتِي الْكَرَامَةَ» مع اختلاف يسير. وفي عيون الأخبار، ج ١، ص ٣١١، ح ٧٧؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٦٨، ح ١، بسندهما عن الحسن بن الجهم. ومعاني الأخبار، ص ١٦٣، ح ١، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا^٣، وفي الثلاثة الأخيرة من قوله: «قال: قال أمير المؤمنين^٤: لَا يَأْتِي الْكَرَامَةَ» مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب العشرة، باب إكرام الكريم، ح ٣٧١٢. والوافي، ج ٦، ص ٦٩٨، ح ٥٣١٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٨، ح ١٧٦٧، إلى قوله: «فقال لي: اجعل في لبنتك».
٩. الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٠، ح ٤٠٧٢، مرسلاً من دون الإسناد إلى علي^٥ ﷺ. والوافي، ج ٦، ص ٦٩٨، ح ٥٣١٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٨، ح ١٧٦٦.

عَبْدِ الْغَفَّارِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الطَّيِّبُ: الْمِسْكُ، وَالْعَنْبَرُ، وَالزَّعْفَرَانُ، وَالْعُودُ»^١.

٥١- بَابُ أَضَلِّ الطَّيِّبِ

١٢٨٥٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

بَكْرِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَمَّا أُهِيْطَ^٢ آدَمُ عليه السلام مِنَ الْجَنَّةِ عَلَى الصَّفَا، وَحَوَاءَ عَلَى الْمَرْوَةِ، وَقَدْ كَانَتْ أَمْتَشَطَتْ فِي الْجَنَّةِ بِطَيِّبٍ مِنْ طَيِّبِ الْجَنَّةِ^٣، فَلَمَّا صَارَتْ فِي الْأَرْضِ قَالَتْ: مَا أَزْجُو مِنَ الْمَشِطِ وَأَنَا مَسْخُوطٌ عَلَيَّ، فَحَلَّتْ عَقِيصَتَهَا^٤، فَانْتَشَرَ^٥ مِنْ مُشْطِهَا^٦ الْيَتِي^٨ كَانَتْ أَمْتَشَطَتْ بِهَا^٩ فِي الْجَنَّةِ، فَطَارَتْ بِهِ الرِّيحُ، فَأَلْقَتْ أَكْثَرَهُ بِالْهِنْدِ^{١٠}، فَلِذَلِكَ صَارَ الْعِطْرُ بِالْهِنْدِ^{١١}»^{١٢}.

١. في التهذيب، ح ١٠١٥ والاستبصار، ح ٥٩٨: «و الورس».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ١٠١٥؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٥٩٨، بسندهما عن سيف، عن عبد الغفار. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ١٠١٤؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٥٩٧، بسند آخر. راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٢٦٦١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ١٠١٣؛ والاستبصار، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٥٩٦. الوافي، ج ٦، ص ٧٠١، ح ٥٣١٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٢، ح ١٧٧٩.

٣. في «بح»: «هبط». وفي «ن»، «بح، بف، جت، جد»، والوافي: «+ الله».

٤. في «بن»: «- طيب». وعلل الشرائع: «- طيب من طيب الجنة».

٥. في علل الشرائع: «مشطتها». والعقصة، الشعر المعقوص، وهو نحو من المضفور. وأصل العقص، اللي وإدخال أطراف الشعر في أصوله. النهاية، ج ٣، ص ٣٧٥ (عقص).

٦. في «ن» وحاشية «جت» وعلل الشرائع: «فانتشر». وفي «م»: «فانتشرت».

٧. في «ن»: «مشطها». وفي علل الشرائع: «+ المعطر».

٨. في «ن»، «بح، بف، جت» والوافي وعلل الشرائع: «الذي».

٩. في «ن»، «بح، بف، جت» والوافي وعلل الشرائع: «به».

١٠. في علل الشرائع: «أثره في الهند» بدل «أكثره بالهند».

١١. في «بف»: «في الهند».

١٢. علل الشرائع، ص ٤٩١، ح ١، بسنده عن علي بن حسان الواسطي، عن بعض أصحابه، عن «

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ مِثْلَهُ.

● قَالَ: وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «فَحَلَّتْ عَقِيصَتَهَا، فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَى مَا كَانَ فِيهَا مِنْ ذَلِكَ الطَّيِّبِ رِيحًا، فَهَبَّتْ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَأَضْلَ الطَّيِّبُ مِنْ ذَلِكَ».^٢

١٢٨٦٠ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٥١٤/٦

الْقَصِيرِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَضَلِّ الطَّيِّبِ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟ فَقَالَ: «أَيُّ شَيْءٍ يَقُولُهُ^٣ النَّاسُ؟».

قُلْتُ: يَزْعُمُونَ أَنَّ آدَمَ هَبَطَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَعَلَى رَأْسِهِ إِكْلِيلٌ^٤.

فَقَالَ: «قَدْ كَانَ - وَاللَّهِ - أَشْغَلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَأْسِهِ إِكْلِيلٌ».

ثُمَّ قَالَ^٥: «إِنَّ حَوَاءَ امْتَشَطَتْ فِي الْجَنَّةِ بِطَيِّبٍ مِنْ طَيِّبِ الْجَنَّةِ قَبْلَ أَنْ تَوَاقِعَهَا^٦ الْخَطِيئَةَ، فَلَمَّا هَبَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ حَلَّتْ عَقِيصَتَهَا^٧، فَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا كَانَ فِيهَا رِيحًا، فَهَبَّتْ^٨ بِهِ^٩ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ؛ فَأَضْلَ الطَّيِّبُ مِنْ ذَلِكَ».^{١٠}

١. أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٦، ص ٧٠١، ح ٥٣١٩.

٢. في «بحر»، «ج»: «وقال في» بدل «قال وفي». وفي «بف»: «وقال وفي» بدلها.

٣. علل الشرائع، ص ٤٩١، ذيل ح ١، مرسلاً، إلى قوله: «في المشرق والمغرب» وفيه هكذا: «وفي حديث آخر: أنها حلت عقيصتها...» الوافي، ج ٦، ص ٧٠١، ح ٥٣٢٠.

٤. في «ن»، «بف»، «ج»: «يقول». ٥. في «ن»: «وكان على». وفي «بن»: «على» بدون الواو.

٦. الإكليل - بالكسر -: التاج، وشبه عصابة تُزَيَّنُ بالجوهر، والجمع: أكاليل. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩١ (كل).

٧. في «ن»، «بف»، الوافي والبحار: «+ لي».

٨. في «بن»: «- طيب».

٩. في «بن»، «ج»، «حاشية»، والبحار: «أن يواقعها». وفي «م»، «جد»: «أن يواقعها».

١٠. في «بحار» - «عقصها». ١١. في «بن»: «- به».

١٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٢، ح ٥٣٢١؛ البحار، ج ١١، ص ٢١٤، ح ٢٤.

١٢٨٦١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمَّا أَهْبَطَ^١ آدَمَ، طَفِقَ يَخْصِفُ مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ، فَطَارَ^٢ عَنْهُ لِبَاسُهُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ مِنْ حُلَلِ الْجَنَّةِ، فَالْتَقَطَ وَرَقَةً، فَسَتَرَ^٣ بِهَا عَوْرَتَهُ، فَلَمَّا هَبَطَ عَبَقْتُ^٤ رَائِحَتُهُ تِلْكَ الْوَرَقَةَ بِالْهِنْدِ بِالنَّبْتِ، فَصَارَ الطَّيْبُ فِي الْأَرْضِ مِنْ سَبَبِ^٥ تِلْكَ الْوَرَقَةِ الَّتِي عَبَقْتُ بِهَا رَائِحَتُهُ الْجَنَّةِ، فَمِنْ هُنَاكَ الطَّيْبُ بِالْهِنْدِ؛ لِأَنَّ الْوَرَقَةَ هَبَّتْ^٦ عَلَيْهَا رِيحُ الْجَنُوبِ، فَأَذَتْ رَائِحَتَهَا إِلَى الْمَغْرِبِ^٧؛ لِأَنَّهَا اخْتَمَلَتْ رَائِحَتَهُ الْوَرَقَةَ فِي الْجَوْ، فَلَمَّا زَكَّدَتِ الرِّيحُ بِالْهِنْدِ عَبَقُ^٨ بِأَشْجَارِهِمْ وَنَبْتِهِمْ، فَكَانَ^٩ أَوَّلُ بَهِيمَةٍ رَتَعَتْ^{١٠} مِنْ تِلْكَ الْوَرَقَةِ^{١١} طَبْنِي الْمِسْكِ، فَمِنْ هُنَاكَ صَارَ الْمِسْكُ فِي سُرَّةِ الطَّبْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ جَرَى رَائِحَتُهُ النَّبْتِ فِي جَسَدِهِ وَفِي دَمِهِ حَتَّى اجْتَمَعَتْ فِي سُرَّةِ الطَّبْنِيِّ»^{١٢}.

١. في «بح»: «هبط».

٢. في «بح، بف، جت»، والوافي والبحار: «وطار».

٣. في «م، بن، جد»، وحاشية «جت»: «يستر».

٤. عقب به الطيب، كفرح، عقباً وعباقه وعباقية: ألزق به. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٠٢ (عقب).

٥. في «بح، جت»: «بسب».

٦. في «بح»: «هبطت».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٢٠: «إلى المغرب، أي إلى غربي الهند، أو المعنى أَنَّ الريح حملت بعضها فأذنتها إلى بلاد المغرب أيضاً فلذا قد يحصل بعض الطيب فيها أيضاً، لكن لما ركزت الريح، بقي أكثرها في الهند، فلذا فإن فيها أكثر».

٨. في «بف» وحاشية «جت»: «علق».

٩. في الوافي: «وكان».

١٠. في «م، بف، بن، جت، جد»، والبحار: «ارتعدت». ورتعت الماشية رتعاً من باب نفع: ورتوعاً: رعت كيف شاءت. المصباح المنير، ص ٢١٨ (رتع).

١١. في «م، بح، بن، جد»: «ذلك الورق». وفي «بف، جت»: «تلك الورق». وفي حاشية «جت»: «ذلك الورقة».

١٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٢، ح ٥٣٢٢؛ البحار، ج ١١، ص ٢١٤، ح ٢٥.

٥٢- بَابُ الْمِسْكِ

١٢٨٦٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٢ يَقُولُ: «كَانَتْ^٣ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٤ أَشْبِيدَانَةٌ^٥ رِصَاصُ

مُعَلَّقَةٍ فِيهَا مِسْكٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ وَلَبَسَ^٦ ثِيَابَهُ، تَنَاوَلَهَا وَأَخْرَجَ^٧ مِنْهَا، فَتَمَسَّحَ

بِهِ^٨.

١٢٨٦٣ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ^{١٠} كَانَ يَتَطَيَّبُ بِالْمِسْكِ حَتَّى يَرَى وَبِضَةً^{١١} ٥١٥/٦

فِي مَفَارِقِهِ^{١٢}.

١. في السند تحويل يعطف «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد» على «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٢. في «ن»: «أبا الحسن الرضا». وفي حاشية «ن»، «بح» والوسائل: «أبا عبد الله». وهو سهو؛ فإنّ الوشاء هذا هو الحسن بن عليّ الوشاء. وعده النجاشي والبرقي والشيخ الطوسي من أصحاب أبي الحسن الرضا^٣ وتكررت روايته عنه^٤ في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٩، الرقم ٨٠؛ رجال البرقي، ص ٥٥. وقد عنونه البرقي بعنوان الحسن بن عليّ الخزّاز-؛ رجال الطوسي، ص ٣٥٤، الرقم ٥٢٤٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٢٤-٣٢٦؛ وج ٢٣، ص ١٦٥، الرقم ١٥٥٣٦. ٣. في «بح، جت»: «كان».

٤. في «بن» وحاشية «جت»: «أشبدانه». وفي «بف»: «أشاندانه». وفي «جت»: «أشبدانه». وفي حاشية «م»: «أشبدانه». وفي حاشية «ن» والوافي: «أشاندانه» وكأنّه معرّب، ويراد به: محلّ المشط. وفي حاشية «جت»: «أشاندانه».

٥. في «جد»: «يلبس».

٦. في «ن، بح، بف، جت»: «فأخرج».

٧. الوالي، ج ٦، ص ٧٠٤، ح ٥٣٢٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٩، ح ١٧٦٩.

٨. في «بح، جت»: «وبيضه». وقال ابن الأثير: «الوبيص: الريق... ومنه الحديث: رأيت وبيص الطيب في مفارق رسول الله^٩ وهو محرم». النهاية، ج ٥، ص ١٤٦ (وبيص).

٩. الميفرق من الرأس: موضع فرق الشعر من الرأس. أنظر: لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٠١ (فرق).

١٠. قرب الإمام، ص ١٥١، ح ٥٤٨، بسنده عن أبي البختری، عن أبي عبد الله، عن آبائه^{١١} عن

١٢٨٦٤ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَمْسَكَةٌ إِذَا هُوَ تَوَضَّأَ أَخَذَهَا بِيَدِهِ وَهِيَ رَطْبَةٌ، فَكَانَ^١ إِذَا خَرَجَ عَرَفُوا أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِرَائِحَتِهِ^٢.

١٢٨٦٥ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

الْجَهْمِ، قَالَ:

أَخْرَجَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام مَخْزَنَةً فِيهَا مِسْكٌ مِنْ عَتِيدَةٍ^٣ أَبْنُوسٍ^٤ فِيهَا بَيُوتٌ كُلُّهَا مِمَّا يَتَّخِذُهَا النِّسَاءُ^٥.

١٢٨٦٦ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ

زِيَادٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ:

١. رسول الله صلى الله عليه وآله. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٣، ح ٥٣٢٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٩، ح ١٧٧٠؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٩٠، ح ١٥٠.

١. في «ن»: «وكان».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٣، ح ٥٣٢٤؛ الوسائل، ج ٣، ص ٥٠٠، ح ٤٢٨٥؛ وج ٤، ص ٤٣٤، ح ٥٦٣٥؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٩٠، ح ١٥١.

٣. في «بف»: «عقدة». والعتيدة: الطبلبة أو الخُفَّة يكون فيها طيب الرجل والعروس. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٣٣ (عتد).

٤. قال الفيومي: «الأبنوس، بضم الباء: خشب معروف، وهو معرب، وي جلب من الهند، واسمه بالعربية: سأسم بهمزة وزان جعفر، والأبنس يحذف الواو لغة فيه». وقال الزبيدي: «أبنوس، بحد ألف وكسر الموحدة، قيل: هو الساسم - وهو شجر أسود - وقيل: هو غيره، واختلف في وزنه». راجع: المصباح المنير، ص ٢ (ابن)؛ تاج العروس، ج ٨، ص ٢١٢ (بنس).

٥. في الوافي: «كَانَ المراد بآخر الحديث أَنَّ الأشياء التي كانت في بيوت تلك العتيدة كانت أشياء تَتَّخِذُهَا النِّسَاء».

٦. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب كراهية رد الطيب، صدر ح ١٢٨٥٦، بهذا السند، إلى قوله: «مخزنة فيها مسك». الوافي، ج ٦، ص ٧٠٤، ح ٥٣٢٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٨، ح ١٧٦٨.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمِسْكِ: هَلْ يَجُوزُ اشْتِمَامُهُ^١؟

فَقَالَ: «إِنَّا لَنَشْمُهُ»^٢.

١٢٨٦٧ / ٦. عَنْهُ^٣، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ النَّوْفَلِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي

أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ:

كَانَتْ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام قَارُورَةٌ مِسْكِ فِي مَنْسَجِهِ، فَإِذَا دَخَلَ لِلصَّلَاةِ، أَخَذَ

مِنْهُ، فَتَمَسَّحَ بِهِ^٤.

١٢٨٦٨ / ٧. عَنْهُ^٥، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ يُرَى وَبَيَضُ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام»^٦.

١٢٨٦٩ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ الْعَمْرِكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمِسْكِ فِي الدَّهْنِ: أَيُصْلَحُ؟

قَالَ: «إِنِّي لَأُصْنَعُهُ فِي الدَّهْنِ، وَلَا بَأْسَ»^٨.

١٢٨٧٠ / ٩. وَزَوَّيَ أَنَّهُ: «لَا بَأْسَ بِصُنْعِ^٩ الْمِسْكِ فِي الطَّعَامِ»^{١٠}.

١. في «م» جد: «اشتمامه». وفي «بن»: «هل يجوز اشتمامه».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٣، ح ٥٣٢٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٩، ح ١٧٧١.

٣. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٤. في «م» يع، بن، جد، والوسائل والبحار: «إلى الصلاة».

٥. في البحار: «وتمسح».

٦. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٤، ح ٥٣٢٧؛ الوسائل، ج ٤، ص ٤٣٤، ح ٥٦٣٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥٨، ح ١٢.

٧. مرجع الضمير هو أحمد بن أبي عبد الله.

٨. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٣، ح ٥٣٢٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٠، ح ١٧٧٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٩٠، ح ١٥٢.

٩. في «بن»: «بن علي».

١٠. مسائل علي بن جعفر، ص ١٧٦. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٥، ح ٥٣٣٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٠، ح ١٧٧٣.

١١. في «م» جت: «بصنع».

١٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٥، ح ٥٣٣١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٠، ح ١٧٧٤.

٥٣- بَابُ الْغَالِيَةِ^١

١٢٨٧١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِنِّي أَعَامِلُ الشُّجَارَ، فَأَتَهَيِّئُ لِلنَّاسِ؛ كَرَاهَةً أَنْ يَزُورُوا بِي خَصَاصَةً^٢، فَأَتَّخِذُ الْغَالِيَةَ.

فَقَالَ: يَا إِسْحَاقُ، إِنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْغَالِيَةِ يُجْزِي^٣، وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ^٤، مَنِ اتَّخَذَ مِنْ^٥ الْغَالِيَةِ قَلِيلًا دَائِمًا أَجْزَأُهُ^٦ ذَلِكَ.

قَالَ إِسْحَاقُ: وَأَنَا أَشْتَرِي مِنْهَا فِي السَّنَةِ بَعْشَرَةَ دَرَاهِمَ، فَأَكْتَفِي بِهَا، وَرِيحُهَا ثَابِتٌ طَوْلَ الدَّهْرِ^٧.

١٢٨٧٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ: أَمَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَعَمِلْتُ لَهُ ذَهْنًا فِيهِ مِسْكٌ وَعَنْبَرٌ، فَأَمَرَنِي^٨ أَنْ أَكْتُبَ فِي قِرْطَاسٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَأَمَّ الْكِتَابِ وَالْمَعُودَتَيْنِ وَقَوَارِعَ^٩ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَجْعَلَهُ بَيْنَ الْغِلَافِ وَالْقَارُورَةِ، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهِ^{١٠}، فَتَغَلَّفَ^{١١} بِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ^{١٢}.

١. «الغالية»: نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن، وهي معروفة. النهاية، ج ٣، ص ٣٨٣ (غلا).

٢. الخصاصة: الفقر. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٣٩ (خصص).

٣. في الواقي: «في الكلام حذف يعني قليلها وكثيرها سواء».

٤. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «أخذ».

٥. في «جد» -: «من».

٦. في «بع»: «أجزأ». وفي «جد»: «أجزه».

٧. الواقي، ج ٦، ص ٧٠٧، ح ٥٣٣٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥١، ح ١٧٧٧.

٨. في الوسائل: «وأمرني».

٩. قوارع القرآن، وهي الآيات التي من قراءها أمن شر الشيطان، كآية الكرسي ونحوها، كأنها تدهاء وتهلكه.

١٠. في «م»، بن، جد، والوسائل: «- به».

١١. في «ف»: «فيغلف».

١٢. الواقي، ج ٦، ص ٧٠٧، ح ٥٣٣٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥١، ح ١٧٧٨؛ البحار، ج ٤٩، ص ١٠٣، ح ٢٦.

١٢٨٧٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مَوْلَى لَبْنِي هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

خَرَجَ عَلَيَّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَيْلَةً وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ خَزْرَاءُ وَكِسَاءٌ خَزْرَاءُ قَدْ غُلْفَ لِحْيَتَهُ بِالْغَالِيَةِ^١، فَقَالُوا: فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؟ فِي هَذِهِ الْهَيْئَةِ؟^٢

فَقَالَ: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَخْطُبَ الْخَوَرِ الْعَيْنَ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ».

● سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٣، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ مَوْلَى لَبْنِي هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ مِثْلَهُ^٤.

١٢٨٧٤ / ٤. عَنْهُ^٥، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْكُوفِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّوْدِيِّ

١. «غلف لحيته بالغالية»، أي لطحها ولوثها بها. وتغلف، أي تلتطخ. والغالية: نوع من الطيب مركب من مسك و عوبر وعود ودهن، وهي معروفة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨٢ (غلا)؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٧١ (غلف).
٢. في «بن»: «اللييلة».

٣. تقدّم غير مرّة أنّ سهل بن زياد ليس من مشايخ الكليني. والظاهر في ما نحن فيه، الاكتفاء بتقدّم ذكر «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا» في صدر الخبر وإن كان العِدَّةُ الراوون عن أحمد بن أبي عبد الله غير العِدَّةِ الراوون عن سهل بن زياد.
٤. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٨، ح ٥٣٣٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢٩، ح ٦٤٠٨؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥٩، ح ١٤.

٥. روى أحمد بن أبي عبد الله - وهو متحد مع أحمد بن محمد بن خالد - عن أبي القاسم الكوفي، في المحاسن، ص ٤٦٧، ذيل ح ٤٤٠، و ص ٤٨١، ح ٥٠٧، و ص ٥٣١، ح ٧٨٤، وعن أبي القاسم عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، في المحاسن، ص ٢٥٤، ح ٢٨١، و ص ٤٥٢، ح ٣٦٩؛ وفي الخصال، ص ٤٧، ح ٤٨؛ والأُمالي للصديق، ص ٣٧٣، المجلس ٧٠، ح ٩، وعن أبي القاسم عبد الرحمن بن حمّاد، في المحاسن، ص ١١، ح ٣٣. وتقدّم في الكافي، ح ٣٣٠١ رواية أحمد بن محمد بن خالد عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، كما روى أحمد هذا بعنوانه - أحمد بن محمد البرقي - عن عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي، في كامل الزيارات، ص ٤٩، ح ١٤. والظاهر أنّ المراد بهذه العناوين واحد.

ثمّ إنّه روى أبو سعيد الأدمي - والمراد به سهل بن زياد - عن أبي القاسم عبد الرحمن بن حمّاد في رجال الكشي، ص ٣٦٤، الرقم ٦٧٤، ولم نجد رواية سهل بن زياد بعنوانه المختلفة، عن عبد الرحمن بن حمّاد أبي القاسم الكوفي بمختلف عناوينه، في موضع آخر.

إذا تبيّن هذا، فنقول: لم يثبت في ما تنبئنا من أسناد الكافي رجوع الضمير إلى الأسناد الذليّة التي منها السند

الْكِرْمَانِي، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: مَا تَقُولُ فِي الْمِسْكِ؟

فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي أَمَرَ^١، فَعَمِلَ لَهُ مِسْكٌ فِي بَابٍ^٢ بِسَبْعِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ يُخْبِرُهُ أَنَّ النَّاسَ يَعِيبُونَ ذَلِكَ^٣، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: يَا فَضْلُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ يَوْسُفَ عليه السلام - وَهُوَ نَبِيٌّ - كَانَ يَلْبَسُ الدِّيبَاجَ^٤ مُزْرَرًا بِالذَّهَبِ، وَيَجْلِسُ عَلَى كُرَاسِيٍّ الذَّهَبِ، فَلَمْ يَنْقُصْ^٥ ذَلِكَ مِنْ حِكْمَتِهِ شَيْئًا».

قَالَ^٦: ثُمَّ أَمَرَ، فَعَمِلَتْ لَهُ غَالِيَّةٌ^٧ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ^٨.

١٢٨٧٥ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدٍ^٩، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام اسْتَقْبَلَهُ مَوْلَى لَهُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ خَزْ، وَمِطْرَفٌ^{١٠} خَزْ، وَعِمَامَةٌ خَزْ^{١١} وَهُوَ مُتَغَلِّفٌ بِالْغَالِيَّةِ، فَقَالَ

«المذكور ذيل سند الحديث الثالث.

فعلية، الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله وأن ما ورد في البحار، ج ٤٩، ص ١٠٣، ح ٢٥، من إرجاع الضمير إلى سهل بن زياد، حيث قال: «العِدَّة عن سهل عن أبي القاسم الكوفي»، لا يخلو من التأمل.

١. في «بف»: «+ به».

٢. البان: شجر، ولحب ثمره دهن طيب. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٤ (بون).

٣. في «ن»: «بذلك».

٤. «الدِّيبَاج»: هو الثياب المُنخَذة من الأبريسم، فارسي معرب. النهاية، ج ٢، ص ٩٧ (ديج).

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوافي. وفي المطبوع: «ولم ينقص». وفي «ن»: «فلم ينقص».

٦. في «بف»: «- وقال».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٩، ح ٥٣٣٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٤٦، ح ١٧٦١؛ البحار، ج ٤٩، ص ١٠٣، ح ٢٥.

٨. في «م، بن»: «الحسن بن يزيد». هذا، والحسين بن يزيد في هذه الطبقة هو النوفلي، روى عنه سهل بن زياد بعنوان النوفلي في عدد من الأسناد، كما روى عنه بعنوان الحسين بن يزيد في قليل من الأسناد. وأما الحسن بن يزيد، فلم نعرفه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٥٣٥.

٩. المطرّف، كمكرم: رداء من خز مرتفع، ذو أعلام، جمعه: مطارف. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٠٨.

١٠. في «بف»: «- وقال». وفي «ن»: «- عمامة خز».

(طرف).

لَهُ: جُعِلَتْ فِذَاكَ، فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّاعَةِ، عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ، إِلَى أَيْنَ؟^١.
 قَالَ: «فَقَالَ: إِلَى مَسْجِدِ جَدِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْطَبُ الْخَوَرِ الْعَيْنِ^٢ إِلَى اللَّهِ عَزَّ
 وَجَلَّ»^٣.

٥٤- بَابُ الْخُلُقِ^٤

١/ ١٢٨٧٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ
 زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ عَنِ الْخُلُقِ أَخَذَ مِنْهُ؟

قَالَ: «لَا بَأْسَ، وَلَكِنْ لَا أَجِبُ أَنْ تَدْوِمَ عَلَيْهِ»^٥.

٢/ ١٢٨٧٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَمَسَّ الْخُلُقَ فِي الْحَمَامِ، أَوْ تَمَسَّ بِهِ
 يَدَيْكَ^٦ مِنَ الشَّقَاقِ تَدَاوِيهِمَا^٧ بِهِ، وَلَا أَجِبُ إِذْمَانَهُ».

وَقَالَ: «لَا بَأْسَ^٨ أَنْ يَتَخَلَّقَ الرَّجُلُ، وَلَكِنْ لَا يَبِيتُ مُتَخَلِّقًا»^٩.

١. في «م، جد» - «العين».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٠٨، ح ٥٣٣٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٢٨، ح ٦٤٠٧؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥٩، ح ١٣.

٣. الخلق: ضرب من الطيب مائع فيه صفرة. المغرب، ص ١٥٣ (خلق).

وأضاف في الوافي: «وهو من طيب النساء، وهن أكثر استعمالاً له من الرجال، ولعل كراهية إيمانه لذلك».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٧١١، ح ٥٣٣٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٢، ح ١٧٨١.

٥. في «بح، بف، جت» والوافي والوسائل: «يدك».

٦. في «بف، جت» والوافي: «تداويها». وفي «جت»: «وتداويهما».

٧. في «بح، بف»: «قال: ولا بأس» بدل «وقال: لا بأس».

٨. قرب الإسناد، ص ٨٣، ح ٢٧٣، بسند آخر، إلى قوله: «ولا أحب إيمانه» مع اختلاف يسير. الوافي، ص ٨٨.

١٢٨٧٨ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:
لَا بَأْسَ أَنْ تَمَسَّ الْخَلْقُ فِي الْحَمَامِ، أَوْ تَمْسَحَ بِهِ يَدَكَ تُدَاوِي بِهِ، وَلَا أَحَبُّ
إِذْمَانَهُ.^٢

١٢٨٧٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ الْقَيْصِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي الْخَلْقُ».^٣

١٢٨٨٠ / ٥. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ،
عَنْ أَبَانٍ، عَنْ رَجُلٍ قَدْ أُثْبِتَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَلَّقَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ، وَلَكِنْ لَا يَبِيتُ
مُتَخَلِّقًا».^٥

١٢٨٨١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ
الْفَضِيلِ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَخَلَّقَ الرَّجُلُ، وَلَكِنْ لَا يَبِيتُ مُتَخَلِّقًا».^٧

٥. ج ٦، ص ٧١١، ح ٥٣٣٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٣، ح ١٧٨٣.

١. في الوسائل: «بأن».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٧١١، ح ٥٣٣٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٢، ح ١٧٨٠.

٣. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ، باب دهن البان، ذيل ح ١٢٩١٠ بسنده عن محمد بن الفضل الوافي، ج ٦،

ص ٧١٢، ح ٥٣٤٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٣، ح ١٧٨٤.

٤. في «بف»: «عند».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٧١٢، ح ٥٣٤٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٣، ح ١٧٨٥.

٦. في «ن»: «أن».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٧١٢، ح ٥٣٤١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٣، ح ١٧٨٦.

٥٥- بَابُ الْبُخُورِ

١٢٨٨٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ،

قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَنْبَغِي^١ رِيحُ الْعُودِ الَّتِي فِي الْبَدَنِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَيَنْبَغِي رِيحُ
عُودِ^٢ الْمَطْرَاةِ^٣ عِشْرِينَ يَوْمًا»^٤.

١٢٨٨٣ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ^٥ أَنْ يَدْخُنَ ثِيَابَهُ إِذَا كَانَ يَقْدِرُ»^٦.

١٢٨٨٤ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ جَهْمٍ^٧، قَالَ:

خَرَجَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ ﷺ، فَوَجَدْتُ مِنْهُ^٨ رَائِحَةَ التَّجْمِيرِ^٩.

١٢٨٨٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُرَازِمٍ، قَالَ:

١. في الوافي: «ينبغي» في الموضعين.

٢. في «م»، ن، جد، وحاشية «جت»: «العود».

٣. في «ن»، يح، بن، م، جت، جد، والوافي: «المطرا». وفي «بف»: «القطر». و «المطراة»: التي يعمل عليها ألوان الطيب غيرها كالعنبر والمسك والكافور. النهاية، ج ٣، ص ١٢٣ (طرا).

٤. الوافي، ج ٦، ص ٧١٣، ح ٥٣٤٣.

٥. في التهذيب والاستبصار: «لا بأس بدخنة كفن الميت، وينبغي للمرأة المسلم» بدل «ينبغي للرجل».

٦. التهذيب، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٧، والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٨، بسندهما عن عبد الله بن سنان.

الوافي، ج ٦، ص ٧١٣، ح ٥٣٤٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٤، ذيل ح ١٧٨٩.

٧. في «م»، جت، جد، والوسائل والبحار: «الجهم» بدل «جهم».

٨. في «يح»، جت، وفيه.

٩. الوافي، ج ٦، ص ٧١٣، ح ٥٣٤٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٥، ح ١٧٩١؛ البحار، ج ٤٩، ص ١٠٤، ح ٢٧.

دَخَلْتُ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام الْحَمَّامَ، فَلَمَّا خَرَجَ إِلَى الْمَسْلُخِ دَعَا بِمِجْمَرَةٍ، فَتَجَمَّرَ بِهَا^٢، ثُمَّ قَالَ: «جَمَّرُوا مَرَارِمْ^٣».

قَالَ: قُلْتُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ نَصِيْبَهُ يَأْخُذُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^٤.

٥ / ١٢٨٨٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرِّيَّانِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ مَوْلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام - وَكَانَ اشْتَرَاهُ وَأَبَاهُ وَأُمُّهُ وَأَخَاهُ، فَأَعْتَقَهُمْ^٥، وَاسْتَكْتَبَ^٦ أَحْمَدَ، وَجَعَلَهُ قَهْرْمَانَهُ - فَقَالَ^٧ أَحْمَدُ:

٥١٩/٦ كَانَ^٨ نِسَاءُ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام إِذَا تَبَخَّرْنَ أَخَذْنَ نَوَاةً مِنْ نَوَى الصَّيْحَانِي^٩، مَمْسُوحَةً مِنَ التَّمْرِ، مُنْقَاةَ التَّمْرِ وَالْفُسَارَةَ، فَأَلْقَيْنَهَا^{١١} عَلَى النَّارِ قَبْلَ الْبُخُورِ، فَإِذَا^{١٢} دَخَنَتْ^{١٣} النَّوَاةُ أَذْنَى دُخَانٍ^{١٤} زَمَيْنَ النَّوَاةَ، وَتَبَخَّرْنَ مِنْ بَعْدِ، وَكُنَّ يَقْلْنَ: هُوَ أَغْبَقُ وَأَطْيَبُ لِلْبُخُورِ^{١٥}، وَكُنَّ^{١٦} يَأْمُرْنَ بِذَلِكَ^{١٧}.

١. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والوافي والوسائل: «إلى».

٢. في «م»، ن، بج، بن، جت، جد: «به». والمجمرة: التي يوضع فيها الجمر مع الدخنة، فتجمر بها: أي تبخر بها. لسان العرب، ج ٤، ص ١٤٤ (جمر).

٣. في «بف، جت» والوافي: «مرارماً».

٤. الوافي، ج ٦، ص ٧١٤؛ ح ٥٣٤٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٥؛ ح ١٧٩٠؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١١، ح ١٩.

٥. في «ن، بف»، «وأعتقهم».

٦. في المرأة: واستكتب، أي جعله مكاناً له.

٧. في «م»، بن، جد، والبحار: «قال».

٨. في «بن»: «أبي عبد الله».

٩. «الصيحاني»: اسم تمر من تمر المدينة، نُسب إلى صيحان لكبش كان يربط إليها. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٤٧ (صيح).

١١. في «بج»: «فألقيته». وفي «بف»: «وألقيته». وفي «ن» وحاشية «بج»: «وألقيتها».

١٢. في «م»: «فإذا».

١٣. في «م»: «أذخن». وفي «جد»: «دخن».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والبحار. وفي المطبوع: «الدخان».

١٥. في «جد»: «البخور».

١٦. في «بن» وحاشية «جت»: «وكان».

١٧. الوافي، ج ٦، ص ٧١٤؛ ح ٥٣٤٧؛ البحار، ج ٤٨، ص ١١١، ح ٢٠.

٥٦- بَابُ الْإِذْهَانِ

١٢٨٨٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بصير:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «الدَّهْنُ يَلِينُ الْبَشْرَةَ، وَيَزِيدُ فِي الدَّمَاعِ»^١، وَيُسَهِّلُ مَجَارِيَ الْمَاءِ»^٢، وَيَذْهَبُ الْقَشْفُ»^٣، وَيُسْفِزُ اللَّوْنَ»^٤.
١٢٨٨٨ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السَّمُطِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الدَّهْنُ يَذْهَبُ بِالسُّوءِ»^٥.
١٢٨٨٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الدَّهْنُ يُظَهِّرُ الْغِنَى»^٦.

-
١. في الوافي: «القوة». وفي تحف العقول: «والمعقل».
 ٢. في تحف العقول: «موضع الطهور» بدل «مجري الماء».
 ٣. في «بف» وحاشية «جت» والوافي «بالقشف». وفي تحف العقول: «بالشعث». و «القشف»، محرّكة: قدر الجلد، ورثانة الهيئة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٢٥ (قشف).
 ٤. في تحف العقول: «ويصفى اللون». و «يسفر اللون»، أي يضيء ويشرق. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٨٦ و ٦٨٧.
 ٥. الخصال، ص ٦١٠، أبواب الثمانين و مافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٠، عن أمير المؤمنين عليه السلام الوافي، ج ٦، ص ٧١٥، ح ٥٣٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٦، ح ١٧٩٦.
 ٦. في «بف، بفت، جت» والوافي والكافي، ح ١٢٧٠٧: «بالبس».
 ٧. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب التمشط، ضمن ح ١٢٧٠٧ الوافي، ص ٧١٥، ح ٥٣٤٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٦، ح ١٧٩٥.
 ٨. في «جد» وحاشية «جت»: «يطهر العناء».
 ٩. الخصال، ص ٩١، باب الثلاثة، ح ٣٣، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، مع زيادة في آخره الوافي، ج ٦، ص ٧١٦، ح ٥٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٧، ح ١٧٩٧.

١٢٨٩٠/٤ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: الدُّهْنُ يَلِينُ الْبَشْرَةَ^١، وَيَزِيدُ فِي الدَّمَائِ الْقُوَّةَ، وَيُسَهِّلُ مَجَارِيَ الْمَاءِ، وَهُوَ يَذْهَبُ بِالْقَشْفِ، وَيُحَسِّنُ اللَّوْنَ^٢».

١٢٨٩١/٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «دُهْنُ اللَّيْلِ يَجْرِي فِي الْعُرْوِ، وَيُرَوِّي الْبَشْرَةَ، وَيَبْيَضُ الْوَجْهَ^٣».

١٢٨٩٢/٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ بَخْرٍ^٤، عَنْ مِهْزَمِ الْأَسَدِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَخَذْتَ الدُّهْنَ عَلَى رَاخَتِكَ، فَقُلِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الزَّيْنَ وَالزَّيْنَةَ وَالْمَحَبَّةَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْنِ^٥ وَالشَّانِ^٦ وَالْمَقْبِ^٧، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى يَأْفُوكِكَ^٨، ابْدَأْ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ^٩».

١. في «بح»: «بالبشرة».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٧١٥، ح ٥٣٤٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٧، ح ١٧٩٨.

٣. الوافي، ج ٦، ص ٧١٦، ح ٥٣٥١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٨، ح ١٨٠١.

٤. هكذا في «م»، ن، ب، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل. وفي «بح، جت» والمطبوع: «الحسن بن بحر». وفي الوافي: «الحسين بن محبوب».

هذا، وتقدم في ح ١٢٧٥٨ رواية الحسين بن بحر عن مهزم الأسدي، فلاحظ.

٥. «الشين»: خلاف الزين. يقال: شانه يشينه. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٤٧ (شين).

٦. في «م»: «وللشَّان». وفي «جد»: «والشَّان». والشَّان: البغض. أنظر: النهاية، ج ٢، ص ٥٠٣ (شنا).

٧. اليافوخ: وهو حيث التقى عظم مقدم الرأس ومؤخره. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٧٠ (أفخ).

٨. في المرأة: «ابدأ بما بدأ الله به، أي في الخلق».

٩. الوافي، ج ٦، ص ٧١٧، ح ٥٣٥٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٨، ح ١٨٠٣.

١٢٨٩٣ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّقَاقِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ بَشِيرِ الدَّهَّانِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «مَنْ ذَهَنَ مُؤْمِنًا^٣، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ^٤».

٥٧- بَابُ كَرَاهِيَةِ إِدْمَانِ الدَّهْنِ

١٢٨٩٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «لَا يَدْهِنُ الرَّجُلُ كُلَّ يَوْمٍ؛ يَرَى الرَّجُلُ شَعْنًا، لَا يَرَى مَتَزَلِّقًا^٦ كَأَنَّهُ امْرَأَةٌ».

١٢٨٩٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧: «أَخَالِطُ أَهْلَ الْمَرْوَةِ مِنَ النَّاسِ وَقَدْ أَكْتَفَيْ مِنَ الدَّهْنِ

١. في «بف»: «ومحمد بن أحمد الدقاق».

٢. في ثواب الأعمال: «مسلمًا كرامة له». وفي مصادقة الإخوان: «مسلمًا».

٣. ثواب الأعمال، ص ١٨٢، ح ١، بسنده عن بشير الدهان. مصادقة الإخوان، ص ٧٤، ح ١، مرسلاً. الوافي، ج ٦، ص ٧١٨، ح ٥٣٥٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٩، ح ١٨٠٤.

٤. في «ن، بن»، وحاشية «جت»: «كراهية».

٥. في حاشية «جت»: «متزلقًا». وتزلق: تزيّن وتنعّم حتّى يكون للونه وبيص، ولبشرته بريق. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زلق).

٦. وفي المروءة: «والمعنى: أنّه أن يرى الرجل شعناً مغتبراً خيراً من أن يرى متزلقاً، وليس المعنى أن كونه شعناً مستحب».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٧١٦، ح ٥٣٥٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٩، ح ١٨٠٥.

بِالنَّيْسِيرِ، فَاتَمَسَّحَ بِهِ كُلُّ يَوْمٍ.

فَقَالَ^١: «مَا أُحِبُّ^٢ لَكَ ذَلِكَ».

فَقُلْتُ: يَوْمٌ، وَيَوْمٌ لَا.

فَقَالَ: «وَمَا أُحِبُّ لَكَ ذَلِكَ».

قُلْتُ: يَوْمٌ، وَيَوْمَيْنِ^٣ لَا.

فَقَالَ: «الْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ يَوْمٌ وَيَوْمَيْنِ^٤».

١٢٨٩٦ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: فِي كَمْ أَذْهِنَ؟

قَالَ: «فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً^٥».

فَقُلْتُ^٦: إِذَنْ يَرَى النَّاسُ بِي^٧ خِصَاصَةً، فَلَمْ أَزَلْ أُمَاكِسُهُ.

فَقَالَ^٨: «فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً^٩ لَمْ يَزِدْنِي^{١٠} عَلَيْهَا».

١. في «م، بف، جد» والوسائل: «قال».

٢. في «يح»: «وما أحب».

٣. في حاشية «جت»: «فيومين».

٤. في الوافي: «يوم في المواضع مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي أتمسح به فيه أو يتمسح. ويومين في الموضوعين منصوب على الظرفية، أو الكل مجرور بتقدير «في». والأصوب أن يقال: حذف الألف من آخر اليوم من مسامحة الكتاب في رسم الخط، والمراد بآخر الحديث أن المحبوب لك أن تذهن في كل أسبوع مرة أو مرتين».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٧١٦، ح ٥٣٥٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٠، ح ١٨٠٦.

٦. في «يح، بف، جد» وحاشية «جت» والوافي: «دهنة».

٧. في «ن، يح، بف، جت»: «قلت».

٨. في «يح»: «لي». وفي «جت»: «في».

٩. في «م، بن، جد» والوافي والوسائل: «قال». وفي حاشية «جت»: «قاله».

١٠. في «ن، يح، جت»: «ولم يزدني».

١١. الوافي، ج ٦، ص ٧١٧، ح ٥٣٥٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٠، ح ١٨٠٧.

٥٨- بَابُ دُهْنِ الْبَنْفَسَجِ

١٢٨٩٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ^١: «الْبَنْفَسَجُ سَيِّدُ أَذْهَانِكُمْ»^٢.

١٢٨٩٨ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

أَبِي زَيْدٍ الرَّازِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

أَهْدَيْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بَغْلَةً، فَصَرَعَتْ الَّذِي أُرْسَلَتْ بِهَا مَعَهُ، فَأَمَّتُهُ^٣،

فَدَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، فَأَخْبَرْنَا^٤ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «أَفَلَا أَسْعَطْتُمُوهُ^٥ بَنْفَسَجًا؟»

فَأَسْعَطَ^٦ بِالْبَنْفَسَجِ، فَتَرَأً.

ثُمَّ قَالَ: «يَا عُقْبَةُ، إِنَّ الْبَنْفَسَجَ بَارِدٌ فِي الصَّيْفِ، حَارٌّ فِي الشِّتَاءِ، لَيِّنٌ

عَلَى شِيعَتِنَا، يَابِسٌ عَلَى عَدُوِّنَا^٧، لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْبَنْفَسَجِ قَامَتْ أُوقِيَّتُهُ^٨

١. في «بف، بن» والوافي: «قال».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٠، ح ٥٣٦٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٠، ح ١٨٠٨.

٣. في «بح، بف»+: «فأذهنته». وفي حاشية «جت»: «+ «ذهنته». وفي «جت»: «+ «أوهنته». و أمه، أي شجّه أمةً بالمد، وهي التي تبلغ أم الدماغ حين يبقى بينها وبين الدماغ جلد رقيق. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦٥ (أمم).

٤. في «ن، بف، جت»: «فدخلت». وفي «بح، جت»: «إلى».

٥. في «بح، بف»: «وأخبرنا».

٦. في «ن»: «أسعطتموها». وسعطه الدواء وأسعطه إياه: أدخله في أنفه. القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٠٥ (سعط).

٧. في «بح» وحاشية «جت»: «ثم أسعط».

٨. في الوافي: «لعل السر في كون البنفسج بارداً في الصيف حاراً في الشتاء أن الحرارة في الصيف تميل من خارج، وفي الشتاء تكون في داخل، والبرودة بالعكس من ذلك، وذلك لانضمام الجنس إلى الجنس، وفرار الضد من الضد، فالبارد إذا وصل إلى الباطن في الصيف يزداد برودته، وفي الشتاء يصير حاراً، وليس أن الشيء له في كل وقت كيفية أخرى.

وأما قوله عليه السلام: «لئن على شيعتنا يابس على عدونا» فلعله لكون ولي الله يذكر اسم الله سبحانه عند كل أمر، فينتفع به ببركة ذكر الله، بخلاف عدو الله، فإنه لغلغله عن الذكر لا ينتفع بما يتناول، فيبقى كما كان، أو يتضرر به.

٩. في «بح» وحاشية «بن، جت» والبحار: «أوقية». والأوقية - بالضم -: وزن معروف، وهو سبعة مثاقيل. »

بِدِينَارٍ^١.٣ / ١٢٨٩٩. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ^٣، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا يَأْتِينَا مِنْ نَاجِيَتِكُمْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ «الْبَنْفَسِجِ»^٦.

٤ / ١٢٩٠٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ،

عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ بَيْاعِ الرُّطْبِيِّ^٧:عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَثَلُ الْبَنْفَسِجِ فِي الْأَذْهَانِ مَثَلُنَا فِي النَّاسِ»^٨.

٥ / ١٢٩٠١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَخْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «فَضْلُ الْبَنْفَسِجِ عَلَى الْأَذْهَانِ كَفَضْلِ الْإِسْلَامِ

﴿ انظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦٠ (وقي).

١. صحيفة الرضا عليه السلام، ص ٥٢، ح ٥٠؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٣٤، ح ٧٤، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه عليهم السلامعن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيهما: «أذهنوا بالبنفسج، فإنه بارد في الصيف وحار في الشتاء». الوافي، ج ٦،

ص ٧١٩، ح ٥٣٦٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٤، ح ١٨٢٤؛ البحار، ج ٦٢، ص ٢٢١، ح ٥.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٣. في الكافي، ح ١١٩٥١ والمحاسن: «والحسن بن علي بن فضال».

٤. في المحاسن: «إلي».

٥. في الكافي، ح ١١٩٥١ والمحاسن: «الأرز و».

٦. الكافي، كتاب الأطعمة، باب الأرز، صدر ح ١١٩٥١. وفي المحاسن، ص ٥٠٢، كتاب المأكول، ح ٦٢٩، عن

علي بن الحكم. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٠، ح ٥٣٦٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٠، ح ١٨٠٩؛ البحار، ج ٦٢، ص ٢٢٢،

ح ٦.

٧. في «بيع»: «إسرائيل بن أبي سلمة بَيْاعِ الرُّطْبِيِّ». والمذكور في رجال البرقي، ص ٢٩؛ ورجال الطوسي،

ص ١٦٥، الرقم ١٨٩٧، هو إسرائيل بن أسامة [الكوفي] بَيْاعِ الرُّطْبِيِّ.

٨. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتجمل، باب دهن البان، ضمن ح ١٢٩١٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الجعفریات،

ص ١٨١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمام الرواية فيه: «فضلنا أهل

البيت على سائر الناس كفضل البنفسج على سائر الأدهان». الوافي، ج ٦، ص ٧١٩، ح ٥٣٥٨؛ الوسائل، ج ٢،

ص ١٦١، ح ١٨١١.

٩. في «بف» والوافي: «أبي جعفر». و عبدالرحمن بن كثير، هذا من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وأكثر من

عَلَى الْأَذْيَانِ، يَغْمُ الدُّهْنُ الْبَنْفَسَجَ، لِيَذْهَبَ^٢ بِالْدَّاءِ^٣ مِنَ الرَّأْسِ وَالْعَيْنَيْنِ^٤،
فَادْهِنُوا بِهِ^٥.

١٢٩٠٢ / ٦. عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ^٦، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، فَدَخَلَ عَلَيْهِ مِهْزَمٌ، فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٨: «ادْعُ لَنَا
الْبَجَارِيَّةَ تَجِدُنَا بِدُهْنٍ وَكُحْلٍ».

فَدَعَوْتُ بِهَا، فَجَاءَتْ بِقَارُورَةٍ بَنْفَسَجٍ، وَكَانَ يَوْمًا^٩ شَدِيدَ الْبَرْدِ، فَصَبَّ مِهْزَمٌ فِي
رَاحَتِهِ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَذَا بَنْفَسَجٌ، وَهَذَا الْبَرْدُ الشَّدِيدُ؟

فَقَالَ: «وَمَا بِاللَّهِ^{١٠} يَا مِهْزَمٌ^{١١}».

فَقَالَ: إِنَّ مَتَطَلَّبِينَ بِالْكُوفَةِ^{١٢} يَزْعُمُونَ أَنَّ الْبَنْفَسَجَ بَارِدٌ.

فَقَالَ: «هُوَ بَارِدٌ فِي الصَّيْفِ، لَيْنٌ خَارٌّ فِي الشِّتَاءِ»^{١٣}.

١٢٩٠٣ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ ٥٢٢/٦

١. في الوافي وصحيفة الرضا^{١٤} والعيون: «سائر».

٢. في الوافي: «يذهب» بدون اللام.

٣. في البحار: «والعين».

٤. صحيفة الرضا^{١٥}، ص ٧٩، ذيل ح ١٧٠؛ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٣، ذيل ح ١٤٨، بسند آخر عن الرضا،
عن أبيه^{١٦} عن رسول الله^{١٧}. كناية الأثر، ص ٢٤١، ضمن الحديث، بسند آخر عن علي بن الحسين^{١٨}، وفي
كلها إلى قوله: «كفضل الإسلام على الأديان». الوافي، ج ٦، ص ٧٢١، ح ٥٣٦٤؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦١،
ح ١٨١٢؛ البحار، ج ٦٢، ص ٢٢٢، ح ٧.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن علي بن حسان، عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله.

٦. في «بف»: «يومئذ».

٧. في الوافي: «له» بدل «بale».

٨. في البحار، ج ٦٢: «- فقال: وماله يا مهزم».

٩. في البحار، ج ٦٢: «- بالكوفة».

١٠. الوافي، ج ٦، ص ٧٢١، ح ٥٣٦٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦١، ح ١٨١٣؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٨، ح ٧٤؛ وج ٦٢،

ص ٢٢٢، ح ٨.

الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اسْتَطَعُوا بِالْبَنْفَسِجِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْبَنْفَسِجِ لَحَسَوْهُ حَسَوًا»^١.

٨/١٢٩٠٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «دُهْنُ الْبَنْفَسِجِ يَرْزُقُ^٢ الدَّمَاعَ»^٣.

٩/١٢٩٠٥. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٤، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

دُهْنُ الْحَاجِبِينَ بِالْبَنْفَسِجِ^٥ يَذْهَبُ بِالضَّدَاعِ^٦.

١٠/١٢٩٠٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ

خَالِدِ بْنِ نَجِيحٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَثَلُ الْبَنْفَسِجِ فِي الدَّهْنِ كَمَثَلِ^٧ شَيْعَتِنَا فِي النَّاسِ»^٨.

١. حسازيد المرق: شربه شيئاً بعد شيء. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٧٢ (حسا).

وفي المرأة: «قوله عليه السلام: حسوا، وفي بعض النسخ: «لحسا». اللحن: اللطع باللسان».

٢. الخصال، ص ٦٣٧، أبواب الثناتين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، يسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «استطعوا بالبنفسج». تحف العقول، ص ١٢٤، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٦، ص ٧١٩، ح ٥٣٥٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٤، ح ١٨٢٥.

٣. الرزاة في الأصل: الثقل. وشيء رزين، أي ثقیل. لسان العرب، ج ١٣، ص ١٧٩ (رزن).

٤. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٢، ح ٥٣٦٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٢، ح ١٨١٤؛ البحار، ج ٦٢، ص ٢٢٣، ح ٩.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٦. في «م، بف، بن، جذ» والبحار: «فإنه».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٢، ح ٥٣٦٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٨٢٧؛ البحار، ج ٦٢، ص ٢٢٣، ح ١٠.

٨. في حاشية «ج»: «مثل».

٩. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٠، ح ٥٣٥٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٢، ح ١٨١٥.

١١ / ١٢٩٠٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢: قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٣: اكْسِرُوا خَرَّ الْحَقَمَى

بِالْبَنْفَسِجِ»^٤.

٥٩- بَابُ دُهْنِ الْخَيْرِيِّ^٥

١ / ١٢٩٠٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ،

عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦: قَالَ: ذَكَرَ دُهْنُ الْبَنْفَسِجِ، فَرَكَّاهُ، ثُمَّ قَالَ^٧: «وَإِنَّ الْخَيْرِيَّ

لَطِيفٌ»^٨.

٢ / ١٢٩٠٩. عِدَّةٌ مِنْ أَضْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٢. الخصال، ص ٦٢٠، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين^٣. راجع: الكافي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الهندباء، ح ١٢٠٧٣؛ وتحف العقول، ص ١١٠، عن أمير المؤمنين^٣. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٠، ح ٥٢٦١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٤، ح ١٨٢٦.

٣. «الخيري»: هو نبات معروف، له زهر مختلف بعضه ابيض، وبعضه فرفري، بعضه أصفر، وهو المسمي في العراق بـ «المشور»، ولكنه غلب على الأصفر منه؛ لأنه نافع من أعمال الطب، ولأنه الذي يخرج دهنه ويدخل الأدوية. وهو بالفارسية: «شب بو». راجع: المصباح المنير، ص ١٨٥ (خير)؛ بحار الأنوار، ج ٥٩، ص ٢٢٥، ذيل ح ١٣؛ تحفة المؤمنين، ص ١١٢.

٤. في «م»، ن، بن، جد: - «دهن».

٥. في «بف»: «فقال» بدل «ثم قال». وفي «بح»: «وقال» بدلها.

٦. في «جت» والوافي والوسائل والبحار: «إن» بدون الواو. وفي «م»، ن، بن، جد: - «إن».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٢، ح ٥٣٦٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٨٢٨؛ البحار، ج ٦٢، ص ٢٢٣، ح ١١.

الْحَسَنِ بْنِ جَهْمٍ^١، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَدَّهْنُ بِالْخَيْرِيِّ، فَقَالَ لِي: «ادَّهِنْ».

فَقُلْتُ لَهُ^٢: أَيْنَ أَنْتَ عَنِ الْبَنْفَسِجِ، وَقَدْ رَوَيْ فِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِنَّهُ^٣ قَالَ:

«أَكْرَهُ رِيحَهُ»؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَإِنِّي كُنْتُ^٤ أَكْرَهُ رِيحَهُ^٥، وَأَكْرَهُ أَنْ أَقُولَ ذَلِكَ؛ لِمَا بَلَغَنِي

فِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام.

فَقَالَ^٦: «لَا بَأْسَ»^٧.

٦٠- بَابُ دُهْنِ الْبَانِ

١/١٢٩١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. هكذا في «م، ن، بح، بف، بن، جد». وفي «جت» والمطبوع والوسائل والنجار: «الجهيم».

٢. في «م، ن، بن، جد، والبحار»: «له».

٣. في «م، بف، بن، جد»: «إنه».

٤. في «م، بن»: «فقال».

٥. في «بح» والبحار: «إني». وفي «م، ن، بح» والوسائل: «قد».

٦. في النوافي: «كنت».

٧. في «بن، جد»: «قال: قلت له: فَإِنِّي كُنْتُ أَكْرَهُ رِيحَهُ».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «قال».

٩. في مرآة المعقول، ج ٢٢، ص ٤٣٢: «قوله عليه السلام: «إنه قال: أَكْرَهُ» ليس في بعض النسخ كلمة «إنه». وهو أظهر.

فالمعنى: إنك لم تدهن بالبنفسج وقد روي فيه وفي فضله عن أبي عبد الله ما روي. فقال عليه السلام: «إني أَكْرَهُ رِيحَهُ».

فقال ابن الجهم: أنا كنت أيضاً أَكْرَهُ رِيحَهُ، ولكن كنت أستحي أن أقول: «إني أَكْرَهُ رِيحَهُ» لما روي عن أبي عبد

الله في فضله، فقال عليه السلام: «لا بأس به، فإن كراهة الريح لا ينافي فضله ونفعه. وعلى نسخة «إنه» يحتاج إلى

تكلفات بعيدة، كأن يقال: ضمير فيه في قوله: «وقد روي فيه» راجع إلى الخيري. وفاعل «قال» أبو الحسن.

والضمير في «قلت له» راجع إلى الصادق عليه السلام، وقوله: «وإني كنت» حالية. وقوله: «أقول»، إنما بمعنى أفعل أو

أمر الناس بالأدهان به، والحاصل أن أبا الحسن قال: أنا أيضاً كنت سمعت هذه الرواية، مروياً عن أبي عليه السلام.

وكذلك كنت أَكْرَهُ رِيحَهُ والأدهان به، فلما سألت أبي، قال: لا بأس. ولا يخفى بعده، والظاهر أن كلمة «أنه»

زيدت من النسخ.

١٠. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٢، ح ٥٣٦٩: الوسائل، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٨٢٩: البحار، ج ٦٢، ص ٢٢٣، ح ١٢.

مُحَمَّدُ بْنُ الْفَيْضِ، قَالَ:

ذُكِرَتْ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام الْأُدْهَانُ، فَذُكِرَ الْبَنْفَسُجُ وَفَضْلُهُ.

فَقَالَ: «نِعْمَ الدُّهْنُ الْبَنْفَسُجُ، أَذْهِنُوا بِهِ؛ فَإِنَّ فَضْلَهُ عَلَى الْأُدْهَانِ كَفَضْلِنَا عَلَى

النَّاسِ، وَالْبَانُ دُهْنٌ ذُكِرَ^١، نِعْمَ الدُّهْنُ الْبَانُ^٢، وَإِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي الْخُلُوقُ»^٣.

١/٢٩١١. ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ؛ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ^٤، قَالَ:

شَكَا رَجُلٌ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام شَقَاقًا فِي يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ.

فَقَالَ لَهُ: «خُذْ قُطْنَةً، فَاجْعَلْ فِيهَا بَانًا، وَضَعْهَا فِي سَرَّتِكَ».

فَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٥، يَجْعَلُ الْبَانُ فِي قُطْنَةٍ، وَيَجْعَلُهَا فِي^٦

١. المذكر من الدهن: ما يصلح للرجال دون النساء، وهو ما لا لون له، أي هو الذي ليس له ردة، أي لون ينفض، مثل الغالية والكافور والمسك والعود والعنبر ونحوها من الأدهان التي لا تؤثر. وأما المؤنث من الدهن فهو ما يصلح للنساء، وهو ما يلون الثياب، مثل الخلوq والزعفران. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١١٤ (أنث)؛ تاج العروس، ج ٦، ص ٤٤٣ (ذكر).

٢. «البان»: شجر، ولحم شمره دهن طيب. وهو بالفارسية: «بيدمشك» و«بانك». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٥٣ - ١٥٥٤ (بون).

٣. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب الخلوq، ح ١٢٨٧٩، بسنده عن محمد بن الفضل، وتام الرواية فيه: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي الْخُلُوقُ». راجع: الكافي، نفس الكتاب، باب دهن البنفسج، ح ١٢٩٠٠؛ والجعفریات، ص ١٨١. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٣، ح ٥٣٧٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٥٢، ح ١٧٨٢، وتام الرواية فيه: «وإنَّهُ لَيُعْجِبُنِي الْخُلُوقُ»؛ وفيه، ص ١٦١، ح ١٨١٠، إلى قوله: «كفضلنا على الناس»؛ وص ١٦٦، ج ١٨٣٠، إلى قوله: «نعم الدهن البان».

٤. في السند تحويل بعطف «ابن أبي عمير، عن ابن أذينة» على «ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عمار»، عطف طبقتين على ثلاث طبقات.

٥. هكذا في «م»، ن، بح، بن، جت، والوسائل والبحار. وفي «بف، جد» والمطبوع: «عمر بن أذينة».

٦. في البحار: «وأن».

٧. في «م»، ن، بح، بف، بن، جد، والوسائل: «قطنة ويجعلها في».

سُرَّتِهِ؟

فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتَ يَا إِسْحَاقَ، فَصَبَّ الْبَانُ فِي سُرَّتِكَ؛ فَإِنَّهَا كَبِيرَةٌ».

قَالَ ابْنُ أُذَيْنَةَ: لَقِيتُ الرَّجُلَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ فَعَلَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَذَهَبَ

عَنْهُ.^١

١٢٩١٢ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحَذَّاءِ

أَبِي سُلَيْمَانَ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَيْضِ، قَالَ:قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «نِعْمَ الدُّهْنُ الْبَانُ».^٣

٦١ - بَابُ دُهْنِ الزَّنْبِقِ

١٢٩١٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ السَّيَّارِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ خَيْرًا لِلْجَسَدِ مِنْ دُهْنِ^٥ الزَّنْبِقِ^٤» يَعْنِي الزَّارِقِيَّ^٦.

١٢٩١٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ،

٥٢٤/٦

١. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٣، ح ٥٣٧١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١٨٣٢؛ البحار، ج ٤٧، ص ٤٨، ح ٧٥.

٢. هكذا في «م»، ن، جت، جد. وفي «بن»: «داود بن إسحاق الحذاء أبو سليمان». وفي الوسائل: «داود بن إسحاق الحذاء». وفي «بف» والمطبوع والوافي: «داود بن إسحاق أبي سليمان الحذاء». وفي «يح»: «داود بن إسحاق عن أبي سليمان الحذاء». وهو سهو؛ فقد روى داود بن إسحاق الحذاء عن محمد بن الفض، وروى عنه أحمد بن أبي عبد الله في الأسناد. راجع: المحاسن، ص ٥٠٤، ح ٦٤٢؛ الفقيه، ج ٤، ص ٤٨٥؛ علل الشرائع، ص ٣٨٣، ح ١؛ معاني الأخبار، ص ٢٢٥، ح ١؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٩٥. ولاحظ أيضاً ما قدمناه في الكافي، ذيل ح ١١٩٥٣.

٣. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٣، ح ٥٣٧٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١٨٣١.

٤. في «يح»، «بف»، جت: «- وإنه».

٥. في «بف»: «- ودهن».

٦. «الزنبق»، كجعفر: دهن الياسمين، وورد معروف. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زنبق).

٧. الوافي، ج ٦، ص ٧٤، ح ٥٣٧٣؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٧، ح ١٨٣٦؛ البحار، ج ٦٢، ص ٢٢٤، ح ١٣.

عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ^١، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:
كَانَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى^٢ يَسْتَعِطُ^٣ بِالشَّلِيثَا^٤، وَبِالزَّنْبَقِ الشَّدِيدِ الْخَرَّ حُسْفِيهِ^٥،
قَالَ: وَكَانَ الرَّضَا^٦ أَيْضاً يَسْتَعِطُ^٦ بِهِ، فَقُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ: لِمَ ذَلِكَ؟^٧
فَقَالَ^٨ عَلِيٌّ: ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِبَعْضِ الْمُتَطَبِّينَ، فَذَكَرَ أَنَّهُ جَيِّدٌ لِلْجَمَاعِ^٩.

٦٢ - بَابُ دُهْنِ الْحَلِّ^{١٠}

١٢٩١٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ، عَنِ الْحَشَابِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ كُلُوبٍ، عَنْ

١. تَقَدَّمَ فِي الْكَافِي، ح ١٢٢١٨ رَايَةَ الْعَبَّاسَ بْنَ مَعْرُوفٍ عَنِ النُّوفَلِيِّ عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَوَرَدَ فِي التَّهْذِيبِ، ج ٧، ص ٤٧٣، ح ١٨٩٩، رَايَةَ الْعَبَّاسَ بْنَ مَعْرُوفٍ عَنِ النُّوفَلِيِّ عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ. وَرَوَى الْعَبَّاسَ بْنَ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدٍ النُّوفَلِيِّ عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُلُوِّيِّ فِي الْخَصَالِ، ص ٢٩٠، ح ٥٢. وَرَوَى الْعَبَّاسَ بْنَ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدٍ - وَالْمُرَادُ بِهِ النُّوفَلِيُّ - عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُلُوِّيِّ فِي الْأَمَالِيِّ لِلصَّدُوقِ، ص ٢٣٧، الْمَجْلِسَ ٤٨، ح ٤. فَلَا يَبْعُدُ الْقَوْلُ بِسُقُوطِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ وَبَيْنَ الْيَعْقُوبِيِّ - وَالسَّاقِطُ هُوَ النُّوفَلِيُّ - فِي مَا نَحْنُ فِيهِ.

٢. فِي «جَد» وَحَاشِيَةِ «م» - «مُوسَى».

٣. فِي الْوَاقِفِي: «يَسْعَطُ».

٤. فِي «م»: «بِالشَّلِيثَا». وَفِي «بِف»: «بِالشَّلِيثَا». وَفِي الْوَاقِفِي: «الشَّلِيثَا: دَوَاءٌ مُرَكَّبٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَ الْأَطْبَاءِ».

٥. فِي «م»، بِف، جَد، «خُسْفَتِهِ». وَفِي حَاشِيَةِ «ن»: «حُسْفِيهِ». وَفِي حَاشِيَةِ «جَت» وَالْوَاقِفِي: «حُسْفَتِهِ». وَفِي «بِح، جَت»: «خُسْفِيهِ». وَفِي حَاشِيَةِ «م»: «الْحَرْجَفِيَّةُ». وَالْخُسْفُ: مَخْرَجُ مَاءِ الرِّكْبَةِ. الْقَامُوسُ الْمَحِيط، ج ٢، ص ١٠٧٣ (خُسْفُ).

وَفِي الْمَرْأَةِ: «لَعَلَّهُ اسْتَعْبِرَ هُنَا لِلْأَنْفِ». وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «حُسْفَتِهِ»، وَهُوَ بَعِيدٌ. وَقَالَ الْفَاضِلُ الْأَسْتَرْهَادِي: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ الْكِتَابِ، وَأَصْلُهُ خُسْمِيَّةٌ. اِنْتَهَى. وَفِيهِ: أَنَّ هَذَا أَيْضاً لَا يُوَافِقُ مَا فِي كِتَابِ اللُّغَةِ.

٦. فِي الْوَاقِفِي: «يَسْعَطُ».

٧. فِي «بِن»: «ذَلِكَ».

٨. فِي «م، ن، بِن، جَد»: «قَالَ».

٩. الْوَاقِفِي، ج ٦، ص ٧٢٤، ح ٥٣٧٤: «الْوَسَائِلُ، ج ٢، ص ١٦٨، ح ١٨٣٧».

١٠. فِي «بِح»: «الْجَمْلُجَلُ». وَفِي «بِف، جَت»: «الْجَمْلُجَلَانِ». وَ«الْحَلُّ»، بِالْفَتْحِ: الشَّيْرُجُ. وَدُهْنُ السَّمْسَمِ، وَبِالْفَارَسِيَّةِ: «رُوغُنُ كَنْجَد». رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ١٧٣ (حَلُّ).

إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ^١ إِذَا اشْتَكَى رَأْسَهُ، اسْتَعَطَ بِدُهْنِ الْجُلْجُلَانِ وَهُوَ السَّمْسِمُ».^٢

١٢٩١٦ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ ابْنِ أُخْبِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ الْيَسَعِ بْنِ قَيْسِ الْبَاهِلِيِّ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ يُحِبُّ أَنْ يَسْتَعِطَ^٤ بِدُهْنِ السَّمْسِمِ».^٥

٦٣- بَابُ الرِّيَاحِينِ

١ / ١٢٩١٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَمٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ رَفْعَةَ، قَالَ:
قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: «إِذَا أُتِيَ أَحَدُكُمْ بِرِيحَانٍ فَلْيَشْمَهُ، وَلْيَضَعْهُ عَلَى عَيْنَيْهِ^٦؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَإِذَا أُتِيَ أَحَدُكُمْ بِهِ فَلَا يَرُدَّهُ».^٧

١٢٩١٨ / ٢. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

٥٢٥/٦

١. في «بح»: «كان».

٢. قرب الإسناد، ص ١١١، ح ٣٨٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف يسره الوافي، ج ٦، ص ٧٢٥، ح ٥٣٧٥؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٩، ح ١٨٤٢؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٩٠، ح ١٥٣.

٣. هكذا في «م»، بف، بن، جت، جد، والوسائل. وفي «بح»: «مسعدة بن اليسع عن ابن قيس الباهلي». وفي «ن» والمطبوع والبحار: «مسعدة بن اليسع عن قيس الباهلي».

وسعدة بن اليسع، هو مسعدة بن اليسع بن قيس الشكري الباهلي المترجم في كتب العامة. راجع: الجرح والتعديل، ج ٨، ص ٤٢٤، الرقم ١٤٩٩٩؛ الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٦، ص ٣٩٠، الرقم ١٨٧٥.

٤. في «بح»: «وأن يسعط».

٥. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٥، ح ٥٣٧٦؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٩، ح ١٨٤٣؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٩٠، ح ١٥٤.

٦. في «م»، بف، جت، جد، والوافي: «عينه».

٧. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٧، ح ٥٣٧٧؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٧٠، ح ١٨٤٥.

٨. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا آتَى أَحَدَكُمْ بِالرِّيحَانِ، فَلْيَشِمَّهُ، وَلْيَضَعْهُ عَلَى عَيْنَيْهِ^١؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ»^٢.

١٢٩١٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «الرِّيحَانُ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ نَوْعًا، سَيِّدُهَا الْآس»^٣.

١٢٩٢٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَظْطِينِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ مِخْضَبَةٌ، فِيهَا رِيحَانٌ^٤.

١٢٩٢١ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ﷺ، فَجَاءَ صَبِيٌّ مِنْ صَبْيَانِهِ، فَتَنَاوَلَهُ وَزَدَهُ، فَقَبَّلَهَا وَوَضَعَهَا عَلَى عَيْنَيْهِ^٥، ثُمَّ تَنَاوَلْنِيهَا، ثُمَّ قَالَ^٦: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، مَنْ تَنَاوَلَ وَزَدَهُ^٧ أَوْ رِيحَانَهُ، فَقَبَّلَهَا وَوَضَعَهَا عَلَى عَيْنَيْهِ^٨، ثُمَّ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَالْأُئِمَّةِ^٩، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِنْ^{١٠}»

«وأحمد بن محمد بن خالد.

١. في «بح» و«بف» والوافي: «عينه».

٢. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٧، ح ٥٣٧٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٦٩، ح ١٨٤٤.

٣. راجع: صحيفة الرضا ﷺ، ص ٧٤، ح ١٤٧؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٨. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٧، ح ٥٣٧٩؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٧١، ح ١٨٥٠.

٤. المِخْضَبُ - بالكسر -: شبه المِركن، وهي إِبْجَانَةٌ تغسل فيها الثياب. النهاية، ج ٢، ص ٣٩ (خضب).

٥. الوافي، ج ٦، ص ٧٢٧، ح ٥٣٨٠؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٧٠، ح ١٨٤٦.

٦. هكذا في (م)، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «أبي الحسن صاحب العسكر».

٧. في «بح»: «عينه».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «وقال».

٩. في «بف»: «وردأ». ١٠. في «بح»: «عينه».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «وَأَلَّ مُحَمَّدٌ - الْأُئِمَّةُ -».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «- من».

الْحَسَنَاتِ مِثْلَ رَمْلِ غَالِجٍ^١، وَمَحَا غَنَّهُ مِنَ السَّيِّئَاتِ مِثْلَ ذَلِكَ^٢.

٦٤- بَابُ سَعَةِ الْمَنْزِلِ

١٢٩٢٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ السَّعَادَةِ سَعَةُ الْمَنْزِلِ^٣».

١٢٩٢٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ:
إِنَّ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام اشْتَرَى دَاراً، وَأَمَرَ مَوْلَى لَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَيْهَا، وَقَالَ: «إِنَّ مَنَزْلَكَ
ضَيِّقٌ».

فَقَالَ: قَدْ أَخَذْتَ هَذِهِ الدَّارَ أَبِي^٤.

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنْ كَانَ أَبُوكَ أَحَقَّ، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ^٥ مِثْلَهُ^٦»^٧.

١. العالج: اسم موضع كثير الرمل. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٠٨ (علج).

٢. الأمالي للصدوق، ص ٣٦٦، المجلس ٥٤، ح ٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٦، ص ٧٢٨، ح ٥٣٨١؛ الوسائل، ج ٢، ص ١٧٠، ح ١٨٤٧.

٣. في «بح»+: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ، قَالَ: إِنَّ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام قال: من السعادة سعة المنزل».

٤. المحاسن، ص ٦١٠، كتاب المرافق، ح ٢٠ و ٢١، بسند آخر، وفي الأخير مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٦١٠، ح ١٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٩، ح ٢٠٥٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ٦٥٩٢.

٥. في المحاسن: «أَجْرُ أَزْوَاجِ هَذِهِ الدَّارِ لِأَبِي» بدل «أَحَدُ هَذِهِ الدَّارِ أَبِي».

٦. في «ن، بح، بف، جت»: «إِذَا». في «بح»: «أَنْ يَكُونَ». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٨. في المرأة: «لَعَلَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِ الْمَطَابَةِ أَوْ التَّأْدِيبِ لَا يَعُدُّ مِنَ الْغِيْبَةِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ مُخَالَفاً غَيْرَ مُحْتَرَمٍ، فَلَا تَحْرَمُ غَيْبَتُهُ».

٩. المحاسن، ص ٦١١، كتاب المرافق، ح ٢٧، عن مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩١، ح ٢٠٥١٣؛

١٢٩٢٤ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَنَاحٍ،

عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ مَوْلَى مَعْنٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لِلْمُؤْمِنِ فِيهَا رَاحَةٌ: دَارٌ وَاسِعَةٌ تُؤَارِي عَوْرَتَهُ

وَسُوءُ خَالِهِ مِنَ النَّاسِ، وَامْرَأَةٌ صَالِحَةٌ^٢ تُعِينُهُ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَابْنَةٌ أَوْ أُخْتُ^٣ ٥٣٦/٦

يُخْرِجُهَا مِنْ مَنْزِلِهِ، إِمَّا بِمَوْتٍ أَوْ بِتَزْوِيجٍ^٤.

١٢٩٢٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نُوحِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ

سَلِيمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَشِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «الْعَيْشُ: السَّعَةُ فِي الْمَنَازِلِ^٥، وَالْفُضْلُ فِي

الْخَدَمِ»^٦.

١٢٩٢٦ / ٥. غَنَةُ^٧، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ:

١. الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ٦٦٠٥؛ وفيه، ج ١٩، ص ٢١٧، ح ٢٤٤٥٧، إلى قوله: «أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَيْهَا».

٢. في المحاسن، ص ٦١٠: «وتستر». ٢. في «بيح»: «عفيفة».

٣. في الكافي، ح ٩٤٥٣: «أو أخت». ٤. في الكافي، ح ٩٤٥٣: «من منزله».

٥. في «بف، بن» والوسائل: «أو تزويج».

٦. الكافي، كتاب النكاح، باب من وفق له الزوجة الصالحة، ح ٩٤٥٣، بسنده عن شعيب بن جناح، عن مطر

مولى معن، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي المحاسن، ص ٦١٠، كتاب المرافق، ح ١٨؛ والخصال، ص ١٥٩، باب

الثلاثة، ح ٢٠٦، بسندهما عن سعيد بن جناح. المحاسن، ص ٦١١، كتاب المرافق، ح ٢٣، بسنده عن سعيد بن

جناح، عن نصر الكوسج، عن مطرف مولى معن، وتمام الرواية فيه: «للمؤمن راحة في سعة المنزل».

وراجع: الأملاني للطوسي، ص ٥٧٦، المجلس ٢٣، ح ٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٩، ح ٢٠٥٠٧؛ وج ٢١، ص ٧٢،

ح ٢٠٨٣٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٢٩٩، ح ٦٥٩٣.

٧. في الوسائل والمحاسن، ح ٢٥: «المنزل».

٨. المحاسن، ص ٦١١، كتاب المرافق، ح ٢٥. وفيه، ص ٦١١، ذيل ح ٢٦، عن سليمان، عن أبيه، عن المفضل،

عن أبي الحسن عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٠، ح ٢٠٥٠٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ٦٥٩٤.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام سُئِلَ عَنْ فَضْلِ عَيْشِ الدُّنْيَا؟

فَقَالَ^١: «سَعَةُ الْمَنْزِلِ، وَكَثْرَةُ الْمَجْبِينِ»^٢.

٦ / ١٢٩٢٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ^٣:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ شَقَاءِ الْعَيْشِ ضَيْقُ الْمَنْزِلِ»^٤.

٧ / ١٢٩٢٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ الْمَسْكَنُ

الْوَاسِعُ»^٥.

٨ / ١٢٩٢٩. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ:

«شَكَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنَّ الدُّوْرَ قَدْ اكْتَنَفَتْهُ»^٦.

١. هكذا في «بع، بف، جت» والوافي والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

٢. المحاسن، ص ٦١١، كتاب المرافق، ح ٢٤، بسنده عن سعيد بن جناح، عن غير واحد الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٠، ح ٢٠٥٠٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ٦٥٩٥.

٣. في «بف، بن»: «علي بن المغيرة».

والظاهر أنَّ علياً هذا هو علي بن أبي المغيرة الزبيري والد الحسن. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٩، الرقم ١٠٦؛ رجال الطوسي، ص ١٤٢، الرقم ١٥٣٠؛ و ص ٢٤٤، الرقم ٣٣٨٣؛ و ص ٢٦٧، الرقم ٣٨٣١. ولا حظ أيضاً: رجال البرقي، ص ١٨.

٤. المحاسن، ص ٦١١، كتاب المرافق، ح ٢٨، عن محمد بن إسماعيل الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٠، ح ٢٠٥١٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ٦٦٠٦.

٥. المحاسن، ص ٦١١، كتاب المرافق، ح ٢٢، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. قرب الإسناد، ص ٧٦، ح ٢٤٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله. الجعفریات، ص ٩٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع زيادة الوافي، ج ٢٠، ص ٧٨٩، ح ٢٠٥٠٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ٦٥٩٦.

٦. «اكتنفته»: أي حاطته. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٣٢ (كنف).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اَرْفَعْ^٢ صَوْتَكَ^٣ مَا اسْتَطَعْتَ، وَوَسِّلْ^٤ اللَّهُ أَنْ يُوسِّعَ عَلَيْكَ^٥.

٦٥- بَابُ تَزْوِيقِ الْبُيُوتِ

١٢٩٣٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ
وَالْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي
بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَانِي جَبْرِئِيلُ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ،
إِنَّ رَبَّكَ يَفْرُثُكَ السَّلَامَ، وَيَنْهَى عَنْ تَزْوِيقِ^٦ الْبُيُوتِ». قَالَ^٧ أَبُو بَصِيرٍ: فَقُلْتُ: وَمَا^٨ تَزْوِيقُ الْبُيُوتِ؟
فَقَالَ: «تَصَاوِيرُ الشَّمَائِلِ»^٩.

١٢٩٣١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

١. في «بح، بف، جت»: «رسول الله».

٢. في الجعفریات: «ادفع».

٣. في المحاسن والجعفریات: «صوتك».

٤. في «بف» و حاشية «جت» والوافي والمحاسن والجعفریات: «واسأل».

٥. المحاسن، ص ٦١٠، كتاب المرافق، ح ١٧، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله ع. الجعفریات، ص ١٦٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي بن أبي طالب ع، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩١، ح ٢٠٥١٤: الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٠، ح ٦٥٩٧.

٦. الرُّوقُ - بالضم كسر د -: الزُّبْق، كالزراوق، ومنه التزويق للتزيين والتحصين؛ لأنه يجعل مع الذهب، فيطلى به، فيدخل في النار، فيطير الزاوق، ويبقى الذهب، ثم قيل لكل منقش ومزين: مزوق. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٨٤ (زوق).

٧. في «بح، بف، جت» والوافي: «فقال».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «ما» بدون الواو.

٩. في «بح، بن»: «قال».

١٠. المحاسن، ص ٦١٤، كتاب المرافق، ح ٣٧، بسنده عن أبي بصير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٧، ح ٢٠٥٢٢: الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٣، ح ٦٦٠٨.

٥٢٧/٦ ابنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ جَبْرِئِيلَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّا مَعَاشِرُ الْمَلَائِكَةِ لَا نَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ، وَلَا تِمْنَالُ جَسَدٍ^١، وَلَا إِنَاءٌ يَبْنَالُ فِيهِ»^٢.

١٢٩٣٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ جَبْرِئِيلَ عليه السلام، قَالَ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ صُورَةٌ، وَلَا كَلْبٌ - يَغْنِي صُورَةَ إِنْسَانٍ^٣ - وَلَا بَيْتاً فِيهِ تَمَائِيلُ»^٤.

١٢٩٣٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَثَلَ تِمْنَالاً، كُتِفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهِ الرُّوحُ»^٥.

١. في «م»، بف، جت، جد، والوافي والبحار، ج ٨٣ والكافي، ح ٥٣٣٣ والخصال: «معشر».

٢. في المرأة: «قوله عليه السلام: «تمثال جسد» ظاهره جسد الإنسان، ولا يدل على التحريم».

٣. الكافي، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة وفوقها...، ح ٥٣٣٣. وفي التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٥٧٠، معلقاً عن أبي علي الأشعري. وفي المحاسن، ص ٦١٥، كتاب المرافق، ح ٣٩؛ والخصال، ص ١٣٨، باب الثلاثة، ح ١٥٥، بسند هما عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٧، ح ٢٠٥٢٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧٤، ح ٦٢٥٧؛ البحار، ج ٥٩، ص ١٧٧، ذيل ح ١١؛ وج ٨٣، ص ٢٤٤.

٤. في «بف»: «يعني صورة إنسان».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «الإنسان». وفي الوافي: «يعني صورة إنسان».

٦. المحاسن، ص ٦١٤، كتاب المرافق، ح ٣٨، عن علي بن الحكم، عن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٨، ح ٢٠٥٢٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧٥، ح ٦٢٥٨.

٧. المحاسن، ص ٦١٥، كتاب المرافق، ح ٤٢، عن ابن أبي عمير. الأمالي للصدوق، ص ٤٢٢، المجلس ٦٦، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. الخصال، ص ١٠٩، باب الثلاثة، صدر ح ٧٧، بسند آخر عن النبي ﷺ، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٨، ح ٢٠٥٢٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ٦٦٠٩.

١٢٩٣٤ / ٥ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْمُثَنَّى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا^٣ كَرِهَ الصُّورَةَ^٤ فِي الْبُيُوتِ»^٥.

١٢٩٣٥ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَسَادَةِ وَالْبِسَاطِ^٧ يَكُونُ فِيهِ التَّمَائِيلُ؟

فَقَالَ^٨: «لَا بَأْسَ بِهِ يَكُونُ فِي الْبَيْتِ»^٩.

قُلْتُ: التَّمَائِيلُ^{١٠}؟

فَقَالَ^{١١}: «كُلُّ شَيْءٍ يُوطَأُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^{١٢}.

١٢٩٣٦ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^{١٣}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

١. في «بح، جت»: - «ابن إبراهيم».

٢. في «م، ن، بح، بف، بن، جد»: - «قال».

٣. في «بن»: «الصورة».

٤. المحاسن، ص ٦١٦، كتاب المرافق، ح ٤٥، بسنده عن محمد بن أبي عمير، وبسند آخر أيضاً عن المثنى.

وفيهِ، ص ٦١٦، ح ٤٧، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن علي^{١٤}، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠،

ص ٧٩٩، ح ٢٠٥٢٧.

٥. في «بح، بف، جت»: «البسط».

٦. في «بح، بف»: «قال».

٧. في الوافي: «يكون في البيت: إما متعلق بنفي البأس بتقدير أن، أو مستأنف. وعلى الأول يحتمل أن يكون

إشارة إلى المنع من تصويرها، ولما تعجب السائل من نفي البأس عنه لما سمعه من كراهيته أعاد السؤال».

٨. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٣٩: «قوله: قلت: التماثيل، لعله أعاد ذكر التماثيل على وجه الاستبعاد، أو أنه

سأل عما يكون منها في غير الوسادة والبساط، فأجاب^{١٥} بأن كل شيء يوطأ بالأقدام كالفرش والبسط فلا بأس

بالتماثيل فيه، فبدل على تحقق البأس فيما نقش على الجدار وأشباهه، والبأس أعم من الحرمة والكراهة».

٩. في «بح، بف»: «قال».

١٠. التهذيب، ج ٦، ص ٣٨١، ح ١١٢٢؛ وج ٧، ص ١٣٥، ح ٥٩٧، بسندهما عن أبي بصير، مع اختلاف يسير

وزيادة في آخره. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٥، ح ٢٠٥٤١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ٦٦٢٢.

١١. في «ن، بن»: «وحاشية «بح»: - «ابن عيسى».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ»^١ فَقَالَ^٢: «وَاللَّهِ مَا هِيَ تَمَائِيلُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَكِنَّهَا الشَّجَرُ وَشَبْهُهُ»^٣.

١٢٩٣٧ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ ذَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِأَنْ تَكُونَ^٤ التَّمَائِيلُ فِي الْبُيُوتِ إِذَا غَيَّرْتَ رُؤُوسَهَا مِنْهَا، وَتَرِكَ مَا سِوَى ذَلِكَ»^٥.

١٢٩٣٨ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّارِ وَالْحَجَرَةِ فِيهَا التَّمَائِيلُ: أَيْصَلَّى فِيهَا؟ فَقَالَ^٦: «لَا تَصَلِّ فِيهَا وَفِيهَا شَيْءٌ يَسْتَقْبِلُكَ إِلَّا أَنْ لَا^٧ تَجِدَ بُدْأً، فَتَقْطَعْ»^٨.

١. سبأ (٣٤): ١٣.

٢. المحاسن، ص ٦١٨، كتاب المرافق، ح ٥٣، عن علي بن الحكم. الكافي، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ والمروءة، باب الفرش، ح ١٢٦٣٨، بسنده عن الفضل أبي العباس، عن أبي جعفر عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٩٩، من دون الاسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٠، ح ٢٠٥٣٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ٦١١١، وج ١٧، ص ٢٩٥، ح ٢٢٥٦٩.

٤. في «بح، يف، جت» والتَّهْذِيبُ والمحاسن: «أَنْ».

٥. هكذا في «م، بن، جت، جد» والتَّهْذِيبُ والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يكون».

٦. في التَّهْذِيبُ: «الثوب».

٧. في التَّهْذِيبُ: «إِذَا غَيَّرْتَ الصُّورَةَ مِنْهُ» بدل «إِذَا غَيَّرْتَ رُؤُوسَهَا مِنْهَا وَتَرِكَ مَا سِوَى ذَلِكَ». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إِذَا غَيَّرْتَ، أَي قَطَعْتَ، أَوْ غَيَّرْتَ بِمَحْوِ بَعْضِ أَعْضَائِهَا كَالْعَيْنِ. وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ الْخَبَرُ الْآتِي، وَالثَّانِي بَعْضُ الْأَخْبَارِ. وَيَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّ التَّمَائِيلَ إِنَّمَا تَطْلُقُ عَلَى صُورِ الْحَيَوَانَاتِ، خِلَافًا لِمَا فَهَمَهُ الْأَكْثَرُ مِنَ التَّعْمِيمِ فِي كُلِّ مَا لَهُ شَبْهٌ فِي الْخَارِجِ؛ فَلَا تَغْفُلْ».

٨. التَّهْذِيبُ، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ١٥٠٣؛ والمحاسن، ص ٦١٩، كتاب المرافق، ح ٥٦، بسند آخر. وراجع: الكافي، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة ورفوقها...، ح ٥٣٢٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠١، ح ٢٠٥٣٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٨، ح ٦٦٢٧؛ البحار، ج ٨٣، ص ٢٤٤.

٩. في «ن، بح، جت» والبحار وقراب الإسناد: «قال».

١٠. في «بح» وحاشية «جت» والبحار والمحاسن: «لَا يَصَلَّى».

١٢. في «بح»: «فَيَقْطَعْ».

١١. في «بح» - «أَنْ لَا».

رُؤُوسَهَا^١، وَالْأَفْلَا تَصَلُّ فِيهَا^٢.

٥٢٨/٦

١٠ / ١٢٩٣٩. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً، عَنْ

أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ مَعْدُوبُونَ^٣ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ، يَكْلَفُ أَنْ

يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَيْسَ بِعَاقِدٍ بَيْنَهُمَا؛ وَرَجُلٌ صَوَّرَ تَمَاثِيلَ، يَكْلَفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا

وَلَيْسَ بِنَافِخٍ^٤».

١١ / ١٢٩٤٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ

ابْنِ الْقَدَاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذِمِ

الْقُبُورِ، وَكَسَرَ الصُّوَرِ^٥».

١. في البحار: «رؤوسهم».

٢. قرب الإسناد، ص ١٨٦، ح ٦٩٣؛ والمحاسن، ص ٦٢٠، كتاب المرافق، ح ٥٧، بسندهما عن علي بن جعفر.

الوافي، ج ٧، ص ٤٦٣، ح ٦٣٥٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧١، ح ٦٢٤٧؛ البحار، ج ٨٣، ص ٢٤٤.

٣. في حاشية «جت»: «يعذبون».

٤. في المرأة: «والثالث هو ما رواه الصدوق وغيره في آخر الخبر: والمستمع بين قوم وهم له كارهون، يصب في أذنه الأنك وهو الأسرب». راجع المصادر الآتية.

٥. المحاسن، ص ٦١٦، كتاب المرافق، ح ٤٤، بسنده عن أبان بن عثمان، مع زيادة في آخره. وفي ثواب الأعمال، ص ٢٦٦، ح ١؛ والخصال، ص ١٠٨ و ١٠٩، باب الثلاثة، ح ٧٦ و ٧٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ٣، ضمن الحديث الطويل ٤٩٦٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٠، ح ٢٠٥٢٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٥، ح ٦٦١٢.

٦. في المرأة: «وقوله ﷺ: في هدم القبور، أي التي بني عليها أو المسنمة، والأظهر أن المراد بالصور المجسمة بقرينة الكسر».

٧. المحاسن، ص ٦١٤، كتاب المرافق، ح ٣٥، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القداح، عن

١٢ / ١٢٩٤١. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةُ إِنْسَانٍ، وَلَا بَيْتًا يُتَبَالُ فِيهِ، وَلَا بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ»^١.

١٣ / ١٢٩٤٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْمٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكِنْدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ صَاحِبَ مِطْهَرَةٍ^٢ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام - قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: «قَالَ جَبْرِئِيلُ عليه السلام: إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تِمْنَالٌ^٣ لَا يُوطَأُ». الْحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ^٥.

١٤ / ١٢٩٤٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام إِلَى

١. أبي عبد الله، عن أبائه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٠، ح ٢٠٥٣١؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢١١، ح ٣٤٣١؛ وج ٥، ص ٣٠٥، ح ٦٦١٤.

١. الكافي، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الكعبة وفوقها...، ح ٥١٣٣٢؛ والشهذيب، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٥٦٩؛ والمحاسن، ص ٦١٥، كتاب المرافق، ح ٤٠، بسند آخر عن أبان، عن عمرو بن خالد [في المحاسن: «عمر بن خالد»]. المحاسن، ص ٦١٤، كتاب المرافق، ح ٣٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٨، ح ٢٠٥٢٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ١٧٥، ح ٦٢٥٩.

٢. في المرأة: «قوله: كان صاحب مطهرة، أي يأتي بالماء ويخدمه عليه السلام عند الوضوء في الغسل».

٣. في حاشية «ج٢»: «تمائيل».

٤. في الوافي: «يعني لا يوضع القدم عليه، أريد به أن ما على الفرش والوسائد فلا بأس به، وإنما المكروه ما على الجدر والسقوف».

٥. المحاسن، ص ٦١٥، كتاب المرافق، ذيل ح ٤١، بسنده عن أحمد بن النضر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٩، ح ٢٠٥٢٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٠٩، ح ٦٦٢٩.

الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: لَا تَدْخُ صُورَةً إِلَّا مَحْوَتَهَا، وَلَا قَبْرًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا كَلْبًا إِلَّا قَتَلْتَهُ.^١

٦٦- بَابُ تَشْيِيدِ الْبِنَاءِ

١٢٩٤٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الْفَضْلِ الثُّوَالِي، عَنْ زِيَادِ بْنِ عَمْرٍو^٢ الْجُعْفِيِّ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَكَّلَ مَلَكًا بِالْبِنَاءِ، يَقُولُ لِمَنْ رَفَعَ ٥٢٩/٦

سَقْفًا فَوْقَ ثَمَانِيَةِ أَذْرَعٍ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا فَاسِقُ؟^٣»

١٢٩٤٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَ سَمَكُ الْبَيْتِ فَوْقَ سَبْعَةِ أَذْرَعٍ - أَوْ قَالَ: ثَمَانِيَةِ

أَذْرَعٍ - فَكَانَ^٥ مَا فَوْقَ السَّبْعِ^٦ وَالْثَمَانِ^٧ الْأَذْرَعِ^٨ مُخْتَضَرًا^٩ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «مَسْكُونًا»^{١٠}.

١. المحاسن، ص ٦١٣، كتاب المرافق، ح ٣٤، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير

المؤمنين عليه السلام الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٠، ح ٢٠٥٣٠؛ الوسائل، ج ٣، ص ٢٠٩، ح ٣٤٢٥؛ وج ٥، ص ٣٠٦،

ح ٦٦١٥؛ وج ١١، ص ٥٣٣، ح ١٥٤٦٨؛ البحار، ج ٦٥، ص ٦٢، ح ١٨.

٢. في المحاسن: «عمر». والرجل مجهول لم نعرفه.

٣. المحاسن، ص ٦٠٨، كتاب المرافق، ح ٦، وفيه، ح ٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٣،

ح ٢٠٥١٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٠، ح ٦٦٣٤.

٤. في الوافي: «تسعة».

٥. في «بف، جت» والوسائل والمحاسن، ح ٩: «كان». وفي «بج»: «والثمان الأذرع كان» بدل «أو قال: ثمانية

أذرع فكان».

٦. في الوافي: «التسع».

٧. في الوسائل: «أو الثمان».

٨. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: - «الأذرع».

٩. في الوافي: «الشُّكْل»: السقف أو من أعلى البيت إلى أسفله. ويعني بالمختضر بفتح الضاد المعجمة: محل

حضور الجن والشياطين».

١٠. المحاسن، ص ٦٠٩، كتاب المرافق، ح ٩، بسنده عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٦٠٩، ح ١٠، بسند آخر، إلى

قوله: «مختضراً» مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٦٠٨، ص ٦٠٩، ح ٨، بسند آخر، وتام الرواية فيه: «عن

١٢٩٤٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَسَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: شَكَا إِلَيْهِ رَجُلٌ عَبَثَ أَهْلَ الْأَرْضِ^٣ بِأَهْلِ بَيْتِهِ وَبِعِيَالِهِ، فَقَالَ: «كَمْ سَقَفٌ^٤ بَيْنَكَ^٥».

فَقَالَ^٦: «عَشْرَةُ أَذْرُعٍ».

فَقَالَ: «أَذْرُعُ ثَمَانِيَّةٍ أَذْرُعٍ^٧، ثُمَّ اكْتُبَ آيَةُ الْكَرْسِيِّ فِيمَا بَيْنَ الثَّمَانِيَّةِ إِلَى الْعَشْرَةِ كَمَا تَدُورُ^٨؛ فَإِنَّ^٩ كُلَّ بَيْتٍ سَمَكُهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ أَذْرُعٍ، فَهُوَ مُحْتَضَرٌ تَحْضَرُهُ^{١٠} الْجِنُّ، يَكُونُ^{١١} فِيهِ مَسْكَنُهُ^{١٢}».

١٢٩٤٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ^{١٣} وَأَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ذَكْرَةَ:

«بعض الصادقين^{١٤} أنه قال: ما رفع من السقف فوق ثمانية أذرع فهو مسكون». الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٣، ح ٢٠٥١٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٠، ح ٦٦٣٣.

١. في الوسائل: «عن محمد بن عيسى». هذا، وفي السند تحويل يعطف «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله وسهل بن زياد» على «علي بن إبراهيم» عطف طبقتين على طبقة واحدة.

٢. في «بن»: «المدينة».

٣. في المحاسن والخصال: «سمك».

٤. في «جد» والخصال: «قال».

٥. في «بن» والمحاسن: «يدور».

٦. في «م»، «بف» والخصال: «يحضره». وفي «بح، جت» بالتاء والياء معاً. وفي الوافي: «تحتضره». وفي المحاسن: «و» بدل «تضره».

٧. في «بن» والوسائل والمحاسن: «تكون». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٨. في «ن، بح، بن، جت»: والوسائل والمحاسن «تسكنه». وفي «بف»: «يسكنه».

٩. المحاسن، ص ٦٠٩، كتاب المرافق، ح ١٥. وفي الخصال، ص ٤٠٨، باب الثمانية، ح ٨، بسنده عن محمد بن عيسى، مع اختلاف يسير الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٤، ح ٢٠٥١٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٢، ح ٦٦٤٠.

١٠. في السند تحويل يعطف «أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه» على «أبيه»، عن إسماعيل بن مزار. والراوي عن أحمد بن أبي عبدالله، هو علي بن إبراهيم.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي ^١ سَمَكِ الْبَيْتِ: «إِذَا رَفَعَ ^٢ ثَمَانِيَةَ ^٣ أَذْرَعٍ كَانَ مُسْكُونًا، فَإِذَا زَادَ عَلَى ثَمَانِيَةَ ^٤ فَلْيَكُتَبْ عَلَى رَأْسِ الثَّمَانِ ^٦ آيَةُ الْكُرْسِيِّ ^٧».

١٢٩٤٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ ^٨، قَالَ:

شَكَأَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَقَالَ: أَخْرَجْتُنَا الْجَنُّ عَنْ مَنَازِلِنَا، فَقَالَ ^٩:

١. في «بن»: - «في».

٢. في «م، ن، بح، يف، جت، جد»، والوسائل والمحاسن: + «فوق».

٣. في الوافي: «ثمان».

٤. في المحاسن: «صار».

٥. في «م، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل: «ثمان». وفي «ن، بح، يف، جت» والوافي: «الثمان». وفي المحاسن: + «أذرع».

٧. المحاسن، ص ٦٠٩، كتاب المرافق، ح ١١، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عَمَّنْ ذَكَرَهُ الْوَافِي، ج ٢، ص ٧٩٤، ح ٢٥١٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٢، ح ٦٦٤٢.

٨. ورد الخبر في المحاسن، ص ٦٠٩، ح ١٤، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: شَكَأَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فِيرَوِي حَمْزَةَ بْنَ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام بِالْتَوْسُطِ. وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ فَإِنَّ حَمْزَةَ بْنَ حُمْرَانَ، هُوَ حَمْزَةُ بْنُ حُمْرَانَ بْنِ أُعَيْنَ، وَقَدْ عَدَّهُ أَبُو غَالِبِ الزَّرَّارِيِّ - وَهُوَ مِنْ آلِ أُعَيْنَ - وَالنَّجَاشِيِّ وَالْبَرْقِيِّ وَالشَّيْخِ الطُّوسِيِّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَلَمْ تُثَبِّتْ رَوَايَتُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مُبَاشَرَةً. رَاجِعْ: رِسَالَةَ أَبِي غَالِبِ الزَّرَّارِيِّ، ص ١١٤؛ رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ١٤٠، الرِّقْمُ ٣٦٥؛ رِجَالُ الْبَرْقِيِّ، ص ٣٩؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ١٩٠، الرِّقْمُ ٢٣٤٨.

وما ورد في رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرِّقْمُ ١٣٦٧ من عَدِّ حَمْزَةَ بْنَ حُمْرَانَ فِي رِوَاةِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، لَا يُمْكِنُ الْمُسَاعَدَةُ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ وَرَدَتْ رِوَايَةُ حَمْزَةَ بْنَ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي مُسْتَرْفَاتِ السَّرَاوِ، ص ٥٩٦، لَكِنَّ الْخَبَرَ وَرَدَ فِي الْكَافِي، ح ١٣٧٥١ وَالتَّهْذِيبِ، ج ١٠، ص ٣٧، ح ١٣٢ وَفِيهِمَا «حَمْزَةُ بْنُ حُمْرَانَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام». وَوَرَدَتْ رِوَايَةُ حَمْزَةَ بْنَ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فِي دَلَائِلِ الْإِسْمَاءِ، ص ٧٧، وَالْخَبَرُ وَرَدَ فِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ، ص ٤٨١، ح ٥، وَفِيهِ: «حَمْزَةُ بْنُ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».

وما تقدَّم في الْكَافِي، ح ١٦٩٤، مِنْ رِوَايَةِ حَمْزَةَ بْنَ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَدْ ظَهَرَ فِي مُحَلِّهِ أَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ أَيْضًا «أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام»، كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَعْتَبَرَةِ.

٩. في حاشية «جت»: «من».

١٠. في المحاسن: «فقال: أَخْرَجْنَا الْجَنُّ يَعْنِي مَنَازِلَهُمْ، قَالَ» بَدَل «وَقَالَ: أَخْرَجْنَا الْجَنُّ عَنْ مَنَازِلِنَا، فَقَالَ».

«اجْعَلُوا سُقُوفَ بُيُوتِكُمْ^٢ سَبْعَةَ أَذْرُعَ، وَاجْعَلُوا الْحَمَامَ فِي أَكْتَافِ الدَّارِ».

قَالَ الرَّجُلُ: فَقَعَلْنَا ذَلِكَ، فَمَا زَأَيْنَا شَيْئاً نَكْزُهُ بَعْدَ ذَلِكَ^٣.

١٢٩٤٩ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ زُرَّارَةَ^٤، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥: «إِنِّي بَيْنْتُكَ سَبْعَةَ أَذْرُعَ، فَمَا كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ سَكْنَةً^٦ الشَّيَاطِينِ، إِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيْسَتْ^٨ فِي السَّمَاءِ وَلَا^٩ فِي الْأَرْضِ، وَإِنَّمَا^{١٠} تَسْكُنُ^{١١} الْهَوَاءَ»^{١٢}.

١٢٩٥٠ / ٧. عَنْهُ^{١٣}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَمُحْسَنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٤}، قَالَ: «إِذَا كَانَ الْبَيْتُ فَوْقَ ثَمَانِيَةِ^{١٥} أَذْرُعَ، فَاكْتُبْ فِي أَغْلَاهُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ»^{١٥}.

١. في «بح»: «سقوف». وفي حاشية «جت»: «سقف».

٢. في «م»: «بئيتكم».

٣. المحاسن، ص ٦٠٩، كتاب المرافق، ح ١٤، عن محمد بن علي، عن ابن سنان. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٤، ح ٢٠٥١٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٠، ح ٦٦٣٥.

٤. في «م، بف»: «الحسن بن زرارة». وفي «جد»: «حسن بن زرارة».

٥. في «بح، بف، جت»، والوافي: «أبو جعفر».

٦. في «م، بن، جت، جد»، وحاشية «بح» والوسائل: «بعد».

٧. في «م، ن، بن، جت، جد»، وحاشية «بح» والوسائل: «سكنته».

٨. في «بح، بف»، وحاشية «جت» والوافي: «سكنه الشيطان إن الشيطان ليس» بدل «سكنه الشياطين إن الشياطين ليست».

٩. في «بح، جت»: «وليس».

١٠. في «بح، بن»: «إنما بدون الواو». ١١. في «بف»: «يسكن». وفي «بح»: «في».

١٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٤، ح ٢٠٥٢٠؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١١، ح ٦٦٣٦.

١٣. الضمير راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق.

١٤. في «بف»: «ثمان».

١٥. المحاسن، ص ٦٠٩، كتاب المرافق، ح ١٢، عن علي بن الحكم. الوافي، ج ٢٠، ص ٧٩٦، ح ٢٠٥٢١؛

٦٧- بَابُ تَحْجِيرِ السُّطُوحِ

- ١٢٩٥١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاتَ عَلَى سَطْحٍ غَيْرِ مُحَجَّرٍ»^١.
- ١٢٩٥٢ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ^٢، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ^٣، عَنْ
سَهْلِ بْنِ أَلَيْسَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَاتَ عَلَى سَطْحٍ غَيْرِ مُحَجَّرٍ،
فَأَصَابَهُ شَيْءٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»^٤.
- ١٢٩٥٣ / ٣. عَنْهُ^٥، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَبِيتَ الرَّجُلُ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَتْ^٦ عَلَيْهِ حُجْرَةٌ،
وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ^٧.

٥. الوسائل، ج ٥، ص ٣١٢، ح ٦٦٤١.

١. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٦٣، بسنده عن هشام بن الحكم. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٧، ضمن
ح ٤٩١٤؛ وج ٤، ص ٣٥٧، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والأماشي للصدوق، ص ٣٠٢، ضمن ح ٣؛
والخصال، ص ٥٢٠، أبواب العشرين، ضمن ح ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول
الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٩، ح ٢٠٥٤٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٣، ح ٦٦٤٥.

٢. في «وج، جت»؛ «عن ابن فضال»؛ وفي «بف»؛ «عن أبي فضل»؛ وفي «جد»؛ «عن أبي فضيل».

٣. في هامش المطبوع: «أبي الفصل» أو «ابن فضال» بدل «علي بن إسحاق».

٤. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٦٧، بسنده عن علي بن إسحاق. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٩، ح ٢٠٥٤٩؛
الوسائل، ج ٥، ص ٣١٤، ح ٦٦٤٧؛ البحار، ج ٧٦، ص ١٨٩، ح ١٧.

٥. الضمير راجع إلى محمد بن عبد الجبار المذكور في السند السابق؛ فقد روى أبو علي الأشعري عن محمد بن
عبد الجبار عن الحجاج في عذة من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٤٢١.

٦. في حاشية «جت»؛ «ليس».

٧. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٦٤، بسنده عن الحجاج، عن ابن بكير، عن محمد بن مسلم. الوافي،
ج ٢٠، ص ٨٠٩، ح ٢٠٥٥٠؛ البحار، ج ٥، ص ٣١٤، ح ٦٦٤٨؛ البحار، ج ٧٦، ص ١٨٨، ح ١٤.

١٢٩٥٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَرِهَ الْبَيْتُوتَةَ لِلرَّجُلِ عَلَى سَطْحٍ وَخَدَهُ، أَوْ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَ^١ عَلَيْهِ حُجْرَةٌ، وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِيهِ بِمَنْزِلَةٍ^٢.

١٢٩٥٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي السَّطْحِ يُبَاتُ عَلَيْهِ^٣ غَيْرَ مُحَجَّرٍ^٤، قَالَ: «يُجْزِيهِ أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُ ارْتِفَاعِ الْحَاظِ ذِرَاعَيْنِ»^٥.

١٢٩٥٦ / ٦. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّطْحِ يُنَامُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حُجْرَةٍ؟

قَالَ^٦: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَنْ ذَلِكَ».

فَسَأَلْتُهُ عَنْ ثَلَاثَةِ حِيطَانٍ؟ فَقَالَ: «لَا، إِلَّا أَرْبَعَةٌ»^٧.

قُلْتُ: كَمْ طَوْلُ الْحَاظِ؟ قَالَ^٨: «أَقْصَرُهُ ذِرَاعٌ وَشِبْرٌ»^٩.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع والمحسن: «ليست».

٢. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٦٥، عن ابن فضال. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٠٩، ح ٢٠٥٥١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٤، ح ٦٦٤٩.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والمحسن. وفي المطبوع: «+ [وهو]».

٤. في «م، جد» وحاشية «بح، جت» والوسائل: «محجور».

٥. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٦٦، بسنده عن محمد بن أبي حمزة. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٠، ح ٢٠٥٥٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٣، ح ٦٦٤٤.

٦. في «ن، بح، بف، جت»: «فقال».

٨. في «ن»: «فقال».

٩. المحاسن، ص ٦٢١، كتاب المرافق، ح ٦٢، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن العيص، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٠، ح ٢٠٥٥٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٤، ح ٦٦٤٦.

٦٨ - بَابُ النَّوَادِرِ

١٢٩٥٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ السَّيَّارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَمَّنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مِنْ مَرِّ الْعَيْشِ الثُّقْلَةُ مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، وَأَكْلُ خُبْزِ الشَّزِيِّ»^٢.

١٢٩٥٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ كَسَبَ مَالًا مِنْ غَيْرِ جَلِّهِ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْبِنَاءَ وَالْمَاءَ وَالطَّيْنَ»^٣.

١٢٩٥٩ / ٣. ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ^٤، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام وَقَدْ بَنَى بِمَنْىَ^٥ بِنَاءً^٦، ثُمَّ هَدَمَهُ^٧.

١٢٩٦٠ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّي:

١. في «م»، بن، جت، جد: «باب نوادر».

٢. في «م»، بن، جد، والوسائل: «الشراء». و «الشري» بالتسكين: الحنظل - وهو بالفارسية: «خربوزه ابرجهل» - أو شجر الحنظل، أو ورقه. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٣٠ (شري).

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٨، ح ٢٠٧٢١؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٩، ح ٦٧٣٢؛ وج ١٧، ص ٤٣٨، ح ٢٢٩٣٦.

٤. في «جد» والوسائل والمحاسن: - «الله». ٥. في «بن» والمحاسن: «والطين والماء».

٦. المحاسن، ص ٦٠٨، كتاب المرافق، ح ١؛ والخصال، ص ١٥٩، باب الثلاثة، ح ٢٥٥، بسندهما عن محمد بن أبي عمير - الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٧، ح ٢٠٥٧٣؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٥، ح ٦٦٥٢.

٧. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن أبي عمير، علي بن إبراهيم عن أبيه.

٨. في المحاسن: - «بمنى». ٩. في الوافي: «بناء بمنى» بدل «بمنى بناء».

١٠. في المرأة: «كانه عليه السلام بناه لعياله للبيتوتة، فلما فرغوا منها هدمه لكونه مشعراً للعبادة».

١١. المحاسن، ص ٦٢٢، كتاب المرافق، ح ٧٥، بسنده عن ابن أبي عمير - الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٨، ح ٢٠٥٧٦؛

الوسائل، ج ٥، ص ٣١٦، ح ٦٦٥٣؛ البحار، ج ٧٦، ص ١٥٣، ح ٣٢.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ»^١؟

قَالَ: «تَنْقُضُ الْجَدْرَ^٢ تَسْبِيحُهَا»^٣.

١٢٩٦١ / ٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اَكْتَسَبُوا أَفْنِيَتَكُمْ^٤، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»^٥.

١٢٩٦٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «لَا تُؤْوُوا التُّرَابَ خَلْفَ الْبَابِ؛ فَإِنَّهُ مَأْوَى الشَّيَاطِينِ»^٦.

١. الإِسْرَاءُ (١٧): ٤٤.

٢. في «بف» وحاشية «م» والمحاسن، ح ٧١: «نقض الجدر».

و تَنْقُضُ الْبَيْتَ: تَشَقُّقٌ فَسَمِعَ لَهُ صَوْتٌ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٨٨٧ (نقض).

وفي مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٤٥: «لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ تَنْقُضَ الْجَدْرِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى فَنَائِهَا وَحُدُوثِ التَّغْيِيرِ فِيهَا يَنَادِي بِلِسَانِ حَالِهَا عَلَى انْقِطَاعِهَا إِلَى مَنْ يَوْجِدُهَا وَيَبْقِيهَا مِنْزَهاً عَنْ صِفَاتِهَا الْمَحْجُوزَةِ لَهَا إِلَى ذَلِكَ».

٣. المحاسن، ص ٦٢٣، كتاب المرافق، ح ٧٠، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ. وَفِيهِ، ص ٦٢٣، ح ٧١، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ زِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. تَفْسِيرُ الْعِيَاثِيِّ، ج ٢، ص ٢٩٣، ح ٧٩، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ وَفِيهِ، ص ٢٩٤، ح ٨٠، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، مِنْ دُونِ التَّنْصِيحِ بِاسْمِ الْمَعْصُومِ عليه السلام؛ وَفِيهِ، ص ٢٩٤، ح ٨١، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٠، ص ٨٧٧، ح ٢٠٧١٩؛ الْبَحَّارُ، ج ٦٠، ص ١٧٧، ذَيْلُ ح ٢.

٤. فَنَاءُ الدَّارِ، كَكِبَاءَ: مَا اتَّسَعَ مِنْ أَمَامِهَا، وَجَمْعُهُ أَفْنِيَةٌ وَقُفْرِي. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٧٣٢ (فني).

٥. المحاسن، ص ٦٢٤، كتاب المرافق، ذَيْلُ ح ٧٦، مَرْسَلًا. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٠، ص ٨١٦، ح ٢٠٥٧١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٥، ص ٣١٧، ح ٦٦٥٧.

٦. المحاسن، ص ٦٢٤، كتاب المرافق، ح ٧٩؛ وَعِلَلُ الشَّرَائِعِ، ص ٥٨٢، ضَمَّنَ ح ٢٣، بِسَنَدِهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ [فِي الْعِلَلِ: - (بْنِ سَالِمٍ)]، رَفَعَهُ إِلَى عَلِيِّ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله. الْوَاقِفِيُّ، ج ٢٠، ص ٨١٦، ح ٢٠٥٧٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٥، ص ٣١٨، ح ٦٦٦٢.

١٢٩٦٣ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ حَمِيدِ الصُّيرَفِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كُلُّ بِنَاءٍ لَيْسَ بِكَفَافٍ، فَهُوَ وَبَالَ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٢.

١٢٩٦٤ / ٨. عَنْهُ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَنَسَ الْبَيْتَ يَنْفِي الْفَقْرَ»^٣.

١٢٩٦٥ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام أَنْ يَدْخُلَ بَيْتًا مُظْلِمًا إِلَّا ٣٣/٦ بِمِضْبَاحٍ»^٤.

١. هكذا في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عن أبيه».

والخير رواه أحمد بن أبي عبد الله، في المحاسن، ص ٦٠٨، ح ٣، عن أبيه، عن صفوان، عن أبي جميلة، عن حميد الصيرفي، عن أبي عبد الله عليه السلام.
٢. في المحاسن: «ورواه بعضهم بفساد».

٣. المحاسن، ص ٦٠٨، كتاب المرافق، ح ٣، عن أبيه، عن صفوان، عن أبي جميلة. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٧، ح ٢٠٥٧٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٧، ح ٦٧٢٥.

٤. الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق؛ فقد روى أحمد الخير في المحاسن، ص ٦٢٤، ح ٧٧، عن بعض من ذكره، رفعه إلى أبي جعفر عليه السلام.

٥. المحاسن، ص ٦٢٤، كتاب المرافق، ح ٧٧، عن بعض من ذكره رفعه إلى أبي جعفر عليه السلام. وفيه، ص ٦٢٤، ح ٧٦، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «كنس الفناء يجلب الرزق». الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٥، ح ٢٠٥٦٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٧، ح ٦٦٥٨.

٦. في «بف، جت» والوافي: «بيت مظلم».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٦، ضمن ح ٤٩١٤؛ وص ٣٥٦، ضمن ح ٥٧٦٢؛ والأمال للصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ضمن ح ٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام عن النبي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الجعفریات، ص ١٦٨، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام. الكافي، كتاب الزي والتجمل، باب كراهية أن يبيت الإنسان وحده...، ح ١٢٩٧٨، بسند آخر عن رسول الله عليه السلام. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥، ذيل ح ٣٣، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٤، ح ٢٠٥٦٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣١٩، ح ٦٦٦٥.

١٠ / ١٢٩٦٦ . عَنْهُ^١ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُعَلَّى ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

الْحَطَّابِ :

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « شَكَتُ^٢ أَسَافِلَ الْجِبْطَانِ^٣ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ ثِقَلِ أَعَالِيهَا ، فَأَوْخَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَيْهَا : يَخْمِلُ بَعْضُكُمْ^٤ بَعْضًا^٥ » .

١١ / ١٢٩٦٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَطَّابِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦ ، عَنْ

١ . لم يُعلم مرجع الضمير بالجزء ؛ فَإِنَّ فِي الْبَيِّنِ امْتِحانات ثلاثة :

الأول : رجوعه إلى علي بن إبراهيم ، وهو الظاهر البدوي من السند ، لكنه لم تثبت رواية علي بن إبراهيم عن إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيِّ في موضع .

والثاني : رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم والد علي بن إبراهيم ؛ لما ورد في تفسير القمي ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ ، من رواية إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيِّ . لكن هذا الاحتمال ضعيف ؛ فَإِنَّ رواية إبراهيم بن هاشم عن إبراهيم الثَّقَفِيِّ ، على فرض ثبوته ، منحصر بهذا المورد فلا يقاس عليه . أضف إلى ذلك أَنَّ في سند تفسير القمي غرابة من جهات أخرى ليس هذا موضع ذكرها .

والثالث : رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في سند الحديث الثامن ؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله بهذا العنوان ويعنون أحمد بن محمد بن خالد ، عن إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيِّ في عدد من الأسناد ، منها ما ورد في الكافي ، ح ١٤٨٨ و ١٨٥٥ و ١٩٥٠ و ٨٣٥٨ . وورد في ترجمة إبراهيم هذا ، أَنَّ جماعة من القميين كأحمد بن محمد بن خالد وفدوا إلى إبراهيم بعد انتقاله إلى أصفهان وسألوه الانتقال إلى قم . راجع : رجال النجاشي ، ص ١٦ ، الرقم ١٩ ؛ الفهرست للطوسي ، ص ١٢ ، الرقم ٧ . لكن هذا الاحتمال أيضاً يواجه إشكالاً ، وهو أَنَّ الخبر رواه أحمد بن أبي عبد الله في المحاسن ، ص ٦٢٣ ، ح ٧٢ ، عن علي بن محمد عن إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيِّ عن علي بن المَعْلَى . والمراد من علي بن محمد هو القاساني كما صرح بذلك في علل الشرائع ، ص ٤٦٥ ، ح ١٥ . اللهمَّ إِلَّا أَنْ يقال بـرجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد الله بعد الالتزام بسقوط الوساطة بينه وبين إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيِّ .

٢ . في «بح» : «اشتكت» .

٣ . في حاشية «م» ، بن : «البيان» .

٤ . في «م» ، ن ، بف ، بن ، جت ، جد ، والمحاسن وعلل الشرائع : «بعضك» .

٥ . في الوافي : «وذلك لأنَّه كما يحمل الأسافل ثقل الأعالي كذلك يحمل الأعالي الآفات عن الأسافل» .

٦ . المحاسن ، ص ٦٢٣ ، كتاب المرافق ، ح ٧٢ ، وعلل الشرائع ، ص ٤٦٥ ، صدر ح ١٥ ، بسندهما عن إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيِّ ، عن علي بن المَعْلَى ، عن إبراهيم بن الخطَّاب بن الفراء . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨٧٧ ، ح ٢٠٧٢٠ ؛

البحار ، ج ٦٠ ، ص ١٧٦ ، ذيل ح ١ .

٧ . هكذا في «ن» ، جت . وفي «م» ، بح ، بف ، بن ، جد ، وحاشية «جت» والمطبوع والوافي والوسائل : - «عن»

إِبْرَاهِيمَ بْنِ تَيْمُونٍ^١، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^٢، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَنَتْ^٣ الشَّيَاطِينُ^٤ مِنْ بَيُوتِكُمْ بَيْتٌ^٥

الْعَنَكَبُوتِ^٦».

١٢/١٢٩٦٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ إِغْلَاقِ الْأَبْوَابِ، وَإِكْبَاءِ^٧ الْأَوَانِي، وَإِطْفَاءِ السَّرَاجِ؟

عنه إبراهيم بن محمد.

وما أثبتناه هو الظاهر، والمراد من إبراهيم بن محمد هو الثَّقَفِيُّ المذكور في السند السابق؛ فقد روى سلمة بن الخطاب عن إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيِّ عن إبراهيم بن ميمون في معاني الأخبار، ص ٢٢٥، ح ١؛ وثواب الأعمال، ص ٥٤، ح ١.

والمراد من إبراهيم بن ميمون هو إبراهيم بن محمد بن ميمون الكوفي المترجم في الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٧٥، الرقم ٤٠٠ وميزان الاعتدال، ج ١، ص ٦٣، الرقم ٢٠٣؛ فقد عُذَّ عَلِيٌّ بن عابس من مشايخ إبراهيم بن محمد بن ميمون، وروى إبراهيم بن محمد الثَّقَفِيُّ في كتابه الغارات، ص ٦٢، عن إبراهيم بن ميمون عن علي بن عابس.

والظاهر أَنَّ منشأ السقط في النسخ، هو جواز النظر من «إبراهيم» في «إبراهيم بن محمد» إلى «إبراهيم» في «إبراهيم بن ميمون» فوق السقط.

١. في «بح»: «إبراهيم بن محمد بن ميمون».

٢. الظاهر أَنَّ عِيسَى بن عبد الله هذا، هو عِيسَى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب المعبَّر عنه في الأسناد بعيسى بن عبد الله العلوي وعيسى بن عبد الله الهاشمي وعيسى بن عبد الله العمري. والمتكرِّر في غير واحد من الأسناد روايته عن أبيه عن جدِّه عن أمير المؤمنين عليه السلام، فلا يبعد وقوع خلل في سندنا هذا، من سقوط الواسطة بين عيسى بن عبد الله وبين جدِّه. راجع: الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ٢٤٢، الرقم ١٣٨٩؛ الثقات لابن حبان، ج ٨، ص ٤٩٢. ولا حظ أيضاً: تهذيب الكمال، ج ١٦، ص ٩٣، الرقم ٣٥٤٦.

٣. في الوافي: «بيت».

٤. في البحار: «بيوت».

٥. راجع: قرب الإسناد، ص ٥١، ح ١٦٨؛ والمحاسن، ص ٦٢٤، كتاب المرافق، ح ٧٨، الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٥، ح ٢٠٥٦٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٢٢، ح ٦٦٧٣؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦٠، ح ١٣٧.

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والمصادر. وفي المطبوع: «وإيلاء». والإيكاء: شدُّ رأس الإناء. ع

فَقَالَ: «أَغْلِقْ بَابَكَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَاباً، وَأَطْفِ السَّرَاجَ مِنَ الْفَوَيْسِقَةِ - وَهِيَ الْفَارَةُ - لَا تَخْرُقَ بَيْتَكَ، وَأُولَ الْإِنَاءِ»^١.

١٢٩٦٩ / ١٣. وَرَوِيَ: «أَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَكْثِفُ مُحَرَّمًا» يَغْنِي مُغْطًى^٢.

١٢٩٧٠ / ١٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ الرَّضَاءُ: «إِسْرَاجُ السَّرَاجِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ^٣ الشَّمْسُ يَنْفِي الْفَقْرَ»^٤.

١٢٩٧١ / ١٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ فِي الصَّنِيفِ مِنَ الْبَيْتِ، خَرَجَ يَوْمَ

الْخَمِيسِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الشِّتَاءِ مِنَ الْبَرْدِ، دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^٥.

● وَرَوِيَ أَيْضاً: «كَانَ دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ»^٦.

١. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٦٠ (وكي).

١. عيون الأخبار، ج ٢، ص ٧٤، ح ٣٤٨، بسند آخر عن الرضا، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. وفي علل الشرائع، ص ٥٨٢، ضمن ح ٢١؛ والأُمالي للمفيد، ص ١٩٠، المجلس ٢٣، ذيل ح ١٨، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، وفي كلها من قوله: «وأطف السراج» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٤، ح ٢٠٥٦٥؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٢٣، ح ٦٦٧٧؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦٠، ح ١٣٨، إلى قوله: «لا يفتح باباً».

٢. علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٨٢، صدر ح ٢١؛ والأُمالي للمفيد، ص ١٩٠، المجلس ٢٣، صدر ح ١٨، بسند آخر عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٤، ح ٢٠٥٦٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٢٣، ح ٦٦٧٨.

٣. في «بح»: «أن يغيب». ٤. في الأُمالي للطوسي: «+ ويزيد في الرزق».

٥. الأُمالي للطوسي، ص ٢٧٥، المجلس ١٠، ذيل ح ٦٤، بسند آخر عن علي بن محمد الهادي، عن آبائه، عن الصادق ﷺ. فقه الرضا ﷺ، ص ٣٥٤، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٥، ح ٢٠٥٦٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٢٠، ح ٦٦٧٧.

٦. في «بح» والوافي: «- في».

٧. الخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، ح ٨٥، وفيه هكذا: «وعن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ...». الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٨، ح ٢٠٧٢٢؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ٦٦٨٧؛ البحار، ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٩٦.

٨. الكافي، كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة وليلته، صدر ح ٥٤٣٣؛ والشهيد، ج ٣، ص ٤، صدر ح ١٠.

١٦/١٢٩٧٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: رَوَى أَبُو هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيُّ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَعَلَ مِنْ أَرْضِهِ بَقَاعًا تُسَمَّى الْمَرْخُومَاتِ، أَحَبُّ أَنْ يُدْعَى فِيهَا^١ فَيَجِيبَ، وَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - جَعَلَ مِنْ أَرْضِهِ بَقَاعًا تُسَمَّى الْمُتَنَقِمَاتِ^٢، فَإِذَا كَسَبَ الرَّجُلُ^٣ مَا لَا مِنْ غَيْرِ جِلْهِ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَقْعَةً مِنْهَا، فَأَنْفَقَهُ فِيهَا^٤».

٥٣٣/٦

٦٩- بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَبِيتَ الْإِنْسَانُ وَحْدَهُ وَالْخِصَالِ الْمُنْهَيَّ عَنْهَا لِعِلَّةٍ مَخُوفَةٍ

١/١٢٩٧٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:
نَزَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: «يَا مَيِّمُونُ، مَنْ يَزُقُّدَ مَعَكَ بِاللَّيْلِ؟ أَمْ مَعَكَ غُلَامٌ؟»
قُلْتُ: لَا.

-
- ٥٥ بسند آخر، وتتمام الرواية هكذا: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب إذا دخل وإذا خرج في الشتاء أن يكون في ليلة الجمعة». الخصال، ص ٣٩١، باب السبعة، ذيل ح ٨٥، مرسلًا، وفيه هكذا: «وقد روي أنه كان دخوله و...».
- الوافي ج ٢٠، ص ٨٧٨، ح ٢٠٧٢٣؛ الوسائل ج ٥، ص ٣٢٦، ح ٦٦٨٨؛ البحار ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٩٦.
١. في «ن، يح، بف، جت»: «باسمه».
 ٢. في «م»: «إن»؛ بدون الواو.
 ٣. في الوافي: «المتنقات».
 ٤. في «م، بف، بن، جد»، والوافي والوسائل: «رجل».
 ٥. في «ن، يح، بف، بن، جد»، والوافي والوسائل: «- والله».
 ٦. الأمالي للصدوق، ص ٣٥، المجلس ٩، ح ٨؛ ومعاني الأخبار، ص ٢٣٥، ح ١، بسند آخر عن الصادق عليه السلام، مع زيادة في آخره. الفقيه ج ٤، ص ٤١٧، ح ٥٩٠٨، مرسلًا عن الصادق عليه السلام، وفي كلها من قوله: «وإن الله عز وجل جعل من أرضه بَقَاعًا تُسَمَّى الْمُتَنَقِمَاتِ» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي ج ٢٠، ص ٨١٧، ح ٢٠٥٧٤؛ الوسائل ج ٥، ص ٣١٦، ح ٦٦٥٤.
 ٧. في «بن»: «كراهية».

قَالَ: «فَلَا تَنَمُّ^١ وَخَذَكَ؛ فَإِنَّ أَجْزَأَ مَا يَكُونُ الشَّيْطَانُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ وَخَذَهُ»^٢.

١٢٩٧٤ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤، قَالَ: «مَنْ تَخَلَّى عَلَى قَبْرِ، أَوْ بَالَ قَائِمًا، أَوْ بَالَ فِي مَاءٍ قَائِمًا، أَوْ مَشَى^٥ فِي جَذَاءٍ وَاحِدٍ، أَوْ شَرِبَ قَائِمًا، أَوْ خَلَا فِي بَيْتٍ وَخَذَهُ، وَبَاتَ^٦ عَلَى غَمَرٍ^٧، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، لَمْ يَدْعُهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، وَأُسْرِعَ مَا يَكُونُ الشَّيْطَانُ إِلَى الْإِنْسَانِ وَهُوَ عَلَى بَغْضٍ هَذِهِ الْحَالَاتِ؛ فَإِنَّ^٨ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي سَرِيَّةٍ، فَأَتَى وَادِي مَجَنَّةَ^٩، فَتَدَاى أَصْحَابَهُ: أَلَا لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِبَيْدِ صَاحِبِهِ، وَلَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ وَخَذَهُ، وَلَا يَمْضِيَ رَجُلٌ وَخَذَهُ».

قَالَ: «فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ وَخَذَهُ، فَاثْتَهَى إِلَيْهِ وَقَدْ صَرَعَ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^{١٠}، فَأَخَذَ^{١١} بِإِبْهَامِهِ فَعَمَزَهَا^{١٢}، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، أَخْرَجَ خَبِيثًا^{١٣} أَنَا رَسُولُ اللَّهِ» قَالَ:

١. في «ن»: «لا تنم».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١١، ح ٢٠٥٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٠، ح ٦٧٠٠.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. في «بف»: «بالب».

٥. في «بف» بن، جت، جد، وحاشية «ن» والوافي والوسائل والبحار: «قائم».

٦. في «بج»: «ومشى». ٧. في «ن» والبحار: «أو بات».

٨. التَّمَرُّ - بالتحريك -: الدسم والزهومة من اللحم، كالوضر من السنن. وفي الوافي: «بات على غمر، أي مع دسومة في يده وزهومة من اللحم». راجع: مجمع البحرين، ج ٣، ص ٤٢٨ (غمر).

٩. في «بن» والوسائل: «وإن».

١٠. المَجَنَّةُ: الأرض الكثيرة الجُرْ، وموضع قرب مكة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٦١ (جنن).

١١. في «بج» بف، والوافي: «فأخبر رسول الله ﷺ بذلك».

١٢. في «بن»: «فأخذه».

١٣. غمزها، أي عصرها. لسان العرب، ج ٥، ص ٣٨٩ (غمز).

١٤. في «م» بن، وحاشية «ن» جت، «حيث».

«فَقَامَ»^١.

١٢٩٧٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ الْأَخْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^٢: «إِنَّ الشَّيْطَانَ أَشَدَّ مَا يَهُمُّ بِالْإِنْسَانِ حِينَ يَكُونُ وَحْدَهُ خَالِيًا، لَا أَرَى أَنْ يَزُقَّدَ وَحْدَهُ»^٣.

١٢٩٧٦ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَبِيتُ فِي بَيْتٍ^٤ وَحْدَهُ؟
فَقَالَ: «إِنِّي لَأُكْرَهُ^٥ ذَلِكَ، وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ^٦، وَلَكِنْ يَكْثُرُ ذِكْرُ اللَّهِ فِي مَنَامِهِ مَا اسْتَطَاعَ»^٧.

١. الكافي، كتاب الزيِّ والتجمل، باب السنّة في لبس الخف ...، ح ١٢٥٨١، بسنده عن العللاء، عن محمد بن مسلم، وتام الرواية فيه: «من مشى في حذاء واحد فأصابه من الشيطان لم يدعه إلا ما شاء الله». راجع: الفقيه، ج ٢، ص ٢٧٧، ح ٢٤٣٤؛ والخصال، ص ٩٣، باب الثلاثة، ح ٣٨؛ وفقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٢، ح ٢٠٥٥٩؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٢٩، ح ٦٦٩٩؛ وفيه، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٨٦٤، إلى قوله: «وهو على بعض هذه الحالات»؛ وفيه، ج ٢٥، ص ٢٤٠، ح ٣١٧٩٣، ملخصاً، إلى قوله: «وهو على بعض هذه الحالات»؛ البحار، ج ٨٠، ص ١٧٣، وج ١٠٠، ص ١٢٧، ح ٥، وفيهما إلى قوله: «وهو على بعض هذه الحالات».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «+ قال».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٢، ح ٢٠٥٥٦؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٠، ح ٦٧٠١.

٤. في «بج» - «في بيت».

٥. في «ن»، «بف»، «أكره».

٦. في «بج» - «فلا بأس».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٥٥٦، ضمن ح ٤٩١٤؛ وج ٤، ص ٣٥٦، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والأملاني للمصدوق، ص ٣٠١، المجلس ٥٠، ضمن ح ٣؛ والخصال، ص ٥٢٠، أبواب العشرين، ضمن ح ٩، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتام الرواية في كلها: «وكره أن ينام الرجل في بيت وحده».

الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٢، ح ٢٠٥٥٧؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٠، ح ٦٧٠٢.

١٢٩٧٧ / ٥ . عَنْهُ^١ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنَامَ فِي بَيْتٍ لَيْسَ عَلَيْهِ بَابٌ وَلَا يَسْتُرُ^٢ .

١٢٩٧٨ / ٦ . وَيُاسْنَادُهُ ، قَالَ^٣ :

«إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام كَرِهَ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتًا مُظْلِمًا إِلَّا بِسِرَاجٍ»^٤ .

١٢٩٧٩ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ ، عَنْ أَبِيهِ مَيْمُونٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِمُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ : «أَيُّنَ نَزَلْتَ؟» قَالَ : فِي مَكَانٍ

١ . روى عبد الله بن المغيرة ومحمد بن سنان عن طلحة بن زيد ، متعاطفين في أسناد عديده ، والراوي عن ابن المغيرة وابن سنان في جميع هذه الموارد أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه . أنظر على سبيل المثال : الكافي ، ح ٩٦ ؛ الأمالي للصدوق ، ص ٣٢٤ ، المجلس ٦٢ ، ح ٩ ؛ ثواب الأعمال ، ص ٢٧٠ ، ح ٧ ؛ المحاسن ، ص ١٩٨ ، ح ٢٤ ؛ وص ٢١١ ، ح ٧٨ ؛ وص ٢٣١ ، ح ١٧٧ ؛ وص ٢٥٢ ، ح ٢٧٢ ؛ وص ٤٤٠ ، ح ٢٩٩ ؛ وص ٥٣٢ ، ح ٧٨٧ ؛ وص ٦٣٢ ، ح ١١٥ .

فعلية مرجع الضمير هو أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق .

وموارد في «بح ، بف ، جت» من «علي» بدل «عنه» لا يمكن الاعتماد عليه .

٢ . قرب الإسناد ، ص ١٤٦ ، ح ٥٢٨ ، بسند آخر عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨١٤ ، ح ٢٠٥٦٢ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ٣٢٥ ، ح ٦٦٨٤ .

٣ . الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام . والمراد من «بإسناده» هو الطريق المتقدم إليه عليه السلام في السند السابق .

٤ . في الوافي : «نهى» .

٥ . في الوافي : «بيت مظلم» .

٦ . الكافي ، كتاب الزِّيِّ والتَّجَمُّلِ ، باب النوادر ، ح ١٢٩٦٥ ، بسند آخر . وفي الفقيه ، ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، ضمن ح ٤٩١٤ ؛ وج ٤ ، ص ٣٥٦ ، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢ ؛ والأمالي للصدوق ، ص ٣٠١ ، المجلس ٥٠ ، ضمن ح ٣ ؛ والجعفریات ، ص ١٦٨ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن أبياته عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله . عيون الأخبار ، ج ٢ ، ص ١٥ ، ذيل ح ٣٣ ، بسند آخر عن الرضا عليه السلام ، وفي كل المصادر مع اختلاف بسير . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨١٤ ، ح ٢٠٥٦٣ ؛ الوسائل ، ج ٥ ، ص ٣٢٠ ، ح ٦٦٦٦ .

كَذَا وَكَذَا.

قَالَ^١: «أَمَعَكَ^٢ أَحَدٌ؟» قَالَ: لَا.

قَالَ: «لَا تَكُنْ وَخْدَكَ، تَحْوَلْ عَنْهُ يَا مَيِّمُونَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ أَجْزَأُ مَا يَكُونُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ وَخْدَةً»^٣.

٨ / ١٢٩٨. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٤، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٥ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَشْرَبْ وَأَنْتَ قَائِمٌ^٦، وَلَا تَبُلْ فِي مَاءٍ نَقِيعٍ^٧، وَلَا تَطْفُفْ بِقَبْرِ^٨، وَلَا تَخُلْ^٩ فِي بَيْتِ وَخْدَكَ، وَلَا تَمْشِ فِي نَعْلِ^{١٠} وَاحِدَةٍ^{١١}؛ فَإِنَّ

١. في «جت»: «وقال».

٢. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «معك» بدون همزة الاستفهام.

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١١، ح ٢٠٥٥٤؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٤، ح ٦٧١٦.

٤. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، جد. وفي «بن» وحاشية «بح» والمطبوع: «- بن زياد».

والسند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

٥. ينبغي تقييد الخبر بما إذا شرب بالليل ليوافق باقي الأخبار. أنظر: الوافي، ج ٢٠، ص ٥٦٩.

٦. في الوافي: «النقيع»: الماء المجتمع في موضع، والموضع الذي يجتمع فيه الماء. والمعنيان محتملان بالوصف والإضافة.

٧. في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد: «ولا تطيف».

٨. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٤٩: «يدلّ على مرجوحية الطواف حول القبور، وربما يقال باستثناء قبور النبي والأنبياء^{عليهم السلام}. ويمكن أن يقال: المراد النهي عن التغوط في القبور، بقرينة خبر محمد بن مسلم المتقدم، قال الفيروز آبادي: طاف: ذهب ليتغوط. وقال الجزري: الطواف الحدث من الطعام، ومنه الحديث: «نهى عن متحدثين على طوفهما» أي عند الغائط. انتهى.

والأحوط ترك الطواف قصداً إلا لتقبيل أطراف القبر، أو لتلاوة الأدعية المأثورة. وانظر: القاموس المحيط، ج ٢،

ص ١١١٠، النهاية، ج ٣، ص ١٤٣ (طوف). ٩. في «بح»: «ولا تحل».

١٠. في «م»، جد، وحاشية «بح» والوسائل، ج ١ والبحار: «بنعل».

١١. هكذا في «م»، بن، جت، جد، والبحار. وفي بعض النسخ والمطبوع والوافي: «واحدة».

الشَّيْطَانُ أَسْرَعَ مَا يَكُونُ إِلَى الْعَبْدِ إِذَا كَانَ^١ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْأَخْوَالِ^٢،
وَقَالَ: «إِنَّهُ مَا أَصَابَ أَحَدًا شَيْءٌ^٣ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، فَكَأَدُّ أَنْ يَفَارِقَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^٤.

١٢٩٨١ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ أَشَدُّ مَا يَهُمُّ بِالْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ وَخْدَهُ، فَلَا
تَبَيَّنَ^٦ وَخْدَكَ، وَلَا تُسَافِرَنَّ وَخْدَكَ»^٧.

١٢٩٨٢ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الدُّهْقَانِ، عَنْ
دُرُسْتٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى^٨، قَالَ: «ثَلَاثَةٌ يَتَخَوَّفُ مِنْهُمَا الْجَنُّونُ: التَّغَوُّطُ بَيْنَ
الْقُبُورِ، وَالْمَشْيُ فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، وَالرَّجُلُ يَنَامُ وَخْدَهُ»^٩.

١. في «بف»:- «إذا كان».

٢. في البحار، ج ١٠٠: «الحالات».

٣. في «بج، بف، جت»: «أحد شيئاً».

٤. في «بج»: «يكاد». وفي الوافي: «وكاد».

٥. علل الشرائع، ص ٢٨٣، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٠}، مع اختلاف. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣، ضمن
الحديث الطويل ٤٩٦٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٣، ح ٢٠٥٦٠؛ الوسائل، ج ١، ص ٣٤٠، ح ٨٩٦؛ وفيه، ج ٥،
ص ٧٥، ح ٥٩٥٩؛ و ص ٣٣٤، ح ٦٧١٥، قطعة منه؛ وفيه، ج ١٤، ص ٥٧٤، ح ١٩٨٤٧، إلى قوله: «ولا تطف
بقبر»؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦١، ح ١٣٩؛ وج ٨٠، ص ١٧٣؛ وج ١٠٠، ص ١٢٧، ح ٦.

٦. في «بج»: «فلا يبيتن». وفي حاشية «ن»: «ولا تبيتن».

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٢، ح ٢٠٥٥٨؛ الوسائل، ج ٥، ص ٣٣٤، ح ٦٧١٤.

٨. في «بج، بف» وحاشية «جت» والفقيه والخصال: «منهن».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٨، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢؛ والخصال، ص ١٢٥، باب الثلاثة، ضمن ح ١٢٢، بسند
آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه^{١١} عن النبي^{١٢}. الوافي، ج ٢٠، ص ٨١٣، ح ٢٠٥٦١؛ الوسائل، ج ١،
ص ٣٢٩، ح ٨٦٥؛ وج ٥، ص ٣٣١، ح ٦٧٠٣.

وَهَذِهِ^١ الْأَشْيَاءُ إِنَّمَا كُرِهَتْ لِهَذِهِ^٢ الْعِلَّةِ، وَلَيْسَتْ هِيَ^٣ بِحَرَامٍ^٤.

ثُمَّ كِتَابُ الزَّيِّ وَالتَّجْمَلِ وَالْمَرْوَةِ وَيَتْلُوهُ

كِتَابُ الدَّوَائِنِ يَتَوَنَّى اللَّهُ تَعَالَى شَأْنَهُ^٥.

١. في «ن، بح، بف، جت»: «هذه» من دون الواو.

٢. في «ن»: «بهذه».

٣. في «بف، جت»: «هي».

٤. الظاهر أنه من كلام الكليني ؑ. كما يظهر من الوافي و سائر المصادر.

٥. في أكثر النسخ من قوله: «ثُمَّ كِتَابُ الزَّيِّ : اتَّجَمَلْ و... إلى هنا عبارات مختلفة.

(٢٧)

كتاب الدواجن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[٢٧]

كِتَابُ الدَّوَاجِنِ^٢

١ - بَابُ اِزْتِبَاطِ الدَّائِيَةِ وَالْمَرْكُوبِ

١٢٩٨٣ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَمَّنْ

أَخْبَرَهُ ، عَنِ ابْنِ طَيْفُورٍ الْمُتَطَبِّبِ^٣ ، قَالَ :

سَأَلَنِي أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام : « أَيُّ شَيْءٍ تَزَكَّبُ^٤ ؟ » .

قُلْتُ : جِمَارًا^٥ .

فَقَالَ : « بَيْكِمِ ابْتِغَاةً^٤ . » .

قُلْتُ : بِثَلَاثَةِ عَشَرَ^٥ دِينَارًا .

١ . في «ن» ، يح ، جد : + «وبه نستعين» . وفي «م» : + «وبه ثقتي» . وفي «بف» ، بن ، جت : - «بسم الله الرحمن الرحيم» .

٢ . «الدواجن» : جمع داجن ، وهي الشاة التي يعلفها الناس في منازلهم ، وقد يقع على غير الشاة من كل ما يألف البيوت من الطير وغيرها . النهاية ، ج ٢ ، ص ١٠٢ (دجن) .

٣ . كذا في النسخ والمطبوع . وفي الوسائل ، ح ١٥٢٦٦ : «أبي الطيفور» . والمذكور في رجال البرقي ، ص ٦٠ ورجال الطوسي ، ص ٣٩٤ ، الرقم ٥٨١٠ ، ابن أبي طيفور المتطبب .

٤ . في «بن» : «حمار» .

٥ . في «بح» : «عشرة» .

فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ السَّرَفُ أَنْ تَشْتَرِيَ حِمَارًا بِثَلَاثَةِ عَشَرَ دِينَارًا، وَتَدَعَ بِرْذَوْنًا^٢.
 قُلْتُ: يَا سَيِّدِي، إِنَّ مَوْوَنَةَ الْبِرْذَوْنِ أَكْثَرُ مِنْ مَوْوَنَةِ الْحِمَارِ.
 قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ^٣ الَّذِي يَمُونُ الْحِمَارَ^٤ يَمُونُ الْبِرْذَوْنُ، أَمَا عَلِمْتَ^٥ أَنَّ^٦ مَنْ ارْتَبَطَ
 دَابَّةً مُتَوَقِّعًا بِهِ^٧ أَمْرًا، وَيَغِيظُ بِهِ^٨ عَدُوًّا وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْنَا، أَدَّرَ اللَّهُ رِزْقَهُ، وَشَرَحَ
 صَدْرَهُ، وَبَلَغَهُ أَمَلَهُ، وَكَانَ عَوْنًا عَلَى حَوَائِجِهِ^٩».

١٢٩٨٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي^{١٠} رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: «تِسْعَةُ أَغْشَارِ الرِّزْقِ مَعَ صَاحِبِ الدَّابَّةِ».
 ١٢٩٨٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنْ بُكْرِ بْنِ

١. هكذا في «م»، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل، ح ١٥٢٩٠ والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هو».
٢. قال المطرزي: «البرذون: التركي من الخيل، والجمع: البراذين، وخلافها: العرب». و قال غيره: «البرذون: دابة خاصة، لا تكون إلا من الخيل، والمقصود ومنها غير العرب». وهو بالفارسية: «اسب تاتاري» و «اسب تركي». راجع: المغرب، ص ٤٢؛ تاج العروس، ج ١٨، ص ٥٤ (برذن).
٣. في «ن»، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل، ح ١٥٢٩٠: «إِنَّ».
٤. في «م»، بح، بن، جت، جد، + «وهو». وفي الوسائل، ح ١٥٢٩٠: «+ هو».
٥. في «ن»، بح، بف، جت، والوافي والتهذيب: «تعلم».
٦. في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوافي والتهذيب: «أَنَّهُ».
٧. في «م»، بن، جد، وحاشية «بح، جت» والوسائل، ح ١٥٢٦٦ والتهذيب: «بِهَا».
٨. في حاشية «م»، جد: «بِهَا».
٩. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٣، ح ٣٠٠، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٠، ح ٢٠٥٨١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٤، ح ١٥٢٦٦، من قوله: «أما علمت أَنَّ من ارتباط دابته» وفيه، ص ٤٧٢، ح ١٥٢٩٠، إلى قوله: «الذي يمون الحمار يمون البرذون»؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٦٠، ح ٢.
١٠. في «بف، جت»: «أخبرني».
١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٠، ح ٢٠٥٨٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٤، ح ١٥٢٦٧؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٦١، ح ٣.

صَالِح، عَنْ سُلَيْمَانَ الْجَعْفَرِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَهْدَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى رَسُولٍ ٥٣٦/٦
اللَّهِ عليه السلام أَرْبَعَةَ أَفْرَاسٍ مِنَ النِّمَنِ، فَقَالَ: سَمَّهَا لِي^١، فَقَالَ: هِيَ^٢ الْوَانُ مُخْتَلِفَةٌ، قَالَ^٣:
فَفِيهَا^٤ وَضَحٌ^٥؟ قَالَ^٦: نَعَمْ، فِيهَا^٧ أَشْقَرُ^٨، بِهِ وَضَحٌ، قَالَ: فَأَمْسِكْهُ عَلَيَّ، قَالَ: وَفِيهَا
كَمَيْنَتَانِ^٩ أَوْضَحَانِ، فَقَالَ: أَعْطِيهِمَا ابْنَتِكَ، قَالَ: وَالرَّابِعُ أَذْهَمُ^{١٠} بِهِمِ^{١١}، قَالَ: بَعْهُ،
وَاسْتَخْلِفْ بِهِ^{١٢} نَفَقَةً^{١٣} لِعِيَالِكَ، إِنَّمَا يَمْنُ الْخَيْلُ فِي ذَوَاتِ الْأَوْضَاحِ^{١٤}.

١. في «بن»: - «سمها». وفي الفقيه: «فأنا»، فقال: يا رسول الله أهديت لك أربعة أفراس، قال: صفها» بدل «فقال: سمها لي». وفي المرأة: «سمها لي، أي صفها».
٢. في «بح»: «عن».
٣. في «جد»: «والبحار والمحاسن: «فقال».
٤. في المحاسن: «أففيها».
٥. في الوافي: «الْوَضَح - محرّكة -: التحجيل، وهو البياض في قوائم الفرس كلّها، ويكون في رجلين ويد، وفي رجلين فقط، ولا يكون في اليدين خاصة إلا مع الرجلين، ولا في يد واحدة دون الأخرى إلا مع الرجلين». وراجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٦٨ (وضح).
٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «فقال».
٧. في المحاسن: - «فيها».
٨. الشقرة: لون الأشقر، وهي في الإنسان حمرة صافية وبَشَرَتُهُ مائلة إلى البياض. وفي الخيل حمرة صافية يحمرّ معها العُرف والدَّنْب. الصحاح، ج ٢، ص ٧٠١ (شقر).
٩. الكُميت من الخيل: بين الأسود والأحمر. ويفرق بين الكُميت والأشقر بالعرف والذنّب، فإن كانا أحمرين فهو أشقر، وإن كانا أسودين فهو الكُميت، وهو تصغير أكمّت على غير القياس. المصباح المنير، ص ٥٤٠ (كمت).
١٠. الدهمة: السواد. والأدهم: الأسود، يكون في الخيل والإبل وغيرهما. لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠٩ (دهم).
١١. هذا فرس بهيم، وهذه فرس بهيم، أي مصمت، وهو الذي لا يخلط لونه شيء سوى لونه. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٧٥ (بهم).
١٢. في المحاسن: «بشمنه».
١٣. في «جت»: «النفقة».
١٤. المحاسن، ص ٦٣١، كتاب المرافق، ضمن ح ١١٤، عن بكر بن صالح. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ٢٤٦٢، معلقاً عن بكر بن صالح، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٣، ح ٢٥٩١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٤، ح ١٥٢٩٤؛ البحار، ج ٢١، ص ٣٦١، ح ٢؛ وج ٦٤، ص ١٦٩، ح ١٧.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ: «كَرِهْنَا الْبَهِيمَ^١ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا إِلَّا الْجَمَارَ^٢ وَالتَّبَغْلَ، وَكَرِهْتُ شَيْئَةً^٣ الْأَوْضاحُ^٤ فِي الْجَمَارِ وَالتَّبَغْلِ الْأَلْوَنِ^٥، وَكَرِهْتُ الْقَرْحَ فِي التَّبَغْلِ^٦ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ غُرَّةٌ سَائِلَةٌ^٧، وَلَا أَشْتَهِيهَا عَلَى خَالٍ^٨»^٩.

١٢٩٨٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَشْتَرِي دَابَّةً؛ فَإِنْ مَنَعْتَهَا لَكَ، وَرَزَقَهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^{١٠}.

١٢٩٨٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^{١١}، عَنْ

جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقَاشِيِّ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَنْ اشْتَرَى دَابَّةً، كَانَ لَهُ ظَهْرُهَا، وَعَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا»^{١٢}.

١. في «بح» وحاشية «جت»: «البهيم».

٢. في المحاسن: «الجميل».

٣. في «م، ن، بح، بن، جد»، والوسائل: «شبه».

٤. في المحاسن: «أوضح».

٥. في «بح» والوافي: «الألوان». وقال في الوافي بأنه بدل من شية الأوضح.

٦. في «بن»: «الألون وكرهت القرخ في البغل». والقرخ: بالضم؛ وهي بياض يسير في وجه الفرس دون

الغرة. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٤ (قرح).

٧. في المرأة: «سائلة، أي إلى الأنف».

٨. في الوافي: «قوله: على حال، أي سواء كان به غرة سائلة أو كان دون الغرة».

٩. المحاسن، ص ٦٣١، كتاب المرافق، ضمن ح ١١٤، عن بكر بن صالح، عن سليمان الجعفري، عن أبي

الحسن عليه السلام الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٣، ح ٢٠٥٩١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٥، ح ١٥٢٩٥؛ البحار، ج ٦٤،

ص ١٦٩، ح ١٧.

١٠. المحاسن، ص ٦٢٥، كتاب المرافق، ح ٨٦؛ وثواب الأعمال، ص ٢٢٦، بسندهما عن ابن أبي عمير. الوافي،

ج ٢٠، ص ٨٢١، ح ٢٠٥٨٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٣، ح ١٥٢٦٤.

١١. في البحار: «محمد بن الحسن». وهو سهو؛ فقد روى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب كتاب جعفر بن

بشير، وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٠٩، الرقم ١٤٢؛ معجم رجال

الحديث، ج ١٥، ص ٤٠٣-٤٠٤.

١٢. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٤، ح ٣٠١، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢١، ح ٢٠٥٨٣؛ الوسائل، ص

١٢٩٨٨ / ٦ . سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قَالَ لِي^٢ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «اتَّخِذْ جِمَارًا يَحْمِلُ رَحْلَكَ^٣؛ فَإِنَّ رِزْقَهُ عَلَى اللَّهِ».

قَالَ: فَاتَّخَذْتُ جِمَارًا، وَكُنْتُ أَنَا وَيُوسُفُ أَخِي إِذَا تَمَّتِ السَّنَةُ حَسَبْنَا نَفَقَاتِنَا،

فَتَعَلَّمُ^٤ مِقْدَارَهَا، فَحَسَبْنَا بَعْدَ شِرَاءِ الْجِمَارِ نَفَقَاتِنَا، فَإِذَا هِيَ كَمَا كَانَتْ فِي كُلِّ عَامٍ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا^٥.

١٢٩٨٩ / ٧ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ^٧،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مِنْ سَعَادَةِ الْمُؤْمِنِ دَابَّةٌ يَرْكَبُهَا فِي حَوَائِجِهِ، وَيَقْضِي

عَلَيْهَا حُقُوقَ إِخْوَانِهِ»^٨.

١٢٩٩٠ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ^٩ الْمُسْلِمِ^{١٠}

ج ١١، ص ٤٦٥، ح ١٥٢٦٨؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٦١، ح ٤.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن سهل بن زياد، عذة من أصحابنا.

٢. في «يف» والبحار: -«ولي».

٣. في «يح، جت»: «رجلك».

٤. في «يح»: «فتعلم».

٥. في «يح»: «لم ترد».

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٢، ح ٢٠٥٨٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٥، ح ١٥٢٦٩؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٦١، ح ٥.

٧. الظاهر زيادة «عن أبيه» في السند؛ فقد تقدّم غير مرّة أنّه لم يثبت توسط إبراهيم بن هاشم، والد عليّ، بين عليّ

وشقيقه محمد بن عيسى. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٨٧ و ١٢٧١.

٨. ورد الخبر في المحاسن، ص ٦٢٦، ح ٨٨، عن عليّ بن محمد عن سماعة عن محمد بن مروان. والظاهر

وقوع التحريف في سند المحاسن؛ فقد روى البرقي في المحاسن، ص ٦١٠، ح ٢١، عن عليّ بن محمد عن

محمد بن سماعة عن محمد بن مروان عن أبي عبد الله ﷺ، قال: من سعادة الرجل سعة منزله.

٩. المحاسن، ص ٦٢٦، كتاب المرافق، ح ٨٨، بسنده عن سماعة، عن محمد بن مروان. الوافي، ج ٢٠،

ص ٨٢١، ح ٢٠٥٨٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٤، ح ١٥٢٦٥؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٧١، ذيل ح ٢٠.

١٠. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والمحاسن: «الرجل».

١١. في الخصال: «سعة المسكن والجار الصالح».

الْمَرْكَبُ الْهَنْبِيُّ^١.

٥٣٧/٦

٩ / ١٢٩٩١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ زِيَادِ الْقَنْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «اتَّخِذُوا الدَّابَّةَ؛ فَإِنَّهَا زَيْنٌ، وَتَقْضَى^٢ عَلَيْهَا الْحَوَائِجُ، وَرِزْقُهَا عَلَى اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ»^٣.

● قَالَ^٤: «وَحَدَّثَنِي بِهِ عَمَّارُ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَزَادَ فِيهِ: «وَوَلَّيْتُ^٥ عَلَيْهَا إِخْوَانَكَ»^٦.

١٠ / ١٢٩٩٢ . وَرَوَيْ أَنَّهُ قَالَ: «عَجَبْتُ^٨ لِصَاحِبِ الدَّابَّةِ كَيْفَ تَقُوُّهُ الْحَاجَةُ^٩».

١١ / ١٢٩٩٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

١. المحاسن، ص ٦٢٥، كتاب المرافق ح ٨٧، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن آبائه ﷺ عن رسول الله ﷺ. الخصال، ص ١٨٣، باب الثلاثة، ح ٢٥٢، بسند آخر عن رسول الله ﷺ. راجع: قرب الإسناد، ص ١٧٦، ح ٢٤٨، والجعفریات، ص ٩٩، الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢١، ح ٢٠٥٨٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٧، ح ١٥٣٠٣؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٧١، ذيل ح ١٩.

٢. في «ن»، «يح»: «ويقضى».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٤، ح ٣٠٢، معلقاً عن سهل بن زياد. المحاسن، ص ٦٢٦، كتاب المرافق، ح ٨٩، بسنده عن محمد بن عيسى، عن العبدی، عن عبد الله بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٩، ح ٢٤٧٩، معلقاً عن عبد الله بن سنان، من دون التصريح باسم المعصوم ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢١، ح ٢٠٥٨٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٥، ح ١٥٢٧٠؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٧٢، ح ٢١.

٤. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى محمد بن عيسى؛ فقد روى البرقي الخبر في المحاسن، ص ٦٢٦، ح ٨٩، عن النهيكي ومحمد بن عيسى عن العبدی - وهو محرف من القندي - عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله ﷺ ثم أورد في ذيله، قال محمد بن عيسى: وحدثني به عمار بن المبارك.

٥. في «ن»: «عمارة».

٦. في «يح»: «ويلقى».

٧. المحاسن، ص ٦٢٦، كتاب المرافق، ح ٨٩، بسنده عن محمد بن عيسى، عن عمار بن المبارك. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢١، ح ٢٠٥٨٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٥، ح ١٥٢٧١؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٧٢، ح ٢١.

٨. في حاشية «ج»: «عجبت».

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢١، ح ٢٠٥٨٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٦٦، ح ١٥٢٧٢؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٧٢، ح ٢٢.

أَبِي الْبِلَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ^١:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «مِنْ شَقَاءِ الْغَيْشِ الْمَرْكَبُ^٣ السَّوْءُ»^٤.

٢- بَابُ نَوَادِرَ فِي الدَّوَابِّ

١٢٩٩٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «لِلدَّابَّةِ^٦ عَلَى صَاحِبِهَا سِتَّةُ حَقُوقٍ: لَا يُحْمَلُهَا فَوْقَ

طَاقَتِهَا، وَلَا يَتَّخِذُ ظَهْرَهَا^٧ مَجَالِسَ^٨ يَتَخَدَّثُ عَلَيْهَا، وَيَبْدَأُ بِعَلْفِهَا إِذَا نَزَلَ، وَلَا يَسْمُهَا^٩،

وَلَا يَضْرِبُهَا فِي وَجْهِهَا^{١٠}؛ فَإِنَّهَا تُسَبِّحُ، وَيَعْرِضُ^{١١} عَلَيْهَا الْمَاءُ إِذَا مَرَّ بِهِ^{١٢}».

١. هكذا في «م»، «ن»، «بح»، «بن»، «جت» والوافي والوسائل والبحار. وفي «بف»، «جد» والمطبوع: «علي بن المغيرة».

وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ١٢٩٢٧، فلاحظ.

٢. في «جد»: «مركب».

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٢، ح ٢٠٥٩٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٨، ح ١٥٣٠٤؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٦١، ح ٦.

٤. في «بح»: «الدابة». ٥. في الأمالي للصدوق: «سبعة».

٦. في التهذيب والمحاسن، ص ٦٣٣: «ظهورها».

٧. في «بح»، «بف»، «جت» والوافي والأمالي للصدوق: «مجلساً». وفي «ن»: «مجالساً».

٨. في «بح»، «جت»، والمحاسن، ص ٦٢٧ والأمالي للصدوق: «+ في وجهها». وفي «ن» وحاشية «م» و التهذيب:

«ولا يشتمها». وفي الوافي: «لا يسمها: لا يحرق جلدها بحديدة ونحوها. والوسم: أثر الكي». راجع: القاموس

المحيط، ج ٢، ص ١٥٣٥ (وسم).

وفي مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٥٤: «في بعض النسخ: «ولا يسمها في وجهها» وهو أظهر. وعلى هذه النسخة

فالظاهر الإطلاق. ويحتمل أن يكون «في وجهها» متعلقاً به أيضاً على سبيل التنازع».

٩. في «جت»: «-» وفي «وجهها». وفي التهذيب: «+ ولا يضرب بها».

١٠. في «بح»، «بف»: «وتعرض».

١١. في «بف»، «جت»: «بها». وفي الأمالي للصدوق: «+ ولا يضربها على النار ويضربها على العثار؛ لأنها ترى

ملا ترون».

١٢. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٤، ح ٣٠٣، معلقاً عن الكليني. الأمالي للصدوق، ص ٥٠٧، المجلس ٧٦، ح ٢، بسنده

١٢٩٩٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ^١، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

قَالَ^٢ فِيمَا أَظُنُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «رُئِيَ^٣ أَبُو ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَسْقِي جِمَارًا بِالرَّبَذَةِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ النَّاسِ: أَمَا لَكَ يَا أَبَا ذَرٍّ^٤ مَنْ يَكْفِيكَ سَقْيَ الْجِمَارِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَقُولُ: مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ تَسْأَلُ اللَّهَ^٥ كُلَّ صَبَاحٍ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَلِيكًا صَالِحًا يَشْبِعُنِي مِنَ الْعَلْفِ، وَيُرْوِينِي مِنَ الْمَاءِ، وَلَا يَكْلِفُنِي فَوْقَ طَاقَتِي. فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَسْقِيَهُ بِنَفْسِي^٦»^٧.

عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني، عن الصادق عليه السلام؛ الخصال، ص ٣٣٠، باب الستة، ح ٢٨، بسنده عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير. المحاسن، ص ٦٢٧، كتاب المرافق، ح ٩٦، عن الحسن بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني؛ المحاسن، ص ٦٣٣، كتاب المرافق، ح ١١٩، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ٢٤٦٥، معلقاً عن إسماعيل بن أبي زياد، بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وآله، الجعفرات، ص ٨٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٩، ح ٢٠٥٩٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٠، ح ١٥٣١٠؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٢، ذيل ح ٢.

١. في المحاسن: «عن ابن مسكان»، ولم يثبت رواية أبي المغراء - وهو حميد بن المثنى - عن سليمان بن خالد، بالتوسط.

٢. في المحاسن: «- قال».

٣. في المحاسن: «رأى».

٤. في «بح»: «رحمة الله». وفي «بف»: «رحمة الله عليه». وفي «ن»: «- رضي الله عنه».

٥. في «بف»: «مالك» من دون همزة الاستفهام. وفي المحاسن: «أو مالك».

٦. في «ن»، جت، جد، والوافي والمحاسن: «يا بأذر».

٧. في المحاسن: «من يسقي لك هذا بدل من يكفيك سقي».

٨. في المحاسن: «- الله». ٩. في «م»، جد: «- ومساء».

١٠. في الوسائل: «- فأنا أحب أن أسقيه بنفسي».

١١. المحاسن، ص ٦٢٦، كتاب المرافق، ح ٩١، عن ابن فضال، وبسند آخر أيضاً من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٣، ح ٢٠٦١٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٠، ح ١٥٣١٢، من قوله: «فأمن دابة» إلى قوله: «ولا يكلفني فوق طاقتي».

١٢٩٩٦ / ٣. الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ طَرَحَانَ

النُّخَاسِ^١، قَالَ:

مَرَزْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَقَدْ نَزَلَ الْحِيَرَةُ^٢، فَقَالَ لِي: «مَا عَلَاكَ؟».

قُلْتُ^٣: نَخَاسٌ.

فَقَالَ^٤: «أَصَبَ لِي بَغْلَةٌ فَضَخَاءٌ».

قُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، وَمَا^٥ الْفَضَخَاءُ^٦؟

قَالَ: «دَهْمَاءٌ^٧، بَيْضَاءُ الْبَطْنِ، بَيْضَاءُ الْأَفْجَاجِ^٨، بَيْضَاءُ الْجُحْفَلَةِ^٩».

قَالَ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ مِثْلَ هَذِهِ الصِّفَةِ.

فَرَجَعْتُ مِنْ عِنْدِهِ، فَسَاعَةً دَخَلْتُ الْخَنْدَقَ إِذَا^{١١} أَنَا بِغِلَامٍ^{١٢} قَدْ أَشْفَى عَلَى

بَغْلَةٍ^{١٣} عَلَى هَذِهِ^{١٤} الصِّفَةِ، فَسَأَلْتُ الْغِلَامَ: لِمَنْ هَذِهِ الْبَغْلَةُ؟ فَقَالَ: لِمَوْلَايَ،

١. «النخاس»: يتباع الدواب والرقيق. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٨٨ (نخس).

٢. في «جد»: «الحرّة». ٣. في «م»، «يح»، «بن، جد»، والوافي والوسائل: «فقلت».

٤. في «م»، «ن»، «بف، جت»، والوافي: «قال».

٥. في «بن»: «فضخاء». وفي «يح»: «فصحاء». والأفصح: الأبيض ليس بشديد البياض. النهاية، ج ٣، ص ٤٥٣ (فضح). ٦. في «م»، «بن»: «ما» بدون الواو.

٧. في «يح»: «الفصحاء». وفي «بن»: «الفضخاء».

٨. الدهماء مؤنث الأدهم، وهو الأسود، من الذَّمَّة بمعنى السواد. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٦٢ (دهم).

٩. في «ن»، «جت» وحاشية «م»، «جد»: «الأفخاذ». وفي «يح»: «الأفخاد». وفي «بف»: «أفجاج». وفي الوافي والبحار: «الأفجاج». والفحج: تباعد ما بين الفخذين. النهاية، ج ٣، ص ٤١٥ (فحج). وفي بعض النسخ: «الأفجاج» وهو بهذا المعنى أيضاً. أنظر: النهاية، ج ٣، ص ٤١٢ (فحج).

١٠. في «ن»: «الجفحلة». وفي «يح، بف»: «الحجفلة». والجحفلة: بمنزلة الشفة للخيول والبغال والحمير. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٩١ (جحفل). ١١. في «م»، «جد»: «فإذا».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «غلام».

١٣. في «يح» وحاشية «جت» والوافي والبحار: «قد أسقى بغلة» بدل «قد أشقى على بغلة».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي. وفي المطبوع: «هذا».

قُلْتُ: ^١ يَبِيعُهَا؟ قَالَ: لَا أَذْرِي، فَتَبِعْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ مَوْلَاهُ، فَاشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ ^٢، وَأَتَيْتُهُ ^٣ بِهَا، فَقَالَ: «هَذِهِ الصِّفَّةُ الَّتِي أَرَدْتُهَا».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، اذْعُ اللَّهُ لِي.

فَقَالَ: «أَكْثَرَ اللَّهُ مَالَكَ وَوَلَدَكَ».

قَالَ: فَصِرْتُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَالاً وَوَلَدًا ^٤.

١٢٩٩٧ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ

الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَضْرِبُوا الدَّوَابَّ عَلَى ^٦ وَجُوهِهَا؛

فَإِنَّهَا تُسَبِّحُ بِحَمْدِ اللَّهِ ^٧».

● قَالَ ^٩: وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَا تَسْمُوَهَا فِي وَجُوهِهَا» ^{١٠}.

١. في «م، بن، جد» والبحار: «فقلت».

٢. في الوسائل: «- منه».

٣. في «م، جد»: «وأتيت».

٤. في «م، جد»: «وأتيت».

٥. رجال الكليني، ص ٣١١، ح ٥٦٣، بسنده عن الحسن الوشاء، عن بشر بن طرخان، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٢٠، ص ٨٢٤، ح ٢٠٥٩٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٥، ح ١٥٢٩٧، إلى قوله: «فقال: هذه الصفة التي أردتها»؛

البحار، ج ٦٤، ص ١٩٩، ح ٤٦٦.

٦. في «ن، بع، جت»:- «بحمد». وفي المحاسن والخصال والتحف: «ربها» بدل «بحمد الله».

٧. المحاسن، ص ٦٣٣، كتاب المرافق، ح ١١٧، عن القاسم بن يحيى... عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام،

من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ؛ الخصال، ص ٦١٨، أبواب الثمانين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠،

بسنده عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله، عن

آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ. الجعفریات، ص ٨٥، بسند آخر عن جعفر بن

محمد، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ. تحف العقول، ص ١٠٨، عن أمير المؤمنين عليه السلام، من دون الإسناد إلى

رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٠، ح ٢٠٦٠١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٢، ح ١٥٣١٦؛ البحار، ج ٦٤،

٩. في «ن»:- «قال».

ص ٢٠٤، ذيل ح ٧.

١٠. المحاسن، ص ٦٣٣، كتاب المرافق، ذيل ح ١١٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٠، ح ٢٠٦٠١؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٤٨٢، ح ١٥٣١٧؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٤، ذيل ح ٧.

١٢٩٩٨ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَسَارٍ^١، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدَّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا عَثَرَتِ الدَّابَّةُ تَحْتَ الرَّجُلِ، فَقَالَ لَهَا: تَعَسَيْ^٣، تَقُولُ^٤: تَعَسَى أَغْصَانًا لِلرَّبِّ^٥».

١٢٩٩٩ / ٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ:

سُئِلَ^٦ الصَّادِقُ^٧: «مَتَى أَضْرِبُ ذَاتِي تَحْتِي؟

فَقَالَ^٧: «إِذَا لَمْ تَمْشِ تَحْتَكَ كَمْشِيَّتِهَا^٨، إِلَى مَذْوِدِهَا^٩».

١٣٠٠٠ / ٧ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ^{١١}: «أَضْرِبُوهَا عَلَى النَّفَارِ، وَلَا تَضْرِبُوهَا عَلَى

الْعِثَارِ^{١٢}».

١ . في «بن» والوسائل -: «بن يسار».

٢ . «تعتس» أي هلك، دعاء عليها. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٣٣ (هلك).

٣ . في «بع»: «يقول».

٤ . في المحاسن -: «تعتس وانتكس أغصانا لربه». وفي المرأة -: «يحتمل أن يكون المراد بالرب: المالك، أي ما عصيتك، وأنت عصيت ربك كثيرا».

٥ . التهذيب، ج ٦، ص ١٦٤، ح ٣٠٤، معلقاً عن سهل بن زياد. المحاسن، ص ٦٣١، كتاب المرافق، ذيل ح ١١٤،

بسنَد آخر عن أبي الحسن^{١٣}. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ٢٤٦٨، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٠،

ص ٨٣٢، ح ٢٠٦٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٦، ح ١٥٣٣٦؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٨، ذيل ح ١٣.

٦ . هكذا في «م»، ن، ب، ج، د، والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «سألت».

٧ . في «م»، بن، ج، د، والوسائل والفقيه والتهذيب: «قال».

٨ . في «م»، ن، ب، ج، د، والوسائل والفقيه: «كمشيها».

٩ . في الوافي: «المذود - كمبر -: معتلف الدابة». وبالزاي - كما يوجد في بعض النسخ -: وعاء الزاد. راجع:

القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١٢ (ذود).

١٠ . التهذيب، ج ٦، ص ١٦٤، ح ٣٠٥، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ٢٤٦٦، مرسلاً.

الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣١، ح ٢٠٦٠٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٧، ح ١٥٣٣٨؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢١٣، ح ٢٢.

١١ . في «بن، ج، د» وحاشية «م، ج، د»: «وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ».

١٢ . في الفقيه: «أضربوها على العثار، ولا تضربوها على النفار، فإنها ترى ما لاترون». وهكذا في الأمالي

٨ / ١٣٠٠١. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَشَابِ، عَنِ ابْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ مُعَاذِ الْجَوْهَرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَتَوَزَّكُوا^١ عَلَى الدَّوَابِّ، وَلَا تَتَّخِذُوا ظُهُورَهَا مَجَالِسَ»^٢.

٩ / ١٣٠٠٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ:

كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام يَقُولُ: «مَا بِهِمَتِ الْبَهَائِمُ^٣، فَلَمْ تُبْهِمَ عَنْ أَرْبَعَةٍ^٤: مَعْرِفَتِهَا بِالرَّبِّ، وَمَعْرِفَتِهَا بِالْمَوْتِ^٥، وَمَعْرِفَتِهَا بِالْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ، وَمَعْرِفَتِهَا بِالْمَرْعَى^٦ الْخُضْبِ»^٧.

مع اختلاف يسير. وقال في المرأة: «ولعل، هنا أوفق وأظهر».

١٣. الأُمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٥٠٧، المجلس ٧٦، ضمن ح ٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد عليه السلام. المحاسن، ص ٦٣٣، كتاب المرافق، ذيل ح ١١٨، مرسلاً. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٦، ح ٢٤٦٧، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣١، ح ٢٠٦٠٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٨، ح ١٥٣٣٩.

١. في امرأة العقول، ج ٢٢، ص ٤٥٦: «المراد الجلوس عليها على أحد الوركين، فإنه يضربها، ويصير سبباً لدبرها، أو المراد رفع إحدى الرجلين ووضعها فوق السرج للاستراحة». أنظر: الصحاح، ج ٤، ص ١٦١٤؛ والقاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٦٦ (ورك).

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ٢٤٧١، مرسلاً عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣١، ح ٢٠٦٠٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨١، ح ١٥٣١٣؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢١٤، ح ٢٣.

٣. في «بف» والوافي والفقيه والخصال: «+عنه».

٤. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والأُمَالِي لِلطُّوسِيِّ: «أربع».

٥. في الأُمَالِي لِلطُّوسِيِّ: «+و الفرار منه».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والفقيه والخصال. وفي المطبوع: «+وعن».

٧. في «م»: «الحضيب». وفي «بع، جت»: «الخضب». وفي الأُمَالِي لِلطُّوسِيِّ: «-ومعرفتها بالمرعى عن الحضب». والخضب - بالكسر -: نقيض الجذب، يقال: بلد خضب، وبلد أخضب. الصحاح، ج ١، ص ١٢٠ (خضب).

٨. الخصال، ص ٢٦٠، باب الأربعة، ح ١٣٦؛ والأُمَالِي لِلطُّوسِيِّ، ص ٥٩٤، المجلس ٢٦، ح ٤، بسندهما

١٣٠٠٣ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثَّوْقَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِكُلِّ شَيْءٍ خِزْمَةٌ، وَخِزْمَةُ النَّبَاهِمِ فِي وُجُوهِهَا»^١.

١٣٠٠٤ / ١١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ وَابْنِ فَضَالٍ، عَنْ

ثُعْلَبَةَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَهْمَا أَتَيْتُمَا عَلَى النَّبَاهِمِ مِنْ شَيْءٍ، فَلَا يُبْهَمَ عَلَيْهَا

أَرْبَعَةٌ^٢ خِصَالٍ: مَعْرِفَةُ أَنَّ لَهَا خَالِقًا^٣، وَمَعْرِفَةُ طَلَبِ الرِّزْقِ، وَمَعْرِفَةُ الذَّكَرِ مِنَ الْأُنْثَى،

وَمَخَافَةُ الْمَوْتِ»^٤.

١٣٠٠٥ / ١٢. سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمُونٍ، عَنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مِسْمَعٍ

بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اضْرِبُوهَا عَلَى النَّفَارِ^٦، وَلَا تَضْرِبُوهَا

عَلَى الْعِثَارِ»^٧.

١. عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٢٤٧٣، معلقاً عن علي بن رثاب. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٥، ح ٢٠٧١٧؛ البحار، ج ٦٤، ص ٥٠، ذيل ح ٢٧.

٢. المحاسن، ص ٦٣٢، كتاب المرافق، ح ١١٥، بسند آخر. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٨، ح ٢٤٧٢، مرسلاً عن الباقر عليه السلام، ج ٢٠، ص ٨٣٠، ح ٢٠٦٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٢، ح ١٥٣١٨؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٤، ذيل ح ٦.

٣. في «م، ن، بف، بن، جت» والبحار: «أربع». وفي الوسائل: «سبع».

٤. في «بن» والوسائل: «+ ورازقاً».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٥، ح ٢٠٧١٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٢، ح ١٥٣١٥، إلى قوله: «معرفة أَنَّ لَهَا خَالِقًا»؛ البحار، ج ٦٤، ص ٥١، ح ٢٩.

٦. السند معلق. ويروي عن سهل بن زياد، عدّة من أصحابنا.

٧. في «بج، بف»: «النقار».

٨. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٤، ح ٣٠٦، معلقاً عن سهل بن زياد. المحاسن، ص ٦٢٧، كتاب المرافق، صدر ح ٩٧،

بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون الإسناد إلى رسول الله ﷺ، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣١،

ح ٢٠٦٠٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٨، ح ١٥٣٤٠.

١٣٠٠٦ / ١٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ^١، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ^٢، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٣ يَقُولُ: «عَلَى كُلِّ مَنْخِرٍ^٤ مِنَ الدَّوَابِّ^٥ شَيْطَانٌ^٦، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْجِمَهَا فَلْيَسْمِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»^٨.

١٣٠٠٧ / ١٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٩، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

٥٤٠ / ٦ عَنْ أَحَدِهِمَا^{١٠}، قَالَ: «إِذَا دَابَّةٌ اسْتَضَعَتْ عَلَى صَاحِبِهَا مِنْ لِبَاسٍ وَنِفَارٍ^{١١}، فَلْيَغْرِزْ فِي أُذُنِهَا أَوْ عَلَيْهَا^{١٢}» «أَفْغِزْ دِينَ اللَّهَ يَبْغُونَ^{١٣} وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ»^{١٤}.^{١٥}

١. في المحاسن، ص ٦٢٨: - «الحسن بن راشد».

٢. في المحاسن، ص ٦٣٤: + «بن إبراهيم».

٣. في المحاسن، ص ٦٣٤: + «الأول».

٤. في «بن»: + «إن».

٥. «المنخر» - بفتح الميم والخاء وبكسرها وضمتها -: الأنف مقدّمتة، أو خرقة، أو ما بين المنخرين، أو أرنبته.

القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٦٦ (نخر).

٦. في المحاسن، ص ٦٢٨: - «من الدواب». وفي الفقيه والمحاسن، ص ٦٣٤: «الخنيل على كل منخر منها» بدل

«على كل منخر من الدواب».

٧. في حاشية «بن»: «شيطانا». وفي المحاسن، ص ٦٣٤: «الشيطان».

٨. المحاسن، ص ٦٢٨، كتاب المرافق، ح ١٠١؛ وص ٦٣٤، كتاب المرافق، ح ١٢٨. وفي التهذيب، ج ٦،

ص ١٦٥، ح ٣٠٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ٢٤٦٠، بسند آخره الوافي، ج ٢٠،

ص ٨٣٤، ح ٢٠٦١٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٠، ح ١٥٣٤٦؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٩، ذيل ح ١٤.

٩. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

١٠. في المحاسن، ص ٦٣٥: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

١١. في «بف، جت»: «ونفار». وفي «ن»: «أو نفار». وفي المحاسن: «أو نفور».

١٢. في المرأة: «أو عليها، أي قريباً منها إن لم يقدر على إذناء الفم من أذنها».

١٣. هكذا في المصحف الشريف وجميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «تبعون».

١٤. هكذا في المصحف الشريف وجميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «ترجعون». والآية في سورة آل

عمران (٣): ٨٣.

١٥. المحاسن، ص ٦٢٨، كتاب المرافق، ح ١٠٢؛ وص ٦٣٥، كتاب المرافق، ح ١٢٩. وفي التهذيب، ج ٦،

١٣٠٠٨ / ١٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ:
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنَ الْحَقِّ أَنْ يَقُولَ الرَّائِبُ لِلْمَاشِي:
الطَّرِيقُ».^٢

وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَى^٣: «إِنَّ مِنَ الْجَوْرِ أَنْ يَقُولَ الرَّائِبُ لِلْمَاشِي: الطَّرِيقُ».^٤

١٣٠٠٩ / ١٦ . وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ^٥:

«خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ رَاكِبٌ، فَمَشَوْا مَعَهُ^٦، فَقَالَ: أَلَكُمُ حَاجَةٌ؟

ص ١٦٥، ح ٣٠٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٣٧١، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع اختلاف يسير. الكافي، كتاب فضل القرآن، باب فضل القرآن، ضمن ح ٣٥٦٥، بسند آخر عن أمير المؤمنين عليه السلام. الجعفریات، ص ٨٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٤، ح ٢٠٦٢٠: الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٠، ح ٥٣٤٥: البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٩، ذيل ح ١٥؛ وج ٩٢، ص ٢٦٩، ح ١٩.
١. في «ج، بف، والوافي: «الجور». وقال في الوافي: «في بعض النسخ: الحق بدل الجور، ومعناه: أن من جملة حقوق الماشي على الراكب أن يبتئه بموضع دابته لكي يأخذ حذره».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٦، ح ٢٠٦٢١: الوسائل، ج ١١، ص ٤٥٨، ح ١٥٢٥٦: البحار، ج ٦٤، ص ٢١٤، ذيل ح ٢٤.

٣. في المرأة: قوله: «وفي نسخة أخرى، لعله من كلام تلامذة الكليني الذين صححوا الكافي وضبطوه كالصفواني والنعماني وغيرهما. ويحتمل أن يكون من كلام الكليني بأن يكون في نسخ كتاب ابن أبي عمير أو علي بن إبراهيم اختلاف فأشار إليه، وعلى هذه النسخة لعله محمول على ما إذا كان هناك طريق آخر يمكنه أن يشي عنانه إليه».

٤. في «م» والوسائل والخصال والأمالى للصدوق: - «إِنَّ».

٥. الأمالى للصدوق، ص ٢٩٥، المجلس ٤٩، ح ٩؛ والخصال، ص ٣، باب الواحد، ح ٣، بسندهما عن هشام بن سالم، الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٦، ح ٢٠٦٢١: الوسائل، ج ١١، ص ٤٥٨، ح ١٥٢٥٧: البحار، ج ٦٤، ص ٢١٤، ذيل ح ٢٤.

٦. الضمير المستتر في «قال» راجع إلى أبي عبد الله عليه السلام. والمراد من «بإسناده» هو الطريق المذكور إليه عليه السلام في السند السابق؛ فقد روى البرقي الخبر في المحاسن، ص ٦٢٩، ح ١٠٤، بسنده عن محمد بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام.

٧. في المحاسن: + «على أصحابه».

٨. في المحاسن: + «فالتفت إليهم».

قَالُوا: لَا، وَلَكِنَّا نَحِبُّ أَنْ نَمْشِيَ مَعَكَ.

فَقَالَ لَهُمْ: انْصَرِفُوا؛ فَإِنَّ مَشْيَ الْمَاشِي مَعَ الرَّكَّابِ مَفْسَدَةٌ لِلرَّكَّابِ، وَمَذَلَّةٌ لِلْمَاشِي.^٤

١٣٠١٠ / ١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ الدُّهْقَانِ، عَنْ دُرُسْتٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَكِبَ الرَّجُلُ^٥ الدَّابَّةَ^٦ فَسَمَى، رَدْفَهُ^٧ مَلَكٌ يَحْفَظُهُ حَتَّى يَنْزِلَ، وَإِذَا^٨ رَكِبَ وَلَمْ يَسْمَ، رَدْفَهُ شَيْطَانٌ، فَيَقُولُ لَهُ: تَعَنَّ، فَإِنْ قَالَ لَهُ: لَا أَحْسِنُ، قَالَ لَهُ: تَمَنَّ، فَلَا يَزَالُ يَتَمَنَّى حَتَّى يَنْزِلَ^٩».

وَقَالَ: «مَنْ^{١١} قَالَ إِذَا رَكِبَ الدَّابَّةَ: بِسْمِ اللَّهِ لَا حَوْلَ^{١٢} وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ»^{١٣} وَ^{١٤} «سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ

١. في «بح»: «ولا».

٢. في «بح، جت» وحاشية «بن»: «مغرة».

٣. المحاسن، ص ٦٢٩، كتاب المرافق، ح ١٠٤، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة في آخره. تحف العقول، ص ٢٠٩، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٥، ح ٢٠٦٢٢، الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٤، ح ١٥٣٥٦.

٤. في «بح، بف، جت»: «الراكب».

٥. في «بح»: «فردفه». والرَّدْف - بالكَسْرِ -: الراكب خلف الراكب. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٨٣ (ردف).

٦. في «بن، جده، وحاشية م»، جت» والوسائل والمحاسن وثواب الأعمال: «وإن».

٧. في «ن، بف، جت» والوافي والتهذيب والمحاسن وثواب الأعمال: «وله».

٨. في «بح»: «- وإذا ركب ولم يسم - إلى - يتمنى حتى ينزل».

٩. في «بف» وحاشية «جت» والوافي: «قال: ومن» بدل «وقال: من».

١٠. في «بح»: «ولا حول».

١١. هكذا في «م، جده» وحاشية «بف» والوافي والوسائل. وفي «ن، بح، بف، جت»: «الآية» بدل «لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ». وفي «بن» والمطبوع: «الآية» بدل «وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ». والآية في سورة الأعراف (٧): ٤٣.

١٢. في «م، بح، بن، جت، جده» وحاشية «بف» والوسائل: «- و».

مُفْرِنِينَ^١ حَفِظْتُ لَهُ نَفْسَهُ وَدَابَّتَهُ^٢ حَتَّى يَنْزِلَ^٣.

١٨ / ١٣٠١١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَوْ غَيْرُهُ رَفَعَهُ، قَالَ:

خَرَجَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَلِيٍّ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ^٤، فَبَصُرَ بِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ^٥ مُقْبِلًا زَاكِيًا بَغْلًا، فَقَالَ لِمَنْ مَعَهُ: مَكَانَكُمْ حَتَّى أُضْحِكَكُمْ مِنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، فَلَمَّا دَنَا مِنْهُ، قَالَ لَهُ^٦: مَا هَذِهِ الدَّابَّةُ الَّتِي لَا تُدْرِكُ^٧ عَلَيْهَا الثَّأْرُ^٨، وَلَا تَضْلُعُ عِنْدَ النَّزَالِ^٩؟^{١٠} ٥٤١/٦
فَقَالَ لَهُ أَبُو الْحَسَنِ^{١١}: «تَطَاطَأْتُ^{١٢} عَنْ سَمَوِ^{١٣} الْخَيْلِ، وَتَجَاوَزْتُ قُمُو^{١٤} الْعَبِيرِ^{١٥}، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا^{١٦}».

فَأَفْجَمَ عَبْدُ الصَّمَدِ، فَمَا أَحَارَ^{١٧} جَوَابًا.

١. الزخرف (٤٣): ١٣. وفي «ن، بح، بف، جت»، والتهذيب والمحاسن والثواب: «+، إلّا».

٢. في «بح»: «دَابَّتَهُ ونفسه».

٣. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٥، ح ٣٠٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. المحاسن، ص ٦٢٨، كتاب المرافق، ح ١٠٣، عن البقطيني، عن الدهقان، عن درست، عن أبي إبراهيم، عن أبي الحسن^{١٢}. ثواب الأعمال، ص ٢٢٧، ح ١، بسنده عن محمد بن عيسى البقطيني، عن الدهقان. فقه الرضا^{١٣}، ص ٣٩٧، من قوله: «من قال إذا ركب الدابة». الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٤، ح ٢٠٦١٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٣٨٨، ح ١٥٠٨١؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٠٤، ح ٣١؛ إلى قوله: «فلا يزال يتمنى حتى ينزل». ٤. في الوسائل: «- ومعه جماعة».

٥. في «م، بن، جد»، وحاشية «بح»: «- بن جعفر».

٦. في «م، بف»، والبحار، ج ٦٤: «- له».

٧. في «م، بح، بف، بن، جد»، والوافي والوسائل: «لا يدرك».

٨. «الثأر»: طلب الدم. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٦٠٣ (ثأر).

٩. «اليزال» - بالكسر -: أن ينزل الفريقان عن إبلهما إلى خيلهما فيضاربوا وقد تنازلا. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٠٢ (نزل).

١٠. السمو: العلو. النهاية، ج ٢، ص ٤٠٥ (سمو).

١١. قماً، كجمع وكرم، قماً، وقماً، وقماً بالضم والكسر: ذلّ وصغر. القاموس المحيط، ج ١، ص ١١٦ (قماً).

١٢. «العير»: الحمار الوحشي، والأهلي أيضاً. الصحاح، ج ٢، ص ٧٦٢ (عير).

١٣. في حاشية «جت»: «أو ساطها».

١٤. في «م، ن، بح، بف، جت، جد»: «أجاب».

١٥. الإرشاد، ج ٢، ص ٢٣٤، مرسلاً عن ابن عمار وغيره من الرواة، إلى قوله: «خير الأمور أوسطها» مع

١٩/١٣٠١٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ رَفَعَهُ^٢، قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزْتَدِفُ ثَلَاثَةٌ عَلَى ذَاتِهِ، فَإِنْ أَخَذَهُمْ مَلْعُونٌ^٣».

٣- بَابُ آلَاتِ الدَّوَابِّ^٦

١٣/١٣٠١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٧: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «السَّرَجُ مَرْكَبٌ مَلْعُونٌ لِلنِّسَاءِ»^٨.

اختلاف الوافي، ج ٢٠، ص ٨٢٤، ح ٢٠٥٩٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٣، ح ١٥٢٩١، إلى قوله: «خير الأمور أوسطها»؛ البحار، ج ٤٨، ص ١٥٤، ح ٢٦؛ وج ٦٤، ص ١٩٦، ح ٤١.

١. هكذا في «ن، م، ي، ب»، وفي «ج، د» الوسائل. وفي «بن» والمطبوع والوافي: «أصحابه».

٢. في المحاسن: «يعقوب بن سالم رفعه». ٣. في «بف»: «لا ترتدِف».

٤. في المحاسن والخصال: «وهو المقدم». وفي «بج»: «تم كتاب الدواجن، ويتلو كتاب الصيد إن شاء الله تعالى، والحمد لله رب العالمين». وفي «جت»: «تم كتاب الزِّي والتجمل، والحمد لله رب العالمين، ويتلو كتاب الصيد إن شاء الله تعالى».

٥. المحاسن، ص ٦٢٧، كتاب المرافق، ح ٩٥. وفي الخصال، ص ٩٨، باب الثلاثة، ح ٤٨، بسنده عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن علي بن أسباط. علل الشرائع، ص ٥٨٢، ضمن ح ٢٣، بسنده عن أبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله، عن رجل، عن علي بن أسباط الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٥، ح ٢٠٦٢٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٥، ح ١٥٣٦٠.

٦. في «ن، ب، ي»: «بسم الله الرحمن الرحيم، باب آلات الدواب». وفي «بج»: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، باب آلات الدواب». وفي «جت»: «كتاب آلات الدواب، باب آلات الدواب». وفي حاشية «ن»: «كتاب الزِّي والتجمل والمروة، باب آلات الدواب».

٧. في «بج»: «أصحابنا».

٨. الخصال، ص ٥٨٨، أبواب السبعين وما فوقه، ضمن الحديث الطويل ١٢، بسند آخر عن الباقر ﷺ، وفيه هكذا: «ولا يجوز للمرأة ركوب السرج إلا من ضرورة أو في سفر». الفقيه، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٦٢٥، مرسلًا

١٤/٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ؟

فَقَالَ: «ازْكِبُوهَا، وَلَا تَلْبَسُوهَا شَيْئاً مِنْهَا تُصَلُّونَ فِيهِ»^١.

١٥/٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الْعَمْرِ كِيِّ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ:

عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ السَّرَجِ وَاللَّجَامِ فِيهِ الْفِضَّةُ:

أَيُرْكَبُ بِهِ؟^٢

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مُمُوهَا^٣ لَا يَقْدَرُ عَلَى نَزْعِهِ فَلَا بَأْسَ، وَإِلَّا فَلَا يُرْكَبُ بِهِ»^٤.

١٦/٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ:

١. عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفيه هكذا: «ونهى عليه السلام أن يركب السرج بفرج». الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٩، ح ٢٠٦٣٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٦، ح ١٥٣٦١.

٢. المحاسن، ص ٦٢٩، كتاب المرافق، ح ١٠٦، عن عثمان، عن سماعة. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣١١، بسند عن عثمان بن عيسى. وفيه، ج ٩، ص ٧٩، ح ٣٣٨، بسند عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع زيادة. وفي مسائل علي بن جعفر، ص ١٨٩؛ وقرب الإسناد، ص ٢٦١، ح ١٠٣٢؛ والمحاسن، ص ٦٢٩، كتاب المرافق، ح ١٠٥، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تكرر الصلاة فيه ومالا تكرره، ح ٥٣٦١ ومصادره. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤١، ح ٢٠٦٣٥؛ الوسائل، ج ٤، ص ٣٥٣، ح ٥٣٦٨.

٣. في «بح» -: «به».

٤. مؤه الشيء: طلاه بفضة أو ذهب، وتحته نحاس أو حديد. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٤٦ (موه).

٥. في «ف» والوافي ومسائل علي بن جعفر: «لا تقدر».

٦. هكذا في «م»، ن، بح، بن، جت، جد، والوسائل وقرب الإسناد والمحاسن. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلا تركب به». وقال العلامة الحلي: «الممّوه إن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار حرم، وإلا فإشكال». التذكرة، ج ٢، ص ٢٣٢.

٧. مسائل علي بن جعفر، ص ١٥٣. وفي التهذيب، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣١٣، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفي قرب الإسناد، ص ٢٩٣، ح ١١٥٦؛ والمحاسن، ص ٥٨٣، كتاب المرافق، ذيل ح ٦٩، بسندهما عن علي بن جعفر. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٩، ح ٢٠٦٣١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٧، ح ١٥٣٦٣.

وَعَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ^٢، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله لِعَلِيِّ عليه السلام: إِنَّكَ أَنْ تَرْكَبَ مِثْرَةً^٣ حُمْرَاءَ؛ فَإِنَّهَا مِثْرَةٌ إِبْلِيسَ»^٤.

١٣٠١٧ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْمَدِينِيِّ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليهما السلام كَانَ يَرْكَبُ عَلَى قَطِيفَةٍ^٦ حُمْرَاءَ»^٧.

١٣٠١٨ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ^٨:

١. في السند تحويل بعطف «علي بن إبراهيم» عن أبيه «علي» محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل.

٢. في «م»، بن، جده والوسائل: - «بن سدير».

٣. المِثْرَةُ - بالكسر -: مفصلة من الثَّوَارَةِ. يقال: وثر وثاره فهو وثير، أي وطن لثين. وأصلها: مؤنثة، فقلبت الواو ياءً؛ لكسرة الميم. وهي من مراكب المعجم، تُعمل من حرير أو ديباج. النهاية، ج ٥، ص ١٥٠ - ١٥١ (وثر).

٤. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣١٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. المحاسن، ص ٦٢٩، كتاب المرافق، ح ١٠٧، بسند آخر. راجع: الكافي، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تتركه الصلاة فيه ومالا تتركه، ح ٥٣٧٨؛ وكتاب الزي والتجمل، باب لبس الحرير والديباج، ح ١٢٥٠٦؛ والتهذيب، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٣٩، ح ٢٠٦٣٢؛ والوسائل، ج ٤، ص ٤٤٥، ح ٥٦٧٥؛ البحار، ج ٦٣، ص ٢٦٢، ح ١٤٣.

٥. في «م»، جده والوسائل: «المدني». وفي حاشية «م» والبحار والتهذيب: «المدائني». وفي المحاسن: «إبراهيم بن يحيى المدني».

وإبراهيم هذا، هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني المترجم في كتب الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤، الرقم ١٢؛ الفهرست للطوسي، ص ٧، الرقم ١؛ رجال البرقي، ص ٢٧؛ رجال الطوسي، ص ١٥٦، الرقم ١٧٢٠.

٦. القَطِيفَةُ: دثار مخمل، جمعها: قُطَائِفٌ وقُطَفٌ. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١١٢٦ (قُطَفٌ).

٧. المحاسن، ص ٦٢٩، كتاب المرافق، ح ١٠٨، عن أبيه، عن محمد بن علي. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٥، ح ٣١٠، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٠، ح ٢٠٦٣٣؛ والوسائل، ج ٤، ص ٤٤٥، ح ٥٦٧٤؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥٩، ح ١٦.

٨. في «م»، بن، جده والوسائل: - «بن عبد الملك».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ بَرَّةٌ^١ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم مِنْ فِصَّةٍ^٢.

٤ - بَابُ اتِّخَاذِ الْإِبِلِ

١٣٠١٩ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام كَانَ^٣ لَيَبْتَاعُ الرَّاحِلَةَ بِعِائَةِ دِينَارٍ يَكْرِهُ بِهَا نَفْسَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ^٤».

١٣٠٢٠ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ صَفْوَانَ

الْحَجَّالِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ كُنْهَ حُمْلَانِ اللَّهِ^٥ لِلضَّعِيفِ^٦، مَا غَالُوا بِبَهِيمَةٍ^٧».

١. البرة: حلقة من صفر تجعل في لحم أنف البعير. وقال الأصمعي: تجعل في أحد جانبي المنخرين. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٨٠ (برا).

٢. التهذيب، ج ٦، ص ١٦٦، ح ٣١٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤١، ح ٢٠٦٣٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٨، ح ١٥٣٦٤؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٤، ح ٥٨.

٣. في «ف، بن»:- «كان».

٤. هكذا في «م، بح، بن، جت، جد». وفي «ن»: «صلوات الله عليه وعلى آبائه وعلى أبنائه». وفي سائر النسخ والمطبوع:- «صلوات الله عليه وعلى آبائه وأبنائه».

٥. المحاسن، ص ٦٣٩، كتاب المرافق، ح ١٤٦، بسنده عن ابن سنان ومحمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٣، ح ٢٠٦٣٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠١، ح ١٥٣٧١؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٦، ذيل ح ٣٣.

٦. في المرأة: «قوله عليه السلام: حملان الله، مصدر حمل يحمل، أي الله يحمل للضعيف؛ كناية عن آتة تعالى يقويه على الحمل».

٧. في الوسائل والمحاسن: «على الضعيف».

٨. «غالوا ببهيمة» أي اشتروها بثمان غال. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٨ (غلا).

وفي الوافي: «كَانَ المراد لو كانوا يعلمون كيف يحمل الله لمن ضعف عن مؤونة دابته مؤنتها، ما عدّوا ثمنها غالباً».

٩. المحاسن، ص ٦٣٩، كتاب المرافق، ضمن ح ١٤٤، عن الحجّال. وفي المحاسن، ص ٦٣٧ و ٦٣٨، كتاب

٣/ ١٣٠٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ غِيَاثِ بْنِ

إِبْرَاهِيمَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ^١ عَلَى ذُرْوَةٍ^٢ كُلِّ بَعِيرٍ شَيْطَانًا، فَاْمْتَنُوهَا^٣ لِأَنْفُسِكُمْ وَذَلُّوْهَا، وَادْكُرُوا^٤ اسْمَ اللَّهِ^٥، فَإِنَّمَا يَخْمِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٦،^٧

٤ / ١٣٠٢٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ الْحَاجُّ مَا لَهُ مِنَ الْحُمْلَانِ، مَا غَالَى^٨ أَحَدٌ

بِبَعِيرٍ^٩».

الموافق، ح ١٤٠ وذيّل ح ١٤٣، بسندهما عن صفوان الجمال. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٣، ح ٢٠٦٣٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٩، ح ١٥٣٦٦؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٩، ح ٣٩.

١. في «يح»: «إن».

٢. ذُرْوَةٌ الشيء - بالضم والكسر -: أعلاه. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٨٦ (ذرا).

٣. «فاْمْتَنُوهَا»: استعملوها للمهنة. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٢٣ (مهن).

٤. في «ن، يح»: «فاذكروا».

٥. في «بن» والمحاسن: «+ عليها».

٦. في المحاسن، ح ١٣٧: «كما أمركم الله» بدل «فإنما يحمل الله». وفي روضة المتقين، ج ٤، ص ٢٥٠: «فإنما يحمل الله، أي يحمل البعير بالقوة التي أعطاها الله».

٧. المحاسن، ص ٦٣٦، كتاب المرافق، ح ١٣٦، عن محمد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفيه، ص ٦٣٦، ح ١٣٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ. وفيه أيضاً، ص ٦٣٦، ح ١٣٢؛ والجعفریات، ص ٧٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبياته عليه السلام عن رسول الله ﷺ، مع اختلاف. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ٢٤٨٤، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وتمايم الرواية فيه: «إن على ذروة كل بعير شيطاناً فأشبعه وامتنه». الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٤، ح ٢٠٦٤٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٣، ح ١٥٣٦٦؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٩، ح ٤٠.

٨. هكذا في «م، ن، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار والمحاسن. وفي «يح، جت»: «ما غلا». وفي الوافي: «ما غالا». وفي المطبوع: «ما غال».

٩. في «ن»: «بغيراً».

١٠. المحاسن، ص ٦٣٧، كتاب المرافق، ح ١٣٩، بسنده عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٤، ح ٢٠٦٣٩؛

الوسائل، ج ١١، ص ٤٩٩، ح ١٥٣٦٧؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٤٠، ح ٤١.

١٣٠٢٣ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سُلَيْمَانَ الرَّحَالِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، قَالَ:

مَرَّ بِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَا أُمِيشِي عَرْضَ نَاقَتِي^١، فَقَالَ: «مَا لَكَ لَا تَرْكَبُ؟». فَقُلْتُ: ضَعُفَتْ نَاقَتِي^٢، فَأَرَذْتُ^٣ أَنْ أُخَفِّفَ عَنْهَا. فَقَالَ: دَرَجَمَكَ اللَّهُ، ازْكَبْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَخْمِلُ عَنْ^٤ الضَّعِيفِ وَالْقَوِيِّ^٥.

١٣٠٢٤ / ٦ . عَنْهُ^٦، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَخَطَّى الْقِطَارُ^٧، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ^٨ لَيْسَ مِنْ قِطَارٍ إِلَّا وَمَا بَيْنَ التَّبْعِيرِ إِلَى التَّبْعِيرِ شَيْطَانٌ^٩.

١٣٠٢٥ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ^{١٠} بْنِ

١ . في «م»، ن، بح، جد، بن، «وحاشية جت» والوافي والوسائل: «عن ناقتي». وفي المحاسن: «على ناقتي» كلاهما بدل «عرض ناقتي». و «عرض ناقتي» أي إلى جانبها وبحذاتها. النهاية، ج ٣، ص ٢١١ (عرض).

٢ . في المحاسن: - «فقال: مالك لا تركب؟ فقلت: ضعفت ناقتي».

٣ . في المحاسن: «وأردت». ٤ . في حاشية «جت» والمحاسن: «على».

٥ . المحاسن، ص ٦٣٧، كتاب المرافق، ح ١٤١. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٢، ح ٢٠٦٤٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٣، ح ١٥٣٧٧؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٨، ذيل ح ١٢.

٦ . الضمير راجع إلى أحمد بن أبي عبد الله المذكور في السند السابق.

٧ . القطار والقطار: أن تشد الإبل على نسق، واحداً خلف واحد. النهاية، ج ٤، ص ٨٠ (قطر). والمراد من تخطئها: المرور من بينها.

٨ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والفقير. وفي المطبوع: «إنه».

٩ . المحاسن، ص ٦٣٩، كتاب المرافق، ح ١٤٨، عن أبيه، مرسلًا عن ذكره، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام. الجعفریات، ص ٧٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه عليهم السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩١، ح ٢٤٨٧، مرسلًا عن رسول الله ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٤، ح ٢٠٦٤٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٥، ح ١٥٣٨٣.

١٠ . هكذا في «م»، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي «ن» والمطبوع: «حسين» بدل «الحسين». ثم إن الخبر رواه البرقي في المحاسن، ص ٦٣٩، ح ١٤٥، عن الحسن بن محبوب عن الحسين بن عمر بن

عَمَرَ بْنَ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

اشْتَرَيْتُ إِبِلًا وَأَنَا بِالْمَدِينَةِ مُقِيمٌ، فَأَعْجَبَنِي^١ إِعْجَابًا شَدِيدًا، فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، فَذَكَرْتُهَا^٢ لَهُ^٣.

فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلِلإِبِلِ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا كَثِيرَةُ الْمَصَائِبِ؟».

قَالَ: فَمِنْ إِعْجَابِي بِهَا أَكْرَمْتُهَا، وَبَعَثْتُ بِهَا مَعَ غُلَمَانٍ لِي إِلَى الْكُوفَةِ، قَالَ: فَسَقَطَتْ كُلُّهَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَأَخْبَرْتُهُ^٤، فَقَالَ: «فَلْيَخْذَرْ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^٥.

٢٦/١٣٠٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ صَفْوَانَ

الْجَمَّالِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا صَفْوَانُ، اشْتَرِ لِي جَمَلًا، وَخُذْهُ أَشْوَةً^٦؛ فَإِنَّهُ أَطْوَلُ شَيْءٍ

١. يزيد، قال: اشتريت إبلًا... فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام. والظاهر وقوع خلل في سند المحاسن؛ فإن الحسين هذا، هو الحسين بن عمر بن محمد بن يزيد بن عتبة السابري، وقد عدّ النجاشي والبرقي والشيخ الطوسي والده من أصحاب أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. والحسين عدّه البرقي من رواية أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام والشيخ الطوسي عدّه من رواية أبي الحسن الرضا عليه السلام. راجع: رجال البرقي، ص ٣٦، ص ٤٧، ص ٥٢؛ رجال النجاشي، ص ٢٨٣، الرقم ٧٥١؛ رجال الطوسي، ص ٢٥٢، الرقم ٣٥٤١؛ وص ٢٥٣، الرقم ٣٥٤٨؛ وص ٣٥٥، الرقم ٥٢٦١.

١. في «م، ن، يع، جت، جد»: «فأعجبني».

٢. في المحاسن: «على أبي عبد الله عليه السلام فذكرته» بدل «على أبي الحسن الأول عليه السلام فذكرتها».

٣. في الوسائل والمحاسن: - «له».

٤. في «ن، يع، جت»: «وأخبرته».

٥. النور (٢٤): ٦٣.

٦. المحاسن، ص ٦٣٩، كتاب المرافق، ح ١٤٥، عن الحسن بن محبوب، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام الواسي، ج ٢٠، ص ٨٤٥، ح ٢٠٦٤٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠١، ح ١٥٣٧٢؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٥، ذيل ح ٣١.

٧. الأشوة: القبيح منظرًا. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٣٩ (شوه).

٨. في المحاسن: «و ليكن أسود فإنها» بدل «و خذه أشوة فإنه».

أُغْمَرًا. فَاشْتَرَيْتَ لَهُ جَمَلًا بِثَمَانِينَ دِرْهَمًا، فَأَتَيْتَهُ بِهِ.^١

١٣٠٢٧ / ٩. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: قَالَ^٢: «اشْتَرِ السُّودَ الْقَبَاحَ^٣؛ فَإِنَّهَا أَطْوَلُ شَيْءٍ^٤

أُغْمَرًا.^٥

١٣٠٢٨ / ١٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ،

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَعَنْ أَبِيهِ مَيْمُونٍ، قَالَ:

خَرَجْنَا مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام إِلَى أَرْضٍ بِطَبِيبَةٍ^٦ وَمَعَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَنَاسٌ مِنْ

أَصْحَابِهِ^٧، فَأَقَمْنَا بِطَبِيبَةٍ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَرَكِبَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَلَى جَمَلٍ صَغِيرٍ، فَقَالَ لَهُ^٨

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: مَا أَصْعَبَ بَعِيرُكَ؟

فَقَالَ^٩: «أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنَّ عَلَى ذِرْوَةِ كُلِّ بَعِيرٍ شَيْطَانًا^{١٠}،

فَأَمْتَهُنَّوَهَا، وَذَلَّلُوهَا، وَادْكُرُوا اسْمَ^{١١} اللَّهِ عَلَيْهَا، فَإِنَّمَا يَخْمِلُ اللَّهُ».

١. المحاسن، ص ٦٣٩، كتاب المرافق، ح ١٤٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٦، ح ٢٠٦٤٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٣، ح ١٥٢٩٢؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٥، ذيل ح ٣٠.

٢. في «ن»، بيع، «بف» - «قال».

٣. في «م»، ن، جد، والوسائل: «+ ولي».

٤. «القباح»: جمع قبيح. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٥٣ (قبح).

٥. في «بف»: «فإنه».

٦. في المحاسن: - «شيء».

٧. المحاسن، ص ٦٣٩، كتاب المرافق، ذيل ح ١٤٤، وفيه هكذا: «وفي حديث آخر: قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

اشتر السود...». الفقيه، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ٢٤٨٥، مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٦، ح ٢٠٦٤٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٣، ح ١٥٢٩٣؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٥، ح ٣٠.

٨. هكذا في معظم النسخ التي قولت وحاشية «جت». وفي «جت» والمطبوع: «طيبة». وطيبة: المدينة النبوية،

وطيبة، بالكسر: قرية عند زروود أو موضع قرب مكة. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ١٩٥ (طبيب).

٩. في «بف»: «وأصحابنا».

١٠. في «بف»: - «وله».

١١. في «م» وحاشية «ن»: «+ وله».

١٢. في «بف»، جت: «شيطان».

١٣. في «بف»: - «اسم».

ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَدَخَلْنَا مَعَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ^{٤، ٣}.

١١ / ١٣٠٢٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ^٦:

٥٤٤/٦ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّا كُنَّا^٨ وَالْأَيْلَ الْخُمْزَ؟ فَإِنَّهَا أَقْصَرُ الْإَيْلِ أَعْمَارًا^٩».

١. في «بح»: «دخلنا». ٢. في «بح»: «ودخل».

٣. في المرأة: «إنما دخل^{١٠} بغير إحرام لعدم مضي شهر من الإحرام الأول».

٤. المحاسن، ص ٦٣٧، كتاب المرافق، ح ١٣٨، عن جعفر بن محمد، عن ابن القُدَّاح، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٥، ح ٢٠٦٤٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٤، ح ١٥٣٧٨، من قوله: «وركب أبو جعفر^{١١}» إلى قوله: «فإنما يحمل الله^{١٢}؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٠٨، ذيل ح ١١».

٥. في «بن» والوسائل: «عن أحمد بن محمد». ٦. في الوافي: «عن ابن أبي يعفور».

٧. في «بف، بن» والوسائل: «عن أبي جعفر^{١٣}».

٨. وابن أبي يعفور هذا هو عبد الله، وهو وإن عدّه النجاشي والبرقي والشيخ الطوسي من أصحاب أبي عبد الله^{١٤} لكنه مات في حياة أبي عبد الله^{١٥}، وعمدة رواته هم: أبان بن عثمان وعبد الله بن مسكان والعلاء بن رزين، وهؤلاء يروون عن أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله^{١٦}. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٦؛ رجال البرقي، ص ٢٢؛ ورجال الطوسي، ص ٢٣٠، الرقم ٣١٠٦؛ و ص ٢٦٤، الرقم ٣٧٧٦؛ رجال الكشي، ص ٢٤٧، الرقم ٤٥٨؛ و ص ٢٥٠، الرقم ٤٦٤ وروى الحسين بن أبي العلاء عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قال لي أبو جعفر الباقر^{١٧} في الغيبة للنعماني، ص ٣٠٣، ح ١٢. وروى أبان عن إسماعيل الجعفي وابن أبي يعفور عن أبي جعفر وأبي عبد الله^{١٨} في التهذيب، ج ٢، ص ١٧٦، ح ٧٠٢.

أضف إلى ذلك ما ورد في رجال الكشي، ص ٩، الرقم ٢٠، نقلًا من أبي الحسن موسى بن جعفر^{١٩}، حيث قال: «ثم ينادي: أين حوارى محمد بن علي وحواري جعفر بن محمد؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري ووزارة بن أعين وبريد بن معاوية العجلي ومحمد بن مسلم وأبو بصير ليث بن البختري المرادي وعبد الله بن أبي يعفور، إلى أن قال: فهؤلاء أول السابقين وأول المقربين وأول المتحورين من التابعين».

وهذه الأمور تؤكد احتمال رواية ابن أبي يعفور عن أبي جعفر^{٢٠}. وخبرنا هذا وإن رواه الشيخ الصدوق مرسلًا عن الصادق^{٢١} في الفقيه، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ٢٤٨٣، لكنه مرسل ولا يوجب الاطمئنان بصحته وعدم صحة ماورد في أكثر النسخ. ٨. في «م»: «وإنّاكم».

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ٢٤٨٣، مرسلًا عن الصادق^{٢٢}. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٦، ح ٢٠٦٤٩؛ الوسائل، ج ٦٤، ص ١٣٨، ح ٣٨.

١٣٠٣٠ / ١٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - اخْتَارَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئًا،

اخْتَارَ^١ مِنَ الْإِبِلِ النَّاقَةَ^٢، وَمِنَ الْغَنَمِ الضَّائِنَةَ^٣».

٥- بَابُ الْغَنَمِ

١٣٠٣١ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

جَعْفَرٍ، قَالَ:

قَالَ لِي^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يَا بَنِيَّ، اتَّخِذِ الْغَنَمَ، وَلَا تَتَّخِذِ الْإِبِلَ».

١٣٠٣٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

أَبَانَ^٥:

١ . في الوسائل، ح ١٥٢٩٦: «واختار».

٢ . في الغيبة: «الأنعام إنانها» بدل «الإبل الناقة».

٣ . في الوسائل، ح ١٥٢٩٦: «الضائنة» بدل «الناقة ومن الغنم الضائنة». وفي الغيبة: «الضأن» بدل «الضائنة». والضائن: خلاف الماعز من الغنم. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٥٩١ (ضأن).

٤ . الغيبة للنعمان، ص ٦٧، ح ٧، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أبيانه عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع زيادة «الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٦، ح ٢٠٦٥١: الوسائل، ج ١١، ص ٤٧٥، ح ١٥٢٩٦؛ وص ٥٠٢، ح ١٥٣٧٥.

٥ . في «بح» - «ولي».

٦ . في «بح» - «ولا يتخذ». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٧ . المحاسن، ص ٦٤٠ و ٦٤٢، كتاب المرافق، ح ١٥٠ و ١٦٤، عن الحسن بن علي الوشاء. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٩، ح ٢٠٦٥٢: الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٨، ح ١٥٣٨٩.

٨ . هكذا في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «عمرو بن أبان».

وابن أبان هذا، هو عمر بن أبان الكلبي المترجم في مصادر الرجال والمذكور في الأسناد. وقد روى عنه علي بن الحكم في بعض الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٨٥، الرقم ٧٥٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٢٦، الرقم ٥٠٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٦١٠.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نِعَمَ الْمَالُ الشَّاءُ»^١.

١٣٠٣٣ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَظَّفُوا مَرَابِضَهَا، وَامْسَحُوا

رُغَامَهَا»^٢.

١٣٠٣٤ / ٤. وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا اتَّخَذَ أَهْلٌ بَيْتَ شَاءَ، أَتَاهُمُ اللَّهُ بِرِزْقِهَا، وَزَادَ فِي

أَرْزَاقِهِمْ، وَازْتَحَلَ عَنْهُمْ الْفَقْرُ^٣ مَرْحَلَةً^٤؛ فَإِنْ اتَّخَذَ شَاتَيْنِ، أَتَاهُمُ اللَّهُ بِأَرْزَاقِيهِمَا، وَزَادَ

فِي أَرْزَاقِهِمْ، وَازْتَحَلَ الْفَقْرُ عَنْهُمْ^٥ مَرْحَلَتَيْنِ^٦؛ فَإِنْ اتَّخَذُوا ثَلَاثَةً، أَتَاهُمُ اللَّهُ

١. المحاسن، ص ٦٤٠، كتاب المرافق، ح ١٤٩، عن علي بن الحكم الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٩، ح ٢٠٦٥٢؛

الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٨، ح ١٥٣٩٠.

٢. في مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٦٤: «الرغام - بالضم -: التراب، ولعل المعنى مسح التراب عنها وتنظيفها.

وروى البرقي في المحاسن عن سليمان الجعفري، رفعه قال رسول الله ﷺ: «امسحوا رغام الغنم، وصلوا في

مراحها، فإنها دابة من دواب الجنة». قال: الرغام: ما أخرج من أنوفها.

أقول: ما فسرته هو المناسب للعين المهملة. لكن أكثر النسخ هنا وفي المحاسن بالمعجمة، وهذا التفسير

والاختلاف موجودان في روايات العامة أيضاً.

قال ابن الأثير في الرأ مع العين المهملة: «فيه: صلوا في مراح الغنم وامسحوا رعاتها، الرغام: ما يسيل من

أنوفها». وقال في باب الرأ مع الغين المعجمة: «في حديث أبي هريرة: صل في مراح الغنم وامسح الرغام

عنها، كذا رواه بعضهم بالغين المعجمة، وقال: إنه ما يسيل من الأنف. والمشهور فيه والمروي بالعين

المهملة. ويجوز أن يكون أراد مسح التراب عنها رعاية لها، وإصلاحاً لثانها». راجع: المحاسن، ص ٦٤٢،

ح ١٦٠؛ النهاية، ج ٢، ص ٢٣٥ (رغم)؛ وص ٢٣٩ (رغم).

٣. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٠، ح ٢٠٦٥٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٨، ح ١٥٣٩١؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٥٠، ح ٤.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «الفقر عنهم».

٥. في «يح»: «مرحلتين».

٦. في «م، يح، بف، بن، جت» والمحاسن، ص ٦٤١: «اتخذوا».

٧. في «بن» والوافي والمحاسن، ص ٦٤١: «عنهم الفقر».

٩. في «م، ن، بن، جد»: «وإن».

٨. في «يح»: «موطين».

بِأَرْزَاقِهِمْ^١، وَارْتَحَلَ الْفَقْرُ عَنْهُمْ^٢ رَأْسًا^٣.

١٣٠٣٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَكُونُ عِنْدَهُمْ شَاةٌ لَبُونٌ إِلَّا قُدِّسُوا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

قُلْتُ: وَكَيْفَ يُقَالُ لَهُمْ؟

قَالَ: «يُقَالُ لَهُمْ: بُورِكْتُمْ بُورِكْتُمْ»^٤.

١٣٠٣٦ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَارِذٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَكُونُ فِي مَنْزِلِهِ عَنَزٌ خُلُوبٌ إِلَّا قُدِّسَ أَهْلُ ذَلِكَ الْمَنْزِلِ، وَبُورِكَ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ قُدِّسُوا، وَبُورِكَ عَلَيْهِمْ ٥٤٥/٦

١. في المحاسن، ص ٦٤١: «وزاد في أرزاقهم».

٢. في «م»، يع، بف، بن، جت، جده، والوسائل والمحاسن، ص ٦٤١: «عنهم الفقر».

٣. المحاسن، ص ٦٤١، كتاب المرافق، ح ١٥٩، بسنده عن عيسى بن هاشم. وفيه، ص ٦٤٢، كتاب المرافق، ح ١٦٢، بسنده عن عبد الله بن سنان، مع اختلاف الوافي، ج ٢٠، ص ٨٤٩، ح ٢٠٦٥٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٩، ح ١٥٣٩٢؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٢، ذيل ح ٢٠.

٤. في «م»، جده؛ فأبا عبد الله. وروى محمد بن عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٤٣٥-٤٣٦.

٥. في «م»، يع، بف، بن، جت، جده، والوسائل والمحاسن، ح ١٦٨: «وفي».

٦. في «بف»: «كيف» بدون الواو.

٧. المحاسن، ص ٦٤٣، كتاب المرافق، ح ١٦٨، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان. وفيه، ص ٦٤٣، ح ١٦٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الخصال، ص ٦١٦، أبواب الثمانين ومافوقه، ضمن الحديث الطويل ١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام. تحف العقول، ص ١٠٧، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الثلاثة الأخيرة مع اختلاف الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٠، ح ٢٠٦٥٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٩، ح ١٥٣٩٤؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٣، ذيل ح ٢٥.

٨. في «ن»، جده: «كانت».

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

قَالَ: فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَكَيْفَ^٢ يَقْدُسُونَ؟

قَالَ^٣: «يَقِفُ عَلَيْهِمْ مَلَكٌ فِي كُلِّ صَبَاحٍ^٤، فَيَقُولُ لَهُمْ: قُدْسْتُمْ وَبُورِكْ عَلَيْكُمْ، وَطِبْتُمْ وَطَابَ إِذَاكُمْ^٥».

قَالَ^٦: قُلْتُ لَهُ^٧: وَمَا^٨ مَعْنَى قُدْسْتُمْ؟ قَالَ: «طَهَّرْتُمْ»^٩.

٧/١٣٠٣٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^{١٠}، عَنْ

أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ جَابِرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١١}، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمَّتِهِ: مَا يَمْنَعُكَ^{١٢} أَنْ تَتَّخِذِي فِي

بَيْتِكَ بَرَكَةً؟

قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْبَرَكَةُ^{١٣}؟ قَالَ^{١٤}: شَاةٌ^{١٥} تَحْلَبُ؛

١. في «م» بن، جد» والوسائل والمحاسن وثواب الأعمال: - «في». وفي الفقيه: - «وبورك عليهم في».

٢. في الوسائل والفقيه: «كيف» بدون الواو. ٣. في «م» جد»: «فقال».

٤. في «م» بح، بن، جد» وثواب الأعمال: - «في».

٥. في المحاسن: «كل صباح ملك أو مساء» بدل «ملك في كل صباح». وفي الفقيه: - «يقف عليهم ملك في كل

صباح». وفي ثواب الأعمال: + «ومساء». ٦. في «بف»: «ويقول». وفي الفقيه: «يقال».

٧. في الفقيه: - «قدستم و».

٨. الإدغام: ما يؤتد به مانعاً كان أو جامداً، وجمعه: أدم. المصباح المنير، ص ٩ (أدم).

٩. في «بن» والوسائل وثواب الأعمال: - «قال». ١٠. في «م» بن، بف، بن، جد» والوسائل والفقيه: - «له».

١١. في «ن» والفقيه: «فما».

١٢. الفقيه، ج ٣، ص ٣٤٩، ح ٤٢٢٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب: المحاسن، ص ٦٤٠، كتاب المرافق، ح ١٥٢،

عن ابن محبوب: ثواب الأعمال، ص ٢٠٣، ح ١، بسنده عن الحسن بن محبوب: الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٠،

ح ٢٠٦٥٧: الوسائل، ج ١١، ص ٥١٠، ح ١٥٣٩٥.

١٣. في المحاسن: + «وعثمان». ١٤. في المحاسن: + «من».

١٥. في «م» بن، والوسائل والمحاسن: «ما البركة» بدون الواو.

١٦. في المحاسن: «فقال».

١٧. الشاة: الواحدة من الغنم للذكر والأنثى، أو يكون من الضأن والمضر والظباء والبقرة والنعام و حمر

فَأَنَّهُ^١ مَن كَانَ^٢ فِي دَارِهِ^٣ شَاةٌ تَحْلُبُ، أَوْ نَعْجَةٌ، أَوْ بَقَرَةٌ تَحْلُبُ^٤، فَبَرَكَاتٌ كُلُّهُنَّ^٥.

١٣٠٣٨ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ لَهَا^٦: مَا لِي لَا أَرَى فِي بَيْتِكَ الْبَرَكَهَ؟

قَالَتْ: بَلَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، إِنَّ الْبَرَكَهَ لَفِي بَيْتِي.

فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْزَلَ ثَلَاثَ بَرَكَاتٍ: الْمَاءُ، وَالنَّارُ، وَالشَّاةُ^٧.

١٣٠٣٩ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ

الْجَعْفَرِيِّ:

رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ تَرَوْحُ^٨ عَلَيْهِمْ ثَلَاثُونَ شَاةً إِلَّا

لَهُمْ تَزَلِ^٩ الْمَلَائِكَةُ تَخْرُسُهُمْ حَتَّى يُصْبِحُوا^{١٠}».

«الروحش. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٣٩ (شاه). وفي المرأة: «ولعل المراد بالشاة هنا المضرة».

١. في «م، ن، جد» والوسائل، ج ٢٤: «فإن». ٢. في المحاسن: «كانت».

٣. في الوسائل، ج ١١: «منزله».

٤. النعجة: الأنتى من الضأن. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣١٩ (نعج).

٥. في المحاسن: «تحلب».

٦. المحاسن، ص ٦٤١، كتاب المرافق، ح ١٥٥، عن عبد الرحمن بن أبي نجران وعثمان، عن أبي جميلة،

وبسند آخر أيضاً عن جابر الوافقي، ج ٢٠، ص ٨٥١، ح ٢٠٦٥٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١١، ح ١٥٣٩٦؛ وج

٢٤، ص ٤٣٠، ح ٣٠٩٨١؛ البحار، ج ٦٤، ص ١٣٠، ذيل ح ١٧.

٧. في «بن» والوسائل: «ولها».

٨. المحاسن، ص ٦٤٣، كتاب المرافق، ح ١٦٩، عن حمَّاد بن عيسى، عن حريز. وفيه، ص ٦٤١، كتاب

المرافق، ح ١٥٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافقي، ج ٢٠، ص ٨٥١، ح ٢٠٦٥٩؛

الوسائل، ج ١١، ص ٥١١، ح ١٥٣٩٧؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٢٦، ح ٨؛ وج ٦٤، ص ١٣٤، ذيل ح ٢٦.

٩. في المحاسن: «والحسين». ١٠. في المحاسن: «يروح».

١١. في المحاسن: «تنزل» بدل «لم تزل».

١٢. المحاسن، ص ٦٤٢، كتاب المرافق، ح ١٦١. الوافقي، ج ٢٠، ص ٨٥٢، ح ٢٠٦٦٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٠٩،

ح ١٥٣٩٣.

٦- بَابُ سِمَةِ الْمَوَاشِي

١٣٠٤٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَيْسَمُ الْغَنَمِ فِي وَجُوهِهَا؟

قَالَ^٢: «سِمُهَا فِي آذَانِهَا»^٣.

١٣٠٤١ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ سِمَةِ الْمَوَاشِي، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا إِلَّا فِي الْوُجُوهِ»^٥.

٧- بَابُ الْحَمَامِ

٥٤٦/٦

١٣٠٤٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ:

الْحَمَامُ مِنَ طُيُورِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام^٦.

١٣٠٤٣ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ^٧ الْوُشَاءِ، عَنْ

١. قال ابن الأثير: «ومنه الحديث: أنه كان يسم إبل الصدقة، أي يعلم عليها بالكيفية». النهاية، ج ٥، ص ١٨٦ (وسم).

٢. في «جد، بن»: «فقال».

٣. المحاسن، ص ٦٤٤، كتاب المرافق، ح ١٧٠، بسنده عن يونس بن يعقوب. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٢، ح ٢٠٦٦١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٥، ح ١٥٣٣١؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٢٨، ح ٢٦.

٤. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٥. المحاسن، ص ٦٤٤، كتاب المرافق، ح ١٧١، عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٢، ح ٢٠٦٦٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٤٨٥، ح ١٥٣٣٠؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٢٧، ذيل ح ٢١.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٣، ح ٢٠٦٦٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٤، ح ١٥٤٠٨؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٧، ح ١٤.

٧. هكذا في «م، ن، بع، بف، بن، جت، جد، والبحار. وفي المطبوع والوسائل: «الحسن بن علي».

حَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ، قَالَ:
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ حَمَامٍ كَانَ بِمَكَّةَ حَمَامٌ كَانَ^١
 لِإِسْمَاعِيلَ عليه السلام».^٢

١٣٠٤٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَفْصِ بْنِ الْبَحْتَرِيِّ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ أَضْلَ حَمَامٍ الْخَزَمَ^٣ بَقِيَّتُهُ حَمَامٌ كَانَ^٤ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ
 إِبْرَاهِيمَ عليه السلام اتَّخَذَهَا، كَانَ يَأْنَسُ بِهَا».
 فَقَالَ^٦ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَّخِذَ^٧ طَيْرًا مَقْصُوصًا يَأْنَسُ^٨ بِهِ مَخَافَةَ
 الْهُوَامِ».^٩

١٣٠٤٥ / ٤. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ، عَنِ الْوُشَاءِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ،
 عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ، قَالَ:
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «هَذِهِ الْحَمَامُ - حَمَامُ^{١١} الْخَزَمِ - هِيَ^{١٢} مِنْ^{١٣} نَسْلِ

١. هكذا في (م)، ن، ب، ج، جده والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «كان».
٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٣، ح ٢٠٦٦٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٥، ح ١٥٤١٣؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٧، ح ١٥.
٣. في «بف»: «الحرمة».
٤. في (م)، ب، ج، جده والوافي والوسائل والبحار: «كانت».
٥. في البحار: - «اتَّخَذَهَا كَانَ يَأْنَسُ بِهَا».
٦. في (م)، ن، ب، جده وحاشية «جت» والوسائل: «وقال».
٧. هكذا في (م)، ن، ب، جده والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنْ تَتَّخِذَ». وفي «جت» بالناء والياء معاً.
٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «تَأْنَسُ».
٩. الهامة: كُلُّ ذَاتِ سَمٍّ يَقْتُلُ. والجمع: الْهُوَامُ. فَأَمَّا مَا يَسَمُّ وَلَا يَقْتُلُ فَهُوَ السَّامَةُ، كَالْعَقْرَبِ وَالزَّنْبُورِ. وَقَدْ يَقَعُ الْهُوَامُ عَلَى مَا يَدْبُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ كَالْحَشَرَاتِ. الْهَاطِةُ، ج ٥، ص ٢٧٥ (همم).
١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٤، ح ٢٠٦٦٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٤، ح ١٥٤٠٩ و ١٥٤١٠؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٧، ح ١٦.
١١. في «بج» وحاشية «جت»: «حمامة».
١٢. في الوسائل: - «هي».
١٣. في «جت»: - «من».

حَمَامٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام الَّتِي كَانَتْ لَهُ^٢.

١٣٠٤٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ؛

وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنِ ابْنِ

عَائِذٍ^٣، عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ مِنْ بَيْتٍ فِيهِ حَمَامٌ إِلَّا لَمْ يَصِبْ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَيْتِ

أَفَّةٌ مِنَ الْجَنْ، إِنَّ سَفَهَاءَ الْجَنْ يَغْتَبُونَ فِي الْبَيْتِ، فَيَغْتَبُونَ بِالْحَمَامِ، وَيَدْعُونَ

الْإِنْسَانَ^٤.

١٣٠٤٧ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ^٥ الدَّهْقَانِ، عَنْ

دُرُسْتٍ^٦، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «شَكَأَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْوَحْشَةَ، فَأَمَرَهُ أَنْ

يَتَّخِذَ فِي بَيْتِهِ^٧ زَوْجَ حَمَامٍ^٨.

١. هذا الخبر بتمامه لم يرد في «بف».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٤، ح ٢٠٦٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٦، ح ١٥٤١٦؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٧، ح ١٧.

٣. هكذا في «ن»، بح، بف، بن، جت، وحاشية «م» والبحار. وفي «م»، جد، والمطبوع والوسائل: «أحمد بن عائذ».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ويتركون».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٤، ح ٢٠٦٦٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٦، ح ١٥٤١٥؛ البحار، ج ٦٣، ص ٩٣، ح ٤٦؛ وج ٦٥، ص ١٨، ح ١٨.

٦. في «جت» والوسائل: «عبد الله»، وهو سهو. والدهقان هذا هو عبيد الله بن عبد الله الدهقان، روى محمد بن عيسى كتابه وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٣١، الرقم ٦١٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٣٠٧، الرقم ٤٦٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٧٢-٣٧٣.

٧. في «جت»: «عن درست بن أبي منصور».

٨. في «م»، ن، بح، جت، والوافي والبحار والفقهاء: «إلى النبي».

٩. في «بن» والوسائل: «- في بيته».

١٠. الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٠، ح ٤٢٢٨، مرسلاً من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٤،

١٣٠٤٨ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنْ
الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حمزة، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ صَنْدَلٍ، عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ، قَالَ:

ذُكِرَتِ الْحَمَامُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «اتَّخِذُوهَا فِي مَنَازِلِكُمْ؛ فَإِنَّهَا مَحْبُوبَةٌ، ٥٤٧/٦
لِحَقِّهَا^٢ ذَغُوةُ نُوحٍ عليه السلام، وَهِيَ أَنْتَ شَيْءٌ فِي النَّبُوتِ»^٣.

١٣٠٤٩ / ٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْوَشَائِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ
عَمْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الْحَمَامُ طَيْرٌ مِنْ طُيُورِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام الَّتِي كَانُوا يُمْسِكُونَ فِي
بُيُوتِهِمْ، وَلَيْسَ مِنْ بَيْتٍ فِيهِ حَمَامٌ إِلَّا لَمْ تُصَبَّ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَيْتِ أَفَّةٌ مِنَ الْجِنِّ، إِنَّ
سُفَهَاءَ الْجِنِّ يَغْبَتُونَ فِي الْبَيْتِ^٤، فَيَغْبَتُونَ بِالْحَمَامِ وَيَدْعُونَ النَّاسَ».

قَالَ: «فَرَأَيْتَ^٦ فِي بَيْتِ^٧ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام حَمَامًا^٨ لِابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ^٩».

١٣٠٥٠ / ٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ
الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ:

١٠ ح ٢٠٦٦٩؛ الوسائل ج ١١، ص ٥١٦، ح ١٥٤١٧؛ البحار ج ٦٥، ص ١٨، ح ١٩.

١. لم يعهد رواية علي بن أبي حمزة والد الحسن عن صندل في موضع. والمتكرر في الأسناد رواية الجاموراني
عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن صندل. والظاهر زيادة «عن أبيه» في سندنا هذا. لاحظ: الكافي، ح ٣١٢١
و ١٠٢١٣؛ كامل الزيارات، ص ٩٨، ح ٢؛ المحاسن، ص ٦٠٢، ح ٢٤؛ التهذيب ج ٦، ص ١٩٢، ح ٤١٧؛ وقد
غُيِّرَ عن الجاموراني بأبي عبد الله الرازي. ٢. في «ن»: «لحقها».

٣. الوافي ج ٢٠، ص ٨٥٤، ح ٢٠٦٧٠؛ الوسائل ج ١١، ص ٥١٧، ح ١٥٤١٨؛ البحار ج ٦٥، ص ١٨، ح ٢٠.

٤. في «م، ن، ي، جت، بن، جت، جد»، والوسائل والبحار: «لم يصب».

٥. في «بع» والوسائل: «بالبيت».

٦. في «م، ن، بن، جت، جد»، والوسائل: «ورأيت». وفي حاشية «جت»: «رأيت».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «بيوت».

٨. في «جد» وحاشية «م، بن»: «حمامة».

٩. الوافي ج ٢٠، ص ٨٥٥، ح ٢٠٦٧١؛ الوسائل ج ١١، ص ٥١٥، ح ١٥٤١٤؛ البحار ج ٦٥، ص ١٨، ح ٢١.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَوَّلُ عليه السلام - وَنَظَرَ^٢ إِلَى حَمَامٍ فِي بَيْتِهِ -: «مَا مِنْ انْتِفَاضٍ^٣ يَنْتَفِضُ بِهَا إِلَّا نَفَرَ اللَّهُ بِهَا مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ مِنْ غَزْمَةٍ^٤ أَهْلِ الْأَرْضِ»^٥.

١٠ / ١٣٠٥١. عَنْهُ^٦، عَنِ الْجَامُورَانِي، عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ صَنْدَلٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقِدٍ، قَالَ:

كُنْتُ جَالِسًا فِي بَيْتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَتَنَظَرْتُ^٧ إِلَى حَمَامٍ رَاعِيَةٍ^٨ يَفْرَقِرُ طَوِيلًا^٩. فَتَنَظَرْتُ^{١٠} إِلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «يَا دَاوُدُ، تَذَرِي^{١١} مَا يَقُولُ هَذَا الطَّيْرُ؟». قُلْتُ: لَا، وَاللَّهِ جُعِلْتُ فِدَاكَ.

قَالَ: «يَدْعُو عَلَى قَتْلَةِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، فَاتَّخِذُوا فِي مَنَازِلِكُمْ»^{١٢}.

١١ / ١٣٠٥٢. عَنْهُ^{١٣}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ يَحْيَى الْأَرْزَقِ^{١٤}، قَالَ:

١. هكذا في (م، ن، بح، بف، بن، جت، جد) والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: - «الأول». وفي حاشية «ن»: «أبو عبد الله بدل «أبو الحسن الأول». ٢. في البحار: «ونظرت».

٣. في الوافي: «أريد بانتفاضة حركة رأسه أو حركة جناحيه وهو من نفخ الشجرة والثوب لينتفض».

٤. الغزمة - بالضم -: أسرة الرجل وقبيلته؛ وبالتحريك: المصححو المودة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٩٨ (عزم).

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٥، ح ٢٠٦٧٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٧، ح ١٥٤٢٠؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٨، ح ٢٢.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٧. في «بف»: «فبصرت».

٨. قال الدميري: «الراعي طائر مولد بين الورشان والحمام، وهو شكل عجيب، قاله القزويني». ورابع:

أرض منها الحمام الراعية. حياة الحيوان، ج ١، ص ٢٦٥؛ القاموس المحيط، ج ١، ص ١٦٩ (رعب).

٩. في البحار: - «طويلًا». ١٠. في البحار وكامل الزيارات: «وتذري».

١١. كامل الزيارات، ص ٩٨، الباب ٣٠، ح ٢، بطريقين عن أبي عبد الله الجاموراني، عن الحسن بن علي بن أبي

حمزة، عن صندل [صفوان]، عن داود بن فرقد. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٥، ح ٢٠٦٧٣؛ الوسائل، ج ١١،

ص ٥١٨، ح ١٥٤٢٥؛ البحار، ج ٤٤، ص ٣٠٥، ح ١٨.

١٢. مرجع الضمير هو أحمد بن محمد.

١٣. هكذا في (م، ن، بح، بن، جت، جد) والوافي والوسائل. وفي «بف» والمطبوع: «يحيى الأرزق».

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ حَفِيفَ^١ أَجْنِحَةِ الْحَمَامِ لَيَطْرُدُ الشَّيَاطِينَ»^٢.

١٣٠٥٣ / ١٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَدْفَعُ^٤ بِالْحَمَامِ عَنْ^٥ هَذِهِ^٦ الدَّارِ»^٧.

١٣٠٥٤ / ١٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الثُّوْقَلِيِّ، عَنِ السُّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اتَّخِذُوا الْحَمَامَ الرَّاعِبِيَّةَ فِي بُيُوتِكُمْ؛ فَإِنَّهَا تَلْعَنُ قَتْلَةَ ٥٤٨/٦

الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ^٨ وَلَعَنَ اللَّهُ^٩ قَاتِلَةَ^{١٠}»^{١١}.

هو ويحيى هذا، هو يحيى بن عبد الرحمن الأزرق. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٤٤، الرقم ١٢٠٠؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠٤، الرقم ٧٩٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٢١، الرقم ٤٧٨٨.

١. في البحار: «خفيف». والحفيف، بالمهملة والفاءين: صوت جناح الطائر. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٦٨ (حذف).

وفي الوافي: «وفي الفقيه بالمعجمة والفاء ثم القاف، يقال: أخفق الطائر إذا ضرب بجناحيه». لكن الموجود في الفقيه المطبوع: «حفيف»، فلعل الفيص اعتمد على نسخة أخرى.

٢. هكذا في «م»، «ن»، بن، «جد» والوافي والوسائل والبحار والفقيه وفي بعض النسخ والمطبوع: «لتطرده». وفي «جت» بالناء والياء معاً. وفي «بف»: «لتطير».

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٠، ح ٤٢٢٩؛ مرسلاً عن أمير المؤمنين ﷺ. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٦، ح ٢٠٦٧٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٧، ح ١٥٤٢١؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٩، ح ٢٣.

٤. في الوسائل: «ليدفع».

٥. في «م»، «ن»، بن، «جد» والوافي والوسائل: «عن».

٦. في «بج»، «بف»، «هذه». وفي حاشية «بن»، «جت»: «أهل هذه، بدل «هذه». والهد: الهمد الشديد والكسر، كحائط يهد بمرّة فينهدم. والهدّة: صوت شديد تسمعه من سقوط ركن أو حائط أو ناحية جبل. وقد فسر بعضهم الهدّ بالهدم، والهدّه، بالخسف. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٤٣٢ (هدد).

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٦، ح ٢٠٦٧٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٧، ح ١٥٤١٩؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٩، ح ٢٤.

٨. في البحار: «ابن أبي طالب». ٩. في «ن»، «بج»، «بف»، بن، «جد» والوسائل: «الله».

١٠. في «جت» والوافي: «ولعن الله قاتله».

١١. كامل الزيارات، ص ٩٨، الباب ٣٠، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٦، ح ٢٠٦٧٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٩، ح ١٥٤٢٧؛ البحار، ج ٤٤، ص ٣٠٥، ح ١٩.

١٤/١٣٠٥٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ^١، قَالَ:

اسْتَفْهَدَانِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، فَأَهْدَيْتُ لَهُ طَيْرًا رَاعِيَةً، فَدَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٣، فَقَالَ: «اجْعَلُوا هَذَا الطَّيْرَ الرَّاعِيَّ مَعِيَ فِي الْبَيْتِ يُؤْنِسَنِي».

قَالَ: وَقَالَ عُثْمَانُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤ وَبَيْنَ يَدَيْهِ حَمَامٌ يَفْتُ^٥ لَهُنَّ^٦ خُبْزًا^٧.

١٥/١٣٠٥٦. عَنْهُ^٨، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَارِقِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩، فَرَأَيْتُ عَلَى فِرَاشِهِ ثَلَاثَ حَمَامَاتٍ خَضِرٍ قَدْ ذَرَقْنَ^{١٠} عَلَى الْفِرَاشِ^{١١}، فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، هَؤُلَاءِ الْحَمَامُ تَقْدُرُ الْفِرَاشَ.

فَقَالَ: «لَا، إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُمَسْكَنَ^{١٢} فِي الْبَيْتِ^{١٣}».

١٦/١٣٠٥٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^{١٤}، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ رَجُلٍ:

١. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والوافي والبحار. وفي «بن» والوسائل: «عثمان بن الإصفهاني». وفي المطبوع: «عثمان الأصبهاني». و عثمان هذا لم نعرفه.

٢. الثَّ: الدَّق والكسر بالأصابع. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٥٣ (فتت).

٣. في «بف»: «وله».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٧، ح ٢٠٦٧٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٩، ح ١٥٤٢٦؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٩، ح ٢٥.

٥. الضمير راجع إلى سهل بن زياد المذكور في السند السابق.

٦. ذرق الطائر ذرقاً من بابي ضرب وقتل، وهو منه كالتغوط من الإنسان. المصباح المنير، ص ٢٠٨ (ذرق).

٧. في «بن»: - «قد ذرقن على الفراش». ٨. في «بن»: «يقدر».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «أن تسكن».

١٠. في «ن»، بح، جت: «البيوت».

١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٧، ح ٢٠٦٧٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٠، ح ١٥٤٢٨؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢٠، ح ٢٦.

١٢. في البحار، ج ٦٥: - «عن أبيه».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ فِي مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله زَوْجُ حَمَامٍ أَحْمَرٍ»^١.

١٧ / ١٣٠٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ^٢، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو^٣، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السُّنْدِيِّ^٤، عَنْ يَحْيَى الْأَزْرَقِيِّ^٥، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «اخْتَفَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِثُورًا، فَرَمَوْا فِيهَا^٦، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ، فَجَاءَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: لَتَكْفَنَّ، أَوْ لَا سَكِنَتْهَا^٧ الْحَمَامُ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ حَفِيفَ أَجْنَحَيْهَا يَطْرُدُ^٨ الشَّيَاطِينَ»^٩.

١٨ / ١٣٠٥٩. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^{١١}، قَالَ:

١. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٨، ح ٢٠٦٨٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٠، ح ١٥٤٢٩؛ البحار، ج ١٦، ص ١٢٤، ح ٥٩؛ وج ٦٥، ص ٢٠، ح ٢٧.

٢. في «م»، بن، بفتح، بن، جت، جد: + «عن ابن أبي عمير». وفي حاشية «م» والوسائل والبحار كما في المطبوع، وهو الصواب؛ فقد روى علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران في أسناد عديدة، ولم يثبت توسط ابن أبي عمير بين إبراهيم بن هاشم - والد علي - وبين ابن أبي نجران في موضع. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

والظاهر أنَّ زيادة «عن ابن أبي عمير» في السند ناشئة من الأئمة الذهن الحاصل عند النسخ من كثرة روايات علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٩٢ - ٤٩٣.

٣. في «م»، بن، جد، والوافي والوسائل والبحار: «محمد بن عمر». والرجل مجهول لم نعرفه.

٤. هكذا في «م»، بن، بفتح، بن، جد، والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «إبراهيم السندي».

والظاهر أنَّ إبراهيم هذا، هو إبراهيم بن السندي الكوفي. راجع: رجال الطوسي، ص ١٥٧، الرقم ١٧٣٢.

٥. في الوافي: «رموا فيها» يعني الجرّ والشياطين ما يفسده من المستقذرات ونحوها.

٦. في «ب»، بفتح، «بف»، «أو لاسكتنها».

٧. هكذا في «م»، بن، جد، والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تطرده». وفي «بن» والوسائل: «ليطرده».

٨. في «م»، بفتح، جت، جد: «الشيطان».

٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٨، ح ٢٠٦٨١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٥، ح ١٥٤١١؛ البحار، ج ٣٩، ص ١٧٢، ح ١٣؛ وج ٦٥، ص ٢٠، ح ٢٨.

١٠. في «ب»، بفتح، «علي».

١١. في البحار: «أصحابه».

ذَكَرَ الْحَمَامُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّهُ^١ بَلَّغَنِي أَنَّ عُمَرَ رَأَى حَمَامًا يَطِيرُ وَرَجُلٌ تَحْتَهُ يَغْدُو^٢، فَقَالَ عُمَرُ: شَيْطَانٌ يَغْدُو^٣ تَحْتَهُ شَيْطَانٌ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «مَا كَانَ إِسْمَاعِيلُ عِنْدَكُمْ^٤؟ فَقِيلَ^٥: صَدِيقٌ، فَقَالَ: «إِنَّ^٦ بَقِيَّةَ حَمَامِ الْخَزَمِ مِنْ حَمَامِ إِسْمَاعِيلَ»^٧.

١٩/١٣٠٦٠. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ:

سَأَلَ رَجُلٌ الرَّضَاءَ عليه السلام عَنِ الزَّوْجِ مِنَ الْحَمَامِ يَفْرِخُ عِنْدَهُ يَتَزَوَّجُ^٨ الطَّيْرُ أُمَّهُ وَابْنَتَهُ^٩؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِمَا كَانَ بَيْنَ^{١٠} الْبَهَائِمِ»^{١١}.

٨- بَابُ إِرْسَالِ الطَّيْرِ

٥٤٩/٦

١/١٣٠٦١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الطَّيْرِ يُرْسَلُ مِنَ الْبَلَدِ الْبَعِيدِ الَّذِي لَمْ يَرَهُ قَطُّ فَيَأْتِي؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ عُذَافِرٍ، هُوَ يَأْتِي مَنْزِلَ صَاحِبِهِ^{١٢} مِنْ ثَلَاثِينَ فَرَسَخاً عَلَى مَعْرِفَتِهِ

١. في «ن» و الوافي والوسائل -: «إِنَّهُ».

٢. في الوسائل -: «يغْدُو».

٣. في «م»، ن، جت، جد: «فقال».

٤. في «بف»، بن، جد، وحاشية «جت»: «فإن».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٨، ح ٢٠٦٨٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥١٥، ح ١٥٤١٢؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢١، ح ٢٩.

٦. في «بف»، بن، وحاشية «جت»: «يزوج».

٧. في «بن» وحاشية «جت»: «من».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٨، ح ٢٠٦٨٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢١، ح ١٥٤٣٣؛ البحار، ج ٦٤، ص ٢٢٦، ح ١٤.

٩. في «بن»: «أصحابه».

١٠. في الوسائل: «تحت رجل» بدل «رجل تحت يعدو».

١١. في «بج»، جت: «أو ابنته».

وَحَسْبِهِ^١، فَإِذَا^٢ زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا، جَاءَتْ إِلَى أَزْبَابِهَا بِأَرْزَاقِهَا^٣،

١٣٠٦٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ^٤ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَتَى مِنْ ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا فَبِالْهِدَايَةِ^٥، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ

ذَلِكَ فَبِالْأَكْلِ^٦».

١٣٠٦٣ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: الطَّيْرُ يَجِيءُ مِنَ الْمَكَانِ الْبَعِيدِ؟

قَالَ^٨: «إِنَّمَا يَجِيءُ لِرِزْقِهِ^٩».

١٣٠٦٤ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ الْحَدَّادِ، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: النِّحَامُ يُرْسَلْنَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْبَعِيدَةِ، فَتَأْتِي^{١٠}،

١. في الوافي والبحار: «وحسبه».

٢. في «م»، جده: «وإذا».

٣. في «جت»: «بأوراقها». وفي المرأة: «بأرزاقها»، أي تأتي بسبب أنه قدر رزقها في بيت صاحبها بتسبيب الله تعالى لها من غير معرفة منها للطريق».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٩، ح ٢٠٦٨٤؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢٢، ح ٣٥.

٥. في «بح، جده»: «قال».

٦. في «ن، جت» وحاشية «جده»: «فالأكمل». والأكل - بالضم وبضمّتين -: التمر والرزق والحفظ من الدنيا. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٣ (أكل).

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٥٩، ح ٢٠٦٨٥؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢٣، ح ٣٦.

٨. هكذا في «م»، بن، جت، جده، والوسائل. وفي المطبوع: «- بن عيسى».

٩. في «م»، بن، جده، والوافي: «فقال».

١٠. في «م»، بن، جده، وحاشية «جت»: «إلى رزقه».

١١. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٠، ح ٢٠٦٨٦؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢٣، ح ٣٧.

١٢. هكذا في «ن، بن» والوافي والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأتيت».

وَيُرْسَلْنَ^١ مِنَ الْمَكَانِ الْقَرِيبِ ، فَلَا تَأْتِي^٢
فَقَالَ : «إِذَا انْقَطَعَ أَكْلُهُ فَلَا يَأْتِي^٣».

٩- بَابُ الدِّيكِ

١٣٠٦٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ جَابِرٍ :
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : دِيكَ أُبَيِّضُ أَفْرَقُ^٤ ، يَخْرُسُ^٥ دُونِرَةً أَهْلِيهِ وَسَبْعَ دُونِرَاتِ حَوْلِهِ^٦».

١٣٠٦٦ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ رُشَيْدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَهْوَازِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «دِيكَ أُبَيِّضُ أَفْرَقُ^٧ ، يَخْرُسُ دُونِرَتَهُ وَسَبْعَ دُونِرَاتِ حَوْلِهِ ، وَلَنْفَضَهُ مِنْ حَمَامٍ^٨ مُنَمَّرَةٍ^٩ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِ دُيُوكَ فُرْقٍ بَيْضٍ^{١٠}».

١ . في «بن» : «وترسلن» . وفي «بف» : «وترسل» .

٢ . هكذا في «ن» ، «بف» ، «بن» والوافي والبحار . وفي «جت» بالياء والياء معاً . وفي سائر النسخ والمطبوع : «فلا يأتِي» .

٣ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨٦٠ ، ح ٢٠٦٨٧ ؛ البحار ، ج ٦٥ ، ص ٢٣ ، ح ٣٨ .

٤ . في «م» ، «ن» ، «بف» ، «بن» والوسائل والبحار ، ح ٦ : «أفروق أبيض» . ويقال : ديك أفرق ذو عُرفين ، للذي عُرفه مفروق ، وذلك لانفراج ما بينهما . لسان العرب ، ج ١٠ ، ص ٣٠٢ (فرق) .

٥ . في البحار : «يحفظ» .

٦ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨٦١ ، ح ٢٠٦٨٨ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٥٢٥ ، ح ١٥٤٤٥ ؛ البحار ، ج ٦٥ ، ص ٣ ، ح ٥ .

٧ . في «ن» ، «بف» ، «جت» والبحار ، ج ٦ : «أفروق أبيض» . وفي «بح» : «أفروق ببيض» .

٨ . في «م» ، «بن» ، «جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار : «حمامة» .

٩ . النمرة - بالضم - : النكتة من أتي لون كان ، والأنمر : ما فيه نمرة بيضاء وأخرى سوداء ، وهي نمرء . القاموس المحيط ، ج ١ ، ص ٦٧٥ (نمر) .

١٠ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨٦١ ، ح ٢٠٦٨٩ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٥٢٦ ، ح ١٥٤٤٦ ؛ البحار ، ج ٦٥ ، ص ٤ ، ح ٦ ؛

٣ / ١٣٠٦٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام حَسَنُ الطَّائِفِ، فَقَالَ: «لَا يَزِيدُكَ عَلَى حَسَنِ الدِّيكِ الْأَبْيَضِ بِشَيْءٍ»^١.

قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الدِّيكُ أَحْسَنُ صَوْتًا مِنَ الطَّائِفِ، وَهُوَ أَكْثَرُ بَرَكَةً، يُنْبِئُكَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ»^٢، وَإِنَّمَا يَدْعُو الطَّائِفُ بِالْوَيْلِ^٣؛ لِيُخَطِّبَتِهِ^٤ الْبَيْتُ الْبَيْتُ بِهَا^٥.
٤ / ١٣٠٦٨ . عَنْهُ^٦، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٧ رَفَعَهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «الدِّيكُ الْأَبْيَضُ صَدِيقِي وَصَدِيقُ كُلِّ مُؤْمِنٍ»^٨.
٥ / ١٣٠٦٩ . عَنْهُ^٩، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^{١٠}، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَخَاطَلِيِّ:

«وَفِيهِ، ص ١٦، ح ١٢، مِنْ قَوْلِهِ: «وَلِنَفْضَةٍ مِنْ حَمَامٍ مَنْفَرَةٍ».

١ . فِي «جَت»: «عَنْ».

٢ . هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالْوَافِي وَالْوَسَائِلُ وَالْبَحَارُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «شَيْءٌ».

٣ . فِي حَاشِيَةِ «جَت» وَالْوَسَائِلُ: «الْصَّلَوَاتُ». ٤ . فِي «بَن» وَالْوَسَائِلُ: «فَإِنَّمَا».

٥ . فِي «بَح»: «- بِالْوَيْلِ».

٦ . هَكَذَا فِي «بَف» وَالْوَافِي. وَفِي «م»، «ن»، «بَح»، «بَن»، «جَد»: «بِخَطِّبَتِهِ». وَفِي «جَت» وَالْوَسَائِلُ وَالْبَحَارُ: «بِخَطِّبَتِهِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لِخَطِّبَتِهِ».

٧ . الْوَافِي، ج ٢٠، ص ٨٦٢، ح ٢٠٦٩٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٥٢٦، ح ١٥٤٤٧؛ الْبَحَارُ، ج ٦٥، ص ٤، ح ٧؛ وَص ٤١، ح ٣.

٨ . الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ. وَمَا وَرَدَ فِي الْبَحَارِ، ج ٦٥، ص ٤، ح ٨ و ٩، مِنْ إِرْجَاعِ الضَّمِيرِ فِي سَنَدِنَا هَذَا وَالسَّنَدِ الْآتِي إِلَى عَلِيِّ الظَّاهِرِ فِي عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ غَيْرِ صَحِيحٍ؛ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ ذِكْرِ عَلِيٍّ فِي الْأَسْنَادِ السَّابِقَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي نَسْخَةِ الْعَلَامَةِ الْمَجْلِسِيِّ، «عَلِيٍّ» بَدَل «عَنْ».

٩ . فِي «م»، «جَد»: «أَصْحَابِنَا».

١٠ . الْوَافِي، ج ٢٠، ص ٨٦٢، ح ٢٠٦٩١؛ الْوَسَائِلُ، ج ١١، ص ٥٢٦، ح ١٥٤٤٨؛ الْبَحَارُ، ج ٦٥، ص ٤، ح ٨.

١١ . مَرَجَعَ الضَّمِيرُ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ.

١٢ . فِي «م»، «جَد»: «أَصْحَابِنَا».

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ^١: «فِي الدَّيْكَ^٢ خَمْسُ خِصَالٍ مِنْ خِصَالِ الْأَنْبِيَاءِ: السَّخَاءُ، وَالشَّجَاعَةُ^٣، وَالْمَعْرِفَةُ بِأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ^٤، وَكَثْرَةُ الطَّرِيقَةِ^٥، وَالْفَيْزَةِ^٦».

١٣٠٧٠/٦. عَنْهُ^٧؛ وَاعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا^٨، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: صِيَاخُ الدَّيْكِ صَلَاتُهُ، وَضَرْبُهُ بِجَنَاحِهِ^٩ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ^{١٠}»^{١٢}.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: + «قال».

٢. في «ن»: + «الأبيض».

٣. هكذا في «ن»، بح، بف، جت» والوافي والوسائل وجميع المصادر. وفي «م»، بن، جد» و حاشية «جت»: «والقناعة» بدل «و الشجاعة». وفي المطبوع: + «والقناعة».

٤. في «بف، جد» والوسائل: «الصلاة».

٥. كثرة الطروقة: يريد كثرة الجماع وغشيان الرجل أزواجه وما أحل له. مجمع البحرين، ج ٥، ص ٣٠٦ (طرق). وفي مرآة العقول، ج ٢٢، ص ٤٧٣: «وقوله عليه السلام: وكثرة الطروقة، بفتح الطاء من قولهم: طروقة الفحل، أي أنثاه، فالمراد كثرة الأزواج؛ أو بالضم مصدر طرق الفحل الناقة إذا نزل عليها، فالمراد كثرة الجماع».

٦. الخصال، ص ٢٩٨، باب الخمسة، ح ٧٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٥، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٣٩٣، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. و راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب نواذر، ح ١٠٣٩٩. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٢، ح ٢٠٦٩٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٤، ح ١٥٤٤٢.

٧. مرجع الضمير هو أحمد بن محمد بن خالد، كما كان الأمر في السنتين السابقتين. والعلامة المجلسي سها في هذا السند أيضاً حيث أرجع الضمير إلى علي المراد به علي بن إبراهيم.

٨. في السند تحويل بعطف «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «عدة من أصحابنا». وقد حذف من السند تعليقاً - عن أحمد بن محمد بن خالد، وقد عبّر عنه بالضمير.

٩. في البحار: «أصحابه».

١٠. في «ن» وحاشية «جت»: «بجناحيه».

١١. في المرأة: «كأنه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبُ ضَعُفَتْ كُلُّ قُوَّةٍ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ وَتَشْبِيحُهُ﴾».

١٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٢، ح ٢٠٦٩٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٣، ح ١٥٤٤١؛ البحار، ج ٦٥، ص ٥، ح ١٠.

١٠ - بَابُ الْوَرَّشَانِ^١

١٣٠٧١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضَرَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ فِي بَيْتِهِ طَيْرًا، فَلْيَتَّخِذْ وَرَّشَانًا؛ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ ٥٥١/٦ شَيْءٍ ذَاكِرًا لِلَّهِ^٢ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَكْثَرُ تَسْبِيحًا وَهُوَ طَيْرٌ^٣ يُحِبُّنَا^٤ أَهْلَ الْبَيْتِ^٥».

١٣٠٧٢ / ٢. عَنْهُ^٦، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ^٧، قَالَ:

اسْتَهْدَانِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام طَيْرًا مِنْ طُيُورِ^٨ الْعِرَاقِ، فَأَهْدَيْتُ لَهُ^٩ وَرَّشَانًا، فَدَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَرَأَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الْوَرَّشَانَ يَقُولُ: بُورِكْتُمْ بُورِكْتُمْ؛ فَأُمْسِكُوهُ^{١٠}».

١. «الورشان» - محركة -: طائر، وهو ساق حُرّ، لحمه أخفّ من الحمام. و ساق حُرّ: ذَكَرُ القماري؛ لأنّ حكاية صوته: ساق حُرّ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٢٩ (ورش)؛ وج ٢، ص ١١٨٩ (سوق).

وقال الطريحي: «الورشان، قيل: طائر يتولد من الفاخنة والحمامة. وقال بعض الأعلام: الورشان الحمام الأبيض». مجمع البحرين، ج ٤، ص ١٥٧-١٥٨ (ورش).

٢. هكذا في «ن»، بح، بف، جت، والبحار. وفي «م»، بن، جد، والوافي والوسائل: «فإنّه أكثر شيء لذكر الله». وفي المطبوع: «فإنّه أكثر شيئا لذكر الله».

٣. في «بن»: «طيرنا».

٤. في «بف، جد، وحاشية «م»: «يحب». وفي «بن»: «- يحبنا».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٥، ح ٢٠٦٩٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٦، ح ١٥٤٤٩؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢١، ح ٣٠.

٦. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٧. هكذا في «بح، بف، بن، جد، والبحار. وفي «جت»: «عثمان بن محمد الأصبهاني». وفي «م»، ن، والمطبوع والوسائل: «عثمان الأصبهاني». وفي الوافي: «عثمان بن الأصبهاني».

٨. في «بن»: «- طيور».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «- له».

١٠. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٥، ح ٢٠٦٩٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٧، ح ١٥٤٥٠؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢١، ح ٣١.

١٣٠٧٣ / ٣. عَنْهُ^١، عَنِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ نَهَى ابْنَهُ^٣ إِسْمَاعِيلَ عَنِ اتِّخَاذِ الْفَاحِشَةِ، وَقَالَ: إِنْ كُنْتَ لَاجِدًا مُتَّخِذًا، فَاتَّخِذْ وَرْشَانًا؛ فَإِنَّهُ كَثِيرُ الذِّكْرِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^٤.

١١ - بَابُ الْفَاحِشَةِ وَالصُّلُصْلِ^٥

١٣٠٧٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَتْ فِي دَارِ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فَاحِشَةٌ، فَسَمِعَهَا يَوْمًا وَهِيَ تَصِيحُ، فَقَالَ لَهُمْ: أَتَذَرُونَ مَا تَقُولُ هَذِهِ الْفَاحِشَةُ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: تَقُولُ: فَقَذَّتُكُمْ فَقَذَّتُكُمْ^٦، ثُمَّ قَالَ: لَتَفْقِدَنَّهَا قَبْلَ أَنْ تَفْقِدَنَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَذَبِحَتْ^٧».

١. مرجع الضمير هو أحمد بن محمد بن خالد. ٢. في الوسائل :- «عن أبي بصير».

٣. في «بن» :- «ابنه». ٤. في البحار: «ولابد».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٦، ح ٢٠٦٩٨؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٧، ح ١٥٤٥١؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢١، ح ٣٢.

٦. «الفاحشة»: واحدة الفواخت، وهي ضرب من الحمام المطوق. وبالفارسية: «قمري». لسان العرب، ج ٢، ص ٦٥ (فخت).

٧. «الصلصل» وفيه اختلاف، فقال الليث: «الصلصل: طائر تسميه العجم الفاحشة». ويقال: بل هو الذي يشبهها. وقال الأزهري: «هذا الذي يقال له: موسحة». وفي المحكم: «الصلصل: طائر صغير». راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٣٨٤ (صلل). ٨. في «م، بن، جد» والوسائل والبحار: «فقالوا».

٩. في «يح» وبصائر الدرجات، ص ٣٤٤ :- «فقدتكم».

١٠. بصائر الدرجات، ص ٣٤٤، ح ١٥، بسنده عن ابن أبي عمير. وفيه، ص ٣٤٣، ح ٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣٤٣، ضمن ح ٧، والاختصاص، ص ٢٩٤، ضمن الحديث، بسند آخر عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «وتدرون ما تقول هذه الفاحشة؟» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٧، ح ٢٠٦٩٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٨، ح ١٥٤٥٣؛ البحار، ج ٤٦، ص ٣٠٠، ح ٤١؛ وج ٦٥، ص ٢٢، ح ٣٣.

١٣٠٧٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عُثْمَانَ الْأَصْبَهَانِيِّ^١، قَالَ:

أَهْدَيْتُ إِلَى إِسْمَاعِيلَ^٢ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ صَلَاحًا، فَدَخَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَاهُ^٣، قَالَ: «هَذَا الطَّيْرُ الْمَشُومُ^٤ أَخْرَجُوهُ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: فَقَدْتُكُمْ فَقَدْتُكُمْ^٥؛ فَاغْدُوهُ قَبْلَ أَنْ يَفْقِدَكُمْ»^٦.

١٣٠٧٦ / ٣. عَنْهُ^٧، عَنِ الْجَامُورَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٨، اذْهَبْ بِنَا إِلَى إِسْمَاعِيلَ ٥٥٢/٦ نَعُوذُهِ - وَكَانَ شَاكِيًا - فَقُمْنَا وَدَخَلْنَا^٩ عَلَى إِسْمَاعِيلَ، فَإِذَا فِي مَنْزِلِهِ فَاخْتَهَ فِي قَفْصٍ تَصِيحُ.

فَقَالَ^{١٠} أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «يَا بُنَيَّ، مَا يَدْعُوكَ إِلَى إِمْسَاكِ هَذِهِ الْفَاخِتَةِ؟ أَوْ مَا

١. في «بف» وحاشية «جت»: «عثمان بن الأصبهاني». لاحظ الحديثين ١٣٠٥٥ و ١٣٠٧١.

٢. في «م»، ن، بح، بن، جد: «لإسماعيل» بدل «إلى إسماعيل».

٣. في «م» وحاشية «جت» والوسائل والبحار وبصائر الدرجات: «رآه».

٤. في الوسائل وبصائر الدرجات: «ما هذا».

٥. في «بح»: «المشوم». وفي الوسائل: «الطائر المشوم» بدل «الطير المشوم».

٦. في «م»، بح، بف، بن، جد، والوسائل والبحار وبصائر الدرجات: «- فقدتكم».

٧. بصائر الدرجات، ص ٣٤٥، ح ٢٢، عن أحمد بن محمد، عن بكر بن صالح، عن محمد بن أبي حمزة، عن عمر بن محمد الأصبهاني. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٧، ح ٢٠٧٠٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٩، ح ١٥٤٥٦؛ البحار، ج ٦٥، ص ١٦، ح ١٣.

٨. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

٩. في «بن»: «- يا أبا محمد».

١٠. في «بح، جت» والوافي والبحار: «فدخلنا».

١١. في «م»، بح، بن، جد، والوافي والوسائل: «+ له».

عَلِمْتُ^١ أَنَّهَا مَشْؤُمَةٌ^٢ أَوْ مَا تَذَرِي مَا تَقُولُ^٣؟.

قَالَ إِسْمَاعِيلُ: لَا.

قَالَ: «إِنَّمَا تَدْعُو عَلَى أَرْبَابِهَا، فَتَقُولُ^٣: فَقَدْ تَكُنْتُمْ فَقَدْ تَكُنْتُمْ؛ فَأَخْرِجُوهَا»^٤.

١٢ - بَابُ الْكِلَابِ

١٣٠٧٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ^٦ فِي دَارِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الْكَلْبُ^٧».

١٣٠٧٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَّخِذُ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ^{١٠}

عَمَلٍ صَاحِبِهِ قِيرَاطًا^{١١}»^{١٢}.

١. في «بن»: «أما علمت».

٢. في الوسائل: «مشؤومة». وفي الوافي: «المشؤومة».

٣. في «م، بن، جد»: «حاشية جت»: «تقول».

٤. هكذا في «م، بح، بف، بن، جت، جد» والوافي والبحار. وفي «ن» والمطبوع: «فأخرجوها».

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٨، ح ٢٠٧٠١؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٢٨، ح ١٥٤٥٤؛ البحار، ج ٦٥، ص ٢٢، ح ٣٤.

٦. في «بح»: «- أن يكون».

٧. في «ن»: «الكلاب».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٩، ح ٢٠٧٠٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣٠، ح ١٥٤٥٧؛ البحار، ج ٦٥، ص ٥١، ح ١١.

٩. في «بن، جد»: «- في».

١٠. في «ن»: «ممن».

١١. القيراط: يقال: أصله قيراط، لكنه أبدل من أحد المضغفين ياءً للتخفيف، كما في دينار ونحوه، ولهذا يرد في

الجمع إلى أصله، فيقال: قرايط. قال بعض الحساب: القيراط في لغة اليونان: حبة خُرْثُوب وهو نصف دانق،

والدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة، والحساب يقسمون الأشياء أربعة وعشرين قيراطاً؛ لأنه أول عدده له ثمن

وربع ونصف وثلاث صحاحات من غير كسر. المصباح المنير، ص ٤٩٨ (قرط).

١٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٩، ح ٢٠٧٠٣؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣١، ح ١٥٤٦١؛ البحار، ج ٦٥، ص ٥١، ح ١٢.

١٣٠٧٩ / ٣. عَنْهُ^١، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى^٢، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَلْبِ: تُمْسِكُهُ^٣ فِي الدَّارِ؟ قَالَ: «لَا»^٤.

١٣٠٨٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ

يُوسُفَ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: لَا خَيْرَ فِي الْكِلَابِ

إِلَّا كَلْبٌ صَنِيدٌ، أَوْ كَلْبٌ مَاشِيَةٌ»^٧.

١٣٠٨١ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ

سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «لَا تُمْسِكُ كَلْبَ الصَّيْدِ فِي الدَّارِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَكَ

وَبَيْنَهُ بَابٌ»^٩.

١٣٠٨٢ / ٦. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

١. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق.

٢. هكذا في «م»، ن، بح، بف، بن، جد، والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «- بن عيسى».

٣. في «م»، ن، بف، جت، جد، والوسائل والبحار: «يمسك». وفي «ن، بن، يح»: «يمسكه».

٤. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٩، ح ٢٠٧٠٤؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣١، ح ١٥٤٦٢؛ البحار، ج ٦٥، ص ٥٢، ح ١٣.

٥. هكذا في «بف، بن» وحاشية «جت». وفي الوسائل: «أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى». وفي «م»، ن،

بح، جت، جد، والمطبوع: «أحمد بن محمد بن عيسى» بدل «محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد روى محمد بن عيسى كتاب يوسف بن عقيل، كما في الفهرست للطوسي، ص ٥١٠،

الرقم ٨١١ وروى محمد بن أحمد [بن يحيى] عن محمد بن عيسى عن يوسف بن عقيل في بعض الأسناد.

راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ٣٨٠.

وأنما رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن يوسف بن عقيل، فلم تثبت.

٦. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٦٩، ح ٢٠٧٠٥؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣٠، ح ١٥٤٥٨؛ البحار، ج ٦٥، ص ٥٢، ح ١٤.

٧. في «ن»، بن: «لا يمسك».

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٠، ح ٢٠٧٠٦؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣٠، ح ١٥٤٥٩؛ البحار، ج ٦٥، ص ٥٣، ح ١٥.

٩. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند السابق.

سَأَلَتْهُ عَنْ كَلْبِ الصَّنِيدِ يُمْسِكُ فِي الدَّارِ؟

قَالَ: «إِذَا كَانَ يُغْلَقُ^١ دُونَهُ الْبَابُ، فَلَا بَأْسَ»^٢.

١٣٠٨٣ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

أَبَانٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٣، قَالَ: «الْكِلَابُ السُّودُ^٤ الْبُهِيمُ^٥ مِنَ الْجِنِّ»^٦.

١٣٠٨٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَالِكِ

٥٥٣/٦

بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ^٩، قَالَ:

كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ إِذَا^{١١} التَفَتَ عَنْ يَسَارِهِ، فَإِذَا

١. في الوافي: «تغلق».

٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٠، ح ٢٠٧٠٧؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣١، ح ١٥٤٦٠؛ البحار، ج ٦٥، ص ٥٣.

٣. في السند تحويل بعطف «محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد» على «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد».

٤. في «م، بف، بن، جد» وحاشية «جت»: «الكلب الأسود».

٥. هكذا في «ن، جت» والبحار. وفي حاشية «جت» والمطبوع: «البهيم». والبهم: وهو في الأصل الذي لا يخالط لونه لوناً سواه. النهاية، ج ١، ص ١٦٧ (بهم).

٦. في الوافي: «كانه يعني أنها على أخلاقهم».

٧. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٠، ح ٢٠٧٠٨؛ البحار، ج ٦٣، ص ٩٣، ح ٤٧، وج ٦٥، ص ٦٨، ح ٢٧.

٨. هكذا في «م، بح، بف» والوسائل. وفي «ن، جت، جد» والمطبوع والوافي والبحار: «عن محمد بن الحسين».

وما أثبتناه هو الظاهر. وقد روى محمد بن يحيى عن محمد بن إسماعيل عن علي بن الحكم، في الكافي، ح ٧٥٠ و ١٤٥٦ و ٣٨٥٣ و ٤٥٥٣ و ٥٧١٢. وتوسط محمد بن إسماعيل بعنوان محمد بن إسماعيل القمي بين محمد بن يحيى وعلي بن الحكم، في الكافي، ح ٥٥٩٣.

وأما ماورد في الكافي، ح ٣٨٦٢ من رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل عن علي بن الحكم، فقد تقدم أن «عن أحمد بن محمد» في السند زائد، فلاحظ.

٩. في «بح، بف، جت»: «- الثمالي». ١٠. في «بن»: «إذ».

كَلْبٌ أَسْوَدٌ بِهِمٍ^١، فَقَالَ: «مَا لَكَ قَبَحَكَ اللَّهُ؟ مَا أَشَدُّ مُسَارَعَتَكَ!» وَإِذَا^٢ هُوَ شَبِيهٌ بِالطَّائِرِ^٣.

فَقُلْتُ: مَا هَذَا جُعِلْتُ فِدَاكَ؟

فَقَالَ^٤: «هَذَا غُثَيْمٌ^٥ بَرِيدُ الْجَنِّ، مَاتَ هِشَامُ السَّاعَةِ، وَهُوَ يَطِيرُ يَنْغَاهُ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ^٦».

٩ / ١٣٠٨٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْكِلَابُ مِنْ ضَعْفَةِ الْجِنِّ، فَإِذَا أَكَلَ أَخَذَكُمْ الطَّعَامُ^٧ وَشَيْءٌ مِنْهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيُطْعِمْهُ، أَوْ لِيُطْرُدْهُ؛ فَإِنَّ لَهَا أَنْفَسَ^٨ سَوْءٍ^٩».

١٠ / ١٣٠٨٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ،

١. في البصائر: «بهيم».

٢. في «بن» والوافي والوسائل والبحار وبصائر الدرجات: «فإذا».

٣. في «بن»: «يشبه الطائر». وفي حاشية «جت» والبحار: «شبه الطائر».

٤. في «ن»، «بح»، «بف»، «جت»: «قال».

٥. في «م»، «ن»، «بف»، «جت»، «جد»، والوافي والوسائل والبحار: «عشم». وفي «بح»، «بن»: «عشم». وفي «بح» والوافي:

+ «بن». وفي بصائر الدرجات: «عشم».

٦. في «م»، «جد»، والوسائل والبحار وبصائر الدرجات: «فهو».

٧. في حاشية «جت»: «من». ٨. في «جد»: «بلد».

٩. بصائر الدرجات، ص ٩٦، ح ٤، عن محمد بن إسماعيل. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧٠، ح ٢٠٧٠٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣٢، ح ١٥٤٦٥؛ البحار، ج ٦٥، ص ٦٨، ح ٢٨.

١٠. في حاشية «جت» والبحار: «طعاماً». ١١. في الوافي: «نفس».

١٢. الجعفریات، ص ١١٧، بسند آخر عن علي بن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «أو ليطرده» مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧١، ح ٢٠٧١٠؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣٣، ح ١٥٤٦٧؛ البحار، ج ٦٣، ص ٩٤، ح ٤٨٠٩؛

وج ٦٥، ص ٦٨، ح ٢٩.

عَنْ سَالِمِ أَبِي سَلَمَةَ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْكِلَابِ؟

فَقَالَ: «كُلُّ أَسْوَدَ بَيْهَمَةٍ، وَكُلُّ أَحْمَرَ بَيْهَمَةٍ، وَكُلُّ أَبْيَضَ بَيْهَمَةٍ، فَذَلِكَ^٢ خَلْقٌ مِنْ

الْكِلَابِ مِنَ الْجِنِّ، وَمَا كَانَ أَبْلَقُ^٣ فَهُوَ مَسْخٌ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ»^٤.

١١ / ١٣٠٨٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله رَخَّصَ لِأَهْلِ الْقَاصِيَةِ^٥ فِي كُلِّ

يَتَّخِذُونَهُ»^٦.

١٢ / ١٣٠٨٨. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْكَلْبِ السَّلُوقِيِّ^٨؟

فَقَالَ^٩: «إِذَا مَسِسْتَهُ فَاغْسِلْ يَدَكَ»^{١٠}.

١. هكذا في الوسائل. وفي «م»، ن، بح، بف، جت، جد، والمطبوع والوافي والبحار: «سالم بن أبي سلمة».

وسالم أبو سلمة هو سالم بن مكرم، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٤٢٩٨، فلاحظ.

٢. في «بن»: «أبيض».

٣. في البحار: «فلذلك».

٤. البلق: سواد وبياض. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥١ (بلق).

٥. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧١، ح ٢٠٧١١؛ الوسائل، ج ٦٣، ص ٩٤، ح ٤٩؛ وج ٦٥، ص ٦٩، ح ٣٠.

٦. في «م»، بن، جد، والوسائل: «النبي».

٧. «القاصية» أي البعيدة المنفردة. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ٧٥ (قصا).

٨. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧١، ح ٢٠٧١٢؛ الوسائل، ج ١١، ص ٥٣١، ح ١٥٤٦٣.

٩. هكذا في «م»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «بن رزين».

١٠. سلوق: قرية باليمن تنسب إليها الدروع السلوقية والكلاب السلوقية. الصحاح، ج ٤، ص ١٤٩٨ (سلق).

١١. هكذا في «م»، ن، بح، بف، جت، والوافي والوسائل والبحار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قال».

١٢. الوافي، ج ٢٠، ص ٨٧١، ح ٢٠٧١٣؛ الوسائل، ج ١، ص ٢٧٤، ح ٧٢٠؛ وج ٣، ص ٤١٦، ح ٤٠٣٣.

١٣ - بَابُ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ^١

١٣٠٨٩ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبَانِ بْنِ

عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ ؟

فَقَالَ : «كُلُّهُ مَكْرُوهٌ إِلَّا الْكَلْبُ^٢» .^٤

١٣٠٩٠ / ٢ . عَنْهُ^٥ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبَانِ ، عَنْ مِسْمَعٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ ؟

فَقَالَ : «أَكْرَهُ ذَلِكَ إِلَّا الْكِلَابَ^٦» .^٧

١ . «التحريش بين البهائم» هو الإغراء وتبييع بعضها على بعض ، كما يفعل بين الجمال وال كباش والديوك وغيرها . النهاية ، ج ١ ، ص ٣٦٧ (جرش) .

٢ . في «بف» : «يكره» .

٣ . في المرأة : «لعل المراد به تحريش الكلب على الصيد ، لا تحريش الكلاب بعضها ببعض ، وإن احتمله» .

٤ . المحاسن ، ص ٦٢٨ ، كتاب المرافق ، ح ٩٨ . وفيه ، ص ٦٣٤ ، كتاب المرافق ، ح ١٢٥ ، بسند آخر عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام ، وتام الرواية : «أنه كره إخصاء الدواب والتحريش بينها» . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨٧٣ ، ح ٢٠٧١٤ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٥٢٣ ، ذيل ح ١٥٤٣٨ .

٥ . الضمير راجع إلى أحمد بن محمد المذكور في السند السابق .

٦ . في هامش الوافي الحجري : «يحتمل أن يكون المراد بالتحرش تحريش كل بهيمة مع مثلها ، كالتحريش بين الأكباش والديوك ، ويحتمل أن يكون المراد تحريشها مع غيرها كتحرش البقرة مع الأسد ، والظاهر كراهية التحريش مطلقاً ؛ لأنه لغو وعبث ينبغي للمؤمن اجتنابه ، بل إضرار بالحيوانات بغير مصلحة ، ومعرض لإتلاف المال فلا يبعد القول بالتحريم وإن ورد في الأخبار بلفظ الكراهة ؛ لأننا قد حققنا أن الكراهة في عرف الأخبار أعم من الحرمة . قوله : «إلا الكلب» وهو كل سباع عقور وغلب على هذا النابع ، وأما استثناء جواز التحريش والمحارشة في الكلاب ، لعل الوجه فيه التمرين والتعلم لأخذ الصيد وسائر المنافع المقصودة منها التي تتوقف على الإغراء والمكالبة والمطاردة مع أنها غير محرمة بالذات ؛ لاستخبائها وعدم مائلتها . محمد رضا الرضوي مد ظله» .

٧ . الوافي ، ج ٢٠ ، ص ٨٧٣ ، ح ٢٠٧١٥ ؛ الوسائل ، ج ١١ ، ص ٥٢٣ ، ذيل ح ١٥٤٣٩ .

تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ مِنَ الْكَافِي . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا ،
وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْوَصَايَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ١ .

- ١ . في «م» : «تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْوَصَايَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» .
- وفي «ن» : «تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ . وَيُقَالُ لَهُ : كِتَابُ آلَاتِ الدَّوَابِّ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الزِّيِّ وَالتَّجَمُّلِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَحْدَهُ» .
- وفي «بح» : «تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ . وَيُقَالُ : كِتَابُ الْأَلَاتِ وَالدَّوَابِّ ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الزِّيِّ وَالتَّجَمُّلِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» .
- وفي «ف» : «تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ . يَتْلُوهُ كِتَابُ الزِّيِّ وَالتَّجَمُّلِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي» .
- وفي «بن» : «تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْوَصَايَا» .
- وفي «جت» : «تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ . وَيُقَالُ : كِتَابُ آلَاتِ الدَّوَابِّ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الزِّيِّ وَالتَّجَمُّلِ مِنْ الْكِتَابِ الْكَافِي ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ الطَّاهِرِينَ» .
- وفي «جد» : «تَمَّ كِتَابُ الدَّوَاجِنِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ، وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْوَصَايَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» .

(٢٨)

كتاب الوصايا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[٢٨]

كِتَابُ الْوَصَايَا^٢

١ - بَابُ الْوَصِيَّةِ وَمَا أُمِرَ بِهَا

١/١٣٠٩١ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ حَازِمٍ الْكَلْبِيِّ
ابْنِ أُخْتِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ^٤ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ لَمْ يُخْسِنْ وَصِيَّتَهُ عِنْدَ
الْمَوْتِ^٥، كَانَ نَقْصًا فِي مَرْوَعَتِهِ وَعَقْلِهِ^٦ .
قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يُوصِي الْمَيِّتُ ؟

١ . في «ق» : «+ رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِن» . وفي «م» : «+ وَبِهِ ثِقَتِي» . وفي «بح» : «+ وَبِهِ نَسْتَعِين» .

٢ . في «ل» ، «بف» : - «كتاب الوصايا» .

٣ . في «م» ، «ن» ، «بن» وحاشية «بف» ، «جت» والوسائل : «الحسين» . والرجل مجهول لم نعرفه .

٤ . في الفقيه ، ح ٥٤٣١ : «+ وليس بالجعفري» . هذا ، وقد ورد الخبر في تفسير القمي ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، بسنده عن سليمان بن جعفر ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وهو الظاهر . لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١١٦٢١ . فعليه ما ورد في «بح» من «أبي جعفر عليه السلام بدل «أبي عبد الله عليه السلام» ، سهو .

٥ . في حاشية «بف» وفي الفقيه ، ح ٥٧٦٢ : «موته» .

٦ . في تفسير القمي : - «وعقله» .

قَالَ^١: إِذَا حَضَرْتَهُ وَفَاتَهُ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ، غَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ، اللَّهُمَّ^٢ إِنِّي أَعْهَدُ إِلَيْكَ فِي
دَارِ الدُّنْيَا أَنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا^٣ أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
وَرَسُولُكَ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ^٤، وَأَنَّ الْبَغْتَ حَقٌّ، وَالْحِسَابَ^٥ حَقٌّ^٦، وَالْقَدَرَ^٧
وَالْمِيزَانَ حَقٌّ^٨، وَأَنَّ الدِّينَ كَمَا وَصَفْتَ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ كَمَا شَرَعْتَ، وَأَنَّ الْقَوْلَ كَمَا
خَدَّثْتُ^٩، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا أَنْزَلْتَ، وَأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ^{١٠} الْحَقُّ الْمُبِينُ، جَزَى اللَّهُ مُحَمَّدًا^{١١}
خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَحَيَّا اللَّهُ^{١٢} مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ بِالسَّلَامِ، اللَّهُمَّ يَا عُدَّتِي عِنْدَ كُرْبَتِي، وَيَا
صَاحِبِي عِنْدَ شِدَّتِي، وَيَا وَلِيَّ^{١٣} نِعْمَتِي، إِلَهِي^{١٤} وَإِلَهَ آبَائِي، لَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ
عَيْنٍ أَبَدًا^{١٥}؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ^{١٦} أَقْرَبُ مِنَ الشَّرِّ، وَأَبْعَدُ مِنَ

١. في «ك، بن»: - «بسم الله الرحمن الرحيم» - إلى - يوصي الميت؟ قال.

٢. في «ق، بف» وتفسير القمي: - «اللهم».

٣. في «ك»: + «الله إلا».

٤. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والفتية، ح ٥٤٣١ والتهذيب: - «أَنَّ».

٥. في «ل»: «وَأَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ حَقٌّ».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والفتية، ح ٥٤٣١، والتهذيب. وفي المطبوع: «وَأَنَّ الْحِسَابَ».

٧. في «ل»: - «حَقٌّ». وفي الفتية، ح ٥٤٣١: + «والصراط حَقٌّ». وفي التهذيب: + «والعدل».

٨. في «بن»: + «حَقٌّ».

وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٥: «والقدر حَقٌّ، أي تقدير الله تعالى للأشياء، خلافاً للمفوضة. ويحتمل أن

يكون المراد هنا المجازاة بقدر العمل».

٩. في التهذيب: + «وَأَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ».

١٠. في التهذيب: - «وَأَنَّ الدِّينَ كَمَا وَصَفْتَ - إِلَى - كَمَا خَدَّثْتُ».

١١. في تفسير القمي: + «الملك».

١٢. في «م، بف» وحاشية «جت» والفتية، ح ٥٤٣١: + «عَنَّا».

١٣. في «ق، ل، م، جد» والوسائل: - «الله».

١٤. في «ل» والوسائل: - «يَا».

١٥. في «بج، جت»: «وَيَا وَلِيَّيَ عِنْدَهُ» بدل «وَيَا وَلِيَّيَ».

١٦. في تفسير القمي: «يَا إِلَهِي».

١٧. في «ل» والفتية، ح ٥٤٣١ والتهذيب وتفسير القمي: - «أَبَدًا».

١٨. في «ك، ل، م، جد» والوسائل والفتية، ح ٥٤٣١: - «طَرْفَةَ عَيْنٍ». وفي التهذيب وتفسير القمي: «كَتَبْتُ» بدل

«طَرْفَةَ عَيْنٍ».

الخَيْرُ^١، فَأَيْسَ^٢ فِي الْقَبْرِ وَخَشْتِي، وَاجْعَلْ لِي عَهْدًا^٣ يَوْمَ أَلْفَاكَ مَنْشُورًا^٤.

ثُمَّ يُوصِي بِحَاجَتِهِ، وَتَصْدِيقُ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا مَرْيَمَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا»^٥ فَهَذَا عَهْدُ الْمَيِّتِ وَالْوَصِيَّةُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ^٦ أَنْ يَخْفِظَ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ وَيَعْلَمَهَا^٧، وَقَالَ^٨ أَمِيرُ ٣/٧ الْمُؤْمِنِينَ^٩: عَلَّمْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمْنِيهَا جَبْرِئِيلُ ﷺ^{١٠}.

١٣٠٩٢ / ٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ الزَّوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، قَالَ: صَجَبَنِي مَوْلَى لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - يَقَالُ لَهُ: أُغْنِنِ^{١١} - فَاشْتَكَيْتُ أَيَّامًا، ثُمَّ بَرَأْتُ ثُمَّ مَاتَ، فَأَخَذْتُ مَتَاعَهُ وَمَا كَانَ لَهُ، فَاتَّيْتُ بِهِ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْبَرْتُهُ^{١٢} أَنَّهُ اشْتَكَيْتُ أَيَّامًا، ثُمَّ بَرَأْتُ^{١٣}، ثُمَّ مَاتَ^{١٤}.

١. في تفسير القمي: «وأُسرَى في الفتن وحدي».

٢. في «بح» بـف: «وأنس».

٣. في «بن»: «عندك».

٤. في المرأة: «قوله ﷺ»: منشوراً، إمّا حال عن فاعل أَلْفَاكَ، أو صفة للعهد، أي اجعل لي هذا العهد يوم أَلْفَاكَ منشوراً».

٥. في «بح» جت: «قول الله».

٦. مريم (١٩): ٨٧.

٧. في الفقيه، ج ٤، ص ٥٤٣١: «وحتى عليه».

٨. في «بن» والوسائل: «قال» بدون الواو.

٩. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٥٤٣١؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٧٤، ح ٧١١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير القمي، ج ٢، ص ٥٥، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن سليمان بن جعفر، عن أبيه، عن أبي عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٢، ضمن الحديث الطويل ٥٧٦٢، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، إلى قوله: «نقصاً في مروءته»؛ وفيه، ص ١٨٣، صدر ح ٥٤١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، من دون الإسناد إلى النبي ﷺ، إلى قوله: «نقصاً في مروءته وعقله». الوافي، ج ٢٤، ص ٢٥، ح ٢٣٦٠٢: الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٠، ح ٢٤٥٥٠.

١١. في «بح»: «وأياماً».

١٢. في «بن» والوسائل والتهذيب: «فأخبرته».

١٣. في «ق» بـف: «ثم برأ».

١٤. في التهذيب: «ثم مات».

قَالَ^١: «بَلَكَ رَاحَةُ الْمَوْتِ، أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَمُوتُ حَتَّى يَرُدَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَعَقْلِهِ لِلْوَصِيَّةِ، أَخَذَ أَوْ تَرَكَ»^٢.

١٣٠٩٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ^٣:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ^٥: «قَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنِّي خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ، فَصَجَبَنِي رَجُلٌ
وَكَانَ زَمِيلِي^٦، فَلَمَّا أَنْ كَانَ فِي بَغِضِ الطَّرِيقِ، مَرَضَ وَثَقُلَ ثَقُلًا شَدِيدًا، فَكُنْتُ أَقُومُ
عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ حَتَّى لَمْ يَكُنْ عِنْدِي^٧ بِهِ نَاسٌ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ^٨ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَفَاقَ،
فَمَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «مَا مِنْ مَيِّتٍ تَخْضُرُهُ^{١٠} الْوُفَاةُ^{١١} إِلَّا رَدَّ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَيْهِ
مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ^{١٢} وَعَقْلِهِ لِلْوَصِيَّةِ، أَخَذَ الْوَصِيَّةَ أَوْ تَرَكَ^{١٣}، وَهِيَ الرَّاحَةُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا:
رَاحَةُ الْمَوْتِ، فَهِيَ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^{١٤}.

١. في التهذيب: «فقال».
٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٧٣، ح ٧٠٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٣، ح ٢٣٥٩٤: الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٣، ح ٢٤٥٥٢.
٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ١٧٣، ح ٧٠٤ عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله^٤، لكنه لم يرد «عن الحلبي» في بعض النسخ المعتبرة من التهذيب.
٤. في «بح» -: «قال».
٥. في «ل، بن، جد»، الوسائل: «وصحبي».
٦. في «ل، بن»، الوسائل: «فكان».
٧. الزمیل: الرديف. الصحاح، ج ٤، ص ١٧١٩ (زمل).
٨. في «ق، ك، بح، بف» والتهذيب -: «أن».
٩. في الوافي: «أقوم عليه، أي أدبر أمره. «عندي» أي في زعمي».
١٠. في «ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»، الوسائل والتهذيب -: «في».
١١. في «ك، بن» والفقهاء، ج ١: «يحضره».
١٢. في «بن»: «الموت».
١٣. في «ل، م، بن، جد»، الوسائل والفقهاء، ج ١: «بصره وسمعه».
١٤. في «ل، م، بن، جد»، الوسائل والفقهاء، ج ١: «أخذ للوصية أو تارك». وفي «بن»: «أخذ للوصية أو تارك».
١٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٧٣، ح ٧٠٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن

١٣٠٩٤ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَصِيَّةِ؟

فَقَالَ: «هِيَ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ».^٢

١٣٠٩٥ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «الْوَصِيَّةُ حَقٌّ، وَقَدْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَتَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ

يُوصِيَ».^{٣، ٤}

الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٥٤٠٩، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. الفقيه، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٧٤، مرسلًا، إلى قوله: «يقال لها: راحة الموت». الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢، ح ٢٣٥٩٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٢، ح ٢٤٥٥١.

١. في المرأة: وهي حق، أي لازم وجوباً إذا كانت ذمته مشغولة ولم يظن الوصول إلى صاحب الحق إلّا بها، واستحباً مؤكداً في غيره من الخيرات والمبرات.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٨١، ح ٥٤١١، معلقاً عن محمد بن الفضيل؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٧٢، ح ٧٠٢، بسنده عن محمد بن الفضيل. وفيه، ص ١٧٢، ح ٧٠٣، بسند آخر. وفي فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨؛ والمقنعة، ص ٦٦٦، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. الوافي، ج ٢٤، ص ٢١، ح ٢٣٥٨٨؛ الوسائل، ج ٢، ص ٤٤٦، ذيل ح ٢٦٠٩؛ وج ١٩، ص ٢٥٧، ح ٢٤٥٤٠.

٣. في الوافي: «الوصية: العهد، يقال: أوصاه ووصاه توصية: عهد إليه، والوصية التي هي حق على كل مسلم أن يعهد إلى أحد إخوانه أن يتصرف في بعض أمواله بعد موته تصرفاً ينفعه في آخرته، فإن كان عليه حق لله سبحانه أو لبعض عباده قضاء منه، وإن كان له أولاد صغار قام عليهم وحفظ عليهم أموالهم، أو كان في ورثته مجنون أو معتوه أو سفیه فكذلك نظر إليهم وصيانة لأموالهم وتخفيفاً على المؤمنين مؤنتهم، وأن يفرض شيئاً من ماله لأصدقائه وأقربائه ممن لا يرث إن فضل عن غنى الورثة وكان ذلك الصديق أو القريب به أخرى إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى، وأن يشهد جماعة من المؤمنين على إيمانه وتفصيل عقائده الحقّة ويعهد إليهم أن يشهدوا له بها عند ربّه يوم يلقاه، ولا يشترط في الوصية أن تكون عند حضور الموت، بل ورد أنّه لا ينبغي أن يبيت الإنسان إلّا ووصيته تحت رأسه».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١٨١، ح ٥٤١٢، معلقاً عن العلاء؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٧٢، ح ٧٠١، بسنده عن

٢- بَابُ الْإِشْهَادِ عَلَى الْوَصِيَّةِ

- ١٣٠٩٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ»^٢ قُلْتُ: مَا آخَرَانِ^٣ مِنْ غَيْرِكُمْ؟^٤ قَالَ: «هُمَا كَافِرَانِ»^٥. قُلْتُ: ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ؟^٦ فَقَالَ^٧: «مُسْلِمَانِ»^٨.
- ١٣٠٩٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ: هَلْ تَجُوزُ^٩ شَهَادَةُ أَهْلِ مِلَّةٍ مِنْ^{١٠} غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِهِمْ؟

١. العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، وتام الرواية فيه: «الوصية حق على كل مسلم». الوافي، ج ٢٤، ص ٢٢، ح ٢٣٥٩١: الوسائل، ج ١٩، ص ٢٥٧، ح ٢٤٥٣٩.
٢. في «ك»: «الشهادة».
٣. في «ج»: «الآخران».
٤. في «ق، ك، بح» والفقهاء والتهذيب: - «قلت: ما آخران من غيركم».
٥. في «م»: «القول»، ج ٢٣، ص ٨: «قوله عليه السلام: «هما كافران» بشرط فقد المسلمين مطلقاً على قول العلامة في التذكرة وجماعة، أو بشرط عدم عدول المسلمين على قول آخر».
٦. في «ق»: - «منكم».
٧. في «ل، بن» والوسائل والفقهاء: «قال».
٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٧٩، ح ٧١٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٥٤٣٤، معلقاً عن محمد بن الفضل. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٨، ح ٢١٦، عن أبي أسامة، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٣٤٨، ح ٢١٧، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «هما كافران» مع اختلاف يسير.
- الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣، ح ٢٣٦١٠: الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٩، ح ٢٤٦٧٠.
٩. في «ن، بف»: «يجوز».
١٠. في «ن»: «على». وفي الفقيه: «الذمة على» بدل «ملة من».

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا لَمْ يُوجَدْ^١ مِنْ أَهْلِ مِلَّتِهِمْ، جَازَتْ شَهَادَةُ غَيْرِهِمْ؛ إِنَّهُ لَا يَصْلُحُ ذَهَابٌ حَقٌّ أَحَدًا^٢».

١٣٠٩٨ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ^٤؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ» قَالَ: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ فِيهِ^٦ مُسْلِمٌ، جَازَتْ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ عَلَى الْوَصِيَّةِ^٧».

١. في «ق، ك، بح، بف» وحاشية «م، جت، جد»: «لم يجد». وفي «ن»: «لم تجد».

٢. قال الشهيدان: «لا تقبل شهادة الكافر وإن كان ذميًّا، ولو كان المشهود عليه كافرًا على الأصح؛ لأن تصافه بالفسق والظلم المانع من قبول الشهادة، خلافاً للشيخ رحمه الله حيث قبل شهادة أهل الذمة لملتهم وعليهم، استناداً إلى رواية ضعيفة، وللصدوق حيث قبل شهادتهم على مثلهم وإن خالفهم في الملة كاليهود على النصارى، ولا تقبل شهادة غير الذمي إجماعاً ولا شهادته على المسلم إجماعاً إلا في الوصية عند عدم عدول المسلمين». الروضة البهية، ج ٣، ص ١٢٧.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٠، ح ٧٢٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧، ح ٣٢٩٩، معلقاً عن عبد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الشهادات، باب شهادة أهل الملل، ح ١٤٥٧٠؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٦٥٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الشهادات، باب شهادة أهل الملل، ح ١٤٥٧٥؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٦، ص ٩٧٨، ح ١٦٥٢٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣١٠، ح ٢٤٦٧١.

٤. في «ل، بن، جت، وحاشية «بح» والوسائل: «هشام بن سالم». وقد روى ابن أبي عمير عن كلا الهشامين في كثير من الأسناد جداً. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٣١٣-٣١٨.

٥. في «ل، م، بن» والوسائل: «قوله» بدل «قول الله».

٦. في الكافي، ح ١٤٥٧٤؛ والتهذيب، ج ٦؛ وأرض غربة (التهذيب: «+» و«ه») لا يوجد فيها» بدل «بلد ليس فيه».

٧. الكافي، كتاب الشهادات، باب شهادة أهل الملل، ح ١٤٥٧٤، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. التهذيب، ج ٦، ص ٢٥٢، ح ٦٥٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٠، ح ٧٢٥، بسند عن محمد بن أبي عمير. وفي اللعل، ص ٥٠٨، ضمن ح ١؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٤، ضمن ح ١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٣، ح ٢٣٦١١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣١٠، ح ٢٤٦٧٢.

١٣٠٩٩ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي شَهَادَةِ امْرَأَةٍ حَضَرَتْ رَجُلًا يُوصِي لَيْسَ مَعَهَا رَجُلٌ^١،
فَقَالَ: «يُجَازُ رُبْعُ مَا أُوصِيَ^٢ بِحِسَابِ^٣ شَهَادَتِهَا^٤».

١٣١٠٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي وَصِيَّةٍ لَمْ يَشْهَدْهَا إِلَّا امْرَأَةٌ، فَأَجَازَ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ^٥
فِي الرُّبْعِ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِحِسَابِ^٦ شَهَادَتِهَا^٧.

١٣١٠١ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمُ إِذَا
خَصَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمُ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ»؟
قَالَ: «الَّذَانِ مِنْكُمُ مُسْلِمَانِ، وَالَّذَانِ مِنْ غَيْرِكُمُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا^٨

١. في التهذيب، ج ٦ والاستبصار: «ليس معها رجل».

٢. في حاشية «م»، ن، جت: «+» «به».

٣. في «ق»، بف: «حساب».

٤. في المرأة: «يدلّ على أنه يثبت بشهادة المرأة الواحدة ربع الوصية، كما ذكره الأصحاب».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٥٤٣٥ بسنده عن رباعي بن عبدالله، إلى قوله: «ربع ما أوصى». وفي التهذيب، ج ٦،
ص ٢٦٨، ح ٧١٨؛ وج ٩، ص ١٨٠، ح ٧١٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٨، ح ٨٩، بسندهما عن رباعي. والوافي،
ج ١٦، ص ٩٦٣، ح ١٦٤٨٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٣١٦، ح ٢٤٦٨٠.

٦. في «ك، ل، م، ن، يح، بن، جت، جد»، والوسائل: «شهادتها» بدل «شهادة المرأة».

٧. في «ق»، م، ن، يح، بف، جت، جد: «حساب».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٠، ح ٧٢٢، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفيه، ص ١٨٠، ح ٧٢٣؛ وج ٦، ص ٢٦٧،
ح ٧١٧، بسندهما عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، وفي كل المصادر - إلا
التهذيب ح ٧٢٢ - مع اختلاف يسير. الوسائل، ج ١٩، ص ٣١٧، ح ٢٤٦٨١.

٩. في «بح، بن»: «لم يجدوا».

مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَمِنْ الْمَجُوسِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَنَّ^١ فِي الْمَجُوسِ^٢ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي الْجَزِيَّةِ، وَذَلِكَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فِي أَرْضِ غَزَبَةٍ، فَلَمْ يَجِدْ^٣ مُسْلِمِينَ^٤، أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، يُحْبِسَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ^٥، فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^٦ «لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِيَّاكَ إِذَا لَمِنَ الْإِيمَانِ»^٧.

٥/٧

قَالَ: «وَذَلِكَ»^٨ إِذَا تَابَ وَلِيُّ الْمَيِّتِ فِي شَهَادَتَيْهِمَا، فَإِنْ عَزَرَ عَلَىٰ أَنْهُمَا^٩ شَهِدَا بِالْبَاطِلِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُضَ شَهَادَتَهُمَا حَتَّىٰ يَجِيءَ بِشَاهِدَيْنِ^{١١}، فَيَقُومَانِ^{١٢} مَقَامَ الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ «فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِيَّاكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ»^{١٣}، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ نَقَضَ^{١٤} شَهَادَةَ الْأَوَّلَيْنِ، وَجَازَتْ شَهَادَةُ الْآخَرَيْنِ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ»^{١٥}.^{١٦}

١. في الفقيه، ج ٤: - «رسول الله ﷺ سَنَّ».

٢. في «ل، م، بن، جد»، وحاشية «بح» والوسائل: «فيهم» بدل «في المجوس».

٣. في «ل، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل والفقيه، ج ٤: «فلم يوجد». وفي «م»: «ولم يوجد».

٤. في «ل، م، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل والفقيه، ج ٤: «مسلمان».

٥. في «ق، ل، ن، ب»، وحاشية «بن، جت» والفقيه: «العصر». وفي حاشية «بح»: «+ «العصر».

وفي المرأة: «قوله ﷺ: إذا مات الرجل، ظاهره اشتراط السفر في قبول شهادتهم، ولم يعتبره الأكثر، وجعلوه خارجاً مخرج الغالب، والحلف أوجه العلامة بعد العصر بصورة الآية. قوله: «بعد الصلاة» قال الأكثر: هو صلاة العصر؛ لأنه وقت اجتماع الناس، وقيل: مطلق الصلاة».

٦. في الفقيه، ج ٤ والتهذيب، ج ٩: «+ «إِنْ أَرْتَبْتُمْ».

٧. المائدة (٥): ١٠٦. في «ل، م، بن»، «فتلك». وفي حاشية «جت»: «وتلك».

٩. في «ق، ل، ن، ب»، وحاشية «جت، جد» والفقيه، ج ٤ والتهذيب، ج ٩ وتفسير العياشي، ح ٢١٨: «إِنْ».

١٠. في تفسير العياشي، ح ٢١٨: «+ «استحقاقاً إنمّا يقول».

١١. في «ل، م، ن، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب، ج ٩ وتفسير العياشي، ح ٢١٨: «شاهدان».

١٢. في «ل، م، بن، جد»: «يقومان». ١٣. المائدة (٥): ١٠٧.

١٤. في الوسائل: «نقضت». ١٥. المائدة (٥): ١٠٨.

١٦. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٥٤٣٦، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن: «التهذيب، ج ٩، ص ١٧٨، ح ٧١٥، معلقاً

١٣١٠٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ رَجَالِهِ رَفَعَهُ، قَالَ:

خَرَجَ تَمِيمٌ الدَّارِيُّ وَابْنُ بِنْدِيٍّ^١ وَابْنُ أَبِي مَارِيَةَ فِي سَفَرٍ^٢، وَكَانَ تَمِيمٌ الدَّارِيُّ مُسْلِمًا، وَابْنُ بِنْدِيٍّ^٣ وَابْنُ أَبِي مَارِيَةَ نَضْرَائِيِّنِ، وَكَانَ مَعَ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ خُرْجٌ^٤، لَهُ فِيهِ مَتَاعٌ وَآبِيَةٌ مَنقُوشَةٌ بِالذَّهَبِ وَقِلَادَةٌ أُخْرِجَهَا إِلَى بَغْضِ أَسْوَاقِ الْعَرَبِ^٥ لِلْبَيْعِ، فَأَغْتَلَّ^٦ تَمِيمٌ الدَّارِيُّ عِلَّةً شَدِيدَةً، فَلَمَّا حَضَرَ الْمَوْتُ دَفَعَ مَا كَانَ مَعَهُ إِلَى ابْنِ^٧ بِنْدِيٍّ^٨ وَابْنِ أَبِي مَارِيَةَ، وَأَمَرَهُمَا أَنْ يُوَصِّلَا إِلَى وَرَثَتِهِ، فَقَدِمَا^٩ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ أَخَذَا مِنَ الْمَتَاعِ الْآبِيَةَ وَالْقِلَادَةَ، وَأَوْصَلَا سَائِرَ ذَلِكَ إِلَى وَرَثَتِهِ، فَافْتَقَدَ الْقَوْمُ الْآبِيَةَ وَالْقِلَادَةَ، فَقَالَ أَهْلُ^{١٠} تَمِيمٍ^{١١} لَهُمَا: هَلْ^{١٢} مَرِضَ صَاحِبُنَا مَرَضًا طَوِيلًا أَنْفَقَ فِيهِ^{١٣} نَفَقَةً كَثِيرَةً؟ فَقَالَا^{١٤}:

عن يونس بن عبد الرحمن، عن علي بن سالم، عن يحيى بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٤٧، ح ٣٣٠٠، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «أشهد رجلين من أهل الكتاب» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٨، ح ٢١٨، عن علي بن سالم، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٣٤٩، ذيل ح ٢١٩، عن ابن الفضل، عن أبي الحسن عليه السلام، إلى قوله: «أشهد رجلين من أهل الكتاب» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الشهادات، باب شهادة أهل الملل، ح ١٤٥٧٦؛ والتهديب، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٦٥٥؛ وج ٩، ص ١٧٩، ح ٧١٨؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤٩، ح ٢١٩. الوافي، ج ٢٤، ص ٣١، ح ٢٣٦٠٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣١١، ح ٢٤٦٧٤.

١. في «ك»، م، بف، بن، جد، والوسائل وتفسير القمي: «بندي».

٢. في «بن» - : «في سفر».

٣. في «ك»، م، بف، بن، جد، والوسائل وتفسير القمي: «بندي».

٤. الخرج: وعاء معروف عربي صحيح. المصباح المنير، ص ١٦٦ (خرج).

٥. في «بف» - : «وله».

٦. في «بح»: «العراق».

٧. في «ق»، ل، ن، بف، : «واعتل».

٨. في «ق»: «+ أبي».

٩. في «ك»، م، بف، جد، والوسائل وتفسير القمي: «بندي».

١٠. في «ل»، بح، بن، جد، والوسائل : «إلى».

١١. في «ك» - : «أهل».

١٢. في «ل»، م، بن، جت، جد، وحاشية «ن» والوسائل : «فقالوا» بدل «فقال أهل تميم».

١٣. في «ل»، م، بن، جت، جد، : «أهل» بدل «هل». وفي «ق»، ك، ن، بف، وحاشية «جت» : «أهل» بدل «لهما هل».

١٤. في «بن» - : «فيه».

١٥. في «ل»، م، بن، جد، والوسائل : «قالا».

لَا، مَا مَرَضَ إِلَّا أَيَّامًا قَلِيلًا، قَالُوا: فَهَلْ سُرِقَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي سَفَرِهِ هَذَا؟ قَالَا: لَا، قَالُوا: فَهَلْ اتَّجَرَ تِجَارَةً خَسِرَ فِيهَا؟ قَالَا: لَا، قَالُوا: فَقَدْ افْتَقَدْنَا أَفْضَلَ شَيْءٍ كَانَ مَعَهُ: آيِنَةُ مَنْقُوشَةٌ بِالذَّهَبِ^٤، مَكْلَلَةٌ بِالْجَوْهَرِ، وَقِلَادَةٌ^٥؟ فَقَالَا: مَا دَفَعَ إِلَيْنَا فَقَدْ أَذَيْنَاهُ^٦ إِلَيْكُمْ، فَقَدْ مَوَّهَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْجَبَ^٧ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا التَّيْمِينَ، فَحَلَفَا، فَخَلَّى عَنْهُمَا.

ثُمَّ ظَهَرَتْ تِلْكَ الْآيِنَةُ وَالْقِلَادَةُ عَلَيْهِمَا، فَجَاءَ أَوْلِيَاؤُهُ تَمِيمٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ^٨، قَدْ ظَهَرَ عَلَى ابْنِ بَيْدِي^٩ وَابْنِ أَبِي^{١٠} مَارِيَةَ مَا ادَّعَيْنَاهُ^{١١} عَلَيْهِمَا، فَاَنْتَظَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الْحُكْمَ^{١٢} فِي ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ^{١٣} اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ جِئِ الْوَصِيَّةَ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِمَّنْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ» فَأُطْلِقَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى الْوَصِيَّةِ فَقَطْ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ وَلَمْ يَجِدِ الْمُسْلِمِينَ «فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَخْسَرُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ

١. في «ك»: - «لا».

٢. في «ك»: «قالوا: هل»، وفي «ن»: «فقالوا: هل».

٣. في «بف»: - «فقد».

٤. في «ق، ك، ل، بف، بن»: - «بالذهب».

٥. «مكللة»: محفوفة ومحاطة. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٩١ (كلل).

٦. في «ل»: - «فقد».

٧. في «ق، بف»: «أذينا». وفي الوسائل: «فأذينا» بدل «فقد أذينا».

٨. في «م، بف، جد»: «وأوجب». ٩. في الوسائل: - «يارسول الله».

١٠. في «ك، م، بف، جد» والوسائل وتفسير القمي: «بندي». وفي «ل»: «نبيدي».

١١. في «ق، بف»: - «أبي». ١٢. في «ل»: «أدعينا».

١٣. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «الحكم من الله» بدل «من الله عز وجل الحكم».

١٤. في «ل»: «وأنزل».

ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ^١ فَهَذِهِ الشَّهَادَةُ الْأُولَى الَّتِي جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فَإِنْ عُذِرَ عَلَى أَنْهَمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا» أَيْ أَنْهَمَا^٢ حَلَفَا عَلَى كَذِبٍ «فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ ٦/٧ مَقَامَهُمَا» يَغْنِي مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمُدَّعِي «مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ يَخْلِفَانِ بِاللَّهِ» أَنْهَمَا أَحَقُّ بِهَذِهِ الدَّعْوَى مِنْهُمَا، وَأَنْهَمَا^٣ قَدْ كَذَبَا فِيمَا حَلَفَا بِاللَّهِ «لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ»^٤

فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْلِيَاءَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ أَنْ يَخْلِفُوا بِاللَّهِ عَلَى مَا أَمَرَهُمْ بِهِ^٥، فَحَلَفُوا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقِلَادَةَ وَالْأَتِيَةَ^٦ مِنْ ابْنِ^٧ بَنْدِيٍّ^٨ وَابْنِ أَبِي^٩ مَارِيَةَ، وَرَدَّهُمَا^{١٠} عَلَى^{١١} أَوْلِيَاءِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ «ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ»^{١٢} ١٤. ١٥.

٣- بَابُ الرَّجُلِ يُوصِي إِلَى آخَرٍ وَلَا يَقْبَلُ وَصِيَّتَهُ

١٣١٠٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ رِيعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنْ أَوْصَى رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ وَهُوَ غَائِبٌ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ

٢. فِي «بَن» :- «أَنْهَمَا».

١. المائدة (٥): ١٠٦.

٤. فِي «بَف» :- «قَدْ».

٣. فِي «لَ»، «بَن» وَالْوَسَائِلُ: «فَأَنْهَمَا».

٦. فِي «ك» + «الْقِلَادَةُ».

٥. المائدة (٥): ١٠٧.

٨. فِي «ق» :- «وَالْأَتِيَةَ».

٧. فِي الْوَسَائِلُ :- «بِهِ».

١٠. فِي «مَ»، «بَف»، «جَد» وَالْوَسَائِلُ وَتَفْسِيرُ الْقُتَيْبِيِّ: «بَنْدِيٍّ».

٩. فِي «بَف» + «أَبِي».

١٢. فِي «ق» «وَرَدَّهَا». وَفِي «بَح» «وَرَدَّ».

١١. فِي «بَف» :- «أَبِي».

١٣. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوِلَتْ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَى».

١٤. المائدة (٥): ١٠٨.

١٥. تَفْسِيرُ الْقُتَيْبِيِّ ج ١، ص ١٨٨، مِنْ دُونِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُعْصُومِ ﷺ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَرَاجِعَ: بِصَاثِرِ الدَّرَجَاتِ،

ص ٥٣٤، ح ١. الوالي ج ٢٤، ص ٣٤، ح ٢٣٦١٤؛ الْوَسَائِلُ ج ١٩، ص ٣١٤، ح ٢٤٦٧٩.

وَصِيَّتَهُ، فَإِنْ^١ أَوْصَى إِلَيْهِ وَهُوَ بِالْبَلَدِ^٢، فَهُوَ بِالْجَبَارِ: إِنْ شَاءَ قَبْلَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْبَلْ^{٣، ٤}.

١٣١٠٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ قُصَيْلٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ^٥ يَوْصَى إِلَيْهِ، فَقَالَ^٦: «إِذَا بُعِثَ بِهَا إِلَيْهِ^٧ مِنْ بَلَدٍ، فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهَا، وَإِنْ كَانَ فِي مَضْرٍ يَوْجَدُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَذَلِكَ^٨ إِلَيْهِ»^٩.

١٣١٠٥ / ٣. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ^{١٠}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

١. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ج» والفقهاء: «وإن».

٢. في «بع، جت»: «وفي البلد».

٣. في «مرآة العقول» ج ٢٣، ص ١٢: «المشهور بين الأصحاب أن اللوموصى إليه أن يرذ الوصية مادام الوصي حياً بشرط أن يبلغه الرذ، ولو مات قبل الرذ أو بعده ولم يبلغه لم يكن للرذ أثر وكانت الوصية لازمة للوصي. وذهب العلامة في التحرير والمختلف إلى جواز الرجوع مالم يقبل عملاً بالأصل، ومستند المشهور الأخبار التي نقلها المصنف».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٥، ح ٨١٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٤٤٥، معلقاً عن حماد بن عيسى، عن رباعي بن عبدالله. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٨١، ح ٢٣٨٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣١٩، ذيل ح ٢٤٦٨٨.

٥. في «ل، بع» وحاشية «ج»: «الرجل».

٦. في «ق، ك، ل، م، بن، جد» والتهذيب والفقيه: «قال».

٧. في «ك»: «إليه».

٨. في «بع»: «أن يرذها» بدل «رذها».

٩. في «ل، م، بع، بن، جت، جد» والفقيه: «فذلك».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٥، ح ٨١٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٤٤٦، معلقاً عن رباعي، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبدالله عليه السلام. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٩، ذيل ح ٦٥٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٨١، ح ٢٣٨٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٠، ح ٢٤٦٨٩.

١١. هكذا في «ق، ك، ل، م، بن، جت، جد» والوسائل وهامش المطبوع. وفي «بع» والمطبوع: «محمد بن عبد الجبار».

وما أنبأته هو الظاهر؛ فإننا لم نجد رواية محمد بن عبد الجبار - لا بعنوانه هذا ولا بعنوان محمد بن أبي الصهبان

سَيَفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ إِلَى أَخِيهِ وَهُوَ غَائِبٌ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ^١ وَصِيَّتَهُ^٢، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ شَهِيداً، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا، طَلَبَ غَيْرَهُ^٣».

١٣١٠٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنِ الْقُضَيْلِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ فِي الرَّجُلِ يُوصِي إِلَيْهِ قَالَ: «إِذَا بَعِثَ بِهَا^٤ مِنْ بَلَدٍ إِلَيْهِ^٥، فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهَا^٦».

١٣١٠٧ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُوصِي إِلَى رَجُلٍ^٧ بِوَصِيَّتِهِ^٨، فَيَكْزُرُهُ^٩ أَنْ يَقْبَلَهَا،

«- عن علي بن الحكم، في موضع. وقد تكررت رواية عبد الله بن محمد [بن عيسى] عن علي بن الحكم في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٩٤-٤٩٦».

١. في «ل» والفتحة: - «عليه».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٦، ح ٨١٦، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٥٤٤٩، معلقاً عن علي بن الحكم. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٢، ح ٢٣٦٩١: الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٠، ح ٢٤٦٩٠.

٤. في «ل»: + «إليه».

٦. في «ك، ل، ن، بن، جت» والوسائل والتهذيب: - «إليه».

٧. في «ل، بن» وردت هذه الرواية بعد الحديثين الآتين.

وقال العلامة: «قال الصدوق: إذا دعا الرجل ابنه إلى قبول وصيته فليس له أن يأبى، وإذا أوصى رجل إلى رجل فليس له إن كان حيث لا يجد غيره، وإذا أوصى رجل إلى رجل وهو غائب عنه فليس له أن يمنع من قبول الوصية... والظاهر أن المراد بذلك شدة الاستحباب إلا في الغائب إذا لم يبلغ الموصي الرد، فإن فيه ما تقدم، على أن امتناع الولد نوع عقوق، ومن لا يوجد غيره يتعين عليه، ولأنه فرض كفاية. وبالجمله فأصحابنا لم ينصوا على ذلك، ولا بأس بقوله رحمه الله». مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٤٠٥-٤٠٦.

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٦، ح ٨١٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٢، ح ٢٣٦٩٢: الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢١، ح ٢٤٦٩٢.

٩. في «ك، ل، بن، جت» والفقيه والتهذيب: «الرجل».

١٠. في التهذيب: «فأبى».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْذُلُهُ^١ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ^٢».

١٣١٠٨ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرَّيَّانِ، قَالَ:
كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ﷺ: رَجُلٌ دَعَاهُ وَالِدُهُ إِلَى قَبُولِ وَصِيَّتِهِ: هَلْ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ
مِنْ قَبُولِ وَصِيَّتِهِ؟
فَوَقَّعَ ﷺ: «لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ»^٣.

٤ - بَابُ أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ أَحَقُّ بِمَالِهِ مَا دَامَ حَيًّا

١٣١٠٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٤ السَّابَّاطِيِّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى:
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَاحِبُ الْمَالِ أَحَقُّ بِمَالِهِ مَا دَامَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ
الرُّوحِ، يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ»^٥.

١. في «ق»: «لا تخذله».

٢. في الوافي: «آخر الخبر يدلُّ على أَنَّ الوصيَّ شاهد في البلد، فينبغي أن يحمل على استحباب القبول».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٦، ح ٨١٨، معلقاً عن عليِّ بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٥٤٤٨، معلقاً عن
محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٣، ح ٢٣٦٩٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢١، ذيل ح ٢٤٦٩١.

٤. في المرأة: «ظاهرة الاختصاص بالولد كما فهمه الصدوق».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٤٤٧؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٠٦، ح ٨١٩، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٤،
ص ٨٣، ح ٢٣٦٩٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٢، ح ٢٤٦٩٤.

٦. في «ل»، م، بن، جده وحاشية «بح»: «به». ٧. في الوسائل: «أبي الحسين».

٨. في «ل» معلق، ج ٢٣، ص ١٤: «المشهور بين الأصحاب أَنَّ ما علَّق بالموت، سواء كان في المرض أم لا هو
من الثلث، بل ربما نقل عليه الإجماع، ونسب إلى عليِّ بن بابويه القول بكونها من الأصل مطلقاً، وأما منجزات
المرضى فقد اختلف فيه، والمشهور كون ما فيه المحاباة من الثلث، واختلف في المرض فقيل: المرض
المخوف وإن برأ، والمشهور بين المتأخرين المرض الذي اتَّفَق فيه الموت وإن لم يكن مخوفاً، واستدلَّ بهذا
الخبر على كونها من الأصل».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٦، ح ٧٤٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٥٤٦٥،

١٣١١٠ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٢ عَمَرُ بْنُ شَدَّادٍ الْأَزْدِيِّ وَالسَّرِيِّ جَمِيعاً، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِمَالِهِ مَا دَامَ فِيهِ الرُّوحُ»، إِنَّ^٤ أَوْصَى بِهِ كُلُّهُ، فَهُوَ جَائِزٌ لَهُ^٥.

١٣١١١ / ٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي السَّمَّالِ الْأَسَدِيِّ^٦، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «الْمَيِّتُ أَوْلَى بِمَالِهِ مَا دَامَ فِيهِ الرُّوحُ»^٨.

مع معلقاً عن ثعلبة بن ميمون. وفيه، ص ٢٠٢، ح ٥٤٦٨، بسنده عن ثعلبة، عن أبي الحسن عمرو بن شداد الأزدي، عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله^٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٦٣، ح ٢٣٦٥٩: الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٧، ح ٢٤٦٣٨.

١. علي بن الحسن الراوي عن علي بن أسباط، هو علي بن الحسن بن علي بن فضال. وتقدم غير مرة أن أحمد بن محمد الراوي عن علي بن الحسن هذا، هو أحمد بن محمد بن محمد العاصمي الكوفي من مشايخ المصنف^{١٠}. فعليه، ليس في السند تعليق كما يؤهم ذلك في يادي الرأي. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٤٨، ح ٥٦٢-٥٦٣ و ص ٥٦٩-٥٧٠.

٢. في «ل» والوسائل: «أبي الحسين».

٣. في «ك»: «إذا».

٤. في الوسائل: «وله». وحمله الشيخ في التهذيبين تارة على وهم الراوي، وأخرى على فقد الوارث، وثالثة بما إذا كان بمشهد من الورثة وأجازوه.

٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٧، ح ٧٥٣، معلقاً عن أحمد بن محمد: الاستبصار، ج ٤، ص ١٢١، ح ٤٥٩، معلقاً عن أحمد بن محمد... عن أبي الحسن عمرو بن شداد الأزدي. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ٥٤٦٨، معلقاً عن علي بن أسباط، عن ثعلبة، عن أبي الحسن عمرو بن شداد الأزدي، عن عمار بن موسى. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٠، ح ٢٣٦٦٨: الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٨، ح ٢٤٦٣٩.

٦. في الوسائل: «إبراهيم بن أبي سَمَك» بدل «إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السَّمَّال الأسدي»، وهو سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٢١، الرقم ٣٠: الفهرست للطوسي، ص ٢٣، الرقم ٢٤. و لاحظ أيضاً: رجال النجاشي، ص ١٥٨، الرقم ٤١٨.

٧. في «ل»، م، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «ما دامت».

٨. في المرأة: «يدلّ أيضاً أنه من الأصل، وربما يحمل على الوصية فيما إذا لم يكن له وارث».

١٣١١٢ / ٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:

أَوْصَى أَخُو رُومِيٍّ بْنِ عَمَرَ أَنَّ جَمِيعَ مَالِهِ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ عَمْرُو: فَأَخْبَرَنِي

رُومِيٌّ أَنَّهُ وَضَعَ الْوَصِيَّةَ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: هَذَا مَا^٢ أَوْصَى لَكَ بِهِ^٣ أَخِي،

وَجَعَلْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ لِي: «قِفْ»^٤، وَيَقُولُ^٥: «أَحْمِلْ كَذَا، وَوَهَبْتُ لَكَ كَذَا» حَتَّى أَتَيْتُ^٦ ٨/٧

عَلَى الْوَصِيَّةِ، فَتَنْظَرْتُ، فَإِذَا إِنَّمَا أَخَذَ الثَّلَثَ.

قَالَ: فَقُلْتُ^٧ لَهُ: أَمَرْتَنِي أَنْ أَحْمِلَ إِلَيْكَ الثَّلَثَ^٨، وَوَهَبْتُ لِي^٩ الثَّلَثَيْنِ؟

فَقَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ^{١٠}: أَيْبَعُهُ وَأَحْمِلُهُ^{١١} إِلَيْكَ؟

قَالَ: «لَا عَلَى الْمَنَسُورِ عَلَيْكَ^{١٢} لَا تَبِعْ شَيْئاً^{١٣}».

• وقال الشهيد: «جوز الشيخ الوصية بجميع المال ممن لا وارث له، وهو فتوى الصدوق وابن الجنيذ؛ لرواية السكوني، ومنع الشيخ في الخلاف من الزيادة على الثلث مطلقاً». الدروس، ج ٢، ص ٣٠٥.

٩. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٧، ح ٧٥٢، معلقاً عن أحمد بن محمد... عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السَّمَال الأزدِي. الوافي، ج ٢٤، ص ٦٦، ح ٢٣٦٦٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٧، ح ٢٤٦٣٧.

١. في «ق، ك، م، ي، ف»: «عمر». والظاهر أن ابن سعيد هذا، هو عمرو بن سعيد الذي روى عنه أحمد بن الحسن [ابن علي بن فضال] في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٢٩ - ٤٣٩.

٢. في «ق»: «- وما».

٣. في «ق، ك، ل، م، ن، ي، ف، بن، جد»، والتهذيب والاستبصار: «- وبه».

٤. في «بف»: «+ وقف».

٥. في «ك»: «وتقول». وفي «ن»: «+ ولي».

٦. في «م، بن، جد»: «قلت».

٧. في «ل، م، بن، جد»: «الثلث إليك».

٨. في «بج» والاستبصار: «إلي».

٩. في «ل، م، بن، جد»: «قلت».

١٠. في «ج»: «أو أحمله».

١١. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ن، جت»: «منك». وفي «ك»: «- عليك». وفي التهذيب والاستبصار: «منك من غلتك بدل عليك».

١٢. في المرأة: «ولا دالة لهذا الخبر على أنه عليه السلام إنما أخذ الثلث؛ لأنه لا يستحق الزائد، بل يمكن أن يكون هذا على

٥ / ١٣١١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ^٢، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْوَلَدُ، أَيْسَعُهُ^٣ أَنْ يَجْعَلَ مَالَهُ لِقَرَابَتِهِ؟
قَالَ: «هُوَ مَالُهُ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ» إِلَى^٥ أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ^٦.

٦ / ١٣١١٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً^٨، عَنْ صَفْوَانَ،
عَنْ مُرَازِمٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُعْطِي الشَّيْءَ مِنْ مَالِهِ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ^٩: «إِذَا^{١٠}

وجه التبرع، كما أنَّ نبيه عليه السلام عن البيع آخرأ كذلك، ولا يمكن الاستدلال بلفظ الهبة على خلافه؛ إذ يمكن أن يكون لكون الأخ وارثاً، وقد كان نفذ الوصية، كما هو الظاهر.

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٨، ح ٧٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٤٦٩، معلقاً عن علي بن الحسن بن فضال.
الوافي، ج ٤، ص ٤٩، ح ٢٣٦٤٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧٩، ذيل ح ٢٤٥٩٢.

١. في «ق»: - وغيره.

٢. يأتي الخبر - من دون نقيصة ولا زيادة - في الحديث الثامن من الباب، كما يأتي مع زيادة في الحديث العاشر من الباب عن يحيى بن المبارك، عن عبدالله بن جبلة، عن سماعة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له والظاهر أنَّ الأخبار الثلاثة قطعات من خبر واحد. فعليه، من المحتمل قوياً سقوط عبارة «عن أبي بصير» بعد «عن سماعة» من سندنا هذا.

ثم إنَّه لا يخفى أنَّ احتمال السقط بدليل جواز النظر من «أبي» في «أبي بصير» إلى «أبي» في «أبي عبدالله» أقوى من زيادة «عن أبي بصير» في السندين الآتين، وأقوى من نقل سماعة مباشرة عن أبي عبدالله عليه السلام.

٣. في «ق»: «يسعه» من دون همزة الاستفهام. ٤. في الوسائل: «ما شاء به» بدل «به ما شاء».

٥. في «بح»: «إلا».

٦. في المرأة: «يمكن أن يكون المراد بإتيان الموت ما يشمل حضور مقدماته، فيشمل مرض الموت أيضاً».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٦، ح ٧٤٩، معلقاً عن محمد بن أحمد الوافي، ج ٢٤، ص ٦٤، ح ٢٣٦٦٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٦، ح ٢٤٦٣٥.

٨. في «بن» والوسائل: - «جميعاً».

٩. في «م»، بن، جد، والوسائل، ح ٢٤٥٧٣ والفقيه: «قال».

١٠. في «ل»، بن، جد، «إذ». وفي الوسائل، ح ٢٤٥٧٣: «إن».

أَبَانَ فِيهِ^١ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ أَوْصَى بِهِ فَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِ^٢.

٧ / ١٣١١٥ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

مِرَازِمٍ، عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٣: الْمَيِّتُ أَحَقُّ بِمَالِهِ مَا دَامَ فِيهِ الرُّوحُ يُبَيِّنُ بِهِ؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٤، فَإِنْ أَوْصَى بِهِ^٥، فَإِنْ تَعَدَّى^٦ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الثَّلَاثُ^٧.

٨ / ١٣١١٦ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ^٨، عَنْ

١. في «ق» ن، بح، بن، جت، جد، والوسائل والفقيه: «به». وفي الوافي: «إذا أبان فيه، أي عزله عن ماله وسلمه إلى المعطى له في مرضه ولم يعلّق إعطاءه على الموت».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٥٤٣٠، معلقاً عن صفوان، عن مرّازم، عن بعض أصحابنا، من دون الإسناد إلى أبي عبد الله عليه السلام؛ وفيه، ص ٢٠٢، ص ٥٤٦٧، معلقاً عن صفوان، عن مرّازم، وفيه هكذا: «عن مرّازم في الرجل يعطي الشيء...». التهذيب، ج ٩، ص ١٩٠، ح ٨٦٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢١، ح ٤٦١، بسندهما عن مرّازم، عن عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «فهو جائز» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٦٦، ح ٢٣٦٦٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧٣، ح ٢٤٥٧٣؛ وص ٢٩٨، ح ٢٤٦٤٠.

٣. في «م» وحاشية «ك» ن: «+قلت له». وفي «بن» والوسائل: «+قلت».

٤. في «ك» ن: «قال: نعم».

٥. في «ق» ن، بح، بف، جت، والتهذيب والاستبصار: «قال: نعم فإن أوصى به». وفي الفقيه: «نعم فإن أوصى به».

٦. في «ل» م، بن، جد، وحاشية «ن» والوسائل: «- فإن تعدّى». وفي حاشية «جت» والتهذيب والاستبصار: «فإن قال يعدي» بدل «فإن تعدّى».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٨، ح ٧٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٢، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٤٢٦، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٤، ص ٦٧، ح ٢٣٦٦٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٩، ح ٢٤٦٤١.

٨. هكذا في الطبعة الحجرية والوافي. وفي «ق» ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل والمطبوع: «عبد الله بن المبارك».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد روى يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة في غير واحد من الأسناد. ولم نجد رواية عبد الله بن المبارك - على فرض وجوده خارجاً - عن ابن جبلة في غير سند هذا الخبر والحديث العاشر

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ لَهُ الْوَلَدُ، أَيَسَعُهُ أَنْ يَجْعَلَ مَالَهُ

لِقَرَابَتِهِ؟

فَقَالَ: «هُوَ مَالُهُ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ».^٢

١٣١١٧ / ٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الْمَحَامِلِ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْإِنْسَانُ أَحَقُّ بِمَالِهِ مَا دَامَتْ الرُّوحُ فِي بَدَنِهِ».^٦

١٣١١٨ / ١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ^٧، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الرَّجُلُ لَهُ الْوَلَدُ، أَيَسَعُهُ أَنْ يَجْعَلَ مَالَهُ

من الباب، وهو نفس هذا الخبر مع زيادة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٥٣-٢٥٤.

ويؤكد ذلك ما تقدّم في الحديث الخامس من الباب من رواية يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، نفس الخبر.

١. في «ق» والفقيه والتهذيب: «يسعه» من دون همزة الاستفهام.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٧، ح ٧٥٠، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ٥٤٦٦، معلقاً عن

عبد الله بن جبلة. الوافي، ج ٢٤، ص ٦٤، ح ٢٣٦٦١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧٣، ح ٢٤٥٧٥.

٣. في «ل، بن، والوسائل: «أبي المحامد». وفي «بح»: «ابن المحامل» وفي حاشيتها: «ابن المحامد».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «مادام».

٥. قال الشهيد الثاني بعد نقله لهذه الرواية: «فإنّا نقول بموجبها وإنّ للإنسان أن يوصي بجميع المال مادام حيّاً،

وهو لا ينافي توقّف نفوذها بعد موته على إجازة الوارث. وهذا أولى من حمل الشيخ لها على من لا وارث له؛ لأنّا نمنع من الحكم فيه أيضاً؛ لأنّ وارثه العام داخل في عموم ما دلّ على توقّف الزائد على إجازته». المسالك،

ج ٦، ص ١٤٧.

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٧، ح ٧٥١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن سعيد، عن أبي شعيب

المحاملي. الوافي، ج ٢٤، ص ٦٦، ح ٢٣٦٦٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٩، ح ٢٤٦٤٢.

٧. هكذا في الطبعة الحجرية والوافي. وفي «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والمطبوع والوسائل:

«عبد الله بن المبارك». وما أثبتناه هو الظاهر، كما تقدّم في ذيل الحديث الثامن من الباب.

٨. في «ق، بح» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «يسعه» بدون همزة الاستفهام.

لِقَرَابَتِهِ؟

فَقَالَ: «هُوَ مَالُهُ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ؛ إِنَّ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَفْعَلَ ٩/٧
بِمَالِهِ مَا شَاءَ مَا دَامَ حَيًّا، إِنْ شَاءَ وَهَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَهُ
الْمَوْتُ، فَإِنْ أَوْصَى بِهِ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الثُّلُثُ، إِلَّا أَنْ الْفَضْلَ فِي أَنْ لَا يُضَيِّعَ مَنْ يَعُولُهُ، وَلَا
يُضِرَّ بَوَرَثَتِهِ»^٢.

١١ / ١٣١١٩. وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أُغْتَقَ مَمَالِيكَ لَهُ، لَمْ يَكُنْ
لَهُ غَيْرُهُمْ، فَعَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «تَرَكَ صَبِيئَةً صَغَارًا يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^٣.

٥- بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ

١٣١٢٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. فِي «كَ»: «لُورَثُهُ». وَفِي الْوَاقِي: «يَعْنِي إِنَّمَا الْفَضْلُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمِيرَاثِ الَّتِي هِيَ مِظَانُ الْفَضْلِ مِنَ الْهَبَةِ
وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ إِذَا لَمْ تَتَضَمَّنْ ضِيَاعَ الْعِيَالِ وَضُرَارَ الْوَرَثَةِ، فَإِذَا تَضَمَّنَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَا فَضْلَ فِيهِ،
بَلْ هُوَ حَرَامٌ كَمَا مَرَّ، وَجَازٌ لِلْوَصِيِّ رَدُّهُ إِلَى الْحَقِّ».

٢. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ١٨٨، ح ٧٥٥؛ وَالْإِسْتَبْرَارُ، ج ٤، ص ١٢١، ح ٤٦٢، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْوَاقِي،
ج ٢٤، ص ٦٥، ح ٢٣٦٦٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٩، ص ٢٩٧، ح ٢٤٦٣٦؛ وَفِيهِ، ص ٢٧٣، ح ٢٤٥٧٥، مَلْخُصًّا.

٣. فِي «ق»، «ك»، «م»، «ن»، بَيْعٌ، بَيْعٌ، جَدٌّ، «عَنْ».

٤. فِي «ل»، «م»، بَيْعٌ، بَيْعٌ، جَدٌّ، وَحَاشِيَةُ «ن» وَالْوَسَائِلُ: «مَمَالِيكُهُ».

٥. فِي «ل»، «م»، جَدٌّ: «فَقَالَ».

٦. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «اسْتَكْفٌ وَتَكْفَفٌ بِمَعْنَى، وَهُوَ أَنْ يَمْدَكَفَهُ يَسْأَلُ النَّاسَ. يُقَالُ: فَلَانٌ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ».

الصَّحاحُ، ج ٤، ص ١٤٢٣ (كُفِّفَ).

٧. رَاجِعٌ: الْكَافِي، كِتَابُ الْمَعِيشَةِ، بَابُ دُخُولِ الصَّرْفِيَّةِ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، ...، ضَمَّنَ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ ٨٣٥٢؛
وَالْفَقِيهَ، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٤٢٧؛ وَقُرْبُ الْإِسْنَادِ، ص ٦٣، ح ٢٠٠؛ وَعِلَلُ الشَّرَائِعِ، ص ٥٦٦، ح ٢. الْوَاقِي،
ج ٢٤، ص ٦٥، ح ٢٣٦٦٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٩، ص ٢٩٩، ح ٢٤٦٤٣.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ ؟ فَقَالَ : «تَجُوزُ»^٢.

١٣١٢١ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ مَخْثُوبٍ ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الْمَيِّتِ : يُوصِي لِلْوَارِثِ بِشَيْءٍ ؟
قَالَ : «نَعَمْ»^١ أَوْ قَالَ : «جَائِزٌ لَهُ»^٢.

١٣١٢٢ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ الْعَلَاءِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

١ . في «ل ، م ، بن ، جد» والوسائل وحاشية «ن ، جت» : «عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته» بدل «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٢ . في «ل ، ن ، بن ، جت» : «يجوز» . وقال الشهيد الثاني - ما مضمونه - : «اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى جَوَازِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ ، كَمَا تَجُوزُ لغيره من الأقارب والأجانب ، وأخبارهم الصحيحة به واردة ، وفي الآية الكريمة «كُتِبَ عَلَيْكُمُ» إلى آخره ما يدل على الأمر فضلاً عن جوازه ؛ لأنَّ معنى «كتب» : فرض ، وهو هنا بمعنى الحث والترغيب دون الفرض . وذهب أكثر الجمهور إلى عدم جوازها للوارث ، كما رووا عن النبي صلى الله عليه وآله ، أنه قال : «لا وصية للوارث» . واختلفوا في تنزيل الآية ، فمنهم من جعلها منسوخة بآية الميراث ، ومنهم من حمل الوالدين على الكافرين وباقي الأقارب على غير الوارث ، ومنهم من جعلها منسوخة بما يتعلق بالوالدين خاصة» . المسالك ، ج ٦ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

٣ . التهذيب ، ج ٩ ، ص ١٩٩ ، ح ٧٩٤ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ١٢٧ ، ح ٤٧٧ ، بسندهما عن ابن أبي عمير ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ١٠٥ ، ح ٢٣٧٢٥ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٢٨٧ ، ح ٢٤٦٠٨ .
٤ . في «بن» : - «جميعاً» .

٥ . في «ل ، م ، بن ، جد» وحاشية «جت» والوسائل : «عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته» بدل «قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام» .

٦ . في الاستبصار : «للبن» .

٧ . في «ق ، بف» : - «قال : نعم أو» .

٨ . في التهذيب والاستبصار : «قال : جائز» بدل «قال : نعم أو قال : جائز له» .

٩ . التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٠٠ ، ح ٧٩٨ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ١٢٧ ، ح ٤٧٨ ، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي ، ج ٢٤ ، ص ١٠٥ ، ح ٢٣٧٢٦ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٢٨٧ ، ح ٢٤٦٠٦ .

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : «الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ لَا بِأَسْ بِهَا»^١.

● الْقَضْلُ بْنُ شاذَانَ^٢ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ أَبِي ١٠/٧ جَعْفَرٍ عليه السلام نَحْوَهُ^٣.

١٣١٢٣ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ ؟ فَقَالَ^٤ : «تَجُوزُ»^٥.

١٣١٢٤ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ^٦ ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ ؟

فَقَالَ : «تَجُوزُ»^٧ ، قَالَ^٨ : ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : «إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْآلِ وَالْأَقْرَبِينَ»^٩ .^{١٠}

١ . الوافي، ج ٢٤، ص ١٠٥، ح ٢٣٧٢٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٨، ح ٢٤٦٠٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٨، ح ٢٤٦٠٩.

٢ . السند معلق. ويروي عن الفضل بن شاذان، محمد بن إسماعيل.

٣ . الوافي، ج ٢٤، ص ١٠٥، ح ٢٣٧٢٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٨، ح ٢٤٦٠٩.

٤ . في حاشية «بف» : «أبا جعفر».

٥ . في «ق، ن، بف» : «قال».

٦ . التهذيب، ج ٩، ص ١٩٩، ح ٧٩١ و ٧٩٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٦، ح ٤٧٦، بسند آخر عن عبد الله بن بكير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٠٦، ح ٢٣٧٢٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٨، ح ٢٤٦١٠.

٧ . في «ق، بف» : «بن أبي نصر».

٨ . في «ق، ن، بف، جت» : «يجوز».

٩ . في «بن، جد» : «الفقيه» - «قال».

١٠ . البقرة (٢) : ١٨٠. وفي الوافي : «قد مضى تأويل لهذه الآية بنحو آخر في باب صلة الإمام والذرية من كتاب الزكاة، والعامة يزعمون أنها منسوخة بآية الميراث، ويمنعون من الوصية للوارث».

١١ . التهذيب، ج ٩، ص ١٩٩، ح ٧٩٣، بسنده عن أحمد بن محمد، عن ابن بكير. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٤.

١٣١٢٥ / ٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَتِيبٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ: يُفَضِّلُ بَعْضَ وَلَدِهِ عَلَى بَعْضٍ؟
قَالَ^١: «نَعَمْ وَتِسَاءَةٌ»^٢.

٦- بَابُ مَا لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُوصِيَ بِهِ^٣ بَعْدَ مَوْتِهِ وَمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ

١٣١٢٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ الْبِرَاءُ بْنُ مَعْرُورٍ الْأَنْصَارِيُّ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِمَكَّةَ، وَأَنَّهُ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِمَكَّةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالْمُسْلِمُونَ يَصْلُونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَوْصَى^٤ الْبِرَاءُ إِذَا ذُوِّنَ أَنْ يُجْعَلَ وَجْهَهُ إِلَى تَلْقَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله

١. ح ٥٤٤٢، معلقاً عن ابن بكير. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٦، ح ١٦٤، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ٢٤، ص ١٠٦، ح ٢٣٧٣١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٧، ح ٢٤٦٠٧.

١. في «ل، م، بن» والوسائل: «فقال».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٤٤٤، معلقاً عن عبدالله بن محمد الحجال، عن ثعلبة بن ميمون. وفي قرب الإسناد، ص ٢٨٦، ح ١٢٢٩؛ وسائل علي بن جعفر، ص ١٢٨، بسند آخر عن موسى بن جعفر عليه السلام. وفي الكافي، كتاب العقيدة، باب تفضيل الولد بعضهم على بعض، صدر ح ١٠٦٢٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٤، صدر ح ٣٩٢، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، وفي كل المصادر - إلا الفقيه - مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٩، ص ١٩٩، ح ٧٩٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٤٨٢. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩٥، ح ٢٣٥٠٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٤، ح ٢٤٥١١؛ وص ٢٨٨، ح ٢٤٦١١.

٣. في «ك» - «به».

٤. في «بح، بف، جت» والكافي، ح ٤٧٥٥ والتهذيب والفقيه: - «بمكة».

٥. في «ق»: «أنه حضره الموت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله بدل «أصحابه». وفي «بف»: - «أصحابه». وفي الكافي، ح ٤٧٥٥ والتهذيب والفقيه: - «وأصحابه».

٦. في «ق، ك، ل، م، بح، بن، جت، جد» والكافي، ح ٤٧٥٥ والفقيه والتهذيب: «فأوصى».

إِلَى الْقَبْلَةِ، وَأَوْصَى بِثَلَاثٍ مَالِهِ، فَجَرَتْ بِهِ السَّنَةُ^٢.

١٣١٢٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ:

كَتَبَ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَنَّ دَرَّةَ بِنْتَ مُقَاتِلٍ تُوَفِّيَتْ، وَتَرَكَتْ ضَيْعَةً أَشْقَاصًا^٣ فِي مَوَاضِعَ، وَأَوْصَتْ^٤ لِسَيِّدِهَا^٥ مِنْ أَشْقَاصِهَا^٦ بِمَا يَبْلُغُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ وَتَحْنَ أَوْصِيَاؤَهَا، وَأَخْبَنَّا أَنْ نَنْهِيَ^٨ إِلَى سَيِّدِنَا، فَإِنْ هُوَ أَمَرَ^٩ بِإِمَاضَاءِ^{١٠} الْوَصِيَّةِ عَلَى وَجْهِهَا أَمْضَيْنَاهَا، وَإِنْ أَمَرَ^{١١} بِغَيْرِ ذَلِكَ انْتَهَيْنَا إِلَى أَمْرِهِ فِي جَمِيعِ مَا يَأْمُرُ بِهِ^{١٢} إِنْ شَاءَ ١١/٧
اللَّهُ.

١. في الوافي: «إلى القبلة، أي إلى الكعبة التي هي قبة اليوم». «فجرت به السنة» أي بتوجيه الميت إلى الكعبة، وأن لا يزداد على الثلث في الوصية.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٢، ح ٧٧١؛ معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٤٢٨، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. وفي الكافي، كتاب الجنائز، باب النوادر، ح ٤٧٥٥؛ وعلل الشرائع، ص ٣٠١، ح ١، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. وفيه، ص ٥٦٦، ح ١، بسنده عن معاوية بن عمار، وفيه قطعة منه، مع اختلاف يسير. الخصال، ص ١٩٢، باب الثلاثة، ذيل ح ٢٦٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٧، ح ٢٣٦١٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧١، ذيل ح ٢٤٥٧٠.

٣. في «بف»: «أسفاطاً». والشقص: القطعة من الأرض، والطائفة من الشيء. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤٣ (شقص).

٤. في «م»: «فأوصت». وفي «بف»: «أوصت» بدون الواو.

٥. في «بن» وحاشية «جت» والفقيه: «لسيدنا». وفي الوافي: «الظاهر أن السيد كتابة عن الإمام عليه السلام».

٦. في «ق» ك، ل، م، بن، جد، وحاشية «بع» والوسائل والفقيه والتهذيب: «في».

٧. في «بف»: «أسفاطها».

٨. في «ل، م، بن»: «إنهاء» بدل «أن ننهي». وفي «بف»: «أن ينهي». وفي «ق» ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، والتهذيب: «+ وذلك». وفي الوسائل والفقيه: «إنهاء ذلك» بدل «أن ننهي».

٩. في «ل، م، بن»، والوسائل والفقيه: «أمرنا» بدل «هو أمر».

١٠. في «ك»: «بإبصار».

١١. في «ل، م، بن، جد»، والوسائل والفقيه: «أمرنا».

١٢. في «ن»: «يأمره» بدل «يأمر به».

قَالَ: فَكَتَبَ ﷺ بِخَطِّهِ: «لَيْسَ يَجِبُ لَهَا مِنْ^١ تَرْكِهَا^٢ إِلَّا الثَّلَاثُ، وَإِنْ تَفَضَّلْتُمْ وَكُنْتُمْ^٣ الْوَرَثَةَ، كَانَ جَائِزاً لَكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^٤.

١٣١٢٨ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^٥، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ^٦، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ مَا لَهُ مِنْ مَالِهِ؟
فَقَالَ: «لَهُ^٧ ثَلَاثُ مَالِهِ، وَلِلْمَرْأَةِ أَيْضاً»^٨.

١٣١٢٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِتْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

١. في «ق» ل، م، بن، جت، جد، وحاشية «بف» والوسائل والفقهاء والتهذيب: «في».

٢. في «بع»: «تركها».

٣. في «ق»: «وكنتم».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٥٤٢٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن إسحاق؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٩٢، ح ٧٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٤، ص ٥٢، ح ٢٣٦٤٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧٥، ح ٢٤٥٨٠.

٥. في الوسائل، ج ١٩: - «عن الحسين بن سعيد». هذا، والظاهر أن القول بوقوع السهو في هذا الموضع من الوسائل - بعد ثبوت هذه العبارة في الوسائل، ج ١٨ - أولى من جعله حاكياً عن نسخة.

٦. في الوسائل، ج ١٩: «يعقوب بن شعيب». وورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥٤٢٢، عن حماد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ. وقد روى شعيب [بن يعقوب العرقوفي] عن أبي بصير عن أبي عبد الله ﷺ في كثير من الأسناد. فمن المحتمل سقوط «عن أبي بصير» من سندنا هذا. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٣٢١-٣٢٢.

٧. في «ل»، جت، والوسائل، ج ١٨: - «له».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٩١، ح ٧٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٩، ح ٤٥٢، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥٤٢٢، معلقاً عن حماد بن عيسى، عن شعيب بن يعقوب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨، ح ٢٣٦١٧؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤١٢، ح ٢٣٩٥١؛ وج ١٩، ص ٢٧٢، ذيل ح ٢٤٥٧١.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَقُولُ: لِأَنْ أُوصِيَ بِخُمْسٍ مَالِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُوصِيَ بِالرُّبْعِ، وَلِأَنْ أُوصِيَ بِالرُّبْعِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُوصِيَ بِالثُّلُثِ، وَمَنْ أُوصِيَ بِالثُّلُثِ فَلَمْ يَتْرُكْ^١، فَقَدْ^٢ بَالَعَ^٣»
 قَالَ: «وَقَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَوَفَّى، وَأُوصِيَ بِمَالِهِ كُلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ، فَقَالَ: إِنَّ الْوَصِيَّةَ تُرَدُّ إِلَى الْمَعْرُوفِ غَيْرِ الْمُنْكَرِ، فَمَنْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَأَتَى فِي وَصِيَّتِهِ الْمُنْكَرَ^٤ وَالْخَيْفَ^٥، فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَى الْمَعْرُوفِ، وَيَتْرُكُ^٦ لِأَهْلِ الْمِيرَاثِ مِيرَاثَهُمْ».
 وَقَالَ: «مَنْ^٧ أُوصِيَ بِثُلُثِ مَالِهِ، فَلَمْ يَتْرُكْ وَقَدْ بَلَغَ الْمَدَى^٨، ثُمَّ قَالَ: «لِأَنْ أُوصِيَ بِخُمْسٍ مَالِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُوصِيَ بِالرُّبْعِ^٩»^{١٠}.

١. في قرب الإسناد والعلل: + «شيئاً». وقال المطرزي: «قوله: «من أوصى بالثلث فلم يترك شيئاً» بالتخفيف مع «شيئاً» أو بالتشديد من غير ذكر «شيئاً»، وهكذا لفظ علي رضي الله عنه: «من أوصى بالثلث فما أترك، ويقال: أترك: افعل من الترك غير معد إلى مفعول. على أنه قد جاء في الشعر معدي. والمعنى من أوصى بالثلث لم يترك مما أذن له فيه شيئاً. المغرب، ص ٦٠ (ترك).

٢. في «ك، ل، م، بن، جت، جد» التهذيب والاستبصار والوسائل: «وقد».

٣. في الاستبصار: + «الغاية».

٤. في الاستبصار: «عن».

٥. في «بن» والاستبصار: «بالمنكر».

٦. في «ل، ب، ح» وتترك.

٧. في «ل، ب، ح» وتترك.

٨. في «ل، ب، ح» وتترك.

٩. في «ل، ب، ح» وتترك.

١٠. في «ل، ب، ح» وتترك.

١١. قال الشهيد الثاني - بعد نقله لهذا الخبر -: «مقتضى النصوص والفتاوى عدم الفرق بين كون الوصية بذلك لغني وفقر وغيرهما من وجوه القرب، والحكمة فيه النظر إلى الوارث، فإن صلة الرحم والصدقة عليه أفضل من الأجنبي، وترك الوصية لغير الوارث بمنزلة الصدقة بالتركة عليه. وفصل ابن حمزة فقال: إن كان الورثة أغنياء، كانت الوصية بالثلث أولى، وإن كانوا فقراء فبالخمس، وإن كانوا متوسطين فبالربع. وأحسن منه ما فضله العلامة في التذكرة، فقال: لا يبعد عندي التقدير بأنه متى كان المستر لا يفضل عن غنى الورثة لا يستحب الوصية، لأن النبي صلى الله عليه وآله علل المنع من الوصية بقوله: «إن ترك خيراً» لأن ترك ذرئتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة، ولأن إعطاء القريب المحتاج خير من إعطاء الأجنبي، فمتى لم تبلغ الميراث غناهم، كان تركه لهم كطيتهم، فيكون ذلك أفضل من الوصية لغيرهم، فحينئذ يختلف الحال باختلاف الورثة وكثرتهم وقلتهم وغناهم وحاجتهم، ولا يتقدر بقدر من المال». المسالك، ج ٦، ص ١٨٨ - ١٨٩.

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٢، ح ٧٧٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٩، ح ٤٥٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن

١٣١٣٠ / ٥. الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ

حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَوْصَى بِالثَّلَثِ فَقَدْ أَضَرَ بِالْوَرْتَةِ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْخُمْسِ

وَالرُّبْعِ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَثِ، وَمَنْ أَوْصَى بِالثَّلَثِ فَلَمْ يَتْرِكْ»^٢.

١٣١٣١ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ

وَحَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَحَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَوْصَى بِالثَّلَثِ فَقَدْ أَضَرَ بِالْوَرْتَةِ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْخُمْسِ

وَالرُّبْعِ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَثِ، وَمَنْ أَوْصَى بِالثَّلَثِ فَلَمْ يَتْرِكْ»^٣.

١٣١٣٢ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

«أبيه، عن ابن أبي نجران. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥٤٢٣، معلقاً عن عاصم بن حميد، إلى قوله: «فقد بالغ» ومن قوله: «وقال: من أوصى بثلاث ماله» إلى قوله: «بلغ المدي»؛ وفيه، ص ١٨٦، ح ٥٤٢٥، معلقاً عن عاصم بن حميد، من قوله: «وقضى أمير المؤمنين عليه السلام» إلى قوله: «لأهل الميراث ميراثهم». وفي قرب الإسناد، ص ٦٣، ح ٢٠١؛ وعلل الشرائع، ص ٥٦٧، ح ٦، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلى قوله: «من أوصى بثلاث ماله فلم يترك» الوافي، ج ٢٤، ص ٣٩، ح ٢٣٦٢١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٩، ح ٢٤٥٦٦.

١. في الوسائل: «الرَّابِعِ والخمسة» بدل «بالخمس والرَّابِعِ».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٥٤٢٤، معلقاً عن الحسن بن علي الوشاء، عن حماد بن عثمان. التهذيب، ج ٩، ص ١٩١، ح ٧٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٩، ح ٤٥١، بسندهما عن حماد بن عثمان الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠، ح ٢٣٦٢٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٩، ح ٢٤٥٦٧.

٣. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت الوافي والوسائل. وفي «جت» والمطبوع: - «فقد أضَرَ بالورثة» - إلى - ومن أوصى بالثلاث».

٤. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٠، ح ٢٣٦٢٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧٠، ذيل ح ٢٤٥٦٧.

٥. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: - «بن». ولعلَّه سهو وقع حين الطبع.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: مَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ^١، ثُمَّ قُبِلَ خَطَأً، فَإِنَّ^٢ ثُلْثَ دِينِهِ دَاخِلٌ فِي وَصِيَّتِهِ»^٣.

٧- بَابُ

١٢/٧

١٣١٣٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ^٤، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٥ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ وَوَرِثَتَهُ شُهُودًا، فَأَجَازُوا^٦ ذَلِكَ، فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ نَقَضُوا الْوَصِيَّةَ: هَلْ لَهُمْ أَنْ يَزِدُّوا مَا أَقَرُّوا بِهِ؟
قَالَ: «لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، الْوَصِيَّةُ جَائِزَةٌ عَلَيْهِمْ إِذَا أَقَرُّوا بِهَا فِي حَيَاتِهِ»^٧.

١. في «ل»، م، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل والتهذيب: «بثلثه» بدل «بثلث ماله».

٢. في الفقيه والتهذيب: «قال».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٣، ح ٧٧٤؛ و ص ٢٠٧، ح ٨٢١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٣، ح ١١٦٧، بسنده عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الجعفریات، ص ١٢١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٥٥٣٧، مرسلًا عن أبي عبد الله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٥٨، ح ٢٣٦٥٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٥، ح ٢٤٦٠٤.

٤. ورد الخبر في الاستبصار، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٤. معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن حماد، لكن المذكور في بعض النسخ المعتبرة من الاستبصار: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد» وهو الصواب.

٥. في «ق»، ك، ل، بف، والفقيه والتهذيب، ح ٧٧٥ والاستبصار، ح ٤٦٤: «قال».

٦. في «ن»: «وأجازوا».

٧. في المرأة: «أكثر الأصحاب على أن إجازة الوارث مؤثرة متى وقعت بعد الوصية، سواء كان في حال حياة الوصي أو بعد موته، وقال المفيد وابن إدريس: لا تصح الإجازة إلا بعد وفاته؛ لعدم استحقاق الوارث المال قبله، فيلغو. والأول أقوى».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٣، ح ٧٧٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن حماد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٠، ح ٥٤٦١، معلقاً عن حماد بن عيسى. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٩٣، ح ٧٧٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٦، بسند آخر. الوافي، ج ٢٤، ص ٥١، ح ٢٣٦٤٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٤، ذيل ح ٢٤٦٠١.

● أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ
مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ.^١

٨- بَابُ الرَّجُلِ يُوصِي بِوَصِيَّةٍ ثُمَّ يَزِجُ عَنْهَا

١ / ١٣١٣٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ^٢، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ
زُرَّازَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «لِلْمُوصِي أَنْ يَزِجَ فِي وَصِيَّتِهِ إِنْ كَانَ^٣ فِي صَحَّةٍ أَوْ
مَرَضٍ».^٤

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٣، ح ٧٧٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٢، ح ٤٦٥، معلقاً عن أبي عليٍّ الأشعري. وفي
التهذيب، ج ٩، ص ١٩٣، صدر ح ٧٧٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٣، ح ٤٦٧، بسندهما عن منصور بن حازم،
وتمام الرواية: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ وَوَرَّثَهُ شُهُودٌ فَأَجَازَ ذَلِكَ لَهُ؟
قَالَ: جَائِزٌ». الوافي، ج ٢٤، ص ٥١، ح ٢٣٦٤٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٤، ذيل ح ٢٤٦٠١.

٢. ورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٥٤٥٨ عن محمد بن أبي عمير، عن بكير بن أعين، عن عبيد بن
زُرَّازَةَ. وهو سهو؛ فقد مات بكير بن أعين في حياة أبي عبد الله عليه السلام وقد استشهد هو عليه السلام سنة ١٤٨، ولم تثبت
رواية بكير عن عبيد بن زُرَّازَةَ الذي مات أبوه سنة ١٥٠، كما لم تثبت رواية ابن أبي عمير عن رواية هذه الطبقة.
راجع: رجال الطوسي، ص ١٧٠، الرقم ١٩٩٢؛ رجال الكشي، ص ١٦١، الرقم ٢٧٠؛ رجال النجاشي، ص ١٧٥،
الرقم ٤٦٣ وص ٣٢٦، الرقم ٨٨٧.

ثم إن المتنكر في الأسناد رواية [عبد الله] بن بكير عن عبيد بن زُرَّازَةَ. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠،
ص ٤٢٧-٧٢٨؛ وج ٢٢، ص ٣٧٢-٣٧٤. ٣. في «ل»: «وإن».

٤. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٢: «إن كان، أي الوصية، ويحتمل الرجوع أيضاً. ولا خلاف في جواز رجوع
الموصي في وصيته مادام حيّاً».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٩، ح ٧٦٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٥٤٥٨، معلقاً عن
محمد بن أبي عمير، عن بكير بن أعين. وفي الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب المدبر، ذيل
ح ١١١٧٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٥٨، ذيل ح ٩٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠، ذيل ح ١٠٤، بسند آخر عن
ابن بكير، عن زُرَّازَةَ، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب أنَّ المدبر من الثلث، ذيل

١٣١٣٥ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ بَرْزَيْدِ الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لِصَاحِبِ الْوَصِيَّةِ أَنْ يَزْجَعَ فِيهَا وَيُخْذِثَ^٢ فِي وَصِيَّتِهِ مَا دَامَ حَيًّا»^٣.

١٣١٣٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّ الْمُدَبَّرَ مِنَ الثَّلَاثِ، وَأَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْقُضَ وَصِيَّتَهُ، فَيَزِيدَ فِيهَا وَيَنْقُصَ مِنْهَا مَا لَمْ يَمُتْ»^٤.

١٣١٣٧ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٦، ١٣/٧ قَالَ:

١. ١٣١٧٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٢٥، ذيل ح ٨٨٣، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ١٢١، ذيل ح ٣٤٦١، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٣، ح ٢٣٦٧١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٣، ح ٢٤٦٥٣.

١. في «ق، ك، ل، ب، ج» والوسائل: «بن عيسى».

٢. في «بج»: «ويحدث فيها» بدل «فيها ويحدث».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٠، ح ٧٦١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٥٤٥٧، معلقاً عن الحسن بن علي بن فضال. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٣، ح ٢٣٦٧٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٣، ح ٢٤٦٥٤.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٥٤٥٩، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن مسكان. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٠، ح ٧٦٢، معلقاً عن يونس. وفي الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب المدبر، ح ١١١٧٢ وضمن ح ١١١٧٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٥٨ و ٢٥٩، ح ٩٤٠ وضمن ح ٩٤٢؛ وج ٩، ص ٢٢٥، ح ٨٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠، ح ١٠٤ وضمن ح ١٠٢، بسند آخر عن أبي عبدالله من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ١٢١، ح ٣٤٦١، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الوصايا، باب أن المدبر من الثلث، ح ١٣١٧٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٢٥، ح ٨٨٥، الوافي، ج ٢٤، ص ٧٤، ح ٢٣٦٧٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٢، ح ٢٤٦٥١.

٥. في «ق، م، ب»، «بف، وحاشية «ج»»: «عن أبيه». وتقدم غير مرة أن علي بن إبراهيم يروي عن محمد بن عيسى [ابن عبيد] مباشرة، وماورد في بعض الأسناد من توسط أبيه بينه وبين محمد بن عيسى سهو. لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٨٧ و ح ١٢٧١.

٦. في «بج»: «أصحابنا».

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: «لِلرَّجُلِ أَنْ يَغَيِّرَ وَصِيَّتَهُ، فَيُعْتِقَ مَنْ كَانَ أَمَرَ بِمِلْكِهِ، وَيَمْلِكَ مَنْ كَانَ أَمَرَ بِعَتْقِهِ، وَيُعْطِيَ مَنْ كَانَ حَرَمَهُ، وَيَحْرِمَ مَنْ كَانَ أُعْطَاهُ مَا لَمْ يَمُتْ^٢».

٩- بَابُ مَنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ قَمَاتِ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ

الْمُوصِي أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا

١ / ١٣١٣٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى لِأَخَرٍ وَالْمُوصَى لَهُ^٦ غَائِبٌ، فَتَوَفَّي^٧ الَّذِي أَوْصَى لَهُ^٨ قَبْلَ الْمُوصِي، قَالَ: «الْوَصِيَّةُ لِوَارِثِ الَّذِي أَوْصَى لَهُ، قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى لِأَحَدٍ، شَاهِدًا كَانَ أَوْ غَائِبًا^٩، فَتَوَفَّي الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْمُوصِي،

١. في «بف، جت» والتهذيب والفقيه، ح ٥٤٦٠: «من».

٢. في «ق، بف»+: «رجع عنه». وفي التهذيب: «+ ويرجع فيه». وفي الفقيه، ح ٥٤٦٠: «لم يكن رجوع عنه» بدل «لم يمت».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٠، ح ٧٦٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٥٤٦٠، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن بإسناده عن علي بن الحسين عليه السلام، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٩، ص ١٩١، ح ٧٦٧ و ٧٦٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٢، ذيل ح ٥٥٥٤، معلقاً عن الكليني، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن محمد [الهادي] عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٦، ح ٢٣٦٨٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٣، ح ٢٤٦٥٢.

٤. في «بن»: «بوصية».

٥. في «ك»: «له».

٦. في «ق، ل، بن»: «له».

٧. في «م» والوسائل: «الموصى له».

٨. في «ل، جد»، وحاشية «بن، جت»: «الموصى له» بدل «الذي أوصى له».

٩. في «بج، جت»: «أم غائباً».

فَالْوَصِيَّةُ لِوَارِثِ الَّذِي أَوْصَى لَهُ إِلَّا أَنْ يَزِجَعَ فِي وَصِيَّتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ^١.

١٣١٣٩ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو السَّابَّاطِيِّ^٢، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٣ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَيَّ وَأَمَرَنِي أَنْ أُعْطِيَ عَمَّا لَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَيْئاً، فَمَاتَ الْعَمُّ؟

فَكَتَبَ^٤: «أَعْطِهِ وَرَثَتَهُ»^٥.

١٣١٤٠ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ مُثْنَى^٦، قَالَ:

١. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٣: «هذا هو المشهور بين الأصحاب، وذهب جماعة إلى بطلان الوصية بموت الموصى له قبل البلوغ، سواء مات في حياة الموصي أو بعد موته، وفصل بعض الأصحاب فخص البطلان بما إذا مات الموصى له قبل الموصي».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٠، ح ٩٠٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٥١٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٠، ح ٥٤٨٩، معلقاً عن عاصم بن حميد. راجع: التهذيب، ج ٩، ص ٢٣١، ح ٩٠٥ و ٩٠٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٥١٨ و ٥١٩. الوافي، ج ٢٤، ص ٩٩، ح ٢٣٧٢٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٣، ح ٢٤٧١٦.

٣. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ن، يح، جت» والوسائل: «الباهلي بدل الساباطي». والمذكور في رجال البرقي، ص ٥١، هو محمد بن عمر الساباطي.

٤. في «يح، بف»: «أبا عبد الله». وفي الفقيه: «+ يعني الثاني».

٥. في «ق، ل، م، ن، بف، بن، جد» والوسائل والفقيه والاستبصار: «أعط».

٦. في المرأة: «وقوله^٧: «أعطه ورثته» الظاهر إرجاع الضمير إلى الموصى له، ويحتمل إرجاعه إلى الموصي، ثم أعلم أن الروايات مجتمعة في كون موت الموصى له بعد القبول أو قبله، والأصحاب فرضوا المسألة قبل القبول، وهو أظهر».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣١، ح ٩٠٤، معلقاً عن محمد بن يحيى؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٥١٦، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن عمران بن موسى. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٠، ح ٥٤٨٨، معلقاً عن عمرو بن سعيد المدائني. الوافي، ج ٢٤، ص ٩٩، ح ٢٣٧٢١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٤، ح ٢٤٧١٨.

٨. هكذا في «بن». وفي «ق، ك، ل، م، ن، يح، جت، جد» والمطبوع والوسائل: «- عن مثني».

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصِيَ لَهُ بِوَصِيَّةٍ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا، وَلَمْ يَتْرُكْ عَقِبًا؟
قَالَ: «اطْلُبْ لَهُ وَارِثًا أَوْ مَوْلَى^١، فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ^٢ لَمْ أَعْلَمْ لَهُ وَلِيًّا^٣؟

قَالَ: «اجْهَدْ عَلَى أَنْ تَقْدِرَ^٤ لَهُ عَلَى وَلِيٍّ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ^٥، وَعَلِمَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -

مِنْكَ الْجِدَّ^٦، فَتَصَدَّقْ بِهَا^٧».

والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٩، ص ٢٣١، ح ٩٠٥ عن محمد بن يحيى بنفس السند عن العباس بن عامر عن مثنى. وقد أخذ الشيخ الخبر من الكافي، كما يشهد به المقارنة بين أحاديث الكتابين، كما أن الخبر ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٢١١، ح ٥٤٩٠ عن العباس بن عامر عن مثنى قال: سألته. يؤيد ذلك ما ورد في تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٧، ح ١٧١، من نقل الخبر مع زيادة، عن مثنى بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام.

١. في الاستبصار: «+ ونعمة».

٢. في «بح»: «وإن».

٣. في تفسير العياشي: «فإن الله يقول: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ» قلت: إن الرجل كان من أهل فارس دخل في الإسلام لم يسم ولا يعرف له ولياً، بدل «قلت: فإن لم أعلم له ولياً». وفي الاستبصار: «+ ووارثاً».

٤. في «ك، جت» والعياشي: «أن يقدر».

٥. في «بن» والوسائل: «لم تجد».

٦. في «ل»: «الجيد».

٧. قال الفيض ما مضمونه: قوله: «فمات» في الخبرين يشمل ما إذا مات قبل الموصي أو بعده، بل دلالة على الثاني أظهر، فلا دلالة فيها على أن الحكم في الأول أيضاً ذلك، فلا ينافيان الخبرين اللذين رواهما الشيخ في التهذيب بإسناده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ومنصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن رجل أوصى لرجل فمات الموصى له قبل الموصي، قال عليه السلام: ليس بشيء. ويمكن حملهما على ما إذا كان هناك قرينة تدل على إرادة الموصى له بخصوصه دون ورثته.

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣١، ح ٩٠٥ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٨، ح ٥١٧، معلقاً عن محمد بن يحيى... عن العباس بن عامر، عن مثنى، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٢١١، ح ٥٤٩٠، معلقاً عن العباس بن عامر، عن مثنى، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٧، ح ١٧١، عن مثنى بن عبد السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ١٠٠، ح ٢٣٧٢٢: الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٤، ح ٢٤٧١٧.

١٠ - بَابُ إِنْفَاذِ الْوَصِيَّةِ عَلَى جِهَتِهَا^١

١٣١٤١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالِهِ^٢ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

فَقَالَ^٣: «أَعْطِيهِ لِمَنْ أَوْصَى بِهِ لَهُ وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ

وَتَعَالَى - يَقُولُ: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ»^٤».

١٣١٤٢ / ٢ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: «أَعْطِ^٦ لِمَنْ أَوْصَى^٧

لَهُ^٨ بِهِ^٩» وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا

١ . في «ك، ن، بح، جت»: «وجهاها».

٢ . في الفقيه: «ماله هو الثلث».

٣ . في «ك، بن، والعياشي»: «قال».

٤ . في «م»: «فإن».

٥ . البقرة (٢): ١٨١. وقال الشهيد ما مضمونه: يشترط في الموصى له كونه غير حربي، فتبطل الوصية للحربي وإن كان رحماً إلا أن يكون الموصي من قبيلة، ويظهر من المبسوط والمقتعة صحة الوصية له مع كونه رحماً، وأما الذمي فكالوقف، ومنع القاضي من الوصية للكافر مطلقاً... وتصح للمرتد عن غير فطرة لا عنها إلا أن تقول بملك الكسب المتجدد. الدرر، ج ٢، ص ٣٠٧-٣٠٨.

٦ . التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٣، ح ٨٠٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٢٩، ح ٤٨٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٠، ح ٥٤٦٢، معلقاً عن حماد بن عيسى. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٧، ح ١٦٩، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٥، ح ٢٣٦٩٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٣٧، ذيل ح ٢٤٧٢٢.

٧ . في «ق، بف»: «بن رزين».

٨ . في «جت»: «أعطه».

٩ . في «بف»: «لما وصى».

١٠ . في «ن»: «به له». وفي «ق، ك، ل، م، بن، جده، والتهذيب والاستبصار»: «به».

سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ»^١.

١٣١٤٣ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، قَالَ:

كَتَبَ أَبُو جَعْفَرٍ^٢ إِلَى جَعْفَرٍ وَمُوسَى: «وَفِيمَا أَمَرْتُكُمَا مِنَ الْإِشْهَادِ بِكَذَا وَكَذَا نَجَاةٌ لَكُمَا فِي آخِرَتِكُمَا، وَإِنْفَازٌ^٣ لِمَا أَوْصَى بِهِ أَبَوَاكُمَا، وَبِرٌّ^٤ مِنْكُمَا لَهُمَا، وَاحْذَرَاهُ أَنْ لَا تَكُونَا^٥ بَدَّلْتُمَا وَصِيَّتَهُمَا^٦، وَلَا غَيْرَتُمَا هَا عَنْ خَالِهَآ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ خَرَجَا مِنْ ذَلِكَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَصَارَ ذَلِكَ فِي رِقَابِكُمَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي كِتَابِهِ فِي الْوَصِيَّةِ^٧: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^٨.^٩

١٣١٤٤ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَهْمَذَانُ^{١٠} ذَكَرَ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ، وَكَانَ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ، فَأَوْصَى بِوَصِيَّةٍ^{١١} عِنْدَ الْمَوْتِ، وَأَوْصَى أَنْ يُعْطَى شَيْءٌ^{١٢} فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَسُئِلَ عَنْهُ^{١٣} ١٥/٧

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠١، ح ٨٠٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٤٨٤، معلقاً عن محمد بن يحيى، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٥، ح ٢٣٦٩٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٧، ذيل ح ٢٤٧٢٢.

٢. في «م»، «جد»؛ + «الثاني».

٣. في «ق»، «يح، بف، بن، جت» والمطبوع والوافي: «وإنفاذاً».

٤. في «ق»، «ك، ل، بف، بن، جت» والمطبوع والوافي: «ووبراً».

٥. في «ك»: «فاحذر».

٦. في «ك»، «لا يكونا».

٧. في «بف»: «وصيته».

٨. في «ق»، «ك، يح، بف، جت»: «وقد» بدل «لأنهما قد».

٩. في «بن»: «عن».

١٠. البقرة (٢): ١٨١.

١١. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٦، ح ٢٣٦٩٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٨، ح ٢٤٧٢٣.

١٢. في «ن»، «يح، بف، بن» والتهذيب والاستبصار: «بهمدان».

١٣. في «ل»، «بن» والاستبصار: «بوصيته».

١٤. في «ل»، «بن»: «- عنه».

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: كَيْفَ يَفْعَلُ بِهِ ^١؟ فَأَخْبَرَنَاهُ ^٢ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ ^٣.
فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى إِلَيَّ أَنْ أَصْعَ فِي يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ لَوْضَعْتُهُ فِيهِمَا ^٤؛ إِنَّ
اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «مَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ» ^٥ فَانْظُرُوا ^٦ إِلَى
مَنْ يَخْرُجُ ^٧ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ ^٨ - يَعْنِي ^٩ بَعْضُ ^{١٠} الثُّغُورِ - فَابْتَغُوا بِهِ إِلَيْهِ ^{١١}» ^{١٢}. ^{١٣}

٥/١٣١٤٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
سُلَيْمَانَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ رَجُلًا أَوْصَى إِلَيَّ بِشَيْءٍ ^{١٤} فِي السَّبِيلِ ^{١٥}.
فَقَالَ لِي: «اضْرِفْهُ فِي الْحَجِّ».
قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَوْصَى إِلَيَّ فِي السَّبِيلِ.

١. في الوسائل: «فعل» بدل «يفعل به».

٢. في «م» بن، جده وحاشية «جت» والوسائل والفقهاء والتهديب والاستبصار: «وأخبرناه».

٣. في الفقيه: «وأوصى بوصية عند الموت».

٤. في الفقيه: «+ ماله».

٥. في «ق» ك، بف، والفقهاء والتهديب والاستبصار: «فيهم».

٦. البقرة (٢): ١٨١.

٧. في «بح» والفقهاء: «فانظر».

٨. في «ل» «سيخرج» وفي «بح»: «تخرج». وفي «ن» جت، بالتاء والياء معاً.

٩. في الوسائل: «الأمر». والوجه - بالضم والكسر -: الجانب والناحية. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٤٨ (وجه).

١٠. في «ق» بح، بف، - «يعني».

١١. في «ك» م، بن، جده والفقهاء والتهديب والاستبصار: «بعض».

١٢. في الوافي: «إنما أمر الله بذلك لأن سبيل الله عند العامة إنما يكون ذلك».

١٣. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٠، ح ٤٦٣؛ والتهديب، ج ٩، ص ٢٠٢، ح ٨٠٥؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٢٨، ح ٤٨٥،

معلقاً عن سهل بن زياد الوافي، ج ٢٤، ص ٨٦، ح ٢٣٦٩٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٤١، ح ٢٤٧٢٧.

١٤. في المعاني: «- بشيء».

١٥. في الفقيه: «في سبيل الله».

قَالَ^١: «أَصْرَفُهُ فِي الْحَجِّ^٢؛ فَإِنِّي^٣ لَا أَعْلَمُ شَيْئاً^٤ مِنْ سَبِيلِهِ^٥ أَفْضَلَ مِنْ الْحَجِّ^٦».

١١ - بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١/١٣١٤٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَاجِّ الْخَشَابِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِأَنْ يُجْعَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهَا: نَحْجُّ^٧ بِهِ؟ فَقَالَتْ: اجْعَلْهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالُوا لَهَا: فَتُعْطِيهِ^٨

١. في «ن، بف» والاستبصار والتهذيب: «فقال». وفي «جت» والتهذيب: «ولي».
٢. في «ل، بن»:- «قال: قلت له: أوصى إلي في السبيل، قال: أصرفه في الحج». وفي التهذيب: «+ قال: قلت له: أوصى إلي في السبيل، قال: أصرفه في الحج». وفي الاستبصار: «+ قال: قلت له: أوصى إلي في السبيل».
٣. في الاستبصار: «فقال».
٤. في الفقيه والمعاني: «سبيلاً».
٥. في «بع، بف» وحاشية «جت»: «في سبيل الله بدل «من سبيله». وفي الفقيه والمعاني: «سبله».
٦. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٦: «قوله عليه السلام: «أصرفه في الحج» يدل على أَنَّ الحجَّ في سبيل الله، وأنه أفضل أفراد. ويمكن أن يكون مختصاً بذلك الزمان؛ لعدم تحقق الجهاد الشرعي فيه.
- واختلف الأصحاب في ذلك، فذهب الشيخ وجماعة إلى أَنَّ السبيل هو الجهاد، وإن تعذر فأبواب البر كمعونة الفقراء والمساكين وابن السبيل وصلة آل محمد رسول الله عليه السلام، وذهب أكثر المتأخرين إلى شموله لكل ما فيه أجر، وكثير من الأخبار يدل على كون الحج منه، فمع تعذر الجهاد الصرف إليه أحوط، وإن كان التعميم لا يخلو من قوة، كما يؤمى إليه هذا الخبر».
٧. معاني الأخبار، ص ١٦٧، ح ٢، عن أبيه، عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٦، ح ٥٤٧٩، معلقاً عن محمد بن عيسى. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٣، ح ٨٠٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٠، ح ٤٩١، بسندهما عن محمد بن سليمان. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٩٥، ح ٨٢، عن الحسن بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف سير الوافي، ج ٢٤، ص ١٣٦، ح ٢٣٧٨٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٩، ذيل ح ٢٤٧٢٥.
٨. في «ق، بع، بف»:- «أن».
٩. في «ك، بن» والتهذيب والوسائل: «بحج». وفي «ن»: «بحج». وفي «بع»: «نحج».
١٠. في «ن، بف، جت»: «نعطيه».

أَلْ مُحَمَّدٌ؟ قَالَتْ: اجْعَلْهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا أَمَرْتُ».

قُلْتُ: مَرَنِي كَيْفَ أَجْعَلُهُ؟

قَالَ: «اجْعَلْهُ كَمَا أَمَرْتُكَ؛ إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^٢ أَرَأَيْتَكَ لَوْ أَمَرْتُكَ أَنْ تُعْطِيَهُ يَهُودِيًّا، كُنْتُ تُعْطِيهِ نَصْرَانِيًّا»^٣.

قَالَ: فَمَكَّنْتُ^٤ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَ سِنِينَ، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ مِثْلَ الَّذِي قُلْتُ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَسَكَتَ هَنِيئَةً، ثُمَّ قَالَ: «هَاتِيهَا».

قُلْتُ: مَنْ أُعْطِيَهَا؟ قَالَ: «عِيسَى شَلْقَانَ»^٥.

١٣١٤٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ ١٦/٧

عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ الْعَسْكَرِيَّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَا^٦ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟

١. في «ل»، ببح، بن: «أمرني».

٢. البقرة (٢): ١٨١.

٣. في «بح»: «أو نصرانيًا كنت تعطيه» بدل «كنت تعطيه نصرانيًّا».

٤. في «بف»: «فكنت».

٥. في الوافي: «سبيل الله عند العامة الجهاد، ولما لم يكن جهادهم مشروعاً جاز العدول عنه إلى فقراء الشيعة وشلقان - بفتح المعجمة واللام ثم القاف - لقب عيسى بن أبي منصور كان خيراً فاضلاً».

وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٧: «قوله ﷺ: «هاتها» أي ابعتها إلي لأصرفها في مصارفها أو أعطاها الفقراء. ويفهم منه أن ماورد من الصرف في الجهاد محمول على التقيّة، فتدبر».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٣، ح ٨١٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣١، ح ٤٩٣، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى - الوافي، ج ٢٤، ص ١٣٣، ح ٢٣٧٨٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٤٠، ح ٢٤٧٢٦.

٧. في السند تحويل يعطف «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد» على «محمد بن جعفر الرزّاز، عن محمد بن عيسى».

٨. في المعاني: «بماله».

فَقَالَ^١: «سَبِيلُ اللَّهِ شِيعَتُنَا»^٢.

١٢- بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١٣١٤٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصُّلَيْبِ، قَالَ:
كَتَبَ الْخَلِيلُ بْنُ هَاشِمٍ إِلَى ذِي الرِّثَاسَتَيْنِ - وَهُوَ وَالِي نَيْسَابُورَ^٣ - أَنَّ رَجُلًا مِنَ
الْمَجُوسِ مَاتَ، وَأَوْصَى لِلْفُقَرَاءِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، فَأَخَذَهُ قَاضِي نَيْسَابُورَ^٤، فَجَعَلَهُ فِي
فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَكَتَبَ الْخَلِيلُ إِلَى ذِي الرِّثَاسَتَيْنِ بِذَلِكَ، فَسَأَلَ الْمَأْمُونُ عَنْ ذَلِكَ^٥،
فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي فِي ذَلِكَ شَيْءٌ^٦.
فَسَأَلَ^٧ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «إِنَّ الْمَجُوسِيَّ لَمْ يُوصِ لِفُقَرَاءِ
الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ مِقْدَارُ ذَلِكَ الْمَالِ مِنْ مَالِ الصَّدَقَةِ، فَيُرَدَّ عَلَى فُقَرَاءِ
الْمَجُوسِ^٨»^٩.

١. في «ل، م، بن»: «قال».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٤، ح ٨١١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٠، ح ٤٩٢، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى،
عن محمد بن عيسى بن عبيد؛ معاني الأخبار، ص ١٦٧، ح ٣، بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران
الأشعري، عن محمد بن عيسى بن عبيد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٦، ح ٥٤٧٨، معلقاً عن محمد بن عيسى بن
عبيد. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٩٤، ح ٨١، عن الحسن بن راشد. الوافي، ج ٢٤، ص ١٣٣، ح ٢٣٧٨٣؛
الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٨، ذيل ح ٢٤٧٢٤.

٣. في «بح، جت»: «نيسابور». في الفقيه: «و هو الوصي بنيسابور» بدل «و هو والي نيسابور».

٤. في «بح، جت»: «نيسابور». وفي الفقيه: «الوصي بنيسابور» بدل «قاضي نيسابور».

٥. في الوسائل - «عن ذلك».

٦. في الوسائل: «هذا».

٧. في «ق، بف، وحاشية جت»: «فسألت».

٨. في المرأة: «يدل على أنه لو أوصى الكافر للفقراء بصرف إلى فقراء نحلته، كما ذكره الأصحاب. قوله عليه السلام: «من
مال الصدقة» أي الزكاة، وظاهره جواز احتساب الزكاة بعد إعطاء المستحق، ولا يشترط النية حال الإعطاء،
ويحتمل أن يكون المراد مال بيت المال؛ لأنه من خطأ القاضي، وهو في بيت المال».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٢، ح ٨٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٩، ح ٤٨٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. «»

١٣١٤٩ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ شَيْبٍ، قَالَ:
أَوْصَتْ مَارِدَةُ لِقَوْمٍ نَصَارَى فَرَّاشِينَ^١ بِوَصِيَّةٍ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: اقْسِمُ هَذَا فِي فُقَرَاءِ
الْمُؤْمِنِينَ^٢ مِنْ أَصْحَابِكَ، فَسَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٣، فَقُلْتُ: إِنَّ أُخْتِي أَوْصَتْ بِوَصِيَّةٍ لِقَوْمٍ
نَصَارَى، وَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِفَ ذَلِكَ إِلَى قَوْمٍ^٤ مِنْ أَصْحَابِنَا مُسْلِمِينَ؟
فَقَالَ: «أَمْضِ الْوَصِيَّةَ عَلَى مَا أَوْصَتْ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَأَنَّمَا إِنَّهُمْ عَلَى
الَّذِينَ يُبْدِلُونَهُ﴾»^٥.

١٣ - بَابُ مَنْ أَوْصَى بِعَقٍّ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ حَجٍّ

١٣١٥٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ
مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلْثِ، وَأَغْتَقَ مَمْلُوكَةً^٧ فِي
مَرَضِهِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلْثِ رَدًّا إِلَى الثَّلْثِ، وَجَازَ الْعِتْقُ^٨».

١٧/٧

١. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠١، ح ٥٤٦٤، معلقاً عن أبي طالب عبدالله بن الصلت القمي. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٥،
ضمن ح ٣٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٨، ح ٢٣٧٠١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٤٢،
ح ٢٤٧٢٨.

٢. في «ن، ن، ب»، - «فَرَّاشِينَ». وفي «م، م، م»: «فَرَّاشِينَ» أي لكتنائسهم أو للبيت المقدس.

٣. في التهذيب والاستبصار: «المسلمين». ٤. في «ب، ب»: «القوم».

٥. البقرة (٢): ١٨١.

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٢، ح ٨٠٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٩، ح ٤٨٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي،
ج ٢٤، ص ٨٧، ح ٢٣٧٠٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٤٣، ح ٢٤٧٣٠.

٧. في «ق، ك، ن، ب»، «بف» والتهذيب: «قال».

٨. في «م، م، بن، جد»، وحاشية «ب» والوسائل: «مما ليكه».

٩. في «م، م، بن، جد»، وحاشية «ب» والوسائل: «مما ليكه».

١٠. في «م، م، بن، جد»، وحاشية «ب» والوسائل: «مما ليكه».

١١. في «م، م، بن، جد»، وحاشية «ب» والوسائل: «مما ليكه».

١٢. في «م، م، بن، جد»، وحاشية «ب» والوسائل: «مما ليكه».

١٣١٥١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنْ أَعْتَقَ رَجُلٌ عِنْدَ مَوْتِهِ خَادِمًا لَهُ، ثُمَّ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ أُخْرَى، أَلْقِيَتْ^١ الْوَصِيَّةُ^٢، وَأُعْتِقَ^٣ الْخَادِمُ مِنْ تَلِيهِ^٤، إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ مِنَ الثَّلَاثِ مَا يَبْلُغُ الْوَصِيَّةَ^٥».

١٣١٥٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَامٍ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِمَالٍ لِدَوِي قَرَابَتِهِ، وَأَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ^٦، وَكَانَ^٧ جَمِيعَ مَا أَوْصَى بِهِ^٨ يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ، كَيْفَ يَضُنُّ فِي وَصِيَّتِهِ؟

مع عدم الترتيب وقصور الثلث، والابتداء بالسابق مع الترتيب، وذهب الشيخ وابن الجنيدي إلى أنه يقدم العتق وإن تأخر على غيره كما يدل عليه هذه الأخبار، ويمكن حملها على ما إذا كان العتق مقدماً لكنه بعيد. والأولى أن يقال: هذه الأخبار لا تدل على مطلوبهم، لأنها مفروضة في تنجيز العتق، والمنجزات مقدّمة على الوصايا كما هو المشهور، وبه يجمع بينها وبين رواية معاوية بن عمار الآتية.

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٩، ح ٨٥٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ٥٤٦٨؛
والتهذيب، ج ٩، ص ١٩٥، ح ٧٨٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٤٥٨؛ والأمال، للصدوق، ص ٦٥٢،
المجلس ٩٣، ح ١٠. الوافي، ج ٢٤، ص ٨٨، ح ٢٣٧٠١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٠، ح ٢٤٨٤٣.

١. في «ق، جت»، والتهذيب، ح ٨٦٠: «ألغيت».

٢. في «ك، ل، م، بن، جد»، والوسائل: - «ألقيت الوصية».

٣. في «ل، م» والوسائل والتهذيب: «أعتقت» بدون الواو. وفي «بن»: «أعتق» بدون الواو. وفي «ك، ن، جت، جد»: «وأعتقت».

٤. في التهذيب، ح ٧٨٦: «الجارية».

٥. في «ل، م، بن، جد»، والوسائل: + «ألغيت الوصية».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٧، ح ٧٨٦، بسنده عن الحسين بن سعيد؛ وفيه، ص ٢١٩، ح ٨٦٠، معلقاً عن الحسين بن سعيد؛ الوافي، ج ٢٤، ص ٤٥، ح ٢٣٦٣٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٠، ح ٢٤٨٤٢.

٧. في «ل، م، بن، جد»، وحاشية «جت»: «مملوكه» بدل «مملوكاً له».

٨. في «ك، ل، م، بن، جد»، والفقيه والتهذيب والاستبصار: «فكان».

٩. في «بح، جت»: + «عند موته».

فَقَالَ^١: «يَبْذَأُ بِالْعِتْقِ^٢، فَيَنْفِذُهُ^٣»^٤.

١٣١٥٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ

الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَهُ الْمَوْتُ^٦، فَأَعْتَقَ مَمْلُوكَةً^٧،

وَأَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ، فَكَانَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ؟

قَالَ: «يُمْضَى عِتْقُ الْغَلَامِ، وَيَكُونُ النِّقْضَانُ مِمَّا بَقِيَ^٨»^٩.

١٣١٥٤ / ٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

١. في «ل، م، بن، جد» والتهذيب والاستبصار: «قال».

٢. في «بح، جت»: «في العتق».

٣. في «م، بح، جت» والفقهاء والتهذيب: «فينفذ».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٥٤٩٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي همام إسماعيل بن همام. وفي

التهذيب، ج ٩، ص ٢١٩، ح ٨٦١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥١٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. الوافي،

ج ٢٤، ص ٤٦، ح ٢٣٦٣٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٠، ذيل ح ٢٤٨٤١.

٥. قال المحقق الشيرازي^{١٠} في هامش الوافي: «قوله: «رجل حضره الموت فأعتق مملوكه...» أي ظهر عليه

أمارات الموت وهذا حد المرض الذي يحسب منجزات المريض فيه من الثلث ويكون عتقه وهبته بمنزلة

وصاياه وما يعمل به بعد وفاته، فيعلم بذلك أنَّ الحجر إنما هو على المريض الذي يخاف عليه بمقتضى ظاهر

الحال؛ فإذا وهب أو أعتق في حال لا يخاف عليه كصداع أو حتى يوم وما يعتاده في الأوجاع لا يحجر عليه،

لأنَّ ما لا يظنَّ معه الموت لا يطلق عليه أنَّه رجل حضره الموت، وهذه الأحاديث متواترة معنى تدلُّ على أنَّ

منجزات المريض تحسب من الثلث وأنها بحكم الوصية، ولا فرق بين العتق وغيره».

٦. في الفقيه والتهذيب والاستبصار: «غلامه».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «فيما بقي». وفي حاشية «جت»: «عمَّا بقي».

وفي الوافي: «إنَّما قدَّم عتق الغلام لأنَّه أعتقه في حياته، وهل يحسب من الثلث؛ لأنَّه أعتقه في مرضه، أم من

أصل المال؛ لأنَّ له التصرف في ماله مادام فيه الروح كما يأتي؟ وجهان، وهذا الحديث يحتملها، والحكم فيه

من المشابهات؛ لتعارض الأخبار فيه، مع أنَّ بعضها ممَّا لا يقبل التأويل».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٥٤٩٤، معلقاً عن العلاء بن رزین. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٩٤، ح ٧٨٠؛

والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٤٥٤، بسندهما عن علاء بن رزین القلاء. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٣، ح ٢٣٦٢٧؛

الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٩، ذيل ح ٢٤٨٤٠.

عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سُوَيْدِ الْقَلَاءِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَلْقَمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ أَوْصَانِي أَنْ أُغْتَبِقَ عَنْهُ
رَقَبَةً^١، فَأُغْتَبِقْتُ عَنْهُ امْرَأَةً^٢، أَوْ فَتَجَزِيهِ^٣، أَوْ أُغْتَبِقَ عَنْهُ^٤ مِنْ مَالِي؟
قَالَ^٥: «يَجْزِيهِ»^٦، ثُمَّ قَالَ لِي: «إِنَّ فَاطِمَةَ أُمَّ ابْنِي أَوْصَتْ^٧ أَنْ أُغْتَبِقَ عَنْهَا رَقَبَةً،
فَأُغْتَبِقْتُ عَنْهَا امْرَأَةً^٨»^٩.

١٣١٥٥ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ
الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَأَلَنِي رَجُلٌ عَنِ امْرَأَةٍ تُؤَفِّتُ وَلَمْ تَحْجْ، فَأَوْصَتْ أَنْ
يُنْظَرَ قَدْرَ مَا يَحْجُ^{١٠} بِهِ^{١١}، فَسُئِلَ عَنْهُ^{١٢}، فَإِنْ كَانَ أَمْثَلُ أَنْ يُوَضَعَ فِي فَقْرَاءٍ وَلَدَ فَاطِمَةَ
وُضِعَ فِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ أَمْثَلُ حُجَّ عَنْهَا، فَقُلْتُ لَهُ^{١٣}: «إِنْ كَانَ^{١٤} عَلَيْهَا حَجَّةٌ ١٨/٧

١. في «بح»: «نسمة».

٢. في «ق، ب، ف»: «وأعتقت».

٣. في «ك»: «والتهديب، ج ٨: «فتجزيه» من دون همزة الاستفهام. وفي «ن، ب، ف، بن» والوسائل: «أفبجزيه». وفي
«ل»: «فبجزيه». وفي «ج» بالتاء والياء معاً.

٤. في التهذيب، ج ٨: «ورقبة».

٥. في «ك، ل، ب، ف»: «فقال».

٦. في الوسائل: «تجزيه».

٧. في التهذيب، ج ٨: «أمرأتى أوصتني» بدل «أُم ابني أوصت».

٨. في المرأة: «يدلّ على أنّه لو أوصى بعق رقبة يجزي عنه الذكر والأنثى، كما ذكره الأصحاب».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٠، ح ٨٦٥، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٥٤٩٨، معلقاً عن محمد بن
إسماعيل بن بزيع، عن علي بن النعمان. التهذيب، ج ٨، ص ٢٣٥، ح ٨٤٨، بسنده عن علي بن النعمان، عن
سويد القلاء، عن أيوب، عن أبي بكر الحضرمي. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٧، ح ٢٣٧٥١؛ الوسائل، ج ١٩،
ص ٤٠٤، ح ٢٤٨٥٠.

١٠. في «ق»: «وما تحج».

١١. في «بح»: «به».

١٢. في «ك، ل، م، ن، ب، ف، بن، جد» والوسائل: «فسئل عنه».

١٣. في «ق، ك، ب، ف، جت»: «لهم».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «كانت».

مَفْرُوضَةٌ، فَأَنْ يُنْفَقَ مَا أُوصَتْ بِهِ فِي الْحَجِّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُقَسَّمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ^١،^٢

١٣١٥٦ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ فِي^٣ رَجُلٍ مَاتَ، وَأَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، فَقَالَ:

إِنْ كَانَ صَرُورَةً^٤، يَحُجُّ عَنْهُ^٥ مِنْ وَسْطِ^٦ الْمَالِ^٧؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَرُورَةٍ، فَجَنْ

الثَّلَاثِ^٨.

١٣١٥٧ / ٨. عَنْهُ^{١٠}، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ فِي امْرَأَةٍ أُوصَتْ بِمَالٍ فِي عِتْقٍ وَصَدَقَةٍ وَحَجٍّ

فَلَمْ يَتْلَعْ، قَالَ:

١. في المرأة: «فيه إيماء إلى أنه يجوز صرفه في غير الحج أيضاً، وهو مشكل إلا أن يقال مع الصرف في غير الحج يخرج الحج من صلب المال، على أن «أفعل» كثيراً ما يستعمل في غير معنى التفضيل».

٢. التهذيب، ج ٥، ص ٤٤٧، ح ١٥٥٩، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٩، ح ٩٠١، بسند آخر الوافي، ج ٢٤، ص ١٢١، ح ٢٣٧٦٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٧، ح ٢٤٨٣٨.

٣. في «بح»: «عن».

٤. الصرورة: الذي لم يحج قط. النهاية، ج ٣، ص ٢٢ (صرر).

٥. في «ق»، ك، ب، ف، وحاشية «جت»: «حج» بدل «يحج عنه». وفي «ن» والفقيه: «حج عنه». وفي «بح»: «يحج» بدلها.

٦. في «ك» وحاشية «جت»: «أصل».

٧. في الوافي: «وسط المال: أصل التركة».

٨. في «م»، جد: «فإن».

٩. الكافي، كتاب الحج، باب الرجل يموت أو يوصى بالحج، صدرح ٧٠٦٧، عن علي بن إبراهيم، عن

أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٤،

ح ٥٤٩٩، معلقاً عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٤، ح ١٤٠٩؛ وج ٩،

ص ٢٢٨، ح ٨٩٥، بسندهما عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٢،

ص ٤٤١، ح ٢٩١٨؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٢٩، ح ٨٩٨؛ وج ٥، ص ٤٠٥، ح ١٤١٠، بسند آخر عن أبي

عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير، وفي الأخير مع زيادة في آخره. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٢٤، ص ١٢١، ح ٢٣٧٥٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٥٧، ح ٢٤٧٥٦.

١٠. الضمير راجع إلى ابن أبي عمير المذكور في السند السابق.

ابْدَأْ بِالْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ مَفْرُوضٌ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ، فَأَجْعَلْهُ فِي الصَّدَقَةِ طَائِفَةً، وَفِي الْعِنَقِ طَائِفَةً.^٢

٩/١٣١٥٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِثَلَاثِينَ دِينَارًا يُعْتَقَ بِهَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، فَلَمْ يَوْجَدْ بِذَلِكَ؟

قَالَ: «يُشْتَرَى مِنَ النَّاسِ، فَيُعْتَقَ»^٣.

١٠/١٣١٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدًا صَالِحًا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ هَلَكَ، فَأَوْصَى بِعِنَقٍ نَسَمَةٍ مُسْلِمَةٍ^٤ بِثَلَاثِينَ^٥

١. في «ن»: «يبدأ».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٩، ح ٨٥٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٠٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٥٥٠٠، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الوصايا، باب النوادر، ح ١٣٣١٠. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٩، ح ٢٣٧٧٩؛ الوسائل، ج ١١، ص ٧٦، ذيل ح ١٤٢٨١؛ وج ١٩، ص ٣٩٦، ذيل ح ٢٤٨٣٦.

٣. في «ن»: «ويعتق». وقال الشهيد الثاني: «لا ريب في وجوب تحري الوصف مع الإمكان، وفاء بالوصية الواجب إنفاذها، وحذراً من تبديلها بالمنهي عنه، فإن لم يجد مؤمنة قال المصنف وقوله الشيخ: اعتق من لا يعرف بنصب من أصناف المخالفين. والمستند رواية علي بن أبي حمزة... وفي السند ضعف بعلي بن أبي حمزة... والأقوى أنه لا يجزئ غير المؤمنة مطلقاً». المسالك، ج ٦، ص ٢١٢.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٠، ح ٨٦٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٤، ح ٥٥٠١، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٨، ح ٢٣٧٥٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٥، ح ٢٤٨٥١.

٥. في «بن» والوسائل -: «عن الحسين بن سعيد». وهو سهو؛ فإن القاسم بن محمد الراوي عن علي بن أبي حمزة، هو الجوهري وقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد كتاب القاسم بن محمد الجوهري، وتكرر هذا الارتباط في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٣١٥، الرقم ٨٦٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٧٣-٤٧٧، ج ١٤، ص ٣٦٣-٣٦٤، ص ٣٦٨.

٦. في «بن»: «ثلاثين».

٦. في حاشية «جت»: «مؤمنة».

دِينَارًا، فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ^١ بِالَّذِي سَمَى؟

قَالَ: «مَا أَرَى لَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى الَّذِي سَمَى».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَجِدُوا؟

قَالَ: «فَلْيَسْتَرَوْا^٣ مِنْ غَرَضِ النَّاسِ مَا لَمْ يَكُنْ نَاصِبًا^٥».

١١/١٣١٦٠. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ^٦، عَنْ

أَبَانٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنِ الشَّيْخِ^٧: «أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ^٨ مَاتَ، وَتَرَكَ بَسْتَيْنَ مَمْلُوكًا^٩، فَأَعْتَقَ^٩ ثُلُثَهُمْ،

فَأَفْرَعَتْ^{١٠} بَيْنَهُمْ، وَأَخْرَجَتْ^{١١} الثُّلُثَ^{١٢}».

١. في «ل، م، بن»: - «له».

٢. في «ل، م»: «وإن».

٣. في «ق، ك، وحاشية «بف»: «فيسترون». وفي «بف» وحاشية «جت»: «يسترون».

٤. في «ن، بح، وحاشية «بف»: «ناصبًا».

٥. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٩، ح ٢٣٧٥٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٥، ح ٢٤٨٥٢.

٦. في «ق، ك، بف، جت، والتهذيب»: - «الوشاء».

٧. في الفقيه، ج ٤: + «يعني موسى بن جعفر عن أبيه^٨ أنه قال».

٨. في الكافي، ح ١٣٢٨١: «غلامًا».

٩. في الفقيه، ج ٣ والتهذيب: «وأوصى بعق».

١٠. في حاشية «بف»: «فأفرع».

١١. في «ق، ك، ل، م، ن، بن، جت، جد، وحاشية «بح، بف» والفقيه، ج ٤ والتهذيب، ج ٩: «وأعقت».

١٢. في الكافي، ح ١٣٢٨١ والفقيه، ج ٣ والتهذيب، ج ٨: «وأخرجت عشرين فأعتقتهن» بدل «وأخرجت

الثلث».

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٠، ح ٨٦٤، معلقاً عن الكليني. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب صدقات النبي ﷺ، ...

ح ١٣٢٨١؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٣٤، ح ٨٤٣؛ والمحاسن، ص ٦٤٢، كتاب المرافق، ح ٨١، بسند آخر عن

أَبَانٍ [في المحاسن: + «بن عثمان»] عن مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٤}، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤،

ص ٢١٥، ح ٥٥٠٣، معلقاً عن أَبَانٍ بْنِ عُمَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْوَانَ؛ التهذيب، ج ٦، ص ٢٤٠، ح ٥٩١، بسنده

عن أَبَانٍ. الفقيه، ج ٣، ص ١١٩، ح ٣٤٥٤، معلقاً عن مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْوَانَ، من دون التصريح باسم المعصوم^{١٥}،

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ح ٦١٦، ح ١٠٢٠١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٨، ذيل ح ٢٤٨٥٦.

١٣١٦١ / ١٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ مُحَرَّرَةٍ أُعْتَقَهَا أَخِي، وَقَدْ كَانَتْ تَخْدُمُ^٢ مَعَ^٣ الْجَوَارِي، وَكَانَتْ فِي عِيَالِهِ، فَأَوْصَانِي أَنْ أَتَفَقَّ عَلَيْهَا مِنَ الْوَسْطِ؟

١٩/٧ فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ مَعَ الْجَوَارِي، وَأَقَامَتْ عَلَيْهِنَّ^٥، فَاتَّفَقَ عَلَيْهَا، وَاتَّبَعَ وَصِيَّتَهُ^٦».

١٣١٦٢ / ١٣ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً^٨، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَنْهُ^٩ نَسَمَةٌ بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ ثَلَاثِهِ، فَاشْتَرَى نَسَمَةً بِأَقْلٍ مِنْ خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَفَضَّلَتْ فَضْلَهُ، فَمَا^{١٠} تَرَى؟

قَالَ: «تَدْفَعُ^{١١} الْفَضْلَةَ^{١٢} إِلَى النَّسَمَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُعْتَقَ^{١٣}، ثُمَّ تُعْتَقَ^{١٤} عَنِ

١. في «ول، م، بن، جد» وحاشية «بح، جت» والوسائل: «أبا عبد الله».

٢. في «ول، م، بن، جد» والوسائل: «تخدم».

٣. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت» وحاشية «م، جد» والفقيه والتهذيب: «مع».

٤. في الوسائل: «قال: إذا» بدل «فقال: إن».

٥. في «ق، بف» والفقيه والتهذيب: «عليهم». وفي الوافي: «من الوسط، بالتسكين، أي وسط المال وأصله، «وأقامت عليهن» أي لم تخرج من بيتهم ولم تنزّوج».

٦. في المرأة: «لعله محمول على ما إذا دلت القرائن على الاشتراط، وعلى ما إذا وفي الثلث لمجموع الإنفاق».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٠، ح ٨٦٦، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٥٥٠٤، معلقاً عن القاسم بن محمد الجوهري. الوافي، ج ٢٤، ص ٩٢، ح ٢٣٧٠٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٩، ح ٢٤٨٥٧.

٨. في «بح، بف» - «جميعاً».

٩. في «بح» + «الذي».

١٠. في «ق، بف»: «يدفع».

١١. في «بن: الفضل».

١٢. في «ك، ن، بح، بف»: «أن يعتق».

١٣. في «ك، ن، بح، بف»: «يعتق».

الْمَيْتِ^١.

١٤ / ١٣١٦٣ . عَلِيٌّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ ، قَالَ :
أَوْصَتْ إِلَيَّ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِي بِثُلْثِ مَالِهَا^٢ ، وَأَمَرْتُ أَنْ يُعْتَقَ وَيُحَجَّ وَيُتَصَدَّقَ ، فَلَمْ
يَبْلُغْ ذَلِكَ ، فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْهَا ، فَقَالَ : تَجْعَلُ^٣ ثَلَاثًا^٤ : ثَلَاثًا فِي الْعِتْقِ ، وَثَلَاثًا فِي
الْحَجِّ ، وَثَلَاثًا فِي الصَّدَقَةِ^٥ .

فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، فَقُلْتُ^٦ : إِنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِي مَاتَتْ ، وَأَوْصَتْ إِلَيَّ
بِثُلْثِ مَالِهَا ، وَأَمَرْتُ^٧ أَنْ يُعْتَقَ عَنْهَا وَيُتَصَدَّقَ وَيُحَجَّ عَنْهَا ، فَتَنْظَرْتُ فِيهِ^٨ ، فَلَمْ يَبْلُغْ .
فَقَالَ : «إِنْدًا بِالْحَجِّ ؛ فَإِنَّهُ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَيَجْعَلُ^٩ مَا بَقِيَ^{١٠}
طَائِفَةً فِي الْعِتْقِ ، وَ^{١١} طَائِفَةً فِي الصَّدَقَةِ» .

١ . قال الشهيد الثاني - بعد نقله الرواية - : «والرواية - مع ضعف سندها بسماعة - دلت على أجزاء الناقصة وإن أمكنت المطابقة ؛ لأنه لم يستفصل فيها هل كانت المطابقة ممكنة أم لا ؟ وترك الاستفصال من وجوه العموم ، إلا أن الأوصاب نزلوها على تعذر الشراء بالقدر ، ولا بأس بذلك مع اليأس من العمل بمقتضى الوصية ؛ لوجوب تنفيذها بحسب الإمكان ، وإعطاء النسمة الزائدة صرف له في وجوه البر» . المسالك ، ج ٦ ، ص ٢١٤ .

٢ . التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٢١ ، ح ٨٦٨ ، معلقاً عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٢١٥ ، ح ٥٥٥ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب ، مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ١١٩ ، ح ٢٣٧٥٦ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٤١٠ ، ذيل ح ٢٤٨٥٨ .

٣ . في الفقيه : «أهل بيتي بمالها» بدل «أهلي بثلت مالها» .

٤ . في «ك» ، م ، ن ، بن ، جد ، والتهذيب ، ج ٩ والاستبصار : «يجعل» . وفي «بح» : «نجعل» .

٥ . في «ك» : «ثلاثاً» .

٦ . في «ق» ، بف ، وحاشية «ج» : «ثلت في العتق ، و ثلت في الحج ، و ثلت في الصدقة» .

٧ . في «بف» والفقيه : «+ وله» .

٨ . في «ق» ، بف ، - «فيه» .

٩ . في «ق» ، م ، بن ، جد ، وحاشية «بح» ، «ج» : «الباقي» بدل «ما بقي» .

١٠ . في التهذيب ، ج ٩ : «- طائفة في العتق و» .

فَأَخْبَرْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ يَقُولُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١.

١٥ / ١٣١٦٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ: أُغْتِقَ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا، فَتَنْظَرْتُ فِي ثُلْثِهِ، فَلَمْ يَنْبُلْ أَثْمَانٌ ^٢ قِيمَةِ الْمَمَالِكِ الْخُمْسَةِ الَّتِي ^٣ أَمَرَ بِعِتْقِهِمْ.

قَالَ: «يَنْظُرُ إِلَى الَّذِينَ سَمَاهُمْ، وَيَبْدَأُ بِعِتْقِهِمْ» ^٤، فَيَقْوُمُونَ، وَيَنْظُرُ إِلَى ^٥ ثُلْثِهِ، فَيَعْتَقُ ^٦ مِنْهُ أَوَّلَ ^٧ شَيْءٍ ^٨، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّلَاثُ، ثُمَّ الرَّابِعُ، ثُمَّ الْخَامِسُ، فَإِنْ عَجَزَ الثَّلَاثُ، كَانَ فِي الَّذِي سَمَى أَحْيَرًا؛ لِأَنَّهُ أُغْتِقَ بَعْدَ مَبْلَغِ الثَّلَاثِ مَا لَا يَمْلِكُ، فَلَا يَجُوزُ ^٩ لَهُ ذَلِكَ ^{١٠}.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢١، ح ٨٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٠٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢١١، ح ٥٤٩١، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب النوادر، ح ١٣٣١؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٤٠٧، ح ١٤١٧، بسندهما عن معاوية بن عمار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٢٩، ح ٢٣٧٨٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٦، ذيل ح ٢٤٨٣٥.

٢. في التهذيب، ح ٨٦٧: «المال».

٣. في «ل»، م، بن، جد، وحاشية «بح، جت» والفقيه والتهذيب، ح ٨٦٧: «الذين».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والفقيه والتهذيب، ح ٨٦٧. وفي المطبوع: «ويبدأ».

٥. في التهذيب، ح ٧٧٨: «- ينظر إلى الذين سَمَاهُمْ ويبدأ بعِتْقِهِمْ».

٦. في «ق، بف» - «إلى». ٧. في «ن» - «ويعتق».

٨. في «ل» وحاشية «جت»: «من الأول» بدل «منه أول».

٩. في الفقيه: «+ ذكر». وفي التهذيب، ح ٧٧٨: «من سَمَى» بدل «شيء».

١٠. في «ق، ن، بف» وحاشية «جت» والتهذيب، ح ٧٧٨: «ولا يجوز».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ١٩٧، ح ٧٧٨؛ و ص ٢٢١، ح ٨٦٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٢،

١٦ / ١٣١٦٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي

يَزِيدَ ، قَالَ :

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي سَفَرِهِ^١ وَمَعَهُ جَارِيَةٌ لَهُ^٢ وَعُغْلَامَانِ مَمْلُوكَانِ ، فَقَالَ لَهُمَا : أَنْتُمَا حُرَّانِ^٣ يُوَجِّهُ اللَّهُ ، وَاشْهَدَا^٤ أَنَّ مَا فِي بَطْنِ جَارِيَتِي هَذِهِ^٥ مِنِّي ، فَوَلَدْتُ عُغْلَامًا ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى الْوَرِثَةِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ ، وَاسْتَرْقَوْهُمْ^٦ ، ثُمَّ إِنَّ الْعُغْلَامَيْنِ أُعْتِقَا^٧ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَشَهِدَا بَعْدَ مَا أُعْتِقَا أَنَّ مَوْلَاهُمَا الْأَوَّلَ أَشْهَدُهُمَا أَنَّ مَا فِي بَطْنِ جَارِيَتِي مِنِّي .

قَالَ : «يَجُوزُ» شَهِادَتُهُمَا لِلْعُغْلَامِ^٨ ، وَلَا يَسْتَرْقِيهِمَا الْعُغْلَامُ الَّذِي شَهِدَا لَهُ^٩ ؛ لِأَنَّهُمَا أَثَبَتَا نَسَبَهُ^{١٠} .^{١١}

ح ٥٤٩٣ . معلقاً عن الحسن بن محبوب . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٤٦ ، ح ٢٣٦٣٥ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٣٩٨ ، ذيل ح ٢٤٨٣٩ .

١ . هكذا في «ق» ، «ك» ، «ل» ، «م» ، «ن» ، «بف» ، «بن» ، «جت» ، «جد» ، «التهذيب» . وفي «بح» و«المطبوع» : «سفر» .

٢ . في «بح» : «- وله» . ٣ . في الفقيه : «أحرار» .

٤ . في «ك» ، «بف» ، «بن» : «واشهد» . وفي «ن» و«الفقيه» : «فاشهدا» .

٥ . في «ك» ، «ل» ، «م» ، «بن» ، «جد» و«حاشية جت» : «هذه الجارية» بدل «جاريتي هذه» .

٦ . في التهذيب : «استرقوهما» . ٧ . في «ل» ، «بن» و«التهذيب والاستبصار» : «عتقا» .

٨ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والفقيه والتهذيب والاستبصار . وفي المطبوع : «يجوز» .

٩ . في «م» ، «ن» : «الذي شهدا له» .

١٠ . في «ل» ، «بن» ، «جد» و«حاشية جت» : «الذي شهدا له ، ولا يسترقهما الغلام» بدل «ولا يسترقهما الغلام الذي شهدا له» . وفي «بح» : «ويستحب أن لا يسترقهما الغلام الذي شهدا له» بدلها .

١١ . حملة الشيخ عليه السلام على الاستحباب . وفي المرأة : «به أفنى الأكثر» ، واختلفوا أن المنع من استرقاقهما على الحرمة أو الكراهة .

١٢ . التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٢٢ ، ح ٨٧٠ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ١٣٦ ، ح ٥١٢ ، معلقاً عن أحمد بن محمد ، عن ابن فضال ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٢١١ ، ح ٥٤٩٢ ، معلقاً عن الحسن بن علي بن فضال ، عن داود بن فرقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام . الوافي ، ج ١٦ ، ص ٩٧٢ ، ح ١٦٥١١ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٤٠٣ ، ذيل ح ٢٤٨٤٨ .

١٧ / ١٣١٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ زِيَادٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ^٣ تَخْضَرُهُ الْوَفَاءَةُ وَلَهُ مَمَالِيكَ^٤ لِخَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَلَهُ مَمَالِيكَ فِي شِرْكَةٍ^٥ رَجُلٍ آخَرَ، فَيُوصِي فِي وَصِيَّتِهِ: مَمَالِيكِي أَخْرَارًا، مَا خَالَ مَمَالِيكِيهِ^٦ الَّذِينَ فِي الشِّرْكَةِ؟

فَقَالَ^٧: «يَقُومُونَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَالُهُ يَخْتَمِلُ، ثُمَّ هُمْ^٨ أَخْرَارُ»^٩.

١٨ / ١٣١٦٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ

الْجَازِيِّ^{١٠}:

١. في «ق، بف»: «بن عيسى».

٢. هكذا في «ق، ك، ل، ن، بح، بف، بن، جت» والفقيه والتهديب. وفي «م، جد» والمطبوع: «عن رجل».

٣. في «ق، بف»: «المماليك». ٤. في الفقيه: «مع».

٥. في الفقيه: «ما خلا مماليكي» بدل «ما حال مماليكه».

٦. في الفقيه والتهديب: «فكتب»^١. ٧. في «ل»: «وهم».

٨. في المرأة: «يدلّ على أنّه إذا أوصى يعتق مماليكه يدخل فيها المختصة والمشاركة، ويعتق نصيبه منها. وأما تقويم حصّة الشركاء عليه فقد قال الشيخ في النهاية وتبعه بعض المتأخرين ونصره في المختلف، وذهب أكثر المتأخرين إلى أنّه لا يعتق منها إلا حصّة منها؛ لضعف الرواية».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٢، ح ٨٧٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٣، ح ٥٤٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٩، ح ٢٣٧٥٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٧، ح ٢٤٨٥٤.

١٠. هكذا في جامع الرواة، ج ٢، ص ٤٤٠، نقلاً من بعض نسخ الكافي. وفي «ق، جت»: «النضر بن شعيب عن الحارثي». وفي «بف»: «النضر بن شعيب عن الحارثي». وفي «ك، ل، م، ن، بح، بن، جد» والمطبوع والوسائل: «النضر بن شعيب المحاربي».

هذا، والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٨، ص ٢٢٩، ح ٨٢٧ بسند آخر عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن الجازي. والجازي هو عبد الغفار بن حبيب الجازي، روى محمد بن الحسين عن النضر بن شعيب كتابه، كما في رجال النجاشي، ص ٢٤٧، الرقم ٦٥٠. وما ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٢١٣،

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تُوَفِّي، وَتَرَكَ جَارِيَةً أُعْتِقَ ثَلَاثَهَا، فَتَزَوَّجَهَا الْوَصِيُّ قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ شَيْءَ مِنَ الْمِيرَاثِ، أَنَّهَا تَقْوَمُ^٢، وَتُسْتَسْمَى هِيَ وَزَوْجُهَا فِي بَقِيَّةِ ثَمَنِهَا بَعْدَ مَا تَقْوَمُ^٣، فَمَا أَصَابَ الْمَزَاةَ مِنْ عَيْثُ أَوْ رِقٍّ، فَهُوَ يُجْبَرُ عَلَى وَلَدِهَا^٤.

١٤ - بَابُ أَنَّ مَنْ حَافَ فِي الْوَصِيَّةِ فَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى الْحَقِّ

١٣١٦٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ رِجَالِهِ، قَالَ: قَالَ:

إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَطْلُقَ لِلْمَوْصِي إِلَيْهِ أَنْ يُعَيِّرَ الْوَصِيَّةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ^{١٠} بِالْمَعْرُوفِ

ح ٥٤٩٦، من نقل الخبر عن النضر بن شعيب عن خالد بن ماد عن الجازي، الظاهر زيادة «عن خالد بن ماد» في ذلك السند؛ فإن خالد بن ماد أيضاً روى النضر بن شعيب كتابه، ولم يتوسط هو في موضع بين النضر وبين شيخه الآخر عبد الغفار بن حبيب الجازي. راجع: رجال النجاشي، ص ١٤٩، الرقم ٣٨٨؛ الفهرست للطوسي، ص ١٧٣، الرقم ٢٦٦.

١. في «ن»: «فبزوجه». ٢. في التهذيب، ج ٩: «قيمة».

٣. هكذا في «ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والفقيه والتهذيب، والاستبصار، إلا أن في التهذيب، ج ٩: «قيمة». وفي «ق، ك» والمطبوع: «يقوم». ٤. في «ل، بن» وحاشية «جت»: «فهو».

٥. في «ل، بن» وحاشية «جت» والفقيه والتهذيب والاستبصار: «جرى».

٦. في المرأة: «لعله محمول على ما إذا لم يخلف سوى الجارية، فلذا لا يسري العتق فتستعفى في بقية ثمنها، وتزوج الوصي، إما لشبهة الإباحة أو بإذن الورثة. وعلى التقديرين الولد حر، ويلزمه على الأول قيمة الأمة والولد، وإنما لم يلزمه هاهنا لعلنا لعلنا الاستعفاء بها سابقاً، وبالجمله تطبيق الخبر على قواعد الأصحاب لا يخلو من إشكال».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٣، ح ٨٧٣، معلقاً عن محمد بن يحيى... عن النضر بن شعيب، عن الحارثي، عن أبي عبدالله عليه السلام، التهذيب، ج ٨، ص ٢٢٩، ح ٨٢٧، بسنده عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن الجازي، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٧، ح ٢١، بسنده عن محمد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن الحارثي، عن أبي عبدالله عليه السلام، الفقيه، ج ٤، ص ٢١٣، ح ٥٤٩٦، معلقاً عن النضر بن شعيب، عن خالد بن ماد، عن الجازي، عن أبي عبدالله عليه السلام، الوافي، ج ١٠، ص ٦٠، ح ١٠١٨٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٠١، ذيل ح ٢٩١٩٥.

٨. في «ل»: «أن».

٩. هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع والوافي: «عن أبيه».

١٠. هكذا في «ل، بن» والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع والوافي: «لم يكن».

٢١/٧ وَكَانَ فِيهَا حَيْفٌ^١، وَبَرَدَهَا إِلَى الْمَعْرُوفِ؛ لِقَوْلِهِ^٢ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنْفًا أَوْ إِنَّمَا فَاصِّلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِنْثَامَ عَلَيْهِ»^٣.

٢ / ١٣١٦٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ»^٤.

قَالَ^٥: «نَسَخْنَاهَا^٦ الْآيَةَ^٧ الَّتِي بَعْدَهَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنْفًا أَوْ إِنَّمَا فَاصِّلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِنْثَامَ عَلَيْهِ»^٨ قَالَ: يَعْني: الْمُوصَى إِلَيْهِ إِنْ خَافَ جَنْفًا مِنَ الْمُوصِي^٩ فِيمَا أَوْصَى بِهِ إِلَيْهِ مِمَّا^{١٠} لَا يَرْضَى اللَّهُ بِهِ^{١١} مِنْ خِلَافِ الْحَقِّ، فَلَا إِنْثَامَ عَلَيْهِ، أَيِ^{١٢} عَلَى الْمُوصَى

١. في «ك»: «جنن».

٢. في «بن»: «لقول الله».

٣. البقرة (٢): ١٨٢. وفي مرآة العقول ج ٢٣، ص ٣٤: «قوله تعالى: «فَمَنْ خَافَ» قيل: أي علم «من مَوْصٍ جَنْفًا» أي جوراً وغير مشروع في الوصية خطأ «أَوْ إِنَّمَا» يعني يفعل ذلك عمداً. «فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ» أي بين الموصي لهم من الوالدين والأقرباء في الوصية المذكورة، ويحتمل أن يكون المراد من يتوقع ويظن حين وصية الموصي أنه يجوز في الوصية فأصلح».

٤. تفسير القمي، ج ١، ص ٦٥، ضمن الحديث، مراسلاً عن الصادق عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: علل الشرائع، ص ٥٦٧، ح ٤؛ وتفسير العياشي، ج ١، ص ٧٨، ح ١٧٣. الوافي، ج ٢٤، ص ٩٣، ح ٢٣٧٠٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٥٢، ح ٢٤٧٤٧.

٥. البقرة (٢): ١٨١.

٦. في «جد»: «والتهديب: «فقال».

٧. في المرأة: «ولعل المراد بالنسخ معناه اللغوي، وأريد به التخصيص هنا».

٨. في «ق، بح»، والتهديب وتفسير العياشي -: «والآية».

٩. في «ق، بف»، وحاشية «ن» -: «فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِنْثَامَ عَلَيْهِ».

١٠. في «بح» -: «من الموصي». وفي «بف» + «في ولده جنفاً». وفي «ق» + «إليه في ولده جنفاً». وفي التهذيب:

+ «إليه في ثلثه». وفي تفسير العياشي: + «في ثلثه جميعاً».

١١. في «ق، بح»، «فيما».

١٢. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جد»، والوسائل -: «به».

١٣. في «ق، ن، بف»، والتهديب وتفسير العياشي -: «عليه أي».

إِلَيْهِ^١ أَنْ يُبَدِّلَهُ^٢ إِلَى الْحَقِّ، وَإِلَى مَا يَرْضَى اللَّهُ بِهِ^٣ مِنْ سَبِيلِ الْخَيْرِ^٤.

١٥- بَابُ أَنَّ الْوَصِيَّ إِذَا كَانَتْ الْوَصِيَّةُ فِي حَقِّ فَقِيرٍ فَهُوَ ضَامِنٌ

١٣١٧٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ^٥ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ زَيْدِ النَّزَّاسِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ فَزَقٍ^٦ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، قَالَ:

أَوْصَى إِلَيَّ رَجُلٌ بِتَرَكْتِهِ^٧، وَأَمَرَنِي أَنْ أُحْجَّ بِهَا عَنْهُ، فَتَنْظَرْتُ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا شَيْءٌ

يَسِيرٌ لَا يَكْفِي^٨ لِلْحَجِّ^٩، فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ وَفَقَّهَاءَ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا عَنْهُ،

فَلَمَّا حَجَّجْتُ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ فِي الطَّوْافِ، فَسَأَلْتُهُ وَقُلْتُ لَهُ^{١٠}: إِنَّ رَجُلًا مِنْ

مَوَالِيكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَاتَ، وَأَوْصَى بِتَرَكْتِهِ إِلَيَّ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُحْجَّ بِهَا عَنْهُ، فَتَنْظَرْتُ

١. في «ك»: «أي على الموصى إليه».

٢. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ن، بح، جت» والوسائل: «أن يرده».

٣. في «ل، بح، بن» والوسائل: «فيه». ٤. في التهذيب: «الحق».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٦، ح ٧٤٧، معلقاً عن محمد بن يحيى. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٨، ح ١٧٢، عن

محمد بن سوفة. تفسير القمي، ج ١، ص ٦٥، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي،

ج ٢٤، ص ٩٣، ح ٢٣٧١٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٥١، ح ٢٤٧٤٦.

٦. في «ق، ك، ن، بف»: «وغیره».

٧. في «بح، بن» وحاشية «جت» والوسائل: «عبد الله بن أحمد»، وهو سهو. وعبد الله بن أحمد، هو عبيد الله بن

أحمد بن نهيك، روى حميد بن زياد عنه بعض كتب ابن أبي عمير. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٦، الرقم

٨٨٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨.

٨. في «ق، ك، بف» وحاشية «م، جت»: «يزيد».

٩. في «ل، بح، بف، بن» وحاشية «جت»: «بتركة». وفي «ق»: «بتركة».

١٠. في «ق، ك، ل، م، بن، جد» وحاشية «جت» والتهذيب: «ولا يكون». وفي «بف»: «ولا يكون» بالتاء والياء معاً.

١١. في «بح»: «الحج».

١٢. في «م، ن، جد»: «فقلت له» بدل «فأُسلتته وقلت له». وفي «ل، بن»: «فقلت» بدلها.

في ذلك، فَلَمْ يَكْفِ لِلْحَجِّ، فَسَأَلْتُ مَنْ قَبِلْنَا^١ مِنَ الْفُقَهَاءِ، فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا^٢،
فَتَصَدَّقْتُ بِهَا، فَمَا تَقُولُ^٣؟

فَقَالَ لِي: هَذَا جَفَعَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي الْحَجْرِ^٤، فَأْتِيهِ وَ سَلْهُ^٥.

قَالَ^٦: قَدْ خَلْتُ^٧ الْحَجَرَ، فَإِذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٨ تَحْتَ الْمِيزَابِ^٩ مُقْبِلٌ^{١٠} بِوَجْهِهِ عَلَى^{١١} الْبَيْتِ يَدْعُو، ثُمَّ انْتَفَتَ إِلَيَّ^{١٢}، فَرَأَيْتِي، فَقَالَ: «مَا حَاجَتُكَ؟»^{١٣}.

قُلْتُ^{١٤}: جُعِلْتُ فِذَاكَ، إِنِّي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ مِنْ مَوَالِيكُمْ.

قَالَ^{١٥}: «فَدَعْ^{١٦} ذَا غَنَّاكَ، حَاجَتُكَ^{١٧}؟».

قُلْتُ: رَجُلٌ مَاتَ، وَأَوْصَى بِتَرْكِتِهِ أَنْ أُحْجَّ بِهَا عَنْهُ، فَنَظَرْتُ فِي ذَلِكَ، فَلَمْ يَكْفِ^{١٨} لِلْحَجِّ^{١٩}، فَسَأَلْتُ مَنْ عِنْدَنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ، فَقَالُوا: تَصَدَّقْ بِهَا.

فَقَالَ: «مَا صَنَعْتُ؟» ٢٢/٧

قُلْتُ: تَصَدَّقْتُ بِهَا.

فَقَالَ: «ضَمِنْتُ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ يَبْلُغُ^{٢٠} أَنْ يُحَجَّ بِهِ مِنْ مَكَّةَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَبْلُغُ أَنْ

١. في الفقيه: «عندنا».

٢. في «م»: - «فما تقول».

٣. في «ك، ل، م، ن، يح، بن، جد» وحاشية «جت»: «ثم سل».

٤. في «ك» والفقيه: - «قال».

٥. في «ك»: - «تحت الميزاب».

٦. في «م، جد» والفقيه: «إلى».

٧. في «ل، م، بن»: «قلت».

٨. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «جت»: «دع».

٩. في «جد»: «فحاجتك». وفي الفقيه: - «قلت: جعلت فذاك إني رجل من أهل الكوفة من مواليك، قال: فدع

ذاعنك حاجتك».

١٠. في «ق، يح، بف»: «الحج».

١١. هكذا في معظم النسخ التي قولت والفقيه. وفي «ك» والمطبوع: «أن يكون لا يبلغ».

يُحَجَّ بِهِ مِنْ مَكَّةَ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ ضَمَانٌ، وَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ بِهِ مِنْ مَكَّةَ، فَأَنْتَ ضَامِنٌ^٣».

١٣١٧١ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ

مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِحَجَّةٍ، فَجَعَلَهَا وَصِيَّةً فِي

نَسَمَةٍ؟

فَقَالَ: «يَعْرِفُهَا وَصِيَّةً^٤، وَيَجْعَلُهَا فِي حَجَّةٍ كَمَا أَوْصَى بِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى

- يَقُولُ: «فَمَنْ بَذَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ»^٥».

١٣١٧٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

مَارِدٍ^٦، قَالَ:

١. في «ق، بن، جت»: «وَأَنْ تَحَجَّ». ٢. في «بن»: «وَأَنْ».

٣. في «مرآة العقول»، ج ٢٣، ص ٣٥: «يبدل على أنه مع إطلاق الوصية ينصرف إلى الحج من البلد، ومع التعذر من الميقات ومع القصور عنه أيضاً يتصدق، وهو أحد القولين وأظهرهما. وقيل: يراد إلى الوارث».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٤٨٢، معلقاً عن محمد بن أبي عمير؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٨، ح ٨٩٦، بسنده عن ابن أبي عمير، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحج، باب من يوصي بحجّة فيحج عنه من غير موضعه...، ح ٧٠٨١؛ الوالي، ج ٢٤، ص ٩٥، ح ٢٣٧١٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٤٩، ذيل ح ٢٤٧٤٢.

٥. في «ك، ل، بح، بف»: «وصية». ٦. في «بح، بف»: «وصية».

٧. البقرة (٢): ١٨١.

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٠، ح ٩٠٢، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٤٨٠، معلقاً عن محمد بن سنان؛ التهذيب، ج ٥، ص ٤٩٣، ح ١٧٧٠، بسنده عن محمد بن سنان. الفقيه، ج ٢، ص ٤٤٣، ح ٢٩٢٣، معلقاً عن ابن مسكان. تفسير العياشي، ج ١، ص ٧٧، ح ١٧٠، عن أبي سعيد الوالي، ج ٢٤، ص ٩٦، ح ٢٣٧١٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٥٠، ح ٢٤٧٤٥.

٩. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٦، ح ٨٨٧، بسند آخر عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مارد، لكن الظاهر زيادة «عن أبي أيوب» في سند التهذيب؛ فقد روى الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مارد، ولم يعهد توسط أبي أيوب - وهو الخزاز - بين ابن محبوب وبين ابن مارد في شيء من الأسناد، بل لم يعهد رواية أبي أيوب عن ابن مارد في موضع. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٧، الرقم ٩٥٨؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٢١، الرقم ٦٤٧.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْتِقَ عَنْهُ نَسَمَهُ
بِسِتْمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ ثَلَاثِهِ، فَاَنْطَلَقَ الْوَصِيُّ، فَأَعْطَى ^٢ السِّتْمَائَةَ دِرْهَمٍ ^٣ رَجُلًا يَحُجُّ بِهَا
عَنْهُ ^٤؟

قَالَ: فَقَالَ ^٥: «أَرَأَيْ أَنْ يُغْرَمَ الْوَصِيُّ مِنْ مَالِهِ سِتْمَائَةُ دِرْهَمٍ، وَيَجْعَلَ السِّتْمَائَةُ ^٦
فِيمَا أَوْصَى بِهِ ^٧ الْمَيِّتُ مِنْ ^٨ نَسَمَةٍ ^٩».

١٦ - بَابُ أَنَّ الْمُدَبَّرَ مِنَ الثَّلَاثِ

١٣١٧٣ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «الْمُدَبَّرُ مِنَ الثَّلَاثِ» ^{١٠}.

١٣١٧٤ / ٢. عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ؛

١. في «بح»: «في».
٢. في «ف»: «وأعطى».
٣. في «ل»: «بح» والفقيه: «درهم».
٤. في «م»: «جد» + «ولي».
٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «بن» والمطبوع: «درهم».
٦. في «ق»: «-» «به».
٧. في «ق»: «ك، ل، م، ن، جت، جد»: «في».
٨. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٧، ح ٥٤٨١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٦، ح ٨٨٧، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن محمد بن مارد، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٩٧، ح ٢٣٧١٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٤٨، ذيل ح ٢٤٧٤١.
٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٥، ح ٨٨٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الكافي، كتاب العتق والتدبير والكتابة، باب المدبر، ح ١١١٧٢، بسنده عن زرارة، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٣، ص ١٢١، صدر ح ٣٤٦١، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب المدبر، ضمن ح ١١١٧٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٥٩، ضمن ح ٩٤٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٠، ضمن ح ١٠٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب الرجل يوصي بوصية ثم يرجع عنها، صدر ح ١٣١٣٦؛ والفقيه، ج ٤، ص ١٩٩، صدر ح ٥٤٥٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٩٠، صدر ح ٧٦٢، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٥، ح ٢٣٦٧٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٨، ح ٢٤٦٦٦.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،
عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُدَبِّرُ مَمْلُوكَةً: أَلَهُ أَنْ يَزْجَعَ فِيهِ؟
قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ^٢ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ^٤».

١٣١٧٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ
الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمُدَبِّرُ مِنَ الثَّلَاثِ» وَقَالَ: «لِلرَّجُلِ أَنْ يَزْجَعَ فِي ثَلَاثِهِ إِنْ
كَانَ أَوْصَى فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضٍ^٥».

١. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٥، ح ٨٦٦، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن هشام بن الحكم، من دون توطئ ابن أبي عمير بين الفضل وبين هشام، وهو سهو؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب هشام بن الحكم، وتكرر في الأسناد رواية الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم. وأما رواية الفضل بن شاذان عن هشام بن الحكم مباشرة، فلم تثبت. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٤١٣، ٤١٤.

٢. في «ق، بح، يف»: «سألته» بدل «سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٣. في «ل، بن،»: «مملوكه».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٥، ح ٨٨٦، معلقاً عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن هشام بن الحكم، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٦، ح ٥٥٦٥، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. وفي الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب المدبر، ح ١١١٧١ وضمن ح ١١١٧٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٥٩، ضمن ح ٩٤٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠، ضمن ح ١٠٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٥، ح ٢٣٦٧٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٨، ح ٢٤٦٦٧.

٥. في «ك»: «أو في مرض».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٥، ح ٨٨٣، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفي الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب المدبر، ح ١١١٧٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٥٨، ح ٩٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠، ح ١٠٤، بسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الوصايا، باب الرجل يوصي بوصية ثم يرجع عنها، ح ١٣١٣٤، الوافي، ج ٢٤، ص ٧٤، ح ٢٣٦٧٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٧، ح ٢٤٦٦٥.

١٣١٧٦ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْمَدْبَرِ^٢؟

قَالَ^٣: «هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ يَرْجِعُ فِيمَا شَاءَ مِنْهَا»^٤.

١٧ - بَابُ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِالْكَفَنِ ثُمَّ بِالَّذِينَ ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ

١٣١٧٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيِّدَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^٥: «الْكَفَنُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ»^٦.

١٣١٧٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ^٧، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

١. في «جت»: - «بن إبراهيم».

٢. في التهذيب، ج ٨: «التدبير».

٣. في الكافي، ح ١١١٧١ والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «فقال».

٤. في الكافي، ح ١١١٧١: + «فيها و». ٥. في «بف»: «يشاء».

٦. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب المدبر، ح ١١١٧١، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٨، ح ٩٣٩؛ وج ٩، ص ٢٢٥، ح ٨٨٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٠، ح ١٠٣،

معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٥، ح ٢٣٦٧؛ الوسائل، ج ١٩،

ص ٣٠٨، ح ٢٤٦٦٨. ٧. في التهذيب، ج ١: + «ومن».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٧١، ح ٦٩٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٥٤٣٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ التهذيب، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٧، معلقاً عن الحسن بن

محبوب، عن ابن سنان. الوافي، ج ٢٤، ص ٧٥، ح ٢٣٦٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٨، ح ٢٤٧٠٥.

٩. هكذا في «ق، ك، ن، بف، جت». وفي «ل، بيج»: + «عن معاذ». وفي «م، بن، جت» وحاشية «ن، جت»

سَأَلَتْهُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ ذَيْنَ يَقْدِرُ تَمَنِّي كَفْنِهِ ؟
فَقَالَ^١: «يُجْعَلُ مَا تَرَكَ فِي^٢ تَمَنِّي كَفْنِهِ^٣ إِلَّا أَنْ يَتَجَرَّ عَلَيْهِ بَغْضُ النَّاسِ^٤، فَيَكْفَنَهُ^٥،
وَيَقْضَى مَا عَلَيْهِ مِمَّا تَرَكَ^٦.
١٣١٧٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوْفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ^٨: «أَوَّلُ شَيْءٍ يُبْدَأُ بِهِ مِنَ الْمَالِ الْكَفَنُ، ثُمَّ الدَّيْنُ، ثُمَّ
الْوَصِيَّةُ، ثُمَّ الْمِيرَاثُ^٩».

«والمسائل والمطبوع: +» عن معاذ.

وقد تكرر في الأسناد رواية [علي] بن رثاب عن زرارة [بن أعين]، ولم يعهد رواية من يسمّى بمعاذ أو معاذ عن
زرارة في موضع، كما أنَّ رواية علي بن رثاب عن معاذ أو معاذ، غير معهودة. راجع: معجم رجال الحديث،
ج ١٠، ص ٢٩٠-٢٩١ وج ٢٢، ص ٣٨٣.

و يؤيد ما أثبتناه ماورد في الفقيه، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٥٤٤١ والتهذيب، ج ٩، ص ١٧١، ح ٦٩٧، من نقل الخبر
عن [الحسن] بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة.

١. في «ق، ك، ل، م، بن، جد» والفقيه والتهذيب: «قال».

٢. في «بع»: «- وفي».

٤. في «ن» بالتاء والياء معاً. وفي «ك»: «أن يجز».

«وإلا أن يتجر» أي يطلب الأجر. قال الزمخشري - بعد ذكره أن الهمزة لا تدغم في التاء -: «وأما ما روي أنَّ
رجلاً دخل المسجد وقد قضى النبي صلى الله عليه وآله صلاته فقال: من يتجر فيقوم فيصلّي معه، فوجهه - إن صحت الرواية -
أن يكون من التجارة؛ لأنه يشتري بعمله المثوبة، وهذا المعنى بعضه مواضع من التنزيل والأثر وكلام
العرب». الفائق في غريب الحديث، ج ١، ص ٢٢-٢٣.

٥. في التهذيب، ج ٦: «إنسان» بدل «بعض الناس».

٦. في «ك، ل، م، بن، جد» وحاشية «جت» والمسائل والتهذيب، ج ٩: «فيكفنه».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٧١، ح ٦٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن رثاب، عن
زرارة. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٥٤٤١، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة؛
التهذيب، ج ٦، ص ١٨٧، ح ٣٩١، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن زرارة، عن أبي
عبدالله عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٦٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٨، ص ٧٩٤، ح ١٨٣١٣؛ المسائل، ج ١٩،
ص ٣٢٨، ح ٢٤٧٠٦.

٨. في «ق، بع، بف، جت» وحاشية «ن»: «+ قال».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ١٧١، ح ٦٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، الفقيه، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٥٤٣٧، معلقاً

١٨ - بَابُ مَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ

١٣١٨٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ :

٢٤/٧ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام : إِنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ، ثُمَّ الْوَصِيَّةَ عَلَى إِنْشَاءِ الدَّيْنِ ، ثُمَّ الْمِيرَاثَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ^١ ؛ فَإِنْ أَوَّلَ الْقَضَاءِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^٢ . » ^٣ .

١٣١٨١ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ بَغِضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ رَجُلٍ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ أَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ^٤ .

١ . عن السكوني ؛ التهذيب ، ج ٦ ، ص ١٨٨ ، ح ٣٩٨ ، بسنده عن إسماعيل بن أبي زياد ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام عن رسول الله ﷺ . الجعفريات ، ص ٢٠٣ ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله ﷺ . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ١٥٥ ، ح ٢٣٨١٣ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٣٢٩ ، ح ٢٤٧٠٨ .

١ . في الاستبصار : « بعد الدين » .

٢ . في الفقيه : « أولى » .

٣ . في مرآة العقول ، ج ٢٣ ، ص ٣٨ : « قوله عليه السلام : « إِنَّ أَوَّلَ الْقَضَاءِ » استشهد لتقديم الوصية والدين على الميراث بقوله تعالى : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ » . »

٤ . التهذيب ، ج ٩ ، ص ١٦٥ ، ح ٦٧٥ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ١١٦ ، ح ٤٤١ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي نجران . الفقيه ، ج ٤ ، ص ١٩٣ ، ح ٥٤٣٨ ، معلقاً عن عاصم بن حميد . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ، ح ٥٥ ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام ، من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، إلى قوله : « ثُمَّ الْمِيرَاثَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ » مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ٣٥٣ ، ح ٢٤١٩٥ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٣٣٠ ، ح ٢٤٧٠٩ .

٥ . هكذا في (ن ، ق ، هج ، بف ، جت ، وحاشية م) ، « جده » والفقيه والتهذيب والاستبصار . وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل ، ح ٢٤٧٣٩ : « وعليه دين » بدل « أَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ » .

فَقَالَ^١: «يَقْضِي الرَّجُلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِهِ، وَيَقْسِمُ مَا بَقِيَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ». قُلْتُ^٢: فَسَرِقُ^٣ مَا كَانَ^٤ أَوْصَى بِهِ مِنْ^٥ الدَّيْنِ مِمَّنْ^٦ يُوْخَذُ الدَّيْنُ؟ أَمْ مِنْ^٧ الْوَرَثَةِ؟

قَالَ^{١٠}: «لَا يُوْخَذُ مِنَ الْوَرَثَةِ، وَلَكِنَّ الْوَصِيَّ ضَامِنٌ لَهَا^{١١}»^{١٢}. ١٣١٨٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى الشَّعِيرِيِّ^{١٣}، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، قَالَ^{١٤}: كُنَّا عَلَى بَابِ^{١٥} أَبِي جَعْفَرٍ^{١٦} وَنَحْنُ جَمَاعَةٌ نَنْتَظِرُ^{١٧} أَنْ يَخْرُجَ، إِذْ جَاءَتْ^{١٨} امْرَأَةٌ،

١. في «ل، م، بن، جد» والوسائل، ح ٢٤٧١٠: «قال».

٢. في «ق، بف»: «قال».

٣. في الفقيه: «يفرق الوصي».

٤. في «بف»: «كان».

٥. في «ك»: «فمن».

٦. في الفقيه: «في».

٧. في «ك»: «من» من دون همزة الاستفهام.

٨. في الفقيه والتهذيب، ص ١٦٨ والاستبصار: «أم» (الاستبصار: أو) من الوصي».

٩. في «ق، ك، بف، جت» والفقيه: «فقال».

١٠. في المرأة: «حملة الأصحاب على ما إذا فرط في إيصاله إلى الغرماء».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٦، ح ٦٧٦، معلقاً عن الكليني، إلى قوله: «وبين الورثة». الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٥٥٢٩، معلقاً عن أبان بن عثمان، قال: «سأل رجل أبا عبد الله^{١٢}». وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٦٨، ح ٦٨٤؛

والاستبصار، ج ٤، ص ١١٧، ح ٤٤٥، بسندهما عن أبان، عن رجل «الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٦، ح ٢٣٨١٦؛

الوسائل، ج ١٩، ص ٣٤٧، ذيل ح ٢٤٧٣٩؛ وفيه، ص ٣٣٠، ح ٢٤٧١٠، إلى قوله: «بين الورثة».

١٢. في الكافي، ح ١٣٦٢٤: «ذكرنا بن يحيى عن الشعيري». وفي التهذيب «عن الشعيري» بدل «ذكرنا بن يحيى

الشعيري». وفي الاستبصار «عن الشعيري» و«بدله. وورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٥٥٢٧ عن محمد

بن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زكريا بن أبي يحيى السعدي، والمذكور في بعض نسخ الفقيه: «ذكرنا بن

يحيى السعدي».

١٣. في التهذيب والاستبصار: «باب» بدل «على باب».

١٤. في الكافي، ح ١٣٦٢٤: «ننتظره».

١٥. في التهذيب والاستبصار: «فجاءت» بدل «ونحن جماعة ننتظر أن يخرج إذ».

فَقَالَتْ: أَيُّكُمْ أَبُو جَعْفَرٍ؟ فَقَالَ لَهَا الْقَوْمُ^١: مَا تُرِيدِينَ مِنْهُ؟ قَالَتْ: أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالُوا لَهَا: هَذَا فَقِيهٌ أَهْلُ الْعِرَاقِ، فَسَلِيهِ.

فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي مَاتَ، وَتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَكَانَ لِي عَلَيْهِ^٢ مِنْ صَدَاقِي خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ^٣، فَأَخَذْتُ صَدَاقِي، وَأَخَذْتُ مِيزَانِي^٤، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَأَدَّعَى عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ^٥، فَشَهِدْتُ لَهُ^٦.

قَالَ^٧ الْحَكَمُ: فَبَيْنَا أَنَا أُحْسِبُ^٨ إِذْ خَرَجَ أَبُو جَعْفَرٍ^٩، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكَ^{١٠} تُحَرِّكُ بِهِ أَصَابِعَكَ يَا حَكَمُ؟»

فَقُلْتُ^{١١}: «إِنَّ^{١٢} هَذِهِ الْمَرْأَةَ ذَكَرْتُ أَنَّ زَوْجَهَا مَاتَ وَتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَكَانَ لَهَا عَلَيْهِ مِنْ صَدَاقِهَا خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ^{١٣}، فَأَخَذْتُ صَدَاقَهَا^{١٤}، وَأَخَذْتُ مِيزَانَهَا، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَأَدَّعَى عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ^{١٥}، فَشَهِدْتُ لَهُ^{١٦}».

١. في التهذيب والاستبصار: «فقيل لها» بدل «فقال لها القوم».

٢. في «ق» بفتح: «وكتاب».

٣. في الفقيه: «دين».

٤. في «ل» -: «درهم».

٥. في التهذيب والاستبصار: «مما بقي».

٦. في «ل» بن، «الف درهم عليه» بدل «عليه الف درهم».

٧. في «بج»: «عليه». وفي التهذيب والاستبصار: «بذلك على زوجي».

٨. في «جت» والكافي، ح ١٣٦٢٤ والتهذيب والاستبصار: «فقال».

٩. في الكافي، ح ١٣٦٢٤: «وما يصيبها». وفي التهذيب والاستبصار: «نحن نحسب ما يصيبها» بدل «أنا أحسب».

١٠. في «ل» بن، -: «أراك».

١١. في «ل» م، بن، جد: «قلت».

١٢. في «ل» بن، جد: «- وإن».

١٣. في «ل» م، بن، جد: «فأخذت صداقها، وكان لها من الصداق خمسمائة درهم» بدل «وكان لها عليه من صداقها خمسمائة درهم، فأخذت صداقها».

فَقَالَ^١ الْحَكَمُ: فَوَ اللَّهِ مَا أَتَمَمْتُ الْكَلَامَ حَتَّى قَالَ^٢: «أَقْرَْتُ^٣ بِثَلْثٍ^٤ مَا فِي يَدَيْهَا^٥،
وَلَا مِيرَاثَ لَهَا^٦».

قَالَ الْحَكَمُ: فَمَا رَأَيْتُ وَاللَّهِ^٧ أَفْهَمَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَطُّ^٨.

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَهَا^٩ حَتَّى تَقْضِيَ^{١٠} الدَّيْنَ،
وَإِنَّمَا تَرَكَ^{١١} أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَعَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ لَهَا^{١٢} وَلِلرَّجُلِ،
فَلَهَا ثَلَاثُ الْأَلْفِ، وَلِلرَّجُلِ ثَلَاثَاهَا^{١٣}.

١. في «ل»، م، بن، جد: «قال».

٢. في الكافي، ح ١٣٦٢٤ والاستبصار: «فأخبرته (الاستبصار: «فأخبرناه») بمقالة المرأة، وما سألت عنه، فقال أبو جعفر^{عليه السلام} بدل «فقلت: إن هذه المرأة ذكرت أن زوجها مات - إلى قوله -: حتى قال».

٣. في التهذيب «فأخبرناه بمقالة المرأة وما سألت عنه، فقال أبو جعفر: عليه أَقْرَْتُ له» بدل «فقال: ما هذا الذي أراك تحرك به أصابعك يا حكم - إلى قوله - أَقْرَْتُ».

٤. في حاشية «بن» والفقهاء: «بثلاثي».

٥. في الوافي: «أريد بما في يديها الصداق خاصة دون الميراث، وبدون هذا لا يصح. وإنما جاز التعبير بما في يديها عن الصداق خاصة؛ لأنه نفى الميراث فجعلها كأنها لم تأخذه».

وتوضيح ذلك: أن ثلثي ما في يديها أعني ثلثي الخمسمائة التي هي الصداق هو ثلث مجموع التركة، وهو الذي استحقتة المرأة وباقي التركة - الذي هو ثلثاها الباقيان - هو الذي استحقته الرجل.

وهذا الحديث في الكتب الثلاثة في أبواب الوصية، وفي الكافي أورده مرة أخرى في أبواب الموارث.

٦. في الكافي، ح ١٣٦٢٤ والتهذيب والاستبصار: «فوالله ما رأيت أحدا» بدل «فما رأيت والله».

٧. في الكافي، ح ١٣٦٢٤ والتهذيب والاستبصار: - «قَطُّ».

٨. في «بن» والوسائل والفقهاء: - «لها».

٩. في «م»، يع، بن، جد، والوسائل والفقهاء: «يقضي».

١٠. في «يع»: - «لها».

١١. في «ل»، بن: «ثلاثيها». وفي الفقهاء: «لأن لها خمسمائة درهم، وللرجل ألف درهم، فله ثلثاها» بدل «وللرجل ثلثاها».

١٢. الكافي، كتاب الموارث، باب إقرار بعض الورثة بدين، ح ١٣٦٢٤. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٦٤، ح ٦٧١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٤، ح ٤٣٦، معلقاً عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، إلى قوله: «أفهم من أبي جعفر^{عليه السلام} قَطُّ». والفقهاء، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٥٥٢٧، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن زكريا

١٣١٨٣ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ بَغْضِ
أَصْحَابِنَا:

٢٥/٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعاً مِنْ رَجُلٍ، فَقَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمَتَاعَ، وَلَمْ
يَذْفَعْ الثَّمَنَ، ثُمَّ مَاتَ الْمُشْتَرِي، وَالْمَتَاعُ قَائِمٌ بَعَيْنِهِ.

قَالَ^٢: «إِذَا كَانَ الْمَتَاعُ قَائِماً بَعَيْنِهِ^٣، رُدَّ إِلَى صَاحِبِ الْمَتَاعِ».
وَقَالَ: «لَيْسَ لِلْفَرَمَاءِ أَنْ يَخَاصِمُوهُ»^٤.

١٣١٨٤ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَيُضْمَنُهُ ضَامِنٌ لِلْفَرَمَاءِ، قَالَ^٦:
«إِذَا رَضِيَ^٧ الْفَرَمَاءُ، فَقَدْ بَرِقَتْ ذِمَّةُ الْمَيِّتِ»^٨.

« بن أبي يحيى السعدي، عن الحكم بن عتيبة. الوافي، ج ١٦، ص ١١٠٧، ح ١٦٧٥٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٦،
ذيل ح ٢٤٧٠٣.

١. في «ن» + «قال».

٢. في الاستبصار: - «قال: إذا كان المتاع قائماً بعينه».

٤. في الوسائل والتهذيب والاستبصار: «أن يخاصوه». وفي مرآة العقول: «المشهور أن فرماء الميت سواء في
التركة، إلا أن يترك مثل ما عليه من الدين فصاعداً، فيجوز لصاحب العين أخذها. وخالف فيه ابن الجنيد،
وحكم بالاختصاص مطلقاً وإن لم يكن وقت التركة بالدين، كما هو المشهور في الحي المفلس. فهذه الرواية
إنما محمولة على كون التركة مثل ما عليه فصاعداً على المشهور، أو مطلقاً على مذهب ابن الجنيد».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٦، ح ٦٧٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٦، ح ٤٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه،
ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٥٥٣١، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج. الوافي، ج ١٨، ص ٨٢١،
ح ١٨٣٦٧؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤١٤، ح ٢٣٩٥٤.

٦. في الوسائل والكافي، ح ٨٤٨١ والتهذيب، ج ٦: «فقال».

٧. في الوسائل والكافي، ح ٨٤٨١ والفقيه، ج ٣ والتهذيب، ج ٦: «به».

٨. الكافي، كتاب المعيشة، باب أنه إذا مات الرجل حل دينه، ح ٨٤٨١. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٧، ح ٦٨٠، معلقاً

١٣١٨٥/٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ
يَحْيَى الْأَزْرَقِ^٢:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ^٣ قُتِلَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَتْرُكْ مَالًا، فَأَخَذَ أَهْلُهُ الدِّيَةَ
مِنْ قَاتِلِهِ، عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا دَيْنَهُ؟
قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: وَهُوَ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا.
قَالَ: «إِنَّمَا أَخَذُوا الدِّيَةَ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا دَيْنَهُ»^٦.

١. عن أحمد بن محمد. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٥٥٣٠؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٨٧، ح ٣٩٢، معلقاً عن
الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٣٧١١، بسند آخره الوافي، ج ١٨، ص ٧٩٠، ح ١٨٣٠٤؛
الوسائل، ج ١٨، ص ٣٤٦، ح ٢٣٨١٦؛ و ص ٤٢٢، ح ٢٣٩٦٤.
٢. في «ق، ك، بف»:- «بن يحيى».

٢. يحيى الأزرق هو يحيى بن عبد الرحمن الأزرق، ترجم له النجاشي وقال: «روى عن أبي عبد الله وأبي
الحسن عليهما السلام». ويحيى هذا روى عنه صفوان بعنوان يحيى بن عبد الرحمن الأزرق، في التهذيب، ج ٥،
ص ١٥٧، ح ٥٢٠. وتكررت روايته عنه بعنوان يحيى الأزرق. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٥٠.
فعلية، ما ورد في الفقيه، من نقل الخبر عن صفوان بن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام، فيه تحريف إما بجواز
النظر من «يحيى» في «صفوان بن يحيى» إلى «يحيى» في «يحيى الأزرق»، إن كان الأصل في السند هكذا:
«صفوان بن يحيى، عن يحيى الأزرق»، أو بتبديل «عن» بـ «بن»، إن كان الأصل في السند: «صفوان، عن يحيى
الأزرق».

٣. في «ل، م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب، ح ٦٨١: «في رجل».

٤. هكذا في «ن، بح» والوسائل والفقيه والتهذيب، ج ٩، ص ١٦٧. وقد أخذ الشيخ الطوسي الخبر المذكور في
هذا الموضع، من الكافي، وإن لم يصرح باسم الكليني، فيكون التهذيب أقدم نسخة من الكافي - والتهذيب،
ص ٢٤٥. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يقضون» بدل «أن يقضوا».

ثم إنه لا يخفى أننا لم نجد عبارة «عليهم يقضون» أو «فعلهم يقضون» - سواء أكان الخبر في باب الديون
والوصايا، أو في غيره - إلا في الكافي المطبوع وبعض النسخ منه. أنظر على سبيل المثال: التهذيب، ج ٤،
ص ٢٤٦، ح ٧٢٨.

٥. في «جد»: «فهو».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٧، ح ٦٨١، معلقاً عن أبي علي الأشعري. وفيه، ص ٢٤٥، ح ٩٥٢، معلقاً عن صفوان،

١٣١٨٦ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

الْجَنِّهِمْ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَلَهُ عَلَيَّ^١ دَيْنٌ، وَخَلَّفَ وَلَدًا رَجُلًا^٢ وَنِسَاءً وَصَبِيَانًا^٣، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ: أَنْتَ فِي جُلٍّ مِمَّا لِأَبِي^٤ عَلَيْكَ مِنْ حِصَّتِي^٥، وَأَنْتَ^٦ فِي جُلٍّ مِمَّا لِإِخْوَتِي^٧ وَأَخَوَاتِي^٨ وَأَنَا ضَامِنٌ لِرِضَاهُمْ^٩ عَنْكَ؟ قَالَ: «تَكُونُ^{١٠} فِي سَعَةٍ^{١١} مِنْ ذَلِكَ، وَجِلٌّ».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَعْطِهِمْ؟

قَالَ: «كَانَ ذَلِكَ^{١٢} فِي عُنُقِهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ رَجَعَ الْوَرِثَةُ عَلَيَّ، فَقَالُوا: أُعْطِنَا حَقَّنَا؟

فَقَالَ^{١٣}: «لَهُمْ ذَلِكَ^{١٤} فِي الْحُكْمِ الظَّاهِرِ، فَأَمَّا^{١٥} بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَأَنْتَ

«عن يحيى الأزرق. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٥٥٣٢، معلقاً عن صفوان بن يحيى الأزرق، عن أبي الحسن عليه السلام. التهذيب، ج ٦، ص ٣١٢، ح ٨٦٢، بسنده عن يحيى الأزرق، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب المواريث، باب مواريث القتل، ...، ح ١٣٥٢٠؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٥، ح ١٣٤١، بسندهما عن يحيى الأزرق، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٦، ص ١٩٢، ح ٤١٦، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. الوافي، ج ١٨، ص ٧٩٦، ح ١٨٣١٩؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٣٦٤، ح ٢٣٨٥٨.

١. في «ك»: «علي».

٢. في «ق»: «ووالأ».

٣. في «ك»: «أو صبياناً».

٤. في «ن»: «والتهذيب: «من مال أبي».

٥. في «ل، م، جد»: «وحاشية «بح»: «جهتي».

٦. في «ن»: «فأنت».

٧. في «ق»: «ولأخواتي». وفي «ن، جد»: «من مال إخواني» بدل «مما لإخواني».

٨. في «بح»: «وأخواتي».

٩. في «ك»: «ولم رضاهم».

١٠. في «ق، ل، م، بح، بف»: «والتهذيب والوسائل: «يكون».

١١. في المرأة: «وقوله عليه السلام: «تكون في سعة» ظاهره أنه يكفي في براءة ذمة المضمون عنه ضمان الضامن، ولا يحتاج

إلى رضى المضمون له، ولعله محمول على ما إذا علم بعد ذلك رضاهم؛ إذ المشهور بين الأصحاب اشتراط

رضى المضمون له، وللشيخ قول بعدم الاشتراط.

١٢. في «ق، ك، بف»: «ذلك».

١٣. في «ق، ك»: «والتهذيب: «قال».

١٤. في «ق، ك، ن، بح، بف»: «والتهذيب: «ذاك».

١٥. في «ن»: «وأما». وفي «م، جد»: «والتهذيب: «+ ما».

مِنْهَا فِي جِلٍّ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ ١ الَّذِي أَحَلَّ لَكَ ٢ يَضْمَنُ لَكَ ٣ عَنْهُمْ رِضَاهُمْ، فَيَحْتَمِلُ ٤ الضَّامِنُ ٥ لَكَ ٦.

قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِي الصَّبِيِّ؟ لِأُمِّهِ أَنْ تُحَلَّلَ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَانَ لَهَا مَا تُرْضِيهِ ٧ أَوْ تُعْطِيهِ ٨».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا؟ قَالَ: «فَلَا».

قُلْتُ: فَقَدْ سَمِعْتُكَ تَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ تَحْلِيلُهَا؟

فَقَالَ: «إِنَّمَا أَغْنِي بِذَلِكَ ٩ إِذَا كَانَ لَهَا ١٠».

قُلْتُ: فَلَالُابُ يَجُوزُ تَحْلِيلُهُ عَلَى ابْنِهِ؟

فَقَالَ لَهُ ١١: «مَا كَانَ لَنَا مَعَ أَبِي الْحَسَنِ ١٢ أَمْرٌ، يَفْعَلُ فِي ذَلِكَ مَا شَاءَ».

قُلْتُ: فَإِنَّ الرَّجُلَ ضَمِنَ لِي عَنْ ذَلِكَ ١٣ الصَّبِيِّ ١٤ وَأَنَا مِنْ حِصَّتِهِ فِي جِلٍّ ١٥، فَإِنْ

مَاتَ الرَّجُلُ ١٥ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الصَّبِيُّ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؟

١. في «بن» والوسائل: - «الرجل».

٢. في «بح»: «حلَّ لك». وفي «ل، ن، جت»: «أحلَّك». وفي «ق، بف»: «حالك» بدل «أحلَّ لك». وفي الوسائل والتهذيب: «حلَّك» بدل «أحلَّ لك».

٣. في «ق، ن، بف» والتهذيب: - «لك». وفي «جت»: «إليك».

٤. في «بح» والوسائل: «فيحمل».

٥. في «م، بن، جت، جد» وحاشية «ن، بح»: «فيحمل لما ضمن» بدل «فيحتمل الضامن». وفي الوسائل والتهذيب: «لما ضمن».

٦. في «بن»: «ذلك». وفي حاشية «جت»: - «لك».

٧. في «بف»: «يرضيه».

٨. في «بن»: «وتعطيه».

٩. في «ق، بف» والتهذيب: - «بذلك».

١٠. هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد» والوسائل والتهذيب. وفي «بن» والمطبوع: + «مال».

هذا، والضمير المستتر في «كان» راجع إلى قوله: «ما ترضيه أو تعطيه». فبناءً على ما أثبتناه لا يكون في الجملة خلل.

١١. في «ل، بح، بن» والوسائل والتهذيب: - «له».

١٢. في «ق، بف»: - «ذلك».

١٣. في «ك»: «عن الصبي ذلك».

١٤. في «بح، جت»: «في حلٍّ من حصته».

١٥. في «ق، بف» والتهذيب: - «الرجل».

قَالَ: «الْأَمْرُ جَائِزٌ عَلَى مَا شَرَطَ لَكَ»^١.

١٩- بَابُ مَنْ أَعْتَقَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ

٢٦/٧

١٣١٨٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ^٢، عَنْ صَفْوَانَ وَابْنِ أَبِي

عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «هَلْ يَخْتَلِفُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شُبْرَمَةَ؟».

فَقُلْتُ^٣: بَلَّغَنِي أَنَّهُ مَاتَ مَوْلَى لِعِيسَى بْنِ مُوسَى، وَتَرَكَ^٤ عَلَيْهِ ذِينًا كَثِيرًا،

وَتَرَكَ مَمَالِيكَ^٥ يُحِيطُ ذَيْنُهُ بِأَثْمَانِهِمْ، فَأَعْتَقَهُمْ^٦ عِنْدَ الْمَوْتِ، فَسَأَلَهُمَا

عِيسَى بْنُ مُوسَى^٧ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ: أَرَى أَنْ يَسْتَسْعِيَهُمْ^٨ فِي قِيمَتِهِمْ،

فَيَذْفَعُهَا^٩ إِلَى الْغُرَمَاءِ، فَإِنَّهُ قَدْ أَعْتَقَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَقَالَ^{١٠} ابْنُ أَبِي لَيْلَى: أَرَى أَنْ

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٧، ح ٦٨٢، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٨، ص ٨٠٦، ح ١٨٣٣٨؛ الوسائل.

ج ١٨، ص ٤٢٥، ح ٢٣٩٧٠.

٢. في السند تحويل، وللمصنف إلى صفوان وابن أبي عمير ثلاثة طرق وهي:

- علي بن إبراهيم، عن أبيه.

- محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان.

- وأبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار.

٣. في «ل، بن»، وحاشية «ج»: «فقد». وفي «ج، جت» والتهذيب، ج ٨: «+ له».

٤. في «ك، ل، م، بن، جد» والوسائل والتهذيب، ج ٨: «فترك».

٥. في التهذيب والاستبصار: «غلماناً».

٦. في «ل، م، بن، جد» والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «وأعتقهم».

٧. في التهذيب، ج ٩: «رجل» بدل «عيسى بن موسى». وفي التهذيب، ج ٨ والاستبصار: - «عيسى بن موسى».

٨. في «ك، ل» والوسائل: «أن تستسعيهم». وفي «بن» بالياء معاً.

٩. في «ك، ل» والوسائل: «فندفعها». وفي «بن» بالياء معاً.

١٠. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «فقال».

أُبِيعَهُمْ^١، وَأَدْفَعَ^٢ أَثْمَانَهُمْ إِلَى الْفَرَمَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْتَقِمَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِهِمْ، وَهَذَا أَهْلُ الْحِجَارِ الْيَوْمَ يُعْتِقُ الرَّجُلُ عَبْدَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ، فَلَا يُجِيزُونَ عِنْتَهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ، فَرَفَعَ ابْنُ شُبْرَمَةَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ^٣: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا ابْنَ أَبِي لَيْلَى، مَتَى^٤ قُلْتَ بِهَذَا الْقَوْلِ؟ وَاللَّهِ مَا قُلْتَهُ إِلَّا طَلَبَ خِلَافِي.

فَقَالَ^٥ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «فَعَنْ^٦ رَأْيِ أُيْهِمَا صَدَرَ^٧».

قَالَ: قُلْتُ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ^٨ أَخَذَ بِرَأْيِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَكَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ^٩ هَوًى، فَبَاغَهُمْ وَفَضَى دَيْنَهُ.

قَالَ^{١٠}: «فَمَعَ أُيْهِمَا مَنْ قَبْلَكُمْ^{١١}».

قُلْتُ لَهُ^{١٢}: مَعَ ابْنِ شُبْرَمَةَ وَقَدْ رَجَعَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى إِلَى رَأْيِ ابْنِ شُبْرَمَةَ^{١٣} بَعْدَ ذَلِكَ. فَقَالَ^{١٤}: «أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّ الْحَقَّ لَفِي الَّذِي قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَإِنْ كَانَ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ». فَقُلْتُ لَهُ^{١٥}: هَذَا^{١٦} يَنْكَسِرُ^{١٧} عِنْدَهُمْ فِي الْقِيَاسِ.

فَقَالَ: «هَاتِ قَاسِنِي».

١. في «بح» وحاشية «جت» والتهذيب والاستبصار: «بيعهم».

٢. في «بح» وحاشية «جت» والتهذيب والاستبصار: «ویدفع».

٣. في «جده» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وقال».

٤. في الاستبصار: «من أين».

٥. في «بن»: «+» «له».

٦. في «ق، ن، بح، بف، جت»: «وعن».

٧. في التهذيب، ج ٩: «+» «الرجل».

٨. في «بح»: «-» «أنه».

٩. في المرأة: «قوله: وكان له في ذلك، أي كان لعيسى هوى وغرض في العمل بفتوى ابن أبي ليلى».

١٠. في «م، بن، جده» والوسائل: «فقال».

١١. في «ق، بف، +» «وقد رجع» وفي «ك»: «+» «معه».

١٢. في التهذيب، ج ٩: «قال: فقال أبو عبد الله ﷺ».

١٣. في «ق، ن، بف، جت» والاستبصار: «-» «له».

١٤. في «ق، ن، بف، جت»: «ينكسر».

١٥. في «ك»: «هكذا».

١٦. في حاشية «جت»: «ينكسر».

فَقُلْتُ^١: أَنَا أَقَابِسُكَ^٢؟

فَقَالَ: «لَتَقُولَنَّ^٣ بِأَشَدَّ مَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنْ^٤ الْقِيَاسِ».

فَقُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ^٥ تَرَكَ عَبْدًا لَمْ يَتْرُكْ مَالًا غَيْرَهُ، وَقِيمَةُ الْعَبْدِ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَدَيْنُهُ

خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأُعْتَقَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، كَيْفَ يُصْنَعُ؟

قَالَ: «يُبَاعُ الْعَبْدُ، فَيَأْخُذُ^٦ الْغَرَمَاءُ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ^٧، وَيَأْخُذُ^٨ الْوَرَثَةُ مِائَةَ دِرْهَمٍ».

فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ بَقِيَ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ مِائَةُ دِرْهَمٍ عَنْ دَيْنِهِ؟ فَقَالَ^٩: «بَلَى».

قُلْتُ^{١٠}: أَلَيْسَ لِلرَّجُلِ ثَلَاثُهُ يُصْنَعُ بِهِ مَا يَشَاءُ^{١١}؟ قَالَ: «بَلَى».

قُلْتُ: أَلَيْسَ^{١٢} قَدْ أُوصِيَ لِلْعَبْدِ بِالثَّلَاثِ^{١٣} مِنَ الْمِائَةِ^{١٤} حِينَ أُعْتَقَهُ؟

فَقَالَ^{١٥}: «إِنَّ الْعَبْدَ لَا وَصِيَّةَ لَهُ^{١٦}، إِنَّمَا مَالُهُ لِمَوَالِيهِ».

٢٧/٧

١. في «بن» والوسائل: «قلت».

٢. في المرأة: «قوله: «أنا أقابيسك» استفهام للإنكار، وأمره بالمقايضة لبيان موضع الخطأ في قياسهم».

٣. في «ك»، «يح»، «ليقولن»، «في «ك»: «+ يكون».

٤. في «بن» بالناء والياء معاً. وفي «ن»: «يطلق». وفي الوسائل: «تدخل».

٥. في «ن»: «- من».

٦. في «ق»، «ك»، «ن»، «يح»، «بف» وحاشية «ج»: «ويأخذ».

٧. في «جد» والتهذيب والاستبصار: «- درهم».

٨. في «ق»، «جد» والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «وتأخذ».

٩. في «جد» والتهذيب والاستبصار: «قال».

١٠. في «ن»، «بن» وحاشية «ج» والوسائل والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «ما شاء».

١١. في «بف»: «ليس» بدون همزة الاستفهام. وفي «ق»: «- أليس».

١٢. في «يح»: «الثلاث».

١٣. في التهذيب، ج ٩: «بثلث ماله» بدل «بالثلاث من المائة».

١٤. في «ل»، «بن»، «جد» والتهذيب، ج ٨ والاستبصار والوسائل: «قال».

١٥. في المرأة: «قوله: لا وصية له، لعل المعنى أن هذا ليس من قبيل الوصية، ولو كان وصية لبطل مطلقاً؛ لعدم

صحة الوصية لعبد الغير، فلا ينافي ما سيأتي من حكمه بصحته في بعض الصور.

فَقُلْتُ لَهُ: فَإِذَا كَانَ^٢ قِيمَةُ الْعَبْدِ سِتْمِائَةَ دِرْهَمٍ^٣، وَدَيْنُهُ أَرْبَعُمِائَةَ دِرْهَمٍ^٤؟
قَالَ^٥: «كَذَلِكَ يَبَاعُ الْعَبْدُ، فَيَأْخُذُ الْغَرْمَاءُ أَرْبَعُمِائَةَ دِرْهَمٍ^٦، وَيَأْخُذُ^٧ الْوَرَثَةُ مِائَتَيْنِ،
فَلَا يَكُونُ^٨ لِلْعَبْدِ شَيْءٌ».

قُلْتُ لَهُ^٩: فَإِنَّ^{١٠} قِيمَةَ الْعَبْدِ سِتْمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَدَيْنُهُ ثَلَاثُمِائَةَ دِرْهَمٍ
فَضَحِكَ، وَقَالَ^{١١}: «مِنْ هَاهُنَا أَتَى أَصْحَابُكَ^{١٢}، جَعَلُوا^{١٣} الْأَشْيَاءَ شَيْئاً^{١٤} وَاحِداً، وَلَمْ
يَعْلَمُوا السَّنَةَ، إِذَا اسْتَوَى مَالُ الْغَرْمَاءِ وَمَالُ الْوَرَثَةِ، أَوْ كَانَ مَالُ الْوَرَثَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَالِ
الْغَرْمَاءِ، لَمْ يَنْتَهَمِ^{١٥} الرَّجُلُ عَلَى^{١٦} وَصِيَّتِهِ، وَأُجِيرَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى وَجْهِهَا، فَلَا أَنْ يَوْقِفَ
هَذَا^{١٧}، فَيَكُونُ نِصْفُهُ لِلْغَرْمَاءِ، وَيَكُونُ ثُلُثُهُ لِلْوَرَثَةِ، وَيَكُونُ لَهُ السُّدُسُ»^{١٨}.

١. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «فإن». وفي التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «وإن».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب، ج ٨ والاستبصار. وفي المطبوع: «كانت».
٣. في «بن، جد» والاستبصار: - «درهم».
٤. في «ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: - «درهم».
٥. في «ك، ل، م، بن، جت، جد» والوسائل: «فقال».
٦. في «بع»: «وكذلك».
٧. في «ل، بن»، والتهذيب والاستبصار: - «درهم».
٨. في «ق» والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «وتأخذ».
٩. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «ولا يكون».
١٠. في «ك، بن»، والوسائل والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: - «له».
١١. في التهذيب والاستبصار: «فإن كان».
١٢. في «جد» والوسائل: «فقال».
١٣. في المرأة: قوله «أتى أصحابك، على بناء المجهول، أي أتاهم الخطأ وهلكوا».
١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «فجعلوا».
١٥. في «م»: - «شيئاً».
١٦. في «بع، بف، جت»: «ولم ينتهم».
١٧. في «ن»: «في».
١٨. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: + «العبد». وفي التهذيب، ج ٩: + «العبد ويستسعى».
١٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢٣٢، ح ٨٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٨، ح ٢٧، بسندهما عن ابن أبي عمير وصفوان، عن عبد الرحمن، عن أبي عبد الله عليه السلام، التهذيب، ج ٩، ص ٢١٧، ح ٨٥٤، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجاج الوالي، ج ١٠، ص ٦٢٣، ح ١٠٢١٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٥٤، ح ٢٤٧٥٣.

١٣١٨٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^١، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٢ فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ مَمْلُوكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، قَالَ: «إِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ، جَازَ^٣ عِتْقُهُ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ^٤».

١. في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد»: - «عن ابن أبي عمير». هذا، وعبارة «عن ابن أبي عمير» المذكورة في حاشية «جت» والوسائل. وهو الصواب؛ فقد أكثر إبراهيم بن هاشم من الرواية عن ابن أبي عمير عن جميل [بن درّاج]، ولم يثبت روايته عن جميل مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٤٦-٢٥١.

ثم إن الخبر ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٢١٨، ح ٨٥٦ - وهو مأخوذ عن الكافي - عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة.

٢. في «ق، بف»: - «عن أحدهما». ٣. في «ق، ك، بح، بف، جت»: «حل».

٤. قال الشهيد الثاني - ما ملّخصه -: «إذا أوصى بعق مملوكه تبرعاً، أو أعتقه منجزاً بناءً على أن المنجزات من الثلث، وعليه دين، فإن كان الدين يحيط بالتركة بطل العتق والوصية به، وإن فضل منها عن الدين فضل وإن قلّ صرف ثلث الفاضل في الوصايا، فيعتق من العبد بحساب ما يبقى من الثلث، ويسعى في باقي قيمته، سواء في ذلك ما لو كانت قيمته بقدر الدين مَرْتِينَ أو أَقْلَ... هذا هو الذي تقتضيه القواعد المذكورة، ولكن وردت روايات صحيحة في التبرع بالعتق تخالف ما ذكر. وحاصلها: أن تعتبر قيمة العبد الذي أعتق في مرض الموت، فإن كانت بقدر الدين مَرْتِينَ أعتق العبد وسعى في خمسة أسداس قيمته؛ لأنّ نصفه حيثنّ ينصرف إلى الدين فيبطل فيه العتق، وهو ثلاثة أسداس يبقى من ثلاثة أسداس، للمعتق منها سدس، وهو ثلث التركة بعد وفاء الدين، وللورثة سدسان ثلثا التركة، وهو واضح. وإن كانت قيمة العبد أَقْلَ من قدر الدين مَرْتِينَ بطل العتق فيه أجمع.

وقد عمل بمضمونها [أي مضمون هذه الرواية] المصنّف [أي المحقّق] وجماعة. والشيخ وجماعة عدّوا الحكم من منطوق الرواية إلى الوصية بالعتق، ولعلّه نظر إلى تساويهما في الحكم السابق وأولويته في غير المنصوص... والمصنّف اقتصر على العمل بمنطوق الرواية، وهو جريان الحكم المذكور مع تنجيز العتق لامع الوصية به، ووقفاً فيما خالف الأصل على مورده. وأكثر المتأخّرين ردّوا الرواية بمخالفتها لغيرها من الروايات الصحيحة الدالة على تلك القواعد المقرّرة، ولعلّه أولى». المسالك، ج ٦، ص ٢٢٦-٢٢٨.

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٨، ح ٨٥٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٥٥٢٨، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله^٥. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٣٢، ح ٨٤٠؛ والامتناع، ج ٤، ص ٧، ص ٢٤، يستندهما عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن زرارة، عن أبي عبدالله^٥. الفقيه، ج ٣،

١٣١٨٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام يَقُولُ فِي رَجُلٍ أُعْتِقَ مَمْلُوكًا لَهُ وَقَدْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، وَأَشْهَدُ^٢
لَهُ بِذَلِكَ، وَقِيمَتُهُ بِسِتْمِائَةِ دِرْهَمٍ^٣ وَعَلَيْهِ ذَيْنِ ثَلَاثِمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا غَيْرَهُ.
قَالَ: يُعْتَقُ مِنْهُ سُدُسُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَهُ مِنْهُ ثَلَاثِمِائَةُ دِرْهَمٍ، وَيَقْضَى مِنْهُ ثَلَاثِمِائَةُ
دِرْهَمٍ، فَلَهُ مِنَ الثَّلَاثِمِائَةِ ثَلَاثُهَا، وَهُوَ السُّدُسُ مِنَ الْجَمِيعِ^٤.

٢٨/٧

٢٠ - بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْمَكَاتِبِ

١٣١٩٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^٥، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي^٦ مَكَاتِبٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ

-
١. ص ١١٨، ح ٣٤٥٢، معلقاً عن جميل، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٦٢١، ح ١٠٢١٠.
الوسائل، ج ١٩، ص ٣٥٦، ذيل ح ٢٤٧٥٤. ١. في «ق، بف»:- «بن عيسى».
٢. في «م، بن، جد» والتعذيب، ح ٨٥٥: «فأشهد».
٣. في «ق، بف»:- «درهم».
٤. في «م، بن، جد»:- «عنه».
٥. في التعذيب والاستبصار:- «درهم ويقضى منه ثلاثمائة درهم، فله من الثلاثمائة ثلثها».
٦. في «ق، بف» والتعذيب والاستبصار: «وله».
٧. التعذيب، ج ٩، ص ١٦٩، ح ٦٩٠، و ص ٢١٨، ح ٨٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٨، ح ٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ١٠، ص ٦٢٢، ح ١٠٢١٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٥٤، ذيل ح ٢٤٧٥٢.
٨. في الكافي، ح ١٣٥٦٤: «ومحمد بن عيسى، عن يونس جميعاً».
٩. هكذا في «ذ، له، وحاشية م». وفي «ق، ل، م، بن، بج، بن، جد» والمطبوع والوسائل:- «وقال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام». لكن الظاهر ثبوته؛ فإنه مضافاً إلى ورود الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٥٥٠٦، عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام، الخبر، ومضافاً إلى مقتضى سياق الخبر، روى محمد بن قيس هذا - وهو أبو عبد الله الجلي - كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، عن

حَرَّةٌ، فَأَوْصَتْ لَهُ^١ عِنْدَ مَوْتِهَا بِوَصِيَّةٍ، فَقَالَ أَهْلُ الْمِيرَاثِ^٢: لَا نُجِيزُ^٣ وَصِيَّتَهَا لَهُ؛ إِنَّهُ^٤ مَكْتَابٌ^٥ لَمْ يَغْتَقِ وَلَا يَرِثْ^٦، فَقَضَى بِأَنَّهُ^٧ يَرِثُ بِحِسَابِ^٨ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ، وَيَجُوزُ لَهُ^٩ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِحِسَابِ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ. وَقَضَى فِي مَكَاتِبِ أَوْصِي لَهُ بِوَصِيَّةٍ وَقَدْ قَضَى نِصْفَ مَا عَلَيْهِ، فَأَجَازَ نِصْفَ^{١٠} الْوَصِيَّةِ. وَقَضَى فِي مَكَاتِبِ قَضَى رُبْعَ مَا عَلَيْهِ، فَأَوْصِي لَهُ بِوَصِيَّةٍ، فَأَجَازَ^{١١} رُبْعَ الْوَصِيَّةِ. وَقَالَ فِي رَجُلٍ حَرٌّ^{١٢} أَوْصَى لِمَكَاتِبَةٍ^{١٣}، وَقَدْ قَضَتْ سُدُسَ مَا كَانَ عَلَيْهَا^{١٤}، فَأَجَازَ لَهَا بِحِسَابِ مَا أُغْتِقَ مِنْهَا^{١٥}.^{١٦}

«أبي جعفر» راجع: الفهرست للطوسي، ص ٣٨٦، الرقم ٥٩٢؛ رجال النجاشي، ص ٣٢٣، الرقم ٨٨١؛ الفقيه، ج ٤، ص ٥٢٦.

١٠. في الكافي، ح ١٣٥٦٤: «رجل».

١. في الكافي، ح ١٣٥٦٤: «له».

٢. في الكافي، ح ١٣٥٦٤: «ولا يرث».

٣. في حاشية «بن» والفقيه: «لا تجوز».

٤. في «بن»: «هو». وفي الكافي، ح ١٣٥٦٤: «لأنه».

٥. في «ك»: «لأنه جيز وصيتها لأنه في مكاتب كانت تحته امرأة».

٦. في «ك»: «ولا ميراث». وفي الفقيه: «ولا يرث».

٧. في «ل»، «بن» والكافي، ح ١٣٥٦٤ والفقيه والتهذيب، ج ٩: «أنه».

٨. في «بن»: «بحسب».

٩. في «ل»، وحاشية «ج»: «له».

١٠. في «ق»، «بف»: «ما عليه وأجاز نصف».

١١. في «بف»: «آخر». وفي الفقيه والتهذيب، ج ٩: «حر».

١٢. في حاشية «ج» والفقيه: «لمكاتبة».

١٣. في «بف»: «عليها».

١٤. في «ل»، «بف»: «هذا هو المشهور للمكاتب إذا أوصى له غير المولى، وقيل: يصح جميع ما أوصى له مطلقاً؛ لأنقطاع سلطنة المولى عنه، وقبول الوصية نوع اكتساب، وأما إذا أوصى له المولى فيعتق به ويعطى ما يفضل عن قيمته».

١٥. الكافي، كتاب الميراث، باب ميراث المكاتبين، ح ١٣٥٦٤. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٣، ح ٨٧٤، معلقاً

عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٥، ح ١٠٠٠، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي نجران، مع اختلاف

يسير وزيادة في آخره. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٥٥٠٦، معلقاً عن عاصم بن حميد؛ وفيها هكذا: «عن أبي

٢١- بَابُ وَصِيَّةِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تُدْرِكْ وَمَا يَجُوزُ مِنْهَا وَمَا لَا يَجُوزُ

١٣١٩١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا أَتَى عَلَى الْغُلَامِ عَشْرُ سِنِينَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ^٢ فِي مَالِهِ مَا أَغْتَقَ وَتَصَدَّقَ^٤ وَأَوْصَى^٥ عَلَى حَدِّ مَعْرُوفٍ وَحَقٍّ^٧، فَهُوَ^٨ جَائِزٌ^٩».

جاء جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب... وراجع: التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٣، ح ٨٧٥، الوافي، ج ٢٤، ص ١١١، ح ٢٣٧٤٠، الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٣، ذيل ح ٢٤٨٦٤؛ وج ٢٦، ص ٤٧، ح ٣٢٤٦٣.

١. في «ق، بف»:- «سهل بن زياد».

٢. هكذا في «م، ن، بح، بف، جت، جد»، والوسائل، ح ٢٤٤٤٩ والفقهاء، ج ٤ والتهذيب، ج ٨، ص ٩، ح ٤. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذ».

٣. في الوسائل، ح ٢٤٤٤٩:- «له».

٤. في «ق، ك، ل، بح، بف، بن» والوسائل، ح ٢٤٤٤٩ والفقهاء، ج ٤ والتهذيب، ج ٩: «أو تصدق».

٥. في الوسائل، ح ٢٤٤٤٩ والتهذيب، ج ٩: «أو أوصى».

٦. في التهذيب، ج ٩: «وجه».

٧. في التهذيب، ج ٨: «على وجه المعروف» بدل «وأوصى على حد معروف وحق».

٨. في «جت»:- «حق».

٩. قال الشهيد الثاني - ما مضمونه -: «اختلف الأصحاب في صحة وصية الصبي الذي لم يبلغ بأحد الأمور الثلاثة المعتبرة في التكليف، فذهب الأكثر من المتقدمين والمتأخرين إلى جواز وصية من بلغ عشرين عاماً في المعروف، وبه أخبار كثيرة. وأضاف الشيخ عليه السلام إلى الوصية الصدقة والهبة والوقف والعق؛ لرواية زرارة، وفي قول بعضهم: لأقاربه وغيرهم إشارة إلى خلاف ما روي في بعض الأخبار من الفرق، كصحيحة محمد بن مسلم، ورواها الصدوق في الفقيه، وهو مقتضى عمله بها، والقائل بالاكْتِفَاء في صحة الوصية ببلوغ الثمان ابن الجنيّد، واكتفى في الأئمة بسبع سنين، استناداً إلى رواية الحسن بن راشد، وهي مع ضعف سندها شاذة مخالفة لإجماع المسلمين من إثبات باقي الأحكام غير الوصية، لكن ابن الجنيّد اقتصر منها على الوصية، وابن إدريس سدّ الباب واشترط في جواز الوصية البلوغ كغيرها، ونسبه الشهيد في الدروس إلى التفرّد بذلك». المسالك، ج ٦، ص ١٤٠-١٤٢.

١٠. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٤٥١، معلقاً عن صفوان بن يحيى. التهذيب، ج ٨، ص ٢٤٨، ح ٨٩٨، معلقاً

١٣١٩٢ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ^٢، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ^٣ الْغَلَامَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَأَوْصَى^٤ وَلَمْ يَذَرِكْ، جَارَتْ وَصِيَّتُهُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلَمْ تَجْزُ^٥ لِلْعَزَبَاءِ»^٦.

١٣١٩٣ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِذَا بَلَغَ الْغَلَامُ عَشَرَ سِنِينَ، جَارَتْ وَصِيَّتُهُ»^٧.

١. عن موسى بن بكر؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٨١، ح ٧٢٩، بسنده عن موسى بن بكر، عن زرارة، من دون الإسناد إلى أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. وراجع: الفقيه، ج ١، ص ٥٦٧، ح ١٥٦٧. الوافي، ج ٢٤، ص ١١١، ح ٢٣٧٤٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢١١، ح ٢٤٤٤٩؛ وص ٣٦٢، ذيل ح ٢٤٧٦٤؛ وج ٢٣، ص ٩١، ذيل ح ٢٩١٧٣.

٢. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عذة من أصحابنا.

٣. هكذا في «م»، بن، جده وحاشية «ن»، بح، جت» والوسائل. وفي «ق»، ك، ل، بح، بف، جت» والمطبوع: «علي بن النعمان».

والمتكرر في الأسناد، رواية علي بن الحكم عن داود بن النعمان، ولم يثبت روايته عن علي بن النعمان في موضع. وماورد في الخرائج والجرائع، ج ٢، ص ٨٣١ من رواية علي بن الحكم عن علي بن النعمان عن علي بن إسماعيل عن محمد بن النعمان عن ابن مسكان، لا يعتمد عليه؛ فقد ورد الخبر في بهائير الدرجات، ص ٣٢٥، ح ٢، عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان [ومحمد بن عبد الجبار عن محمد بن إسماعيل عن علي بن النعمان] عن ابن مسكان. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٥٩٥.

٤. في «ق»: «- وإن».

٥. في «ك»، م، ن، بح، بف، جت، جده: «ولم يجز».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٤٥٣، معلقاً عن علي بن الحكم، عن داود بن النعمان، عن أبي أيوب. التهذيب، ج ٩، ص ١٨١، ح ٧٢٨، بسنده عن أبي أيوب. النوادر للأشعري، ص ١٥٩، صدر ح ٤٠٩، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٧، ح ٢٣٨٤١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٠، ذيل ح ٢٤٧٦١.

٧. الفقيه، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٥٤٥٠؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٨١، ذيل ح ٧٢٦، بسندهما عن أبان بن عثمان. وفيه، ص ١٨٢، ح ٧٣٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٥، ح ٢٣٨٣٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٢، ذيل ح ٢٤٧٦٣.

١٣١٩٤ / ٤ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ أَبِي بصيرٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «إِذَا بَلَغَ الْعَلَامُ عَشْرَ سِنِينَ، فَأَوْصِي بِثُلْثِ مَالِهِ فِي حَقِّ، جَارَتْ وَصِيَّتُهُ، فَإِذَا كَانَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ، فَأَوْصِي مِنْ مَالِهِ بِالْيَسِيرِ فِي حَقِّ^٢، جَارَتْ وَصِيَّتُهُ^٣».

٢٢- بَابُ الْوَصِيَّةِ لِأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

١٣١٩٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، قَالَ :
نَسَخْتُ مِنْ كِتَابِ بَخْطِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^١ : «فَلَنْ مَوْلَاكَ^٢ تُوفِّي^٣ ابْنُ أَخٍ لَهُ، وَتَرَكَ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ^٤ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ، فَأَوْصِي لَهَا بِأَلْفٍ^٥، هَلْ تَجُوزُ^٦ الْوَصِيَّةُ^٧ ؟ وَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهَا عِتْقٌ ؟ وَمَا خَالِهَا ؟ رَأَيْكَ فَدَتَكَ نَفْسِي^٨».

١ . في «ك» : «ثلاث» .

٢ . في «ل» : - «في حق» .

٣ . الفقيه، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٥٤٥٢، بسنده عن أبي المغراء . التهذيب، ج ٩، ص ١٨٢، ح ٧٣٢، بسنده عن أبي بصير . الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٧، ح ٢٣٨٤٢ : الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦١، ذيل ح ٢٤٧٦٢ .

٤ . في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جد» : + «عن أبي الحسن عليه السلام» .

٥ . في «ك» : - «من» .

٦ . في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ن» : «بخطه» بدل «بخط أبي الحسن عليه السلام» .

٧ . في التهذيب : «مولاي» .
٨ . في قرب الإسناد : + «وترك» .

٩ . في «ن، بف» : - «له» .

١٠ . في الفقيه : + «درهم» . وفي قرب الإسناد : «بألفي درهم» .

١١ . في «ك، ن» : «هل يجوز» .

١٢ . في «ل، م، بن، جد» : «فدتك نفسي رأيك» بدل «رأيك فدتك نفسي» .

فَكَتَبَ ۞: «تَعْتَقُ فِي الثَّلَاثِ، وَلَهَا الْوَصِيَّةُ»^٢.

١٣١٩٦ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ

الصَّيْرَفِيِّ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ۞، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَلَهُ أُمٌ وَلَدٌ، وَقَدْ جَعَلَ لَهَا شَيْئاً فِي حَيَاتِهِ، ثُمَّ مَاتَ.

قَالَ: فَكَتَبَ: «لَهَا مَا أَتَاهَا» بِهِ^٣ سَيِّدَهَا فِي حَيَاتِهِ مَعْرُوفٌ ذَلِكَ لَهَا، تَقْبَلُ^٤ عَلَى^٥ ذَلِكَ شَهَادَةُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ^٦ وَالْخَادِمِ غَيْرِ..... ←

١. في حاشية «ج» وفي قرب الإسناد والفقهاء والتهديب: «من».

٢. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٤٧: «قوله ۞: تعتق في الثلاث، لعل المعنى أنها تعتق من الوصية إلى الثلاث، كما ذهب إليه بعض الأصحاب، وبالجملة الاستدلال به على كل من القولين لا يخلو من إشكال، إذ ظاهره أنها تعتق مع وفاء الثلاث، وإلا يفقد الثلاث، ثم تعطى جميع الوصية، وهو غير مطابق لشيء من القولين المشهورين. نعم، نقل الشهيد في شرح الإرشاد قولاً مطابقاً لظاهر الرواية، ونسبه إلى الصدوق».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٤، ح ٨٧٧، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. قرب الإسناد، ص ٣٨٨، ح ١٣٦٣، عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٥٥٠٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٢، ح ٢٣٧٤٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٥، ذيل ح ٢٤٨٦٧.

٤. المراد من أحمد بن محمد، هو أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في السند السابق؛ فقد روى هو كتباً كثيرة عن ابن أبي عمير، وتكررت روايته عنه في الأسناد. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٤٠٤، الرقم ٦١٨؛ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٤٦٣-٤٦٦ و ص ٦٥٤-٦٥٥.

فعليه، يكون السند معلقاً على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، عدة من أصحابنا.

٥. في «ن»: «قد» بدون الواو.

٦. في «ل»، «ن»، «بن»، «جدة» وحاشية «ج» والوسائل: «ما أمر» بدل «أتابها». وفي «بح»: «ما أمر بها» بدلها. وفي الفقيه: «ما آتاها». وفي التهذيب: «ما أبانها».

٧. في «ك»، «بح»، «بن»: «به».

٨. في «ق»، «بف»: «يقبل». وفي «م»، «بن»، «جدة» والوسائل: «يقبل». وفي «ج»: «بالتاء والياء معاً».

٩. في الوسائل: «-على».

١٠. في «ل»: «المرأة والرجل».

الْمُتَّهِّينَ.^١

١٣١٩٧ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ ذَكَرُهُ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام فِي أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا مَاتَ عَنْهَا مَوْلَاهَا، وَقَدْ أَوْصَى لَهَا، قَالَ: «تُعْتَقُ^٢ فِي الثَّلَاثِ، وَلَهَا الْوَصِيَّةُ^٣».

١٣١٩٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^٤، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ جَعِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^٥، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدٌ، وَلَهُ^٦ مِنْهَا عَلَامٌ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ أَوْصَى لَهَا بِالْفَنَى دِرْهَمٍ أَوْ بِأَكْثَرِ^٧، لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَسْتَرْقُوَهَا؟

قَالَ: فَقَالَ: «لَا، بَلْ تُعْتَقُ مِنْ ثَلَاثِ الْمَيِّتِ، وَتُعْطَى مَا أَوْصَى لَهَا بِهِ»^٨.

وَفِي كِتَابِ الْعَبَّاسِ: تُعْتَقُ مِنْ نَصِيبِ ابْنَيْهَا، وَتُعْطَى مِنْ ثَلَاثِهِ مَا أَوْصَى لَهَا بِهِ.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٤، ح ٨٧٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣، ح ٣٣١٤، معلقاً عن ابن أبي عمير. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٣، ح ٢٣٧٤٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٥، ح ٢٤٨٦٨.

٢. في «ك، ن، بح»: «يعتق».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٤، ح ٨٧٩، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٣، ح ٢٣٧٤٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٦، ح ٢٤٨٦٩.

٤. في «ق»: «- جميعاً».

٥. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٤، ح ٨٨٠ عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام، من دون توسط أبي عبيدة، بين جميل و بين أبي عبد الله عليه السلام، لكن المذكور في بعض نسخ التهذيب المعتمدة هكذا: «جميل بن صالح عن أبي عبيدة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٦. في «ل، بن» والوسائل: «له» بدون الواو.

٧. في «بن» والوسائل: «أو أكثر».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٤، ح ٨٨٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام، الفقيه، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٥٥٠٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب، إلى قوله: «تعطي ما أوصى لها به». الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٧، ح ٢٣٨٤٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٦، ح ٢٤٨٧٠.

٢٣- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْوَقْفِ^١ وَالصَّدَقَةِ^٢ وَالتَّخْلِ^٣ وَالْهَبَةِ^٤ وَالسُّكْنَى^٥ وَالْعُمْرِ^٦ وَالرَّقَبَى^٧ وَمَا لَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ

١ / ١٣١٩٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : « لَا صَدَقَةٌ وَلَا عِتْقٌ إِلَّا مَا أَرِيدَ^٨ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ^٩ . »

٢ / ١٣٢٠٠ . وَعَنْهُ^{١٠} ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ هِشَامٍ^{١١} وَحَمَادِ بْنِ أُذَيْنَةَ وَابْنِ

١ . في «جد» وحاشية «م» جت : «الوقوف» .

٢ . النحل : العطية والهبة ابتداءً من غير عوض ولا استحقاق . النهاية ، ج ٥ ، ص ٢٩ (نحل) .

٣ . «العُمري» : هو أن يقول الرجل للرجل : أعمرتك الدار عمري ، أي جعلتها لك تسكنها مدة عمرك ، فإذا مات عادت إلي . راجع : النهاية ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ (عمر) .

٤ . وقال : «في الحديث : «الرقبي لمن أرقبها» ومعناه : أن يقول الرجل للرجل : قد وهبت لك هذه الدار فإن مات قبلي رجعت إلي ، وإن مات قبلك فهي لك ، وهو فُتْلَى من المراقبة . مجمع البحرين ، ج ٢ ، ص ٧٣ (رقب) .

٥ . «الرقبي» : هو أن يقول الرجل للرجل : قد وهبت لك هذه الدار ، فإن مات قبلي رجعت إلي ، وإن مات قبلك فهي لك ، وهي فعلى من المراقبة ؛ لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه . النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ (رقب) .

٦ . في «بن» جد : «وغيرهم» . ٦ . في الكافي ، ح ١١١٤٥ والفقيه والأُمالي للصدوق : - «ولا صدقة و» .

٧ . في الكافي ، ح ١١١٤٥ : «ما طلب» .

٨ . في مرآة العقول ، ج ٢٣ ، ص ٤٩ : المقطوع به بين الأصحاب اشتراط الصدقة بالقرية ، وعدم صحتها بدونها ، ولعل مرادهم عدم إجزائها في الواجب ، وعدم ترتب الثواب في المستحب والأحكام المختصة بها فيهما ، لا عدم حصول الملك ، وإن أمكن القول به إذا وقع بلفظ الصدقة ، وفيه بعد .

٩ . الكافي ، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة ، باب أنه لا يكون عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل ، ح ١١١٤٥ . وفي التهذيب ، ج ٩ ، ص ١٥١ ، ح ٦١٩ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . وفي الكافي ، كتاب الأيمان والنذور والكفارات ، باب ما لا يلزم من الأيمان والنذور ، ذيل ح ١٤٧١٤ ؛ والتهذيب ، ج ٨ ، ص ٢٨٦ ، ذيل ح ١٠٥٤ ، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام ، ج ٣ ، ص ١١٥ ، ح ٣٤٤١ ، مرسلاً ؛ الأُمالي للصدوق ، ص ٦٥٢ ، المجلس ٩٣ ، في ضمن إملاء الصدوق في وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٥١٣ ، ح ١٠٠٠٦ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٢٠٩ ، ذيل ح ٢٤٤٤٥ . ١٠ . في «يج» : «علي» بدل «وعنه» .

١١ . في الكافي ، ح ١١١٤٤ ؛ والتهذيب ، ج ٨ ؛ والوسائل ، ج ٢٣ : «هشام بن سالم» .

بِكثِيرٍ وَغَيْرِهِمْ^١ كُلَّهُمْ^٢، قَالُوا:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٣: «لَا صَدَقَةٌ وَلَا عِثْقٌ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهٌ^٤ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٥.

١٣٢٠١ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «إِنَّمَا الصَّدَقَةُ مُخَدَّتَةٌ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ^٧ يَنْحُلُونَ وَيَهْتُونَ، وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ أُعْطِيَ لِلَّهِ^٨ - عَزَّ وَجَلَّ^٩ - شَيْئًا^{١٠} أَنْ يَزْجَعَ فِيهِ».

قَالَ: «وَمَا لَمْ يُعْطَ لِلَّهِ وَفِي اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَزْجَعُ فِيهِ، نِخْلَةٌ كَانَتْ أَوْ هَبْتُهُ، حِيزَتْ أَوْ لَمْ تُحْزَ^{١١}، وَلَا يَزْجَعُ الرَّجُلُ فِيمَا يَهَبُ لِأَمْرَائِهِ، وَلَا الْمَرْأَةُ فِيمَا تَهَبُ لِزَوْجِهَا، حِيزَ^{١٢} أَوْ لَمْ يُحْزَ^{١٣}، أَلَيْسَ^{١٤} اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: وَلَا تَأْخُذُوا^{١٥} مِمَّا آتَيْنَتُمُوهُمْ»

١. في الكافي، ح ١١١٤٤ والتهذيب، ج ٨، ص ٩، ج ١٣٩ والوسائل، ج ٢٣: «أو غير واحد».

٢. في الكافي، ح ١١١٤٤ والتهذيب، ج ٨ والوسائل، ج ٢٣: «- كلهم».

٣. في الكافي، ح ١١١٤٤ والتهذيب، ج ٨ والوسائل، ج ٢٣: «عن أبي عبد الله^٦ أنه قال» بدل «قالوا: قال أبو عبد الله^٦».

٤. في الكافي، ح ١١١٤٤ والتهذيب، ج ٨ والوسائل، ج ٢٣: «- لا صدقة و».

٥. في «ك»: «وجه».

٦. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكانة، باب أنه لا يكون عتق إلا ما أريد به وجه الله عز وجل، ح ١١١٤٤. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢١٧، ح ٧٧٢، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٩، ص ١٥١، ح ٦٢٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه. وفيه، ص ١٣٩، ح ٥٨٤، بسنده عن ابن أبي عمير الواسطي، ج ١٠، ص ٥١٣، ح ١٠٠٠٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢١٠، ذيل ح ٢٤٤٤٦؛ وج ٢٣، ص ١٤، ح ٢٨٩٩٥.

٧. في «ق، ك، ج، ب، ف»: «الله».

٨. في «ل»: «- الله عز وجل».

٩. في «بن»: «شيئاً لله عز وجل».

١٠. حازه يحوزه، إذا قبضه وملكه واستبد به. النهاية، ج ١، ص ٤٥٩ (حوز).

١١. في التهذيب، ج ٧: «حازا».

١٢. في التهذيب، ج ٧ والاستبصار: «لم يحازا».

١٣. في الاستبصار: «لأن: بدل أليس».

١٤. في «م، ب»: «فلا تأخذوا». وفي التهذيب، ج ٧: «تأخذوا». وفي الاستبصار: «ولا يحل لكم أن تأخذوا».

كلاهما بدل «ولا تأخذوا».

شَيْئاً^١ وَقَالَ: «فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا^٢» وَهَذَا يَدْخُلُ فِي الصَّدَاقِ وَالْهَبَةِ^٣.

١٣٢٠٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ ٣١/٧ غُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ بِالصَّدَقَةِ: أَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي صَدَقَتِهِ^٤ فَقَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ مُخَذَّتَةٌ، إِنَّمَا كَانَ النُّخْلُ وَالْهَبَةُ، وَلِمَنْ وَهَبَ أَوْ نَحَلَ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَّتِهِ، حَيْزٌ أَوْ لَمْ يَحْزَ، وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ أُعْطِيَ^٥ شَيْئاً أَنْ

١. إشارة إلى الآية ٢٢٩ من سورة البقرة (٢) حيث قال: «وَلَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ» الآية.
٢. النساء (٤): ٤.

٣. في الوافي: «والصدقة ما يعطى الله سبحانه، والهبة والنحلة ما يعطى لأغراض أخر، وأكثر ما تطلق النحلة فيما لا عوض له بخلاف الهبة، فإنها عامة، وقد تكون لله تعالى، وكثيراً ما يطلق الصدقة على الوقف». وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٥٠: «ظاهر هذا الخبر وأمثاله أَنَّ الصدقة لا يجوز الرجوع فيها قبل القبض أيضاً، والمشهور جوازه قبله، وعدم جوازه بعده مطلقاً. وجوز الشيخ في بعض كتبه الرجوع في الصدقة في كل ما يجوز الرجوع فيه إذا كانت هبة، ويمكن حمل هذه الأخبار على كراهة الرجوع قبل القبض، ولم أجد فرقاً بين الهبة والنحلة في اللغة وكلام الأصحاب، ويمكن أن يكون المراد بالنحلة الهدية أو عطية الأقارب أو الوقف، ويدل الخبر أيضاً على عدم جواز رجوع كل من الزوجين فيما يهبه للآخر، وبه قال بعض الأصحاب، والمشهور بين المتأخرين الكراهة، والأول أقوى».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٢، ح ٦٢٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٠، ح ٤٢٣، معلقاً عن أحمد بن محمد. التهذيب، ج ٧، ص ٤٦٣، ح ١٨٥٨، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «لا يرجع الرجل فيما يهب لامرأته». تفسير العياشي، ج ١، ص ٢١٩، ح ١٩، عن علي بن رثاب، عن زرارة، من دون الإسناد إلى أبي عبدالله عليه السلام، من قوله: «ولا المرأة فيما تهب لزوجها» إلى قوله: «هنيئاً مريئاً»؛ وفيه، ص ١١٧، ح ٣٦٦، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، من قوله: «لا ينبغي لمن أعطى الله» إلى قوله: «هنيئاً مريئاً» مع اختلاف سيره الوافي، ج ١٠، ص ٥١٣، ح ١٠٠٧؛ و ص ٥٢٩، ح ١٠٠٤٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢١٣، ذيل ح ٢٤٤٧٩؛ و ص ٢٣٩، ذيل ح ٢٤٤٩٨.

٥. في «ل»، م، بن، جد: «فيها» بدل «في صدقته».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «+ الله».

٧. في التهذيب: «+ الله عز وجل». وفي الاستبصار: «+ الله تعالى». وفي المرأة: «لمن أعطى الله شيئاً، أي له أو هو على الكراهة مطلقاً. وفي التهذيب: الله عز وجل، وهو أصوب».

يَزَجَّعَ فِيهِ.^١

١٣٢٠٣ / ٥ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَتَصَدَّقُ عَلَى^٢ وَلَدِهِ بِصَدَقَةٍ وَهُمْ صِغَارٌ: أَلَهُ أَنْ

يَزَجَّعَ فِيهَا؟

قَالَ: «لَا، الصَّدَقَةُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».^٣

١٣٢٠٤ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ صَدَقَةٍ مَا لَمْ تُقَسِّمْ^٤ وَلَمْ تُقَبَضْ^٥؟

فَقَالَ^٦: «جَائِزَةٌ^٧، إِنَّمَا أَرَادَ النَّاسُ التُّخْلُ^٨، فَأَخْطَأُوا».^٩

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٣، ح ٦٢٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٤١١، معلقاً عن أحمد بن محمد. وراجع: مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٨. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٥، ح ١٠٠٠٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٣، ذليل ح ٢٤٥٠٧.

٢. في «بن» والوسائل: «بعض».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٥، ح ٥٧٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ١٣٧، ح ٥٧٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٣٩١، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٧، صدر ح ٥٥٨٧، بسند آخر، مع اختلاف. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٥٥٨٦؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٥١، ح ٦١٦. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٥، ح ١٠٠١٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٩، ح ٢٤٣٩٣.

٤. في «جت» - «بن إبراهيم». ٥. في «بيع»: «عن الصدقة».

٦. في المرأة: «قوله: عن صدقة مالم تقسم، يحتمل أن يكون المراد الصدقة بشيء لم يقسمه المالك مع شريكه، أو اشتراه ولم يقبضه بعد، فحكم عليه السلام بجوازه، وأنه ليس مثل بيع مالم يقبض، فالمراد بالنحل الصداق، فبأنه ذهب بعض المخالفين إلى عدم جوازه قبل القبض، ويحتمل أن يكون المراد بالصدقة الوقف».

٧. في «ق، ن، ك، ن، بيع، ب»، جت: «ولم يقبض».

٨. في «جد»: «قال».

٩. قوله عليه السلام: «جائزة» أي ماضية لازمة، والناس توهّموا أنه مثل النحلة في جواز الرجوع وأخطأوا، فبدل على عدم جواز الرجوع في الصدقة قبل القبض أيضاً، أو يمكن حمله على الكراهة. أنظر: امرأة العقول، ج ٢٣، ص ٥١.

١٠. في «م»: «النحلة».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٥، ح ٥٧١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. معاني الأخبار، ص ٣٩٢، ح ٣٨، بسنده

١٣٢٠٥ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ^٢ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَلَى وَلَدٍ لَهُ^٣ قَدْ أَذْرَكُوا؛ «إِذَا لَمْ يَقْبِضُوا حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ مِيرَاثٌ، فَإِنْ تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ لَمْ يُذْرِكْ مِنْ وَلَدِهِ، فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ وَالِدَهُ هُوَ الَّذِي يَلِي أَمْرَهُ».

وَقَالَ: «لَا يَزِجُ فِي الصَّدَقَةِ^٤ إِذَا ابْتَنَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ: «الْهَبَةُ وَالنَّحْلَةُ^٥ يَزِجُ فِيهَا^٦ إِنْ شَاءَ، جِيزَتْ أَوْ لَمْ تُحَزْ إِلَّا لِذِي رَحِمٍ^٧؛ فَإِنَّهُ لَا يَزِجُ فِيهِ»^٨.

عن محمد بن أبي عمير، عن أبي المغراء، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٥٦، ح ٦٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٠، ح ٤٢٢، بسندهما عن أبي المغري، عن أبي بصير، مع اختلاف. الوافي، ج ١٠، ص ٥٢٥، ح ١٠٠٣٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٥، ذيل ح ٢٤٤١٨.

١. في «ق» بـ: «بن رزين». ٢. في «ق» بـ: «أته».

٣. هكذا في «ق» ك، م، ن، بح، بف، جت، جد. وفي التهذيب، ح ٥٦٩ والاستبصار، ح ٣٨٧. وفي «ل» بن، والوسائل: «ولده». وفي المطبوع: «ولده» بدل «ولد له».

٤. في الوسائل والتهذيب، ح ٥٦٩ والاستبصار، ح ٣٨٧: «وقد أدركا».

٥. في الوافي: «أريد بالجواز الوقوع والاستقرار، وكذا كل ما يأتي في هذا الباب والذي يليه من لفظ الجواز».

٦. في المرأة: «المراد بالصدقة في هذا الخبر وأمثاله الوقف، فتدل على أَنَّ الوقف الذي لا يصح الرجوع فيه ولا بيعه هو ما أريد به وجه الله».

٧. في «ل» بن: «والنحل».

٨. في التهذيب، ح ٦٤٣: «+ صاحبها». وفي الاستبصار، ح ٤١٠: «فيهما صاحبهما».

٩. في المرأة: «قوله عليه السلام: «إلا لذي رحم» ظاهره عدم جواز الرجوع في هبة ذي الرحم مطلقاً كما هو المشهور، وذهب السيد في الانتصار إلى أنها جائزة مطلقاً ما لم يعوض عنها وإن قصد بها التقرب».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٥، ح ٥٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠١، ح ٣٨٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٥٦، ح ٦٤٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٤١٠، بسندهما عن العلاء، من قوله: «الهبه والنحلة يرجع فيها». وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٥٥٨٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٣٧، ح ٥٧٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٣٩٠، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «إذا ابتنى بها وجه الله عز وجل» مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٥، ح ٦٥٥، بسند آخر عن أبي عبدالله عليه السلام، إلى قوله: «هو الذي يلي أمره» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٦، ح ١٠٠١٢، إلى قوله: «إذا ابتنى بها وجه الله عز وجل»؛ وفيه،

٨ / ١٣٢٠٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «إِنْ تَصَدَّقْتَ بِصَدَقَةٍ ، لَمْ تَرْجِعْ إِلَيْكَ وَلَمْ تَشْتَرِهَا^٢ إِلَّا أَنْ تَوَرَّثَ»^٣.

٩ / ١٣٢٠٧ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ^٤ يَجْعَلُ لَوْلَدِهِ شَيْئاً وَهُمْ صَغَارٌ ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنْ

يَجْعَلُ^٥ مَعَهُمْ غَيْرَهُمْ مِنْ وَلَدِهِ ، قَالَ : «لَا بَأْسَ»^٦.

١٠ / ١٣٢٠٨ . وَبِإِسْنَادِهِ^٧ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَلَى وَلَدِهِ^٨ وَهُمْ صَغَارٌ بِالْجَارِيَةِ ، ثُمَّ

تُعْجِبُهُ الْجَارِيَةُ^٩ وَهُمْ صَغَارٌ فِي عِيَالِهِ ، أَوْ تَرَى^{١٠} أَنْ يُصِيبَهَا ، أَوْ يَقُومَهَا قِيمَةً عَذْلٍ ،

١. ح ٥٣٠ ، ج ١٠٠٥١ ، من قوله : «الهبّة والنحلة يرجع فيها» : الوسائل ، ج ١٩ ، ص ١٧٨ ، ح ٢٤٣٩٢ ، إلى قوله : «هو الذي يلي أمره» : وفيه ، ص ٢٣٢ ، ذيل ح ٢٤٤٨٠ ، من قوله : «وقال : لا يرجع في الصدقة» .

٢. في الوسائل : «إذا» .

٣. في «بح» : «ولم يشتريها» . وفي «ن» : «ولا تشتريها» . وفي المرأة : «حمل على الكراهة» .

٤. الوافي ، ج ١٠ ، ص ٥٢٢ ، ح ١٠٠٢٩ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٢٠٨ ، ح ٢٤٤٤٢ .

٥. في «بن» : «الذي» .

٦. هكذا في «ق» ، «ك» ، «ل» ، «م» ، «ن» ، «بح» ، «بف» ، «جت» ، «جده» ، «الوافي» ، «التهديب» ، «الاستبصار» . وفي «بن» : «المطبوع» :

«وأن» .

٧. في الوافي : «ينبغي حمله على ما إذا لم يكن على وجه التصدق وإبغاء وجه الله سبحانه ولم يبنه من ماله وإنما كان في نيته لئلا ينافي ما سبق وما يأتي» .

٨. التهديب ، ج ٩ ، ص ١٣٥ ، ح ٥٧٢ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ١٠٠ ، ح ٣٨٥ ، معلقاً عن الكليني . الوافي ، ج ١٠ ، ص ٥١٧ ، ح ١٠٠١٤ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ١٨٣ ، ح ٢٤٤٠٢ .

٩. المراد من «بإسناده» هو الطريق المذكور إلى ابن أبي عمير في السند السابق .

١٠. في الاستبصار : «تصدق على بعض ولده» . ١١. في «جت» : «-» «الجارية» .

١٢. في «ق» : «ترى» من دون همزة الاستفهام . وفي «بف» : «يرى» .

فَيَشْهَدُ^١ بِتَمَنِّيْهَا عَلَيْهِ، أَمْ يَدَّعِ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَلَا يَغْرَضُ^٢ لِشَيْءٍ مِنْهُ^٣؟

٣٢/٧

قَالَ: «يُقَوِّمُهَا قِيَمَةً عَذَلٍ، وَيَخْتَسِبُ بِتَمَنِّيْهَا^٤ لَهُمْ عَلَى نَفْسِهِ، وَيَتَمَسَّهَا^٥».

١١ / ١٣٢٠٩. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام؛ وَحَمَادُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ الْهَبَةُ قَائِمَةً بِعَيْنِهَا، فَلَهُ أَنْ يَزِجَعَ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ^٨».

١٢ / ١٣٢١٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ، فَأَذَنَتْ امْرَأَتَهُ فِيهَا، فَقَالَ: هِيَ عَلَيْكَ صَدَقَةٌ؟

فَقَالَ^٩: «إِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَلَيْمُضِيْهَا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقُلْ، فَلَهُ أَنْ يَزِجَعَ إِنْ شَاءَ فِيهَا^{١٠}»^{١١}.

١. في «ول، م، بن» وحاشية «جت» والوسائل، ح ٢٤٤٣٦: «ويشهد».

٢. في الوسائل، ح ٢٤٤٣٦: «ولا يعرض».

٣. في الوسائل، ح ٢٤٤٣٦: «منها».

٤. في «ن»: «تمنئها».

٥. في التهذيب: «وتم تمسها».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٣، ح ٦٢٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٦، ح ٤٠٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٧، ح ١٠٠١٥؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٠٦، ح ٢٤٤٣٦؛ و ص ٢٣٦، ح ٢٤٤٩٢.

٧. في السند تحويل بعطف «حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، على «جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٣، ح ٦٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٤١٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣٠، ح ١٠٠٤٨؛ الوسائل، ج ٩، ص ٢٤١، ذيل ح ٢٤٥٠٣.

٩. في «ول، بن»: «قال».

١٠. في المرأة: «ظاهره جواز رجوع الزوج فيما يهبه للزوجة إذا لم يكن لله، ولعله محمول على عدم القبض، بل هو الأظهر من الخبر».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٣، ح ٦٢٨، معلقاً عن محمد بن يحيى. وفيه، ص ١٥١، ح ٦١٧، بسنده عن

١٣٢١١ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^١ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الذَّرَاهِمُ، فَيَهَبُهَا لَهُ: أَلَا أَنْ يَزِجَ فِيهَا؟
قَالَ: «لَا».^٢

١٣٢١٢ / ١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ عَلَى حَمِيمٍ^٣: أَيْضَلُجُ لَهُ أَنْ يَزِجَ فِيهَا؟

قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ إِنْ^٤ احتَاجَ فَلْيَأْخُذْ مِنْ حَمِيمِهِ مِنْ غَيْرِ مَا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ».^٥
١٣٢١٣ / ١٥. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانِ بْنِ

١. العللاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٣١٧، ح ٦١٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٤٥، ح ١٥٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٠، ذيل ح ٤٢٩٨، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٥، ح ١٠٠٠٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٠٩، ذيل ح ٢٤٤٤٤.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٤، ح ٦٢٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١١، ح ٤٢٤، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣٠، ح ١٠٠٤٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٩، ح ٢٤٤٧٦.

٣. في «ن»، «ك»، «ن»، «ب»، «ج»، «ت»: «سأله» بدل «سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٤. الحميم - كأمير -: القريب. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٤٤٦ (حمم).

٥. في «ن»: «إذا».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٤، ح ٦٣٠، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله ... عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٤١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٥١٨، ح ١٠٠١٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٠٧، ح ٢٤٤٣٧.

عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ بِالصَّدَقَةِ^١، أَيْجَلُ لَهُ أَنْ يَرْتَهَا؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٢.

١٦/ ١٣٢١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ أُمَّةٌ عَطِيَّةٌ فَمَاتَتْ، وَكَانَتْ قَدْ قَبِضَتِ الَّذِي أُعْطَاهَا وَبَانَتْ^٣،

بِهِ^٤؟

قَالَ: «هُوَ وَالْوَرَثَةُ فِيهَا سَوَاءٌ»^٥.

١٧/ ١٣٢١٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

٣٣/٧

مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ الطَّائِي^٦، قَالَ:

١. في «م، جد»: «بصدقة».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٥١، ح ٦١٥، بسنده عن أبان، عن محمد بن مسلم. الوافي، ج ١٠، ص ٥٢٣، ح ١٠٠٣٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٠٨، ذيل ح ٢٤٤٣٩.

٣. في الوسائل، ح ٢٤٤٤٣: «وقد كانت» بدل «وكانت قد».

٤. في التهذيب: «وأنث». وفي المرأة: «بانت به، كناية عن تمامية القبض».

٥. في «بح»: «ومات» بدل «وبانت به».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٤، ح ٦٣١، معلقاً عن أحمد بن أبي عبد الله. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣٥، ح ١٠٠٦٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٠٩، ح ٢٤٤٤٣؛ وج ١٩، ص ٢٣٥، ذيل ح ٢٤٤٩١.

٧. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل، ج ١٩. وفي «ق، بف»: «عن محمد بن مسلم عن مسعود الطائي». وفي المطبوع: «عن محمد بن مسلم، عن محمد بن مسعود الطائي».

و محمد بن مسعود الطائي هو المذكور في رواية أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام. ويبعد توسط محمد بن مسلم - المنصرف إلى محمد بن مسلم الثقفي، الذي توفي سنة خمسين ومائة - بينه وبين صفوان بن يحيى. أضف إلى ذلك عدم ثبوت رواية صفوان بن يحيى عن محمد بن مسلم، بل توسط العلاء [بن رزين] بينهما في كثير من الأسناد جداً. راجع: رجال التجاشي، ص ٣٢٣، الرقم ٨٨٢، ص ٣٥٨، الرقم ٩٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١١ ص ٤٥١-٤٥٦ و ص ٤٦١-٤٦٤.

قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: إِنْ أُمِّي تَصَدَّقَتْ عَلَيَّ بِذَارٍ لَهَا - أَوْ قَالَ: بِنَصِيبٍ لَهَا فِي ذَارٍ - فَقَالَتْ لِي: اسْتَوْثِقْ لِنَفْسِكَ^١، فَكَتَبْتُ عَلَيْهَا^٢، أَنِّي اشْتَرَيْتُ^٣، وَأَتَّهَا^٤ قَدْ بَاعَتْنِي^٥، وَقَبَضْتُ الثَّمَنَ، فَلَمَّا مَاتَتْ قَالَ^٦ الْوَرِثَةُ: أَخْلِفْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ وَتَقَدَّتْ الثَّمَنَ، فَإِنْ خَلَفْتُ لَهُمْ أَخَذْتَهُ، وَإِنْ لَمْ أَخْلِفْ لَهُمْ لَمْ يُعْطُونِي شَيْئاً.
قَالَ: فَقَالَ: «فَاخْلِفْ لَهُمْ، وَخُذْ مَا جَعَلْتَهُ^٧ لَكَ»^٨.

١٨/١٣٢١٦. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي عَقِيلَةَ^٩، قَالَ:

١. أي بالكتابة، وإحضار الشهود، فإنه ينفعل. ٢. في «ك، ل، م، بن، جت، جد»: - «عليها».

٣. في «بع، بف» وحاشية «جت»: «سوى» بدل «إني اشتريت». وفي «ن»: «إني اشتريتها».

٤. في «ق، بع، بف» وحاشية «جت»: «أتها» بدون الواو.

٥. في «ق، بع، بف»: «باعته». وفي «جت»: «+ «عليها».

٦. في «بن»: «قالت». ٧. في «ق»: «جعلت».

٨. الفقيه، ج ٣، ص ٣٦١، ح ٤٢٧٦؛ ج ٤، ص ٢٤٨، ح ٥٥٨٩؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٦؛ ج ٩، ص ١٣٨، ح ٥٨٠؛ والناظر للأشعري، ص ٢٨، ح ٢١، بسند آخر، مع اختلاف الوافي، ج ١٦، ص ١٠٦٨، ١٦٧٠٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٦، ذيل ح ٢٤٤٢١.

٩. في «م، ن، بن، جد» وحاشية «بع» والوسائل: «الحكم بن عتيبة». وفي حاشية «بف»: «الحكم بن عيينة». وفي الاستبصار: «الحكم بن أبي عقيلة».

هذا، وقد ورد مضمون الخبر - مع زيادة - في الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٥٥٨٧، عن موسى بن بكر عن الحكم. ويأتي في الكافي، ح ١٤٥٨٥ رواية موسى بن بكر عن الحكم بن أبي عقيلة. وذاك الخبر ورد في التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٣، ح ٧٠٠ عن موسى بن بكر عن الحكم أخيه أبي عقيلة. والحكم أخو أبي عقيلة ذكره الشيخ الطوسي في من روى عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٨٥، الرقم ٢٢٥٣.

فعليه، الظاهر أن المراد من الحكم في سندنا هذا، هو الحكم أخو أبي عقيلة، ويدل عليه مضافاً إلى ما ذكرناه آنفاً، عدم ذكر شيء من العناوين في المصادر الرجالية، دون الحكم بن عتيبة. والحكم بن عتيبة كان من فقهاء العامة وأكثر ما قيل في وفاته هي سنة خمس عشر ومائة، وبعده جداً - إن أدرك هو مولانا جعفر بن محمد الصادق عليه السلام - سؤاله إياه عليه السلام نحو هذه الأسئلة، كما أنه لم يُعهد عنه مثل هذا. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٥٩، الرقم ٩٦٦؛ رجال الكشي، ص ١٥٨، الرقم ٢٦٢؛ و ص ٢٠٩، الرقم ٣٦٩؛ تهذيب الكمال، ج ٧، ص ١١٤، الرقم ١٤٣٨.

تَصَدَّقْ أَبِي عَلَيَّ^١ بِدَارٍ، وَقَبَضْتُهَا^٢، ثُمَّ وَلِدَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْلَادٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنِّي^٣، وَتَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِمْ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٤ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرْتُهُ بِالْقِصَّةِ، فَقَالَ: «لَا تُعْطِهَا إِتَاءَهُ».

قُلْتُ: فَإِنَّهُ إِذَا^٥ يَخَاصِمُنِي.

قَالَ: «فَخَاصِمُهُ، وَلَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ عَلَى صَوْتِهِ»^٦.

١٩ / ١٣٢١٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «إِذَا عُوِّضَ صَاحِبُ الْهَبَةِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ^٨».

٢٠ / ١٣٢١٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبَانٍ،

عَنْ أَبِي مَرْزِيَمَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩، قَالَ: «إِذَا تَصَدَّقَ^{١٠} الرَّجُلُ بِصَدَقَةٍ^{١١} قَبَضَهَا^{١٢} صَاحِبُهَا أَوْ لَمْ

يَقْبِضُهَا، عَلِمَتْ أَوْ لَمْ تُعْلَمْ، فَهِيَ جَائِزَةٌ^{١٣}».

١. في «م، جد»: «عليّ أبي».

٢. في «بن» والوسائل: «فقبضتها».

٣. في «ك»: «- مني».

٤. في «جت»: «إذن». وفي «بن» والوسائل: «- إذا».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٦، ح ٥٧٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٠، ح ٣٨٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه،

ج ٤، ص ٢٤٧، ح ٥٥٨٧، بسنده عن الحكم، عن أبي عبد الله^٦، مع اختلاف الوافي، ج ١٠، ص ٥١٨،

ح ١٠٠١٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٩، ح ٢٤٣٩٤؛ وج ٢٧، ص ٣٠٤، ح ٣٣٨٠٣.

٦. في المرأة: «لا خلاف بين الأصحاب في أنّ الهبة المعوضة لا يرجع فيها بعد القبض».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٤، ح ٦٣٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٤١٣، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم الوافي،

ج ١٠، ص ٥٣٠، ح ١٠٠٥٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٢، ذيل ح ٢٤٥٠٤.

٨. في «ق»: «- عن أبي جعفر^٩». وفي «ن» وحاشية «جت»: «عن أبي عبد الله^{١٠}».

٩. في «ق، ل، ك، بف، بن»: «صدق». وفي «جد»: «صدق» بتضعيف الدال.

١٠. في التهذيب، ج ٦٣٩؛ والاستبصار، ج ٤٢٠: «أو هبة».

١١. في «ك، م، ن»: «فقبضها».

١٢. في المرأة: «ويمكن حمله على أنّ المراد به الصّحة لا اللزوم إذا كان قبل القبض، أو على أنّ المراد أنّ الصدقة إذا عزلها المالك للمستحقّ فتلف من غير تفریطه فهي جائزة لا ضمان عليه، وإن لم يعلم به المستحقّ أيضاً».

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٦، ح ٦٣٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٠، ح ٤٢٠، بسندهما عن أبان، عن

٢١ / ١٣٢١٩. أَبَانٌ^١، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنِ السُّكْنَى وَالْعُمُرَى؟

فَقَالَ: «إِنَّ^٢ النَّاسَ فِيهِ^٣ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ، إِنْ كَانَ شَرْطُهُ حَيَاتَهُ، سَكَنَ^٤ حَيَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ^٥ لِعَقِيْبِهِ، فَهُوَ لِعَقِيْبِهِ كَمَا شَرَطَ^٦ حَتَّى يَفْنَوْا، ثُمَّ يَرُدُّ إِلَى صَاحِبِ الدَّارِ^٧».

٢٢ / ١٣٢٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ السُّكْنَى وَالْعُمُرَى؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَعَلَ السُّكْنَى فِي حَيَاتِهِ، فَهُوَ كَمَا شَرَطَ، وَإِنْ كَانَ^٨ جَعَلَهَا لَهُ وَلِعَقِيْبِهِ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّى يَفْنَى عَقِبُهُ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوا^٩ وَلَا يُورَثُوا، ثُمَّ تَرْجِعُ^{١٠} الدَّارُ

«أبي مريم، من دون الإسناد إلى أبي جعفر عليه السلام». وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٥٦، ح ٦٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٠، ح ٤٢١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام الوافي، ج ١٠، ص ٥١٩، ح ١٠٠٢١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٣٢، ذيل ح ٢٤٤٨٣.

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن أبان، حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد.

٢. في «ق، ن، بف» والفقيه والتهذيب والاستبصار: - «إِنْ».

٣. في حاشية «بن»: «فيهما». وفي «ل، بن»: «لَا بِأَسَ فِيهِمَا» بدل «إِنْ النَّاسَ فِيهِ».

٤. في «ل، جد»: «وَأِنْ».

٥. في «بن»: «فَهِىَ». وفي الفقيه: «فَهِر».

٦. في «بن»: «+ شَرَطَ».

٧. في «ن»: «صَاحِبِهَا».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٩، ح ٥٨٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٣٩٦، معلقاً عن الحسن [في الاستبصار: «بن محمد»] بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان. والفقيه، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٥٥٩٨، بسنده عن أبان بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣٩، ح ١٠٠٧٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢١٨، ذيل ح ٢٤٤٥٩.

١٠. في «ن»: - «كَانَ».

١١. في المرأة: «قوله عليه السلام: فليس لهم أن يبيعوا، أي للساكين أو المسكين، وعلى الثاني محمول على ما إذا أخرجوا الساكين أو على ما إذا باعوا ولم يذكر السكنى للمشتري».

١٢. في «م، جد»: «يرجع».

إِلَى صَاحِبِهَا الْأَوَّلِ^١.

٢٣/١٣٢٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ^٢، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ

شُعَيْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ^٣ لَهُ الْخَادِمُ تَخْدُمُهُ، فَيَقُولُ: هِيَ لِقَلَانٍ تَخْدُمُهُ مَا عَاشَ، فَإِذَا مَاتَ فِيهِ حُرَّةٌ، فَتَأْتِي الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ بِخَمْسِ سِنِينَ أَوْ سِتَّةَ^٤، ثُمَّ يَجِدُهَا وَرَثَتَهُ: أَلْهَمُ^٥ أَنْ يَسْتَخْدِمُوهَا قَدَرًا^٦ مَا أَبَقَتْ؟ قَالَ^٧: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ فَقَدْ عَتَقَتْ»^٨.

٢٤/١٣٢٢٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ

الْحَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

١. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٠، ح ٥٨٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٣٩٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٥٥٩٩، معلقاً عن محمد بن الفضيل. الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٠، ح ١٠٠٧٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٠، ح ٢٤٤٦٢.

٢. في «ل»، بن، «جده» وحاشية «م»: «سعدان بن مسلم»، وهو سهو؛ لعدم ثبوت رواية محمد بن الحسين عن سعدان بن مسلم، ولا رواية سعدان بن مسلم، عن يعقوب بن شعيب في موضع. وأما رواية محمد بن الحسين، عن صفوان [ابن يحيى] عن يعقوب بن شعيب، فمتكررة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٩، ص ٤٢٦-٤٢٧؛ و ص ٤٦٢-٤٦٣. ٣. في «م»، «ن»: «تكون».

٤. في «بف»: «أو ست».

٥. في «ك» والتهذيب، ج ٨: «لهم» من دون همزة الاستفهام.

٦. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «بعده». ٧. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «فقال: لا».

٨. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتب، باب الشرط في العتق، ح ١١١٤٩، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد أو قال: عن محمد بن الحسين، عن صفوان، مع اختلاف. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٣، ح ٥٩٦، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٣، ص ١١٧، ح ٣٤٤٨، معلقاً عن يعقوب بن شعيب، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٢٢، ح ٧٩٧، بسنده عن يعقوب بن شعيب، وفيهما مع اختلاف؛ وفيه، ص ٢٦٤، ح ٩٦٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٢، ح ١١١، بسندهما عن يعقوب بن شعيب. الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٣، ح ١٠٠٨٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٥، ح ٢٤٤٧١.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ دَارٍ لَمْ تُفَسِّمْ، فَتَصَدَّقَ بَغْضِ أَهْلِ الدَّارِ بِنَصِيبِهِ مِنَ الدَّارِ؟ قَالَ: «يَجُوزُ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ هِبَةً؟ قَالَ: «يَجُوزُ»^١.

قَالَ^٢: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَسْكَنَ^٣ رَجُلًا دَارَهُ حَيَاتَهُ؟

قَالَ: «يَجُوزُ لَهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ».

قُلْتُ: فَلَهُ وَلِعَقِبِهِ؟ قَالَ: «يَجُوزُ»^٤.

وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَسْكَنَ^٥ رَجُلًا وَلَمْ يُوقِفْ لَهُ^٦ شَيْئًا؟

قَالَ: «يُخْرِجُهُ صَاحِبُ الدَّارِ إِذَا شَاءَ»^٧.

٢٥ / ١٣٢٢٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يُسْكِنُ الرَّجُلَ دَارَهُ وَلِعَقِبِهِ مِنْ بَعْدِهِ، قَالَ: «يَجُوزُ»^٨.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوا، وَلَا يُورَثُوا.

قُلْتُ: فَرَجُلٌ أَسْكَنَ دَارَهُ رَجُلًا حَيَاتَهُ؟

قَالَ: «يَجُوزُ ذَلِكَ».

١. في «جت»: «تجوز».

٢. في «ق، ك، جت، بف»: «قال».

٣. في «بن»: «سكن».

٤. في «بف»: «تجوز».

٥. في «ل، م، بن، جد»: «يسكن».

٦. في «ل، بن»: «له».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٠، ح ٥٨٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفيه، ص ١٣٣، ح ٥٦٤، بسنده عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «إن كانت هبة قال: يجوز». الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٠، ح ١٠٠٨٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٤، ذيل ح ٢٤٤١٧؛ و ص ٢١٩، ذيل ح ٢٤٤٦١؛ وفيه، ص ٢٤٦، ح ٢٤٥١٨، إلى قوله: «إن كانت هبة قال: يجوز».

٨. في «ل، بن» و حاشية «بج» والوسائل: «في الرجل يسكن الرجل داره، قال: يجوز. و سأله عن الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده، قال: يجوز».

٩. في «ق، بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «رجلاً».

قُلْتُ: فَرَجُلٌ أَسْكَنَ رَجُلًا دَارَهُ^١ وَلَمْ يُوقِفْ؟

قَالَ: «جَائِزٌ، وَيُخْرِجُهُ إِذَا شَاءَ»^٢.

٢٦ / ١٣٢٢٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣ فِي الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ بِالصَّدَقَةِ الْمَشْتَرَكَةِ، قَالَ: «جَائِزٌ»^٤.

٢٧ / ١٣٢٢٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدِيْنَةَ، قَالَ:

كُنْتُ شَاهِدَ^٥ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، فَقَضَى^٦ فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِبَغْضِ قَرَابَتِهِ غَلَّةً^٧

دَارِهِ وَلَمْ يُوقِفْ وَفْتًا، فَمَاتَ الرَّجُلُ، فَحَضَرَ وَرَثَتُهُ^٨ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَحَضَرَ قَرَابَتُهُ^٩

١. في «بح»: «داره رجلاً».

٢. قال الشهيد الثاني: «لو أطلق السكنى ولم يعين لها وقتاً، فإنها حينئذ من العقود الجائزة مطلقاً، كما يظهر من العبارة [أي عبارة المحقق الحلبي] كعبارة الأكثر. وقال في التذكرة: إنه مع الإطلاق يلزمه الإسكان في معنى العقد ولو يوماً، والضابط ما يسمى إسكاناً وبعده للمالك الرجوع متى شاء، وتبعه على ذلك المحقق الشيخ علي، واحتج برواية الحلبي وهي دالة على ضده». المسالك، ج ٥، ص ٤٢٥.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٠، ح ٥٩٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٣٩٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٠، ص ٥٤١، ح ١٠٠٨١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٠، ح ٢٤٤٦٣، إلى قوله: «قال: يجوز ذلك»؛ وفيه، ص ٢٢١، ح ٢٤٤٦٥، من قوله: «قلت: فرجل أسكن رجلاً».

٤. في «بح»: «أبي عبد الله».

٥. في المرأة: «يدل على جواز الصدقة والوقف في الحصة المشاعة».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٧، ح ٥٧٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٥٥٨٤، معلقاً عن علي بن أسباط؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٣٩، ح ٥٨٦، معلقاً عن علي بن الحسن، عن علي بن أسباط، عن محمد بن حمران، عن أبي عبد الله^{١٠}، وفيه، ص ١٣٩، ح ٥٨٥، بسنده عن محمد بن حمران الوافي، ج ١٠، ص ٥٢٦، ح ١٠٠٤٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٦، ذيل ح ٢٤٤٢٠.

٧. في «ق»: «شاهدأ». وفي المعاني: «شاهدأ عند».

٨. في «ل، بن»، وحاشية «جت» والفقيه والتهذيب والمعاني: «وقضى».

٩. في «بف»: «عليه».

١٠. في «ل، بن، جد»، وحاشية «م»: «إلى».

١١. في «بح» وحاشية «جت»: «قرابة». وفي التهذيب، ج ٦: «ورثة».

الَّذِي^١ جُعِلَ لَهُ^٢ الدَّارُ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: أَرَى أَنْ أَدْعَهَا عَلَى مَا تَرَكَهَا صَاحِبُهَا،

فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الثَّقَفِيُّ^٣: أَمَّا إِنْ عَلِيَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^٤ قَدْ قَضَى فِي هَذَا ٣٥/٧

الْمَسْجِدِ بِخِلَافٍ^٥ مَا قَضَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا عِلْمُكَ؟

قَالَ^٥: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ^٦ يَقُولُ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧ عَلِيُّ بْنُ

أَبِي طَالِبٍ^٨ بِرَدِّ الْحَبِيسِ^٩، وَإِنْفَازِ الْمَوَارِيثِ».

فَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: هَذَا عِنْدَكَ فِي كِتَابٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَرْسِلْ^{١٠} وَأَتِينِي^{١١} بِهِ.

قَالَ لَهُ^{١٢} مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: عَلَى أَنْ لَا تَنْظُرَ^{١٣} فِي الْكِتَابِ إِلَّا فِي^{١٤} ذَلِكَ

الْحَدِيثِ، قَالَ: لَكَ ذَلِكَ^{١٥}، قَالَ: فَأَرَاهُ^{١٦} الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٧} فِي الْكِتَابِ، فَرَدَّ

قَضِيَّتَهُ^{١٨}.

١. في «بف»: «الذين».

٢. في «جد» وحاشية «م»: - «الثقفي».

٣. في «بح»: «خلاف».

٤. في «ول، بن»: «وقال».

٥. في «جد» والتهذيب، ج ٦ والمعاني: - «محمد بن علي».

٦. في «ق، بح» والتهذيب، ج ٩ والمعاني: - «أمر المؤمنين».

٧. في «جد» والتهذيب، ج ٦: - «علي بن أبي طالب».

٨. «الحبیس»: الموقوف في سبيل الله. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٣٨ (حبس).

وأضاف في الوافي: «وخص في العرف بغير المؤبد، كما خص الوقف بالمؤبد».

وقال الشيخ الصدوق: «الحبیس: كل وقف إلى غير وقت معلوم، وهو مردود على الورثة». الفقيه، ج ٤،

ص ٢٤٦، ذيل الحديث ٥٥٨١.

٩. في «بح» وحاشية «ج»: «أمر المؤمنين».

١٠. في «ول، بن، جت» والفقيه والتهذيب، ج ٦ والمعاني: «فأنتي».

١١. في «ق، بح» والفقيه والتهذيب، ج ٦ والمعاني: «وقال».

١٢. في «ك» والتهذيب والمعاني: - «له».

١٣. في «ق»: «أن لا ينظر».

١٤. في «بح»: «وفي».

١٥. في «ك، ن» والفقيه والتهذيب، ج ٦ والمعاني: «ذلك». وفي «ك»: - «لك».

١٦. في «م، بن، جد» وحاشية «ج»: «فاقرأ».

١٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٠، ح ٥٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٥، ح ٥٥٨١، معلقاً

٢٨ / ١٣٢٢٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَنَعِيِّ، قَالَ :

كُنْتُ أُخْتَلِفُ إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى فِي مَوَارِيثَ لَنَا لِيَتَقَسِّمَهَا، وَكَانَ^٢ فِيهَا^٣ خَبِيسٌ، وَكَانَ^٤ يَذْفَعُنِي، فَلَمَّا طَالَ شَكْوَتُهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ .

فَقَالَ : «أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِرَدِّ الْخَبِيسِ، وَإِنْفَادِ الْمَوَارِيثِ؟» .

قَالَ : فَأَتَيْتُهُ، فَفَعَلَ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ، فَقُلْتُ لَهُ^٥ : إِنِّي شَكْوَتُكَ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، فَقَالَ لِي كَيْتَ وَكَيْتَ . قَالَ : فَخَلَفَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ^٧ ؟ فَخَلَفْتُ لَهُ^٨، فَقَضَى لِي بِذَلِكَ^٩ .

٢٩ / ١٣٢٢٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ^{١٠} بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١٠ عن محمد بن أبي عمير؛ التهذيب، ج ٦، ص ٢٩١، ح ٨٠٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة البصري؛ معاني الأخبار، ص ٢١٩، ح ٢، بسنده عن ابن أبي عمير، عن ابن عيينة البصري، الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٤، ح ١٠٠٨٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٣، ذيل ح ٢٤٤٦٨ .

١ . في الوسائل :- «عن أبيه». ولم يثبت رواية أحمد بن أبي عبدالله - وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي - عن عبدالله بن المغيرة مباشرة. وأكثر من يتوسط بينهما هو محمد بن خالد البرقي، والد أحمد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٣٦٠، و ص ٣٦٨ .

٢ . في «جد» : «فكان» .

٣ . في «ق، ك، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والفقيه والتهذيب : «فيه» .

٤ . في «ك، م، جد» والفقيه والتهذيب : «فكان» . ٥ . في «بح، بن» :- «وله» .

٦ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقيه والتهذيب . وفي المطبوع : «+«لك» .

٧ . في «بح» : «+«فقلت» .

٨ . التهذيب، ج ٩، ص ١٤١، ح ٥٩٢، معلقاً عن أحمد بن أبي عبدالله، عن عبدالله بن المغيرة . معاني الأخبار، ص ٢١٩، ح ١، بسنده عن محمد بن خالد البرقي، عن عبدالله بن المغيرة، مع اختلاف يسير . الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٥٥٨٢، معلقاً عن عبدالله بن المغيرة . الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٥، ح ١٠٠٨٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٤، ذيل ح ٢٤٤٦٩ . ٩ . في «ل» وحاشية «بح» :- «والحسن» .

عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ حَيَّانٍ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ وَقَفَ^٢ غَلَّةً لَهُ عَلَى قَرَابَةٍ^٣ مِنْ أَبِيهِ، وَقَرَابَةٍ^٤ مِنْ أُمِّهِ، وَأَوْصَى لِزَجَلٍ وَلَعْقِيهِ مِنْ تِلْكَ الْغَلَّةِ^٥ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ بِثَلَاثِمِائَةٍ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَيُقَسَّمُ^٦ الْبَاقِي عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ أَبِيهِ، وَقَرَابَتِهِ مِنْ أُمِّهِ؟
قَالَ^٧: «جَائِزٌ لِلَّذِي أَوْصَى لَهُ بِذَلِكَ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، إِنْ لَمْ يَخْرُجْ^٨ مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ الَّتِي وَقَفَهَا إِلَّا خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ؟
فَقَالَ: «أَلَيْسَ^٩ فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ يُعْطَى الَّذِي أَوْصَى لَهُ مِنَ الْغَلَّةِ ثَلَاثِمِائَةٍ دِرْهَمٍ^{١٠}، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ أُمِّهِ، وَقَرَابَتِهِ مِنْ^{١١} أَبِيهِ^{١٢}؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَيْسَ لِقَرَابَتِهِ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الْغَلَّةِ شَيْئاً حَتَّى يُوَفَّى^{١٣} الْمُوصَى لَهُ بِثَلَاثِمِائَةٍ^{١٤} دِرْهَمٍ^{١٥}، ثُمَّ لَهُمْ مَا يَبْقَى^{١٦} بَعْدَ ذَلِكَ».

١. في «ك»، م، جد، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «حنان». وفي «بح»: «حسان». والظاهر أن جعفرأ هذا، هو جعفر بن حيان الصيرفي الكوفي المذكور في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام. راجع: رجال الطوسي، ص ١٧٥، الرقم ٢٠٧٢ والرقم ٢٠٧٦، ص ١٧٩، الرقم ٢١٣٥؛ رجال البرقي، ص ٣٣. وأما جعفر بن حنان أو جعفر بن حسان، فلم نجد لهما ذكراً في مصادرنا الرجالية.
٢. في «ق»، بح، بف، جت، والتهذيب والاستبصار: «أووقف».
٣. في «م»، بن، جد، والوسائل والتهذيب: «قرباته».
٤. في «م»، بح، بن، جد، والوسائل والتهذيب: «و قرباته».
٥. في الوسائل: - «من تلك الغلّة».
٦. في «م»: «يقسم» بدون الواو.
٧. في «بن» والوسائل: «فقال».
٨. في «بح»: «لم تخرج».
٩. في «بح»: «ليس» من دون همزة الاستفهام.
١٠. في «ك»: - «درهم».
١١. في «ق»: - «من».
١٢. في «ك»، م، ن، بح، بن، جت، جد، «أمه» والوسائل: «من أبيه وقرباته من أمه» بدل «من أمه وقرباته من أبيه».
١٣. في الوسائل والفقهاء: «يوقفوا».
١٤. في «ك»، بن، والفقهاء والوسائل والتهذيب: «ثلاثمائة».
١٥. في «ق»: - «درهم».
١٦. في «ق»، ك، ن، بح، بف، جت، والفقهاء: «ما بقي». وفي حاشية «بف»: + «من».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ الَّذِي أَوْصَى لَهُ؟

قَالَ: «إِنْ مَاتَ كَانَتْ^١ الثَّلَاثُمِائَةُ دِرْهَمٍ لَوَرَّثْتَهُ يَتَوَارَثُونَهَا مَا بَقِيَ أَحَدٌ^٢، فَإِذَا^٣ انْقَطَعَ وَرَثَتُهُ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، كَانَتْ الثَّلَاثُمِائَةُ دِرْهَمٍ لِقَرَابَةِ الْمَيِّتِ^٤ تَرَدُّ^٥ إِلَى^٦ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْوَقْفِ، ثُمَّ يَفْسَمُ^٧ بَيْنَهُمْ يَتَوَارَثُونَ ذَلِكَ مَا بَقُوا، وَبَقِيَتِ الْغَلَّةُ».

قُلْتُ: فَلِلْوَرَثَةِ مِنْ^٨ قَرَابَةِ الْمَيِّتِ أَنْ يَبِيعُوا الْأَرْضَ إِذَا^٩ احتاجوا وَلَمْ يَكْفِهِمْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْغَلَّةِ؟

قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَضُوا كُلُّهُمْ وَكَانَ الْبَيْعُ خَيْرًا لَهُمْ، بَاعُوا».^{١٠}

٣٦/٧ ١٣٢٢٨ / ٣٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، قَالَ:

١. في «بح»: «كان».

٢. في «بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل: «ما بينهم» بدل «ما بقي أحد». وفي الفقيه والتهذيب: «منهم».

٣. في الوسائل: «فأما إذا» بدل «فإذا».

٤. في «ك، م، بن، جت، جد» والوسائل: «فلم يبق».

٥. في «مرأة العقول»، ج ٢٣، ص ٥٩: «قوله عليه السلام: لورثته، يدل على أنَّ المراد بالعقب الوارث، أعم من أن يكون ولداً أو غيره». وقوله عليه السلام: لقراءة الميت. قال الوالد العلامة: أي يرجع إلى قرابة الميت وقفاً بشرائطه؛ لأنَّ الميت وقفها وأخرج منها شيئاً، وجعل الباقي بين الورثة، فإذا انقطع القريب كان لهم، ولا يخرج عن الوقف، ويحتمل عوده إلى الملك، ويحتمل جواز البيع على بيع الحصة، لكنهما غير معيّنة المقدار لاختلافها باختلاف السنين في القيمة. ويمكن حمل ماورد في جواز البيع على الوقف الذي لم يكن لله تعالى، وماورد بعده على ما نوى القرية فيه، وبه يجمع بين الأخبار ويشهد عليه شواهد منها».

٦. في «ق، ك، ن، بح، جت، جد» والوسائل والتهذيب: «يرد».

٧. في الوسائل: «إلى». ٨. في «ل»: «تقسم».

٩. في «ق، بف» والتهذيب: «من». ١٠. في «م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «إن».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٣، ح ٥٦٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٩٩، ح ٣٨٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، وفي الأخير من قوله: «قلت: فللورثة من قرابة الميت» مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٢، ح ٥٥٧٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٠، ح ١٠٠٩٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٤٤١٢.

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَنَّ فَلَانًا ابْتَاعَ ضَيْعَةً، فَوَقَفَهَا، وَجَعَلَ لَكَ فِي الْوَقْفِ الْخُمْسَ، وَيَسْأَلُ عَنْ رَأْيِكَ فِي بَيْعِ حَصَّتِكَ مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ يَقَوْمَهَا^١ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا اشْتَرَاهَا بِهِ، أَوْ يَدَعُهَا مَوْقُوفَةً؟

فَكَتَبَ عليه السلام إِلَيَّ: «أَعْلِمُ فَلَانًا أَنِّي أَمَرُهُ بِبَيْعِ حَقِّي^٢ مِنَ الضَّيْعَةِ، وَإِصَالِ ثَمَنِ ذَلِكَ^٣ إِلَيَّ، وَإِنْ ذَلِكَ رَأْيِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ يَقَوْمَهَا^٤ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ^٥ أَوْفَقَ لَهُ^٦. وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: أَنَّ الرَّجُلَ ذَكَرَ أَنَّ بَيْنَ مَنْ وَقَفَ بَقِيَّةَ^٧ هَذِهِ الضَّيْعَةِ عَلَيْهِمْ اخْتِلَافًا شَدِيدًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَأْمُرُ أَنْ يَتَفَاقَمَ^٨ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ بَعْدَهُ^٩، فَإِنْ كَانَ تَرَى^{١٠} أَنْ يَبِيعَ هَذَا الْوَقْفَ، وَيَذْفَعَ إِلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا كَانَ وَقَفَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، أَمَرْتَهُ^{١١}.

فَكَتَبَ بِخَطِّهِ إِلَيَّ^{١٢}: «وَأَعْلِمُهُ^{١٣} أَنَّ رَأْيِي لَهُ^{١٤} - إِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ الْإِخْتِلَافَ^{١٥} مَا بَيْنَ أَصْحَابِ الْوَقْفِ - أَنْ يَبِيعَ^{١٦} الْوَقْفَ أَمْثَلُ^{١٧}؛ فَإِنَّهُ زُبَّ مَا جَاءَ فِي الْإِخْتِلَافِ

١. في «م، جد» وحاشية «ن، بن» والتهذيب والاستبصار: «أو تقويمها». وفي «بن»: «أو تقويمها».

٢. في الفقيه: «حصتي». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: أمره ببيع حقي». يحتمل أن يكون هذا الخمس حقه عليه السلام، وقد كان أوقفه السائل فضولاً، فلما لم ينفذه عليه السلام بطل، وأيضاً لا يصح وقف مال الإنسان على نفسه، فلذا أمر عليه السلام ببيعه. ويحتمل أن يكون من مال السائل، ولما لم يحصل القبض بعد لم يقبله عليه السلام وقفاً حتى يحصل القبض، بل رده ثم بعد إبطال الوقف أمره ببيع حصته هدية. وفي الأخير كلام.

٣. في «ك، م، بن، جد»: «ثمنه بدل ثمن ذلك».

٤. في «ل، ب»، والاستبصار: «أو تقويمها». ٥. في «بن»: «ذلك».

٦. في الفقيه: «أوفق به». ٧. في «ق، ن» والفقيه: «بقية».

٨. تفاقم الأمر، أي عظم. لسان العرب، ج ١٢، ص ٤٥٧ (فقم).

٩. في الفقيه: «بعده». ١٠. في «بن»: «أمر».

١١. في «ك، ل، ب»، «أمر به». ١٢. في «بن»: «إلي بخطه».

١٣. في «ك» «واعلم». ١٤. في «ك، ل، بن» والفقيه: «وله».

١٥. في «ك، م، بن، جد» والفقيه: «اختلاف».

١٦. في «ق، ن، جت» والفقيه والاستبصار: «أن يبيع» بدل «أن يبيع».

١٧. في الفقيه: «+ فليبع». وفي المرأة: «يخطر بالبال أنه يمكن حمل الخبر على ما إذا لم يقبض الضيعة الموقوفة

مَا فِيهِ^١ تَلَفُ الْأَمْوَالِ وَالنَّفُوسِ^٢.

٣١ / ١٣٢٢٩. عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ^٣، قَالَ:

قُلْتُ رَوَى بَعْضُ مَوَالِيكَ عَنْ آبَائِكَ^٤ أَنَّ كُلَّ وَقْفٍ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْوَرَثَةِ، وَكُلُّ وَقْفٍ إِلَى غَيْرِ وَقْتٍ جَهْلٌ مَجْهُولٌ^٥، فَهُوَ بَاطِلٌ مَزْدُودٌ^٦ عَلَى الْوَرَثَةِ، وَأَنْتَ أَغْلَمُ بِقَوْلِ آبَائِكَ.

فَكَتَبَ^٧: «هُوَ^٨ عِنْدِي كَذَا^٩».

ولم يدفعها إليهم، وحاصل السؤال أنه يعلم أنه إذا دفعها إليهم يحصل بينهم الاختلاف وتشتد، لحصول الاختلاف قبل الدفع بينهم بسبب الضيعة أو لأمر آخر، أيدعها موقوفة ويدفعها إليهم، أو يرجع من الوقف لعدم لزومه بعد، ويدفع إليهم ثمنها، أيهما أفضل؟ فكتب^{١٠} «البيع أفضل». لمكان الاختلاف المؤذي إلى تلف النفوس والأموال، فظهر أنه ليس بصريح في جواز بيع الوقف كما فهمه القوم، واضطررنا إلى العمل به مع مخالفته لأصولهم، والقرينة عليه أن أول الخبر أيضاً محمول على ذلك كما عرفت.

١. في «ل» والفقهاء والتهذيب والاستبصار: - «ما فيه».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٠، ح ٥٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً والحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار، عن أبي جعفر^{١١}؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٩٨، ح ٣٨١، معلقاً عن محمد بن محمد وسهل بن زياد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن مهزيار. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٥٥٧٥، بسنده عن علي بن مهزيار. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥١، ح ١٠٠٩٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٨٧، ذيل ح ٢٤٤٠٩.

٣. السند معلق على سابقه. فيجري عليه كلا الطريقين المتقدمين إلى علي بن مهزيار.

٤. هكذا في «ق»، بف، جت، والفقهاء والتهذيب، ح ٥٦١ والاستبصار، ح ٣٨٣. وفي «ك»، ل، م، بح، بن، جد: «غير وقت مجهول». وفي «ن»: «غير وقت معلوم». وفي حاشية «جت»: «غير وقت معلوم مجهول». وفي حاشية «بن» والمطبوع: «غير وقت معلوم جهل مجهول». وفي الوافي: «قوله: «جهل مجهول» خبر «أن كل وقت» قال في التهذيبين: معنى الوقت المعلوم ذكر الوقوف عليه دون الأجل، قال: وكان هذا تعارفاً بينهم».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب، ح ٥٦١ والاستبصار، ح ٣٨٣. وفي المطبوع: - «فهو».

٦. في الاستبصار: - «مردود». ٧. في «بح»: «وهو».

٨. في المرأة: «اختلف الأصحاب فيما إذا قرن الوقف بمدة كسنة مثلاً، وقد قطع جماعة ببطلانه، وقيل: إنما يبطل الوقف، ولكن يصير حبساً، وقواه الشهيد الثاني مع قصد الحبس. ولو جعله لمن ينقرض غالباً ولم يذكر المصرف بعدهم ففي صحته وفقاً أو حبساً أو بطلانه من رأس أقوال. وعلى القول بصحته وفقاً اختلفوا على

١٣٢٣٠ / ٣٢. وَكَتَبَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ^١ إِلَيْهِ:

مَيِّتَ أَوْصَى بِأَنْ يُجْرَى عَلَى رَجُلٍ مَا بَقِيَ مِنْ ثَلَاثِهِ^٢، وَلَمْ يَأْمُرْ بِإِنْفَاقِ ثَلَاثِهِ، هَلْ

لِلْأَوْصَى أَنْ يُوقِفَ ثَلَاثَ الْمَيِّتِ^٣ بِسَبَبِ الْإِجْرَاءِ^٤؟

فَكَتَبَ^٥: «يُنْفَقُ ثَلَاثُهُ، وَلَا يُوقَفُ^٦».

«أقول، فالأكثر على رجوعه إلى ورثة الواقف، وقيل بانتقاله إلى ورثة الموقوف عليه، وقيل: يصرف في وجوه البر».

قوله^٥ «عندي كذا» قال الوالد العلامة: إن كان مراد الراوي التفسير، فتركه لمصلحة كما كانت في المكاتبات غالباً، وإن كان مراده السؤال عن صحة الخبر، فالجواب ظاهر».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٥٥٦٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٣٢، ح ٥٦١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٩٩، ح ٣٨٣، معلقاً عن علي بن مهزيار. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٣٢، ضمن ح ٥٦٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٠، ضمن ح ٣٨٤، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم^{عليه السلام}، إلى قوله: «مردود على الورثة» مع اختلاف سير^١ الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٨، ح ١٠٠٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٢، ح ٢٤٤١٤.

١. هكذا في «ف» وفي «ق»، ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد، والمطبوع: «الهمداني».

وإبراهيم بن محمد، هو الهمداني الذي كان هو وولده وكلاء الناحية بهمدان. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٤٤، الرقم ٩٢٨.

ثم إنه لا يبعد أن يكون علي بن مهزيار راوياً لهذا الخبر أيضاً؛ فإن علي بن مهزيار أيضاً كان من الوكلاء، وكان من دأب الوكلاء أن يقرئ بعضهم بعضاً مكاتباتهم إلى الأئمة^{عليهم السلام} حتى يطلعوا على مفادها، كما يظهر ذلك مما تقدم في الكافي، ح ١٤٤٤، حيث قال إبراهيم بن محمد الهمداني: «كتب إلى أبي الحسن^{عليه السلام}: أقراني علي بن مهزيار كتاب أبيك^{عليه السلام}...». ويظهر من الكافي، ح ٥٧٧١، حيث قال علي بن مهزيار: «قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن^{عليه السلام}». وهذا أمر واضح لمن تتبع الأسناد والأخبار.

٢. في حاشية «جت»: «الثالث».

٣. في «ل»، بن، جد، وحاشية «جت»: «ثلث المال». وفي «بح»: «ثلث مال الميت».

٤. في «ل»، بن: «- بسبب الإجراء».

٥. في المرأة: «قوله: «ما بقي» أي الرجل حياً. قوله: «بإنفاذ الوصية» أي ينفذ من ثلثه مادام الثلث باقياً، فإن مات قبل التمام كان الباقي للورثة، ولم يأمر بإنفاذ ثلثه، أي لم يوص بأن يجرى عليه الثلث، فإنه لو أوصى كذلك كان الباقي لورثته. قوله: «هل للوصي أن يوقف ثلث المال» أي يجعله وفقاً بسبب الإجراء، أي حتى يجرى عليه من حاصله، فكتب^٥ «ينفذ ثلثه، ولا يوقف» لأنه ضرر على الورثة، ولم يوص الميت بأن يوقف. ويحتمل أن

٣٣/١٣٢٣١. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الرُّزَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ^١، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ - يَغْنِي أَبُو الْحَسَنِ^٢ -: جُعِلَتْ فِدَاكَ، لَيْسَ لِي وَلَدٌ، وَلِي ضِيَاعٌ وَرَثَتُهَا مِنْ^٣ أَبِي، وَبَغَضُهَا اسْتَفْذَتْهَا^٤، وَلَا آمَنْ الْحَدَّثَانِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِي وَلَدٌ وَحَدَّثَ بِي^٥ حَدَّثَ، فَمَا تَرَى^٦ جُعِلَتْ فِدَاكَ؟ لِي^٧ أَنْ أُوقِفَ^٨ بِغَضِهَا عَلَى^٩ أَقْرَاءِ إِخْوَانِي وَالْمُسْتَضْعَفِينَ^{١٠}، أَوْ أُبَيْعَهَا وَاتَّصَدَّقَ بِثَمَنِهَا فِي حَيَاتِي عَلَيْهِمْ^{١١}، فَإِنِّي أَتَخَوَّفُ^{١٢} أَنْ لَا يَنْفُذَ الْوَقْفُ بَعْدَ مَوْتِي؟ فَإِنْ وَقَفْتُهَا^{١٣} فِي حَيَاتِي، فَلِي أَنْ أَكُلَ مِنْهَا أَيَّامَ حَيَاتِي، أَمْ لَا؟ فَكَتَبَ^{١٤}: «فَهَمْتُ كِتَابَكَ فِي أَمْرِ ضِيَاعِكَ، وَلَيْسَ^{١٥} لَكَ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا^{١٦} مِنْ الصَّدَقَةِ، فَإِنْ أَنْتَ أَكَلْتَ مِنْهَا لَمْ يَنْفُذْ^{١٧}، إِنْ كَانَ لَكَ وَرَثَةٌ، فَبِغِ وَتَصَدَّقْ بِبَغْضِ ثَمَنِهَا فِي

«يكون المراد بقوله: أن يوقف أن يجعله موقوفاً بأن يأخذ الوصي الثلث منهم، ويجري عليه حتى يموت، فإن فضل شيء يوصل إليهم، ويكون الجواب أنه لم يوص هكذا، بل على الوصي أن يأخذ كل يوم نفقته من الورثة، ويؤدي إليه. لكنه بعيد، بل الظاهر أن للوصي أن يجعل ثلثه موقوفاً لا يدعهم أن يتصرفوا».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٥٥٧٢؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٤٤، ح ٥٩٩، بسندهما عن إبراهيم بن محمد الهمداني. وفيه، ص ١٩٧، ح ٧٨٧؛ و ص ١٤٤، ح ٦٠٠، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، وفي الأخير مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨١، ح ٢٣٨٦٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٦، ذيل ح ٢٤٤٧٢.

١. في الوسائل: «علي بن سليمان بن رشيد».

٢. في دل، بن، والوسائل: «عن».

٣. في «بف»: «استفذتها».

٤. في «ك»: «في».

٥. في «بن»: «أترى» بدل «فما ترى».

٦. في «ق، ك، بف، والفقيه والتهذيب»: «لي». ٧. في دل، بح، بن، والوسائل والفقيه: «أقف».

٨. في «جد»: «بعض». ٩. في «بح»: «المستضعفين» بدون الواو.

١٠. في دل، م، بن، جد، والوسائل: «عليهم في حياتي».

١١. في «بح»: «+ وعليهم».

١٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه. وفي التهذيب والمطبوع: «أوقفها».

١٣. في «بن» والتهذيب والوسائل: «فليس». ١٤. في الفقيه: «+ ولا».

١٥. في «ك، بح»: «لم تنفذ» وفي دل، م، ن، بف، بن، جت، جد: «لم تنفذ».

حَيَاتِكَ، وَإِنْ تَصَدَّقْتَ أَمْسَكَتَ لِنَفْسِكَ مَا يَقُوتُكَ، مِثْلَ مَا صَنَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ^١. ٣٤ / ١٣٢٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ:

كَتَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فِي الْوَقُوفِ ^٢ وَمَا رُويَ فِيهَا.

فَوَقَّعَ عليه السلام: «الْوَقُوفُ ^٣ عَلَى حَسَبِ مَا يَقِفُهَا ^٤ أَهْلُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ^٥.

٣٥ / ١٣٢٣٣. مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام: قُلْتُ ^٦: جَعَلْتَ فِذَاكَ، اشْتَرَيْتَ أَرْضًا إِلَى جَنْبِ ضَيْعَتِي بِأَلْفِي ^٧

دِرْهَمٍ ^٨، فَلَمَّا وَقَيْتُ ^٩ الْمَالَ ^{١٠} خَبَرْتُ أَنَّ الْأَرْضَ وَقَفَتْ؟

فَقَالَ: «لَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْوَقُوفِ ^{١١}، وَلَا تُدْخِلُ الْغَلَّةَ ^{١٢} فِي مَالِكَ،

١. في المرأة: «اعلم أَنَّ المقطوع به في كلام الأصحاب اشتراط إخراج نفسه، في صحّة الوقف، فلو وقف على نفسه بطل، وكذا لو شرط أداء ديونه أو الإدرار على نفسه، إلّا أن يوقف على قبيل فصار منهم كالفقراء، فالمشهور حينئذٍ جواز الأخذ منه، ومنع ابن إدريس منه مطلقاً، وهذا الخبر يدلّ على الحكم في الجملة وإن احتمل أن يكون عدم النفع لعدم الإقباض؛ لأنّ الأكل منها يدلّ عليه قوله عليه السلام: «وإن تصدّقت» أي وقفت وأمسكت لنفسك ما يكفي لقوتك وتجعل البقية وقفاً».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٢٩، ح ٥٥٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٨، ح ٥٥٧٠، بسنده عن العبيدي، عن عليّ بن سليمان بن رشيد الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٤، ح ١٠١٠٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٦، ح ٢٤٣٨٨.

٣. هكذا في «ق، ك، م، ن، بف، بن، جت، جد»، والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الوقف».

٤. في «بع»: «الوقف».

٥. في «ق، ك، ن، بف، بن، جت» والفقيه والتهذيب، ح ٥٥٥: «ما يوقفها».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٥٥٦٧؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٢٩، ح ٥٥٥؛ وص ١٣٢، ذيل ح ٥٦٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٠، ذيل ح ٣٨٤، بسند آخر الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٧، ح ١٠٠٩٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٥، ح ٢٤٣٨٧.

٧. في «بف» والفقيه: «فقلت».

٨. في الفقيه: «إلى جنبي بألف» بدل «إلى جنب ضيعتي بألفي».

٩. في الاستبصار: «بألفي درهم».

١٠. في «ق، ك، ن، بف، بن، جت» وحاشية «بن»: «وزنت». وفي «م»: «أوفيت». وفي الوسائل، ج ١٩، والتهذيب والاستبصار: «وفرت».

١١. في «م»، وحاشية «ن»: «الشن».

١٢. في «ق، بف، بن، جت» والوسائل، ج ١٩: «الوقف».

١٣. قال ابن الأثير: «الغلة: الدخل الذي يحصل من الزرع والتمر واللبن والإجارة والنتاج ونحو ذلك».

اذْفَعَهَا^١ إِلَى مَنْ أَوْقَفَتْ^٢ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: لَا أَعْرِفُ لَهَا رَتًّا.

قَالَ: «تَصَدَّقْ بِغَلَّتِيهَا»^٣.

٣٦ / ١٣٢٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً^٤، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُوقِفُ^٦ الضَّيْعَةَ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنْ يُخْدِثَ

فِي ذَلِكَ شَيْئاً؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ أَوْقَفَهَا^٧ لِوَلَدِهِ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ جَعَلَ لَهَا قِيَمًا، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَزْجِعَ

٣٨/٧

فِيهَا^٨؛ وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا وَقَدْ شَرَطَ وَلَايَتَهَا لَهُمْ^٩ حَتَّى يَبْلُغُوا^{١٠}، فَيُخَوِّزَهَا لَهُمْ، لَمْ يَكُنْ

«النهاية، ج ٤، ص ٣٨١ (غلل).

١. في «بن»: «وادفعها». ٢. في «ل» و«الوسائل، ج ١٧ والفقيه: «وقفت».

٣. في المرأة: «يدلّ على وجوب التصدّق إلى أن يعلم المصرف بعينه، ولعلّ الأوفق بأصول الأصحاب التعريف، ثم التخيير بين التصدّق والضمان، أو الضمان أو الوصيّة به إلا أن يخصّ الوقف بهذا الحكم، والفرق بينه وبين غيره ظاهر، فالعدل عن النضّ الصحيح غير موجه».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٠، ح ٥٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٩٧، ح ٣٧٧، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٢، ح ٥٥٧، معلقاً عن محمد بن عيسى. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٤، ح ١٠١٠٣؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٦٤، ح ٢٢٧٥٧؛ و ج ١٩، ص ١٨٥، ح ٢٤٤٠٥.

٥. في «ق، بف»: «جميعاً».

٦. في «ل، م، بح، بن، جد»، وحاشية «ج» و«الوسائل: «يقف».

٧. في «ل، م، بن، جد»، و«الوسائل: «وقفها». ٨. في الفقيه: «لولد أو» بدل «لولده و».

٩. في «ق، بف» والفقيه والاستبصار: «فيها».

١٠. في المرأة: «قوله^{١١}؟ وقد شرط ولايتها لهم. اختلف الأصحاب في أنّه هل يشترط نية القبض من الولي أم يكفي كونه في يده؟ والأشهر الثاني، والخبر يدلّ ظاهراً على الأول إلا أن يقرأ «شرط» على بناء المجهول، أي

شرط الله وشرع ولايته». ١١. في «ل، بح، بن» و«الوسائل: «بلغوا».

لَهُ أَنْ يَزِجَ فِيهَا؛ وَإِنْ كَانُوا كِبَاراً لَمْ يَسْلَمْهَا^١ إِلَيْهِمْ وَلَمْ يُخَاصِمُوا حَتَّى يَحْزَوْهَا عَنْهُ،
فَلَهُ أَنْ يَزِجَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَحْزَوْنَهَا عَنْهُ وَقَدْ بَلَّغُوا^٢.

٣٧/١٣٢٣٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّوْفَلِيِّ، قَالَ:

كُتِبَتْ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ أَرْضٍ أَوْقَفَهَا^٣ جَدِّي عَلَى الْمُخْتَارِينَ^٤

مِنْ وَلَدِ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ^٥ وَهُمْ كَثِيرٌ مَتَفَرِّقُونَ فِي الْبِلَادِ^٦؟

فَأَجَابَ عليه السلام: «ذَكَرْتَ الْأَرْضَ الَّتِي أَوْقَفَهَا^٧ جَدُّكَ عَلَى فَقَرَاءٍ^٨ وَلَدِ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ^٩،

وَهِيَ لِمَنْ حَضَرَ^{١٠} الْبَلَدَ الَّذِي^{١١} فِيهِ الْوَقْفُ^{١٢}، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُتْبِعَ^{١٣} مِنْ^{١٤} كَانَ غَائِباً^{١٥}».

١. في الوسائل والفقهاء والتهديب والاستبصار: «ولم يسلّمها».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٤، ح ٥٦٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٣٩٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن صفوان بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٩، ح ٥٥٧٣، معلقاً عن صفوان بن يحيى. الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٩، ح ١٠٠٩٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٨٠، ح ٢٤٣٩٥.

٣. في «ك، م، ل، بح، بن» والوسائل: «وقفها». ٤. في حاشية «بح»: «فقراء».

٥. في الفقيه: «الرجل الذي يجمع القبيلة». وفي التهذيب: «الرجل يجمع القبيلة».

٦. في الفقيه: «وفي ولد الواقف حاجة شديدة، فسألوني أن أخصهم بها دون سائر ولد الرجل الذي يجمع القبيلة». وفي التهذيب: «وفي ولد الموقف حاجة شديدة، فسألوني أن أخصهم بهذا دون سائر ولد الرجل الذي فيه الوقف». ٧. في «ك، ل، م، بن، جد» والوسائل: «وقفها».

٨. في الوسائل والفقهاء: «بن فلان» وفي التهذيب: «على نفر من ولد فلان» بدل «على فقراء ولد فلان بن فلان».

٩. في «م»: «يحضر».

١٠. في «بن»: «+ وقع».

١١. في الفقيه: «أن يتبعي».

١٢. في «ك»: «إن»: «وفي «ق»: «وما».

١٣. في «ك»: «إن»: «وفي «ق»: «وما».

١٤. في المرأة: «ما يتضمّن الخبر هو المشهور بين الأصحاب في الوقف على غير المنحصر، لكن قالوا: بجواز التمتع في غير البلد أيضاً. ثم اختلفوا فيمن يوجد منهم في البلد، فقليل بوجوب الاستيعاب، وقيل: يجزي الاقتصار على ثلاثة، وقيل: على اثنين، وقيل: على واحد. وظاهر الخبر هو الأول».

١٥. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٠، ح ٥٥٧٤، بسند عن موسى بن جعفر البغدادي. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٣، ح ٥٦٣.

٣٨ / ١٣٢٣٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ

نَعِيمٍ^١ :

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ دَاراً سَكُنَى لِرَجُلٍ إِيَّانَ^٢

حَيَاتِهِ ، أَوْ جَعَلَهَا لَهُ وَلِعَقِبِهِ مِنْ بَعْدِهِ ؟

قَالَ : هِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ مِنْ بَعْدِهِ كَمَا شَرَطَ .

قُلْتُ : فَإِنْ اخْتَجَّ ، يَبِيعُهَا ؟ قَالَ : «نَعَمْ» .

قُلْتُ : فَيَنْقُضُ^٣ بَيْعَهُ^٤ الدَّارَ السُّكْنَى ؟

قَالَ : «لَا يَنْقُضُ^٥ الْبَيْعَ السُّكْنَى كَذَلِكَ ، سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ : قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : لَا

يَنْقُضُ^٦ الْبَيْعَ الْإِجَارَةَ وَلَا السُّكْنَى ، وَلَكِنْ يَبِيعُهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَشْتَرِيهِ لَا يَمْلِكُ مَا

اشْتَرَى حَتَّى يَنْقُضِيَ^٧ السُّكْنَى عَلَى مَا شَرَطَ وَالْإِجَارَةَ^٨ .

قُلْتُ : فَإِنْ رَدَّ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مَالَهُ وَجَمِيعَ مَا لَزِمَهُ مِنَ التَّفَقُّعِ وَالْعِمَارَةِ فِيمَا

اسْتَأْجَرَهُ^٩ ؟

١. بسنده عن موسى بن جعفر البغدادي، عن علي بن سليمان النوفلي. الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٨، ح ١٠٠٩٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٣، ح ٢٤٤١٦.

٢. في «ق»، ك، بف، جت، : «حسين بن نعيم». وفي «ل»، جد، وحاشية «م» : «الحسن بن نعيم». وهو سهو؛ فقد روى ابن أبي عمير كتاب الحسين بن نعيم الصحاف، كما في رجال النجاشي، ص ٥٣، الرقم ١٢٠ والفهرست للطوسي، ص ١٤٥، الرقم ٢١٦.

وأما الحسن بن نعيم، فلم يثبت وجوده راو بهذا العنوان.

٣. في «ل»، بن، وحاشية «جت» والفقهاء والتهذيب، ح ٤٠ والاستبصار، ح ٤ : «أَيَّام».

٤. في «يح» : «فَيَنْقُضُ». ٥. في «جت» : «البيع».

٦. في «ق»، يح : «لَا يَنْقُضُ». ٧. في «يح» : «لَا يَنْقُضُ».

٨. في «بن»، جت، والتهذيب : «حَتَّى تَنْقُضِيَ».

٩. في حاشية «بن» : «وَكَذَا الْإِجَارَةُ». وفي التهذيب والاستبصار : «وَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ».

١٠. في «ل»، بن، والفقهاء والتهذيب : «اسْتَأْجَرَهُ».

قَالَ^١: «عَلَى طَيْبَةِ النَّفْسِ^٢، وَيَرْضَى الْمُسْتَأْجِرُ بِذَلِكَ لَا بَأْسَ^٣».

٣٩/١٣٢٣٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ رَافِعٍ

الْبَجَلِيِّ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ لِرَجُلٍ سَكْنَى دَارٍ لَهُ حَيَاتَهُ -

يَعْنِي صَاحِبَ الدَّارِ - فَلَمَّا مَاتَ صَاحِبُ الدَّارِ أَرَادَ وَرَثَتُهُ أَنْ يُخْرِجُوهُ، أَلَيْسَ ذَلِكَ؟ ٣٩/٧

قَالَ: فَقَالَ: «أَرَى أَنْ تَقُومَ^٦ الدَّارُ بِقِيَمَةِ غَادِلَةٍ، وَتَنْظُرَ إِلَى ثَلَاثِ الْمَيِّتِ، فَإِنْ كَانَ

فِي ثَلَاثِهِ مَا يُحِيطُ بِثَمَنِ^٧ الدَّارِ، فَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يُخْرِجُوهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ لَا يُحِيطُ بِثَمَنِ الدَّارِ، فَلَهُمْ أَنْ يُخْرِجُوهُ».

قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ الرَّجُلُ الَّذِي جُعِلَ لَهُ السَّكْنَى بَعْدَ مَوْتِ صَاحِبِ الدَّارِ،

يَكُونُ^٨ السَّكْنَى لِعَقِيبِ^٩ الَّذِي جُعِلَ لَهُ السَّكْنَى؟

١. في «بح»: «فقال». ٢. في «ل»، م، بن، جد، وحاشية «جت»: «النفوس».

٣. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أنه لا يبطل العمرى والسكنى والرقبى بالبيع، بل يجب أن يوفي المَعْمَر ما شرط له؛ لهذه الحسنة. واختلف كلام العلامة، ففي الإرشاد قطع بجواز البيع، وفي التحرير استقرّب عدمه، لجهالة وقت انتفاع المشتري، وفي القواعد والمختلف والتذكرة استشكل الحكم. والأوجه أنه بعد ورود الرواية المعتبرة لا إشكال».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٤١، ح ٥٩٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٣٩٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٥١، ح ٥٥٩٥، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٤١، ح ١٠٠٨٢؛ الواسطى، ج ١٩، ص ١٣٥، ذيل ح ٢٤٣٠٨؛ وص ٢١٨، ذيل ح ٢٤٤٦٠.

٥. ورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٢، ح ٥٥٩٦ وتهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٤٢، ح ٥٩٤، عن الحسن بن محبوب عن خالد بن نافع البجلي. وخالد بن نافع هو المذكور في رجال البرقي، ص ٣١ ورجال الطوسي، ص ٢٠١، الرقم ٢٥٥٤. وأما خالد بن رافع فلم نجد له عيناً ولا أثراً في الأسناد وكتب الرجال، فالظاهر أن خالد بن رافع في سندنا هذا محرف عن خالد بن نافع.

٦. في «م»، ن، ي، جت، جد، «يقوم». وفي «بن»: «+ هذه».

٧. في «ك»: «ثمن».

٨. في «ن»: «تكون». وفي «ل»، بن: «أتكون». وفي «م»، جد: «أ يكون».

٩. في «ك»، ب: «ل عقبه».

قَالَ: «لَا».^٢

٤٠/١٣٢٣٨. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بُغْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ

عَجَلَانَ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ:

أَمَلَى عَلِيٌّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا تَصَدَّقُ^٣ بِهِ فَلَانُ بْنُ
فَلَانٍ - وَهُوَ حَيٌّ سَوِيٌّ - بِذَارِهِ الْبَيْتِ فِي بَنِي فَلَانٍ بِحُدُودِهَا صَدَقَهُ، لَا تَبَاعُ وَلَا تَوْهَبُ وَلَا
تُورَثُ^٤ حَتَّى يَرِثَهَا وَارِثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَإِنَّهُ قَدْ أَشْكَنَ صَدَقَتَهُ هَذِهِ فَلَانًا وَعَقِبَتَهُ،
فَإِذَا انْقَرَضُوا فَهِيَ عَلَى ذِي الْحَاجَةِ^٥ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».^٦

١. في المرأة: «قوله: «حياته» أي فعل ذلك في حياته، أي صحته، أو المراد بصاحب الدار الساكن في الدار،
والظاهر أن الراوي أخطأ في التفسير.

قال الشيخ في التهذيب: ما تضمن هذا الخبر من قوله يعني صاحب الدار حين ذكر أن رجلاً جعل لرجل سكنى
دار له، فإنه غلط من الراوي ووهم منه في التأويل؛ لأن الأحكام التي ذكرها بعد ذلك إنما تصح إذا كان قد جعل
السكنى مدة حياة من جعلته له السكنى فحينئذ يقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه، ولو كان الأمر على
ما ذكره المتأول للحديث من أنه كان جعله مدة حياته، لكان حين مات بطلت السكنى، ولم يحتج معه إلى
تقويمه واعتباره بالثلث. انتهى.

وقد عرفت أن بهذا التفصيل قال ابن الجنيّد، ولم يعمل به الأكثر لجهالة الخبر، قال الشهيد الثاني: نعم لو وقع في
مرض موت المالك اعتبرت المنفعة الخارجة من الثلث لا جميع الدار.

أقول: يمكن حمل الخبر على ذلك بتكلف، بأن يكون المراد بتقويم الدار تقويم منفعتها تلك المدة،
وقوله ﷺ: «فلهم أن يخرجوه» أي بعد استيفاء قدر الثلث من منفعة الدار.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٢، ح ٥٥٩٦؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٤٢، ح ٥٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٥، ح ٤٠٠،
معلّقاً عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن نافع البجلي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٤٢،
ح ١٠٠٨٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٢٧، ذيل ح ٢٤٤٧٤.

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب، ح ٥٥٨ والاستبصار. وفي المطبوع: «والله».

٤. في التهذيب، ح ٥٥٨ والاستبصار: «ولا تورث».

٥. في «ل» - «هذه».

٦. في حاشية «ج»: «كلّ ذي حاجة» بدل «ذو الحاجة».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٣١، ح ٥٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٩٧، ح ٣٧٨؛ بسندهما عن أبان. راجع: الفقيه، ج ٤،

● حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَدْنِيسَ^١، عَنْ أَبَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^٢، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣ مِثْلَهُ^٤.

١٣٢٣٩ / ٤١. أَبَانَ^٥، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٦: «لَا يَشْتَرِي الرَّجُلُ مَا تَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِمُسْكِنٍ عَلَى ذِي قَرَابَتِهِ، فَإِنْ شَاءَ سَكَنَ^٧ مَعَهُمْ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِخَادِمٍ عَلَى ذِي قَرَابَتِهِ، خَدَمَتْهُ إِنْ شَاءَ^٨».

٢٤ - بَابُ مَنْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ

١٣٢٤٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ، قَالَ:

١. ص ٢٤٨، ح ٥٥٨٨؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٣١، ح ٥٦٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٩٨، ح ٣٨٠. الوافي، ج ١٠، ص ٥٦٨، ح ١٠١١٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٨٦، ذيل ح ٢٤٤٠٧.

١. في «م» جد، وحاشية «ج»: «عابس». وفي «ل» بـ، «عابس». وفي «بن»: «عالس». وفي حاشية «ج»: «عيس». وفي الاستبصار: «عبدوس».

٢. في حاشية «م» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «+ بن أبي عبد الله».

٣. في «بن»: «بن» بدل «عن».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٣١، ح ٥٥٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٩٨، ح ٣٧٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ١٠، ص ٥٦٨، ح ١٠١١٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٨٦، ذيل ح ٢٤٤٠٧.

٥. السند معلق إماماً على سند الحديث الأربعين، أو على ماورد في ذيله.

٦. في المرأة: «وقوله»: «فإن شاء سكن، أي برضاهم، والحاصل أنه لا يكره السكنى معهم كما يكره الشراء منهم، على أنه يحتمل أن يكون فاعل «شاء» ذو القربة، لكنه بعيد. وكذا القول في الخادم».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «+ الله».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٤، ح ٥٦٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٠٢، ح ٣٩٣، معلقاً عن أبان. الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٧، ذيل ح ٢٤٣٨٩.

إِنَّ امْرَأَةً أَوْصَتْ إِلَيَّ، فَقَالَتْ^١: ثُلْثِي يُقْضَىٰ بِهِ دَيْنِي^٢، وَجُزْءٌ مِنْهُ^٣ لِفُلَانَةٍ^٤،
 ٤٠/٧ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَقَالَ: مَا أَرَىٰ لَهَا شَيْعًا، مَا أَذْرِي مَا الْجُزْءُ؟
 فَسَأَلْتُ عَنْهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ بَعْدَ ذَلِكَ^٦، وَخَبَّرْتُهُ كَيْفَ قَالَتِ الْمَرْأَةُ، وَمَا^٧ قَالَ ابْنُ
 أَبِي لَيْلَى.

فَقَالَ: «كَذَّبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، لَهَا عَشْرُ الثُّلُثِ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَمَرَ إِبْرَاهِيمَ^٨،
 فَقَالَ: «اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا»^٩ وَكَانَتِ الْجِبَالُ يَوْمَئِذٍ عَشْرَةً، وَالْجُزْءُ^{١٠} هُوَ الْعَشْرُ
 مِنَ الشَّيْءِ^{١١}.

١٣٢٤١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ

١. في «ق، ل، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وقالت».

٢. في «ك، ل، جت» والاستبصار وتفسير العياشي: «تقضى».

٣. في تفسير العياشي: «دين ابن أخي».

٤. في المرأة: «قوله^٥: وجزاء منه. الضمير راجع إلى الثلث، فلا يخالف الأخبار الآتية».

٥. في «بن»: «فلان».

٦. في «بن» وتفسير العياشي: «بعد ذلك».

٧. في «ل، م، بح، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وبما». وفي «ك»: «ما».

٨. البقرة (٢): ٢٦٠.

٩. في «ل، م، بح، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب: «فالجزاء».

١٠. في امرأة العقول، ج ٢٣، ص ٦٧: «أعلم أنه ذهب المحقق وجماعة إلى أن الجزء هو العشر، استناداً إلى تلك
 الروايات كما اختاره الكليني. وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه السبع، استناداً إلى صحيحة البرزنجي وغيرها،
 حيث دلت عليه، وعللت بقوله تعالى: «لَهَا سَبْعَةُ أَهْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ يَنْتَهِمُ جُزْءٌ مُقْسُومٌ» [الحجر (١٥): ٤٤]،
 وجمع الشيخ بينها بحمل أخبار السبع على أنه يستحب للورثة أن يعطوا السبع، ويمكن حملها على ما إذا ما
 دلت القرائن على إرادته».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٨، ح ٨٢٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب؛ الاستبصار، ج ٤،

ص ١٣١، ح ٤٩٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي
 عبدالله^{١٢}. معاني الأخبار، ص ٢١٧، ح ٢، بسنده عن عبدالله بن سنان. عن أبي عبدالله^{١٣}، إلى قوله: «لها عشر

الثلث» مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٧٤، عن عبدالرحمن بن سيابة. الوافي، ج ٢٤،

ص ١٣٨، ح ٢٣٧٨٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٨٠، ح ٢٤٨٠٤.

تَغْلِبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ^١، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ ؟

قَالَ: «جُزْءٌ مِنْ عَشْرَةٍ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «اجْعَلْ^٢ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا» وَكَانَتْ

الْجِبَالُ عَشْرَةً^٣».

١٣٢٤٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «الْجُزْءُ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْجِبَالَ عَشْرَةٌ^٤، وَالطُّيُورُ^٥

أَرْبَعَةٌ^٦».

١. ورد الخبر في الاستبصار، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٩٥ بسنده عن ابن فضال، عن فضالة، عن معاوية بن عمار، وفضالة هو فضالة بن أيوب، لم نجد في شيء من الأسناد رواية ابن فضال - وهو الحسن بن علي بن فضال - عنه، فضلاً عن توسطه بين ابن فضال وبين معاوية بن عمار. ولا يبعد أن يكون فضالة في سندنا هذا، محرراً من ثعلبة.

٢. في الوسائل والتهذيب، ح ٨٢٥: «ثُمَّ اجْعَلْ».

٣. في «ق»: «وَالطُّيُورُ أَرْبَعَةٌ». وفي التهذيب، ح ٨٢٥ والاستبصار والوسائل: «أَجْبَال».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٨، ح ٨٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٩٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن فضالة، عن معاوية بن عمار. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ٥٤٧٦، معلقاً عن الحسن بن علي بن فضال. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٩، ح ٨٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٩٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ١، ص ١٤٣، ضمن ح ٤٧٣، عن عبد الصمد بن بشير، عن جعفر بن محمد عليه السلام، وفيه، ص ١٤٤، صدر ح ٤٧٥، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٩، ح ٨٢٨ و ٨٢٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٩٨ و ٤٩٩؛ والإرشاد، ج ١، ص ٢٢١؛ وتفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٤٣ و ٢٤٤، ح ٢٠ و ٢١. الوافي، ج ٢٤، ص ١٣٩، ح ٢٣٧٨٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٨١، ح ٢٤٨٠٥. في التهذيب والبحار: «وَكُنَّ».

٦. في «ن»، ب، ج، «وَالطُّيُورُ».

٧. لم ترد هذه الرواية في «ق».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٩، ح ٨٢٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٩٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. معاني الأخبار، ص ٢١٧، ح ١، بسنده عن أبان بن تغلب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٠، ح ٢٣٧٨٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٨٠، ح ٢٤٨٠٣؛ البحار، ج ١٢، ص ٧٥، ح ٢٨.

٢٥- بَابُ مَنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ

١٣٢٤٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبَانَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ ^١؟
فَقَالَ: «الشَّيْءُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام وَاحِدٌ ^٢ مِنْ سِتَّةٍ ^٣».

١٣٢٤٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ أَوْ غَيْرِهِ ^٤،
عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ أَبَانَ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام ^٥، قَالَ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِشَيْءٍ ^٦؟
قَالَ ^٧: «الشَّيْءُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام مِنْ سِتَّةٍ ^٨».

٢٦- بَابُ مَنْ أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ

٤١/٧

١٣٢٤٥ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السُّكُونِيِّ:

١. في «ق» والتهذيب: - «من ماله».

٢. في «ق، ك، ل، م، ن، بف، بن، جت، جد» والوافي: - «واحد».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢١١، ح ٨٣٥، معلقاً عن أحمد بن أبي عبدالله. معاني الأخبار، ص ٢١٧، ح ١، بسنده عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن جميل، عن أبان بن تغلب، عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٤٧٣، معلقاً عن أبان بن تغلب، عن علي بن الحسين عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٣، ح ٢٣٧٩٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٨٨، ح ٢٤٨٢٣.

٤. في الوسائل: «وغيره» بدل «أو غيره».

٥. في «ق، ن، بف» عليه وعلى آباءه السلام». وفي «بح، جت»: + «عن آباءه عليهم السلام».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب. وفي المطبوع: + «من ماله».

٧. في «ل، م، بن، جد»: «فقال».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢١١، ح ٨٣٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٣، ح ٢٣٧٩٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٨٨، ذيل ح ٢٤٨٢٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُوَصِّي بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ، فَقَالَ^١: «السَّهْمُ وَاحِدٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾»^٢.

١٣٢٤٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صفوان، قَالَ: سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عليه السلام؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ صفوان
وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ^٣، قَالَ:

١. في «بن، جد»: «قال».

٢. في «ك» و «حاشية بف»: «يقول».

٣. التوبة (٩): ٦٠.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٠، ح ٨٣٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٣، ح ٥٠٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ معاني الأخبار، ص ٢١٦، ح ١، بسنده عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٤٧٤، معلقاً عن السكوني. الإرشاد، ج ١، ص ٢٢١، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٤٧٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢١١، ح ٨٣٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٤، ح ٥٠٤؛ ومعاني الأخبار، ص ٢١٦، ذيل ح ٣. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٢، ح ٢٣٧٩٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٨٦، ذيل ح ٢٤٨١٨.

٥. هكذا في التهذيب والاستبصار، وخبر التهذيب مأخوذ من الكافي من دون تصريح باسم الكليني عليه السلام. وفي «ق، ك، ن، بح، بف، بن»: «محمد بن يحيى، عن أحمد، عن صفوان وأحمد بن محمد بن أبي نصر». وفي «ل، م، جد»: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان وأحمد بن محمد بن أبي نصر». وفي «جت» والمطبوع: «... محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن صفوان وأحمد بن محمد بن أبي نصر».

والظاهر أن ما أثبتناه هو الصواب، وما ورد في النسخ محزف لا يمكن الاعتماد عليه. أمّا ما ورد في «ل، م، جد»، فقد وقع فيه التحريف بالسقط بجواز النظر من «صفوان» في القسم الأول من السند، إلى «صفوان» في القسم الثاني من السند. وقد تقدّم غير مرة أن جواز النظر من لفظ إلى لفظ مشابه آخر من أكثر عوامل التحريف بالسقط. أنظر على سبيل المثال ما قدّمناه ذيل، ح ٨٥٤ و ٣٢٣٩. أضف إلى ذلك أنه لم يثبت رواية إبراهيم بن هاشم - والد علي - عن صفوان - و هو ابن يحيى - وابن أبي نصر في ما إذا ورواها معطوفين، كما أنه لم يثبت رواية أحمد بن محمد عنهما معطوفين.

و أمّا ما ورد في أكثر النسخ من رواية أحمد [بن محمد] عن صفوان وأحمد بن محمد بن أبي نصر مباشرة، فلعدم ثبوت رواية أحمد بن محمد عنهما معطوفين، ولوجود عامل التحريف بالسقط وهو جواز النظر من

سَأَلْنَا أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى^٢ بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ^٣ وَلَا يُذَرِّي^٤ السَّهْمَ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ عِنْدَكُمْ فِيمَا بَلَّغْتُمْ^٥ عَنْ جَعْفَرٍ وَلَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليهما السلام فِيهَا شَيْءٌ^٦، قُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا فِذَاكَ، مَا سَمِعْنَا أَصْحَابَنَا يَذْكُرُونَ شَيْئاً مِنْ^٧ هَذَا عَنْ آبَائِكَ. فَقَالَ: السَّهْمُ وَاحِدٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ».

فَقُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا فِذَاكَ^٨، كَيْفَ صَارَ وَاحِداً مِنْ ثَمَانِيَةٍ؟

فَقَالَ^٩: «أَمَا تَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟».

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِذَاكَ، إِنِّي لِأَقْرُؤُهُ، وَلَكِنْ لَا أَذَرِي أَيُّ مَوْضِعٍ هُوَ.

فَقَالَ: «قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْغَامِلِينَ عَلَيْهَا

وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾» ثُمَّ عَقَدَ^{١٠} بِسَيْدِهِ

«أحمد» في «أحمد [ابن محمد] إلى «أحمد» في «علي بن أحمد».

إذا تبين هذا، فنقول: روى أحمد بن محمد بن عيسى - وهو المراد من أحمد بن محمد في ما نحن فيه - عن علي بن أحمد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر معطوفين في الكافي، ح ٥٧٨٢؛ والتهذيب، ج ٥، ص ١١٥، ح ٣٧٥.

فعليه يبقى التهذيب - كأقدم نسخة من الكافي - عارياً من أي خلل، وحاكياً عن أصل السند في نسخة الكليني عليه السلام.

ثم إنه لا يخفى أن الاستبصار في هذه الموارد لا يبعد نسخة من الكافي أو غيره لورود الأخبار والاستناد فيه من التهذيب لا من أصل المصادر.

١. في «ل، بن»:- «الرضا».

٢. في «ك، ل، م، بح، بن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار: «لك».

٣. في «ل»:- «من ماله».

٤. في «بف»:- «لا يذري» بدون الواو. وفي «ل، بن»: «فلا نذري». وفي «م، جد» والتهذيب والاستبصار: «ولا

نذري».

٥. في «ل»:- «فيما بلغكم».

٦. في «بح» والمعاني: «جعلت».

٧. في «ك، م»:- «ما سمعنا أصحابنا - إلى - جعلنا فذاك».

٨. في «ن»:- «ولنا».

٩. في «ق، ك، ن، بح، جت، بف»:- «عد».

۲۷- بَابُ الْمَرِيضِ يُقْرِئُ لَوَارِثِ بَدَنِ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ:

٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٩، ح ٦٥٥؛ والاحتبصار، ج ٤، ص ١١١، ح ٤٢٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٥٥٤١، معلقاً عن حماد. التهذيب، ج ٦، ص ١٩٠، ح ٤٠٥، بسنده عن الحلبي. الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٩، ح ٢٣٨٢٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٢، ح ٢٤٦٢٥.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ^١ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟
فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ مَرْضِيًّا^٢، فَأَعْطِهِ الَّذِي أَوْصَى لَهُ^٣».

١٣٢٤٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ،
عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ بَيْعِ السَّابِرِيِّ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ امْرَأَةٍ اسْتَوْدَعَتْ رَجُلًا مَالًا، فَلَمَّا حَضَرَتْهَا الْوَفَاةُ^٦ قَالَتْ
لَهُ: إِنَّ الْمَالَ الَّذِي دَفَعْتَهُ إِلَيْكَ لِفُلَانَةٍ، وَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ، فَأَتَى أُولِيَاؤُهَا الرَّجُلَ، فَقَالُوا^٧
لَهُ: إِنَّهُ كَانَ لِصَاحِبَتِنَا مَالٌ، وَلَا نَرَاهُ إِلَّا عِنْدَكَ، فَأَخْلَفَ لَنَا^٨ مَا لَهَا^٩ قَبْلَكَ شَيْءًا،
أَفَيُخْلَفُ^{١٠} لَهُمْ؟

١. في «بف»: «+» «بدن».
٢. في «ك»: «وحاشية» «بف» «جد»: «مرضاً».
٣. في «ن»: «+» «به».
٤. التهذيب، ج ٩، ص ١٥٩، ح ٦٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١١، ح ٤٢٦، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٥٥٤٢، معلقاً عن صفوان بن يحيى. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٥٩، ح ٦٥٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١١، ح ٤٢٧، بسند آخره الواسي، ج ٢٤، ص ١٦٠، ح ٢٣٨٢٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩١، ح ٢٤٦٢١؛ وج ٢٣، ص ١٨٣، ح ٢٩٣٣٩.
٥. في «ق»، «بف»: «-» «بن عيسى».
٦. في «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جد»، «وحاشية» «جت» «الوسائل» والكافي، ح ١٤٨٠٥ والفقيه والتهذيب والاستبصار: «حضرها الموت».
٧. في «بح»: «قالوا».
٨. في «ق»، «بح»، «بف» والفقيه والاستبصار: «-» «له».
٩. في «ق»، «م»، «ن» «الوسائل» والكافي، ح ١٤٨٠٥ والفقيه والتهذيب والاستبصار: «لا نراه» بدون الواو. وفي «بح»: «ولا نراه».
١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والكافي، ح ١٤٨٠٥ والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «+» «أن».
١١. في «بح»، «بف» والكافي، ح ١٤٨٠٥ والتهذيب، ج ٨: «لنا». وفي الفقيه والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «-» «لها».
١٢. في «ق»، «بف»: «فأحلف». وفي «ك»: «فيحلف» من دون همزة الاستفهام. وفي الكافي، ح ١٤٨٠٥ والتهذيب، ج ٨: «أيحلف».

فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ^١ مَأْمُونَةٌ عِنْدَهُ فَيَخْلِفُ^٢ لَهُمْ^٣، وَإِنْ كَانَتْ مُتَّهَمَةٌ^٤ فَلَا يَخْلِفُ، وَيَضَعُ الْأَمْرَ عَلَى مَا كَانَ، فَإِنَّمَا لَهَا مِنْ مَالِهَا ثُلُثُهُ»^٥.

١٣٢٥٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَقْرَبَ لَوَارِثٍ لَهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ - بِذَيْنِ^٦ عَلَيْهِ؟

قَالَ: «يَجُوزُ عَلَيْهِ إِذَا^٧ أَقْرَبَ بِهِ دُونَ الثُّلُثِ^٨»^٩.

١٣٢٥١ / ٥. ابْنُ مَخْبُوبٍ^{١٠}، عَنْ أَبِي وَلَاذٍ، قَالَ:

١. في الاستبصار: «+ المرأة».

٢. في «ك، ل، م، يح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والفقيه والتهذيب، ج ٨: «فليخلف».

٣. في الكافي، ح ١٤٨٠٥ والفقيه والتهذيب، ج ٨: «- ولهم».

٤. في الكافي، ح ١٤٨٠٥: «+ عنده». والمراد بالتمتع هنا هو أن يظن بها إرادتها الإضرار بالورثة وأن لا يبقى لهم شيء. أنظر: الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٥، ذيل الحديث ٢٣٨٠٠.

٥. الكافي، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب النواذر، ح ١٤٨٠٥، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن عبدالله بن مسكان. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٦٠، ح ٦٦١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٢، ح ٤٣١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن النعمان. والفقيه، ج ٤، ص ٢٢٩، ح ٥٥٤٣، معلقاً عن علي بن النعمان؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٩٤، ح ٢٩٤، بسنده عن علي بن النعمان، عن عبدالله بن مسكان. الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٠، ح ٢٣٨٢٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩١، ح ٢٤٦٢٢.

٦. في «م، جد» والوسائل: «+ وله».

٧. في الفقيه: «+ وكان الذي».

٨. في المرأة: «ظاهره اعتبار قصوره عن الثلث، ولم يقل به أحد، لأن الأنا يكون «دون» بمعنى «عند» أو يكون المراد به الثلث وما دون، ويكون الاكتفاء بالثاني مبيتاً على الغالب؛ لأن الغالب إما زيادته عن الثلث أو نقصانه، وكونه بقدر الثلث من غير زيادة ونقص نادر».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٠، ح ٦٥٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٢، ح ٤٢٩، معلقاً عن أحمد بن محمد. والفقيه، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٥٥٤٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٦٠، ح ٦٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١١، ح ٤٢٨، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٦١، ح ٢٣٨٢٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٢، ح ٢٤٦٢٣.

١٠. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَرِيضٍ أَقَرَّ عِنْدَ الْمَوْتِ لَوَارِثٍ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ ؟
قَالَ : «يَجُوزُ ذَلِكَ» .

قُلْتُ : فَإِنْ أَوْصَى لَوَارِثٍ بِشَيْءٍ ؟
قَالَ : «جَائِزٌ» .^٢

٢٨- بَابُ بَعْضِ الْوَرَثَةِ يَقْرُ بِعَتِيٍّ أَوْ ذَيْنِ^٣

١٣٢٥٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ
مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ عَبْدًا ، فَشَهِدَ بَعْضُ وَلَدِهِ أَنْ أَبَاهُ اعْتَقَهُ ،
قَالَ : «يَجُوزُ» عَلَيْهِ شَهَادَتُهُ ، وَلَا يَغْرَمُ ، وَيُسْتَسْقَى الْعَلَامُ فِيمَا كَانَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَرَثَةِ^٤ .

٤٣/٧ ١٣٢٥٣ / ٢ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ^٥ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ

١. في «ل» : - «بشيء» .

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٠، ح ٦٦٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٢، ح ٤٣٠، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٤، ص ١٦١، ح ٢٣٨٢٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٩٢، ح ٢٤٦٢٤ .

٣. في «ك، بح» : «أو بدین» .

٤. في «ل، م» والفقيه والتهذيب : «تجوز» .

٥. في مرأة العقول، ج ٢٣، ص ٧٢ : «لعله محمول على طريقة الأصحاب على ما إذا رضي الورثة بالاستسعاء» . وقال المحقق الحلبي : «إذا شهد بعض الورثة بعتق مملوك لهم مضى العتق في نصيبه ، فإن شهد آخر وكانا مرصيين نفذ العتق فيه كله ، وإلا مضى في نصيبهما ، ولا يكلف أحدهما شراء الباقي» . شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٦٦٧ .

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٣، ح ٦٦٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٥٥٤٤، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن منصور بن حازم. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٤، ح ٢٥٣٣٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٣، ذيل ح ٢٤٦٩٦ .

٧. هكذا في «ك، ل، م، ن، بن، جت، جد» . وفي «بح، بف» والوسائل والمطبوع : «الحسن بن محمد بن سماعة» .

عُثْمَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ غُلَامًا مَمْلُوكًا، فَشَهِدَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ^١ أَنَّهُ حُرٌّ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مَرْضِيًّا، جَازَتْ شَهَادَتُهُ فِي نَصِيْبِهِ، وَاسْتُسْعِيَ^٢ فِيمَا كَانَ^٣ لِيَغْيِرَهُ مِنَ الْوَرْتَةِ^٤».

١٣٢٥٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَاتَ، فَأَقَرَّ عَلَيْهِ^٥ بَعْضُ وَرَثَتِهِ لِرَجُلٍ بَدَنِيٍّ، قَالَ: «يَلْزَمُهُ^٦ ذَلِكَ فِي حِصَّتِهِ»^٧.

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «بح، جت» والوسائل والتهذيب، ج ٨. وفي «بح، جت» والمطبوع: «بعض الورثة».

٢. في «بف»: «ويستعى».

٣. في حاشية «جت»: «بقي».

٤. في المرأة: «لعلَّ اشتراط كونه مرضياً للاستعلاء، وإلا فيقبل إقراره على نفسه وإن لم يكن مرضياً، إلا أن يحمل المرضي على ما إذا لم يكن سفيهاً».

٥. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٩، ح ٧٦٥، بسنده عن منصور بن حازم، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٨، ص ٢٤٦، ح ٨٨٩، بسنده عن منصور، عن أبي عبدالله عليه السلام. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧٩، ح ٧٦٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١١٩، ح ٣٤٥٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٣٤، ح ٨٤٤، و ص ٢٤٦، ح ٨٨٨، بسند آخر عن أحدهما عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٤، ح ٢٥٣٣٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٥، ح ٢٤٦٩٩.

٦. في الكافي، ح ١٣٦٥٢ والفقيه، ج ٤ والتهذيب والاستبصار: - «عليه».

٧. في «ل»: «يلزم».

٨. الكافي، كتاب الموارث، باب إقرار بعض الورثة بدين، ح ١٣٦٥٢. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٦٣، ح ٦٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٥، ح ٤٣٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٥٥٤٥، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٦، ص ١٩٠، ح ٤٠٦؛ و ص ٣١٠، ح ٨٥٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٧، ح ١٧، بسند آخر عن محمد بن أبي عمير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٨٩، صدر ح ٣٧١٤؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٩٨،

٢٩- بَابُ الرَّجُلِ يَتْرُكُ الشَّيْءَ الْقَلِيلَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثَرُ مِنْهُ وَلَهُ عِيَالٌ

١٣٢٥٥ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ بِإِسْنَادٍ لَهُ:

أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ^٢ يَمُوتُ وَيَتْرُكُ عِيَالًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، أَتُنْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهِ؟
قَالَ: «إِنْ^٣ اسْتَيْقَنَ أَنَّ الدَّيْنَ^٤ الَّذِي عَلَيْهِ^٥ يُحِيطُ بِجَمِيعِ الْمَالِ، فَلَا تَنْفَقُ عَلَيْهِمْ؛
وَإِنْ لَمْ يَسْتَيْقِنَ، فَلْيَنْفَقْ عَلَيْهِمْ مِنْ وَسْطِ الْمَالِ^٦»^٧.

١٣٢٥٦ / ٢. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ

جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ^٨ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كَانَ يَسْتَيْقِنُ^٩ أَنَّ الَّذِي تَرَكَ يُحِيطُ
بِجَمِيعِ دَيْنِهِ، فَلَا تَنْفَقُ عَلَيْهِمْ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ^{١٠} يَسْتَيْقِنُ، فَلْيَنْفَقْ عَلَيْهِمْ^{١١} مِنْ وَسْطِ

صدر ح ٤٤٢؛ وج ٩، ص ١٦٣، صدر ح ٦٧٠؛ وص ٣٧٢، صدر ح ١٣٣١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٧، صدر
ح ١٨؛ وج ٤، ص ١١٤، صدر ح ٤٣٥؛ وقرب الإسناد، ص ٥٢، صدر ح ١٧١، بسند آخر عن جعفر بن محمد،
عن أبيه^{١٢}، مع اختلاف بسير، والرواية هكذا: «قضى علي^{١٣} في رجل مات...» الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٥،
ح ٢٥٣٤٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٤، ذيل ح ٢٤٦٩٨.

١. في «ق»:- «دين».

٢. في «جت»:- «عن الرجل».

٣. في «ل، م، ن، ب، ج، د»:- «إذا».

٤. في «ق، ك، ن، ب، ج، د» والفقيه والتهذيب والاستبصار:- «الدين».

٥. في «ب»:- «الذي عليه».

٦. في المرأة: «قوله^{١٤}» ومن وسط المال» أي من أصل المال دون الثلث، وقيل: بالمعروف من غير إسراف
وتقتير، وهو بعيد.

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٤، ح ٦٧٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٥، ح ٤٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه،
ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٥٥٤٧، معلقاً عن ابن أبي نصر البرزطي. الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٧، ح ٢٣٨١٧؛ الوسائل،
ج ١٩، ص ٢٣٢، ذيل ح ٢٤٧١٣.

٨. في «ب»:- «إذا استيقن» بدل «إن كان يستيقن».

٩. في «ب»:- «ويكن».

١٠. في «ق، ب»:- «عليهم».

المآل^{١، ٢}

١٣٢٥٧ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَوْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا،

عَنْهُ^٣، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ مَاتَ وَتَرَكَ وَلَدًا صِغَارًا،

وَتَرَكَ شَيْئًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَيْسَ^٥ يَعْلَمُ بِهِ الْقَرَمَاءُ، فَإِنْ قَضَا لِقَرَمَائِهِ^٦ بَقِيَ وَلَدُهُ وَلَيْسَ^٧

لَهُمْ شَيْءٌ.

فَقَالَ: «أَنْفَقَهُ عَلَى وَلَدِهِ»^{٨، ٩}.

١. لم ترد هذه الرواية في «ك».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٥، ح ٦٧٣، معلقاً عن حميد بن زياد، عن الحسن بن سماعة؛ الاستبصار، ج ٤،

ص ١١٥، ح ٤٣٩، معلقاً عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة الوافي، ج ٤، ص ٢٤، ص ١٥٧،

ح ٢٣٨١٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٢، ذيل ح ٢٤٧١٤.

٣. في «ك»: «وبعض أصحابنا» بدل «أو بعض أصحابنا عنه». وفي «ل، م، بن، جد»، والفقهاء والتهذيب، ص ٢٤٦:

«أو بعض أصحابنا عنه».

هذا، وفاد العطف بناءً على ما في المطبوع وبعض النسخ هو التردد في أن ابن سماعة هل روى عن سليمان

بن داود مباشرة، أو روى عنه بواسطة بعض أصحابنا. فيكون في السند تحويل ترددي بعطف «بعض

أصحابنا عنه» على «سليمان بن داود». ٤. في «ق، ك، ل، يح، بف» والتهذيب: «-وله».

٥. في «ك»: «-وليس». ٦. في التهذيب، ح ٦٧٤ والاستبصار: «-لغرمائه».

٧. في «ق، ك، ل، يح، بف، بن، جت» والفقهاء والتهذيب: «ليس» بدون الواو.

٨. قال الشيخ الطوسي: «هذا خبر مقطوع مشكوك في روايته فلا يجوز العدول إليه عن الخبرين المتقدمين؛ لأنَّ

خير عبد الرحمان بن الحجاج مسند موافق للأصول كلها، وذلك أنه لا يصح أن يتفق على الورثة إلا ممّا ورثوه،

وليس لهم ميراث إذا كان هناك دين على حال، لأنَّ الله تعالى قال: «مَنْ يَغْوِ وَيَمِيقِ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ» فشرط

في صحة الميراث أن يكون بعد الدين». تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٦٥، ذيل الحديث ٦٧٤.

وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٧٤: «يمكن حمل الخبر على أنه عليه السلام كان عالماً بأنه لاحق لأرباب الديون

في خصوص تلك الواقعة، أو أنهم نواصب، فأذن له التصرف في مالهم، أو على أنهم كانوا بمعرض الضياع

والتلف، فكان يلزم الإنفاق عليهم من أي مال تيسر».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٦، ح ٥٥٦٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٦، ح ٩٥٧، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ١٦٥،

٣٠- بَابُ

٤٤/٧

١ / ١٣٢٥٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ:

عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِسَيْفٍ، وَكَانَ فِي جَفَنِ وَعَلَيْهِ جَلِيَّةٌ، فَقَالَ لَهُ الْوَرِثَةُ: ^١ إِنَّمَا لَكَ النَّضْلُ، وَلَيْسَ ^٢ لَكَ الْمَالُ ^٣؟ قَالَ ^٤: فَقَالَ: «لَا، بَلِ السَّيْفُ بِمَا فِيهِ لَهُ».

قَالَ: فَقُلْتُ ^٥: رَجُلٌ ^٦ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِصُنْدُوقٍ، وَكَانَ فِيهِ مَالٌ، فَقَالَ الْوَرِثَةُ: إِنَّمَا لَكَ الصُّنْدُوقُ، وَلَيْسَ لَكَ الْمَالُ.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «الصُّنْدُوقُ بِمَا فِيهِ لَهُ» ^٧.

٢ / ١٣٢٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِكَلٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ:

ح ٦٧٤، معلقاً عن حميد بن زياد، عن الحسن بن سماعه؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١١٥، ح ٤٤٠، معلقاً عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعه. الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٧، ح ٢٣٨١٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٢، ذيل ح ٢٤٧١٥.

١. في «م، بح، بن، جد»: «ورثة الرجل». وفي «ل»: «ورثة الرجل».

٢. في «ل، بن»: «ليس» بدون الواو.

٣. في الفقيه: «السيف».

٤. في «ل، بن»: «قال».

٥. في «بح»: «قلت». وفي «بن» والتعذيب: «وقلت له». وفي الفقيه والوسائل، ص ٢٤٨٢٧: «قلت له».

٦. في «بح»: «فرجل».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢١١، ح ٨٣٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٥٥٠٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٤، ح ٢٣٧٩٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٨٩، ذيل ح ٢٤٨٢٤، إلى قوله: «السيف بما فيه له» وفيه، ص ٣٩١، ح ٢٤٨٢٧، من قوله: «قال: فقلت: رجل أوصى لرجل بصندوق».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: هَذِهِ السَّفِينَةُ لِفُلَانٍ، وَلَمْ يَسْمَ مَا فِيهَا، وَفِيهَا طَعَامٌ، أَيْغُطَّاهَا الرَّجُلُ وَمَا فِيهَا؟
قَالَ: «هِيَ لِلَّذِي أَوْصَى لَهُ بِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مُتَّهَمًا^١، وَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ شَيْءٌ^٢».

٣ / ١٣٢٦٠. وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ: الْمُفْضَلُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ:
كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى لِزَجَلٍ^٣ بِسَيْفٍ، فَقَالَ الْوَرَثَةُ: إِنَّمَا لَكَ الْحَدِيدُ^٤، وَلَيْسَ لَكَ الْجَلِيَّةُ، لَيْسَ لَكَ غَيْرُ الْحَدِيدِ؟
فَكَتَبَ إِلَيَّ: «السَّيْفُ لَهُ وَجَلِيَّتُهُ^٥».
٤ / ١٣٢٦١. عَنْهُ^٦، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

١. في الفقيه: «استثنى ما فيها» بدل «متَّهَمًا». وفي الوافي: «يعني بالتهمة أن يظنَّ به الإضرار بالورثة وأن لا يبقى لهم شيء، وقوله: «وليس للورثة شيء» عطف على «هي للذي». ويحتمل أن يكون معناه: ولم يبق لهم شيء، فيكون من تنمة الاستثناء. وفي نسخ الفقيه: إلا أن يكون صاحبها استثنى ممَّا فيها، وعلى هذا فلا يحتمل قوله: وليس للورثة شيء إلا معناه الظاهر، وعلى معناه الظاهر يحمل الوصية على الإقرار لعدم صحة الوصية بمجموع المال».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٢، ح ٨٣٨، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٥٥١٠، معلقاً عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٥، ح ٢٣٨٠٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩١، ح ٢٤٨٢٨.

٣. في «بح»: «برجل». وفي «ق»: - «لرجل». ٤. في «ق»، ك، م، ن، بح، بف، جت، جد: «الحديد».

٥. في «بف، جت»: «الحديد».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٢، ح ٨٣٩، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين. الوافي، ج ٢٤، ص ١٤٤، ح ٢٣٧٩٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٠، ذيل ح ٢٤٨٢٥.

٧. روى أحمد بن محمد بن أبي نصر يعنوان ابن أبي نصر عن علي بن عقبة عن أبيه في رجال الكشي، ص ٢٩٢، الرقم ٥١٦. وروى محمد بن عبد الله بن هلال عن علي بن عقبة عن أبيه عقبة بن خالد في الكافي، ح ١٤٦٦١. والظاهر أن مرجع ضمير «عنه» أحد هذين العنوانين، ولعل رجوعه إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر أولى كما

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ^١ بِصُنْدُوقٍ، وَكَانَ فِي الصُّنْدُوقِ مَالٌ، فَقَالَ الْوَرِثَةُ: إِنَّمَا لَكَ الصُّنْدُوقُ، وَلَيْسَ لَكَ مَا فِيهِ؟ فَقَالَ: «الصُّنْدُوقُ بِمَا فِيهِ لَهُ»^٢.

٤٥/٧

٣١- بَابُ مَنْ لَا تَجُوزُ^٣ وَصِيَّتُهُ مِنَ الْبَالِغِينَ

١٣٢٦٢ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَّادٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا».

قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ^٤ إِنْ كَانَ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ، ثُمَّ قَتَلَ نَفْسَهُ^٥ مِنْ سَاعَتِهِ، تَنَفَّذَ^٦ وَصِيَّتَهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ كَانَ أَوْصَى قَبْلَ أَنْ يُخْدِثَ حَدَثًا فِي نَفْسِهِ مِنْ جَرَاخَةٍ أَوْ فِعْلٍ^٧ لَعَلَّهُ يَمُوتُ^٨، أُجِيزَتْ وَصِيَّتُهُ فِي الثَّلَاثِ^٩؛ وَإِنْ كَانَ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ بَعْدَ مَا أَخْدَثَ فِي

«لا يخفى».

وأما ما ورد في الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٠، ح ٢٤٨٢٦ من إرجاع الضمير إلى محمد بن الحسين، فلا يمكن المساعدة عليه؛ فقد تقدّم في ذيل الكافي، ح ١٧٤٧١ أَنَّ رواية محمد بن الحسين عن علي بن عقبة ليست بثابتة، فلا حظ.

١. في «ق، بف»:- «لرجل».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٢، ح ٨٤٠، وفيه هكذا: «عنه، عن علي بن عقبة». الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٠، ح ٢٤٨٢٦.

٣. في «ك، بح، جد»:- «لا يجوز».

٤. في «ل»:- «أرأيت».

٥. في «ل، بن»:- «فتنفذ». وفي «بف، جد»:- «ينفذ».

٦. في «بن»:- «وفعل».

٧. في «لعله يموت»:- «أو قتل» بدل «أو فعل لعله يموت».

٨. في «م، بن»:- «وفي ثلثه».

نَفْسِهِ مِنْ جِرَاحَةٍ أَوْ فِعْلٍ لَعَلَّهُ يَمُوتُ، لَمْ تَجْزِ^٢ وَصِيَّتَهُ^٢.

٣٢- بَابُ مَنْ أَوْصَى لِقَرَابَاتِهِ^٣ وَمَوَالِيهِ كَيْفَ^٤ يُقَسِّمُهُ^٥ بَيْنَهُمْ

١٣٢٦٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ^٦: رَجُلٌ كَانَ لَهُ ابْنَانِ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَلَهُ وَلَدٌ ذَكَوْرٌ وَإِنَاثٌ، فَأَوْصَى لَهُمْ جَدَّهُمْ بِسَهْمِ أَبِيهِمْ، فَهَذَا السَّهْمُ الذَّكَرُ وَالْإِنَاثُ فِيهِ سَوَاءٌ، أَمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْإِنَاثَيْنِ؟

فَوَقَّعَ^٧: «يُنْفِذُونَ وَصِيَّتَهُ^٨ جَدِّهِمْ كَمَا أَمَرَ^٩ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٠}.

قَالَ: وَكَتَبْتُ^{١١} إِلَيْهِ: رَجُلٌ لَهُ^{١٢} وَلَدٌ ذَكَوْرٌ وَإِنَاثٌ، فَأَقَرَّ لَهُمْ بِصِيعَةٍ أَنَّهَا لَوْلَدِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا بَيْنَهُمْ عَلَى سَهَامِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالْإِنَاثُ فِيهِ سَوَاءٌ؟ فَوَقَّعَ^{١٣}: «يُنْفِذُونَ فِيهَا^{١٤} وَصِيَّتَهُ^{١٥} أَبِيهِمْ عَلَى مَا سَمَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى شَيْئاً،

١. في «بح»: «لم يجز».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٧، ح ٨٢٠، معلقاً عن أحمد بن محمد: ثواب الأعمال، ص ٣٢٥، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٩٥، ح ٥١٦٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وفيهما إلى قوله: «وفي نار جهنم خالداً فيها»؛ وفيه، ص ٢٠٢، ح ٥٤٧٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٣، ص ٥٧١، ح ٤٩٥٣، مرسلأ، إلى قوله: «وفي نار جهنم خالداً فيها». الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٨، ح ٢٣٨٤٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٧٨، ذيل ح ٢٤٨٠٠.

٣. في «م»، بن، «جد» وحاشية «جت»: «لقرباته».

٤. في «بن»: «وكيف».

٥. في «بن»: «تقسم».

٦. في «بح»: «وصيته».

٧. في «ق»، «بح، جت»: «أثر».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٤، ح ٨٤٦، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٢، ح ٢٣٨٠٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٥، ح ٢٤٨٣٣.

٩. في «ك»: «وكتب».

١٠. في «ك»: «- وله».

١١. في «ق»، «بح، بف، جت» والفقيه: «- فيها».

رَدُّوْهَا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ^١ - وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ^٢ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٣.

١٣٢٦٤ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ:

كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ﷺ: رَجُلٌ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِمَوَالِيهِ وَلِمَوْلِيَاتِهِ^٤، الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، أَوْ لِلذَّكَرِ^٥ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ مِنَ الْوَصِيَّةِ؟ فَوَقَّعَ ﷺ: «جَائِزٌ، لِلْمَيِّتِ مَا أَوْصَى بِهِ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^٦.

١٣٢٦٥ / ٣. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فِي أَغْمَامِهِ وَأَخْوَالِهِ، فَقَالَ: «لِأَغْمَامِهِ الثُّلُثَانِ، وَلِأَخْوَالِهِ الثُّلُثُ»^٧.

١. في «ق»: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٢. في: «ك، م، ن، بح» وحاشية «بف»: «و سنَّته». وفي «ل»: «و سنَّت الله عزَّ وجلَّ». وفي «بن، جد»: «و سنَّته عزَّ وجلَّ» كلها بدل «سنة نبيه ﷺ». وفي «بف» والفقهاء والتهذيب: «و سنة نبيه ﷺ».

٣. في «ق» والوسائل: «- إِنْ شَاءَ اللَّهُ». وفي المرأة: «لعلَّ الإجمال في الجواب الأول للثقة». وقال الشهيد الثاني: «[وردت] رواية ضعيفة تقتضي قسمة الوصية بين الأولاد الذكور والإناث على كتاب الله، وهي مع ضعفها لم يعمل بها أحد». المسالك، ج ٦، ص ٢٣١.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٥٤٨٤، معلقاً عن سهل بن زياد الأدمي؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢١٤، ح ٨٤٦، معلقاً عن سهل بن زياد الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٢، ح ٢٣٨٠٧، الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٥، ح ٢٤٨٣٤.

٥. في «ل، م، ن، بح، جت»: «ولموالياته». وفي «بف»: «ولموليَّاته».

٦. في «ل، م، بح، بف»: «وللذكر».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ٥٤٨٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢١٥، ح ٨٤٧، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد [في الفقيه: «الحسن بن علي»] ﷺ. الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٢، ح ٢٣٨٠٩، الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٤، ذيل ح ٢٤٨٣٢.

٨. في المرأة: «عمل به الشيخ وجماعة، والمشهور التسوية بينهم كغيرهم، وحمله الشهيد على ما إذا أوصى على كتاب الله، وهو بعيد. والعمل بالخبر المعتبر أقرب».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢١٤، ح ٨٤٥، معلقاً عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٨،

٤٦/٧

٣٣- بَابُ مَنْ أَوْصَى إِلَى مُدْرِكٍ وَأَشْرَكَ مَعَهُ الصَّغِيرَ

١ / ١٣٢٦٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَخِيهِ جَعْفَرِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَفْطِينٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَى امْرَأَةٍ^١، فَأَشْرَكَ^٢ فِي الْوَصِيَّةِ مَعَهَا صَبِيئًا؟ فَقَالَ^٣: «يَجُوزُ ذَلِكَ، وَتُمْضِي^٤ الْمَرْأَةُ الْوَصِيَّةَ، وَلَا يَنْتَظِرُ^٥ بُلُوغَ الصَّبِيِّ، فَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ لَا يَرْضَى إِلَّا مَا كَانَ مِنْ تَبْدِيلٍ أَوْ تَغْيِيرٍ، فَإِنْ لَهُ أَنْ يَزِدَّهُ إِلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ»^٦.

٢ / ١٣٢٦٧. مُحَمَّدٌ، قَالَ:

كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام^٧: رَجُلٌ أَوْصَى إِلَى وَلَدِهِ، وَفِيهِمْ كِبَارٌ قَدْ أَدْرَكُوا، وَفِيهِمْ صَغَارٌ، أَيْ جُوزَ لِلْكِبَارِ أَنْ يَنْفَعُوا وَصِيَّتَهُ وَيَقْضُوا دَيْنَهُ^٨ لِمَنْ صَحَّ عَلَى الْمَيِّتِ بِشُهُودٍ غَدُولٍ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ^٩ الْأَوْصِيَاءَ الصَّغَارَ؟

٥٤٨٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٥، ح ١١٦٩، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب. وراجع: الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث ذوي الأرحام، ح ١٣٤٥٣، الوافي، ج ٢٤، ص ١٥١، ح ٢٣٨٠٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٣، ذيل ح ٢٤٨٣١.

١. في «ك»: «امراته».

٢. في «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «ت»، «فقيه»: «وأشرك». وفي «ق»، «ك»، «بف»، «التهذيب والاستبصار»: «وأشرك».

٣. في «ن»، «ي»، «ج»: «قال».

٤. في «ن»، «ي»، «ج»: «و يَمْضِي».

٥. في «ق»، «م»، «ن»، «فقيه» و«التهذيب والاستبصار»: «ولا تنتظر». وفي «ك»: «ولا تنتظر».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٤، ح ٧٤٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٠، ح ٥٢٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ٥٤٨٦، معلقاً عن محمد بن عيسى بن عبيد. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، مع اختلاف يسير.

الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٩، ح ٢٣٨٤٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٧٥، ذيل ح ٢٤٧٩٥.

٨. في «م»، «ن»: «ديونه».

٩. في «ي»، «ج»: «شهود».

١٠. في «ق»، «ك»، «ن»، «ي»، «ج»: «أن يدركوا».

٩. في «ق»، «بف»: «شهود».

فَوَقَّعَ ﷺ: «نَعَمْ، عَلَى الْأَكَابِرِ مِنَ الْوِلْدَانِ^١ أَنْ يَقْضُوا ذَيْنَ^٢ أَبِيهِمْ، وَلَا يَخْبِسُوهُ^٣ بِذَلِكَ^٤».

٣٤- بَابُ مَنْ أَوْصَى إِلَى اثْنَيْنِ فَيَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِتَقْضِ التَّرِكَةِ

١٣٢٦٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ:

كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ﷺ: رَجُلٌ مَاتَ وَ«أَوْصَى إِلَى رَجُلَيْنِ، أَوْ يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ^١ بِنِصْفِ التَّرِكَةِ، وَالْآخَرِ بِالنِّصْفِ؟ فَوَقَّعَ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لَهْمَا أَنْ يُخَالِفَا الْمَيِّتَ، وَأَنْ يَغْمَلَا عَلَى حَسَبِ مَا أَمَرَهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^{١٢}.

١. في «ق، ك، ن، بح، جد» والفقيه والتهذيب: «الولد».

٢. في «بف، جت» - «أن».

٣. في «بح»: «من».

٤. في «ك»: «ولا يحتسبوه».

٥. في «مراة العقول»، ج ٢٣، ص ٧٨: «لا يخفى أَنَّ الجواب مخصوص بقضاء الدين، ولا يفهم منه حكم الوصية، وعمل الأصحاب بمضمون الخبرين. قال الشهيد الثاني: ويدل على جواز تصرف الكبير قبل بلوغ الصغير مضافاً إلى الخبرين أنه في تلك الحال وصي منفرداً، وإنما التشريك بعد البلوغ كما قال: أنت وصي، وإذا حضر فلان فهو شريكك. ومن ثم لم يكن للحاكم أن يداخله ولا أن يضم إليه آخر ليكون نائباً عن الصغير، وأما إذا بلغ الصغير فلا يجوز للبالغ التفرد. انتهى. ولو مات الصبي أو بلغ فاسد العقل، فالأشهر أَنَّ للبالغ الانفراد ولم يداخله الحاكم، وقد تردّد فيه العلامة في التذكرة والشهيد في الدروس».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٩، ح ٥٤٨٧؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٨٥، ح ٧٤٤، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد ﷺ، الوافي، ج ٢٤، ص ١٧٠، ح ٢٣٨٤٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٧٥، ذيل ح ٢٤٧٩٤.

٧. في «بح، جد»: «فينفرد». وفي حاشية «جت»: «فتفرد».

٨. في «ق، ك، بح»: «منهما». ٩. في حاشية «بف، جت»: «بنصف».

١٠. في «ل، جد»: «مات و». ١١. في «ق»: «أن ينفرد».

١٢. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٤٧١؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٨٥، ح ٧٤٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٨، ح ٥٥٠.

١٣٢٦٩ / ٢. أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَخَوَيْهِ: مُحَمَّدٍ وَأَخْمَدَ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ:
 إِنَّ رَجُلًا مَاتَ وَأَوْصَى إِلَيَّ وَإِلَى آخَرَ، أَوْ^٢ إِلَى^٣ رَجُلَيْنِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: خُذْ نِصْفَ مَا تَرَكَ، وَأَعْطِنِي^٥ النِّصْفَ مِمَّا تَرَكَ، فَأَبَى عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَسَأَلُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ ذَلِكَ؟
 فَقَالَ: «ذَلِكَ^٦ لَهُ^٧».

- ح ٤٤٨، معلقاً عن محمد بن الحسن الصفار، عن أبي محمد عليه السلام. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩٨، مع اختلاف يسير.
 الوافي، ج ٢٤، ص ١٧١، ح ٢٣٨٤٩.
 ١. في «بح»: «أحمد بن محمد العاصمي».
 ٢. في الفقيه: - «إلي وإلى آخر أو».
 ٣. في «ق، بح، بف»: «وإلى».
 ٤. في الفقيه: «+ لصاحبه».
 ٥. في «ك»: «وأعطى».
 ٦. في «ق، ك، م، ن، بح، بف، بن، جد» والوافي والفقيه: «ذاك».
 ٧. قال الشيخ الصدوق: بعد نقل حديث الصفار ما مضمونه -: وهذا التوقيع عندي بخطه عليه السلام. وقال: وعليه العمل دون ما رواه الكليني في الكافي - وذكر هذا الحديث - ثم علل ذلك بأنه الأخير والأحدث. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٣، ذيل الحديث ٥٤٧١ و ٥٤٧٢.
 وقال الشيخ الطوسي بعد نقل ما ذكره الشيخ الصدوق -: «وظن - يعني الشيخ الصدوق - أنهما متافيان، وليس الأمر على ما ظن، لأن قوله عليه السلام: «ذلك له» يعني في هذا الحديث أن لمن يأبى أن يأبى على صاحبه، ولا يجب مسأله، فلا تنافي». الاستبصار، ج ٤، ص ١١٨، ذيل الحديث ٤٤٩.
 وفي الوافي: «ظن صاحب الاستبصار أنه لو لا تفسيره للحديث بما فسر له لكانا متنافيين، وليس الأمر على ما ظن؛ لأن حديث الصفار ليس نصاً على المنع من الانفراد؛ لجواز أن يكون معناه أنه ليس عليهما إلا إنفاذ وصاياه على ما أمرهما وأن لا يخالفا فيها أمره تفرداً أو اجتماعاً، أو يكون معناه أنه إن نص على الاجتماع وجب الاجتماع وإن جُوز الانفراد جاز الانفراد. وبالجمله، إنما الواجب عليهما أن لا يخالفاه، إلا أن ما ذكره صاحب الاستبصار هو الأحسن والأوفق والأصوب».
 ٨. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٤٧٢، معلقاً عن الكليني. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٨٥، ح ٧٤٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٨، ح ٤٤٩، معلقاً عن علي بن الحسن الوافي، ج ٢٤، ص ١٧١، ح ٢٣٨٥٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٧٧، ذيل ٢٤٧٩٩.

٣٥- بَابُ صَدَقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَاطِمَةَ وَالْأَيْمَةَ ﷺ وَوَصَايَاهُمْ

١٣٢٧٠ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^١:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْجِيْطَانِ السَّبْعَةِ الَّتِي كَانَتْ مِيرَاثَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِفَاطِمَةَ ﷺ؟

فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا كَانَتْ وَقَفًا، وَكَانَ^٢ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ إِلَيْهِ مِنْهَا مَا يُنْفِقُ

عَلَى أَضْيَافِهِ^٣، وَالتَّابِعَةُ^٤ تَلْزَمُهُ^٥ فِيهَا^٦، فَلَمَّا قُبِضَ جَاءَ الْعَبَّاسُ^٧ يَخَاصِمُ

٤٨/٧ فَاطِمَةَ ﷺ فِيهَا، فَشَهِدَ عَلِيُّ ﷺ وَغَيْرُهُ أَنَّهَا وَقَفٌ عَلَى^٨ فَاطِمَةَ ﷺ، وَهِيَ:

الدَّلَالُ^٩، وَالْعَوَافُ^{١٠}، وَالْحُسْنَى^{١١}، وَالصَّافِيَّةُ^{١٢}، وَمَا لِأُمِّ إِبْرَاهِيمَ^{١٣}، وَالْمَنِثَبُ^{١٤}،

١. أحمد بن محمد في مشايخ محمد بن يحيى، هو أحمد بن محمد بن عيسى، كما تقدّم غير مرة، وهو وإن عدّه الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٣٥١، الرقم ٥١٩٧ من أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا ﷺ، ولكن لم يثبت روايته عنه ﷺ مباشرة، بل قد روى عنه ﷺ في كثير من الأسناد جدًّا بواسطة واحدة، وأكثر من وقع كالواسطة بينهما هو أحمد بن محمد بن أبي نصر بغناوينه المختلفة. وهذا الخبر رواه الحميري، مع اختلاف في بعض الألفاظ، في قرب الإسناد، ص ٣٦٣، ح ١٣٠١ في جملة روايات رواها عن أحمد بن محمد - والمراد به ابن عيسى - عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا ﷺ، فلا يبعد وقوع خلل في سندنا هذا من سقط أو إرسال. أنظر على سبيل المثال: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٩٣ - ٥٩٤؛ وج ٢٢، ص ٣٤٢.

٢. في «ق، ك، ل، بن، والبحار: «فكان».

٣. في «بح، بف»: «الضيافة».

٤. في قرب الإسناد: «والناتبة».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار وقرب الإسناد. وفي المطبوع: «يلزمه».

٦. في «ل» وقرب الإسناد: - «فيها».

٧. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٨٠: «التابعة» أي التوابيع اللازمة، ولعلّه تصحيف التبعة، وهي ما يتبع المال من نوائب الحقوق، أو هي بمعناها. وفي قرب الإسناد: «والناتبة» بالنون، وهو الأصوب.

٨. قوله ﷺ: «جاء العباس» كان دعواه مبيتاً على التعصّب، وهذا يدلّ على عدم كونه مرضياً إلاّ أن يكون لمصلحة.

٩. في «بح» - «على».

١٠. في قرب الإسناد: - «على فاطمة ﷺ».

١١. في «بن» والوسائل: «البلال».

١٢. في «ل، م، ن، بح، بف، بن، جد» والوسائل والبحار: «والمبيت» وفي «ك»: «المست». قال الفيروزآبادي: «

وَالْبَرْقَةُ^١.

١٣٢٧١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حَبِيدِ

اللَّهِ الْحَلْبِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَنَاهُ عَنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَصَدَقَةِ فَاطِمَةَ عليها السلام؟

قَالَ^٢: «صَدَقْتُهُمَا لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ^٣».

١٣٢٧٢ / ٣. وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

أَبِي يَحْيَى الْمَدِينِيِّ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَيْثَبُ^٥ هُوَ الَّذِي كَاتَبَ^٦ عَلَيْهِ سَلْمَانَ، فَأَفَاءَهُ

اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله، فَهُوَ فِي.....»

١. «الميثب - بكسر الميم - : ماء لعبادة، وماء لعقيل ومال بالمدينة إحدى صدقاته عليه السلام». القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٣٣ (روى).

وقال الشيخ الصدوق: «المسموع من ذكر أحد الحوائط الميثب، ولكنني سمعت السيد أبا عبد الله محمد بن الحسن الموسوي أدام الله توفيقه يذكر أنها تعرف عندهم بالميثم». الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٥، ذيل الحديث ٥٥٧٩.

١. في «م»: «فالبركة». وقال ابن الأثير: «برقة - بضم الباء وسكون الراء -: موضع به مال كانت صدقات رسول الله صلى الله عليه وآله منها». النهاية، ج ١، ص ١٢٠ (برق).

٢. قرب الإسناد، ص ٣٦٣، ح ١٣٠١، بسند آخر عن الرضا عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٤، ذيل ح ٥٥٧٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٤٥، ذيل ح ٦٠٤، مراسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٩، ح ١٠١١١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٣، ح ٢٤٣٨١؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٩٦، ح ٣.

٣. في «ل، م، بن، جد» حاشية «جت» والوسائل: «فقال».

٤. في «بع»: «بني عبد المطلب».

٥. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٧، ح ١٠١٠٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٣، ح ٢٤٣٨١؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٩٦، ح ٣.

٦. في حاشية «م» والوسائل والبحار: «المدني». ٧. في «م، ن، بع، بف، بن، جد» والوسائل: «المبيت».

٨. في «بع»: «كان». وفي البحار: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والبحار ورجال الكشي. وفي «ك» والمطبوع: «على رسول الله».

وفي الوسائل: «فأعطاء فاطمة عليها السلام».

صَدَقَتِهَا^١.

١٣٢٧٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ

عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَدَقَةِ عَلِيِّ عليه السلام ؟

فَقَالَ: «هِيَ لَنَا خَلَالٌ».

وَقَالَ: «إِنَّ فَاطِمَةَ عليها السلام جَعَلَتْ صَدَقَتَهَا لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ^٢».

١٣٢٧٤ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَلَا أَقْرَنُكَ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ عليها السلام ؟».

قَالَ: قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ^٣: «فَأَخْرَجَ حَقًّا أَوْ سَفْطًا، فَأَخْرَجَ مِنْهُ كِتَابًا، فَقَرَأَهُ^٤ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ، هَذَا مَا أُوصِتُ بِهِ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ^٥ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أُوصِتُ بِخَوَائِطِهَا

السَّبْعَةِ: الْعَوَافِ، وَالذَّلَالِ، وَالْبَزَقَةِ وَالْمَنِيْبِ^٦، وَالْحُسْنَى، وَالصَّافِيَّةَ، وَمَا لِلَّامِ

١. في رجال الكشي: «يعني صدقة فاطمة عليها السلام». وفي البحار: «صدقاتها».

٢. رجال الكشي، ص ١٧، ح ٤١، بسنده عن عاصم بن حميد الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٩، ح ١٠١٠٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٤، ح ٢٤٣٨٢؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٩٦، ح ٤.

٣. في «بحر»؛ «وبني عبد المطلب».

٤. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٧، ح ١٠١٠٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٤، ح ٢٤٣٨٣؛ البحار، ج ٢٢، ص ٢٩٧، ح ٥؛ ج ٤٣، ص ٢٣٥، ح ١.

٥. في «جت» والبحار والفقيه والتهذيب: «قال».

٦. في «ل»؛ «قرأه». وفي التهذيب والبحار: «فقرأه».

٧. في «بن»؛ «- محمد».

٨. في «ل، م، ن، بح، بف، بن، جد» والبحار: «والمبيت». وفي «ق»؛ «المبيت».

إِبْرَاهِيمَ^١ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^٢، فَإِنْ مَضَى عَلِيٌّ فَأَلَى الْحَسَنِ، فَإِنْ مَضَى الْحَسَنُ فَأَلَى الْحُسَيْنِ، فَإِنْ مَضَى الْحُسَيْنُ فَأَلَى الْأَكْبَرِ مِنْ وَلَدِي؛ شَهِدَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ وَالْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَكَتَبَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^٣.

● وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ حَقًّا وَلَا سَفْطًا، وَقَالَ: «إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْ وَلَدِي دُونَ وَلَدِكَ»^٤.

١٣٢٧٥ / ٦. وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، ٤٩/٧ قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٥: «أَلَا أَفْرِيكَ وَصِيَّةَ فَاطِمَةَ^٦؟»
قُلْتُ: بَلَى.

قَالَ^٦: فَأَخْرَجَ إِلَيَّ صَحِيفَةً: «هَذَا مَا عَهَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ^٧ فِي مَالِهَا^٨ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^٩، وَإِنْ^{١٠} مَاتَ فَأَلَى الْحَسَنِ، وَإِنْ^{١١} مَاتَ فَأَلَى الْحُسَيْنِ، فَإِنْ مَاتَ الْحُسَيْنُ^{١٢} فَأَلَى الْأَكْبَرِ مِنْ وَلَدِي دُونَ وَلَدِكَ: الدَّلَالُ، وَالْعَوَّافُ، وَالْمَيْتَبُ^{١٣}، وَزُرْقَةُ^{١٤}، وَالْحُسْنَى^{١٥}، وَالصَّافِيَةُ، وَمَا لِإِبْرَاهِيمَ؛ شَهِدَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى ذَلِكَ وَالْمِقْدَادُ بْنُ

١. في الفقيه والتهذيب: «مال أم إبراهيم».

٢. في «ل»: «- بن أبي طالب».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٤، ح ٥٥٧٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٤٤، ح ٦٠٣، معلقاً عن عاصم بن حميد الواسي، ج ١٠، ص ٥٥٨، ح ١٠١٠٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٨، ذيل ح ٢٤٤٢٤؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٣٥، ح ٢.

٤. الواسي، ج ١٠، ص ٥٥٨، ح ١٠١٠٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٨، ذيل ح ٢٤٤٢٤؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٣٥، ح ٢.

٥. في «م»، جد: «وقلت».

٦. في «م»، بن، جد: «قال».

٨. في «ك»، ل، م، ن، بن، جت، جد: والبحار: «فإن».

٩. في «ك»، م، ن، بن، جت، جد: والبحار: «فإن».

١٠. في «ق»، ك، بح، بف، جت: والبحار: «الحسين».

١١. في «ل»، م، ن، بح، بف، بن، جد: والبحار: «والمبيت».

١٢. في «ك»، بح: والبحار: «والبرقة».

١٣. في «ل»، بن: «الحسنى» بدون الواو.

الْأَسْوَدَ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ.^١

٧ / ١٣٢٧٦. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ^٢؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام بِوَصِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَهِيَ: «بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا أَوْصَى بِهِ وَقَضَى بِهِ فِي مَالِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ - ابْنَتَا وَجْهِ اللَّهِ
لِيُؤَلِّجَنِي بِهِ الْجَنَّةَ، وَيَصْرِفَنِي بِهِ عَنِ النَّارِ، وَيَصْرِفَ النَّارَ عَنِّي يَوْمَ تَبْيَضُ وَجُوهٌ وَتَسْوَدُ
وُجُوهٌ - أَنْ مَا كَانَ لِي مِنْ مَالٍ يَنْتَبِعُ^٦ يَغْرِفُ لِي فِيهَا وَمَا حَوْلَهَا صَدَقَةٌ، وَزَقِيقَهَا، غَيْرَ
أَنْ رَبَّاحًا^٧ وَأَنَا نَزِيرٌ^٨ وَجَبِيرٌ^٩ عَتَقَاءُ^{١٠} لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِمْ^{١١} سَبِيلٌ، فَهُمْ^{١٢} مَوَالِيٌّ يَعْمَلُونَ
فِي الْمَالِ خَمْسَ جَجَجٍ، وَفِيهِ نَفَقَتُهُمْ وَرِزْقُهُمْ وَأُزْرَاقُ أَهْلِيهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ مَا كَانَ لِي
بِوَادِي الْقُرَى كُلِّهَا^{١٣} مِنْ^{١٤} مَالٍ بَنِي^{١٥} فَاطِمَةً، وَزَقِيقَهَا صَدَقَةٌ، وَمَا كَانَ

١. الوافي، ج ١٠، ص ٥٥٨، ح ١٠١٠٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٨، ذيل ح ٢٤٤٢٤؛ البحار، ج ٤٣، ص ٢٣٥، ح ٣.

٢. في «ق، بف»:- «بن عبد الجبار».

٣. في السند تحويل يعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار».

٤. في «ل، ن، بن، جد»، وحاشية «ج»: «رحمة».

٥. في «م، بع، جد»، وحاشية «ل، بن، جت»: «ليدخطني». وفي «ل»: «ليرتجى».

٦. في «ق، ك، ن، بف، جت، والبحار، ج ٤١»: «من ينبع من مال، بدل «مال». وفي التهذيب: «من مال ينبع من مال». وقال الفيروزآبادي: «ينبع - كينصر -: حصن له عيون ونخيل وزروع بطريق حاج مصر». القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٢٤ (نبع).

٧. في «بع، والبحار، ج ٤١»: «رياحاً». وفي التهذيب: «أبي رياح» بدل «أن رباحاً».

٨. في «ق، م، جد»: «بيزر». وفي «بف، جت»: «بيزد».

٩. في «بف، جت»: «وخيبراً».

١٠. في «ق، ك، بع، بف، والبحار، ج ٤٢»: «فيهم».

١١. في «ق، بف»: «فمنهم».

١٢. في البحار، ج ٤٢:- «كله».

١٣. في «ك، جد»، والتهذيب:- «من».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار والتهذيب. وفي المطبوع: «لبنى».

لِي بِذِيْمَةٍ^١ وَأَهْلَهَا صَدَقَةٌ، غَيْرَ أَنَّ زُرَيْقًا لَهُ مِثْلُ مَا كَتَبْتَ لِأَصْحَابِهِ^٢، وَمَا كَانَ لِي بِأَذِينَةٍ^٣ وَأَهْلَهَا صَدَقَةٌ^٤، وَالْفَقَيْرَيْنِ^٥ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ صَدَقَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَإِنَّ الَّذِي كَتَبْتَ مِنْ أَمْوَالِي هَذِهِ^٦ صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ بَثْلَةً^٧، حَيًّا أَنَا^٨ أَوْ مَيِّتًا، يُنْفَقُ^٩ فِي كُلِّ نَفَقَةٍ يُبْتَنَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَوَجْهِهِ، وَذَوِي الرَّجَمِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ^{١٠} وَالْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ؛ فَإِنَّهُ^{١١} يَقُومُ عَلَى ذَلِكَ^{١٢} الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَأْكُلُ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيُنْفِقُهُ حَيْثُ يَرَاهُ^{١٣} اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي حِلِّ مُخَلِّلٍ لَا خَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ^{١٤}، فَإِنْ^{١٥} أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ نَصِيبًا^{١٦} مِنَ الْمَالِ فَيَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ، فَلْيَفْعَلْ إِنْ شَاءَ، لَا خَرَجَ^{١٧}

١. في حاشية «جت»: «برعة». وفي حاشية أخرى لـ «جت» والتهذيب: «بدعة».

٢. في التهذيب، ح ٦٠٨ «غير أَنَّ رقيقها لهم مثل ما كتبت لأصحابهم» بدل «غير أَنَّ زريقاً له مثل ما كتبت لأصحابه».

٣. في «ك، ن، بح، جت» والبحار، ج ٤٢: «بأذينه».

٤. في البحار، ج ٤٢، ص ٧١: «صدقة».

٥. في «بح» والبحار، ج ٤٢: «والعقرتين». وفي «بن»: «والفقيرين». وفي «ن» وحاشية «م»: «والغفرتين». وفي «م، جد» والبحار، ج ٤١: «الفقرتين». وفي «بف»: «العفرس». وفي «جت»: «الفقرتين». وفي حاشية «جت»: «الفقرتين». والفقران موضعان بالمدينة، أقطعهما النبي ﷺ، وقيل: الفقير: اسم حديقة بالعالية قرب بني قريظة من صدقة علي بن أبي طالب ﷺ. أنظر: مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٨٣.

٦. في «بح»: «هذه».

٧. صدقة بثلة: منقطعة عن صاحبها. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧٦ (بتل).

٨. في «ك، بح، ن»: «أنا».

٩. في «م»: «تنفق».

١٠. في «بح» والبحار، ج ٤١: «وبني عبد المطلب».

١١. في «م، بن» والتهذيب، ح ٦٠٨: «وآته».

١٢. في «بن»: «بذلك».

١٣. في التهذيب: «يريد».

١٤. في «بح»: «فيه عليه».

١٥. في «ل، م، بن، جد» و«إن».

١٦. في «بف»: «أيضاً».

١٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار والتهذيب، ح ٦٠٨. وفي المطبوع: «ولا خرج».

عَلَيْهِ فِيهِ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ سَرِيَّ الْمَلِكِ^١، وَإِنْ^٢ وَلَدَ عَلِيٍّ وَمَوَالِيَهُمْ^٣ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَإِنْ كَانَتْ دَارُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ غَيْرَ دَارِ الصَّدَقَةِ، فَبَدَا لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا، ٥٠/٧ فَلْيَبِيعْ، إِنْ شَاءَ، لَا حَرْجَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَإِنْ بَاعَ فَإِنَّهُ يَقْسِمُ ثَمَنَهَا^٤ ثَلَاثَةً أَثْلًا، فَيَجْعَلُ ثُلُثًا^٥ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَجْعَلُ^٦ ثُلُثًا فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ^٧، وَيَجْعَلُ الثُّلُثَ^٨ فِي آلِ أَبِي طَالِبٍ، وَإِنَّهُ يَضَعُهُ فِيهِمْ حَيْثُ يَرَاهُ^٩ اللَّهُ.

وَإِنْ حَدَّثَ بِحَسَنِ حَدَّثَ وَحُسَيْنَ حَيًّا، فَإِنَّهُ إِلَى الْحُسَيْنِ^{١٠} بْنِ عَلِيٍّ، وَإِنْ حُسَيْنًا يَفْعَلُ فِيهِ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُ بِهِ حَسَنًا، لَهُ^{١١} مِثْلَ الَّذِي كَتَبْتُ لِلْحَسَنِ^{١٢}، وَعَلَيْهِ مِثْلُ الَّذِي عَلَى حَسَنِ^{١٣}، وَإِنْ لَبِنِي ابْنَتِي فَاطِمَةَ^{١٤} مِنْ صَدَقَةِ عَلِيٍّ مِثْلَ الَّذِي لَبِنِي عَلِيٍّ، وَإِنِّي إِنَّمَا جَعَلْتُ^{١٥} الَّذِي^{١٦} جَعَلْتُ^{١٧} لِابْنَتِي فَاطِمَةَ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَتَكْرِيمِ

١. في الوافي والتهذيب، ح ٦٠٨: «شراء الملك». والسرِّي على وزن فعل: الشريف والنفيس، وإضافته إلى الملك من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمعنى: جعله الملك الشريف النفيس الرفيع، وهو كتابة عن جعله ملكاً طلقاً، نظراً إلى أن شرافة الملك ونفاسته إنما هو بواسطة كونه طلقاً غير ممنوع عن التصرف فيه، كما لا يخفى. راجع: هداية الطالب، ج ٢، ص ٣٥٤. ٢. في «جد»: «فإن».

٣. في «ل»: - «ومواليهم».

٤. في مائة العقول، ج ٢٣، ص ٨٤: «قوله ﷺ: «فليبع» ظاهره جواز اشتراط بيع الوقف متى شاء الموقوف عليه، وهو خلاف ما هو المقطوع به في كلام الأصحاب، إلا أن يحمل على أنه ﷺ إنما وهبها لهما وكتب الوقف لنوع من المصلحة». ٥. في التهذيب، ح ٦٠٨: - «ثمنها».

٦. في «ق، ك، بف، جت» والبحار: «ثلثها».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والبحار والتهذيب. وفي «بن» والمطبوع: - «يجعل».

٨. في «بح»: «وبني عبد المطلب». ٩. في «جت»: + «الباقى».

١٠. في التهذيب: «يريد».

١١. في «ق، ك، ن، بف» والبحار والتهذيب، ح ٦٠٨: «حسين» بدل «الحسين».

١٢. في «بن»: «وله». ١٣. في «ق، بف، جت»: «لحسن».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والبحار. وفي المطبوع: «الحسن».

١٥. في التهذيب، ح ٦٠٨: «وإن الذي لبني فاطمة» بدل «وإن لبني ابني فاطمة».

١٦. في «بن»: «ما». ١٧. في «ل»: - «الذي جعلت».

خَزَمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَعْظِيمَهُمَا^١ وَتَشْرِيفَهُمَا^٢ وَرِضَاهُمَا^٣.

وَأَنْ حَدَّثَ بِحَسَنِ وَحُسْنِ حَدَثٍ^٤، فَإِنَّ الْأَجْرَ مِنْهُمَا يَنْظَرُ فِي^٥ بَنِي عَلِيٍّ، فَإِنْ وَجَدَ فِيهِمْ مَنْ يَرْضَى بِهِدَاهُ وَإِسْلَامِهِ وَأَمَانَتِهِ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَرَ فِيهِمْ بَعْضَ الَّذِي يُرِيدُهُ^٦، فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ أَبِي طَالِبٍ يَرْضَى بِهِ^٧، فَإِنْ وَجَدَ آلَ أَبِي طَالِبٍ قَدْ ذَهَبَ كِبْرَاؤُهُمْ وَذَوُّو أَرْثَاهُمْ^٨، فَإِنَّهُ يَجْعَلُهُ إِلَى رَجُلٍ يَرْضَاهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ^٩ عَلَى الَّذِي يَجْعَلُهُ إِلَيْهِ أَنْ يَتْرَكَ الْمَالَ عَلَى أَصُولِهِ، وَيُنْفِقَ ثَمَرَهُ حَيْثُ أَمَرَتْهُ^{١٠} بِهِ^{١١} مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَوَجْهِهِ، وَذَوِي الرَّجَمِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَالْقَرِيبِ وَالتَّبَعِيدِ، لَا يَبْتَاعُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ، وَإِنْ مَالَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَلَى^{١٢} نَاجِيَّتِهِ^{١٣} وَهُوَ إِلَى ابْنَتِي فَاطِمَةَ، وَإِنَّ رَقِيقِي - الَّذِينَ فِي صَحِيفَةِ صَغِيرَةِ النَّبِيِّ كَتَبْتُ لِي^{١٤} - عَتَقَاءُ.

هَذَا مَا قَضَى^{١٥} بِهِ^{١٦} عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي أَمْوَالِهِ هَذِهِ، الْعَدَّةُ مِنْ يَوْمِ^{١٧} قَدِمَ مَسْكِنَ^{١٨} ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَالدَّارِ الْآخِرَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَا يَجَلُ

١. في «ك، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والبحار والتهذيب، ح ٦٠٨: «وتعظيمهما».

٢. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والبحار والتهذيب، ح ٦٠٨: «وتشريفهما».

٣. في «ك، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والبحار، ج ٤١: «ورضاها». وفي التهذيب: «ورضاها بهما».

٤. في «ق، بف» -: «حدث».

٥. في «ل، بف» -: «وفي».

٦. في «ل» : «يريد». وفي التهذيب، ح ٦٠٨: «فإنه يرضى به».

٧. في «ل» : «يريد». وفي التهذيب، ح ٦٠٨: «فإنه يرضى به».

٨. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

٩. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

١٠. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

١١. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

١٢. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

١٣. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

١٤. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

١٥. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» : «وأمره».

لَا مَرِيٍّ مُسْلِمٍ^١ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ قَضَيْتُهُ مِنْ^٢ مَالِي، وَلَا يَخَالَفَ فِيهِ أَمْرِي مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ^٣.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ وَلَا يَدِي - اللَّائِي^٤ أَطُوفُ عَلَيْهِنَّ السَّبْعَةَ عَشَرَ^٥ - مِنْهُنَّ أُمَّهَاتُ أَوْلَادٍ^٦ مَعَهُنَّ أَوْلَادَهُنَّ، وَمِنْهُنَّ حَبَالِي، وَمِنْهُنَّ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ^٧، فَقَضَاي^٨ فِيهِنَّ - إِنْ حَدَثَ بِي^٩ حَدَثٌ - أَنَّهُ^{١٠} مَنْ كَانَ^{١١} مِنْهُنَّ^{١٢} لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ وَلَيْسَتْ بِحُبْلَى، فَهِيَ عَتِيقٌ يَوْجُهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِنَّ سَبِيلٌ، وَمَنْ^{١٣} كَانَ^{١٤} مِنْهُنَّ لَهَا وَلَدٌ أَوْ حُبْلَى^{١٥}، فَتَمَسَّكَ عَلَى وَلَدِهَا وَهِيَ مِنْ حَظِّهِ^{١٦}، فَإِنْ مَاتَ وَلَدُهَا وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهِيَ عَتِيقٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا

٥١/٧

سَبِيلٌ؛ هَذَا مَا قَضَى بِهِ عَلَيَّ فِي مَالِهِ الْعَدَمُ^{١٧} يَوْمَ قَدِيمٍ مَسْكِنٍ، شَهِدَ أَبُو شَمْرٍ^{١٨} بَنُ أَبِرْهَةَ وَصَفْعَةَ بَنُ صُوحَانَ وَيزِيدُ^{١٩} بَنُ قَيْسٍ وَهَيَّاجُ بَنُ أَبِي هَيَّاجٍ، وَكَتَبَ عَلَيَّ بَنُ

١. في «بن»: «لمسلم» بدل «لامرئى مسلم».

٢. في البحار، ج ٤٢، والتهذيب، ح ٦٠٨: «أن يغير شيئاً مما أوصيت به في» بدل «أن يقول في شيء قضيته من».

٣. في «ق، ك، يح، بف، بن، جت»: «ولا بعيد» بدل «أو بعيد». وفي البحار، ج ٤٢: «ولا بعيد» بدلها.

٤. في «ق، م، ن، بن، جد»، والتهذيب، ح ٦٠٨: «اللّاتي».

٥. في «ك، م»، والتهذيب، ح ٦٠٨: «السبع عشرة».

٦. في التهذيب، ح ٦٠٨: «+ أحياء».

٧. في «ن، بن، جد»، والبحار والتهذيب، ح ٦٠٨: «فقضائي».

٨. في «يح، بن»، وحاشية «جت»: «في».

٩. في «ق، ل، م، ن، بن، جد»، والبحار والتهذيب، ح ٦٠٨: «أن».

١٠. في «م، ن»، وحاشية «جت» والبحار، ج ٤٢: «كانت».

١١. في «ل، بن، جد»: «+ من».

١٢. في «يح، بف، بن، جت»، والبحار: «كانت».

١٣. في «م، بن»، وحاشية «يح»: «وَمَا».

١٤. في «ل، بن، جد»، وحاشية «م، جت»: «حَصَّتْ».

١٥. في «يح»: «في».

١٦. هكذا في «ق، ك، يح، بف». وفي «ل، م، ن، بن، جد»، والبحار والمطبوع: «أبو سمر». والمذكور

في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، هو أبو سمر بن أبرهة بن الصباح الحميري. راجع: رجال الطوسي، ص ٨٨،

الرقم ٩٠٠.

١٧. في «ل»: «بريد». وفي التهذيب، ح ٦٠٨: «سعيد». وقد ذكر سعيد بن قيس الهمداني ويزيد بن قيس

أَبِي طَالِبٍ بِيَدِهِ لِعَشْرِ خَلَوْنَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةً سَبْعٍ^١ وَثَلَاثِينَ^٢.
وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ الْأُخْرَى مَعَ الْأُولَى^٣: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا أَوْصَى بِهِ
عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَوْصَى أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهَدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ^٤،
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ثُمَّ إِنَّ صَلَاتِي وَتُسْكِي وَمَخْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا
شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ^٥ أَمِزْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

ثُمَّ إِنِّي أَوْصِيكَ يَا حَسَنُ، وَجَمِيعَ أَهْلِ بَيْتِي وَوُلْدِي^٦ وَمَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي بِتَقْوَى اللَّهِ^٧
رَبِّكُمْ، وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ، وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا؛ فَإِنِّي
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: صَلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ غَامَةِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، وَأَنَّ
الْمُبِيرَةَ الْخَالِيفَةَ^٨ لِلَّذِينَ فَسَادَ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ^٩، انظُرُوا

١. في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام. وأما يزيد بن قيس، فلم نجد له ذكراً. راجع: رجال الطوسي، ص ٦٨، الرقم ٦٠٣؛ و ص ٨٦، الرقم ٨٦١.

٢. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ن، جت»: «تسع».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٦، ح ٦٠٨، بسنده عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن أبي إبراهيم عليه السلام. وراجع: نهج البلاغة، ص ٣٧٩، الرسالة ٢٤ الوافي، ج ١٠، ص ٥٦١، ح ١٠١١٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٩٩، ذيل ج ٢٤٤٢٦؛ البحار، ج ٤١، ص ٤٠، ح ١٩؛ و ج ٤٢، ص ٧١، ح ٣.

٤. في «ق، ك، بف»: «- مع الأولى».

٥. اقتباس من الآية ٣٣ من سورة التوبة (٩) والآية ٩ من سورة الصف (٦١).

٦. في «ق»: «بذلك» من دون الواو.

٧. في «ل، م، بن، جد»: «أهلي و ولدي وأهل بيتي». وفي حاشية «بع»: «أهلي وأهل بيتي و ولدي» كلاهما بدل «أهل بيتي و ولدي».

٨. في «بع»: «- بالله».

٩. الحالقة: الخصلة التي من شأنها أن تحلق، أي تهلك وتستأصل الدين كما يستأصل موسى الشعر. وقيل: هي قطعة الرحم والتظامم. النهاية، ج ١، ص ٤٢٨ (حلق).

١٠. في «ق»: «- العلي».

١١. في «ل، م، بن، جت، جد»: «- العلي العظيم».

ذَوِي أَرْحَامِكُمْ، فَصَلُّوهُمْ؛ يَهْوِنَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ الْحِسَابَ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي الْإِيْتَامِ، فَلَا تُعْبُوا^٢ أَفْوَاهَهُمْ، وَلَا يَضِيعُوا^٣ بِخَضَرَتِكُمْ؛ فَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ عَالَ يَتِيمًا حَتَّى يَسْتَفْنِي، أَوْجَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ بِذَلِكَ الْجَنَّةَ، كَمَا أَوْجَبَ لِكُلِّ مَالِ الْيَتِيمِ النَّارَ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، فَلَا يَسْبِقُكُمْ^٥ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ. اللَّهُ اللَّهُ فِي جِيرَانِكُمْ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى بِهِمْ، وَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوصِي بِهِمْ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُورَثُهُمْ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي بَيْتِ رَبِّكُمْ، فَلَا يَخْلُو^٦ مِنْكُمْ^٧ مَا بَقِيْتُمْ؛ فَإِنَّهُ إِنْ تَرِكَ لَمْ تُنَاطَرُوا، وَأُذِنِي مَا يَزِجُ بِهِ^٨ مَنْ أُمَّهُ أَنْ يُغْفَرَ^٩ لَهُ مَا سَلَفَ^{١٠}.

اللَّهُ اللَّهُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا خَيْرُ الْعَمَلِ، إِنَّهَا^{١١} عَمُودُ دِينِكُمْ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي الرِّزْقَةِ؛ فَإِنَّهَا تَطْفِي غَضَبَ رَبِّكُمْ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّ صِيَامَهُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، فَشَارِكُوهُمْ فِي مَعَايِشِكُمْ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي الْجِهَادِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالسِّتِئِكُمْ، فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ رَجُلَانِ: إِمَامٌ هُدَى، أَوْ مُطِيعٌ لَهُ^{١٢} مُقْتَدٍ بِهِدَاهُ.

١. في «بن»: «به».

٢. في «م»، «بح»، «جت»، «جد»، والبحار، ج ٤٢: «فلا تغيروا». وفي «ن»: «فلا تغيروا». وفي «ق»، «ل»، وحاشية «جت»: «فلا تغير». وفي «يف»: «فلا تغير». وقال ابن أبي الحديد: فلا تغبوا أفواههم، أي لا تجيعوهم بأن تطعموهم غباً، ومن روى: «فلا تغيروا أفواههم» فذلك لأن الجائع يتغير فمه. شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ٧.

٣. في «ك»، «بح»، والبحار، ج ٤٢: «لا تضيعوا».

٤. في البحار، ج ٤٢: «- والله».

٥. في «بن»: «فلا يسبقكم».

٦. في «جد» وحاشية «م»: «منه».

٧. في «ق»: «- به».

٨. في «ك»: «- بالله الله في بيت - إلى - له ما سلف».

٩. في «بح»: «به».

١٠. في «ك»: «- بالله الله في بيت - إلى - له ما سلف».

١١. في البحار، ج ٤٢: «وإنها».

١٢. في «ل»، «بح»: «- له».

اللَّهُ اللَّهُ فِي ذُرِّيَّةِ نَبِيِّكُمْ، فَلَا يَظْلَمَنَّ^١ بِحَضْرَتِكُمْ وَابْنَيْنَ ظَهَرَائِنِكُمْ وَأَنْتُمْ تَقْدِرُونَ عَلَى الدَّفْعِ عَنْهُمْ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِ نَبِيِّكُمْ الَّذِينَ لَمْ يَخْدِثُوا حَدَثًا، وَلَمْ يُؤْوُوا مُخْدِتًا^٢؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَى بِهِمْ، وَلَعَنَ الْمُخْدِثَ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَالْمُؤْوِيَّ لِلْمُخْدِثِ.

اللَّهُ اللَّهُ فِي النِّسَاءِ، وَفِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ؛ فَإِنَّ آخِرَ مَا تَكَلَّمُ بِهِ نَبِيُّكُمْ ﷺ أَنْ^٣ قَالَ: أَوْصِيَكُمْ بِالضَّعِيفَيْنِ: النِّسَاءِ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ.

الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ^٤، لَا تَخَافُوا^٥ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَيِّمٍ يَكْفِيكُمْ^٦ اللَّهُ مَنْ أَذَاكُمْ وَبَنَى عَلَيْكُمْ، قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا كَمَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا تَتْرَكُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَيُؤَلِّيَ اللَّهُ أَمْرَكُمْ شِرَارَكُمْ، ثُمَّ تَدْعُونَ فَلَا يُسْتَجَابَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ^٧.

وَعَلَيْكُمْ يَا بَنِي^٨ بِالتَّوَّاضُلِ وَالتَّبَادُلِ وَالتَّبَارُ^٩، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّقَاطُعَ وَالتَّدَابُرَ^{١٠} وَالتَّفَرُّقَ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ^{١١}.

١. في «ك، ل»: «فلا تظلمن». ٢. في «ق، ب»: «بحضرتكم و».

٣. قال ابن الأثير: «في حديث المدينة «من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً» الحدث: «الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة. والمحدث يروى بكسر الدال وفتحها على الفاعل والمفعول، فمعنى الكسر: من نصر جانباً أو آواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتض منه. والفتح هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة وأخر فاعلها ولم ينكر عليه فقد آواه». النهاية، ج ١، ص ٣٥١ (حدث).

٤. في «جد»: «آته».

٥. في «ك»: «- الصلاة».

٦. في «ل، ب، ج، ن، ح، د»: «ولا تخافوا».

٧. في «ك، ل، م، ن، ب، ج، د، هـ، ز»: «يكفيكم».

٨. في «ق، ب»: «- عليهم». ٩. في «ق، ب، ج»: «- يا بني».

١٠. التبار: التفاضل من البر. أنظر: الصحاح، ج ٢، ص ٥٨٨ (بر).

١١. «التدابير»: أن لا يعطي كل واحد منكم أخاه دبره وقفاه، فيعرض عنه ويهجره. النهاية، ج ٢، ص ٩٧ (دبر).

١٢. المائدة (٥): ٢.

حَفِظَكُمْ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ، وَحَفِظَ فِيكُمْ نَبِيَّكُمْ^١، أَسْتَوْدِعُكُمْ^٢ اللَّهُ وَأَقْرَأَ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ^٣.

ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، حَتَّى قُبِضَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَحْمَتُهُ^٤ - فِي ثَلَاثِ لَيَالٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ لَيْلَةً ثَلَاثًا^٥ وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةً الْجُمُعَةِ سَنَةِ أَرْبَعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَكَانَ ضَرَبَ لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ^٦.

٥٣/٧ ١٣٢٧٧ / ٨. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَفْوَانَ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٧، عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام بَعَثَ إِلَيْهِ بِوَصِيَّةٍ أَبِيهِ وَبَصَدَقْتِهِ مَعَ أَبِي إِسْمَاعِيلَ مُصَادِفٍ^٨: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا عَهْدَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ.....»

١. في المرأة: «وما اشتمل الخبر من تاريخ شهادته عليه السلام مخالف لسان الأخبار، ولما هو المشهور بين الخاصة والعامة، ولعله اشتباه من الرواة». ٢. في «ل، بح، جد»: «وأستودعكم».

٣. في «ق، ك، بح، جت، والبحار، ج ٤٢: -» و«بركاته».

٤. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والبحار، ج ٤٢: - «لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

٥. في «بن»: - «رحمته». وفي «ل»: + «وآله». ٦. في حاشية «بح»: «إحدى».

٧. في المرأة: «قوله عليه السلام: وحفظ فيكم نبيكم، أي جعل الناس بحيث يراعون فيكم حرمة نبيكم أو حفظ سنن نبيكم وأطواره فيكم أو يحفظكم لانتسابكم إليه عليه السلام».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٩، ح ٥٤٣٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٧٦، ح ٧١٤؛ وكتاب سليم بن قيس، ص ٩٢٤، ح ٦٩، بسند آخر، مع زيادة في أوله. الأملاني للطوسي، ص ٥٢٢، المجلس ١٨، ح ٦٤، بسند آخر عن الرضا، عن أبياته، عن علي عليه السلام، من قوله: «اللَّهُ اللهُ في الزكاة» إلى قوله: «وأتقوا الله إنَّ الله شديد العقاب» وفي كلِّ المصادر مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٦١، ح ١٠١١٤؛ والبحار، ج ٤٢، ص ٢٤٨، ح ٥١.

٩. في السند تحويل. وللمصنَّف إلى عبد الرحمن بن الحجاج أربعة طرق.

١٠. في «ل، بن»: «مصادق»، وهو سهو. ومصادف مولاي أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، ص ٣٤٢، الرقم ٥١٠٤. وأما مصادق كعنوان، فلم نجد له ذكرًا في ما يُتَرَقَّبُ منه ذكره.

وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ،
بِيَدِهِ الْخَيْرُ^٢، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا
رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، عَلَى ذَلِكَ نَحْنُ، وَعَلَيْهِ نَمُوتُ^٣، وَعَلَيْهِ نُبْعَثُ^٤
حَيًّا^٥ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٦.

وَعَهْدٌ إِلَى وَلَدِهِ إِلَّا يَمُوتُوا إِلَّا وَهُمْ مُسْلِمُونَ، وَأَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ، وَيُضْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِهِمْ
مَا اسْتَطَاعُوا، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا فَعَلُوا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ دَيْنٌ^٧ يَدَانِ بِهِ^٨.
وَعَهْدٌ إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدَّثَ وَلَمْ يَغَيِّرْ عَهْدَهُ هَذَا - وَهُوَ أَوَّلِي^٩ بِتَغْيِيرِهِ مَا أَبْقَاهُ اللَّهُ -
لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا^{١٠}، وَلِفُلَانٍ كَذَا^{١١}، وَفُلَانٌ حُرٌّ، وَجَعَلَ عَهْدَهُ إِلَى فُلَانٍ -
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا تَصَدَّقَ بِهِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ بِأَرْضِ بَمَكَانَ كَذَا
وَكَذَا - وَحَدَّثَ^{١٢} الْأَرْضَ كَذَا وَكَذَا - كُلُّهَا وَتَخْلِيهَا، وَأَرْضُهَا وَبَيْتَاضِهَا^{١٣}، وَمَائِهَا وَأَرْحَانِهَا^{١٤}،
وَحَقُوقُهَا وَشُرْبُهَا مِنَ الْمَاءِ، وَكُلُّ حَقٍّ، قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ^{١٥}، هُوَ لَهَا فِي مَرْفَعٍ^{١٦} أَوْ مَظْهَرٍ^{١٧}

١. في «ق» بـ: «وهو».

٢. في «ق» ك، بـ: «بيده الخير يحيي ويميت».

٣. في «ق» بـ: «يموت».

٤. في «ق» بـ: «يبعث».

٥. في «ل» م، بن: «حيًّا».

٦. في «ق» ك، بـ: «جـ»: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٧. في «ل» بن: «وحاشية جـ»: «دينًا».

٨. في المرأة: «قوله»: «وإن كان دين يدان به» لعل أن مخففة عن المثقلة، أي أن ما ذكرت من إصلاح ذات البين

كان دينًا يتجددون الله به، لكن ينبغي أن يكون دينًا بالنصب، ويمكن أن يقرأ بفتح الدال، أي إن كان على دين

يعمل به، ويؤدى. وفيه أيضاً بعد.

٩. في «بـ»: «ولي».

١٠. في «بن»: «وكذا». وفي «ق» ك، م، ن، بـ: «جـ»: «و لفلان كذا وكذا».

١١. في «ل» جـ: «و لفلان كذا».

١٢. في «ل» م، بن: «و حدود».

١٣. في «ل» م، بن: «و قناتها».

١٤. في «ل» م، بن: «و أرحانها».

١٥. في «ق» بـ: «و الفقيه والتهديب والعين»: «قليل أو كثير».

١٦. في «ل» م، بن: «موقع». وفي «ل» م، بن: «مرتفع». والمرفع: موضع اليد. أنظر: القاموس المحيط،

ج ٢، ص ٩٧٠ (رفع).

١٧. في «ل» م، بن: «و مظهر». والمظهر: ما ارتفع من الأرض أو المصعد. أنظر: القاموس المحيط، ج ١، ص

أَوْ مَغِيضٍ^١ أَوْ مِرْقَإٍ^٢ أَوْ سَاحَةِ أَوْ شُعْبَةٍ^٣ أَوْ مَشْعَبٍ^٤ أَوْ مَسِيلٍ^٥ أَوْ غَامِرٍ^٦ أَوْ غَامِرٍ^٧،
تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ حَقِّهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى وَلَدِهِ مِنْ صُلْبِهِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، يَنْقَسِمُ وَإِلَيْهَا مَا
أَخْرَجَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ غَلَّتِهَا بَعْدَ^٨ الَّذِي يَكْفِيهَا^٩ مِنْ عِمَارَتِهَا وَمَرَافِقِهَا، وَبَعْدَ^{١٠}
ثَلَاثِينَ عَدَقًا، يَنْقَسِمُ فِي مَسَاكِينِ أَهْلِ^{١١} الْقَرْيَةِ بَيْنَ^{١٢} وَلَدِ مُوسَى^{١٣}، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَى^{١٤}، فَإِنْ تَزَوَّجَتِ امْرَأَةٌ مِنْ وَلَدِ مُوسَى^{١٥}، فَلَا حَقَّ لَهَا فِي^{١٦} هَذِهِ الصَّدَقَةِ حَتَّى
تَرْجِعَ إِلَيْهَا بِغَيْرِ زَوْجٍ، فَإِنْ رَجَعَتْ كَانَ لَهَا مِثْلُ حَظِّ الْبَتِّي لَمْ تَتَزَوَّجْ مِنْ بَنَاتِ
مُوسَى^{١٧}، وَإِنْ مَنْ تَوَفَّى مِنْ وَلَدِ مُوسَى^{١٨} وَلَهُ وَلَدٌ، فَلَوْلَدُهُ^{١٩} عَلَى سَهْمِ آبِيهِمْ^{٢٠}، لِلذَّكَرِ

ص ٦٠٨ (ظهر).

١. في «ل، بح، والعيون، وأو غيض». وفي الفقيه والتهذيب: «أو عرض أو طول» بدل «أو مغيض أو مرفق». و
غاض الماء يغيض غيضاً ومغاضاً: قَلَّ ونقص. والغضبة - بالفتح -: الأجمة ومجتمع الشجر في مغيض ماء.
- القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٧٩ (غاض).
٢. مرافق الدار المتوضأ والمطبخ ونحو ذلك. المغرب، ص ١٩٤.
٣. في الفقيه والتهذيب: «أو أسقية».
٤. في الفقيه والتهذيب: «مشعب». وفي العيون: - «أو شعبة أو مشعب». و الشعبة - بالضم -: المسيل في الرمل،
وما صغر من التلعة، وما عظم من سواقي الأودية، وصدع في الجبل. والشعب: الطريق. وكمئبر: المثقب.
- القاموس المحيط، ج ١، ص ١٨٤ (شعب). وفي المرأة: «يحتمل أن يكون المراد بالشعب المقسم».
٥. في «بح»: «سبيل».
٦. في «جد»: «وعامر».
٧. الغامر: الخراب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٣١ (غمر).
٨. في الفقيه -: «بعد».
٩. في «م»: «يكفي». وفي «ك»: «يكفيها».
١٠. في الفقيه والتهذيب: «بعد» بدون الواو. ١١. في «ق، بف» والفقيه والتهذيب: - «أهل».
١٢. في «م، بح، بن» وحاشية «جت»: «من». وفي «ك»: «وبين».
١٣. في الفقيه والتهذيب: «فلان».
١٤. في الفقيه والتهذيب: «بنات فلان» بدل «ولد موسى».
١٥. في حاشية «ن، جت» والفقيه: «من».
١٦. في الفقيه والتهذيب: «فلان».
١٧. في الفقيه والتهذيب: «فلان».
١٨. في «بح» والفقيه: «فلولده».
١٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والعيون. وفي المطبوع: «أبيه».

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، عَلَى مِثْلِ^١ مَا شَرَطَ^٢ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ^٣ فِي وَلَدِهِ مِنْ صُلْبِهِ، وَإِنْ مَنْ تُوَفِّيَ مِنْ وَلَدِ مُوسَى^٤ وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا، رَدَّ حَقَّهُ عَلَى^٥ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، وَأَنْ لَيْسَ لِوَلَدِ بَنَاتِي فِي صَدَقَتِي هَذِهِ حَقٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبَاوَهُمْ مِنْ وَلَدِي، وَإِنَّهُ^٦ لَيْسَ لِأَحَدٍ^٧ حَقٌّ فِي صَدَقَتِي^٨ مَعَ وَلَدِي أَوْ وَلَدِ^٩ وَلَدِي وَأَعْقَابِهِمْ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ^{١٠}، وَإِنْ^{١١} انْقَرَضُوا وَلَمْ يَبْقَ^{١٢} مِنْهُمْ^{١٣} أَحَدٌ^{١٤}، فَصَدَقَتِي^{١٥} عَلَى وَلَدِ أَبِي مِنْ أُمِّي مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ^{١٦} عَلَى مَا شَرَطْتُ^{١٧} بَيْنَ وَلَدِي وَعَقِيبي، فَإِنْ^{١٨} انْقَرَضَ وَلَدُ أَبِي مِنْ أُمِّي، فَصَدَقَتِي عَلَى وَلَدِ أَبِي وَأَعْقَابِهِمْ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ عَلَى مِثْلِ مَا شَرَطْتُ بَيْنَ وَلَدِي وَعَقِيبي، فَإِذَا انْقَرَضَ مِنْ^{١٩} وَلَدِ أَبِي^{٢٠} وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ^{٢١}، فَصَدَقَتِي عَلَى الْأَوَّلِ فَلِأَوَّلٍ حَتَّى يَرِثَهَا اللَّهُ^{٢٢} الَّذِي

١. في «ل»:- «مثل».

٢. في «م» ن، بح، بن، جد:- «شرطه».

٣. في «ق» بف، والعيون:- «بن جعفر». وفي الفقيه والتهذيب: «فلان».

٤. في الفقيه والتهذيب: «فلان».

٥. في حاشية «م» والفقيه والتهذيب: «إلى».

٦. هكذا في «ق» ك، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي. وما ورد في «ل» مبهم جداً. وفي المطبوع:

«وإنه».

٧. في «بح»:- «فإنه». وفي «جت»:- «وأن».

٨. في «ل» م، ن، بح، بن، جد، وحاشية «جت»:- «لأحدهم».

٩. في «ق» بف:- «إلا أن يكون»- إلى- «حق في صدقتي».

١٠. في «ق» ك، بف، بن، جت، والفقيه والعيون والتهذيب: «وولد».

١١. في «بح»:- «واحد».

١٢. هكذا في «ق» ن، بف، جت، والفقيه والتهذيب والعيون. وفي «ك» ل، م، بح، بن، جد:- «فإن». وفي

المطبوع: «وإذا».

١٣. في «ق» بف، «أو لم يبق».

١٤. في «بح»:- «عليهم».

١٥. في الفقيه:- «قسم ذلك» بدل «فصدقتي».

١٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقيه والتهذيب والعيون. وفي المطبوع: «أحد منهم».

١٧. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «ما شرطته».

١٨. في «م»:- «وأن».

١٩. في الفقيه والتهذيب:- «من».

٢٠. في العيون:- «على مثل ما شرطت»- إلى- «من ولد أبي».

٢١. في «ق» ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوافي:- «على مثل ما شرطت»- إلى- «ولم يبق منهم أحد». و

ما أثبتناه مطابق للمطبوع وحاشية «بن». والظاهر أن معنى الحديث يستقيم بثبوت هذه الزيادة، كما وردت في

سائر المصادر من الفقيه والتهذيب والعيون.

٢٢. في «ك» م، «-«الله».

وَرَزَّهَا^١ وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ.

تَصَدَّقَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ^٢ بِصَدَقَتِهِ هَذِهِ وَهُوَ صَحِيحٌ صَدَقَهُ حَبَسًا^٣ بَنَلًا بَتًا لَا مَشُونَةً^٤ فِيهَا وَلَا رَدًّا أَبَدًا ابْتِغَاءً وَجْهَ^٥ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَالذَّارِ الْآخِرَةِ، لَا يَجِلُّ لِمُؤْمِنٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَهَا^٦، أَوْ شَيْئًا مِنْهَا^٧، وَلَا يَهَبَهَا^٨، وَلَا يَنْجِلَهَا^٩، وَلَا يَغْيِزَ شَيْئًا مِنْهَا مِمَّا وَضَعَتْهُ^{١٠} عَلَيْهَا حَتَّى يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَا^{١١} عَلَيْهَا.

وَجَعَلَ صَدَقَتَهُ هَذِهِ إِلَى عَلِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ، فَإِنْ انْقَرَضَ أَحَدُهُمَا دَخَلَ الْقَاسِمُ مَعَ الْبَاقِي مِنْهُمَا، فَإِنْ انْقَرَضَ أَحَدُهُمَا دَخَلَ إِسْمَاعِيلُ مَعَ الْبَاقِي مِنْهُمَا، فَإِنْ انْقَرَضَ أَحَدُهُمَا دَخَلَ الْعَبَّاسُ مَعَ الْبَاقِي مِنْهُمَا، فَإِنْ انْقَرَضَ أَحَدُهُمَا فَلَا تُكْزِرُ مِنْ وَلَدِي^{١٢}، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ مِنْ وَلَدِي^{١٣} إِلَّا وَاحِدٌ، فَهُوَ الَّذِي^{١٤} يَلِيهِ^{١٥}.

وَرَزَعَمُ^{١٦} أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ أَبَاهُ قَدَّمَ إِسْمَاعِيلَ فِي صَدَقَتِهِ عَلَى الْعَبَّاسِ وَهُوَ أَصْغَرُ

مِنْهُ^{١٥، ١٦}.

١. في «ل، م، بن» التهذيب: «ورزقها».

٢. في «ق، بف» -: «بن جعفر». وفي الفقيه والتهذيب: «فلان» بدل «موسى بن جعفر».

٣. في «ق، ك، ن، بف، جد» وحاشية «م»: «حسنًا». وفي العيون: «حبسًا».

٤. في حاشية «جت»: «ولا مشونة». وفي «ل، بح»: «لا مبتوتة». وفي «بف»: «+ ولا رجعة». وفي التهذيب:

٥. «مبتوتة لا رجعة». ٥. في «بح»: «لوجه».

٦. في «ل»: «بيتاعها». وفي «م، ن، بن، جت، جد»: «+ أو بيتاعها».

٧. في «بح»: «+ أو شيئاً منها». وفي الفقيه والتهذيب والعيون: «ولا بيتاعها» بدل «أو شيئاً منها».

٨. في «ق، بح، بف»: «وضعه». وفي «بن»: «وصفته».

٩. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «جت» والفقيه والتهذيب والعيون: «ومن».

١٠. في العيون: «+ يقوم مقامه». ١١. في الفقيه: «+ معه».

١٢. في «ق، بح، بف»: «للهذي». ١٣. في «بن»: «يلي». وفي العيون: «يقوم به».

١٤. في العيون: «قال وقال» بدل «وزعم».

١٥. في الفقيه والتهذيب: «- وزعم أبو الحسن أَنَّ أَبَاهُ قَدَّمَ إِسْمَاعِيلَ فِي صَدَقَتِهِ عَلَى الْعَبَّاسِ وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ».

١٦. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٩، ح ٥٥٩٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ١٤٩، ح ٦١٠؛ وعيون الأخبار، ج ١، ص ٣٧، ح

١٣٢٧٨ / ٩. مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ^١، عَنِ
النُّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَلْبِيِّ^٢، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَطِيَّةَ الْحَدَّاءِ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «قَسَمَ نَبِيُّ اللَّهِ عليه السلام الْفِيءَ، فَأَصَابَ عَلِيًّا^٣ أَرْضًا،
فَاحْتَفَرَ فِيهَا عَيْنًا، فَخَرَجَ^٤ مَاءٌ يَنْبُعُ فِي السَّمَاءِ كَهَيْئَةِ عُنُقِ الْبَعِيرِ، فَسَمَّاها يَنْبُعُ،
فَجَاءَ الْبَشِيرُ^٥ يَبْشُرُ^٦، فَقَالَ عليه السلام: «بَشِّرِ الْوَارِثَ، هِيَ صَدَقَةٌ بَنَتْ^٧ بَنَتًا فِي حَجِيجِ بَيْتِ اللَّهِ ٥٥/٧
وَعَابِرِ سَبِيلِهِ^٨، لَا تَبَاعُ، وَلَا تُوَهَّبُ، وَلَا تُورَثُ^٩، فَمَنْ بَاعَهَا أَوْ وَهَبَهَا، فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ^{١٠} اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا^{١١}». ١٣

ح ٢، بسند آخر عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجّاج الوافى، ج ١٠، ص ٥٧٠، ح ١٠١٢١؛
الوسائل، ج ١٩، ص ٢٠٢، ذيل ح ٢٤٤٢٧.

١. في الوسائل: «عن الحسين بن سعيد»، وهو سهو؛ فقد روى محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسين
الحسين بن سعيد كتاب النضر بن سويد، وتكررت في الأسناد رواية أحمد بن محمد بن محمد [بن عيسى] عن الحسين
بن سعيد عن النضر بن سويد. وأما رواية أحمد بن محمد هذا عن النضر بن سويد، فلم تثبت. راجع:
الفهرست للطوسي، ص ٤٨١، الرقم ٧٧٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٨٨-٤٩٣.

٢. في «بن»: «يحيى الحلبي». ٣. في «م» والبحار، ج ٤٢: «النبي» بدل «نبي الله».

٤. في «ك، م، ن، بح، بف، جت» وحاشية «بن»: «علي».

٥. في «جد»: «علياً أرض». وفي حاشية «جد»: «علي أرضاً».

٦. في «بن» والتهذيب: «منها». ٧. في البحار، ج ٤٢: «يُشَرُّ». وفي التهذيب: «ليشُر».

٨. في «بح»: «بتل». وفي التهذيب: «بتأ».

٩. هكذا في «م، بح، بن، جد»، والتهذيب. وفي «ق، ك، بف» والبحار: «وعابر سبيل الله». وفي «ل، جت»
والمطبوع: «و عابري سبيل الله».

١٠. في «جت»: «ولا تورث ولا توهب» بدل «لا توهب ولا تورث».

١١. في «ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والبحار: «ولا يقبل».

١٢. في الوافي: «صرفاً ولا عدلاً: لا توبة ولا فدية، أو لا نافلة ولا فريضة، أو لا وزناً ولا كيلاً، أو لا اكتساباً ولا
حيلة، ومنه «فَمَا تَشْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا تَعْزُزًا» [الفرقان (٢٥): ١٩] أي لا صرفاً للعذاب أو نوائب الدهر».

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ١٤٨، ح ٦٠٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن
عطية الوافي، ج ١٠، ص ٥٦٠، ح ١٠١١٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٨٦، ذيل ح ٢٤٤٠٦؛ البحار، ج ٤١، ص ٣٩،
ح ١٨٢ و ج ٤٢، ص ٧١، ح ٢.

١٠ / ١٣٢٧٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ^١ جَمِيعاً^٢، عَنْ سَالِمَةَ^٣ مَوْلَا^٤ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥؛ قَالَتْ^٦: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧ جِئْتُ حَضْرَتَهُ الْوَفَاةَ، فَأُغْمِي عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَعْطُوا الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٨ - وَهُوَ الْأَفْطُسُ - سَبْعِينَ دِينَاراً، وَأَعْطُوا^٩ فَلَاناً كَذَا وَكَذَا^{١٠}، وَفَلَاناً كَذَا وَكَذَا^{١١}». فَقُلْتُ: أَتُعْطِي رَجُلًا حَمَلَ عَلَيْكَ بِالشَّفَرَةِ؟

١. ورد الخبر في تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٣٢، عن الفضل بن شاذان، عن أبي عبدالله عن إبراهيم بن عبد الحميد. هذا، ولم يثبت - في شيء من الأسناد والطرق - وقوع واسطة بين الفضل بن شاذان وبين إبراهيم بن عبد الحميد غير ابن أبي عمير. والمظنون قوياً أن «أبي عبدالله» في سند تفسير العياشي محرف من «ابن أبي عمير».

٢. في السند تحويل. والخبر يرويه المصنف عن سألمة بثلاثة طرق وهي:

- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ.

- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ.

- مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ.

٣. في «ك» وحاشية «م»، بن، «جد»؛ «سلمى». ٤. في «ق»، «بف»؛ «مولى». وفي التهذيب: «+ ولد».

٥. في «ق»، «ك»، «ن»، «بح»، «بف»؛ «قال».

٦. هكذا في «ق»، «بف» وحاشية «ج» والفقيه والغيبة للطوسي. وفي «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بح»، «بن»، «جت»، «جد» والوسائل والمطبوع: «الحسن بن علي بن الحسين» والحسن الأفطس هو الحسن بن علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. راجع: تهذيب الأنساب، ص ٢٥٢؛ المجدي في أنساب الطالبين، ص ٢١١ - ٢١٢؛ الفخري في أنساب الطالبين، ص ٨٠.

٧. في «ق»، «بح»، «بف»، «جت»؛ «وأعط».

٨. في «بح» والغيبة للطوسي: «- وكذا».

٩. في «بح»، «بف» والغيبة للطوسي: «- وكذا». وفي الفقيه والتهذيب وتفسير العياشي: «- وأعطوا فلاناً كذا وكذا، وفلاناً كذا وكذا».

فَقَالَ: «وَيْحَكَ، أَمَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟».

قُلْتُ: بلى.

قَالَ: «أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ»؟» - قَالَ ابْنُ مُحْبُوبٍ فِي حَدِيثِهِ: «حَمَلَ عَلَيْكَ بِالشَّفَرَةِ: يُرِيدُ أَنْ يَقْتُلَكَ»..

فَقَالَ^٣: «أُتْرِيدِينَ^٤ عَلَى^٥ أَنْ لَا أَكُونَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ»؟ نَعَمْ^٦، يَا سَالِمَةُ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَطَيَّبَهَا، وَطَيَّبَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَتُوجَدُ^٧ مِنْ مَسِيرَةِ أَلْفِي غَامٍ، وَلَا يَجِدُ رِيحَهَا غَائِقٌ، وَلَا قَاطِعٌ رَحِمٍ»^٨.

١١ / ١٣٢٨٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ

١. في «بف»: «تقرأ». ٢. الرعد (١٣): ٢١.

٣. في «ول»، بن، والوسائل، ح ٢٤٨٧٢ والغيبة للطوسي: «قال».

٤. في «ك»، م، ن، بح، جت، جد، والوسائل، ح ٢٤٨٧٢ والغيبة للطوسي: «تريدين» بدون همزة الاستفهام.

٥. في الوسائل، ح ٢٤٨٧٢ والغيبة للطوسي: «-على».

٦. في «بف»: «-نعم».

٧. في «ك»، ن، بن، جت، والوسائل، ح ٢٤٨٧٢ والغيبة للطوسي: «لوجود».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣١، ح ٥٥٥١، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن سلمى مولاة ولد أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام: التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٦، ح ٩٥٤، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، وفيهما إلى قوله: «ويخافون سوء الحساب». الغيبة للطوسي: ص ١٩٦، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن هشام بن أحمر، عن سالمة مولاة أبي عبد الله، مع اختلاف يسير. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٣٢، عن الفضل بن شاذان، عن أبي عبد الله، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن سالمة مولاة أم ولد كانت لأبي عبد الله عليه السلام. راجع: الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب العقوق، ح ٢٧٢٨؛ وكتاب العقيدة، باب بَرِّ الأولاد، ح ١٠٦٢٠؛ والفقيه، ج ٣، ص ٤٤٤، ح ٤٥٤٢؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١١٣، ح ٣٩٠؛ والخصال، ص ٣٧، باب الاثنين، ح ١٥؛ ومعاني الأخبار، ص ٣٣٠، ح ١. الوافي، ج ١٠، ص ٥٦٩، ح ١٠١١٨؛ والوسائل، ج ١٩، ص ٤١٧ و٤١٨، ح ٢٤٨٧١ و٢٤٨٧٢.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَمَّا يَقُولُ النَّاسُ^١ فِي الْوَصِيَّةِ بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ عِنْدَ مَوْتِهِ: أَشَيْءٌ صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ، أَمْ كَيْفَ صَنَعَ أَبُوكَ؟

فَقَالَ^٢: «الثَّلْثُ، ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي صَنَعَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ»^٣.

١٢/١٣٢٨١. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَ

غَيْرِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام مَاتَ وَتَرَكَ سِتِّينَ غُلَامًا،

فَأَعْتَقَ^٤ ثَلَاثَهُمْ^٥، فَأَقْرَعَتْ بَيْنَهُمْ، فَأَخْرَجَتْ عِشْرِينَ، فَأَعْتَقَتْهُمْ^٦»^٧.

١. في «جد»: «يقولون» بدل «يقول الناس».

٢. في «بن» والوسائل: «قال».

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٥٥٥٠، معلقاً عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج. الوافي، ج ٢٤، ص ٤٢، ح ٣٣٦٦٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧٢، ح ٢٤٥٧٢.

٤. في الكافي، ح ١٣١٦٠ والفقيه والتهذيب والمحاسن: «مملوكاً».

٥. في «ك، ن، بح، بف، جت»: «وأعتق». وفي الفقيه، ج ٣ والتهذيب: «وأوصى بعق» بدل «فأعتق».

٦. في المحاسن: «+ عند موته».

٧. في «بن» وحاشية «جت»: «وأعتقتهم». وفي الكافي، ح ١٣١٦٠: «وأخرجت الثلث». وفي الفقيه، ج ٤ والتهذيب، ج ٩: «وأعتقت الثلث». وفي التهذيب، ج ٦: «فأعتقت الثلث»، كلها بدل «فأخرجت عشرين فأعتقتهم».

٨. الكافي، كتاب الوصايا، باب من أوصى بعق أو صدقة أو حج، ح ١٣١٦٠؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٢٤٠، ح ٥٩١؛ وج ٩، ص ٢٢٠، ح ٨٤٦، بسند آخر عن أبان، عن محمد بن مروان، عن الشيخ عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٥٥٠٣، معلقاً عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مروان، عن الشيخ يعني موسى بن جعفر، عن أبيه عليه السلام: «التهذيب، ج ٨، ص ٢٣٤، ح ٨٤٣، بسنده عن أبان: المحاسن، ص ٦٢٤، كتاب المرافق، ح ٨١، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مروان، إلى قوله: «فأعتقت لثلثهم». الفقيه، ج ٣، ص ١١٩، ح ٣٤٥٤، معلقاً عن محمد بن مروان، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، وفيه هكذا: «إِنَّ أَبِي عليه السلام تَرَكَ سِتِّينَ...» الوافي، ج ١٠، ص ٦١٥، ح ١٠١٩٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٠٨، ذيل ح ٢٤٨٥٦.

عنه^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَغَيْرِهِ^٢، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَعْتَقَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام مِنْ^٣ غُلَمَانِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ شِرَارَ هُمْ، وَأَمْسَكَ خِيَارَ هُمْ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتَهُ^٤، تُعْتِقُ هَؤُلَاءِ، وَتُمْسِكُ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ أَصَابُوا مِنِّي ضَرْبًا^٥، فَيَكُونُ هَذَا بِهِذَا^٦».

١٤/١٣٢٨٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَرَضَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام ثَلَاثَ مَرَضَاتٍ^١،

فِي كُلِّ مَرَضَةٍ^٢ يُوصِي بِوَصِيَّةٍ^٣، فَإِذَا أَفَاقَ أَمَضَى.....»

١. ورد الخبر في الفقيه، ج ٤، ص ٢٣١، ح ٥٥٥١ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٦، ح ٥٩٦، عن محمد بن يعقوب [الكليني]، عن حميد بن زياد، عن الحسن [بن محمد] بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة وغيره. فأرجع الشيخان ضمير وعنه إلى الحسن بن محمد بن سماعة المذكور في السند السابق. وهو الصواب؛ فقد روى حميد بن زياد، عن [الحسن بن محمد] بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة في الأسناد والطرق، ولم يثبت في شيء منها رواية حميد عن ابن سماعة مباشرة، فعليه ما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٢، ح ٩٠٨ من إرجاع الضمير إلى حميد بن زياد، سهو. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٨٣-٣٨٤؛ وج ٢٢، ص ٣٩٠؛ رجال النجاشي، ص ١٢٨، الرقم ٣٣١؛ و ص ١٣٤، الرقم ٣٤١؛ و ص ٢١٥، الرقم ٥٥٨؛ و ص ٢٨٧، الرقم ٧٧١؛ و ص ٢٩٠، الرقم ٧٧٨.

٢. في التهذيب، ح ٩٠٨: «وغيره».

٣. في «ق» بفتح، «من».

٤. في «ب» في الفقيه والتهذيب، ح ٩٥٦: «وله».

٥. في «ج» والبحار: «يا أبت».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والبحار والفقيه والتهذيب. وفي «ل» وحاشية «ج»: «صرتاً» وفي المطبوع: «ضراً».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣١، ح ٥٥٤٨؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٦، ح ٩٥٦؛ معلقاً عن الكليني، عن حميد بن زياد، عن الحسن [في الفقيه: «بن محمد»] بن سماعة، عن عبدالله بن جبلة وغيره. وفيه، ص ٢٣٢، ح ٩٠٨، معلقاً عن الكليني، عن حميد بن زياد، عن عبدالله بن جبلة، والوالي، ج ١٠، ص ٥٩١، ح ١٠١٥٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٩، ح ٢٤٨٧٤؛ والبحار، ج ٤٦، ص ٣٠٠، ح ٤٢.

٨. في التهذيب: «مرات».

٩. في «ب» بفتح، «مرضه». وفي «ن»: «مرض».

١٠. في «ب» بفتح: «بوصية».

وَصِيَّتَهُ^١.

٣٦- بَابُ مَا يَلْحَقُ الْمَيِّتَ بَعْدَ مَوْتِهِ

١٣٢٨٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى،

عَنْ مَنْصُورٍ^٢، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يَتَّبِعُ الرَّجُلَ^٣ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْأَجْرِ، إِلَّا ثَلَاثُخِصَالٍ: صَدَقَةٌ أَجْرَاهَا فِي حَيَاتِهِ، فَهِيَ تَجْرِي^٤ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ وَسُنَّةٌ هَدَى^٥ سَنَّتْهَا، فَهِيَ^٦يَعْمَلُ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ؛ أَوْ وَلَدٌ^٧ صَالِحٌ يَدْعُو^٨ لَهُ^٩».

١٣٢٨٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَيْسَ يَتَّبِعُ الرَّجُلَ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْأَجْرِ، إِلَّا ثَلَاثُخِصَالٍ: صَدَقَةٌ أَجْرَاهَا فِي حَيَاتِهِ، فَهِيَ تَجْرِي^٤ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَصَدَقَةٌ مَبْنُوتَةٌ^{١٠} لَا تُورَثُ؛

١. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣١، ح ٥٥٤٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٦، ح ٩٥٥، معلقاً عن الحسن بن علي الوشاء.

الوافي، ج ٢٤، ص ١٧٩، ح ٢٣٨٥٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٩، ذيل ح ٢٤٨٧٥؛ البحار، ج ٤٦، ص ٥٩، ح ١٧.

٢. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٢، ح ٩٠٩ عن أحمد بن محمد بن عيسى عن منصور، من دون توسط

محمد بن عيسى. وهو سهو، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٨٢٧٢، ح ٨٢٧٤، فلاحظ.

٣. في التهذيب: «الْمَيِّتَ». ٤. في «بحر» وتحف العقول: - «من الأجر».

٥. في تحف العقول: + «الله له». ٦. في تحف العقول: + «له».

٧. في التهذيب: «هو». ٨. في تحف العقول: - «سنّها فهي».

٩. في «ك، بن» والأمال للصدوق وتحف العقول: «وولد».

١٠. في الأمال للصدوق: «يستغفر».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٢، ح ٩٠٩، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن منصور. الأمال للصدوق،

ص ٣٥، المجلس ٩، ح ٧، بسنده عن محمد بن عيسى. الأمال للطوسي، ص ٢٣٧، المجلس ٩، ح ١٢، بسند

آخر، مع اختلاف يسير. تحف العقول، ص ٣٦٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٥، ح ٢٤٧٢٣؛ الوسائل، ج ١٦،

ص ١٧٤، ذيل ح ٢١٢٧٥؛ وج ١٩، ص ١٧١، ح ٢٤٣٧٦.

١٢. في «ل، بن» وحاشية «م، جت، جد»: «مبنوتة». وفي الخصال: «إلى يوم القيامة صدقة موقوفة» بدل «وصدقة

مبنوتة».

أَوْ سَنَّهُ هُدًى^١ يُعْمَلُ بِهَا بَعْدَهُ^٢؛ أَوْ وَلَدَ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ^٣؛^٤

● مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ وَلَدَ صَالِحٍ يَسْتَغْفِرُ لَهُ»^٥.

١٣٢٨٦ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَتَّبِعُ الرَّجُلُ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَّا ثَلَاثَ خِصَالٍ^٦: صَدَقَةٌ
أُجْرَاهَا لِلَّهِ فِي حَيَاتِهِ، فَهِيَ تَجْرِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ^٧؛ وَسَنَّهُ هُدًى سَنَّهَا، فَهِيَ يُعْمَلُ بِهَا بَعْدَ
مَوْتِهِ^٨؛ وَوَلَدَ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^٩.

١٣٢٨٧ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ٥٧/٧
مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا يَلْحَقُ الرَّجُلُ^{١١} بَعْدَ مَوْتِهِ؟

١. في «ك، م، ن، بح، جت، جد»: «فهو». وفي «ق، بف»: «فهو».
٢. في «ك، ل، م، ن، بن» والوسائل: «بعد موته» بدل «بعده». وفي الخصال: «سَنَّهَا فكان يعمل بها و عمل من بعده غيره» بدل «يعمل بها بعده».
٣. في «بف»: «- له».
٤. الخصال، ص ١٥١، باب الثلاثة، ح ١٨٤، بسنده عن الحلبي. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٦، ح ٢٤٧٢٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٢، ح ٢٤٣٧٧.
٥. في «ق، بف»: «- ابن». وهو سهو؛ فقد روى صفوان [ابن يحيى] عن [عبدالله] بن مسكان، عن [محمد بن علي] الحلبي في كثير من الأسناد. وأما رواية صفوان عن مسكان، أو وجود رآو في روايتنا باسم مسكان، فلم تثبت. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٥٠٧-٥٠٨، و ج ٢٣، ص ٣٠٤؛ و ص ٣٠٧؛ و ص ٣٠٩-٣١٠.
٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٦، ح ٢٤٧٢٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٢، ذيل ح ٢٤٣٧٨.
٧. في «ل، بن، جد» والوسائل: «يتبع الرجل بعد موته ثلاث خصال».
٨. في «ل، م، ن، بن، جد» وحاشية «بح» والوسائل: «وفاته».
٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «وفاته».
١٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٦، ح ٢٤٧٢٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٢، ح ٢٤٣٧٨.
١١. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت»: «الميت».

فَقَالَ^١: «سَنَّةٌ سَنَّتَهَا^٢ يَغْمَلُ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ^٣، فَيَكُونُ لَهُ، مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ^٤ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ^٥ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَالصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ تَجْرِي مِنْ بَعْدِهِ، وَالْوَلَدُ الطَّيِّبُ^٦ يَدْعُو لِوَالِدَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا، وَيَحُجُّ وَيَتَصَدَّقُ وَيُعْتِقُ عَنْهُمَا، وَيُصَلِّي وَيُصُومُ^٧ عَنْهُمَا».

فَقُلْتُ: أَشْرِكُهُمَا فِي حَجَّتِي^٨؟

قَالَ: «نَعَمْ»^٩.

١٣٢٨٨ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي كَهْمَيْسٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «سَنَّةٌ^{١٠} تَلْحَقُ^{١١} الْمُؤْمِنَ بَعْدَ وَفَاتِهِ^{١٢}: وَلَدٌ يَسْتَغْفِرُ لَهُ، وَمُضْحَفٌ يُخْلَفُهُ، وَغَرَسٌ يَغْرِسُهُ، وَقَلِيبٌ يَخْفِرُهُ^{١٣}، وَصَدَقَةٌ يُجْرِيهَا، وَسَنَّةٌ يُؤْخَذُ بِهَا

١. في «ق، ن، بح، بف، جت»: «قال».

٢. في «ق، بح، بف، جت»: «يسنّها».

٣. في «ل، بن»: - «بعد موته».

٤. في «بح»: + «أجر».

٥. في «ل، ن، بح، بن»: وحاشية «جت»: «أن ينقص».

٦. في الوسائل والبحار: «يعمل».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «الصالح».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والبحار. وفي المطبوع: «ويتصدق عنهما ويعتق ويصوم ويصلي».

٩. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والبحار: «حجّتي».

١٠. المحاسن، ص ٧٢، كتاب ثواب الأعمال، ح ١٥٢، بسنده عن معاوية بن عمار الدهني، وتمام الرواية فيه:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أي شيء يلحق الرجل بعد موته؟ قال: يلحقه الحج عنه والصدقة عنه والصوم عنه».

وراجع: الكافي، كتاب الجهاد، باب وجوه الجهاد، ح ٨٢١٧-الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٦، ح ٢٤٧٢٧: الوسائل،

ج ٢، ص ٤٤٤، ح ٢٦٠٣: البحار، ج ٨٢، ص ٦٣، ح ٤.

١١. في «بف»: «سنت».

١٢. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «بح، جت» والوسائل: «موته».

١٣. في الفقيه: «بئر يحفرها» بدل «قليب يحفره».

مِنْ بَعْدِهِ.^١

٣٧- بَابُ النُّوَادِرِ

١ / ١٣٢٨٩ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ،

عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا أَوْصَى إِلَيَّ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يُشْرِكَ مَعِيَ ذَا قَرَابَةٍ لَهُ، فَفَعَلَ، وَذَكَرَ الَّذِي أَوْصَى إِلَيَّ^٢ أَنْ لَهُ قَبْلَ الَّذِي أَشْرَكَهُ فِي الْوَصِيَّةِ خَمْسِينَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ عِنْدَهُ زَهْنًا^٣ بِهَا جَافٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَلَمَّا هَلَكَ الرَّجُلُ أَنْشَأَ الْوَصِيُّ يَدْعِي أَنْ لَهُ قَبْلَهُ أَكْثَرًا زِنْطَةً.

قَالَ: «إِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ».

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِمَّا فِي يَدِهِ شَيْئًا؟

قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَهُ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَدَا عَلَيْهِ، فَأَخَذَ مَالَهُ، فَقَدَرَ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ مَا

أَخَذَ، أَكَانَ^٥ ذَلِكَ لَهُ؟

قَالَ: «إِنَّ هَذَا لَيْسَ مِثْلَ هَذَا».^٦

١. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٦، ح ٥٥٨٣، معلقاً عن يعقوب بن يزيد. وفي الأمالي للصدوق، ص ١٦٩، المجلس ٣٢،

ح ٢؛ والخصال، ص ٣٢٣، باب الستة، ح ٩، بسندهما عن محمد بن شعيب الصيرفي، عن الهيثم أبي كهس، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٥٥، مرسلاً من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٥٨٧، ح ٢٤٧٢٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٧٣، ح ٢٤٣٨٠.

٢. في «ق» بـ: «إلي».

٣. في الفقيه: «وعنده رهن». وفي التهذيب: «عنده و رهنًا» كلاهما بدل «عنده رهن».

٤. في «ق» بـ: «بأخذه».

٥. في «ك»: «كان» بدون همزة الاستفهام. وفي الفقيه: «أبحل» بدل «أكان».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٢، ح ٩١٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٥٥٦٠، معلقاً

١٣٢٩٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: أَوْصَى رَجُلٌ بِثَلَاثِينَ دِينَارًا لِيُؤْلَدَ فَاطِمَةُ عليها السلام، قَالَ^١:
فَاتْنِي بِهَا الرَّجُلُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «ادْفَعَهَا إِلَى فُلَانٍ شَيْخٍ
مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ عليها السلام، وَكَانَ مُعِيلاً مَقِيلاً.

فَقَالَ لَهُ^٢ الرَّجُلُ: إِنَّمَا أَوْصَى بِهَا الرَّجُلُ لِيُؤْلَدَ فَاطِمَةَ.
فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّهَا لَا تَقَعُ مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ، وَهِيَ تَقَعُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، وَ
لَهُ^٣ عِيَالٌ^٤».

١٣٢٩١ / ٣ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرَبَارٍ، عَنْ
أَحْمَدَ بْنِ حَمْرَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لَهُ: إِنَّ فِي بَلَدِنَا رَثِمًا أَوْصَى بِالْمَالِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام فَيَأْتُونِي بِهِ، فَأَكْرَهُ أَنْ
أُحْمِلَهُ إِلَيْكَ حَتَّى أُسْتَأْمَرَكَ.

فَقَالَ: «لَا تَأْتِنِي بِهِ، وَلَا تَعْرِضْ لَهُ^٥».

١٣٢٩٢ / ٤ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ:

١. عن ابن فضال. الوافي، ج ٢٤، ص ١٧٣، ح ٢٣٨٥٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٨، ذيل ح ٢٤٨٨٧.

٢. في «بح»: «قال».

٣. في «ول، بن، جده»: «له».

٤. في «وق، بف» والتهذيب: «له» بدون الواو.

٥. في الوافي: «يعني لا تسعهم جميعاً، ولا يمكن إيصالها إليهم قاطبة، وإنما يمكن إعطاؤها بعضهم، فادفعها
إلى الشيخ المعيل منهم».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٣، ح ٩١٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٥٥٥٩، معلقاً عن
محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٠، ح ٢٣٨٦٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٣٠، ذيل ح ٢٤٨٨٩.

٧. النهي إنما للثنية، أو عدم أهلية الراوي للوكالة وإن كان ثقة في الرواية. روضة المتقين، ج ١١، ص ١٤١.

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٣، ح ٩١١، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٥٥٥٨، معلقاً عن
علي بن مهزيار. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٠، ح ٢٣٨٦٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٩، ذيل ح ٢٤٨٨٨.

عَنْهُمْ عليه السلام، قَالَ: ^١ «مَنْ أَوْصَى بِالثُّلُثِ اخْتِصَبَ ^٢ لَهُ مِنْ زَكَاتِهِ». ^٣

١٣٢٩٣ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النُّوفَلِيِّ، عَنِ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي رَجُلٍ أَقْرَ عِنْدَ مَوْتِهِ لِفُلَانٍ وَفُلَانٍ لِأَحَدِهِمَا عِنْدِي أَلْفُ دِرْهَمٍ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى تِلْكَ الْخَالِ، فَقَالَ: أَتَيْهَمَا أَقَامَ النِّبْتَةَ، فَلَهُ الْمَالُ؛ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا النِّبْتَةَ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ». ^٦ ^٧

١٣٢٩٤ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ عَدَلَ فِي وَصِيَّتِهِ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ تَصَدَّقَ بِهَا فِي حَيَاتِهِ ^١؛ وَمَنْ جَارَ ^٢ فِي وَصِيَّتِهِ، لَقِيَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَنْهُ

١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: «قال».

٢. في المرأة: «احتسب، أي لو كان قصر فيها بحسب الله ذلك منها».

٣. الكافي، كتاب الزكاة، باب قضاء الزكاة عن الميت، ضمن ح ٥٩٠٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٣٨، ح ٢٣٦١٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٠، ح ٢٤٥٤٩؛ وص ٢٧٣، ح ٢٤٥٧٤.

٤. في «بن»: «قال».

٥. في «ل»، «يح، بن»، «وإن».

٦. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أنه في الصورة المفروضة لو أقاماً بيته أو نكلا عن اليمين معاً يقسم بينهما نصفين».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ١٦٢، ح ٦٦٦، بسنده عن النوفلي. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ٥٥٥٧، معلقاً عن السكوني بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ١٦٢، ح ٢٣٨٣٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٣، ذيل ح ٢٤٦٩٥؛ وج ٢٣، ص ١٨٣، ذيل ح ٢٩٣٤٠.

٨. هكذا في «ك، م، ن». وفي «ق، ل، يح، بف، بن، جت، جد»، والمطبوع: «عن أبيه».

وتقدم غير مرة أن توسط إبراهيم بن هاشم بين ولده علي وبين هارون بن مسلم غير ثابت، وما ورد في بعض الأسناد نائين من الأنس الذهني الحاصل عند الناسخين؛ لكثرة روايات علي بن إبراهيم عن أبيه. لاحظ ما قدمناه في الكافي، ذيل ح ١٨ و ١٦٦.

٩. في العلل: - «في حياته».

١٠. في العلل: «حاف».

مُغْرَضٌ.^١

١٣٢٩٥ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرِّيَّانِ، قَالَ:

كَتَبْتُ^٢ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^٣ أَسْأَلُهُ عَنْ^٤ إِنْسَانٍ أَوْصَى بِوَصِيَّتِهِ، فَلَمْ يَخْفِظِ الْوَصِي

٥٩/٧ إِلَّا أَبَا وَاحِدًا مِنْهَا، كَيْفَ يَصْنَعُ فِي الْبَاقِي؟

فَوَقَّعَ عليه السلام^٥: «الْأَبْوَابَ الْبَاقِيَةَ يَجْعَلُهَا^٦ فِي الْبِرِّ».

١٣٢٩٦ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ بَعْضِ

أَصْحَابِنَا، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام^٧: أَنِّي وَقَفْتُ^٨ أَرْضًا عَلَى وَلَدِي، وَفِي حَاجٍّ وَوُجُوهِ بَرٍّ،

وَلَكَ^٩ فِيهِ حَقٌّ بَعْدِي، أَوْ لِمَنْ^{١٠} بَعْدَكَ، وَقَدْ أَرَلْتُهَا^{١١} عَنْ ذَلِكَ الْمَجْرَى.

فَقَالَ^{١٢}: «أَنْتَ فِي حِلٍّ، وَ مُوسَّعٌ لَكَ^{١٣}».

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٤، ح ٥٤١٩، معلقاً عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن

أبيه عليه السلام. قرب الإسناد، ص ٦٣، ح ١٩٩، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن جعفر بن محمد، عن

أبيه عليه السلام. علل الشرائع، ص ٥٦٧، ح ٥، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٥٩،

ح ٢٣٦٥٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٧، ذيل ح ٢٤٥٦٢.

٢. في «ك»: «كتب».

٣. في الفقيه: «كتب إليه يعني علي بن محمد عليه السلام».

٤. في «ق، ن، ب»: «عن».

٥. في «ق، ن، ب»: «عن».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٥٥١٣، بسنده عن سهل بن زياد؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢١٤، ح ٨٤٤، معلقاً عن سهل

بن زياده الوافي، ج ٢٤، ص ١٥٠، ح ٢٣٨٠٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٣، ذيل ح ٢٤٨٣٠.

٧. في «ق، ن، ب، جت»: «أوقفت».

٨. في «ق، ن، ب، جت»: «أوقفت».

٩. في الفقيه: «ولمن».

١٠. في التهذيب: «قد أنزلتها».

١١. في «ق، ن، ب»: «قال».

١٢. في المرأة: «ولعله محمول على عدم الإقباض».

١٣. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٥٥٦٨، بسنده عن علي بن مهزيار، عن أبي الحسين، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام؛

التهذيب، ج ٩، ص ١٤٣، ح ٥٩٨، بسنده عن علي بن مهزيار، عن أبي الحسن، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام.

الوافي، ج ١٠، ص ٣٤٠، ح ٩٦٦٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ١٨٠، ذيل ح ٢٤٣٩٧.

٩/١٣٢٩٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ^١، عَنْ

جَعْفَرِ بْنِ عِيسَى، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ^٢ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِبَغْضِ ثَلَاثِهِ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ مِنْ غَلَّةٍ ضَيَعَتْ لَهُ إِلَى وَصِيِّهِ يَضَعُ نِصْفَهُ^٣ فِي مَوَاضِعَ سَمَّاها لَهُ^٤ مَغْلُومَةٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَ الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثِ يَفْعَلُ فِيهِ^٥ بِمَا شَاءَ وَ رَأَى الْوَصِيَّ، فَأَنْفَذَ الْوَصِيَّ مَا أَوْصَى^٦ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسَمَّى الْمَعْلُومِ، وَقَالَ فِي الْبَاقِي: قَدْ صَيَّرْتُ لِفُلَانٍ كَذَا^٧ وَلِفُلَانٍ كَذَا^٨ وَلِفُلَانٍ كَذَا^٩ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَفِي الْحَجِّ كَذَا وَكَذَا^{١٠} وَفِي الصَّدَقَةِ كَذَا فِي كُلِّ سَنَةٍ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فِي كُلِّ^{١١} ذَلِكَ، فَقَالَ: قَدْ شِئْتُ الْأَوَّلَ وَرَأَيْتُ خِلَافَ مَشِيئَتِي الْأُولَى وَرَأَيْتُ، أَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا^{١٢}، وَيُصَيِّرَ^{١٣} مَا صَيَّرَ لِغَيْرِهِمْ، أَوْ يَنْقُصَهُمْ، أَوْ يَدْخُلَ^{١٤} مَعَهُمْ غَيْرَهُمْ إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ؟

١. هكذا في «ل»، «بح»، «بن»، «في «ق»»: «أحمد بن محمد بن عيسى بن عبيد». وفي «بف»»: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبيد». وفي «جت»»: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى بن عبيد». وفي «ك»، «م»، «ن»، «جده» والمطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد».

والخبر أورده الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٣، ح ٩١٤، عن محمد بن أحمد - وقد عثر عنه بالضمير - عن محمد بن عيسى بن عبيد. وهذا الخبر والأخبار المتقدمة عليه وكثير من الأخبار المتأخرة عنه في التهذيب مأخوذة من الكافي، كما يشهد به مقارنة الكتابين. والمقام كما أشرنا إليه غير مرة من مظان تحريف «محمد بن أحمد» بـ «أحمد بن محمد» دون العكس.

٢. في «ك»، «ل»، «بن»، «جده» والتهذيب: - «أسأله».

٣. في «ن»: «عن».

٤. في التهذيب: «يضعه» بدل «يضع نصفه».

٥. في «ل»، «بن»: - «له».

٦. في «بن»: «يصنع به».

٧. في «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جت»، «جده»: + «به».

٨. في «جده»: + «كذا».

٩. في التهذيب: - «ولفلان كذا».

١٠. في «بح»، «بف»، «جت» والتهذيب: - «ولفلان كذا».

١١. في «ق»، «بف» والتهذيب: - «وكذا». وفي «م»: + «كذا».

١٢. «ق»، «ك»، «بف»، «جت» والتهذيب: - «كل».

١٣. في «ل»، «بن»، «جده» والتهذيب: «فيه».

١٤. في «ق»، «ن»، «بف» والتهذيب: «يصير» بدون الواو.

١٥. في «ق»، «ك»، «بف»، «جده»: «ويدخل». وفي «جده»: + «أو ينقص».

فَكَتَبَ ﷺ: «لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَتَبَ كِتَابًا عَلَى نَفْسِهِ»^١.

١٠ / ١٣٢٩٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٢، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ

الْهَمْدَانِيِّ، قَالَ:

كَتَبَ^٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: هَلْ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ^٤ إِذَا بِيعَ

فِيْمَنْ^٥ زَادَ، فَيَزِيدُ^٦ وَيَأْخُذُ لِنَفْسِهِ؟

فَقَالَ^٧: «يَجُوزُ إِذَا اشْتَرَى صَحِيحًا»^٨.

١١ / ١٣٢٩٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ أَبِي

عَلِيِّ بْنِ رَاشِدٍ:

عَنْ صَاحِبِ الْعُسْكِرِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، تُؤْتَى^٩ بِالشَّيْءِ، فَيَقَالُ: هَذَا

١. في المرأة: «قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَتَبَ كِتَابًا» بَأَنْ يَكُونَ وَقَفَ عَلَيْهِمْ أَوْ مَلَكَهُمْ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهِ، أَوْ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَتَبَ كِتَابًا يَكُونُ حُجَّةً عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَضَاءِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الرَّجُوعُ وَإِنْ جَازَ لَهُ وَاقِعًا.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٣، ح ٩١٤، بسنده عن محمد بن عيسى بن عبيدة الوافي، ج ٢٤، ص ٧٨، ح ٢٣٦٨٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٣١، ذيل ح ٢٤٨٩٠.

٣. هكذا في «ق، ك، ل، م، بح، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل. وفي «ن، جت» والمطبوع: «أحمد بن محمد». والخبر مذكور في الفقيه، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٥٥١٤، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسين بن إبراهيم الهمداني.

٤. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت» وحاشية «م» وهامش المطبوع: «الحسين».

٥. في الفقيه: «كتبت مع». ٦. في التهذيب، ح ٩٥٢: «المال» بدل «مال الميت».

٧. في «بن، جد» وحاشية «جت»: «بشمن».

٨. في «ل، بن، جت، جد»: «أيزيد». وفي «ك، م، ن، بح، بف»: «يزيد».

٩. في «ل، بن»: «قال».

١٠. في المرأة: «قوله ﷺ: إِذَا اشْتَرَى صَحِيحًا، لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ رِعَايَةَ الْغِبْطَةِ».

١١. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٥٥١٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٥، ح ٩٥٢، بسنده عن الحسين بن إبراهيم الهمداني. وفي التهذيب، ص ٢٣٣، ح ٩١٣، بسنده عن الحسن بن إبراهيم بن محمد الهمداني. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٢، ح ٢٣٨٦٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٣، ذيل ح ٢٤٨٨١.

١٢. في «ل، بن»: «ويؤتى».

مَا كَانَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام عِنْدَنَا، فَكَيْفَ نَصْنَعُ؟

فَقَالَ: «مَا كَانَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام بِسَبَبِ الْإِمَامَةِ فَهُوَ لِي، وَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ مِيرَاثٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله».^٢

١٣٣٠ / ١٢. عَنْ^٣ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَيْهِ: رَجُلٌ مَاتَ وَجَعَلَ^٥ كُلَّ شَيْءٍ لَهُ فِي حَيَاتِهِ لَكَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، ثُمَّ ٦٠ / ٧
إِنَّهُ أَصَابَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَدًا، وَمَبْلَغُ مَالِهِ ثَلَاثَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَقَدْ^٦ بَعَثْتُ^٧ إِلَيْكَ بِالْفِ دِرْهَمٍ،
فَإِنْ رَأَيْتَ - جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ - أَنْ تُعَلِّمَنِي فِيهِ زَائِكَ لِأَعْمَلَ بِهِ؟
فَكَتَبَ: «أُطْلِقْ لَهُمْ».^٨

١٣٣٠ / ١٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: اَعْلَمْ يَا سَيِّدِي^{١٠} أَنَّ ابْنَ أَخِي^{١١} تُوَفِّي، فَأَوْصَى^{١٢}

١. في «ق، ك، ل، م، ن، بف، بن، جد»، والبحار والفقهاء والتهديب: - «ما».

٢. التهديب، ج ٩، ص ٢٣٤، ح ٩١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي علي بن راشد. الفقيه، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٦٥٧، معلقاً عن أبي علي بن راشد، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام. الوافي، ج ١٠، ص ٣٦٧، ح ٩٧١٠؛ البحار، ج ٥٠، ص ١٨٤، ح ٦٠.

٣. في «ق، بف»: - «عنه، عن»، فيكون السند معلقاً على سابقه.

٤. في الفقيه: + «يعني علي بن محمد عليه السلام». ٥. في التهديب والاستبصار: «وترك».

٦. في «بف»: «قد» بدون الواو.

٧. في «ق، بح، بف، بن»: «قد بعث».

٨. في المرأة: «لو كان جعل ماله له عليه السلام بالصيغة، فإطلاق الثلثين لعدم تنفيذ الورثة أولكونهم أيتاماً، ولو كان بالهبة فيما تبرعاً أو لعدم تحقق الإقباض».

٩. التهديب، ج ٩، ص ١٨٩، ح ٧٥٩، معلقاً عن محمد بن أحمد؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٤٧١، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسين بن مالك. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٥٥٥٣، بسنده عن الحسن بن مالك. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٠، ح ٢٣٨٦١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٠، ذيل ح ٢٤٥٩٤.

١٠. في «ق، ك، ن، بح، بف، بن» والتهديب والاستبصار: «سَيِّدِي» بدون «يا».

١١. في «بن»: «أخي» بدل «أخ لي».

١٢. في «بن، جد» والاستبصار: «وأوصى».

لِسَيِّدِي بِضِيعَةٍ^١، وَأَوْصَى أَنْ يُذْفَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي ذَارِهِ حَتَّى الْأَوْتَادُ تُبَاعَ، وَيُجْعَلَ^٢ الثَّمَنُ إِلَى سَيِّدِي، وَأَوْصَى^٣ بِحَجٍّ، وَأَوْصَى لِلْفُقَرَاءِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَأَوْصَى لِعَمَّتِهِ، وَأُخْتِهِ بِمَالٍ، فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا مَا أَوْصَى بِهِ أَكْثَرُ مِنَ الثُّلُثِ، وَلَعَلَّهُ يَقَارِبُ النُّصْفَ مِمَّا تَرَكَ، وَخَلَفَ ابْنَاهُ لَهُ ثَلَاثَ^٤ سِنِينَ، وَتَرَكَ ذِينًا، فَرَأَيْ سَيِّدِي؟

فَوُفِّعَ^٥ : «يُقْتَصَرُ^٦ مِنْ وَصِيَّتِهِ عَلَى الثُّلُثِ مِنْ مَالِهِ، وَيُقَسَّمُ ذَلِكَ بَيْنَ مَنْ أَوْصَى لَهُ عَلَى قَدْرِ سَهَامِهِمْ^٧ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^٨».

١٤ / ١٣٣٠٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ :

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٩ عَنْ رَجُلٍ خَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَأَوْصَى إِلَى ابْنِهِ وَأَخْوَانِهِ، شَهِدَ الْإِثْنُ وَصِيَّتَهُ وَغَابَ الْأَخْوَانُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ أَيَّامٍ أَتَيْنَا أَنْ يَقْبَلَ الْوَصِيَّةَ مَخَافَةَ أَنْ يَتَوَثَّبَ^{١٠} عَلَيْهِمَا ابْنُهُ، وَلَمْ يَقْدِرَا أَنْ يَفْعَلَا^{١١} بِمَا يَنْبَغِي، فَضَمِنَ لَهُمَا ابْنُ عَمٍّ لَهُمَا^{١٢} - وَهُوَ مُطَاعٌ فِيهِمْ^{١٣} - أَنْ يَكْفِيَهُمَا ابْنُهُ، فَدَخَلَ بِهِذَا^{١٤} الشَّرْطَ، فَلَمْ يَكْفِيَهُمَا ابْنُهُ، وَقَدِ

١ . في حاشية «جت» والتهذيب: «بضيعة» . ٢ . في التهذيب والاستبصار: «ويحمل» .

٣ . في «ق» بح، «ف» جت: «فأوصى» . وفي «ل» بح، «بن»: «بضيعة» .

٤ . في «ل»: «لأبنته» .

٥ . في «م» وحاشية «جت» والتهذيب والاستبصار: «لثلاث» بدل «له ثلاث» .

٦ . في «م» بن، «ج» بد: «يقبض» . ٧ . في «ل» بن، «م» «سهامه» .

٨ . في المرأة: «حمل على عدم الترتيب بين الوصايا» .

٩ . التهذيب، ج ٩، ص ١٨٩، ح ٧٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٤٧٠، معلقاً عن محمد بن يحيى الوافى،

ج ٢٤، ص ٤٨، ح ٢٣٦٣٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٧٩، ذيل ح ٢٤٥٩٣ .

١٠ . في «ل» بن، «أن يوثب» . ١١ . في «جت»: «ولأن يعمل» .

١٢ . في «ق» ك، ن، «ف» وحاشية «م» والتهذيب: «لهم» .

١٣ . في «ل» بح، «بن»: «فيهما» . وفي «ف» بد: «فيهم» .

١٤ . في «ف» بد: «في» .

اشْتَرَطًا عَلَيْهِ ابْنَهُ، وَقَالَا نَحْنُ نَبِرَأُ^١ مِنَ الْوَصِيَّةِ، وَنَحْنُ فِي جُلٍّ مِنْ تَزَكٍ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ^٢؛ أَيْ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَخْلِيَا عَمَّا فِي أَيْدِيهِمَا وَيَخْرُجَا مِنْهُ^٣ قَالَ: «هُوَ لَازِمٌ لَكَ، فَارْفُقْ عَلَى أَيِّ الْوُجُوهِ كَانَ، فَإِنَّكَ مَا جُوزَ، لَعَلَّ ذَٰلِكَ يَحُلُّ بِإِثْنَيْهِ^٤».

١٥/١٣٣، ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^٥، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ٦١/٧ الْوُشَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى^٦، عَنْ وَصِيِّ عَلِيِّ بْنِ السَّرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى^٧: «إِنْ عَلِيٌّ بْنُ السَّرِيِّ تَوَفَّى، فَأَوْصِنِي إِلَيْهِ. فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ». قُلْتُ^٨: «وَأَنَّ^٩ ابْنَهُ جَعْفَرَ بْنَ عَلِيٍّ^{١٠} وَقَعَ^{١١} عَلَى أُمِّ وَلَدٍ لَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْرِجَهُ مِنْ

١. في «ل»، م، بن، جد، وحاشية «بح» والتهذيب: «براء». وفي «ك»: «نترك».
٢. في «ك»: «عنه».
٣. في التهذيب: «وعن خاصته» بدل «ويخرجها منه».
٤. في «ل»، م، ن، بح، بن، جد، وحاشية «جت»: «وَأَخُوذُهُ».
٥. في التهذيب: «ولعل».
٦. في الوافي: «لَمَّا اسْتَفْرَسَ^١ أَنَّ السَّائِلَ هُوَ أَحَدُ الْأَخْوَيْنِ خَاطَبَهُ بِاللَّزُومِ وَالرَّفَقِ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْمَشَارِ إِلَى بِذَلِكَ الْمَوْتِ لَمَّا ثَبِتَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمُنَاقَشَاتِ الْمَالِيَةِ مِمَّا يَعَجِّلُ الْأَجَلَ، أَوِ الْمُرَادُ بِهِ الرَّفَقُ، يَعْنِي لَعَلَّهُ بِسَبَبِ رَفَقِكَ بِهِ يَصِيرُ رَفِيقًا مُتَقَادًا».
٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٤، ح ٩١٦، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن سعد بن إسماعيل الوافي، ج ٢٤، ص ١٧٤، ح ٢٣٨٥٣؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢١، ذيل ح ٢٤٦٩٣.
٨. في التهذيب والاستبصار: - «بن محمد».
٩. هكذا في «ل»، م، بح، بن، جد، وحاشية «ن»، جت، والتهذيب والاستبصار. وفي «ق»، ك، ن، بف، جت، والمطبوع: «ومحمد بن يحيى». والخبر أورده الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٥٥١٥، عن الحسن بن علي الوشاء عن محمد بن يحيى، وذكره الإربلي في كشف الغمّة، ج ٣، ص ٣٣، نقلاً من كتاب الدلائل، هكذا: «عن الوشاء قال: حدّثني محمد بن يحيى عن وصي علي بن السري».
١٠. في «بح»، جت: «فقلت».
١١. في الاستبصار: «فإن».
١٢. في «ك»: «حين» بدل «جعفر بن علي». وفي «ق»، ن، بح، بف، جت: - «بن علي». وفي الفقيه والتهذيب والاستبصار: «جعفر» بدل «جعفر بن علي». ١٣. في «ق»، ن، بح، بف، جت: «أو وقع».

الْمِيرَاثِ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: «أَخْرِجْهُ مِنَ الْمِيرَاثِ»^١، وَإِنْ كُنْتُ صَادِقًا فَسَيُصِيبُهُ^٢ خَبَلٌ^٣.
 قَالَ: فَرَجَعْتُ، فَقَدَّمَنِي إِلَى أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي، فَقَالَ لَهُ^٤: أَضَلَّكَ اللَّهُ، أَنَا جَعْفَرُ
 بْنِ عَلِيٍّ بْنِ السَّرِيِّ، وَهَذَا وَصِيٌّ أَبِي، فَمَرَّةً فَلْيَدْفَعْ إِلَيَّ مِيرَاثِي مِنْ أَبِي^٥.
 فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي^٦ لِي^٧: مَا تَقُولُ؟ فَقُلْتُ لَهُ^٨: نَعَمْ، هَذَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ
 السَّرِيِّ، وَأَنَا وَصِيٌّ عَلِيٍّ بْنِ السَّرِيِّ^٩، قَالَ: فَادْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ.
 فَقُلْتُ^{١٠}: أُرِيدُ أَنْ أَكَلِّمَكَ، قَالَ^{١١}: فَادْنُ^{١٢} إِلَيَّ^{١٣}، فَدَنَوْتُ حَيْثُ لَا يَسْمَعُ أَحَدٌ
 كَلَامِي، فَقُلْتُ^{١٤} لَهُ: هَذَا وَقَعَ عَلَيَّ أُمٌّ وَلَدٌ لِأَبِيهِ، فَأَمَرَنِي أَبُوهُ، وَأَوْصَى إِلَيَّ أَنْ أَخْرِجْهُ
 مِنَ الْمِيرَاثِ، وَلَا أُورَثَهُ شَيْئًا، فَأَتَيْتُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ^{١٥} بِالْمَدِينَةِ، فَأَخْبَرْتَهُ وَسَأَلْتَهُ،
 فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْرِجْهُ مِنَ الْمِيرَاثِ وَلَا أُورَثَهُ^{١٦} شَيْئًا.
 فَقَالَ: اللَّهُ^{١٧} إِنَّ ابْنَ الْحَسَنِ^{١٨} أَمَرَكَ؟ قَالَ: قُلْتُ^{١٩}: نَعَمْ، قَالَ^{٢٠}: فَاسْتَخْلَفْنِي ثَلَاثًا،

١. في «ق، بف» والفقهاء والتهذيب والاستبصار: - «من الميراث».

٢. في التهذيب والاستبصار: «فإن».

٣. في «ن»: «سَيْبٍ». وفي الاستبصار: «فَيْصِيهِ».

٤. في التهذيب: «الخبيل». ٥. في «ق، ك، بف»: - «له».

٦. في الاستبصار: «فِيدَفْعَ إِلَيَّ مِيرَاثِي» بدل «فَلْيَدْفَعْ إِلَيَّ مِيرَاثِي مِنْ أَبِي».

٧. في الفقهاء والتهذيب والاستبصار: - «أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي».

٨. في «م، بن، جد»: - «لِي». ٩. في الفقهاء والاستبصار: - «له».

١٠. في «ق، بف»: - «وَأَنَا وَصِيٌّ عَلِيٍّ بْنِ السَّرِيِّ».

١١. في «م» والفقهاء: «+» «له». ١٢. في التهذيب: «فَقَالَ».

١٣. في «ق، بف» وحاشية «جت»: «فَأَذِنَ». وفي «ك، ل، بن، وحاشية «م، جت» والتهذيب والاستبصار: «فَادْنَهُ».

١٤. في «ق، ك، بح، جت»: «لِي». وفي «ل، م، بن، جد» والتهذيب والاستبصار: - «إِلَيَّ». وفي الفقهاء: «مَنِّي».

١٥. في التهذيب والاستبصار: «وَقُلْتُ». ١٦. في «ل»: «فَلَا أُورَثُهُ».

١٧. في «ك»: - «اللَّهُ». وفي «ل»: «اللَّهُ». ١٨. في «ن» والفقهاء: «فَقُلْتُ».

١٩. في «ق، بح، بف، جت» والفقهاء والتهذيب والاستبصار: - «قَالَ».

ثُمَّ قَالَ لِي^١: أَنْفِذْ مَا أَمَرَكَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

قَالَ الْوَصِيُّ: فَأَصَابَهُ الْخَبَلُ بَعْدَ ذَلِكَ. قَالَ^٢ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوُشَاءُ: فَرَأَيْتُهُ^٣ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ أَصَابَهُ الْخَبَلُ^٤.

١٣٣٠٤ / ١٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ بَكَيْرٍ الطُّوَيْلِيِّ، قَالَ:

دَعَانِي أَبِي جَعْفَرُ بْنُ خَضْرَتِهِ الْوَفَاءُ، فَقَالَ: يَا بَنِي أَقْبِضْ مَالِ إِخْوَتِكَ الصَّغَارِ فَاغْمِلْ^٦

بِهِ، وَخُذْ نِصْفَ الرِّجْحِ وَأَعْطِهِمُ النِّصْفَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ ضَمَانٌ، فَقَدَّمْتَنِي أُمُّ وَلَدِ أَبِي^٧

١. في «ق» بح، بفتح، وبفتحة، والتعذيب والاستبصار: «- لي».

٢. في «ق» ك، ن، بفتح، جت، والفتحة، والتعذيب والاستبصار: «رأيت».

٣. في «ق» بفتح، والفتحة، والاستبصار: «- وقد أصابه الخبل».

وفي «م» العُقُول، ج ٣، ص ٩٨: «اختلف الأصحاب فيمن أوصى بإخراج بعض ولده من إرثه هل يصح، ويختص الإرث بغيره من الورثة إن خرج من الثلث، ويصح في ثلثه إن زاد أم يقع باطلاً؟ الأكثر على الثاني؛ لأنه مخالف للكتاب والسنة، والقول الأول رجحه العلامة، ومعنى هذا القول أنه يحرم هنا الوارث من قدر حصته إن لم تكن زائدة عن الثلث، وإلا فيحرم من الثلث، ويشترك مع باقي الورثة في بقية المال. وأما هذا الخبر فيمكن حمله على أنه لو كان عالماً بانتفاء الولد منه واقعاً فحكم بذلك».

وقال الشهيد الثاني: «قال الشيخ في كتابي الأخبار بعد نقله الحديث: هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يعمد إلى غيرها. وقال الصدوق عقيب هذه الرواية: من أوصى بإخراج ابنه من الميراث ولم يحدث هذا الحدث لم يجز للوصي إنفاذ وصيته في ذلك. وهذا يدل على أنهما عاملان بها فيمن فعل ذلك. أما الشيخ فكلامه صريح فيه، وأما ابن بابويه فلائنه وإن لم يصرح به بل إنما دل بمفهومه عليه إلا أنه قد نص في أول كتابه على أن ما يذكره فيه يفتي ويعتمد عليه، فيكون حكماً بمضمونه. وما ذكره من نفيه عمن لم يحدث ذلك دفع لتوهم تعديته إلى غيره، وإلا فهو كالمستغني عنه». المسالك، ج ٦، ص ١٨٥-١٨٦. وفي المرأة - بعد نقله لعبارة المسالك قال -: «أقول: يمكن حمل كلام الشيخ على ما ذكره فلا تغفل».

٥. التعذيب، ج ٩، ص ٢٣٥، ج ٩١٧: «والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٩، ح ٥٢١، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٥٥١٥، معلقاً عن الحسن بن علي الوشاء، عن محمد بن يحيى الوافي، ج ٢٤، ص ٨٩، ح ٢٣٧٠٤: الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٤، ح ٢٤٨٨٣».

٦. في «هـ» بن، جده، والتعذيب والفقيه: «واعمل».

٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والفقيه. وفي «ن» والمطبوع: «لأبي».

رَشْدَةً^١.

فَقَالَ: «قَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ، إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اشْتَرَى أَضْجِيَّةً عَلَى أَنَّهَا سَمِيْنَةٌ، فَوَجَدَهَا^٢ مَهْزُوْلَةً، فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ»^٣.

١٨ / ١٣٣٠٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّوْفَلِيِّ، عَنْ السَّكُونِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: مَنْ أَوْصَى وَلَمْ يَحِفَّ^٤ وَلَمْ يَضَارَّ، كَانَ كَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ^٥ فِي حَيَاتِهِ»^٦.

١٩ / ١٣٣٠٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ^٨:

عَنْ مُثَنَّى بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

١. يقال: هذا ولد رشدة إذا كان لنكاح صحيح، كما يقال في ضده: ولد زنية، بالكسر فيهما. النهاية، ج ٢، ص ٢٢٥ (رشد).

٢. في «م»: «ووجدها». ٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٦، ح ٩٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٢، ح ٥٥٥٢، معلقاً عن ابن أبي عمير. راجع: الكافي، كتاب الحج، باب ما يستحب من الهدى وما يجوز منه وما لا يجوز، ح ٧٨٤٨؛ والتهذيب، ج ٥، ص ٢٠٥، ح ٦٨٦. الوافي، ج ٢٤، ص ١١٨، ح ٢٣٧٥٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٣١، ح ٢٤٨٩٢.

٤. في «ك»: بالتاء والياء معاً. والحيف: الجور والظلم. وقد حاف عليه يحيى، أي جار. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٤٧ (حيف).

٥. في «بن»: «بها». وفي «ل»: «بح» - «به». ٦. الفقيه، ج ٤، ص ١٨٢، ح ٥٤١٤، معلقاً عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ١٧٤، ح ٧٠٩، بسند عن السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الوافي، ج ٢٤، ص ٢٤، ح ٢٣٥٩٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٦٤، ح ٢٤٥٥٦.

٧. في الفقيه: «العاصمي».

٨. في الوسائل: «الحسن بن علي بن يونس» وهو سهو. والحسن بن علي بن يوسف هو ابن بقّاح، روى كتاب مثنى بن الوليد الحنّاط. وعلي بن الحسن الراوي عن الحسن هذا، هو علي بن الحسن بن فضال، وتقدم غير مرة أنَّ الصواب في لقبه إمّا التيمي أو التيملي. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٤، الرقم ١١٠٦؛ وص ٤٢٤، الرقم ١١٣٩.

فعليه، ماورد في الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٥٥٣٨، من نقل الخبر عن أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن الميثمي عن الحسن بن علي بن يوسف، عنوان «علي بن الحسن الميثمي» فيه محرف.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ بِوَلَدِهِ وَبِمَالٍ لَهُمْ^٢، وَأَذِنَ^٣ لَهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ أَنْ يَغْمَلَ بِالْمَالِ، وَأَنْ يَكُونَ^٤ الرِّبْحُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ^٥. فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَبَاهُ^٦ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ حَيٌّ^٧».

١٣٣٠٨ / ٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ^٨، عَنْ صَالِحِ بْنِ رَزِينٍ، عَنِ ابْنِ أَشِيمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي عَبْدٍ لِقَوْمٍ مَأْذُونٍ لَهُ^٩ فِي التَّجَارَةِ، دَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ لَهُ^{١٠}: «اشْتَرِ مِنْهَا نَسْمَةً وَأَعْتِقْهَا عَنِّي، وَحُجَّ عَنِّي^{١١} بِالْبَاقِي، ثُمَّ مَاتَ صَاحِبُ الْأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَأَنْطَلَقَ الْعَبْدُ، فَاشْتَرَى أَبَاهُ، فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْمَيْتِ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ

١. في الفقيه: «ومال».

٢. في «ق، ن، بح، جت، ذ»: «له». وفي «بف»: «لهم».

٣. في «بن، جد»، التهذيب: «فأذن».

٤. في «بف، جت» والفقيه والتهذيب: «أن».

٥. في «ك، بح»: «ويكون» بدل «بالمال وأن يكون».

٦. في «ق، بح، بف، جت» والوسائل والفقيه والتهذيب: «فيما». وفي «ل، بن»: «فيه».

٧. في «بن»: «بينهم وبينه».

٨. في الوسائل: «أباهم».

٩. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٥٥٣٨، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٦، ح ٩٢١، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٤، ص ٢٤، ح ٩١، ح ٢٣٧٠٧؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٧، ح ٢٤٨٨٥.

١١. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ن، بح، جت» والوسائل: «علي بن الحكم» بدل «الحسن بن محبوب»، وهو سهو ظاهراً؛ فقد روى الحسن بن محبوب كتاب صالح بن رزين، كما في رجال النجاشي، ص ١٩٩ الرقم ٥٣٠؛ والفهرست للطوسي، ص ٢٤٤، الرقم ٣٦٠، وتكررت روايته عنه في الأسناد. ولم نجد رواية علي بن الحكم عن صالح بن رزين في موضع.

ويؤكد ذلك أن الخبر ورد في التهذيب، ج ٧، ص ٢٣٥، ح ١٠٢٣؛ و ج ٨، ص ٢٤٩، ح ٩٠٣، والراوي عن صالح بن رزين في كلا الموضعين هو الحسن بن محبوب.

١٢. في «بح»: «له».

١٣. في «ل، بن»: «له».

١٤. في التهذيب، ج ٨: «أعتقه وحج عنه» بدل «أعتقها عني وحج عني».

الْبَاقِي فِي الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ، فَحَجَّ عَنْهُ^١، فَبَلَغَ^٢ ذَلِكَ مَوْلَايَ^٣ أَبِيهِ وَمَوَالِيَهُ وَوَرَثَةَ الْمَيِّتِ،
فَاخْتَصَمُوا جَمِيعاً فِي الْأَلْفِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ مَوْلَايَ^٤ الْمُعْتَقُ^٥: إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا،
وَقَالَ الْوَرَثَةُ: إِنَّمَا^٦ اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا^٧، وَقَالَ مَوْلَايَ^٨ الْعَبْدُ: إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا^٩.
فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٠}: «أَمَّا الْحَجَّةُ فَقَدْ مَضَتْ بِمَا فِيهَا لَا تَرُدُّ^{١١}، وَأَمَّا الْمُعْتَقُ فَهُوَ رَدٌّ
فِي الرِّقِّ لِمَوْلَايَ أَبِيهِ^{١٢}، وَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ الْعَبْدَ اشْتَرَى أَبَاهُ^{١٣} مِنْ أَمْوَالِهِمْ،
كَانَ لَهُمْ رِقَابًا^{١٤}».

١. في التهذيب، ج ٨: - «فحج عنه».

٢. في «ل»، بن، جد، والتهذيب، ج ٩: «وبلغ».

٣. في «ل»: «مولى».

٤. في «ق»، بح، بف، «مولى».

٥. في حاشية «بح»: «العبد». وفي التهذيب: «معتق العبد».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: - «إنما».

٧. في التهذيب، ج ٨: - «وقال الورثة: اشترت أباك بمالنا».

٨. في «ق»، م، بح، بن، جت، جد، «مولى».

٩. في «ل»، م، بح، بن، جت، جد، «بمالي». وفي «ن»: «وقال موالي العبد: إنما اشترت أباك بمالي، وقال الورثة: إنما اشترت أباك بمالنا» بدل «وقال الورثة: اشترت - إلى - أباك بمالنا».

١٠. في «بح» والتهذيب، ج ٨: - «ولأثره». ١١. في «بن»: - «لموالي أبيه».

١٢. في «ل»: - «أباه».

١٣. قال الشهيد بعد إيراد هذه الرواية: «وعليها الشيخ، وقدم الحليون مولى المأذون لقوة اليد وضعف المستند، وحملها على إنكار مولى الأب البيع ينافي منطوقها، وفي النافع يحكم بإمضاء ما فعله المأذون، وهو قوي إذا أقر بذلك؛ لأنه في معنى الوكيل، إلا أن فيه طرحاً للرواية المشهورة. وقد يقال: إن المأذون بيده مال لمولى الأب وغيره، ويتصادم الدعاوي المتكافئة يرجع إلى أصالة بقاء الملك على مالكه، ولا يعارضه فتواهم بتقديم دعوى الصحة على الفساد؛ لأن دعوى الصحة هنا مشتركة بين متعاملين متكافئين، فتساقط. وهذا واضح لا غبار عليه».

١٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٤٩، ح ١٠٢٣، بسنده عن أحمد بن محمد. التهذيب، ج ٧، ص ٢٣٤، ح ١٠٢٣، بسنده عن ابن محبوب؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٣، ح ٩٤٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب، وفي كلهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٦، ص ١١١٧، ح ١٦٧٦٦؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٨٠، ذيل ح ٢٣٦٧٠.

١٣٣٠٩ / ٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ أَوْ غَيْرِهِ^١، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِوَصِيَّةٍ فِي^٣ مَالِهِ: ثَلَاثُ أَوْزُعٍ، فَقُتِلَ الرَّجُلُ خَطَأً، يَغْنِي الْمَوْصِي.

فَقَالَ: «يَحَازُ» لَهُذِهِ^٤ الْوَصِيَّةِ مِنْ مِيزَانِهِ^٥ وَمِنْ دِيَّتِهِ^٦.

١٣٣١٠ / ٢٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ:

مَاتَتْ أُخْتُ مَفْضَلِ بْنِ غِيَاثٍ، فَأَوْصَتْ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا: الثَّلَاثُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالثَّلَاثُ فِي الْمَسَاكِينِ، وَالثَّلَاثُ فِي الْحَجِّ، فَإِذَا هُوَ لَا يَبْلُغُ^٩ مَا قَالَتْ، فَذَهَبْتُ أَنَا وَهُوَ إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى، فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ: اجْعَلُوا^{١٠} ثَلَاثًا فِي ذَا، وَثَلَاثًا فِي ذَا، وَثَلَاثًا

١. في «ل، بح، جد» وحاشية «ن، جت» والوسائل: - «أو غيره». وفي حاشية «بف»: «وغيره».

٢. في «ق، بف»: «محمد بن مسلم» بدل «أبي جعفر»^٣. ولم نجد في شيء من الأسناد والطرق رواية محمد بن قيس عن محمد بن مسلم. وأما ما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٧، ح ٨٢٢، من رواية محمد بن قيس عن محمد بن مسلم، فالخبر المذكور بذلك السند نفس خبرنا هذا، وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح.

٣. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت» والتهذيب والفقهاء: «من».

٤. في «ل، ن، بح، بف، بن»: «يجاز». وفي «ك»: «يحار». وفي التهذيب والفقهاء: «تجاز».

٥. في «ل، ن، بح، بف، جت»: «لهذا». وفي «ك»: «هذا».

٦. في الفقهاء: «ماله».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٠٧، ح ٨٢٢، معلقاً عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران أو غيره، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن محمد بن مسلم، من دون التصريح باسم المعصوم^٨. والفقهاء، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ٥٥٣٦، معلقاً عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، من دون التصريح باسم المعصوم^٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ٥٧، ح ٢٣٦٤٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٢٨٥، ذيل ح ٢٤٦٠٣.

٨. في «ل، بن» وحاشية «م، ن، بح» والوسائل: - «بن عيسى».

٩. في البحار: «هو لا يبقى ما يبلغ» بدل «هو لا يبلغ».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والبحار. وفي المطبوع: «اجعل».

فِي ذَا، فَأَتَيْنَا^١ ابْنَ شُبْرَمَةَ، فَقَالَ أَيْضاً كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، فَأَتَيْنَا أَبَا حَنِيفَةَ، فَقَالَ^٢ كَمَا قَالَا.

فَخَرَجْنَا إِلَى مَكَّةَ، فَقَالَ لِي^٣: سَلْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - وَلَمْ تَكُنْ حَاجَتِ الْمَرْأَةُ - فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٤، فَقَالَ لِي: «ابْدَأْ بِالْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ فَرِيضَةٌ مِنْ^٥ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَمَا بَقِيَ فَأَجْعَلْ^٦ بَعْضاً فِي ذَا، وَبَعْضاً فِي ذَا».

قَالَ^٧: فَتَقَدَّمْتُ^٨، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَاسْتَقْبَلْتُ^٩ أَبَا حَنِيفَةَ، وَقُلْتُ^{١٠} لَهُ: سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ، فَقَالَ لِي: «ابْدَأْ بِحَقِّ اللَّهِ^{١١} أَوَّلًا^{١٢}؛ فَإِنَّهُ فَرِيضَةٌ عَلَيْهَا، وَمَا بَقِيَ فَأَجْعَلْ^{١٣} بَعْضاً فِي ذَا، وَبَعْضاً فِي ذَا^{١٤}» فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي خَيْرًا وَلَا شَرًّا، وَجِئْتُ إِلَى خَلْقَتِهِ^{١٥} وَقَدْ طَرَحُوهَا، وَقَالُوا^{١٦}: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: ابْدَأْ بِالْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ فَرِيضَةٌ مِنْ^{١٧} اللَّهِ عَلَيْهَا^{١٨}، قَالَ: قُلْتُ^{١٩}: هُوَ^{٢٠} بِاللَّهِ^{٢١} كَانَ^{٢٢} كَذَا وَكَذَا، فَقَالُوا^{٢٣}: هُوَ خَيْرٌ نَا^{٢٤} هَذَا^{٢٥}.

١. فِي «ك»: «فَأَتَيْت».
٢. فِي «ك»: «+ كَزَر».
٣. فِي «بف»: «- ولي».
٤. فِي «بن» والوسائل: «+ فرائض».
٥. فِي «ق، م، يح، بف، بن، جت، جد» والوسائل والبحار: «اجعله».
٦. فِي «ل، بن، جد»: «- قال».
٧. فِي «ك، ل، م، بف، بن، جد» والبحار: «فقدمت».
٨. فِي البحار: «واستقبلت».
٩. فِي «ك، م، جد»: «فقلت».
١٠. فِي «ل، بن»: «- أولًا».
١١. فِي «ك، م، يح، بن، جد» والوافي والبحار: «قال».
١٢. فِي «ق، ك، يح، بف، جت، جد»: «حلقه».
١٣. فِي «ق، بف، والبحار»: «من». وفي «بن»: «+ فرائض».
١٤. فِي «ق، بف»: «وقال».
١٥. فِي «بن»: «- عليها».
١٦. فِي «م، بن، جد» والبحار: «فقلت».
١٧. فِي «ل، بن، جد» وحاشية «جت»: «والله».
١٨. فِي «ق، يح، بف، جت»: «- هو».
١٩. فِي «ن، بن، جد» والبحار: «قال».
٢٠. فِي «ل، ك، يح»: «فقال».
٢١. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوِيَتْ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَخْبَرَنَا».
٢٢. الْكَلْفِي، كِتَابُ الْوَصَايَا، بَابُ مَنْ أَوْصَى بِعَقْدٍ أَوْ حَجٍّ، ح ١٣١٦٣؛ الْفَقِيه، ج ٤، ص ٢١١، ٢٢٣.

١٣٣١١ / ٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^١، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْأَخْوَصِ^٢، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مُسَافِرٍ حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فَقَدَعَ مَالَهُ^٣ إِلَى رَجُلٍ مِنَ التَّجَارِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْمَالَ لِفُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ، لَيْسَ لِي^٤ فِيهِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، فَادْفَعْهُ^٥ إِلَيْهِ يَضَعُهُ^٦ حَيْثُ يَشَاءُ^٧، فَمَاتَ، وَلَمْ يَأْمُرْ^٨ صَاحِبَهُ الَّذِي جَعَلَ لَهُ^٩ بِأَمْرٍ، وَلَا يَذْرِي صَاحِبَهُ مَا الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ، كَيْفَ يَضُنُّ بِهِ؟

قَالَ: «يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ إِذَا لَمْ^{١٠} يَأْمُرْهُ^{١١}».

١٣٣١٢ / ٢٤. وَعَنْهُ^{١٢}، عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ قَرَابَتَهُ مِنْ ضَيْعَتِهِ كَذَا

٥٤٩١: التهذيب، ج ٥، ص ٤٠٧، ح ١٤١٧؛ وج ٩، ص ٢٢١، ح ٨٦٩؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٥٠٩. وفي كلها بسند آخر عن معاوية بن عمار، مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الوصايا، باب من أوصى يعق أو صدقة أو حبي، ح ١٣١٥٧ ومصادره. الوافي، ج ٢٤، ص ١٣٠، ح ٢٣٧٨١؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٩٧، ح ٢٤٨٣٧، إلى قوله: «فاجعل بعضاً في ذا وبعضاً في ذا»؛ البحار، ج ٤٧، ص ٢٢٦، ح ١٥.

١. في «ق، ك، بف، جت»: «بن عيسى».

٢. في «ق، ن، بف، جت»: «سعد بن إسماعيل». وفي «بن» والوسائل: «سعد بن إسماعيل الأخوص».

٣. في التهذيب: «مالاً».

٤. في «ل، بع»: «له». وفي التهذيب: «+ له».

٥. في «ق، ك، ن، بع، بف، جت»: «فادفع».

٦. في «بن، جد»: «حاشية جت» والتهذيب: «شاء».

٧. في «م، بن، جد»: «+ له».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «لم يكن».

٩. في «ق، ن، بف، جت»: «فادفع».

١٠. في «ق، ن، بف، جت»: «فادفع».

١١. في «ق، ن، بف، جت»: «فادفع».

١٢. في «ق، ن، بف، جت»: «فادفع».

١٣. في «ق، ن، بف، جت»: «فادفع».

وَكَذَا جَرِيْباً مِنْ طَعَامٍ، فَمَرَّتْ عَلَيْهِ سِنُونَ لَمْ يَكُنْ^١ فِي ضَيْعَتِهِ فَضَّلَ، بَلِ اخْتِاجَ إِلَى السَّلَفِ وَالْعَيْنَةِ^٢ عَلَى مَنْ أَوْصَى لَهُ^٣ مِنَ السَّلَفِ وَالْعَيْنَةِ، أَمْ لَا، فَإِنْ أَصَابَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، يَجْرِ عَلَيْهِمْ لِمَا فَاتَهُمْ مِنَ السِّنِينَ الْمَاضِيَةِ^٤، فَقَالَ: «كَأَنِّي^٥ لَا أَبَالِي إِنْ أُعْطَاهُمْ، أَوْ أَخَذَ^٦، ثُمَّ يَقْضِي^٧».

٢٥ / ١٣٣١٣. وَعَنْ رَجُلٍ^٨ أَوْصَى بِوَصَايَا لِقَرَابَاتِهِ^٩، وَأَذَرَكَ^{١٠} الْوَارِثَ، فَقَالَ: لِلْوَصِيِّ أَنْ يَغْزِلَ^{١١} أَوْضاً بِقَدْرِ مَا يُخْرِجُ مِنْهُ وَصَايَاهُ إِذَا قَسَمَ الْوَرِثَةَ^{١٢}، وَلَا يُدْخِلُ^{١٣} هَذِهِ

١. في «بن»: «ولم يكن».

٢. في «بن» وحاشية «م»: «+ «أيجري». وفي التهذيب: «+ «يجري». وفي الوافي: «العين: هي أن يبيع من رجل سلعة بشئ معلوم إلى أجل مسمى ثم يشتريها منه بأقل من الثمن الذي باعها به ليحصل النقد لصاحبه معجلة، فإن العين هو المال الحاضر من النقد».

٣. في المرأة: «على من أوصى له، أي هل يلزم الموصى لهم أن يودوا ما استقرضه لإصلاح القرية، فأجاب بالتخير بين أن يعطيهم ما قرّر لهم قبل أن يخرج من القرية، وبين أن يأخذ منهم ما ينفق على القرية، وبعد حصول النماء يقضي ما أخذ منهم ما يخصهم من حاصل القرية. ثم الظاهر أن الإعطاء أولاً على سبيل القرض تبرعاً لعدم استحقاقهم بعد، إذ الظاهر أن الإجراء بعد ما ينفق على القرية».

٤. في «ك»: «وأنه».

٥. في «ن، جد»: «يجبر». وفي «م»: «يجبر». وفي التهذيب: «يجري».

٦. في «بن» والتهذيب: «+ «أم لا». وفي «ل»: «- «فإن أصابهم بعد ذلك يجر عليهم لما فاتهم من السنين الماضية».

٧. في «ك، ل، بن»: «- «كأنني».

٨. في «ل»: «وأخذ». وفي «بح»: «أو أخذتم». وفي التهذيب: «أو آخر».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٧، صدرح ٩٢٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن سعد بن الأحوص القمي، عن أبي الحسن عليه السلام الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٢، ح ٢٣٨٦٨: «الوسائل، ج ١٩، ص ٤٣٢، ذيل ح ٢٤٨٩٣».

١٠. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت». وفي «ق»: «عن رجل» بدل «وعن رجل». وفي «جد» وحاشية «جت» والمطبوع: «وعنه عن رجل».

وتقدم آنفاً أن هذا الخبر وسابقه رواه الشيخ الطوسي في التهذيب كخبر واحد.

١١. في «ك»: «لقرابته».

١٢. في «بن»: «وقد أدرك».

١٣. في التهذيب: «أن يفرده».

١٤. في «بن»: «للورثة». وفي «ن، جد» وحاشية «بن، جت»: «+ «قلت».

١٥. في «ك، ل، م، ن»: «ولا تدخل».

الأَرْضَ فِي قِسْمَتِهِمْ، أَمْ كَيْفَ يَضْنَعُ؟

فَقَالَ^١: «نَعَمْ»^٢، كَذَا يَنْبَغِي^٣.

٢٦/١٣٣١٤. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^٥،

عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ:

سَأَلْتُهُ - يَعْنِي أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا^٦ - عَنْ رَجُلٍ^٧ كَانَ لَهُ ابْنٌ يَدْعِيهِ، فَتَفَاهَ وَأَخْرَجَهُ

١. في «ل، بن، جد»: «قال».

٢. في «ن»: «- نعم».

٣. في حاشية «ن»: «يصنع».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٧، ذيل ح ٩٢٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن سعد بن الأحوص القمي، عن أبي الحسن^٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٢، ذيل ح ٢٣٨٦٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٣٢، ذيل ح ٢٤٨٩٣.

٥. المراد من أحمد بن محمد، هو أحمد بن محمد بن عيسى المذكور في سند الحديث الثالث والعشرين؛ فقد ورد الخبر في الفقيه والتهذيب والاستبصار عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد العزيز بن المهتدي، عن سعد بن سعد.

فعليه، يكون السند معلقاً، والراوي عن أحمد بن محمد، هو محمد بن يحيى.

٦. هكذا في «ق، يف، به، بي، جت، حص» والوافي. وفي «ك، ل، م، ن، يح، بن، جد» والوسائل: «عبد العزيز بن المهتدي عن محمد بن الحسين». وفي المطبوع: «عبد العزيز بن المهتدي [عن جدّه] عن محمد بن الحسين». ولم نجد رواية عبد العزيز بن المهتدي عن جدّه في موضع، كما لم نجد روايته عن محمد بن الحسين أو محمد بن الحسن. وتقدّم آنفاً أنّ الخبر ورد في الفقيه والتهذيب والاستبصار عن عبد العزيز بن المهتدي عن سعد بن سعد مباشرة. وتوجيه ما ورد في المطبوع بأن يكون الأصل هكذا: «عبد العزيز بن المهتدي جدّ محمد بن الحسين» - لما ورد في الفهرست للطوسي، ص ٣٤٠، الرقم ٥٣٥ ورجال الطوسي، ص ٤٣٥، الرقم ٦٢٢٣، من عبد العزيز بن المهتدي جدّ محمد بن الحسين - هذا التوجيه مشكل جداً؛ لأنّ اتفاق جميع النسخ على عدم وجود عبارة «عن جدّه».

هذا، وما أثبتناه وإن لم يكن موافقاً للمعلومات الموجودة حول السند وعبد العزيز بن المهتدي، لكن الظاهر أنّ الأصل في السند كان هكذا: «عبد العزيز بن المهتدي ومحمد بن الحسن عن سعد بن سعد» وأنّ المراد من محمد بن الحسن هو محمد بن الحسن بن أبي خالد الراوي لكتاب سعد بن سعد، ثمّ حُرّف بما ورد في بعض النسخ بعد طي مرحلتين من التحريف. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢١٦، الرقم ٣١٧.

٧. في «ق، ك، ل، م، ن، يح، يف، بن، جد» وحاشية «جت»: «- قال: سألته يعني أبا الحسن الرضا^٦ عن رجل».

مِنَ الْمِيزَاتِ، وَأَنَا وَصِيَّةٌ، فَكَيْفَ^١ أَصْنَعُ؟

فَقَالَ - يَغْنِي الرِّضَا^٢ -: «لَزِمَةُ^٣ الْوَلَدِ بِإِقْرَارِهِ بِالْمَشْهَدِ، لَا يَدْفَعُهُ الْوَصِيُّ عَنْ شَيْءٍ قَدْ عَلِمَهُ»^٤.

١٣٣١٥ / ٢٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ^٥، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عِنْدِي دَنَانِيرٌ، وَكَانَ مَرِيضاً، فَقَالَ لِي: إِنْ حَدَثَ بِي حَدَثٌ فَأَعْطِ فَلَاناً عِشْرِينَ دِينَاراً، وَأَعْطِ أَخِي^٧ بَقِيَّةَ الدَّنَانِيرِ، فَمَاتَ، وَلَمْ أَشْهَدْ مَوْتَهُ، فَأَتَانِي رَجُلٌ مُسْلِمٌ صَادِقٌ، فَقَالَ لِي: إِنَّهُ أَمَرَنِي أَنْ أَقُولَ لَكَ: انْظُرِ الدَّنَانِيرَ الَّتِي أَمَرْتُكَ أَنْ تَذْفَعَهَا إِلَى أَخِي، فَتَصَدَّقَ مِنْهَا بِعَشْرَةٍ^٨ دَنَانِيرَ، أَقْبِسْهَا فِي الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَخُوهُ^٩ أَنَّ لَهُ^{١٠} عِنْدِي شَيْئاً؟

فَقَالَ: «أَرَى أَنْ تَصَدَّقَ مِنْهَا بِعَشْرَةٍ^{١١} دَنَانِيرَ^{١٢} كَمَا قَالَ^{١٣}»^{١٤}.

٦٥/٧

١. في «ن»: «كيف».

٢. في «ق، ب، جت» والفقهاء والتعذيب والاستبصار -: «يعني الرضا».

٣. في «ل، بن»: «في».

٤. في «يح، ب، بن»: «ولا يدفعه».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٢٠، ح ٥٥١٦؛ والتعذيب، ج ٩، ص ٢٣٥، ح ٩١٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٣٩، ح ٥٢٠، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد العزيز بن المهدي، عن سعد بن سعد، عن أبي الحسن الرضا^٦، مع اختلاف سبيل الوافي، ج ٢٤، ص ٩٠، ح ٢٣٧٠٥؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٤، ذيل ح ٢٤٨٨٢.

٦. ورد الخبر في الفقيه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله بن حبيب، عن إسحاق بن عمار. ولم نجد في شيء من الأسناد والطرق رواية محمد بن الحسين عن عبد الله بن حبيب ولا رواية عبد الله بن حبيب عن إسحاق بن عمار. والمتكرر في الأسناد رواية عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص ٤٣٤-٤٣٥.

٧. في الفقيه: «أختي» في الموضعين.

٨. في الفقيه: «لم تعلم أخته» بدل «لم يعلم أخوه».

٩. في «ق»: «بعشر».

١٠. في «ق، ل، م، ن، بن، جد» والفقهاء والتعذيب -: «له».

١١. في «ق، ل، م، بن، جد» -: «دنانير».

١٢. في «ق»: «بعشر».

١٣. في المرأة: العمل بخبر العدل الواحد في مثل ذلك لا يخلو من إشكال، إلا أن يحمل على حصول العلم «

٢٨ / ١٣٣١٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:
عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ غَارِمًا^٢، فَهَلَّكَ، فَأَخَذَ^٣ بَغْضَ وَلَدِهِ
بِمَا كَانَ عَلَيْهِ، فَغَرَّمُوا غُرْمًا عَنْ أَبِيهِمْ^٤، فَأَنْطَلَقُوا إِلَى ذَارِهِ^٥، فَأَبْنَأَوْهَا، وَمَعَهُمْ^٦ وَرَثَةٌ
غَيْرُهُمْ نِسَاءً وَرِجَالًا^٧ لَمْ يَطْلُبُوا^٨ الْبَيْعَ^٩، وَلَمْ يَسْتَأْمِرُوهُمْ فِيهِ، فَهَلَّ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ^{١٠}
شَيْءٌ؟
فَقَالَ: «إِذَا كَانَ إِتْمًا أَصَابَ الدَّارَ مِنْ عَمَلِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا^{١١} غَرَّمُوا^{١٢} فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ،
فَهُوَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا^{١٣}».

١. بالقرائن المتضمنة إلى إخباره. ويمكن أن يقال: إنما حكم عليه السلام بذلك في الواقعة المخصوصة لعلمه بها.
١٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٧، ح ٩٢٣، معلقاً عن محمد بن يحيى. الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٥، ح ٥٥٦١، معلقاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله بن حبيب، عن إسحاق بن عمار، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٤، ص ٢٤، ح ٧٧، ح ٢٣٦٨٥: الوسائل، ج ١٩، ص ٤٣٣، ذيل ح ٢٤٨٩٤.
١. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير».
٢. في «ك، ل، بح، بن، جد» وحاشية «م، ن، جت» والتهذيب: «عاملاً».
٣. في «ل، م»: «وَأَخَذَ».
٤. في «ق، بف»: «مَا». وفي المرأة: «بِمَا كَانَ عَلَيْهِ، أَي مِنْ مَالِ السُّلْطَانِ».
٥. في التهذيب: «- عَنْ أَبِيهِمْ».
٦. في «بح»: «دَارِهِمْ».
٧. في «بن» وحاشية «بح»: «وَمَعَهُ».
٨. في «بن»: «وَجَالَ» وحاشية «م»: «وَلَمْ يَطْلُبُوا الْبَيْعَ».
٩. في «بح، جت»: «وَلَمْ».
١٠. في «ل، بن، جد» وحاشية «م، جت»: «ثُمَّ انْطَلَقُوا بِدَلٍّ لَمْ يَطْلُبُوا الْبَيْعَ».
١١. في «ل، بن، جد» وحاشية «م، جت»: «ثُمَّ انْطَلَقُوا بِدَلٍّ لَمْ يَطْلُبُوا الْبَيْعَ».
١٢. في التهذيب: «أَوَّلُكَ».
١٣. في «ق، ك، بف، جت»: «فَكَمَا».
١٤. في «ق»: «أَعْرَضُوا».
١٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٧٠، ح ٦٩٥، بسنده عن عبد الرحمن بن الحجَّاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٨، ص ٧٩٥، ح ١٨٣١٦: الوسائل، ج ١٩، ص ٣٣٠، ذيل ح ٢٤٧١١.

٢٩ / ١٣٣١٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْزَمٍ ^١ ، عَنْ عُبَيْسَةَ

الْعَابِدِ ، قَالَ :

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام : أَوْصِنِي .

فَقَالَ : «أَعِدَّ جَهَازَكَ ، وَقَدِّم زَادَكَ ^٢ ، وَكُنْ وَصِيَّ نَفْسِكَ ^٣ ، وَلَا تَقُلْ لِغَيْرِكَ ^٤ يَبْعَثُ إِلَيْكَ

بِمَا يُضْلِيكَ» ^٥ .

٣٠ / ١٣٣١٨ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ :

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ ،

قَالَ :

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَعْلِمُهُ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ وَقَفَ ضَيْعَةً ^٦ عَلَى الْحَجِّ

وَأُمٍّ ^٧ وَلَدِهِ ، وَمَا فَضَّلَ عَنْهَا لِلْفُقَرَاءِ ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ أَشْهَدَنِي ^٨ عَلَى نَفْسِهِ

١ . لم نجد رواية أحمد بن محمد - وهو أحمد بن محمد بن عيسى - عن إبراهيم بن مهزم في موضع ، بل روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب كتاب إبراهيم بن مهزم ، كما في الفهرست للطوسي ، ص ٢٢ ، الرقم ٢١ ، فلا يبعد وقوع خلل في سندنا هذا .

ويؤيد ذلك أَنَّ الخبر رواه الشيخ الصدوق في الأمالي ، ص ٢٣١ ، المجلس ٤٧ ، ح ١٢ ، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عبيسة بن نجاد - والصواب بجاد - العابد أَنَّ رجلاً قال للمصادق جعفر بن محمد عليه السلام .

٢ . في الأمالي : + «لطول سفر» .

٣ . في «بح» : «لنفسك» . وفي التهذيب : + «ولا تقل لنفسك» .

٤ . في الأمالي : «ولا تأمن غيرك أَنَّ» بدل «ولا تقل لغيرك» .

٥ . الأمالي للمصنوع ، ص ٢٨١ ، المجلس ٤٧ ، ح ١٢ ، بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبيسة بن نجاد العابد ، عن الصادق عليه السلام : «التهذيب» ج ٩ ، ص ٢٣٧ ، ح ٩٢٤ ، معلقاً عن أحمد بن محمد . الجعفریات ، ص ١٦٦ ، باب حسن الجوار ، بسند آخر عن جعفر بن محمد ، عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، إلى قوله : «وكن وصي نفسك» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره . وراجع : نهج البلاغة ، ص ٥١٢ ، الحكمة ٢٥٤ . الوافي ، ج ٢٤ ، ص ١٧٩ ، ح ٢٣٨٥٨ ؛ الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٤٣٤ ، ذيل ح ٢٤٨٩٥ .

٦ . في «بح» بن ، وحاشية «جت» والوسائل : «ضيعته» .

٧ . في «ق» ، بـ ، «وامر» .

٨ . في «بن» والتهذيب والوسائل : «أشهد» .

بِمَالٍ لِيَفْرَقَ^١ فِي^٢ إِخْوَانِنَا^٣، وَأَنْ فِي بَنِي هَاشِمٍ مَنْ يَعْرِفُ حَقَّهُ^٤ يَقُولُ بِقَوْلِنَا مِمَّنْ هُوَ^٥ مُخْتَلَجٌ^٦، فَتَرَى^٧ أَنْ أَصْرِفَ^٨ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ إِذَا كَانَ سَبِيلُهُ سَبِيلَ^٩ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ وَقْفَ إِسْحَاقَ إِنَّمَا هُوَ صَدَقَةٌ^{١٠}؟

فَكَتَبَ ﷺ: «فَهَمْتُ^{١١} يَرْحَمُكَ^{١٢} اللَّهُ مَا ذَكَرْتَ مِنْ وَصِيَّةٍ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمَا أَشْهَدُ لَكَ^{١٣} بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمَا اسْتَأْمَرْتُ^{١٤} فِيهِ^{١٥} مِنْ إِيصَالِكَ^{١٦} بَعْضَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ^{١٧} لَهُ مِثْلُ^{١٨} وَمَوَدَّةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ مِمَّنْ هُوَ^{١٩} مُسْتَحِقٌّ فَفَيَّرَ، فَأَوْصِلْ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَهُمْ^{٢٠} إِذَا صَارُوا إِلَى هَذِهِ الْخُطَةِ^{٢١} أَحَقُّ بِهِ^{٢٢} مِنْ غَيْرِهِمْ لِمَعْنَى^{٢٣}، لَوْ فَسَّرْتَهُ لَكَ^{٢٤} لَعَلِمْتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^{٢٥}».

١. في «ق، ك، بف، جت» والتهذيب والوسائل: «يفرق».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب والوسائل. وفي المطبوع: «على».

٣. في التهذيب: «أخواتها».

٤. في «بف»: «فمن».

٥. في «بف»: «فمن».

٦. في «بف»: «فمن».

٧. في «بف»: «فمن».

٨. في «بف»: «فمن».

٩. في «بف»: «فمن».

١٠. في «بف»: «فمن».

١١. في «بف»: «فمن».

١٢. في «بف»: «فمن».

١٣. في «بف»: «فمن».

١٤. في «بف»: «فمن».

١٥. في «بف»: «فمن».

١٦. في «بف»: «فمن».

١٧. في «بف»: «فمن».

١٨. في «بف»: «فمن».

١٩. في «بف»: «فمن».

٢٠. في «بف»: «فمن».

٢٤. في المرأة: «لمعنى، أي إذا رغب بنو هاشم إلينا وقالوا بولائنا فهم أحق من غيرهم؛ لشراقتهم وقربانهم من أهل البيت ﷺ؛ ولئلا يحتاجوا إلى المخالفين فيعملوا بسبب ذلك إلى طريقتهم. وفيه دلالة على جواز صرف الأوقاف والصدقات المندوبة في بني هاشم كما هو المشهور».

٢٥. في «ك»: «-».

٢٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٨، ح ٩٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد الواسي، ج ١٠، ص ٥٥٥، ح ١٠١٠٤،

١٣٣١٩ / ٣١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ٦٦/٧

سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا، وَقَالَ^١: إِنَّمَا أَذْفَعُهُ إِلَيْكَ لِيَكُونَ دُخْرًا^٢ لِابْنَتِي فَلَانَّةَ وَفَلَانَةَ، ثُمَّ بَدَأَ لِلشَّيْخِ بَعْدَ مَا دَفَعَ^٣ الْمَالَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ خُمْسَهُ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً دِينَارٍ، فَاشْتَرَى بِهَا جَارِيَةً لِابْنِ ابْنِهِ، ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ هَلَكَ، فَوَقَعَ بَيْنَ الْجَارِيَتَيْنِ وَبَيْنَ الْعَلَامِ^٤، أَوْ إِحْدَاهُمَا^٥، فَقَالَتَا^٦ لَهُ^٧: وَنَحْكَ، وَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَنَكِيحُ جَارِيَتَكَ خَرَامًا، إِنَّمَا^٨ اشْتَرَاهَا أَبُونَا لَكَ^٩ مِنْ مَالِنَا الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى فَلَانٍ، فَاشْتَرَى لَكَ^{١٠} مِنْهُ^{١١} هَذِهِ الْجَارِيَةَ، فَأَنْتَ^{١٢} تَنَكِيحُهَا خَرَامًا لَا تَحِلُّ^{١٣} لَكَ^{١٤}، فَأَمْسَكَ الْفَتَى عَنِ الْجَارِيَةِ، فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ؟

فَقَالَ: «أَلَيْسَ الرَّجُلُ الَّذِي دَفَعَ الْمَالَ أَبَا الْجَارِيَتَيْنِ وَهُوَ جَدُّ الْعَلَامِ وَهُوَ اشْتَرَى لَهُ^{١٥} الْجَارِيَةَ؟». قُلْتُ: بَلَى.

١. الوسائل، ج ١٩، ص ٢١٣، ح ٢٤٤٥٣.

٢. في «جد» والتهذيب، ج ٦: «فقال».

٣. في التهذيب، ج ٦: «الريح».

٤. في الوسائل: «إليه».

٥. في التهذيب، ج ٦: «والكلام».

٦. في «ق، ك، ل، ب، ي، جت، جد»: «أحدهما». وفي التهذيب، ج ٩: «+ خصومة».

٧. في «ق، ك، م، ي، جت» والوسائل والتهذيب: «فقال».

٨. في الوسائل والتهذيب، ج ٩: «له».

٩. في «بن»: «لك».

١٠. في الوسائل: «لك».

١١. في «ل، ب، ي، بن، جد» والوسائل والتهذيب، ج ٩: «منها».

١٢. في «جت»: «وأنت».

١٣. في «ل، بن، جد» والوسائل: «لا يحل».

١٤. في «بف»: «لك».

١٥. في «جد» والتهذيب، ج ٦: «له». وفي الوسائل: «به».

فَقَالَ^١: «فَقُلْ^٢ لَهُ: فَلْيَاتِ جَارِيَتَهُ إِذَا كَانَ الْجَدُّ^٣ هُوَ الَّذِي أُعْطَاهُ، وَهُوَ الَّذِي أَخَذَهُ»^٤.

٣٨- بَابُ مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ^٥ وَصِيَّةٍ وَلَهُ وَارِثٌ صَغِيرٌ فَيُبَاعُ عَلَيْهِ

١ / ١٣٣٢٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ^٦، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ^٧ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ، وَتَرَكَ أَوْلَادًا ذُكْرَانًا^٨ وَغِلْمَانًا صِغَارًا، وَتَرَكَ^٩ جَوَارِيَ وَمَمَالِيكَ^{١٠}، هَلْ يَسْتَقِيمُ أَنْ تُبَاعَ الْجَوَارِي؟
قَالَ: «نَعَمْ».

وَعَنِ الرَّجُلِ بَضَحَبِ الرَّجُلِ فِي سَفَرِهِ، فَيَحْدُثُ بِهِ حَدَثُ الْمَوْتِ، وَلَا يُدْرِكُ الْوَصِيَّةَ، كَيْفَ يَصْنَعُ بِمَتَاعِهِ وَلَهُ أَوْلَادٌ صِغَارٌ وَكِبَارٌ؟ أَمْ يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ^{١١} مَتَاعَهُ وَدَوَابَّهُ

١. في «ق، ك، ل، م، ن، بن» والوسائل والتهذيب: «قال».

٢. في الوسائل: «قل».

٣. في المرأة: «قوله»: «إِذَا كَانَ الْجَدُّ» إِنَّمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَهَبِ الْمَالَ لِلجَارِيَتَيْنِ بَلْ أَوْصَى لِهَمَا، أَوْ لِكُونِهِمَا صَغِيرَتَيْنِ، فَلَهُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِمَا، فَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِمَا جَائِزٌ مَقْضًى. وَالْأَخِيرُ أَظْهَرَ.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٨، ح ٩٢٦، معلقاً عن أَبِي عَلِيِّ الْأَشْعَرِيِّ. التهذيب، ج ٦، ص ٣١٣، ح ٨٦٦، بسنده عن صفوان بن يحيى، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٠، ص ٥٣٣، ح ١٠٠٦٢؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٠٤، ح ٢٤٦٥٥.

٥. في «ل» وحاشية «بح، جت»: «عن غير». وفي «م»: «بغير». وفي جد: «لغير».

٦. في «بف» -: «وغيره».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ [وإِنَّمَا]».

٨. في «ق» والتهذيب: «أو ترك».

٩. في «ق، ك، ن، بف، جت»: «ممالك» بدون الواو.

١٠. في «ن»: «أَنْ تَدْفَعَ».

إلى ولديه الكبار^١ أو إلى^٢ القاضي؟ فإن كان في بلدة ليس فيها قاضٍ، كيف يصنع؟ وإن كان^٣ دفع المال^٤ إلى ولديه الأكبر ولم يعلم به، فذهب ولم يقدّر على رده، كيف يصنع؟ قال: «إذا أدرك الصغار وطلبوا، لم يجذّ بدأ من إخراجهم إلا أن يكون بأمر السلطان^٥».

وعن الرجل يموت بغير وصية وله ورثة^٦ صغار وكبار، أيجل شراء^٧ خديمه ومتاعه^٨ ٦٧/٧ من غير أن يتولى القاضي بيع ذلك؟ فإن تولاه قاضٍ قد تراضوا به ولم يستأمره^٩ الخليفة^{١٠}، أيطيب الشراء منه، أم لا؟

فقال: «إذا كان الأكبر من ولديه معه في البيع، فلا بأس به^{١١} إذا رضي الورثة

١. في «ق، بح، بف، جت»: «الأكبر». وفي «ك، ل، ن، بن، جد»: «الأكابر».

٢. في «ل، بن»: «والى». وفي «بح»: «إلى». ٣. في «ن، بن»: «كان».

٤. في «ن، بن» وحاشية «بح، جت» والتهذيب: «المتاع».

٥. هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلم يجذ».

٦. في المرأة: «قوله»: «بأمر السلطان، أي الحاكم الشرعي، أو سلطان الجور للخوف والتقية».

وقال الشهيد الثاني: «اعلم أن الأمور المفتقرة إلى الولاية إما أن تكون أطفالاً أو وصايا وحقوقاً وديوناً، فإن كان الأول فالولاية فيهم لأبيه، ثم لجده لأبيه، ثم لمن يليه من الأجداد على ترتيب الولاية، للأقرب منهم إلى الميت فالأقرب، فإن عدم الجميع فالحاكم فالولاية في الباقي غير الأطفال للوصي ثم للحاكم، والمراد به السلطان العادل أو نائبه الخاص أو العام مع تقدير الأولين، وهو الفقيه الجامع لشرائط الفتوى العدل ... فإن فقد الجميع فهل يجوز أن يتولى النظر في تركه الميت من يوثق به من المؤمنين؟ قولان: أحدهما المنع، ذهب إليه ابن إدريس ... والثاني - وهو مختار الأكثر تبعاً للشيخ - الجواز، لقوله تعالى: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» ... ويؤيده أيضاً رواية سماعة ... ورواية إسماعيل بن سعد». المسالك، ج ٦، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

٧. في الوسائل، ج ١٧: «ولده».

٨. في «ل، م، ن، بح، بن» وحاشية «جت» والوسائل، ج ١٧: «شيء من». وفي «ك»: «من».

٩. في «ك، بن، جت، جد» والوسائل، ج ١٧ والتهذيب: «ولم يستعمله».

١٠. في «ق، بف»: «قد تراضوا به ولم يستأمره الخليفة».

١١. في «ل، بن» والوسائل، ج ١٧: «به».

بِالْبَيْعِ^١ وَقَامَ عَذْلٌ فِي ذَلِكَ^٢.

٢/١٣٣٢١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ بَيْنِي وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ^٣ مَاتَ، وَتَرَكَ أَوْلَادًا صِغَارًا، وَتَرَكَ مَمَالِيكَ، لَهُ غُلَمَانٌ وَجَوَارِي وَلَمْ يَوْصِ، فَمَا تَرَى فِيمَنْ يَشْتَرِي مِنْهُمْ الْجَارِيَةَ يَتَّخِذُهَا^٤ أُمًّا وَلَدًا؟ وَمَا تَرَى فِي بَيْعِهِمْ؟

قَالَ: فَقَالَ^٥: «إِنْ كَانَ لَهُمْ وَلِيٌّ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ، بَاعَ عَلَيْهِمْ^٦، وَنَظَرَ^٧ لَهُمْ، وَكَانَ^٨ مَأْجُورًا فِيهِمْ».

قُلْتُ: فَمَا تَرَى فِيمَنْ يَشْتَرِي^٩ مِنْهُمْ الْجَارِيَةَ، فَيَتَّخِذُهَا^{١٠} أُمًّا وَلَدًا؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا أَنْفَقَ ذَلِكَ^{١١} الْقَيْمَ لَهُمْ، النَّاطِرُ^{١٢} فِيمَا يُضْلِحُّهُمْ^{١٣}، وَلَيْسَ^{١٤}

١. في «بح»: «البيع». وفي «ق، بف» والتهذيب: - «بالبيع».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٩، ح ٩٢٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إسماعيل بن سعد، عن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٧٧، ح ٢٣٨٥٥، الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٢، ذيل ح ٢٤٨٨٠، وفيه، ج ١٧، ص ٣٦٢، ح ٢٢٧٥٥ ملخصاً. ٣. في «ق، بف، جت»: «وراثته».

٤. في «بح، بن» والوسائل، ج ١٧، والكافي، ح ٨٩٣٩، والفقهاء والتهذيب: «غلماناً». وفي الكافي، ح ٨٩٣٩: - «له».

٥. في «م» والوسائل، ج ١٧، والفقهاء والتهذيب: ج ٩: «فَيَتَّخِذُهَا».

٦. في «ن» والفقهاء: - «قال». وفي «ق، بف»: - «فقال».

٧. في «ق، بف» وحاشية «جت»: «وَلَيْهِمْ». ٨. في «بن»: «فَنظَرَ».

٩. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت» والوسائل، ج ١٧، والكافي، ح ٨٩٣٩، وفي «جد»: «فكان». وفي «ق، بف» والمطبوع: «كان» بدون الواو. ١٠. في «م، ن، بف، جت، جد»: «اشترى».

١١. في «ق، ك، بف، جت»: «يَتَّخِذُهَا».

١٢. في «ك، ن، بح، جت» والوسائل، ج ١٧، والكافي، ح ٨٩٣٩، والفقهاء والتهذيب: «باع عليهم» بدل «أنفق ذلك». وفي «ق، ك»: «باع عليه» بدلها. وفي حاشية «ل»: «باع» بدلها. وفي «جت»: - «ذلك».

١٣. في «م، بن، جد»: «الناظر لهم». بدل «لهم الناظر». وفي الكافي، ح ٨٩٣٩: + «لهم».

١٤. في «ل، بن»: - «فيما يصلحهم».

١٥. في الوسائل، ج ١٧، والكافي، ح ٨٩٣٩، والتهذيب، ج ٧: «فليس».

لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا^١ فِيمَا^٢ صَنَعَ^٣ الْفَقِيمَ لَهُمْ^٤، النَّاطِرُ^٥ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ^٦.

١٣٣٢٢ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٧، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَلَهُ بَنُونَ وَبَنَاتٌ صِغَارٌ وَكِبَارٌ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ،

وَلَهُ خَدَمٌ وَمَمَالِيكَ وَعَقْدٌ^٩، كَيْفَ يُصْنَعُ الْوَرِثَةُ بِقِسْمَةِ^{١٠} ذَلِكَ الْمِيرَاثِ؟

قَالَ: «إِنْ قَامَ رَجُلٌ يَقَعُ قَاسَمُهُمْ ذَلِكَ^{١١} كُلَّهُ، فَلَا بَأْسَ^{١٢}».

١. في «بح»: «بأن يرجعوا».

٢. في الفقيه: «عما».

٣. في «م، جد»: «باع».

٤. في «ق، ك، بف»: «لهم».

٥. في الكافي، ح ٨٩٣٩: «لهم».

٦. الكافي، كتاب المعيشة، باب شراء الرقيق، ح ٨٩٣٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٣٩، ح ٩٢٨، معلقاً عن سهل بن

زياد. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٦٨، ح ٢٩٤؛ والفقيه، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٥٥١٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب.

الوافي، ج ١٧، ص ٢٩٩، ح ١٧٣١٧؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٦١، ح ٢٢٧٥٤؛ وج ١٩، ص ٤٢١، ذيل ح ٢٤٨٧٨.

٧. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٠، ح ٩٢٩ عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن زرعة، عن

سماعة قال: سألته. ولعله الظاهر؛ فإنه لم يثبت رواية أحمد بن محمد - وهو ابن عيسى - عن زرعة - وهو زرعة

بن محمد، بقرينة روايته عن سماعة - مباشرة، بل روى أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه

الحسن كتاب زرعة بن محمد، كما في الفهرست للطوسي، ص ٢١٠، الرقم ٣١٣ وهو الطريق المتكرر فيما

يروى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن زرعة.

ويؤيد ذلك ما ورد في التهذيب، ج ٧، ص ٤٧٩، ح ١٩٢٤ من رواية أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن

زرعة، عن سماعة. ولكن مع ذلك لا يمكن الجزم بصحة ما ورد في التهذيب؛ فإنَّ توسط عثمان بن عيسى بين

أحمد بن محمد وزرعة منحصّر بهذين الموردين ووقوع الخلل فيهما ليس ببعيد؛ فقد روى محمد بن يحيى

عن أحمد بن محمد عن علي بن إسماعيل عن عثمان بن عيسى عن زرعة عن سماعة في الكافي، ح ٤٦٠٣.

والحاصل عدم ثبوت رواية أحمد بن محمد عن زرعة مباشرة ووقوع الاختلال في سندنا هذا.

٨. في «ق، ك، بح، بف، جت»: «سألت» بدل «سألت أبا عبد الله^٨».

٩. العقدة - بالضم -: الضيعة، والجمع عُقَد. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٣٦ (عقد).

١٠. في «بن»: «في قسمة».

١١. في «ل»: «ذاك».

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٠، ح ٩٢٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن زرعة، عن سماعة.

الفقيه، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٥٥١١، معلقاً عن زرعة، عن سماعة؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٢، ح ١٤٠٠، بسنده عن

زرعة، عن سماعة، وفي كلها من دون التصريح باسم المعصوم^{١٣} الوافي، ج ٢٤، ص ١٧٨، ح ٢٣٨٥٦؛

الوسائل، ج ١٩، ص ٤٢٢، ذيل ح ٢٤٨٧٩.

٣٩- بَابُ الْوَصِيِّ يُدْرِكُ أَيْتَامَهُ فَيَمْتَنِعُونَ مِنْ أَخْذِ مَا لَهُمْ وَمَنْ يُدْرِكُ وَلَا يُؤْنَسُ مِنْهُ الرُّشْدُ وَحَدُّ الْبُلُوغِ

١٣٣٧٣ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ الرَّضَاءَ عَنْ وَصِيِّ أَيْتَامٍ تَدْرِكُ^١ أَيْتَامَهُ^٢، فَيَعْرِضُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا الَّذِي^٣ لَهُمْ، فَيَأْبُونَ عَلَيْهِ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟
قَالَ: «يَزِدُّهُ عَلَيْهِمْ، وَيَكْرِهُهُمْ عَلَى ذَلِكَ»^٤.

١٣٣٧٤ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٥، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى^٦، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِشَامٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «انْقِطَاعُ يَتِيمٍ بِالْإِخْتِلَامِ^٧ وَهُوَ أَشَدُّهُ، وَإِنْ اخْتَلَمَ

١. في «ق»، ل، ب، ج، «ف»، «ج»، «و»؛ والفقيه والتهذيب: «يدرك».

٢. في «ب»، «ج»، «و»: «أيتامهم».

٣. في «ب»: «ما».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٢، ح ٥٥٢٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٠، ح ٩٣٠، وص ٢٤٥، ح ٩٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٣، ح ٢٣٨٦٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٧١، ذيل ح ٢٤٧٨٨.

٥. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد بن عيسى، محمد بن يحيى.

٦. في «ق»، ك، ب، «و» - «عن محمد بن عيسى» وهو سهو ناش من جواز النظر من «محمد بن عيسى» في «أحمد بن محمد بن عيسى» إلى «محمد بن عيسى»، فوقع السقط؛ فقد ورد الخبر في الفقيه عن منصور بن حازم عن هشام، ومنصور بن حازم ليس في طبقة من يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، بل قد عُذَّ يونس بن عبد الرحمن وابن أبي عمير و صفوان من رواة كتب منصور بن حازم، وهؤلاء كلهم في طبقة مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٣، الرقم ١١٠١؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٥٨، الرقم ٧٣٠. وأضف إلى ذلك أَنَّ الخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم.

٧. في «ق»، ب، «و» والفقيه والتهذيب، ج ٩: «الاحتلام».

وَلَمْ يُؤْتَسِ مِنْهُ رُشْدٌ^١، وَكَانَ سَفِيهَاً أَوْ ضَعِيفاً، فَلْيُمْسِكْ عَنْهُ وَلِيَّتُهُ مَالَهُ^٢.

٣/١٣٣٢٥. حُمَيْدُ بْنُ زَيْيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^٣، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ

مُثْنَى بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ يَتِيمٍ، قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَلَيْسَ بِعَقْلِيهِ بَأْسٌ، وَلَهُ

مَالٌ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ، فَأَرَادَ الرَّجُلُ^٤ الَّذِي عِنْدَهُ الْمَالُ أَنْ يَتَعَمَلَ بِمَالِ الْيَتِيمِ مُضَارَبَةً، فَأَذِنَ لَهُ الْغَلَامُ فِي ذَلِكَ؟

فَقَالَ: «لَا يَصْلُحُ^٥ أَنْ يَتَعَمَلَ بِهِ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَيَتَدَفَّعَ إِلَيْهِ مَالَهُ» قَالَ: «وَإِنْ اخْتَلَمَ،

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَقْلٌ، لَمْ يَتَدَفَّعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ أَبَدًا^٦».

● حُمَيْدٌ^٧، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِزْجَانَ، عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مِثْلَ ذَلِكَ^٨.

١. في «يع، بن» والوسائل والفقهاء: «رشد».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٣، ح ٧٣٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عيسى، عن منصور، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٠، ح ٥٥١٧، معلقاً عن منصور بن حازم، عن هشام. الخصال، ص ٢٣٥، باب الأربعة، ضمن ح ٧٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، عن ابن عباس. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٢١، ح ٢٥، عن عبد الله بن أسباط، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن ابن عباس؛ وفيه، ج ٢، ص ٢٩١، ح ٧٠، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن ابن عباس، إلى قوله: «وهو أشد» وفي الأربعة الأخيرة مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩٢، ح ٢٣٤٩٤؛ الوسائل، ج ١٧، ص ٣٦٠، ح ٢٢٧٥٢؛ وج ١٨، ص ٤٠٩، ح ٢٣٩٤٢؛ وج ١٩، ص ٣٦٣، ذيل ح ٢٤٧٦٩.

٣. في «ول»: «الحسن بن سماعة». ٤. في «ق، بف» وحاشية «جت»: «يتم اليتيم» بدل «يتيم».

٥. في «ق، ك، يع، بف، جت»: «يد». ٦. في «بن» والفقهاء والتهذيب: «الرجل».

٧. في الفقيه: «وأن يعمل بمال اليتيم مضاربة، فأذن له الغلام في ذلك، فقال: لا يصلح».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٠، ح ٥٥١٨، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن مثني بن راشد الوافي، ج ١٧، ص ٣٠٢، ح ١٧٣٢٠؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٤٧٧٧.

٩. في «ق، ك، ن، يع، جت» وحاشية «جد»: «عنه» بدل «حميد».

١٠. في «ل، م، ن، بن، جد» وحاشية «جت»: «مثله» بدل «مثل ذلك».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٠، ح ٩٣١، معلقاً عن الحسن بن سماعة، عن جعفر بن سماعة، مع اختلاف

١٣٣٢٦ / ٤ . عَنْهُ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ وَ^٢الْحُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ^٣ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْيَتِيمَةِ: مَتَى يُدْفَعُ إِلَيْهَا مَالُهَا؟
قَالَ: إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهَا لَا تُفْسِدُ وَلَا تُضَيِّعُ.
فَسَأَلْتُهُ: إِنْ كَانَتْ قَدْ تَزَوَّجَتْ؟
فَقَالَ: إِذَا تَزَوَّجَتْ^٥ فَقَدْ انْقَطَعَ مِلْكُ الْوَصِيِّ عَنْهَا^٦.
١٣٣٢٧ / ٥ . عَنْهُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: «لَا يَدْخُلُ^٨ بِالْجَارِيَةِ^٩ حَتَّى تَأْتِيَ^{١٠} لَهَا^{١١} تِسْعُ سِنِينَ،
أَوْ عَشْرُ سِنِينَ^{١٢}».

١. يسير. الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٤٧٧٧.

٢. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «ك، ن»: «حميد بن زياد».

٣. في «بن» والوسائل «عن» بدل «و». وهو سهو؛ فَإِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ هَاشِمٍ هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ هَاشِمِ بْنِ حِثَّانِ الْمَكَارِيِّ، رَوَى الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنَ سَمَاعَةَ كِتَابَهُ وَتَكَثَّرَتْ رَوَايَتُهُ عَنْهُ فِي الْأَسْنَادِ. رَاجِعٌ: رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٣٨، الرِّقْمُ ٧٨؛ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٦، ص ٣٥٧-٣٥٨.

٤. في «ن، بح، بف، جت»: «الحسن بن هاشم». وظهر ممَّا تقدَّم أَنََّّهُ سَهُوٌ.

٥. في «ق، ك، ل، م، ن، بف، بن، جد»: «زَوْجَتْ».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٥٥٢٠؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ١٨٤، ح ٧٤٠، مَعْلَقًا عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى. الْوَاقِعِيُّ، ج ٢٣، ص ١٣٩٢، ح ٢٣٤٩٤؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٩، ص ٣٦٦، ذيل ح ٢٤٧٧٣.

٧. في «ن، بف» والنوادر للأشعري، ص ١٣٧ والخصال: «لا تدخل».

٨. في النوادر للأشعري: «المرأة على زوجها» بدل «بالجارية».

٩. في «ك، ل، م، بح، بن، جت، جد» والكافي، ح ٩٧١٦ و ٩٧١٨ والنوادر للأشعري وَالتَّهْذِيبُ وَالفقيه والوسائل: «حَتَّى يَأْتِيَ». وَفِي الْخَصَالِ: «حَتَّى يَتِمَّ». وَفِي التَّهْذِيبِ، ح ١٨٠٥: «حَتَّى تَبْلُغَ».

١٠. في «بف»: «عليها». وَفِي التَّهْذِيبِ، ح ١٨٠٥: «لَهَا».

١١. في الخصال: «وَقَالَ: أَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: تِسْعَ أَوْ عَشْرَ».

١٢. الكافي، كتاب النكاح، باب الحدِّ الَّذِي يَدْخُلُ بِالْمَرْأَةِ فِيهِ، ح ٩٧١٨، عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَيَّانٍ: ٦٩/٧

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا بَلَغَ الْعُلَامُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، كُتِبَتْ لَهُ الْحَسَنَةُ، وَكُتِبَتْ عَلَيْهِ السَّيِّئَةُ، وَعُوقِبَ؛ وَإِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَكَذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَحِيضُ لِتِسْعَ سِنِينَ»^٢.

١٣٣٢٩ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنِ الْوَشَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا بَلَغَ^٣ أَشَدُّهُ؛ فَلَا تَعْشُرْهُ سَنَةً، وَدَخَلَ فِي الْأَرْبَعِ عَشْرَةَ، وَجَبَ عَلَيْهِ مَا وَجَبَ عَلَى الْمُخْتَلِمِينَ^٤، اخْتَلَمَ أَوْ لَمْ يَخْتَلَمْ،

• بن سماعه، عن صفوان بن يحيى، عن موسى بن بكر. التهذيب، ج ٧، ص ٤٥١، ح ١٨٠٦، معلقاً عن الكليني في ح ٩٧١٨. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٤، ح ٧٤٢، معلقاً عن صفوان بن يحيى، عن موسى بن بكر؛ التهذيب، ج ٧، ص ٤١٠، ح ١٩٣٧، بسنده عن صفوان، عن موسى، عن زرارة؛ الخصال، ص ٤٢٠، باب التسعة، ح ١٥، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن موسى بن بكر. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٤١٢، ح ٤٤٤٠؛ وج ٤، ص ٢٢١، ح ٥٥٢١، معلقاً عن موسى بن بكر؛ النوادر للأشعري، ص ١٣٥، ح ٣٥١، بسنده عن موسى بن بكر. وفي الكافي، كتاب النكاح، باب الحد الذي يدخل بالمرأة فيه، ح ٩٧١٦؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٩١، ح ١٥٦٦؛ وص ٤٥١، ح ١٨٠٥؛ والنوادر للأشعري، ص ١٣٧، ح ٣٥٥، بسند آخر. وفي الكافي، كتاب النكاح، باب الحد الذي يدخل بالمرأة فيه، ح ٩٧١٧؛ والنوادر للأشعري، ص ١٣٧، ح ٣٥٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «تسع سنين» مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب النكاح، باب الحد الذي يدخل بالمرأة فيه، ح ٩٧١٩؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٣٩١، ح ١٥٦٧؛ وص ٤٥١، ح ١٨٠٧، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مع اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٢، ص ٧٥٧، ح ٢٢١٠٤؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٤١١، ح ٢٣٩٤٧؛ وج ١٩، ص ٣٦٧، ذيل ح ٢٤٧٧٤؛ وج ٢٠، ص ١٠١، ح ٢٥١٤٣.

١. في (ق، بح، بف): «كتب» في الموضعين.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٤، ح ٧٤١، معلقاً عن الحسن بن سماعة، عن جعفر بن سماعة الوافى، ج ٢٣، ص ١٣٨٩، ح ٢٣٤٨٦؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٥، ذيل ح ٢٤٧٧٢.

٣. في الفقيه والخصال، ح ٤: «الغلام».

٤. في الوسائل، ج ١٧: «المسلمين».

٥. في «ق، م، بح، بن، جت، جد» والوسائل والخصال، ح ٤: «أم».

كُتِبَتْ^١ عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ، وَكُتِبَتْ لَهُ الْحَسَنَاتُ، وَجَازَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ^٢، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفاً أَوْ سَفِيهاً^٣.

١٣٣٣٠ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَبِيبٍ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ زَيْدٍ^٤:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ:

١. في «ك، م، بح، بن، جد» والوسائل والفتية والخصال، ح ٤: «وكتبت».

٢. في الخصال، ح ٤: «+ من ماله».

٣. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١٠٩: «المشهور بين الأصحاب أَنَّ بلوغ الصبي بتمام خمسة عشر سنة، وقيل: بتمام أربعة عشر».

وقال المحقق: «وفي أخرى إذا بلغ عشرًا وكان بصيرًا، أو بلغ خمسة أشبار جازت وصيته، واقتصر منه، وأقيمت عليه الحدود كاملة». الشرائع، ج ٢، ص ٣٥١.

وقال الشهيد الثاني: «وفي رواية أخرى أَنَّ الأحكام تجري على الصبيان في ثلاث عشرة سنة وإن لم يحتلم، وليس فيها تصريح بالبلوغ مع عدم صحة سندها... والمشهور في الأئمة أَنها تبلغ بتسع. وقال الشيخ في المبسوط وتبعه ابن حمزة: إِنما تبلغ بعشر، وذهب ابن الجنيدي فيما يفهم من كلامه إلى أَنَّ الحجر لا يرتفع عنها إِلَّا بالتزويج، وهما نادران».

٤. الخصال، ص ٤٩٥، أبواب الثلاثة عشر، ح ٤، عن أبيه، عن مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْعَطَّار، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢١، ح ٥٥١٩، معلقاً عن الحسن بن عليٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٨٣، ح ٧٣٩؛ وص ١٨٢، ح ٧٣١؛ والخصال، ص ٤٩٥، أبواب الثلاثة عشر، ح ٣، بسند آخر عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ، وفي الأخير مع زيادة في أوله وآخره. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٩١، ح ٧١، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ، مِنْ دُونِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمُعْصُومِ عليه السلام، وَفِي كُلِّ الْمَوَاقِفِ مَعَ اخْتِلَافِ سَبْرِ رَاجِعٍ: الْكَافِي، كِتَابُ الْعَقِيْقَةِ، بَابُ فَضْلِ الْوَلَدِ، ح ١٠٤١٨؛ وَالتَّوْحِيدِ، ص ٣٩٢، ح ٣. الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٨٩، ح ٢٣٤٨٧؛ الْوَاسِلَاتُ، ج ١٧، ص ٣٦١، ح ٢٢٧٥٣.

٥. في الكافي، ج ٦، ح ١: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى» بَدَلَ «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا».

٦. في الكافي، ح ١٠٦٠١ والتهذيب: «عائذ». وهو الظاهر؛ فقد ذكر البرقي في رجاله، ص ٤٦، عائذ بن حبيب البجلي الأحمسي، وقال: «كَانَ بَيْعَ الْهَرَوِيِّ». وعائذ هذا، هو والد أحمد بن عائذ بن حبيب المذكور في رجال النجاشي، ص ٩٨، الرقم ٢٤٦. وأما عَلِيُّ بْنُ حَبِيبٍ بَيَّاعِ الْهَرَوِيِّ، فَلَمْ نَجِدْ لَهُ ذِكْرًا فِي مَوْضِعٍ.

٧. في الكافي، ح ١٠٦٠١ والتهذيب، ج ٨: «عَنْ عَيْسَى بْنِ زَيْدٍ رَفَعَهُ إِلَى» بَدَلَ «قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ زَيْدٍ عَنْ». ٨. في الكافي، ح ١٠٦٠١ والتهذيب، ج ٨: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

يَنْتَفِرُ الصَّبِيُّ لِسَبْعٍ^٢، وَيُؤَمَّرُ بِالصَّلَاةِ لِيَتَسَبَّحَ، وَيُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ لِعَشْرِ، وَيَخْتَلِمَ لِأَرْبَعِ عَشْرَةَ^٣، وَيَنْتَهِي طَوْلُهُ لِأَحْدَى^٤ وَعَشْرِينَ سَنَةً^٥، وَيَنْتَهِي عَقْلُهُ لِثَمَانٍ وَعَشْرِينَ^٦ إِلَّا التَّجَارِبَ^٧.

١٣٣٣ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ^{١٠}، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى^{١١}،

١. قال ابن الأثير: «كانوا يحبون أن يعلموا الصبي الصلاة إذا أثمر. الأثغار: سقوط سن الصبي ونباتها، والمراد به هاهنا السقوط. يقال: إذا سقطت رواضع الصبي قيل: نُفِزَ فهو مشغور، فإذا نبتت بعد السقوط قيل: أثمر، وأثمر بالثاء والتاء، تقديره: أثمر، وهو أفعال، من الثمر وهو ما تقدم في الأسنان، فمنهم من يقبل تاء الافتعال تاء ويدغم فيها التاء الأصلية، ومنهم من يغلب التاء الأصلية تاءً ويدغمها في تاء الافتعال». النهاية، ج ١، ص ٢١٣ (نغر).

٢. في «ج»: «سبع». وفي الكافي، ح ١٠٦٠١: «ثنتين» والتهذيب، ج ٨: «الغلام سبع سنين» بدل «الصبي لسبع».

٣. في الكافي، ح ١٠٦٠١: «+ سنة».

٤. في الكافي، ح ١٠٦٠١ والتهذيب، ج ٩: «ومنتهى».

٥. في الكافي، ح ١٠٦٠١: «ثنتين» وفي التهذيب، ج ٨: «+ لاثنتين».

٦. في «ق»، «ب»، «ن»، وفي الكافي، ح ١٠٦٠١ والتهذيب، ج ٩: «سنة».

٧. في «ق»، «ب»، وفي الكافي، ح ١٠٦٠١ والتهذيب: «ومنتهى».

٨. في الكافي، ح ١٠٦٠١ والتهذيب، ج ٨: «سنة».

٩. الكافي، كتاب العتيقة، باب تأديب الولد، ح ١٠٦٠١. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١١٠، ح ٣٧٨، معلقاً عن الكليني في ح ١٠٦٠١. التهذيب، ج ٩، ص ١٨٣، ح ٧٣٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. عن أبي محمد المدائني، عن عائذ بن حبيب بن أبي الهروي، عن عيسى بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أمير المؤمنين عليه السلام. وفي الجعفریات، ص ٢١٢، ذيل الحديث، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام. الفقيه، ج ٣، ص ٤٩٣، ح ٤٧٤٦، مرسلاً عن علي عليه السلام، وفيهما مع اختلاف. وراجع: الكافي، كتاب العتيقة، باب تأديب الولد، ح ١٠٦٠٦ ومصادره الوافي، ج ٢٣، ص ١٣٩٠، ح ٢٣٤٨٩؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٦٤، ذيل ح ٢٤٧٧.

١٠. في «ق»، «ب»، «ج»، والوسائل والفقيه: «محمد بن الحسين». وفي «م»، «ب»، «ن»، «ج»: «محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين». والظاهر عدم صحة كلا التقريرين؛ لعدم ثبوت رواية محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى في شيء من أسناد الكافي، أنظر ما قدمناه في الكافي، ذيل ح ٢٠٢.

١١. في الفقيه: «محمد بن قيس». ولم نعرف محمد بن قيس في هذه الطبقة، كما لم يثبت رواية محمد بن الحسين أو محمد بن الحسن عن رآو بهذا العنوان.

عَمَّنْ رَوَاهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^١ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَأَوْصَى إِلَى رَجُلٍ، وَلَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ، فَأَذَرَكَ
الْعُلَامَ، وَذَهَبَ إِلَى الْوَصِيِّ، فَقَالَ لَهُ: رَدَّ عَلَيَّ مَالِي لِاتِّزَاجٍ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَذَهَبَ حَتَّى
رَزَنِي، قَالَ: «يُلْزَمُ ثَلَاثِي ^٢ إِنْ رَزَنِي هَذَا الرَّجُلُ ذَلِكَ الْوَصِيُّ؛ لِأَنَّهُ ^٣ مَنَعَهُ الْمَالَ، وَلَمْ يُعْطِهِ،
فَكَانَ يَتَزَوَّجُ» ^٤.

تَمَّ كِتَابُ الْوَصَايَا ^٥، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ
عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَيُثْلُوهُ
- إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - كِتَابُ الْمَوَارِيثِ ^٦.

١. في الوسائل والفقهاء: «قال».

٢. في «ل، جت»: - «ثلاثي».

٣. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت» والوسائل والفقهاء: «الذي».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٢، ح ٥٥٢٦، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٤، ص ١٨٣، ح ٢٣٨٧٠؛ الوسائل، ج ١٩،

ص ٣٧٠، ح ٢٤٧٨٦. ٥. في «ق، ك، بف» وحاشية «جت»: «كتاب الأوصياء».

٦. في أكثر النسخ بدل «والحمد لله رب العالمين...» إلى هنا عبارات مختلفة.

(٢٩)

كتاب المواريث

[٢٩]

كِتَابُ الْمَوَارِيثِ^٢

١ - بَابُ وَجْهِ الْفَرَائِضِ

قَالَ^٣: إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - جَعَلَ الْفَرَائِضَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ، وَجَعَلَ مَخَارِجَهَا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ^٤، فَبَدَأَ بِالْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ الَّذِينَ هُمْ الْأَقْرَبُونَ، وَبِأَنْفُسِهِمْ يَتَقَرَّبُونَ لَا بَغْيَ لَهُمْ، وَلَا يَسْقُطُونَ مِنَ الْمِيرَاثِ أَبَدًا، وَلَا يَرِثُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ إِلَّا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ.

فَإِنْ حَضَرَ كُلُّهُمْ، قُسِمَ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ حَضَرَ بَعْضُهُمْ، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ مِنْهُمْ إِلَّا وَاحِدٌ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لَهُ، وَلَا يَرِثُ مَعَهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ إِذَا كَانَ غَيْرُهُ لَا يَتَقَرَّبُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا يَتَقَرَّبُ بِغَيْرِهِ، إِلَّا مَا خَصَّ اللَّهُ بِهِ^٥ مِنْ طَرِيقِ الْإِجْمَاعِ أَنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْوَلَدِ،

١. في «ك، بح، بف»: «وبه نستعين». وفي «ل»: «وبه عوني وعليه اتكالي». وفي «جد»: «- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

٢. في «ق، ك، بف»: «وحاشية جت»: «أبواب المواريث».

٣. أي مؤلف الكتاب.

٤. الأسهم الستة هي: الثمن والربع والنصف والسدس والثلث والثلثان، وسيأتي توضيحه مفصلاً.

٥. في «ن»: «فإن». في «ق، بف»: «إذا».

٧. في «مرأة العقول»، ج ٢٣، ص ١١١: «قوله: ألا ما خص الله به، فإنهم أجمعوا على أن أولاد الأولاد مع فقد

وَكَذَلِكَ^١ وَلَدُ الْإِخْوَةِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْإِخْوَةِ^٢ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدُ الصُّلْبِ وَلَا إِخْوَةٌ^٣، وَهَذَا مِنْ أَمْرِ الْوَلَدِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا؛ فَهُوَ لَا أَحَدَ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ.

٧١ / ٧

وَأَمَّا الصَّنْفُ الثَّانِي، فَهُوَ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - تَنَّى بِذِكْرِهِمَا بَعْدَ ذِكْرِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ، فَلَهُمُ السَّهْمُ الْمُسَمَّى لَهُمْ، وَيَرِثُونَ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يَسْقُطُونَ عَنْهُ الْمِيرَاثُ أَبَدًا.

وَأَمَّا الصَّنْفُ الثَّالِثُ، فَهُمْ^٤ الْكَلَالَةُ وَهُمْ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلَا الْوَالِدَانِ^٥؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَقَرَّبُونَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا يَتَقَرَّبُونَ بِالْوَالِدَيْنِ، فَمَنْ تَقَرَّبَ بِنَفْسِهِ كَانَ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِمَّنْ تَقَرَّبَ^٦ بِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَالِدَانِ^٧ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، لَمْ تَكُنِ^٨ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ كَلَالَةً؛ لِقَوْلِ^٩^{١٠}^{١١}^{١٢}^{١٣}^{١٤}^{١٥}^{١٦}^{١٧}^{١٨}^{١٩}^{٢٠}^{٢١}^{٢٢}^{٢٣}^{٢٤}^{٢٥}^{٢٦}^{٢٧}^{٢٨}^{٢٩}^{٣٠}^{٣١}^{٣٢}^{٣٣}^{٣٤}^{٣٥}^{٣٦}^{٣٧}^{٣٨}^{٣٩}^{٤٠}^{٤١}^{٤٢}^{٤٣}^{٤٤}^{٤٥}^{٤٦}^{٤٧}^{٤٨}^{٤٩}^{٥٠}^{٥١}^{٥٢}^{٥٣}^{٥٤}^{٥٥}^{٥٦}^{٥٧}^{٥٨}^{٥٩}^{٦٠}^{٦١}^{٦٢}^{٦٣}^{٦٤}^{٦٥}^{٦٦}^{٦٧}^{٦٨}^{٦٩}^{٧٠}^{٧١}^{٧٢}^{٧٣}^{٧٤}^{٧٥}^{٧٦}^{٧٧}^{٧٨}^{٧٩}^{٨٠}^{٨١}^{٨٢}^{٨٣}^{٨٤}^{٨٥}^{٨٦}^{٨٧}^{٨٨}^{٨٩}^{٩٠}^{٩١}^{٩٢}^{٩٣}^{٩٤}^{٩٥}^{٩٦}^{٩٧}^{٩٨}^{٩٩}^{١٠٠}^{١٠١}^{١٠٢}^{١٠٣}^{١٠٤}^{١٠٥}^{١٠٦}^{١٠٧}^{١٠٨}^{١٠٩}^{١١٠}^{١١١}^{١١٢}^{١١٣}^{١١٤}^{١١٥}^{١١٦}^{١١٧}^{١١٨}^{١١٩}^{١٢٠}^{١٢١}^{١٢٢}^{١٢٣}^{١٢٤}^{١٢٥}^{١٢٦}^{١٢٧}^{١٢٨}^{١٢٩}^{١٣٠}^{١٣١}^{١٣٢}^{١٣٣}^{١٣٤}^{١٣٥}^{١٣٦}^{١٣٧}^{١٣٨}^{١٣٩}^{١٤٠}^{١٤١}^{١٤٢}^{١٤٣}^{١٤٤}^{١٤٥}^{١٤٦}^{١٤٧}^{١٤٨}^{١٤٩}^{١٥٠}^{١٥١}^{١٥٢}^{١٥٣}^{١٥٤}^{١٥٥}^{١٥٦}^{١٥٧}^{١٥٨}^{١٥٩}^{١٦٠}^{١٦١}^{١٦٢}^{١٦٣}^{١٦٤}^{١٦٥}^{١٦٦}^{١٦٧}^{١٦٨}^{١٦٩}^{١٧٠}^{١٧١}^{١٧٢}^{١٧٣}^{١٧٤}^{١٧٥}^{١٧٦}^{١٧٧}^{١٧٨}^{١٧٩}^{١٨٠}^{١٨١}^{١٨٢}^{١٨٣}^{١٨٤}^{١٨٥}^{١٨٦}^{١٨٧}^{١٨٨}^{١٨٩}^{١٩٠}^{١٩١}^{١٩٢}^{١٩٣}^{١٩٤}^{١٩٥}^{١٩٦}^{١٩٧}^{١٩٨}^{١٩٩}^{٢٠٠}^{٢٠١}^{٢٠٢}^{٢٠٣}^{٢٠٤}^{٢٠٥}^{٢٠٦}^{٢٠٧}^{٢٠٨}^{٢٠٩}^{٢١٠}^{٢١١}^{٢١٢}^{٢١٣}^{٢١٤}^{٢١٥}^{٢١٦}^{٢١٧}^{٢١٨}^{٢١٩}^{٢٢٠}^{٢٢١}^{٢٢٢}^{٢٢٣}^{٢٢٤}^{٢٢٥}^{٢٢٦}^{٢٢٧}^{٢٢٨}^{٢٢٩}^{٢٣٠}^{٢٣١}^{٢٣٢}^{٢٣٣}^{٢٣٤}^{٢٣٥}^{٢٣٦}^{٢٣٧}^{٢٣٨}^{٢٣٩}^{٢٤٠}^{٢٤١}^{٢٤٢}^{٢٤٣}^{٢٤٤}^{٢٤٥}^{٢٤٦}^{٢٤٧}^{٢٤٨}^{٢٤٩}^{٢٥٠}^{٢٥١}^{٢٥٢}^{٢٥٣}^{٢٥٤}^{٢٥٥}^{٢٥٦}^{٢٥٧}^{٢٥٨}^{٢٥٩}^{٢٦٠}^{٢٦١}^{٢٦٢}^{٢٦٣}^{٢٦٤}^{٢٦٥}^{٢٦٦}^{٢٦٧}^{٢٦٨}^{٢٦٩}^{٢٧٠}^{٢٧١}^{٢٧٢}^{٢٧٣}^{٢٧٤}^{٢٧٥}^{٢٧٦}^{٢٧٧}^{٢٧٨}^{٢٧٩}^{٢٨٠}^{٢٨١}^{٢٨٢}^{٢٨٣}^{٢٨٤}^{٢٨٥}^{٢٨٦}^{٢٨٧}^{٢٨٨}^{٢٨٩}^{٢٩٠}^{٢٩١}^{٢٩٢}^{٢٩٣}^{٢٩٤}^{٢٩٥}^{٢٩٦}^{٢٩٧}^{٢٩٨}^{٢٩٩}^{٣٠٠}^{٣٠١}^{٣٠٢}^{٣٠٣}^{٣٠٤}^{٣٠٥}^{٣٠٦}^{٣٠٧}^{٣٠٨}^{٣٠٩}^{٣١٠}^{٣١١}^{٣١٢}^{٣١٣}^{٣١٤}^{٣١٥}^{٣١٦}^{٣١٧}^{٣١٨}^{٣١٩}^{٣٢٠}^{٣٢١}^{٣٢٢}^{٣٢٣}^{٣٢٤}^{٣٢٥}^{٣٢٦}^{٣٢٧}^{٣٢٨}^{٣٢٩}^{٣٣٠}^{٣٣١}^{٣٣٢}^{٣٣٣}^{٣٣٤}^{٣٣٥}^{٣٣٦}^{٣٣٧}^{٣٣٨}^{٣٣٩}^{٣٤٠}^{٣٤١}^{٣٤٢}^{٣٤٣}^{٣٤٤}^{٣٤٥}^{٣٤٦}^{٣٤٧}^{٣٤٨}^{٣٤٩}^{٣٥٠}

١. الأولاد يقومون مقامهم في مقاسمة الأبوين، ولا يعلم فيه خلاف إلا من الصدوق، فإنه شرط في توريثهم عدم الأبوين تعويلاً على رواية قاصرة.

٢. في «م»: «كذلك» بدون الواو.

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «ك» والمطبوع: «يقومون مقام الإخوة».

٤. في «بن»: «ولا الإخوة».

٥. هكذا في «ق»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جت»، «جد»، وفي «بح»، «بف»، والمطبوع: «ولا أعلم».

٦. هكذا في «ق»، «ك»، «ل»، «بح»، «بف»، «جت»، «جد»، وفي «م»، «ن»، والمطبوع: «من».

٧. في «ك»، «ل»، «بن»، وحاشية «جت»: «والدان».

٨. في «بح»: «يتقرب». وفي «ق»: «يقرب».

٩. في «ق»: «أو والدان»، وفي «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جت»، «أو والدان».

١٠. في «ك»، «بح»، «بف»، «بن»، «جت»: «لم يكن».

١١. في «بف»: «يقول».

١٢. في حاشية «جت»: «لقوله» بدل «لقول الله».

١٣. في «ل»، «بن»: «- يعني الأخ».

١٤. النساء (٤): ١٧٦. وفي «ل»، «بن»: «+ يعني الأخ».

وَقَدْ يَسْقُطُونَ فِي مَوَاضِعَ^١ وَلَا يَرْتُونَ^٢ شَيْئاً، وَلَيْسُوا بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ الَّذِينَ لَا يَسْقُطُونَ عَنِ الْمِيرَاثِ أَبَدًا، فَإِذَا^٣ لَمْ يَخْضَرْ وَلَدٌ وَلَا وَالِدَانِ، فَلِلْكَالَةِ سَهَامُهُمُ الْمُسَمَّاءُ^٤ لَهُمْ، لَا يَرِثُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، إِلَّا مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ مَعْنَاهُمْ^٥.

وَأَمَّا الصَّنْفُ الرَّابِعُ، فَهُمْ أَوْلُو الْأَرْحَامِ الَّذِينَ هُمْ أَبْعَدُ^٦ مِنَ الْكَالَةِ، فَإِذَا^٧ لَمْ يَخْضَرْ وَلَدٌ وَلَا وَالِدَانِ وَلَا كَالَةٌ، فَالْمِيرَاثُ لِأُولِي الْأَرْحَامِ مِنْهُمْ، الْأَقْرَبُ^٨ مِنْهُمْ فَالْأَقْرَبُ، يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصِيبٌ مَن يَتَقَرَّبُ بِقَرَابَتِهِ، وَلَا يَرِثُ أَوْلُو الْأَرْحَامِ مَعَ الْوَلَدِ وَلَا مَعَ الْوَالِدَيْنِ وَلَا مَعَ الْكَالَةِ شَيْئاً، وَإِنَّمَا يَرِثُ أَوْلُو الْأَرْحَامِ بِالرَّجَمِ، فَأَقْرَبُهُمْ^٩ إِلَى الْمَمِيتِ أَحَقُّهُمْ بِالْمِيرَاثِ، وَإِذَا^{١٠} اسْتَوْزَا فِي الْبَطُونِ، فَلِقَرَابَةِ الْأُمِّ الثَّلَاثُ، وَلِقَرَابَةِ الْأَبِ الثَّلَاثَانِ، وَإِذَا^{١١} كَانَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ أَبْعَدَ، فَالْمِيرَاثُ لِلْأَقْرَبِ عَلَى مَا نَحْنُ ذَاكِرُوهُ^{١٢} إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٢ - بَابُ بَيَانِ الْفَرَائِضِ فِي الْكِتَابِ

٧٢/٧

إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ ذِكْرُهُ - جَعَلَ الْحَالَ كُلَّهُ لِلْوَلَدِ فِي كِتَابِهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ الْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ، فَلَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ غَيْرُهُوَلَاءِ الْأَرْبَعَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ:

١. في المرأة: «وقد يسقطون في مواضع، وهي التي لم يتحقق فيها الشرط المذكور».
٢. في «ق»، «بن»: «لا يرتون» بدون الواو.
٣. في «بن»: «فإن».
٤. في «ق»، «بف»: «ولده».
٥. في «ق»، «ك»، «بف»، «جت»: «المسمى».
٦. في المرأة: «قوله: إلا من كان في مثل معناهم، وهم الأجداد؛ لأنهم أيضاً يتقربون بالأب».
٧. في المرأة: «قوله: الذين لهم أبعد، أي الأعمام والأخوال وأولادهم، فإنهم يتقربون بالجد، والجد يتقرب بالأب أو الأم».
٨. في «بن»: «فإن».
٩. في «ق»، «ك»، «بف»، «جت»: «لأقرب».
١٠. في «ق»، «بف»: «وأقربهم».
١١. في «بف»، «بن»، «جد»: «فإذا».
١٢. في «بن»: «وإن».
١٣. في «بف»: «ذاكرون».

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^١ فَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى^٢ أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ الْمِيرَاتِ، فَصَارَ الْمَالُ كُلُّهُ بِهَذَا الْقَوْلِ لِلْوَلَدِ، ثُمَّ فَصَلَ الْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ^٣، فَقَالَ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ﴾^٤، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ﴾ لَكَانَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى مَا عَنِىَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ يُوجِبُ الْمَالَ كُلَّهُ لِلْوَلَدِ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ﴾، كَانَ هَذَا تَفْصِيلَ الْمَالِ^٥، وَتَمْيِيزَ الذَّكَرِ مِنَ الْأُنْثَى فِي الْقِسْمَةِ، وَتَفْصِيلَ الذَّكَرِ عَلَى الْأُنْثَى، فَصَارَ^٦ الْمَالُ كُلُّهُ مَقْسُومًا بَيْنَ الْوَلَدِ: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ فَلَوْ لَا أَنَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ مَا يَتَّصِلُ بِهَذَا، كَانَ قَدْ قَسَمَ بَعْضَ الْمَالِ، وَتَرَكَ بَعْضًا مُهْمَلًا، وَلَكِنَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - أَرَادَ بِهَذَا أَنْ يُوصَلَ الْكَلَامُ إِلَى مُنْتَهَى قِسْمَةِ الْمِيرَاتِ كُلِّهِ، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأُخَوَاتَيْهَا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْهُمَا السُّدُسُ مِثَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾^٧ فَصَارَ الْمَالُ كُلُّهُ مَقْسُومًا بَيْنَ الْبَنَاتِ وَبَيْنَ الْأَخَوَيْنِ، فَكَانَ^٨ مَا يُفْضَلُ مِنَ الْمَالِ مَعَ الْإِبْنَةِ الْوَاحِدَةِ رَدًّا عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ سَهَابِهِمُ الَّتِي قَسَمَهَا اللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - وَكَانَ حُكْمُهُمْ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ كَحُكْمِ مَا قَسَمَهُ^٩ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى نَحْوِ مَا قَسَمَهُ؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ أُولُو الْأَرْحَامِ، وَهُمْ أَقْرَبُ الْأَقْرَبِينَ، وَصَارَتِ الْقِسْمَةُ لِلْبَنَاتِ النِّصْفَ وَالْقُلُتَانِ مَعَ الْأَخَوَيْنِ

١. في «ل، م، بن، جت» وحاشية «جد»: «﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيْنِ﴾».

٢. في «ق، ل، بن»: «- وعلى».

٣. في «بف»: «وَمَنْ فَصَلَ الذَّكَرَ مِنَ الْأُنْثَى» بدل «وَمَنْ فَصَلَ الْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ».

٤. النساء (٤): ١١.

٥. في «ن، جت»: «والمال».

٦. في «بن»: «ووصار».

٧. النساء (٤): ١١.

٩. في «ك، بن»: «قسم».

٨. في «ق، ك، ن، بف، جت، جد»: «وكان».

فَقَطَّ، وَإِذَا^١ لَمْ يَكُنْ أَبَوَانِ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْوَلَدِ بِغَيْرِ سَهَامٍ^٢ إِلَّا مَا فَرَضَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -
لِلْأَزْوَاجِ^٣ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَقُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِنَّمَا جَعَلَ الْمَالُ كُلُّهُ
لِلْوَلَدِ عَلَى ظَاهِرِ الْكِتَابِ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ.
وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي أَمْرِ الْإِبْنَتَيْنِ^٤؛ مِنْ أَيْنَ جُعِلَ^٥ لَهُمَا الثَّلَاثَانِ وَاللَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ - إِنَّمَا
جَعَلَ الثَّلَاثَيْنِ لِمَا فَوْقَ اثْنَتَيْنِ؟ فَقَالَ قَوْمٌ بِاجْتِمَاعِ، وَقَالَ قَوْمٌ قِيَاساً، كَمَا أَنَّ كَانَ ٧٣/٧
لِلْوَاحِدَةِ النِّصْفُ، كَانَ ذَلِكَ^٦ دَلِيلًا عَلَى^٧ أَنَّ لِمَا فَوْقَ الْوَاحِدَةِ الثَّلَاثَيْنِ^٨، وَقَالَ قَوْمٌ
بِالتَّقْلِيدِ وَالرَّوَايَةِ، وَلَمْ يُصِبْ وَاحِدٌ مِنْهُمُ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ، فَقُلْنَا^٩: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -
جَعَلَ حَظَّ الْأُنثَيَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ بِقَوْلِهِ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ
بَنَاتًا وَابْنًا، فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَهُوَ الثَّلَاثَانِ، فَحَظُّ الْأُنثَيَيْنِ^{١٠} الثَّلَاثَانِ، وَاكْتَفَى
بِهَذَا الْبَيَانِ أَنَّ يَكُونُ ذَكَرُ الْأُنثَيَيْنِ بِالثَّلَاثَيْنِ، وَهَذَا^{١١} بَيَانٌ قَدْ جَهَلَهُ كُلُّهُمْ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
كَثِيرًا^{١٢}.

١. في دل، بح، بن، جد: «فإذا».

٢. في «بف»: «سهم».

٣. في دل، م، بح، بن، جد، وحاشية ون، جت: «للزوج والزوجة» بدل «للأزواج».

٤. في فق، ك: «الانثيين».

٥. في «بف»: «- جعل».

٦. في «بف»: «- ذلك».

٧. في فق، ل، بن: «- على».

٨. في فق، ن، بف، جت: «الثلاثان».

٩. في «جت»: «قلت».

١٠. في «بف»: «الانثيين».

١١. في «بن، جد»: «فهذا».

١٢. في المرأة: وهذا الوجه ذكره الزمخشري والبيضاوي وغيرهما، قال البيضاوي: واختلف في البنتين، فقال ابن عباس: حكمهما حكم الواحدة؛ لأنه تعالى جعل الثلثين لما فوقها، وقال الباقر: حكمهما حكم ما فوقهما؛ لأنه تعالى لما بين أن حظ الذكر مثل حظ الأنثيين إذا كانت معه أنثى وهو الثلثان اقتضى ذلك أن فرضهما الثلثان، ثم لما أوهم ذلك أن يزداد النصيب بزيادة العدد وذلك بقوله: ﴿فَلِإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ انتهى. وفيه نظر؛ لأن الظاهر أنه تعالى بين أولاً حكم الأولاد مع اجتماع الذكور والإناث معاً بأن نصيب كل ذكر مثل نصيب اثنين، وما ذكره أخيراً بقوله: ﴿فَلِإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ موره انحصر الأولاد في الإناث اتفاقاً، فاستنبط حكم البنتين المنفردتين من الأول لا يتمسكى إلا على وجه القياس، فتدبر: وراجع: تفسير البيضاوي، ج ٢، ص ١٥٤.

تُمْ جَعَلَ الْمِيرَاتِ كُلَّهُ لِلأَبَوَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ^١، فَقَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ» وَلَمْ يَجْعَلْ لِلْأَبِ تَسْمِيَةً، إِنَّمَا لَهُ مَا بَقِيَ.

تُمْ حَجَبَ الْأُمِّ عَنِ الثُّلُثِ بِالْإِخْوَةِ، فَقَالَ: «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ»^٢ فَلَمْ يُورَثِ اللَّهُ -جَلَّ وَعَزَّ- مَعَ الْأَبَوَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ^٣ وَلَدٌ إِلَّا الرُّوْجُ وَالْمَرْأَةُ، وَكُلُّ فَرِيضَةٍ لَمْ يُسَمَّ لِلْأَبِ فِيهَا سَهْمًا، فَإِنَّمَا لَهُ مَا بَقِيَ، وَكُلُّ فَرِيضَةٍ سَمَى لِلْأَبِ فِيهَا سَهْمًا، كَانَ مَا فَضَلَ مِنَ الْمَالِ مَقْسُومًا عَلَى قَدْرِ السَّهَامِ فِي مِثْلِ ابْنَةٍ^٤ وَأَبَوَيْنِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ أَوَّلًا.

تُمْ ذَكَرَ فَرِيضَةَ الْأَزْوَاجِ، فَأَدْخَلَهُمْ عَلَى الْوَلَدِ وَعَلَى الْأَبَوَيْنِ وَعَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى قَدْرِ مَا سَمَى لَهُمْ، وَلَيْسَ^٥ فِي فَرِيضَتِهِمْ اخْتِلَافٌ وَلَا تَنَازُعٌ، فَاخْتَصَرْنَا^٦ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ.

٧٤/٧

تُمْ ذَكَرَ فَرِيضَةَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ، فَقَالَ: «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَوْ أُخْتُ^٧ أَوْ أُخْتٌ لَأُمِّ^٨ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ» وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ^٩ بَيْنَ الْأُمِّهِ، وَكُلُّ هَذَا «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ»^{١٠} فَلِلْإِخْوَةِ^{١١} مِنَ الْأُمِّ لَهُمْ نَصِيبُهُمْ الْمُسَمَّى^{١٢} لَهُمْ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ لَا يُزَادُونَ^{١٣} عَلَى الثُّلُثِ وَلَا يُنْقُصُونَ

١. هكذا في «ق»، «ل»، «م»، «ن»، «بح»، «بف»، «بن»، «جد»، وفي «ك»: «ذلك»، وفي «ج»: «ج» والمطبوع: «له ولد».

٢. النساء (٤): (١١). ٣. في «بن»: - «له».

٤. في «ل»، «بن»: وحاشية «بح»: «منها». ٥. في «م»، «ن»، «بح»، «بن»، «جد»، وحاشية «ج»: «بنت».

٦. في «ج»: «فليس». ٧. في «بف»: «واختصرنا».

٨. في «بف»، «بن»: «اختلاف»، وفي المرأة: «لعلَّ الخلاف في توزيعهم مع الأم والبنت بناءً على التعصيب».

٩. النساء (٤): (١٢).

١٠. في «ل»، «بن»: «والإخوة»، وفي «ن»، «بح» وحاشية «ج»: «والإخوة».

١١. في «ج»: «وللمسمى». ١٢. في «ن»: «لا يزادون».

١٣. في «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جد»، وحاشية «بح»: «+ ذلك».

مِنَ الشُّدَّيْنِ، وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ لَا يَحْضُرَ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَيَكُونُ مَا بَقِيَ لِأُولَى الْأَرْحَامِ^١، وَيَكُونُوا هُمْ أَقْرَبُ الْأَرْحَامِ، وَذُو السَّهْمِ أَحَقُّ مِمَّنْ لَا سَهْمَ لَهُ، فَيَصِيرُ الْمَالُ كُلُّهُ لَهُمْ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْكَلَالَةَ لِلْأَبِ^٢ وَهُمْ: الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ^٣ إِخْوَةُ وَأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَقَالَ: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُغْنِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ» وَالْبَاقِي يَكُونُ لِأَقْرَبِ الْأَرْحَامِ، وَهِيَ أَقْرَبُ أُولَى الْأَرْحَامِ، فَيَكُونُ الْبَاقِي لَهَا سَهْمُ أُولَى الْأَرْحَامِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ»^٤ يَعْنِي لِلْأَخِ^٥ الْمَالُ كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ «فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ»^٦ وَلَا يَصِيرُونَ^٧ كَلَالَةً إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلَا وَلِدٌ، فَحِينَئِذٍ يَصِيرُونَ كَلَالَةً، وَلَا يَرِثُ مَعَ الْكَلَالَةِ أَحَدٌ مِنْ أُولَى الْأَرْحَامِ إِلَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ^٨ مِنَ الْأُمِّ، وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ وَتَقَدَّسَ^٩ - سَمَّاهُمْ كَلَالَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، فَقَالَ:

١. في «ل، م، بن» وحاشية «جت»: «لهم» بدل «لأولي الأرحام».
٢. في «م، بن، جد»: «كلالة الأب» بدل «للأب». وفي «يح» وحاشية «ك»: «كلالة الأب» بدل «الكلالة للأب».
٣. في «ن»: «لم تحضر».
٤. في «ك»: «في».
٥. في «ق، بف»: «- وإن لم يكن لها ولد».
٦. هكذا في المطبوع. وفي جميع النسخ التي قبلت: «الأخ».
٧. النساء (٤): ١٧٦.
٨. في «بن»: «فلا يصيرون». وفي «ل»: «ولا يصيروا».
٩. في المرأة: «إلا الإخوة والأخوات أي ومن كان في مرتبتهم ليشمل الأجداد والجدات».
١٠. في «ك، ل، م، ن، بن، جت، جد»: «وتقدَّس».

«يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ فَقَدْ جَعَلَهُمْ^٢ كَلَالَةً إِذَا^٣ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، فَلِمَ زَعَمْتَ^٤ أَنَّهُمْ لَا يَكُونُونَ^٥ كَلَالَةً مَعَ الْأُمِّ».

قِيلَ لَهُ^٦: قَدْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا أَنَّهُمْ لَا يَكُونُونَ كَلَالَةً مَعَ الْأَبِ وَإِنْ^٧ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، وَالْأُمُّ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا يَتَقَرَّبَانِ بَأَنْفُسِهِمَا، وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمِيرَاثِ مَعَ الْوَلَدِ، وَلَا يَنْسَقُطَانِ أَبَدًا مِنَ الْمِيرَاثِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ كَانَ مَا بَقِيَ يَكُونُ لِلْأَخِ الْوَاحِدَةِ وَلِلْأَخْتَيْنِ^٨ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَمَا مَعْنَى التَّسْمِيَةِ لَهُنَّ^٩: النِّصْفُ^{١٠} وَالثَّلَاثَانِ^{١١}؟ فَهَذَا^{١٢} كُلُّهُ صَائِرٌ لَهُنَّ وَرَاجِعٌ إِلَيْهِنَّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى^{١٣} أَنَّ مَا بَقِيَ فَهُوَ^{١٤} لِغَيْرِهِمْ، وَهُمْ^{١٥} الْعَصَبَةُ.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَتْ الْعَصَبَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا فِي^{١٦} سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ وَسَمَاءَ لِأَنَّهُ قَدْ جُعِلَ لَهُنَّ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ، وَجُعِلَ لَهُنَّ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، فَسَمِيَ ذَلِكَ لِإِدْلَالِ كَيْفَ كَانَ^{١٧} الْقِسْمَةُ^{١٨}، وَكَيْفَ يَدْخُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِنَّ، وَكَيْفَ تَرْجِعُ^{١٩}

٧٥/٧

١. في «بن»: «وقد». ٢. في «م» وحاشية «جد»: «والله».

٣. في «بف»: «إذا». ٤. في «بح، جد»: «زعمتم».

٥. في «ل»: «ولا يكونوا». ٦. في «ق، بف»: «له». وفي «ن»: «وإنهم».

٧. في «بح»: «وإذا». وفي «ك، ل، م، ن، بن، جد»: «إن» بدون الواو.

٨. في «م، بن، جد»: «والأختين».

٩. في «ك»: «فهو».

١٠. في «م، بح، بن، جد» وحاشية «جت»: «بالنصف».

١١. في «م، بح، بن، جد» وحاشية «جت»: «والثلثين».

١٢. في «ن، بح، بف، بن، جد»: «وهذا». ١٣. في «ق»: «-على».

١٤. في «ق، بف»: «هو». ١٥. في «بف»: «وهو».

١٦. في «ن، بف»: «-في». ١٧. في «ك، ل، م، ن، بح، بف، بن»: «-كان».

١٨. في المرأة: «قال الفاضل الأسترآبادي: حاصل الجواب أن في التسمية فائدتين: أحدهما بيان نصيب كل جهة من جهات القرابة، وثانيهما: بيان كيفية الرذ وبيان قدر ما نقص لوجود ما قدمه الله تعالى».

١٩. في «بح، جد»: «يرجع».

الرِّبَاذَةُ إِلَيْهِنَّ عَلَى قَدْرِ السَّهَامِ وَالْأَنْصِبَاءِ إِذَا كُنَّ لَا يُحْطَنُ بِالْمِيرَاثِ^٢ أَبَدًا عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ، لِيَكُونَ الْعَمَلُ فِي سَهَامِهِمْ كَالْعَمَلِ فِي سَهَامِ^٣ الْوَلَدِ عَلَى قَدْرِ مَا يُجَامِعُ الْوَلَدَ مِنَ الزَّوْجِ وَالْأَبْوَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ ذَلِكَ لَمْ يُهْتَدَ لِهَذَا الَّذِي بَيَّنَّاهُ^٥؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ ذَكَرَ أُولَى^٦ الْأَرْحَامِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِغَضِّهِمْ أُولَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»^٧ لِيُعَيَّنَ^٨ أَنَّ الْبَعْضَ الْأَقْرَبَ أُولَى مِنَ الْبَعْضِ الْأَبْعَدِ، وَأَنَّهُمْ أُولَى مِنَ الْخُلَفَاءِ وَالْمَوَالِي، وَهَذَا بِاجْتِمَاعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ بِالْعَصْبَةِ يُوجِبُ اجْتِمَاعَ مَا قُلْنَا^٩.
ثُمَّ ذَكَرَ إِنْطِلَالَ الْعَصْبَةِ، فَقَالَ: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا»^{١٠} وَلَمْ يَقُلْ: «فَمَا بَقِيَ هُوَ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ»، فَمَا^{١٢} فَرَضَ^{١٣} اللَّهُ -جَلَّ ذِكْرُهُ- لِلرِّجَالِ فِي مَوْضِعٍ حَرَّمَ فِيهِ عَلَى النِّسَاءِ، بَلْ أَوْجَبَ لِلنِّسَاءِ فِي كُلِّ مَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ.

وَهَذَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي كِتَابِهِ مِنَ الْفَرَائِضِ، فَكُلُّ^{١٤} مَا خَالَفَ هَذَا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، فَهُوَ رَدٌّ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ^{١٥}، وَحُكْمٌ بَعِيرٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَهَذَا نَظِيرُ مَا حَكَى

١. في «ق، ك، بح، بف»: «إِذَا». ٢. في «بح»: - «بالميراث».

٣. في «جت»: «سهم». ٤. في «بف»: «بهذا».

٥. في «ق، ك، ن، جد»: «بَيَّنَّاهُ». ٦. في «ك، م، ن، ب، جت»: «أولو».

٧. الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦.

٨. في «بف، جت»: «لتعَيَّنَ». وفي «ك، ل، ن، بح، بن، جد»: وحاشية «جت»: «يعني».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «قلناه».

١٠. النساء (٤): ٧.

١١. في المرأة: «قوله: ولم يقل، إذ القائل بالتعصيب لا يورث الأخت مع الأخ، ولا العمّة مع العمّ فيما يفضل على أصحاب السهام».

١٢. في «ق، ك، م، بح، ب، بن»: «وما».

١٣. في «ل، بن»: وحاشية «بح، جت»: «فرضه». ١٤. في «ن، بن، جد»: «وكل».

١٥. في «بن»: - «وعلى رسوله».

اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنِ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ يَقُولُ: «وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا مُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا»^١.

وَفِي كِتَابِ أَبِي نُعَيْمٍ الطَّحَّانِ زَوَاهُ عَنْ شَرِيكِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَابِرٍ^٢، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ^٣ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ قَضَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يُورَثَ الرَّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ^٤.

١٣٣٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حُسَيْنِ الرَّزَّازِ^٥، قَالَ:

أَمَرْتُ مَنْ يَسْأَلُ^٦ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الْمَالُ لِمَنْ هُوَ؟ لِلْأَقْرَبِ أَوْ لِلْعَصْبَةِ^٧ فَقَالَ: «الْمَالُ لِلْأَقْرَبِ، وَالْعَصْبَةُ فِي فِيهِ التَّرَابُ»^٨.

١. الأنعام (٦): ١٣٩.

٢. حكيم بن جابر هذا، هو حكيم بن جابر بن طارق الأحمسي الذي روى عنه إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي. راجع: تهذيب الكمال، ج ٣، ص ٦٩، الرقم ٤٣٩ وج ٧، ص ١٦٢، الرقم ١٤٥١. فعليه، ما ورد في هامش المطبوع من استظهار كونه حكيم بن جبير، ليس في محله.

٣. ورد الخبر في التهذيب بنفس السند عن يزيد بن ثابت، والمذكور في بعض نسخ التهذيب هو «زيد بن ثابت» وهو الظاهر. والمراد منه زيد بن ثابت بن الضحَّاك الأنصاري. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٢٤، الرقم ٢٠٩١.

٤. في حاشية «جت، جد»: «أن يورثوا».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٨، ح ٩٧٣، عن كتاب أبي نعيم الطحَّان... الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٢، ذيل ح ٢٤٨٢٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٨٥، ح ٣٢٥٤٤.

٦. في «ق»: «البرار». وفي «ك» وحاشية «بح»: «البَرَّاز». وفي «بف»: «البراز». وفي حاشية «بح»: «البراء».

٧. في «ق»، «بف»: «سأل».

٨. في الوسائل والاستبصار: «أو العصبة».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٧، ح ٩٧٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٠، ح ٦٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم... عن عبد الله بن بكير، عن حسين البرَّاز، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٧، ح ١١٧٦، بسنده عن جعفر بن بشير البجلي، عن عبد الله بن بكير، عن حسين البرَّاز، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفي كلِّها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٧، ح ٢٤٨٥٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٤، ح ٣٢٤٩٦؛ وص ٨٥، ح ٣٢٥٤٣.

٣- بَابُ

١٣٣٣٣ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ يَزِيدَ الْكِنَاسِيِّ^١؛

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «إِنَّكَ أَوْلَى بِكَ مِنْ ابْنِ ابْنِكَ، وَإِنَّ ابْنَكَ أَوْلَى بِكَ مِنْ

أَخِيكَ».

قَالَ^٣: «وَأَخُوكَ لِأَبِيكَ وَأَمَّاكَ أَوْلَى بِكَ مِنْ أَخِيكَ لِأَبِيكَ».

قَالَ^٤: «وَأَخُوكَ لِأَبِيكَ أَوْلَى بِكَ مِنْ أَخِيكَ لِأُمِّكَ».

قَالَ: «وَإِنَّ أَخِيكَ لِأَبِيكَ^٥ وَأَمَّاكَ أَوْلَى بِكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ لِأَبِيكَ».

قَالَ: «وَإِنَّ أَخِيكَ مِنْ أَبِيكَ^٦ أَوْلَى بِكَ مِنْ عَمِّكَ».

قَالَ: «وَعَمُّكَ أَخُو أَبِيكَ مِنْ أَبِيهِ وَأُمُّهُ أَوْلَى بِكَ مِنْ عَمِّكَ أَخِي أَبِيكَ مِنْ أَبِيهِ».

١. في الوسائل: «بريد الكناسي». وهو سهو، وفصلنا الكلام حول ذلك في الكافي، ذيل ح ١١٠٧٣، فلاحظ.

٢. في الوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام».

٣. في الوسائل، ح ٣٢٧٨١ والتهذيب: - «قال».

٤. في «بف» - «قال: وأخوك لأبيك وأمك أَوْلَى بِكَ مِنْ أَخِيكَ لِأَبِيكَ».

٥. في التهذيب: - «قال».

٦. في الوسائل، ح ٣٢٧٨١ - «قال: وأخوك لأبيك أَوْلَى بِكَ مِنْ أَخِيكَ لِأُمِّكَ». وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١١٧: «ليس المراد به التقدم في الإرث، بل يرثان معاً إجماعاً، بل المراد إما كثرة النصيب أو عدم الرد عليه كما ذهب إليه كثير من الأصحاب. وكذا القول فيما سيأتي من العَمِّين و ابني العَمِّين و سيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى».

٧. في حاشية «بمع» والتهذيب والاختصاص: «من أبيك».

٨. في «ق، بف» - «من أبيك».

٩. في حاشية «جت»: «ولأبيك».

قَالَ: «وَعَمَّكَ أَخُو أَبِيكَ لِأَبِيهِ^١ أَوْلَى بِكَ مِنْ عَمَّكَ أَخِي أَبِيكَ لِأُمِّهِ^٢».

قَالَ: «وَابْنُ عَمَّكَ أَخِي أَبِيكَ مِنْ أَبِيهِ^٣ وَأُمُّهُ أَوْلَى بِكَ مِنْ ابْنِ عَمَّكَ أَخِي أَبِيكَ

لِأَبِيهِ^٤».

قَالَ^٥: «وَابْنُ عَمَّكَ أَخِي أَبِيكَ مِنْ أَبِيهِ^٦ أَوْلَى بِكَ مِنْ ابْنِ عَمَّكَ أَخِي أَبِيكَ لِأُمِّهِ^٧».

١٣٣٣٤ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ^٨ ابْنِ مَخْبُوبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّازَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيٍّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ»^٩ قَالَ:

«إِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ أَوْلِيَّ الْأَرْحَامِ فِي الْمَوَارِيثِ، وَلَمْ يَغْنِ أَوْلِيَاءَ النِّعْمَةِ^{١٠}، فَأَوْلَاهُمْ بِالْمَيِّتِ

١. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل، ح ٣٢٤٩٥: «من أبيه».

٢. في «ق» والتهذيب: «+ «ابن»». وفي الاختصاص: «+ «بني»».

٣. في «ق» والتهذيب: «لأبيه». وفي «بف»: «- قال: وعَمَّكَ أَخُو أَبِيكَ لأبيه أَوْلَى بِكَ مِنْ عَمَّكَ أَخِي أَبِيكَ لِأُمِّهِ».

وفي الاختصاص: «- «أخي أبيكَ لِأُمِّهِ»».

٤. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والاختصاص: «لأبيه».

٥. في «ل، بن، جت، جد»: «وقال». ٦. في الاختصاص: «+ «وأمه»».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٨، ح ٩٧٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الاختصاص، ص ٣٣٣، مرسلاً عن هشام،

عن يزيد الكناسي، وفيها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٥، ح ٢٤٨٤٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٣،

ح ٣٢٤٩٥؛ وفيه، ص ١٨٢، ح ٣٢٧٨١، إلى قوله: «وابن أخيك من أبيكَ أَوْلَى بِكَ مِنْ عَمَّكَ».

٨. في «ق، بف»: «- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ».

٩. النساء (٤): ٣٣. وقال البيضاوي: «قوله تعالى: «وَلِكُلِّ» قال البيضاوي: أي ولكل تركة جعلنا وراثاً يلونها

ويحزونها. «ومِمَّا تَرَكَ» بيان لكل مع الفصل بالعامل، أو ولكل مَيِّت جعلنا وراثاً ممَّا ترك، على أنَّ «من» صلة

موالي؛ لأنَّه في معنى الوراث. وفي ترك، ضمير كلِّ والوالدان والأقربون استئناف مفسر للموالي. وفيه خروج

الأولاد، فَإِنَّ «الْأَقْرَبُونَ» لا يتناولهم كما يتناول الوالدين، أو لكلِّ قوم جعلناهم موالي حطَّ ممَّا ترك الوالدان

والأقربون، على أن جعلنا موالي صفة كلِّ، والراجع إليه محذوف، وعلى هذا الجملة من مبتدأ وخبر. تفسير

البيضاوي، ج ٢، ص ١٨٢.

١٠. في الوافي: «أريد بأولياء النعمة المعتقون، وإنَّما يَبَيِّن ذلك دفعاً لما يترهَّم من ظاهر لفظ الموالي، وإنَّما احتج

إلى هذا البيان لو اتَّصَلَ ترك بالوالدان، وما على تقدير الانفصال - كما أشرنا إليه سابقاً - فلا يحتاج إليه.

أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجْمِ^١ الَّتِي تَجْزُؤُهُ^٢ إِلَيْهَا^٣.

٧٧/٧

٤- بَابُ أَنَّ الْمِيرَاثَ لِمَنْ سَبَقَ إِلَى سَهْمِ قَرِيبِهِ وَأَنَّ
ذَا السَّهْمِ أَحَقُّ مِمَّنْ لَا سَهْمَ لَهُ

١ / ١٣٣٣٥. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^٤؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «إِنَّ^٦ فِي كِتَابِ عَلِيِّ^٧ أَنْ كُلَّ ذِي رَجْمٍ بِمَنْزِلَةِ الرَّجْمِ

الَّذِي يَجْزُؤُهُ^٨ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَارِثٌ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْهُ، فَيَخْجُبُهُ^٩».

٢ / ١٣٣٣٦. ابْنُ مَخْبُوبٍ^{١٠}، عَنْ حَمَّادِ بْنِ يُوسُفَ الْخَرَّازِ^{١١}، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢}، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٣} يَقُولُ: إِذَا كَانَ وَارِثٌ مِمَّنْ لَهُ

١. قال الجوهري: «الرحم: رحم الأنثى، وهي مؤنثة. والرحم أيضاً: القرابة». الصحاح، ج ٥، ص ١٩٢٩.

(رحم). ٢. في «بف»، بن: «يجزؤه». وفي حاشية «بح»: «يجري».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٨، ح ٩٧٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٦، ح ٢٤٨٤٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٣، ح ٣٢٤٩٤.

٤. هكذا في «ق»، ل، جد. وفي «ك»، م، ن، بح، بن، جت، والمطبوع والوسائل: «الخرّاز»، وهو سهو كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٥. في «بف»: «قال: قال، بدل: قال: إن».

٦. في «ن»: «لا يجره». وفي «بف»: «لا يجر به».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٥، ح ١١٧٠، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن الحسن بن محبوب، عن أبي

أيوب، عن أبي عبد الله^{١٤}، مع زيادة في أوله. وفيه، ص ٢٦٩، ح ٩٧٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٩، ح ٦٤٠،

معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٦، ح ٢٤٨٥٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٨، ح ٣٢٤٩٩.

٨. السند معلق على سابقه. ويجري عليه الطرق الثلاثة المتقدمة.

٩. في «ق»: «الخرار». وفي «ل»: «الخرّاز». وفي «بف»: «الحرار».

فَرِيضَةٌ، فَهُوَ أَحَقُّ^١ بِالْمَالِ^٢.

١٣٣٣٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ: قَالَ: «إِذَا التَّقَتْ^٤ الْفَرَائِضُ فَالسَّابِقُ أَحَقُّ بِمِيرَاثِ
قَرِيْبِهِ، فَإِنْ اسْتَوَتْ قَامَ كُلُّ وَاحِدٍ^٥ مِنْهُمْ مَقَامَ قَرِيْبِهِ»^٦.

٥- بَابُ أَنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَقَامُ إِلَّا بِالسَّيْفِ

١٣٣٣٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
سَالِمٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٧، قَالَ: «لَا يَسْتَقِيمُ النَّاسُ عَلَى الْفَرَائِضِ وَالطَّلَاقِ إِلَّا
بِالسَّيْفِ»^٨.

١. في الوافي: «الأحقية هنا أعم من تقديم فريضة عليه».

٢. في «ق»: «+» «بالميراث».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٩، ح ٩٧٧، معلقاً عن ابن محبوب. وفيه، ص ٣٢٦، ذيل ح ١١٧١، والرواية هكذا:
«عنهم، عن الحسن بن محبوب، عن حماد أبي يوسف الخزاز...» الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٧، ح ٢٤٨٥١؛

الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٨، ح ٣٢٥٠٠. ٤. في «ل»، بن، بيع، بن، جت، جد، والوسائل: «-» «قال».

٥. في «ك، ل، بن» والتهذيب والاستبصار وتفسير العياشي: «التقت».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «-» «واحد».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٩، ح ٩٧٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٠، ح ٦٤١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير
العياشي، ج ٢، ص ٧١، ح ٨٣، عن أبي بصير، عن أبي جعفر الباقر^٩، إلى قوله: «أحق بميراث قريبه» مع
اختلاف يسير وزيادة في أوله. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٧، ح ٢٤٨٥٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٩، ح ٣٢٥٠١.

٨. في «ق، جد»: «لا يقام».

٩. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب أن الناس لا يستقيمون على الطلاق إلا بالسيف، ح ١٠٦٤٧. الوافي، ج ٢٥،

ص ٩٥٢، ح ٢٥٣٥٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٩، ح ٣٢٥٠٢.

٢ / ١٣٣٣٩ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ بَغْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «لَا تَقُومُ^٣ الْفَرَائِضُ وَالطَّلَاقُ إِلَّا بِالسَّيْفِ^٤».
٣ / ١٣٣٤٠ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ^٥، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ،
عَنْ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ^٦، عَنْ يَزِيدِ الصَّائِغِ^٧، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٨ عَنِ النِّسَاءِ: هَلْ يَرِثُنَ الرِّبَاعُ^٩
فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَرِثُنَ قِيمَةَ الْبَنَاءِ».
قَالَ: قُلْتُ^٩: فَإِنَّ^{١٠} النَّاسَ لَا يَرِثُونَ بِذَا^{١١}.
قَالَ^{١٢}: فَقَالَ^{١٣}: «إِذَا وَلَّيْنَا، فَلَمْ يَرْضَ النَّاسُ بِذَلِكَ^{١٤}، صَرَفْنَاهُمْ بِالسَّوْطِ، فَإِنْ لَمْ

٧٨/٧

١. في «بن» والوسائل: «الحسن بن محمد بن سماعة».

٢. في «جت» بالتاء والياء معاً.

٣. في الوافي: «وذلك لما عرفت من مخالفة الجمهور في الأمرين لأهل البيت^{عليه السلام} بحيث لم يبق حكم في مسائلهما عندهم على وفق الحق إلا قليل».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٥٢، ح ٢٥٣٥٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٩، ح ٣٢٥٠٣.

٥. في الوسائل: «عن يونس». وهو سهو؛ فإن المراد من يحيى الحلبي هو يحيى بن عمران الحلبي، روى كتابه النضر بن سويد وابن أبي عمير، وهما في طبقة مشايخ محمد بن عيسى بن عبيد، ولم يثبت روايه محمد بن عيسى هذا عن يحيى الحلبي مباشرة في موضع. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٤٤، الرقم ١١٩٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٠١، الرقم ٧٩٠.
٦. في الكافي، ح ١٣٤٧٨: «الحداد».

٧. في الوسائل، ح ٣٢٥٠٤: «بريد الصانع» بدل «يزيد الصانع». وهو سهو. راجع: رجال البرقي، ص ١٢؛ رجال الكشي، ص ٥٤٦، الرقم ١٠٣٣.

٨. في «ل، م، بن، جده» وحاشية «بح، جت» والوسائل، ح ٣٢٥٠٤: «رباعاً». وفي الكافي، ح ١٣٤٧٨: «الأرض».
وفي الوسائل، ح ٣٢٨٤٣: «من الأرض». والرباع، جمع ربع، وهو المنزل. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦٤ (ربع).

٩. في «جده» والوسائل، ح ٣٢٥٠٤: «فقلت».

١٠. في الوسائل، ح ٣٢٨٤٣: «إن».

١١. في «ق، بح، بف» والكافي، ح ١٣٤٧٨: «قال».

١٢. في الوسائل، ح ٣٢٨٤٣: «فقال».

١٣. في الوسائل، ح ٣٢٨٤٣ والكافي، ح ١٣٤٧٨: «فلم يرضوا» بدل «فلم يرض الناس بذلك».

يَسْتَقِيمُوا ضَرْبَنَا هُمْ بِالسَّيْفِ»^١.

٦- بَابُ نَادِرٍ

١٣٣٤١ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ:

أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام رَجُلٌ بِالْبَصْرَةِ^٢ بِصَحِيفَةٍ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، انْظُرْ إِلَى هَذِهِ الصَّحِيفَةِ^٣، فَإِنَّ فِيهَا نَصِيحَةً.

فَنَظَرَ فِيهَا، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى وَجْهِ الرَّجُلِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ صَادِقًا كَافَيْنَاكَ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا عَاقِبْنَاكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ نُقِيلَكَ أَقْلَنَّاكَ.

قَالَ^٤: بَلْ تُقِيلُنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

فَلَمَّا أَذْبَرَ الرَّجُلَ، قَالَ: «أَيَّتُهَا الْأُمَّةُ الْمُتَخَيَّرَةُ بَعْدَ نَبِيِّهَا، أَمَا إِنَّكُمْ لَوْ قَدَّمْتُمْ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ، وَأَخَّرْتُمْ مَنْ أَخَّرَ اللَّهُ^٥، وَجَعَلْتُمْ الْوِلَايَةَ وَالْوَرَاثَةَ حَيْثُ جَعَلَهَا اللَّهُ^٦، مَا عَالَ وَلِيُّ اللَّهِ^٧، وَلَا طَاشَ^٨ سَهْمٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، وَلَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ فِي حُكْمِ اللَّهِ،

١. الكافي، كتاب المواريث، باب أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ مِنَ الْعَقَارِ شَيْئاً، ح ١٣٤٧٨. وفيه، نفس الباب، ح ١٣٤٨٠؛

والتّهذيب، ج ٩، ص ٢٩٩، ح ١٠٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٥، بسند آخر عن يزيد الصائغ، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ مِنَ الْعَقَارِ شَيْئاً،

ح ١٣٤٨١ ومصادره. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٢، ح ٢٤٩٨٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٩، ح ٣٢٥٠٤؛ وص ٢٠٨، ح ٣٢٨٤٣.

٢. في حاشية «جت»: «من البصرة».

٣. في «ق»، م، بح، بف، بن، جت، جد: - «والصحيفة».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «فقال».

٥. في «جت»: «ما».

٦. في «جت»: «ما».

٧. في «ق»، ل، ك، بح، بف، بن، جت، جد، وحاشية «م» والوافي: - «وجعلتم الولاية والوراثة حيث جعلها الله».

٨. في «ق»: «الله». وفي المرأة: «قوله: ما عال ولي الله، أي ما مال عن الحق إلى الباطل، أو ما احتاج إلى العول في

الفرائض، لعلهم من قديم الله. وعلى هذا كان الأنساب أعال، وقد جاء في عال بمعنى رفع».

٩. قال الجوهرى: «طاش السهم عن الهدف، أي عدل». الصحيح، ج ٣، ص ١٠٠٩ (طيش).

وَلَا تَنَازَعَتِ الْأُمَّةُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ^١ إِلَّا عَلِمَ ذَلِكَ عِنْدَنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ^٢، فَذَوُّوا
وَبَالَ مَا^٣ قَدَّمْتُ أَيْدِيَكُمْ، وَمَا اللَّهُ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ
يَنْقَلِبُونَ»^٤.

١٣٣٤٢ / ٢. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ
يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي لَا مُقَدَّمَ لِمَا أُخِّرَ، وَلَا مُؤَخَّرَ لِمَا قَدَّمَ، ثُمَّ ضَرَبَ بِأُخْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ
قَالَ: يَا أَيُّهَا الْأُمَّةُ الْمُتَخَيِّرَةُ بَعْدَ نَبِيِّهَا، لَوْ كُنْتُمْ قَدَّمْتُمْ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ، وَأَخَّرْتُمْ مَنْ
أَخَّرَ اللَّهُ، وَجَعَلْتُمْ الْوِلَايَةَ وَالْوِرَاثَةَ حَيْثُ جَعَلَهَا اللَّهُ، مَا عَالَ وَلِيُّ اللَّهِ، وَلَا عَالَ^٦ سَهْمُ
مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، وَلَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ فِي حُكْمِ اللَّهِ، وَلَا تَنَازَعَتِ الْأُمَّةُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ

١. في «ق، ك، ل، ح، ب، ن»: - «في حكم الله، ولا تنازعت الأمة في شيء من أمر الله».

٢. في «بف»: - «الله».

٣. في «ك»: «بما».

٤. الشعراء (٢٦): ٢٢٧.

٥. تفسير فرات، ص ٨١، ذيل ح ٥٨ وذيل ح ٥٩، بسند آخر عن أبي دَرَزٍ في خطبته مع الناس. وفي الأُمالي للمفيد،
ص ٤٧، المجلس ٦، ح ٧؛ وص ٢٨٦، المجلس ٣٤، ح ٤؛ والأُمالي للطوسي، ص ٦٤، المجلس ٣، ح ٢؛ وص
١٠٠، المجلس ٤، ح ٨، بسند آخر عن ابن عباس في خطبته مع الناس، وفي كلها من قوله: «أَيُّهَا الْأُمَّةُ
الْمُتَخَيِّرَةُ مع اختلاف يسير. الاختصاص، ص ١٤٢، مرسلاً إلى قوله: «بل تقبلي يا أمير المؤمنين» مع
اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة...، ح ١٨٨. الوافي، ج ٢٥،
ص ٩٥٢، ح ٢٥٣٥٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٨، ذيل ح ٣٢٥٢٩.

٦. في «ن»: والوسائل: «لمن».

٧. في «ن»: والوسائل: «طاش». وفي «ل»: «غار». وقال الشهيد الثاني: «سَمِيَتِ الْفَرِيضَةُ عَائِلَةً عَلَى أَهْلِهَا لِجُلُوبِهَا
بِالْجُورِ عَلَيْهِمْ بِنَقْصَانِ سَهْمِهِمْ، أَوْ مِنْ عَالِ الرَّجُلِ: إِذَا كَثُرَ عِيَالُهُ لِكَثْرَةِ السَّهَامِ فِيهَا، أَوْ مِنْ عَالٍ: إِذَا غَلَبَ، لَغْلَبَةٍ
أَهْلُ السَّهَامِ بِالنَّقْصِ، أَوْ مِنْ عَالَتِ النَّاقَةُ ذَنْبُهَا: إِذَا رَفَعَتْهُ؛ لِارْتِفَاعِ الْفَرَائِضِ عَلَى أَصْلَاحِهَا بِزِيَادَةِ السَّهَامِ». الروضة
البهيّة، ج ٨، ص ٨٧.

اللَّهُ إِلَّا وَعِنْدَ عَلِيِّ^١ عِلْمُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَذُوقُوا وَتَالِ أَمْرِكُمْ، وَمَا فَرَطْتُمْ فِي مَا^٢
 قَدَّمْتُ أَيْدِيَكُمْ، وَمَا اللَّهُ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»^٣،^٤،^٥

٧- بَابُ فِي إِبْطَالِ الْعَوْلِ

٧٩/٧

١٣٣٤٣ / ١ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبَانَ بْنِ
 عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ:
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٦، قَالَ^٧: «إِنَّ الَّذِي يَعْلَمُ عَدَدَ^٨ رَمْلِ عَالِجٍ^٩ لَيَعْلَمُ^{١٠} أَنَّ الْفَرَائِضَ لَا
 تَعُولُ^{١١} عَلَى^{١٢} أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةٍ^{١٣}».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل. وفي المطبوع: «و عندنا».
٢. في «ق، ن، بف، جده، وحاشية «م، بن»: «مع».
٣. في الوسائل: «فبما» بدل «في ما».
٤. في الوسائل: - «وسيلعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون».
٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٥٣، ح ٢٥٥٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٧، ح ٣٢٥٢٩.
٦. في «جده»: «+ قال».
٧. في «بن» والوسائل: - «عدد».
٨. «رمل عالج»: ما تراكم من الرمل و دخل بعضه في بعض. و نقل أن رمل عالج: جبال متواصلة يتصل أعلاها بالدهناء - قرب يمامة - و أسفلها بنجد. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣١٩ (علج).
٩. في «ك»: «يعلم».
١٠. في «ك»: «لا يعول».
١١. في «بف»: - «على».
١٢. في الوافي، ج ٢٥: «لا تعول: لا تزيد ولا ترفع، والستة هي التي ذكرها الله سبحانه: الثلثان والنصف والثلث والربع والسدس والثلث، وهي أصول الفرائض، ثم تنقسم كل فريضة على سهام بعدد الوارث واختلافهم في الإرث إلى ما لا يحصى. وهذا معنى ما يأتي من أنها ربما تزيد على المائة، فأما قولهم^{١٣}: «إنها لا تجوز ستة» فمعناه أنها وإن زادت وزادت فلا تزيد أصولها على ستة. وهذا المعنى مصرح به في حديث البجلي على بكير الآتي». و هنا في هامش الوافي للمحقق الشعراني كلام، فمن أراد فليراجع.
١٣. الكافي، كتاب المواريث، باب آخر في إبطال العول ...، ح ١٣٣٤٦ و ١٣٣٤٧، بسند آخر، وتام الرواية: «أن السهام لا تعول ولا تكون أكثر من ستة» وفي الأخير مع زيادة في آخره. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٥، ح ٥٦٠؛

١٣٣٤٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: رَبَّمَا أُعِيلَ^٢ السَّهَامُ حَتَّى يَكُونَ^٣ عَلَى الْمِائَةِ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ . فَقَالَ: «لَيْسَ تَجُوزُ^٤ سِتَّةُ^٥» ثُمَّ قَالَ^٦: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي أَخْصَى زَمَلٌ عَالِجٌ لَيْغَلَمُ أَنَّ السَّهَامَ لَا تَعُولُ^٧ عَلَى سِتَّةِ^٨، لَوْ يُبْصِرُونَ^٩ وَجْهَهَا لَمْ تَجْزُ سِتَّةُ^{١٠}» . ١٣٣٤٥ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَغْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، قَالَ:

«والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٨، ح ٩٦٢، وعمل الشرائع، ص ٥٦٨، ح ٣، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، عن ابن عباس، مع اختلاف يسير، وفي الأخير مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٦، ح ٢٤٨٣١، الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٣، ح ٣٢٥١٥.

١. في «ل، م، بح، بن، جد» والوسائل: «+ أبيه و». وفي «ن»: «+ أبيه عن».

وتقدم غير مرة أن طريق «علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى» أشهر طرق الكليني إلى يونس بن عبد الرحمن. ولم يثبت توسط إبراهيم بن هاشم والد علي بين يونس وبين وليه. بل المتكرر في الأسناد رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مزار عن يونس [بن عبد الرحمن].

٢. في حاشية «بح»: «أعالت».

٣. في «ل، بح»: «حتى تكون». وفي حاشية «بح» والتهذيب: «حتى تجوز».

٤. في «بف»: «يجوز».

٥. في التهذيب: «- ليس تجوز ستة، ثم قال».

٦. في «بف»: «لا يعول».

٧. في التهذيب: «- على ستة».

٨. في «ك، م، ن، بح، بف، جت، جد»: «لو تبصرون».

٩. في التهذيب: «- لم تجز ستة».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٧، ح ٩٦٠، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٤، ح ٥٦٠٠، معلقاً عن سماعة. عمل الشرائع، ص ٥٦٨، ح ٢، بسنده عن سماعة بن مهران، وفيهما من قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول». الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٤، ح ٢٤٨٢٧، الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٤، ح ٣٢٥١٧.

جَالَسْتُ^١ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَعَرَضَ^٢ ذِكْرَ الْفَرَائِضِ فِي الْمَوَارِيثِ^٣، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:
 ٨٠/٧ سُبْحَانَ اللَّهِ^٤ الْعَظِيمِ، أَ تَرَوْنَ أَنَّ الَّذِي أَخْصَى رَمْلَ عَالِجٍ عَدْدًا جَعَلَ فِي مَالٍ يَضْفَأُ
 وَيَنْضَفُ^٥ وَثْلًا؟ فَهَذَانِ النَّصْفَانِ قَدْ ذَهَبَا بِالْمَالِ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ الثُّلْثِ؟
 فَقَالَ لَهُ زُفَرُ بْنُ أَوْسٍ الْبُضْرِيُّ: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ^٦، فَمَنْ أَوَّلُ مَنْ أَعَالَ^٧ الْفَرَائِضِ؟
 فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ^٨؛ لَمَّا انْتَفَتَحَتْ عِنْدَهُ الْفَرَائِضُ^٩، وَدَفَعَ بَعْضُهَا بَعْضًا، قَالَ^{١٠}:
 وَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَيْكُمْ قَدَّمَ اللَّهُ وَأَيْكُمْ أَخَّرَ، وَمَا أَجِدُ شَيْئًا هُوَ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ أَقْسِمَ عَلَيْكُمْ
 هَذَا الْمَالُ بِالْحَصِصِ، فَأَدْخَلَ عَلَى كُلِّ ذِي حَقٍّ^{١١} مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ عَوْلِ الْفَرِيضَةِ^{١٢}،
 وَأَيْمُ اللَّهِ أَنْ^{١٣} لَوْ قَدَّمَ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ، وَأَخَّرَ مَنْ أَخَّرَ اللَّهُ، مَا عَالَتْ فَرِيضَةٌ.
 فَقَالَ لَهُ زُفَرُ بْنُ أَوْسٍ^{١٤}: وَأَيْتَهَا قَدَّمَ، وَأَيْتَهَا أَخَّرَ؟

١. في «ق»، ك، بح، بف، جت، والتهذيب والفقهاء والعلل: «جلست إلى» بدل «جالست». وفي «ق»، بح، بف، جت: «إلى».
٢. في الفقهاء والعلل: «علي».
٣. في التهذيب: «والموارث».
٤. في «بف»: «- الله».
٥. في «ق»، ج ٢٣، ص ١٢٢: «قوله: نصفاً ونصفاً. مثال ذلك: إن ماتت امرأة وترك زوجاً وإخوتها لأمتها وأختها لأبيها، فإن للزوج النصف: ثلاثة أسهم، وللإخوة من الأم الثلث: سهمين، وللأخت من الأب أيضاً عندهم النصف: ثلاثة أسهم، يصير من ستة تعول إلى الثمانية، ويحتجون بذلك بقوله تعالى: «وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ» وعندنا للأخت من الأب السدس».
٦. في الفقهاء والعلل: «يا ابن عباس».
٧. في «جت»: «+ هذه».
٨. في الفقهاء: «قال رمع» بدل «فقال عمر بن الخطاب». وفي الوافي: «في الفقهاء: «رمع» بدل عمر في الموضوعين [أي هذا الموضوع وما يأتي] بدون ابن الخطاب، وإنما قبلت للتقية».
٩. في «ق»، بن، جد، والوسائل: «الفرائض عنده».
١٠. في «بن، جد» والوسائل: «فقال».
١١. في «بن» والوسائل: «سهم». وفي «ق»، ك، ن، بح، بف، جت، والتهذيب: «+ حق». وفي «جد» وحاشية «بح»، جت: «+ حقه». وفي حاشية «م»: «+ سهم». وفي العلل: «مال».
١٢. في «بن، جد» والوسائل: «الفرائض».
١٣. في «ك»، م، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل والتهذيب: «- أن».
١٤. في الوسائل: «- بن أوس».

فَقَالَ: كُلُّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَهْبِطْهَا اللَّهُ^١ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْ فَرِيضَةٍ إِلَّا إِلَى فَرِيضَةٍ، فَهَذَا مَا قَدَّمَ اللَّهُ، وَأَمَّا مَا أَخَّرَ اللَّهُ^٢ فَكُلُّ فَرِيضَةٍ إِذَا زَالَتْ عَنْ فَرِيضَتِهَا، لَمْ يَكُنْ لَهَا إِلَّا مَا بَقِيَ، فَتِلْكَ الَّتِي أَخَّرَ^٣.

وَأَمَّا الَّتِي قَدَّمَ^٤، فَالزَّوْجُ لَهُ النِّصْفُ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ مَا يُزِيلُهُ عَنْهُ رَجَعَ إِلَى الرُّبْعِ، وَلَا يُزِيلُهُ عَنْهُ شَيْءٌ؛ وَالزَّوْجَةُ لَهَا الرُّبْعُ، فَإِذَا زَالَتْ عَنْهُ^٥ صَارَتْ^٦ إِلَى الثُّمَنِ، لَا يُزِيلُهَا^٧ عَنْهُ^٨ شَيْءٌ؛ وَالْأُمُّ لَهَا الثُّلُثُ، فَإِذَا زَالَتْ عَنْهُ^٩ صَارَتْ إِلَى السُّدُسِ، وَلَا يُزِيلُهَا^{١٠} عَنْهُ شَيْءٌ؛ فَهَذِهِ الْفَرَائِضُ الَّتِي قَدَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا الَّتِي أَخَّرَ^{١١}، فَفَرِيضَةُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ، لَهَا النِّصْفُ وَالثُّلُثَانِ^{١٢}، فَإِذَا أَرَا لَتُهُنَّ^{١٣} الْفَرَائِضُ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهَا^{١٤} إِلَّا مَا بَقِيَ، فَتِلْكَ الَّتِي أَخَّرَ اللَّهُ^{١٥}، فَإِذَا

١. في المرأة: وقوله: كُلُّ فريضة لم يهبطها الله، هذا لا يجري في كلاله الأم كما لا يخفى.

٢. في «ق، ك، بف، بن، جد» والوسائل: - «الله».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب والفقهاء والعلل. وفي المطبوع: «ولم».

٤. في «بن» والوسائل: «لم يبق».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: + «الله».

٦. في «م، بن، جت» والوسائل والفقهاء والعلل: «وأما».

٧. في الوسائل: «الذي».

٨. في «ق، ل، م، بن» والوسائل والفقهاء والتهذيب والعلل: «لا يزيله».

٩. في «بن» والوسائل: «فإذا دخل عليها ما يزِيلُها بدل «فإذا زالت».

١٠. في «ق، ك، بف، جت» وحاشية «بح» والتهذيب: «عنها».

١١. في «ل، جد»: «رجعت».

١٢. في «جت»: «ولا يزِيلُها».

١٣. في «ق، بف» والتهذيب: «عنها».

١٤. في «ق، بف» والتهذيب: «عنها».

١٥. في «ق، ك، بف، جد» والتهذيب والفقهاء والعلل: «لا يزِيلُها بدون الواو».

١٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل. وفي المطبوع: + «الله».

١٧. في الفقهاء والعلل: «لها النصف إن كانت واحدة، وإن كانت (العلل: كانتا) اثنتين أو أكثر فالثلثان» بدل «لها النصف والثلثان».

١٨. في «ق، بف، جد»: «زالت».

١٩. في الوسائل والفقهاء والعلل: «لهن».

٢٠. في «ق، بف، بن، جد»: - «الله».

اجْتَمَعَ مَا قَدَّمَ اللَّهُ وَمَا آخَرَ، بُدِئَ بِمَا قَدَّمَ اللَّهُ، فَأُعْطِيَ حَقَّهُ كَامِلًا، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ كَانَ لِمَنْ آخَرَ^١، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ^٢ فَلَا شَيْءَ لَهُ^٣.

فَقَالَ لَهُ زُفَرُ بْنُ أَوْسٍ^٤: «فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تُشِيرَ بِهَذَا^٥ الرَّأْيِ عَلَى عُمَرَ^٦؟» فَقَالَ: هَيْبَتُهُ^٧، فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنَّهُ تَقَدَّمَ^٨ إِمَامٌ غَذَلْ كَانَ أَمْرُهُ عَلَى الْوَرَعِ، فَأَمَضَى أَمْرًا^٩، فَمَضَى مَا اخْتَلَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْعِلْمِ^{١٠} اثْنَانِ^{١١}.

٨- بَابُ آخَرَ فِي إِنْطَالِ الْقَوْلِ وَأَنَّ السَّهَامَ لَا تَزِيدُ عَلَى سِتَّةٍ^{١٢}

١٣٣٤٦ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَالْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ وَبُرَيْدِ الْعُجْلِيِّ وَزُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ:

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفقيه والتهذيب والعلل. وفي المطبوع: «والله».

٢. في «ل، بن، جد»، والوسائل والفقيه والعلل: «وإن».

٣. في «ل، جد»: «شيء».

٤. في «جد»: «له».

٥. في «ق، بف، جت»: «بن أوس».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقيه والتهذيب والعلل. وفي المطبوع: «ما».

٧. في «ق، ك، ل، يع، بف»: «بأن».

٨. في «ل»: «هذا».

٩. في الفقيه: «رمع بدل عمر».

١٠. في «ق، ل، م، ن، يع، بف، جت، جد» والفقيه والتهذيب والعلل: «هبت».

١١. في «بن»: «تقدّم في ذلك بدل تقدّمه».

١٢. في «بن»: «امر».

١٣. في حاشية «جد» والتهذيب: «المسألة». وفي الفقيه والعلل: «من أهل العلم بدل في العلم».

١٤. الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٥، ح ٥٦٠٢؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٨، ح ٩٦٣، معلقاً عن الفضل بن شاذان، وفي الأخير بسند آخر أيضاً عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، علل الشرائع، ص ٥٦٨، ح ٤، يسنده عن الفضل بن شاذان. والوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٨، ح ٢٤٨٤٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٨، ح ٣٢٥٣٠، إلى قوله: «فإن لم يبق شيء فلا شيء له».

١٥. في «م، جد»: «الستة».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «السَّهَامُ لَا تَعُولُ، وَلَا تَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةٍ».

● وَعَنْهُ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ٨١/٧
أُذَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ^٣.

٢/١٣٣٤٧. وَعَنْهُ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى^٦، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
سَعِيدٍ، قَالَ، قُلْتُ لِرِزَّازَةَ:

إِنَّ بَكَيْرَ بْنَ أَغَيْنَ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^٧ أَنَّ السَّهَامَ لَا تَعُولُ^٨، وَلَا تَكُونُ أَكْثَرُ
مِنْ سِتَّةٍ^٩.

فَقَالَ: هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام^{١١}.
٣/١٣٣٤٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ
رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ^{١٣}: «السَّهَامُ لَا تَعُولُ^{١٤}».

١. في «ق، م، بن، جت، جد» والوسائل: «لا تكون» بدون الواو. وفي «بف»: «لا يكون» بدون الواو. وفي «ك»: «ولا يكون».

٢. في «م، جد»: «علي بن إبراهيم» بدل «وعنه».

٣. في «ل، بن»: - «وعنه عن محمد - إلى - مثل ذلك».

٤. راجع: الكافي، كتاب الموارث، باب في إبطال العول، ح ١٣٣٤٣ و ١٣٣٤٤ ومصادره. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٥، ح ٢٤٨٣٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٢، ح ٣٢٥١٠.

٥. في «ل، بن» وحاشية «بج»: «علي بن إبراهيم» بدل «وعنه».

٦. في حاشية «بج»: «محمد بن عيسى بن عبيد». ٧. في «جت»: «+ وقال».

٨. في «بف» بالتاء والياء معاً.

٩. في «ك»: «ولا يكون». وفي «بف»: «لا يكون» بدون الواو. وفي «ق»: «لا تكون» بدون الواو.

١٠. في التهذيب: - «ولا تكون أكثر من ستة».

١١. في «بن» والتهذيب والفقهاء: «أبي جعفر وأبي عبد الله».

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٨، ح ٩٦١، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن موسى بن بكر. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٦، ح ٢٤٨٣١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٢، ح ٣٢٥١١.

١٣. في حاشية «بج»: «+ وإن».

١٤. في «بف» بالتاء والياء معاً.

١٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٧، ح ٩٥٨، بسنده عن محمد بن مسلم وفضيل بن يسار وبريد بن معاوية

١٣٣٤٩ / ٤. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

أَمَرَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَأَقْرَأَنِي ^١ صَحِيفَةَ الْفَرَائِضِ، فَرَأَيْتُ جُلَّ ^٢ مَا فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ ^٣.

١٣٣٥٠ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ ^٤، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ السَّهَامَ لَا تَكُونُ ^٦ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ ^٧».

١٣٣٥١ / ٦. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوُشَّاءِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ^٨ فَرَائِضَ عَلِيِّ عليه السلام، فَكَانَ أَكْثَرَهُنَّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْ مِنْ ^٩ أَرْبَعَةٍ،

العجلي وزرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه، ص ٢٤٧، ح ٩٥٩، بسنده عن محمد بن مسلم، وتتمام الرواية: «أقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط عليه السلام بيده فإذا فيها أن السهام لا تعول»، الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٦، ح ٢٤٨٣٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٢، ح ٣٢٥٠٩.

١. في «بف»: «وأقرأني».

٢. في حاشية «بح»: «كل».

٣. في الوافي: «يعني كان لا يجوز أكثر ما فيها الأربعة، ولا تبلغ الخمسة أو الستة فضلاً عن الزيادة على الستة». وفي المرأة: «كما إذا اجتمعت البنت مع أحد الأبوين تقسم الفريضة عند الشيعة على أربعة أسهم، ولا يكون عند العامة فريضة تقسم أربعة أسهم إلا نادراً».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٦، ح ٢٤٨٣٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٣، ح ٣٢٥١٢.

٥. هكذا في «بح بن»، وفي «ق، ك، ل، م، ن، جت، جد» والمطبوع: «الخرزاز». وفي الوسائل: - «الخرزاز». وتقدم في الكافي، ذيل ح ١٧٥ أن الصواب في لقب أبي أيوب، هو الخزاز.

٦. في «ك، بف»: «لا يكون». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٦، ح ٢٤٨٣٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٣، ح ٣٢٥١٣.

٨. في «م، بن، جد» والوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قرأ عليّ بدل: قال: قرأ عليّ أبو عبد الله عليه السلام».

٩. في «بن» والوسائل: «أسهم ومن» بدل «أو من».

وَأَكْثَرُهُ مِنْ بَسْتِهِ أَشْهُمٌ^١.

٧ / ١٣٣٥٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ خَزَيْمَةَ بْنِ يَفْطِينٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ بُكَيْرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَضَلَّ الْفَرَائِضُ مِنْ بَسْتِهِ أَشْهُمٌ، لَا تَزِيدُ^٢ عَلَى ذَلِكَ وَلَا تَعُولُ^٣ عَلَيْهَا، ثُمَّ الْمَالُ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَهْلِ السَّهَامِ الَّذِينَ ذُكِرُوا فِي الْكِتَابِ»^٤.

٩- بَابُ مَعْرِفَةِ إِلْقَاءِ الْعُولِ

٨٢/٧

١ / ١٣٣٥٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ^٥، عَنْ ابْنِ أَدِيْنَةَ، قَالَ: قَالَ زُرَّازَةُ:

إِذَا أَرَدْتُ أَنْ تَلْقِيَ الْعُولَ^٦، فَإِنَّمَا يَدْخُلُ^٧ التَّقْصَانُ عَلَى الَّذِينَ لَهُمُ الزِّيَادَةُ مِنَ الْوُلْدِ وَالْإِخْوَةِ^٨ مِنَ الْأَبِ؛ وَأُمَّا^٩ الزَّوْجُ وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ^{١٠}، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْقُصُونَ مِمَّا سَمَى لَهُمْ^{١١} شَيْئاً^{١٢}.

١. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٦، ح ٢٤٨٣٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٣، ح ٣٢٥١٤.

٢. في «ك، بف»: «ولا يزيد».

٣. في «بف، جد»: «ولا يعول». وفي «جت» بالطاء والياء معاً.

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٠٦، ح ٢٤٨٣٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٣، ح ٣٢٥١٦.

٥. في الكافي، ح ١٣٣٩٤، والتهذيب، ح ١٠٤١: «ومحمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن جميعاً».

٦. في الكافي، ح ١٣٣٩٤، والتهذيب، ح ١٠٤١: «فتجعل الفريضة لا تعول».

٧. في «بف، جت»: «دخل». وفي «ك»: «تدخل».

٨. في الكافي، ح ١٣٣٩٤، والتهذيب، ح ١٠٤١: «ولأخوات».

٩. في الكافي، ح ١٣٣٩٤، والتهذيب، ح ١٠٤١: «ومن الأب والأم فأما بدل «من الأب وأما».

١٠. في «بف»: «الأب». وفي الكافي، ح ١٣٣٩٤، والتهذيب، ح ١٠٤١: «للأم».

١١. هكذا في «ل، م، ن، ب، ج، بف، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب، ح ٩٦٥. وفي «ك» والكافي، ح ١٣٣٩٤:

«سقى الله لهم». وفي المطبوع: «سقى لهم [الله]».

١٢. الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث الولد مع الزوج والمرأة والأوين، ذيل ح ١٣٣٩٤. وفي التهذيب، ٥٥

١٣٣٥٤ / ٢ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ سَالِمِ الْأَسْلَى:

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَدْخَلَ الْوَالِدَيْنِ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْمَوَارِيثِ، فَلَمْ يَنْقُضْهُمَا مِنَ السُّدُسِ شَيْئاً^٢، وَأَدْخَلَ الزَّوْجَ وَالْمَرْأَةَ، فَلَمْ يَنْقُضْهُمَا مِنَ الرُّبْعِ وَالْثُمْنِ شَيْئاً^٣».

١٣٣٥٥ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَرْبَعَةٌ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ صَرَرٌ فِي الْعِيَاثِ: الْوَالِدَانِ، وَالزَّوْجُ، وَالْمَرْأَةُ»^٤.

١٣٣٥٦ / ٤ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ^٦، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ رَجُلٍ:

١. ج ٩، ص ٢٥٠، ح ٩٦٥؛ وص ٢٨٨، ذيل ح ١٠٤١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٦، ذيل ح ٥٦١٥، معلقاً عن زرارة، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٠، ح ٢٤٨٤١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٦، ح ٣٢٥٢٥.

١. في «بح، بف»:- «بن سماعه».

٢. في «ل، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل وتفسير العياشي، ح ٥٠:- «شَيْئاً». وفي «م»: «شيء».

٣. في «ل، م، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل والتهديب وتفسير العياشي، ح ٥٦:- «شَيْئاً».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٥٠، ح ٩٦٦، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعه. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٥٠، إلى قوله: «من السدس شيئاً»؛ وفيه، ص ٢٢٦، ح ٥٦، من قوله: «وَأَدْخَلَ الزَّوْجَ وَالْمَرْأَةَ» وفيهما عن سالم الأَسْلَى. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٠، ح ٢٤٨٤٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٧، ح ٣٢٥٢٦.

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢٥٠، ح ٩٦٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٢٨٦، ح ١٠٣٨، بسنده عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع زيادة. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٠، ح ٢٤٨٤٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٧، ح ٣٢٥٢٧.

٦. في «بح، بف، جت»:- «بن إبراهيم».

٧. في «بح، بف»:- «بن أبي منصور».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَدْخَلَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْفَرَائِضِ، فَلَمْ يَنْقُضْهُمَا مِنَ السُّدُسِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَأَدْخَلَ الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ^١ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْمَوَارِيثِ، فَلَمْ يَنْقُضْهُمَا مِنَ الرُّبْعِ وَالْثَمَنِ^٢».

١٠ - بَابُ أَنَّهُ لَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ إِلَّا زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ^٣

١٣٣٥٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ^٤ وَغَيْرِهِ^٥، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَرِثُ مَعَ الْأُمِّ، وَلَا مَعَ الْأَبِ، وَلَا مَعَ الْإِبْنِ، وَلَا مَعَ الْإِبْنَةِ إِلَّا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ^٦، وَإِنَّ الزَّوْجَ لَا يَنْقُضُ مِنَ النِّصْفِ شَيْئاً إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ،^٧ ٨٣/٧ وَلَا تَنْقُضُ^٨ الزَّوْجَةُ^٩ مِنَ الرُّبْعِ شَيْئاً إِذَا^{١٠} لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ، فَإِذَا^{١١} كَانَ مَعَهُمَا وَلَدٌ فَلِلزَّوْجِ

١. في «ن، بح، بف، جت» والتهذيب: «والمرأة» بدل «والزوجة».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٥١، ح ٩٦٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن درست، عن أبي المعز، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ٢٥، ص ٧١٠، ح ٢٤٨٤٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٧٧، ح ٣٢٥٢٨؛ وص ١٩٥، ح ٣٢٨٠٦؛ وص ٢٥٦، ح ٣٢٩٥٧، وفي الأخيرين من قوله: «أدخل الزوج».

٣. في «بح»: «و زوجة».

٤. هكذا في «ك، ل، ن، بح، بف» والوسائل. وفي «م، بن، جت، جد»: «الخرزاز». وفي المطبوع: «الخرار». والصواب ما أثبتناه، كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٥. في الوسائل، ح ٣٢٥٣١: - «وغيره».

٦. في «بف، جت» والعياشي والتهذيب: «إلا زوج أو زوجة».

٧. في «ك، م، ن» والعياشي: «ولا ينقص». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٨. في الوسائل، ح ٣٢٥٣١ و ٣٢٨٠٥: «والزوجة لا تنقص». وفي الوسائل، ح ٣٢٥٥٤: «وإن الزوجة لا تنقص» بدل «ولا تنقص الزوجة».

٩. في «م»: «ما».

١٠. في الوسائل، ح ٣٢٥٥٤: «فإن».

الرُّبْعُ، وَلِلْمَرْأَةِ الثُّمْنُ.^١

١٣٣٥٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ؛

وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ،

عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ أُمَّهُ أَوْ أَبَاهُ أَوْ ابْنَتَهُ^٢، فَإِذَا تَرَكَ وَاحِداً مِنَ الْأَرْبَعَةِ، فَلَيْسَ

بِالَّذِي^٣ عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي كِتَابِهِ: «قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ»^٤ وَلَا يَرِثُ^٥ مَعَ

الْأُمِّ، وَلَا مَعَ الْأَبِ^٦، وَلَا مَعَ الْإِبْنِ، وَلَا مَعَ الْإِبْنَةِ أَحَدٌ خَلَقَهُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - غَيْرَ زَوْجٍ

أَوْ زَوْجَةٍ^٨.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٥١، ح ٩٦٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٧،

ضمن ح ٥٦٠٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٤٩، ضمن ح ٩٦٤؛ وعلل الشرائع، ص ٥٦٩، ضمن الحديث، بسند

آخر عن علي^{عليه السلام}، مع اختلاف يسير. عيون الأخبار، ج ٢، ص ١٢٥، ضمن الحديث الطويل ١، بسند آخر عن

الرضا^{عليه السلام}. وفي الأمالي للصدوق، ص ٦٥٢، ضمن المجلس ٩٣؛ وكمال الدين، ص ٤٧، من دون الإسناد إلى

المعصوم^{عليه السلام}، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ» مع اختلاف يسير. فقه الرضا^{عليه السلام}، ص ٢٨٦،

مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧١١، ص ٢٤٨٤٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٨٠، ح ٣٢٥٣١؛ وص ٩١،

ح ٣٢٥٥٤؛ وص ١٩٥، ح ٣٢٨٠٥.

٢. في «بن»: «أو بنته». وفي «بف» والتهذيب: «وأباه وابنه وابنته» بدل «أو أباه أو ابنه أو ابنته».

٣. في «بج»: «الذي». ٤. في «بف» والتهذيب: «- قُلِ اللَّهُ».

٥. النساء (٤): ١٧٦.

٦. في «بف»: «- ولا يرث».

٧. في «بف»: «- ولا مع الأب».

٨. الكافي، كتاب المواريث، باب الكلاله، ح ١٣٤٠٢، عن عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، وَمُحَمَّدَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ حُبُوبٍ، عَنْ أَبِي أُتُوبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ

بَكِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{عليه السلام}، إِلَى قَوْلِهِ: «قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» مع اختلاف يسير.

التهذيب، ج ٩، ص ٢٥١، ح ٩٧٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن جميل بن

دَرَّاجٍ. رجال الكشي، ص ١٣٣، صدر ح ٢١١، بسنده عن زرارة، عن أبي جعفر^{عليه السلام}، من قوله: «ولا يرث مع

١١ - بَابُ الْعِلَّةِ فِي أَنَّ السَّهَامَ لَا تَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةٍ وَهُوَ مِنْ كَلَامِ يُوسُفَ

١٣٣٥٩ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى ، عَنْ يُوسُفَ ، قَالَ :

الْعِلَّةُ فِي وَضْعِ السَّهَامِ عَلَى سِتَّةٍ^٢ لَا أَقَلَّ وَلَا أَكْثَرَ لِعِلَّةِ وَجْهِ أَهْلِ الْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوهَ الَّتِي مِنْهَا سِهَامُ الْمَوَارِيثِ سِتَّةُ جِهَاتٍ^٣ ، لِكُلِّ جِهَةٍ سَهْمٌ ، فَأَوَّلُ جِهَاتِهَا سَهْمُ الْوَلَدِ ، وَالثَّانِي سَهْمُ الْأَبِ ، وَالثَّلَاثُ سَهْمُ الْأُمِّ ، وَالرَّابِعُ سَهْمُ الْكَلَالَةِ^٤ ؛ كَلَالَةُ الْأَبِ ، وَالْخَامِسُ سَهْمُ كَلَالَةِ الْأُمِّ ، وَالسَّادِسُ سَهْمُ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ، فَخَمْسَةُ أَشْهُمٍ^٥ مِنْ هَذِهِ السَّهَامِ السَّتَّةِ سِهَامُ الْقَرَابَاتِ^٦ ، وَالسَّهْمُ السَّادِسُ هُوَ سَهْمُ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ مِنْ جِهَةِ الْبَيْتَةِ وَالشُّهُودِ .

فَهَذِهِ^٧ عِلَّةُ مَجَارِي السَّهَامِ وَإِجْرَائِهَا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَزَادَ عَلَيْهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهَا إِلَّا عَلَى جِهَةِ الرَّدِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ^٨ إِلَى زِيَادَةٍ فِي السَّهَامِ ؛ لِأَنَّ السَّهَامَ قَدْ اسْتَفْرَقَهَا^٩ بِسِهَامِ الْقَرَابَةِ ، وَلَا قَرَابَةَ غَيْرَ مَنْ جَعَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُمْ سَهْمًا ، فَصَارَتْ بِسِهَامِ الْمَوَارِيثِ مَجْمُوعَةٌ فِي سِتَّةِ أَشْهُمٍ ، مَخْرَجٌ^{١٠} كُلِّ مِيرَاثٍ

١ . الأم . تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ، ح ٣١٣ ، عن زرارة ، وفيهما مع اختلاف يسير . الوافي ، ج ٢٥ ، ص ٧١١ ، ح ٢٤٨٤٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٦ ، ص ٨٠ ، ح ٣٢٥٣٢ .

١ . في «ك» : - «من» .

٢ . في «ك» : «الستة» .

٣ . في «م» ، جد ، وحاشية «جت» : «وجود» .

٤ . في «ن» ، بف ، جت : - «الكلاله» .

٥ . في «ل» ، بن : - «أشهم» .

٦ . في «ن» : «القربات» .

٧ . في «م» ، جد : «وهذه» .

٨ . في «ل» ، م ، بح ، بن ، جد : «ولا حاجة بدل لأنه لا حاجة» .

٩ . في «م» : «استفرتها» .

١٠ . في «بف» وحاشية «م» ، بح ، جت : «يخرج» . وفي حاشية «جد» : «فخرج» .

مِنْهَا^١، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ السَّهَامُ السَّتَّةُ لِلَّذِينَ^٢ سَمَى اللَّهُ لَهُمْ سَهْمًا، فَكَانَ^٣ لِكُلِّ مُسَمًّى لَهُ سَهْمٌ عَلَى جِهَةٍ مَا سَمَّى لَهُ^٤، فَكَانَ فِي اسْتِغْرَاقِهِ سَهْمُهُ اسْتِغْرَاقًا لِجَمِيعِ السَّهَامِ؛ لِاجْتِمَاعِ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ جَمِيعَ السَّهَامِ السَّتَّةَ، وَحُضُورِهِمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ لَهُمْ فِي مِثْلِ ابْنَتَيْنِ^٦ وَأَبَوَيْنِ^٧، فَكَانَ لِلْابْنَتَيْنِ^٨ أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ، وَكَانَ^٩ لِلْأَبَوَيْنِ سَهْمَانِ، فَاسْتَغْرَقُوا السَّهَامَ كُلَّهُمَا، وَلَمْ يَخْتَجْ أَنْ يَزَادَ فِي السَّهَامِ وَلَا يَنْقُصَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ إِذْ لَا وَارِثَ^{١٠} فِي هَذَا الْوَقْتِ غَيْرَ هَؤُلَاءِ مَعَ هَؤُلَاءِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ وَرَثَةٍ يَجْتَمِعُونَ^{١١} فِي الْمِيرَاثِ، فَيَسْتَغْرِقُونَهُ يَتِمُّ^{١٢} سِهَامُهُمْ بِاسْتِغْرَاقِهِمْ تَمَامَ السَّهَامِ، وَإِذَا^{١٣} تَمَّتْ سِهَامُهُمْ وَمَوَارِيثُهُمْ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَارِثٌ يَرِثُ^{١٤} بَعْدَ اسْتِغْرَاقِ^{١٥} سِهَامِ الْوَرَثَةِ كَمَلًا الَّتِي عَلَيْهَا الْمَوَارِثُ، فَإِذَا لَمْ يَخْضَرْ بَعْضُ الْوَرَثَةِ، كَانَ مَنْ خَضَرَ مِنَ الْوَرَثَةِ يَأْخُذُ سَهْمَهُ الْمَفْرُوضَ، ثُمَّ يَرُدُّ مَا بَقِيَ مِنْ بَقِيَّةِ السَّهَامِ عَلَى سِهَامِ الْوَرَثَةِ الَّذِينَ خَضَرُوا بِقَدَرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا وَارِثَ مَعَهُمْ فِي هَذَا الْوَقْتِ غَيْرَهُمْ^{١٦}.

١. في «بن» - «مخرج كل ميراث منها».

٢. في «ل، ن، بن، جد» - «التي».

٣. في «بن» - «وكان».

٤. في «بف» - «فكان لكل مسمى له سهم على جهة ما سعى له».

٥. في «ك، ل، م، يح، بف، بن، جت، جد» - «الله».

٦. في «بف» - «ابنتين».

٧. في «ل، م، بن، جد» - «أبوين وابنتين».

٨. في «بف» - «للابنتين».

٩. في «بن» - «كان».

١٠. في «ل، بن» - «ولا وارث بدل إذ لا وارث».

١١. في «ل، يح، بن، جد» - «مجتمعون».

١٢. في «ك، يح، بف» - «تتم».

١٣. في «ك، م، يح، بن، جت، جد» - «فإذا».

١٤. في «بف» - «يورث».

١٥. في «بن» - «ستة».

١٦. في «مرأة العقول، ج ٢٣، ص ١٢٧: «لعل المراد بيان نكتة لجعل السهام التي يؤخذ منها فرائض الموارث أولاً

ستة، ثم يصير بالرد أقل، وبانضمام الزوج أو الزوجة أكثر، فيمكن تقريره بوجهين:

الأول: أن الفرق التي يرثون بنص الكتاب لا بالقرابة ست فرق، فلذا جعلت السهام ابتداء ستة، لا لتصح القسمة عليهم، بل لمحض المناسبة بين العددين.

١٣٣٦٠ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:
 إِنَّمَا جُعِلَتِ الْمَوَارِثُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ عَلَى خَلْقَةِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -
 بِحِكْمَتِهِ^١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سِتَّةِ أَجْزَاءٍ، فَوَضَعَ الْمَوَارِثَ^٢ عَلَى^٣ سِتَّةِ أَشْهُمٍ^٤، وَهُوَ قَوْلُهُ
 عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝ فِيهِ
 النُّطْفَةُ دِيَّةٌ ۝ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ۝ فِيهِ الْعَلَقَةُ دِيَّةٌ ۝ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ۝ وَفِيهَا دِيَّةٌ
 ۝ فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ۝ وَفِيهَا دِيَّةٌ ۝ فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ۝ وَفِيهِ دِيَّةٌ أُخْرَى ۝ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ
 خَلْقًا آخَرَ ۝ وَفِيهِ دِيَّةٌ أُخْرَى، فَهَذَا ذِكْرُ آخِرِ الْمَخْلُوقِ^٥».

١٢ - بَابُ عِلَّةِ كَيْفَ صَارَ لِلذَّكَرِ سَهْمَانِ وَلِلْأُنْثَى سَهْمٌ

١٣٣٦١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاءِ^٦، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ^٧، كَيْفَ صَارَ الرَّجُلُ إِذَا مَاتَ ٨٥/٧

الـ الثاني: أن الفرق ست، خمس منها يرثون بالقرابة، والسادسة بالسبب، والذين يرثون بالقرابة هم أولى
 بالرعاية، فلذا أخذ أولاً عدد يكون مخرجاً لسهامهم من غير كسر، لأن الستة مخرج السدس، والثالث والنصف
 والثلاثين، وهذه سهام أصحاب القرابة، وأما الربع والثلث فهما لأصحاب السبب. والوجه الأول كأنه المتعين
 في الخبر الثاني؛ والله يعلم.

١. في «ل»، بف، -: «بحكمته».
٢. في «ل»، بك، بف، جت، -: «من».
٣. في «ك»، بك، بف، جت، -: «من».
٤. في «ك»، بك، بف، جت، -: «أجزاء».
٥. المزمون (٢٣): ١٢ - ١٤.
٦. في «ن»: «فهذا ذكر دية أجزاء». وفي «ك»: «فهذا ذكر أجزاء». وفي حاشية «بيح»: «فهذا ذكر تفسير».
٧. في «ل»، م، بن، جد، -: «فهذا ذكر آخر المخلوق». وفي «جت»: «المخلوقات» بدل «المخلوق».
٨. حلل الشرائع، ص ٥٦٧، ح ١، بسند آخر عن أبي عبد الله^٩. الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٩، ح ٥٦٠٤، مرسلاً عن
 الصادق^{١٠}. فقه الرضا^{١١}، ص ٢٨٦، وفي كلها مع اختلاف يسير. البحار، ج ٦٠، ص ٣٦٦، ح ٦٣.
٩. في الوسائل -: «جعلت فداك».

- وَوَلَدَهُ مِنَ الْفَرَاةِ سَوَاءٌ - تَرِثُ^١ النِّسَاءُ نِصْفَ مِيرَاثِ الرِّجَالِ وَهُنَّ أَوْفَعُ مِنَ الرِّجَالِ وَأَقْلُ جِيلَةً؟

فَقَالَ: «لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَضَّلَ الرِّجَالَ عَلَى النِّسَاءِ بِدَرَجَةٍ^٢، وَلِأَنَّ^٣ النِّسَاءَ يَرْجِعْنَ عَيْنًا عَلَى الرِّجَالِ»^٤.

١٣٣٦٢ / ٢. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّخَعِيِّ، قَالَ:

سَأَلَ الْفَهْفَهَكِيُّ^٦ أَبَا مُحَمَّدٍ^٧: مَا بَالُ الْمَرْأَةِ الْمُسْكِينَةِ الضَّعِيفَةِ تَأْخُذُ سَهْمًا وَاحِدًا، وَيَأْخُذُ الرَّجُلُ سَهْمَيْنِ؟

فَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ^٨: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ عَلَيْهَا جِهَادٌ، وَلَا نَفَقَةٌ، وَلَا عَلَيْهَا مَغْفَلَةٌ^٩، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ».

فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: قَدْ كَانَ قِيلَ لِي: إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعَوْجَاءِ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} عَنْ

١. في «جت» والوسائل: «يرث». وفي «بن» بالتاء والياء معاً.

٢. في «ل، م، بح، بن، جد»: «درجة».

٣. في الوسائل: «لأنَّ» من دون الواو.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٤، ح ٩٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢٥، ص ٧٢١، ح ٢٤٨٥٥، الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٤، ح ٣٢٥٦٠.

٥. هكذا في «ك، بف، بن، جت» والوسائل والتهذيب. وفي «ل، م، ن، بح، جد» والمطبوع: «علي بن محمد، عن محمد بن أبي عبد الله».

والصواب ما أثبتناه: فإنَّ محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي الكوفي من مشايخ الكليني. وقد ورد في الكافي، ح ٩٢٥ رواية محمد بن أبي عبد الله وعلي بن محمد عن إسحاق بن محمد النخعي.

٦. في «ك، ل، بن، وحاشية» م، بح، جت» والوسائل: «النهكي». وهو سهو ظاهر؛ فإنَّ النهكي في روايتنا مشترك بين عبيد الله بن أحمد بن نهيك وعبد الله بن محمد النهكي، وهما لم يثبت روايتهما عن الأئمة^{عليهم السلام}.

والظاهر أنَّ المراد من الفهفكي هو أبو بكر الفهفكي المذكور في رجال الطوسي، ص ٣٩٤، الرقم ٥٨٠٩، في ذيل أصحاب أبي الحسن الثالث^{عليه السلام}، ووردت روايته عنه^{عليه السلام} في الكافي، ح ٨٦٠.

٧. المغفلة: الدية، والمعنى: لا تصير عاقلة في دية الخطأ. أنظر: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٦٦ (عقل).

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، فَأَجَابَهُ بِهَذَا الْجَوَابِ.

فَأَقْبَلَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام ١، فَقَالَ: «نَعَمْ، هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ٢ مَسْأَلَةُ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ، وَالْجَوَابُ مِثْلُ وَاحِدٍ إِذَا كَانَ مَغْنَى الْمَسْأَلَةِ وَاحِدًا، جَرَى لِأَخْرَانَا ٣ مَا جَرَى لِأَوَّلِنَا، وَأَوَّلُنَا وَآخِرُنَا فِي الْعِلْمِ سَوَاءٌ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم ٤ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ٥ فَضْلُهُمَا».

١٣٣٦٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادٍ وَهَشَامٍ، عَنْ الْأَخْوَلِ، قَالَ:

قَالَ لِي ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: مَا بَالُ الْمَرْأَةِ الْمُسْكِينَةِ الضَّعِيفَةِ تَأْخُذُ سَهْمًا وَاحِدًا، وَيَتَأْخُذُ الرَّجُلُ سَهْمَيْنِ؟

قَالَ: فَذَكَرَ ٨ بَغْضَ أَصْحَابِنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ عَلَيْهَا جِهَادٌ، وَلَا نَفَقَةٌ، وَلَا مَعْقَلَةٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ ٩، وَلِذَلِكَ ١٠ جَعَلَ لِلْمَرْأَةِ سَهْمًا ١١ وَاحِدًا ١٢».

١. في «م» بن، جده والوسائل: «عليّ أبو محمد عليه السلام».

٢. في «م» بف، جت، والتهذيب: «- المسألة». ٣. في التهذيب: «+ مثل».

٤. في «م» جت، جده، والتهذيب: «وأمير المؤمنين».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٤، ح ٩٩٢، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٢٥، ص ٧٢٢، ح ٢٤٨٥٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٤، ح ٣٢٥٦١، إلى قوله: «إذا كان معنى المسألة واحداً».

٦. هكذا في «ك»، «م»، «ن»، «ي»، بف، بن، جت، جده والوسائل. وفي «ل» والمطبوع: «عن» بدل «و».

والخبر رواه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٠، ح ٥٧٥٧، هكذا: «وروى ابن أبي عمير عن هشام أن ابن أبي العوجاء قال لمحمد بن النعمان الأخول: ما بال المرأة الضعيفة لها سهم واحد الخبر. وورد في التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٩٩٣ بنفس سند الكتاب وفيه: «حماد وهشام». وهشام هذا، هو هشام بن سالم - كما صرح به في غل الشرائع، ص ٥٧٠، ح ٣ - روى ابن أبي عمير كتابه وتكررت روايته عنه في كثير من الأسناد. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٢؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٢، ص ٣١٥-٣١٩.

٧. في «ل» والوسائل: «- ولي».

٨. في الوسائل: «+ وذلك». ٩. في «ن»، بف، جت، وحاشية «يح»: «الرجل».

١٠. في «بن»، جت، جده، والتهذيب والوسائل: «فلذلك».

١١. في «بف»: «سهمه». وفي «يح»: «سهم». ١٢. في «ك»، «ن»، «ي»، بف، جت، والتهذيب: «- واحداً».

وَالرَّجُلِ سَهْمَيْنِ^١.

١٣ - بَابُ مَا يَرِثُ الْكَبِيرُ مِنَ الْوَلَدِ دُونَ غَيْرِهِ

١٣٣٦٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيزٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: إِذَا هَلَكَ الرَّجُلُ، فَتَرَكَ^٢ بَنِينَ، فَلِلْأَكْبَرِ السَّيْفُ وَالذَّنْبُ
وَالخَاتَمُ وَالْمُضْحَفُ، فَإِنْ حَدَّثَ بِهِ حَدَّثَ فَلِلْأَكْبَرِ مِنْهُمْ^٣.
١٣٣٦٥ / ٢ . عَلِيُّ^٤، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ:
عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام: «أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَرَكَ سَيْفًا وَسِلَاحًا، فَهُوَ لِابْنِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ
بَنُونَ، فَهُوَ لِأَكْبَرِهِمْ^٥».

١٣٣٦٦ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

١. في «بح» وحاشية «بف» والتعذيب: «سهمان».

٢. التعذيب، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٩٩٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٠، ح ٥٧٥٧، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن هشام، مع اختلاف يسير. وفي المحاسن، ص ٣٢٩، كتاب العلل، ح ٨٩، وعلل الشرائع، ص ٥٧٠، ح ٣، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٢١، ح ٢٤٨٥٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٣، ح ٣٢٥٥٩.

٣. في «م، ن، بن، جد» والوسائل والاستبصار، ح ٥٣٨: «وترك».

٤. التعذيب، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٩٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٣٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٧، ح ٥٧٤٧؛ والتعذيب، ج ٩، ص ٢٧٦، ح ٩٩٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٥، ح ٥٤٤، بسند آخر، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٢٥، ح ٢٤٨٦٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٨، ح ٣٢٥٦٩.

٥. في «ل، م، ن، بن، جد»: «+ بن إبراهيم».

٦. في «ك، م، ن، بن، جد»، والوسائل والتعذيب، ح ٩٩٨ والاستبصار، ح ٥٣٩: «فإن».

٧. في التعذيب، ح ٩٩٨ والاستبصار، ح ٥٣٩: «كانوا اثنين فهو لأكبرهما» بدل «كان له بنون فهو لأكبرهم».

٨. التعذيب، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٩٩٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٣٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التعذيب، ج ٩، ص ٢٧٦، ح ٩٩٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٤٢، بسند آخر. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٢٥، ح ٢٤٨٦٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٨، ح ٣٢٥٧٠.

رُبْعِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، فَلِلْأَكْبَرِ مِنْ وَلَدِهِ سَيْفُهُ وَمُصْحَفُهُ وَخَاتَمُهُ وَدِرْعُهُ»^١.

١٣٣٧ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رُبْعِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، فَسَيْفُهُ وَخَاتَمُهُ وَمُصْحَفُهُ^٢ وَكُتُبُهُ وَرَاحِلَتُهُ^٣ وَكِسْوَتُهُ لِأَكْبَرِ وَلَدِهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَكْبَرُ ابْنَةً، فَلِلْأَكْبَرِ مِنَ الذَّكَوَرِ»^٤.

١٤ - بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ

١٣٣٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «وَرِثَ عَلِيُّ عليه السلام عِلْمَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَوَرِثَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام تَرْكَتَهُ»^٥.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٩٩٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٤٠، معلقاً عن الفضل بن شاذان. المسائل الصاغية للمفيد، ص ١٠٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٢٥، ح ٢٤٨٦٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٧، ح ٣٢٥٦٨.

٢. في «بن» والوسائل والفقهاء: «مصحفه وخاتمه».

٣. الرجل: مسكنك وما تستصحبه من الأثاث. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٣٢٨ (رحل).

٤. في الفقيه: «وراحلته».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٩٩٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٤١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن حماد. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٦، ح ٥٧٤٦، معلقاً عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٢٦، ح ٢٤٨٦٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٧، ح ٣٢٥٦٧.

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. بصائر الدرجات، ص ٢٩٤، ح ٦، بسنده عن

٢/١٣٣٦٩. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ حَنْدَرٍ^١، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَرِثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟

فَقَالَ: «فَاطِمَةُ^٢، وَوَرِثَتْهُ^٣ مَتَاعَ الْبَيْتِ وَالْخُرُثِيُّ^٤ وَكُلُّ مَا كَانَ لَهُ».

١٣٣٧٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُخَرِّزٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَجُلًا أَرْمَانِيًا مَاتَ، وَأَوْصَى إِلَيَّ.

فَقَالَ لِي: «وَمَا الْأَرْمَانِيُّ؟».

قُلْتُ^٥: نَبْطِيٌّ مِنْ أُنْبَاطِ الْجَبَالِ^٦ مَاتَ، وَأَوْصَى إِلَيَّ بِتَرْكِتِهِ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ^٧.

«محمد بن أبي عمير، عن جميل، عن زرارة. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٥٦٠٥، معلقاً عن جميل بن دراج. بصائر الدرجات، ص ٢٩٤، ح ٧، بسند آخر عن أبي عبد الله ﷺ، مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الحجة، باب ما عند الأنفة من سلاح رسول الله ﷺ ومتاعه، ح ٦٣٠ و ٦٣١ ومصادرهما. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣١، ح ٢٤٨٧١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٠، ح ٣٢٥٧٧.

١. في حاشية «بح»: «عن حيدر». وفي الوسائل: - «حيدر». والخبر رواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٢ بنفس السند إلا أن فيه: «الحسن بن علي بن عبد الله عن حمزة بن حمران».

٢. في «ك، بح، بف، جد» التهذيب: «ورثته» بدون الواو. وفي «م، بن، جت» والوسائل: «ورثت» بدون الواو. وفي «ل، ن» وحاشية «بح»: «وورثت».

٣. «الخرثي»: أنثى البيت ومتاعه. النهاية، ج ٢، ص ١٩ (خرث).

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٢، معلقاً عن أحمد بن محمد. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٥٦٠٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣١، ح ٢٤٨٧٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٠، ح ٣٢٥٧٨.

٥. في «جد»: «فقلت».

٦. النبط والنبيط: جبل معروف، كانوا ينزلون بالبطائح بين العرافين. النهاية، ج ٥، ص ٩ (نبط).

٧. في الوسائل: - «أرمانياً مات - إلى - أبناط الجبال».

٨. في «م، ن، بح، بف، جت، جد»: «ابنة».

قَالَ: فَقَالَ لِي: «أَعْطِهَا النُّصْفَ».

قَالَ: فَأَخْبَرْتُ زُرَّارَةَ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِي: اتَّقَاكَ، إِنَّمَا الْمَالُ لَهَا.

قَالَ: فَذَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّ أَصْحَابَنَا زَعَمُوا أَنَّكَ اتَّقَيْتَنِي؟

فَقَالَ^١: «لَا وَاللَّهِ، مَا اتَّقَيْتُكَ، وَلَكِنِّي^٢ اتَّقَيْتُ^٣ عَلَيْكَ أَنْ تَضْمَنَ، فَهَلْ عَلِمَ بِذَلِكَ ٨٧/٧

أَخَذَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَأَعْطِهَا مَا بَقِيَ»^٤.

١٣٣٧١ / ٤. أَبُو عَرَبٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

خِدَاشِ بْنِ الْمُنْقَرِي^٥:

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ^٦ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ^٧ وَأَخَاهُ؟

قَالَ^٨: «الْمَالُ لِلْإِبْنَةِ»^٩.

١٣٣٧٢ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ

١. في «ج»: «+ لي».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي «م» والمطبوع: «ولكن».

٣. في التهذيب: «أبقيت» بدل «اتقيت».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٤، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٥، ح ٢٤٨٨٣، الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠١، ح ٣٢٥٧٩.

٥. في «بن» وحاشية «ج» والوسائل: «المقري». وعبد الله بن خدّاش هو أبو خدّاش المهرى، فكلّا التقريرين من لقب الراوي سهو. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٢٨، الرقم ٦٠٤؛ رجال البرقي، ص ٥٠؛ رجال الكشي، ص ٤٤٨، الرقم ٨٤٠.

٦. في حاشية «ج»: «أبا عبد الله».

٧. في «ج»: «ابنة».

٨. في «ك، ل، بن، جد» وحاشية «ج» والوسائل: «فقال».

٩. في الفقيه، ح ٥٦١٠: «+ إن لم تحف من عمّها شيئاً».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٦، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٥٦١٠، بسند آخر. وفيه، ص ٢٦١، ذيل ح ٥٦٠٧، بسند آخر عن أبي جعفر الثاني^{١١}، مع اختلاف بسير الوافي، ج ٢٥، ص ٣٣٢، ح ٢٤٨٧٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٤، ح ٣٢٥٨٦.

ابن رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ^١ وَأَخْتَهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، قَالَ^٢: «الْمَالُ لِلْإِبْنَةِ^٣، وَلَيْسَ لِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ شَيْءٌ»^٤.

١٣٣٧٣ / ٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ، عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ^٥: رَجُلٌ مَاتَ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ^٦ وَعَمَّتَهُ.

قَالَ^٧: «الْمَالُ لِلْإِبْنَةِ، وَلَيْسَ لِلْعَمِّ شَيْءٌ» أَوْ قَالَ^٨: «لَيْسَ لِلْعَمِّ مَعَ الْإِبْنَةِ شَيْءٌ»^٩.

١٣٣٧٤ / ٧. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

١. في حاشية «بح»: «ابنة».

٢. في «ل»، بن، «جد»، والوسائل والكافي، ح ١٣٤١٤ والفقهاء: «فقال».

٣. في حاشية «بح» والتهذيب: «للبن».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٥٦٠٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب. وفي الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الإخوة والأخوات مع الولد، صدر ح ١٣٤٠٦؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٩، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الإخوة والأخوات مع الولد، ح ١٣٤١٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٩، ح ١٠١٢؛ وص ٣٢١، صدر ح ١١٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٧، صدر ح ٥٥٢، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «المال للإبنة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٣، ح ٢٤٨٧٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٣، ح ٣٢٥٨٥.

٥. في «يف» والتهذيب: «-وله».

٦. في «بن»، «جد»، والوسائل: «فقال».

٧. في «ك»: «ابنة».

٨. في التهذيب: «وقال» بدل «أو قال».

٩. في «ل»: «وليس للعم شيء مع الابنة» بدل «وليس للعم شيء»، أو قال: ليس للعم مع الابنة شيء.

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦١، صدر ح ٥٦٠٧، بسند آخر عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، إلى قوله: «المال للإبنة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٣، ح ٢٤٨٧٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٤، ح ٣٢٥٨٧.

مُحَرِّزٍ بَيْعِ الْقَلَانِسِ^١، قَالَ:

أَوْصَى إِلَيَّ رَجُلٌ، وَتَرَكَ^٢ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ أَوْ سِتِّمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ، وَقَالَ لِي:
عَصَبَةٌ بِالشَّامِ، فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٣ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَعْطِ ابْنَتَهُ النُّصْفَ، وَالْعَصَبَةَ
النُّصْفَ الْآخَرَ^٤».

فَلَمَّا قَدِمْتُ الْكُوفَةَ أَخْبَرْتُ أَصْحَابَنَا بِقَوْلِهِ^٥، فَقَالُوا: اتَّفَقَ، فَأَعْطَيْتُ ابْنَتَهُ النُّصْفَ
الْآخَرَ، ثُمَّ حَجَجْتُ، فَلَقِيتُ^٦ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ أَصْحَابُنَا^٨، وَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي
دَفَعْتُ النُّصْفَ الْآخَرَ إِلَى ابْنَتِهِ^٩، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ، إِنَّمَا أَفْتَيْتَكَ مَخَافَةَ الْعَصَبَةِ عَلَيْكَ»^{١٠}.
١٣٣٧٥ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ مُحَرِّزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١١}، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ تَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ.
قَالَ^{١٢}: «الْمَالُ كُلُّهُ لِلْإِنْتَةِ^{١٣}، وَلَيْسَ لِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ شَيْءٌ»^{١٤}.

١. في التهذيب «عبد الله بن محمد بَيْعِ القلانس». وهو سهو ظاهر؛ فإنه سيأتي مضمون الخبر في الحديث التاسع من الباب، عن عبد الله بن محرز، وذلك الخبر أيضاً مذكور في التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٩، ح ١٠١٠ بنفس سند الكافي.

وعبد الله بن محرز، هو أخو عقبة بن محرز الجعفي، كما ذكر ذلك النجاشي في رجاله، ص ٢٩٩، الرقم ٨١٥.

٢. في «ق»، ك، بن، جت، وحاشية «م»، «بح» والتهذيب: «وله».

٣. في «ك» والتهذيب: - «الآخر».

٤. في «ل»، م، جده: «ولقيت».

٥. في التهذيب: «ابنته».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٨، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة... عن عبد الله بن محمد بَيْعِ

القلانس. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٦، ح ٢٤٨٨٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٤، ح ٣٢٥٨٨.

٧. في «ل»، م، يف، جت، جده والوسائل والكافي، ح ١٣٤٠٦ و ١٣٤١٤: «فقال».

٨. في الوسائل، ح ٣٢٦٨٥ والتهذيب: «لابنته».

٩. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الإخوة والأخوات مع الولد، صدر ح ١٣٤٠٦. وفي التهذيب، ج ٩،

١٣٣٧٦ / ٩ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمَيْمُونِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَرِّزٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى إِلَيَّ، وَهَلَكَ^١ وَتَرَكَ ابْنَةً^٢؟
فَقَالَ^٣: «أَعْطِ ابْنَتَهُ النِّصْفَ، وَاتْرُكْ لِلْمَوَالِي النِّصْفَ».

٨٨/٧ فَرَجَعْتُ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا وَاللَّهِ^٤، مَا لِلْمَوَالِي شَيْءٌ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ، فَقُلْتُ لَهُ^٥: «إِنْ أَصْحَابُنَا قَالُوا: لَيْسَ^٦ لِلْمَوَالِي شَيْءٌ، وَإِنَّمَا اتِّقَاكَ؟

فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ، مَا اتَّقَيْتُكَ، وَلَكِنِّي^٧ خِفْتُ عَلَيْكَ أَنْ تُوْخَذَ بِالنِّصْفِ، فَإِنْ كُنْتُ لَا تَخَافُ فَادْفَعْ النِّصْفَ الْآخَرَ إِلَى ابْنَتِهِ^٨، فَإِنَّ اللَّهَ سَيُؤَدِّي عَنْكَ^٩»^{١٠}.

«ص ٢٧٨، ح ١٠٠٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم ... عن عمر بن أذينة، عن عبد الله بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفيه، ص ٣٢١، صدر ح ١١٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٧، صدر ح ٥٥٢، بسندهما عن عبد الله بن محرز، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الإخوة والأخوات مع الولد، ح ١٣٤١٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٩، ح ١٠١٢، بسندهما عن عبد الله بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «العمال كله للابنة». وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٥٦٠٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٥، بسندهما عن أبي جعفر عليه السلام. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٣، ح ٢٤٨٧٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٥، ح ٣٢٥٨٩؛ وص ١٤٥، ح ٣٢٦٨٥.

١. في «ك»: - «وهلك».

٢. في الوسائل: «ابنته».

٣. في «ل»، م، جد: «قال».

٤. في «ل»: - «ولا والله».

٥. في «ق»، بف، جت، والتهذيب: - «له».

٦. في «ك»، ل، م، بن، جد، والوسائل: «ما».

٧. في «ق»، ك، بح، بف، جت: «ولكن».

٨. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي «بف» والمطبوع: «الابنة».

٩. في «ك»: «عليك». وفي المرأة: «سيؤدِّي عنك، أي إن أعطيت النصف للولي فاغرم للابنة، فإن الله يستعوضك عنه، أو المعنى يدفع ضررهم عنك، أو إخبار بأن الله يوفِّقك لذلك، أو دعاء له بالتوفيق، أو إخبار بأن ما فعلت بولد غيرك من أداء حقِّه إليه سيفعل الله ذلك بولدك».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٩، ح ١٠١٠، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٦، «

١٥ - بَابُ مِيرَاثِ وَلَدِ الْوَلَدِ

١ / ١٣٣٧٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ

سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ: «بَنَاتُ الْإِبْنَةِ يَقُمْنَ مَقَامَ الْبَنَاتِ^١ إِذَا لَمْ يَكُنْ

لِلْمَيِّتِ بَنَاتٌ وَلَا وَارِثٌ غَيْرُهُنَّ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ يَقُمْنَ مَقَامَ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ^٢

أَوْلَادٌ^٣ وَلَا وَارِثٌ غَيْرُهُنَّ^٤».

٢ / ١٣٣٧٨ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَكِينٍ^٦،

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «ابْنُ الْإِبْنِ يَقُومُ مَقَامَ أَبِيهِ»^٧.

«ح ٢٤٨٨٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٥، ح ٣٢٥٩١.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفتاوى والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «البنات».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والفتاوى والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «بنات».

٣. في الفتاوى والتهذيب والاستبصار: «ولد».

٤. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١٣٥: «استدل الصدوق بقوله عليه السلام: «ولا وارث غيره» على ما ذهب إليه من

اشتراط فقد الأبوين في توريث أولاد الأولاد، ولم يقل به غيره هما الوالدان لا غير، وقال الشيخ: المراد بذلك

إذا لم يكن للميت الابن الذي يتقرب ابن الابن به، أو البنت التي يتقرب بنت البنت بها، ولا وارث له غيره من

الأولاد للصلب غيرهما. أقول: مع أنه يلزم الصدوق أيضاً تخصيص الأخبار بالزوج والزوجة، ويحتمل أن

يكون المال بالشرط المذكور».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٦، ح ١١٣٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٦٢٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن

الحسن بن محبوب. الفتاوى، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ٥٦١٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٩٠،

ح ٢٥٠٠٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١١٠، ح ٣٢٦٠٣.

٦. في دل، م، ن، ب، ج، والوسائل: «محمد بن مسكين». والمذكور في المصادر هو محمد بن سكين.

راجع: رجال النجاشي، ص ٣٦١، الرقم ٩٦٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٢٥، الرقم ٦٥٩.

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٧، ح ١١٣٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٦٣١، معلقاً عن الحسن بن محمد بن

١٣٣٧٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَنَاتُ الْإِبْنَةِ يَرِثْنَ إِذَا لَمْ تَكُنْ^١ بَنَاتٌ كُنَّ مَكَانَ^٢ الْبَنَاتِ»^٣.

١٣٣٨٠ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «بَنَاتُ الْإِبْنَةِ يَقْمُنَ^٤ مَقَامَ الْإِبْنَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ^٥ لِمَمِيَّتٍ بَنَاتٌ وَلَا وَارِثَ غَيْرِهِنَّ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ يَقْمُنَ مَقَامَ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَمِيَّتٍ وَلَدٌ وَلَا وَارِثَ غَيْرِهِنَّ»^٦.

قَالَ الْفَضْلُ: وَوُلْدُ الْوَلَدِ أَبَدًا يَقُومُونَ مَقَامَ الْوَلَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدُ الصُّلْبِ، لَا يَرِثُ^٨ مَعَهُمْ إِلَّا الْوَالِدَانِ وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، فَإِنْ تَرَكَ ابْنٌ ابْنًا وَابْنَةً ابْنًا، فَأَلْمَالُ بَيْنَهُمَا^٩ لِلذَّكَرِ مِثْلُ

«سماعة الوافي» ج ٢٥، ص ٧٨٩، ح ٢٤٩٩٨؛ الوسائل ج ٢٦، ص ١١٠، ح ٣٢٦٠٢.

١. في «ق، ك، ل، م، جت» والوسائل التهذيب والاستبصار: «لم يكن». وفي «م، بن» البناء والياء معاً.

٢. في «ك»: «بمكان».

٣. التهذيب ج ٩، ص ٣١٧، ح ١١٣٨؛ والاستبصار ج ٤، ص ١٦٦، ح ٦٣٠، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٩، ح ٢٤٩٩٩؛ الوسائل ج ٢٦، ص ١١٠، ح ٣٢٦٠١.

٤. في «ل، ي»: «البنات».

٥. في «ق، ل، ن، بن، جد» والوسائل والفقهاء والاستبصار: «لم يكن».

٦. في الوافي: «ولا وارث غيرهن: كأنه يعني به الأبوين والأولاد الصلبية جميعاً؛ لاقتضاء العطف المغايرة كما لا يخفى، وبه أفتى في الفقيه».

٧. التهذيب ج ٩، ص ٣١٦، ح ١١٣٦؛ والاستبصار ج ٤، ص ١٦٦، ح ٦٢٨، معلقاً عن الفضل بن شاذان. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٨، ح ٥٦١٨، بسند آخر عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي ج ٢٥، ص ٧٩٠، ح ٢٥٠٠١؛ الوسائل ج ٢٦، ص ١١١، ح ٣٢٦٠٤.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «[و] لا يرث». وفي حاشية «بف»: «لا يرث».

٩. في المرأة: «فالأمال بينهما: هذا إذا كانوا من أب واحد، وإلا فيرث كل منهما نصيب أبيه».

حَظَّ الْأُنثَتَيْنِ .

٨٩ / ٧

فَإِنْ تَرَكَ ابْنٌ ابْنًا وَابْنَةً، فَلِابْنِ الْإِبْنِ الثُّلَاثَانِ، وَلِابْنَةِ الْإِبْنَةِ الثُّلُثُ .

وَإِنْ تَرَكَ ابْنَةً ابْنًا وَابْنَةً، فَلِابْنَةِ الْإِبْنِ الثُّلَاثَانِ: نَصِيبُ الْإِبْنِ، وَلِابْنِ ابْنَةِ الثُّلُثِ؛
نَصِيبُ الْإِبْنَةِ^٣ .

وَإِنْ تَرَكَ ابْنَةً ابْنًا وَابْنَةً ابْنَةً، فَلِابْنَةِ الْإِبْنِ الثُّلَاثَانِ، وَلِابْنَةِ الْإِبْنَةِ الثُّلُثُ، فَالْحُكْمُ فِي
ذَلِكَ وَالْمِيرَاثُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الْبَنَيْنِ وَالْبَنَاتِ مِنَ الصُّلْبِ: يَكُونُ لَوْلَدِ الْإِبْنِ الثُّلَاثَانِ،
وَلَوْلَدِ الْبَنَاتِ الثُّلُثُ .

فَإِنْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَيْنَ أَوْ بَنَاتٍ ابْنٌ بَعْضُهُمْ أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ، فَالْمَالُ لِلْأَعْلَى، وَلَيْسَ لِمَنْ
دُونَهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِطْنٍ، وَكَذَلِكَ^٤ لَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ بَنَاتٍ، فَكَانَ^٥ أَسْفَلُ مِنْهُنَّ^٦
بِطْنٍ^٧ غَلَامٌ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِمَنْ هُوَ أَعْلَى، وَلَيْسَ لِمَنْ سَفَلَ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ
بِطْنٍ^٨ أَحَقُّ بِالْمَالِ مِنَ الْآخَرِ .

مِثْلُ ذَلِكَ إِنْ تَرَكَ ابْنٌ ابْنَةً وَابْنًا ابْنَةً^٩ ابْنًا^{١٠}، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِابْنِ الْإِبْنَةِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ
بِطْنٍ .

وقال الشهيد الثاني: «المشهور بين الأصحاب أنَّ الأولاد يقومون مقام آبائهم في الميراث، فلكل نصيب من
يتقرب به، ذكرًا كان أم أنثى، فلولد الابن نصيب الابن وإن كان أنثى، ولولد البنت نصيب البنت وإن كان ذكرًا.
وقال المرتضى - وتبعه جماعة فهم معين الدين المصري وابن إدريس -: إنَّ أولاد الأولاد يقسمون تقاسم
الأولاد من غير اعتبار من تقربوا به». المسالك، ج ١٣، ص ١٢٥.

١. في «ل»، م، ن، يح، بن، جت، جد: «فإن». ٢. في «يح، بن، جد»: «الابنة».

٣. في «ق»: «نصيب الابنة الثلث». وفي «بف»: «نصيب الابنة».

٤. في «ل»، بن، جد: «والحكم». ٥. في «ق، بف»: «ثلاث».

٦. في «ل»: «فكذلك». ٧. في «ل»، م، ن، يح، بف، جد: «وكان».

٨. في «ل»، م، ن، بف، جت، جد: «منهم». ٩. في «ك»: «من بطن».

١٠. في «ل»: «- وبطن». ١١. في «ل»، يح: «بنت».

١٢. في «يح»: «الابن».

وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ ابْنَتَهُ^١ ابْنَتَهُ^٢ وَابْنَ ابْنَتِهِ^٣ ابْنِ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِابْنَتِهِ الْإِبْنَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ بِطْنٍ.
وَكَذَلِكَ^٤ إِنْ تَرَكَ ابْنَتَهُ^٥ ابْنِ ابْنَتِهِ^٦ وَابْنَ ابْنِ ابْنِ ابْنِ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِابْنَتِهِ ابْنِ الْإِبْنَةِ؛ لِأَنَّهَا
أَقْرَبُ بِطْنٍ.

وَإِنْ تَرَكَ ابْنُ^٧ ابْنَتِهِ^٨ وَابْنَتَ ابْنَتِهِ^٩ وَامْرَأَةً^{١٠} وَعَصَبَةً، فَلِلْمَرْأَةِ الثُّمْنُ، وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ بَنَاتِ
الْإِبْنَةِ وَابْنِ الْإِبْنَةِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ^{١١} يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَهْمًا،
لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنُ؛ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٍ، وَلِلْإِبْنَةِ سَبْعَةٌ أَسْهُمٍ، وَلِابْنِ الْإِبْنَةِ أَرْبَعَةٌ عَشْرَ سَهْمًا.
وَإِنْ^{١٢} تَرَكَ زَوْجًا^{١٣} وَابْنَتَهُ^{١٤} وَابْنَ ابْنَتِهِ، فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ، وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ^{١٥} ابْنَتِهِ^{١٦}
الْإِبْنَةِ وَابْنِ الْإِبْنَةِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَسْهُمٍ، فَلِلزَّوْجِ^{١٧} سَهْمٌ،
وَلِابْنِ الْإِبْنَةِ سَهْمَانِ، وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنَةِ سَهْمٌ.

وَإِنْ تَرَكَ ابْنُ ابْنَتِهِ^{١٨} وَابْنَ ابْنِ زَوْجًا^{١٩}، فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ، وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ^{٢٠} ابْنِ الْإِبْنَةِ

١. في «بن» وحاشية «بح»: «بنت».

٢. في حاشية «بح»: «ابنة».

٣. في «بن»: «كذلك».

٤. في «ل»: «بنت».

٥. في «ق»، «بف»، وحاشية «جت»: «ابنة». وفي «ن»: «بنت».

٦. هكذا في «ق»، «ل»، «ن»، «م»، «بح»، «بف»، «جت»، «جد»، وفي المطبوع: «وكذلك». وأما «ك»، «بن» ففيهما اختلال نشير إليه
في التعليقة الآتية.

٧. في «ك»، «بن»: «- ابنة ابن ابنة - إلى - إن ترك ابن».

٨. في «ق»: «بنت».

٩. في «بف»: «بنت».

١٠. في حاشية «جت»: «وامراته».

١١. في المرأة: «القسمة بين أولاد البنات للذكر مثل حظ الأنثيين هو المشهور بين الأصحاب، وذهب ابن البراج
وجماعة إلى اقتسامهم بالسوية نظراً إلى تقربهم بأشئ كإخوة الأم».

١٢. في «ل»، «بن»، «جد»: «فإن».

١٣. في «ق»، «ل»، «بف»، «جت»، «جد»: «زوج».

١٤. في «ل»، «م»، «بن»، «جد»، وحاشية «بح»: «وابنة».

١٥. في «ل»، «جد»، وحاشية «جت»: «بين».

١٦. في «ل»: «ابن».

١٧. في «ق»، «ل»، «م»، «ن»، «بف»، «جت»، «جد»: «وزوج».

١٨. في «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جد»: «للزوج».

١٩. في «ل»: «فما بين». وفي «بن»: «بين».

وَابْنِ الْإِبْنِ، وَلِابْنِ الْإِبْنَةِ نَصِيبُ الْإِبْنِ وَهُوَ الثَّلَاثُ^٢، وَلِابْنِ الْإِبْنِ نَصِيبُ الْإِبْنِ وَهُوَ الثَّلَاثَانِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَشْهُمٌ.

وَإِنْ تَرَكَ زَوْجَاهُ وَابْنَةً ابْنَةً^٦، فَلِلزَّوْجِ الرُّبْعُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنَةِ.

وَإِنْ تَرَكَ ابْنَةً ابْنَةً^٨ وَأَبَوَيْنِ، فَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ، وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنَةِ النُّصْفُ، وَبَقِيَ^٩ ٩٠/٧ سَهْمٌ وَاحِدٌ مَزْدُودٌ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ سَهَامِهِمْ، يُقْسَمُ^{١٠} الْمَالُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ، فَلِلْأَبَوَيْنِ^{١١} سَهْمَانِ، وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنَةِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ.

وَإِنْ تَرَكَ ابْنٌ ابْنَةً وَأَبَوَيْنِ، فَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ، وَلِابْنِ الْإِبْنَةِ النُّصْفُ كَذَلِكَ^{١٢} أَيْضاً يُقْسَمُ الْمَالُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ، لِلْأَبَوَيْنِ^{١٣} سَهْمَانِ، وَلِابْنِ الْإِبْنَةِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ.

فَإِنْ تَرَكَ ابْنَةً^{١٤} ابْنٌ وَأَبَوَيْنِ، فَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنِ وَهِيَ مِنْ رِسْتَةٍ أَشْهُمٍ، لِلْأَبَوَيْنِ سَهْمَانِ، وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنِ أَرْبَعَةٌ أَشْهُمٍ.

قَالَ الْفَضْلُ: مِنْ^{١٥} الدَّلِيلِ^{١٦} عَلَى خَطَا الْقَوْمِ فِي مِيرَاثِ وَلَدِ الْبَنَاتِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا وَلَدَ الْبَنَاتِ وَلَدَ الرَّجُلِ مِنْ صُلْبِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا فِي الْمِيرَاثِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، فَقَالُوا: لَا تَحِلُّ حَلِيلَةُ ابْنِ الْإِبْنَةِ لِلرَّجُلِ^{١٧}، وَلَا حَلِيلَةُ ابْنِ ابْنِ الْإِبْنَةِ^{١٨}؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

١. في «ق، ك، م، بف، جت»: «لابن» بدون الواو.

٢. في «ل»: «وهو الثلث».

٣. في «ق، بف، جت»: «وهو».

٤. في «ل، بن»: «فإن».

٥. في «ك، ل، بف، جت، جد»: «زوج».

٦. في «بف»: «الابنة».

٧. في «ل، بن، جد»: «فإن».

٨. في «بف»: «الابنة».

٩. في «جد» وحاشية «م»: «وما بقي».

١٠. في «ل»: «- يقسم».

١١. في «ق، ك، م، بف، جت»: «للأبوين».

١٢. في «بج»: «وكذلك».

١٣. في «بج»: «للأبوين».

١٤. في «م»: «بنت».

١٥. في «جت»: «ومن».

١٦. في المرأة: «قوله: من الدليل، يريد بذلك الرد على العامة حيث ذهبوا إلى سقوط أولاد البنات في أحكام

الميراث، فلا يوجبون بهم كون فريضة الأم السدس، ولا كون سهم الزوجين الفريضة السفلى، بل لا يورثونهم مع الأبوين».

١٧. في «ل، م، بن، جد»: «- للرجل».

١٨. في «ل، م، بن، جد»: «+ للرجل».

عَزَّ وَجَلَّ: «وَحَلَّائِلُ ابْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ»^١ فَإِذَا كَانَ ابْنُ ابْنَتِهِ ابْنَ الرَّجُلِ لِيُصْلِبَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، لِمَ لَا يَكُونُ فِي الْمِيرَاثِ ابْنَتُهُ؟ وَكَذَلِكَ قَالُوا: لَوْ أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، لَمْ تَحِلَّ تِلْكَ الْمَرْأَةُ لِابْنِ ابْنَتِهِ^٢؛ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَتَّبِعُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^٣ فَكَيْفَ صَارَ الرَّجُلُ هَاهُنَا أَبَا ابْنِ ابْنَتِهِ، وَلَا يَصِيرُ أَبَاهُ فِي الْمِيرَاثِ؟ وَكَذَلِكَ قَالُوا: يَحْرُمُ^٤ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ^٥ كَانَ تَزَوَّجَهَا ابْنُ ابْنَتِهِ. وَكَذَلِكَ قَالُوا: لَوْ شَهِدَ لِأَبِي أُمِّهِ بِشَهَادَةٍ، أَوْ شَهِدَ لِابْنِ ابْنَتِهِ بِشَهَادَةٍ، لَمْ تَجْزُ شَهَادَتُهُ.

وَأَشْبَاهُ هَذَا^٦ فِي أَحْكَامِهِمْ كَثِيرَةٌ^٧، فَإِذَا جَاءُوا إِلَى بَابِ الْمِيرَاثِ قَالُوا: لَيْسَ وَلَدُ ابْنَتِهِ وَلَدُ الرَّجُلِ، وَلَا هُوَ لَهُ بِأَبٍ، اقْتِدَاءً مِنْهُمْ بِالسَّلَافِ وَالَّذِينَ^٨ أَرَادُوا إِبْطَالَ الْحَسَنِ وَالْخُسَيْنِ عليهما السلام بِسَبَبِ أُمِّهِمَا عليهما السلام؛ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

هَذَا مَعَ^٩ مَا قَدْ نَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ»^{١٠} فَجَعَلَ عِيسَى مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ^{١١} وَمِنْ ذُرِّيَّةِ نُوحٍ^{١٢} وَهُوَ ابْنُ بَنِي^{١٣}؛ لِأَنَّهُ لَا أَبَ لِعِيسَى،

١. النساء (٤): ٢٣.

٢. في «ل، م، ن، ب، ج، ح، جت»: «ابنته».

٣. النساء (٤): ٢٢.

٤. في «ق، بف»: «فصار».

٥. في «بف»: «ولابن».

٦. في «ق، بف»: «محرم».

٧. في «ق، بف، جت»: «امراة».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «هذه».

٩. في «ق، ن، بف»: «كثير».

١٠. في «بف»: «الذين» بدون الواو.

١١. في «بف»: «الذين» بدون الواو.

١٢. الأنعام (٦): ٨٤ و ٨٥.

١٣. في «ق، ل، ن، ب، ج، ح، جت»: «نوح».

١٤. في «ق، ل، ن، ب، ج، ح، جت»: «آدم».

١٥. في «ق، ل، ن، ب، ج، ح، جت»: «ابنة».

فَكَيْفَ^١ لَا يَكُونُ وَلَدُ الْإِبْنَةِ وَلَدُ الرَّجُلِ؟ إِنْ بَلَى^٢، لَوْ أَرَادُوا الْإِنْصَافَ وَالْحَقَّ؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

١٦ - بَابُ مِيرَاثِ الْأَبَوَيْنِ

٩١/٧

١ / ١٣٣٨١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ

وَأَبِي أَيُّوبَ الْخُرَازِيِّ^٣، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٤ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَوَيْهِ، قَالَ: «لِلْأَبِ سَهْمَانِ، وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ^٥».

٢ / ١٣٣٨٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عُسْمانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ^٦ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ أُمَّهُ وَأَخَاهُ؟

قَالَ^٦: «يَا شَيْخُ، تُرِيدُ عَلَيَّ الْكِتَابِ؟».

١. في «بن»: «وكيف».

٢. في «ق، ك، بح، بف»: «بل».

٣. هكذا في «ك، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي «ق، ل، م» والمطبوع: «الخرزاز».

والصواب ما أثبتناه كما تقدّم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٤. في الفقيه، ح ٥٦١١: «لِلْأُمِّ الثَّلَاثُ وَلِلْأَبِ الثَّلَاثُ» بدل «لِلْأَبِ سَهْمَانِ وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٠، ح ٩٨٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب

وأبي أيوب الخزاز. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٥٦١١، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن

زرارة. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٣، ح ٩٨٩، بسند آخر عن أبي عبد الله^٦ مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥،

ص ٧٣٩، ح ٢٤٨٩٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١١٥، ح ٣٢٦١٣.

٦. في «ق، ن، بف، جت» والتهذيب: «فقال».

قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يُعْطِي الْمَالَ الْأَقْرَبَ^١ فَلَا أَقْرَبَ».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَا لُخَ لَا يَرِثُ شَيْئاً؟

قَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يُعْطِي الْمَالَ الْأَقْرَبَ فَلَا أَقْرَبَ»^٢.

٣٣٨٣ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنِ

ابْنِ سَكِينٍ^٣، عَنْ مُشَمِّعِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَرَكَ أَبَوَيْهِ، قَالَ: «هِيَ» مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ: لِلأُمِّ سَهْمٌ،

وَلِلأَبِ سَهْمَانِ»^٦.

١. في «بن» والوسائل، ح ٣٢٦٦٦: «لأقرب».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٠، ح ٩٨١، معلقاً عن الكليني. قرب الإسناد، ص ٣٤٦، ح ١٢٥٤، بسنده عن حماد بن عثمان، مع اختلاف يسير وزيادة. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤٠، ح ٢٤٨٩٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٥، ح ٣٢٥٩٠؛ وص ١٣٦، ح ٣٢٦٦٦.

٣. هكذا في «ق»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «د»، وحاشية «ن» والوسائل. وفي «ن» والمطبوع: «ابن مسكين». وابن مسكين في رواتنا منصرف إلى الحكم بن مسكين، ولم نجد روايته في أحكام المواريث. والظاهر أنَّ المراد من ابن سكين، هو محمد بن سكين الذي تقدّمت روايته في الحديث الثاني من الباب السابق، ويأتي في ح ١٣٤٦٧ رواية حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد، عن علي بن الحسن بن رباط، عن محمد بن سكين. ثم إنّه لم يثبت في مشايخ الحسن بن محمد - وهو ابن سماعة - وجود راوٍ بعنوان علي بن الحسن بن حماد. وما ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٤، ح ١٠، من رواية الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن الحسن بن حماد بن ميمون، المذكور في بعض نسخ التهذيب هو «علي بن الحسن عن حماد بن ميمون»، فلا يبعد أن يكون هذا العنوان في ما نحن فيه محرّفاً من علي بن الحسن بن رباط، إمّا بتبديل «رباط» بـ «حماد»، أو بزيادة «بن حماد» الذي أضيف في هامش بعض النسخ تفسيراً، ثم أدرج في المتن بتخيّل سقوطه منه.

٤. في «بف، جت» وحاشية «جت»: «هو».

٥. في «جت»: «في».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٩، ح ٩٧٩، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن علي بن الحسن بن حماد. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٩، ح ٢٤٩٨١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١١٥، ح ٣٢٦١٤.

١٧ - بَابُ مِيرَاثِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِأَبٍ

١٣٣٨٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، وَ^١ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدْنَةَ ، قَالَ :

قُلْتُ لِرِزَّازَةَ : إِنَّ أَنَسًا حَدَّثَنِي عَنْهُ - يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام - وَعَنْ أَبِيهِ عليه السلام بِأَشْيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ ، فَأَعْرِضْهَا عَلَيْكَ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا بَاطِلاً ، فَقُلْ : هَذَا بَاطِلٌ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا حَقًّا ، فَقُلْ : هَذَا حَقٌّ ، وَلَا تَزُوهِ^٢ ، وَاسْكُتْ .

وَقُلْتُ لَهُ : حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي أَبَوَيْنِ وَإِخْوَةٍ لِأُمِّ أَنَّهُمْ يَخْجَبُونَ^٣ وَلَا ٩٢/٧ يَرِثُونَ ؟

فَقَالَ : هَذَا وَاللَّهِ هُوَ الْبَاطِلُ ، وَلَكِنِّي^٤ سَأَخْبِرُكَ^٥ ، وَلَا أَزُوي^٦ لَكَ شَيْئاً ، وَالَّذِي أَقُولُ لَكَ هُوَ وَاللَّهِ^٧ الْحَقُّ : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَرَكَ أَبَوَيْهِ^٨ ، فَلِلْأُمِّ^٩ الثُّلُثُ ، وَلِلْأَبِ^{١٠} الثُّلُثَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ » يَعْنِي لِلْمَيِّتِ^{١١} ، يَعْنِي إِخْوَةَ^{١٢} لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ

١ . في السند تحويل يعطف «محمد بن عيسى ، عن يونس» على «أبيه ، عن ابن أبي عمير» .

٢ . في «مراة العقول» ج ٢٣ ، ص ١٣٩ : «قوله : «ولا تزوه» لعل المراد أنه لما كانت الرواية مما قد تقع فيه التفتية لا ترو ، بل ما علمت أن لا تفتية فيه قل هو حق . ويمكن أن يكون هذا انتفاء على المعصوم ، أو يكون هذا لما سيأتي في خبر زرارة أن الصادق أخذ عليه العهد أن لا يروي ما رأى في كتاب الفرائض إلا أن يأذن له» .

٣ . في المرأة : «لا خلاف بين الأصحاب في حجب الأخوين والأخ من الأختين وأربع أخوات ، ولا في اشتراط كونهم من أب وأم أو لأب ، ولا في اشتراط عدم كفرهم ، ولا أرقاء ، ونقل الإجماع على اشتراط عدم كونهم قاتلين أيضاً ، لكن خالف فيه الصدوقان وابن أبي عقيل» .

٤ . في «بن» : «ولكن» . وفي الوسائل : - «ولكني» .

٥ . في «ك» : «أخبرك» . وفي الوسائل : - «سأخبرك» .

٦ . في «بف» : - «ولك» .

٧ . في «بن» والوسائل : «أبوين» .

٨ . في «بن» والوسائل : «ولأبيه» .

٩ . في «بن» والوسائل : «ولأبيه» .

١٠ . في «بن» والوسائل : «ولأبيه» .

١١ . في «بف» : - «يعني إخوة» .

١٢ . في «بن» والوسائل : «ولأبيه» .

١٣ . في «بن» والوسائل : «ولأبيه» .

١٤ . في «بن» والوسائل : «ولأبيه» .

١٥ . في «بن» والوسائل : «ولأبيه» .

١٦ . في «بف» : - «يعني إخوة» .

إِخْوَةٌ^١ لِأَبٍ «فَلَا مَهْ السُّدُسُ»^٢ وَلِلْأَبِ خَمْسَةٌ أَشْدَابٍ، وَإِنَّمَا وَقَرَّ لِلْأَبِ^٣ مِنْ أَجْلِ عِيَالِهِ، وَأَمَّا الْإِخْوَةُ^٤ لِأُمِّ لَمْ لَيْسُوا لِأَبٍ^٥، فَإِنَّهُمْ لَا يَخْجُبُونَ الْأُمَّ عَنِ الثَّلَاثِ، وَلَا يَرْتُونَ. وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ^٦ وَتَرَكَ أُمَّهُ وَإِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ^٧، وَإِخْوَةً^٨ وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ، وَإِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأُمِّ وَلَيْسَ الْأَبُ حَتَّى^٩، فَإِنَّهُمْ لَا يَرْتُونَ وَلَا يَخْجُبُونَهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يُوْرَثْ^{١٠} كَلَالَةً^{١١} ١٣. ١٢.

١٣٨٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

١. في «ل»: «وإخوة».
٢. النساء (٤): ١١.
٣. في «ق، ن، ب، ف»: «الأب».
٤. في «ل»: «والوسائل» - «أما».
٥. في «ن، ب، جت»، والتعذيب، ح ١٠١٣: «إخوة».
٦. في «ق، م» والتعذيب، ح ١٠١٣: «للأب».
٧. في «ل، م، ب، ح، بن، جد»، والوسائل: «الرجل».
٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتعذيب، ح ١٠١٣. وفي المطبوع: «لأم وأب».
٩. في الوسائل: «أو إخوة».
١٠. قال الشهيد الثاني: «اشتراط حياة الأب في حجب الإخوة الأم هو المشهور بين الأصحاب، ذكره الشيخ والأتباع وجميع المتأخرين... وذهب بعض الأصحاب إلى عدم اشتراط ذلك، وهو الظاهر من كلام الصدوق». المسالك، ج ١٣، ص ٧٩. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٩٨.
١١. في «ب، ف»: «ولا يورث».
١٢. في المرأة: «لم يورث كلاله، أي من يكون كلاً على الأب في نفقته، أو أنهم لا يرتون لأن حكم الكلاله في الآية مختص بما إذا لم يكن وارث أقرب منهم، ويمكن تلخيصه بأن يقال: هذا نوع استدلال ردأ عليهم بأن الكلاله مشتقة عن الكل وهو النقل، وهو إما لأنهم كل على الأب فيجبون الأم عن الزائد عن السدس ولم يتحقق هاهنا؛ لعدم الأب، أو لأنهم كل على الميت لأنهم يرتون مع عدم كونهم من الأبوين، والأولاد هاهنا لا حاجة إلى تورثهم لمكان الأم، أو المراد أنه لم يورث كلاله مع الأم في زمن النبي ﷺ».
١٣. التعذيب، ج ٩، ص ٢٨٠، ح ١٠١٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث الولد مع الأبوين، ح ١٣٣٩٣؛ ونفس الكتاب، باب ميراث الأبوين مع الزوج والزوجة، ح ١٣٤٠٠؛ والتعذيب، ج ٩، ص ٢٧١، ح ٩٨٣؛ و ص ٢٨٥، ح ١٠٣١. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤١، ح ٢٤٨٩٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١١٧، ح ٣٢٦٢٠، من قوله: «وقلت له: حدثني رجل عن أحدهما».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا تَرَكَ الْمَيِّتُ أَخَوَيْنِ، فَهُمُ إِخْوَةٌ مَعَ الْمَيِّتِ^١ حَجَبًا الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ^٢، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا لَمْ يَحْجَبِ الْأُمُّ». وَقَالَ^٣: «إِذَا كُنَّ أَرْبَعُ أَخَوَاتٍ، حَجَبَنِ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ^٤؛ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَخَوَيْنِ، وَإِنْ كُنَّ ثَلَاثًا لَمْ يَحْجَبَنِ^٥».

١٣٣٨٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ فَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقَّاقِ^٦، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَبَوَيْنِ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأُمٍّ: هَلْ يَحْجُبَانِ^٨ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ؟ قَالَ^{١٠}: «لَا».

قَالَ: قُلْتُ: فَثَلَاثٌ؟ قَالَ: «لَا».

قُلْتُ^{١١}: فَأَرْبَعٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»^{١٢}.

١٣٣٨٧ / ٤. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ

١. في المرأة: «قوله عليه السلام: فهم إخوة مع الميِّت، ليس المراد تصحيح صيغة الجمع كما يوهم ظاهره، بل المعنى أنَّ الإخوة الذين ذكرهم الله في الآية يشمل الاثنين أيضاً».

٢. في التهذيب والاستبصار: «عن الثلث».

٣. في «م»: «فقال». وفي «بف»: «وقالوا».

٤. في «ق، ك، ن» والتهذيب والاستبصار: «من».

٥. في «بج، بف»: «فلا يحجبين».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨١، ح ١٠١٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤١، ح ٥٢٤، معلقاً عن علي بن إبراهيم الواسطي، ج ٢٥، ص ٧٤٢، ح ٢٤٨٩٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢٠، ح ٣٢٦٢٥.

٧. في «ق، بج، بف، جت»: «البقاق».

٨. في «بج، بف»: «هل تحجبان».

٩. في «ق، ك، ن»، «بف» والاستبصار: «من».

١٠. في «ك، ل، م، ن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».

١١. في حاشية «جت»: «قال: قلت».

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨١، ح ١٠١٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤١، ح ٥٢٥، معلقاً عن أحمد بن محمد الواسطي، ج ٢٥، ص ٧٤٢، ح ٢٤٨٩٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢٠، ح ٣٢٦٢٦.

أَبِي أَيُّوبَ الْخُرَازِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «لَا يَخْجُبُ^٣ الْأُمُّ مِنْ^٤ الثَّلَاثِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ إِلَّا أَخَوَانِ
أَوْ أَرْبَعُ أَخَوَاتٍ^٥».

١٣٣٨٨ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
بُكَيْرٍ، عَنْ فَضْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقَّاقِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٦، قَالَ: «لَا يَخْجُبُ^٧ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ إِلَّا أَخَوَانِ أَوْ أَرْبَعُ أَخَوَاتٍ
لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ^٨».

٩٣/٧ ١٣٣٨٩ / ٦. وَيَأْسَنَادُهُ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ:
سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٩ يَقُولُ: «إِنَّ^{١٠} الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ لَا يَخْجُبُونَ الْأُمَّ عَنِ
الثَّلَاثِ^{١١}».

١. هكذا في «ك»، ل، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل. وفي «م» والمطبوع: «الخرزاز». وهو سهو كما تقدّم
في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٢. في «ك»: «عن أبيوين وأختين لأب».

٣. هكذا في «ك»، م، ن، جت، جد، والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا تحجب».

٤. في «م»، ن، جد، والوسائل والتهذيب: «عن».

٥. في حاشية «بح»: «لأب وأُمٍّ أو لأب».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٢، ح ١٠١٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤١، ح ٥٢٧، معلقاً عن أبي علي الأشعري.
الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤٣، ح ٢٤٩٠٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢١، ح ٣٢٦٢٨.

٧. هكذا في «ك»، ن، بح، بف، بن، جت، جد، والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي سائر النسخ والمطبوع:
«لا تحجب».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨١، ح ١٠١٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤١، ح ٥٢٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه،
ج ٤، ص ٢٧٢، ذيل ح ٥٦٢٠، وفيه هكذا: «ولد يحجبها [الأُمُّ] إلا أخوان أو أخ وأختان أو أربع أخوات لأب أو

لأب وأُمٍّ أو أكثر من ذلك». الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤٣، ح ٢٤٩٠١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢١، ح ٣٢٦٢٨.

٩. في «ق»، بف، -: «ويأسناده عن». وعلى أيّ تقدير مفاد «يأسناده» واضح.

١٠. في «ل»، م، بن، جد، وحاشية «جت» والوسائل: «في».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨١، ح ١٠١٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال. الكافي، كتاب الموارث، باب

١٣٣٩٠ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَخْرِ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:
 قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام:^١ «يَا زُرَّارَةُ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَرَكَ أَبَوَيْهِ وَإِخْوَتَهُ^٢ مِنْ أُمِّهِ^٣».

قَالَ: قُلْتُ: السُّدُسُ لِأُمِّهِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ.

فَقَالَ: «مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا؟».

قُلْتُ: سَمِعْتُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ فِي كِتَابِهِ^٤: «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ»^٥.

فَقَالَ^٦: «وَيَحْكُ يَا زُرَّارَةُ، أُولَئِكَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأَبِ، فَإِذَا^٧ كَانَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ، لَمْ

يَخْجُبُوا الْأُمَّ عَنِ الثَّلَاثِ»^٨.

ميراث الإخوة والأخوات مع الولد، ضمن ح ١٣٤١٢، بسند آخر عن زرارة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام.
 فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٨٦، وفيهما مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٧١، ذيل ح ٥٦١٩، وفيه هكذا: «متى ترك أبويه وإخوة وأخوات لأم ما بلغوا لم يحجبوا الأم عن الثلث»؛ وفيه، ص ٢٧٢، ذيل ح ٥٦٢٠، والرواية هكذا: «لا يحجب الأم عن الثلث الإخوة والأخوات من الأم ما بلغوا». وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٢١، ح ٥٦٩٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤٣، ح ٢٤٩٠٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١١٦، ح ٣٢٦١٧.

١. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي» بدل «قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام».

٢. في «ك، ل»: «وأخويه». وفي «بن»: «مات وترك أخويه» بدل «ترك أبويه وإخوته».

٣. في «بن»: «+ وأبويه». وفي الوسائل: «رجل مات وترك أخويه من أمه وأبويه» بدل «رجل ترك أبويه وإخوته من أمه».

٤. في «بن» والوسائل: - «قلت».

٥. في «ل، بح، بن، جد» والوسائل: «+ والعزير».

٦. النساء (٤): ١١. وفي «ك»: - «فقال: من أين... إلى هنا».

٧. في «ق، ل، م، بح، بف، بن، جد» والوسائل والتهذيب، ح ١٠١٤: «+ ولي».

٨. في «ل، بن» والوسائل: «إذا».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٠، ح ١٠١٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. راجع: التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٣، ح ١٠٢٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٦، ح ٥٤٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤١، ح ٢٤٨٩٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١١٧، ح ٣٢٦١٨.

١٨ - بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مَعَ الْأَبَوَيْنِ

١٣٣٩١/١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَمِيعاً، عَنْ^٢ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: أَقْرَأَنِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام صَحِيفَةَ كِتَابِ الْفَرَائِضِ الَّتِي هِيَ إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَخَطُّ عَلِيِّ عليه السلام بِيَدِهِ، فَوَجَدْتُ فِيهَا: «رَجُلٌ تَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُمَّهُ، فَلِلْابْنَةِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ: سَهْمٌ، يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ، فَمَا أَصَابَ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ فَلِلْابْنَةِ^٣، وَمَا أَصَابَ سَهْمًا فَهُوَ لِلْأُمِّ».

قَالَ: وَقَرَأْتُ فِيهَا: «رَجُلٌ تَرَكَ ابْنَتَهُ وَأَبَاهُ، فَلِلْابْنَةِ^٤ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْأَبِ السُّدُسُ: سَهْمٌ، يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ، فَمَا أَصَابَ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ فَلِلْابْنَةِ^٥، وَمَا أَصَابَ سَهْمًا فَلِلْأَبِ^٦».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَوَجَدْتُ فِيهَا: «رَجُلٌ تَرَكَ أَبَوَيْهِ وَابْنَتَهُ، فَلِلْابْنَةِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ^٧، وَلِلْأَبَوَيْنِ^٨ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَهْمٌ^٩، يُقَسَّمُ

١. في السند تحويل بعطف «محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن» على «أبيه، عن ابن أبي عمير».

٢. هكذا في «ك، ل، م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب. وفي «ق، بف، جت، ل» والمطبوع: «صفوان أو قال: عن». وهو سهو، فإنه لم يثبت توسط صفوان، سواء أكان المراد منه صفوان بن يحيى أو ابن مهران، بين ابن أبي عمير وبين ابن أذينة أو بين يونس بن عبد الرحمن وبين ابن أذينة. وقد تكررت رواية علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى [بن عبيد] عن يونس [بن عبد الرحمن] عن عمر بن أذينة، في كتاب الموارث. لاحظ: الكافي، ح ١٣٣٨٤ و ١٣٣٩٣ و ١٣٣٩٤ و ١٣٣٩٩ و ١٣٤٠٨ و ١٣٤٠٩ و ١٣٤١٥.

٣. في «ق»: «فلا بنة». وفي التهذيب: «فلا بنة».

٤. في «ل، م، يح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «فللأم» بدل «فهي للأم».

٥. في «ق، ك، ل، م، ن» والوسائل: «للأبنة». ٦. في «ق، بف» والتهذيب: «-أسهم».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «فللأم».

٨. في «ل، بن» والوسائل: «-ثلاثة أسهم». ٩. في «بن» والوسائل: «ولأبويه».

١٠. في «ك، ل، م، ن، بن» والوسائل: «-لكل واحد منهما سهم».

الْمَالُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ، فَمَا أَصَابَ ثَلَاثَةُ فَلِلْإِبْنَةِ، وَمَا أَصَابَ سَهْمَيْنِ فَلِلْأَبَوَيْنِ^٢.

١٣٣٩٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

وَجَدْتُ فِي صَحِيفَةِ الْفَرَائِضِ: «رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأَبَوَيْهِ، فَلِلْإِبْنَةِ^٣ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَهْمٌ، يَنْقَسِمُ الْمَالُ عَلَى خَمْسَةِ أَجْزَاءٍ، فَمَا أَصَابَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ فَلِلْإِبْنَةِ، وَمَا أَصَابَ جُزْءَيْنِ فَلِلْأَبَوَيْنِ^٤».

١٣٣٩٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛ وَ^٥ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ

عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدْنَةَ^٦، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ^٧:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْجَدِّ؟

١. في مائة العقول، ج ٢٣، ص ١٤٢: «ما تضمنه من الرد على البنت وأحد الأبوين أرباعاً هو المشهور بين الأصحاب والمقطوع به في كلامهم، كذا الرد على البنتين وأحد الأبوين أخماساً، ولم يخالف فيه إلا ابن الجنيذ، فإنه خصّ الفاضل في الصورة الأخيرة بالبنتين.

وقوله: «وما أصاب سهمين فللأبوين» هذا مع عدم الحاجب، وأما معه فبرّد على الأب والبنت أرباعاً على المشهور، وذهب الشيخ معين الدين المصري إلى أنّ الردّ أيضاً خماسي، لكن للأب منها سهمان: سهم الأم وسهمه؛ لأنّ حجب الأم للتوفير على الأب».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٠، ح ٩٨٢، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٥٦١٤، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن محمد بن مسلم. تفسير القتي، ج ١، ص ١٣٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، من قوله: «ووجدت فيها رجل ترك أبويه وابنته» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤٩، ح ٢٤٩١٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢٨، ح ٣٢٦٥٠.

٣. في «ق»، بـ: «وجدت للابنة» بدل «للإبنة».

٤. في الوسائل: - «منهما». في «ق»، بـ، و: «بف»، والتهذيب: «للأبوين».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٢، ح ٩٨٤، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٥٠، ح ٢٤٩٢٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢٩، ح ٣٢٦٥١.

٧. في السند تحويل بعطف «محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس» على «أبيه، عن ابن أبي عمير».

٨. في «ق»، ك، ن، ي، ح، والكافي، ح ١٣٣٨٤ و ١٣٤١٥ والتهذيب: - «بن عبيد».

٩. في «ق»، ك، بـ، جـ: - «عمر». في «ك»، +: «قال».

فَقَالَ: «مَا أَجِدُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ إِلَّا بِرَأْيِهِ إِلَّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، فَمَا قَالَ فِيهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام؟

فَقَالَ^١: «إِذَا كَانَ غَدًا فَالْقِنِي حَتَّى أَقْرِنَكَ فِي كِتَابٍ^٢».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، حَدَّثَنِي؛ فَإِنَّ حَدِيثَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَقْرَنِيهِ فِي كِتَابٍ.

فَقَالَ لِيَ الثَّانِيَّةُ^٣: «اسْمَعْ مَا أَقُولُ لَكَ، إِذَا كَانَ غَدًا فَالْقِنِي حَتَّى أَقْرِنَكَ فِي كِتَابٍ».

فَاتَّبَعْتُهُ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَكَانَتْ سَاعَتِي الَّتِي كُنْتُ أَخْلُو بِهِ فِيهَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَكُنْتُ أَكْزَرُهُ أَنْ أَسْأَلَهُ إِلَّا خَالِيًا؛ خَشِيتُ أَنْ يَفْتِنَنِي مِنْ أَجْلِ مَنْ يَخْضُرُهُ^٤ بِالتَّقِيَّةِ^٥.

فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهِ أَقْبَلَ عَلَيَّ ابْنِهِ جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: «أَقْرِ زُرَّارَةَ صَحِيفَةَ الْفَرَائِضِ»

ثُمَّ قَامَ لِيَنَامَ^٦، فَبَقِيتُ أَنَا وَجَعْفَرٌ عليه السلام فِي النَّبْتِ، فَقَامَ فَأَخْرَجَ إِلَيَّ صَحِيفَةً مِثْلَ فَخِذِ الْبَعِيرِ، فَقَالَ: «لَسْتُ أَقْرِنُكَهَا حَتَّى تَجْعَلَ لِي عَلَيْكَ^٧ اللَّهُ^٨ أَنْ لَا تَحْدَثَ بِمَا تَقْرَأُ فِيهَا أَحَدًا أَبَدًا حَتَّى آذَنَ لَكَ» وَلَمْ يَقُلْ: حَتَّى يَأْذَنَ لَكَ أَبِي.

فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، وَلَمْ تُضَيِّقْ عَلَيَّ، وَلَمْ يَأْمُرْكَ أَبُوكَ بِذَلِكَ؟

فَقَالَ لِيَ^٩: «مَا أَنْتَ بِنَاطِرٍ فِيهَا إِلَّا عَلَى مَا قُلْتُ لَكَ».

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب، ح ٩٨٣. وفي المطبوع: «قال».

٢. في التهذيب، ح ٩٨٣: «+ علي عليه السلام».

٣. في «ق» و«بف» و«بف»، ح ٩٨٣: «الثالثة».

٤. في «ق» و«بف» و«بف»، ح ٩٨٣: «يحضرني». وفي «ل»: «يحضر».

٥. في «ل» و«بف»: «للقية».

٦. في المرأة: «قوله: ثم قام لينام، يدل على عدم كراهة النوم بين الظهريين، بل على استحبابه، والظاهر أنه داخل

في القيلولة كما يظهر من كلام بعض اللغويين».

٧. في «ق» و«بف» و«بف»، ح ٩٨٣: «عليك».

٨. في التهذيب، ح ٩٨٣: «- ولي عليك الله».

٩. في «ن» و«بف» و«بف»، ح ٩٨٣: «- ولي».

فَقُلْتُ^١: فَذَاكَ لَكَ - وَكُنْتُ رَجُلًا عَالِمًا بِالْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا، بَصِيرًا بِهَا، حَاسِبًا لَهَا، أَتَبْتُ الرِّمَانَ أَطْلُبُ شَيْئًا يَلْقَى عَلَيَّ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا لَا أَعْلَمُهُ، فَلَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ - فَلَمَّا أَلْقَى إِلَيَّ طَرَفَ الصَّحِيفَةِ إِذَا كِتَابٌ غَلِيظٌ يُعْرِفُ أَنَّهُ مِنْ كُتُبِ الْأَوَّلِينَ، فَتَنْظَرْتُ فِيهَا، فَإِذَا فِيهَا خِلَافٌ مَا بِأَيْدِي^٢ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ^٣ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ^٤ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ، وَإِذَا عَامَّتُهُ^٥ كَذَلِكَ، فَقَرَأْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهِ بِخُبْنِ نَفْسٍ، وَقِلَّةِ تَحَفُّظٍ، وَسَقَامٍ^٦ زَائِيٍّ، وَقُلْتُ - وَأَنَا أَقْرُوهُ -: بَاطِلٌ، حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهِ، ثُمَّ أَدْرَجْتُهَا وَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ^٧.

فَلَمَّا أَصْبَحْتُ لَقِيتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٨، فَقَالَ لِي^٩: «أَقْرَأْتَ صَحِيفَةَ الْفَرَائِضِ؟»
فَقُلْتُ: نَعَمْ.

فَقَالَ: «كَيْفَ رَأَيْتَ مَا قَرَأْتَ؟»^{١٠}.

قَالَ^{١١}: قُلْتُ: بَاطِلٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، هُوَ خِلَافٌ مَا النَّاسُ عَلَيْهِ.

قَالَ: «فَإِنَّ الَّذِي رَأَيْتَ وَاللَّهِ يَا زُرَّارَةُ هُوَ^{١٢} الْحَقُّ الَّذِي رَأَيْتَ، إِمْلَأْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَظَّ عَلَيْهِ^{١٣} بِبَيْدِهِ».

فَأَتَانِي الشَّيْطَانُ، فَوَسَّوَسَ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: وَمَا يُدْرِيهِ أَنَّهُ إِمْلَأْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ٩٥/٧

١. في «ل» بن: «قلت».

٢. في حاشية «ج»: «في أيدي».

٣. في «ق» بف، جت، والتهذيب، ح ٩٨٣: «الصلب». وفي المرأة: «قوله: من الصلة، أي صلة القرابة بالنعصيب، ويحتمل أن يكون بياناً للخلاف، أي كان فيه صلة الأقربين والرد عليهم خلافاً لما يفعله الناس، فيكون بياناً لما يعتقده وقت الرواية لا وقت القراءة. وهذه الأشياء كانت في بدو أمر زرارة قبل رسوخه في الدين، فلا ينافي جلالته وعلو شأنه».

٤. في «ق»: «المعروف».

٥. في «ك»: «عامة».

٦. في «ك» ن، بف، جت، جده، والتهذيب، ح ٩٨٣: «أو أسقام». وفي «ل» م، بح، بن، وحاشية «ن» جت: «و استقامة».

٧. في «ق» بف، «و رفعتها» بدل «ودفعها إليه».

٨. في «ل» بح، بن، جده: «ما قرأت».

٩. في «ل» بن، -: «ولي».

١٠. في «ق» بف، والتهذيب، ح ٩٨٣: «هو».

١١. في «بن»: «قال».

وَحَطَّ عَلَيَّ بِيدِهِ؟

فَقَالَ لِي قَبْلُ أَنْ أَنْطِقَ: «يَا زُرَّارَةَ، لَا تَشْكُنْ، وَدَّ الشَّيْطَانُ - وَاللَّهِ^١ - إِنَّكَ شَكَّكَتِ، وَكَيْفَ لَا أُدْرِي أَنَّهُ إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَطَّ عَلَيَّ بِيدِهِ وَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ حَدَّثَهُ ذَلِكَ^٢».

قَالَ: قُلْتُ: لَا، كَيْفَ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ؟ وَتَدِمْتُ^٣ عَلَى مَا فَاتَنِي مِنَ الْكِتَابِ، وَلَوْ كُنْتُ قَرَأْتَهُ وَأَنَا أَعْرِفُهُ لَرَجَوْتُ أَنْ لَا يَفُوتَنِي مِنْهُ حَرْفٌ.

قَالَ عَمْرُ بْنُ أُذَيْنَةَ: قُلْتُ لِرُزَّارَةَ: فَإِنْ أَنَا حَدَّثْتُكَ عَنْهُ^٤ وَعَنْ أَبِيهِ ﷺ بِأَشْيَاءَ فِي الْفَرَائِصِ، فَأَعْرِضْهَا عَلَيْكَ، فَمَا كَانَ مِنْهَا بَاطِلًا، فَقُلْ: هَذَا بَاطِلٌ، وَمَا كَانَ مِنْهَا حَقًّا، فَقُلْ: هَذَا حَقٌّ، وَلَا تَرَوْهُ^٥ وَاسْكُتْ^٦. فَحَدَّثَنِي بِمَا حَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي الْإِبْنَةِ وَالْأَبِ، وَالْإِبْنَةِ وَالْأُمِّ، وَالْإِبْنَةِ وَالْأَبَوَيْنِ، فَقَالَ: «هُوَ وَاللَّهُ الْحَقُّ»^٧. وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ فِي ابْنَةِ وَأَبِ: لِلْإِبْنَةِ النُّصْفُ، وَلِلْأَبِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ^٨ رُدَّ

١. في «بح»: - «والله». وفي «ل»: «للشيطان» بدل «الشيطان والله».

٢. في «ك، ل، م، ن، بن» وحاشية «جت»: «ذاك».

٣. في «ق، ك، ن، بن، جت» والتهذيب، ح ٩٨٣: «وتندمت».

٤. في «ل، م، بن، جت» وحاشية «جت»: «فلو».

٥. في الكافي، ح ١٣٣٨٤ والتهذيب، ح ١٠١٣: «يعني أبا عبد الله ﷺ».

٦. في «م»: - «منها».

٧. في «م»: «فلا ترو».

٨. في «ل»: - «واسكت».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧١، ح ٩٨٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم، كتاب الموارث، باب الجد، ح ١٣٤١٥، بهذا السند وبسند آخر عن زرارة. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٣، ح ١٠٨٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٠، ح ٥٦٢٤، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، وفي الثلاثة الأخيرة إلى قوله: «إلا برأيه إلا أمير المؤمنين ﷺ». راجع: الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الأبوين مع الإخوة والأخوات...، ح ١٣٣٨٤؛ ونفس الكتاب، باب ميراث الأبوين مع الزوج والزوجة، ح ١٣٤٠٠؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٨٠، ح ١٠١٣؛ وص ٢٨٥، ح ١٠٣١. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٥٠، ح ٢٤٩٢٠.

١١. في حاشية «بح»: «والباقى».

عَلَيْهِمَا عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَانِيهِمَا. وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ ابْنَةً^١ وَأُمًّا، فَلِلْإِبْنَةِ النُّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الشُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ رُدَّ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَانِيهِمَا، وَقَدْ^٢ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ: وَمَا بَقِيَ فَلِلْإِبْنَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ مِنَ الْوَالِدَيْنِ، وَغَلِطَ فِي ذَلِكَ^٣ كَلُّهُ؛ لِأَنَّ الْأَبَوَيْنِ يَسْتَقَرَّبَانِ بِأَنْفُسَيْهِمَا كَمَا يَسْتَقَرَّبُ الْوَلَدُ، وَلَيْسُوا^٤ بِأَقْرَبَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ^٥، وَالصَّوَابُ^٦ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِمَا مَا بَقِيَ عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَانِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَكْمَلُوا سِهَامَهُمْ، فَكَانُوا^٧ أَقْرَبَ الْأَرْحَامِ، فَكَانَ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ لَهُمْ بِقَرَابَةِ^٨ الْأَرْحَامِ، فَيُقَسَّمُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ مَنَازِلِهِمْ، فَيَكُونُ حُكْمُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ حُكْمَ مَا قَسَمَهُ^٩ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بَيْنَهُمْ، لَا يُخَالَفُ اللَّهُ فِي حُكْمِهِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ^{١٠} قِسْمَتُهُ^{١١}.

وَإِنْ تَرَكَ ابْنًا^{١٢} وَأَبَوَيْنِ، فَلِلْإِبْنَةِ النُّصْفُ، وَلِلْأَبَوَيْنِ الشُّدُسَانِ، وَمَا بَقِيَ رُدَّ^{١٣} عَلَيْهِمَا عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَانِيهِمَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَزَّ - لَمْ يُرَدِّ عَلَى أَحَدٍ دُونَ الْآخِرِ، وَجَعَلَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبًا كَمَا جَعَلَ لِلرِّجَالِ نَصِيبًا^{١٤}، وَسَوَّى فِي هَذِهِ الْفَرِيقَةِ بَيْنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ^{١٥}.
وَإِنْ^{١٦} تَرَكَ ابْنَتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ، فَلِلْإِبْنَتَيْنِ الثُّلَثَانِ، وَلِلْأَبَوَيْنِ الشُّدُسَانِ.
وَإِنْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَلِلْأَبَوَيْنِ الشُّدُسَانِ، وَلِلْبَنَاتِ الثُّلَثَانِ.

١. في «ق، ن، ب، ف»: «بنتاً».

٢. في «ل»: «- وقد».

٣. في «ق، ك، ل، م، ن، ب، ف، بن، جت»: «ذا».

٤. في «جـد»: «فليسوا».

٥. في «بح»: «- وغلط في ذلك كله... إلى هنا».

٦. في «ك، ل، م، ن، بن، جـد»: «فالصواب».

٧. في «ق، ك، ل، م، بن، جـد»: «وكانوا».

٨. في «ن، بح، بن»: «لقربة».

٩. في «ل، بن»: «قسم».

١٠. في «ق، ك، ل، م، ب، ف، بن»: «ولا يغير». وفي «ن، جت»: «ولا تغير».

١١. في «ل، بن»: «قسمه».

١٢. في «ل، م، بن، جـد»: «ابنة».

١٣. في «بن» وحاشية «جت»: «يرد».

١٤. في «ق، ب، ف»: «- ونصيباً».

١٥. في «ل، م، بن، جـد»: «الأم والأب».

١٦. في «ل، م، بن، جـد»: «فإن».

وَإِنْ تَرَكَ آبَاؤُنِي وَأَبْنَاؤُنِي^١، فَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ، وَمَا بَقِيَ فَتَيْنِ^٢ الْإِبْنِ وَالْإِبْنَةِ:
لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ.

١٩ - بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مَعَ الزَّوْجِ وَالْمَرْأَةِ وَالْأَبَوَيْنِ

١٣٣٩٤ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ عِيسَى، عَنْ
يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^٣ جَمِيعاً، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِرَّزَاةٍ^٤: إِنِّي سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ وَبُكَيْرًا يَرْوِيَانِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥ فِي
زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَأَبْنَةٍ، فَلِلزَّوْجِ^٦ الرُّبْعُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَهْمًا^٧، وَلِلْأَبَوَيْنِ
السُّدْسَانِ: أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَهْمًا، وَبَقِيَ خُمُسَةُ أَشْهُمٍ فَهَوُا لِلْأَبْنَةِ؛ لِأَنَّهَا
لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا لَمْ يَكُنْ لَهَا غَيْرُ خُمُسَةٍ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَهْمًا^٨، وَإِنْ كَانَتَا^٩ اثْنَتَيْنِ
فَلَهُمَا خُمُسَةُ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَهْمًا^{١٠}؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا^{١١} ذَكَرَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا^{١٢} غَيْرُ

١. في «بف»: «ومن».

٢. في «ق، ك، ل، م، ن، ب، بن، جت، جد»: «وابنة».

٣. في «م»: «فما بين» بدل «فيين».

٤. في السند تحويل يعطف «محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن» على «أبيه، عن ابن أبي عمير».

٥. في «ق، ك، جت»: «بن عبد الرحمن».

٦. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «بح، جت» والوسائل: «عن زرارة قال: قلت له»، وفي «بح»: «عن زرارة قال:

قلت» بدل «قال: قلت لزرارة».

٧. في «ق، ك، ل، م، ن، ب، بن، جد» والوسائل والتهذيب، ح ١٠٤١: «للزوج».

٨. في «بن» والفقهاء والوسائل: «سهماً».

٩. في «جد» والفقهاء: «فهي».

١٠. في «ق، ب، ن، ب، بن، جد» والتهذيب، ح ١٠٤١: «سهماً». وفي الفقيه: «غير ذلك» بدل «غير خمسة من اثني عشر

١١. في «ل» والوسائل والتهذيب، ح ١٠٤١: «كانت».

سهماً».

١٢. في «بن، جت، جد»: «كانتا».

١٣. في «ل، بن» والوسائل: «سهماً».

١٤. في الفقيه: «ابنتين فليس لهما» بدل «اثنتين فلهما خمسة من اثني عشر - إلى - لم يكن لهما».

مَا بَقِيَ : خُمُسُهُ مِنْ اِثْنِي عَشَرَ^١.

قَالَ^٢ زُرَّارَةُ : هَذَا هُوَ الْحَقُّ ، إِذَا أُرِدْتُ أَنْ تَلْقِيَ الْعَوْلَ ، فَتَجْعَلَ الْفَرِيضَةَ لَا تَعُولُ^٣ ، فَإِنَّمَا يَدْخُلُ التَّفْضَانُ عَلَى الَّذِينَ لَهُمُ الزِّيَادَةُ مِنَ الْوُلْدِ وَالْأَخَوَاتِ^٤ مِنَ الْأَبِ^٥ وَالْأُمِّ^٦ ، فَأَمَّا^٧ الزَّوْجُ وَالْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ^٨ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْقُصُونَ مِمَّا سَمَى اللَّهُ^٩ لَهُمْ^{١٠} شَيْئاً^{١١} .

١٣٣٩٥ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ^{١٢} وَعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ :

١ . في «ق» ، «بف» ، والفقيه والتهذيب ، ح ١٠٤١ : - «من اثني عشر» . وفي «م» ، بن ، «جد» والوسائل : + «سهماً» .

٢ . في «ل» ، «م» ، بن ، «جد» والوسائل والتهذيب ، ح ١٠٤١ : «فقال» .

٣ . في الكافي ، ح ١٣٣٥٣ والتهذيب ، ح ٩٦٥ : - «فتجعل الفريضة لا تعول» .

٤ . في الكافي ، ح ١٣٣٥٣ والتهذيب ، ح ٩٦٥ : «والإخوة» .

٥ . في الفقيه : «الإخوة للأب» بدل «الأخوات من الأب» .

٦ . في الكافي ، ح ١٣٣٥٣ والتهذيب ، ح ٩٦٥ : - «والأم» .

٧ . في الكافي ، ح ١٣٣٥٣ والتهذيب ، ح ٩٦٥ : «وأما» .

٨ . في الكافي ، ح ١٣٣٥٣ والتهذيب ، ح ٩٦٥ : «من الأم» .

٩ . في التهذيب ، ح ٩٦٥ : - «الله» .

١٠ . في الكافي ، ح ١٣٣٥٣ : «لهم الله» بدل «الله لهم» .

١١ . في الفقيه : «فأما الإخوة من الأم فلا ينقصون مما سمي لهم» بدل «فأما الزوج والإخوة للأم فإنهم لا ينقصون مما سمي الله لهم شيئاً» .

١٢ . الكافي ، كتاب المواريث ، باب معرفة إلقاء العول ، ح ١٣٣٥٣ ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي

عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة ، من قوله : «إذا أردت أن تلقي العول» . التهذيب ، ج ٩ ، ص ٢٨٨ ، ح ١٠٤١ ،

معلقاً عن علي بن إبراهيم . وفيه ، ص ٢٥٠ ، ح ٩٦٥ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ،

عن ابن أذينة ، عن زرارة ، من قوله : «إذا أردت أن تلقي العول» . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٢٦٦ ، ح ٥٦١٥ ، معلقاً عن

محمد بن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن زرارة . الوافي ، ج ٢٥ ، ص ٧٥٥ ، ح ٢٤٩٢٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٦ ، ص ١٣١ ،

ح ٣٢٦٥٧ .

١٣ . ورد في الخبر التهذيب معلقاً عن أحمد بن محمد ، عن ابن رثاب . من دون توسط ابن محبوب بينهما . وهو

سهو ؛ فقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب كتاب علي بن رثاب ، و تكررّت رواية

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأَبْوَنُهَا وَابْنَتَهَا، قَالَ: «لِلزَّوْجِ الرُّبْعُ؛ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَهْمًا، وَلِلْأَبْوَنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ؛ سَهْمَانِ^١ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَهْمًا، وَبَقِي خَمْسَةُ أَشْهُمٍ، فَهِيَ لِلْإِنْتِنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَكَرًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَهْمًا؛ لِأَنَّ الْأَبْوَنَ لَا يَنْقُصَانِ لِكُلِّ^٢ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ السُّدُسِ شَيْئًا، وَأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَنْقُصُ مِنَ الرُّبْعِ شَيْئًا»^٣.

١٣٣٩٦ / ٣. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، قَالَ:

دَفَعَ إِلَيَّ صَفْوَانٌ كِتَابًا لِمُوسَى بْنِ بَكْرِ، فَقَالَ لِي: هَذَا سَمَاعِي مِنْ^٤ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ فَإِذَا فِيهِ: مُوسَى بْنُ بَكْرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ: هَذَا مِمَّا^٥ لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُمَا سُعِلَا عَنْ امْرَأَةٍ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمَّهَا وَابْنَتَيْهَا^٦؟

فَقَالَ^٧: «لِلزَّوْجِ الرُّبْعُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْابْنَتَيْنِ^٨ مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا رَجُلَيْنِ^٩»

١. أحمد بن محمد [بن عيسى] عن [الحسن] بن محبوب، عن [علي] بن رثاب في كثير من الأسناد. وأما رواية أحمد بن محمد هذا عن علي بن رثاب مباشرة، فلم تثبت. راجع: الفهرست للطوسي، ص ٢٦٣، الرقم ٣٧٥؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٣٩-٣٤٠؛ وج ٢٣، ص ٢٤٤-٢٤٦.

٢. في جميع النسخ التي قبلت: «سهمين». وما أثبتناه مطابق للمطبوع والوافي والوسائل والتهذيب.

٣. في «ل»، يبع، جت، جد، والوسائل والتهذيب: «كل».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٨، ح ١٠٤٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن رثاب، عن علاء بن رزين. والوافي، ج ٢٥، ص ٧٥٦، ح ٢٤٩٢٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٢، ح ٣٢٦٥٨.

٥. في «ن»، يبع: «عن».

٦. في «جت»: «فقرأته».

٧. في «ق»، ك، ن، بف، جت، والتهذيب: «ما».

٨. في «ك»، ل، بف: «وابنتها».

٩. في «ق»، ك، ل، م، بن، جد، والوسائل والتهذيب: «قال».

١٠. في «بف»: «وللاتنتين».

١١. في «ك»، ل، جد، «ابنتين». وفي «م»، بن، وحاشية «بع، جت، والوسائل «ابنين».

لَمْ يَكُنْ لِهَمَا شَيْءٌ^١ إِلَّا مَا بَقِيَ، وَلَا تَزَادُ الْمَرْأَةُ أَبَدًا عَلَى نَصِيبِ الرَّجُلِ لَوْ كَانَ مَكَانَهَا.
وَأِنْ تَرَكَ الْمَيِّتُ أُمًّا وَأَبًا^٢ وَامْرَأَةً وَابْنَةً، فَإِنَّ الْفَرِضَةَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَهْمًا،
لِلْمَرْأَةِ الثَّمَنُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ^٣ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ^٤، وَلِلْأَخِ الْأَبَوَيْنِ^٥ السُّدُسُ: أَرْبَعَةُ
أَسْهُمٍ، وَلِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ: اثْنَا عَشَرَ سَهْمًا، وَبَقِيَ خَمْسَةُ أَشْهُمٍ هِيَ^٦ مَزْدُودَةٌ عَلَى
سِهَامِ^٧ الْإِبْنَةِ وَأَخِ الْأَبَوَيْنِ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمَا^٨، وَلَا يَزْدُ^٩ عَلَى الْمَرْأَةِ شَيْءٌ^{١٠}.
وَأِنْ تَرَكَ أَبَوَيْنِ وَامْرَأَةً وَبِنْتًا^{١١}، فَهِيَ أَيْضًا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَهْمًا، لِلْأَبَوَيْنِ
السُّدُسَانِ: ثَمَانِيَةُ أَشْهُمٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^{١٢} أَرْبَعَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْمَرْأَةِ الثَّمَنُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ،
وَلِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ: اثْنَا عَشَرَ سَهْمًا، وَبَقِيَ سَهْمٌ وَاحِدٌ مَزْدُودٌ عَلَى الْإِبْنَةِ وَالْأَبَوَيْنِ^{١٣} عَلَى
قَدْرِ سِهَامِهِمْ، وَلَا يَزْدُ عَلَى الْمَرْأَةِ^{١٤} شَيْءٌ.

وَأِنْ تَرَكَ أَبًا وَزَوْجًا وَابْنَةً، فَلِلْأَبِ سَهْمَانِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ^{١٥} وَهُوَ السُّدُسُ، وَلِلزَّوْجِ
الرُّبْعُ^{١٦}: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ^{١٧}، وَلِلْإِبْنَةِ^{١٨} النِّصْفُ: سِتَّةُ أَشْهُمٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ.

١. في «ق، ك، ن، بف، جت» والتعذيب: -«شيء».

٢. في «م، ن، بح، جت، جد» وحاشية «بن» والوسائل والتعذيب: «أو أباً».

٣. في «ق، ك، بف، جد»:- «أشهم».

٤. في الوسائل: «+ سهما».

٥. في «ل، بن» والوسائل: «ولكل واحد من الأبوين» بدل «ولأحد الأبوين». وفي «م»: «ولأحد من الأبوين».

٦. في «جت»: «وهي». وفي التعذيب: -«هي».

٧. في «ل، بن» والوسائل: -«سهما».

٨. في «ق، بف» والتعذيب: «سهماهم».

٩. في «بح، بف» وحاشية «م»: «ولا تزد». وفي «جد» بالتاء والياء معاً.

١٠. في «ق، ك، ن، بح، بف، جد» وحاشية «م»: «شيئاً».

١١. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «وإبنة».

١٢. في «ق، بف، جت» والتعذيب: -«منهما».

١٣. في «بن» والوسائل: «الأبوين والإبنة».

١٤. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «الزوجة».

١٥. في «ل، بح»: «+ سهم». وفي «م، ن، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل والتعذيب: «+ سهما».

١٦. في «بن»: -«الرربع».

١٧. في الوسائل والتعذيب: «+ سهما».

١٨. في «ل، م، بن، جد» والوسائل والتعذيب: «وللبنت».

وَبَقِيَ سَهْمٌ وَاحِدٌ مَزْدُودٌ عَلَى الْإِبْنَةِ وَالْأَبِ عَلَى قَدْرِ سَهْمَيْهِمَا، وَلَا يَزْدُ عَلَى الزَّوْجِ شَيْءٌ^٢.

وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ مَعَ الْوَلَدِ إِلَّا الْأَبَوَانِ^٣ وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَكَانَ وَلَدُ الْوَلَدِ - ذَكَوْرًا كَانُوا^٤ أَوْ إِنَاثًا - فَأَنْتَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ.

وَوَلَدُ الْبَنِينَ بِمَنْزِلَةِ الْبَنِينَ يَرِثُونَ مِيرَاثَ الْبَنِينَ^٥، وَوَلَدُ الْبَنَاتِ بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ^٦ يَرِثُونَ مِيرَاثَ الْبَنَاتِ، وَيَخْجُبُونَ^٧ الْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ^٨ عَنْ سَهْمَيْهِمُ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ^٩ سَفَلُوا بِبَطْنَيْنِ وَقَلَاتَةٍ وَأَكْثَرَ، يَرِثُونَ مَا يَرِثُ وَلَدُ الصُّلْبِ، وَيَخْجُبُونَ مَا يَخْجُبُ وَلَدُ الصُّلْبِ^{١٠}.

٢٠ - بَابُ مِيرَاثِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ

٩٨/٧

١٣٣٩٧ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ:

١. في «بح، بف»: «ولا ترد».
٢. في «ق، بح، بف»: «شيئاً».
٣. في «ل، بح، جت»: «الأبوين».
٤. في «بن، والوسائل»: «وإن».
٥. في «ل، بن، والوسائل»: «كانوا».
٦. في «ل»: «- وولد البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين».
٧. في «بف»: «- بمنزلة البنات».
٨. في المرأة: «قوله ﷺ: ويحجبون، يدل على حجب أولاد الأولاد للأبوين عن الأكثر من السدس كما هو المشهور، خلافاً للصدوق، حيث قال: مع الأبوين لا يرث أولاد الأولاد كما مر. وأما منعهم الزوجين عن نصيبهما الأعلى فلا خلاف فيه».
٩. في «م، بح، بن، جد، والوسائل»: «والزوجين» بدل «والزوج والزوجة». وفي «ل»: «في الزوجين» بدلها.
١٠. في «م»: «فإن».
١١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٨، ح ١٠٤٣، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة الوافي، ج ٢٥، ص ٧٥٦، ح ٢٤٩٢٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٢، ح ٣٢٦٥٩.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ^١ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ، قَالَ: «لِلزَّوْجِ ^٢ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْأَبِ ^٣ مَا بَقِيَ».

وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ مَعَ أَبَوَيْنِ ^٤ قَالَ: «لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ» ^٥.

١٣٣٩٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ قَالَ: «لِلزَّوْجِ ^٦ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ» ^٧.

١٣٣٩٩ / ٣. وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ جَمِيعًا، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام أَقْرَأَهُ صَحِيفَةَ الْفَرَائِضِ الَّتِي أَمْلَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَخَطَّ عَلَيَّ عليه السلام بِيَدِهِ، فَقَرَأْتُ فِيهَا: «امْرَأَةٌ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأَبَوَيْهَا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْأُمِّ

١. في «بح»: «وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام».

٢. في «م»: «فَلِلزَّوْجِ».

٣. في «ق، ك، ن، ب، جت» والتذهيب والاستبصار، ح ٥٢٩: «وَأَبَوَيْنِ» بدل «مع أبوين».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٤، ح ١٠٢٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٥٢٩، معلقاً عن أحمد بن محمد (في الاستبصار: «عن عيسى»). التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٥، ح ١٠٣٣، بسنده عن إسماعيل الجعفي. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٨، صدر ح ٥١١٧، بسنده عن إسماعيل الجعفي، عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «وللأب ما بقي» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٦، ح ١٠٣٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٥٣٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٥٩، ح ٢٤٩٣١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢٦، ح ٣٢٦٤٣.

٥. في «بح»: «فَلِلزَّوْجِ».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٤، ح ١٠٢٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٥٣٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٦، ح ١٠٣٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٥٣٤، بسند آخر. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٧، ذيل ح ٥٦١٥، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٠، ح ٢٤٩٣٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢٦، ذيل ح ٣٢٦٤٢.

٧. في السند تحويل يعطف «محمد بن عيسى، عن يونس» على «أبيه، عن ابن أبي عمير».

سَهْمَانٍ^١: الثَّلَثُ تَامًا^٢، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ: سَهْمٌ^٣.

١٣٤٠٠ / ٤. وَعَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِينَةَ، قَالَ:

قُلْتُ لِرِزَارَةَ: إِنَّ أَنَسًا قَدْ حَدَّثُونِي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام بِأَشْيَاءَ فِي الْفَرَائِصِ، فَأَعْرِضْهَا عَلَيْكَ، فَمَا كَانَ مِنْهَا بَاطِلًا فَقُلْتُ: هَذَا بَاطِلٌ، وَمَا كَانَ مِنْهَا حَقًّا فَقُلْتُ: هَذَا حَقٌّ، وَلَا تَزُودْ^٦ وَأَسْكُتْ^٧؛ فَحَدَّثْتُهُ بِمَا حَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ فِي الزَّوْجِ وَالْأَبْوَيْنِ، فَقَالَ: هُوَ وَاللَّهِ^٨ الْحَقُّ^٩.

١٣٤٠١ / ٥. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^{١٠}، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ

رَبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَصَّاحٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ تُؤَفِّقُ، وَتَرْكُتُ زَوْجَهَا وَأُمَّهَا وَأَبَاهَا، قَالَ: «هِيَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ^{١١}، لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْأُمِّ الثَّلَثُ: سَهْمَانٍ،

١. فِي «م»، ن، ب، ح، بن، جد: - «سهمان».

٢. فِي «م»، ن، ب، ح، بن، جد: + «سهمان».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٢٨٤، ح ١٠٣٠؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٥٣١، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٢٦٨، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَدِينَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَفِيهِ هَكَذَا: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: أَقْرَأَنِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام ...» . الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٧٦٠، ح ٢٤٩٣٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ١٢٥، ذَيْل ح ٣٢٦٤١.

٤. فِي «بف»: - «عمر».

٥. فِي «بف»: - «قد».

٦. هَكَذَا فِي «ل»، م، ن، ب، ح، بن، جد، وحاشية «ك». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا تَزُودْ».

٧. فِي «ق»، ل، ب، ح، بن: «وَأَسْكُتْ».

٨. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوْلْتُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «قَالَ: وَاللَّهِ هُوَ». وَفِي «ك»: «هُوَ».

٩. رَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الْمَوَارِيثِ، بَابُ مِيرَاثِ الْأَبْوَيْنِ مَعَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ...، ح ١٣٣٨٤؛ وَنَفْسُ الْكِتَابِ، بَابُ مِيرَاثِ الْوَلَدِ مَعَ الْأَبْوَيْنِ، ح ١٣٣٩٣؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٢٧١، ح ٩٨٣؛ وَص ٢٨٠، ح ١٠١٣، وَص ٢٨٥، ح ١٠٣١. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٧٦٠، ح ٢٤٩٣٥.

١١. فِي «ل»: - «أشهم».

١٠. فِي «ق»، ب، ف: - «بْنِ سَمَاعَةَ».

وَلِلْأَبِ السُّدُسُ: سَهْمٌ.^١

قَالَ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ لِلْأُمِّ الثَّلْثَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ خَالَفَنَا لَمْ يَقُولُوا فِي هَذِهِ الْفَرِيشَةِ: لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَإِنَّمَا قَالُوا: لِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ، وَثُلُثٌ مَا بَقِيَ هُوَ السُّدُسُ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَسْتَجِيزُوا^٢ أَنْ يُخَالَفُوا لَفْظَ ٩٩/٧ الْكِتَابِ، فَأَتَيْتُوا لَفْظَ الْكِتَابِ وَخَالَفُوا حُكْمَهُ، وَذَلِكَ خِلَافٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى كِتَابِهِ، وَكَذَلِكَ مِيرَاثُ الْمَرْأَةِ مَعَ الْأَبَوَيْنِ، لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ، وَلِلْأُمِّ الثَّلْثُ كَامِلًا، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ -جَلَّ ذِكْرُهُ- قَدْ سَمَّى فِي هَذِهِ الْفَرِيشَةِ وَفِي الَّتِي قَبْلَهَا لِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ، وَلِلزَّوْجِ النِّصْفَ، وَلِلْأُمِّ الثَّلْثَ، وَلَمْ يُسَمِّ لِلْأَبِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا^٣ قَالَ: «وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثَّلْثُ»^٤ فَكَانَ^٥ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَهَابِ السَّهَامِ لِلْأَبِ، فَإِنَّمَا^٦ يَرِثُ الْأَبُ مَا بَقِيَ.^٧

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٥، ح ١٠٣٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٥٣٢، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٦، ح ١٠٣٤ و ١٠٣٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٣، ح ٥٣٣ و ٥٣٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦١، ح ٢٤٩٣٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢٦، ح ٣٢٦٤٤.

٢. في «بف»: «لم يستخيروا». وفي حاشية «بح، بف»: «لم يستحسنوا».

٣. في «ن، بف، جت»: «إنما» بدون الواو.

٤. النساء (٤): ١١. وفي امرأة العقول، ج ٢٣، ص ١٤٨: «وقوله ﷺ: «فَلَائِمَةُ الثَّلْثِ» قال الفاضل الاسترآبادي في تفسير آيات الأحكام: أي مما ترك، حذف بقربة ما تقدم، فلها ثلث جميع ما ترك دائماً، لا ثلث ما بقي بعد حصة الزوجة، كما هو رأي الجمهور، وكان ما ذكرناه لا خلاف فيه بين أصحابنا.

وقال في مجمع البيان: هو مذهب ابن عباس وأئمتنا عليهم السلام، وهو الظاهر من الآية. وقيد الجمهور «وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ» بفحسب، فقالوا: حينئذ يكون لها الثلث من جميع ما ترك، وأما إذا كان معها وارث آخر مثل الزوج فلها حينئذ ثلث ما بقي بعد حصته، كما قال في الكثاف والبيضاوي. وذلك بعيد؛ أما أولاً فلأن التقدير خلاف الظاهر. وأما ثانياً فلأنه ما كان يحتاج حينئذ إلى قوله: فإن لم يكن له ولد. وأما ثالثاً فلأنه لم يفهم حينئذ ثبوت فريضة للأم مع وجود وارث غير الولد، فكيف يكون لها ثلث ما بقي مع كونه سدس الأصل. وانظر: مجمع البيان، ج ٣، ص ٣٠.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وكان».

٦. في «ل، جد»: «وإنما».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٧، ذيل ح ٥٦١٥، مع اختلاف يسير.

٢١- بَابُ الْكَلَالَةِ^١

١٣٤٠٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛
وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ أَبَاهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ ابْنَهُ أَوْ ابْنَتَهُ إِذَا تَرَكَ
وَاجِداً مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ، فَلَيْسَ هُمْ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي
الْكَلَالَةِ﴾»^٢.

١٣٤٠٣ / ٢. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ
حُمْزَةَ بْنِ حُمْرَانَ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْكَلَالَةِ؟
فَقَالَ: «مَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ»^٣.

١. الكلاله من الكل وهو بمعنى الثقل، وهو إما لأنهم كل على الأب فيحبسون الأم عن الزائد على السدس والأب عن الزيادة على الربع، أو لأنهم كل على الميت؛ لأنهم يرثونه مع عدم كونهم من الأب. أنظر: النهاية، ج ٤، ص ١٩٧؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٥٩٢ (كلل).

٢. النساء (٤): ١٧٦.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٩، ح ١١٤٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب. وفي الكافي، كتاب المواريث، باب أنه لا يرث مع الولد والوالدين إلا زوج أو زوجة، ح ١٣٣٥٨؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٥١، ح ٩٧٠، بسند آخر من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٨٦، صدرح ٣١١، عن محمد بن مسلم. وفيه، ص ٢٨٧، صدرح ٣١٣، عن زرارة، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٩٥، ح ٢٥٠٠٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩١، ح ٣٢٥٥٥.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٩، ح ١١٤٦، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٣١٠، عن حمزة بن حمران. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٩٥، ح ٢٥٠٠٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٩٢، ح ٣٢٥٥٦.

١٣٤٠٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : «الْكَلَالَةُ مَا لَمْ يَكُنْ^١ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ^٢ .

٢٢ - بَابُ مِيرَاثِ^٣ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْوَلَدِ

١٣٤٠٥ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ

الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ :

وَقَعَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي عَمِّي مَنَازَعَةٌ فِي مِيرَاثٍ^٤ ، فَأَشْرَفْتُ عَلَيْهِمَا بِالْكِتَابِ إِلَيْهِ^٥ ١٠٠ / ٧
فِي ذَلِكَ لِيَصْطَرَا عَنْ رَأْيِهِ ، فَكَتَبْتُ^٦ إِلَيْهِ جَمِيعاً : جَعَلْنَا اللَّهُ^٧ فِدَاكَ ، مَا تَقُولُ فِي امْرَأَةٍ
تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَابْنَتَهَا وَأَخْتَهَا^٨ لِأَبِيهَا وَأُمِّهَا؟ وَقُلْتُ^٩ : جُعِلَتْ فِدَاكَ ، إِنْ رَأَيْتُ أَنْ تُجِيبَنَا
بِمِرِّ الْحَقِّ؟

فَخَرَجَ^{١٠} إِلَيْهِمَا كِتَابٌ^{١١} : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، غَافَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمَا^{١٢} أَحْسَنَ

١ . فِي «ق» ، بَفَ : - «وَلَهُ» .

٢ . التَّهْذِيبُ ، ج ٩ ، ص ٣١٩ ، ح ١١٤٧ ، مَعْلَقاً عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ . مَعَانِي الْأَخْبَارِ ، ص ٢٧٢ ،

ح ١ ، بِسْنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام . الْوَافِي ، ج ٢٥ ، ص ٧٩٦ ،

ح ٢٥٠١٠ : الْوَسَائِلُ ، ج ٢٦ ، ص ٩٢ ، ح ٣٢٥٥٧ .

٣ . فِي «ق» ، كَ ، مَ ، نَ ، بَع ، جَتَ : - «مِيرَاثٍ» . ٤ . فِي «م» ، جَدَ : «الْمِيرَاثُ» .

٥ . فِي «ق» ، كَ ، لَ ، بَنَ ، وَحَاشِيَةٌ «م» ، جَتَ : «وَكَتَبْنَا» .

٦ . فِي «ل» ، بَنَ : - «إِلَيْهِ» . ٧ . فِي «ق» ، بَفَ ، جَتَ : - «اللَّهُ» .

٨ . هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوبِلَتْ وَالتَّهْذِيبُ . وَفِي الْمَطْبُوعِ : - «وَأَخْتَهَا» .

٩ . فِي «ل» ، مَ ، بَنَ : «قُلْتُ» بِدُونِ الْوَاوِ . ١٠ . فِي التَّهْذِيبِ ، ح ٩٨٦ : «وَجَرَدَ» .

١١ . فِي «م» : «الْكِتَابُ» . وَفِي «ل» ، جَدَ ، وَحَاشِيَةٌ «بَنَ ، جَتَ» وَالتَّهْذِيبُ ، ح ٩٨٦ : «كِتَاباً» .

١٢ . فِي «ن» ، بَع ، جَتَ : «وَرِثَاكُم» .

عَافِيَةً^١، فَهَمَّتْ كِتَابَتُكُمَا، ذَكَرْتُمَا أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَابْنَتَهَا وَأُخْتَهَا لِإِبْنِهَا وَأُمِّهَا، فَالْفَرِيضَةُ لِلزَّوْجِ الرَّبْعُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْإِبْنَةِ^٢.

١٣٤٠٦ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُخَرِّزٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: رَجُلٌ تَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ؟

فَقَالَ^٣: «الْمَالُ كُلُّهُ لِابْنَتِهِ^٤، وَلَيْسَ لِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ^٥ وَالْأُمِّ شَيْءٌ».

فَقُلْتُ: فَإِنَّا قَدْ اخْتَجْنَا إِلَى هَذَا وَالْمَيِّتِ^٦ رَجُلٌ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّاسِ^٧ وَأُخْتُهُ مُؤْمِنَةٌ عَارِفَةٌ^٨؟

قَالَ^٩: «فَخُذِ النِّصْفَ لَهَا^{١٠}، خُذُوا مِنْهُمْ كَمَا يَأْخُذُونَ مِنْكُمْ^{١١} فِي سُنَّتِهِمْ وَقَضَايَاهُمْ^{١٢}».

١. في «ق، ن، بف» والتهذيب، ح ٩٨٦: «عافيتها».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٣، ح ٩٨٦؛ وص ٢٩٠، ح ١٠٤٤، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٥٨، ح ٢٤٩٣٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٠٦، ذيل ح ٣٢٥٩٣.

٣. في الكافي، ح ١٣٣٧٥ والتهذيب، ج ٩ والاستبصار، ح ٥٥٢: «قال».

٤. هكذا في «ق، ك، ل، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب، ح ١١٥٣ والاستبصار، ح ٥٥٢. وفي «م» والمطبوع: «للإبنة».

٥. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت»: «للأب».

٦. في «ك، ن، بح، بف، جت» والتهذيب، ح ١١٥٣ والاستبصار، ح ٥٥٢: «إِنَّا».

٧. في «ل، ين»: «فالميت».

٨. في «ل»: «- الناس».

٩. في الاستبصار، ح ٥٥٢: «عارفة».

١٠. في «بح»: «فقال».

١١. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل والتهذيب، ح ١١٥٣ والاستبصار، ح ٥٥٢: «لها النصف».

١٢. هو من باب أزموهم بأحكامهم. وانظر تفصيل ذلك في رسالة إلزام غير الإمامي بأحكام نحلته للعلامة جواد البلاغي عليه السلام. راجع: موسوعة العلامة البلاغي، ج ٧، ص ٢٣٥-٢٧٩.

١٣. في التهذيب، ح ١١٥٣ والاستبصار، ح ٥٥٢: «قضائهم وأحكامهم».

قَالَ ابْنُ أَذْيَنَةَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرُزَّازَةَ، فَقَالَ^١: إِنَّ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ ابْنُ مُحَرِّزٍ لَنُورًا^٢.
 ١٣٤٠٧ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذْيَنَةَ، عَنْ
 رُزَّازَةَ^٣، قَالَ:

قَالَ رُزَّازَةُ: النَّاسُ وَالْعَامَّةُ فِي أَحْكَامِهِمْ وَفَرَائِضِهِمْ يَقُولُونَ قَوْلًا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ
 وَهُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ، يَقُولُونَ فِي رَجُلٍ تُوَفِّي وَتَرَكَ ابْنَتَهُ أَوْ ابْنَتَيْهِ، وَتَرَكَ أَخَاهُ^٤ لِأَبِيهِ
 وَأُمِّهِ، أَوْ أُخْتَهُ^٥ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، أَوْ أُخْتَهُ^٦ لِأَبِيهِ^٧، أَوْ أَخَاهُ لِأَبِيهِ: إِنَّهُمْ يُعْطُونَ الْإِبْنَةَ^٨ النِّصْفَ،
 أَوْ ابْنَتَيْهِ^٩ الثَّلَاثِينَ، وَيُعْطُونَ بَقِيَّةَ الْمَالِ أَخَاهُ لِأَبِيهِ^{١٠} وَأُمِّهِ، أَوْ أُخْتَهُ^{١١} لِأَبِيهِ^{١٢}، أَوْ أُخْتَهُ^{١٣}
 لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ عَصْبَةِ^{١٤} بَنِي عَمِّهِ وَبَنِي^{١٥} أَخِيهِ^{١٦}، وَلَا يُعْطُونَ الْإِخْوَةَ

١. في «ج»: «+ ولي».

٢. في «ك»: «أنوراء». وفي التهذيب، ح ١١٥٣ والاستبصار، ح ٥٥٢: «خذهم بحَقِّك في أحكامهم وستنتهم
 (الاستبصار: سنتهم وقضائهم) كما يأخذون منكم فيه».

٣. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الولد، ح ١٣٣٧٥. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٩، معلقاً عن علي
 بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن عبد الله بن محمد، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما
 إلى قوله: «وليس للأخت من الأب والأم شيء». وفيه، ص ٣٢١، ح ١١٥٣ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٧،
 ح ٥٥٢، بسندهما عن عبد الله بن محرز. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٩، ح ١٠١٢، بسنده عن عبد الله بن محمد، عن
 أبي عبد الله عليه السلام. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الإخوة والأخوات مع الولد، ح ١٣٤١٤، بسند آخر،
 وفيهما إلى قوله: «المال كله للابنة». وفي الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الولد، ح ١٣٣٧٢، والفتاوى،
 ج ٤، ص ٢٦١، ح ٥٦٠٩، والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، إلى قوله:
 «وليس للأخت من الأب والأم شيء». «الوافي»، ج ٢٥، ص ٧٣٧، ح ٢٤٨٨٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٥٧،
 ح ٣٢٧٠٨.

٤. في «ك، ل، ن، جد»: «- عمر».

٥. في «ك، ل، م، يح، بن، جد»: «+ بن أعين».

٦. في «بف»: «وأخ».

٧. في الوسائل: «أو ترك أختيه» بدل «أو أخته».

٨. في «يح»: «- وأمه أو أخته لأبيه».

٩. في «بف»: «أو ابنة».

١٠. في الوسائل: «وأخته».

١١. في «ق، بف»: «أو أختيه».

١٢. في «بف»: «أو أختيه».

١٣. في «يح»: «أو بنو».

١٤. في «ق، بف»: «+ وأمه».

١٥. في «بف»: «أو أختيه».

١٦. في «بف»: «أو أختيه».

١٧. في «بف»: «أو أختيه».

لِلْأُمِّ شَيْئاً.

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُمْ^١: فَهَذِهِ^٢ الْحُجَّةُ عَلَيْكُمْ، إِنَّمَا^٣ سَمَى اللَّهُ لِلْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ أَنَّهُ يُورِثُ كَلَالَةً فَلَمْ تُعْطَوْهُمْ^٤ مَعَ الْإِبْنَةِ شَيْئاً، وَأَعْطَيْتُمْ الْأُخْتَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْأُخْتَ لِلْأَبِ بِقِيَّةِ الْمَالِ دُونَ الْعَمِّ وَالْعَصْبَةِ، وَإِنَّمَا سَمَاهُمْ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ^٥ - كَلَالَةً كَمَا سَمَى الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ^٦ كَلَالَةً، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَائِلٍ^٧: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ»^٨ فَلِمَ فَرَّقْتُمْ بَيْنَهُمَا؟

فَقَالُوا: السُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الْجَمَاعَةِ.

قُلْنَا: سُنَّةَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ، أَوْ سُنَّةَ الشَّيْطَانِ وَأَوْلِيَائِهِ؟

فَقَالُوا: سُنَّةُ قُلَانٍ وَقُلَانٍ.

١٠١/٧

قُلْنَا: قَدْ تَابَعْتُمُونَا^٩ فِي خَصْلَتَيْنِ، وَخَالَفْتُمُونَا فِي خَصْلَتَيْنِ^{١٠}، قُلْنَا: إِذَا تَرَكَ وَاحِداً مِنْ أَرْبَعَةٍ، فَلَيْسَ الْمَيِّتُ يُورِثُ كَلَالَةً إِذَا تَرَكَ أَباً أَوْ ابناً، قُلْتُمْ: صَدَقْتُمْ، فَقُلْنَا: أَوْ أُمّاً أَوْ ابْنَةً فَأَبْيَيْتُمْ عَلَيْنَا، ثُمَّ تَابَعْتُمُونَا^{١١} فِي الْإِبْنَةِ، فَلَمْ تُعْطُوا الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ مَعَهَا شَيْئاً، وَخَالَفْتُمُونَا فِي الْأُمِّ، فَكَيْفَ^{١٢} تُعْطُونَ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ الثَّلَثَ مَعَ الْأُمِّ وَهِيَ حَيَّةٌ؟ وَإِنَّمَا يَرِثُونَ بِحَقِّهَا وَزَجِيعِهَا، وَكَمَا أَنَّ الْإِخْوَةَ وَالْأُخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةَ وَالْأُخَوَاتِ

١. في «ل»: - «لهم».

٢. في «بن» والوسائل: «هذه».

٣. في «ل، جد» والوسائل: «وإنما».

٤. في «ق، ك»: «فلم يعطوهم».

٥. في «ق، ن، بف»: - «الله عز وجل».

٦. في «بن» والوسائل: «من الأم». وفي حاشية «ج»: «للأب».

٧. في «ك، ن، بح» والوسائل: - «من قائل». وفي «ق، بف»: - «عز وجل من قائل».

٨. في «ل، م، ن، بن، جد» والوسائل: «إِنْ أَشْرَوْا هَلَكْتَ». والآية في سورة النساء (٤): ١٧٦.

٩. في الوسائل: «و اجتماع».

١٠. في «ق، ك»: «باعتنونا».

١١. في «ك، ل»: - «وخالفتمونا في خصلتين».

١٢. في «ق، ك»: «باعتنونا».

١٣. في «ل، بح، بن» والوسائل: «كيف». وفي «ق، بف، جد» وحاشية «ج»: «وكيف».

لِلأَبِ^١ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْأَبِ شَيْئاً لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ^٢ بِحَقِّ الْأَبِ^٣، كَذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأُمِّ لَا يَرِثُونَ مَعَهَا شَيْئاً.

وَأُعْجِبُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ لَا يَرِثُونَ الثَّلَثَ^٤، وَيَخْجُبُونَ الْأُمَّ عَنِ الثَّلَثِ، فَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا السُّدُسُ كَذِباً وَجَهلاً وَبَاطِلاً قَدْ أَجْمَعْتُمْ^٥ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لِرِزَّازَةَ: تَقُولُ^٦ هَذَا بِرَأْيِكَ؟ فَقَالَ^٧: أَنَا^٨ أَقُولُ هَذَا بِرَأْيِي^٩! إِنِّي إِذَا لَفَاجِرٌ، أَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنَ^{١٠} اللَّهِ وَمِنْ رَسُولِهِ ﷺ.

١٣٤٠٨ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛ وَ^{١١} مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدِيْنَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: ^{١٢} أَمْرَأَةٌ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَإِخْوَتَهَا^{١٣} لِأُمِّهَا وَإِخْوَتَهَا^{١٤} وَأَخَوَاتِهَا^{١٥} لِأَبِيهَا.

فَقَالَ^{١٦}: «لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَثُ الذَّكَرُ وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَبَقِي^{١٧} سَهْمٌ، فَهُوَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ لَا تَعُولُ، وَلَا يَنْقُصُ الزَّوْجُ مِنَ النِّصْفِ، وَلَا الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ مِنْ ثَلَاثِهِمْ؛ لِأَنَّ

١. في «بن» والوسائل: «من الأب». ٢. في «ل» «يولون». وفي حاشية «جت»: «يدلون».

٣. في «ك»: «بِأَبِ». ٤. في المرأة: «قوله: لا يَرِثُونَ الثَّلَثَ، أي مع الابنة والابنتين كما مر. والأظهر أن كلمة «لا» زيدت من النسخ».

٥. في الوسائل: «قد اجتمعتم». ٦. في «ق» «بف» - «تقول». ٧. في «ل» «بن» «جد» والوسائل: «قال».

٨. في «ك»: «إنما». ٩. في حاشية «جت»: «ومن».

١٠. الوسائل، ج ٢٦، ص ١٤٥، ح ٣٢٦٨٦. ١١. في السند تحويل بعطف «محمد بن عيسى، عن يونس» على «أبيه»، عن ابن أبي عمير.

١٢. في الوسائل، ح ٣٢٥٩٩: «عن أبي جعفر ﷺ بدل قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ».

١٣. في الوسائل، ح ٣٢٧٠٦ + «وأخواتها». ١٤. في التهذيب: «- ولأُمِّها وإخوتها».

١٥. في الفقيه: «- وأخواتها». ١٦. في «ل» «بن» «جد» والوسائل، ح ٣٢٧٠٦: «قال».

١٧. في حاشية «جت»: «وما بقي» بدل «وبقي».

اللّه - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ»^١. وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا السُّدُسُ^٢، وَالَّذِي عَنْهُ اللّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِي قَوْلِهِ^٣: «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ»^٤، إِنَّمَا عَنْهُ بِذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ خَاصَّةً.

وَقَالَ فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ»^٥ يُغْنِي أُخْتًا^٦ لِأُمِّ^٧، أَوْ أُخْتًا^٨ لِأَبٍ^٩، فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ [...] وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ»^{١٠} فَهُمْ الَّذِينَ يَزَادُونَ وَيُنْقُصُونَ، وَكَذَلِكَ أَوْلَادُهُمْ^{١١} الَّذِينَ يَزَادُونَ وَيُنْقُصُونَ، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَإِخْوَتَهَا لِأُمِّهَا وَأُخْتَيْهَا لِأَبِيهَا، كَانَ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ سَهْمَانِ، وَبَقِي سَهْمٌ، فَهُوَ لِلْأُخْتَيْنِ لِلْأَبِ^{١٢}، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً، فَهُوَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْأُخْتَيْنِ^{١٣} لَوْ كَانَتَا أَخَوَيْنِ لِأَبٍ لَمْ يَزَادَا عَلَى مَا بَقِيَ، وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً، أَوْ كَانَ^{١٤} مَكَانَ الْوَاحِدَةِ أَخٌ، لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا بَقِيَ، وَلَا يَزَادُ^{١٥} أَنْثَى^{١٦} مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَلَا مِنَ الْوُلَدِ عَلَى مَا لَوْ كَانَ ذَكَرًا^{١٧} لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ^{١٨}.

١. النساء (٤): ١٢.

٢. في الوافي: «وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا السُّدُسُ، هَذَا ابْتِدَاءُ كَلَامٍ مِنَ الْإِمَامِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ»^٣. فِي «ك» وَالتَّهْذِيبِ: - «فِي قَوْلِهِ».

٣. النساء (٤): ١٢.

٤. فِي «ل» م، جت، جد، والوسائل، ح ٣٢٧٠٦: «لِأَبٍ وَأُمٍّ» بَدَلَ «لِأُمٍّ وَأَبٍ».

٥. فِي «ك» جده: «أَوْ أُخْتُ».

٦. فِي الْوَسَائِلِ، ح ٣٢٧٠٦: «+ هَم».

٧. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قُوِبِلَتْ وَالتَّهْذِيبِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «+ لِأَبٍ».

٨. فِي الْوَسَائِلِ، ح ٣٢٧٠٦: «إِذَا».

٩. فِي «ل» م، بن، والوسائل والتَّهْذِيبِ: «وَلَا تَزَادُ».

١٠. فِي «بَف»: «شَيْء».

١١. التَّهْذِيبِ، ج ٩، ص ٢٩٠، ح ١٠٤٥، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. الْفَقِيه، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ٥٦٢٢، مَعْلَقًا

٥ / ١٣٤٠٩ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ؛ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدْنَةَ ، عَنْ بُكَيْرٍ ، قَالَ :

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، فَسَأَلَهُ ^٢ عَنْ امْرَأَةٍ تَرَكَتْ زَوْجَهَا ^٣ وَإِخْوَتَهَا لِأُمِّهَا ، وَأُخْتَهَا لِأَبِيهَا ؟

فَقَالَ : «لِلزَّوْجِ النِّصْفُ : ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ^٤ الثُّلُثُ ^٥ : سَهْمَانِ ، وَلِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ ^٦ السُّدُسُ ^٧ : سَهْمٌ» .

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : فَإِنْ فَرَّضَ زَيْدٌ ^٨ وَفَرَّضَ الْعَامَّةُ وَالْقَضَاءُ ^٩ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ^{١٠} يَا أَبَا جَعْفَرٍ ، يَقُولُونَ : لِلْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ ^{١١} ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ تَصِيرُ ^{١٢} مِنْ سِتَّةٍ تَعُولُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ ؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «وَلِمَ قَالُوا ذَلِكَ ؟» ^{١٣} .

قَالَ ^{١٤} : لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : «وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ» ^{١٥} .

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام : «فَإِنْ كَانَتِ الْأُخْتُ أَخًا؟» .

عن ابن أبي عمير ، عن ابن أذينة ، عن بكير بن أعين ، إلى قوله : «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ» . الوافي ، ج ٢٥ ، ص ٧٩٧ ، ح ٢٥٠١١ ؛ الوسائل ، ج ٢٦ ، ص ١٥٤ ، ح ٣٢٧٠٦ ؛ وفيه ، ص ١٠٩ ، ح ٣٢٥٩٩ ، وتام الرواية فيه : «ولا تزداد الأنثى من الأخوات ولا من الولد على ما لو كان ذكراً لم يزد عليه» ؛ وفيه ، ص ١٧٨ ، ح ٣٢٧٧٣ ، إلى قوله : «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ» .

١ . في السند تحويل ، كما كان في السند السابق . ٢ . في «بف» : «يسأله» .

٣ . في «جد» : «زوجاً» .

٤ . في «ل ، م ، بن» وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب : «وأختاً» .

٥ . في الوسائل : «للأم» . ٦ . في التهذيب والفقهاء : «الثلث» .

٧ . في «ق ، بف» والفقهاء والتهذيب وتفسير العياشي : «السدس» .

٨ . في تفسير العياشي : «وابن مسعود» . ٩ . في الفقهاء : «والقضاء» .

١٠ . في «ن ، بح ، بف ، جت» والتهذيب وتفسير العياشي : «ذا» .

١١ . في تفسير العياشي : «للأب والأم» . ١٢ . في الفقهاء : «هي» . وفي تفسير العياشي : «نصيب» .

١٣ . في «م ، بن ، جت ، جد» : «ذاك» . ١٤ . في «ل ، م ، جت ، جد» والفقهاء والتهذيب : «فقال» .

١٥ . النساء (٤) : ١٧٦ .

قَالَ: فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا السُّدُسُ.

فَقَالَ لَهُ^١ أَبُو جَعْفَرٍ^٢: «فَمَا لَكُمْ نَقَضْتُمْ الْأَخَ؟ إِنْ كُنْتُمْ تَخْتَجُونَ لِلْأَخِ النَّصْفَ بِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى لَهَا النَّصْفَ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمَى لِلْأَخِ الْكُلَّ، وَالْكُلُّ أَكْثَرُ مِنَ النَّصْفِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ^٣: «فَلَهَا» النَّصْفُ» وَقَالَ لِلْأَخِ: «وَهُوَ يَرْتُهَا» يَغْنِي جَمِيعَ مَا لَهَا «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ» فَلَا تَغْطُونَ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْجَمِيعَ فِي بَعْضِ فَرَائِضِكُمْ شَيْئاً، وَتَغْطُونَ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُ النَّصْفَ تَاماً.

فَقَالَ لَهُ^٤ الرَّجُلُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ^٥، فَكَيْفَ نُعْطِي^٦ الْأُخْتَ النَّصْفَ، وَلَا نُعْطِي^٧ الذَّكَرَ - لَوْ كَانَتْ هِيَ ذَكَراً^٨؟ - شَيْئاً؟

قَالَ^٩: «تَقُولُونَ^{١٠} فِي أُمِّ وَزَوْجٍ وَإِخْوَةٍ لِأُمِّ وَأَخِي^{١١} لِأَبٍ^{١٢}، يُعْطُونَ^{١٣} الزَّوْجَ النَّصْفَ، وَالْأُمُّ السُّدُسُ، وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَالْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ النَّصْفَ: ثَلَاثَةٌ^{١٤}،

١. في «بح، بن» والوسائل والفقيه: - «له».

٢. في «ل، بن»: «ما».

٣. في الفقيه: + «في الأخت».

٤. في «بف»: «بالحه سَمَّى لَهَا» بدل «لأنه قال عَزَّ وَجَلَّ: فَلَهَا».

٥. في «ك»: - «له».

٦. في الوسائل: - «أصلحك الله».

٧. في «م»: «تعطى». وفي «جت» بالتاء والياء معاً. وفي «ل، بن» والوسائل: «وكيف تعطى» بدل «وكيف نعطي».

٨. في «م، ن، بح، بن» والوسائل والتهذيب: «ولا يعطى». وفي «ل، جد»: «ولا تعطى». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٩. في «ل»: «ولو».

١٠. في «بح»: «الذكر».

١١. في الفقيه: - «فقال له الرجل: أصلحك الله - إلى قوله - قال».

١٢. في «ك، م، ن، بح، جت» والوسائل والتهذيب: «يقولون». وفي «جد» بالتاء والياء معاً. وفي حاشية «جت»: «يرثون».

١٣. في «ق، بف» والتهذيب: «وأخوات».

١٤. في «بف»: «لأُم».

١٥. في «ك، ل، بح، جد» والفقيه: «فتعطون». وفي «م، بن» والوسائل والتهذيب: «فيعطون». وفي «بف»: «تعطون».

١٦. في «ل، م، بن» والوسائل والفقيه: - «ثلاثة». وفي «بف»: «ولا تعطى الذكر» بدلها.

فَيَجْعَلُونَهَا^١ مِنْ تِسْعَةٍ وَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ، فَتَرْتَفِعُ^٢ إِلَى تِسْعَةٍ - قَالَ -: وَكَذَلِكَ^٣ تَقُولُونَ^٤.

قَالَ^٥: «فَإِنْ كَانَتْ الْأُخْتُ ذَكَرًا^٦ أَخًا لِأَبٍ».

قَالَ^٧: لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ.

فَقَالَ الرَّجُلُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٨: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ^٩؟

فَقَالَ: «لَيْسَ لِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَلَا لِلْإِخْوَةِ^{١٠} مِنَ الْأُمِّ، وَلَا لِلْإِخْوَةِ^{١١} مِنَ الْأَبِ ١٠٣/٧ مَعَ الْأُمِّ شَيْءٌ»^{١٢}.

قَالَ عَمْرُو بْنُ أُذَيْنَةَ: وَسَمِعْتُهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ يَزِيدُهُ مِثْلَ مَا ذَكَرَ يَكْتَبِرُ الْمَعْنَى سَوَاءً، وَلَسْتُ أَحْفَظُهُ بِحُرُوفِهِ^{١٣} وَتَفْصِيلِهِ^{١٤} إِلَّا مَعْنَاهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُ^{١٥} ذَلِكَ^{١٦} لِرِزَّازَةَ، فَقَالَ: صَدَقًا^{١٧}، هُوَ وَاللَّهِ الْحَقُّ^{١٨}.

١. في «ك، ل، م، بح، بف»: «فتجعلونها».

٢. في الفقيه: «وهي ستة تعول» بدل «وهي من ستة فترتفع».

٣. في «ل، بن» والوسائل والتهذيب: «كذلك» بدون الواو.

٤. في «ك، م، ن، بح، بن، جت» والوسائل والفقيه والتهذيب: «يقولون». وفي «جد» بالتاء والياء معاً.

٥. في «ك»: «قال». وفي الفقيه: «فقال له أبو جعفر^{عليه السلام}».

٦. في الفقيه: «ذكرًا». ٧. في الفقيه: «وله الرجل».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «+ جعلني الله فداك». وفي الفقيه:

- «فقال الرجل لأبي جعفر^{عليه السلام}: جعلني الله فداك».

٩. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوسائل: «+ جعلت فداك».

١٠. في «م، ن»: «ولا للإخوة». وفي الفقيه: «- من الأم ولا للإخوة».

١١. في «م، ن»: «ولا للإخوة».

١٢. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل: «شيء مع الأم».

١٣. في الوسائل: «أحفظ حروفه» بدل «أحفظه بحروفه».

١٤. في «ل» والوسائل: «- وتفصيله». ١٥. في «ن»: «ذكرت» بدون الفاء.

١٦. في «م، جد»: «فذكرته» بدل «فذكرت ذلك». وفي «ل، بن» والوسائل: «فذكرته» بدل «قال: فذكرت ذلك».

١٧. في «ك، م، ن، بح، جت، جد»: «صدق».

١٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩١، ح ١٠٤٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم، الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٧، ح ٥٦٢٣، معلقاً عن «

١٣٤١٠ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ
الْعَلَاءِ بْنِ زَيْدٍ وَ أَبِي أَيُّوبَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ، وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَإِخْوَتَهَا
لِأُمِّهَا، وَإِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأَبِيهَا؟

فَقَالَ^١: «لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِإِخْوَتِهَا لِأُمِّهَا الثُّلُثُ: سَهْمَانِ، الذَّكَرُ
وَالْأُنْثَى^٢ فِيهِ سَوَاءٌ، وَبَقِيَ سَهْمٌ، فَهُوَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ^٣، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنْثَى؛ لِأَنَّ السَّهْمَ لَا تَعُولُ، وَإِنَّ الزَّوْجَ لَا يَنْقُصُ مِنَ النِّصْفِ، وَلَا الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ
مِنْ^٤ ثَلَاثِهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ^٥: «فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ»^٦
وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَلَهُ السُّدُسُ، وَإِنَّمَا^٧ عَنِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً
أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ»^٨، إِنَّمَا عَنِ بِذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ
الْأُمِّ خَاصَّةً.

وَقَالَ فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ
وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ» يَغْنِي بِذَلِكَ أُخْتًا^٩ لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ أُخْتًا^{١٠} لِأَبٍ «فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا

«ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بكير بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «من الأب مع الأم شيء». تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٣١٤، عن بكير، إلى قوله: «ويعطون الذي جعل الله له النصف تاماً». الوافي، ج ٢٥، ص ٧٩٩، ح ٢٥٠١٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٥٥، ح ٣٢٧٠٧، وفيه، ص ١٤٧، ح ٣٢٦٨٧، ملخصاً.

١. في «ق»، ك، ن، يح، بف، بن، جت، جد، والتهذيب وتفسير العياشي، ص ٢٢٧، ح ٥٩: «قال».

٢. في «ل»، يح: «مثل الأنثى» بدل «والأنثى». ٣. في «ق»، بف، والتهذيب: «من الأب».

٤. في «بن»: «من».

٥. في «ق»، ل، والتهذيب وتفسير العياشي، ح ٥٩: «لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول».

٦. النساء (٤): ١٢. ٧. في تفسير العياشي، ح ٥٩: «فأما الذي» بدل «وإنما».

٨. النساء (٤): ١٢. ٩. في «ق»: «أخت».

١٠. في «ق»: «وأخت». وفي «م»، ن، يح، جت، جد، والتهذيب: «وأختاً».

إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ^١ وَهُمْ^٢ الَّذِينَ يَزَادُونَ وَيَنْقُصُونَ^٣.

قَالَ^٤: «وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً تَرَكَتْ زَوْجَهَا، وَأُخْتَيْهَا لِأُمِّهَا، وَأُخْتَيْهَا لِأَبِيهَا، كَانَ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلأُخْتَيْنِ لِأُمِّهَا الثُّلُثُ: سَهْمَانِ، وَلِلأُخْتَيْنِ لِأَبِيهَا السُّدُسُ^٥: سَهْمٌ^٦، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَهُوَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ لَا يَزَادُونَ عَلَى مَا بَقِيَ، وَلَوْ كَانَ أَخٌ لِأَبٍ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا بَقِيَ^٧».

١٣٤١١ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ بُكَيْرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٨، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ أُخْتَيْنِ وَزَوْجٍ فَقَالَ: «النِّصْفُ وَالنِّصْفُ».

فَقَالَ الرَّجُلُ: أَضْلَحَكَ اللَّهُ، قَدْ سَمِعَى اللَّهُ لَهُمَا أَكْثَرَ مِنْ هَذَا: لَهُمَا الثَّلَاثَانِ.

فَقَالَ: «مَا تَقُولُ فِي أَخٍ وَزَوْجٍ؟» فَقَالَ: النِّصْفُ وَالنِّصْفُ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ سَمِعَى

اللَّهُ لَهُ^٩ النَّصَالَ، فَقَالَ: «وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ؟»^{١٠}.

١. النساء (٤): ١٧٦.

٢. في «ك، بح، بن» وحاشية «ج»: «فهم».

٣. في تفسير العياشي، ح ٣١٢: «وكذلك أولادهم يزدادون وينقصون».

٤. في «ق، بف، جت»: «وقال».

٥. في «ق، بف، جت» والتهذيب: «- السدس».

٦. في «ل، بن، جلد»: «- سهم».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٢، ح ١٠٤٧، معلقاً عن أحمد بن محمد بن تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٥٩، إلى قوله: «إِنَّمَا عَنِ بَذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ خَاصَّةً»؛ وفيه، ص ٢٨٦، ح ٣١٢، من قوله: «وقال في آخر سورة النساء» إلى قوله: «وهم الذين يزدادون وينقصون» وفيهما عن محمد بن مسلم. وفيه، ص ٢٢٧، ح ٥٨، عن بكير بن أمين، عن أبي عبد الله^{١١}، من قوله: «وإنَّمَا عَنِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ» إلى قوله: «إِنَّمَا عَنِ بَذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ خَاصَّةً» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٩٨، ح ٢٥٠١٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٥٧، ذيل ح ٣٢٧٠٧.

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب. وفي المطبوع: «- له».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٣، ح ١٠٤٨، معلقاً عن الفضل بن شاذان. تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٨٥، صدر

١٣٤١٢ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ:

عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ لِي: «يَا زُرَّارَةُ^١ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَرَكَ أَبَوَيْهِ وَإِخْوَتَهُ لِأُمِّهِ؟».

فَقُلْتُ^٢: لِأُمِّهِ السُّدُسُ، وَلِلْأَبِ مَا بَقِيَ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ.

فَقَالَ^٣: «إِنَّمَا أَوْلَيْكَ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ، وَهُوَ أَكْثَرُ لِنَصِيبِهَا^٤ إِنْ أُعْطُوا الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ^٥ الثَّلَاثَ وَأَعْطَوْهَا السُّدُسُ، وَإِنَّمَا صَارَ لَهَا السُّدُسُ وَحَجَبُهَا الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ^٦ وَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ^٧.....» ←

١. ح ٣٠٩، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٠، ح ٢٥٠١٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٩، ذيل ح ٣٢٧٧٥.

٢. هكذا في «ك». وفي سائر النسخ والمطبوع والوسائل: «زرارة» بدل «يا زرارة». وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد تقدّم صدر الخبر - مع اختلاف - في ح ١٣٣٩٠ بسند آخر عن زرارة قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا زرارة ما تقول في رجل ترك أبويه وإخوته من أمه؟

والمقارنة بين الحديثين تشهد بأنّ متن الحديث في ما نحن فيه أيضاً من كلام الإمام عليه السلام، لا من كلام زرارة، لكن في السند خلل بحيث لا يقدر على تأدية هذا المعنى.

٣. في «بن» والوسائل: «قلت».

٤. هكذا في «ك، م، ن، بح، بن، جت، جد» والوافي والوسائل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وقال».

٥. في الوسائل، ح ٣٢٦١٩: «من الأب».

٦. في الوافي: «وهو أكثر لنصيبها»، يعني أنّ القائلين بحجب الإخوة للأُمّ هم القائلون بأنّهم شركاؤها في الإرث، فإن أعطوهم الثلث أعطوها السدس للحجب فقد ازدادت الأم نصيبها؛ لأنّهم أعطوها النصف؛ لأنّ الإخوة إنّما يرثون نصيب من يتقربون به وهو هنا الأمّ فأين الحجب، وإن أعطوهم السدس فلا حجب أيضاً لتوفّر نصيبها حينئذٍ.

وفي المرأة: «قال الفاضل الاسترآبادي: في العبارة نوع حزاة، وكأنّه سقط من القلم شيء، وكأنّ المراد منها أنّ العاقبة زعموا أنّ الإخوة من الأمّ يحجبون الأمّ عن الثلث إلى السدس، وهم يرثون معها الثلث.

وعلى التحقيق: الحجب بهذا المعنى إكثار في نصيبها، لأنّها أخذت السدس وأولادها أخذوا الثلث».

٧. في الوسائل، ح ٣٢٦١٩: «من الأم».

٨. في «بن» والوسائل، ح ٣٢٦١٩: «من الأب». وفي «ق، بف، جت، جد»: «والأم». وفي «ك»: «والأمّ

والإخوة للأب والأم». ٨. في «ن، بح»: «للأب».

وَالْأُمُّ^١؛ لِأَنَّ الْأَبَ يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ، فَوُفِّرَ نَصِيبُهُ، وَانْتَقَصَتِ الْأُمُّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْإِخْوَةُ مِنْ الْأُمِّ، فَلَيْسُوا مِنْ هَذِهِ^٢ فِي شَيْءٍ^٣، لَا يَحْجُبُونَ^٤ أُمَّهُمْ مِنْ^٥ الثَّلَاثِ^٦.
قُلْتُ: فَهَلْ تَرِثُ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ^٧ شَيْئاً؟
قَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا شَكٌّ، إِنَّهُ كَمَا أَقُولُ لَكَ^٨.

١٣٤١٣ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، قَالَ: قُلْتُ لِرِزَّازَةَ:
إِنْ بُكِّرَ أَخَذْتَنِي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩ «أَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأُمِّ وَالْأُمُّ يَزَادُونَ^{١٠} وَيَنْقُصُونَ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يَكُنَّ أَكْثَرَ نَصِيباً مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمُّ لَوْ كَانُوا

١. في «ق» ك، م، بف، جت، جد: - «والأُم».

٢. في «ق» ل، م، ن، بح، بف، بن، جد، والوسائل: «هَذَا».

٣. في «ل» م، بن، جد، وحاشية «بح، جت» والوسائل، ح ٣٢٦١٩: «بشيء».

٤. في «ك» ل، بح، بن، جد، والوسائل: «ولا يحجبون». وفي «بف، جت»: «فلا يحجبون».

٥. في «م» بن، جد، والوسائل: «عن».

٦. في «بح، بن، جت» والوسائل، ح ٣٢٦٨٨: «فهل يرث».

٧. هكذا في «ك» م، ن، بح، بن، جت، جد، والوافي والوسائل: + «مع الأُم». وفي «ق»: + «مع الأخت». وفي المطبوع: - «مع الأُم».

٨. في الوافي: «ليس في ذلك شك، يعني ليس في عدم إرثهم معها شك». «إنه كما أقول لك» يعني ظهرو تبين من قول هذا أنهم إنما يرثون نصيب من يتقربون به إلى الميت، وهذا إنما يتصور مع فقد، فكيف يجمعون معه في الإرث وإنما لم يصرح به للتحققة.

٩. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث الأبوين مع الإخوة و...، ح ١٣٣٩٠؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٨٠، ح ١٠١٤، بسندهما عن زرارة، عن أبي عبد الله^{١١}، مع اختلاف. وفي الكافي، كتاب الموارث، نفس الباب، ح ١٣٣٨٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٨١، ح ١٠١٨، بسند آخر عن أبي عبد الله^{١٢}، وتام الرواية هكذا: «إِنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ لَا يَحْجُبُونَ الْأُمَّ عَنِ الثَّلَاثِ، ج ٤، ص ٢٧١، ذيل ح ٥٦١٩، مع اختلاف. راجع: التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٣، ح ١٠٢٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٦، ح ٥٤٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤٣، ح ٢٤٩٠٣؛ والوسائل، ج ٢٦، ص ١١٧، ح ٣٢٦١٩، وص ١٤٧، ح ٣٢٦٨٨.

١٠. في الوافي: «وَأَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأَخَوَاتُ لِلْأُمِّ يَزَادُونَ. الصواب: وَالْأَخَوَاتُ لِلْأُمِّ لَا لِلْأَبِ وَالْأُمُّ».

مَكَانَهُنَّ^١؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾^٢ يَقُولُ: يَرِثُ جَمِيعَ مَالِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا، وَلَدٌ^٣ فَأَعْطُوا مَنْ سَمَّى اللَّهَ لَهُ النِّصْفَ كَمَثَلًا، وَعَمَدُوا، فَأَعْطُوا الَّذِي سَمَّى اللَّهَ لَهُ الْمَالَ كُلَّهُ أَقْلَ مِنَ النِّصْفِ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَكُونُ^٤ أَبْدًا أَكْثَرَ نَصِيبًا مِنْ رَجُلٍ لَوْ كَانَ مَكَانَهَا.
قَالَ: فَقَالَ زُرَّارَةُ: وَهَذَا قَائِمٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.^٥

١٠/١٣٤١٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ تَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ.
فَقَالَ^٦: «الْمَالَ كُلَّهُ لِابْنَتِهِ».^٧

﴿كما يظهر للمتأمل﴾.

وفي رواية العقول: «قوله: «أَنَّ الإخوة» الظاهر الأخوات. قوله: «والأخوات للأب» الظاهر زيادة الأخوات من النسخ. وقال الفاضل الاسترآبادي: في العبارة قصور واضح، وهو من سهو القلم، والمراد منها: أَنَّ الأخت والأخوات للأب والأُمَّ يَزِيدُونَ وَيَقْصُونَ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يَكُنَّ أَكْثَرَ نَصِيبًا مِنَ الْأَخِ وَالْإِخْوَةِ لِلأبِ وَالْأُمِّ.

١. في «بن، جد»، وحاشية «م»: «مكانهم».

٢. النساء (٤): ١٧٦.

٣. في «ل»: «- يقول: يرث جميع مالها إن لم يكن لها ولد».

٤. في «ق، ك، بف»، والتعذيب: «- والله».

٥. في «بف»: «لا يكون». وفي «ك» بالتاء والياء معاً.

٦. في «بن»: «هذه بدون الواو. وفي «جت»: «فهذه».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٩، ح ١١٤٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. وراجع: تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٥١. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٠، ح ٢٤٨٨٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٥٢، ذيل ح ٣٢٧٠١.

٨. لم نجد رواية جميل، وهو ابن ذرّاج، عن عبدالله بن محمد في غير هذا الخبر. والخبر رواه الشيخ الطوسي كجزء من خبر مفصل، في التهذيب، ج ٩، ص ٣٢١، ح ١١٥٣ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٧، ح ٥٥٢، بسنده عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن ذرّاج عن عبدالله بن محرز. وورد الخبر كجزء من خبرين تارة في الكافي، ح ١٣٣٧٥ وأخرى في ح ١٣٤٠٦، بسند المصنّف عن عمر بن أذينة عن عبدالله بن محرز. فالمظنون قوياً أن يكون عبدالله بن محمد في ما نحن فيه، محرّفاً من عبدالله بن محرز.

٩. في «بن، جد»، والوسائل والكافي، ح ١٣٣٧٢ و ١٣٣٧٥ والتهذيب والاستبصار: «قال».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٩، ح ١٠٢١، معلقاً عن سهل بن زياد، وفيه، ص ٣٢١، صدر ح ١١٥٣ والاستبصار،

قَالَ الْفَضْلُ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - إِنَّمَا جَعَلَ لِلْأُخْتِ فَرِيضَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، فَقَالَ: ١٠٥/٧ «إِنْ امْرُؤُهَا هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ» فَإِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَلَيْسَ لَهَا شَيْءٌ، فَمَنْ أَعْطَاهَا فَقَدْ خَالَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْوَلَدِ ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِبْنَانًا وَإِنْ سَفَلُوا؛ فَإِنَّ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ لَا يَرْتُونَ مَعَ الْوَلَدِ، وَكَذَلِكَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لَا يَرْتُونَ مَعَ الْوَالِدَيْنِ وَلَا مَعَ أَحَدِهِمَا.

قَالَ ٢ الْفَضْلُ: وَالْعَجَبُ لِلْقَوْمِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لِلْأُخْتِ مَعَ الْإِبْنَةِ ٣ النِّصْفَ، وَهِيَ أَقْرَبُ مِنَ الْأُخْتِ وَأُخْرَى أَنْ تَكُونَ ٤ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَجْعَلُوا لِإِبْنَةِ الْإِبْنِ ٥ مَعَ الْإِبْنَةِ نِصْفًا، وَهِيَ أَقْرَبُ مِنَ الْأُخْتِ وَأُخْرَى أَنْ تَكُونَ ٦ عَصَبَةً مِنَ الْأُخْتِ، كَمَا أَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ مَعَ الْأَخِ هُوَ الْعَصَبَةُ دُونَ الْأَخِ، وَلَا يَجْعَلُونَ ٧ أَيْضًا لَهَا الثُلُثَ ٨ حَتَّى كَانَهَا ابْنَةً مَعَ

ج ٤، ص ١٤٧، صدرح ٥٥٢، بسند هما عن جميل بن دراج، عن عبدالله بن محرز، عن أبي عبدالله عليه السلام. الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث الولد، ح ١٣٣٧٥، بسنده عن عبدالله بن محرز، عن أبي عبدالله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٩، بسنده عن عبدالله بن محمد، وفيهما مع زيادة في آخره. وفي الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث الولد، ح ١٣٣٧٢؛ والفتاوى، ج ٤، ص ٢٦١، ح ٥٦٠٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٥، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٣٥، ح ٢٤٨٨٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٤٧، ح ٣٢٦٨٩.

١. هكذا في «م، بح، جد». وفي «بن»: «له». وفي «ق، ك، ن، بف، جت» والمطبوع: «لها».

٢. في «ن، بن، جد»: «وقال».

٣. في «بن، جت»: «مع البنت».

٤. في «ك، ل، م، بح، بف، بن»: «أن يكون».

٥. في «ل، م، بح، جد» وحاشية «جت»: «الابنة».

٦. في «ك»: «أن يكون».

٧. في «م، بن، جد»: «ولا تجعلوا». وفي «ك»: «ولا تجعلون».

٨. في «ق، ك، بح، بف، جت» وحاشية «جد»: «ثلاثاً». وفي المرأة: «قوله: «ولا يجعلون أيضاً لها الثلث» لا يخفى أن هذا لا يستقيم على ما رأينا من مذاهبهم إلا أن تكون النسخة في الأول «ولم يجعلوا لابنة الابنة»، وفي هذا الموضوع «السدس» مكان «الثلاث»، فإنهم لا يعطون ابنة الابنة مع البنت شيئاً، ويعطون الابن السدس بقية نصيب البنين والبنات. وفي بعض النسخ هنا «مع ابن بنت» وهو لا يستقيم؛ لأنهم لا يعطون أولاد البنات شيئاً، وظاهر التشبيه والتعليل أن يكون مع ابن الابن، لكن لا يستقيم الثلث، فإنهم يعطون ابن الابن بقية المال عن فرض البنت والبنين، ويمكن أن يكون مع تخصيصه الثلث، لأنه جعلها بمنزلة البنت للصلب، وهي مع بنت أخرى لها الثلث، فالتشبيه في أصل إعطاء النصيب، لا قدره، وعلى أي وجه لا يخلو من تكلف».

ابْنَةُ ابْنٍ^١، كَمَا جَعَلُوا لِلْأَخْتِ النُّصْفَ كَأَنَّهَا أَحَ مَعَ الْإِبْنَةِ، فَلَيْسَ لَهُمْ فِي أَمْرِ الْأَخْتِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ جَامِعَةٌ وَلَا قِيَاسٌ، وَابْنَةُ الْإِبْنِ كَأَنَّهَا أَحَقُّ أَنْ تُفَضَّلَ عَلَى الْأَخْتِ^٢ إِذَا كَانَتْ ابْنَةُ^٣ الْإِبْنِ ابْنَةُ الْمَيِّتِ، وَالْأَخْتُ ابْنَةُ^٤ الْأُمِّ؛ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ: وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ^٥ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَيَرِثُونَ^٦ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَخْجُبُونَ كَمَا يَخْجُبُونَ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

إِنْ مَاتَ رَجُلٌ^٧ وَتَرَكَ أَخًا لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَا أَخَوَيْنِ أَوْ أُكْتَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ.

وَإِنْ تَرَكَ أَخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلَهَا النُّصْفُ بِالتَّسْمِيَةِ، وَالبَاقِي مَزْدُودٌ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْأَرْحَامِ وَهِيَ ذَاتُ سَهْمٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ أُخْتَيْنِ أَوْ أُكْتَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَهُنَّ الثَّلَاثَانِ بِالتَّسْمِيَةِ، وَالبَاقِي يُرَدُّ^٨ عَلَيْهِنَّ بِسَهَامٍ^٩ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ، لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَكَذَلِكَ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ^{١٠} إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ.

١. في حاشية «ن»: «بنت». وفي حاشية «بح، جت»: «ابن بنت» بدل «ابنة ابن».

٢. هكذا في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد». وفي «ق، بف»: «من الأخ» ان تفضل على ابنة الابن». وفي المطبوع: «من الأخ» [ان تفضل على ابنة الابن]. ولا معنى محصل لهذه الزيادة إن لم نقل بكونها مُجْلَةً في

٣. في «ق»: «إذ». معني الحديث.

٤. في «بن»: «بنت».

٥. في «م، بن»: «بنت».

٦. في «بح»: «لم تكن».

٧. في «ن، بف، جت»: «يرثون» بدون الواو.

٨. في «ل»: «-» «رجل».

٩. في «ك، ل، م، بن، جد»: «مردود».

١٠. في «ك، ل، م، ن، بف، بن، جد» وحاشية «بح»: «بسهم».

١١. في «بح»: «لم تكن».

وَإِنْ تَرَكَ أَخًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخًا لِأَبٍ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَسَقَطَ الْأَخُ لِلأَبِ^٢، وَلَا تَرِثُ^٣ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأَبِ^٤ - ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا - مَعَ الْإِخْوَةِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا.

فَإِنْ تَرَكَ أَخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخْتًا لِأَبٍ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْأَخْتِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ.

وَإِنْ تَرَكَ أَخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخًا لِأَبٍ^٥، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْأَخْتِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ^٦ يَكُونُ لَهَا النُّصْفُ بِالتَّسْمِيَةِ، وَيَكُونُ مَا بَقِيَ لَهَا، وَهِيَ أَقْرَبُ أَوْلَى الْأَرْحَامِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ^٧ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ وَلَدِ الْعَلَاتِ^٨».

وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ^٩.

وَإِنْ تَرَكَ أَخًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخًا لِأُمٍّ، فَلِلْأَخِ لِلْأُمِّ^{١٠} السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ

١. في «ن»: «فإن».

٢. في «بن»: «من الأب».

٣. في «بن»: «للأب».

٤. في حاشية «جت»: «أخاه».

٥. في «ك»: «فإن».

٦. في «ك»: «+ وقال».

٧. في «م»، «بن»، «جد»: «- وإن ترك أخًا لأبٍ وأمٍّ وأخًا لأبٍ، فالمال كله للأخت للأب والأم».

٨. هكذا في «ك»، «م»، «ن»، «بح»، «بن»، «جت»، «جد»، وحاشية المطبوع. وفي «ل» والمطبوع: «بني الأب». وما ورد في «ق» مبهم.

هذا، وحديث «أعيان بني الأم أحق بالميراث...» أو «أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات» مشهور متكرر في مصادرنا ومصادر العامة. أنظر على سبيل المثال: الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٣، ح ٥٦٢١؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٧، ح ١١٧٤؛ المصنف لعبد الرزاق بن همام، ج ١٠، ص ٢٤٩، ح ١٩٠٣؛ المسند لأحمد بن حنبل، ج ١، ص ٧٩.

٩. قال ابن الأثير: «في حديث علي: «إن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات» الأعيان: الإخوة لأب واحد وأم واحدة، مأخوذ من عين الشيء، وهو النفيس منه. وبني العلات لأب واحد وأمهات شتى. فإذا كانوا لأم واحدة وآباء شتى فهم الأضياف». النهاية، ج ٣، ص ٣٣٣ (عين).

١٠. في «م»، «بح»: «قول النبي» بدل «قوله».

١١. في «م»، «بن»، «جت»، «جد»: «من الأم».

فَلِلأَخِ^١ لِلأَبِ^٢ وَالْأُمِّ^٣، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ^٤ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأَبِ^٥ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ مَقَامَ
الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ^٦ إِخْوَةُ لِأَبٍ وَأُمٍّ^٧ كَمَا^٨ يَقُومُ^٩ الْإِخْوَةُ^{١٠} مِنَ
الْأَبِ مَقَامَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ^{١١} إِخْوَةُ لِأَبٍ وَأُمٍّ.
وَإِنْ تَرَكَ^{١٢} إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخًا وَأُخْتًا لِأُمٍّ، فَلِلأَخِ وَالْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ الثَّلَاثُ^{١٣}
بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَمَا بَقِيَ فَبَيْنَ^{١٤} الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَيْنِ.

وَإِنْ^{١٥} تَرَكَ أُخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخًا وَأُخْتًا لِأُمٍّ، فَلِلأَخِ وَالْأُخْتِ لِلأُمِّ الثَّلَاثُ، وَلِلأُخْتِ
لِلأَبِ^{١٦} وَالْأُمِّ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ رُدُّ^{١٧} عَلَيْهِمَا^{١٨} عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَانِهِمَا.

١. في «بف»: «للأخ».

٢. في «م، بن، جت»: «من الأب».

٣. في «جد»: «من الأم والأب» بدل «للأب والأم».

٤. في «ق، ك، بف»: «يسقط». وفي «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «لم يسقط».

٥. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «للأم».

٦. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «لم تكن».

٧. في «بن، جد»: «- إذا لم يكن إخوة لأب وأم».

٨. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

٩. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٠. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١١. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٢. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٣. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٤. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٥. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٦. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٧. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٨. في «م، ن، بح» وحاشية «جت»: «وكما».

١٨. في المرأة: «قوله: وما بقي ردّ عليهما». اختلف الأصحاب فيما إذا اجتمعت كلاله الأم مع كلاله الأبوين، وزادت التركة عن نصيبهما، هل تختص الزيادة بالمتقرب بالأبوين، أو يرّد عليهما بنسبة سهامهما؟ فالمشهور بين الأصحاب اختصاص المتقرب بالأبوين بالفاضل، بل ادّعى عليه جماعة الإجماع، وقال ابن أبي عقيل والفضل: الفاضل يرّد عليهما على نسبة السهام، ولو كان مكان المتقرب بالأبوين المتقرب بالأب فقط فاختلفوا فيه، فذهب الصدوق والشيخ في النهاية والاستبصار وابن البرزج وأبو الصلاح وأكثر المتأخرين إلى الاختصاص هنا أيضاً؛ لرواية محمد بن مسلم، وذهب الشيخ في المبسوط وابن الجنيّد وابن إدريس والمحقق إلى أنّه يرّد عليهما. والأوّل أقوى».

وإن^١ ترك إخوة لأم وأخا لأب، فللإخوة من الأم الثلث، الذكور^٢ والأنثى فيه^٣ سواء، وما بقي فللأخ لأب.

وإن ترك أختين لأب وأم وأخا لأم، أو أختا لأم، فللأختين للأب والأم الثلثان، وللأخ أو الأخت من الأم السدس، وما بقي رده عليهن على قدر أنصباتهن.

وإن ترك أختا لأب وأم، وإخوة لأم، وابن أخ لأب وأم، فللإخوة^٤ من الأم الثلث، وللأخت للأب^٥ والأم النصف، وما بقي رده^٦ عليهن^٧ على قدر أنصباتهن^٨، ويسقط^٩ ابن الأخ للأب والأم.

وإن^{١٠} ترك أخا لأب، وابن أخ لأب وأم، فالأخ للأم^{١١}؛ لأنه أقرب بطن، وقربائهما من جهة واحدة^{١٢}، ولا يشبه هذا أخا لأم وابن أخ لأب؛ لأن قربائهما من جهتين^{١٣}، فيأخذ كل واحد منهما من جهة قرابته.

وإن^{١٤} ترك ثلاثة بنين إخوة متفرقين، فلا ين^{١٥} الأخ للأم السدس، وما بقي فلا ين الأخ للأب والأم، وسقط الباقيون، وبنو الإخوة من الأب وبنات الإخوة من الأب^{١٦}

١. في «م»، بن، جد: «فإن».

٢. في «ك»: «والذكور».

٣. في «ك»، بف: «- فيه».

٤. في «بن»: «وأختا».

٥. في «م»، بن: «يرد».

٦. في «بن»: «فلا أخوات».

٧. في «م»، ن، بن، جد، وحاشية «جت»: «من الأب».

٨. في «بن»: «والباقي» بدل «وما بقي».

٩. في «م»، جد، وحاشية «جت»: «يرد».

١٠. في «بف، جت»: «- على قدر أنصباتهن».

١١. في «ك»، ن، بف، جت: «عليهما».

١٢. في «م»، بح، بن، جد: «وسقط». وفي «ك»، ن: «على قدر أنصباتهن ويسقط».

١٣. في «بن، جد»: «فإن».

١٤. في «ل»، م، بن، جد: «من الأب».

١٥. في «ل»: «- واحدة».

١٦. في المرأة: «قوله: لأن قربائهما من جهتين. لم نعر على هذا القول لأحد غير».

١٧. في «ك»، ل، بح، بن، جد: «فإن».

١٨. في «ك»: «فلا ابن».

١٩. في «بف»: «- من الأب».

يَقُومُونَ مَقَامَ بَنِي الْإِخْوَةِ وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَنُو إِخْوَةٍ
وَأَخَوَاتُ^١ لِأَبٍ وَأُمٍّ.

فَإِنْ تَرَكَ ابْنٌ أَخًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَابْنٌ أَخٌ لِأُمٍّ، فَلِابْنِ الْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ: نَصِيبُ أُمِّهِ، وَمَا بَقِيَ
فَلِابْنِ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ: نَصِيبُ أَبِيهِ، وَكَذَلِكَ ابْنَةُ أُخْتٍ^٢ مِنَ الْأُمِّ وَبَنَتُ الْأَخْتِ مِنَ
الْأَبِ وَالْأُمُّ يَقُومُنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا^٣ مَقَامَ أُمِّهَا، وَتَرِثُ مِيرَاثَهَا.

وَإِنْ تَرَكَ أَحَدُ الْأُمِّ وَابْنٌ أَخٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلِلْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ^٤، وَمَا بَقِيَ فَلِابْنِ^٥ الْأَخِ
لِلْأَبِ^٦ وَالْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ أَبِيهِ^٨.

فَإِنْ تَرَكَ أَحَدُ الْأُمِّ وَابْنَةُ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلِلْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِابْنَةِ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ^٩
وَالْأُمِّ النُّصْفُ، وَمَا بَقِيَ رَدٌّ عَلَيْهَا^{١٠}؛ لِأَنَّهُ تَرِثُ مِيرَاثَ أَبِيهَا.

وَإِنْ^{١١} تَرَكَ ابْنٌ أَخًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَابْنَةُ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا^{١٢}، لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ

١. في «ل»:- «وأخوات».

٢. في «ل»، «ب»، «ن»:- «منهن».

٣. في «ل»، «ب»، «ن»:- «منهن».

٤. قال الشيخ الصدوق: «فإن ترك أحدا لأُمٍّ، وابن أخ لأبٍ وأمٍّ فالمال كله للأخ من الأم، وسقط ابن الأخ للأب والأُم». وغلط الفضل بن شاذان في هذه المسألة فقال: للأخ من الأم السدس سهمه المسمى له، وما بقي فلأبني الأخ للأب والأُم، واحتج في ذلك بحجة ضعيفة، فقال: لأن ابن الأخ للأب والأُم يقوم مقام الأخ الذي يستحق المال كله بالكتاب فهو بمنزلة الأخ للأب والأُم، وله فضل قرابة بسبب الأم.

٥. قال مصنف هذا الكتاب: إنما يكون ابن الأخ بمنزلة الأخ إذا لم يكن أخ فإذا كان له أخ لم يكن بمنزلة الأخ كولد الولد، وإنما هو ولد إذا لم يكن للميت ولد ولا أبوان». الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٥.

٦. في «ب»، «ن»:- «لأب».

٧. في «ل»:- «من الأب».

٨. في «ب»، «ن»:- «لأنه يقوم مقام أبيه».

٩. في «ل»، «م»، «ب»، «ن»:- «من الأم».

١٠. في «ل»، «م»، «ب»، «ن»:- «من الأم».

١١. في «ل»، «م»، «ب»، «ن»:- «من الأم».

١٢. في المرأة: «قوله: وما بقي رد عليها، الظاهر أن هذا سهو منه؛ لأن الأخ للأب والأُم ليس بذي سهم، وابنته تقوم مقامه، فلها ما بقي من المال، ولا سهم لها حتى يرد عليها ما بقي، ولو كانت ذات سهم لكان يجب على قاعدة الفضل أن يرد عليها وعلى الأخ على نسبة سهامها».

١٣. في «ب»:- «فإن».

١٤. في المرأة: «قوله: فالمال بينهما، هذا إنما يستقيم إذا كان أبوهما واحداً، وإلا فالمال بينهما نصفان».

الْأَتْنَتَيْنِ.

فَإِنْ^١ تَرَكَ ابْنُ أَخٍ لِأُمِّهِ وَابْنُ ابْنِ^٢ أَخٍ لِأَبٍ، فَلِابْنِ الْأَخِ لِلأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِابْنِ ابْنِ^٣ الْأَخِ لِلأَبِ، يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حِصَّةً مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ ابْنُ أَخٍ لِأُمِّهِ وَابْنُ ابْنِ^٤ أَخٍ لِأَبٍ، فَلِابْنِ الْأَخِ لِلأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِابْنِ ابْنِ^٥ أَخٍ لِأَبٍ.

فَإِنْ تَرَكَ ابْنَةً^٦ أَخِيهِ وَابْنُ أُخْتِهِ، فَلِابْنَةِ أَخِيهِ^٧ الثُّلُثَانِ^٨؛ نَصِيبُ الْأَخِ، وَلِابْنِ أُخْتِهِ الثُّلُثُ؛ نَصِيبُ الْأُخْتِ.

وَإِنْ تَرَكَ أُخْتًا لِأُمِّهِ وَابْنُ أُخْتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ^٩، فَلِلأُخْتِ لِلأُمِّ السُّدُسُ، وَلِابْنِ الْأُخْتِ لِلأَبِ^{١٠} وَالْأُمِّ^{١١} النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ رَدٌّ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ سِهَامِيهِمَا.

فَإِنْ تَرَكَ أُخْتَيْنِ لِأُمِّهِ وَابْنُ أُخْتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلِلأُخْتَيْنِ لِلأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِابْنِ الْأُخْتِ^{١٢} الثُّلُثَانِ^{١٣} بَيْنَهُمَا^{١٤}، وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ أُخْتًا لِأُمِّهِ وَبَنِي أَخَوَاتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلِلأُخْتِ لِلأُمِّ^{١٥} ١٠٨/٧

السُّدُسُ، وَلِبَنِي الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ الثُّلُثَانِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ، وَمَا بَقِيَ

١. في «ن»، بف، جت: «وإن».

٣. في «ل»، م، ن، بن، جد: «ابن».

٥. في «ل»، م، بن، جد: «فإن».

٧. في «ل»، م، بح، جد: «ابن».

٩. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «م» والمطبوع: «وإن».

١٠. في «ل»، م، جد: «بنت».

١١. في «بن»: «الأخ».

١٢. في المرأة: «قوله: فلائنة أخيه الثلثان، هذا إذا كان الأخ والأخت للأب أو للأبوين، فإن كانا للأُم فالمال بينهما نصفان».

١٣. في «ل»، بن، جد: «لأُم وأب».

١٤. في «ل»، م، بن، جد: «للأُم».

١٥. في «ل»، م، بن، جد: «والأب».

١٦. في «ل»، م، بن، جد: «وإن».

١٧. في «ق»، بف: «ولابتي الأخنتين».

١٨. في المرأة: «قوله: ولابن الأخت الثلثان، كان يجب على قاعدته أن يعطى ابن الأخت النصف، ويرد السدس أخماساً، كما لا يخفى».

١٩. في «ل»، م، ن، بن، جد: «بينهما».

رُدَّ عَلَيْهِمْ.

وَلَا يُشْبِهُ هَذَا وَلَدَ الْوَلَدِ^١؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ هُمْ^٢ وَلَدُ^٣ يَرِثُونَ مَا يَرِثُ الْوَلَدُ، وَيَحْجُبُونَ مَا يَحْجُبُ الْوَلَدُ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْوَلَدِ.

وَوَلَدُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لَيْسُوا بِإِخْوَةٍ، وَلَا يَرِثُونَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا يَرِثُهُ الْإِخْوَةُ^٤، وَلَا يَحْجُبُونَ مَا تَحْجُبُ^٥ الْإِخْوَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا^٦ يَرِثُ مَعَ أَخٍ لِأَبٍ، وَلَا يَحْجُبُونَ^٧ الْأُمَّ، وَلَيْسَ^٨ سَهْمُهُمْ بِالتَّشْمِيعِ كَسَهْمِ الْوَلَدِ، إِنَّمَا يَأْخُذُونَ مِنْ طَرِيقِ سَبَبِ الْأَرْحَامِ، وَلَا يُشْبِهُونَ أَمْرَ الْوَلَدِ.

فَإِنْ تَرَكَ ابْنُ ابْنٍ أَخٍ لِأُمِّ، وَابْنَةُ ابْنٍ أَخٍ لِأُمِّ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، فَإِنْ تَرَكَ ابْنُ ابْنَةٍ^٩ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمِّ، وَابْنَةُ ابْنٍ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمِّ، فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ^{١٠} الْأَخِ وَابْنُ الْأَخِ^{١١} أَبُوهُمَا

١. في المرأة: قوله: ولا يشبه هذا، الظاهر أن غرضه بيان الفرق بين أولاد الأولاد، وأولاد الإخوة في منع الأقرب الأبعد في الأول دون الثاني كما زعمه. ولا يخفى ما في بيانه من الخط والتشويش، وعدم الدلالة على مقصوده. ولعل المعنى: أن الأولاد وأولادهم إنما يرثون بسبب واحد، وهو كونهم أولاداً، فلما كان السبب في تورثهم واحداً يمنع الأقرب الأبعد، ومنها ليس كذلك؛ لأن أولاد الإخوة ليسوا بإخوة، ولذا لا يحجبون الإخوة، ولو كانوا إخوة لحجبوا بظاهر الآية.

وأما قوله: «لا يرثون في كل موضع ترث الإخوة» فمعناه أن أولاد الإخوة للأب والأم لا يرثون مع الأب، بل إنما يرثون مع الإخوة للأم. ويرد عليه: أن أولاد الأولاد أيضاً كذلك لا يرثون مع الأولاد، إلا أن يقال: غرضه إنما لم نقل بتورث أولاد الإخوة كليّة، بل إنما قلنا مع اختلاف الجهة. ويمكن أن يقال: غرضه محض بيان هذه الفروق بين أولاد الأولاد وأولاد الإخوة من غير بناء حكم عليه، وعلى أي حال لم نفهم لكلامه معنى محصلاً.

٢. في «ك»: - «هم».

٣. في «ل، بن»: - «ولد».

٤. في «ق، ك، م، ن، يح، بف، جت»: - «ما».

٥. في «م، يح، جد»: «ترث».

٦. في «ل، بن، جد»: «ولا يرثون ما يرث الإخوة في كل موضع» بدل «ولا يرثون في كل موضع ما يرث الإخوة».

٧. في «ك، ل، م، ن، يح، بن، جت»: «ما يحجب».

٨. في «ك»: - «لا».

٩. في «يح»: «ولهم».

١٠. في «ل، م، بف، بن، جد، وحاشية جت»: «بنت».

١١. في «ن، يح، جت»: «ابنة».

١٢. في «ق، بف»: «أخ».

وَاحِدًا^١، فَلَايِنْ بِنْتُ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ^٢، وَابْنَةُ^٣ ابْنِ الْأَخِ الثَّلَاثَانِ، وَإِنْ كَانَ أَبُو ابْنَةِ الْأَخِ غَيْرَ أَبِي ابْنِ الْأَخِ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ يَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِيرَاثَ جَدِّهِ.

فَإِنْ تَرَكَ ابْنُ ابْنَةِ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَابْنَةُ ابْنَةِ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُمَا وَاحِدَةً، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّهُمَا وَاحِدَةً، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. فَإِنْ تَرَكَ ابْنُ ابْنَةِ أَخٍ لِأُمٍّ، وَابْنُ ابْنَةِ أَخٍ لِأَبٍ، فَلَايِنْ ابْنَةُ^٦ الْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلَايِنْ ابْنَةِ^٧ الْأَخِ لِلْأَبِ.

وَإِنْ تَرَكَ ابْنَةُ ابْنَةِ^٨ أَخٍ لِأَبٍ، وَأُمٌّ وَابْنَةُ أَخٍ^٩ لِأُمٍّ، فَلَايِنْ ابْنَةُ الْأَخِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلَايِنْ ابْنَةِ^{١٠} الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

فَإِنْ^{١١} تَرَكَ ابْنُ ابْنَةِ^{١٢} أُخْتٍ وَابْنُ ابْنِ أُخْتٍ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ لَابَنِ ابْنِ الْأُخْتِ الثَّلَاثَانِ، وَلَابِنِ ابْنَةِ^{١٣} الْأُخْتِ الثَّلَاثُ إِنْ كَانَتْ الْأُمُّ وَاحِدَةً، فَإِنْ^{١٤} كَانَا مِنْ أُخْتَيْنِ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

١. في «ق»، «ل»، «ب»، «بن»، «جت»، «جد»، «واحد».

٢. في «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «بن»، «جت»، «لأب وأُمٍّ بدل «للأب والأُمِّ». وفي «ق»، «بف»، «جد»، «- «للأب والأُمِّ».

٣. في «ك»: «فلايينة».

٤. في «ك»، «م»، «ن»، «لم يكن».

٥. في «ل»، «م»، «بن»، «جت»، «بنت».

٦. في «ل»، «م»، «بف»: «بنت». وفي «بن»: «فإن لآيئة بنت» بدل «فلايينة ابنة». وفي «جد»: «فإن لابن بنت» بدلها.

٧. في «ك»، «ل»، «م»، «بن»، «جت»، «بنت». ٨. في «ل»، «بن»، «بنت، بنت».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «الأخ».

١٠. في «ل»: «بنت».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «وإن».

١٢. في «ل»، «بن»: «بنت». ١٣. في «ل»، «بن»: «بنت».

١٤. في «ل»، «م»، «بن»، «جد»، «وإن».

● الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَثَّاءِ^١، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ^٢.

١٦٤١٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَدْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ وَبُكَيرٍ وَالْفَضِيلِ وَمُحَمَّدٍ^٣ وَبُرَيْدٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْجَدَّ مَعَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ يَصِيرُ مِثْلَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ، مَا بَلَّغُوا».

قَالَ: قُلْتُ: رَجُلٌ تَرَكَ أَخَاهُ لِإِبْنِيهِ وَأُمُّهُ وَجَدَّةٌ^٥، أَوْ قُلْتُ: تَرَكَ جَدَّةً^٦ وَأَخَاهُ^٧ لِإِبْنِيهِ وَأُمُّهُ؟

قَالَ^٨: «الْمَالُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَا أَخَوَيْنِ أَوْ مِائَةَ أَلْفٍ^٩، فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِ وَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ».

قَالَ: قُلْتُ: رَجُلٌ تَرَكَ جَدَّهُ وَأُخْتَهُ؟

فَقَالَ: «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ»، وَإِنْ كَانَتْ أُخْتَيْنِ فَالنِّصْفُ لِلْجَدِّ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ لِلْأُخْتَيْنِ، وَإِنْ كُنَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ، وَإِنْ تَرَكَ إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ^{١١} لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ لِأَبٍ وَجَدٍّ، فَالْجَدُّ أَحَدُ الْإِخْوَةِ، فَالْمَالُ^{١٢} بَيْنَهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ».

١. في «ق، بف»: - «الوشاء».

٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٣ ح ٢٥٠١٧.

٣. في «بن» والوسائل: «محمّد و الفضيل» بدل «الفضيل ومحمّد».

٤. في «م» وحاشية «جت»: «منهم» بدل «من الإخوة».

٥. في الوسائل: «أو أخاه لأبيه».

٦. في «م، ن، بح، بن» والتهديب والاستبصار: «وأخاه لأبيه». وفي «ك»: «وأخاً لأبيه».

٧. في «بن» والتهديب والاستبصار: «أو أخاه» .
٨. في «بن» والوسائل: «فقال» .

٩. في الوسائل :- «ألف».

۱۰. فی «بف»: «فان».

١١. في الاستبصار: «أو أخوات».

١٢. في «م، ن، بن، جد» والوسائل: «والعمال».

قَالَ^١ زُرَّارَةُ: هَذَا مِمَّا لَا يُؤْخَذُ^٢ عَلَيَّ فِيهِ قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِيهِ وَمِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ،
وَلَيْسَ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ شَكٌّ وَلَا اخْتِلَافٌ^٣.

١٣٤١٧ / ٣. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ
حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «الْجَدُّ يُقَاسِمُ^٤ الْإِخْوَةَ مَا بَلَغُوا، وَإِنْ كَانُوا مِائَةَ أَلْفٍ»^٥.

١٣٤١٨ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ،
عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ وَأُخْتَهُ وَجَدَّهُ، قَالَ: «هَذِهِ مِنْ أَرْبَعَةٍ

١. في «ل»، م، بن «الوسائل والتهذيب والاستبصار»: «وقال».

٢. في «ق»: «لم يؤخذ».

٣. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١٦٣: «تلك الأخبار محمولة على اتحاد الجهة، بأن كان الجد للأب مع الإخوة للأب أو للأب والأم، أو كان الجد للأم مع الإخوة من قبلها في خبر لم يذكر فيه فضل الذكور على الإناث، وإن كان يمكن تعميم قوله: «مثل واحد من الإخوة» بحيث يشمل صور الاختلاف أيضاً، لأنه يصدق أنه مثل واحد من الإخوة، لكن لا من الإخوة الموجودين، بل لو كانت إخوة من تلك الجهة، لكنه بعيد جداً».

وقال الشهيد: «الجد المنفرد المال، لأب كان أو لأم، وكذا الجدّة. ولو اجتماعاً من طرف واحد تقاسم المال للذكر مثل حظ الأنثيين إن كانا لأب، وبالسوية إن كانا لأم». الدروس، ج ٢، ص ٣٦٩.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٣، ح ١٠٨١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٥، ح ٥٨٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ٥٦٣٩، معلقاً عن ابن أذينة، عن زرارة وبكير ومحمد بن مسلم والفضل وبريد بن معاوية، عن أحدهما عليه السلام، وتتمام الرواية فيه: «أنّ الجد مع الإخوة من الأب مثل واحد من الإخوة». وفيه، ح ٥٦٤٠، بسنده عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «قلت: رجل ترك أخاه لأبيه» إلى قوله: «فله مثل نصيب واحد من الإخوة» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٣، ح ٢٥٠١٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٥، ح ٣٢٧٣٧.

٥. في «ل»، م، بن، جد، والوسائل: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجد فقال» بدل «سمعت أبا جعفر يقول: الجد».

٦. في الاستبصار: «الجدّة تقاسم» بدل «الجد تقاسم».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٨٤، معلقاً عن الكليني. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٤، ح ٥٦٤٢، بسنده عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٥، ح ٢٥٠١٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٧، ح ٣٢٧٤٢.

أَسْهَمَ: لِلْمَزَاةِ الرَّبْعَ، وَلِلْجَدِّ سَهْمَانِ^١.

٥ / ١٣٤١٩. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي بَيْتَةِ إِخْوَةٍ وَجَدَ، قَالَ: «لِلْجَدِّ السُّبْعُ»^٢.

٦ / ١٣٤٢٠. وَعَنْهُ^٣، عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ مُثَمِّلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَرَكَ خَمْسَةَ إِخْوَةٍ وَجَدًا^٤، قَالَ: «هِيَ مِنْ بَيْتِهِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ^٥ سَهْمٌ»^٦.

٧ / ١٣٤٢١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلَاءِ بْنِ

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٨٥، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ٥٦٣٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٥٩٠، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٧، ح ٢٥٠٢٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٦، ح ٣٢٧٣٨؛ وص ١٨٠، ص ٣٢٧٧٦.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٨٦، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، وفي الأخير من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٥٦٤٤، بسند عن إسحاق بن عمار. وفيه، ص ٢٨٤، ح ٥٦٤٣، بسند عن أبي بصير. وفيه، ص ٢٨٧، ح ٥٦٥١، بسند آخر عن علي بن أبي طالب، مع زيادة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٥، ح ٢٥٠٢٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٨، ح ٣٢٧٤٣.

٣. في «م» بح، بن، جد: «عنه» بدل «وعنه». والضمير راجع إلى الحسن بن محمد بن سماعة المذكور في السند السابق؛ فقد روى [الحسن بن محمد] بن سماعة عن عبيس [بن هشام]، في الكافي ذيل ح ١٠٧٥٦ و ١٠٩٤٣؛ و التهذيب، ج ٧، ص ١١٤، ح ٤٩٥؛ و ج ٨، ص ٢٠٩، ح ٧٤٢؛ ورجال النجاشي، ص ٢١٣، الرقم ٥٥٦ وص ٤١٢، الرقم ١١٠٠. ولم نجد رواية غير ابن سماعة مضمّن وقع في ذلك السند عن عبيس بن هشام في موضع.

٤. في «ق» ل، ك، ب، ف: «وجد».

٥. في «ل» بن، والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «منهم».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٨٧، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عبيس بن هشام. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٦، ح ٢٥٠٢٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٨، ح ٣٢٧٤٤.

رَزِينٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: «الْإِخْوَةُ مَعَ الْجَدِّ - يَغْنِي أَبَا الْأَبِّ - يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ مِنْ الْأَبِّ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأَبِّ: يَكُونُ الْجَدُّ كَوَاجِدٍ^٣ مِنَ الذُّكُورِ^٤».

١٣٤٢٢ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً^٥، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٦ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ وَجَدَّةً؟

قَالَ: «الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ^٧، وَلَوْ^٨ كَانَا أَخَوَيْنِ أَوْ مِائَةً، كَانَ الْجَدُّ مَعَهُمْ كَوَاجِدٍ مِنْهُمْ، لِلْجَدِّ مَا يُصِيبُ وَاحِداً مِنَ الْإِخْوَةِ».

قَالَ: «وَإِنْ تَرَكَ أُخْتَهُ^٩، فَلِلْجَدِّ سَهْمَانِ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ، وَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ،

١. روى [الحسن] بن محبوب عن العلاء [بن رزين] عن محمد بن مسلم في كثير من الأسناد جداً. والعلاء بن رزين صاحب محمد بن مسلم وفقه عليه وروى كتابه. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٤٥٢-٤٥٣، ص ٤٦١-٤٦٤؛ رجال النجاشي، ص ٢٩٨، الرقم ٨١١، ص ٣٢٣، الرقم ٨٨٢.

هذا، وقد تقدّم في الكافي، ج ١٣٤١٠ رواية ابن محبوب عن العلاء بن رزين وأبي أيوب وعبدالله بن بكير عن محمد بن مسلم، كما وردت رواية الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين وابن بكير عن محمد بن مسلم. أضف إلى ذلك أنّ لم نجد رواية العلاء بن رزين عن عبدالله بن بكير في غير سند هذا الخبر.

فعليه، الظاهر أنّ «عن عبدالله بن بكير» في ما نحن فيه محزّف من «وعبدالله بن بكير».

٢. هكذا في «ق، ك، بح، بف، بن، جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «ل، م، ن» والمطبوع: + «منهم».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٨٨، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٦، ح ٢٥٠٢٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٦، ح ٣٢٧٣٩.

٤. في «ق، بف، بن»: «جميعاً».

٥. في «ق، بف» والوسائل: «أبا جعفر».

٦. في «ق، بف» والوسائل: «أبا جعفر».

٧. في «ق، بف» والوسائل: «فان».

٨. في «ق، بف» والوسائل: «فان».

٩. في «ق، بف» والوسائل: «فان».

فَلِجَدِّ النَّصْفِ، وَلِلْأَخْتَيْنِ النَّصْفُ.

قَالَ: «وَإِنْ تَرَكَ إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ^٢، كَانَ الْجَدُّ كَوَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ»^٣.

١٣٤٢٣ / ٩. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٤، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٥ فِي رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ وَأُخْتَهُ وَجَدَّهُ، قَالَ: «هَذَا مِنْ أَرْبَعَةِ أَنْسَاهُمْ، لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ، وَلِلْأَخْتِ سَهْمٌ، وَلِلْجَدِّ سَهْمَانِ»^٦.

١٣٤٢٤ / ١٠. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُسْمانَ

وَجَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٧، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْجَدُّ يُقَاسِمُ الْإِخْوَةَ مَا بَلَغُوا، وَإِنْ كَانُوا مِائَةً أَلْفٍ»^٨.

١٣٤٢٥ / ١١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩: أَخٌ لِأَبٍ وَجَدُّ؟ قَالَ: «الْمَالُ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ»^{١٠}.

١. في «بف»: «وكان».

٢. في «بن»: «+ وجدأ». وفي الوسائل: «وأخوات وجدأ» بدل «أخوات من أب وأم».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٥٨٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٥٦٤٥، بسند آخر، من قوله: «وإن ترك إخوة وأخوات» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٦، ح ٢٥٠٢٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٧، ح ٣٢٧٤١.

٤. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين إلى ابن محبوب.

٥. راجع: ح ٤ من نفس الباب. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٦، ح ٢٥٠٢٧.

٦. في «بن»: «ولو».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٥٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٥، ح ٢٥٠١٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٧، ذيل ح ٣٢٧٤٢.

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٥، ح ١٠٩٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٥٩٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن

٢٤- بَابُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ

١٣٤٢٦ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ سِنَانٍ،

قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَكَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ لَمْ يَتَزَكَ^١ وَارِثًا غَيْرَهُ؟

قَالَ: «الْمَالُ لَهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخِ لِلْأُمِّ^٢ جَدٌّ؟

قَالَ: «يُعْطَى الْأَخُ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَيُعْطَى الْجَدُّ الْبَاقِي».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الْأَخُ^٣ لِأَبٍ وَجَدٌّ؟

قَالَ: «الْمَالُ بَيْنَهُمَا سَوَاءً»^٥.

١٣٤٢٧ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ،

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِتَابِيِّ، قَالَ:

٥. عيسى، عن أحمد بن محمد، عن عبدالله بن سنان. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ٥٦٣٧، معلقاً عن ابن محبوب.

الوافي، ج ٢٥، ص ٨٠٨ ح ٢٥٠٢٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٦، ح ٣٢٧٤٠.

١. في «م» بح، بن، جت، جد، والوسائل والفقيه والتهذيب، ح ١١٦٠: «ولم يترك».

٢. في «جد» وحاشية «م»: «من الأم».

٣. في «ق» م، ن، جت، جد: «أخ».

٤. في الوافي: «أراد بالجد في صورتين الجد من قبل الأب؛ لأنه إن كان من قبل الأم يقاسم الأخ في الصورة الأولى، ويعطى السدس في الثانية أو الثلث على اختلاف القولين. ولعل منشأ الخلاف أن الجد من قبل الأم هل هو من الكلالة لأنه ليس بولد ولا والد، أم ليس من الكلالة لأنه والد من وجه فيرث نصيب الأم الغير المحجوبة».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٦، معلقاً عن أحمد بن محمد؛ وفيه، ص ٣٢٣، ح ١١٦٠. بسنده عن أحمد بن

محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ٥٦٣٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام،

إلى قوله: «ويعطى الجد الباقي» الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٠ ح ٢٥٠٣٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٢، ح ٣٢٧٥٥.

سَأَلَتْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ؟

قَالَ: «الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ فَرِيضَتُهُمُ الثَّلَاثُ مَعَ الْجَدِّ».^١

١٣٤٢٨ / ٣. وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ^٢، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَمَّارَةَ^٣،

عَنْ مِسْمَعِ أَبِي سَيَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأُمِّ وَجَدًا^٤؟

قَالَ: فَقَالَ^٥: «الْجَدُّ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِّ مِنَ الْأَبِّ، لَهُ الثَّلَاثَانِ، وَلِلْإِخْوَةِ^٦ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ

الْأُمِّ الثَّلَاثُ، فَهُمْ فِيهِ^٧ شُرَكَاءُ سَوَاءٌ».^٨

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٧، ح ١٩٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٦٠١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٣، ح ٥٦٣٥، معلقاً عن محمد بن الفضيل، الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٢، ح ٢٥٠٤٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٢، ح ٣٢٧٥٦.

٢. في السند تحويل يعطف «علي بن إبراهيم، عن أبيه» على «محمد بن يحيى - وقد عثر عنه بالضمير - عن أحمد بن محمد».

٣. في «بن» والوسائل: «الحسن بن محبوب».

٤. روى ابن محبوب عن الحسن بن عماره عن مسمع في الكافي، ح ٩١٨٥. ووردت رواية الحسن بن محبوب عن الحسن بن عماره عن ابن سيارة في تفسير القمي، ج ١، ص ٣٥٤، لكن المذكور في البحار، ج ١٢، ص ٢٤٧، ح ١٣ و ٥٩، ص ١٨٦، ح ٧ «أبي سيارة» بدل «ابن سيارة». وهو الظاهر؛ فقد ورد الخبر في قصص الأنبياء للراوندي، ص ١٢٨، عن ابن محبوب عن الحسن بن عماره عن مسمع أبي سيارة. كما أن مضمون الخبر ورد في الكافي، ح ٣٣٨٢ عن ابن محبوب عن الحسن بن عمار الدقان عن مسمع.

إذا تبين هذا، فنقول: احتمال وقوع التحريف في عنوان «الحسين بن عماره» وأن الصواب فيه هو الحسن بن عماره، المراد منه الحسن بن عماره بن المضرب المذكور في مصادرنا ومصادر العامة، غير منفي. راجع: رجال الطوسي، ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٨؛ رجال البرقي، ص ٢٦، تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٢٦٥، الرقم ١٢٥٢.

٥. في «ق، ب»، «وجد».

٦. في «ق، ك، ب»، جت، جد، وحاشية «م»: «والإخوة».

٨. في الوسائل: «فيه».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٦٠٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٠، ح ٢٥٠٣٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٣، ح ٣٢٧٥٨.

١٣٤٢٩ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ^١، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
الْوُشَاءِ^٢، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ^٣، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٤: «أَعْطِ الْأَخَوَاتِ^٥ مِنَ الْأُمِّ فَرِيضَتَهُنَّ^٦ مَعَ الْجَدِّ^٧».

١٣٤٣٠ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
رِثَابٍ^٨، عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٩ فِي الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ، قَالَ: «لِلْإِخْوَةِ^{١٠} مِنَ الْأُمِّ مَعَ
الْجَدِّ^{١١} نَصِيبُهُمْ^{١٢} الثَّلَاثُ مَعَ الْجَدِّ^{١٣}».

١. في «ق، ك، بف» والوسائل والتهذيب والاستبصار: - «الأشعري».

٢. في التهذيب والاستبصار: - «الوشاء».

٣. في «ق، بف» - «ابن عثمان».

٤. في «ل، بن، جد» وحاشية «ن» والوسائل: «عن أبي جعفر^٩ قال: قال: بدل وقال: قال أبو جعفر^٩». وفي
الاستبصار: «قال: قال أبو عبد الله^٩، لكن المذكور في بعض نسخه «أبو جعفر^٩».

٥. في «بن» والوسائل: «الإخوة».

٦. في «بن» والوسائل: «فريضتهم».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٦٠٣، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٥،
ص ٨١١ ح ٢٥٠٣٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٤، ح ٣٢٧٦٠.

٨. ورد الخبر في تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٠٨، ح ١١٠٠ - والخبر مأخوذ من الكافي من دون تصريح - عن
أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رباط، عن ابن مسكان. وهو الظاهر؛ فإن المراد من
علي بن رباط هو علي بن الحسن بن رباط، وقد تكررت روايته بعنوانيه المختلفة عن [عبدالله] بن مسكان في
الأستاد. وأما رواية علي بن رثاب عن عبدالله بن مسكان، فلم ترد إلا في المحاسن، ص ٥٩٨، ح ٤، والراوي
عن علي بن رثاب في ذلك السند هو ابن محبوب، والمظنون قوياً أن كثرة روايات ابن محبوب عن علي بن
رثاب وشباهة «رثاب» و«رباط» في الكتابة أوجبا تحريف «رباط» بـ «رثاب». راجع: معجم رجال الحديث،
ج ١١، ص ٥٥٤؛ ج ١٢، ص ٢٩٥ - ٢٩٦؛ وج ٢٢، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

ثم إن في «بن»: «ابن رثاب» بدل «علي بن رثاب».

٩. في «ق، ن، بف» والوسائل: «الإخوة».

١٠. في «جد» - «مع الجد».

١١. في حاشية «جد»: «فريضتهم».

١٢. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١٦٦؛ قوله^٩: نصيبهم الثلث مع الجد، أقول: يحتمل وجوهاً:

الأول: أن يكون المراد أن الإخوة من الأم مع الجد قبلها للجميع الثلث، والباقي لكلالة الأبوين أو الأب من

١٣٤٣١ / ٦ . حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ^١، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَصَالِحِ بْنِ خَالِدٍ^٢، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ زَيْدٍ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ، قَالَ: «لِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ فَرِضَتُهُمُ الثَّلَاثُ مَعَ الْجَدِّ»^٤.

١٣٤٣٢ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنِ الْخَلِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ؟^٥

٥ الإخوة، والأجداد إن كانوا وإلا يرده عليهم.

الثاني: أَنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ فِي وَاحِدٍ إِذَا اجْتَمَعُوا مَعَ الْجَدِّ لِلأَبِ فَلَهُمُ الثَّلَاثُ، وَلِلْجَدِّ الثَّلَاثَانُ. وَهُوَ أَظْهَرُ فِي أَكْثَرِ أَخْبَارِ الْبَابِ.

الثالث: أَنَّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ مِنْ قَبْلِهَا فَرِضَةُ الْجَمِيعِ الثَّلَاثُ إِذَا اجْتَمَعُوا مَعَ الْجَدِّ لِلأَبِ، وَعَلَى الْأَوَّلِينَ يَكُونُ ذِكْرُ الْجَدِّ ثَانِيًا لِلتَّأْكِيدِ.

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٨، ح ١١٠١، والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٦٠٤، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رباط، عن ابن مسكان. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ٥٦٣٣، بسنده عن بكير والجلي، عن أحدهما عليه السلام، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٨١١، ح ٢٥٠٣٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٣، ح ٣٢٧٥٧.

١. في «ل» والوسائل: - «بن زياد».

٢. ورد الخبر في التهذيب عن الحسن بن محمد بن سماعة وصالح بن خالد، وهو محرف إمّا بجواز النظر من «سماعة» في «الحسن بن محمد بن سماعة» إلى «سماعة» في «جعفر بن سماعة» فوق السقط، أو بتحريف «عن»؛ «و»؛ فقد ورد الخبر في الاستبصار عن الحسن بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد.

يؤكد ذلك أَنَّ صَالِحَ بْنَ خَالِدٍ هَذَا هُوَ أَبُو شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيُّ وَقَدْ رَوَى [الحسن بن محمد] بن سماعة عنه في الأسناد بعنوان صالح بن خالد ويعنوان أبي شعيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٧٨، ص ٣٨٢ و ج ٢٢، ص ٣٨٩.

٣. في «بن» والوسائل: - «عن زيد».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٨، ح ١١٠١، والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٦٠٥، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة وصالح بن خالد، عن أبي جميلة، عن زيد (في الاستبصار: «الشحام»). الوافي، ج ٢٥، ص ٨١١، ح ٢٥٠٣٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٤، ح ٣٢٧٦١.

٥. في التهذيب والاستبصار: - «مع الجد».

فَقَالَ: «لِلْإِخْوَةِ لِلْأَمِّ^١ فَرِيضَتُهُمُ الثَّلَاثُ مَعَ الْجَدِّ»^٢.

٢٥- بَابُ ابْنِ أَخٍ وَجَدٍّ

١٣٤٣٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

نَشَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام صَحِيفَةً، فَأَوَّلُ مَا تَلَقَّانِي فِيهَا: «ابْنُ أَخٍ وَجَدٍّ، الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ»^٣.

فَقُلْتُ: جُعِلَتْ فِدَاكَ، إِنَّ الْقَضَاءَ عِنْدَنَا لَا يَفْضُونَ لِابْنِ الْأَخِ^٤ مَعَ الْجَدِّ بِشَيْءٍ^٥.

فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ خَطٌّ^٦ عَلَيَّ عليه السلام»^٧ وَأَمْلَأَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام»^٨.

١٣٤٣٤ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ:

١١٣/٧

١. في «بن»: - «لِلْإِخْوَةِ لِلْأَمِّ». وفي الوسائل والتهذيب والاستبصار: - «لِلْأَمِّ».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٨، ح ١١٠٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٦٠٦، معلقاً عن محمد بن إسماعيل الوافي، ج ٢٥، ص ٨١١ ح ٢٥٠٣٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٧٣، ح ٣٢٧٥٩.

٣. في الوسائل: «أبو جعفر».

٤. في «م»، بح، بف: «يلقاني».

٥. في «م»، جد، وحاشية «جت»: «منها».

٦. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١٦٧: «قوله: المال بينهما نصفان، محمولٌ على ما إذا كانا من جهة واحدة، ولا يمنع هنا بعد ابن الأخ لاختلاف الجهة».

وقال الشهيد الثاني: «لا يمنع الجد وإن قرب ولد الأخ وإن بعد؛ لأنه ليس من صنفه حتى يراعى فيه تقديم الأقرب فالأقرب... وكما لا يمنع الجد الأدنى أولاد الإخوة، كذلك لا يمنع الأخ الجد الأبعد؛ لدخوله في معنى الجد المنصوص بأنه يشارك الأخ وأولاده». المسالك، ج ١٣، ص ١٥٦.

٧. في «م»، بح، وأخ: «في «م»، بح، بف: «شيء».

٨. في الوسائل: «بخط».

٩. في «م»: «+ «بيده».

١٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٧ ح ٢٥٠٥٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٥٩، ح ٣٢٧١٤.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ^١: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يُورَثُ ابْنَ الْأَخِ^٢ مَعَ الْجَدِّ مِيرَاثَ أَبِيهِ»^٣.

٣ / ١٣٤٣٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^٤، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٥:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَلَمْ يُكَذِّبْ جَابِرٌ أَنَّ ابْنَ الْأَخِ يُقَاسِمُ الْجَدَّ»^٦.

٤ / ١٣٤٣٦. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ، قَالَ: رَوَى أَبُو شُعَيْبٍ، عَنْ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ ابْنِ أَخٍ وَجَدَ؟

فَقَالَ^٨: «الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ»^٩.

١. في «بن» والوسائل: - «قال».

٢. في المرأة: قوله: يورث ابن الأخ، أي سواء كان في جهته أو من جهة أخرى.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٩، ح ١١٠٥، معلقاً عن يونس. الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٩، ح ٢٥٠٥٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٠، ح ٣٢٧١٥.

٤. في حاشية «بن، جد»: «ابن أبي عمير». وفي «م»: «ابن أبي عمير عن ابن أبي نجران»، وهو سهو أوجه الجمع بين النسخة وبدلها؛ فقد روى إبراهيم بن هاشم، عن (عبد الرحمن) بن أبي نجران مباشرة في كثير من الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤٩٣ - ٤٩٤ و ص ٥٢٣.

٥. في «بن» والوسائل: «محمد بن قيس». والخبر المذكور في كتاب عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم.

٦. في «ق، بف»: «الابن».

٧. الأصول الستة عشر، ص ١٧٨، كتاب عاصم بن حميد الحنط، ح ٨٦، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٩، ح ١١٠٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٩، ح ٢٥٠٥٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٠، ح ٣٢٧١٦.

٨. في «ق، ك، ن، بح، بف»: «قال».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٩، ح ١١٠٧، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٥٦٤٧؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣١٠، ح ١١١٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٩، ح ٢٥٠٥٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٠، ح ٣٢٧١٧.

٥ / ١٣٤٣٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَرَّازِ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

نَظَرْتُ إِلَى صَحِيفَةٍ يَنْظُرُ فِيهَا أَبُو جَعْفَرٍ^٢ فَقَرَأْتُ^٣ فِيهَا مَكْتُوباً: «ابْنُ أَخٍ^٤ وَجَدْتُ الْمَالَ بَيْنَهُمَا سَوَاءً».

فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ^٥: «إِنَّ مَنْ عِنْدَنَا لَا يَقْضُونَ بِهَذَا الْقَضَاءِ، وَلَا يَجْعَلُونَ^٦ لِابْنِ الْأَخِ مَعَ الْجَدِّ شَيْئاً».

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^٧: «أَمَّا إِنَّهُ إِمْلَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَطٌّ عَلَيَّ^٨ مِنْ فِيهِ^٩ بِيَدِهِ»^{١٠}.

٦ / ١٣٤٣٨ . مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ^{١١} أَوْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} وَأَنَا عِنْدَهُ عَنِ ابْنِ أَخٍ وَجَدْتُ؟ قَالَ: «يُجْعَلُ^{١٣} الْمَالَ بَيْنَهُمَا يَضْفَيْنِ»^{١٤}.

١. هكذا في «ق»، «ك»، «ن»، «ي»، «بن»، «جد»، «الوسائل». وفي «ل»، «م»، «ج»، «ت»، «المطبوع»: «الخرزاز». وهو سهو كما تقدم في الكافي، ذيل ح ٧٥.

٢. في «بف»: «قرأت».

٣. في «ق»: «الأخ».

٤. في «ق»، «م»، «بن»، «ج»، «ت»، «الوسائل»: «لا يجعلون» بدون الواو.

٥. في «بف»، «ج»، «ت»: «من فيه».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٨، ح ١١٠٤، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٨، ح ٢٥٠٥٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦٠، ح ٣٢٧١٨.

٧. في «ك»، «ن»، «ي»، «بف»: «- أو أبا عبد الله ﷺ». وفي «ل»، «م»، «بن»، «جد»، «الوسائل» وحاشية «ك»، «ن»، «ج»، «ت»: «سمعت أبا عبد الله ﷺ أو أبا جعفر ﷺ يقول وسأله رجل». وفي هامش المطبوع: «سمعت أبا عبد الله أو أبا جعفر أو يقول سأله رجل».

٨. في «بف»: «تجعل».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٩، ح ١١٠٨، معلقاً عن الفضل بن شاذان، عن عبد الله بن جبلة الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٩، ح ٢٥٠٥٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦١، ح ٣٢٧١٩.

١٣٤٣٩ / ٧. الْفَضْلُ^١، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي حَلْفٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٣، قَالَ^٤ فِي بَنَاتِ أُخْتٍ وَجَدَّ، قَالَ^٥: «لِبَنَاتِ الْأُخْتِ الثَّلَاثُ^٥، وَمَا بَقِيَ فَلِلْجَدِّ، فَأَقَامَ بَنَاتِ الْأُخْتِ مَقَامَ الْأُخْتِ، وَجَعَلَ الْجَدَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَخِ^٦».

١٣٤٤٠ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ:

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٧ عَنِ امْرَأَةٍ مُمْلَكَةٍ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا، مَاتَتْ وَتَرَكَتْ أُمُّهَا ١١٤/٧ وَأَخْوَانِ لَهَا مِنْ أَبَيْهَا وَأُمُّهَا^٨، وَجَدَّهَا: أَبَا أُمِّهَا، وَزَوْجَهَا؟

قَالَ^٩: «يُعْطَى الزَّوْجُ النِّصْفَ، وَتُعْطَى الْأُمُّ الْبَاقِي، وَلَا يُعْطَى الْجَدُّ شَيْئاً؛ لِأَنَّ ابْنَتَهُ^{١٠} حَبَبَتْهُ عَنِ الْمِيرَاثِ^{١١}، وَلَا يُعْطَى^{١٢} الْإِخْوَةُ شَيْئاً^{١٣}».

١. السند معلق على سابقه. ويروي عن الفضل، محمد بن إسماعيل.

٢. في «م»: «بعض أصحابنا».

٣. في «ق، ك، ن، جت» والتهذيب: «قال». وفي «بف» والفقهاء: «عن أبي عبد الله^٣ قال».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: «فقال».

٥. في المرأة: «قوله: لبنات الأخت الثلث، محمول على ما إذا كان الجد والأخت كلاهما من جهة الأب، كما لا يخفى».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٩، ح ١١٠٩، معلقاً عن الفضل. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٥، ح ٥٦٤٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، إلى قوله: «وما بقي فللجد». والوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٠، ح ٢٥٠٦١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٦١، ح ٣٢٧٢٠.

٧. في «بن» والوسائل: «أُمُّهَا وَأَبِيهَا». وفي «ل»: «فقال».

٨. في «ن، بف، جد»: «ويُعْطَى». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٩. في «بن» والوسائل: «بنته». وفي التهذيب، ج ١٠٣٧، ح ١٠٣٧، «وَأُمُّ الْمَيْتَةِ».

١٠. في «بن» والوسائل: «عن الميراث». وفي «ن»: «ولا تعطى».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٨٦، ح ١٠٣٧، بسنده عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٣١٠، ح ١١١١؛ والاستبصار، ج ٤،

١٣٤٤١/٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

حُمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ أَبَاهُ وَعَمَّهُ وَجَدَّةً؟

قَالَ: فَقَالَ: «حَجَبَ الْأَبُ^٢ الْجَدَّ، الْمِيرَاثُ لِلْأَبِ^٣، وَلَيْسَ لِلْعَمِّ وَلَا لِلْجَدَّةِ شَيْءٌ»^٤.

١٣٤٤٢/١٠. وَعَنْهُ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعاً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ^٦، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام: امْرَأَةٌ مَاتَتْ، وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأَبَوَيْهَا، وَجَدَّهَا^٧ أَوْ جَدَّتَهَا^٨،

كَيْفَ يُقَسِّمُ مِيرَاثَهَا؟

ص ١٦١، ح ٦٠٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦١، ح ٢٤٩٤٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٤، ح ٣٢٦٦٢.

١. في «ق، ك، ن، بح، جت» وحاشية «م» والتذهيب والاستبصار: «أبا جعفر».

٢. في «ك»: «الأم».

٣. في «م، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «حجب الأب الجد عن الميراث» بدل «حجب الأب الجد، الميراث للأب».

٤. التذهيب، ج ٩، ص ٣١٠، ح ١١١٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦١، ح ٦٠٩، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٤٠، ح ٢٤٨٩٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٥، ح ٣٢٦٦٣.

٥. في الطبعة الحجرية: - «عن إبراهيم».

٦. عبدالله بن جعفر هذا هو الحميري، ولم نجد رواية من يسمي بإبراهيم عنه في موضع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم نعرف علي بن عبدالله المذكور في صدر السند، فلا يبعد أن يكون الأصل في «علي بن عبدالله» هو «محمد بن عبدالله» والمراد منه هو محمد بن عبدالله الذي روى هو ومحمد بن يحيى الذي يرجع إليه الضمير، عن عبدالله بن جعفر في بعض الأسناد، كما في الكافي، ح ٨٦٩ و ١٣٩٠ و ٥٨٢٢ و ١٠٥٤٦.

فعليه يمكن القول بصحة ماورد في الطبعة الحجرية من عدم ذكر «عن إبراهيم»، لكن بعد ورود هذه العبارة في جميع النسخ وبعضها نفيسة جداً، لا تظمن النفس بعدم حذفها اجتهداً.

هذا، وقد ورد الخبر في التذهيب، ج ٩، ص ٣١٠، ح ١١١٣، معلقاً عن محمد بن يحيى العطار، عن عبدالله بن جعفر، والمظنون بملاحظة الأخبار المتقدمة عليه والأخبار المتأخرة عنه ومقارنتها مع الكافي، أخذ الخبر من الكافي، والله هو العالم.

٧. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتذهيب والاستبصار. وفي المطبوع: «أو جدّها».

٨. في «بن» والوسائل: «وجدتها».

فَوَقَّعَ ۞: «لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبَوَيْنِ»^١.

١٣٤٤٣ / ١١. وَقَدْ رُوِيَ أَيْضاً: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ الْجَدَّ وَالْجَدَّةَ السُّدُسَ^٢.

١٣٤٤٤ / ١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ۞، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ الْجَدَّةَ السُّدُسَ»^٣.

١٣٤٤٥ / ١٣. عَنْهُ^٤، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ۞: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ الْجَدَّةَ - أُمَّ الْأَبِ - السُّدُسَ وَابْنَتَهَا

حَيَّةً^٦، وَأَطْعَمَ الْجَدَّةَ - أُمَّ الْأُمِّ - السُّدُسَ وَابْنَتَهَا حَيَّةً^٧».

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٠، ح ١١١٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦١، ح ٦١٠، معلقاً عن محمد بن يحيى العطار، عن

عبدالله بن جعفر؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٣، ح ١٤٠٣، بسنده عن عبدالله بن جعفر، من دون التصريح باسم

المعصوم ۞، الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٢، ح ٢٤٩٤١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٥، ح ٣٢٦٦٤.

٢. قال الشهيد الثاني: «عدم إرث الجد مع الأبوين أو أحدهما هو المشهور بين الأصحاب، لا نعلم فيه مخالفاً إلا

ابن الجنيّد، فإنه جعل الفاضل عن سهام البنت والأبوين للجدّين أو الجدّتين، لكن على المشهور يستحبّ

للأبوين أن يطعما أبويهما شيئاً من نصيبهما على بعض الوجوه. فالحديث يقع في موضعين ... الثاني: أنّه

يستحبّ للأبوين أو أحدهما أن يطعم سدس الأصل للجدّ والجدّة من قبله إذا زاد نصيبه عن السدس ...

ويشترط زيادة نصيب المطعم عن السدس، وكونه أحد الأبوين، وكون الطعمة لمن يتقرّب به من الأبوين دون

من يتقرّب بالآخر، فلو لم يحصل لأحد الأبوين سوى السدس - كالأم مع الحاجب، والأب مع الزوج - لم

يستحبّ له الطعمة، ولو زاد نصيب أحدهما دون الآخر اختصّ بالطعمة». المسالك، ج ١٣، ص ١٢٧ - ١٤٠.

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٣، ح ٢٤٩٤٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٥، ح ٣٢٦٦٥.

٤. في التهذيب، ح ١١١٥: «الجدّة».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣١١، ح ١١١٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٢، ح ٦١٤، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم. وفي

التهذيب، ج ٩، ص ٣١٣، ح ١١٢٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٣، ج ٦٢٠، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه ۞،

وتمام الرواية هكذا: «أطعم رسول الله ﷺ الجدّتين السدس مالم يكن دون أمّ الأمّ أو ولادون أمّ الأب أب».

الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٣، ح ٢٥٠٦٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٧، ح ٣٢٦٦٨.

٦. الضمير راجع إلى ابن أبي عمير المذكور في السند السابق.

٧. في «ق، ك، ن» - «بن درّاج».

٨. في معظم النسخ والوافي والوسائل: - «أطعم الجدّة أمّ الأب السدس وابنها حيّة».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٣١١، ح ١١١٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٢، ح ٦١٦، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم، عن ۞

١٤/١٣٤٤٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَطْعَمَ الْجَدَّةَ السُّدُسَ، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا شَيْئاً»^٢.

١٥/١٣٤٤٧. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٣، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَطْعَمَ الْجَدَّةَ السُّدُسَ طَعْمَةً»^٦.

١٦/١٣٤٤٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَعِنْدَهُ أَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّ ابْنَتِي هَلَكَتْ وَأُمِّي حَيَّةٌ، فَقَالَ أَبَانُ^٧: لَيْسَ لِأُمِّكَ شَيْءٌ.

١. أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٠، ح ٥٦٢٦، بسنده عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٣، ح ٢٥٠٦٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٦، ح ٣٢٦٦٧.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣١١، ح ١١١٦، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨٢، ح ٥٦٢٩، معلقاً عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الله بن بكير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٤، ح ٢٥٠٦٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٧، ح ٣٢٦٦٩.

٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد بن محمد، محمد بن يحيى.

٤. هكذا في «ق»، «ك»، «ب»، «ج»، «ح» وحاشية «م» والتهذيب. والخبر في التهذيب مأخوذ من الكافي من دون تصريح. والاستبصار. وفي «م»، «ن»، «ب»، «ج»، «د» والمطبوع والوسائل: «أبا عبد الله».

٥. في «ل»، «ب»، «ن» وحاشية «ج» والوسائل والتهذيب: «الجد».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣١١، ح ١١١٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. الاستبصار، ج ٣، ص ١٦٢، ح ٦١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٤، ح ٢٥٠٦٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٧، ح ٣٢٦٧٠.

٧. في «ل»، «ب»، «ن» والوسائل: «ولا».

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! أُعْطِيَهَا السُّدُسُ».^٢

١٧ / ١٣٤٤٩. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ^٣:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ أَرْبَعُ جَدَّاتٍ - ثِنْتَيْنِ^٤ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ،

وِثْنَتَيْنِ^٥ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ^٦ - طَرَحَتْ وَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ بِالْقَرْعَةِ، فَكَانَ^٧ السُّدُسُ بَيْنَ

الثَّلَاثَةِ^٨، وَكَذَلِكَ إِذَا^٩ اجْتَمَعَ أَرْبَعَةُ أَجْدَادٍ أُسْقِطَ^{١٠} وَاحِدٌ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ بِالْقَرْعَةِ، وَكَانَ^{١١}

السُّدُسُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ^{١٢}».^{١٤}

١. في الفقيه: «سهما يعني».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٠، ح ١١١٤، والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٢، ح ٦١٣، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، مع

اختلاف سير. الفقيه، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٥٦٢٧، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري، عن أبي

عبد الله ﷺ، الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٤، ح ٢٥٠٧٠، الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٨، ح ٣٢٦٧٢.

٣. في الوسائل: «أصحابنا». ٤. في حاشية «م»: «ثنتان».

٥. في «ك، ل، ن، بح، بف، جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «الأب».

٦. في حاشية «م»: «وثنان».

٧. في «ك، ل، ن، بح، بف، جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «الأم».

٨. في «ل، م، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «وكان».

٩. في «ن، بح، بف، جت»: «الثلاث». ١٠. في «بف»: «إذ».

١١. في «ل، بح» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «سقط».

١٢. في «ق، ك، بف»: «فكان».

١٣. قال الشيخ - بعد إيراد هذا الخبر وخبر آخر مثله -: «فهذان الخبران مرسلان ومع كونهما كذلك فقد أجمعت

الطائفة على خلاف العمل بهما، لأنه لا خلاف بينهما أن الأقرب أولى بالميراث من الأبعد، والجد الأدنى أقرب

إلى الميت بدرجة، فينبغي أن يكون هو مستحقاً للميراث دون من هو أبعد منه. وينبغي أن نحمل الروايتين

على ضرب من التقيّة؛ لأنه يجوز أن يكون في العامة المتقدمين من ذهب إلى ذلك». الاستبصار، ج ٤،

ص ١٦٦، ذيل ح ٦٢٧.

وفي الوافي: «قال في التهذيبين: إعطاء السدس لا ينافي ما قدّمناه من الأخبار من أن الجد لا يستحق الميراث

مع الأبوين؛ لأن هذا إنما جعل للجد أو الجدة على جهة الطعمة، لا على وجه الميراث، واستدل عليه بقول

هَذَا قَدْ رُوِيَ وَهِيَ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ، إِلَّا أَنَّ إِجْمَاعَ الْعِصَابَةِ أَنَّ مَنْزِلَةَ الْجَدِّ مَنْزِلَةُ الْأَخِ مِنْ الْأَبِ، يَرِثُ^١ مِيرَاثَ الْأَخِ، وَإِذَا كَانَتْ^٢ مَنْزِلَةُ الْجَدِّ مَنْزِلَةَ الْأَخِ مِنْ الْأَبِ، يَرِثُ مَا يَرِثُ الْأَخُ،^٣ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٤ هَذِهِ أَخْبَارًا خَاصَّةً إِلَّا أَنَّهُ^٥ أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ الْجَدَّ السُّدُسَ مَعَ الْأَبِ، وَلَمْ يُعْطِ^٦ مَعَ الْوَلَدِ، وَلَيْسَ هَذَا أَيْضًا^٧ مِمَّا يُوَافِقُ إِجْمَاعَ الْعِصَابَةِ أَنَّ مَنْزِلَةَ الْأَخِ وَالْجَدِّ^٨ بِمَنْزِلَةِ^٩ وَاحِدَةٍ.

قَالَ يُونُسُ: إِنَّ الْجَدَّ يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْأَخِ بِتَقْرُبِهِ بِالْقَرَابَةِ الَّتِي رَأَى^{١٠} بِمِثْلِهَا^{١١} يَتَقَرَّبُ الْأَخُ، وَيُمَسَاوَاهُ^{١٢} إِيَّاهُ فِي مَوْضِعِ قَرَابَتِهِ مِنَ الْمَيِّتِ، وَلِذَلِكَ^{١٣} لَمْ يَكُنْ^{١٤} إِلَى تَسْمِيَةِ سَهْمِهِ حَاجَةً مَعَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِمْ^{١٥} فِي الْقَرَابَةِ، وَهُوَ^{١٦} وَاحِدٌ^{١٧} مِنْهُمْ، يُنْزَلُ^{١٨}

الباقية: «ولم يفرض الله لها شيئاً»، ويقولون: «إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ الْجَدَّ السُّدُسَ طَعْمَةً». التهذيب، ج ٩، ص ٣١١.

وفي رواية العقول، ج ٢٣، ص ١٧١: «وقوله: «إذا اجتمع أربع جدات» قال الفاضل الإسترآبادي: كأن المراد اجتماع هذه الجماعة مع الأبوين، والسدس المقسوم عليهم من باب الطعمة لا من باب الإرث».

١٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣١٢، ح ١١٢١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٦٢٦، معلقاً عن أحمد بن عيسى، عن علي بن أسباط الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٥، ح ٢٥٠٧٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣٨، ح ٣٢٦٧٣.

١. في الوسائل: «فيرث».

٢. في «يح، جد»: «كان».

٣. في الوسائل: «- وإذا كانت منزلة الجد منزلة الأخ من الأب يرث ما يرث الأخ».

٤. في «ك، م، ن، بف، جت»: «أن يكون».

٥. هكذا في «م، ن، بن، جت، جد». وفي «ق، ك، ل، يح، بف» والمطبوع: «هذه أخبار». وفي الوافي: «هذه الأخبار».

٦. في الوسائل: «لم يطعمه».

٧. في «ل، م، ن، يح، جد»: «أيضاً».

٨. في «ل، م، ن، بف، جت، جد»: «منزلة».

٩. في «ل، م، ن، جت، جد»: «- وأيضاً».

١٠. في «ق، ك، م، ن، بف، جت، جد»: «ولمسواته».

١١. في «ل، م، ن، بف، جت، جد»: «ولم تكن».

١٢. في «ل، م، ن، بف، جت، جد»: «ولم تكن».

١٣. في «ل، م، ن، بف، جت، جد»: «ولم تكن».

١٤. في «ل، م، ن، بف، جت، جد»: «ولم تكن».

بِمَنْزِلَةِ^١ الذَّكَرِ مِنْهُمْ مَا بَلَغُوا كَمَا سَمَى اللَّهُ سَهْمَ الْأَبَوَيْنِ، فَسَمَى سَهْمَ الْأُمِّ، فَقَالَ: لِلأُمِّ الثَّلَثُ، وَكَتَبَ عَنْ تَسْمِيَةِ سَهْمِ الْأَبِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الْمِيرَاثِ سَهْمٌ^٢ مَفْرُوضٌ، فَكَذَلِكَ^٣ سَمَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِيرَاثَ الْأَخِ، وَكَتَبَ عَنْ مِيرَاثِ الْجَدِّ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَاهُ وَهُوَ نَظِيرُهُ، وَمِثْلُهُ فِي وَجْهِ^٤ الْقَرَابَةِ مِنَ الْمَيِّتِ سَوَاءٌ، هَذَا قَرَابَتُهُ إِلَى الْمَيِّتِ بِالْأَبِ^٥، وَهَذَا قَرَابَتُهُ إِلَى الْمَيِّتِ بِالْأَبِ^٦، فَصَارَتْ قَرَابَتُهُمَا إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلِذَلِكَ اسْتَوَى فِي الْمِيرَاثِ، وَأَمَّا اسْتِوَاءُ ابْنِ الْأَخِ وَالْجَدِّ فِي الْمِيرَاثِ سَوَاءٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمَا صَارَا شَرِيكَيْنِ فِي اسْتِوَاءِ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي اسْتِوَاءِ ابْنِ الْأَخِ وَالْجَدِّ فِي الْمِيرَاثِ غَيْرُ عِلَّةِ اسْتِوَاءِ الْأَخِ وَالْجَدِّ^٧ فِي الْمِيرَاثِ، فَاسْتِوَاءُ الْجَدِّ وَالْأَخِ فِي الْمِيرَاثِ^٨ سَوَاءٌ^٩ مِنْ جِهَةٍ^{١٠} قَرَابَتِهِمَا سَوَاءٌ^{١١}، وَاسْتِوَاءُ^{١٢} الْجَدِّ وَابْنِ الْأَخِ^{١٣} مِنْ جِهَةٍ أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرِثُ مِيرَاثَ مَنْ سَمَى اللَّهُ لَهُ^{١٤} سَهْمًا، فَالْجَدُّ يَرِثُ مِيرَاثَ الْأَبِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَى لِلْأَبِ سَهْمًا مُسَمًى، وَوَرِثَ ابْنُ الْأَخِ مِيرَاثَ الْأَخِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَى لِلْأَخِ سَهْمًا مُسَمًى^{١٥}، فَوَرِثَ^{١٦} الْجَدُّ مَعَ الْأَخِ مِنْ جِهَةِ الْقَرَابَةِ، وَوَرِثَ

١. في «ل، م، ن، بح، جد»: «منزلة». ٢. في «ل»: «سهم في الميراث».

٣. في «بح» وحاشية «جت»: «وكذلك». وفي «ك»: «فلذلك».

٤. في «بف»: «وجود». ٥. في «ك»: «لأب».

٦. في «ك»: - «وهذا قرابته إلى الميت بالأب». ٧. في «ق، ك، م، بح، بف، جت، جد»: «الجد والأخ».

٨. في «ق، ل، بف»: - «فاستواء الجد والأخ في الميراث».

٩. في المرأة: «قوله: والأخ في الميراث سواء، قال الفاضل الإسترآبادي: من هنا إلى قوله: «وابن الأخ» ليس في بعض النسخ، وفيه هكذا: «غير علة استواء الجد والأخ من جهة أن كل» إلى آخره، وفي بعضها موجود، وفي آخر مكتوب عليه إشارة إلى أنه زائد».

١٠. في «ق، ل، بف» وحاشية «جت»: «+ استواء».

١١. في «ك»: - «سواء».

١٢. في «ل»: «فاستوي». وفي «ن»: «الأخ والجد في - إلى - سواء واستواء».

١٣. في «م، جد»: - «في الميراث فاستواء - إلى - الجد وابن الأخ».

١٤. في «ق، بف»: «لهم». ١٥. في «ن»: - «مسعى».

١٦. في حاشية «م»: «وورث».

ابْنُ الْأَخِ^١ مَعَ الْجَدِّ مِنْ جِهَةٍ^٢ تَسْمِيَةِ سَهْمِ الْأَخِ، وَالْجَدُّ^٣ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيْتِ مِنْ ابْنِ الْأَخِ مِنْ وَجْهِ^٤ الْقَرَابَةِ، وَلَيْسَ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى مَنْ سَمَى اللَّهُ لَهُ سَهْمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَوِيا مِنْ وَجْهِ^٥ الْقَرَابَةِ، فَقَدْ اسْتَوِيا مِنْ جِهَةٍ قَرَابَةٍ مَنْ سَمَى اللَّهُ لَهُ سَهْمًا.

وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ^٨: الْجَدُّ يَمْتَنِرُ لَهُ الْأَخُ يَرِثُ حَيْثُ يَرِثُ الْأَخُ، وَيَسْقُطُ حَيْثُ يَسْقُطُ الْأَخُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَخَ يَتَقَرَّبُ إِلَى الْمَيْتِ بِأَبِي الْمَيْتِ، وَكَذَلِكَ الْجَدُّ يَتَقَرَّبُ إِلَى الْمَيْتِ بِأَبِي الْمَيْتِ، فَلَمَّا أَنْ اسْتَوِيا فِي الْقَرَابَةِ^٩، وَتَقَرَّبَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، كَانَ فَوْضُهُمَا وَحُكْمُهُمَا وَاحِدًا.

قَالَ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ لَا تُحْجَبُ الْأُمُّ بِالْجَدِّ وَالْأَخُ أَوْ بِالْجَدِّينِ، كَمَا تُحْجَبُ بِالْأَخَوَيْنِ؟

قِيلَ لَهُ: لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي^{١٠} الْأَجْزَادِ مَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْأَخَوَيْنِ لِأَبٍ وَأُمٍّ فِي الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ - أَبَا^{١١} الْأُمِّ - يَمْتَنِرُ لَهُ أَخٌ لِأُمٍّ^{١٢}، وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ لَا يَخْجُبُونَ، وَالْجَدُّ وَإِنْ قَامَ مَقَامَ الْأَخِ فَإِنَّهُ^{١٣} لَيْسَ بِأَخٍ^{١٤}، وَإِنَّمَا حَجَبَ اللَّهُ بِالْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّهُمْ عَلَى الْأَبِ.

١. في «ك»: - «ميراث الأخ - إلى - وورث ابن الأخ».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: + «وجه».

٣. في «بن»: «فالجد».

٤. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «بح». وفي «بح» والمطبوع: «جهة».

٥. في «ق»: - «هو».

٦. في «ول»، «ن»، «بن»، «جت»، «جد»: «جهة».

٧. في «بف»: - «الله».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: + «إن».

٩. في «بف»: - «وكذلك الجد يتقرب إلى الميت بأبي الميت فلما أن استويا في القرابة».

١٠. في «ق»، «ك»، «م»، «ن»، «بن»، «من». ١١. في «ق»، «ك»، «ل»، «ن»، «بح»، «بف»، «جت»، «جد»: «أبو».

١٢. في «ول»، «بح»، «بن»، «الأم». ١٣. في «بن»: «إلا أنه» بدل «فإنه».

١٤. في «ك»: «أخ».

فَوَفَّرَ عَلَى الْأَبِ لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ مَوَوْنَتِهِمْ، وَلَيْسَ كُلُّ الْجَدِّ^١ عَلَى الْأَبِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ،
وَلَمَّا^٢ أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ الْإِمَاءَ فَقَالَ^٣: «فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخَصَّنَاتِ مِنَ الْقَذَابِ»^٤ وَلَمْ
يَذْكُرِ الْحَدَّ عَلَى^٥ الْعَبِيدِ، وَكَانَ الْعَبِيدُ فِي مَعْنَاهُنَّ فِي الرِّقِّ، فَلَزِمَ^٦ الْعَبِيدَ مِنْ ذَلِكَ مَا
لَزِمَ الْإِمَاءَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِمَا وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدًا، وَاسْتَعْنَى بِذِكْرِ الْإِمَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
عَنْ ذِكْرِ الْعَبِيدِ، وَكَذَلِكَ الْجَدُّ لَمَّا أَنْ كَانَ فِي مَعْنَى^٨ الْأَخِ مِنْ جِهَةِ الْقَرَابَةِ وَجِهَةِ مَنْ
يَتَقَرَّبُ إِلَى الْمَيِّتِ، كَانَ فِي ذِكْرِ الْأَخِ غِنَى^٩ عَنْ ذِكْرِ الْجَدِّ، وَدَلَالَةٌ عَلَى فَوْضِهِ إِذَا^{١٠}
كَانَ فِي مَعْنَى الْأَخِ، كَمَا كَانَ فِي ذِكْرِ الْإِمَاءِ غِنَى^{١١} عَنْ ذِكْرِ الْعَبِيدِ فِي الْحُدُودِ؛ وَبِاللَّهِ
التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ^{١٢} وَتَرَكَ جَدًّا وَأَخًا، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانُوا أَلْفَ أَخٍ
وَجَدٍّ^{١٣}، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ^{١٤} بِالسَّوِيَّةِ، وَالْجَدُّ كَوَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ
فَرِيضَتُهُمُ الْمُسَمَّاءُ لَهُمْ مَعَ الْجَدِّ.
فَإِنْ تَرَكَ جَدًّا وَأَخًا لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.
وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ جَدًّا وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبٍ بَالِغًا مَا بَلَغُوا، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ،
لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

١. في المرأة: قوله: «ليس كل الجد» لا يخفى أن الجد مع فقره نفقته على الأب كما أن الولد مع عدم فقره ليس
نفقته على الأب، فلا فرق، إلا أن يبنى على الغالب من حاجة الولد إلى الوالد بدون العكس.

٢. في «بن»: «ولمّا» بدون الواو.

٣. في «ن، بن»: «قال».

٤. النساء (٤): ٢٥.

٥. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت»: «لزم» بدون الفاء.

٦. في «ق، بح، بن»: «إذ».

٧. في «ك، ل»: «غناء».

٨. في «ق، بن»: «حاشية».

٩. في «ق، بن»: «زبد».

١٠. في «ق، بن، جد»: «وجد».

١١. في «ق، بن، جد»: «بينهما».

فَإِنْ تَرَكَ جَدًّا وَأَخًا^١ لَأُمٍّ أَوْ أُخْتًا^٢ لَأُمٍّ، فَلِلْأَخِ أَوْ الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ الشُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْجَدِّ.

فَإِنْ تَرَكَ أُخْتَيْنِ أَوْ أَخَوَيْنِ^٤، أَوْ إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لَأُمٍّ وَجَدَّاهُ، فَلِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ قَرِيبَتُهُنَّ الثَّلَثُ، الذَّكَرُ وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْجَدِّ.

فَإِنْ تَرَكَ جَدًّا وَابْنَ أَخٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ ابْنَ الْأَخِ^٧ يَقُومُ مَقَامَ الْأَخِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَخٌ^٩، كَمَا يَقُومُ ابْنُ الْإِثْنِ مَقَامَ الْإِثْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنٌ، وَهَذَا أَضَلُّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَالْجَدَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُخْتِ^{١٠} تَرِثُ حَيْثُ تَرِثُ الْأُخْتُ، وَتَسْقُطُ حَيْثُ تَسْقُطُ الْأُخْتُ، وَحُكْمُهَا^{١١} فِي ذَلِكَ كَحُكْمِ الْجَدِّ سَوَاءً.

وَالْجَدَّةُ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ - وَهِيَ أُمُّ الْأُمِّ - بِمَنْزِلَةِ الْأُخْتِ لِلْأُمِّ^{١٢}، وَالْجَدَّةُ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ بِمَنْزِلَةِ الْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، عَلَى هَذَا تَجْرِي مَوَارِيثُهُنَّ^{١٣} فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَإِذَا^{١٤} اجْتَمَعَ ثَلَاثُ جَدَّاتٍ أَوْ أَرْبَعُ جَدَّاتٍ^{١٥}، لَمْ يَرِثْ^{١٦} مِنْهُنَّ إِلَّا جَدَّتَانِ^{١٧}؛ أُمُّ الْأَبِ وَأُمُّ

١. في «ن»: «وأختاً».

٢. في «ن»: «أو أختاً».

٣. في «ق، ك، م، ن، بف، جت»: «وإن».

٤. في «بف»: «وأخوين».

٥. في «ق، بف، جد»: «ووجد».

٦. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت»: «وإن».

٧. في «بح»: «إن».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «الأخ».

٩. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أن مع اجتماع الأجداد والجدات فلمن تقرب بالأب منهم الثلثان، ولمن

تقرب منهم بالأم الثلث».

١٠. في «ك، ل، م، ن، بن، جد»: «حكمها» بدون الواو. وفي «ق، بف»: «حكمها» بدون الواو.

١١. في «بن»: «من الأم».

١٢. في «ق، ك، ن، بح، بف»: «وإذا».

١٣. في «ق»: «لم ترث».

١٤. في «ق»: «ووجدت».

الأم، وسَقَطْنَ^١ الباقيات.

فإن^٢ ترك جدته: أم أبيه، وجدته: أم أمه^٣، فلأم الأم السدس، ولأم الأب النصف، وما بقي رُدَّ عليهما على قدر أنصبايهما؛ لأنَّ هذا مثل من ترك أختاً لأب وأم وأختاً لأم، ولهذا الباب كله على مثال ما بيَّنا^٤ من الإخوة والأخوات.

فإن ترك أخته لأمه، وجدته: أم أمه، وأخته لأبيه وأمّه، وجدته: أم أبيه، فلاختيه لأمه وجدته: أم أمه الثلث بينهم بالسوية، ولأخته لأبيه وأمّه، وجدته: أم أبيه الثلثان بينهم بالسوية.

وإن ترك أختاً لأبيه وأمّه، وجدته: أبا أبيه، وجدته: أم أبيه^٥، وجدته: أم أمه، فلجدته - أم أمه - السدس؛ لأنها بمنزلة أخت الأم^٦، وما بقي فبين الأخت والجدة والجدة: أم ١١٨/٧ الأب^٧ وأبي الأب، للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن ترك أخته لأبيه وأمّه، وأخاه وأخته لأبيه، وجدته: أم أبيه، وجدته: أم أمه، فإن لجدته - أم أمه - السدس، وما بقي فبين^٨ الأختين للأب^٩ والأم والجدة - أم الأب - بينهم^{١٠} بالسوية، وسقط الإخوة والأخوات من الأب.

١. في «ل، بن، جد» وحاشية «جت»: «وسقط». ٢. في «ق، ك، ن، بف، جت»: «وإن».

٣. في «ق، ك، م، ن، بف، جت»: «جدته أم أمه، وجدته أم أبيه».

٤. في «ك، ن، بح، بف»: «كأنه» بدل «مثل من». ٥. في «ك»: «مثل».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «بيّناه».

٧. في «ل، بح، بن»: «فإن». ٨. في «بح»: «- وجدته أم أبيه».

٩. في «ق، ل، م، ن، بح، بن، جت، جد»: «لأم». وفي حاشية «جت»: «للأم».

١٠. في «بف»: «الأم».

١١. في «ق، ك، ن، بف، جت»: «وأبو». وفي «م، جد»: «وأب».

١٢. في «بف»: «وإن». ١٣. في «بف»: «بين».

١٤. في «م، بح، بن، جد» وحاشية «جت»: «من الأب». وفي «ل»: «عن الأب».

١٥. في «ق، بف، جت»: «بينهم».

وَإِنْ تَرَكَ أُخْتَهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَجَدَّتَهُ: أُمُّ أُمِّهِ، فَلِجَدَّتَيْهِ - أُمُّ أُمِّهِ - السُّدُسُ؛ فَإِنَّهَا^١ بِمَنْزِلَةِ الْأُخْتِ^٢ لِأُمِّهِ، وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ رَدٌّ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَانِهِمَا.

فَإِنْ تَرَكَ أُمًّا وَامْرَأَةً وَأَخًا وَجَدًّا، فَلِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ رَدٌّ عَلَى الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْأَرْحَامِ.

فَإِنْ تَرَكَ أُمًّا وَأَخًا، لِأَبٍ وَأُمٍّ وَأَخًا لِأَبٍ وَجَدًّا، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْأُمِّ. وَإِنْ تَرَكَ^٣ زَوْجًا وَأُمًّا وَأُخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَجَدًّا^٤ وَهِيَ كَالْأُكْدَرِيَّةِ^٥، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ لِلْأُمِّ، وَسَقَطَ الْبَاقُونَ^٦؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرْتُونَ^٧ مَعَ الْأُمِّ.

فَإِنْ تَرَكَ جَدَّتَهُ: أُمُّ أُمِّهِ، وَابْنَةَ ابْنَتَيْهِ، فَالْمَالُ لِابْنَةِ ابْنَتَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَدَّةَ - أُمُّ الْأُمِّ - بِمَنْزِلَةِ أُخْتِ^٨ لِأُمِّهِ، وَالْأُخْتُ لِلْأُمِّ^٩، لَا تَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ وَلَا مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ شَيْئًا. فَإِنْ تَرَكَ جَدَّتَهُ: أُمُّ أَبِيهِ، وَعَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ^{١٠}، فَالْمَالُ لِلْجَدَّةِ، وَجَعَلَ يُوَسِّسُ الْمَالَ بَيْنَهُنَّ^{١١}.

١. في «ق، ل، م، ن، جت، جد»: «لأنَّها». وفي «ك، بن»: «لأنَّهما».

٢. في «ل، بح، بن»: «وأخت». ٣. في حاشية «جت»: «وإن».

٤. في «بف»: «وأختا». ٥. في «بن»: «فإن».

٦. في «ل، بن»: «وتركت». ٧. في «ق، بف»: «وجد».

٨. في «بح، بن» وحاشية «م، جت»: «الأكدرية». وفي «ك، م، ن، جت، جد» - وهي الأكدرية. وقال الفيروزآبادي: «الأكدرية في الفرائض: زوج، وأم، وجد، وأخت لأب، وأم، لقبت بها لأنَّ عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً يقال له: أكدر، فلم يعرفها». القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٥٢ (كدر).

٩. في «م، بن، جد» وحاشية «بح، جت»: «الباقيان».

١٠. في «م، بن، جت، جد»: «لأنَّهما لا يرثان». ١١. في «بن، جت، جد»: «وإن».

١٢. في «بح»: «الأخت». ١٣. في «جت»: «للأم».

١٤. في «ق»: «- للأم». ١٥. في «بف»: «وخاله».

١٦. في «ق، بف، جت»: «بينهم».

قَالَ الْفَضْلُ: غَلِطَ هَاهُنَا فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَعَلَ لِلْخَالَةِ وَالْعَمَّةِ^١ مَعَ الْجَدَّةِ - أُمُّ الْأَبِ - نَصِيبًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ سَوَّى بَيْنَ الْجَدَّةِ وَالْعَمَّةِ، وَالْعَمَّةِ إِنَّمَا تَتَقَرَّبُ^٢ بِالْجَدَّةِ.

فَإِنْ تَرَكَ^٣ ابْنُ ابْنِ ابْنٍ وَجَدَّاهُ: أَبَا^٤ الْأَبِ^٥، قَالَ يُؤْتَسُ: النِّسَالُ كُلُّهُ لِلْجَدَّةِ.

قَالَ الْفَضْلُ: غَلِطَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجَدَّةَ لَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ وَلَا مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ^٦، فَأَلْغَاكَ كُلُّهُ

لِابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ^٧ وَإِنْ سَقَلَ^٨ لِأَنَّهُ وَلَدٌ، وَالْجَدَّةُ إِنَّمَا هُوَ كَالْأَخِ^٩، وَلَا خِلَافَ أَنَّ ابْنَ ابْنِ

ابْنٍ^{١٠} أَوَّلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْأَخِ^{١١}.

٢٦ - بَابُ مِيرَاثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ

١٣٤٥٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَحَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. فِي «بَن»: «لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ». ٢. فِي «ك، ن، بَف، جَت»: «بِتَقَرَّبَ».

٣. فِي «ق»: - «فَإِنْ تَرَكَ».

٤. فِي «م، بَن، جَد»: «وَجَدَّة». وَفِي «ك، ل، بَح»: «وَجَدَّة». وَفِي «ق»: «وَجَدَّة».

٥. فِي «ق، بَف»: «أَبُو». وَفِي حَاشِيَةِ «ن»: + «وَجَدَّه أَبَا أَبِيهِ».

٦. فِي «ل، م، بَح، بَن، جَد»: «أَبِيهِ». وَفِي «ك»: «لَأَب».

٧. فِي «ق، بَف»: - «وَلَا مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ». ٨. فِي «ق، ك، ن، بَف، جَت»: «ابْن».

٩. فِي «ق، بَف، جَت»: «أَخ».

١٠. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوَيْتُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَبْن».

١١. الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ١٣٩، ح ٣٢٦٧٤.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ شَيْءٍ مِنَ الْفَرَائِضِ؟

فَقَالَ لِي: «أَلَا أُخْرِجُ لَكَ كِتَابَ عَلِيِّ ع؟».

فَقُلْتُ: كِتَابَ عَلِيِّ ع لَمْ يُدْرَسْ؟

فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ^٢، إِنَّ كِتَابَ عَلِيِّ ع لَمْ يُدْرَسْ^٣».

فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا كِتَابٌ جَلِيلٌ، وَإِذَا فِيهِ: رَجُلٌ مَاتَ، وَتَرَكَ عَمَّهُ وَخَالَه؟ قَالَ^٤: «لِلْعَمِّ

الثَّلَاثَانِ، وَلِلْخَالِ الثَّلَاثُ^٥».

١٣٤٥١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع، قَالَ^٨: «الْخَالُ وَالْخَالَهُ يَرِثَانِ^٩ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا^{١٠} أَحَدٌ^{١١}؛ إِنَّ

اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»^{١٢}.^{١٣}

١. في «ل، جد» وحاشية «بح»: «إليك». في الوسائل: - «يا أبا محمد».

٣. في «ل، ك، م، ن، بح، بن» وحاشية «جت» والوسائل: «لا يدرس». وفي التهذيب، ح ١١٦٢: «لا يندرس».

٤. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «فقال».

٥. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١٧٧: «يبدل على ما هو المشهور بين الأصحاب من أنه لو اجتمع الأخوال والأعمام فللأخوال الثلث وإن كان واحداً ذكر أو أنثى، وذهب جماعة منهم ابن أبي عقيل والمفيد والقطب الكيدي ومعين الدين المصري إلى تنزيل الخؤولة والعمومة منزلة الكلالة، فللواحد من الخؤولة السدس، ولأكثر الثلث، والباقي للأعمام».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٤، ح ١١٦٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٣٢٧، ح ١١٧٧، بسند آخر من دون التصريح باسم المعصوم ع. الفقيه، ج ٤، ص ٢٩٣، من دون الإسناد إلى المعصوم ع. وفيهما من قوله: «رجل مات وترك عمه وخاله» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٩، ح ٢٥٠٧٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨٦، ح ٣٢٧٨٧. في الوسائل، ح ٣٢٧٨٥: «أبي عبدالله».

٨. في «ك»: «+ وسمعه يقول».

٩. في «ك»: «+ ويرث غيرهما». وفي التهذيب: «+ ويرث غيرهم».

١٠. في «ك»: «+ ويرث غيرهما». وفي التهذيب: «+ ويرث غيرهم».

١١. الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦. وفي «ق، م، ن، بح، جت»: - «وفي كتاب الله». وفي تفسير العياشي: «+ وإذا تسقت القرابات، فالسابق أحق بالميراث من قرابته».

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٥، ح ١١٦٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. تفسير العياشي، ج ٢، ص ٧١، ح ٨٣، عن «

١٣٤٥٢ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^١، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٢، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الْخَالُ وَالْخَالَةُ يَرْتَانِ^٣ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا^٤

أَحَدٌ يَرِثُ^٥ غَيْرَهُمَا^٦; إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِغَضِّهِمْ أَوْلَى

بِبَغْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»^٧.

١٣٤٥٣ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَسِّنِ بْنِ أَحْمَدَ^٨، عَنْ أَبَانَ،

عَنْ أَبِي مَرْزِيمَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩ فِي عَمَّةٍ وَخَالَةٍ، قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلثَانِ يَغْنِي لِعَمَّةِ الثُّلثَانِ،

وَلِلْخَالَةِ الثُّلُثُ.

● حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْمُثَنَّى^{١٠}، عَنْ أَبَانَ، عَنْ أَبِي مَرْزِيمَ،

١. أبي بصير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣١ ح ٢٥٠٨٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨٠، ح ٣٢٧٧٨؛ وص ١٨٥، ح ٣٢٧٨٥.

٢. في «ق» بفتح: - «بن سماعة».

٣. في «ق» بفتح، جت: «معهم».

٤. في «ق» وحاشية «جت»: «غيرهم».

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣١ ح ٢٥٠٨٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨٥، ذيل ح ٣٢٧٨٥.

٦. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٤، ح ١١٦٣، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد عن أبان.

والمذكور في الأسناد رواية محسن بن أحمد عن أبان [بن عثمان]. وقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن

محسن بن أحمد أصل أبان بن عثمان، كما في الفهرست للطوسي، طبعة النجف، ص ١٨، الرقم ٥٢. وما ورد

في الفهرست، طبعة مكتبة الطباطبائي، ص ٤٧، الرقم ٥٢، من الحسن بن أحمد، المذكور في هامش الكتاب

نقلًا من نسختي الكتاب، وإحدهما من أفضل نسخه، هو محسن بن أحمد. فالظاهر أنَّ الحسن بن أحمد في

سند التهذيب محترف من محسن بن أحمد، وهو محسن بن أحمد القيسي. راجع: معجم رجال الحديث،

ج ١٤، ص ٣٨٦؛ رجال النجاشي، ص ٤٢٣، الرقم ١١٣٣؛ رجال البرقي، ص ٥١.

ويؤكد ذلك أنَّ لم نجد رواية أحمد بن محمد، وهو ابن عيسى، عن الحسن بن أحمد في موضع.

٨. أبان الراوي عن أبي مريم، هو أبان بن عثمان، ولم نجد رواية المثني عنه في موضع. والمذكور في الأسناد

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ.^١

٥ / ١٣٤٥٤ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ^٢، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي بصيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ، قَالَ: «لِلْعَمَةِ الثَّلَاثَانِ، وَلِلْخَالََةِ الثَّلَاثُ».^٣

١٢٠ / ٧ ١٣٤٥٥ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ^٤ يَمُوتُ، وَيَتَزَوَّجُ خَالَهَ وَخَالَتَهُ وَعَمَّتَهُ وَابْنَتَهُ^٥ وَابْنَتَهُ وَأَخَاهُ^٦ وَأُخْتَهُ؟

فَقَالَ^٨: «كُلُّ هَؤُلَاءِ يَرِثُونَ وَيَحْزُونَ»^٩، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْعَمَّةُ وَالْخَالََةُ، فَلِلْعَمَةِ

هـ رواية الحسن بن محمد بن سماعة، بعنوانه المختلفة، عن [أحمد بن الحسن] الميثمي عن أبان [بن عثمان]. وقد ذكر النجاشي بسنده عن حميد بن زياد قال: حَدَّثَنَا الحسن بن محمد بن سماعة، قال: حَدَّثَنَا أحمد بن الحسن الميثمي بكتابه عن الرجال وعن أبان بن عثمان. فالظاهر أنَّ «المثني» في ما نحن فيه محزف من «الميثمي». راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٤١٢-٤١٣؛ و ج ٢، ص ٤٣٩-٤٤٠؛ و ج ٢٣، ص ١٤٦، الرقم ١٥٤٨٣؛ و رجال النجاشي، ص ٧٤، الرقم ١٧٩.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٤، ح ١١٦٣، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن أحمد، عن أبان. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب من أوصى لقرباته ومواليه كيف يقسم بينهم، ح ١٣٢٦٥؛ والفقيه، ج ٤، ص ٢٠٨، ح ٥٤٨٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢١٤، ح ٨٤٥؛ و ص ٣٢٥، ح ١١٦٩، بسند آخر، مع اختلاف بسير الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٩ و ٨٣٠، ح ٢٥٠٨١ و ٢٥٠٨٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨٧، ح ٣٢٧٨٨.

٢. في «وق، بف»:- «بن زياد».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٤، ح ١١٦٤، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن وهيب. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٠، ح ٢٥٠٨٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨٧، ح ٣٢٧٨٩.

٤. في «ن، يح، بف»:- «في».

٥. في «وق، م، جد»:- «رجل».

٦. في «وق، بف»:- «وابنه».

٧. في «وق، بف»:- «وأخاه».

٨. في «ل، بن»:- «الوسائل»:- «قال».

٩. في الوافي: «كُلُّ هَؤُلَاءِ يَرِثُونَ وَيَجُوزُونَ، يعني إذا كان كُلُّ مِنْهُمْ منفرداً يرث ويجوز المال كله».

الثَّلَثَانِ ، وَلِخَالَةِ الثَّلَثِ^١.

١٣٤٥٦ / ٧ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ ، عَنْ

الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَكَمِ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام فِي رَجُلٍ مَاتَ ، وَتَرَكَ خَالَتَيْهِ وَمَوَالِيَهُ ، قَالَ : «أُولَؤُلَا

الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ^٢ الْمَالُ بَيْنَ الْخَالَتَيْنِ»^٣.

١٣٤٥٧ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ ،

عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ ، عَنْ رَجُلٍ :

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : قَالَ : «إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ ، وَتَرَكَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ ، فَلِلْعَمَّةِ الثَّلَثَانِ ،

وَلِلْخَالَةِ الثَّلَثِ»^٤.

قَالَ الْفَضْلُ^٥ : إِنْ تَرَكَ الْمَيِّتُ عَمَّتَيْنِ : أَحَدَهُمَا لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَالْآخَرُ لِأَبٍ ، فَالْمَالُ لِلْعَمِّ

الَّذِي لِلْأَبِ وَالْأُمِّ .

وَإِنْ تَرَكَ أَعْمَاماً وَعَمَّاتٍ ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ .

وَإِنْ تَرَكَ^٦ أَخَوَالاً وَخَالَاتٍ ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ ، الذَّكَرُ وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاءٌ .

١ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٤ ح ١١٦٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٠ ح ٢٥٠٨٣؛ الوسائل،

ج ٢٦، ص ١٨٧، ح ٣٢٧٩٠.

٢ . في الوسائل : «فِي بَعْضِ اللَّهِ» .

٣ . الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٤ ح ٥٦٥٢، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سهل، عن الحسن بن

الحكم، عن أبي جعفر عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٥ ح ١١٦٨، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥،

ص ٨٣١ ح ٢٥٠٨٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨٩ ح ٣٢٧٩٦.

٤ . في «ق» ن، ب، جت : «بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ» .

٥ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٥ ح ١١٦٦، معلقاً عن علي بن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن درست الوافي، ج ٢٥،

ص ٨٣٠ ح ٢٥٠٨٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨٨ ح ٣٢٧٩١.

٦ . الفضل هو الفضل بن شاذان الذي نقل عنه الكليني عليه السلام في ما تقدّم كثيراً من أحكام الإرث .

٧ . في «ب» : «فِي» .

وَإِنْ تَرَكَ خَالًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَخَالًا لِأَبٍ، فَالْمَالُ لِلْخَالِ لِأَبٍ وَالْأُمِّ، وَكَذَلِكَ النِّسْبَةُ
وَالْخَالَةُ فِي هَذَا، إِنَّمَا يَكُونُ الْمَالُ لِلَّتِي هِيَ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، دُونَ الَّتِي هِيَ لِلأَبِ. وَقَدْ
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».

وَإِنْ تَرَكَ عَمًّا وَخَالًا، فَلِلْعَمِّ الثُّلُثَانِ: نَصِيبُ الأَبِ، وَلِلْخَالِ الثُّلُثُ: نَصِيبُ الأُمِّ؛ لِأَنَّ
مِيرَاثَهُمَا إِنَّمَا يَتَفَرَّقُ عِنْدَ الأَبِ وَالْأُمِّ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَعَلَى هَذَا
الْمِثَالِ لِلأَعْمَامِ الثُّلُثَانِ، وَلِلْأَخْوَالِ الثُّلُثُ، وَكَذَلِكَ بَنُو الأَعْمَامِ وَبَنُو الْأَخْوَالِ وَبَنُو
الْعَمَّاتِ وَبَنُو الْخَالَاتِ^١ عَلَى مِثَالِ مَا فَسَّرْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَإِنْ تَرَكَ عَمًّا وَابْنِ أَخْتٍ، فَالْمَالُ لِابْنِ الْأُخْتِ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْإِخْوَةِ يَقُومُونَ مَقَامَ الْإِخْوَةِ،
وَالْعَمُّ لَا يَقُومُ مَقَامَ الْجَدِّ، وَلِأَنَّ ابْنَ الْأَخِ يَرِثُ مَعَ الْجَدِّ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ابْنَ
الْجَدِّ لَا يَرِثُ مَعَ الْأَخِ^٢، فَلَا يُشْبِهُ^٣ وَلَدَ الْجَدِّ وَلَدَ الْإِخْوَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَإِنْ تَرَكَ عَمًّا وَابْنَ أَخٍ، فَالْمَالُ لِابْنِ الْأَخِ.
وَقَالَ يُونُسُ فِي هَذَا: الْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

وَوَظَّفَ فِي ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ بَيْنَ الْعَمِّ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ ثَلَاثَ بَطُونٍ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ
ابْنِ الْأَخِ^٤ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ ثَلَاثَ^٥ بَطُونٍ، وَهُمَا^٦ جَمِيعًا مِنْ طَرِيقِ الأَبِ، قَالَ: الْمَالُ^٧

١. في «بن، جد»: «وفي».

٢. في «بن»: «إذا».

٣. في «ل، بن»: «على».

٤. في «ق، ك، ن، بف، جت»: «وكذلك بني الأعمام وبني الأخوال وبني العمات وبني الخالات» بدل «وكذلك
بنو الأعمام - إلى - وبني الخالات».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «لأن» بدون الواو.

٦. في «ق، ك، بف، جت»: «على».

٧. في «ك، ل، م، بن، وحاشية «جت»»: «الجد».

٨. في «ك»: «فلا شبه».

٩. في «ق، ك، بف، جت»: «أخ».

١٠. في «ل»: «وثلاثة».

١١. في «ل، م، بن، جد»: «وأنهما».

١٢. في «ك»: «فالمال» بدل «قال: المال».

بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَهَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ^١ وَإِنْ كَانَا جَمِيعاً كَمَا وَصَفَ، فَإِنَّ ابْنَ الْأَخِ مِنْ وَلَدِ
الْأَبِ، وَالْعَمَّ مِنْ وَلَدِ الْجَدِّ، وَوُلَدُ الْأَبِ أَحَقُّ وَأَوْلَى مِنْ وَلَدِ الْجَدِّ وَإِنْ سَفَلُوا، كَمَا أَنَّ
ابْنَ الْإِبْنِ أَحَقُّ مِنَ الْأَخِ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ، وَالْأَخَ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ، وَوُلَدُ
الْمَيِّتِ أَحَقُّ مِنْ وَلَدِ الْأَبِ وَإِنْ كَانَا فِي الْبُطُونِ سَوَاءً، وَكَذَلِكَ ابْنُ ابْنِ ابْنِ أَحَقُّ مِنَ
الْأَخِ وَإِنْ كَانَ الْأَخُ أَقْعَدَ^٢ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ وَلَدِ الْمَيِّتِ نَفْسِهِ وَإِنْ سَفَلَ، وَلَيْسَ الْأَخُ مِنْ
وُلَدِ الْمَيِّتِ، وَكَذَلِكَ وَلَدُ الْأَبِ أَحَقُّ وَأَوْلَى مِنْ وَلَدِ الْجَدِّ.

وَكُلُّ مَنْ كَانَتْ قَرَابَتُهُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِيرَاثَ الْأَبِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَتْ قَرَابَتُهُ
مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ^٣، يَأْخُذُ مِيرَاثَ الْأُمِّ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ تَقَرَّبَ بِالْإِبْنَةِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِيرَاثَ
الْإِبْنَةِ، وَمَنْ تَقَرَّبَ بِالْإِبْنِ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِيرَاثَ الْإِبْنِ عَلَى نَحْوِ مَا قُلْنَا فِي الْأُمِّ وَالْأَبِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَإِنْ تَرَكَ الْمَيِّتُ عَمًّا لِأُمِّ وَعَمًّا لِأَبِ وَأُمًّا، فَلِلْعَمِّ لِلْأُمِّ^٤ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْعَمِّ لِلْأَبِ^٥
وَالْأُمِّ^٦، وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ عَمَّةً وَابْنَةً أَخًا، فَالْمَالُ لِلْإِبْنَةِ الْأَخِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَلَدِ الْأَبِ، وَالْعَمَّةُ
مِنْ وَلَدِ الْجَدِّ.

١. في «بن»: «لأنهما».

٢. في «ك، بف»: «أبعد». وفي المرأة: «في بعض النسخ: «أقعد» بالقفاف، ولعله أظهر، أي أقرب
إلى المَيِّتِ، إِمَّا مِنَ الْقَعْدِ؛ لِأَنَّهُ لِقَرْبِهِ كَانَتْ أَشَدَّ قَعْدًا مَعَهُ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانِ قَعِيدِ النَّسَبِ. وَقَعْدُ وَأَقْعَدُ
وَقَعْدُودٌ: قَرِيبُ الْآبَاءِ مِنَ الْجَدِّ الْأَكْبَرِ، قَالَ الْفَيْرُوزِي أِبَادِي [الْقَامُوسُ، ج ١، ص ٤٥٠ (قعد)]. وفي بعض النسخ:
«أبعد» بالباء، وهو تصحيف إلا أن يتكلف بأن يرجع ضمير منه إلى الأخ، أي وإن كان الأخ هذا الابن أبعد منه؛
فتدبر».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «جت»: «+ وإِنَّهُ».

٤. هكذا في «ل، م، ن، ي، بن، جت، جد». وفي «ق، ك، بف»: «أخذ». وفي المطبوع: «أأخذ».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «يج» والمطبوع: «قلنا».

٦. في «ل، م، بن، جد»: «فلعمه من الأم» بدل «فلعم للأم».

٧. في «ل، م، بن، جد»: «من الأب».

٨. في «ق»: «وَأُمُّ».

وَإِنْ تَرَكَ ابْنَتِي عَمَّ أَحَدَهُمَا أَخٌ لِأُمٍّ^١، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْأَخِ لِلْأُمِّ^٢؛ لِأَنَّ النِّعَمَ لَا يَرِثُ مَعَ الْأَخِ لِلْأُمِّ؛ لِأَنَّ الْأَخَ لِلْأُمِّ إِنَّمَا يَنْتَقِرُ بِبَطْنٍ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ ذُو سَهْمٍ، فَإِنْ تَرَكَ ابْنٌ عَمَّ لِأَبٍ وَهُوَ أَخٌ لِأُمٍّ، وَابْنٌ عَمَّ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَالْمَالُ لِابْنِ النِّعَمِ الَّذِي هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ؛ لِأَنَّ النِّعَمَ لَا يَرِثُ مَعَ الْأَخِ لِلْأُمِّ.

١٣٢/٧

وَإِنْ تَرَكَ ابْنَتِي عَمَّ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَابْنَتِي عَمَّ لِأُمٍّ، فَلِابْنَتِي النِّعَمِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ^٣، وَمَا بَقِيَ فَلِابْنَتِي النِّعَمِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَكَذَلِكَ ابْنُ خَالٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ وَابْنَتِي خَالٍ لِأُمٍّ، فَلِابْنَتِي الْخَالِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِابْنِ الْخَالِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَكَذَلِكَ ابْنٌ تَرَكَ خَالَاً لِأَبٍ وَأُمٍّ وَخَالَاً لِأُمٍّ^٤، فَلِالْخَالِ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِالْخَالِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

وَإِنْ تَرَكَ خَالَاً لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَأَخَوَالاً لِأَبٍ، وَأَخَوَالاً لِأُمٍّ، فَلِلْأَخَوَالِ لِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْخَالِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَسَقَطَ^٥ الْأَخَوَالُ لِلْأَبِ.

وَإِنْ تَرَكَ عَمًّا لِأَبٍ، وَخَالََةً لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلِلْخَالَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُمِّ لِلْأَبِ.

وَإِنْ تَرَكَ ابْنَتِي^٦ عَمَّ وَابْنَتِي عَمَّةً، فَلِابْنَتِي النِّعَمِ الثُّلُثَانِ، وَلِابْنِ النِّعَمِ الثُّلُثُ.
وَإِنْ تَرَكَ بَنَاتٍ عَمَّ وَابْنَتِي عَمَّ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ^٧، لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْأُنثَى.
وَإِنْ تَرَكَ بَنَاتٍ خَالَ وَابْنَتِي خَالَ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، الذَّكَرُ وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاءٌ.
وَإِنْ تَرَكَ ابْنٌ عَمَّ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَابْنٌ عَمَّ لِأَبٍ، فَالْمَالُ لِابْنِ النِّعَمِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

١. في المرأة: «قوله: أحدهما أخ، كما إذا تزوج أمة عمه، فولدت منه أبناء، وكان له ابن آخر من أم أخرى».

٢. في «بن»: «من الأم».

٣. في «ول، م، يح، بن، جت، جد»: «فإن».

٤. في «بف»: «سدس».

٥. في «جد»: «للأم».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «و يسقط».

٧. في المرأة: «فالmaal بينهم، أي مع اتحاد الأب».

٨. في «ول، بن»: «بنت».

وإن تَرَكَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَابْنُ عَمٍّ لِأَبٍ، فَالْمَالُ لِابْنِ الْعَمِّ لِلْأَبِ^٢.
وإن تَرَكَ ابْنَتِي ابْنِ عَمٍّ إِحْدَاهُمَا أُخْتُهُ لِأُمِّهِ، فَالْمَالُ لِلَّتِي هِيَ أُخْتُهُ لِأُمِّهِ.
وإن تَرَكَ خَالَتَهُ وَابْنُ خَالِهِ^٣، فَالْمَالُ لِلْخَالَةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ يَبْطُنِ.
وإن تَرَكَ عَمَّةً أُمُّهُ وَخَالَتَهُ أُمُّهُ، اسْتَوَيَا^٤ فِي الْبُطُونِ، وَهُمَا جَمِيعاً مِنْ طَرِيقِ الْأُمِّ،
فَالْمَالُ^٥ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

وإن تَرَكَ جَدًّا: أَبَا الْأُمِّ^٨، وَخَالَاً وَخَالَتَهُ، فَالْمَالُ لِلْجَدِّ: أَبِي الْأُمِّ.
وإن تَرَكَ عَمًّا أُمُّ وَخَالَ أُمٍّ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.
وإن تَرَكَ خَالَتَهُ، وَابْنُ^٩ أُخْتِهِ، وَابْنَةُ ابْنَةِ أُخْتِ^{١٠}، فَالْمَالُ لِابْنِ^{١١} أُخْتِهِ، وَسَقَطَ^{١٢}
الْبَاقُونَ.

وإن تَرَكَ ابْنُ أَخٍ لِأُمٍّ وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ لِأَبٍ^{١٣}، وَابْنَةُ أَخٍ لِأَبٍ وَهِيَ ابْنَةُ^{١٤} أُخْتِ^{١٥} لِأُمٍّ،
لِكُلِّ^{١٦} وَاحِدٍ^{١٧} مِنْهُمَا السُّدُسُ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَحَدُهُمَا هُوَ ابْنُ أَخٍ لِأُمٍّ، فَلَهُ السُّدُسُ مِنْ

١. في «ل»، بن، جد: «فإن».

٢. في «ن»، «لأب». وفي «بف»: «والأم».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي «بف»: «خالته». وفي «ل»: «خاله». وفي المطبوع: «خاله له».

٤. في «ل»، بن، جد: «فإن».

٥. في «م»، ن، بح، جد: «استونا».

٦. في «ق»، ك: «في».

٧. في «ق»، ك، بف، جت: «المال».

٨. في «ل»، بح، جد: «أبأ أم». وفي «ك»، م: «أبأ لأم». وفي «بن»: «أبأ أمه».

٩. في «ق»، ك، ن، بح، بف، جت: «وابنة».

١٠. هكذا في «ق»، ك، ل، م، بح، بن، جت، جد: «بف» والمطبوع: «أخته». وفي «ن»: «- وابنة ابنة أخت».

١١. في «ك»، ل، م، ن، بح، جت: «لابنة». وفي «بف»: «فلاينة».

١٢. في «ك»: «ويسقط».

١٣. في المرأة: «قوله: وهو ابن أخت، كأن تزوج أم زيد بعد مفارقة أبيه برجل، فولدت منه ولداً، وكان لأبيه ولد من غير أمه، فحصل التزويج بينهما، فالولد الحاصل منهما ولد الأخ للأب، والأخت للأم، أو بالعكس».

١٤. في «بف»: «بنت».

١٥. في «ق»، بف: «أخ».

١٦. في «بن»: «فلكل».

١٧. في «ل»: «واحدة».

هَذِهِ الْجِهَةُ، وَالْأُخْرَى هِيَ بِنْتُ^١ أُخْتٍ لِأُمِّ، فَلَهَا أَيْضاً السُّدُسُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَبَقِيَ
 الثَّلَاثَانِ فَلَايِنِ الْأُخْتِ مِنْ ذَلِكَ الثَّلَاثُ، وَلَايِنَةُ الْأَخِ مِنْ ذَلِكَ الثَّلَاثَانِ، أَصْلُ حِسَابِهِ مِنْ
 سِتَّةٍ يَذْهَبُ مِنْهُ السُّدُسَانِ، فَيَبْقَى^٢ أَرْبَعَةٌ، فَلَيْسَ^٣ لِأَرْبَعَةٍ ثُلُثٌ إِلَّا فِيهِ كَسْرٌ
 يُضْرَبُ^٤ سِتَّةً فِي ثَلَاثَةٍ، فَيَكُونُ^٥ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ يَذْهَبُ السُّدُسَانِ: سِتَّةٌ، فَيَبْقَى^٦ اثْنَا
 عَشَرَ: الثَّلَاثُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ لَابِنِ الْأُخْتِ، وَالثَّلَاثَانِ^٧ مِنْ ذَلِكَ ثَمَانِيَّةٌ^٨ لَابِنَةِ الْأَخِ،
 فَيَصِيرُ^٩ فِي يَدِ ابْنِ الْأُخْتِ سَبْعَةٌ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ، وَيَصِيرُ^{١٠} فِي يَدِي^{١١} بِنْتِ الْأَخِ
 أَحَدٌ^{١٢} عَشَرَ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ عَشَرَ.

فَإِنْ تَرَكَ ابْنَةُ^{١٣} أُخْتٍ لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَابْنَةُ أُخْتٍ لِأَبٍ، وَابْنَةُ أُخْتٍ لِأُمٍّ، وَامْرَأَةٌ، فَلِلْمَرْأَةِ
 الرُّبْعُ، وَلِلابْنَةِ الْأُخْتِ مِنَ الْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلابْنَةِ الْأُخْتِ لِلأَبِ^{١٤} وَالْأُمِّ النُّصْفُ، وَمَا بَقِيَ
 رُدُّ عَلَيْهِمَا^{١٥} عَلَى قَدَرِ أَنْصَابِهِمَا^{١٦}، وَسَقَطَتِ الْأُخْرَى، وَهِيَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ سَهْماً،
 لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ^{١٧}: ثَلَاثَةٌ، وَلِلابْنَةِ الْأُخْتِ لِلأُمِّ^{١٨} السُّدُسُ: سَهْمَانِ، وَلِلابْنَةِ الْأُخْتِ لِلأَبِ

١. في «ك، ن، بح، بف، جت»: «ابنة».

٢. في «ن»: «ويبقى».

٣. في «ل»: «وليس».

٤. في «جت»: «وفيه».

٥. في «بن»: - «إلا فيه كسر». وفي «م، جد» وحاشية «بن»: «إلا منكسر» بدلها.

٦. في «ل، م، بن، جد»: «تضرب». ٧. في «بن»: «يكون». وفي «ل، م»: «فتكون».

٨. في «بن، جد»: «ويبقى». ٩. في «بف»: «الثلاثان» بدون الواو.

١٠. في «ل، بن»: - «ثمانية». ١١. في «بح»: «فتصير».

١٢. في «بح»: «وتصير». ١٣. في «م، ن، جت، جد»: «يد».

١٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «إحدى».

١٥. في «ل، بن، جد» وحاشية «بح»: «بنت». ١٦. في «بف»: «الأخت».

١٧. في «ل، م، بن، جت، جد»: «من الأب».

١٨. في المرأة: «قوله: وما بقي رد عليهما، هذا على أصله، خلافاً للمشهور».

١٩. في «ل، م، بح، بن، جد»: «سهماهما». ٢٠. في «بن»: - «الربع».

٢١. في «ق، ك، ل»: «لأُم». وفي «بن»: «من الأم».

وَالْأُمُّ النَّصْفُ: سِتَّةَ أَشْهُمٍ، وَبَقِيَ سَهْمٌ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا^١ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمَا^٢، وَلَا يَرُدُّ^٣ عَلَى الْمَرْأَةِ شَيْئاً.

فَإِنْ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَخَالَتَهَا وَعَمَّتَهَا^٤، فَلِلزَّوْجِ النَّصْفُ، وَلِلْخَالَةِ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْعَمَّةِ بِمَنْزِلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَهِيَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ، لِلزَّوْجِ النَّصْفُ: ثَلَاثَةٌ^٥، وَلِلْخَالَةِ الثُّلُثُ: سَهْمَانِ، وَبَقِيَ سَهْمٌ لِلْعَمَّةِ^٦.

فَإِنْ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَجَدَّهَا - أَبَا أُمِّهَا - وَخَالَ^٧، فَلِلزَّوْجِ النَّصْفُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ رُدُّ عَلَيْهِ، وَسَقَطَ الْخَالَ.

وَإِنْ^٨ تَرَكَ عَمًّا لِأَبٍ، وَخَالَ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلِلْخَالِ الثُّلُثُ: نَصِيبُ الْأُمِّ، وَالْبَاقِي لِلسُّدُسِ؛ ١٢٤/٧ لِأَنَّهُ نَصِيبُ الْأَبِ.

فَإِنْ^٩ تَرَكَ ابْنَةً عَمًّا، وَابْنَ عَمَّةٍ، فَلِابْنَةِ الْعَمِّ الثُّلُثَانِ، وَلِابْنِ الْعَمَّةِ الثُّلُثُ.

فَإِنْ^{١٠} تَرَكَ ابْنَ عَمَّتِهِ^{١١} وَبَنَتَ^{١٢} عَمَّتِهِ^{١٣}، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا^{١٤}، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. وَإِنْ^{١٥} تَرَكَ ابْنَةً عَمَّةً^{١٦} لِأَبٍ وَأُمٍّ، وَابْنَ عَمٍّ لِأُمٍّ، فَلِابْنِ الْعَمِّ لِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ

١. في حاشية «م» جده: «يرد عليهما» بدل «بينهما».

٢. هكذا في «ق»، «م»، «ن»، «ي»، «ب»، «بن»، «جت»، «جده»، وفي «ك»، «ل» والمطبوع: «سهامها».

٣. في «بف»: «ولا ترده».

٤. في «بح»: «أو عمتها»، وفي «ك»: «وعمتها».

٥. في «ك»: «- ثلاثة».

٦. في «ل»، «بن»: «وما بقي للعمّة بمنزلة زوج وأبوين» بدل «سهمان وبقي سهم للعمّة». وفي «بح»: «+ بمنزلة زوج وأبوين».

٧. في «ل»، «بن»، «جده»، وحاشية «جت»: «وإن».

٨. في «ل»، «م»، «بن»، «جده»: «وإن».

٩. في «ل»، «م»، «ي»، «جده»، وحاشية «جت»: «عمّة».

١٠. في «ك»، «ي»، «جده»، وحاشية «جت»: «عمّة».

١١. في المرأة: «وقوله: فالتمال بينهما. هذا مع اتحاد الأم، وإلا فبالسوية».

١٢. في «م»، «بن»، «وإن»: «في «ك»، «ل»، «ن»، «ي»، «جده»، وحاشية «جت»: «عم».

فَلِابْنَةِ الْعَمِّ^١ لِلأَبِ وَالْأُمِّ؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ الأب مَاتَ وَتَرَكَ أَخًا لِأُمِّ، وَأَخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَهَاهُنَا^٢ يَفْتَرِقَانِ^٣.

فَإِنْ^٤ تَرَكَ ابْنٌ خَالَتَيْهِ^٥ وَخَالَهَ أُمِّهِ، فَالْمَالُ لِابْنِ خَالَتَيْهِ^٦.

فَإِنْ^٧ تَرَكَ ابْنٌ خَالَ وَابْنَ خَالَتِهِ^٨، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

وَإِنْ تَرَكَ خَالَهَ الْأُمِّ وَعَمَّةَ الْأَبِ، فَلِخَالَهَ الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِعَمَّةِ الْأَبِ الثُّلُثَانِ.

وَإِنْ تَرَكَ عَمَّةَ الْأُمِّ وَخَالَهَ الْأَبِ، فَلِعَمَّةِ الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِخَالَهَ الْأَبِ الثُّلُثَانِ.

وَإِنْ^٩ تَرَكَ عَمَّةً لِأَبٍ، وَخَالَهَ لِأَبٍ وَأُمٍّ، فَلِخَالَهَ الْأَبِ وَالْأُمِّ^{١٠} الثُّلُثُ، وَلِعَمَّةِ^{١١} الثُّلُثَانِ.

فَإِنْ^{١٢} تَرَكَ ابْنٌ عَمًّا، وَابْنَةً^{١٣} عَمًّا، وَابْنَ عَمَّةٍ^{١٤}، وَابْنَةً^{١٥} عَمَّةٍ، وَابْنَ خَالَ^{١٦}.

١. في «ك، ل، م، ن، جد» وحاشية «جت»: «العم».

٢. في حاشية «جت»: «و أخاً».

٣. في «ل، م، بن، جد»: «فهاهنا».

٤. في «ل»: «تتفرقان». وفي «ق»: «يفترق». وفي المرأة: «قوله: وأختاً لأب وأُم. لعله كان «وأختاً لأب وأُم» فصخف، أو كان «ابنة عمّة لأب وأُم» فيما سبق في الموضوعين، فيكون غرضه تشبيه ميراث الأعمام بميراث الإخوة، وبيان أن كلّاً منهم يأخذ نصيب من يتقرّب به».

فقوله: «وهاهنا يفترقان، أي افتراق نسب ابنة العم وابن العم من هاهنا من عند الأب، فهم في حكم وراث الأب. ويحتمل أن يكون غرضه بيان أنه لم يرد الزائد عن النصف هاهنا على كلاله الأم؛ لأن العم ليس بذي فرض، وهاهنا كانت الأخت من الأب ذات فرض».

٥. في «جت»: «وإن».

٦. في «ك، ل، بف، جد» وحاشية «م»: «خاله». وفي «ق، بن، جت»: «خاله».

٧. في «ل»: «خاله». وفي «بن»: «خاله».

٨. في «ل، جد»: «وإن».

٩. في «ل، بح»: «والأُمّة».

١٠. في «ل، بن، جد»: «فإن».

١١. في «ق، ك، ل، م، بح، بف، بن، جد»: «والأُم».

١٢. في «بف»: «لعمة الأب».

١٣. في «ل، ن، بن، جد»: «وإن».

١٤. في «ن»: «وينت».

١٥. في «بف»: «وابن عمّة».

١٦. في «ق، ك، ل، ن، بح، بف، جت»: «وينت».

١٧. في «بف»: «خاله».

وَبِنْتُ ١ خَالٍ ٢، وَابْنُ خَالَةٍ ٣، وَبِنْتُ خَالَةٍ ٤، فَالْتُلْتُ لِوَلَدِ الْخَالِ وَالْخَالَةِ يُقْسَمُ
بَيْنَهُم بِالسَّوِيَّةِ ٥، الذَّكَرُ وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَالتُّلْتُ مِنَ الثَّلَثَيْنِ الْبَاقِي ٦ لِوَلَدِ الْعَمَّةِ،
لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَالثَّلَثَانِ الْبَاقِيَانِ ٧ مِنَ الثَّلَثَيْنِ ٨ لِوَلَدِ الْعَمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَيْنِ، وَأَصْلُ حِسَابِهِ مِنْ تِسْعَةٍ، لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ أَقْلُ شَيْءٍ لَهُ ثُلُثٌ، وَلِثُلَاثِيهِ ٩ ثُلُثٌ، ١٠
وَهُوَ تِسْعَةٌ، فَثُلُثُ ثُلَاثِيهِ لَا يَقْسَمُ ١١ بَيْنَ وَلَدِ الْأَخْوَالِ؛ لِأَنَّهُمْ أَرْبَعَةٌ، فَتَضْرِبُ ١٢ تِسْعَةً
فِي أَرْبَعَةٍ، فَتَكُونُ ١٣ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ، فَيَكُونُ ١٤ ثَلَاثَةُ اثْنَيْ عَشَرَ، وَثُلَاثَا ١٥ ثُلَاثِيهِ ١٦
لَا يَسْتَقِيمُ ١٧ بَيْنَ وَلَدِ الْعَمَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْكَسِرُ، فَيَضْرِبُ ١٨ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ فِي ثَلَاثَةٍ،

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وابنة».

٢. في «ق» بفتح: «خاله».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «وابنة».

٤. قال الشهيد: «اقتسام الخزولة مطلقاً بالسوية هو المذهب كغيرهم ممن ينسب إلى الميت بأم، ونقل الشيخ في الخلاف عن بعض الأصحاب أَنَّ الخزولة للأبوين أو للأب يقتسمون للذكر ضعف الأنثى نظراً إلى تقربهم بآب في الجملة. وهو ضعيف؛ لأنَّ تقرب الخزولة بالميت بالأم مطلقاً، ولا عبرة لجهة قربها [بالأب]. المسالك، ج ١٣، ص ١٦٤.

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «الباقين».

٦. في «ل» بن، جد: - «الباقين». ٧. في «ق»: - «والثلاثان الباقيان من الثلثين».

٨. في «ق» م، ن، بح، جد: وحاشية «جت»: «لثليته».

٩. في «ق» ك، ل، م، ن، بح، بفتح، جت، جد: «ثلثته».

١٠. في «ق» ك، ل، ن، بح، بفتح، بن: «لا يستقيم». وفي «جد»: «لا يستقيم».

١١. في «ق» ك، ن: «فيضرب».

١٢. في «ل» بن: «تكون». وفي «ن»: «فيكون». وفي «ك» بالناء والياء معاً.

١٣. في «ق» ك، بح، بفتح: «فيكون». ١٤. في «ن» بفتح، بن: وحاشية «م»: «وثلث».

١٥. في «ق» م، بفتح، بن، جد: وحاشية «م» ن: «ثليته».

١٦. في «ل»: - «ثلاثة ثمانية».

١٧. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «جت». وفي «جت»: «لا يستقيم». وفي المطبوع: «لا يقسم». وفي حاشية أخرى «جت»: «لا يقسم».

١٨. في «ق» ن: «يضرب». وفي «ل» م، بن، جت، جد: «تضرب». وفي «بح»: «فضرب».

فَيَكُونُ^١ مِائَةً وَثَمَانِيَةً، الثُّلُثُ مِنْ ذَلِكَ: سِتَّةٌ^٢ وَثَلَاثُونَ^٣ بَيْنَ وَلَدِ الْخَالِ وَالْخَالَةِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تِسْعَةٌ^٤، وَبَقِيَ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ، مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ لِوَلَدِ الْعَمَّةِ، وَلِابْنِ الْعَمَّةِ سِتَّةٌ عَشَرَ، وَلِابْنَةِ الْعَمَّةِ ثَمَانِيَةً، وَبَقِيَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ، لِابْنِ الْعَمِّ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ، وَلِابْنَةِ الْعَمِّ سِتَّةٌ عَشَرَ.

٢٧- بَابُ الْمَرْأَةِ تَمُوتُ وَلَا تَتْرُكُ^١ إِلَّا زَوْجَهَا^٢

١٣٤٥٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، وَ^٨ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٩ فِي امْرَأَةٍ تُوَفِّيَتْ وَلَمْ يَعْلَمْ^{١٠} لَهَا أَحَدٌ^{١١} وَلَهَا زَوْجٌ^{١٢}، قَالَ:
«الْمِيرَاثُ كُلُّهُ لِرِزْوَجِهَا»^{١٣}.

١٣٤٥٩ / ٢. عَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ^{١٣}، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. فِي «ل» جَدَ: «فَتَكُونُ». وَفِي «بَن» «فَتَبْلُغُ». ٢. فِي «جَدَ»: «سِتَّةٌ».
٣. فِي «ق» كَ، بَف، جَتَ: «وِثْلَاثَيْنِ». ٤. فِي «ق» كَ، مَ، نَ، بَف، جَتَ، جَدَ: «+ تِسْعَةٌ».
٥. فِي «ك» مَ، نَ، بَح، بَن، جَتَ، جَدَ: «لِابْنِ» بِدُونِ الْوَاوِ.
٦. فِي «نَ»: «وَلَا تَخْلُفُ». ٧. فِي «كَ»: «وَزَوْجاً».
٨. فِي السَّنَدِ تَحْوِيلٌ بِعُطْفٍ «مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ» عَلَى «أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ».
٩. فِي «ل» مَ، بَنَ: «وَلَمْ يَعْلَمْ». ١٠. فِي «ل» مَ، بَنَ: «أَحَدٌ».
١١. فِي «ق» كَ، لَ، مَ، نَ، بَف، بَن، جَتَ، جَدَ: «- وَلَهَا زَوْجٌ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَهُ زَوْجٌ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ وَ«بَح» وَأَكْثَرُ الْمَصَادِرِ الْفَقْهِيَّةِ.
١٢. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ١٠٥١؛ وَالْإِسْتِصْبَارُ، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٩٩، بِسَنَدِهِمَا عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ الْوَاقِعِيِّ، ج ٢٥، ص ١٧٦، ح ٢٤٩٥٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ١٩٧، ذَيْلُ ح ٣٢٨٠٩.
١٣. فِي «مَ»: «أَبِي أَيُّوبَ بْنِ الْخَزَّازِ». وَفِي «بَحَ»: «أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ». وَفِي حَاشِيَةِ «ق» لَ، جَتَ: «أَبِي أَيُّوبَ

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَدَعَا بِالْجَامِعَةِ، فَتَنَظَرْنَا فِيهَا، فَأِذَا فِيهَا: «امْرَأَةٌ هَلَكَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا لَا وَارِثَ لَهَا غَيْرُهُ: لَهُ الْمَالُ كُلُّهُ»^١.

٣/١٣٤٦٠. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ^٢،

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ تُوَفِّيَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا، قَالَ: «الْمَالُ^٣ لِلزَّوْجِ» يَغْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَارِثٌ غَيْرُهُ^٤.

٤/١٣٤٦١. عَنْهُ^٥، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ مِثْلُ

ذَلِكَ^٦.

٥/١٣٤٦٢. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ

الْخَزَّازِ^٧.

هذا، ولم يجتمع يحيى الحلبي وأبو أيوب الخزاز - وهو الصواب في لقبه - في سند واحد. والمتكرر في الأسناد رواية يحيى [ابن عمران] الحلبي عن أيوب بن الحر. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٥٢١ - ٥٢٢، ص ٢٥٥؛ رجال الكشي، ص ٢٤٣، الرقم ٤٥٥.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ١٠٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٦١، بسندهما عن يحيى الحلبي. بصائر الدرجات، ص ١٤٥، ح ١٧، بسنده عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٧، ح ٢٤٩٥١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٩٨، ذيل ح ٣٢٨١١.

٢. في «ل» - «بن حفص». وفي الوسائل: «وهب» بدل «وهيب بن حفص». وهو سهو؛ فقد روى حميد عن الحسن بن سماعه كتاب وهيب بن حفص، وتكرر في الأسناد رواية الحسن بن محمد بن سماعه - بعناوينه المختلفة - عن وهيب [ابن حفص]. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣١، الرقم ١١٥٩؛ معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٣٩٦-٣٩٨.

٣. في «بن» والوسائل: «+ كله».

٤. الكافي، كتاب الموارِيث، باب الرجل يموت ولا يترك إلا امرأته، ح ١٣٤٦٧؛ والفقيه، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٥٦١٢؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٩٤، ح ١٠٥٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٦٤، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ١٠٥٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٨، ح ٥٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٨، ح ٢٤٩٥٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٩٩، ح ٣٢٨١.

٥. مرجع الضمير هو الحسن بن محمد بن سماعه المذكور في السند السابق.

٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٨، ح ٢٤٩٥٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٩٨، ذيل ح ٣٢٨١٢؛ وص ١٩٩، ح ٣٢٨٢٠.

إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا، قَالَ: «الْمَالُ لِلزَّوْجِ» يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا^١ وَارِثٌ^٢ غَيْرُهُ^٣.

١٣٤٦٣ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: «امْرَأَةٌ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا. قَالَ: «الْمَالُ لَهُ». قَالَ: مَغْنَاهُ لَا وَارِثَ^٤ لَهَا^٥ غَيْرُهُ^٦.

١٣٤٦٤ / ٧. عَلِيُّ^٨، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمَرْأَةِ^٩ تَمُوتُ، وَلَا تَتْرُكُ وَارِثًا غَيْرَ زَوْجِهَا؟ قَالَ^{١١}: «الْمِيرَاثُ كُلُّهُ لَهُ^{١٢}».

١٣٤٦٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

١. في «ق»، ل، يح، بف، بن، جده، والوسائل: - «لها».

٢. في «ق»: «وارثاً».

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٨، ح ٢٤٩٥٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٠، ح ٣٢٨٢١.

٤. في «م»، ن، يح، بن، + «له».

٥. في «بف»: «فلا وارث».

٦. في «يح، بف»: - «لها».

٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٨، ح ٢٤٩٥٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٩٩، ح ٣٢٨١٨.

٨. في «ل»، م، يح، بن، جت، جده: «علي بن إبراهيم».

٩. في «ل»، م، بن، جده، والوسائل: «عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته» بدل «قال: سألت أبا جعفر عليه السلام».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «امراة».

١١. في «ل»، بن، جده، والوسائل: «فقال».

١٢. في «ل»، جده، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «له كله».

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ١٠٥٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٦٢، بسندهما عن أبي بصير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٨، ح ٢٤٩٥٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٩٩، ح ٣٢٨١٩.

الْمُغِيرَةَ، عَنْ عَيْنَةَ^١: بَيَّاعِ الْقَصَبِ، عَنْ أَبِي بصير:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: امْرَأَةٌ هَلَكَتْ وَتَرَكْتُ زَوْجَهَا.
قَالَ: «الْمَالُ كُلُّهُ لِلزَّوْجِ»^٢.

٢٨- بَابُ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَلَا يَتْرُكُ إِلَّا امْرَأَتَهُ

١٣٤٦٦ / ١. حَمِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ
زَيْدِ الْعَطَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَعِيمِ الصَّخَّافِ، قَالَ:
مَاتَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِيرٍ بَيَّاعِ السَّابِرِيِّ، وَأَوْصَى إِلَيَّ، وَتَرَكَ امْرَأَةً لَهُ^٣، لَمْ يَتْرُكْ^٤
وَارِثًا غَيْرَهَا، فَكَتَبْتُ إِلَى الْعَبْدِ الصَّالِحِ عليه السلام، فَكَتَبَ إِلَيَّ^٥: «أَعْطِ الْمَرْأَةَ الرُّبْعَ، وَاحْمِلِ
الْبَاقِيَ إِلَيْنَا»^٦.

١٣٤٦٧ / ٢. عَنْهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

١. في «بحر جت» و «الوسائل»: «عنيسة». والمذكور في رجال النجاشي، ص ٣٠٢، الرقم ٨٢٥: «عينه بن ميمون
بياع القصب». والظاهر أنه متحد مع عينه بن ميمون البجلي القصباني المذكور في رجال الطوسي، ص ٢٦٢،
الرقم ٣٧٣٣.

٢. في حاشية «جت»: «فتركت».

٣. في «وق» و «نف»:- «كله».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٢٦٣، صدرح ٥٦١٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٢٩٥، ذيل ح ١٠٥٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٠،
ذيل ح ٥٦٨، بسند آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٦٩، ح ٢٤٩٥٧؛ الوسائل، ج ٢٦،
ص ٢٠٠، ح ٣٢٨٢٢.

٥. في «ك، ل، م، ن، بن» و «الوسائل» والتهذيب والاستبصار:- «وله».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت و «الوسائل» والتهذيب. وفي المطبوع: «ولم يترك».

٧. في «ك»:- «إلي».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٥، ح ١٠٥٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٥٦٥، معلقاً عن الحسن بن محمد بن
سماعة الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧٠، ح ٢٤٩٦٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٢، ح ٣٢٨٢٥.

سُكَيْنَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ^١، عَنْ مُشَمِّعٍ؛ وَعَنِ ابْنِ رِبَاطٍ، عَنْ مُشَمِّعٍ كُلِّهِمْ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

١. هكذا في «ق» بـ، «ف» وفي «ك» ل، م، ن، بح، بن، جت، جد، والمطبوع والوسائل: «وعلي بن أبي حمزة». وما أثبتناه هو الأظهر - وإن كان السند على كلا التقريرين مختلفاً - كما سنبينه إن شاء الله تعالى. فنركز الكلام على ما ورد في أكثر النسخ، فنقول: مقتضى لفظة «كلهم» تعدد الرواة عن أبي بصير، وهو خلاف ظاهر السند؛ فقد تقدم في الكافي، ح ١٣٣٨٣ رواية ابن سكين، وهو محمد بن سكين، عن مشمعل بن سعد عن أبي بصير، فيكون علي بن أبي حمزة معطوفاً على محمد بن سكين وكلاهما يرويان عن مشمعل.

ثم إن وقوع التحويل في السند ممّا لا ريب فيه؛ فإن المراد من ابن رباط، هو علي بن الحسن بن رباط، فعليه يروي هو تارة عن مشمعل بتوسط محمد بن سكين وعلي بن أبي حمزة وأخرى مباشرة. لكن الأخذ بذلك يواجه إشكالاً، وهي رواية علي بن أبي حمزة عن أبي بصير بتوسط مشمعل وقد كان علي بن أبي حمزة قائد أبي بصير، وروى عنه مباشرة في كثير من الأسناد جداً، بل هو أكثر رواة أبي بصير رواية، ولم يثبت توسط راوٍ بين علي بن أبي حمزة وبين أبي بصير إلا والد علي، وهذا الأمر منحصر بطريق واحد، وهو ما رواه موسى بن عمران النخعي عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي عن علي بن سالم، وهو عنوان آخر لعلي بن أبي حمزة، عن أبيه عن أبي بصير. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٤٩، الرقم ٦٥٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٢٢٧، ٢٢٨؛ علل الشرائع، ص ١٣، ح ١٠؛ ص ١٥، ح ١؛ ص ٧٧، ح ١؛ ص ١٥٤، ح ١؛ ص ٢٨٣، ح ١؛ و ص ٢٨٤، ح ١؛ التوحيد، ص ٢٠، ح ٧؛ ص ٩٥، ح ١٥؛ و ص ١٨٣، ح ٢٠؛ و ص ٤٠٣، ح ١٠.

واحتمال كون الصواب في السند «علي بن الحسن بن رباط، عن محمد بن سكين وعلي بن أبي حمزة ومشمعل» ملازم للغوية عبارة «وعن ابن رباط عن مشمعل كلهم» كما لا يخفى.

هذا، واحتمل الأستاذ السيد محمد جواد الشيرازي - دام توفيقه - في تعليقه على السند أن يكون الأصل في السند هكذا: «... علي بن الحسن بن رباط، عن محمد بن سكين، عن علي بن أبي حمزة ومشمعل؛ وعن ابن رباط، عن مشمعل كلهم عن أبي بصير». فيروي الحسن بن محمد، وهو ابن سماعة، عن أبي بصير تارة بتوسط علي بن الحسن بن رباط عن محمد بن سكين، عن علي بن أبي حمزة ومشمعل، وأخرى بتوسط ابن رباط عن مشمعل، فيكون التحويل من باب عطف طبقتين على ثلاث طبقات.

وهذا الاحتمال يؤيده ما ورد في «ق» وهي أقدم نسخ الكافي في ما نحن فيه، وما ورد في «ب» وهي من أقدم النسخ.

والحسن بن محمد بن سماعة، وإن روى عن أبي بصير بواسطة واحدة في عدد من الأسناد، ولكن روايته عنه بثلاث وسائط أيضاً وردت في بعض الأسناد، منها ما ورد في الكافي، ح ١٣٣٨٣ و ١٣٦٠٧ و ١٤٩١١ والتهذيب، ج ٧، ص ١٢٦، ح ٥٥١. نعم مشكلة لفظة «كلهم» باقية على حالها وهذا نظير ما تقدم في الكافي، ح ١٠٧٧١ فلا حظ.

قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الْفَرَائِضِ: امْرَأَةٌ تُوَفِّيَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا، قَالَ: «الْمَالُ لِلزَّوْجِ».

وَرَجُلٌ تُوَفِّيَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ، قَالَ: «لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْإِمَامِ».^٢

١٣٤٦٨ / ٣. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ

أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ تُوَفِّيَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ، قَالَ^٣: «لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ، وَمَا بَقِيَ

فَلِلْإِمَامِ».^٤

١٣٤٦٩ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَانَ،

قَالَ:

كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ الْعَلَوِيُّ^٥ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: مَوْلَى لَكَ أَوْصَى إِلَيَّ بِمَا تَه

دِرْهَمٍ^٦، وَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يَقُولُ: كُلُّ شَيْءٍ هُوَ لِي فَهُوَ^٧ لِمَوْلَايَ، فَمَاتَ وَتَرَكَهَا، وَلَمْ يَأْمُرْ ١٢٧/٧

١. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت. وفي «بف»: «فالمال» بدل «قال: المال». وفي المطبوع: «المال كله».

٢. الكافي، كتاب المواريث، باب المرأة تموت ولا تترك إلا زوجها، ح ١٣٤٦١، إلى قوله: «المال للزوج»؛ الفقيه،

ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٥٦١٢؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ١٠٥٥؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٦٤، وفي كلها بسند

آخر عن أبي بصير، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٤، ح ١٠٥٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٨،

ح ٥٥٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «المال كله للزوج» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٩،

ص ٢٩٤، ح ١٠٥٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٦٠، بسندهما عن أبي بصير، والرواية هكذا: «قرأ عليّ أبو

عبد الله عليه السلام فرائض علي عليه السلام فإذا فيها الزوج يحوز المال إذا لم يكن غيره»؛ الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧٠، ح ٢٤٩٦١؛

الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٢، ح ٣٢٨٢٦.

٣. هكذا في «ق»، «ك»، «ن»، «ي»، «بف»، «بن»، «جت»، «جده»، «الوافي» والوسائل. وفي «م» والمطبوع: «فقال».

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧٠، ح ٢٤٩٦٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٢، ح ٣٢٨٢٧.

٥. في التهذيب: «محمد بن أبي حمزة العلوي». والمذكور في بعض نسخه: «محمد بن حمزة العلوي».

٦. في «ك»، «ل»، «بن»، «جده» والوسائل: «بمائة درهم إلي» بدل «إلي بمائة درهم».

٧. في «ل»: «- وفهر».

فِيهَا بِشَيْءٍ، وَلَهُ امْرَأَتَانِ: أَمَّا^١ إِحْدَاهُمَا^٢ فَبَيْعُغَدَاذَ^٣، وَلَا أُعْرِفُ^٤ لَهَا مَوْضِعَ السَّاعَةِ،
وَالْأُخْرَى بِقَمٍّ، فَمَا^٥ الَّذِي تَأْمُرُنِي^٦ فِي هَذِهِ الْمِائَةِ دِرْهَمٍ؟

فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «انْظُرْ أَنْ تَدْفَعَ مِنْ^٧ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ^٨ إِلَى زَوْجَتِي الرَّجُلِ^٩، وَحَقَّهْمَا مِنْ
ذَلِكَ الثَّمَنِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، فَإِنْ^{١٠} لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ فَالرُّبْعُ، وَتَصَدَّقْ بِالْبَاقِي عَلَى مَنْ تَعْرِفُ
أَنْ لَهُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^{١١}»^{١٢}.

١٣٤٧٠ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ، عَنْ خَلْفِ بْنِ
حَمَادٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^{١٣}:

١. في «بن» والوسائل :- «أما».
٢. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت» وحاشية «جد»: «واحدة». وفي «ل، بن، جد»: «إحداهن».
٣. في «ك، ل، م، بن، جد» والوسائل والتهذيب: «بيغداد».
٤. في التهذيب: «أما واحدة فلا أعرف». وفي الاستبصار: «أما الواحدة فلا أعرف» بدل «أما إحداهما فبيغداد ولا أعرف».
٥. في «ق، ك، م، ن، بح، بف، بن، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «ما».
٦. في «ق» والتهذيب: «تأمر».
٧. في «ل، جت» وحاشية «جت» والتهذيب والاستبصار: «من».
٨. في «بن» والوسائل: «المائة درهم» بدل «الدراهم».
٩. في «ن، بح، بن، جت، جد»: «+ حَقَّهْمَا».
١٠. في «ق، ك، ن، بح، بف، بن، جت» والوسائل والتهذيب: «وإن».
١١. في الوافي: «هذا الخبر لا يتنافى الأخبار السابقة؛ لأن الباقي إنما هو للإمام يصنع به ما يشاء فأمر فيه هناك بالتصدق».
١٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٦، ح ١٠٥٩، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار، عن محمد بن أبي حمزة العلوي؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٥٦٦، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧٠، ح ٢٤٩٦٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠١، ح ٣٢٨٢٤.
١٣. في «ق، بف، جت»: «محمد بن مروان». والمذكور في حاشية «ق» بنفس خط المتن، «مسلم» بدل «مروان». هذا، ولم نجد رواية موسى بن بكر عن محمد بن مسلم أو محمد بن مروان في موضع حتى يمكننا تمييز الصواب منهما.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي زَوْجٍ^١ مَاتَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ^٢، فَقَالَ^٣: «لَهَا الرُّبْعُ، وَتَدْفَعُ الْبَاقِي إِلَيْنَا^٤».

٢٩- بَابُ أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ مِنَ الْعَقَّارِ شَيْئاً

١٣٤٧١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْرَانَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ^٦:
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «النِّسَاءُ لَا يَرِثْنَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا مِنَ الْعَقَّارِ^٧».

١. في «ل، م، ن، بن، جد» حاشية «جت» والوسائل: «رجل».
٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «امراة».
٣. في «ل، م، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».
٤. في «ل، م، بن، جت، جد» والوسائل: «ويرفع». وفي «ن، بف»: «وترفع». وفي حاشية «جت» والتهذيب والاستبصار: «ويدفع».
٥. في «ق، ك، ل، م، ن، بف، بن، جت» والوسائل: - «إلينا». وفي حاشية «ن، جت، جد» والتهذيب والاستبصار: «إلى الإمام» بدلها.
٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٦، ح ١٠٦٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٥٦٧، معلقاً عن سهل بن زياد... عن موسى بن بكر، عن محمد بن مروان، عن أبي جعفر عليه السلام الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧١، ح ٢٤٩٦٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٢، ح ٣٢٨٢٨.
٧. في «ل»: «علي بن إبراهيم بن هاشم».
٨. المتكزّر في الأسناد رواية محمد بن حمّاد عن محمد بن مسلم مباشرة، ولم نجد روايته عنه بتوسط زرارة في موضع. والخبر ورد في التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٢، عن يونس بن عبد الرحمن عن محمد بن حمّاد عن زرارة ومحمد بن مسلم، كما أنَّ مضمون الخبر ورد في الاستبصار، ج ٤، ص ١٥٣، ح ٥٧٩، عن الحسن بن محمد بن سماعة - وقد عبّر عنه بالضمير - عن محمد بن زياد عن محمد بن حمّاد عن محمد بن مسلم و زرارة. فالظاهر أنَّ الصواب في ما نحن فيه هو «زرارة ومحمد بن مسلم».

٩. العقار - بالفتح -: الأرض والضياع والنخل. الصحاح، ج ٢، ص ٧٥٤ (عقر).
وقال الشهيد الثاني ما خلاصته: «اتَّفَقَ علماؤنا إلا ابن الجنيدي على حرمان الزوجة في الجملة من شيء من أعيان التركة، واختلفوا في بيان ما تحرم منه على أقوال:
أحدّها - وهو المشهور -: حرمانها من نفس الأرض، سواء كانت بياضاً أو مشغولة بزرع وشجر وغيرها، عينه

شَيْئاً^١.

١٣٤٧٢ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

و حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ^٢، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ، عَنْ

عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرِثُ مِمَّا تَرَكَ زَوْجُهَا مِنَ الْقُرَى وَالْدُورِ وَالسَّلَاحِوَالدَّوَابِّ شَيْئاً، وَتَرِثُ مِنَ الْمَالِ وَالْقُرْشِ^٣ وَالثِّيَابِ وَمَتَاعِ الْبَيْتِ مِمَّا تَرَكَ، وَيَقُومُ^٤

١٠٠٠ وقيمته، ومن عين آلتها وأبنيتها، وتعطى قيمة ذلك. ذهب إليه الشيخ في النهاية، وأتباعه كالقاضي وابن حمزة وقبلهم أبو الصلاح والعلامة في المختلف والشهيد في اللعة.

وثانيها: حرمانها من جميع ذلك مع إضافة الشجر إلى الآلات في الحرمان، من عينه دون قيمته. وبهذا صرح العلامة في القواعد، والشهيد في الدروس، وأكثر المتأخرين، وادّعى أنه المشهور.

وثالثها: حرمانها من الرباع، وهي الدور والمساكن دون البساتين والضيايع وتعطى قيمة الآلات والأبنية من الدور والمساكن. وهو قول المفيد وابن إدريس وجماعة.

ورابعها: حرمانها من عين الرباع خاصة لا من قيمته. وهو قول المرتضى واستحسنه في المختلف.

وابن الجيند منع من ذلك كله، وحكم بإرثها من كل شيء كغيرها من الوراث. وأما من يحرم من الزوجات فاختلف فيه أيضاً، والمشهور خصوصاً بين المتأخرين اختصاص الحرمان بغير ذات الولد من الزوج، وذهب جماعة منهم المفيد والمرتضى والشيخ في الاستبصار وأبو الصلاح وابن إدريس - بل ادّعى ابن إدريس عليه الإجماع - إلى أن هذا المنع عام في كل زوجة عملاً بإطلاق الأخبار أو عمومها. المسالك، ج ١٣، ص ١٨٤ وما بعدها.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٢، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن محمد بن حمران، عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠٠، ح ١٠٧٣، بسنده عن محمد بن حمران، عن محمد بن مسلم وزرارة، عن أبي جعفر عليه السلام. وفيه هكذا: «أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ مِنَ الدُّورِ وَلَا مِنَ الضِّيَاعِ شَيْئاً» مع زيادة في آخره. بصائر الدرجات، ص ١٦٥، ضمن ح ١٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام عن كتاب علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧٩، ح ٢٤٩٧٩؛ الوسائل، ج ٣٦، ص ٢٠٧، ح ٣٢٨٣٩.

٢. في «ل» - «بن زياد».

٣. في «بف»: «الفرش» بدون الواو. وفي الفقيه والتهذيب، ج ١٠٧٢ والاستبصار، ح ٥٧٨: «و الرقيق».

٤. في «ل، م، بن» والوسائل: «و تقوم».

النَّقْضُ^١ وَالْأَبْوَابُ^٢ وَالْجَذْوَعُ^٣ وَالْقَصَبُ^٤، فَتُعْطَى^٥ حَقَّهَا مِنْهُ^٦.

١٣٤٧٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ وَبُكَيْرٍ وَفَضْلٍ وَبَرْزَيْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليهما السلام، مِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام ^٧ «أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرِثُ مِنْ تَرْكَةِ زَوْجِهَا: مِنْ تَرْكَةِ دَارٍ أَوْ أَرْضٍ» ^٨، إِلَّا أَنْ يَقُومَ ^٩ الطُّوبُ ^{١٠} وَالْخَشَبُ قِيَمَةً، فَتُعْطَى رُبْعَهَا أَوْ ثُمْنُهَا إِنْ كَانَ لَهَا ^{١١} وَلَدٌ ^{١٢} مِنْ قِيَمَةِ الطُّوبِ وَالْجُدُوعِ وَالْخَشَبِ ^{١٣} ^{١٤}.

١. في «ك»: «النقص».

٢. فى التهذيب، ح ١٠٧٢ والاستبصار، ح ٥٧٨: «والأبواب».

٣. فى الفقيه: «نقض الأجزاء والقصب والأبواب» بدل «النقض والأبواب والجذوع والقصب».

٤. في «م»: «فيعطى».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥١، ح ٥٧١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٩، ح ١٠٧٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٣، ح ٥٧٨، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماع، عن الحسن بن محبوب، ويسند آخر أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام، الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٥٧٥٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب وخطاب أبي محمد الهمداني، عن طربال، عن أبي جعفر عليه السلام، الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٠، ح ٢٤٩٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٥٥، ح ٣٢٨٦.

٧. هكذا في (ق، ل، م، ن، هـ، ج، د) والوسائل والتهديب، ح ١٦٤ والاستبصار، ح ٥٧٠. وفي «ك»: - «منهم من رَوَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام». وفي المطبوع: - «منهم من رَوَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَ».

٨. في «بف» والاستبصار، ح ٥٧٠: «وأرض». ٩. في «ك، ل»: «أن تقوم».

١٠. «الطوب»: الأجر بلغة أهل مصر. الصحاح، ج ١، ص ١٧٣ (طيب).

۱۱. فی (ق، ک، ن، بح، بف، جت): (له).

١٢. في «ق، ك، ن، بح»: - «ولد». وفي التهذيب، ح ١٠٦٤ والاستبصار، ح ٥٧٠: - «لها ولد».

١٣. في «ل، م، بن، جد»: - «إن كان لها ولد من قيمة الطوب والجذوع والخشب».

١٤. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٧، ح ١٠٦٤، والاستبصار، ج ٤، ص ١٥١، ح ٥٧٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٠١، ح ١٠٧٧، والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٣، ح ٥٨٠، بسندهما عن زرارة وبكير، عن أبي

١٣٤٧٤ / ٤ . عَلِيُّ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنْ زُرَّارَةَ^٢ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «لَا تَرِثِ النِّسَاءُ مِنْ عَقَارِ الْأَرْضِ شَيْئاً»^٤.

١٢٩/٧ ١٣٤٧٥ / ٥ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^٥، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٦: «تَرِثُ الْمَرْأَةُ الطُّوبَى، وَلَا تَرِثُ مِنَ الرِّبَاعِ شَيْئاً».

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ تَرِثُ مِنَ الْفَرْعِ، وَلَا تَرِثُ مِنَ الْأَصْلِ^٧ شَيْئاً؟

فَقَالَ لِي^٨: «لَيْسَ لَهَا مِنْهُمْ^٩ نَسَبٌ تَرِثُ بِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ دَخِيلٌ عَلَيْهِمْ، فَتَرِثُ مِنَ الْفَرْعِ، وَلَا تَرِثُ مِنَ الْأَصْلِ^{١٠}، وَلَا يَدْخُلُ^{١١} عَلَيْهِمْ دَاخِلٌ بِسَبَبِهَا»^{١٢}.

١٣٤٧٦ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ

جعفر^٣، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨١، ح ٢٤٩٨٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٧، ح ٣٢٨٤٠، إلى قوله: «فتعطى ربعها أو ثمنها».

١. في «ل»، م، بن، جت، جد: «علي بن إبراهيم».

٢. في «ل»، م، بن، جد، والوسائل: «عن أبي جعفر^٣».

٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٢، ح ٢٤٩٨٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٨، ح ٣٢٨٤١.

٤. في «ل»: «+ ومحمد». وفي «بن» والوسائل: «+ ومحمد عن أحمد». والسند بناءً على الأول مبهم، وبناءً على الثاني فيه تحويل بعطف «محمد عن أحمد» على «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «من».

٦. في «ق»، ل، بف، بن، جت، جد، وحاشية «م» والتهذيب والاستبصار وقرب الإسناد: «الرباع».

٧. في «ك»، ل، بف، بن: «- لي».

٨. في «ق»، ك، ن، يح، بف، جت، جد: «سبب».

٩. في حاشية «جت»: «+ شيئاً».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٣، معلقاً عن سهل بن زياد. قرب الإسناد،

ص ٥٦، ح ١٨٢، بسنده عن العلاء بن رزين، عن أبي عبد الله^٦. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٤، ح ٢٤٩٩٠؛ الوسائل،

ج ٢٦، ص ٢٠٦، ح ٣٢٨٣٧.

زُرَّارَةَ أَوْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: لَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنْ عَقَارِ الدُّورِ شَيْئاً، وَلَكِنْ يَقُومُ الْبِنَاءُ وَالطُّوبَى، وَتُعْطَى ثَمَنُهَا أَوْ زُبْعُهَا^٢.

قَالَ: «وَإِنَّمَا ذَلِكَ^٣ لِئَلَّا يَتَزَوَّجْنَ^٤، فَيُفْسِدْنَ عَلَى أَهْلِ الْمَوَارِيثِ مَوَارِيثَهُمْ^٥».

١٣٤٧٧ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ^٦، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ

حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ لِلْمَرْأَةِ قِيمَةُ الْخَشَبِ وَالطُّوبَى كَيْلًا^٧

يَتَزَوَّجْنَ^٨، فَيَدْخُلَ عَلَيْهِمْ - يَعْنِي^٩ أَهْلَ الْمَوَارِيثِ^{١٠} - مَنْ يُفْسِدُ مَوَارِيثَهُمْ^{١١}».

١. في «ك»، ل، بح، بن، جد، وحاشية «ن» والوسائل: «ومحمد بن مسلم». وفي «بف»: «عن محمد بن مسلم».

٢. في «بح»، والوسائل: «ذلك».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل. وفي «ك»: «يزوجن». وفي المطبوع: «والنساء».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٥٧٥٠، بسند آخر، إلى قوله: «تعطى ثمنها أو ربعها» مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٥٧٤٩؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٠٠، ح ١٠٤٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٣، ح ٥٧٩؛ وعمل الشرائع، ص ٥٧٢، ح ٢؛ وعيون الأخبار، ج ٢، ص ٩٨، ضمن ح ١٠١، الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٤، ح ٢٤٩٩١؛ والوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٨، ح ٣٢٨٤٢.

٥. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٨ عن الحسين بن محمد، عن سماعة، عن معلى بن محمد. وهو سهو واضح؛ فإن المراد من الحسين بن محمد، هو الحسين بن محمد بن عامر الأشعري الذي روى كتب معلى بن محمد، ولم يثبت وقوع واسطة بينهما سيما عنوان سماعة الذي هو مجهول في هذه الطبقة. راجع: رجال النجاشي، ص ٤١٨، الرقم ١١١٧؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٦٠، الرقم ٧٣٤؛ رجال الطوسي، ص ٤٤٩، الرقم ٦٣٨٣.

و يؤيد ذلك ورود الخبر في الاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٤ عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد مباشرة. أضف إلى ذلك أن طريق «الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي» - بعنوانه هذا و بعنوان الحسن بن علي الوشاء و عنوان الوشاء - عن حماد بن عثمان، مُتَكَرِّرٌ فِي الْأَسْنَادِ.

٦. في «ل»، م، بف، بن، جد، والوسائل: «وللأ». وفي «ك»: «يزوجن».

٧. في «ل»، والفقيه والتهذيب: «يعني أهل الموارِيث».

٨. في «ن»، بح،+: «على».

٩. في «ل»، والفقيه والتهذيب: «يعني أهل الموارِيث».

١٠. في «ل»، م، بف، بن، جد، والوسائل: «وللأ».

١٣٤٧٨ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ^١، عَنْ يَحْيَى الْحَلْبِيِّ، عَنْ شُعَيْبٍ^٢، عَنْ يَزِيدَ الصَّانِعِ^٣، قَالَ:
 سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ النِّسَاءِ: هَلْ يَرْتُنُّ^٤ الْأَرْضُ؟
 فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يَرْتُنُّ قِيَمَةَ الْبِنَاءِ».
 قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَرْضَوْنَ بِذَا^٥.
 فَقَالَ: «إِذَا وَلَّيْنَا فَلَمْ يَرْضَوْا^٦ ضَرَيْنَاهُمْ بِالسَّوْطِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَقِيمُوا ضَرَيْنَاهُمْ
 بِالسَّيْفِ»^٩.

- الولد أيضاً، وظاهر الكليني أنه أيضاً قال بعمومها، والصدوق في الفقيه خصها بغير ذات الولد؛ لموقفه ابن أذينة، وتبعه جماعة من الأصحاب، ويمكن حمل تلك الرواية على الاستحباب. وإنما دعاهم إلى العمل بها كونها أوفق بعموم الآية. قال الصدوق بعد إيراد رواية تدل على حرمانها مطلقاً: هذا إذا كان لها منه ولد، فإذا لم يكن لها منه ولد فلا ترث من الأصول إلا قيمتها، تصديق ذلك ما رواه محمد بن أبي عمير عن ابن أذينة في النساء إذا كان لهن ولد أعطين من الربع. وانظر: الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٩، ذيل الحديث ٥٧٥٣.
١١. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٨. معلقاً عن الحسين بن محمد، عن سماعة، عن معلى بن محمد؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٤، معلقاً عن الحسين بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٨، ح ٥٧٥١، بسنده عن حماد بن عثمان. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٥، ح ٢٤٩٩٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٩، ح ٣٢٨٤٤.
١. في الوسائل: - «عن يونس» وهو سهو؛ فإنه لم يثبت رواية محمد بن عيسى - وهو ابن عبيد - عن يحيى الحلبي مباشرة. والواسطة بينهما إما يونس بن عبد الرحمن، أو النضر بن سويد.
٢. في الوسائل، ح ٣٢٥٠٤ والكافي، ح ١٣٣٤٠: «الحداد».
٣. في الوسائل، ح ٣٢٥٠٤: «بريد الصانع» بدل «يزيد الصانع»، وبريد الصانع غير مذكور في الرجال.
٤. في الوسائل، ح ٣٢٨٤٣: «من».
٥. في الكافي، ح ١٣٣٤٠: «الرباع». وفي الوسائل، ح ٣٢٥٠٤: «رباع».
٦. في «ل، بن، جد»، والوسائل، ح ٣٢٨٤٣: «إن».
٧. في الوسائل، ح ٣٢٥٠٤: «بهذا».
٨. في «ك، ن، يح، بف، جت، جد»: «فلم يرض الناس» بدل «فلم يرضوا». وفي «ق»: «والناس». وفي الوسائل، ح ٣٢٥٠٤ والكافي، ح ١٣٣٤٠: «فلم يرض الناس بذلك».
٩. الكافي، كتاب الموارث، باب أن الفرائض لا تقام إلا بالسيف، ح ١٣٣٤٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٢، ح ٢٤٩٨٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦٩، ح ٣٢٥٠٤، وص ٢٠٨، ح ٣٢٨٤٣.

٩ / ١٣٤٧٩ . حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^١، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ^٢، عَنْ مِثْنَى، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أُعَيْنَ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٣، قَالَ: «لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الدُّورِ وَالْعَقَارِ شَيْءٌ»^٤.

١٠ / ١٣٤٨٠ . مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ، عَنْ مِثْنَى، عَنْ يَزِيدَ الصَّانِعِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٥ يَقُولُ: «إِنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثْنَ مِنْ رِبَاعٍ^٦ الْأَرْضِ شَيْئاً، وَلَكِنْ لَهُنَّ ١٣٠ / ٧ قِيمَةُ الطُّوبَى وَالْخَشَبِ».

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ لَا يَأْخُذُونَ بِهَذَا.

فَقَالَ: «إِذَا وَلَّيْنَاهُمْ ضَرْبَنَا هُمْ بِالسُّوْطِ، فَإِنْ انْتَهَوْا، وَإِلَّا ضَرْبَنَا هُمْ عَلَيْهِ^٧ بِالسَّيْفِ»^٨.

١١ / ١٣٤٨١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ

١. في «ق، ك، ن، بف» - «بن سماعه».

٢. هكذا في «ق، ك، بح، بف، جت» والطبعة الحجرية وظاهر الوافي؛ حيث قال: «ابن سماعه عن أخيه جعفر»، فقد روى الحسن بن محمد بن سماعه كتاب أخيه جعفر بن محمد بن سماعه. وفي «ل، م، ن، بن، جد» والوسائل والمطبوع: «عن عمه جعفر بن سماعه».

ولم نجد في شيء من الأستاذ توصيف جعفر بن سماعه الراوي عنه الحسن بن محمد بن سماعه، بكونه عمّاً له. فتعدّ خلق نسخة «ق» وهي أقدم نسخ الكافي في ما نحن فيه، وخلق نسخة «بف» وهي من أقدم النسخ، لا تظمن النفس بثبوت هذا القيد.

ويؤكد ذلك أنّ الخبر ورد في التهذيب والاستبصار عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن جعفر، عن مثنى.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٩، ح ١٠٧٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٦، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن جعفر، عن مثنى. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٢، ح ٢٤٩٨٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٩، ح ٣٢٨٤٥.

٤. الرّباع: جمع الرّبيع، وهي الدار والمَنْزِل. القاموس المحيط، ج ٢، ص ٩٦٤ (ربيع).

٥. في «بف» - «عليه».

٦. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «بالسيف عليه».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٩، ح ١٠٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٥، بسندهما عن معاوية بن حكيم. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٢، ح ٢٤٩٨٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢١٠، ح ٣٢٨٤٦.

الأخمر، قال: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ مُيَسَّرٍ^١: بَيْاعِ الزُّطِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ: مَا لَهُنَّ مِنَ الْمِيزَاتِ؟

قَالَ: «لَهُنَّ قِيَمَةُ الطُّوبَى وَالْبِنَاءِ وَالْخَشَبِ وَالْقَصَبِ، فَأَمَّا^٣ الْأَرْضُ وَالْعَقَارَاتُ، فَلَا

مِيزَاتُ لَهُنَّ فِيهِ^٤».

قَالَ: قُلْتُ: فَالْثِّيَابُ؟

قَالَ: «الْثِّيَابُ^٥ لَهُنَّ نَصِيبُهُنَّ^٦».

قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ صَارَ^٧ ذَا وَلِهَذَا^٨ الثَّمَنُ، وَلِهَذَا^٩ الرُّبْعُ مُسَمًّى؟

قَالَ: «لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا نَسَبٌ^{١٠} تَرِثُ بِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ ذَخِيلٌ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا^{١١} صَارَ

هَذَا كَذَا كَيْلًا^{١٢} تَتَزَوَّجُ^{١٣} الْمَرْأَةُ، فَيَجِيءُ زَوْجُهَا أَوْ وَلَدُهَا^{١٤} مِنْ قَوْمٍ آخَرِينَ، فَيَزَاجِمُ

قَوْمًا^{١٥} فِي عَقَارِهِمْ^{١٦}».

١. ورد الخبر في تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٩٩؛ ح ١٠٧١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٦، عن سهل بن زياد بنفس السند إلا أن فيهما «ميسرة» بدل «ميسر». والظاهر أنه سهو. والمراد من ميسر ببيع الزطبي هو ميسر بن عبدالعزيز. لاحظ ما قدّمناه الكافي، ذيل ح ١٤٧١ و ٤٥٤٦.

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار والعلل. وفي المطبوع: «وأما».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «فيها».

٤. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «فالبات؟ قال: البات» بدل «فالتياب؟ قال: الثياب».

٥. في الوسائل والعلل: «+ منه».

٦. في التهذيب: «جاز».

٧. في «ك» «لهذه» بدون الواو.

٨. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «لئلا».

٩. في «ن، ب»: «يتزوج». وفي «ك»: «يزوج».

١٠. في «ق، ك، م، ن، بح، بن، جد»، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «أو ولد». وفي «جد»: «وولد».

١١. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل: «+ آخرين».

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٩؛ ح ١٠٧١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٥٧٧، معلقاً عن سهل بن زياد. الفقهاء، ج ٤، ص ٣٤٧، ح ٥٧٤٨، معلقاً عن علي بن الحكم. علل الشرائع، ص ٥٧١، ح ١، بسنده عن علي بن الحكم، عن أبان، عن ميسر، عن أبي عبد الله^{١٧} الوافي، ج ٢٥، ص ٧٨٣، ح ٢٤٩٨٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠٦، ح ٣٢٨٣٨.

٣٠- بَابُ اخْتِلَافِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ

١٣٤٨٢ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلَنِي: «هَلْ يَقْضِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى بِالْقَضَاءِ، ثُمَّ يَزْجَعُ

عَنْهُ؟».

فَقُلْتُ لَهُ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ قَضَى فِي مَتَاعِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا، فَأَدَّاعَاهُ وَوَرَثَةُ

الْحَيِّ وَوَرَثَةُ الْمَيِّتِ، أَوْ طَلَّقَهَا الرَّجُلُ^٢، فَأَدَّاعَاهُ^٣ الرَّجُلُ، وَأَدَّعَتْهُ النِّسَاءُ^٤، بِأَرْبَعِ

قَضِيَّاتٍ^٥.

فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟».

فَقُلْتُ^٦: «أَمَّا أَوْلَاهُنَّ^٧، فَقَضَى فِيهِ بِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ^٨ النَّحَعِي، كَانَ يَجْعَلُ مَتَاعَ الْمَرْأَةِ

- الَّذِي لَا يَصْلُحُ^٩ لِلرَّجُلِ^{١٠} - لِلْمَرْأَةِ، وَمَتَاعُ الرَّجُلِ - الَّذِي لَا يَكُونُ^{١١} لِلنِّسَاءِ^{١٢} - لِلرَّجُلِ،

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «إذ».

٢. في الوسائل: «الرجل».

٣. في «ق»، ك، بف، جت: «فأدعى». وفي «جد»: «وآدعاه».

٤. في «ل، م، ن، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل والتهذيب: «المرأة».

٥. في «ل، م، ن، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل: «قضايا». وفي «ك»: «قضايا المرأة» بدل «قضايا».

٦. في «ل، بن» والوسائل: «قلت».

٧. في الوسائل: «أولهن».

٨. هكذا في «ق، ل، م، ن، بف، جت، جد»، والوسائل والتهذيب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «التي».

٩. في «ق، بيع، بف، جت»، وحاشية «ن» والتهذيب: «لا يكون».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «للرجال».

١١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «لا يصلح».

١٢. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «للمرأة».

وَمَا كَانَ لِلرِّجَالِ^١ وَالنِّسَاءِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ^٢.

ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُمَا مَدْعِيَانِ جَمِيعاً، فَأَلْذِي بِأَيْدِيهِمَا جَمِيعاً^٣ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ،
ثُمَّ قَالَ: الرَّجُلُ^٤ صَاحِبُ النِّبْتِ، وَالْمَرْأَةُ الدَّاحِلَةُ عَلَيْهِ وَهِيَ الْمُدْعِيَةُ، فَاَلْمَتَاعُ كُلُّهُ
لِلرَّجُلِ إِلَّا مَتَاعَ النِّسَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ لِلرِّجَالِ^٥، فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ.

ثُمَّ قَضَى بَعْدَ ذَلِكَ بِقَضَاءِ^٦ لَوْ لَا أَنِّي شَاهَدْتُهِ^٧ لَمْ أَرَوْهُ^٨ عَلَيْهِ^٩: مَاتَتِ امْرَأَةٌ مِنَّا وَلَهَا
زَوْجٌ^{١٠}، وَتَرَكْتُ مَتَاعاً، فَرَفَعْتُهُ^{١١} إِلَيْهِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا الْمَتَاعَ، فَلَمَّا قَرَأَهُ قَالَ لِلزَّوْجِ: هَذَا
يَكُونُ لِلرَّجُلِ^{١٢} وَالْمَرْأَةِ، فَقَدْ جَعَلْنَاهُ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا الْمِيزَانَ، فَإِنَّهُ مِنْ مَتَاعِ الرَّجُلِ^{١٣}، فَهُوَ لَكَ.
فَقَالَ لِي: «فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ الْيَوْمَ؟».

قُلْتُ: رَجَعَ إِلَيَّ أَنْ قَالَ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ^{١٤} النَّخَعِيُّ^{١٥} أَنْ جَعَلَ النِّبْتَ لِلرَّجُلِ.

١٣١/٧

١. في «ق، ك، بف، جت»: «للرجل».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والتهذيب. وفي المطبوع والوسائل: «نصفان».

٣. في «ل، بن، جد»، وحاشية «م» والوسائل: «يُدْعِيَانِ جَمِيعاً». وفي التهذيب: «مِمَّا يَدْعِيَانِ جَمِيعاً».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «الرجال».

٥. في «بج»: «للرجل».

٦. في الوسائل: «بقضاء بعد ذلك» بدل «بعد ذلك بقضاء».

٧. في «ل، م، بن، جد» والوسائل والتهذيب: «شاهدته».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «لم أرده».

٩. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «عنه».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «زوجها».

١١. في «بف، جت»: «فدفعته».

١٢. في الوسائل: «للرجال».

١٣. في «بج» والتهذيب: «الرجال».

١٤. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ١٩٢: «قوله: لا يخفى أن قول إبراهيم الذي تقدّم ذكره لم يكن هكذا، إلا أن يقال: إن إبراهيم قال بهذا القول أيضاً، وإن لم ينسبه إليه سابقاً والأصوب ترك قوله: أن قال بقول إبراهيم النخعي، بأن يكون هكذا: «رجع إلى أن جعل البيت للرجل» كما رواه في كتاب القضاء من التهذيب [ج ٦، ص ٢٩٨، ح ٨٣١]، وإن كان ذكر في الموارث موافقاً لما في الكتاب، والله أعلم».

ثُمَّ سَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقُلْتُ لَهُ^١: مَا تَقُولُ أَنْتَ فِيهِ؟
 فَقَالَ: «الْقَوْلُ الَّذِي أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ شَهِدْتَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ».
 فَقُلْتُ: يَكُونُ الْمَتَاعُ لِلْمَرْأَةِ؟
 فَقَالَ^٢: «أَرَأَيْتَ إِنْ أَقَامَتْ بَيِّنَةٌ إِلَى كَمْ كَانَتْ تَخْتِاجُ؟».
 فَقُلْتُ: شَاهِدَيْنِ.

فَقَالَ: «لَوْ سَأَلْتُ مَنْ^٣ بَيْنَهُمَا - يَغْنِي الْجَبَلَيْنِ، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ - لَأَخْبَرُوكَ أَنَّ
 الْجَهَّازَ وَالْمَتَاعَ يَهْدِي عِلَاقَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَرْأَةِ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا، فَهِيَ الَّتِي جَاءَتْ بِهِ وَهَذَا
 الْمُدَّعِي، فَإِنْ زَعَمَ^٤ أَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ شَيْئاً، فَلْيَأْتِ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ»^٥.

٣١- بَابُ نَادِرٍ

١٣٤٨٣ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

«وقال الشهيد: «لو تداعى الزوجان متاع البيت ففي صحيحة رفاعة عن الصادق عليه السلام: «له ما للرجال، ولها ما للنساء، ويقسم بينهما ما يصلح لهما» وعليها الشيخ في الخلاف. وفي صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام: «هو للمرأة»، وعليها في الاستبصار. ويمكن حملها على ما يصلح للنساء توفيقاً، وفي المبسوط يقسم بينهما على الإطلاق، سواء كانت الدار لهما أولاً، وسواء كانت الزوجة باقية أولاً، وسواء كانت بينهما أو بين الوراث، والعمل على الأول». الدرر، ج ٢، ص ١١٠-١١١.

١٥. في «ل» والتهذيب: - «النخعي».

١. في «ك، ل، ب» والوسائل والتهذيب: - «له».

٢. في «جد»: «قال».

٣. في «ك، ب»: - «من».

٤. في الوسائل والتهذيب: «من بين لابتيها».

٥. في «ك»: «يزعم».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٠١، ح ١٠٧٨، بسنده عن محمد بن أبي عمير. وفيه، ج ٦، ص ٢٩٧، ح ٨٣١، بسنده عن ابن أبي عمير وعن حماد، عن عبدالرحمن بن الحجاج، مع اختلاف. الاستبصار، ج ٣، ص ٤٦، ح ١٥١، بسنده عن عبدالرحمن بن الحجاج، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٨١، ح ٢٢٥٩٧، الوسائل، ج ٢٦، ص ٢١٣، ح ٣٢٨٥٥.

ابن رِثَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي عَقْدَةٍ وَاحِدَةٍ - أَوْ قَالَ: فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ - وَمُهِوْرُهُنَّ مُخْتَلِفَةً؟
قَالَ: «جَائِزٌ لَهُ وَلَهُنَّ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ هُوَ خَرَجَ إِلَى بَعْضِ الْبُلْدَانِ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً مِنَ الْأَرْبَعِ، وَأَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا قَوْمًا مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ تِلْكَ الْمُطَلَّقَةِ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا، كَيْفَ يَقْسَمُ مِيرَاثُهَا؟
قَالَ: «إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، فَإِنَّ لِلْمَرْأَةِ - الَّتِي تَزَوَّجَهَا آخِرًا مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ - رُبْعَ ثَمَنِ مَا تَرَكَ، وَإِنْ عَرَفَتِ الَّتِي طَلَّقَتْ مِنَ الْأَرْبَعِ بَعِيْنَهَا وَنَسَبَهَا، فَلَا شَيْءَ لَهَا مِنَ الْمِيرَاثِ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ»^٢.

قَالَ: «وَيَقْتَسِمَنَّ^٣ الثَّلَاثُ^٤ نِسْوَةً^٥ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ ثَمَنِ مَا تَرَكَ^٦، وَعَلَيْهِنَّ الْعِدَّةُ، وَإِنْ لَمْ تُعْرِفِ الَّتِي طَلَّقَتْ مِنَ الْأَرْبَعِ، اقْتَسَمَنَّ^٧ الْأَرْبَعُ نِسْوَةً^٨ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ ثَمَنِ مَا تَرَكَ يَبِيْنَهُنَّ جَمِيعًا، وَعَلَيْهِنَّ جَمِيعًا الْعِدَّةُ»^٩.

١. في «ق، ك، ن، بح، جت، جد»: «الأربعة».

٢. في التهذيب، ج ٨: «وليس عليها العدة» وفي «مراة العقول»، ج ٢٣، ص ١٩٣: «روى الخبر في التهذيب في كتاب الطلاق عن ابن محبوب بهذا الإسناد، وفيه: «وليس عليها العدة». وهو الصواب، ولعله سقط هنا من الرواية أو من النسخ؛ لأنه إنما تزوج الخامسة بعد انقضاء عدتها، فليس عليها بعد الموت عدة الوفاة. إلا أن يقال: المراد بها عدة الطلاق في حياة الزوج. ولا يخفى بعده».

٣. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب، ج ١٠٦٢. وفي «ك» والمطبوع: «ويقسم».

٤. في «م، بن» والوسائل: «الثلاثة».

٥. في «ل، م، بن» والوسائل: «النسوة».

٦. في التهذيب، ج ٨: «+ «بينهنَّ جميعاً»». وفي «ل» والوسائل: «قسم».

٨. في «بن»: «النسوة». وفي الوسائل: «النسوة» بدل «الأربع نسوة».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٩٣، ح ٣١٩؛ وج ٩، ص ٣٨٤، ح ١٣٧٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، مع اختلاف

٣٢- بَابُ مِيرَاثِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ يُزَوَّجَانِ^١ وَهُمَا غَيْرُ مُدْرِكَيْنِ

١٣٤٨٤ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ١٣٢/٧

عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنْ أَبِي عُيَيْنَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ عَنْ غُلَامٍ وَجَارِيَةٍ زَوَّجَهُمَا وَلِيَّانِ لَهُمَا^٣ وَهُمَا غَيْرُ مُدْرِكَيْنِ؟

قَالَ^٤: «النِّكَاحُ جَائِزٌ، وَأَيُّهُمَا^٥ أَذْرَكَ كَانَ لَهُ^٦ الْخِيَارُ، فَإِنْ^٧ مَاتَا قَبْلَ أَنْ

يُذْرِكَا، فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَلَا مَهْرٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا قَدْ أَذْرَكَا وَرَضِيَا^٨.

قُلْتُ: فَإِنْ أَذْرَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ؟

قَالَ: «يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِنْ هُوَ رَضِيَ^٩.

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ الَّذِي^٨ أَذْرَكَ قَبْلَ الْجَارِيَةِ وَرَضِيَ بِالنِّكَاحِ^٩، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ

١. يسير؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٦، ح ١٠٦٢، بسنده عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧٣، ح ٢٤٩٧٠؛

الوسائل، ج ٢٢، ص ٥١، ح ٢٧٩٩٩؛ وج ٢٦، ص ٢١٧، ح ٣٢٨٦٠.

٢. في «ن»: «يزوجان».

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٢، ح ١٣٦٦، بسند آخر عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب قال:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢، وَلَمْ يَتَوَسَّطْ أَبُو عبيدة بين ابن رثاب وبين أبي جعفر^٣. والظاهر وقوع خلل في سند التهذيب؛ فإنه لم يثبت رواية ابن رثاب عن أبي جعفر^٤ مباشرة، وقد ورد الخبر في عدة مواضع رواه ابن رثاب، عن أبي عبيدة [الحداء] عن أبي جعفر^٥.

٣. في الوسائل، ج ٢١: «يعني غير الأب».

٤. في الوسائل، ج ٢١ والكافي، ح ٩٧٢٧ والتهذيب، ج ٧: «قال».

٥. في «ل، بن» والوسائل، ج ٢٦: «أَيُّهُمَا» بدون الواو.

٦. في الوسائل، ج ٢١: «على».

٧. في الوسائل، ج ٢١ والكافي، ح ٩٧٢٧ والتهذيب: «وإن».

٨. في «ل، م، بح، جد»: «قد». وفي التهذيب، ج ٩: «قد» بدل «الذي».

٩. في «ل، بن»: «النكاح».

أَنْ تُذَرِكَ الْجَارِيَّةَ، أَوْ تَرْتَهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يَغْزُلُ مِيرَاثَهَا مِنْهُ حَتَّى تُذَرِكَ وَتَخْلِفَ^١ بِإِلَّهِ مَا دَعَاها^٢ إِلَى أَخْذِ الْمِيرَاثِ إِلَّا رِضَاهَا^٣ بِالتَّزْوِيجِ، ثُمَّ يُدْفَعُ إِلَيْهَا الْمِيرَاثُ وَنِصْفُ الْمَهْرِ».

قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَتِ الْجَارِيَّةُ، وَلَمْ تَكُنْ أَذْرَكَتْ، أَيْرِثُهَا الرَّوْجُ الْمُدْرِكُ؟
قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّ لَهَا الْخِيَارَ إِذَا أَذْرَكَتْ».

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ أَبُوها هُوَ الَّذِي زَوَّجَهَا قَبْلَ أَنْ تُذَرِكَ؟

قَالَ: «يَجُوزُ عَلَيْهَا تَزْوِيجُ الْأَبِ، وَيَجُوزُ عَلَى الْعَلَامِ، وَالْمَهْرُ عَلَى الْأَبِ لِلْجَارِيَّةِ».

١٣٤٨٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^٦؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى^٧، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ،

عَنْ نَعِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ كَثِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنًا لَهُ مُدْرِكًا مِنْ^٨ يَتِيمَةٍ فِي

حَجْرِهِ؟

قَالَ: «تَرْتُهُ إِنْ مَاتَ، وَلَا يَرِثُهَا^٩؛ لِأَنَّ لَهَا الْخِيَارَ^{١٠}، وَلَا خِيَارَ^{١١} عَلَيْهَا».

١. في الوسائل، ج ٢١ والكافي، ح ٩٧٢٧ والتهذيب، ج ٧: «فتخلف».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والكافي، ح ٩٧٢٧ والتهذيب. وفي المطبوع: «ادعاه».

٣. في الوسائل، ج ٢١: «الرضا».

٤. في «ن»: «- وعليها».

٥. الكافي، كتاب النكاح، باب تزويج الصبيان، ح ٩٧٢٧. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٨٨، ح ١٥٥٥، معلقاً عن

الكليني. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٢، ح ١٣٦٦، بسنده عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي

جعفر عليه السلام الوافي، ج ٢١، ص ٤١٨، ح ٢١٤٦٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢١٩، ح ٣٢٨٦٢، وفيه، ج ٢١، ص ٣٢٦،

ح ٢٧٢٠٣، إلى قوله: «ثم يدفع إليها الميراث ونصف المهر».

٦. في «ك، ب»، والوسائل: «- عن ابن محبوب».

٧. في «ك، ن، ب»، جت: «- بن عيسى».

٨. في «ب»، «- من».

٩. في التهذيب: «+ إن ماتت».

١٠. في التهذيب: «+ عليه».

١١. في التهذيب: «+ وله».

١٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٣، ح ١٣٦٧، بسنده عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٩، ح ٥٦٦٤، بسند

١٣٤٨٦ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ^١، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الصَّبِيِّ يُزَوِّجُ الصَّبِيَّةَ: هَلْ يَتَوَارَثَانِ؟
قَالَ: «إِذَا كَانَ أَبُوَاهُمَا هُمَا^٢ اللَّذَانِ زَوَّجَاهُمَا^٣، فَتَنَعَمَ».
قُلْتُ: أَيْجُوزُهُ طَلَاقُ الْأَبِ؟ قَالَ: «لَا»^٤.

٣٣- بَابُ مِيرَاثِ الْمُتَزَوِّجَةِ الْمُدْرِكَةِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا

١٣٤٨٧ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليهما السلام فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، قَالَ^٥: «لَهَا نِصْفُ ١٣٣/٧
الصَّدَاقِ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ»^٦.

- «آخر، مع اختلاف يسير وزيادة الوافي، ج ٢٥، ص ٧٧٥، ح ٢٤٩٧٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢١٩، ح ٣٢٨٦٣.
١. في الوسائل، ج ٢٦: - «عن ابن بكير». ولم يثبت توسط ابن بكير بين القاسم بن عروة وبين عبيد بن زرارَةَ في موضع.
٢. في «ابن» والوسائل والناوادر للأشعري: «إن».
٣. في «ك، ق، م، بف، جت» والفقهاء والتهديب، ح ١٥٥٦ والناوادر للأشعري، ص ١٣٥: - «هما».
٤. في النواوادر للأشعري، ص ١٣٥: + «حين».
٥. في «ابن» والوسائل: «قلنا: يجوز» بدل «قلت: أيجوز».
٦. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٩، ح ٥٦٦٣، إلى قوله: «زوجا هما فتنعما»؛ النواوادر للأشعري، ص ١٣٥، ح ٣٥٠، وفيهما بسند آخر عن عبيد بن زرارَةَ. التهديب، ج ٩، ص ٣٨٢، ح ١٣٦٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير. النواوادر للأشعري، ص ١٣٦، ح ٣٥٣، بسند آخر عن أحدهما عليهما السلام. التهديب، ج ٧، ص ٣٨٨، ح ١٥٥٦، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام. وراجع: التهديب، ج ٧، ص ٣٨٢، ح ١٥٤٣. الوافي، ج ٢١، ص ٤١٧، ح ٢١٤٦٤؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ٨٠، ح ٢٨٠٧٥؛ وج ٢٦، ص ٢٢٠، ح ٣٢٨٦٤.
٧. في «ابن» «لم» بدون الواو.
٨. في الوسائل: «إن» بدل «قال».
٩. الكافي، كتاب الطلاق، باب المتوفى عنها زوجها...، ح ١٠٨٩٧، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن

١٣٤٨٨ / ٢ . الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ^١، عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ تَوَفَّى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِامْرَأَتِهِ، فَقَالَ^٢: «إِنْ كَانَ قَرَضَ لَهَا مَهْرًا، فَلَهَا النِّصْفُ^٣ وَهِيَ تَرْتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرَضَ لَهَا مَهْرًا، فَلَا مَهْرَ لَهَا وَهُوَ يَرْتُهَا^٤».

١٣٤٨٩ / ٣ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَتَحْتَهُ الْمَرْأَةُ^٥ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، قَالَ: «لَهَا نِصْفُ

١- إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج. وفيه، نفس الباب، ح ١٠٨٩٦ و ١٠٨٩٨ و ١٠٩٠١ و ١٠٩٠٤؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٤٤، ح ٥٠٠ و ٥٠١؛ وص ١٤٧، ح ٥١١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٨؛ وص ٣٤٢، ح ١٢٢١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: التهذيب، ج ٨، ص ١٤٤، ح ٤٩٧ و ٤٩٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ١٢١٠ و ١٢١١. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠٠، ح ٢١٥٩٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٧، ح ٢٧٢٠٦.

١. في «ق، ك، بف»: - «بن عثمان».

٢. في الكافي، ح ١٠٩٠٠: «وقال».

٣. في الكافي، ح ١٠٩٠٠: «فلها نصف المهر».

٤. في «جدة»: «فإن».

٥. في الكافي، ح ١٠٩٠٠: - «وهو يرتها».

٦. الكافي، كتاب الطلاق، باب المتوفى عنها زوجها... ذيل ح ١٠٩٠٠. وفيه، نفس الباب، ح ١٠٩٠٣ (وفيه مع زيادة) و ١٠٩٠٥؛ والفقية، ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٤٧٨٠؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٤٥، ح ٥٠٣؛ وص ١٤٦، ح ٥٠٥ (وفيه مع زيادة)؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٠، ح ١٢١٣؛ وص ٣٤١، ح ١٢١٥ (وفيه مع زيادة)؛ بسند آخر، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٤٥، ح ٥٠٢ و ٥٠٤؛ وص ١٤٦، ح ٥٠٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٠، ح ١٢١٢ و ١٢١٤؛ وص ٣٤١، ح ١٢١٩، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير وزيادة. قرب الإسناد، ص ١٠٥، ح ٣٥٤، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، من قوله: «وإن لم يكن فرض لها مهر» مع اختلاف يسير. وراجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب المتوفى عنها زوجها... ح ١٠٨٩٩ ومصادره. الوافي، ج ٢٢، ص ٥٠١، ح ٢١٦٠١؛ الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٨، ح ٢٧٢٠٩.

٧. في «ك» و الوسائل والكافي، ح ١٠٨٩٥ و التهذيب والاستبصار: «امرأة». وفي «ل، م، بن، جد»: «امرأته».

الْمَهْر، وَلَهَا الْمِيرَاثُ كَامِلًا^٢.

١٣٤٩٠ / ٤. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ جَمِيعًا،

عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ الرَّجُلِ^٣ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، فَمَاتَ عَنْهَا

أَوْ طَلَّقَهَا^٤ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: مَا لَهَا عَلَيْهِ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ لَهَا صَدَاقٌ، وَهِيَ تَرِثُهُ وَبَرَّتْهَا»^٥.

٣٤- بَابُ^٦ مِيرَاثِ الْمُطَلَّقاتِ فِي الْمَرَضِ وَغَيْرِ الْمَرَضِ

١٣٤٩١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ قَتَيْبٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طُلِّقَتِ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ تُوَفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ فِي

١. في الوسائل والكافي، ح ١٠٨٩٥ والتهذيب والاستبصار: «و عليها العدة كاملة».

٢. الكافي، كتاب الطلاق، باب المتوفى عنها زوجها...، ح ١٠٨٩٥. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٤٤، ح ٤٩٩؛

والاستبصار، ج ٣، ص ٣٣٩، ح ١٢٠٧، بسندهما عن العلاء بن رزين «الوافي»، ج ٢٢، ص ٤٩٩، ح ٢١٥٩٤؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٣٢٦، ح ٢٧٢٠٢؛ وج ٢٢، ص ٢٤٧، ح ٢٨٥٠٧.

٣. في «ل»، بن، «والوسائل: «سألت» بدل «سألت أبا عبد الله عليه السلام».

٤. في «ل»، م، يع، بن، «والوسائل: «عن رجل».

٥. في «ك»، ل، م، ن، يع، بن، جت، جده، «والوسائل: «تزوج».

٦. في «ك»: «وطلقها».

٧. المقنعة، ص ٥٣٢، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢١، ص ٤٦٥، ح ٢١٥٤٦؛

الوسائل، ج ٢١، ص ٣٣٤، ح ٢٧٢٢٧؛ وج ٢٦، ص ٢٢٢، ح ٣٢٨٦٩.

٨. هكذا في «ق»، ك، م، ن، بن، جت، جده. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وفي».

عِدَّةٍ مِنْهُ^١ لَمْ تَخْزَمْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا تَرْتَهُ^٢ وَهُوَ^٣ يَرِثُهَا مَا دَامَتْ^٤ فِي الدَّمِ^٥ مِنْ حَيْضَتِهَا
 ١٣٤/٧ الثَّانِيَةِ^٦ مِنَ التَّطْلِيْقَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ^٧؛ فَإِنْ طَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ، فَإِنَّهَا لَا تَرِثُ مِنْ^٨ زَوْجِهَا شَيْئاً،
 وَلَا يَرِثُ مِنْهَا^٩.

١٣٤٩٢ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ
 زُرَّارَةَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْمَرْأَةَ؟

فَقَالَ: «تَرِثُهُ، وَيَرِثُهَا^{١٠} مَا دَامَ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ».

١٣٤٩٣ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ:

١. في التهذيب، ج ٨: «ما».

٢. في «ق»، «ل»، «ن»، والوسائل والتهذيب والاستبصار: «هو».

٣. في «ك»: «مات».

٤. في «ج» وحاشية «م»: «دمها».

٥. في التهذيب، ج ٨: «الثالثة في» بدل «الثانية من». وفي المرأة: «قوله عليه السلام»: من حيضتها الثانية. كذا في التهذيب أيضاً، وفي سائر الأخبار: «الثالثة» وهو أظهر، موافقاً للأخبار الدالة على أَنَّ العِدَّةَ ثلاث حيض. ويمكن أن يتكلَّف في هذا الخبر بأن يكون المراد كونها في حكم هذا الدم من الحيضة، وهو مستمرٌّ إلى رؤية الدم من الحيضة الثالثة، وبالجمله مفهوم هذا الخبر على هذه النسخة لا يعارض منطق الأخبار الأخرى.

٦. في «ج»: «الأولين».

٧. في «ق»، «ك»، «م»، «ن»، «ي»، «ج»، «ت»، «ج»، «د»، «ن»: «من».

٨. الكافي، كتاب الطلاق، باب الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل أن تنقضي عدتها، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران وأحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، إلى قوله: «فإنها ترثه وهو يرثها» مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٣، ح ١٣٧٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم، وفي التهذيب، ج ٨، ص ٨٠ ح ٢٧٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٤، بسندهما عن عاصم بن حميد الوافي، ج ٢٣، ص ١٩١، ح ٢٣٠٢١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٢٢، ح ٣٢٨٧٠.

٩. في «ل»، «م»، «ج»، والوسائل: «يرثها وترثه».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٣، ح ١٣٦٨، معلقاً عن أحمد بن محمد بن محمد. التهذيب، ج ٨، ص ٨١، ح ٢٧٧، معلقاً عن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد وأحمد، عن أبيهما، عن عبدالله بن بكير الوافي، ج ٢٣، ص ١٩٣، ح ٢٣٠٢٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٢٣، ح ٣٢٨٧٣.

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ وَهُوَ صَحِيحٌ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، لَمْ تَرِثْهُ
وَلَمْ يَرِثْهَا»^١، وَقَالَ: «هُوَ^٢ يَرِثُ وَيُورَثُ مَا لَمْ تَرَ الدَّمَّ مِنَ الْخِيْضَةِ الثَّالِثَةِ إِذَا كَانَ لَهُ
عَلَيْهَا رَجْعَةٌ»^٣.

١٣٤٩٤ / ٤. عَلِيُّ^٥، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ رَجُلٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ^٦ تَطْلِيقَتَيْنِ فِي صَحَّةٍ، ثُمَّ طَلَّقَ^٧
الثَّالِثَةَ^٨ وَهُوَ مَرِيضٌ، قَالَ: «تَرِثُهُ مَا دَامَ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ كَانَ^٩ إِلَى سَنَةٍ»^{١١}.

١٣٤٩٥ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^{١٢}، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ
أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي مَرَضِهِ، وَرِثَتُهُ مَا دَامَ فِي
مَرَضِهِ ذَلِكَ وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا إِلَّا أَنْ يَصِحَّ مِنْهُ».

١. في الوسائل: «لم ترثه و».
٢. في «بح»: «ولا يرثها». وفي «د»، م، جد: «يرثها ولم ترثه» بدل «ترثه ولم يرثها».
٣. في «ن»: «هو».
٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٣، ح ١٣٦٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢٣، ص ١١٩٣، ح ٢٣٠٢٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٢٣، ح ٢٣٨٧١.
٥. في «ك»، م، ن، بح، بن، جد، وحاشية «جت»: «علي بن إبراهيم».
٦. في «د»، جد: «عن».
٧. في حاشية «م»: «امرأة».
٨. في «بن» والوسائل، ج ٢٦: «طلّقها». وفي الوسائل، ج ٢٢ والكافي، ح ١٠٩٢١ والفتاوى: «+ التلطيق».
٩. في الوسائل، ج ٢٦: «والثالثة».
١٠. في «ن»: «كانت».
١١. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض ونكاحه، ح ١٠٩٢١. وفي الفتاوى، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ٤٨٧٩، معلقاً عن ابن أبي عمير، عن أبان، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٨٠، ح ٢٧٤؛ وج ٩، ص ٣٨٥، ح ١٣٧٥، بسند آخر. التهذيب، ج ٨، ص ٨٠، ح ٢٧٣، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، وفي الثالثة الأخيرة إلى قوله: «قال: ترثه مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٣، ص ١١١٩، ح ٢٢٨٨٠؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥١؛ وج ٢٦، ص ٢٢٧، ح ٣٢٨٨٤.
١٢. في «ق»، ك، ن، بف، جت: «- بن إبراهيم».

فَقُلْتُ لَهُ^١: فَإِنْ طَالَ بِهِ^٢ الْمَرَضُ؟

قَالَ^٣: «مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَنَةٍ^٤».

١٣٤٩٦ / ٦. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا^٥، عَنْ أَبَانَ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ وَأَبِي بَصِيرٍ وَأَبِي الْعَبَّاسِ جَمِيعاً:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «تَرْتُهُ وَلَا يَرْتُهَا إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ^٦».

١٣٤٩٧ / ٧. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً^٧، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ الْمَرِيضِ يُطَلَّقُ^٨ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، قَالَ: «إِنْ

١. في الوسائل والكافي، ح ١٠٩١٨: «قال: قلت: بدل «فقلت له».

٢. في «ل، بن»: «به».

٣. في الفقيه: «+ ترته».

٤. الكافي، كتاب الطلاق، باب المريض ونكاحه، ح ١٠٩١٨. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣١١، ح ٥٦٦٨؛ والتهذيب،

ج ٩، ص ٣٨٥، ح ١٣٧٦، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض ونكاحه،

ح ١٠٩١٧؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٧٨، ح ٢٦٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٥، بسند آخر عن أبي العباس،

مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض ونكاحه، ح ١٠٩١٣؛ والفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥،

ح ٤٨٧٧؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ١٠٨٢؛ والوافي، ج ٢٣، ص ١١١٨،

ح ٢٢٨٧٨؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥١، ح ٢٨٢٤٩؛ وج ٢٦، ص ٢٢٦، ذيل ح ٣٢٨٨٢.

٥. في «ك» والوسائل: «أصحابه».

٦. في المرأة: «يدلّ على اختصاص الإرث في المطلقة في المرض بعد العدة بالزوجة، وذهب الشيخ وجماعة

إلى أن الزوج أيضاً يرتها في الفرض المذكور، وهو مخالف للخبر».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٣٧٧، معلقاً عن أبان بن عثمان. وراجع: الجعفریات، ص ١١١. والوافي، ج ٢٣،

ص ١١١٩، ح ٢٢٨٨١؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٥٤، ح ٢٨٢٥٧؛ وج ٢٦، ص ٢٢٦، ذيل ح ٣٢٨٨٣.

٨. في التهذيب، ج ٩: «أبو عليّ الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار و».

٩. في التهذيب، ج ٩: «جميعاً».

١٠. في الكافي، ح ١٠٩١٤؛ والتهذيب، ج ٨؛ والاستبصار: «رجل طلق» بدل «الرجل المريض يطلق».

مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ^١ وَهِيَ مَقِيمَةٌ عَلَيْهِ^٢ لَمْ تَتَزَوَّجْ، وَرِثْتُهُ؛ وَإِنْ كَانَتْ^٣ قَدْ تَزَوَّجَتْ، فَقَدْ رَضِيَتْ الَّذِي^٤ صَنَعَ، وَلَا مِيرَاثَ^٥ لَهَا^٦.

٣٥- بَابُ مِيرَاثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَعَ الْمَوَالِي

١٣٥/٧

١٣٤٩٨ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنْ عَلِيًّا عليه السلام لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ مِيرَاثَ أَحَدٍ مِنْ مَوَالِيهِ، إِذَا مَاتَ وَلَهُ قَرَابَةٌ، كَانَ يَدْفَعُ إِلَى قَرَابَتِهِ^٧».

١٣٤٩٩ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ^٨، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي خَالَةٍ جَاءَتْ تَحَاصِمَ فِي مَوْلَى رَجُلٍ مَاتَ، فَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ^٩»

١. في التهذيب، ج ٩: - «ذلك».

٢. في الكافي، ح ١٠٩١٤ والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: - «هي مقيمة عليه».

٣. في التهذيب، ج ٩: «كان». وفي الوسائل، ج ٢٦: - «كانت قد».

٤. في «بح» والوسائل والكافي، ح ١٠٩١٤ والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «بالذي».

٥. في الكافي، ح ١٠٩١٤ والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «لا ميراث» بدون الواو. وفي التهذيب، ج ٩: «فلا ميراث».

٦. الكافي، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض ونكاحه، ح ١٠٩١٤. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٣؛ وج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٣٧٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٣، معلقاً عن الكليني «الوافي»، ج ٢٣، ص ١١١٦، ح ٢٢٨٧٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٢٧، ح ٣٢٨٨٥.

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٩، ح ١١٨٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٢، ح ١٤٨، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن «الوافي»، ج ٢٥، ص ٨٣٥، ح ٢٥٠٩٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٤، ح ٣٢٩٠٥.

٨. في حاشية دل، بن: «ابن أبي عمير». ٩. الأنفال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦.

فَدَفَعَ الْمِيرَاثَ إِلَى الْخَالَةِ، وَلَمْ يَغْطِ الْمَوْلَى^١.

٣/١٣٥٠٠. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^٣، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ

حَنَانٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٤: أَيُّ شَيْءٍ لِلْمَوَالِي؟

فَقَالَ: «لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ إِلَّا مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِلَّا أَنْ تَفْعُلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ

مَعْرُوفًا»^٦.

٤ / ١٣٥٠١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي

الْحَمْرَاءِ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥: أَيُّ شَيْءٍ لِلْمَوَالِي مِنَ الْمِيرَاثِ؟

فَقَالَ: «لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ إِلَّا التَّرْبَاءُ»^٩، يَعْنِي التَّرَابَ^{١٠}.

١. في «ل»، «بح» وحاشية «جت»: «الموالي».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٩، ح ١١٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٢، ح ٦٤٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٤، ح ٥٦٥٣؛ والمقنعة، ص ٦٩٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٧، ح ٢٥١٠٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٣، ح ٣٢٩٠٢؛ وفيه، ص ١٩٠، ح ٣٢٧٩٧، إلى قوله: «في كتاب الله».

٣. أحمد بن محمد في مشايخ محمد بن يحيى، هو أحمد بن محمد بن عيسى، ولم نجد روايته عن الحسن بن الجهم مباشرة إلا في هذا السند وسند آخر ورد في التهذيب، ج ٧، ص ١٨٨، ح ٨٣٢، والمتكرر في الأسناد توسط [الحسن بن علي] بن فضال - وهو الراوي لكتاب الحسن بن الجهم - بينهما. فلا يبعد سقوط الوساطة بينهما في ما نحن فيه وفي سند التهذيب. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٣٠٦، ج ٢٣، ص ٢٢٠-٢٢١؛ رجال النجاشي، ص ٥٠، الرقم ١٠٩؛ الفهرست للطوسي، ص ١٢٣، الرقم ١٦٣.

٤. في «ل»، م، بن، جده، والوسائل: «عن أبي عبد الله^٥ قال: قلت له: بدل «قلت لأبي عبد الله^٥».

٥. في «بف»: «للمولى».

٦. الأحزاب (٣٣).

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٩، ح ١١٨٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٥، من دون الإسناد إلى المعصوم^٥. مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٧، ح ٢٥١٠٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٤، ح ٣٢٩٠٣.

٩. في «بن» وحاشية «بح»: «الثرى».

٨. في «ل»، بن، - «لهم».

١٠. قال الجوهرى: «التراب فيه لغات: تراب وتؤراب وتؤرب وتيرب وترب وتربة وترباء وتيراب و»

٥ / ١٣٥٠٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^١، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام إِذَا مَاتَ مَوْلَى لَهُ وَتَرَكَ ذَا^٢ قَرَابَةٍ^٣، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْئاً، وَيَقُولُ: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ»^٤.

٦ / ١٣٥٠٣. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الثُّمَيْيِّ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ تَسْنِيمٍ^٦، الْكَاتِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ، عَنْ عَمْرِو الْأَزْرَقِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ، وَتَرَكَ ابْنَةً^٨ أُخْتُ لَهُ، وَتَرَكَ مَوَالِيَّ^٩، وَلَهُ عِنْدِي أَلْفٌ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَحَدٌ، فَجَاءَتِ ابْنَةُ^{١٠} أُخْتِهِ، فَزَهْنَتْ ١٣٦/٧ عِنْدِي مُضْحَفًا، فَأَعْطَيْتُهَا ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا. فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام حِينَ قُلْتُ لَهُ: «عَلِمَ بِهَا أَحَدٌ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَأَعْطِهَا^{١١} إِيَّاهَا قِطْعَةً قِطْعَةً، وَلَا تُعْلِمِ^{١٢} أَحَدًا^{١٣}»^{١٤}.

«وَيُزَيِّبُ وَيُزَيِّبُ، وَجَمَعَ الثَّرَابُ: أَثَرُهُ وَتُزَيَّانُ. وَالتُّرْبَاءُ: الْأَرْضُ نَفْسُهَا». الصَّحاح، ج ١، ص ٩٠ (ترب).

١١. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٨ ح ٢٥١٠٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٥، ح ٣٢٩٠٦.

١. في «ق، م، ن، ب، جت» - «بن يحيى». ٢. في «ق، ب، ف»، والتعذيب والاستبصار: - «ذا».

٣. في «ك»: «قربة». وفي حاشية «بج، جت»: «قربته».

٤. في التعذيب والاستبصار: + «فِي كِتَابِ اللَّهِ».

٥. التعذيب، ج ٩، ص ٣٢٨، ح ١١٨١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧١، ح ٦٤٧، معلقاً عن أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ. الوافي،

ج ٢٥، ص ٨٣٦ ح ٢٥٠٩٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٤، ح ٣٢٩٠٤.

٦. في «بج» وحاشية «جت» والتعذيب: «الشمسي». وهو سهو؛ فقد تقدّم غير مرّة أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ هَذَا، هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَّالٍ. والصواب في لقبه إمَّا التيمي أو التيملي، وكلاهما بمعنى.

٧. في التعذيب: - «بن تسنيم». ٨. في «ل، ن، بن»، والوسائل: «بنت».

٩. في «بن» والوسائل: + «وله». ١٠. في «ل، ن، بن»، وحاشية «جت» والوسائل: «بنت».

١١. في «ن»: «أعطها».

١٢. في «ق، ل، ن، بن»، وحاشية «جت» والتعذيب: «ولا يعلم». وفي الوسائل: «ولا يعلم بها».

١٣. في «ل، بج، بن»، وحاشية «جت»: «أحده».

١٤. التعذيب، ج ٩، ص ٣٢٩، ح ١١٨٥، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٢٨، ح ٢٥١٠٦؛ الوسائل، ج ٢٦،

ص ٢٣٥، ح ٣٢٩٠٧.

١٣٥٠٤ / ٧. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^١، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ^٣ لَا يَأْخُذُ مِنْ مِيرَاثِ مَوْلَى لَهُ إِذَا كَانَ لَهُ دُو قَرَابَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعَهُ يَجْرِي لَهُمُ الْمِيرَاثُ الْمَفْرُوضُ، وَكَانَ^٤ يَدْفَعُ مَالَهُ إِلَيْهِمْ»^٥.

١٣٥٠٥ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ^٦، عَنْ حَنَانٍ^٧، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٨، قَالَ: «مَاتَ مَوْلَى لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٩، فَقَالَ: انْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لَهُ وَارِثًا؟
فَقِيلَ^{١٠}: لَهُ ابْنَتَانِ بِالْيَمَامَةِ مَمْلُوكَتَانِ.

فَاسْتَرَاهُمَا مِنْ مَالِ مَوْلَاةِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ دَفَعَ^{١١} إِلَيْهِمَا بَقِيَّةَ الْمَالِ»^{١٢}.

١٣٥٠٦ / ٩. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ^{١٣}، عَنْ

١. هكذا في «ق»، ك، ل، م، ن، يح، بف، بن، جت، جد، والوسائل. وفي المطبوع: «الحسن بن محمد بن سماعة».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «فكان».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٢٨، ح ١١٨٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧١، ح ٦٤٦، معلقاً عن الحسن بن محمد بن

سماعة الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٥، ح ٢٥٠٩٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٥، ح ٣٢٩٠٨.

٤. في الوسائل: «عن ابن أبي ثابت». والرجل مجهول لم نعرفه.

٥. في حاشية «م»، بن، جت، والوسائل: «حنان بن سدير».

٦. في «ك»، ن، يح، بف، جت، جد، -: «بن الحسين».

٧. في الفقيه: «+ وإن». في «ج»: «ودفع» بدل «ثم دفع».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٠، ح ١١٨٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٥٧٣٢، معلقاً

عن حنان بن سدير، عن ابن أبي يعفور. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٦، ح ٢٥١٠٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٩،

حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ^١، عَنْ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ، عَنْ إِسْحَاقَ^٢، قَالَ:
مَاتَ مَوْلَى لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام^٣، فَقَالَ^٤: «انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لَهُ وَارِثًا؟».
فَقِيلَ: لَهُ^٥ ابْنَتَانِ^٦ بِالْيَمَامَةِ مَمْلُوكَتَانِ^٧.
فَاشْتَرَاهُمَا مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِمَا بَقِيَّةَ الْمَالِ^٨.
● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ مِثْلَهُ.

٣٦- بَابُ مِيرَاثِ الْغُرُقَى وَأَصْحَابِ الْهَدْمِ

١٣٥٠٧ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ:
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

١. في «ق، ن، بف، جت»: - «بن سدير».
٢. في «ل، م، ن، بج، بن، جد»، والوسائل، ح ٣٢٤٧٤ والكافي، ح ١٣٥٥٤ والتهذيب: «إسحاق بن عمار».
ثم إن الظاهر وقوع السقط في السند، كما يعلم ذلك من ملاحظة طبقة إسحاق بن عمار الراوي عن أبي عبد الله
وأبي الحسن عليهما السلام ومن ملاحظة الخبر المتقدم آنفاً.
٣. في «ك، ل، م، ن، بف، بن، جت، جد»، وحاشية «بج» والوسائل، ح ٣٢٤٧٤ والكافي، ح ١٣٥٥٤ والتهذيب
والاستبصار: - «بن الحسين».
٤. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٢٤٧٤ والكافي، ح ١٣٥٥٤ والتهذيب والاستبصار. وفي
المطبوع: «قال».
٥. في الوسائل، ح ٣٢٤٧٤ والكافي، ح ١٣٥٥٤: «وإن له».
٦. في الوسائل، ح ٣٢٤٧٤: «ابنتين». وفي الكافي، ح ١٣٥٥٤: «بنتين».
٧. في «م»: «مملوكتان باليمامة». وفي الوسائل، ح ٣٢٤٧٤ والكافي، ح ١٣٥٥٤ والاستبصار: «مملوكتين».
٨. في الوسائل، ح ٣٢٤٧٤، والتهذيب، ح ١١٩٧: «الميراث».
٩. الكافي، كتاب الموارث، باب المماليك، ح ١٣٥٥٤. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٠، ح ١١٨٨، معلقاً عن علي بن
إبراهيم. وفيه، ص ٣٣٠، ح ١١٨٧؛ وص ٣٣٣، ح ١١٩٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٦٥٩، معلقاً عن الفضل
بن شاذان. والوافي، ج ٥، ص ٨٣٦، ح ٢٥١٠١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٢، ح ٣٢٤٧٤؛ وص ٢٣٩، ذيل ح ٣٢٩١٨.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْقَوْمِ يَغْرِقُونَ فِي السَّفِينَةِ، أَوْ يَقَعُ عَلَيْهِمُ الْبَيْتُ، فَيَمُوتُونَ، فَلَا يُعْلَمُ^١ أَيُّهُم مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ؟

فَقَالَ^٢: «يُورَثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، كَذَلِكَ هُوَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام».

● عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «كَذَلِكَ وَجَدْنَاهُ^٣ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عليه السلام»^٤.

١٣٧/٧ ١٣٥٠٨ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْتٍ وَقَعَ عَلَى قَوْمٍ مُجْتَمِعِينَ، فَلَا يُدْرَى أَيُّهُمْ مَاتَ قَبْلَ^٥؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُورَثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

قُلْتُ: فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ أَذْخَلَ فِيهَا شَيْئاً.

قَالَ: «وَمَا أَذْخَلَ؟».

قُلْتُ^٦: رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا مَوْلَايَ، وَالْآخَرُ مَوْلَى لِرَجُلٍ، لِأَحَدِهِمَا مِائَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَالْآخَرُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ^٧، رَكِبْنَا^٨ فِي السَّفِينَةِ فَغَرِقَا، فَلَمْ يُدْرَ أَيُّهُمَا^٩ مَاتَ أَوَّلًا،

١. في «ك، ن، ي، جت» والفقهاء: «ولا يعلم». ٢. في «ل، م، ب، بن، جد» والوسائل والفقهاء: «قال».

٣. في «ب، ج، ب، ف»: «وجدناه».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٦، ح ٥٦٥٦، معلقاً عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٠ و ٣٦٢، ح ١٢٨٤ و ١٢٩٣، بسند آخر، إلى قوله: «يورث بعضهم من بعض» مع اختلاف يسير. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩١؛ المقنعة، ص ٦٩٨، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «يورث بعضهم من بعض» مع اختلاف يسير. وراجع: التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٢، ح ١٢٩٤، الوافي، ج ٢٥، ص ٨٦١، ح ٢٥١٥٧ و ٢٥١٥٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠٧، ح ٣٣٠٥٣.

٥. في الفقيه: «+» صاحب.

٦. في الفقيه والتهذيب: «+ ولو أن».

٧. في الفقيه: «وكانا».

٨. في «ن»: «لم يدر أيُّها» بدل «فلم يدر أيُّهما».

كَانَ الْمَالُ^١ يُوزَنَةُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، وَلَمْ يَكُنْ يُوزَنَةُ الَّذِي لَهُ الْمَالُ شَيْءٌ.

قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَمِعَهَا^٢ وَهُوَ هَكَذَا^٣».

١٣٥٠٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

الْحَجَّاجِ؛

وَحُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَزَةَ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ سَقَطَ عَلَيْهِمَا الْبَيْتُ، فَمَاتَا؟

قَالَ: «يُوزَنُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَدْ أَدْخَلَ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا شَيْئًا.

قَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ أَدْخَلَ عَلَيْهِمْ؟».

قُلْتُ: رَجُلَيْنِ أَخَوَيْنِ أَغْجَمِيَيْنِ لَيْسَ لَهُمَا وَاِرْثٌ إِلَّا مَوَالِيَهُمَا، أَحَدُهُمَا لَهُ مِائَةُ

أَلْفٍ دِرْهَمٍ مَعْرُوفَةٍ، وَالْآخَرُ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، رَكِبْنَا سَفِينَةً فَعَرَقْنَا، فَأُخْرِجَتِ الْمِائَةُ أَلْفٌ،

كَيْفَ يُصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: تُدْفَعُ^٤ إِلَى مَوَالِي^٥ الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ.

قَالَ^٦: فَقَالَ: «مَا أَنْكَرُ^٧ مَا أَدْخَلَ^٨ فِيهَا، صَدَقَ.....» ←

١. في الفقيه: «الميراث».

٢. في «بف» بن، وحاشية «بح» جت، والوسائل: «شعها». وفي «ل»: «شعها».

٣. في حاشية «جت» والتهذيب: «وهي كذلك» بدل «وهو هكذا».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٥٦٥٩، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، مع اختلاف بسير؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٠،

ح ١٢٨٦، بسنده عن ابن أبي عمير، مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٦١، ح ٢٥١٥٩؛ الوسائل، ج ٢٦،

ص ٣٠٩، ح ٣٣٠٥٨. في «جد»: «ولآخر».

٥. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب. وفي «بح» والمطبوع: «وفي».

٦. في «جت» بالتاء والياء معاً. ٧. في «ل» بح، بن، والوسائل: «مولى».

٨. في «بف» -: «قال». ٩. في «بف» جت -: «ما أنكر».

١٠. قال ابن الأثير: «أدخل - بالتحريك -: العيب والغش والفساد. النهاية، ج ٢، ص ١٠٨ (دخل).

وَهُوَ هَكَذَا.

ثُمَّ قَالَ: «يُدْفَعُ الْمَالُ إِلَى مَوَالِي^٢ الَّذِي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْآخِرِ مَالٌ يَرْتَهُ مَوَالِي الْآخِرِ، فَلَا شَيْءَ لِيُورَثِيهِ»^٣.

١٣٥١٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ حَرِيرٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا^٤، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥ بِالْيَمَنِ فِي قَوْمٍ انْهَدَمَتْ عَلَيْهِمْ دَارُ لَهُمْ، فَبَقِيَ مِنْهُمْ صَبِيَّانِ أَحَدُهُمَا مَمْلُوكٌ، وَالْآخَرُ حُرٌّ، فَأُسْهِمَ بَيْنَهُمَا، فَخَرَجَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَجَعَلَ الْمَالَ لَهُ، وَأَغْتَقَ الْآخَرَ»^٦.

١٣٥١١ / ٥. عَلِيُّ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

«وَفِي الْمَرْأَةِ: «أَدْخَلَ فِي تِلْكَ الْقَاعَةِ شَيْئًا لِيَشْتَعِ بِهِ عَلَيْنَا عَلَى سَبِيلِ النَفْضِ، فَأَجَابَ^٨ بَأَنَّهُ وَإِنْ ذَكَرَهُ لِلنَّشْنِجِ لَكُنْهُ حَكَمَ اللَّهُ، وَلَا يَرُدُّ حُكْمَهُ بِالْأَرَاءِ الْفَاسِدَةِ».

١. فِي «ق»، «بَف»؛ وَالتَّهْذِيبُ: «هُوَ» بَدُونَ الْوَاوِ.

٢. فِي «ل»، «بَن»؛ وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «مَوْلَى».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٣٦٠، ح ١٣٨٧، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٨٦٢، ح ٢٥١٦٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ٣٠٩، ح ٣٣٠٥٩.

٤. لَمْ نَجِدْ رَوَايَةَ حَرِيرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَحَدِهِمَا إِلَّا فِي سَنَدِ هَذَا الْخَبَرِ وَسَنَدِ خَبَرٍ آخَرَ وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ الْعِيَّاشِيِّ، ج ١، ص ١٧٠، ح ٣٨. وَالمُتَكَزِّرُ فِي الْأَسْنَادِ رَوَايَةَ حَرِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا^٩ بِتَوْسِطِ زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْخَبَرُ فِي تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ، ج ٦، ص ٢٣٩، ح ٥٨٧، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ - وَقَدْ عُبِّرَ عَنْهُ بِالضَّمِيرِ - عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيرٍ عَنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٠}. وَتَعْبِيرُ أَحَدِهِمَا - الْمُرَادُ مِنْهُ الْمَعْصُومُ^{١١} - مُرَدَّدٌ فِي أَسْنَادِنَا بَيْنَ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ^{١٢} إِلَّا فِي بَعْضِ الْمَوَارِدِ الْقَلِيلَةِ جَدًّا. فَلَا يَبْعُدُ سَقُوطُ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ حَرِيرٍ وَأَحَدِهِمَا^{١٣} فِي مَا نَحْنُ فِيهِ. رَاجِعْ: مُعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٧، ص ٤٥٥-٤٥٦؛ وَج ١٧، ص ٤٤٦.

٥. فِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ، ج ٦: - «مِنْهُمْ».

٦. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٣٦٢ وَ٣٦٣، ح ١٢٩٢ وَ١٢٩٦، بِسَنَدِهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى. التَّهْذِيبُ، ج ٦، ص ٢٣٩، ح ٥٨٧، بِسَنَدِهِ عَنْ حَمَادٍ، عَنْ حَرِيرٍ، عَنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٤}. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٨٦٥، ح ٢٥١٧٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ٣١١، ح ٣٣٠٦٢.

٧. فِي «ك»، «ل»، «م»، «بَح»، «بَن»، «جَد»، وَحَاشِيَةُ «ن» وَالْوَسَائِلُ: «عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي الرَّجُلِ ^١ يَسْقُطُ عَلَيْهِ وَعَلَى امْرَأَتِهِ بَيْتٌ، قَالَ: «تُورَثُ الْمَرْأَةُ ^٢ ١٣٨/٧ مِنْ الرَّجُلِ، وَتُورَثُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ مَعْنَاهُ: يُورَثُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ مِنْ صُلْبِ أَمْوَالِهِمْ، لَا يَرْتُونَ ^٣ مِمَّا يُورَثُ ^٤ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ^٥ شَيْئاً ^٦».

١٣٥١٢ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ:

أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَضَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مَاتَا جَمِيعاً فِي الطَّاعُونِ، مَا تَا عَلَى فِرَاشٍ وَاحِدٍ وَيَدُ الرَّجُلِ وَرِجْلُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَجَعَلَ الْمِيرَاثَ لِلرَّجُلِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ مَاتَ بَعْدَهَا» ^{١٠}.

١٣٥١٣ / ٧. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ، قَالَ:

١. في «ل»، م، ب، ح، «بن»، والوسائل: «رجل». ٢. في «ل»، م، ن، ب، ح، «بن، جد»، والوسائل: «سقط».

٣. في «ب»، بن، جت: «يورث». وفي «ن» بالباء والياء معاً.

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب، ح ١٢٨٨. وفي المطبوع: «- يورث».

٥. في الوسائل والتهذيب، ح ١٢٨٨: «لا يورثون».

٦. في «ب»، ح، «بن» وحاشية «جت»: «يرث». وفي «جد» بالياء والياء معاً مع تضعيف الراء.

٧. في الوسائل والتهذيب، ح ١٢٨٨: «بعضاً» بدل «من بعض».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦١، ح ١٢٨٨، معلقاً عن عليّ. وفيه، ص ٣٥٩، ح ١٢٨٢، بسنده عن العلاء، عن محمد بن

مسلم، عن أحدهما عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٥٦٥٨؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٥٩، ح ١٢٨٣، بسند آخر،

إلى قوله: «والرجل من المرأة» مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٧، ح ٥٦٥٧؛ والتهذيب، ج ٩،

ص ٣٥٩، ح ١٢٨١، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، إلى قوله: «والرجل من المرأة» مع اختلاف. فقه الرضا عليه السلام،

ص ٢٩١، إلى قوله: «والرجل من المرأة» الوافي، ج ٢٥، ص ٨٦٣، ح ٢٥١٦١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣١٠،

ح ٣٣٠٦٠.

٩. في المرأة: «وبدل على أن أمثال تلك القرائن الضعيفة معتبرة في هذا الباب، ويمكن أن يكون عمل بما عمله

واقعاً، واعتمد على هذه القرينة رعاية للظاهر، والله يعلم».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦١، ح ١٢٨٩، بسند آخر. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٥٤، ح ٢٥٣٦٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣١٤،

ذيل ح ٣٣٠٦٩.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لِأَبِي حَنِيفَةَ: «يَا أَبَا حَنِيفَةَ، مَا تَقُولُ فِي بَيْتٍ سَقَطَ عَلَى قَوْمٍ، وَبَقِيَ مِنْهُمْ صَبِيَّانِ أَحَدُهُمَا حُرٌّ، وَالْآخَرُ مَمْلُوكٌ لِصَاحِبِهِ، فَلَمْ يُعْرِفِ الْحُرُّ مِنَ الْمَمْلُوكِ؟».

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُعْتَقُ نِصْفُ هَذَا، وَيُعْتَقُ نِصْفُ هَذَا، وَيُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا^١.
فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَيْسَ كَذَلِكَ^٢، وَلَكِنَّهُ^٣ يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا^٤، فَمَنْ أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ فَهُوَ حُرٌّ^٥، وَيُعْتَقُ^٦ هَذَا، فَيُجْعَلُ مَوْلَى لَهُ^٧».

٣٧- بَابُ مَوَارِيثِ الْقَتْلَى وَمَنْ يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ وَمَنْ لَا يَرِثُ

١٣٥١٤ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^١؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ
عَيْسَى، عَنْ سَوَّارٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ:
إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام لَمَّا هَرَمَ طَلَحَهُ وَالزَّيْبَرُ، أَقْبَلَ النَّاسُ مُنْهَزِمِينَ، فَمَرُّوا بِامْرَأَةٍ حَامِلٍ

١. في «ب»: «فلم نعرف».

٢. في التهذيب، ج ٦: - «ويقسم المال بينهما».

٣. في «بف»: «كذلك».

٤. في البحار: - «بينهما».

٥. في «ل، م، ن»، والوسائل والبحار والفقهاء والتهذيب: «الحُرَّ». وفي «ك، بح، بن»: - «حُرٌّ».

٦. في «جد»: «فيعتق».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦١، ح ١٢٩٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٥٦٦٠، معلقاً عن حماد

بن عيسى؛ التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٩، ح ٥٨٦، بسنده عن حماد، عن المختار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٥،

ص ٨٦٥، ح ٢٥١٧١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣١٢، ح ٣٣٠٦٣؛ البحار، ج ١٠، ص ٢٠٣، ح ٧.

٩. في «ن»: «ميراث».

١٠. هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والبحار. وفي المطبوع: + «ومحمد بن يحيى عن سهل

بن زياد».

عَلَى الطَّرِيقِ، فَفَرَعَتْ مِنْهُمْ، فَطَرَحَتْ مَا فِي بَطْنِهَا حَتَّى^٢، فَاضْطَرَبَ حَتَّى مَاتَ، ثُمَّ مَاتَتْ أُمُّهُ مِنْ بَعْدِهِ.

فَمَرَّ بِهَا عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ وَهِيَ مَطْرُوحَةٌ^٣ وَلَدَهَا عَلَى الطَّرِيقِ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ أُمِّهَا، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّهَا كَانَتْ حَبْلَى^٤، فَفَرَعَتْ حِينَ رَأَتْ الْقِتَالَ وَالْهَزِيمَةَ.
قَالَ: فَسَأَلَهُمْ: أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ؟ فَقِيلَ^٥: إِنَّ^٦ ابْنَهَا مَاتَ قَبْلَهَا.

١٣٩/٧ قَالَ: فَدَعَا بِزَوْجِهَا أَبِي الْغَلَامِ الْمَيِّتِ، فَوَرَّثَهُ^٨ مِنْ ابْنِهِ^٩ ثَلَاثِي الدِّيَةِ^{١٠}، وَوَرَّثَ أُمُّهُ ثُلُثَ الدِّيَةِ، ثُمَّ وَرَّثَ الزَّوْجَ^{١١} مِنْ أَمْرَاتِهِ^{١٢} الْمَيِّتَةِ^{١٣} نِصْفَ ثُلُثِ الدِّيَةِ الَّتِي^{١٤} وَرَّثَتْهُ^{١٥} مِنْ ابْنِهَا^{١٦}، وَوَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ^{١٧} الْبَاقِي^{١٨}، ثُمَّ وَرَّثَ الزَّوْجَ أَيْضاً مِنْ دِيَةِ أَمْرَاتِهِ^{١٩} الْمَيِّتَةِ نِصْفَ الدِّيَةِ، وَهُوَ الْفَاقِ وَالْخَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَوَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ نِصْفَ

١. في البحار والفقهاء والتهذيب، ج ٩: «ظهر».

٢. في التهذيب، ج ٩: «حَبْلَى».

٣. في الوسائل، ج ٩: «على الطريق».

٤. في الكافي، ج ١٤٣٩٧ والفقهاء: «حاملًا».

٥. في الكافي، ج ١٤٣٩٧ والفقهاء والتهذيب، ج ١٠: «فقالوا».

٦. في ق، ب، ف، هـ: «إِنَّ».

٧. في الوسائل، ج ١٠: «دِيَتِهِ».

٨. في «ب»: «وَوَرَّثَ ابْنَهُ ثُلُثَ الدِّيَةِ» بدل «وَوَرَّثَهُ مِنْ ابْنِهِ ثُلُثِي الدِّيَةِ».

٩. في البحار: «وَأَيْضاً».

١٠. في «ل، م، بن، جد»: «وَحَاشِيَةُ جَدِّ» والوسائل والبحار: «المرأة».

١١. في البحار: «الْمَيِّتَةِ».

١٢. في «ل، بن»: «وَحَاشِيَةُ جَدِّ» والوسائل: «وَوَرَّثَتْهَا»، وفي الفقهاء: «نِصْفَ الدِّيَةِ الَّتِي وَرَّثَتْهَا» بدل «نِصْفَ ثُلُثِ الدِّيَةِ الَّتِي وَرَّثَتْهَا».

١٣. في الكافي، ج ١٤٣٩٧ والفقهاء والتهذيب، ج ١٠: «الْمَيِّتِ».

١٤. في الكافي، ج ١٤٣٩٧: «الْمَيِّتِ» بدل «الْمَرْأَةِ الْمَيِّتَةِ».

١٥. في الكافي، ج ١٤٣٩٧ والفقهاء والتهذيب، ج ١٠: «وَقَالَ».

١٦. في الكافي، ج ١٤٣٩٧ والفقهاء والتهذيب، ج ١٠: «الْمَرْأَةِ».

الدِّية، وَهُوَ أَلْفَانٍ وَخَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ^١، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ غَيْرُ الَّذِي رَمَتْ بِهِ جِئْنَ فَرِغَتْ.

قَالَ^٢: وَأَدَّى ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْبُصْرَةِ^٣.

١٣٥١٥ / ٢. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٤، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ فِي دِيَةِ الْمَقْتُولِ أَنَّهُ يَرِثُهَا الْوَرَثَةُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسِبْغَاهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَقْتُولِ ذَيْنَ إِلَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ مِنْ دِيَّتِهِ شَيْئاً»^٧.

١٣٥١٦ / ٣. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٨، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٩: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^{١٠} أَنَّ الدِّيةَ يَرِثُهَا الْوَرَثَةُ، إِلَّا الْإِخْوَةَ

١. في الكافي، ح ١٤٣٩٧: «وورث المرأة الميتة نصف الدية وهو ألفان وخمسمائة درهم».

٢. في «جت»: «فقال».

٣. قال الشهيد الثاني: «اختلف الأصحاب في وارث الدية على أقوال: أحدها: أن وارثها من يرث غيرها من أمواله، ذهب إليه الشيخ في المبسوط والخلاف وابن إدريس في أحد قوليّه.

والثاني: أنه يرثها من عدا المتقرب بالأم، ذهب إليه الشيخ في النهاية وأتباعه وابن إدريس في القول الآخر، [الروايات دلّت على حرمان الإخوة للأم لا مطلق المتقرب بالأم وكأنهم عمّموا الحكم فيهم بطريق أولى].

والثالث: أنه يمنع المتقرب بالأم والمتقرب بالأب وحده لا غير، وهو قول الشيخ في موضع آخر من الخلاف. المسالك، ج ١٣، ص ٤٣-٤٤.

٤. الكافي، كتاب الديات، باب المقتول لا يدري من قتله، ح ١٤٣٩٧، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٥٦٦٢؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٦، ح ١٣٤٤؛ وج ١٠، ص ٢٠٢، ح ٨٠٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٨٣٥، ح ١٦٢٣٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٦، ح ٣٢٤٣٤.

٥. السند معلق على سابقه، فيجزي عليه الطرق الثلاثة المتقدمة.

٦. في «ل»، بن، جد، وحاشية «م» والوسائل: «علي» بدل «أمير المؤمنين».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٨، ح ٥٦٨٦؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٥، ح ١٣٣٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. فقه الرضا^{١١}، ص ٢٨٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٦٩، ح ٢٥١٧٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٥، ح ٣٢٤٣٢.

٨. السند معلق، كسابقه.

٩. في «ج»: «وترثها».

وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ.^١

١٣٥١٧ / ٤. وَغَنَّهُ، قَالَ:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّ الدِّيَّةَ يَرِثُهَا^٢ الْوَرَثَةُ، إِلَّا الْإِخْوَةَ^٣ مِنَ الْأُمِّ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ مِنَ الدِّيَّةِ شَيْئاً»^٤.

١٣٥١٨ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «الدِّيَّةُ يَرِثُهَا الْوَرَثَةُ عَلَى فَرَائِضِ الْمَوَارِيثِ^٦، إِلَّا الْإِخْوَةَ^٧ مِنَ الْأُمِّ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ مِنَ الدِّيَّةِ شَيْئاً»^٨.

١٣٥١٩ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ^٩، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَعَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَرِثُ^{١٠} الْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ مِنَ الدِّيَّةِ شَيْئاً»^{١١}.

١. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٦٩، ح ٢٥١٧٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٦، ح ٣٢٤٣٣.

٢. في «بح»: «ورثها». ٣. في الوسائل: «والأخوات».

٤. في «ق، ك، ل، م، ن، بف، بن، جد»: - «وعنه قال: قال - إلى - الإخوة من الأم».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٥، ح ١٣٣٩، معلقاً عن ابن محبوب. وفيه، ص ٣٨٠، ذيل ح ١٣٦٠؛ والاستبصار، ج ٤،

ص ١٩٥، ذيل ح ٧٣١، بسندهما عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٦٩،

ح ٢٥١٧٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٦، ح ٣٢٤٣٣.

٦. في «ك، ل، م، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «الميراث».

٧. في حاشية «ن»: «والأخوات».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٥، ح ١٣٤٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٠، ح ٢٥١٧٩؛ الوسائل،

ج ٢٦، ص ٣٧، ح ٣٢٤٣٥.

٩. في «ك، ل، م، بف، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «الحسن بن محمد بن سماعة».

١٠. في «م، جد»: «ولا ترث».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٦، ح ١٣٤٣، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٠،

١٣٥٢٠ / ٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ يَحْيَى
الْأَزْرَقِ^١، قَالَ:

١٤٠ / ٧ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الرَّجُلِ يُقْتَلُ وَيَتْرَكَ دَيْنًا وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، فَيَأْخُذُ^٢ أَوْلِيَاؤُهُ
الدَّيَّةَ: أَعْلَيْهِمْ^٣ أَنْ يَقْضُوا دَيْنَهُ؟
قَالَ: «نَعَمْ».

قُلْتُ: وَإِنْ لَمْ يَتْرَكَ شَيْئًا؟

قَالَ: «نَعَمْ»، إِنَّمَا أَخَذُوا دَيْنَهُ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْضُوا^٤ دَيْنَهُ^٥.

١٣٥٢١ / ٨. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ
دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتَهُ^٦: هَلْ لِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مِنَ الدَّيَّةِ شَيْءٌ؟
قَالَ: «لَا»^٧.

ح ٢٥١٨٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٧، ح ٣٢٤٣٦.

١. ورد الخبر في الفقيه معلقاً عن صفوان بن يحيى الأزرق. وهو سهو كما تقدم ذيل ح ١٣١٨٥.

٢. في «ج»: «ويأخذ».

٣. في «بح» والتهذيب، ح ١٣٤١: «عليهم» بدون همزة الاستفهام.

٤. في «ق» والتهذيب، ح ١٣٤١: «- وإن».

٥. في المرأة: «هذا هو المشهور، وقيل: لا يصرف منها في الدين شيء؛ لتأخر استحقاقها عن الحياة. وهو شاذ».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٥، ح ١٣٤١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٥٥٣٢، معلقاً عن

صفوان بن يحيى الأزرق، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الوصايا، باب من أوصى

وعليه دين، ح ١٣١٨٥؛ والتهذيب، ج ٦، ص ٣١٢، ح ١٦٢ و ٩، ص ١٦٧، ح ٦٨١؛ وص ٢٤٥، ح ٩٥٢، بسند

آخر عن يحيى الأزرق، عن أبي الحسن عليه السلام، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٦، ص ١٩٢، ص ١٦٦، بسند آخر

عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٨، ص ٧٩٧، ح ١٨٣٢١؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٣٦٤،

ح ٢٣٨٥٨. في «بف»: «سألت».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٥، ح ١٣٤٢، معلقاً عن سهل بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٠، ح ٢٥١٨١؛ الوسائل،

ج ٢٦، ص ٣٧، ح ٣٢٤٣٧.

٣٨- بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ

- ١٣٥٢٢ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ،
عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَتَوَارَثُ رَجُلَانِ قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ»^١.
- ١٣٥٢٣ / ٢. أَحْمَدُ^٢، عَنْ الْحُسَيْنِ^٣، عَنِ الثُّمَرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ أُمَّهُ: أَيْرِثُهَا؟
قَالَ: «سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: ٦: أَيُّمَا^٧ رَجُلٍ ذِي^٨ رَحِمٍ قَتَلَ قَرِيبَهُ^٩ لَمْ يَرِثْهُ»^{١٠}.
- ١٣٥٢٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ جَمِيعاً،
عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ:

١. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٠٨: «كَأَنَّ نَفْيَ التَّوَارِثِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ الْمُتَحَقِّقُ فِي ضَمَنِ حُرْمَانِ الْقَاتِلِ فَقَطْ، فَإِنَّ الْمَقْتُولَ يَرِثُ مِنَ الْقَاتِلِ إِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ قَبْلَهُ».
٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٧، ح ١٣٤٨، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ١٢٠، ذيل ح ٥٢٤٤، معلقاً عن القاسم بن محمد. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٣، ح ٢٥١٨٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣١، ح ٣٢٤٢١.
٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن أحمد، عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.
٤. هكذا في «ق»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «ي»، «ب»، «ف»، «ب»، «ن»، «ج». وفي «ج» والمطبوع: «الحسين بن سعيد».
٥. في الوسائل: «يرثها» بدون همزة الاستفهام.
٦. في «ب»، «ن»، «ج»: «+ ولا ميراث».
٧. في «ج»: «- وأيما».
٨. هكذا في «ي». وفي بعض النسخ والمطبوع: «ذو».
٩. في «م» والتهذيب: «قربته».
١٠. في «ل» وحاشية «م»، «ج»، والوسائل: «ولا ميراث للقاتل» بدل «أَيُّمَا رَجُلٍ ذِي رَحِمٍ قَتَلَ قَرِيبَهُ لَمْ يَرِثْهُ».
١١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٧، ح ١٣٤٩، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الجعفریات، ص ١١٨، بسنده آخر عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام، وتعام الرواية فيه: «من قتل حميماً له عمداً أو خطأ لم يرثه». وراجع: الفقيه، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٥٢٤٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٣، ح ٢٥١٨٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣١، ح ٣٢٤٢٢.

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام ^١، قَالَ: «لَا يَرِثُ الرَّجُلُ إِذَا قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ وَالِدَهُ، وَلَكِنْ^٢ يَكُونُ الْمِيرَاثُ لَوَرَثَةِ الْقَاتِلِ» ^٣.

١٣٥٢٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ ^٥، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

١٤١/٧ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ قَتَلَ أُمَّهُ، قَالَ: «لَا يَرِثُهَا، وَيُقْتَلُ بِهَا صَاعِراً، وَلَا أَطْنُ قَتْلَهُ بِهَا كَفَّارَةً لِدَنْبِهِ» ^٦.

١. لم نجد رواية جميل بن درّاج عن أحدهما عليهما السلام - والمراد بهذا التعبير في الأغلب مردّد بين أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله عليهما السلام - إلّا في سند هذا الخبر وخبر آخر ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٥٦٨٣، والتهذيب، ج ٩، ص ٣٨٠، ح ١٣٦١، وفي سند خبر ثالث ورد في الفقيه، ج ٢، ص ٤٨٠، ح ٢٨٣٤. والمتكرّر في الأسناد توسط زرارة أو محمد بن مسلم أو بعض أصحابنا بين جميل [بن درّاج] وبين أحدهما عليهما السلام. فالمطنون قوياً سقوط الوساطة بين جميل وبين أحدهما عليهما السلام، في ما نحن فيه والخبرين الآخرين.

وأما ما ورد في التهذيب، ج ٥، ص ٤٨١، ح ١٧٠٧، من رواية جميل بن درّاج عن أحدهما عليهما السلام مباشرة، فقد تقدّم أنّ الخبر ورد في الكافي، ح ٧٨٠٢، وقد توسط زرارة بين جميل بن درّاج وبين أحدهما عليهما السلام.

٢. في «م»: «لكن» بدون الواو.

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٣٥٠، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٥٦٨٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٨٠، ح ١٣٦١، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن أحدهما عليهما السلام، وتامم الرواية: «قال في رجل قتل أباه قال: لا يرثه فإن كان للقاتل ابن ورث الجدّ المقتول». الوافي، ج ٥، ص ٨٧٤، ح ٢٥١٨٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠، ح ٣٢٤١٩؛ وص ٤٠، ح ٣٢٤٤٤.

٤. في «ق»، «بف» - «جميعاً».

٥. في «ب»: «عليّ بن رثاب».

٦. الكافي، كتاب الديات، باب الرجل يقتل ابنه والابن يقتل أباه وأمه، ح ١٤١٩٧، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، مع اختلاف يسير. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٣٥١، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفي الفقيه، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٥٢١١؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٧، ح ٩٤٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣١٨، ح ٥٦٨٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٩، ح ١٣٥٨؛ و ج ١٠، ص ٢٣٧، ح ٩٤٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٧٢٥ و ٧٢٦. الوافي، ج ٥، ص ٨٧٤، ح ٢٥١٩٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠، ح ٣٢٤١٨.

١٣٥٢٦ / ٥ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا مِيرَاثَ لِلْقَاتِلِ »^١ .

١٣٥٢٧ / ٦ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ :

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ

مَخْبُوبٍ ، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ^٢ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، قَالَ :

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ امْرَأَةٍ شَرِبَتْ دَوَاءً وَهِيَ حَامِلٌ ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ زَوْجُهَا ،

فَأَلْقَتْ وَلَدَهَا ؟

قَالَ : فَقَالَ : « إِنْ كَانَ لَهُ عَظْمٌ وَقَدْ نَبَتَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ ، عَلَيْهَا دِيَّةٌ تُسَلَّمُهَا إِلَى أَبِيهِ^٣ ،

وَإِنْ كَانَ حِينَ^٤ طَرَحَتْهُ^٥ عَاقَةً أَوْ مُضَغَةً ، فَإِنَّ عَلَيْهَا أَرْبَعِينَ دِينَاراً أَوْ عُرَّةً^٦ تُؤَدِّيها إِلَى

أَبِيهِ » .

قُلْتُ لَهُ : فَهِيَ لَا تَرِثُ وَلَدَهَا مِنْ دِيَّتِهِ مَعَ أَبِيهِ ؟

قَالَ : « لَا ؛ لِأَنَّهَا قَتَلَتْهُ ، فَلَا تَرِثُهُ »^٧ .

١ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٣٥٢، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٤،

ح ٢٥١٩١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠، ح ٣٢٤١٧.

٢ . في «ل»، بن، «و» الوسائل وحاشية «بيع» :- «الحسن» .

٣ . في «ك»، ل، م، ن، بن، جت، جد، «و» الوسائل : «علي بن رثاب» .

٤ . في الوسائل والفقهاء، ح ٥٦٨٨ والتهذيب، ح ٩٤٩ : «عمداً» .

٥ . في «ق»، ك، م، ن، بف، جد، «و» الفقهاء، ح ٥٦٨٨ والتهذيب : «قد» بدون الواو .

٦ . هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء، ح ٥٦٨٨ والتهذيب . وفي المطبوع : «لأبيه» .

٧ . في «ل»، بيع، «و» حاشية «جت» : «جنين» وفي التهذيب : «جنيناً» .

٨ . في «ل»، «و» حاشية «جت» والتهذيب :- «طرحته» .

٩ . العُرَّة - بالضم :- العبد والأمة . القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٨ (غرر) .

١٠ . في «بف» : «لا ترثه» بدون الفاء .

١١ . الكافي، كتاب الديات، باب دية الجنين، ح ١٤٣٥٨، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي بن

١٣٥٢٨ / ٧. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ

عُثْمَانَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ بَوْلَدِهِ إِذَا قَتَلَهُ^١، وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِوَالِدِهِ إِذَا قَتَلَ الْوَالِدَ، وَلَا يَرِثُ الرَّجُلُ أَبَاهُ^٢ إِذَا قَتَلَهُ وَإِنْ كَانَ خَطَا^٣».

١٣٥٢٩ / ٨. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ قَبِيصٍ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ محبوبٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِي الْفَقِيهِ، ج ٤، ص ٣١٩، ح ٥٦٨٨؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٣٧٩، ح ١٣٥٦؛ وَج ١٠، ص ٢٣٨، ح ٩٤٩، مَعْلَقاً عَنِ الْحَسَنِ بْنِ محبوبٍ؛ الْاِسْتِبْصَارُ، ج ٤، ص ٣٠١، ح ١١٣٠، بِسَنَدِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ محبوبٍ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِي الْفَقِيهِ، ج ٤، ص ١٤٥، ح ٥٣٢١؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٨٧، ح ١١١٣، بِسَنَدِهِمَا عَنْ ابْنِ محبوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَنَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَرَاجِعُ الْفَقِيهِ، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ٤٣٠٩. الْوَافِي، ج ١٦، ص ٧٥٣، ح ١٦١٠١؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ٣١، ح ٣٢٤٢٤.

١. فِي «ق، بَف» وَالتَّهْذِيبُ، ح ١٣٥٩ وَالْاِسْتِبْصَارُ، ح ٧٢٧ - «إِذَا قَتَلَهُ».

٢. فِي «ق، بَف» - «أَبَاهُ». وَفِي التَّهْذِيبِ، ح ١٣٥٩ وَالْاِسْتِبْصَارُ، ٧٢٧: «الرَّجُلُ» بِدَلِّ «أَبَاهُ».

٣. قَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِي: «إِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا ظُلْمًا فَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ ارْتِثِهِ، وَهُوَ الْمَطَابِقُ لِلْحُكْمَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَإِنْ كَانَ بِحَقٍّ لَمْ يَمْنَعْ اتِّفَاقًا، سِوَا جَازٍ لِلْقَاتِلِ تَرْكُهُ كَالْقَصَاصِ وَقَتْلُ الصَّائِلِ أَمْ لَا كَرَجْمِ الْمُحَصَّنِ وَقَتْلُ الْمُحَارِبِ. وَإِنْ كَانَ خَطَاً فِي مَنْعِهِ مَطْلَقًا أَوْ عَدَمِهِ مَطْلَقًا، أَوْ مَنْعِهِ مِنَ الدِّيَةِ خَاصَّةً، أَقْوَالُ». الْمَسَالِكُ، ج ١٣، ص ٣٦-٣٧.

٤. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٣٧٩، ح ١٣٥٩؛ وَالْاِسْتِبْصَارُ، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٧٢٧، مَعْلَقاً عَنِ الْكَلِينِيِّ، وَبِسَنَدٍ آخَرَ أَيْضاً عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ. وَفِي الْكَافِي، كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ وَالْأَبْنُ يَقْتُلُ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، ح ١٤٢٠٠؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٢٢٧، ح ٩٤٦، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِي الْكَافِي، نَفْسُ الْبَابِ، ح ١٤١٩٨؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٢٧، ح ٩٤٢، بِسَنَدٍ آخَرَ، إِلَى قَوْلِهِ: «إِذَا قَتَلَ الْوَالِدَ» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِي الْكَافِي، نَفْسُ الْبَابِ، ح ١٤١٩٩؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٣٧، ح ٩٤٣، بِسَنَدٍ آخَرَ، وَتَمَامُ الرِّوَايَةِ: «سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ أَيْقَتُلُ بِهِ؟ قَالَ: لَا». وَفِي الْفَقِيهِ، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٥٢٤٤؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٣٨، ح ٩٤٨، بِسَنَدٍ آخَرَ، مَعَ اخْتِلَافٍ. وَفِي الْكَافِي، نَفْسُ الْبَابِ، ح ١٤١٩٦؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٣٦، ح ٩٤١، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «إِذَا قَتَلَ الْوَالِدَ» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. وَفِيهِ، ص ٢٣٨، ح ٩٥٠، بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ عليه السلام، إِلَى قَوْلِهِ: «إِذَا قَتَلَ الْوَالِدَ» مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ. رَاجِعُ الْفَقِيهِ، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٥٢٤٦؛ وَالتَّهْذِيبُ، ج ١٠، ص ٢٣٦، ح ٩٤٣، الْوَافِي، ج ١٦، ص ٦٣٠، ح ١٥٨٤٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ٣٤، ح ٣٢٤٣٠.

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «الْمَرْأَةُ تَرِثُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا، وَتَرِثُ مِنْ دِيَّتِهَا، مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ»^١.

٩ / ١٣٥٣٠. الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمْتَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي^٢ يَغْفُورٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: هَلْ لِلْمَرْأَةِ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا؟ وَهَلْ لِلرَّجُلِ مِنْ دِيَّةِ امْرَأَتِهِ شَيْءٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، مَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ»^٣.

١٠ / ١٣٥٣١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ أَبَاهُ قُتِلَ بِهِ، وَإِنْ قَتَلَهُ أَبُوهُ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ، وَلَمْ يَرِثْهُ»^٤.

١. لم ترد هذه الرواية في «بف».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٣٥٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٧٢٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨١، ذيل ح ١٣٦٢، بسند عن عبد الرحمن بن أبي نجران وسندي بن محمد، عن عاصم بن حميد الحنط، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٧٩، ذيل ح ٢٦٩؛ وص ٨٠، ذيل ح ٢٧٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ذيل ح ١٠٨٧؛ وص ٣٠٧، ذيل ح ١٠٩٤، بسند آخر عن عاصم بن حميد، مع اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل أن تنقضي عدتها، ضمن ح ٣؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٤٩، ذيل ح ٥١٥؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٤٤، ضمن ح ١٢٢٦، بسند آخر عن أبي عبد الله، عن أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣١٨، ح ٥٦٨٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٧٩، ذيل ح ٢٧٠؛ وج ٩، ص ٣٨١، ذيل ح ١٣٦٣؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٦، ذيل ح ١٠٨٨؛ وج ٤، ص ١٩٤، ذيل ح ٧٣٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٠؛ ٢٥١٨٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٢، ح ٣٢٤٢٥.

٣. في الاستبصار: - «أبي»، وهو سهو واضح.

٤. في التهذيب والاستبصار: + «شيء». لم ترد هذه الرواية في «بف».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٣٥٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٤، ح ٧٢٩، معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧١؛ ٢٥١٨٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٢، ح ٣٢٤٢٦.

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٨، ح ١٣٥٥، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ١٦، ص ٦٣٠، ح ١٥٨٤٣؛

الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ ابْنَهُ غَيْرَ مُسْرِفٍ فِي ذَلِكَ يُرِيدُ تَأْدِيبَهُ، فَقُتِلَ
الْإِبْنُ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ، وَرِثَهُ الْأَبُ، وَلَمْ تَلْزِمُهُ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلْأَبِ، وَهُوَ مَأْمُورٌ
بِتَأْدِيبِ وَلَدِهِ^٢؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ^٣ يَقِيمُ حَدًّا عَلَى رَجُلٍ فَمَاتَ، فَلَا دِيَّةَ
عَلَيْهِ، وَلَا يُسَمَّى الْإِمَامَ قَاتِلًا.

وَإِنْ ضَرَبَهُ ضَرْبًا مُسْرِفًا، لَمْ يَرِثْهُ الْأَبُ، فَإِنْ كَانَ بِالْإِبْنِ^٤ جُرْحٌ أَوْ خُرَاجٌ^٥، قَبِطُهُ^٦
الْأَبُ، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِقَاتِلٍ، وَلَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ، وَهُوَ بِرِثَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا
بِمَنْزِلَةِ الْأَدَبِ وَالِاسْتِصْلَاحِ وَالْحَاجَةِ مِنَ الْوَلَدِ إِلَى ذَلِكَ وَإِلَى شِبْهِهِ مِنَ الْمَعَالِجَاتِ.
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَانَ رَاكِبًا عَلَى دَابَّةٍ، فَأَوْطَأَتِ الدَّابَّةُ^٨ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ^٩، فَمَاتَ، لَمْ يَرِثْهُ.

«الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠، ح ٣٢٤٢٠.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «لأنه» بدل «وهو».

٢. في «بف»: «مأجور عليه» بدل «مأمور بتأديب ولده».

وقال الشهيد الثاني: «ظاهرهم الاتفاق على أَنَّ تأديب الولد مشروط بالسلامة، وأنه يضمن ما يجنى عليه
بسببه. وإنما الخلاف في تأديب الزوجة، فالشيخ وجماعة ادَّعَوْا أَنَّ الحكم فيها كذلك. وبه قطع في الدروس.
المسالك، ج ١٥، ص ٦١.

وفي المرأة: «القتل يمنع القاتل من الإرث إذا كان عمداً ظملاً، ولو اشتروا في القتل منعوا، وإن كان خطأ
فالمشهور منعه من الدية خاصة. وقال ابن أبي عقيل: لا يرث مطلقاً، وقال المفيد وسلاّر: يرث مطلقاً، وإن كان
شبيه عمداً فكالعمد عند ابن الجنيّد، وكالخطأ عند سلاّر».

٣. قوله «بمنزلة الإمام». قال المحقق الحلّي: «من قتله الحدّ أو التعزير فلا دية له، وقيل: تجب على بيت المال،

والأوّل مروئي». الشرائع، ج ٤، ص ٩٥١.

٤. في «ل»، م، بن، جد: «وإن».

٥. في «ل»، بن: «به». وفي «جت»: «بلاين».

٦. في «ك»: «جراح».

٧. بَطَّ الْجَرْحُ: شَقُّهُ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٨٩١ (بطط). وقال المحقق الحلّي: «من به سلعة، إذا أمر بقطعها

فمات فلا دية له على القاطع، ولو كان موثقاً عليه فالدية على القاطع إن كان ولياً كالأب والجد للأب، وإن كان

أجنبياً ففي القود تردّد، والأشبهه الدية في ماله لا القود؛ لأنّه لم يقصد القتل». الشرائع، ج ٤، ص ٩٧٠. والسلعة -

بكسر السين -: عقدة تكون في الرأس أو البدن.

٨. في «ق»، ك، بف: «فأوطأ» بدل «فأوطأت الدابة».

٩. في «بن»: «أخاه أو أباه».

وَلَوْ كَانَ يَسُوقُ الدَّابَّةَ أَوْ يَقُودُهَا، فَوَطِئَتِ الدَّابَّةُ^١ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ، فَمَاتَ، وَرِثَتْهُ، وَكَانَتْ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ، وَلَمْ تَلْزَمْهُ^٢ الْكَفَّارَةُ.

وَلَوْ أَنَّهُ^٣ حَفَرَ بِنَاءً فِي غَيْرِ حَقِّهِ، أَوْ أَخْرَجَ كَيْفًا أَوْ ظُلَّةً، فَأَصَابَ شَيْءٌ مِنْهَا وَارِثًا لَهُ، فَقَتَلَهُ، لَمْ تَلْزَمْهُ^٤ الْكَفَّارَةُ، وَكَانَتْ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَوَرِثَتْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِقَاتِلٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ لَمْ يَكُنْ بِقَاتِلٍ، وَلَا وَجَبَ فِي ذَلِكَ دِيَّةٌ وَلَا كَفَّارَةٌ؟ فَأَخْرَاجُهُ^٥ ذَلِكَ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ حَقِّهِ لَيْسَ هُوَ بِقَاتِلٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ يَكُونُ فِي حَقِّهِ، فَلَا يَكُونُ قَتْلًا، وَإِنَّمَا الزَّامُ الدِّيَّةَ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ حَقِّهِ اخْتِطَاطًا لِلدَّمَاءِ، وَلَوْلَا^٦ يَبْطُلُ^٧ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَكَيْلًا^٨ يَتَعَدَّى النَّاسُ^٩ حُقُوقَهُمْ إِلَى مَا لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهِ. وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ لَوْ قَتَلَ لَوَرِثَا، وَكَانَتْ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْقَاتِلُ يَخْجُبُ^{١٠} وَإِنْ لَمْ يَرِثْ.

١. في «ل، بن»: «- الدَّابَّة».

٢. في «ن»: «ولم يلزمه».

٣. في «ق، ك، بف»: «وأنه».

٤. في «بف»: «لم يلزمه». وفي «جت» بالناء والياء معاً.

٥. قال الشهيد الثاني: «مذهب الأصحاب أَنَّ الكفَّارة في الخطأ لا تجب إلا مع مباشرة القتل دون التسبب ... وإطلاق النص يقتضي عدم الفرق في القاتل بين كونه مكلفاً وغيره، فتجب على الصبي والمجنون بقتل المسلم وإن لم تجب عليهما الكفَّارة في غيره. فيخرج العتق والإطعام من مالهما كما يخرج غيرهما من الحقوق، ولا يصام عنهما، فإذا كملوا خطباً به ولو ماتا قبله أخرجت الأجرة من مالهما. وفي المسألة وجه بعدم وجوب الكفَّارة عليهما، بناء على أنها تكليف وليس من أهله. وهو ممنوع». المسالك، ج ١٥، ص ٥٠٤-٥٠٥.

٦. في «ل، بن»: «وإخراجه».

٧. في «ك، ن، بف، جت» وحاشية «جدة»: «كيلاً».

٨. في «م، بح، بف، جت» وحاشية «ن»: «يُطْلُ».

٩. في «ل، م» وحاشية «ن»: «وللثلا». وفي حاشية «م»: «وولكيلاً».

١٠. في «جت»: «+ ومن».

١١. في المرأة: «المشهور بين الأصحاب أَنَّ القاتل لا يحجب، بل ادعى بعضهم عليه الإجماع».

قَالَ: وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَالِ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ إِنْ قَتَلَ عِنْدَ فَقْدٍ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَرِثُ، وَإِنْ قَتَلَ خَطَأً فَكَيْفَ يَرِثُ وَهُوَ تَوَخُّدٌ^١ مِنْهُ الدِّيَّةُ؟ وَإِنَّمَا مُنِعَ الْقَاتِلُ مِنَ^٢ الْمِيرَاثِ اخْتِْيَاطاً لِدِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ؛ كَيْلَا^٣ يَقْتُلَ أَهْلَ الْمِيرَاثِ بَعْضُهُمْ بَعْضاً طَمَعاً فِي الْمَوَارِيثِ^٤.

٣٩- بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْجَمَلِ

١٣٥٣٢ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلٍ وَهَشَامٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِيمَا رَوَى النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ^٦ قَالَ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ».

فَقَالَ^٧: «تَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَا، إِنْ^٨ الْإِسْلَامَ لَمْ يَزِدْهُ فِي حَقِّهِ إِلَّا شِدَّةٌ^٩».

١٤٣/٧

١. في «ق، ك، ل، م، يح، جت، جد»: «يؤخذ».

٢. في «ق، ك، ي، ف، بن»: «من».

٣. في «ل، م»: «لئلا».

٤. في «ج، ع، ص، ذيل ح ٥٦٩٠»، عن الفضل بن شاذان، مع اختلاف يسير.

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٠، ذيل ح ٥٦٩٠، عن الفضل بن شاذان، مع اختلاف يسير.

٦. في «جت»: «أنه».

٧. في «ل، م، بن» والوسائل: «قال».

٨. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب، ح ١٣٠٢ والاستبصار، ح ٧٠٦. وفي المطبوع: «لأن».

٩. في التهذيب، ح ١٣٠٢ والاستبصار، ح ٧٠٦: «إلا عزاً في حقه» بدل «في حقه إلا شدة».

وقال الشيخ الصدوق: «وذلك أن أصل الحكم في أموال المشركين أنها في المسلمين، وأن المسلمين أحق بها من المشركين، وأن الله - عز وجل - إنما حرّم على الكفار الميراث عقوبة لهم بكفرهم كما حرّم على القاتل عقوبة لقتله، فأما المسلم فلا يجرم وعقوبة يحرم الميراث؟» الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٤، ذيل الحديث ٥٧١٦.

وفي مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢١٢: «قال في المسالك: اتفق المسلمون على أنه لا يرث كافر مسلماً، واتفق أصحابنا وبعض العامة على أنه يرث المسلم الكافر، وذهب جماعة من العامة على أنه يرث المسلم الكافر، وذهب أكثر العامة إلى نفي التوارث من الطرفين محتجاً بقول النبي: «لا يتوارث أهل ملتين». وأجيب بأنه مع تسليمه محمول على نفي التوارث من الجانبين، وقد ورد هذا الجواب مصرحاً في رواية أبي العباس عن الصادق عليه السلام. والمشهور بين الأصحاب أن المسلمين يتوارثون وإن اختلفوا في النحل، وخالف أبو الصلاح فقال: يرث كفار ملتنا غيرهم من الكفار، ولا ترثهم الكفار، وقال أيضاً: المجتر والمشبّه وجاحد الإمامة لا

١٣٥٣٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^١، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ^٢ يَقُولُ: «لَا يَرِثُ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ^٣ الْمُسْلِمَ، وَيَرِثُ الْمُسْلِمُ الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ»^٤.

١٣٥٣٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٥، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زُرْعَةَ، عَنْ سَمَاعَةَ^٦، قَالَ:

«يَرِثُونَ الْمُسْلِمَ، وَعَنِ الْمَفِيدِ: يَرِثُ الْمُؤْمِنُ أَهْلَ الْبِدْعِ مِنَ الْمَعْتَزَةِ وَالْمَرْجَنَةِ وَالْخَوَارِجِ مِنَ الْحَشَوِيَّةِ، وَلَا يَرِثُ هَذِهِ الْفِرَقَ مُؤْمِنًا». وانظر: المسالك، ج ١٣، ص ٢٠-٢٣ و ص ٣٤.

١٠ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٥، ح ١٣٠٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٩، ح ٧٠٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٥، ح ٥٧٢٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٦٧، ح ١٣١٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩١، ح ٧١٦، بسند آخر عن أبي عبد الله^٧. من دون الإسناد إلى النبي^٨، مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ١٣٠٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٧١٢، وتام الرواية: «سألته: يتوارث أهل ملتين؟ قال: لا». وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٧، ح ١٣١٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩١، ح ٧١٧، إلى قوله: «لا يروننا» مع اختلاف يسير، وفي الأربعة الأخيرة بسند آخر عن أبي عبد الله^٩ من دون الإسناد إلى النبي^{١٠}. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٤، من دون الإسناد إلى المعصوم^{١١}، إلى قوله: «لا يروننا»؛ فقه الرضا^{١٢}، ص ٢٨٩، مع زيادة، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١١، ح ٢٥٢٥٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٥، ح ٣٢٣٨٦.

١ . في «ق، ك، ن»: - «بن إبراهيم».

٢ . في «ل، م، بن، جد»، وحاشية «جت»: «عن أبي جعفر^{١٣} قال: سمعته يقول» بدل «قال: سمعت أبا جعفر^{١٤} يقول». وكذا في «ك» إلا أن فيه «قال: سمعت يقول» بدل «قال: سمعته يقول».

٣ . هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «ولا النصراني».

٤ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ١٣٠٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٧٠٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٥٧٢٧، معلقاً عن عاصم بن حميد. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٢، ح ٢٥٢٥٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣، ذيل ح ٣٢٣٧٩.

٥ . هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، يح، بف، بن، جت، جد». وفي المطبوع: «عن أبيه». وهو سهو كما تقدم في الكافي، ذيل ح ١٨٧ و ح ١٢٧١.

٦ . في «ل، بن»: - «عن سماعة»، والظاهر أنه سهو؛ فإننا لم نجد في ما روى يونس، وهو ابن عبد الرحمن، عن زُرْعَةَ إلا أن زُرْعَةَ روى عن سماعة لا عن المعصوم^{١٥} مباشرة.

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ: هَلْ يَرِثُ الْمُشْرِكُ؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا يَرِثُ الْمُشْرِكُ الْمُسْلِمَ».^١

١٣٥٣٥ / ٤. عَنْهُ^٢، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَغِيثٍ، قَالَ:
قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع: جُعِلْتُ فِدَاكَ، التُّصْرَانِيُّ يَمُوتُ وَلَهُ ابْنٌ مُسْلِمٌ، أَيْرِثُهُ؟
قَالَ^٣: فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَزِدْهُ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا عِزًّا، فَتَخُنْ نَرِثَهُمْ وَلَا
يَرِثُونَا».^٤

١٣٥٣٦ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ
صَالِحٍ:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع، قَالَ: «الْمُسْلِمُ يَحْبُبُ الْكَافِرَ وَيَرِثُهُ، وَالْكَافِرُ لَا يَحْبُبُ
الْمُؤْمِنَ وَلَا يَرِثُهُ».^٥

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ١٣٠٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٧٠٨، معلقاً عن يونس. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٥، ح ٥٧٢٢، معلقاً عن زرعة. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٢، ح ٢٥٢٥٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٣، ذيل ح ٣٢٣٧٧.

٢. الضمير راجع إلى يونس المذكور في السند السابق؛ فقد روى محمد بن عيسى عن يونس [بن عبد الرحمن] عن موسى بن بكر، في الكافي، ج ١٥١٢ و ٢٨٦٤ و ١٣٤٧.

٣. في «ل»، بن - «قال».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ١٣٠٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٧٠٩، معلقاً عن يونس. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٥٧٢١؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٠، ح ١٣٢١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٧١٩، بسند آخر عن عبد الرحمن بن أعين، عن أبي جعفر ع، وفي الأخيرين من قوله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزِدْهُ» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٢، ح ٢٥٢٥٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢، ذيل ح ٣٢٣٧٦.

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ١٣٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٠، ح ٧١١، معلقاً عن أحمد بن محمد. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٥٧٢٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. وفيه، ص ٣٣٦، صدر ح ٥٧٢٦؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٧٢، صدر ح ١٣٢٩؛ وص ٣٦٧، ذيل ح ١٣١٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩١، ذيل ح ٧١٧، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الأمالي للصدوق، ص ٦٥٢، ضمن المجلس ٩٣، من دون الإسناد إلى المعصوم ع. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٤، ح ٢٥٢٦٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٢، ذيل ح ٣٢٣٧٤؛ وص ١٢٤، ذيل ح ٣٢٦٣٩.

١٣٥٣٧ / ٦ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ^١ ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ ، قَالَ :
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : « الْمُسْلِمُ يَرِثُ امْرَأَتَهُ الذَّمِّيَّةَ ، وَلَا تَرِثُهُ »^٢ .

٤٠ - بَابُ آخَرُ فِي^٣ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلَلِ

١٣٥٣٨ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛
 وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛
 وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ ،
 عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَعْيَنَ :
 عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ نَضْرَانِي مَاتَ وَلَهُ ابْنٌ أَخٌ مُسْلِمٌ وَابْنُ أُخْتٍ
 مُسْلِمٍ ، وَلِلنَّضْرَانِيِّ^٤ أَوْلَادٌ وَزَوْجَةٌ نَضَارَى ؟
 قَالَ : فَقَالَ : « أَرَى أَنْ يُعْطَى ابْنُ أَخِيهِ الْمُسْلِمُ ثُلُثِي مَا تَرَكَ ، وَيُعْطَى ابْنُ أُخْتِهِ

١ . هكذا في (ق ، بف) . وفي (ل) : «أبيه عن ابن أبي عمير وعن ابن محبوب» . وفي (ك ، م ، ن ، بح ، بن) : «أبيه عن ابن أبي عمير وابن محبوب» . وفي (ج ت) والمطبوع : «أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن محبوب» .
 وما أثبتناه هو الظاهر ؛ فإننا لم نجد رواية ابن أبي عمير ، بعنوانيه المختلفة ، عن أبي ولاد - وهو حفص أبو ولاد الحنّاط - في موضع ، فينتفي ما ورد في أكثر النسخ . وأما بناء على ما ورد في «ج ت» والمطبوع فلم نجد ، مع الفحص الأكيد ، توسط ابن أبي عمير ، بين إبراهيم بن هاشم وابن محبوب في شيء من الأسناد . والمتكرر في كثير من الأسناد جدّاً رواية إبراهيم عن الحسن [ابن محبوب] ، مباشرة . راجع : معجم رجال الحديث ، ج ١ ، ص ٤٩٦ - ٤٩٩ و ص ٥٠٦ .

ويؤكد ذلك أنّ الخبر ورد في التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٦٦ ، ح ١٣٠٧ ، وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح ، عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي ولاد .

٢ . التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٦٦ ، ح ١٣٠٦ ؛ والاستبصار ، ج ٤ ، ص ١٩٠ ، ح ٧١٠ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٣٣٦ ، ح ٥٧٢٥ ، معلقاً عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنّاط . الوافي ، ج ٢٥ ، ص ٩١٣ ، ح ٢٥٢٦٤ ؛ الوسائل ، ج ٢٦ ، ص ١١ ، ذيل ح ٣٢٣٧٣ .

٣ . في (ق ، ك ، ن ، ج ت ، ج د) وحاشية (م) : «من» .

٤ . في (بن) : «وله» .

ثَلَاثَ مَا تَرَكَ ابْنُ^١ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ صِغَارٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ صِغَارٌ، فَإِنْ عَلَى الْوَارِثَيْنِ أَنْ يُنْفِقَا عَلَى الصَّغَارِ مِمَّا وَرِثَا مِنْ أَبِيهِمْ حَتَّى يَذَرِكُوا.

قِيلَ لَهُ: كَيْفَ يُنْفِقَانِ؟^٢

قَالَ: فَقَالَ: «يُخْرِجُ وَارِثُ الثَّلَاثِينَ ثَلَاثِي الثَّقَفَةِ، وَيُخْرِجُ وَارِثُ الثَّلَاثِ ثَلَاثَ الثَّقَفَةِ، فَإِنْ^٣ أَذْرَكُوا قَطْعًا الثَّقَفَةَ عَنْهُمْ».

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَسْلَمَ الْأَوْلَادُ وَهُمْ صِغَارٌ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يُدْفَعُ مَا تَرَكَ أَبُوهُمُ إِلَى الْإِمَامِ حَتَّى يَذَرِكُوا، فَإِنْ بَقُوا عَلَى الْإِسْلَامِ^٤ دَفَعَ الْإِمَامُ مِيرَاثَهُمُ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ^٥ لَمْ يَبْقُوا عَلَى الْإِسْلَامِ إِذَا أَذْرَكُوا، دَفَعَ الْإِمَامُ مِيرَاثَهُ إِلَى ابْنِ أَخِيهِ وَابْنِ أُخْتِهِ الْمُسْلِمِينَ: يَدْفَعُ إِلَى ابْنِ أَخِيهِ ثَلَاثِي مَا تَرَكَ، وَيَدْفَعُ إِلَى ابْنِ أُخْتِهِ ثَلَاثَ مَا تَرَكَ»^٦.

١. في «م»: «إِذَا». ٢. في الفقيه: «+ على الصغار».

٣. في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بن، جد» والفقيه والتهذيب: «فَإِذَا».

٤. في «ق، ك، بف، جت» والفقيه: «قَطْعُوا». ٥. في الفقيه: «أَتَمَّوْا».

٦. في الفقيه: «+ إِذَا أَذْرَكُوا». ٧. في «ل»: «فَإِنْ».

٨. في الفقيه والتهذيب: «لَمْ يَتَمَّوْا».

٩. قال الشهيد الثاني: «قد تفرَّز فيما سلف أنَّ الولد يتبع أبويه في الكفر كما يتبعهما في الإسلام، لاشتراكهما في الجزئية وأنَّ من أسلم من الأقارب الكفار بعد اقتسام الورثة المسلمين لا يرث، ومن أسلم قبله يشارك أو يختص، لكن ذهب أكثر الأصحاب خصوصاً المتقدمين منهم كالشيخين والصدوق والأتباع على استثناء صورة واحدة، وهي ما إذا خلَّف الكافر أولاداً صغاراً غير تابعين في الإسلام لأحد، وابن أخ وابن أخت مسلمين، فأوجبوا على الوارثين المذكورين مع حكمهم بإرثهما أن ينفقا على الأولاد بنسبة استحقاقهما من التركة إلى أن يبلغ الأولاد، فإن أسلموا دفعت إليهم التركة، وإلا استقر ملك المسلمين عليها، واستندوا في ذلك إلى صحيحة مالك بن أعين ... وقد اختلف الأصحاب في تنزيل هذه الرواية - لكونها معتبرة الإسناد - على طرق أربع:

أولها: أنَّ المانع من الإرث هنا الكفر، وهو مفقود في الأولاد، وهو ضعيف؛ لأنَّ المانع عدم الإسلام، وهو حاصل، بل الكفر أيضاً حاصل بالتبعية

٢ / ١٣٥٣٩. ابْنُ مَحْبُوبٍ^١، عَنِ ابْنِ رِثَابٍ^٢، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: سَأَلْتُهُ^٤ عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ مَاتَ وَلَهُ أُمٌّ نَصْرَانِيَّةٌ، وَلَهُ زَوْجَةٌ

وَوُلَدٌ مُسْلِمُونَ^٥؟

قَالَ^٥: فَقَالَ: «إِنْ أَسْلَمَتْ أُمُّهُ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ مِيرَاثُهُ أُعْطِيَتْ السُّدُسُ».

١٠ وثانيها: تنزيلها على أنَّ الأولاد أظهروا الإسلام، لكن لما لم يعتد به لصغرهم كان إسلاماً مجازياً، بل قال بعضهم بصحة إسلام الصغير، فكان قائماً مقام إسلام الكبير لا في استحقاق الإرث، بل في المراجعة، ومنعهما من القسمة الحقيقية إلى البلوغ لينكشف الأمر

وثالثها: تنزيلها على أنَّ المال لم يقسم حتى بلغوا وأسلموا سبق منهم الإسلام في حال الطفولية أم لا، ويضعف بأنَّ الرواية ظاهرة في حصول القسمة.

ورابعها - وهو مختار المختلف -: تنزيلها على الاستحباب، وهذا أولى. وأفرط آخرون فطردوا حكمها إلى ذي القرابة المسلم مع الأولاد، وردها أكثر المتأخرين لمنافاتها للأصول - إلى أن قال -: «والحق أنَّ الرواية ليست من الصحيح وإن وصفها به جماعة من المحققين كالعلامة في المختلف، والشهيد في الدروس والشرح وغيرهما؛ لأنَّ مالك بن أعين لم ينصَّ الأصحاب عليه بنوثيق، بل ولا مدح، فصحتها إضافية، فينتج القول باطراحها أو حملها على الاستحباب». المسالك، ج ١٣، ص ٢٩ - ٣٣.

وفي رواية العقول، ج ٢٣، ص ٢١٥: «أكثر الأصحاب لم يعملوا بالتفصيل الذي دلَّ عليه الخبر إلاَّ الشهيد في الدروس، حيث أورد الخبر بعينه؛ إذ الخبر يدلُّ على أنَّ مع عدم إظهار الأولاد الإسلام المال للوارثين، لكن يجب عليهم الإنفاق على الأولاد إلى أن يبلغوا، وليس فيه أنهم إذا أظهروا الإسلام يؤذون إليهم المال، وعلى أنه مع إظهارهم الإسلام في صغرهم لا يدفع الإمام المال إليهم، بل يأخذ المال ويتنظر بلوغهم، فإن بقوا على إسلامهم دفع إليهم المال، وإلا دفع إليهم، فلو كانوا عاملين بالخبر كان ينبغي أن لا يتعدوا مفاده، والله يعلم».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٨، ح ١٣١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٧، ح ٥٧٢٩، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٧، ح ٢٥٢٧٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ١٨، ذيل ح ٣٢٣٩٧.

١. السند معلق على سابقه، فيجري عليه الطرق الثلاثة المتقدمة.

٢. في «ل، بن» والوسائل: «علي بن رثاب».

٣. في «م، بن، جد» والفقيه والتهذيب: «قال: سألت أبا جعفر^٣» بدل «عن أبي جعفر^٣ قال: سألته». وفي «بف»: «سألت» وفي الوسائل: «قال: سألت أبا عبد الله^٣».

٤. في «ك»: «مسلم».

٥. في «بن» والوسائل والفقيه -: «قال».

قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ وَلَا وَلَدٌ، وَلَا وَارِثٌ لَهُ سَهْمٌ فِي الْكِتَابِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^٢ وَأُمُّهُ نَصْرَانِيَّةٌ^٣ وَلَهُ قَرَابَةٌ نَصَارَى مِمَّنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْكِتَابِ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ، لِمَنْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ؟

قَالَ: «إِنْ أُسْلِمَتْ أُمُّهُ، فَإِنَّ جَمِيعَ مِيرَاثِهِ لَهَا، وَإِنْ لَمْ تُسْلِمِ أُمُّهُ، وَأُسْلِمَ بَعْضُ قَرَابَتِهِ مِمَّنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْكِتَابِ، فَإِنَّ مِيرَاثَهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُسْلِمِ مِنْ قَرَابَتِهِ أَحَدٌ^٤، فَإِنَّ مِيرَاثَهُ لِلْإِمَامِ»^٥.

١٣٥٤٠ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أُسْلِمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ فَلَهُ مِيرَاثُهُ، وَإِنْ أُسْلِمَ بَعْدَ مَا قُسِمَ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ»^٦.

١٣٥٤١ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبَانَ الْأَخْمَرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أُسْلِمَ عَلَى مِيرَاثٍ^٧ قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ الْمِيرَاثَ^٨ فَهُوَ

١. في «م، بف، جد» والفقيه: «لم تكن».

٢. في «ل» وحاشية «جت» والوسائل: «مسلمين» بدل «من المسلمين».

٣. في الوسائل: - «وأُمُّهُ نَصْرَانِيَّةٌ».

٤. في «بف»: «إذا» بدل «قال: إن».

٥. في الوسائل: - «جميع».

٦. في الوسائل: «فإن».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ٥٧٢٨؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٦٩، ح ١٣١٦، معلقاً عن ابن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٨، ح ٢٥٢٧٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٠، ح ٣٢٣٩٨.

٨. في «ل، بن»: «فإن».

٩. في «ل، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «وقد» بدل «بعدها».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٩، ح ١٣١٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٣٧٠، ح ١٣٢٠، بسند آخر، إلى قوله:

«فله ميراثه» الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٨، ح ٢٥٢٧٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢١، ح ٣٢٣٩٩.

١١. في «ك، ل، م، بن، جت، جد»: «علي بن إبراهيم».

١٢. في «ل» وحاشية «جد» والوسائل: «ومن».

١٣. في الوسائل: «الميراث».

لَهُ، وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ مَا قُسِمَ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ، وَمَنْ أُغْتِقَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ الْمِيرَاثُ^١ فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ أُغْتِقَ بَعْدَ مَا قُسِمَ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ.

وَقَالَ فِي الْمَرْأَةِ: إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ الْمِيرَاثُ، فَلَهَا الْمِيرَاثُ^٢.

٤١ - بَابُ أَنْ مِيرَاثُ أَهْلِ الْمَلَلِ بَيْنَهُمْ^٣ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ

١٣٥٤٢ / ١ . مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَعَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ ابْنِ رِثَابٍ،

عَنْ أَبِي حَمْزَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَقْضِي فِي الْمَوَارِيثِ فِيمَا أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ ١٤٥/٧

مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ تَرَكَهُ لَمْ يَكُنْ قُسِمَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ^٤ كَانَ يَجْعَلُ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ

حُظُوظَهُمْ مِنْهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ^٥.

١. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب، ح ١٣١٨: «الميراث». وفي المطبوع: «الموارِيث».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٦٩، ح ١٣١٨، معلقاً عن عليّ، الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٥٧٠٠، معلقاً عن ابن أبي عمير،

عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٦، ح ١٢١١، بسنده عن ابن

أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما إلى قوله: «ومن أعتق بعد ما قسم

فلا ميراث له». التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٦، ح ١٢١٠، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، من قوله: «ومن أعتق على

ميراث» إلى قوله: «فلا ميراث له» مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٩، ح ٢٥٢٧٨؛ الوسائل، ج ٢٦،

ص ٢١، ح ٣٢٤٠٠.

٣. في «بن، جد»؛ + «بينهم».

٤. في «بن، جد»؛ + «بينهم».

٥. في «بن، جد»؛ + «بينهم».

٦. في «بن، جد»؛ + «بينهم».

٧. في «بن، جد»؛ + «بينهم».

١٣٥٤٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الصَّوَارِيثِ مَا أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ لَمْ يَقْسَمْ، فَإِنَّ لِلنِّسَاءِ حُظُوظَهُنَّ مِنْهُ»^٢.

١٣٥٤٤ / ٣ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٥:

عَنْ يُونُسَ، قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسَ يَرِثُونَ وَيُورَثُونَ^٦ مِيرَاثَ الْإِسْلَامِ مِنْ^٧ وَجْهِ^٨ الْقَرَابَةِ الَّتِي تَجُوزُ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَبْطُلُ^٩ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ وَلَادَتِهِمْ^{١٠} مِثْلَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ مِنْهُمْ أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهُ^{١١} أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، فَإِنَّهُمْ

» ومنها: أن يكون المراد منها أنه يجري على أهل الذمة أحكام الموارث وليست كغيرها من الأحكام بأن يكون مختيراً في الحكم أو الرد إلى ملتهم.

ومنها: أن يكون المراد أنهم إذا أسلموا وكان لم يقسم بينهم على قانون الإسلام، وليس لهم أن يقولوا: إن المال انتقل إلينا بموته على القانون السابق على الإسلام فنقسمه عليه. والظاهر من العنوان أن الكليني حمله على أحد الأخيرين.

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٠، ح ١٣٢٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٧٢٠، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٩، ح ٢٥٢٨٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣، ح ٣٢٤٠٤.

١. في «ل، م، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «علي» بدل «أمر المؤمنين». وفي «ق، جد»: «+ علي».

٢. في الاستبصار: «فإن للنساء وللرجال حظوظهم منه».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٧١، ح ١٣٢٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٧٢١، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٠، ح ٢٥٢٨١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣، ح ٣٢٤٠٥.

٤. في «ق، بف»: «- بن إبراهيم».

٥. في «ق، ك، بف» والوسائل: «- بن عبيد».

٦. في «بن»: «يورثون ويرثون».

٧. في «ق، ل، م، يح، بف، جت، جد»: «ومن».

٨. في «ن»: «جهة». وفي «ك، جت»: «وجهة».

٩. في «ل»: «وتبطل».

١٠. في «ق، بف، جت»: «ولاداتهم».

١١. في «ن»: «وأخته».

يَرْتُونَ مِنْ جِهَةٍ^١ الْأَنْسَابِ الْمُسْتَقِيمَةِ، لَا مِنْ جِهَةٍ^٢ أَنْسَابِ الْخَطَا^٣،

وَقَالَ الْفَضْلُ: الْمَجُوسُ يَرْتُونَ بِالنَّسَبِ، وَلَا يَرْتُونَ بِالنِّكَاحِ، فَإِنْ مَاتَ مَجُوسِيٌّ، وَتَرَكَ أُمَّهُ وَهِيَ أُخْتُهُ وَهِيَ امْرَأَتُهُ، فَالْمَالُ لَهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا أُمٌّ، وَلَيْسَ لَهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا أُخْتُ وَأَنَّهَا زَوْجَتُ شَيْءٍ.

فَإِنْ تَرَكَ أُمًّا وَهِيَ أُخْتُهُ وَابْنَتُهُ^٤، فَلِلْأُمِّ الشُّدُسُ، وَلِلْابْنَةِ النُّصْفُ، وَمَا بَقِيَ رُدُّ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَاتِهِمَا، وَلَيْسَ لَهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا أُخْتُ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْأُخْتَ لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّ. وَإِنْ تَرَكَ ابْنَتَهُ^٥ وَهِيَ أُخْتُهُ وَهِيَ امْرَأَتُهُ، فَإِنَّ هَذِهِ أُخْتُهُ لِأُمِّهِ^٦، فَلَهَا النُّصْفُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا ابْنَتُهُ^٧، وَالْبَاقِي رُدُّ عَلَيْهَا^٨، وَلَا تَرِثُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا أُخْتُ^٩، وَلَا مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا زَوْجَتُ شَيْئًا.

وَإِنْ^{١٠} تَرَكَ أُخْتَهُ وَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَأَخَاهُ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

١. في «ل، بن، جد»: «وجه».

٢. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «وجه».

٣. قال الشهيد الثاني: «لما كان المجوس يستحلون نكاح المحرمات في شرع الإسلام حصل لهم بواسطته سبب فاسد، ويترتب عليه نسب فاسد، فاختلف الأصحاب في توريثهم بهما بعد اتفاهم على توريثهم بالصحيح منهما عندنا على أقوال ثلاثة:

أحدها: الاكتصار على الصحيح منهما، وهو مذهب يونس بن عبد الرحمن واختاره أبو الصلاح وابن إدريس والعلامة في المختلف....

وثانيها: أنهم يورثون بالنسب الصحيح والفاقد، وبالسبب الصحيح خاصة، وهو خيرة الفضل بن شاذان، ونقله المصنف عن المفيد واستحسنه.

وثالثها: أنهم يورثون بالصحيح والفاقد منهما، وهو اختيار الشيخ في النهاية وكتابي الأخبار وأتباعه وسلا. المسالك، ج ١٣، ص ٢٨٠-٢٨٣.

٤. الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣، ح ٣٢٤٠٦، إلى قوله: «يورثون ميراث الإسلام».

٥. في «بف»: «وابنتها».

٦. في «ن»: «ابنة».

٧. في «ل» وحاشية «جت»: «لأم».

٨. في «ك، ن، ب، جت، جد»: «ابنة». وفي «م»: «بنت».

٩. في «ق، بف»: «ردا عليهما».

١٠. في «ل، ب، بن»: «أختها».

١١. في «ل، م، بن، جد»: «فإن».

١٤٦/٧

وَلَا تَرَتْ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ شَيْئًا، وَهَذَا^١ كُلُّهُ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.^٢
 فَإِنْ^٣ تَزَوَّجَ مَجُوسِيٍّ ابْنَتَهُ، فَأَوْلَدَهَا ابْنَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَ، فَإِنَّهُ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، فَالْمَالُ
 بَيْنَهُنَّ بِالسَّوِيَّةِ، فَإِنْ مَاتَتْ إِحْدَى الْابْنَتَيْنِ، فَإِنَّهَا تَرَكَتْ أُمُّهَا وَهِيَ أُخْتُهَا لِأَبِيهَا،
 وَتَرَكَتْ أُخْتُهَا لِأَبِيهَا وَأُمُّهَا، فَالْمَالُ لِأُمِّهَا الَّتِي هِيَ أُخْتُهَا لِأَبِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِخْوَةِ
 وَالْأَخَوَاتِ مَعَ أَحَدِ الْوَالِدَيْنِ شَيْءٌ.^٤

٤٢ - بَابُ مَنْ يُتْرَكُ^٥ مِنَ الْوَرَقَةِ بَعْضُهُمْ مُسْلِمُونَ وَبَعْضُهُمْ مُشْرِكُونَ

١٣٥٤٥/١. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ^٦، عَنْ أَخِيهِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ،
 عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ رِبَاطٍ^٧ رَفَعَهُ^٨، قَالَ:
 قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٩: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا ذِمِّيًّا أَسْلَمَ وَأَبُوهُ حَتَّى وَلَدَ غَيْرَهُ، ثُمَّ
 مَاتَ الْأَبُ، وَرِثَتْهُ^{١٠} الْمُسْلِمُ جَمِيعَ مَالِهِ، وَلَمْ يَرِثْهُ وَلَدُهُ وَلَا امْرَأَتُهُ مَعَ الْمُسْلِمِ
 شَيْئًا^{١١}».^{١٢}

١. في «بف» وحاشية «جت»: «وهكذا».

٢. في «ل» بن، - «إن شاء الله».

٣. في «ل»: «وإن».

٤. في حاشية «جت»: «الأبوين».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٣، من دون الإسناد إلى الفضل، مع اختلاف يسير.

٦. في «ك، م، يح»: «ترك».

٧. في «ك»: «من».

٨. في حاشية «جت» وفي التهذيب والاستبصار: «الميشمي». وهو سهو، كما تقدّم ذيل ح ٢٣٣٣، فلاحظ.

٩. في التهذيب: «جعفر بن محمد بن رباط». وهو سهو؛ فقد روى علي بن الحسن [بن فضال] عن أخيه أحمد

بن الحسن عن أبيه عن جعفر بن محمد [بن يحيى] عن علي بن الحسن بن رباط، في بعض الأسناد. راجع:

تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٥٦، ح ١٨٣؛ ص ٦٢، ح ٢٠١؛ ج ٩، ص ١٩٣، ح ١٧٧٨؛ ص ٣٤٤، ح ١٢٣٧؛ و

ص ٣٧٠، ح ١٣٢٣.

١٠. في التهذيب والاستبصار: «روى» بدل «رفعه».

١١. في «يح»: «ورث».

١٢. في المرأة: «ظاهر هذا الخبر والذي بعده أن الأولاد غير المسلمين يرثونه كما ذهب إليه أكثر العامة».

١٣٥٤٦ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِي يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ يَمُوتُ وَلَهُ أَوْلَادٌ مُسْلِمُونَ وَأَوْلَادٌ غَيْرُ
مُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : «هُمْ عَلَى مَوَارِيثِهِمْ» .^٤

٤٣ - بَابُ مِيرَاثِ الْمَالِكِ

١٣٥٤٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ ، ١٤٧/٧
عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ الْخَرَّ يَمُوتُ
وَلَهُ أَمٌّ مَمْلُوكَةٌ ، قَالَ : تَشْتَرِي مِنْ مَالِ ابْنَيْهَا ، ثُمَّ تَغْتَقِي ، ثُمَّ يُورَثُهَا» .^٥

«ولعل الكليني رحمه الله أرجع الضمير إلى الأولاد المسلمين» .

١٤ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٧١، ح ١٣٢٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٧٢٣، معلقاً عن الكليني. فقه الرضا ﷺ،
ص ٢٨٩، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٠، ح ٢٥٢٨٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤، ح ٣٢٤٠٧.
١ . في التهذيب: - «مسلمون وأولاد» . ٢ . في «ل» ، «بح» : «لهم» .

٣ . قال الشيخ : «معنى قوله ﷺ : هم على موارثهم ، أي على ما يستحقون من ميراثهم ، وقد بينّا أنّ المسلمين إذا
اجتمعوا مع الكفار كان الميراث للمسلمين ، دونهم . ولو حملنا الخبر على ظاهره لكان محمولاً على ضرب
من التقيّة» . تهذيب الأحكام ، ج ٩، ص ٣٧١، ذيل ح ١٣٢٧ . وذكر نحوه في الاستبصار ، ج ٤، ص ١٩٢، ذيل
ح ٧٢٢ .

٤ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٧١، ح ١٣٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٢، ح ٧٢٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. التهذيب،
ج ٩، ص ٣٧٢، ح ١٣٣٠، بسند عن غير واحد، عن أبي عبد الله ﷺ. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٠، ح ٢٥٢٨٣؛ الوسائل،
ج ٢٦، ص ٢٤، ح ٣٢٤٠٨.

٥ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٤، ح ١١٩٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٦٦١، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى،
عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٥٧٣١، معلقاً عن محمد بن أبي عمير. فقه الرضا ﷺ، ص ٢٩١، مع
اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٣، ح ٢٥١١٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٩، ح ٣٢٤٦٧.

١٣٥٤٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي رَجُلٍ تَوَفَّى وَتَرَكَ مَالًا وَلَهُ أُمٌّ مَمْلُوكَةٌ، قَالَ: «تُشْتَرَى أُمُّهُ وَتُعْتَقَ، ثُمَّ يُدْفَعُ^١ إِلَيْهَا بَقِيَّةُ الْمَالِ»^٢.

١٣٥٤٩ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ،

عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَبَاهُ^٣ وَهُوَ مَمْلُوكٌ، أَوْ أُمُّهُ وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ^٤، وَالْمَيِّتُ حُرٌّ، اشْتَرَى مِمَّا تَرَكَ أَبُوهُ أَوْ قَرَابَتُهُ^٥، وَوَرِثَ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ»^٦.

١٣٥٥٠ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: الرَّجُلُ يَمُوتُ وَلَهُ ابْنٌ مَمْلُوكٌ؟

قَالَ: «يُشْتَرَى وَيُعْتَقَ، ثُمَّ يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ»^٧.

١. في «بح»: «تدفع». وفي «جت» بالتاء والياء معاً.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٤، ح ١٢٠٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٦٦٢، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٤، ح ٢٥١١٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٣٢٤٦٨.

٣. في «بح»: «أباً».

٤. في الوسائل والتهذيب، ح ١٢٠٢ والاستبصار، ح ٦٦٤: «أو أخاه أو أخته وترك مالا».

٥. في حاشية «جت»: «أو أمه».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٤، ح ١٢٠٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٦٦٤، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٤، ح ١٢٠٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٦٦٥، بسندهما عن محمد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما، عن عبد الله بن بكير الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٤، ح ٢٥١١٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٣٢٤٦٩.

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٤، ح ١٢٢١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٦٦٣، معلقاً عن علي بن إبراهيم الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٥٧٣٣، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٥، ح ٢٥١١٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٣٢٤٧٠.

٥ / ١٣٥٥١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ،

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ فِي الرَّجُلِ الْحُرِّ يَمُوتُ
وَلَهُ أُمَّ مَمْلُوكَةٍ، قَالَ: تُشْتَرَى مِنْ مَالِ ابْنَيْهَا ثُمَّ تُغْتَقَ، ثُمَّ يُورَثُهَا»^١.

٦ / ١٣٥٥٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا كَثِيرًا، وَتَرَكَ أُمَّأَ
مَمْلُوكَةٍ وَأُخْتًا مَمْلُوكَةً؟

قَالَ: «تُشْتَرَيَانِ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ تُغْتَقَانِ وَتُورَثَانِ»^٣.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَبَى أَهْلُ الْجَارِيَةِ، كَيْفَ يُصْنَعُ؟

قَالَ: «لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، وَيَقُومَانِ قِيمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ يُعْطَى مَا لَهُمْ عَلَى قَدْرِ الْقِيَمَةِ».

١. في «ل» وحاشية «جت»: «يورثونها».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٥٧٣٤، معلقاً عن ابن مسكان. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٧، ح ١٢١٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٦٧٤، بسندهما عن ابن مسكان. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٣٩، ح ٣٥١١؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٤٧، ح ٨٩٤، بسندهما عن ابن مسكان، عن سليمان بن خالد، عن بعضهم، عن علي عليه السلام، وفي كل المصادر مع اختلاف بسير الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٤، ح ٢٥١١٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥١، ح ٣٢٤٧٣.

٣. ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٣، ح ١١٩٨. وهو مأخوذ من الكافي من دون تصريح - عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن حفص. والمظنون صحة ما ورد في التهذيب؛ فقد روى علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن حفص في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٥٣٧.

٤. في «بن»: «أو أختاً».

٥. في الوافي: «قوله: «أُمَّأَ وَأُخْتًا» يعني أحدهما؛ لأنَّ الأخت لا ترث مع الأم. فالواو بمعنى «أو»، ويمكن حمله على التقية؛ لموافقة العامة».

٦. في «ق، ل»، والتهذيب والاستبصار: «يشتريان من مال الميت، ثم يعقدان و يورثان». وفي «بن، جت»، بالفاء والياء معاً.

٧. في «بح، جد»: «وتقومان». وفي «جت» بالفاء والياء معاً. وفي «ل، م، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «يقومان» بدون الواو.

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّهُمَا اشْتَرَيَا^١، ثُمَّ أُعْطِيَا^٢، ثُمَّ وَرِثَاهُ^٣ مِنْ بَعْدِهِ، مَنْ كَانَ يَرِثُهُمَا؟
 قَالَ: «يَرِثُهُمَا مَوَالِي ابْنَيْهِمَا^٤؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَيَا^٥ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ^٦»^٧.

١٣٥٥٣ / ٧. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَلَهُ أُمٌّ
 مَمْلُوكَةٌ وَلَهُ مَالٌ، أَنْ تُشْتَرَى أُمُّهُ مِنْ مَالِهِ، وَيُدْفَعَ^٨ إِلَيْهَا بَقِيَّةُ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
 ذُو^٩ قَرَابَةٍ لَهُمْ سَهْمٌ فِي الْكِتَابِ^{١٠}»^{١١}.

١٣٥٥٤ / ٨. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ
 سَدِيرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ^{١٢}، قَالَ:

١. في «بح» وحاشية «جت»: «اشتريتا».
٢. في حاشية «جت»: «أعفتا».
٣. في «بف»: «- لثم».
٤. في «جت»: «ورثتا».
٥. في «ق» «بف» «والتهذيب والاستبصار»: «من بعد».
٦. في «ل» «والوسائل»: «أبيهما». وفي حاشية «بح»: «ابنها». وفي «بف»: «أمنها».
٧. في «بح» وحاشية «جت» «والاستبصار»: «اشتريتا».
٨. في «ك»: «اشترى مال الأبوين» بدل «اشترى من مال الابن».
٩. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٣، ح ١١٩٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٦٦٠، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٥، ح ٢٥١٢١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٠، ح ٣٢٤٧١.
١٠. في «ق» «ك» «م» «بح» «جت» «والوافي» «والتهذيب»، ح ١١٩٦ والاستبصار. وفي «ل» «ن» «بن» «جده» «والوسائل»: «ثم يدفع». وفي المطبوع: «و تدفع».
١١. في الوسائل: «ذوو».
١٢. في المرأة: «قوله: لهم سهم في الكتاب، أصم من السهم المخصوص، بل يشمل من يرث بأية أولي الأرحام».
١٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٣، ح ١١٩٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٦٥٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٥، ح ١٢٠٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٦٦٦، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام من دون الإسناد إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٣، ح ٢٥١١٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥١، ح ٣٢٤٧٢.
١٤. في «ق» «بف» «والكافي»، ح ١٣٥٠٦ والاستبصار: «بن عمار». لاحظ ما قدمناه ذيل ١٣٥٠٦.

مَاتَ مَوْلَى لِعَلِيِّ ^١، فَقَالَ: «انْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لَهُ وَارِثًا؟» فَقِيلَ لَهُ ^٢: «إِنَّ لَهُ^٣ بَنَيْنَيْنِ^٤ بِالْيَمَامَةِ مَمْلُوكَيْنِ^٥، فَاشْتَرَاهُمَا مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ، ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِمَا بَقِيَّةَ الْمَالِ^٦».

قَالَ الْفَضْلُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ^٧ أَبَى مَوْلَى الْمَمْلُوكِ أَنْ يَبِيعَهُ، وَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، يُجْبَرُ عَلَيْهِ؟

قِيلَ ^٨: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنَعَ، وَهَذَا حُكْمُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ^٩ عَلَيْهِ قِيمَتَهُ تَامًا، وَلَا يَنْقُصُ^{١٠} مِنْهُ شَيْئًا، وَفِي امْتِنَاعِهِ فَسَادُ الْمَالِ وَتَغْطِيلُهُ^{١١}، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنِ الْفَسَادِ. فَإِنْ قَالَ: فَإِنَّهَا كَانَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لِرَجُلٍ، فَيَكْرَهُ^{١٢} الرَّجُلُ أَنْ يَفَارِقَهَا وَأَحَبَّهَا وَخَشِيَ أَنْ لَا يَصْبِرَ عَلَيْهَا، وَخَافَ الْغَيْرَةَ أَنْ تَصِيرَ إِلَى غَيْرِهِ، هَلْ تُوْخَذُ مِنْهُ، وَيُفَرَّقُ^{١٣} بَيْنَهُ

١. في الكافي، ح ١٣٥٠٥ و ١٣٥٠٦: «لعلي بن الحسين».

٢. في «بف»: «قيل». ٣. في «ل»: «- وله».

٤. في «ل»: «- وله». وفي الكافي، ح ١٣٥٠٥ و ١٣٥٠٦ و التهذيب والاستبصار: «- وإن له».

٥. في «ل، م، ن، ب، ج، د»، الوسائل، ح ٣٢٤٧٤ والفقيه: «ابنتين». وفي الكافي، ح ١٣٥٠٥ و ١٣٥٠٦ و التهذيب والاستبصار: «ابنتان».

٦. في الكافي، ح ١٣٥٠٦ و ١٣٥٠٧: «مملوكتان».

٧. في «ل، م، ج، د» وحاشية «ب، ج، د» والوسائل، ح ٣٢٤٧٤ والفقيه و التهذيب، ح ١١٩٧: «الميراث».

٨. الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث ذوي الأرحام مع الموالي، ح ١٣٥٠٦، بهذا السند، ويسند آخر أيضاً عن أبي ثابت. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٠، ح ١١٨٧؛ وص ٣٣٣، ح ١١٩٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٦٥٩، معلقاً عن الفضل بن شاذان. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٠، ح ١١٨٨، بسنده عن أبي ثابت. وفي الكافي، كتاب الموارث، باب ميراث ذوي الأرحام مع الموالي، ح ١٣٥٠٥؛ و التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٠، ح ١١٨٦، بسند آخر عن أبي ثابت... عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٩، ح ٥٧٣٢، بسنده عن حنان بن سدير... عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٣٦، ح ٢٥١٠١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٢، ح ٣٢٤٧٤؛ وص ٢٣٩، ذيل ح ٣٢٩١٨.

٩. في «بف»: «إن».

١٠. في «م، بن، ج، د»: «- وله». ١١. في «م، بن»: «ترد».

١٢. في «بف» وحاشية «ج، د»: «ولا يتقص». ١٣. في «ب، ج»: «- عنها».

١٤. في «م، بن»: «ويكره». ١٥. في «ب، ج»: «وتفرق».

وَبَيْنَهَا^١ وَبَيْنَ وَلَدِهِ مِنْهَا؟

قُلْنَا: فَالْحُكْمُ يُوجِبُ تَخْرِيرَهَا، فَإِنْ خَشِيَ الرَّجُلُ مَا ذَكَرْتَ وَأَحَبَّ أَنْ لَا يَفَارِقَهَا، فَلَهُ أَنْ يُعْتِقَهَا، وَيَجْعَلَ مَهْرًا عَتَقَهَا حَتَّى لَا تَخْرُجَ مِنْ^٢ مِلْكِهِ، ثُمَّ يَذْفَعُ إِلَيْهَا^٣ مَا وَرِثَتْ.^٤

فَإِنْ قَالَ: فَإِنَّهَا وَرِثَتْ أَقْلَ مِنْ قِيمَتِهَا، وَوَرِثَتْ^٥ النُّصْفَ مِنْ قِيمَتِهَا، أَوِ الثُّلُثَ، أَوِ الرَّبْعَ. قِيلَ لَهُ: يُعْتَقُ مِنْهَا^٦ بِحِسَابِ مَا وَرِثَتْ، فَإِنْ شَاءَ صَاحِبُهَا أَنْ يَسْتَسْعِفَهَا فِيمَا بَقِيَ مِنْ قِيمَتِهَا فَعَلَ ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ تَخْدُمَهُ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ مِنْهَا فَعَلَ ذَلِكَ. فَإِنْ قَالَ: فَإِنْ كَانَ قِيمَتُهَا عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَوَرِثَتْ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، أَوْ دِرْهَمًا وَاحِدًا، أَوْ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ؟

قِيلَ لَهُ: لَا تَبْلُغُ^٧ قِيمَةُ الْمَمْلُوكَةِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ الَّذِي هُوَ دِيَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ، إِنْ كَانَ^٨ مَا وَرِثَتْهُ^٩ جُزْءًا مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، أُعْتِقَ مِنْهَا بِمَقْدَارِ

١. في «ل، م، بن، جد»: «بينها وبينه».

٢. في «بن»: «عن».

٣. في المرأة: «لم أر من الأصحاب من تعرض لذلك».

٤. في «ل، م، ن، بح، بن، جد، وحاشية جت»: «ورثته».

٥. في «ك، م، ن»: «أو ورثت». وفي «ل، بن»: «ورثت» بدون الواو.

٦. قال الشهيد: «ولو قصر المال عن قيمته لم يفك على الأظهر، ونقل الأصحاب قولاً بالفك ويسعى في الباقي. وقال الفضل بن شاذان: يفك إلى أن يقصر المال عن جزء من ثلاثين جزءاً من قيمته، فلا يفك أخذاً من عدة الشهور، وزعم أن الأئمة لو تجاوزت قيمتها دية الحرّة رذت إليها، وحكاهما عنه الكليني ساكتاً عليهما، ويقهر المالك على البيع لو امتنع والمدير والمكاتب كالقن، ولو كان المدير صالحاً فحكمه ما مرّ، وكذا أم الولد كالقن». الدرر، ج ٢، ص ٣٤٣-٣٤٤.

٧. في «م» وحاشية «بح»: «كانت» بدل «كان». وفي «ل، بن»: «كانت» بدل «فإن كانت».

٨. في «ن، بح، جد»: «لا يبلغ».

٩. هكذا في «ق، ك، م، ن، بح، بف، بن، جت». وفي «ل، جد، والمطبوع»: «كانت».

١٠. في «ق، ك، ن، بف»: «ورثت».

ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ جُزْءٍ مِنْ^١ ثَلَاثِينَ جُزْءًا، لَمْ يُغْنِ بِذَلِكَ^٢، وَلَمْ يُغْنِ مِنْهَا شَيْءٌ، فَإِنْ كَانَ جُزْءًا وَكَسْرًا أَوْ جُزْءَيْنِ وَكَسْرًا، لَمْ يُغْنِ بِالْكَسْرِ، كَمَا أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْمِائَتَيْنِ، ثُمَّ لَا تَجِبُ حَتَّى تَبْلُغَ^٣ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ، ثُمَّ لَا تَجِبُ^٤ فِي^٥ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ شَيْءٍ كَذَلِكَ هَذَا.

فَإِنْ قَالَ^٦: لِمَ جَعَلْتَ^٧ ذَلِكَ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثِينَ، دُونَ أَنْ تَجْعَلَ^٨ جُزْءًا مِنْ عَشْرَةٍ، أَوْ جُزْءًا^٩ مِنْ سِتِّينَ، أَوْ أَقَلُّ^{١٠} أَوْ أَكْثَرُ؟

قِيلَ لَهُ^{١١}: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ^{١٢} ١٤٩/٧ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ»^{١٣} هِيَ^{١٤} الشُّهُورُ^{١٥}، فَاتَّمَّ^{١٦} الشُّهُورِ ثَلَاثُونَ^{١٧} يَوْمًا، وَكَانَ الَّذِي^{١٨} يَجِبُ لَهَا^{١٩} مِنَ الرِّقِّ وَالْعِتْقِ مِنْ طَرِيقِ الْمَوَاقِيتِ^{٢٠} الَّتِي وَفَّقَهَا اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لِلنَّاسِ.

١. في «بف»: - «قيمتها أو أكثر من ذلك - إلى - من جزء من».

٢. في المرأة: «قوله: لم يغن بذلك، ظاهره أنه لا يعطون قيمة الكسر، ولا يخفى ما فيه. ويمكن حمله على أن المعنى أن الكسر لا يمنع جواز البيع؛ لأن الكسر بعد تمام الجزء، وإنما المانع الكسر قبل تمامه. وهو بعيد».

٣. في «ن»: «حتى لا يبلغ».

٤. «ل، بن، وحاشية «بح»: «ولا تجب». وفي «م»: «ثم لا يجب».

٥. في «ق، ك، بف»: - «في».

٦. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت. وفي المطبوع: «+ «قاتل».

٧. في «ق، بح، بف»: «جعل».

٨. في «ن»: - «جزءًا».

٩. في «بف، جت»: - «وله».

١٠. هكذا في «ق، ل، م، ن، بح، بف، جت، جد». وفي «ك»: «هو». وفي المطبوع: «وهي».

١١. في «بن»: - «هي الشهور».

١٢. في «ل، بن، وحاشية «جت»: «ثلاثين».

١٣. في «ل، بن، جد»: «وله». وفي «ك»: «لها».

١٤. في المرأة: «قوله: من طريق المواقيت، لعل المراد أن العبد المبغض إذا هابه مولاة كانت مهابة بحساب الشهر، فيخدم المولى أيامًا منه، ويعمل لنفسه أيامًا».

فَإِنْ قَالَ: فَمَا قَوْلُكَ فِيمَنْ أَوْصَى لِزَجَلٍ بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ وَمَاتَ^٢ وَلَمْ يُبَيِّنْ، هَلْ تَجْعَلُ^٣ لَهُ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثِينَ جُزْءًا مِنْ مَالِهِ كَمَا فَعَلْتَهُ لِلْمُعْتِقِ؟
 قِيلَ لَهُ: لَا، وَلَكِنَّهُ تَجْعَلُ^٤ لَهُ جُزْءًا مِنْ عَشْرَةٍ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ مِنْ طَرِيقِ الْمَوَاقِيتِ، وَإِنَّمَا هَذَا^٥ مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ أَضْلُ الْعَدَدِ كُلِّهِ الَّذِي لَا تَكَرَّرُ فِيهِ وَلَا تَقْصَانُ فِيهِ عَشْرَةٌ، فَأَخَذْنَا الْأَجْزَاءَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ^٦ عَلَى الْعَشْرَةِ^٧ فَهُوَ تَكَرَّرَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: إِحْدَى عَشْرَ^٨، وَاثْنَتَا عَشْرَ^٩، وَثَلَاثَةَ عَشْرَ^{١٠}، وَهَذَا تَكَرَّرَ الْحِسَابِ الْأَوَّلِ، وَمَا نَقَصَ مِنْ^{١١} عَشْرَةٍ فَهُوَ تَقْصَانٌ عَنْ^{١٢} حَدِّ كَمَالِ أَضْلِ الْحِسَابِ وَعَنْ تَمَامِ الْعَدَدِ، فَجَعَلْنَا لِهَذَا الْمُوصَى لَهُ^{١٣} جُزْءًا مِنْ عَشْرَةٍ إِذَا^{١٤} كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ، وَهَكَذَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّ لَهُ جُزْءًا مِنْ عَشْرَةٍ، وَجَعَلْنَا لِلْمُعْتِقِ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَوَاقِيتِ، وَهَكَذَا جَعَلَ اللَّهُ الْمَوَاقِيتَ لِلنَّاسِ^{١٥} الشُّهُورَ، كَمَا ذَكَرْنَا.

١. في «ل، م، ن، بن، جد»: «ما».

٢. في «جت»: «لَمْ يَمُتْ».

٣. في «م، ل، ن»: «هَلْ يَجْعَلُ».

٤. في «بح، بن، جد، وحاشية «جت»: «وَلَكِنَّا».

٥. في «م، ل، ن»: «بِف».

٦. في «م، ل، ن»: «بِف».

٧. في «ل، م، ن»: «بِف».

٨. في «ل، م، ن»: «بِف».

٩. في «ل، م، ن»: «بِف».

١٠. في «ل، م، ن»: «بِف».

١١. في «ل، م، ن»: «بِف».

١٢. في «ل، م، ن»: «بِف».

١٣. في «ل، م، ن»: «بِف».

١٤. في «ل، م، ن»: «بِف».

١٥. في «ل، م، ن»: «بِف».

فَإِنْ قَالَ: فَإِنْ وَهَبَ رَجُلٌ لِمَمْلُوكٍ مَالًا، هَلْ يُعْتَقُ بِذَلِكَ الْمَالِ كَمَا أُعْتِقَ^١ بِالْأَوَّلِ؟
قِيلَ لَهُ: إِنْ هَذَا لَا يُشْبِهُ ذَلِكَ^٢، لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَمَّا أَنْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الْمَالِ رَبٌّ غَيْرُ
الْمَمْلُوكِ، وَلَمْ يَسْتَحِقَّهُ أَحَدٌ غَيْرُ الْمَمْلُوكِ، فَيَبْقَى مَالٌ لَا رَبَّ لَهُ، وَالْهَبَةُ لَهَا رَبٌّ قَائِمٌ
بِعَيْنِهِ، إِنْ أَرَأَيْنَا عَنْ الْمَمْلُوكِ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ الْقَائِمِ، وَقَدْ رَضِيَ رَبُّهُ بِمَا صَنَعَ الْمَمْلُوكُ،
فَهَذَا لَا يُشْبِهُ ذَلِكَ^٣؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

٤٤ - بَابُ أَنَّهُ لَا يَتَوَارَثُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ

١٣٥٥٥ / ١. الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوُشَاءِ، عَنْ

جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَتَوَارَثُ الْحُرُّ وَالْمَمْلُوكُ»^٤.

١. في «بن»: «أعنته». وفي «ك، بف، جت»: «أعنته».

٢. في «ل، م، بن»: «ذلك».

٣. هكذا في «ق، ك، ل، م، بح، بن، جد». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن».

٤. في «ن»: «- وأن».

٥. في «بن»: «أزلتها». وفي «م، جد» وحاشية «ن، بح، جت»: «أزله». وفي «ل»: «أزله».

٦. في «ل، بن، جد»: «فقد». وفي «م، بن، جد»: «ذلك».

٨. قال الشيخ عليه السلام: «فالوجه في هذه الأخبار أنه لا يتوارث الحر والمملوك بأن يرث كل واحد منهما صاحبه؛ لأن المملوك لا يملك شيئاً فيصح أن يورث، وهو لا يرث الحر إلا إذا لم يكن غيره، فأما مع وجود غيره من الأحرار فلا توارث بينهما على حال». التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٦، ذيل ح ١٢٠٨؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٧٧ - ١٧٨، ذيل ح ٦٧٠.

٩. الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ذيل ح ١١٠٨٢؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٤١، ح ٥٧٣٨؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٨٨، ح ٦٥٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٣، ح ١٣٣١، بسند آخر عن جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٦، ح ١٢٠٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٧، ح ٦٧٠، بسندهما عن محمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٦، ح ١٢٠٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٧، ح ٦٦٩، بسند آخر. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٨، ح ٢٥١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٤، ح ٣٢٤٥٣.

٢ / ١٣٥٥٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «لَا يَتَوَارَثُ الْخُرُّ وَالْمَمْلُوكُ»^١.

٣ / ١٣٥٥٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام، قَالَ: «لَا يَتَوَارَثُ الْخُرُّ وَالْمَمْلُوكُ»^٢.

٤ / ١٣٥٥٨. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ،

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَذِيفَةَ، عَنْ جَمِيلٍ، عَنِ الْقُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْعَبْدُ لَا يَرِثُ^٣، وَالطَّلِيقُ^٤ لَا يَرِثُ^٥».

٤٥ - بَابُ^٧ الرَّجُلِ يَتْرُكُ وَارِثَيْنِ أَحَدُهُمَا خُرٌّ وَالْآخَرُ مَمْلُوكٌ

١ / ١٣٥٥٩. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٧؛ ٢٥١٢٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٣، ح ٣٢٤٥١.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٥، ح ١٢٠٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٧، ح ٦٦٨، بسندهما عن العلاء. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٧، ح ٢٥١٢٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٣، ح ٣٢٤٥٠.

٣. في «ق» بفتح: «يرث» بدون «لا». وفي الفقيه: «لا يورث».

٤. في المرأة: «المراد بالطليق المطلقة الباتنة أو العبد المعتق مجازاً».

وقال الجوهري: «الطليق: الأسير الذي أطلق عنه إيساره وخلّى سبيله». الصحيح، ج ٤، ص ١٥١٨ (طلق).

٥. في الفقيه: «لا يورث».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٦، ح ١٢٠٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٦٧١، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤١، ح ٥٧٣٧، بسند آخر. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٨، ح ٢٥١٢٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٤، ح ٣٢٤٥٢.

٧. في «ك»: «+ وأن».

أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مِهْزَمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَلَهُ أُمُّ نَضْرَانِيَّةٌ، وَلِلْعَبْدِ ابْنُ خَزٍّ، قِيلَ ^١: أَرَأَيْتَ
إِنْ مَاتَتْ أُمُّ الْعَبْدِ وَتَرَكَتْ مَالًا؟
قَالَ: «يَرِثُهُ ^٢ ابْنُ ابْنَيْهَا الْخُزَّ». ^٣

٤٦ - بَابُ

١٣٥٦٠ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ

رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ أُمٌّ مَمْلُوكَةٌ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ انْطَلَقَ رَجُلٌ

مِنْ أَصْحَابِنَا، فَاشْتَرَى أُمَّهُ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهَا أَنِّي أَشْتَرِيكَ وَأُعْتِقَكَ ^٤، فَإِذَا مَاتَ ابْنُكَ فَلَا بُنْ

بْنَ فَلَانَ ^٥ فَوَرِثْتَهُ ^٦، أُعْطِينِي ^٧ نِصْفَ ^٨ مَا تَرِثِينَ ^٩ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي بِذَلِكَ عَهْدَ اللَّهِ

١. فِي «ن»: «قُلْتُ».

٢. فِي الْوَسَائِلِ وَالتَّهْذِيبِ وَالِاسْتَبْصَارِ: «يَرِثُهَا».

٣. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ٣٣٧، ح ١٢١٤؛ وَالِاسْتَبْصَارُ، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٦٧٢، مَعْلَقًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ. التَّهْذِيبُ، ج ٩،

ص ٣٦٩، ح ١٣١٩، بِسَنَدِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، الْوَاقِفِ، ج ٢٥، ص ٨٥١، ح ٢٥١٣٥؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ١٦،

ح ٣٢٤٥٩.

٤. فِي «ق»، «بَف»:- «بَنِ عِيسَى».

٥. فِي «ق»، «بَف»، «جَت»:- «عَلَاءٌ» بِدَلِّ «الْعَلَاءِ».

٦. فِي «م»، «ن»، «بَح»:- «فَأَعْتَقَكَ». وَفِي حَاشِيَةِ «م»:- «أَشْتَرِيكَ فَأَعْتَقْتُكَ». وَفِي التَّهْذِيبِ: «إِنْ أَشْتَرَيْتَكَ وَأَعْتَقْتُكَ».

٧. فِي «بَف»:- «بَنِ فَلَانَ».

٨. فِي «بَح» وَالْوَسَائِلُ: «فَوَرِثْتَهُ».

٩. فِي «بَن» وَحَاشِيَةِ «بَح»:- «أُعْطَيْتَنِي». وَفِي حَاشِيَةِ «جَت» وَالْوَسَائِلُ: «أُعْطَيْتَنِي».

١٠. فِي «ك»:- «نِصْفٌ».

١١. فِي «ل»، «م»، «بَن»، «جَد» وَحَاشِيَةِ «بَح»، «جَت» وَالْوَسَائِلُ وَالتَّهْذِيبُ: «تَرِثْتَهُ».

وَعَهْدَ رَسُولِهِ، فَرَضِيَتْ بِذَلِكَ، فَأَغَطَّتْهُ^١ عَهْدَ اللَّهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ لَتَفِيَتْ لَهُ بِذَلِكَ، فَاشْتَرَاهَا الرَّجُلُ، فَأَغْتَقَهَا^٢ عَلَى ذَلِكَ الشَّرْطِ، وَمَاتَ^٣ ابْنُهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَوَرِثَتْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهَا؟

١٥١/٧ قَالَ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «لَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا وَأَجَزَ فِيهَا، إِنَّ هَذَا لَفَقِيهٌ، وَالْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ، وَعَلَيْهَا أَنْ تَفِيَّ لَهُ^٤ بِمَا عَاهَدَتْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ».

١٣٥٦١ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ كَاتَبَ مَمْلُوكَةً^٥، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ مِيرَاثَهُ لَهُ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَأَبْطَلَ شَرْطَهُ^٦، وَقَالَ^٧: «شَرَطَ اللَّهُ قَبْلَ شَرْطِكَ^٨».

١. في «بيح» والوسائل: «وأعطته». وفي التهذيب: «وعهد الله وعهد رسوله، فرضيت بذلك فأعطته».

٢. في «جت»، «جدة» والوسائل: «وأغتنقها».

٣. في «جت»: «فمات».

٤. في المرأة: «قوله: وعليها أن تفي له، لزومه إما من طريق الجعالة أو العهد أو النذر، أو الاشتراط في العتق، فإنه يجوز اشتراط المال في العتق على الأشهر. والأخير أظهر».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٧، ح ١٢١٥، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٧٩، ح ٥٨٠٤؛ والتهذيب، ج ٧، ص ٢٢، ح ٩٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥١، ح ٢٥١٣٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٥، ح ٣٢٤٨٠.

٦. في «ل»، «م»، «يح»، «بن»، «جدة»: «مملوكاً له» بدل «مملوكه». وفي «ك»: «مملوكاً» بدلاً.

٧. في «ل»، «بن»، «جدة»: «فأبطل شرطه».

٨. في «ل»، «بن»، «جدة»، وحاشية «جت»: «فقال».

٩. في «ل»، «بن»، «جدة»، وحاشية «جت»: «+ وأبطل شرطه».

وفي المرأة: «هذا موافق لما هو المشهور بين الأصحاب من عدم جواز بيع الولاء وهبته واشترطه. وقال الشيخ: إن شرط عليه يعني المكاتب أن يكون له ولأؤه، كان له الولاء، دون غيره. أقول: لا يتوهم التنافي بينه وبين الخبر السابق؛ لأن الخبر السابق كان فيه اشتراط ماله لغيره، وهذا اشتراط مال غيره لغيره، فتأمل».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ١٣٨، ح ١٢١٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٢، ح ٥٧٤١، معلقاً عن محمد بن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٣، ح ١٢٦٦، بسنده عن محمد بن أبي عمير، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٣٢، ح ١٢٢٩؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٧٠، ح ٩٨٣، بسند آخره الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥٩، ح ٢٥١٥٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٦، ذيل ح ٣٢٤٨١.

٤٧ - بَابُ مِيرَاثِ الْمُكَاتِبِينَ

١٣٥٦٢ / ١ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ

مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : « الْمُكَاتَبُ يَرِثُ وَيُورَثُ عَلَى قَدْرِ مَا أَدَّى »^١ .

١٣٥٦٣ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ الْحَلْبِيِّ ؛ وَ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَكَاتَبٍ يَمُوتُ وَقَدْ أَدَّى بَعْضَ مَكَاتِبَتِهِ ، وَلَهُ ابْنٌ مِنْ جَارِيَتِهِ ، قَالَ : « إِنْ كَانَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ^٢ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ مَمْلُوكٌ ، رَجَعَ^٣ ابْنُهُ مَمْلُوكًا وَالْجَارِيَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، أَدَّى ابْنُهُ مَا بَقِيَ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ^٤ ، وَوَرِثَ مَا بَقِيَ^٥ .^٦ »

١ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٩، ح ١٢٥٥، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٢، ح ٥٧٤٣، معلقاً عن

صفوان بن يحيى. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥٣ ح ٢٥١٣٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٨، ح ٣٢٤٦٥.

٢ . في السند تحويل يعطف «عبدالله بن سنان» على «حماد عن الحلبي». ثم إن في «ل، بن، جد» وحاشية «م» والوسائل : «وعن» .

٣ . في «ق، ن» والفقيه، ح ٣٤٨٦ والتهذيب، ح ٩٩١ و ١٢٥٦ والامتنعار، ح ١٢٥ - «أنه» .

٤ . في «ل، م، ن، بح، بن، جد» والوسائل : «إليه» .

٥ . في «بن» و الوسائل : «مكاتبة أبيه» .

٦ . في الوافي : «أدَّى ابنه ما بقي ؛ يعني أدَّى ما يخصه من المال . «وورث ما بقي» أي ما بقي مما يخصه ، ويحتمل أن يكون كلامهما من أصل التركة» .

٧ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٩، ح ١٢٥٦، معلقاً عن علي بن إبراهيم. الفقيه، ج ٣، ص ١٣١، ح ٣٤٨٦، معلقاً عن ابن

أبي عمير، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام . وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٢، ح ١٩٩١ والامتنعار، ج ٤، ص ٣٧،

ح ١٢٥، بسندهما عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام . وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٣١، ح ٣٤٨٧؛

والتهذيب، ج ٨، ص ٢٧٢، ح ٩٩٢ و ٩٩٣؛ وج ٩، ص ٣٥٢، ح ١٢٦١ والامتنعار، ج ٤، ص ٣٨، ح ١٢٦ و ١٢٧،

١٣٥٦٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ؛

وَأَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً^١، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ^٢ مَكَاتِبَ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حَرَّةٌ، فَأَوْصَتْهُ عِنْدَ مَوْتِهَا

بِوَصِيَّتِهِ، فَقَالَ أَهْلُ الْمِيرَاثِ: لَا يَرِثُ وَلَا نَحِيزُ وَصِيَّتَهَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ^٣ مَكَاتِبَ لَمْ يَغْتَقِ وَلَا

يَرِثُ، فَقَضَى أَنَّهُ^٤ يَرِثُ بِحِسَابِ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ^٥.

١٣٥٦٥ / ٤. وَبِالْإِسْنَادِ^٦، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ:

«بِسند آخر، مع اختلاف يسير. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ١٢٨، ح ٣٤٨٠؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٢٧١، ح ٩٨٨؛ وج ٩،

ص ٣٥١، ح ١٢٦٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥٩ ح ٢٥١٥٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٧، ح ٣٢٤٨٤.

١. في السند تحويل يعطف «محمد بن عيسى، عن يونس» على «أبيه، عن ابن أبي نجران».

٢. في الوسائل، ج ١٩ والكافي، ح ١٣١٩٠، والتهذيب، ج ٩: - «ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً».

٣. في «بن» والوسائل، ج ٢٦ والكافي، ح ١٣١٩٠ والفقيه والتهذيب، ج ٩: - «رجل».

٤. في «بف» - «كانت».

٥. في الكافي، ح ١٣١٩٠ والفقيه والتهذيب، ج ٩: + «له».

٦. في الوسائل، ج ٢٦ والكافي، ح ١٣١٩٠ والفقيه والتهذيب، ج ٩: - «لا يرث و».

٧. في الوسائل، ج ٢٦ والكافي، ح ١٣١٩٠ والفقيه والتهذيب، ج ٩: «إنه».

٨. في الكافي، ح ١٣١٩٠: «بأنه».

٩. في «بج»: «يورث».

١٠. في الكافي، ح ١٣١٩٠ والفقيه والتهذيب، ج ٩: + «ويجوز له من الوصية بحساب ما أعتق منه».

١١. الكافي، كتاب الوصايا، باب الوصية للمكاتب، صدرح ١٣١٩٠. التهذيب، ج ٩، ص ٢٢٣، ح ٨٧٤ معلقاً عن

علي بن إبراهيم. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٥، صدرح ١٠٠٠، بسنده عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن

حميد، مع اختلاف يسير. الفقيه، ج ٤، ص ٢١٦، صدرح ٥٥٠٦، معلقاً عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس،

عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥٣ ح ٢٥١٣٨؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٤١٣، ذيل

ح ٢٤٨٦٤؛ وج ٢٦، ص ٤٧، ح ٣٢٤٦٣.

١٢. في «ل، بن، جد» وحاشية «م، بج»: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نجران ومحمد بن عيسى عن

يونس جميعاً» بدل «وبالإسناد».

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي مَكَاتِبِ تُوْفِي وَلَهُ مَالٌ، قَالَ: «يُخَسَّبُ مِيرَاثُهُ^١ عَلَى قَدْرِ مَا أُغْتِقَ مِنْهُ لَوْرَثَتِهِ، وَمَا لَمْ يُغْتَقَ^٢ مِنْهُ لِأَرْثَابِهِ الَّذِينَ كَاتَبُوهُ مِنْ^٣ مَالِهِ».

٥ / ١٣٥٦٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَكَاتِبٍ مَاتَ وَلَمْ يُودَّ مَكَاتِبَتَهُ^٤، وَتَرَكَ مَالًا وَوَلَدًا^٥؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ جِئِنَ كَاتِبَهُ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ^٦ أَنْ عَجَزَ عَنْ نَجْمٍ^٧ مِنْ^٨ نُجُومِهِ، فَهُوَ^٩ ١٥٢/٧

رَدٌّ فِي الرِّقِّ، وَكَانَ قَدْ عَجَزَ عَنْ نَجْمٍ، فَمَا تَرَكَ^{١٠} مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ، وَأَبْنُهُ رَدٌّ فِي الرِّقِّ

إِنْ كَانَ لَهُ^{١١} وَلَدٌ قَبْلَ الْمَكَاتِبَةِ؛ وَإِنْ كَانَ كَاتِبَهُ بَعْدَ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ابْنَهُ حُرٌّ.

١. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «يقسم ماله» بدل «يحبس ميراثه».

٢. في التهذيب، ج ٨: «+ يحسب». وفي الفقيه والاستبصار: «يحبس».

٣. في التهذيب، ج ٨: «هو». وفي الاستبصار: «وهو» كلاهما بدل «من».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٤، ح ٩٩٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٧، ح ١٢٤، بسندهما عن عبد الرحمن بن أبي نجران،

عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر [في التهذيب: «أبي عبدالله»] عن أمير المؤمنين عليه السلام.

التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٩، ح ١٢٥٤، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن عاصم بن حميد. الفقيه، ج ٤،

ص ٣٤٢، ح ٥٧٤٢، معلقاً عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين عليه السلام.

الوفاي، ج ٢٥، ص ٨٥٣، ح ٢٥١٣٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٨، ح ٣٢٤٦٤.

٥. في السند تحويل بعطف «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد» على «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد».

٦. في الاستبصار: «من مكاتبته شيئاً».

٧. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «+ من يرثه».

٨. النجم: زمان يحل بانتهاؤه أو ابتدائه قدر معين من مال الكتابة أو مال الكتابة كله. وكانت العرب تؤقت بطلوع

النجم؛ لأنهم ما كانوا يعرفون الحساب، وإنما كانوا يحفظون أوقات السنة بالأنواء، وكانوا يستمون الوقت

الذي يحل فيه الأداء نجماً، ثم توسعوا حتى سمو الوظيفة نجماً. راجع: المصباح المنير، ص ٥٩٤؛ مجمع

البحرين، ج ٦، ص ١٧٣ (نجم). ٩. في الاستبصار: «عن أداء» بدل «عن نجم من».

١٠. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «عن أداء نجومه (الاستبصار: نجمه) فإن ما ترك» بدل «عن نجم فما ترك».

١١. في «فق، ببح، بف»، والوسائل: «- وله».

فَيُؤَدِّي عَنْ أَبِيهِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِمَّا تَرَكَ أَبُوهُ، وَلَيْسَ لِابْنِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمِيرَاثِ حَتَّى يُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبُوهُ تَرَكَ شَيْئاً، فَلَا شَيْءَ عَلَى ابْنِهِ^١.

٦/١٣٥٦٧. حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

حُمْرَانَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَكَاتِبٍ يُؤَدِّي بَعْضُ مَكَاتِبَتَيْهِ، ثُمَّ يَمُوتُ وَيَتْرُكُ ابْنًا لَهُ مِنْ جَارِيَتَيْهِ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ، صَارَ ابْنُهُ مَعَ أُمِّهِ مَمْلُوكَيْنِ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ، صَارَ ابْنُهُ حُرّاً، وَأَدَّى إِلَى الْمَوَالِي^٣ بَقِيَّةَ الْمَكَاتِبَةِ، وَوَرِثَ ابْنُهُ^٤ مَا بَقِيَ^٥.

٧/١٣٥٦٨. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانَ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام فِي مَكَاتِبٍ مَاتَ وَقَدْ آدَى مِنْ مَكَاتِبَتَيْهِ شَيْئاً، وَتَرَكَ مَالاً وَلَهُ

وَلِذَلِكَ أَخْرَازَ، فَقَالَ: «إِنَّ عَلَيْنَا^٦ كَانَ يَقُولُ: يَجْعَلُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ^٧ بِالْحِصَصِ^٨».

١. في «ك»، «بح»، «بن»، وحاشية «ج»: «عليه» بدل «على ابنه». وفي المرأة: «ظاهره أنه لو كان مكاناً مطلقاً يتحزر أولاده الذين كانوا قبل الكتابة، وهو خلاف المشهور إلا أن يحمل على أنه كاتبهم مع أبيهم».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٠، ح ١٢٥٧، معلقاً عن أحمد بن محمد. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٣، ح ٩٩٦، والاستبصار، ج ٤، ص ٣٨، ح ١٢٨، بسندهما عن الحسن بن محبوب، وفي كلها مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥٦، ح ٢٥١٤٤؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٧، ح ٣٢٤٨٣.

٣. في «م»: «+» «بن سماعة».

٤. في «ل»، «م»، «بح»، «بن»، «جد»، والوسائل والتهذيب: «المولى».

٥. في «بن»: «-» «ابنه».

٦. في المرأة: «حمل على المشهور على أنه يؤدي ما بقي على ابنه مما يخصه من المال، لا من الجميع».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٠، ح ١٢٥٩، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥٧، ح ٢٥١٤٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٨، ح ٣٢٤٨٥.

٩. في التهذيب، ح ١٢٦٣: «+» «وبين مواليه».

١٠. في «ل»: «+» «عن».

١١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٢، ح ١٧٦٢، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٣٥٢، ح ١٢٦٣، بسنده عن أبان. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٥٧، ح ٢٥١٤٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٥٨، ح ٣٢٤٨٥.

١٣٥٦٩ / ٨ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْوَانَ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : مَكَاتَبُ اشْتَرَى نَفْسَهُ ، وَخَلَّفَ مَالًا قِيَمَتُهُ مِائَةٌ أَلْفًا^١ وَلَا وَارِثَ لَهُ^٢ .

قَالَ : دِيرَتُهُ مَنْ يَلِي جَرِيرَتَهُ .

قَالَ : قُلْتُ : مَنِ الضَّامِنُ لِجَرِيرَتِهِ ؟

قَالَ : «الضَّامِنُ لِجَرَائِرِ الْمُسْلِمِينَ»^٣ .

٤٨ - بَابُ مِيرَاثِ الْمُرْتَدِّ عَنِ الْإِسْلَامِ

١٣٥٧٠ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ^٤ يَمُوتُ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَهُ أَوْلَادٌ^٥ ، فَقَالَ : «مَالُهُ لَوْلَدِهِ الْمُسْلِمِينَ»^٦ .

١ ج ٢٥ ، ص ٨٥٤ ح ٢٥١٤١ ؛ الوسائل ، ج ٢٦ ، ص ٥٨ ، ح ٣٢٤٨٦ .

٢ في حاشية د م ، والفقهاء والتهديب : + «درهم» . ٣ في الفقيه : + «من يرثه» ؟ .

٣ في المرأة : قوله عليه السلام : الضامن لجرائر المسلمين ، أي الإمام عليه السلام .

٤ التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٥٢ ، ح ١٢٦٤ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه ، ج ٤ ، ص ٣٤٢ ، ح ٥٧٤٠ ، معلقاً عن يونس

بن عبد الرحمن الواسطي ، ج ٢٥ ، ص ٨٦٠ ح ٢٥١٥٦ ؛ الوسائل ، ج ٢٦ ، ص ٦٠ ، ذيل ح ٣٢٤٩١ ؛ وص ٢٤٢ ،

ح ٣٢٩٢٢ ؛ وص ٢٤٨ ، ح ٣٢٩٣٦ . ٥ في «ق ، ك ، بف ، جت» : «في الرجل» .

٦ في التهذيب ، ج ٩ : + «دين» .

٧ في «ق ، ك ، ن ، بح ، بف ، جت» : + «قال» . وفي الفقيه والتهذيب ، ج ١٠ : + «ومال» .

٨ التهذيب ، ج ٩ ، ص ٣٧٤ ، ح ١٣٣٥ ، معلقاً عن علي بن إبراهيم . الفقيه ، ج ٣ ، ص ١٥٢ ، ح ٣٥٥٥ ، بسنده عن أبان ،

عن أبي عبدالله عليه السلام : التهذيب ، ج ١٠ ، ص ١٤٣ ، ح ٥٦٦ ، بسنده عن أبان . راجع : الفقيه ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، ح ٥٧٣٠ ؛

١٣٥٧١ / ٢ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ

مَخْبُوبٍ، عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ:

١٥٣/٧ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ: لِمَنْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ؟

قَالَ^١: «يُقَسَّمُ مِيرَاثُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٢.

١٣٥٧٢ / ٣ . ابْنُ مَخْبُوبٍ^٣، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضَرَمِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا ارْتَدَّ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ عَنِ الْإِسْلَامِ، بَانَثَ مِنْهُ امْرَأَتُهُ

كَمَا تَبَيَّنَ الْمُطْلَقَةُ^٤، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَهِيَ تَرِثُهُ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا

يَرِثُهَا إِنْ مَاتَتْ وَهِيَ مَرْتَدَّةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ»^٥.

١٣٥٧٣ / ٤ . ابْنُ مَخْبُوبٍ^٦، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الْمَرْتَدَّةِ؟

«و التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٢، ح ١٣٢٨؛ وص ٣٧٧، ح ١٣٤٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٣، ح ٧٢٤. الوافي، ج ٢٥،

ص ٩٢٢، ح ٢٥٢٨٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٨، ح ٣٢٤١٥.

١. في الوسائل: «فقال».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٥٧١٢؛ و التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٤، ح ١٣٣٤، معلقاً عن الحسن بن محبوب. قرب

الإسناد، ص ١٣٥، ح ٤٧٣، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام، وتام الرواية فيه: «ميراث

المرتدة لولده». الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٢، ح ٢٥٢٨٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧، ح ٣٢٤١٢.

٣. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقين المتقدمين.

٤. في الفقيه و التهذيب: «+ ثلاثاً».

٥. في «ل، م، ن، بح، بن، جد» و الوسائل و الفقيه و التهذيب، ج ٩: «فإن».

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٢، ح ٥٧١٣؛ و التهذيب، ج ٩، ص ٣٧٣، ح ١٣٣٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب. التهذيب،

ج ١٠، ص ١٤٢، ح ٥٦٣، معلقاً عن محمد بن علي بن محبوب، عن أيوب، عن سيف بن عميرة، وفي كلها مع

اختلاف يسير و زيادة. الوافي، ج ٢٢، ص ٦٣٢، ح ٢١٨٦٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧، ح ٣٢٤١٣.

٧. السند معلق، كسابقه.

فَقَالَ: مَنْ رَغِبَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَكَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ^٢ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، فَلَا تَوْبَةَ لَهُ^٣، وَقَدْ وَجِبَ قَتْلُهُ، وَبَانَتْ امْرَأَتُهُ مِنْهُ، فَلْيُقَسِّمْ^٤ مَا تَرَكَ عَلَى وَلَدِهِ^٥.

٤٩- بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ

١٣٥٧٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ^٦، عَنْ يُونُسَ^٧، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: سَأَلَ خَطَّابُ الْأَعْوَرِ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِي أَجِيرٍ يَعْمَلُ^٨ عِنْدَهُ بِالْأَجْرِ^٩، فَفَقَدْنَاهُ، وَبَقِيَ لَهُ^{١٠} مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ، وَلَا نَعْرِفُ^{١١} لَهُ وَارِثًا؟

١. في «بن» والوسائل والكافي، ح ١١١٣١ و ١١١٣٢ و ١٤٠٢٩، والتهذيب والاستبصار: - «دين». وفي «ن»:
+ «الله».

٢. في الوسائل، ج ٢٢، والكافي، ح ١١١٣١ و ١١١٣٢، والتهذيب: - «الله».

٣. في المرأة: قوله ﷺ: فلا توبة له، حمل على الفطري.

٤. في «ك»، «م»، «ن»، «ب»، «ج»: «ويقسم». وفي الوسائل، ج ٢٢، والكافي، ح ١١١٣١ و ١١١٣٢ و ١٤٠٢٩،
والتهذيب والاستبصار: «و بانّت منه امرأته ويقسم» بدل «و بانّت امرأته منه فليقسم».

٥. الكافي، كتاب الطلاق، باب المرتد، ح ١١١٣٢؛ وكتاب الحدود، باب حد المرتد، ح ١٤٠٢٩. وفي الكافي،
كتاب الطلاق، باب المرتد، ح ١١١٣١؛ وكتاب الحدود، باب حد المرتد، ح ١٤٠٣٩؛ والفتية، ج ٣، ص ١٤٩،
ح ٣٥٤٦؛ والتهذيب، ج ٨، ص ٩١، ح ٣٠٩؛ وج ١٠، ص ١٣٦، ح ٥٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٩٥٧،
بسنَد آخر، مع اختلاف يسير وزيادة في آخره. الوافي، ج ١٥، ص ٤٨١، ح ١٥٥١٥؛ الوسائل، ج ٢٢، ص ١٦٨،
ح ٢٨٣٠١؛ وج ٢٦، ص ٢٧، ح ٣٢٤١٤.

٦. في «بف»: - «بن عبيد».

٧. في «م»: - «عن يونس»، وقد ورد الخير في التهذيب والاستبصار عن يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن
سالم. هذا، و يأتي في ح ١٣٦٤٦ رواية علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن هشام
بن سالم؛ مضافاً إلى عدم ثبوت رواية محمد بن عيسى عن هشام بن سالم مباشرة.

٨. في «ن»: + «وله».

٩. في «م»، «ن»، «ب»، «ج»، «بف»: «بالأجرة».

١٠. في «ن»: «منه». وفي الوسائل: - «له».

١١. في «ن»، «بف» والوسائل: «ولا يعرف».

قَالَ: «فَاطْلُبُوهُ».

قَالَ: قَدْ طَلَبْنَاهُ، فَلَمْ نَجِدْهُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «مَسَاكِينٌ»^١ وَحَزَكَ يَدَيْهِ^٢.

قَالَ: فَأَعَادَ عَلَيْهِ، قَالَ: «اطْلُبْ وَاجْهَدْ، فَإِنْ قَدَرْتَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ^٣ كَسَبِيلِ مَالِكَ حَتَّى يَجِيءَ لَهُ طَالِبٌ، فَإِنْ^٤ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثَ فَأَوْصِ بِهِ: إِنْ جَاءَ لَهُ طَالِبٌ أَنْ يُدْفَعَ إِلَيْهِ»^٥.

١٣٥٧٥ / ٢. يُرْتَسُ^٦، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ وَابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَفَقَدَهُ وَلَا يَذْرِي أَيْنَ يَطْلُبُهُ، وَلَا يَذْرِي أَيْ حَيٍّ هُوَ^٧ أَمْ مَيِّتٌ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ وَارِثًا وَلَا نَسَبًا وَلَا بَلَدًا^٨، قَالَ: «اطْلُبْ» قَالَ: إِنْ^٩ ذَلِكَ قَدْ طَالَ، فَاتَّصَدَّقْ^{١٠} بِهِ؟ قَالَ: «اطْلُبْنَهُ»^{١١}.

١. في الوافي: «مساكين: يعني أنتم مساكين حيث ابتليتكم بهذا، أو حيث لم تعرفوا أنه لمن هو، فإنه للإمام. وكأنه عليه السلام لم ير المصلحة في الإفصاح بذلك. ويؤيد هذا المعنى ما يأتي في باب من مات وليس له وارث، أو فقد وارثه من كتاب الجنائز من الأخبار. ويحتمل أن يكون المراد بقوله: مساكين يدفع إلى المساكين، أو رأيك أن تدفع إلى المساكين على سبيل الإخبار أو الاستفهام».

٢. في الوسائل: «يده». ٣. في «ق، ك، ل، جت، جد»، والتهذيب: «هو».

٤. في «ل» والتهذيب والاستبصار: «وإن».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٩، ح ١٣٨٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٧٣٩، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ٥٧٠٨، بسنده عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٧، ص ٣٦٣، ح ١٧٤٢٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٦، ح ٢٣٠٣٠.

٦. السند معلق على سابقه. ويروي عن يونس، علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد.

٧. في «بف»: «هو حيٌّ» بدل «أحيٍّ هو».

٨. في «ل، بن، وحاشية م»، «بح» والوسائل والفقيه: «ولا ولداً».

٩. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «فإن». ١٠. في «م، ن، بح»: «أفا تصدَّق».

١١. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣١، ح ٥٧١٠، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن عون: التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٩.

١٣٥٧٦ / ٣. يُؤْتَسُ^١، عَنْ نَصْرِ بْنِ حَبِيبٍ صَاحِبِ الْخَانِ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى عَبْدِ صَالِحٍ: قَدْ وَقَعْتُ عِنْدِي مَائَتًا^٢ دِرْهَمٍ وَأَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ^٣ وَأَنَا صَاحِبُ ١٥٤/٧
فُنْدُقٍ^٤، وَمَاتَ صَاحِبُهَا، وَلَمْ أَعْرِفْ^٥ لَهُ وَرَثَتَهُ، فَرَأَيْتُكَ فِي إِغْلَامِي خَالَهَا؟ وَمَا أَضْنَعُ بِهَا،
فَقَدْ^٦ ضِفْتُ بِهَا دَرْعًا^٧؟

فَكَتَبْتُ: «اعْمَلْ فِيهَا»^٨، وَأَخْرِجْهَا صَدَقَةً قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى تَخْرُجَ»^٩.

١٣٥٧٧ / ٤. يُؤْتَسُ^{١٠}، عَنِ الْهَيْثَمِ أَبِي رَوْحٍ صَاحِبِ الْخَانِ^{١١}، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى عَبْدِ صَالِحٍ^{١٢}: أَنِّي أَتَقَبَّلُ الْفَنَادِقَ، فَيَنْزِلُ عِنْدِي الرَّجُلُ، فَيَمُوتُ فَجَاءُ
لَا أَعْرِفُهُ^{١٣}، وَلَا أَعْرِفُ بِلَادَهُ وَلَا وَرَثَتَهُ، فَيَبْقَى الْمَالُ عِنْدِي، كَيْفَ أَضْنَعُ بِهِ؟ وَلِمَنْ^{١٤}
ذَلِكَ^{١٥} الْمَالُ؟

ح ١٣٨٨، معلقاً عن يونس؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٧٣٧، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن ثابت
وابن عون. التهذيب، ج ٦، ص ١٨٨، ح ٣٩٦، بسنده عن معاوية بن وهب، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٧،
ص ٣٥٩، ح ١٧٤١٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٧، ح ٣٣٠٣١.

١. السند معلق، كسابقه.

٢. في «ك، م، ن، ب»، «بح» وحاشية «ق»، «جد»: «مائة».

٣. في التهذيب والاستبصار: «و أربعون درهماً» بدل «و أربعة دراهم».

٤. الفُنْدُقُ: الخان ينزله المسافرين. المصباح المنير، ص ٤٦٤ (فندق).

٥. في «بح» وحاشية «جد»: «ولا أعرف».

٦. في «ل، بن»: «قد».

٧. قال الفتيوي: «ضاق بالأمر ذرعاً: شق عليه. والأصل: ضاق ذرعه، أي طاقته وقوته فأسند الفعل إلى الشخص
ونصب الذرع على التمييز». المصباح المنير، ص ٣٦٧ (ضيق).

٨. في «جت»: «بها».

٩. في «ك، ب»، «حتى يخرج».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٩، ح ١٣٨٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٧٤٠، معلقاً عن يونس، عن فيض بن حبيب
صاحب الخان، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ١٧، ص ٣٦٠، ح ١٧٤١٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٧، ح ٣٣٠٣٢.

١١. السند معلق كسابقه.

١٢. في الوسائل: «الهيثم بن أبي روح صاحب الخان».

١٣. في «ل، م، بن، جد» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «ولا أعرفه».

١٤. في «ن، ب»، «لمن»: «بدون الواو».

١٥. في «بح»: «ذلك».

فَكَتَبَ ﷺ: «أَتَرَكْتُ عَلَى خَالِيهِ»^١.

١٣٥٧٨ / ٥. يُؤْتَسُ^٢، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ:

قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ ﷺ: «الْمَفْقُودُ يُتَرَبَّصُ بِمَالِهِ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ يُقَسَّمُ»^٣.

١٣٥٧٩ / ٦. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّازَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِي^٤ عَنْ دَارٍ كَانَتْ لِامْرَأَةٍ، وَكَانَ لَهَا ابْنٌ وَابْنَتُهُ، فَقَابَ الْإِبْنُ بِالْبَحْرِ^٥، وَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ، فَادَّعَتْ ابْنَتَهَا أَنْ أُمُّهَا كَانَتْ صَيَّرَتْ هَذِهِ الدَّارَ لَهَا، وَبَاعَتْ أَشْقَاصًا^٦ مِنْهَا، وَبَقِيََتْ فِي الدَّارِ قِطْعَةً إِلَى جَنْبِ دَارِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^٧ وَهُوَ يَكْزُرُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا؛ لِغَيْبَةِ الْإِبْنِ، وَمَا يَتَخَوَّفُ مِنْ^٨ أَنْ لَا يَجِلَّ لَهُ^٩ شِرَاؤُهَا، وَلَيْسَ يُعْرِفُ لِلْإِبْنِ خَبَرٌ؟

فَقَالَ لِي: «وَمُنْذُ^{١٠} كَمْ غَابَ؟».

فَقُلْتُ^{١١}: «مُنْذُ سِنِينَ كَثِيرَةٍ».

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٩، ثم ح ١٣٩٠، معلقاً عن يونس؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٩٧، ح ٧٣٨، معلقاً عن يونس، عن الهيثم بن روح صاحب الخان الوافي، ج ١٧، ص ٣٦١، ح ١٧٤١٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٨، ح ٣٣٠٣٣.
٢. السند معلق، كما هو واضح.

٣. قال الشيخ الصدوق - بعد نقله هذا الخبر -: «يعني بعد أن لا تعرف حياته من موته، ولا يعلم في أي أرض هو، وبعد أن يطلب من أربعة جوانب أربع سنين، ولا يعرف له خبر حياة ولا موت فحينئذ تعتد امرأته عِدَّةَ المتوفى عنها زوجها ويقسم ماله بين الورثة على سهام الله عز وجل وفرائضه». الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٠، ذيل ح ٥٧٠٧.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٠، ح ٥٧٠٧، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن الوافي، ج ١٧، ص ٣٦١، ح ١٧٤٢٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٨، ح ٣٣٠٣٤.

٥. في «ق»، ك، بف، والتهذيب: - «الثاني».

٦. في «ن» والفقيه: «في البحر».

٧. الشقص - بالكسر -: السهم، والنصيب. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٤٥ (شقص).

٨. في الفقيه: «إخواننا».

٩. في الوسائل: - «من».

١٠. في «ل»، بن، والوسائل: - «له».

١١. في «جد»: «منذ بدون الراو».

١٢. في «بن» والوسائل والفقيه: «قلت».

فَقَالَ^١: «يَنْتَظِرُ بِهِ^٢ غَيْبَتَهُ^٣ عَشْرَ سِنِينَ، ثُمَّ يُشْتَرَى».

فَقُلْتُ لَهُ^٤: فَإِذَا^٥ انْتَظَرَ بِهِ^٦ غَيْبَتَهُ^٧ عَشْرَ سِنِينَ، يَحِلُّ شِرَاؤُهَا؟

قَالَ: نَعَمْ^٨.

٧/١٣٥٨٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ

عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، فَقَابَ بَغْضٍ وَلَدِهِ، وَلَمْ يَذِرْ^٩ أَيْنَ هُوَ، وَمَاتَ الرَّجُلُ،

كَيْفَ^{١٠} يُصْنَعُ بِمِيرَاثِ الْغَائِبِ مِنْ أَبِيهِ؟

قَالَ: «يُعْزَلُ حَتَّى يَجِيءَ».

قُلْتُ: فَقَدَ الرَّجُلُ، فَلَمْ يَجِئْ؟

فَقَالَ: «إِنْ كَانَ وَرَثَةُ الرَّجُلِ مِلَاءً^{١١} بِمَالِهِ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ، فَإِذَا^{١٢} جَاءَ رَدُّوهُ عَلَيْهِ»^{١٣}.

١. في «بن» والوسائل: «قال».

٢. في «ك، ن»: «به».

٣. في «م، بن، جت» والوسائل والفقهاء: «غيبه».

٤. في الوسائل والتهذيب: «له».

٥. في «ق، بف، جت» والتهذيب: «بها».

٦. في «ق، ل، م، ن، بن، جت» وحاشية «بح» والوسائل والتهذيب: «غيبه».

٧. الفقيه، ج ٣، ص ٢٤١، ح ٣٨٨٣؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٩٠، ح ١٣٩١، معلقاً عن علي بن مهزيار الوافي، ج ١٧، ص ٣٦٢، ح ١٧٤٢٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٩، ح ٣٣٠٣٦.

٨. في الوسائل والتهذيب: «فلم يدر».

٩. في الوسائل: «فكيف».

١٠. الملاء، بالكسر والمد: جمع المليء، وهو كثير المال، أو الثقة الغني، أي هم متمولون، أو في غنى وثقة به.

١١. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٥٩ (ملا).

١٢. في «ل، م، يح، بن، جد» وحاشية «جت» والوسائل: «فإن هو» بدل «فإذا». وفي «ن» والتهذيب: «فإذا هو».

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٨، ح ١٣٨٤، معلقاً عن أبي علي الأشعري. الكافي، كتاب الزكاة، باب المال الذي لا يحول عليه الحول في يد صاحبه، صدرح ٥٨٣٣، بسنده عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، عن أبي

قَالَ: «إِنْ كَانَ وَرَثَةُ الرَّجُلِ مِلَاءً بِمَالِهِ افْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ، فَإِذَا هُوَ جَاءَ رَدُّوهُ^٢ عَلَيْهِ»^٣.

٩ / ١٣٥٨٢. مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ

سَمَاعَةَ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «الْمَقْقُودُ يُخْبَسُ مَالُهُ عَنِ الْوَرَثَةِ قَدْرُ مَا يُطْلَبُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِ سِنِينَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِ قُسِمَ مَالُهُ بَيْنَ الْوَرَثَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، خُبِسَ الْمَالُ وَأُتِفِقَ عَلَى وَلَدِهِ تِلْكَ الْأَرْبَعِ سِنِينَ»^٤.

٥٠- بَابُ مِيرَاثِ الْمُسْتَهْلِ^٥

١ / ١٣٥٨٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي الْمَنْفُوسِ: «إِذَا تَحَرَّكَ وَرِثَ، إِنَّهُ رُبَّمَا

كَانَ أَخْرَسَ»^٦.

١. في «بح» (بف) -: «هو». ٢. في «ق» (رد): «رد».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٨، ح ١٣٨٥، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن علي بن رباط. الوافي، ج ١٧، ص ٣٦١، ح ١٧٤٢٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠٠، ح ٣٣٠٣٧.

٤. هكذا في «ق» (ك، م، ن، بح، بف، جت) وحاشية «جد». وفي «ل، بن، جد» والوسائل والتهذيب: «ماله على الورثة قدر». وفي المطبوع: «ماله الورثة على قدر».

٥. في «م، بن، جد» والوسائل: «فإن».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٨، ح ١٣٨٦، معلقاً عن محمد بن يحيى. الوافي، ج ١٧، ص ٣٦١، ح ١٧٤٢١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠٠، ح ٣٣٠٣٨.

٧. الاستهلال: ولادة الصبي حياً ليرث، سمي ذلك استهلالاً للصوت الحاصل عند ولادته.

٨. قال الشهيد: «الحمل وارثه ممنوع إلا أن يفصل حياً، فلو سقط ميتاً لم يرث، لقوله عليه السلام: السقط لا يرث ولا

١٣٥٨٤ / ٢. عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رَنْبِعِيِّ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ فِي السَّقَطِ: «إِذَا سَقَطَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ، فَتَحَرَّكَ تَحَرُّكاً^١ بَيْنَا، يَرْتَّ وَيُورَثُ، فَإِنَّهُ رَبَّمَا كَانَ أُخْرَسَ»^٢.

١٥٦/٧ ١٣٥٨٥ / ٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ، فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ غُلَاماً، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ بَعْدَ مَا وَقَعَ^٣ إِلَى^٤ الْأَرْضِ، فَشَهِدَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَبِلَتْهَا أَنَّهُ اسْتَهْلَ وَصَاحَ جَيْنَ^٥ وَقَعَ إِلَى^٦ الْأَرْضِ، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ^٧؟

«يُورَثُ. ولا يشترط حياته عند موت المورث، فلو كان نطفة ورث إذا انفصل حيّاً. ولا يشترط استقرار الحياة، فلو سقط بجناية جان، وتحرك حركة تدل على الحياة ورث وانتقل ماله إلى وارثه، ولا اعتبار بالنقل الطبيعي. ولو خرج بعضه ميتاً لم يرث، ولا يشترط الاستهلال؛ لأنه قد يكون أخرس، بل تكفي الحركة البينة، ورواية عبدالله بن سنان باشتراط استماع صوته محمولة على التقية». الدروس، ج ٢، ص ٣٥٣-٣٥٤.

٩. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٧، ح ٢٥٢٢٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠٢، ح ٣٣٠٤٤.

١. في «ن، بف»: «تحريكاً». ٢. في «ق، بف»: «إنما».

٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٩١، ح ١٣٩٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٧٤٢، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٢، ح ١٣٩٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٧٤٣، بسند آخر عن أبي عبدالله، عن أبيه عليه السلام، مع اختلاف يسير. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٨، ح ٥٦٦١؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٩٢، ح ١٣٩٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٧٤٤، بسند آخر عن أبي جعفر عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٧، ح ٢٥٢٣١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠٣، ح ٣٣٠٤٥.

٤. في «ل، م، بح، بن، جد»: «عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته» بدل «قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام».

٥. في «جد» وحاشية «م»: «وضع».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت وحاشية «م» والكافي، ح ١٤٥٣٧ والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي «م» والمطبوع: «على».

٧. هكذا في «ق، ك، ل، ن، بح، بف، بن، جت» وحاشية «جد» والكافي، ح ١٤٥٣٧ والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي «م، جد» والمطبوع والوافي: «على».

٨. الكافي، ح ١٤٥٣٧ والفقيه والتهذيب، ج ٦ والاستبصار: «بعد ذلك».

قَالَ: «عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَجِيزَ شَهَادَتَهَا فِي رُبْعِ مِيرَاثِ الْغَلَامِ»^١.

٤ / ١٣٥٨٦. ابْنُ مَحْبُوبٍ^٢، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٣، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ^٤: «تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ فِي الْمَوْلُودِ إِذَا اسْتَهَلَ وَصَاحَ فِي الْمِيرَاثِ، وَيُورَثُ الرُّبْعَ مِنَ الْمِيرَاثِ بِقَدْرِ شَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ». قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتَا امْرَأَتَيْنِ؟

قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَتُهُمَا فِي النِّصْفِ مِنَ الْمِيرَاثِ»^٥.

٥ / ١٣٥٨٧. حَمِيدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ^٦، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ^٧:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام^٨ فِي مِيرَاثِ^٩ الْمَنْفُوسِ مِنَ الدِّيَةِ، قَالَ^{١٠}: «لَا يَرِثُ مَنْ

١. الكافي، كتاب الشهادات، باب ما يجوز من شهادة النساء وما لا يجوز، ح ١٤٥٣٧، عن محمد بن يحيى، عن

أحمد بن محمد، عن ابن محبوب. وفي التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٨، ح ٧٢٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٢٩، ح ٩٢،

معلقاً عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. وفي الفقيه، ج ٣، ص ٥٣، ح ٣٣١٦؛ والتهذيب، ج ٩،

ص ٣٩١، ح ١٣٩٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ١٦، ص ٩٦١، ح ١٦٤٧٩.

٢. السند معلق على سابقه، فيجري عليه كلا الطريقتين المتقدمين.

٣. هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد». وفي المطبوع: «عبدالله سنان». ولعله سهو مطبعي.

٤. في «بن:» عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «بدل» قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول.

٥. في «بف:» «يجوز». في «م، جت» والتهذيب، ج ٩: «كانت».

٧. التهذيب، ج ٦، ص ٢٧١، ح ٧٣٦، بسنده عن ابن محبوب، عن ابن سنان؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٩١،

ح ١٣٩٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣١، ح ١٠٤؛ معلقاً عن محمد بن علي بن

محبوب بإسناده عن ابن سنان. راجع: التهذيب، ج ٦، ص ٢٧١، ح ٧٣٧؛ والجعفریات، ص ١٤٥؛ وفقه

الرضا عليه السلام، ص ٣٠٨. الوافي، ج ١٦، ص ٩٦٢، ح ١٦٤٨١؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٦٤، ذيل ح ٣٣٩٥٣.

٨. في «ق، ك، بف:» - «بن سماعة».

٩. هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع: «عبدالله سنان».

١٠. في الوسائل: - «عن أبي عبدالله عليه السلام».

١١. في «ق، بف» والتهذيب، ج ٩ والاستبصار، ج ٤: - «ميراث».

١٢. في «ق، ك، بف، جت» والتهذيب، ج ٩ والاستبصار، ج ٤: - «من الدية قال».

الدِّيَّةُ شَيْئاً حَتَّى يَصِيحَ وَيُسْمَعَ صَوْتُهُ».^٢

١٣٥٨٨ / ٦. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ بَعْضِهِمْ، قَالَ:

سَمِعْتُهُ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ الْمَنْفُوسَ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ شَيْئاً حَتَّى يَسْتَهْلَ وَيُسْمَعَ صَوْتُهُ».^٤

٥١- بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى

١٣٥٨٩ / ١. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^٦؛ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَاذَانَ^٧، عَنْ صَفْوَانَ^٨، عَنْ

١. في «ن، بيج» والوسائل: - «من الدية».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٩١، ح ١٣٩٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٧٤٥، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة. وفي التهذيب، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٤٥٩؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٨٠، ح ١٨٥٧، بسندهما عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف. الوافي، ج ٢٥، ص ٨١٨، ح ٢٥٢٣٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠٢، ح ٣٣٠٤٢. في «جت»: «سمعت».

٤. في الوافي: «قد مرّ خبران آخران من هذا الباب في باب الصلاة على الصبي، وجمع في الاستبصار بين الأخبار بأنه لا يورث حتى يصيح أو يتحرك تحريكاً بيناً، وجوز حمل الصياحة على التقية، لأنهم يراعون الاستهلال لا غير».

أقول: ويمكن تخصيص اعتبار الصياحة بالإرث من الدية لتقييد الخبرين بها، وقد ورد الفرق بين الدية وغيرها في الإرث، وقد مضى في أبواب الشهادات من كتاب الحسبة أنه تجاز شهادة النساء في استهلال الصبي وصياحه وأنه يرث بحساب شهادتهن، فإن شهدت واحدة ورث الربع، فإن شهدت اثنتان فالنصف، وروينا أخباراً كثيرة في ذلك».

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٨، ح ٢٥٢٣٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٣٠٢، ح ٣٣٠٤٣.

٦. في «ل، بن»:- «بن يحيى». وفي الوسائل:- «عن صفوان بن يحيى».

٧. هكذا في «ك، ل، م، ن، بيج، بن، جد» وحاشية «جت». وفي «جت» والمطبوع: «جميعاً»، وهو سهو واضح. وفي «ق»:- «عن الفضل بن شاذان»، وهو أيضاً سهو واضح. وفي «بف»:- «عن صفوان بن يحيى ومحمد بن

إسماعيل عن الفضل بن شاذان». في «م، بن، جد»:- «صفوان بن يحيى».

ابن مُشْكَنَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ وُلِدَ، وَلَهُ قَبْلُ وَذَكَرَ، كَيْفَ يُورَثُ؟
قَالَ: «إِنْ كَانَ يَتَبَوَّلُ مِنْ ذَكَرِهِ، فَلَهُ مِيرَاثُ الذَّكَرِ، وَإِنْ كَانَ يَتَبَوَّلُ^٢ مِنَ الْقَبْلِ^٣،
فَلَهُ مِيرَاثُ الْأُنْثَى^٤».

١٣٥٩٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ
زَيْدٍ^٥:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦ يُورَثُ الْخُنْثَى مِنْ حَيْثُ
يَتَبَوَّلُ^٧».

١٥٧/٧

١٣٥٩١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً^٨، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،
عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

١. في «ل، بن» والوسائل والتهذيب: «له» بدون الواو.

٢. في «ن، بف» - «يتبول».

٣. في «ق، بف» - «الدبر».

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٣، ح ١٢٦٧، معلقاً عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى. الفارات، ص ١١٤،
ذيل الحديث، بسند آخر عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٩، ح ٢٥٢٣٧؛ الوسائل،
ج ٢٦، ص ٢٨٣، ح ٣٣٠٠٧.

٥. ورد الخبر في التهذيب عن أحمد بن محمد عن طلحة بن زيد. والمتكسر في الأسناد رواية أحمد بن محمد
[ابن عيسى] عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٨، ص ٣٧٨-٣٨٨.

٦. في «م، بع»: «علي» بدل «أمر المؤمنين».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٣، ح ١٢٦٨، معلقاً عن أحمد بن محمد، عن طلحة بن زيد. عيون الأخبار، ج ٢،
ص ٧٥، ح ٣٥٠، بسند آخر عن الرضا، عن أبيه، عن علي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٩،
ح ٢٥٢٣٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٨٣، ح ٣٣٠٠٨.

٨. في «بف» - «جميعاً».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: الْمَوْلُودُ يُؤَلِّدُ^١، لَهُ مَا لِلرَّجَالِ، وَلَهُ مَا لِلنِّسَاءِ؟
قَالَ: «يُورَثُ^٢ مِنْ حَيْثُ سَبَقَ^٣ بَوْلُهُ»، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا^٤ سَوَاءٌ، فَمِنْ حَيْثُ
يَنْبَغُ^٥، فَإِنْ كَانَا^٦ سَوَاءً، وَرَثَ مِيرَاثَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ^٧».

١٣٥٩٢ / ٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ
بَغُضٍ أَصْحَابِيًّا:

عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام فِي مَوْلُودٍ لَهُ مَا لِلذَّكَرِ، وَلَهُ مَا لِلْأُنْثَى^{١٠}، قَالَ^{١١}: «يُورَثُ مِنَ
الْمَوْضِعِ الَّذِي يُبُولُ؛ إِنْ بَالَ مِنَ الذَّكَرِ، وَرَثَ مِيرَاثَ الذَّكَرِ؛ وَإِنْ بَالَ مِنَ مَوْضِعِ الْأُنْثَى،
وَرَثَ مِيرَاثَ الْأُنْثَى»^{١٢}.

١. في التهذيب: «قال: قضى علي عليه السلام في الخنثى بدل «قال: قلت له: المولود يولد».

٢. في الوسائل: «من حيث يبول».

٣. في «ن»: «يسبق».

٤. في «ل، م» و التهذيب: «من حيث يبول» بدل «من حيث سبق بوله».

٥. في «ق، ب، ف»: «منهما». وفي التهذيب: «+ جميعاً فمن حيث سبق فإن خرج».

٦. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٣٥: «قوله عليه السلام: فمن حيث ينبعث، فسر بأن المراد به من حيث ينقطع أخيراً، ولا يخفى بعده، بل الظاهر أن المراد به أنه ينظر أيهما أشد استرسالاً وأدّر. وقال الفيروزآبادي: بعثه - كمنعه -: أرسله، كاتبته فانبعث. ويؤيده قوله عليه السلام في الرواية الآتية: «فمن أيهما استدّر».

وقال في الشرائع: لو اجتمع مع الخنثى ذكر متيقن قيل: يكون للذكر أربعة أسهم، وللخنثى ثلاثة، ولو كان معها أنثى كان لهما سهمان، وقيل: بل تقسم الفريضة مَرتين، ويفرض في مرّة ذكراً وفي الأخرى أنثى، ويعطى نصف النصيبين. انتهى. أقول: المشهور الثاني، ولا يخفى أن الأخبار تأبى عن شيء منهما. وانظر: القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٦٤ (بعث)؛ شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٨٤٢.

٧. في «ق، ك، ب، جت»: «كان». ٨. في الوسائل: «وميراث النساء».

٩. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٤، ح ١٢٦٩، بسنده عن محمد بن أبي عمير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٠٠، ح ٢٥٢٣٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٨٥، ح ٣٣٠١٤.

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل. وفي المطبوع: «وله ما للذكور وما للأنثى».

١١. في «ك»: «وقال». وفي الوسائل: «فقال».

١٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٠٢، ح ٢٥٢٤٢؛ الوسائل، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ٣٣٠٠٩.

وَعَنْ مَوْلُودٍ لَيْسَ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ، وَلَا لَهُ مَا لِلنِّسَاءِ إِلَّا تَقَبُّلُ^١ يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَتُولُ: عَلَى
أَيِّ مِيرَاثٍ يُوْرَثُ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ إِذَا^٢ بَالٌ نَحَى بِبَتُولِهِ^٣، وَرَثَ مِيرَاثَ الذَّكَرِ؛ وَإِنْ كَانَ لَا يُنَحَى
بِبَتُولِهِ^٤، وَرَثَ مِيرَاثَ الْأُنْثَى»^٥.

١٣٥٩٣ / ٥. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْمَوْلُودِ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ، وَلَهُ مَا لِلنِّسَاءِ، يَبْتُولُ مِنْهُمَا
جَمِيعاً، قَالَ: «مِنْ أُيْهِمَا سَبَقَ».

قِيلَ: فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا^٦ جَمِيعاً؟ قَالَ: «فَمِنْ أُيْهِمَا اسْتَدْرَ».

قِيلَ: فَإِنْ اسْتَدْرَا جَمِيعاً؟ قَالَ: «فَمِنْ أُبْعَدِهِمَا^٧»^٨.

٥٢- بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١٣٥٩٤ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ؛

وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ ١٥٨/٧

١. فِي «بَن»: «تَقَبُّلًا». وَفِي «ق»: «يَح»: «تَقَبُّلًا».

٢. فِي «ق»: «بَف»: «- إِذَا».

٣. فِي «ك»: «ل، م، ن، يَح، بَن، جَد»: «بَوَلَه».

٤. فِي «ق»: «ك، م، ن، بَف، بَن، جَت، جَد»: «بَوَلَه».

٥. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ٣٥٧، ح ١٢٧٧؛ وَالْاِسْتِصْهَارُ، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٧٠٢، مَعْلَقًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَّالٍ،
عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ ابْنَيْ الْحُسَيْنِ عَنْ أُبَيْهِمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْهُمْ عليهم السلام، الْوَافِي، ج ٢٥،
ص ٩٠٢، ح ٢٥٢٤٢؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ٢٩٤، ذِيلُ ح ٣٣٠٢٧.

٦. فِي «ك»: «عَنْهُمَا».

٧. فِي الْمَرْأَةِ: «فَمِنْ أَبْعَدِهِمَا، أَي زَمَانًا، فَيَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَائِلُونَ بِاعْتِبَارِ تَأَخُّرِ الْاِنْتِقَاعِ، لَكِنْ سَبَقَ أَنْ
اعْتَبَرَ الْاِسْتِدْرَارَ يَخَالَفُ مَذْهَبَهُمْ؛ أَوْ مَكَانًا، فَيَكُونُ كُنَايَةً عَنْ شِدَّةِ الْاِتِّبَاعِ وَالْاِسْتِدْرَارِ، وَاللَّهُ الْعَالِمُ».

٨. الْوَافِي، ج ٢٥، ص ٩٠٢، ح ٢٥٢٤٣؛ الْوَسَائِلُ، ج ٢٦، ص ٢٨٤، ح ٣٣٠١٠.

يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ الْمُرَادِيِّ^١، قَالَ:

سُئِلَ وَأَنَا عَنْدهُ - يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - عَنْ مَوْلُودٍ وَلَدَ، وَلَيْسَ^٢ بِذَكَرٍ وَلَا أُنْثَى،
وَلَيْسَ^٣ لَهُ إِلَّا دُبُرٌ: كَيْفَ يُورَثُ؟

قَالَ: «يَجْلِسُ الْإِمَامُ، وَيَجْلِسُ مَعَهُ نَاسٌ، فَيَدْعُو اللَّهَ، وَيُجِيلُ السَّهَامَ^٤، عَلَى أَيِّ
مِيرَاثٍ يُورَثُ^٥: مِيرَاثِ الذَّكَرِ أَوْ مِيرَاثِ الْأُنْثَى، فَأَيُّ ذَلِكَ خَرَجَ، وَرَثَتُهُ عَلَيْهِ».
ثُمَّ قَالَ: «وَإِذَا قَضَيْتَ أَغْدَلُ مِنْ قَضِيَّتِهِ يُجَالُ عَلَيْهَا بِالسَّهَامِ؟ إِنَّ اللَّهَ - غَرَّ وَجَلَّ -
يَقُولُ: «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ»^{٦، ٧}».

١٣٥٩٥ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ

١. هكذا في الطبعة الحجرية. وفي «ك، ل، م، بح، بف، جت، جد» والمطبوع: «الفراري». وفي «بن»:

«العرازي». وفي حاشية «م» والوسائل: «العرزمي». وفي حاشية «جت»: «العرازمي».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فقد ذكر البرقي في رجاله، ص ٢٨، وكذا الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٦٨، الرقم
١٩٤٩، إسحاق المرادي وقالوا: «روى عنه ابن مسكان».

ويؤكد ذلك أَنَّ الخبر ورد في التهذيب، ص ٣٥٦، ح ١٢٧٤ - وهو مأخوذ من الكافي من دون تصريح بذلك -
عن أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن إسحاق
المرادي.

٢. في «ق، ك، م، ن، بف، جت» والتهذيب، ح ١٢٧٤: «ليس» بدون الواو. وفي «ن»: «+ هو».

٣. في «ق، ك، ن، بف» والتهذيب، ح ١٢٧٤: «ليس» بدون الواو.

٤. في «ك، بف، جت» والتهذيب، ح ١٢٧٤: «بالسهم».

٥. في «ك، بن، جت، جد» والوسائل والتهذيب، ح ١٢٧٤: «يورثه». وفي «م، بح»: «يورثه» بتضعيف الراء.

٦. في «جت»: «- ميراث».

٧. الصافات (٣٧): ١٤١. ودحضت الحجّة دحوضاً: بطلت. القاموس المحيط، ج ١، ص ٨٦٩ (دحض).

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٦، ح ١٢٧٤، معلقاً عن أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ، وفيه، ص ٢٥٧، ح ١٢٧٦، بسنده عن صفوان
بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، مع اختلاف يسير، الوافي، ج ٢٥، ص ٩٠٨، ح ٢٥٢٥١؛
الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩١، ح ٣٣٠٢٣.

عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ مَوْلُودٍ لَيْسَ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ، وَلَا لَهُ^١ مَا لِلنِّسَاءِ؟

قَالَ: «يُقْرِعُ الْإِمَامُ أَوْ الْمُقْرِعُ بِهِ^٢: يَكْتَتَبُ عَلَى سَهْمٍ: «عَبْدُ اللَّهِ» وَعَلَى سَهْمٍ آخَرَ^٣:

«أُمَّةُ اللَّهِ»، ثُمَّ يَقُولُ الْإِمَامُ أَوْ الْمُقْرِعُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، عَلِيمُ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ^٤ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، فَبَيِّنْ^٥ لَنَا أَمْرَ^٦ هَذَا

الْمَوْلُودِ، كَيْفَ^٧ يُورَثُ مَا قَرَضَتْ لَهُ فِي الْكِتَابِ^٨، ثُمَّ يُطْرَحُ السَّهْمَانِ^٩ فِي سَهْمٍ مِنْهُمَا،

ثُمَّ تَجَالِ^{١٠} السَّهَامِ^{١١}، عَلَى مَا خَرَجَ وَرَثَ عَلَيْهِ^{١٢}».

٣/١٣٥٩٦. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَالْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ

بْنِ مَيْمُونٍ^{١٣}، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا:

١. في «ق»، بف، والتهذيب، ج ٩ والاستبصار والمحاسن: - «له».

٢. في الوسائل والاستبصار: - «به». وفي الفقيه والتهذيب، ج ٦ والمحاسن: «هذا يقرع عليه الإمام» بدل «يقرع الإمام أو المقرع به».

٣. في «ق»، بف، بن، والوسائل والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: - «آخر».

٤. في «بف»: - «أنت الله».

٥. في المحاسن: + «يوم القيامة».

٦. في «ل»، م، بن، جد، وحاشية «ج» وفي الوسائل والفقيه والتهذيب والاستبصار والمحاسن: «بين».

٧. في «جد» وحاشية «م»: «أن».

٨. في «بن» والوسائل: «طرح السهام».

٩. في «ن»، جد، والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «يجال».

١٠. في «ق»، بف، والتهذيب، ج ٩ والاستبصار: «السهم».

١١. المحاسن، ص ٦٠٣، كتاب المنافع، ح ٢٩، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن فضيل بن يسار. وفي

التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٦، ح ١٢٧٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٧، ح ٧٠١، معلقاً عن الحسن بن محبوب. والفقيه،

ج ٣، ص ٩٤، ح ٣٩٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن فضيل بن يسار؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٩،

ح ٥٧٠٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن دراج أو جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار؛

التهذيب، ج ٦، ص ٢٣٩، ح ٥٨٨، بسنده عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار. والوافي،

ج ٢٥، ص ٩٠٨، ح ٢٥٢٤٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٢، ح ٣٣٠٢٤.

١٣. في «ق»، ن، بف: - «بن ميمون».

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سِئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ لَيْسَ بِذَكَرٍ وَلَا أُنْثَىٰ ١ لَيْسَ لَهُ إِلَّا دُبُرٌ: كَيْفَ يُورَثُ؟

قَالَ: «يَجْلِسُ الْإِمَامُ، وَيَجْلِسُ عِنْدَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَدْعُو اللَّهَ وَتُجَالُ ٢ السَّهَامُ عَلَيْهِ، عَلَىٰ أَيِّ مِيرَاثٍ يُورَثُهُ؟ أَمْ مِيرَاثِ الذَّكَرِ ٣ أَوْ مِيرَاثِ الْأُنْثَىٰ؟ فَأَيُّ ذَلِكَ خَرَجَ عَلَيْهِ وَرَثَتُهُ».

ثُمَّ قَالَ: «وَأَيُّ قَضِيَّةٍ أُغْدِلَ مِنْ قَضِيَّةٍ تُجَالُ ٥ عَلَيْهَا السَّهَامُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾» قَالَ: «وَلَا مَا مِنْ أَمْرٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ إِلَّا وَلَهُ أَضَلُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُ الرِّجَالِ» ٦.

٥٣- بَابُ ٨

١٣٥٩٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَذَرِيجَانِيِّ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ

كَيْسَانَ جَمِيعاً:

١٥٩/٧ عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ أَخِي أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عليه السلام أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَكْثَمَ سَأَلَهُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي سَأَلَهُ عَنْهَا، قَالَ: وَأَخْبِرْنِي ٩ عَنِ الْخُنْثَى وَقَوْلِ عَلِيِّ عليه السلام فِيهِ ١١: «يُورَثُ ١٢

١. في «ك»: «الأنثى». ٢. في «ن، جد»: «ويجال».

٣. في الوسائل: «على أي ميراث يورث، على ميراث الذكر».

٤. في «ل، م، ن، بن، وحاشية» بيع، جت: «أم». ٥. في «ن، جد» والتهذيب: «يجال».

٦. في الوسائل: «وقال» بدل «قال و».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٧، ح ١٢٧٥، معلقاً عن أحمد بن محمد الوافي، ج ٢٥، ص ٩٠٨، ح ٢٥٢٥٠، الوسائل،

ج ٢٦، ص ٢٩٣، ح ٣٣٠٢٥. ٨. في «ك»: «-باب».

٩. في «ل، م، بن، جد»: «وقال: أخبرني» بدل «قال: وأخبرني». وفي الوسائل والتهذيب: «-قال و».

١٠. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والتهذيب. وفي المطبوع: «أمير المؤمنين».

١١. في «ل» والوسائل: «-فيه». ١٢. في الوسائل: «تورث».

الْخُنْثَى مِنَ الْمَبَالِ، مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا بَالَ، وَشَهَادَةُ الْجَارِ إِلَى نَفْسِهِ لَا تَقْبَلُ^١، مَعَ أَنَّهُ عَسَى أَنْ تَكُونَ^٢ امْرَأَةٌ وَقَدْ نَظَرَ إِلَيْهَا الرِّجَالُ، أَوْ عَسَى^٣ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا وَقَدْ نَظَرَ إِلَيْهِ النِّسَاءُ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَجِلُّ؟

فَأَجَابَهُ^٦ أَبُو الْحَسَنِ الثَّالِثُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهَا^٧: «أَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْخُنْثَى أَنَّهُ يُورَثُ مِنَ الْمَبَالِ، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَيَنْظُرُ قَوْمٌ عُدُولٌ، يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِرْأَةً، وَيَقُومُ^٩ الْخُنْثَى خَلْفَهُمْ غِرْيَانَهُ، فَيَنْظُرُونَ^{١٠} فِي الْمِرْأَةِ^{١١}، فَيَزَوِّنَ شَبَحًا، فَيُخَكِّمُونَ عَلَيْهِ^{١٢}»^{١٣}.

٥٤- بَابُ آخَرُ مِنْهُ^{١٤}

١٣٥٩٨ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ^{١٥} أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمَ، عَنْ

١. في «ك، بف»: «لا يقبل».

٢. في «ك، بح، بف، بن، جت» والوسائل والتهذيب: «أن يكون».

٣. في «ن»: «وعسى». وفي «ل، بن»: «- وعسى».

٤. في الوسائل: «- عسى أن».

٥. في «ق، ن، بف» والتهذيب: «ما».

٦. في «ل، بن، جت» والوسائل والتهذيب: «فأجاب».

٧. في الوسائل: «- عنها».

٨. في «جذ»: «- واحد».

٩. في «ك، ل، بح، بن، جذ» والوسائل: «وتقوم».

١٠. في «بف»: «ينظرون».

١١. في «بن» والوسائل: «المرأيا».

١٢. في «مراة العقول»، ج ٢٣، ص ٢٣٨: «ظاهره أن الرؤية بالانطباع وإن أمكن أن يقال: إن المراد أنهم يرون شبحاً بحسب ما يتخيل ويتوهم ظاهراً، وما نهى عنه من رؤية الأجنبية محمول على ما هو المتعارف منها كما يشهد به العرف واللغة. وعلى التقديرين يدل على جواز رؤية ما يحرم النظر إليه في المرأة والماء ونحوهما، إلا أن يقال: إنما جُوز هذا للضرورة، وإنما قدّم هذا الفرد من الرؤية لأنه أقلّ شناعة وأبعد من الريبة، فلا ينافي كونه محرّماً في حال الاختيار. لكنّه بعيد، والمسألة في غاية الإشكال».

١٣. التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٥، ح ١٢٧٢، معلقاً عن محمد بن يحيى العطار، عن عبدالله بن جعفر. تحف العقول، ص ٤٧٧، إلى قوله: «وهذا ممّا لا يحلّ»؛ وفيه، ص ٤٨٠، من قوله: «فأجابه أبو الحسن الثالث عليه السلام» وفيهما عن علي بن محمد الهادي عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٠٦، ح ٢٥٢٤٨: الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٠، ح ٣٣٠٢١.

١٤. في «ق، ن، بح، بن، جت، جذ»: «- منه».

١٥. هكذا في «ق، بض، بف، به، بي، جص». وفي سائر النسخ والمطبوع والروايف والوسائل: «+ سهل بن».

مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْجَوْهَرِيِّ^١، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٢، قَالَ: قَالَ: «وُلِدَ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٣ مَوْلُودٌ لَهُ^٤ رَأْسَانِ وَصَدْرَانِ فِي حَقْوٍ^٥ وَاحِدٍ، فَسُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٦: يَوْرَثُ مِيرَاثَ اثْنَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ؟^٧ فَقَالَ: يُتْرَكُ حَتَّى يَنَامَ، ثُمَّ يُصَاحُ بِهِ، فَإِنْ انْتَبَهَا جَمِيعاً مَعاً، كَانَ لَهُ مِيرَاثُ وَاحِدٍ، وَإِنْ انْتَبَهَ وَاحِدٌ، وَبَقِيَ الْآخَرُ نَائِماً، يَوْرَثُ^٨ مِيرَاثَ اثْنَيْنِ».

● عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ

١. وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإننا لم نجد رواية سهل بن زياد عن علي بن أحمد بن أشيم - بل لم نجد اجتماع هذين الراويين - في موضع. وأما رواية أحمد بن محمد [بن عيسى] عن علي بن أحمد [بن أشيم] فمتكررة في الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٥٣٢-٥٣٣؛ و ص ٦٨١-٦٨٢.

٢. هكذا في «ق ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد» والوسائل. وفي المطبوع والطبعة الحجرية: «القاسم بن محمد الجوهري».

هذا، ولم نجد عنوان محمد بن القاسم الجوهري في موضع، والظاهر أنَّ الصواب في العنوان هو القاسم بن محمد الجوهري كما سيأتي في ذيل الخبر، لكن بعد اتفاق النسخ على ما أثبتناه واحتمال التصحيح الاجتهادي في الطبعة الحجرية لا تطعن النفس بثبوت «القاسم بن محمد الجوهري» في النسخ المعتبرة.

لا يقال: ورد الخبر في التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٨، ح ١٢٧٨، عن أحمد بن محمد عن علي بن أحمد بن أشيم عن القاسم بن محمد الجوهري، والمظنون قوياً أخذ هذا الخبر من الكافي، وإن لم يصرح الشيخ الطوسي بذلك، فهذا يورث الظنَّ بثبوت هذا العنوان في النسخ العتيقة من الكافي.

فإنه يقال: المذكور في الطبعة الحجرية من التهذيب وفي جامع الرواة، ج ٢، ص ٢٠. نقلاً من التهذيب هو: «محمد بن القاسم الجوهري»، فاحتمال التصحيح الاجتهادي في سند التهذيب قوي جداً.

ويؤكد ذلك أنَّ الخبر ورد في الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٩، ح ٥٧٠٦، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن محمد بن القاسم الجوهري عن أبيه عن حريز بن عبدالله.

ثم إنه لا يبعد وقوع خلل آخر في سند الخبر؛ فإننا لم نجد رواية القاسم بن محمد الجوهري عن حريز بن عبدالله مباشرة، كما لم نجد روايته عن أبيه في موضع.

٢. في «ك، م، بح»: «وله».

٣. الحقو: موضع شد الإزار، وهو الخاصرة. المصباح المئير، ص ١٤٥ (حقو).

٤. في الفقيه: - «وصدران في حق واحد». ٥. في «بح»: «واحد أو اثنين».

٦. في «ق، ك، ن، بح، بف، جت، وحاشية جد» والفقيه: «ورث». وفي الوسائل والتهذيب: «فإنما يورث».

الْجَوْهَرِيُّ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ^١.

١٣٥٩٩ / ٢. عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ:
رَأَيْتُ بِقَارِسَ امْرَأَةً لَهَا رَأْسَانِ وَصَدْرَانِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مُتَزَوِّجَةٍ، تَغَارُ^٢ هَذِهِ عَلَى
هَذِهِ، وَهَذِهِ عَلَى هَذِهِ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا غَيْرُهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا كَذَلِكَ، وَكَانَا خَائِكَيْنِ يَغْمَلَانِ
جَمِيعاً عَلَى حَقٍّ^٤ وَوَاحِدٍ^٦.

٥٥ - بَابُ مِيرَاثِ ابْنِ الْمَلَاعَةِ

١٣٦٠٠ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ،

عَنْ مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام يَقُولُ: إِذَا مَاتَ ابْنُ الْمَلَاعَةِ وَلَهُ إِخْوَةٌ،

قُسِمَ مَالُهُ عَلَى سِبْهَامِ اللَّهِ^٧».

١. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٩، ح ٥٧٠٦، معلقاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أحمد بن أشيم، عن محمد بن القاسم الجوهري، عن أبيه، عن حريز بن عبدالله؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٨، ح ١٢٧٨، معلقاً عن أحمد بن محمد. فقه الرضا عليه السلام، ص ٢٩١؛ الإرشاد، ج ١، ص ٢٢١، مرسلًا من دون الإسناد إلى أبي عبدالله عليه السلام، وفيهما مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٠٩، ح ٢٥٢٥٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٩٥، ح ٣٣٠٢٨.

٢. الضمير راجع إلى أحمد بن محمد بن خالد المذكور في السند المتقدم.

٣. في الوافي: «تغار: من الغيرة، وفي بعض النسخ بالقاء من القوران أي يجاش غضبها».

٤. في «ك، ن»: «حقو».

٥. قال الجوهري: «قال الأصمعي: الحقة: المنوال، وهو الخشبة التي يلف عليها الحائك الثوب. قال: والذي يقال له: الحف هو المنسج. قال أبو سعيد: الحقة: المنوال ولا يقال له حف، وإنما الحف: المنسج». الصحاح، ج ٤، ص ١٣٤٤ (حذف).

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٠، ذيل ح ٥٧٠٦، إلى قوله: «وهذه على هذه»؛ التهذيب، ج ٩، ص ٣٥٨، ح ١٢٧٩، وفيهما معلقاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر. الوافي، ج ٢٥، ص ٩١٠، ح ٢٥٢٥٤.

٧. قال الشيخ الصدوق - بعد إيراد هذا الحديث -: «يعني إخوة لأم أو لأب وأم، فأما الإخوة للأب فلا يرثونه،

١٣٦٠١ / ٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّ مِيرَاثَ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ لِأُمِّهِ، فَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ لَيْسَتْ بِحَيَّةٍ، فَلِاقْرَبِ النَّاسِ إِلَى أُمِّهِ: أَخُوَالِهِ».

● مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ.^٢

١٣٦٠٢ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ^٣ فِي الْمَلَاعِنِ: «إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ اللَّعَانِ، رُدَّتْ

والإخوة للأب والأم إنما يرثونه من جهة الأم لا من جهة الأب، فهم والإخوة للأم في الميراث سواء». الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٥، ذيل ح ٥٦٩٦.

وقال المحقق: «لا عبرة بنسب الأب هنا، فلو خلف أخوين، أحدهما لأبيه وأمه والآخر لأمه، فهما سواء. وكذا لو كانت أختين، أو أخاً وأختاً، وأحدهما للأب والأم. وكذا لو خلف ابن أخيه لأبيه وأمه وابن أخيه لأمه، أو خلف أخاً وأختاً لأبويه مع جد أو جدة، المال بينهم أثلاثاً، وسقط اعتبار نسب الأب». الشرائع، ج ٤، ص ٨٤١.

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٥٦٩٦، معلقاً عن منصور بن حازم. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٠ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦٠، ح ٣٢٩٦١.

١. في «ول، بن، جد»، وحاشية «جت» والوسائل، ح ٣٢٩٦٠: «لم تكن أمه حيّة» بدل «كانت أمه ليست بحيّة». وفي «م»: «لم يكن أمه حيّة» بدلها.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٨، ح ١٢١٨، معلقاً عن أبي عليّ الأشعري. التهذيب، ج ٨، ص ١٩٠، ح ٦٦٣، بسنده عن صفوان. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٥٦٩٢، معلقاً عن موسى بن بكر. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٥، ح ١٢٣٩: والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٤، ح ٦٩٠، بسندهما عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام، وتام الرواية هكذا: «ولد الرضى وابن الملاعة ترثه أمه وأخواله لأمه أو عصبتها». التهذيب، ج ٨، ص ١٩٥، صدر ح ٦٨٥، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيه هكذا: «سألته عن ابن الملاعة: من يرثه؟ فقال: أمه وعصبة أمه». الأمالي للصدوق، ص ٦٥٢، المجلس ٩٣، من دون الإسناد إلى المعصوم عليه السلام، مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث ولد الرضى، ذيل ح ١٣٦١٥؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٤٤، ح ١٢٣٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٣، ح ٦٨٩. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٩، ح ٢٥٢٠٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٥٩، ح ٣٢٩٦٠. وفيه، ص ٦٦٤، ح ٣٢٩٧١، وتام الرواية فيه: «أن ميراث ولد الملاعة لأمه».

٣. في «بن» والوسائل، ح ٣٢٩٦٧: «وأنه قال».

إِلَيْهِ^١ امْرَأَتُهُ، وَضَرَبَ الْحَدَّ؛ وَإِنْ أَبَى لَاعِنَ، وَلَمْ تَحِلَّ^٢ لَهُ أَبْدَأْ؛ وَإِنْ قَذَفَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ، كَانَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَإِنْ مَاتَ وَلَدَهُ^٣ وَرِثَهُ أَخُوَالَهُ، فَإِنْ ادَّعَاهُ أَبُوهُ لِحَقِّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ وَرِثَهُ الْإِبْنُ، وَلَمْ يَرِثْهُ^٤ الْأَبُ».

١٣٦٠٣ / ٤. الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^٥ عَنْ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ: مَنْ يَرِثُهُ؟ قَالَ: «أُمُّهُ». فَقُلْتُ^٦: إِنْ^٧ مَاتَتْ أُمُّهُ، مَنْ يَرِثُهُ^٨؟ قَالَ: «أَخُوَالَهُ»^٩.

١٣٦٠٤ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ مُنَى الْحَنَاطِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٠} عَنْ رَجُلٍ لَاعِنَ امْرَأَتَهُ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ الْمَلَاعِنَةِ، وَزَعَمَ أَنْ وَلَدَهَا وَلَدَهُ: هَلْ تَرُدُّ عَلَيْهِ؟

١. في «ل، بن»: - «إليه».

٢. في «ل، م، بن، جد»، وحاشية «ن» والوسائل: «وإن لاعن لم تحل» بدل «وإن أبى لا عن ولم تحل».

٣. في «ق، ك، بف»: - «ولده».

٤. في «ك»: «ولم يرث». وفي «بف»: - «الابن ولم يرثه».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٩، ح ١٢١٩، معلقاً عن علي بن إبراهيم. وفيه، ص ٣٤٢، ح ١٢٢٨، والاستبصار، ج ٤، ص ١٨١، ح ٦٨١، بسند آخر، من دون التصريح باسم المعصوم^{عليه السلام}. مع اختلاف. راجع: الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ج ١١٠٧٨، والتهذيب، ج ٨، ص ١٨٤، ح ٦٤٢؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٩، ح ١٣٢١. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٥، ح ٢٢٥٦٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦٢، ح ٣٢٩٦٧؛ وفيه، ص ٢٥٩، ح ٣٢٩٥٩، من قوله: «وإن أبى لاعن» إلى قوله: «ورثه أخواله».

٦. في «ل، م، بن، جد»، والوسائل: «عن أبي عبد الله^{عليه السلام} قال: سألت» بدل «قال: سألت أبا عبد الله^{عليه السلام}».

٧. في «ن، بن، جد»، وحاشية «ج» والوسائل: «قلت».

٨. في «ل، م، ن، بع، بن، جد»، وحاشية «ج» والوسائل: «فإن».

٩. في «بع»: - «من يرثه».

١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٩، ح ١٢٢٠، معلقاً عن أبان بن عثمان. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٥٦٩٨، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٧٩، ح ٢٥١٩٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦١، ح ٣٢٩٦٤.

قَالَ: «لَا، وَلَا كَرَامَةً، لَا تُرَدُّ عَلَيْهِ، وَلَا تَحُلُّ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ^١: مَنْ يَرِثُ الْوَلَدَ؟ قَالَ: «أُمُّهُ».

فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَ الْأُمُّ، فَوَرِثَهَا^٢ الْغُلَامُ، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ بَعْدَ، مَنْ يَرِثُهُ؟

قَالَ^٣: «أَخُوَالَهُ».

فَقُلْتُ: إِذَا أَقْرَبَ بِهِ الْأَبُ، هَلْ يَرِثُ الْأَبُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا يَرِثُ الْأَبُ^٤ الْإِبْنَ^٥».

١٦١/٧ ٦/١٣٦٠٥. مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ سَيِّفِ بْنِ

عَمِيرَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «كَانَ عَلَيَّ عليه السلام يَقُولُ: إِذَا مَاتَ ابْنُ الْمَلَاعِنَةِ وَلَهُ إِخْوَةٌ،

فُسِّمَ مَالُهُ عَلَى سَهَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

١. في «م»، بن، جد، وحاشية «جت» والتهذيب، ح ١٢٢١: «سألته».

٢. في «ق»، ك، جت، والتهذيب، ح ١٢٢١: «وورثها».

٣. في «بن» والوسائل، ح ٣٢٩٦٢: «فقال».

٤. في «ن»: «فإن». وفي «جت»: «إن».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل، ح ٣٢٩٦٢ والتهذيب، ح ١٢٢١. وفي المطبوع:

+ «[من]».

٦. في «ل»: «القاسم».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٩، ح ١٢٢١، معلقاً عن سهل بن زياد. وفيه، ص ٣٤٠، ح ١٢٢٣؛ والاستبصار، ج ٤،

ص ١٧٩، ح ٦٧٦، بسندهما عن محمد بن مسلم، من دون التصريح باسم المعصوم عليه السلام، إلى قوله: «من يرثه؟

قال: أخواله» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٩٤، ح ٦٨٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٦، ح ١٣٤٣،

بسند آخر إلى قوله: «ولا تحلُّ له إلى يوم القيامة» مع اختلاف يسير. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٠، ح ١٢٢٤ و

١٢٢٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٦٧٧ و ٦٨٨، بسند آخر، إلى قوله: «من يرثه؟ قال: أخواله» مع اختلاف

يسير. راجع: التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٢، ح ١٢٢٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨١، ح ٦٨١؛ والأُمالي للصدوق،

ص ٦٥٢، المجلس ٩٣، الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٠، ح ٢٥٢٠٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦٣، ح ٣٢٩٦٨؛ وفيه،

ص ٢٦٠، ح ٣٢٩٦٢، من قوله: «قال: وسألته: من يرث الولد؟» إلى قوله: «من يرثه؟ قال: أخواله».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٨، ح ١٢١٧، معلقاً عن الفضل بن شاذان. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٠، ح ٢٥٢٠١؛ الوسائل،

ج ٢٦، ص ٢٦٠، ذيل ح ٣٢٩٦١.

١٣٦٠٦ / ٧ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ^١، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حُبْلَى^٢، فَلَمَّا وَضَعَتْ أَدْعَى وَلَدَهَا^٣، وَأَقْرَأَ بِهِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْهُ؟

قَالَ: «يُرَدُّ إِلَيْهِ وَلَدُهُ، وَلَا يَرِثُهُ^٤ وَلَا يُجْلَدُ؛ لِأَنَّ اللَّعَانَ قَدْ مَضَى»^٥.

١٣٦٠٧ / ٨ . حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَعَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ الْعَاقُولِيِّ، عَنْ كَرَامٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ الْمَلَاعِنَةِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْوَلَدَ لَهُ، هَلْ يُرَدُّ إِلَيْهِ وَلَدُهُ؟

قَالَ: «نَعَمْ، يُرَدُّ إِلَيْهِ، وَلَا أَدْعُ وَلَدَهُ، لَيْسَ لَهُ مِيرَاثٌ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبْدًا. فَسَأَلْتُهُ: مَنْ يَرِثُ الْوَلَدَ؟ قَالَ: «أَخُوَالَهُ».

قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ، فَوَرِثَهَا الْغُلَامُ، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ، مَنْ يَرِثُهُ؟ قَالَ: «عَصْبَتُهُ أُمُّهُ».

١. في الكافي، ح ١١٠٨٨: «وعلي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد».

٢. في الكافي، ح ١١٠٨٨ والفقيه، ج ٤: «قد استبان حملها فأنكر (في الفقيه: وأنكر) ما في بطنها».

٣. في الكافي، ح ١١٠٨٨ والفقيه، ج ٤: «أدعاه» بدل «أدعى ولدها».

٤. في «ول بن»: «فاقر».

٥. في الكافي، ح ١١٠٨٨ والفقيه، ج ٤: «و يرثه» بدل «ولا يرثه».

٦. الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٨٨. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٥، ح ٥٦٩٧، معلقاً عن الحسن بن محبوب.

وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٩٠، ح ٦٦٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٥، ح ١٣٣٩، بسندهما عن علي، عن الحلبي، مع

اختلاف يسير. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ح ١١٠٨٣؛ وكتاب الحدود، باب الرجل يقذف امرأته

وولده، ح ١٣٨١٣؛ والفقيه، ج ٣، ص ٥٣٨، ذيل ح ٤٨٥٥؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٩٢، ح ٦٧٢؛ وص ١٩٤، ح ٦٨٢؛

وج ١٠، ص ١٧٧، ح ٢٩٦، بسند آخر عن الحلبي، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٢، ص ٩٦٦، ح ٢٢٥٧٢؛

الوسائل، ج ٢٢، ص ٤٢٥، ح ٢٨٩٤٦. في «بن»: «فأما».

٧. في «بن»: «فأما».

قُلْتُ: فَهَوَ يَرِثُ أَخُوَالَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».^٢

١٣٦٠٨ / ٩. عَنْهُ^٣، عَنْ وَهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ؟

قَالَ: «يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ، وَيَرِثُهُ أَخُوَالَهُ، وَلَا يَرِثُهُمْ».^٤

فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ: إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ؟

قَالَ: «يَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ».^٥

١٣٦٠٩ / ١٠. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ

ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ وَلَدٍ الْمَلَاعِنَةِ إِذَا تَلَاعَنَّا وَتَفَرَّقَا، وَقَالَ زَوْجُهَا

بَعْدَ ذَلِكَ: الْوَلَدُ وَلَدِي، وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ.

قَالَ: «أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَزْجَعُ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ أَرَدُ إِلَيْهِ الْوَلَدَ، وَلَا أَدْعُ وَلَدَهُ، لَيْسَ^٦ لَهُ

مِيرَاثٌ، فَإِنْ^٧ لَمْ يَدَّعِهِ أَبُوهُ فَإِنَّ أَخُوَالَهُ يَرِثُونَهُ، وَلَا يَرِثُهُمْ، فَإِنْ^٨ دَعَا أَحَدَ بَابِنِ^٩ الرَّأْيِيَّةِ

١. في «م»، بن، جد، وحاشية «يح»: «فهل».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣٩، ح ١٢٢٢، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن سماعة: الاستبصار، ج ٤، ص ١٧٩، ح ٦٧٥، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن جعفر بن محمد بن سماعة: الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨١ ح ٢٥٢٠٣: الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦٦، ح ٣٢٩٧٦؛ وفيه، ص ٢٦١، ح ٣٢٩٦٥، إلى قوله: «قال: عصبة أمه».

٣. الضمير راجع إلى الحسن بن محمد المذكور في السند السابق.

٤. في التهذيب والاستبصار: «والولد».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤١، ح ١٢٢٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٦٧٩، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن وهيب بن حفص: الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٢ ح ٢٥٢٠٢: الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦٧، ذيل ح ٣٢٩٧٨.

٦. في «ق»، «يف»، والتهذيب، ج ٩، والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٠ - «ولد».

٧. في «م»: «وليس».

٨. في «ن»: «وإن».

٩. في «ل»، بن، جت، والتهذيب، ج ٩: «يا ابن».

٩. في «ف»: «وإن».

جِلْدُ الْحَدِّ^٢.

قَالَ الْقَاضِي^٣: ابْنُ الْمَلَاعَةِ لَا وَارِثَ لَهُ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا تَرِثُهُ أُمُّهُ وَإِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ وَأَخْوَالُهُ عَلَى نَحْوِ مِيرَاثِ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ وَمِيرَاثِ الْأَخْوَالِ وَالْحَالَاتِ، فَإِنْ تَرَكَ ابْنُ ١٦٢/٧ الْمَلَاعَةِ وَلَدًا فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى سَهَامِ اللَّهِ، وَإِنْ تَرَكَ الْأُمُّ فَالْمَالُ لَهَا، وَإِنْ تَرَكَ إِخْوَةً فَعَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ سَهَامِ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ، فَإِنْ تَرَكَ خَالًا وَخَالَه فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَإِنْ تَرَكَ إِخْوَتَهُ وَجَدَّهُ^٤ فَالْمَالُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْجَدِّ^٥ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَإِنْ تَرَكَ أَخًا وَجَدَّهُ^٦ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَإِنْ تَرَكَ ابْنَ أُخْتِهِ وَجَدَّهُ^٧

١. قال الشيخ الطوسي^٨ بعد نقل هذا الخبر: «لا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى؛ لأنَّ ثبوت الموارثة بينهم إنما يكون إذا أقرَّ به الوالد بعد انقضاء الملاعة؛ لأنَّ عند ذلك تبعد التهمة من المرأة ويقوى صحته نسبه فيرث أخواله ويروثونه، والأخبار الأخيرة متناولة لمن لم يقرَّ والده به بعد الملاعة، فإنَّ عند ذلك التهمة باقية فلا تثبت الموارثة، بل يروثونه ولا يرثهم، لأنَّه لم يصحَّ نسبه». الاستبصار، ج ٤، ص ١٨٢، ذيل ح ٦٨٢.
٢. التهذيب، ج ٩، ص ٤١٠، ح ١٢٢٧؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٦٨٠، معلقاً عن أبي علي الأشعري. وفي الكافي، كتاب الطلاق، باب اللعان، ذيل ح ١١٠٨١؛ والفقية، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٥٦٩١؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٨٧، ح ٦٥٠؛ وص ١٩٥، ح ٦٨٤؛ وج ٩، ص ٣٤٢، ح ١٢٢٩؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٧٦، ح ١٣٤٤؛ وج ٤، ص ١٨١، ذيل ح ٦٨٢، بسند آخر، مع اختلاف يسير. وراجع: الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٦، ذيل ح ٤٨٥٣؛ والوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٣، ح ٢٥٢٠٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦٧، ذيل ح ٣٢٩٧٩.

٣. في «ك»: «وبن شاذان».

٤. في «بن»: «إخوته».

٥. في «بح، بن»: «وإن».

٦. هكذا في «ق، ك، ن، بف، جت، جد»، وفي «ل، م، يح، بن»: «إخوة وجدّة». وفي المطبوع: «إخوة وجدّة».

٧. في «ك، يح»: «والأخوات والجدّة بدل «والجدّة». وفي «بن، وحاشية «م»: «والأخوات». وفي «م»: «والجدّة» بدل «والجدّة».

٨. في «م»: «جدّاً وأخاً».

٩. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «وجدّة».

وفي امرأة العقول، ج ٢٣، ص ٢٤٣: «قوله: «وإن ترك الأم» هذا هو المشهور، وقيل: مع عدم عصبية الأم يردُّ الزائد على الثلث على الإمام^٩، وفرَّق الصدوق بين حضور الإمام^{١٠} وغيبته، فحكم بالردِّ على الإمام على الأول. وقوله: «وإن ترك ابن أخته وجدّة» المشهور عدم الفرق، وأنها يرثان مع الجدِّ وإن بعد؛ لاختلاف الجهة. ولا يخفى أنَّ العلّة التي ذكرها سابقاً جارية هنا، فلا يظهر للفرق وجه».

فَالْمَالُ لِلْجَدِّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِطَنْ، وَلَا يُشْبِهُ هَذَا ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ مَعَ الْجَدِّ، وَإِنْ تَرَكَ أُمُّهُ وَامْرَأَتَهُ فَلِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُمِّ، وَإِنْ تَرَكَ ابْنُ الْمُلَاعَنَةِ امْرَأَتَهُ وَجَدَّهُ؛ أَبَا أُمِّهِ، وَخَالَه، فَلِلْمَرْأَةِ الرَّبْعُ، وَلِلْجَدِّ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ رُدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْأَرْحَامِ، فَإِنْ تَرَكَ جَدَّهُ وَأُخْتَهُ^١ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَإِنْ مَاتَتْ ابْنَتُهُ مُلَاعَنَةً^٢، وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَإِنَّ أُخِيَهَا^٣ وَجَدَّهَا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْجَدِّ^٤؛ لِأَنَّهُ كَانَتْهَا^٥ تَرَكَتْ^٦ أَخًا^٧ لِأُمِّهِ وَإِنَّ أَخًا لِأُمِّهِ^٨، فَالْمَالُ لِلْأَخِ^٩.

٥٦- بَابُ آخِرُ فِي ابْنِ الْمُلَاعَنَةِ

١٣٦١ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ
عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ^{١٢}، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^{١٣}؛
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^{١٤}، قَالَ: «ابْنُ الْمُلَاعَنَةِ تَرْتُهُ^{١٥} أُمُّهُ الثُّلُثُ، وَالْبَاقِي لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ؛

١. في «بف»: «للأُم».

٢. في «ق، ن، بح، بف، جت»: «أو أخته».

٣. في «ك، م، ن، بف، بن»: «ابنة ملاعنة ماتت» بدل «وإن ماتت ابنة ملاعنة».

٤. في «ق، ل، بف»: «أختها».

٥. في «جد»: «للجد». وفي المرأة: قوله: وما بقي فللجد، هو خلاف المشهور.

٦. في «ق، ك، م، ن، بح، بن، جت، جد»: «كانه». وفي «بف»: «كان».

٧. في «ق، ك، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد»: «ترك».

٨. في «ك»: «أخاه».

٩. في «ل»: «- والأُم».

١٠. في «ل»: «- والأُم».

١١. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢١، ذيل ح ٥٦٩٠، معلقاً عن الفضل بن شاذان النيسابوري، مع اختلاف يسير.

١٢. هكذا في «ق، ك، ل، م، ن، بح، بف، بن، جت، جد». وفي المطبوع: «عن ابن رثاب».

١٣. في «ك، ل، م، ن، بح، بن، جت»: «+ والحداء».

١٤. في «ل، بن، والتهذيب، ح ١٢٣١ والاستبصار، ح ٦٨٤»: «ترث».

لِأَنَّ جَنَائِزَهُ عَلَى الْإِمَامِ^١ ٢.

٥٧- بَابُ ٢

١٣٦١ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ^٣ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَاهُ النِّسَاءُ دُونَ الرِّجَالِ بَعْدَ مَا ذَهَبَتْ^٥

رِجَالُهُمْ^٦ وَانْقَرَضُوا وَصَارَ رَجُلًا^٧ وَزَوْجَتُهُ^٨ وَأَدْخَلَتْهُ^٩ فِي مَنَازِلِهِمْ^{١٠}، وَفِي يَدَيَّ^{١١} رَجُلٍ

دَارَ، فَتَبَعْتُ إِلَيْهِ عَصَبَةُ الرِّجَالِ^{١٢} وَالنِّسَاءُ الَّذِينَ انْقَرَضُوا، فَتَأَشَدُّهُ اللَّهُ أَنْ لَا^{١٣} يُعْطِيَ^{١٤} ١٦٣/٧

حَقَّهُمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَقَدْ عَرَفَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي يَدَيْهِ^{١٥} الدَّارَ قِصَّتَهُ، وَأَنَّهُ مُدْعٍ^{١٦} كَمَا

١. قال الشيخ الطوسي^١ بعد نقل هذا الخبر وخبر آخر: «هذان الخبران غير معمول عليهما، لأننا قد بينا أن

ميراث ولد الملاعة لأتمه كله، والوجه فيهما التقية». التهذيب، ج ٩، ص ٢٤٣، ذيل الحديث ١٢٣١.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٤، ح ٥٦٩٣، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي عبيدة؛ التهذيب، ج ٩،

ص ٣٤٢، ح ١٢٣٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٨٢، ح ٦٨٣، معلقاً عن الحسن بن

محبوب ... عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين^٢. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣٢٤، ح ٥٦٩٤؛ والتهذيب، ج ٩،

ص ٣٤٣، ح ١٢٣١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٢، ح ٦٨٤، بسند آخر عن أبي جعفر، عن أمير المؤمنين^٣.

الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٤، ح ٢٥٢٠٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٦٥، ذيل ح ٣٢٩٧٣.

٣. في (م، بن، جد، + وآخر).

٤. في (م، بن، جت، جد، وحاشية (ك، ن، بح) والوسائل: «أبا عبدالله».

٥. في (م، م، بح، بن، جد، وحاشية (ك) والوسائل: «ذهب».

٦. في (ق، ك، بف، جت، وحاشية (جد): «رجالها». وفي حاشية (ك): «حالهن».

٧. في (ق، ك، بح، بف، جت، وحاشية (جد): «وزوجوه».

٨. في (ن): «فأدخلته». وفي (بح) وحاشية (جد): «وأدخلوه». وفي (ق، بف، جت): «فأدخلوه». وفي (ك):

«فأدخلوا».

٩. في (ق، ك، بح، بف، جت، وحاشية (جد): «منازلهم».

١٠. في (ك): «يد».

١١. في (ق، ك، ن، بف، جت، وحاشية (م): «الرجل».

١٢. في (ق، ك، بف، بن، جت، جد، والوسائل: «مدعي».

١٣. في (ن، بف، جد): «يده».

وَصَفْتُ لَكَ، وَ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ^١ لَا يَذْرِي يَذْفَعُهَا^٢ إِلَى الرَّجُلِ، أَوْ إِلَى عَصَبَةِ النِّسَاءِ، أَوْ عَصَبَةِ الرِّجَالِ^٣ ؟

قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَذْفَعُهُ إِلَى الَّذِي يَعْرِفُ أَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ عَلَى مَعْرِفَتِهِ الَّتِي^٤ يَعْرِفُ^٥ - يَغْنِي عَصَبَةُ النِّسَاءِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ لِهَذَا الْمُدَّعِي مِيرَاثَ بِدَعْوَى النِّسَاءِ لَهُ»^٦.

٥٨- بَابُ مِيرَاثِ وَلَدِ الزَّنى

١ / ١٣٦١٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنِ الْحَلْبِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ^٨ قَوْمٍ حَرَامًا، ثُمَّ اشْتَرَاهَا، ثُمَّ ادَّعَى^٩ وَلَدَهَا، فَإِنَّهُ لَا يُورَثُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَلَا يُورَثُ وَلَدُ الزَّنى إِلَّا^{١٠} رَجُلٌ يَدَّعِي ابْنَ وَلِيدَتِهِ^{١١}»^{١٢}.

١. في الوسائل: «الأمر عليه» بدل «عليه الأمر».

٢. في «بف»: - «يدفعها».

٣. في «ق، بف»: «وعصبة».

٤. في «ل»: «الذي».

٥. في «ق، جد»: «تعرف».

٦. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٤٥: «قوله: يعني عصبه النساء، لعلة كلام الكليني أو بعض الرواة. ويحتمل أن يكون مراده عليه السلام أنه إذا عرف أنه غير ملحق بهم وادَّعاه كذباً فلا يعطه شيئاً، وإن لم يعلم ذلك وثبت عنده بشهادة النساء كونه ولداً لهم فليعطه، وإن لم يثبت يعطى غير ميراث النساء سائر الوراث؛ لعدم تعدي تعارفهن له إلى غيرهن كما هو المشهور بين الأصحاب».

٧. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٥٥، ح ٢٥٣٦٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٠، ح ٣٢٩٨٢.

٨. في التهذيب، ح ١٢٣٥ والاستبصار، ح ٦٨٧: «أمة». وفي التهذيب، ح ١٢٣٦ والاستبصار، ح ٦٨٨: «جارية».

٩. في «ق، ك، ل، م، بن، جد»: وحاشية «بح»: «فادَّعى» بدل «ثم ادَّعى».

١٠. في «ل»: «+ على».

١١. في «ك، ل، م، بن، جد»: «وليدة». وفي «ق، بف»: «وليدة». وفي التهذيب، ح ١٢٣٥ و ١٢٣٦ والاستبصار، ح ٦٨٧ و ٦٨٨: «ولد جاريته» بدل «ابن وليدته». وفي المرأة: «قوله عليه السلام: إلا رجل يدَّعي ابن وليدته، كأن الاستثناء منقطع. ويحتمل أن يكون المراد أنه إذا علم أنه زنى رجل بهذه الأمة، واحتمل كون هذا الولد منه، وادَّعى مالكه ذلك يلحق به وإن كان في الواقع ولد زنى».

١٢. التهذيب، ج ٨، ص ٢٠٧، ح ٧٣٤؛ وج ٩، ص ٣٤٦، ح ١٢٤٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٦٩٣، بسند ..

وَأَيُّمَا^١ رَجُلٍ أَقَرَّ بِوَلَدِهِ^٢، ثُمَّ انْتَفَى مِنْهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ وَلَا كَرَامَةً، يَلْحَقُ^٣ بِهِ وَلَدُهُ إِذَا كَانَ مِنْ امْرَأَتِهِ أَوْ وَلِيدَتِهِ^٤.^٥

١٣٦١٣ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ:

كَتَبَ بَغُضْ أَصْحَابِنَا كِتَابًا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام مَعِيَ^٦: يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ^٧، ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْحَمْلِ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ^٨ وَهُوَ^٩ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِهِ. فَكَتَبَ بِخَطِّهِ وَخَاتَمِهِ: «الْوَلَدُ لِعَيْتَةٍ^{١٠} لَا يُورَثُ»^{١١}.

١٣٦١٤ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ يَحْيَى:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ حَرَامًا، ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَأَدَّعَى^{١٢} ابْنَهَا.

آخر عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٤، ح ١٢٣٥ و ١٢٣٦؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٣، ح ٦٨٧ و ٦٨٨، بسند آخر. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٢. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٧، ح ٢٥٢١١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٤، ذيل ح ٣٢٩٩٠.

١. في «ل»، بن: «وَأَيُّ». ٢. في «بح»، بن: «بولد».

٣. في «ل»، م، بح، جد، وحاشية «جت»: «الولد». ٤. في «ن»: «ويلحق».

٥. في «ل»، م، بن، جد: «إن». ٦. في «ق»، ك، ن، بف: «ووليدته».

٧. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٦، ح ١٢٤٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٦٩٣، بسندهما عن ابن أبي عمير. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٦، ح ٥٦٨٠، معلقاً عن حماد. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٧، ح ٢٥٢١١؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٠، ذيل ح ٣٢٩٨٣.

٨. في «ل» والاستبصار: «معي». ٩. في الفقيه: «فحملت».

١٠. في «ل»: «بولدها». ١١. في «بن» والتهذيب والاستبصار: «هو» بدون الواو.

١٢. ولد غَيِّوً وَيَكْسِرُ زَنْبَةً. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٧٢٩ (غبي).

١٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٦، ح ٥٦٨١؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٤٣، ح ١٢٣٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٢، ح ٦٨٥، بسند آخر عن محمد بن الحسن الأشعري. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٨، ح ٢٥٢١٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٤، ذيل ح ٣٢٩٩١.

١٤. في «ل»، بن: «وَأَدَّعَى».

قَالَ^١: فَقَالَ: «لَا يُورَثُ مِنْهُ؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَلَا يُورَثُ وَلَدُ الزَّنى إِلَّا رَجُلٌ يَدَّعِي ابْنَ وَلِيدَتِهِ»^٢.

١٦٤/٧ ١٣٦١٥ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ:

كَتَبَ بَغْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام مَعِي: يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ^٣، ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْحَمْلِ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ وَهُوَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِهِ. فَكَتَبَ بِخَطِّهِ وَخَاتَمِهِ: «الْوَلَدُ لِعَيَّتِهِ^٤ لَا يُورَثُ»^٥.

١٣٦١٦ / ٥. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ، قَالَ:
مِيرَاثُ وَلَدِ الزَّنى لِقَرَابَاتِهِ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ عَلَى نَحْوِ مِيرَاثِ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ^٦.

١. في «ل»، بح، جد: - «قال».

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٣، ح ١٢١٢٢، معلقاً عن يونس بن عبد الرحمن، عن علي بن سالم الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٧ ح ٢٥٢١٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٥، ذيل ح ٣٢٩٩٣.

٣. في التهذيب: «+ فحملت». ٤. في «ل»: «الوليد».

٥. في «بف»: «بغية».

٦. التهذيب، ج ٨، ص ١٨٢، ح ٦٣٧، بسنده عن علي بن مهزيار، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٨ ح ٢٥٢١٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٤، ذيل ح ٣٢٩٩١.

٧. قال الشيخ - بعد إيراد هذه الرواية -: «فهذه رواية موقوفة لم يستدعها يونس إلى أحد من الأئمة عليهم السلام، ويجوز أن يكون ذلك كان اختياره لنفسه لا من جهة الرواية؛ بل لضرب من الاعتبار، وما هذا حكمه لا يعترض به الأخبار الكثيرة التي قد منهاها». التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٥، ذيل ح ١٢٣٨.

وقال الشهيد: «الزنى يقطع النسب من الأبوين، فلا يرثان الولد، ولا يرثهما، ولا من يتقرَّب بهما، وإنما يرثه ولده وزوجته، ثم المعتق، ثم الضامن، ثم الإمام. وروى إسحاق بن عمار: «أنه تَرَّثَهُ أَنَّهُ وإخوته منها أو عصبتها» وكذا في رواية يونس، وهو قول ابن الجنيد والصدوق والحلي، ونسب الشيخ الأولى إلى توهم الراوي أنه ولد الملاعنة، والثانية إلى الشذوذ، مع أنها مقطوعة، وروى حنان عن الصادق عليه السلام إذا أقرَّ به الأب ورثه وهي مطرحة. الدروس، ج ٢، ص ٣٥٠.

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٤، ح ١٢٣٨، معلقاً عن علي بن إبراهيم؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٨٣، ح ٦٨٩، معلقاً عن

٥٩- بَابُ آخِرِ مِنْهُ

١٣٦١٧ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ^١، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ^٢:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِنَصْرَانِيَّةٍ، فَوَلَدَتْ مِنْهُ غُلَامًا، فَأَقَرَّ بِهِ، ثُمَّ مَاتَ فَلَمْ يَتْرُكْ^٣ وَلَدًا غَيْرَهُ^٤: أَيْرِثُهُ؟
قَالَ: نَعَمْ^٥.

١٣٦١٨ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَيْعٍ وَالْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ، قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ يَهُودِيَّةٍ، فَأَوْلَدَهَا، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا؟

عنه علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن عيسى. راجع: الكافي، كتاب المواريث، باب ميراث ابن المملعة، ح ١٣٦٠١؛ والفقيه، ج ٤، ص ٣٢١، ذيل ح ٥٦٩٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٨٩ ح ٢٥٢١٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٦، ذيل ح ٣٢٩٩٥.

١. هكذا في «ل»، «بح»، بن، «جد»، وحاشية «م»، «جت». وفي «ن» والوسائل: «عن ابن ثابت». وفي «ق»، ك، «بف»، «جت» والمطبوع: «عن ابن رثاب». وفي «م»: «+ عن ابن رثاب».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإننا لم نجد رواية ابن رثاب عن حنان بن سدير في موضع، وقد روى أبو ثابت عن حنان [بن سدير] في بعض الأسناد. راجع: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٧٥، الرقم ١٣٩٩٤ و ص ٣٤٨. ويؤيد ذلك أن الخبر ورد في التهذيب - وهو مأخوذ من الكافي من غير تصريح - عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي ثابت عن حنان. ٢. في «ق»، ك، «بف» والوسائل: «- بن سدير».

٣. في «م»، «بح»، بن، «جد» والاستبصار: «ولم يترك».

٤. في «ل»، «ين»: «يرثه» من دون همزة الاستفهام.

٥. في المرأة: «لعله والخبر الآتي محمولان على عدم العلم بالفجور أو الشبهة في الوطي».

٦. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٥ ح ١٢٤٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٤ ح ٦٩١، معلقاً عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي ثابت [في الاستبصار: «ابن ثابت»] عن حنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٠ ح ٢٥٢٢٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٧، ذيل ح ٣٢٩٩٦.

قَالَ^١: فَقَالَ: «يُسَلَّمُ لَوْلَدِهِ الْمِيرَاثُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ»^٢.

قُلْتُ: فَرَجُلٌ نَصْرَانِيٌّ فَجَزَّ بِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ، فَأَوْلَدَهَا غُلَامًا، ثُمَّ مَاتَ النَّصْرَانِيٌّ وَتَرَكَ مَالًا، لِمَنْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ؟

قَالَ: «يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِابْنِهِ مِنَ الْمُسْلِمَةِ»^٣.

٦٠- بَابُ

١٦٥/٧

١٣٦١٩ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ

الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلِيمٍ^٤ مَوْلَى طَرْبَالٍ، عَنْ حَرِيزٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^٥ فِي رَجُلٍ كَانَ يَطْلُ جَارِيَةً لَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ يَبْعَثُهَا فِي حَوَائِجِهِ، وَأَنَّهُمَا حَبِلَتْ، وَأَنَّهُ^٦ بَلَغَهُ عَنْهَا^٧ فُسَادًا.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٨: «إِذَا هِيَ^٩ وَلَدَتْ أُمْسَكَ الْوَلَدَ، وَلَا يَبِيعُهُ، وَيَجْعَلُ لَهُ نَصِيبًا

١. في «م»، بن: - «قال».

٢. في المرأة: «من اليهودية، أي لولده الحاصل من اليهودية، ويحتمل أن يكون المراد ميراث اليهودية. والأول أظهر».

٣. قال الشيخ^٤: «هاتان الروايتان الأصل فيهما حنان بن سدير، ولم يروهما غيره، والوجه فيهما ما تضمنته الرواية الأولى، وهو أنه إذا كان الرجل يقر بالولد ويلحقه به مسلماً كان أو نصرانياً، فإنه يلزمه نسبه ويرثه حسب ما تضمنه الخبر، فأما إذا لم يعترف به وعلم أنه ولد الزنى فلا ميراث له على حال». التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٦، ذيل ح ١٢٤١.

٤. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٥، ح ١٢٤١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٤، ح ٦٩٢، معلقاً عن الحسن بن محبوب «الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٠ ح ٢٥٢٢٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٧، ذيل ح ٣٢٩٩٧.

٥. في التهذيب، ج ٨، والاستبصار: «سليمان». لاحظ ما قدمناه ذيل ح ٣٥٢٨.

٦. هكذا في النسخ التي قبلت والوسائل والكافي، ح ١٠١٠٠ والفتية والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: + «أنهما» و.

٧. في التهذيب، ج ٨: «منها».

٨. في «ك»، بف، جت، والوسائل والكافي، ح ١٠١٠٠ والفتية والتهذيب والاستبصار: - «هي».

مِنْ دَارِهِ^٢.

قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: رَجُلٌ يَطَأُ جَارِيَةً لَهُ، وَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَنْبَغُهَا فِي حَوَائِجِهِ، وَإِنَّهُ اتَّهَمَهَا

وَحَبِلَتْ؟

فَقَالَ: «إِذَا هِيَ وَلَدَتْ أَمْسَكَ الْوَلَدَ وَلَا يَبِيعُهُ، وَيَجْعَلْ لَهُ نَصِيباً مِنْ دَارِهِ وَمَالِهِ،

وَلَيْسَتْ هَذِهِ مِثْلُ تِلْكَ^٦».

١٣٦٢٠ / ٢. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً^٣، عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَيَّانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى أَبِي^٨، فَقَالَ لَهُ^٩: إِنِّي

ابْتَلَيْتُ بِأَمْرِ عَظِيمٍ: إِنَّ لِي جَارِيَةً كُنْتُ^{١١} أَطَافُهَا، فَوُطِئَتْهَا يَوْمًا، وَخَرَجْتُ^{١٢} فِي

١. في الوسائل والكافي، ح ١٠١٠٠ والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «في».

٢. هكذا في النسخ التي قوبلت والوسائل والكافي، ح ١٠١٠٠ والفقهاء والتهذيب والاستبصار. وفي المطبع: +

«وَمَالِهِ». ٣. في «بف»: «لم يك».

٤. في الوسائل والكافي، ح ١٠١٠٠ والفقهاء والتهذيب، ج ٨ والاستبصار: «وليس».

٥. في العمدة: «وليس هذه مثل تلك. أي في الصورة الأولى يوصى له بالدار فقط لقوة التهمة لخروجها من الدار، وفي الثانية يوصى له بالدار والمال معاً لضعف التهمة».

٦. الكافي، كتاب النكاح، باب الرجل يكون له الجارية...، ح ١٠١٠٠. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٨٢، ح ٦٣٥؛

والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ١٣١٠، معلقاً عن الكليني. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٧، ح ١٢٤٦، معلقاً عن الحسين

بن سعيد. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٥، ح ٥٦٧٩، معلقاً عن القاسم بن محمد. راجع: الكافي، كتاب النكاح، باب الرجل

يكون له الجارية...، ح ١٠٠٩٩؛ والتهذيب، ج ٨، ص ١٨٠، ح ٦٣٠؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٥، ح ١٣٠٩.

الرواف، ج ٢٣، ص ١٤١٤، ح ٢٣٥٤٦؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٩، ح ٢٦٨١٣.

٧. في التهذيب والاستبصار: - «وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً».

٨. في التهذيب: «أتى أبا جعفر عليه السلام». وفي الاستبصار: «أتى أبا عبد الله عليه السلام».

٩. في الاستبصار: «وقال». ١٠. في الوسائل والكافي، ح ١٠٠٩٧: - «له».

١١. في «ن»: «وكننت». ١٢. في «ل»: «ثم خرجت».

حَاجَةٍ لِي بَعْدَ مَا اغْتَسَلْتُ مِنْهَا^١، وَنَسِيتُ نَفَقَةَ لِي، فَزَجَعْتُ إِلَى الْمَنْزِلِ لِأَخْذِهَا،
فَوَجَدْتُ غُلَامِي عَلَى بَطْنِهَا، فَعَدَدْتُ لَهَا مِنْ يَوْمِي ذَلِكَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَوَلَدَتْ جَارِيَةً.
قَالَ^٢: فَقَالَ لَهُ أَبِي^٣: لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقْرَبَهَا وَلَا تَبِيعَهَا^٤، وَلَكِنْ أَنْفِقْ عَلَيْهَا مِنْ
مَالِكَ مَا دُمْتَ حَيًّا، ثُمَّ أَوْصِ عِنْدَ مَوْتِكَ أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِكَ حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ^٥ لَهَا
مَخْرَجًا^٦.

٦١- بَابُ الْحَمِيلِ

١٣٦٢١ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ
وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

١. في «بح» والتهذيب، ج ٩: - «منها».
٢. في «بف» والفقيه: - «قال».
٣. في التهذيب، ج ٨ والاستبصار: «أبو عبدالله عليه السلام».
٤. في «م، بح، بن»: «أَنْ تَقْرَبَهَا».
٥. في الوسائل والكافي، ح ١٠٠٩٧: «وَلَا أَنْ تَبِيعَهَا». وفي الاستبصار: «أَنْ تَبِيعَهَا وَلَا تَقْرَبَهَا» بدل «أَنْ لَا تَقْرَبَهَا».
٦. في الفقيه: «+ لك و».
٧. في «بف»: «فرجاً». وقال المحقق: «لو وطأ أمته ووطأها آخر فحوراً ألحق الولد بالمولى. ولو حصل مع ولادته إمارة يغلب بها الظن أنه ليس منه، قيل: لم يجز له الإحاق به ولا نفيه عنه، بل ينبغي أن يوصي له بشيء ولا يوزنه ميراث الأولاد، وفيه تردد». الشرائع، ج ٢، ص ٥٦٤.
- وفي المرأة بعد نقل عبارة المحقق: «وما تردد فيه هو قول الشيخ وأكثر الأصحاب».
٨. الكافي، كتاب النكاح، باب الرجل يقع على جاريته فيقع عليها...، ح ١٠٠٩٧. وفي التهذيب، ج ٨، ص ١٧٩، ح ٦٢٨؛ والاستبصار، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ١٣٠٧، معلقاً عن الكليني. وفي الفقيه، ج ٤، ص ٣١٤، ح ٥٦٧٧؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٤٦، ح ١٢٤٥، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٣، ص ١٤١٣، ح ٢٣٥٤٥؛ الوسائل، ج ٢١، ص ١٦٦، ح ٢٦٨٠٦.
٩. في السند تحويل بعطف «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان» على «علي بن إبراهيم، عن أبيه».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَمِيلِ^١

فَقَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ الْحَمِيلُ؟».

قَالَ: قُلْتُ: الْمَرْأَةُ تُسَمَّى مِنْ أَهْلِهَا^٢ مَعَهَا الْوَلَدُ الصَّغِيرُ، فَتَقُولُ: هُوَ^٣ ابْنِي،

وَالرَّجُلُ يُسَمَّى فَيُلْقَى أَخَاهُ، فَيَقُولُ: هُوَ أُخِي، وَلَيْسَ لَهُمْ^٤ بَيِّنَةٌ إِلَّا قَوْلُهُمْ^٥.

قَالَ: فَقَالَ: «فَمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِمْ^٦ عِنْدَكُمْ؟».

قُلْتُ: لَا يُورَثُونَهُمْ^٧؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ^٨ عَلَى وَلَدَتِهِمْ^٩ بَيِّنَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ وَلَادَةٌ

الشَّرْكَ.

فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِذَا جَاءَتْ بِابْنِهَا أَوْ ابْنَتِهَا^{١٠}، وَلَمْ تَزَلْ^{١١} مُقَرَّةً بِهِ، وَإِذَا

عَرَفَ أَخَاهُ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي صَحَّةٍ مِنْهُمَا، وَلَمْ يَزَلَا^{١٢} مُقَرَّينَ بِذَلِكَ، وَرِثَ بَعْضُهُمْ

١. قال ابن الأثير: «في حديث علي: أنه كتب إلى شريح: «الحميل لا يورث إلا ببينة»، وهو الذي يحمل من بلاد صغير إلى بلاد الإسلام. وقيل: هو المحمول النسب، وذلك أن يقول الرجل لإنسان: هذا أخي أو ابني ليزوي ميراثه عن مواليه، فلا يصدق إلا ببينة». النهاية، ج ١، ص ٤٤٢ (حمل).

وقال الجوهرى: «الحميل: الذي يحمل من بلده صغيراً ولم يولد في الإسلام والحميل: الدعي». الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٨ (حمل).

٢. في «ل، م، بن، جد» وحاشية «بح، جت» والفقهاء والمعاني: «من أرضها». وفي الوسائل: «من أرضها و».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والوسائل والفقهاء والمعاني. وفي المطبوع: «هذا».

٤. في الفقهاء والمعاني: «لهما».

٥. في «ل، بح، بن، جت» والوسائل: «ما».

٦. هكذا في «ل، م، بح، بن» والوسائل. وفي «ك، ق، ن، بف، جت، جد» والفقهاء والمعاني: «الناس فيه». وفي المطبوع: «فيهم الناس».

٧. في الفقهاء: «لا يورثونه».

٨. في «بح»: «لم تكن».

٩. في الفقهاء: «ولادته». وفي المعاني: «ولادتهما».

١٠. في «ل، م، بن، جد» والوسائل: «بابنتها». وفي الفقهاء: «أو ابنتها».

١١. في «ك، ق، بف، جت» والفقهاء والمعاني: «لم تزل» بدون الواو.

١٢. في «ك، ق، بف» والمعاني: «لم يزالوا» بدون الواو. وفي «ن»: «ولم يزالوا». وفي «بح»: «ولا يزالوا». وفي الفقهاء: «لم يزالوا» بدون الواو.

مِنْ بَعْضِ^١ ٢.

٢/١٣٦٢٢. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ حَمِيلَيْنِ جِيءَ بِهِمَا مِنْ أَرْضِ الشَّرْكِ، فَقَالَ أَخَذَهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَنْتَ أَخِي، فَعَرِفَا بِذَلِكَ، ثُمَّ أُغْتَبَا وَمَكَثَا مُقَرَّرَيْنِ بِالْإِخَاءِ، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا مَاتَ؟

فَقَالَ^٣: «الْمِيرَاثُ لِلْأَخِ يُصَدِّقَانِ»^٥.

٣/١٣٦٢٣. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛

وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَمِيلِ؟

فَقَالَ: «وَأَيُّ شَيْءٍ الْحَمِيلُ؟».

١. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٥٠: «ذهب الأصحاب إلى أن نسب الولد الصغير تثبت بإقرار الأب، ولا يشترط تصديق الولد، وفي الأم خلاف، وفي غير الولد يشترط تصديق المقر له فيثبت التوارث بينهما ولا يتصدى إلا مع البيّنة، وفي البالغ خلاف، والمشهور اعتبار التصديق».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣١٤، ح ٥٦٧٦، معلقاً عن صفوان بن يحيى؛ معاني الأخبار، ص ٢٧٣، ح ١، بسنده عن صفوان بن يحيى. راجع: التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٨، ح ١٢٥٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٧٠٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٣، ح ٢٥٢٢٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٨، ح ٣٣٠٠٠.

٣. في «ق، ك، ل، م، ن، بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «قال».

٤. في التهذيب والاستبصار: «ولآخر».

٥. التهذيب، ج ٩، ص ٣٤٧، ح ١٢٤٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٦٩٩، معلقاً عن أبي عليٍّ الأشعري. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٤، ح ٢٥٢٢٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٩، ح ٣٣٠٠١.

٦. في السند تحويل بعطف «عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» على «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد».

فَقُلْتُ: الْمَرْأَةُ تُسَبِّى مِنْ أَرْضِهَا وَمَعَهَا الْوَلَدُ الصَّغِيرُ، فَتَقُولُ: هُوَ ابْنِي، وَالرَّجُلُ يُسَبِّى، فَيَقُولُ: هُوَ أَخَاهُ^٢، فَيَقُولُ: هُوَ أَخِي وَيَتَعَارَفَانِ، وَلَيْسَ لِهَمَا عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ إِلَّا قَوْلُهُمَا^٥.

فَقَالَ: «مَا يَقُولُ مَنْ قَبْلَكُمْ؟».

قُلْتُ: لَا يُورَثُونَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ^٦ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ^٧ عَلَى ذَلِكَ^٨ بَيِّنَةٌ، إِنَّمَا كَانَتْ^٩ وَلَادَةٌ فِي الشُّرْكِ.

قَالَ^{١٠}: «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِذَا جَاءَتْ بِابْنِهَا أَوْ ابْنَتِهَا^{١١} مَعَهَا، وَلَمْ تَزَلْ^{١٢} بِهِ^{١٣} مُقَرَّرةً، وَإِذَا عَرَفَ أَخَاهُ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي صَحَّةٍ مِنْ عَقْلِهِمَا^{١٤}، وَلَا يَزَالَانِ^{١٥} مُقَرَّرَيْنِ بِذَلِكَ، وَرِثَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ^{١٦}».

١. في حاشية «ن، جت»: «هذا».

٢. في «جت» والتعذيب والاستبصار: «فيلقاه».

٣. في «ق» والتعذيب والاستبصار: «أخوه».

٤. في «ك، ق، ل، يح، بف، بن، جد»: «هو».

٥. في «بف»: «بقولهما».

٦. في التعذيب والاستبصار: «لا يورثونه لأنه» بدل «لا يورثونهم لأنهم».

٧. في التعذيب: «- لهم». وفي الاستبصار: «لها».

٨. في «بف»: «- على ذلك».

٩. في حاشية «جت»: «كان».

١٠. في «م، يح، بن، جت»: «فقال».

١١. في «ك، ق، م، يح، بف، جد»: «أو بابنتها». وفي «جت»: «أو بنتها».

١٢. في «ك، ق، بف»: «لم يزل» بدون الواو. ١٣. في «بف»: «- به».

١٤. في «ق، يح» والتعذيب والاستبصار: «عقولهما».

١٥. في «ل»: «ولم تزالا». وفي «م، ن، يح، بن، جد» وحاشية «جت»: «لم يزالا». وفي «ك، جت»: «من عقولهما» بدل «من عقولهما ولا يزالان». وفي «بف»: «من عقولهما لا يزالون».

١٦. التعذيب، ج ٩، ص ٣٤٧ ح ١٢٤٧ والاستبصار، ج ٤، ص ١٨٦ ح ٦٩٨، معلقاً عن الحسن بن محبوب. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٩٣ ح ٢٥٢٢٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٧٩، ذيل ح ٣٣٠٠٠.

٦٢- بَابُ الْإِقْرَارِ بِوَارِثٍ آخَرَ

قَالَ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ: إِنْ مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ^١، فَأَقَرَّ أَحَدُهُمْ بِأَخٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِقْرَاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَاؤُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَا عَلَى إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ، فَيَلْزِمُهُ فِي حِصَّتِهِ لِلْأَخِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ نِصْفُ سُدُسِ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَإِنْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، فَأَقَرَّتْ إِحْدَاهُنَّ بِأَخٍ، رَدَّتْ عَلَى الَّتِي أَقَرَّتْ لَهَا رُبْعَ مَا فِي يَدَيْهَا، وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعَ بَنَاتٍ، وَأَقَرَّتْ^٢ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِأَخٍ، رَدَّتْ عَلَى الَّتِي أَقَرَّتْ لَهُ ثُلُثَ مَا فِي يَدَيْهَا، وَهُوَ نِصْفُ سُدُسِ الْمَالِ.

فَإِنْ^٣ تَرَكَ ابْنَتَيْنِ، فَأَدَّعَى^٤ أَحَدُهُمَا أَخًا وَانْكَرَ الْآخَرُ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ هَذَا الْمَقْرُوعَ عَلَى الَّذِي ادَّعَاهُ ثُلُثَ مَا فِي يَدَيْهِ^٥، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَمْ يُورَثَا^٦؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى إِنَّمَا كَانَ^٧ عَلَى أَبِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ الْمُدَّعِي بِدَعْوَى هَذَا عَلَى أَبِيهِ.

١٦٧/٧

٦٣- بَابُ إِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرَثَةِ بِذَيْنِ^٨

١٣٦٢٤ / ١. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ،

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «و ترك ابنتين وابنتين». وفي «ك»: «- و ابنتين».

٢. في «بح»: «وأقَرَّتْ».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت. وفي المطبوع: «وإن».

٤. في «ق، ب، ف»: «ادَّعى».

٥. في «ق، ك، ن، بح، ب، ف، جت»: «يده».

٦. في «ل، م، بح، بن، جد»: «لم يورث».

٧. في «ل، م، بح، بن»: «كانت».

٨. في حاشية «بح»: «+ على الميت».

عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى، عَنِ الشَّعْبِيِّ^١، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، قَالَ:
كُنَّا عَلَى بَابِ أَبِي جَعْفَرٍ^٢ وَتَخُنْ جَمَاعَةً نَنْتَظِرُهُ^٣ أَنْ يَخْرُجَ إِذْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ
فَقَالَتْ: أَيُّكُمْ أَبُو جَعْفَرٍ، فَقَالَ لَهَا الْقَوْمُ: مَا تَرِيدِينَ مِنْهُ؟ قَالَتْ: أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَهُ عَنْ
مَسْأَلَةٍ، فَقَالُوا لَهَا: هَذَا فَتَاهُ أَهْلُ الْبِرْزَاقِ، فَسَلِيهِ، فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي مَاتَ وَتَرَكَ أَلْفَ
دِرْهَمٍ، وَكَانَ لِي عَلَيْهِ مِنْ صَدَاقِي خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَخَذْتُ صَدَاقِي^٤، وَأَخَذْتُ
مِيرَاثِي، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ، فَأَدَّعَى عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَشَهِدْتُ لَهُ^٥.
فَقَالَ^٦ الْحَكَمُ: فَبَيْنَاهُ^٧ أَنَا أَخْشَبُ مَا يُصِيبُهَا^٨ إِذْ خَرَجَ أَبُو جَعْفَرٍ^٩، فَقَالَ: «مَا هَذَا
الَّذِي أَرَاكَ تَحْرُكُ بِهِ أَصَابِعَكَ يَا حَكَمُ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِمَقَالَةِ الْمَرْأَةِ وَمَا سَأَلْتُ عَنْهُ.
فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^{١٠}: «أَقَرَّتْ بَثْلُ^{١١} مَا فِي يَدَيْهَا^{١٢}، وَلَا مِيرَاثَ لَهَا».

١. تَقَدَّمَ الْخَبَرُ فِي الْكَافِي، ح ١٣١٨٢، نَفْسُ السَّنَدِ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى الشَّعْبِيِّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، كَمَا يَعْلَمُ مِنْ سَائِرِ
مَوَاضِعِ رَوْدِ الْخَبَرِ.
٢. فِي الْكَافِي، ح ١٣١٨٢ وَالْفَقِيه: «نَنْتَظِرُ».
٣. فِي «ك»، «بَح»؛ «إِذَا».
٤. فِي «ك»، «ق»، «م»، «ن»: «قَالَتْ».
٥. فِي «ب»: «+ خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ».
٦. فِي الْكَافِي، ح ١٣١٨٢: «قَالَ».
٧. فِي الْكَافِي، ح ١٣١٨٢: «قَالَ».
٨. فِي «ب»: «بَيْنَاهُ»، وَفِي «ل»: «بَيْنَاهُ».
٩. فِي الْكَافِي، ح ١٣١٨٢: «قَالَ».
١٠. فِي حَاشِيَةِ «ب»: «بَيْنَاهُ» وَالْفَقِيه: «بَثْلِي».

١١. فِي مَرْأَةِ الْعُقُول، ج ٢٣، ص ٢٥٢: «قَوْلُهُ^{١٢}: أَقَرَّتْ بَثْلُ مَا فِي يَدَيْهَا. كَذَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ، وَقَدْ مَرَّ هَكَذَا فِي
كِتَابِ الْوَصَايَا، وَفِي الْفَقِيهِ وَبَعْضِ نَسَخِ التَّهْذِيبِ: «بَثْلِي مَا فِي يَدَيْهَا»، وَلَعَلَّهُ كَانَ هَكَذَا فِي رِوَايَةِ الْفَضْلِ فَفَسَّرَهُ
بِمَا فَسَّرَهُ، أَوْ حَمَلَ قَوْلَهُ^{١٣}: «أَقَرَّتْ بَثْلُ مَا فِي يَدَيْهَا» عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى أَقَرَّتْ بِأَنَّ لَهَا ثَلَاثَ مَا فِي يَدَيْهَا، أَوْ قَرَأَتْ:
«أَقَرَّتْ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، أَيْ تَقَرَّرَ الْمَرْأَةُ عَلَى الثَّلَاثِ، وَبَرَدَ مِنْهَا الْبَاقِي.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ نَسْخَةَ الْكِتَابِ ظَاهِرًا مُوَافِقَةً لِلْمَشْهُورِ بَيْنِ الْأَصْحَابِ مِنْ عَدَمِ بِنَاءِ الْإِقْرَارِ عَلَى الْإِشَاعَةِ، وَأَنَّ كُلَّ مَنْ
أَقَرَّ بَوَارِثَ أَوْ دِينَ إِنْمَا يَرِدُ مَا فَضَّلَ عَمَّا كَانَ نَصِيهِ لَوْ كَانَ هَذَا الْغَرِيمُ أَوْ الْوَارِثُ، فَفِي هَذَا الْمَثَلِ لَمَّا كَانَ الدِّينُ
زَائِدًا عَلَى التَّرَكَةِ، فَيُلْزَمُ قِسْمَةُ التَّرَكَةِ بَيْنَهُمْ بِالْحَصَصِ، فَيَأْخُذُ كُلُّ غَرِيمٍ بِقَدْرِ دِينِهِ، فَنَصِيبُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثُ الْأَلْفِ
وَهُوَ ثَلَاثُ الْخَمْسَمِائَةِ، فَتَرَدُّ الْفَاضِلُ وَهُوَ ثَلَاثُ الْخَمْسَمِائَةِ، وَالنَّسْخَةُ الْآخَرَى مُوَافِقَةٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ
الْأَصْحَابِ مِنْ بِنَاءِ الْإِقْرَارِ عَلَى الْإِشَاعَةِ، فَقَدْ أَقَرَّتْ الْمَرْأَةُ لِلْغَرِيمِ مِنْ كُلِّ مَا تَرَكَ الْمَيِّتُ ثَلَاثِينَ، فَيُلْزَمُهَا أَنْ تَرُدَّ

قَالَ الْحَكَمُ: فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَفْهَمَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام ^١.

قَالَ الْفَضْلُ بْنُ شاذَانَ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي عَلَى الزَّوْجِ صَارَ أَلْفًا ^٢ وَخَمْسِمِائَةً دِرْهَمًا ^٣، لِلرَّجُلِ أَلْفٌ، وَلَهَا خَمْسِمِائَةٌ ^٤ هُوَ ثُلُثُ الدِّينِ، وَإِنَّمَا جَارَ إِقْرَارُهَا فِي حِصَّتِهَا، فَلَهَا مِمَّا تَرَكَ الْمَيِّتُ الثُّلُثُ، وَلِلرَّجُلِ الثُّلُثَانِ، فَصَارَ لَهَا مِمَّا فِي يَدَيْهَا الثُّلُثُ، وَيُرَدُّ ^٥ الثُّلُثَانِ عَلَى الرَّجُلِ، وَالَّذِينَ اسْتَفْرَقَ الْمَالُ كُلَّهُ، فَلَمْ يَبْقَ شَيْءٌ يَكُونُ لَهَا مِنْ ذَلِكَ ^٦ الْمِيرَاثِ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهَا عَلَى غَيْرِهَا ^٧.

١٣٦٢٥ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ:

«ثَلَاثِي مَا فِي يَدَيْهَا عَلَيْهِ، وَسَائِرُ الْوَرِثَةِ بَزَعُهَا غَاصِبُونَ أَخَذُوا مِنْ مَالِهَا عَدَوَانًا فَذَهَبَ مِنْهُمَا. وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَقْوَى؛ لِمَا مَرَّ وَلِمَا رَوَاهُ الشَّيْخُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام فِي رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ وَعَصْبَتَهُ وَتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَقَامَتْ امْرَأَتُهُ الْبَيْتَةَ عَلَى خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَأَخَذَتْهَا وَأَخَذَتْ مِيرَاثَهَا، ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا أَدْعَى عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْتَةٌ، فَأَقْرَظَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: أَقْرَظَتْ بِذَهَابِ ثُلُثِ مَالِهَا تَأْخُذُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثِي الْخَمْسِمِائَةِ وَتُرَدُّ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارُهَا عَلَى نَفْسِهَا بِمَنْزِلَةِ الْبَيْتَةِ».

١. فِي الْكَافِي، ح ١٣١٨٢ وَالْفَقِيه: «فَمَا رَأَيْتُ وَاللَّهِ أَفْهَمَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَطُّ».

٢. الْكَافِي، كِتَابُ الْوَصَايَا، بَابُ مَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دِينَ، ح ١٣١٨٢. التَّهْذِيبُ، ج ٩، ص ١٦٤، ح ٦٧١، مَعْلَقًا عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ؛ الْاسْتَبْصَارُ، ج ٤، ص ١١٤، ح ٤٣٦، مَعْلَقًا عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ الْفَقِيه، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٥٥٢٧، مَعْلَقًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، وَفِي كُلِّهَا مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ. الْوَاْفِي، ج ١٦، ص ١١٠٧، ح ١٦٧٥٠؛ الْوَسَائِلُ، ج ١٩، ص ٣٢٦، ذِيلُ ح ٢٤٧٠٣.

٣. فِي «بَيْح»: «أَلْفَ دِرْهَمٍ» بَدَلَ «أَلْفًا». وَفِي «ق»، «ك»، «بَف»، «جَت»: «أَلْفٌ».

٤. فِي «ل»، «بَن»، «جَد»: «-» «دِرْهَمٌ».

٥. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الَّتِي قَوَّبَلْتُ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «+» «دِرْهَمٌ».

٦. فِي «ق»، «ك»، «جَت»: «وَهُوَ». فِي «ق»، «ل»، «بَح»، «بَف»، «جَت»: «وَتُرَدُّ».

٨. فِي «م»، «بَن»، «جَد» وَحَاشِيَةُ «ن»، «جَت»: «مَنَّهُ» بَدَلَ «مِنْ ذَلِكَ».

٩. رَاجِعُ: الْكَافِي، كِتَابُ الْوَصَايَا، بَابُ مَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دِينَ، ذِيلُ ح ١٣١٨٢ وَالْفَقِيه، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ٥٥٢٧.

۶۴۔ باب

٦٥- بَابُ مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ

١٣٦٢٧ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَانَ ، عَنْ

١. في (ق، ك، ن، بح، بف، جت) والفقيه، ج ٤ والتهذيب والاستبصار: «فأقر». وفي الكافي، ح ١٣٢٥٤: «فأقر عليه».

٢. الكافي، كتاب الوصايا، باب بعض الورثة يقر بعق أو دين، ح ١٣٥٤. وفي التهذيب، ج ٩، ص ١٦٣، ح ٦٦٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١١٥، ح ٤٣٧، معلقاً عن علي بن إبراهيم الفقيه، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٥٥٤٥، معلقاً عن ابن أبي عمير. وفي التهذيب، ج ٦، ص ١٩٠، ح ٤٠٦؛ و ص ٣١٠، ح ٨٥٤؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٧، ح ١٧، بسند آخر عن ابن أبي عمير. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٨٩، صدر ح ٣٧١٤؛ والتهذيب، ج ٦، ص ١٩٨، صدر ح ٤٤٢؛ و ج ٩، ص ١٦٣، صدر ح ٦٧٠؛ و ص ٢٧٢، صدر ح ١٣٣١؛ والاستبصار، ج ٣، ص ١٧، صدر ح ١٨؛ و ج ٤، ص ١١٤، صدر ح ٤٣٥؛ و قرب الإسناد، ص ٥٢، صدر ح ١٧١، بسند آخر عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٥، ص ٩٤٦، ح ٢٥٣٤؛ الوسائل، ج ١٩، ص ٣٢٤، ذيل ح ٢٤٦٩٨.

٣. في الوسائل: «قلت له» بدل «دخلت عليه، وسلمت، وقلت: جعلت فداك».

٤. في المرأة: قال الوالد العلامة: لاختلاف في أن الرضاع لا يصير سبباً للإرث، ولعله عليه السلام إنما حكم بذلك مع كونه ماله لتلا يؤخذ ماله ويذهب به إلى بيت مال خلفاء الجور، فإن هذا الأخ أحقّ منهم.

٥. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٩، ح ٢٥٣٤٨؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٥٥، ح ٣٢٩٥٥.

الْحَلْبِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَتَرَكَ ذَنْبًا، فَعَلَيْنَا ذَنْبُهُ، وَإِلَيْنَا عِيَالُهُ؛ وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا، فَلِوَرَثَتِهِ؛ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ مَوَالٍ^١، فَمَالُهُ مِنَ الْأَنْفَالِ»^٢.

١٦٩/٧ ١٣٦٢٨ / ٢. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛

و مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ مِنْ قَرَابَتِهِ، وَلَا مَوْلَى عَتَاqِهِ قَدْ ضَمِنَ جَرِيْرَتَهُ، فَمَالُهُ مِنَ الْأَنْفَالِ»^٣.

١٣٦٢٩ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيْمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ بَغُضِ أَصْحَابِنَا:

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عليه السلام، قَالَ^٤: «الْإِمَامُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»^٥.

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت. وفي المطبوع والوسائل: «مولى». وفي «ف»: «مولى».

٢. الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب من حقّ الإمام على الرعيّة ...، ضمن ح ١٠٦٨، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي علل الشرائع، ص ١٢٧، ضمن ح ٢؛ و عيون الأخبار، ج ٢، ص ٨٥، ضمن ح ٢٩؛ و معاني الأخبار، ص ٥٢، ضمن ح ٣، بسند آخر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله. وفي تفسير القمي، ج ١، ص ٩٤ و ٢٧٨؛ و ج ٢، ص ١٧٦، مرسلًا عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي كلّ المصادر إلى قوله: «فلورثته» مع اختلاف يسير. راجع: الكافي، كتاب الحجّة، باب ما يجب من حقّ الإمام على الرعيّة ...، ح ١٠٦٩؛ و تفسير العياشي، ج ٢، ص ٩٤، صدر ح ٧٨، الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٨، ح ٢٥٣٤٥؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٧، ح ٣٢٩٣٣.

٣. في الوافي: «فماله من الأنفال، يعني للإمام».

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٣٣، ح ٥٧١٤، معلقًا عن العلاء. وفي التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٧، ح ١٣٨١؛ و الاستبصار، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٣٣٤، بسندهما عن العلاء. تفسير القمي، ج ١، ص ٢٥٤، بسند آخر عن أبي عبد الله عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٧، ح ٢٥٣٤٣؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٦، ح ٣٢٩٣٠.

٥. في الكافي، ح ١٤٢٤؛ و «عن العبد الصالح عليه السلام بدل «عن أبي الحسن الأول عليه السلام».

٦. في «بح»: «وإن».

٧. الكافي، كتاب الحجّة، باب الفيه و الأنفال ...، ضمن الحديث الطويل ١٤٢٤. التهذيب، ج ٤، ص ١٣٠، ضمن

١٣٦٣٠ / ٤ . أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْقُضَلِيِّ بْنِ شَادَانَ جَمِيعًا، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ

يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلَبِيِّ؛

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «يَسْتَلْزِمُكَ مِنَ الْأَنْفَالِ» قَالَ: «مَنْ

مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ مَوْلَى، فَمَالُهُ مِنَ الْأَنْفَالِ»^١.

٦٦- بَابُ ٢

١٣٦٣١ / ١ . عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ ذَكَرَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَاتَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لَمْ يَكُنْ لَهُ

وَارِثٌ، فَذَفَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِيرَاثَهُ^٢ إِلَى هَمَشَهْرِيجِهِ^٣»^٤.

• الحديث الطويل ٣٦٦، بسنده عن حماد بن عيسى. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٧، ح ٢٥٣٤٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٨، ح ٣٢٩٣٤.

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٣٧٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٧٣٢، بسندهما عن ابن مسكان، عن الحلبي،

من قوله: «من مات». وفي الكافي، كتاب الحجة، باب الفية والأنفال ...، ح ١٤٣٨؛ والفقيه، ج ٢، ص ٤٤،

ح ١٦٦١؛ والتهذيب، ج ٤، ص ١٣٤، ح ٣٧٤، وج ٩، ص ٣٨٦، ح ١٣٨٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٧٣٣،

بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٨، ح ٢٥٣٤٦؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٧، ح ٣٢٩٣٢.

٢. في «ل»: «-باب».

٣. في «بح»: «ماله».

٤. في «م، بن، جد»، وحاشية «ن»: «همشيريجه». وفي حاشية «بح، جت»، والاستبصار: «همشاريجه». وقال

الشيخ عليه السلام: «هذه الرواية مرسلّة لتعارض ما قدّمناه من الأخبار مع أنّه ليس فيها ما ينافي ما تقدّم؛ لأنّ الذي

تضمّن أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أعطى تركته همشاريجه، ولعلّ ذلك فعل لبعض الاستصلاح؛ لأنّه إذا كان المال له

خاصّة على ما قدّمناه جازله أن يعمل به ما شاء، وليس في الرواية أنّه قال: إنّ هذا حكم كلّ مال لا وارث له،

فيكون منافياً لما تقدّم من الأخبار». التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٧، ذيل ح ١٣٨٣.

وفي المرأة بعد نقل عبارة الشيخ الطوسي عليه السلام: «وقال الوالد العلامة: عليه يمكن أن يكون - صلوات الله عليه -

دفعه إليهم ليوصلوا إلى وارثه، أو يكونوا ورثته أو لما كان له أن يدفع إلى من يريد، ويمكن أن يكون فعل

١٣٦٣٢ / ٢ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ خَلَادِ السُّدِّيِّ^١ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ : «كَانَ عَلِيُّ عليه السلام يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَيَتْرَكَ مَالًا وَلَيْسَ
لَهُ أَحَدٌ^٢ : أُغْطِ^٣ الْمِيرَاثَ^٤ هَمْشَارِيحَهُ^٥ .

٦٧- بَابُ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أُعْتِقَ

١٣٦٣٣ / ١ . عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ الْحَلْبِيِّ

« ذلك لتلا يدفع إلى بيت المال، ويصير بدعة لمن يجيء بعده من سلاطين الجور، وكان غرضه أنهم أولى من بيت المال ».

٥ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٧، ح ١٣٨٣؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٧٣٦، معلقاً عن داود الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٩، ح ٢٥٣٤٩؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٥٢، ح ٣٢٩٤٦.

١ . هكذا في «ك، م، ن، جد»، وحاشية «جت». وفي «بف»: «خلاد المدي». وفي «جت»: «خلاد الندى». وفي «ق، ل، ب، ح، بن، والمطبوع والوسائل»: «خلاد السندي».

وخلاد السدي ترجم له النجاشي في كتابه، ص ١٥٤، الرقم ٤٠٥، ونسب إليه كتاباً يرويه عدة منهم ابن أبي عمير.

لا يقال: ذكر الشيخ الطوسي في رجاله، ص ١٩٩، الرقم ٢٥١٧ خلاد السندي البزاز الكوفي، وترجم في فهرسته، ص ١٧٥، الرقم ٢٧١ لخلاد السندي، ونسب إليه كتاباً يرويه ابن أبي عمير.

فإنه يقال: إن المذكور في أقدم نسخ رجال الطوسي وهي نسخة ابن سرائك، هو خلاد السدي. وأنا الفهرست فقد ذكر في هامش طبعة النجف الأشرف، ص ٦٦، الرقم ٢٦١، السدي كنسخة للسندي المذكور في عنوان الراوي.

وظهر ممّا ذكرنا أنّ ما ورد في التهذيب والاستبصار من نقل الخبر عن محمد بن أبي عمير عن خلاد عن السري، سهو.

ويؤكد ذلك أنّنا لم نعثر في موضع على روايه من يسمّى بخلاد عن السري.

٢ . في «ن»: «وارث». وفي حاشية «بج»: «ولد». ٣ . في «ن»: «أعطى».

٤ . في «ب، ح، بن، وحاشية «ن»: «المال». وفي الوسائل: «مال».

٥ . التهذيب، ج ٩، ص ٣٨٧، ح ١٣٨٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٦، ح ٧٣٥، بسندهما عن محمد بن أبي عمير، عن خلاد، عن السري يرفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٤٩، ح ٢٥٣٥٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٥٢، ح ٣٢٩٤٤.

وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ^١:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^٢.

٢ / ١٣٣٤. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ

زُرَّارَةَ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فِي حَدِيثِ بَرِيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ: «أُعْتِقِي، فَإِنَّ الْوَلَاءَ

لِمَنْ أَعْتَقَ»^٣.

٣ / ١٣٣٥. أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ ١٧٠/٧

عَبِصِ بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَتْ عَائِشَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَهْلَ بَرِيْرَةَ اشْتَرَطُوا

وَلَاءَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»^٤.

١. في الكافي، ح ١٠٠٨٧: - «ومحمد بن مسلم».

٢. في المرأة: «لمن أعتق، أي لا يجوز انتقاله إلى غيره بالاشتراط أو نحوه كما سيأتي».

٣. الكافي، كتاب النكاح، باب الأمة تكون تحت المملوك...، ضمن ح ١٠٠٨٧؛ وكتاب العتق والتدبير والمكاتبة،

باب الولاء لمن أعتق، ح ١١٢٣١. وفي التهذيب، ج ٧، ص ٣٤١، ضمن ح ١٣٩٦، معلقاً عن الكليني في

ح ١١٢٣١. التهذيب، ج ٨، ص ٢٤٩، ح ٩٠٥، معلقاً عن الكليني. الخصال، ص ١٩٠، باب الثلاثة، ضمن ح ٢٦٢،

يسنده عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان التاب، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام.

الفقيه، ج ٣، ص ١٣٤، ضمن ح ٣٤٩٧، معلقاً عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام. قرب الإسناد،

ص ٩٤، ضمن ح ٣١٦، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه عليه السلام عن النبي ﷺ. راجع: الفقيه، ج ٣، ص ١٣٣، ح ٣٤٩٦؛

والتهذيب، ج ٨، ص ٢٥٢، ح ٩١٤؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢، ح ٧٠. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٦، ح ٢٥٢٩٣؛

الوسائل، ج ٢٣، ص ٦١، ح ٢٩١٠٧.

٤. في «بن»: «+ وقال».

٥. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب الولاء لمن أعتق، ح ١١٢٣٣. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٠، ح ٩٠٦،

معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٦، ح ٢٥٢٩٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٦٢، ح ٢٩١٠٨.

٦. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب الولاء لمن أعتق، ح ١١٢٣٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٠، ح ٩٠٧،

معلقاً عن الكليني. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٦، ح ٢٥٢٩٥؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٦٤، ح ٢٩١١٤.

١٣٦٦ / ٤. صَفْوَانُ^١، عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا لَهُ أَوْلَادٌ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ، فَأَغْتَقَهُ؟

قَالَ: «وَلَاءٌ وَلَدِهِ لِمَنْ أَغْتَقَهُ»^٢.

١٣٦٧ / ٥. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ^٣، عَنْ أَبِي

الصَّبَاحِ الْكِنَانِيِّ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي امْرَأَةٍ أَغْتَقَتْ رَجُلًا، لِمَنْ وَلَاءُ، وَلِمَنْ مِيرَاثُهُ؟

١. السند معلقٌ على سابقه. ويروي عن صفوان، أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار.

٢. هكذا في «ق»، «ك»، «ل»، «م»، «ن»، «ج»، «ب»، «ي»، «ج»، «ج»، «د». وفي المطبوع: «العيس».

٣. في مرآة العقول، ج ٢٣، ص ٢٥٧: «ظاهره أنَّ الأمَّ كانت حرةً أصليةً، فعلى المشهور بين الأصحاب - بل ظاهره الاتفاق عليه - أنَّ لا ولَاءَ لأحد على الولد، وظاهر كثير من الأخبار أنَّ الولاء ينجز إلى موالي الأب إذا أعتق ولو كانت الأم حرةً أصليةً. ويمكن حمل هذا الخبر على أنَّ الأمَّ كانت معتقة، فبعد عتق الأب ينجز ولء الأولاد من موالي الأم إلى موالي الأب كما هو المشهور، ويمكن إرجاع الضمير إلى الولد، بناءً على صحة اشتراط رقية الولد، لكنه بعيد».

وقال الشهيد الثاني: «لو كانت الأم حرةً أصليةً، والأب معتقاً، ففي ثبوت الولاء عليه لمعتق الأب من حيث إنَّ الانتساب إلى الأب وهو معتق أو عدم الولاء عليه، كما لو كان الأب حراً بناءً على أنَّه يتبع أشرف الأبوين، وجهان، أظهرهما عند الأصحاب - بل ظاهرهم الاتفاق عليه - الثاني، وعلى هذا فشرط الولاء أن لا يكون في أحد الطرفين حرٌّ أصلي». المسالك، ج ١٣، ص ٢١١.

٤. الفقيه، ج ٣، ص ١٣٤، ح ٣٤٩٨، معلقاً عن صفوان بن يحيى. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٠، ح ٩١٠ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١، ح ٦٦، بسندهما عن صفوان. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٧، ح ٢٥٢٩٦؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٦٦، ذيل ح ٢٩١١٦.

٥. تقدّم الخبر في الكافي، ح ١١٢٣٥ عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل عن محمد بن الفضل، وهكذا أيضاً ضبطه الشيخ الحرّ عليه السلام في الوسائل، ج ٢٣. وهو الظاهر؛ فقد روى أحمد بن محمد [بن عيسى] عن محمد بن إسماعيل [بن بزيع] عن محمد بن الفضل في كثيرٍ من الأسناد. وروى أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل بن بزيع والحسن بن علي بن فضال عن محمد بن الفضل كتاب أبي الصباح الكناني، و لم يثبت رواية أحمد بن محمد، عن محمد بن الفضل مباشرة. راجع: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٥٠.

٣٥٢ و ص ٣٥٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٥٢٥، الرقم ٨٤٠.

قَالَ: «الَّذِي أُغْتَقَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهَا».^٢

١٣٦٣٨ / ٦. حُمَيْدُ بْنُ زَيْادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَاتَ مَوْلَى لِحَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِيرَاثَهُ إِلَى ابْنَتِهِ^٤ حَمْزَةَ».

قَالَ الْحَسَنُ: فَهَذِهِ الرُّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى^٥ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْلَى ابْنَةٌ^٧، كَمَا تَزَوَّى^٨ الْعَامَّةُ، وَأَنَّ الْعَزَاءَ أَيْضاً تَرِثُ الْوَلَاءَ، لَيْسَ كَمَا تَزَوَّى^٩ الْعَامَّةُ^{١٠}.

٦٨ - بَابُ وَلَاءِ السَّائِبَةِ

١٣٦٣٩ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ^{١١}، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ:

١. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن» والوسائل، ج ٢٦: «غيره».
٢. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب الولاء لمن أعتق، ح ١١٢٣٥. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٠، ح ٩٠٨، معلقاً عن الكليني. وفيه، ص ٢٥٣، ح ٩٢٠، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٥، ح ٢٥٢٩٠؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٦٢، ح ٢٩١٠٩؛ وج ٢٦، ص ٢٤١، ح ٣٢٩١٩.
٣. في «م»، جت: «النبى».
٤. في «م»، بن، جد، وحاشية «ن»، جت، والتهذيب والاستبصار: «بنت».
٥. في «ق»، ل: - «على».
٦. في «بح»: «لم تكن».
٧. في «م»، بن، جد، وحاشية «بح» والتهذيب والاستبصار: «بنت».
٨. في «بن»: «قالت».
٩. في «جد»: «بروي».
١٠. التهذيب، ج ٩، ص ٣٣١، ح ١٩١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٢، ح ٦٥٢، معلقاً عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجَّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٣٠٤، ذيل ح ٥٦٥٤؛ والتهذيب، ج ٩، ص ٣٣٢، ذيل ح ١١٩٢؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٧٤، ذيل ح ٦٥٣. الوافي، ج ٢٥، ص ٨٤٠، ح ٢٥١١٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٣٦، ذيل ح ٣٢٩٠٩.
١١. في الكافي، ح ١١٢٠١: «وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً».

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ مَمْلُوكًا لَهُ، وَقَدْ كَانَ مَوْلَاهُ يَأْخُذُ مِنْهُ ضَرِبَتَهُ فَرَضَهَا عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَرَضِيَ^١ بِذَلِكَ مِنْهُ^٢ الْمَوْلَى، وَرَضِيَ بِذَلِكَ الْمَمْلُوكُ^٣، فَأَصَابَ الْمَمْلُوكُ فِي تَجَارَتِهِ مَا لَا سِوَى مَا كَانَ يُعْطِي مَوْلَاهُ مِنَ الضَّرِبَةِ؟
قَالَ: فَقَالَ: «إِذَا أَتَى إِلَى سَيِّدِهِ مَا كَانَ فَرَضَ عَلَيْهِ، فَمَا اكْتَسَبَهُ^٤ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ فَهُوَ لِلْمَمْلُوكِ».

قَالَ^٥: ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «أَلَيْسَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ فَرَائِضَ، فَإِذَا أَدَّوْهَا إِلَيْهِ لَمْ يَسْأَلْهُمْ عَمَّا سِوَاهَا».
فَقُلْتُ^٦ لَهُ: فَلِلْمَمْلُوكِ^٧ أَنْ يَتَصَدَّقَ مِمَّا اكْتَسَبَ، وَيُعْتِقَ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ الَّتِي كَانَ يُؤَدِّيْهَا إِلَى سَيِّدِهِ؟
قَالَ: «نَعَمْ، وَأَجْزَ ذَلِكَ لَهُ».

قُلْتُ^٨: فَإِذَا^٩ أَغْتَقَ مَمْلُوكًا مِمَّا كَانَ^{١٠} اكْتَسَبَ سِوَى الْفَرِيضَةِ، لِمَنْ يَكُونُ وَلَاءُ الْمُعْتَقِ؟

١. في الكافي، ح ١١٢٠١: «فرضي».

٢. في الوسائل، ج ١٨ والكافي، ح ١١٢٠١ والتهذيب: - «منه».

٣. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والكافي، ح ١١٢٠١. وفي المطبوع: «المملوك بذلك». وفي الوسائل، ج ١٨: - «المولى ورضي بذلك المملوك». وفي الفقيه والتهذيب: - «ورضي بذلك المملوك».

٤. في «ك، ل، م، ن، ي، ح، بن، جد»، والوسائل، ج ١٨ والكافي، ح ١١٢٠١ والفقيه والتهذيب: «اكتسب».

٥. في الوسائل، ج ١٨ والكافي، ح ١١٢٠١ والتهذيب: - «قال».

٦. في «جد»: - «أليس قد».

٧. في الوسائل، ج ١٨ والفقيه والتهذيب: «قلت».

٨. في الكافي، ح ١١٢٠١: «قلت له: فماترى للمملوك» بدل «فقلت له: فللمملوك».

٩. في «م»: «فقلت».

١٠. في «ق، ك، ب، جت»، والوسائل، ج ١٨ والكافي، ح ١١٢٠١ والفقيه والتهذيب: «فإن».

١١. في الكافي، ح ١١٢٠١: - «كان». وفي التهذيب: - «مما كان».

قَالَ^١: «يَذْهَبُ فَيُؤَالِي^٢ مَنْ^٣ أَحَبَّ، فَإِذَا ضَمِنَ جَرِيرَتَهُ وَعَقْلَهُ كَانَ مَوْلَاهُ وَوَرِثَتُهُ».

قُلْتُ لَهُ^٤: أَلَيْسَ قَدْ^٥ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»؟.

قَالَ^٦: «هَذَا سَائِبَةٌ^٧ لَا يَكُونُ وَلَاؤُهُ لِعَبْدٍ مِثْلِهِ».

قُلْتُ: فَإِنْ ضَمِنَ الْعَبْدُ الَّذِي أَعْتَقَهُ جَرِيرَتَهُ وَحَدَثَهُ^٨، أَلْيَزَمُهُ^٩ ذَلِكَ؟ وَيَكُونُ مَوْلَاهُ

وَوَرِثَتُهُ؟

قَالَ^{١٠}: «لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَلَا يَرِثُ^{١١} عَبْدٌ حَرًّا»^{١٢}.

١٣٦٤٠ / ٢. ابْنُ مَحْبُوبٍ^{١٣}، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي الْأَخْوَصِ^{١٤}، قَالَ:

١. في الكافي، ح ١١٢٠١ والتهذيب: + «فقال». وفي الوسائل، ج ١٨ والفقهاء: «فقال».

٢. في «ل، ن، ب»، وحاشية «جت»: + «إلى». وفي الكافي، ح ١١٢٠١ والتهذيب: «فيتو إلى إلى». وفي الوسائل، ج ١٨ والفقهاء: «فيتو إلى إلى». وفي الوسائل، ج ٢٦: «فيتو إلى».

٣. في «م»: «لمن».

٤. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والوسائل والكافي، ح ١١٢٠١ والفقهاء والتهذيب. وفي المطبوع: - «له».

٥. في الوسائل، ج ١٨ والكافي، ح ١١٢٠١ والفقهاء والتهذيب: - «قد».

٦. في الكافي، ح ١١٢٠١ والتهذيب: + «فقال». وفي الوسائل، ج ١٨ والفقهاء: «فقال».

٧. في الوافي: «العقل: الدية. والسائبة: الممثلة، والعبد الذي يعتق على أن لا ولاء له».

٨. في الوسائل، ج ٢٦: - «وحديثه».

٩. في الوسائل، ج ١٨ والفقهاء: «يلزمه» بدون همزة الاستفهام.

١٠. في الكافي، ح ١١٢٠١ والتهذيب: + «فقال». وفي الوسائل، ج ١٨ والفقهاء: «فقال».

١١. في الوسائل، ج ١٨ والفقهاء: «لا يرث» بدون الواو.

١٢. الكافي، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، باب المملوك يعتق وله مال، ح ١١٢٠١. وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٢٤،

ح ٨٠٧، معلقاً عن الكليني في ح ١١٢٠١، ص ١٢٦، ح ٣٤٧٤، معلقاً عن ابن محبوب، الوافي، ج ١٠،

ص ٦٧١، ح ١٠٣٢٩، إلى قوله: «نعم وأجر ذلك له»؛ وفيه، ج ٢٥، ص ٩٣١، ح ٢٥٣٠٦، من قوله: «قلت: فإذا

أعتق مملوكاً مما كان أكتسب»؛ الوسائل، ج ١٨، ص ٢٥٥، ح ٢٣٦١٩؛ وج ٢٦، ص ٢٤٣، ح ٣٢٩٢٣.

١٣. السند معلق على سابقه. ويروي عن ابن محبوب، محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد.

١٤. هكذا في «ق، ب»، والطبعة الحجرية. وفي «ل، ن، ب»، وحاشية «بع، جت»، والوسائل، ج ٢٦: «ابن محبوب،

عن ابن رثاب وعمار بن أبي الأخوص». وفي «ك، م، ن، ب»، جت، جد، والمطبوع: «ابن محبوب، عن ابن

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ السَّائِبَةِ؟

فَقَالَ: «انْظُرْ^١ فِي الْقُرْآنِ، فَمَا كَانَ فِيهِ «فَتْخَرِيْ رَقَبَةً»^٢ فَبَلَكَ يَا عَمَّارُ السَّائِبَةُ الَّتِي لَا وِلَاءَ لِأَحَدٍ^٣ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ، فَمَا كَانَ وَلَاؤُهُ لِلَّهِ فَهُوَ لِرَسُولِهِ عليه السلام، وَمَا كَانَ وَلَاؤُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ عليه السلام فَإِنَّ وِلَاءَهُ لِلْإِمَامِ، وَجَنَائِزُهُ عَلَى الْإِمَامِ وَمِيرَاثُهُ لَهُ»^٤.

١٣٦٤١ / ٣. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ؛

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «إِذَا وَالَى^٥ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، فَلَهُ مِيرَاثُهُ، وَعَلَيْهِ مَعْقَلَتُهُ»^٦.

«رثاب، عن عمار بن أبي الأحوص».

هذا، وقد ورد الخبر في الفقيه، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٣٥٠٤ عن ابن محبوب عن عمار بن أبي الأحوص، وفي التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٦، ح ٩٣٠، وج ٩، ص ٣٩٥، ح ١٤١٠، والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦، ح ٨٥، وص ١٩٩، ح ٧٤٨، عن الحسن بن محبوب عن عمار بن أبي الأحوص. وروى الحسن بن محبوب عن عمار بن أبي الأحوص في الكافي، ح ١٥٣٠؛ والخصال، ص ٣٥٤، ح ٣٥. ولم نجد في موضع توسط ابن رثاب بين ابن محبوب وعمار بن أبي الأحوص، كما لم يثبت رواية ابن رثاب عن أبي جعفر عليه السلام؛ فما أثبتناه هو الظاهر.

١. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والفقيه والتهذيب، ج ٨ والاستبصار، ح ٨٥ وتفسير العياشي. وفي «ل»، «بح» والمطبوع: «انظر و١».

٢. النساء (٤): ٩٢؛ المجادلة (٥٨): ٣.

٣. في الفقيه: «من المسلمين». وفي التهذيب، ج ٨ والاستبصار، ح ٨٥ وتفسير العياشي: «من الناس».

٤. في «ق»، «ل»، «بح»، بن، «جت»، والوسائل، ج ٢٦، والتهذيب، ج ٩ وتفسير العياشي، ح ٢١٥: «لرسول الله» بدل «لرسوله». وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٣: «فله» بدل «فهو لرسوله».

٥. الفقيه، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٣٥٠٤، والتهذيب، ج ٨، ص ٢٥٦، ح ٩٣٠، وج ٩، ص ٣٩٥، ح ١٤١٠؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦، ح ٥١٥، وص ١٩٩، ح ٧٤٨، معلقاً عن ابن محبوب، عن عمار بن أبي الأحوص. وفي تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٢٢٢؛ وص ٣٤٨، ح ٢١٥، عن عمار بن أبي الأحوص، وفي الأخير مع زيادة في آخره. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٣١، ح ٢٥٣٠٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ١٧٧، ذيل ح ٢٩١٤٢؛ وج ٢٦، ص ٢٤٨، ح ٣٢٩٣٥.

٦. في الوسائل: «ولي».

٧. في الوافي: «المعلقة: دية جنابة الخطأ».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٦، ح ١٤١٣، معلقاً عن الفضل بن شاذان. التهذيب، ج ١٠، ص ١٧٥، ح ٦٨٥، بسند

١٣٦٤٢ / ٤. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
 حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ شُعَيْبِ الْعَقَرِيِّ، عَنْ أَبِي بصير:
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَمْلُوكِ يُعْتَقُ سَائِبَةً؟
 قَالَ^١: «يَتَوَلَّى مَنْ شَاءَ، وَعَلَى مَنْ يَتَوَلَّى جَرِيرَتُهُ، وَلَهُ مِيرَاثُهُ».
 قُلْنَا^٢ لَهُ: فَإِنْ سَكَتَ حَتَّى يَمُوتَ، وَلَمْ يَتَوَلَّ^٣ أَحَدًا؟
 قَالَ: «يَجْعَلُ مَالَهُ فِي بَيْتِ الْمُسْلِمِينَ»^٤.
 ١٣٦٤٣ / ٥. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛
 وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ؛
 وَ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 سِنَانٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَجُلًا سَائِبَةً، فَلَيْسَ^٥ عَلَيْهِ مِنْ جَرِيرَتِهِ
 شَيْءٌ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ مِيرَاثِهِ شَيْءٌ، وَلَيْشْهُدَ عَلَى ذَلِكَ»^٦.^٧

«آخر، وتام الرواية فيه: «من لجأ إلى قوم فأفترقوا بولايته كان لهم ميراثه وعليهم معلقته». الوافي، ج ٢٥، ص ٩٢٥، ح ٢٥٢٩٢؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٢٤٤، ح ٣٢٩٢٤.

١. في «بن، جد»، «فقال». ٢. في «بن» التهذيب، ج ٨: «قلت».

٣. في «ول، بيع، بن، جت»، والفقيه والتهذيب، ج ٨: «ولم يتول».

٤. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٥، ح ٩٢٧، معلقاً عن الحسين بن سعيد. الفقيه، ج ٣، ص ١٣٦، ح ٣٥٠٣، معلقاً عن

شعيب، عن أبي بصير. التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٤، ح ١٤٠٦، بسند آخر، مع اختلاف يسير. الوافي، ج ٢٥،

ص ٩٣٢، ح ٢٥٣٠٨؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٧٣، ذيل ح ٢٩١٣٣.

٥. في «ق، بف»، «ليس».

٦. في التهذيب والاستبصار: «+ وقال: من تولى رجلاً ورضي بذلك، فجريرته عليه، وميراثه له». وقال الشهيد:

«يُتْرَكُ الْمُعْتَقُ مِنْ ضَمَانِ الْجَرِيرَةِ عِنْدَ الْعَتَقِ لِأَعْدِهِ عَلَى قَوْلِ قَوِيٍّ، وَلَا يَشْتَرُطُ الْإِشْهَادُ فِي التَّبَرِّيِّ. نَعَمْ هُوَ

شَرْطٌ فِي ثُبُوتِهِ وَعَلَيْهِ تَحْمِلُ صَحِيحَةُ ابْنِ سَنَانٍ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام فِي الْأَمْرِ بِالْإِشْهَادِ، وَظَاهِرُ ابْنِ الْجَنِيدِ

وَالصَّدُوقِ وَالشَّيْخِ أَنَّهُ شَرْطُ الصَّخَّةِ. الدروس، ج ٢، ص ٢١٤.

٧. التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٦، ح ٩٢٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٦، ح ٨٣، بسندهما عن ابن سنان، عن «

١٣٦٤٤ / ٦. ابْنُ مَخْبُوبٍ^١، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، قَالَ:

سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ السَّائِبَةِ؟

فَقَالَ: «هُوَ الرَّجُلُ يُغْتَبَى غُلَامُهُ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: اذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ، لَيْسَ لِي مِنْ مِيزَانِكَ شَيْءٌ، وَلَا عَلَيَّ مِنْ جَرِيرَتِكَ شَيْءٌ، وَيُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ شَاهِدَيْنِ»^٢.

١٣٦٤٥ / ٧. ابْنُ مَخْبُوبٍ^٣، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجْلِيِّ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَمَاتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَتَهُ، فَاَنْطَلَقَ ابْنُهُ، فَاَنْتَاعَ رَجُلًا مِنْ كَيْسِيهِ^٤، فَأَعْتَقَهُ عَنْ أَبِيهِ، وَإِنَّ الْمُعْتَقَ أَصَابَ بَعْدَ ذَلِكَ مَالًا، ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهُ، لِمَنْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنْ كَانَتْ الرَّقَبَةُ الَّتِي كَانَتْ^٥ عَلَى أَبِيهِ فِي ظَهَارٍ^٦ أَوْ شُكْرٍ أَوْ وَاجِبَةٍ^٧ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمُعْتَقَ سَائِبَةٌ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ تَوَالِي قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَضَمِنَ جِنَايَتَهُ وَحَدَثَهُ^٨، كَانَ مَوْلَاهُ وَوَارَثُهُ^٩ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ^{١٠} قَرِيبٌ^{١١} يَرِثُهُ».

١. أبي عبد الله عليه السلام، الوافي، ج ٢٥، ص ٩٣٣، ح ٢٥٣١٢؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٧٤، ذيل ح ٢٩١٣٤.

٢. السند معلق على سابقه. ويجري عليه الطرق الثلاثة المتقدمة.

٣. معاني الأخبار، ص ٢٤٠، ح ١، بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب. وفي الفقيه، ج ٣، ص ١٣٦،

ح ٢٥٠٢؛ التهذيب، ج ٨، ص ٢٥٦، ح ٢٩٩؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٦، ح ٨٤ معلقاً عن الحسن بن محبوب.

٤. الوافي، ج ٢٥، ص ٩٣٤، ح ٢٥٣١٤؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٧٧، ذيل ح ٢٩١٤٣.

٥. السند معلق سابقه.

٦. هكذا في معظم النسخ التي قوبلت وحاشية «بن» والتهذيب والاستبصار. وفي «بن» والمطبوع: «كسبه».

٧. هكذا في جميع النسخ التي قوبلت والفقيه والتهذيب والاستبصار. وفي المطبوع: «كانت».

٨. في الفقيه: «نذر».

٩. في «بف»: «وأوجه».

١٠. في الفقيه: «وجريته».

١١. في «بف»: «وارث».

١٢. في «بف»: «ومن المسلمين».

قَالَ: «وَأِنْ^١ لَمْ يَكُنْ تَوَالَى إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى^٢ مَاتَ، فَإِنَّ مِيرَاثَهُ لِلْإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرِيبَ يَرِثُهُ».

قَالَ: «وَأِنْ كَانَتْ الرَّقَبَةُ عَلَى أَبِيهِ تَطَوُّعًا، وَقَدْ كَانَ أَبُوهُ أَمْرُهُ أَنْ يَغْتِقَ عَنْهُ نَسَمَةً، فَإِنَّ^٣ وَلَاءَ الْمُغْتَقِ هُوَ مِيزَاتُ لِجَمِيعِ وَلَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الرَّجَالِ».

قَالَ: «وَيَكُونُ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَأَعْتَقَهُ بِأَمْرِ أَبِيهِ كَوَاحِدٍ مِنَ الْوَزْنَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ قَرَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحْرَارَ يَرْثُونَهُ».

قَالَ: «وَإِنْ كَانَ ابْنُهُ الَّذِي اشْتَرَى الرَّقَبَةَ، فَأَعْتَقَهَا عَنْ أَبِيهِ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ تَطَوُّعاً مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ أَمْرَهُ بِذَلِكَ، فَإِنْ وَلَّاهُ وَوَمِيزَانَهُ لِلَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مَالِهِ، فَأَعْتَقَهُ عَنْ أَبِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ وَارِثٌ مِنْ قَرَابَتِهِ»^٦.

٨/١٣٦٤. عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^٧، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

سَالِمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ مَمْلُوكٍ أُغْتِقَ سَائِبَةً؟

قَالَ: «يَتَوَلَّى مَنْ شَاءَ، وَعَلَى مَنْ تَوَلَّاهُ جَرِيرَتُهُ، وَلَهُ مِيرَاثُهُ».

قُلْتُ: فَإِنْ سَكَتَ حَتَّى يَمُوتَ؟

۱. فی «ل، جد»: «فیان».

۲. فی (ل، بح): «حین».

۳. فی «بف»: «کان».

٤. في الفقيه: - «من الرجال».

٥. هكذا في جميع النسخ التي قبلت والفقيه والتهديب والاستبصار. وفي المطبوع: «فأعق».

٦. الفقيه، ج ٣، ص ١٣٧، ح ٣٥٠٦؛ والتعذيب، ج ٨، ص ٢٥٤، ح ٩٢٥؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٢٣، ح ٧٦، معلقاً عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن يزيد العجلي، الوافي، ج ٢٥، ص ٩٣٧، ح ٢٥٣٢٧؛ الوسائل، ج ٣٣، ص ٧١، ذيل ح ٢٩١٣٢.

٧. هكذا في (ك، ل، م، يح، بن، جت، جد، والوسائل. وفي (ق، ن، بف، والمطبوع: «عن أبيه» وهو سهو، لاحظ ما قدّمناه ذيل ح ١٨٧ و ١٢٧).

قَالَ: «يَجْعَلُ مَالَهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ»^١.

٩/١٣٦٤٧. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ^٢، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^٣، قَالَ: «قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٤ فِي مَنْ نَكَلَ بِمَمْلُوكِهِ^٥ أَنَّهُ حُرٌّ لَا

سَبِيلَ^٦ لَهُ عَلَيْهِ سَائِبَةٌ يَذْهَبُ، فَيَتَوَلَّى إِلَى مَنْ أَحَبَّ، فَإِذَا ضَمِنَ جَرِيرَتَهُ^٧ فَهُوَ

يَرْتَهُ^٨».

١. التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٥ ح ١٤٠٩؛ والاستبصار، ج ٤، ص ١٩٩، ح ٧٤٦ و ٧٤٧، بسند آخر عن هشام، عن سليمان بن خالد، الوافي، ج ٢٥، ص ٩٣٢، ح ٢٥٣٠٩؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٧٣، ح ٢٩١٣٣؛ وج ٢٦، ص ٢٤٤، ح ٣٢٩٢٥؛ وص ٢٥٤، ح ٣٢٩٥١.

٢. هكذا في حاشية «ق»، جت. وفي «ق»، ك، ل، م، ن، بف، بن، جت، جد، والمطبوع والوسائل: «أحمد بن محمد».

وما أثبتناه هو الظاهر؛ فإنه لم يثبت رواية أحمد بن محمد، والمراد به أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عبد الحميد في موضع. وما ورد في الكافي، ح ٣٢٥٩ من رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن عبد الحميد، تقدم أن الصواب فيه «محمد بن أحمد» كما في بعض النسخ. وما ورد في التهذيب، ج ٧، ص ٣٦٠، ح ١٤٦٣، من رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن عبد الحميد، هو مأخوذ من الكافي، ح ٩٦٧٥ وقد ورد العنوان في الكافي على الصواب.

ويؤكد ذلك ما ورد في «بح» من «محمد بن يحيى وغيره عن محمد بن عبد الحميد»؛ فإن الظاهر فيه وقوع السقط بجواز النظر من «محمد» في «محمد بن أحمد» إلى «محمد» في «محمد بن عبد الحميد».

ثم إن الخبر ورد في التهذيب، ج ٨، ص ٢٢٣، ح ٨٠٢ عن محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الحميد، والظاهر فيه سقوط «محمد بن» قبل «عبد الحميد» لعدم رواية محمد بن أحمد عن محمد بن عبد الحميد ولا رواية

عبد الحميد عن هشام بن سالم في موضع. ٣. في «ك» والتهذيب: «مملوك».

٤. في «ل»، م، بن: «ولا سبيل». ٥. في «ق»، ك، ن، بف: «- وله».

٦. في الفقيه والتهذيب، ح ٨٠٢: «حدثه». ٧. في «بن»: «وليه».

٨. التهذيب، ج ٩، ص ٣٩٥، ح ١٤١١، معلقاً عن أحمد بن محمد. التهذيب، ج ٨، ص ٢٢٣، ح ٨٠٢، بسنده عن عبد الحميد، عن هشام بن سالم. وفي الكافي، كتاب الدييات، باب الرجل يقتل مملوكه أو يكفل به، ذيل ح ١٤٢٢٦؛ والتهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٦، ذيل ح ٩٣٧، بسندهما عن هشام بن سالم. الفقيه، ج ٣، ص ١٤٢، ح ٣٥١٩، معلقاً عن هشام بن سالم. الوافي، ج ١٠، ص ٦٦٦، ح ١٠٣١٧؛ الوسائل، ج ٢٣، ص ٤٣، ذيل ح ٢٩٠٦٩.

٦٩- بَابُ آخِرُ مِنْهُ^١

١٣٦٤٨ / ١. مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَارِ السَّابَاطِيِّ :
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي مَكَاتِبِهِ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ، يَغْتَقُ^٢ أَخْذُهُمَا نَصِيبَهُ، كَيْفَ يَضْنَعُ
الْخَادِمُ^٣

قَالَ : «تَخْدُمُ^٤ الْبَاقِي^٥ يَوْمًا، وَتَخْدُمُ^٦ نَفْسَهَا يَوْمًا».

قُلْتُ : فَإِنْ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ مَالًا ؟

قَالَ : «الْمَالُ^٧ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ^٨ بَيْنَ الَّذِي أُغْتَقَ^٩، وَبَيْنَ الَّذِي أُمْسَكَ^{١٠}».

١٣٦٤٩ / ٢. عَنْهُ^{١١}، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخُشَّابِ، عَنْ غِيَاثِ بْنِ كُلُوبٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ :

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «أَنَّ مَكَاتِبًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ : إِنَّ سَيِّدِي كَاتِبِي

١. في «جت» : - «منه».

٢. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل، ح ٣٢٤٩٢، والتهذيب. وفي «بف» : «فغتنق». وفي المطبوع : «فيغتنق».

٣. في «بن» والوسائل، ح ٣٢٤٩٢ : «بالخادم».

٤. في «ك، ن، ب» : «يخدم».

٥. في الفقيه والتهذيب : «الثاني».

٦. في «ن» : «ويخدم». وفي «ك» : «وتخدمها».

٧. في «م» : «فالمال».

٨. في «ل، بن» : «نصفين».

٩. في «ق، ك، م، ن، ب» : «جد»، «يمسك». وفي المرأة : «محمول على عدم تحقق شرائط السراية».

١٠. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٥، ح ١٠٠٣؛ وج ٩، ص ٣٩٦، ح ١٤١٢، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد

بن الحسن بن علي الفقيه، ج ٣، ص ١٢٦، ح ٣٤٧٣، معلقاً عن عمار بن موسى الساباطي . الوافي، ج ٢٥،

ص ٩٢٧، ح ٢٥٢٩٧؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٤٨، ذيل ح ٣٢٤٦٦؛ وص ٦١، ح ٣٢٤٩٢.

١١. الضمير راجع إلى محمد بن أحمد المذكور في السند السابق ؛ فقد روى محمد بن أحمد [بن يحيى] عن

[الحسن بن موسى] الخشاب في عدد من الأسناد . راجع : معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٤٤٠، ص ٤٤٧؛

ج ١٥، ص ٣١٩-٣٢٠، ص ٣٣٣.

وَشَرَطَ^١ عَلَيَّ نَجُوماً فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَجِئْتُهُ بِالْمَالِ كُلِّهِ^٢ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَأْخُذَهُ كُلَّهُ ضَرْبَةً^٣، وَيَجِيزَ^٤ عِنْتِي، فَأَبَى عَلَيَّ، فَدَعَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٥، فَقَالَ: صَدَقَ، فَقَالَ لَهُ: مَا لَكَ لَا تَأْخُذُ الْمَالَ وَتُمْضِي عِنْتَهُ؟ فَقَالَ: مَا أَخْذُ إِلَّا التَّجُومَ الَّتِي شَرَطْتُ، وَأَتَعَرَّضُ مِنْ ذَلِكَ لِمِيزَاتِهِ، فَقَالَ لَهُ^٦ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^٧: فَأَنْتَ أَحَقُّ بِشَرْطِكَ^٨.

تَمَّ كِتَابُ^٩ الْمَوَارِيثِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْخُدُودِ^{١٠}.

١. في حاشية «جت»: «فشرط».

٢. في «ق، ك، م، ن، بف، بن» والوسائل: «- كل».

٣. في «ل»: «- كله».

٤. في «بن» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «فسألته».

٥. في «ق، بح، بن، جت» والوسائل والتهذيب والاستبصار: «أن يأخذه».

٦. هكذا في معظم النسخ التي قبلت والوسائل والتهذيب والاستبصار. وفي «بح» والمطبوع: «واحدة».

٧. في حاشية «بح»: «ويعضي».

٨. في «بف»: «- له».

٩. التهذيب، ج ٨، ص ٢٧٣، ح ٩٩٨؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٣٥، ح ١١٩، معلقاً عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن

الحسن بن موسى الخشاب ... عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه^{١٠}، الوافي، ج ١٠، ص ٦٤٥،

ح ١٠٢٧٠؛ الوسائل، ج ٢٦، ص ٦١، ح ٣٢٤٩٣.

١٠. في «ل، بن، جد» وحاشية «م، جت»: «+ الفرائض و».

١١. في أكثر النسخ بدل قوله: «والحمد لله رب العالمين»، ويتلوه كتاب الحدود» عبارات مختلفة.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عدد الأحاديث	الأحاديث الضمنية
٥		
٧	١٥	٠
١٤	١٦	٠
٢٣	٤	٠
٢٥	٤	٠
٢٨	١٣	٠
٣٤	٣	٠
٣٦	١	٠
٣٦	٥	٠
٣٨	١٠	٠
٤٣	٣	٠
٤٦	١٤	٠
٥٢	١٣	١
٥٩	٦	٠
٦٢	٣	٠
(٢٦) كتاب الزي والتجمل والمروءة		
١ - باب التجمل وإظهار النعمة		
٢ - باب اللباس		
٣ - باب كراهية الشهرة		
٤ - باب لباس البياض والقطن		
٥ - باب لبس المعصفر		
٦ - باب لبس السواد		
٧ - باب الكتان		
٨ - باب لبس الصوف والشعر والوبر		
٩ - باب لبس الخزّ		
١٠ - باب لبس الوشي		
١١ - باب لبس الحرير والديباج		
١٢ - باب تشمير الثياب		
١٣ - باب القول عند لباس الجديد		
١٤ - باب لبس الخلقان		

- ١٥ - باب العمائم ٦٣ ٨ ٠
- ١٦ - باب القلانس ٦٦ ٤ ٠
- ١٧ - باب الاحتذاء ٦٧ ١٥ ٠
- ١٨ - باب ألوان النعال ٧٤ ٧ ٠
- ١٩ - باب الخفّ ٧٧ ٦ ٠
- ٢٠ - باب السنّة في لبس الخفّ والنعل وخلعهما ٧٩ ٦ ٠
- ٢١ - باب الخواتيم ٨١ ١٧ ٠
- ٢٢ - باب العقيق ٨٦ ٨ ٠
- ٢٣ - باب الياقوت والزمرد ٨٩ ٥ ٠
- ٢٤ - باب الفيروزج ٩٠ ٢ ٠
- ٢٥ - باب الجزع اليمانيّ و البلّور ٩١ ٢ ٠
- ٢٦ - باب نقش الخواتيم ٩٢ ٩ ٠
- ٢٧ - باب الحلّي ٩٧ ١٠ ٢
- ٢٨ - باب الفرش ١٠١ ٨ ٠
- ٢٩ - باب النوادر ١٠٥ ١٢ ٠
- ٣٠ - باب الخضاب ١٠٩ ١٢ ٠
- ٣١ - باب السواد والوسمة ١١٥ ٧ ٠
- ٣٢ - باب الخضاب بالحناء ١١٨ ٦ ٠
- ٣٣ - باب جزّ الشعر وحلقه ١٢٠ ٨ ١
- ٣٤ - باب اتّخاذ الشعر والفرق ١٢٣ ٥ ٠
- ٣٥ - باب اللحية والشارب ١٢٦ ١٢ ٠
- ٣٦ - باب أخذ الشعر من الأنف ١٢٩ ١ ٠
- ٣٧ - باب التمشّط ١٣٠ ١١ ٠

- ١٧ ١٣٤ ٣٨ - باب قص الأظفار
- ٦ ١٤٢ ٣٩ - باب جز الشيب ونتفه
- ١ ١٤٤ ٤٠ - باب دفن الشعر والظفر
- ١٢ ١٤٤ ٤١ - باب الكحل
- ١٠ ١٤٩ ٤٢ - باب السواك
- ٣٨ ١٥٣ ٤٣ - باب الحتام
- ٧ ١٧٣ ٤٤ - باب غسل الرأس
- ١٥ ١٧٦ ٤٥ - باب النورة
- ٧ ١٨٣ ٤٦ - باب الإبط
- ٥ ١٨٧ ٤٧ - باب الحناء بعد النورة
- ١٨ ١٩٠ ٤٨ - باب الطيب
- ٤ ١٩٦ ٤٩ - باب كراهية رد الطيب
- ١ ١٩٧ ٥٠ - باب أنواع الطيب
- ٢ ٣ ١٩٨ ٥١ - باب أصل الطيب
- ٩ ٢٠١ ٥٢ - باب المسك
- ١ ٥ ٢٠٤ ٥٣ - باب الغالية
- ٦ ٢٠٧ ٥٤ - باب الخلق
- ٥ ٢٠٩ ٥٥ - باب البخور
- ٧ ٢١١ ٥٦ - باب الادّهان
- ٣ ٢١٣ ٥٧ - باب كراهية إدمان الدهن
- ١١ ٢١٥ ٥٨ - باب دهن البنفسج
- ٢ ٢١٩ ٥٩ - باب دهن الخيري
- ٣ ٢٢٠ ٦٠ - باب دهن البان

- ٢٢٢ ٢ ٠ - باب دهن الزنبق ٦١
- ٢٢٣ ٢ ٠ - باب دهن الحلّ ٦٢
- ٢٢٤ ٥ ٠ - باب الرياحين ٦٣
- ٢٢٦ ٨ ٠ - باب سعة المنزل ٦٤
- ٢٢٩ ١٤ ٠ - باب تزويق البيوت ٦٥
- ٢٣٥ ٧ ٠ - باب تشييد البناء ٦٦
- ٢٣٩ ٦ ٠ - باب تحجير السطوح ٦٧
- ٢٤١ ١٦ ١ - باب النوادر ٦٨
- ٢٤٧ ١٠ ٠ - باب كراهية أن يبيت الإنسان وحده والخصال... ٦٩

عدد أحاديث الكتاب: ٥٥٦

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٥

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٥٦١

٢٥٥

(٢٧) كتاب الدواجن

- ٢٥٧ ١١ ١ - باب ارتباط الدابة والمركوب ١
- ٢٦٣ ١٩ ١ - باب نوادر في الدواب ٢
- ٢٧٤ ٦ ٠ - باب آلات الدواب ٣
- ٢٧٧ ١٢ ٠ - باب اتخاذ الإبل ٤
- ٢٨٣ ٩ ٠ - باب الغنم ٥
- ٢٨٨ ٢ ٠ - باب سمة المواشي ٦
- ٢٨٨ ١٩ ٠ - باب الحمام ٧
- ٢٩٦ ٤ ٠ - باب إرسال الطير ٨
- ٢٩٨ ٦ ٠ - باب الديك ٩

- ١٠ - باب الورشان ٣٠١ ٣ .
- ١١ - باب الفاخنة والصلصل ٣٠٢ ٣ .
- ١٢ - باب الكلاب ٣٠٤ ١٢ .
- ١٣ - باب التحريش بين البهائم ٣٠٩ ٢ .

عدد أحاديث الكتاب: ١٠٨

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٢

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ١١٠

(٢٨) كتاب الوصايا

٣١١

- ١ - باب الوصية وما أمر بها ٣١٣ ٥ .
- ٢ - باب الإشهاد على الوصية ٣١٨ ٧ .
- ٣ - باب الرجل يوصي إلى آخر ولا يقبل وصيته ٣٢٤ ٦ .
- ٤ - باب أن صاحب المال أحق بماله ما دام حيًا ٣٢٧ ١١ .
- ٥ - باب الوصية للوارث ٣٣٣ ٦ .
- ٦ - باب ما للإنسان أن يوصي به بعد موته وما يستحب له... ٣٣٦ ٧ .
- ٧ - باب ٣٤١ ١ .
- ٨ - باب الرجل يوصي بوصية ثم يرجع عنها ٣٤٢ ٤ .
- ٩ - باب من أوصى بوصية فمات الموصى له قبل الموصي أو... ٣٤٤ ٣ .
- ١٠ - باب إنفاذ الوصية على جهتها ٣٤٧ ٥ .
- ١١ - باب آخر منه ٣٥٠ ٢ .
- ١٢ - باب آخر منه ٣٥٢ ٢ .
- ١٣ - باب من أوصى بعق أو صدقة أو حج ٣٥٣ ١٨ .
- ١٤ - باب أن من حاف في الوصية فللوصي أن يردّها إلى الحق ٣٦٥ ٢ .

- ١٥ - باب أَنَّ الوَصِيَّ إِذَا كَانَتِ الوَصِيَّةُ فِي حَقِّ فَنَتِيرهَا فَهُوَ ضَامِنٌ ٣٦٧ ٣ .
- ١٦ - باب أَنَّ المَدْبِرَ مِنَ الثَّلَاثِ ٣٧٠ ٤ .
- ١٧ - باب أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالكَفَنِ ثُمَّ بِالدِّينِ ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ ٣٧٢ ٣ .
- ١٨ - باب مِنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دِينَ ٣٧٤ ٧ .
- ١٩ - باب مِنْ أَعْتَقَ وَعَلَيْهِ دِينَ ٣٨٢ ٣ .
- ٢٠ - باب الوَصِيَّةُ لِلْمَكَاتِبِ ٣٨٧ ١ .
- ٢١ - باب وَصِيَّةُ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ الَّتِي لَمْ تَدْرِكْ وَ... ٣٨٩ ٤ .
- ٢٢ - باب الوَصِيَّةُ لِأُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ ٣٩١ ٤ .
- ٢٣ - باب مَا يَجُوزُ مِنَ الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ وَالنَّحْلِ وَالْهَبَةِ وَ... ٣٩٤ ٤١ ١ .
- ٢٤ - باب مِنْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ ٤٢٣ ٣ .
- ٢٥ - باب مِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ ٤٢٦ ٢ .
- ٢٦ - باب مِنْ أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ ٤٢٦ ٢ .
- ٢٧ - باب الْمَرِيضُ يَقْرَأُ لَوَارِثِ بَدِينِ ٤٢٩ ٥ .
- ٢٨ - باب بَعْضُ الْوَرِثَةِ يَقْرَأُ بَعْتَقَ أَوْ دِينَ ٤٣٢ ٣ .
- ٢٩ - باب الرَّجُلُ يَتْرِكُ الشَّيْءَ الْقَلِيلَ وَعَلَيْهِ دِينَ أَكْثَرَ مِنْهُ وَ... ٤٣٤ ٣ .
- ٣٠ - باب ٤٣٦ ٤ .
- ٣١ - باب مِنْ لَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهُ مِنَ الْبَالِغِينَ ٤٣٨ ١ .
- ٣٢ - باب مِنْ أَوْصَى لِقَرَابَاتِهِ وَمَوَالِيهِ كَيْفَ يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ ٤٣٩ ٣ .
- ٣٣ - باب مِنْ أَوْصَى إِلَى مَدْرَكَ وَأَشْرَكَ مَعَهُ الصَّغِيرَ ٤٤١ ٢ .
- ٣٤ - باب مِنْ أَوْصَى إِلَى اثْنَيْنِ فَيَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا... ٤٤٢ ٢ .
- ٣٥ - باب صَدَقَاتُ النَّبِيِّ ﷺ وَفَاطِمَةُ وَالْأَتَمَةُ ﷺ وَوَصَايَاهُمْ ٤٤٤ ١٤ ١ .
- ٣٦ - باب مَا يُلْحَقُ الْمَيِّتَ بَعْدَ مَوْتِهِ ٤٦٦ ٥ ١ .
- ٣٧ - باب النُّوَادِرِ ٤٦٩ ٣١ .

- ٣٨- باب من مات على غير وصية وله وارث صغير فيباع عليه ٤٩٤ ٣ .
 ٣٩- باب الوصي يدرك أيتامه فيمتنعون من أخذ مالهم و... ٤٩٨ ٩ ١

عدد أحاديث الكتاب: ٢٤١

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٦

جمع كل الأحاديث في الكتاب: ٢٤٧

(٢٩) كتاب المواريث

٥٠٥

٥٠٧

١- باب وجوه الفرائض

- ٢- باب بيان الفرائض في الكتاب ٥٠٩ ١ .
 ٣- باب ٥١٧ ٢ .

- ٤- باب أن الميراث لمن سبق إلى سهم قريبه وأن ذا السهم... ٥١٩ ٣ .
 ٥- باب أن الفرائض لا تقام إلا بالسيف ٥٢٠ ٣ .

- ٦- باب نادر ٥٢٢ ٢ .

- ٧- باب في إبطال العول ٥٢٤ ٣ .

- ٨- باب آخر في إبطال العول وأن السهام لا تزيد على ستة ٥٢٨ ٧ ١

- ٩- باب معرفة إلقاء العول ٥٣١ ٤ .

- ١٠- باب أنه لا يرث مع الولد والوالدين إلا زوج أو زوجة ٥٣٣ ٢ .

- ١١- باب العلة في أن السهام لا تكون أكثر من ستة و... ٥٣٥ ٢ .

- ١٢- باب علة كيف صار للذكر سهمان وللأنثى سهم ٥٣٧ ٣ .

- ١٣- باب ما يرث الكبير من الولد دون غيره ٥٤٠ ٤ .

- ١٤- باب ميراث الولد ٥٤١ ٩ .

- ١٥- باب ميراث ولد الولد ٥٤٧ ٤ .

- ١٦- باب ميراث الأبوين ٥٥٣ ٣ .

- ١٧ - باب ميراث الأبوين مع الإخوة والأخوات لأب والإخوة و... ٥٥٥ ٧ .
- ١٨ - باب ميراث الولد مع الأبوين ٥٦٠ ٣ .
- ١٩ - باب ميراث الولد مع الزوج والمرأة والأبوين ٥٦٦ ٣ .
- ٢٠ - باب ميراث الأبوين مع الزوج والزوجة ٥٧٠ ٥ .
- ٢١ - باب الكلالة ٥٧٤ ٣ .
- ٢٢ - باب ميراث الإخوة والأخوات مع الولد ٥٧٥ ١٠ .
- ٢٣ - باب الجد ٥٩٨ ١١ ١ .
- ٢٤ - باب الإخوة من الأم مع الجد ٦٠٤ ٧ .
- ٢٥ - باب ابن أخ وجد ٦٠٨ ١٧ .
- ٢٦ - باب ميراث ذوي الأرحام ٦٢٣ ٨ ١ .
- ٢٧ - باب المرأة تموت ولا تترك إلا زوجها ٦٣٦ ٨ .
- ٢٨ - باب الرجل يموت ولا يترك إلا امرأته ٦٣٩ ٥ .
- ٢٩ - باب أن النساء لا يرثن من العقار شيئاً ٦٤٣ ١١ .
- ٣٠ - باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت ٦٥١ ١ .
- ٣١ - باب نادر ٦٥٣ ١ .
- ٣٢ - باب ميراث الغلام والجارية يزوجان وهما غير مدركين ٦٥٥ ٣ .
- ٣٣ - باب ميراث المتزوجة المدركة ولم يدخل بها ٦٥٧ ٤ .
- ٣٤ - باب ميراث المطلقات في المرض وغير المرض ٦٥٩ ٧ .
- ٣٥ - باب ميراث ذوي الأرحام مع الموالى ٦٦٣ ٩ ١ .
- ٣٦ - باب ميراث الفرقي وأصحاب الهدم ٦٦٧ ٧ ١ .
- ٣٧ - باب موارث القتلى ومن يرث من الدية ومن لا يرث ٦٧٢ ٨ .
- ٣٨ - باب ميراث القاتل ٦٧٧ ١٠ .
- ٣٩ - باب ميراث أهل الملل ٦٨٤ ٦ .

- ٤٠ - باب آخر في ميراث أهل الملل ٦٨٧ ٤
- ٤١ - باب أن ميراث أهل الملل بينهم على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ٦٩١ ٣
- ٤٢ - باب من يترك من الورثة بعضهم مسلمون وبعضهم مشركون ٦٩٤ ٢
- ٤٣ - باب ميراث الممالك ٦٩٥ ٨
- ٤٤ - باب أنه لا يتوارث الحر والعبد ٧٠٣ ٤
- ٤٥ - باب الرجل يترك وارثين أحدهما حر والآخر مملوك ٧٠٤ ١
- ٤٦ - باب ٧٠٥ ٢
- ٤٧ - باب ميراث المكاتبين ٧٠٧ ٨
- ٤٨ - باب ميراث المرتد عن الإسلام ٧١١ ٤
- ٤٩ - باب ميراث المفقود ٧١٣ ٩
- ٥٠ - باب ميراث المستهل ٧١٩ ٦
- ٥١ - باب ميراث الخنثى ٧٢٢ ٥
- ٥٢ - باب آخر منه ٧٢٥ ٣
- ٥٣ - باب ٧٢٨ ١
- ٥٤ - باب آخر نه ٧٢٩ ٢
- ٥٥ - باب ميراث ابن الملاعنة ٧٣١ ١٠
- ٥٦ - باب آخر في ابن الملاعنة ٧٣٨ ١
- ٥٧ - باب ٧٣٩ ١
- ٥٨ - باب ميراث ولد الزنى ٧٤٠ ٥
- ٥٩ - باب آخر منه ٧٤٣ ٢
- ٦٠ - باب ٧٤٤ ٢
- ٦١ - باب الحميل ٧٤٦ ٣
- ٦٢ - باب الإقرار بوارث آخر ٧٥٠ ٠

- ٦٣ - باب إقرار بعض الورثة بدين ٧٥٠ ٢ •
- ٦٤ - باب ٧٥٣ ١ •
- ٦٥ - باب من مات وليس له وارث ٧٥٣ ٤ •
- ٦٦ - باب ٧٥٥ ٢ •
- ٦٧ - باب أنّ الولاء لمن أعتق ٧٥٦ ٦ •
- ٦٨ - باب ولاء السائبة ٧٥٩ ٩ •
- ٦٩ - باب آخر منه ٧٦٧ ٢ •

عدد أحاديث الكتاب: ٣١٨

عدد الأحاديث الضمنية في الكتاب: ٨

جمع كلّ الأحاديث في الكتاب: ٣٢٦